وزارة الارشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات

ملف وثائق فلسطين

وزارة الارشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات

ملف
وثائق
فلسطين

مجموعة وثائق واوراق خاصة بالقضية الفلسطينية

الجزء الثانى

من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٩

محتويات الكتاب

الجــزء الثــانى

من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٩

رقم الوثيقة

(٢٥٦)

قانون العودة

(الصادر فى سنة ٥٧١٠ عبرية ـ ١٩٥٠ ميلادية) (*)

١ ـ يحق لكل يهودى المجىء الى هذه البلاد بصفة مهاجر عائد ٠

٢ ـ (أ) أن يكون الاشـــتراك فى موجة الهجرة العودة على أساس تأشيرة ممنوحة للمهاجر العائد (تأشيرة مهاجر) ٠

(ب) ـ تمنح التأشيرة الى كل يهـودى يعـبر عن رغبته فى الاستيطان بأرض اسرائيل ، الا اذا رأى وزير الهجرة واقتنع بأن مقدم الطلب :

١ ـ يقوم بنشاط موجه ضد الشعب اليهودى ٠

٢ ـ يحتمل أن يشكل خطرا على الصحة العامة أو يتهـدد أمن البلاد وسلامتها ٠

٣ ـ (أ) أن ينال اليهودى الذى جاء الى اسرائيل وعبر لدى وصوله عن رغبته فى الاستيطان باسرائيل شهادة مهاجر عائد (بطاقة هوية للمهاجرين) بينما لايزال مقيما فى اسرائيل ٠

(ب) يسرى مفعول القيود المحددة أعلاه فى المادة (٢ ب) على منح شهادة المهاجر العائد أيضا ٠ غير أن شخصا لن يعتبر ممن يتهددون الصحة العامة بسبب مرض ألم به بعد وصوله الى اسرائيل ٠

٤ ـ يعتبر كل يهودى هاجر الى هذه البلاد قبل أن يصبح هذا القانون سارى المفعول وكل يهودى مولود فى هذه البلاد سواء كان مولودا قبل أن يصبح هذا القانون سارى المفعول أو بعده شخصا جاء الى هذه البلاد بصفة (مهاجر عائد) فى ظل هذا القانون ٠

٥ ـ يعهد الى وزير الهجرة بتنفيذ نصوص هذا القانون ومواده ٠ ويجوز له اصدار القوانين واتخاذ الاجراءات والترتيبات فى جميع المسائل المتعلقة بهذا التنفيذ وبمنح تأشيرات وشهادات الهجرة والعودة الى القاصرين حتى سن الثامنة عشرة .

(*) نقلا عن كتاب «قضية فلسطين المرحلة الحرجة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٦)» للدكتور صلاح العقاد

(٢٥٧)

معاهدة الدفاع والتعاون المشترك

لدول الجامعة العربية

١٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ (*)

نظرا لرغبة الحكومات (الموقعة) فى اقامة علاقات بين دول الجامعة العربية للحصول على استقلالها واعادة حضارتها المشتركة ، بموجب رغبة شعوبها لكى تتعاون لتحقيق الدفاع المشترك وتأمين الأمن والسلام طبقا لمبادىء ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة وطبقا لأهداف الميثاقين المذكورين لتدعيم الاستقرار والأمن وتامين أسباب الرخاء والتطور فى البلاد المذكورة ..

قرر ما يلى :

المادة الأولى :

تؤكد الدول المتعاقدة رغبتها فى حل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية سواء كانت هذه الخلافات تمس العلاقات بينها أو تمس العلاقات بين القوى الأخرى وذلك محاولة منها لتدعيم السلام والأمن .

المادة الثانية :

تعتبر الدولة المتعاقدة ان أى اعتداء (أو حلف) مسلح يقع على أية واحدة منها أو على قواتها المسلحة كانه واقع عليها جميعها . لذلك وبموجب حق الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا وتتعهد أن تهب بدون تردد لمساعدة الدولة أو الدول التى تتعرض لذلك الاعتداء ، وتتخذ فى الحال بصورة فردية أو جماعية جميع الاجراءات اللازمة بما فيها من القوة المسلحة لصد العدوان واعادة الأمن والسلام .

وتأكيدا للمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية وتأكيدا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يبلغ مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واقعة العدوان والوسائل والخطوات التى تتخذ لصد العدوان .

المادة الثالثة :

تقوم الدول المتعاهدة باجراء المشاورات فيما بينها بدعوة من أية دول موقعة على هذه المعاهدة كلما توافرت الأسباب المعقولة لوجود أى خطر يهدد وحدة استقلال هذه الدول وأمنها . وفى حالة التهديد بالحرب ووجود الطوارىء الدولية تسرع الدول المتعاهدة فى الحال لتوحيد خططها ووسائل الدفاع كما يتطلب الوضع الناشىء عن ذلك .

(*) منشورات رسمية ـ جامعة الدول العربية

المـادة الرابعة :

ان الدول المتعاهدة رغبة منها فى القيام بالتزاماتها بفاعلية تامة فانها تتعاون فى توحيد قواتها المسلحة وتشترك فى اتخاذ وسائل جماعية وفردية دفاعية لصـد العدوان المذكور وذلك فى حدود امكانياتها ٠

المـادة الخامسة :

تشكل لجنة عسكرية دائمة من مختلف القيادات العامة للقوات المسلحة التابعة للدول المتعاهدة تكون مهمتها رسـم الخطط الدفاعية ووسائل تنفيذها كما أنه من واجبات اللجنة العسكرية الدائمة كما ورد فى الملحق الذى ضم الى هذه المعاهدة وضع التقارير الضرورية بموجب مبادىء التعاون المشترك التى نصت عليها المادة الرابعة ، وتكون اللجنـة العسكرية الدائما خاضعة لمجلس الدفاع الموحد كما جاء فى المـادة السادسة التى تتعلق بالمسائل الداخلة فى حدود سلطته ٠

المـادة السادسة :

يشكل مجلس الدفاع الموحد تحت اشراف مجلس الجامعة العربية وتكون مهمته بحث جميع الأمور المتعلقة ببنود المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من هـــذه المعاهدة وتساعده فى عمله اللجنـــة العسكرية الدائمة بموجب المادة الخامسة ويتالف مجلس الدفاع الموحد من وزراء الخارجيـة ووزراء الدفاع فى الدول المتعـاهدة أو من ممثلين عنها ٠ ويتحتم على الدول الأعضـــاء الالتزام بالقرارات التى تصـــدر بثلثى الأصـــوات ٠

المـادة السابعة :

حتى تستطيع الدول المتعاهدة تحقيق أهداف هذه المعاهدة وتحقيق الخير والسلام فى الدول العربية والسعى الى رفع مستوى المعيشـة فيها تتعهد الدول المتعاهدة ان تتعاون فيما بينها لتطوير اقتصادياتها واستغلال مصادرها الطبيعية وتسهيل معاملات تبادل السلع التجارية والزراعية بينها ٠ وتنظيم نشاطها الاقتصادى وعقد الاتفاقيات الضرورية فيما بين الدول العربية لتحقيق هذه الغايات ٠

المـادة الثامنة :

يشكل مجلس اقتصادى من وزراء الاقتصاد أو ممثلين عنهم فى الدول المتعاهدة لتضع التوصيات الكفيلة بتحقيق أغراض المادة السابقة ٠ ولكى يقوم المجلس بواجباته يسعى لتحقيق التعاون مع لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالرجوع الى مادة ٤ من ميثاق الجامعة العربية ٠

المـادة التاسعة :

يعتبر الملحق الذى يضم الى هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها ٠

المادة العاشرة :

تتعهد الدول المتعاهدة بعدم الدخول فى أتفاقيات دولية تتعارض مع روح هذه المعاهدة أو مع الميثاق وبطريقة تخالف أغراض هذه المعاهدة ٠

المادة الحادية عشرة :

لا تؤثر أية مادة من المعاهدة بأية طريقة على حقوق والتزامات الدول المتعاقدة المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة والمسئوليات التى حددها مجلس الأمن للمحافظة على الأمن والسلام العالميين ٠

المادة الثانية عشرة :

بعد مرور عشر سنوات على تصديق هذه المعاهدة تستطيع أية دولة من الدول المتعاهدة الانسحاب منها بشرط أن تبلغ الأمانة العامة للجامعة العربية قرار انسحابها قبل ١٢ شهرا من الانسحاب ، ثم يقوم الأمين العام للجامعة العربية بتبليغ الدول المتعاقدة الأخرى بهذا الشأن ٠

المادة الثالثة عشرة :

يجب التصديق على هذه المعاهدة من قبل كل دولة من الدول المشتركة فى المعاهدة بموجب الاجراءات الدستورية لحكومتها ٠

الملحق العسكرى :

١ ـ تتعهد اللجنة العسكرية الدائمة المتفرعة من معاهدة الدفاع الموحد والتعاون الاقتصادى بالآتى ٠

(أ) تتعاون مع مجلس الدفاع الموحد لاعداد الخطط المتعلقة بالأخطار المتوقعة والعدوان العسكرى المحتمل وقوعه ضد أية من الدول المتعاهدة وضد قواتها المسلحة ، ويجب وضع هذه الخطط على أساس المبادىء التى أقرها مجلس الدفاع الموحدة ٠

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة مع تقدير الحد الأدنى لقوة كل دولة طبقا للمقتضيات العسكرية وطاقات تلك الدولة ٠

(ج) تقديم المقترحات لزيادة فاعلية قوات الدول المتعاقدة من ناحية التسلح والتنظيم والتدريب لمجاراة تطور الطرق العسكرية الحديثة وتوحيد هذه القوات ٠

(د) تقديم المقترحات لاستغلال المصادر الطبيعية والتطور الثقافى والصناعى وغيرها من المصادر الأخرى فى الدول المتعاهدة لمصلحة الجهود العسكرية العربية ومجلس الدفاع ٠

(هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية بين الدول المتعاقدة لوضع الخطط والاشتراك فى التدريبات والمناورات العسكرية ودراسة نتائجها

وتوصياتها لتطور وسائل القتال وزيادة التعاون فى الميدان وادخال التحسينات العامة على قوات الدول المتعاقدة .

(و) اعداد المعلومات الضرورية الخاصة بالمصادر الطبيعية والطاقات العسكرية فى الدول المتعاهدة ومدى نصيب كل قوة من الدول المذكورة فى بذل المجهودات العسكرية الموحدة .

(ز) بحث التسهيلات والمعونات المختلفة التى يمكن أن تقدمها الدول المتعاقدة طبقا لمبادىء هذه المعاهدة فى حالة الحرب نيابة عن جيوش الدول المتعاهدة الأخرى التى تعمل فى أراضيها .

٢ ـ تستطيع اللجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية مؤقتة من أعضائها لبحث الامور الخاصة باختصاصاتها ويمكنها أيضا الاستعانة بآراء الخبراء حول بعض المسائل الملحة .

٣ ـ ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتائج دراساتها ونشاطها الى مجلس الدفاع طبقا للمادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع للمجلس تقريرا سنويا شاملا عن جميع أعمالها التى قامت بها خلال العام .

٤ ـ تتخذ اللجنة العسكرية الدائمة مركزها الرئيسى بالقاهرة ويمكنها ان تعقد اجتماعات فى أى مكان تختاره اللجنة . وتنتخب اللجنة رئيسا لها لمدة عامين ويمكن اعادة انتخابه . ويجب ان يكون المرشحون من كبار ضباط الجيش ، وأن يكون عضو اللجنة حاملا الجنسية الاصلية للدولة التى يمثلها .

٥ ـ وفى حالة الحرب تخول القيادة العليا للقوات المشتركة من قبل الدول المتعاهدة الدولة التى تملك أكبر قوة عسكرية الاشتراك فى عمليات الميدان الا اذا عقدت اتفاقية استثنائية فينتخب بموجبها رئيس هيئة الاركان ، ويساعد رئيس هيئة الاركان فى توجيه العمليات العسكرية للقيادة المشتركة .

ملاحظات :

١ ـ هذا هو تاريخ توقيع الدول المشتركة فى المعاهدة ما عدا اليمن التى وقعت عليها فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٤ .

٢ ـ وقعت المعاهدة فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ من قبل الدول الاصلية ما عدا العراق التى وقعت عليها بتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٥١ والاردن التى وقعت عليها بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ .

٣ ـ تكون المعاهدة سارية المفعول بالنسبة للتوقيعات الأربعة منذ التواريخ المذكورة مع أن المعاهدة لم يسر مفعولها الا منذ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

٤ ـ تقوم لجنة سياسة دائمة بالاضافة الى اللجان التى ذكرت فى الاتفاقية .
(انظر المادة ١٣)

٥ ـ وقعت على المعاهدة سبع دول وهى ـ سورية والاردن والعراق والعربية السعودية ولبنان ومصر واليمن . ووقعت عليها بعد ذلك ليبيا سنة ١٩٥٣ والسودان سنة ١٩٥٦ ومراكش سنة ١٩٥٨ وتونس سنة ١٩٥٨ والكويت سنة ١٩٦١ .

(٢٥٨)

قرار جامعة الدول العربية
رداً على قرار أريحا

١٣ ابريل سنة ١٩٥٠

نظر المجلس فى موقف الدول العربية من المسألة الفلسطينية فى وضعها الراهن وقرر بالاجماع فيما عدا مندوب المملكة الاردنية الهاشمية الآتى :

أولا : تأكيد القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الأعضاء فى ١٢ ابريل سنة ١٩٤٨ وهو القرار الذى ينص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لانقاذها يجب أن ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين وانه بعد تمام تحريرها تسلم الى أصحابها ليحكموها كما يريدون .

ثانيا : اعتبار هذا القرار نافذا ومعبرا عن السياسة الحالية للدول العربية فى هذا الشأن .

ثالثا : اذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وذلك وفقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق والملحق الخاص بفلسطين .

رابعا : عند وقوع هذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ مايلزم من اجراء وفقا لأحكام الميثاق .

تصريح الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

عن سياسة الدول الغربية ازاء الشرق الأوسط (*)

فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠

« اتيحت لحكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الفرصة أثناء الاجتماع الذى عقده أخيرا وزراء خارجيتها فى لندن لبحث بعض المسائل المتعلقة بالسلم والاستقرار فى الدول العربية ودولة اسرائيل وخاصة ارسال أسلحة ومواد حربية الى هذه الدول ، وقد قررت الحكومات الثلاث اصدار التصريح التالى :

١ - تقرر الحكومات الثلاث بأن الدول العربية ودولة اسرائيل فى حاجة الى الاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لتضمن أمنها الداخلى ودفاعها الشرعى وتتمكن من الاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها فى الدفاع عن المنطقة جمعاء .

وجميع الطلبات المقدمة من هذه البلاد لتوريد أسلحة ومواد حربية اليها سينظر فيها على ضوء هذه المبادىء وتود الحكومات الثلاث أيضا أن تذكر وتؤكد احكام التصريح الصادر من مندوبيها فى مجلس الأمن يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ وقد أكد فيه معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل .

٢ - وتعلن الحكومات الثلاث أنها تلقت من جميع الدول المنتفعة من ارسال أسلحة اليها ضمانا بأن الدولة المشترية لا تعتزم القيام بأى عمل عدوانى ازاء أية دولة أخرى ، وسيطلب مثل هذا الضمان من أية دولة أخرى فى هذه المنطقة يؤذن بتزويدها بالأسلحة فى المستقبل .

٣ - وتنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن ماتعلقه على هذه المسألة من اهتمام بالغ مع رغبتها فى المساعدة على اعادة توطيد أركان السلم والمحافظة على السلام والاستقرار فى هذه المنطقة ومعارضتها التوسل بالقوة أو التهديد أو الالتجاء الى القوة بين الدول فى هذه المنطقة ، معارضة لن تتحول عنها .

ولن تنى الحكومات الثلاث ، اذا هى علمت أن احدى هذه الدول تستعد على الحدود أو خطوط الهدنة لدولة أخرى ، عن اتخاذ الاجراءات سواء فى نطاق هيئة الامم المتحدة أو خارجه طبقا لالتزاماتها باعتبارها أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة لتمنع هذا الاعتداء » .

(*) من كتاب : « اسرائيل والشرق الاوسط » - على محمد على

رد الدول العربية على البيان الثلاثي المشترك

١ ـ ان الدول العربية تهتم باستكمال تسليحها لشعورها العميق بمسئوليتها عن حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقة ، ذلك الواجب الذي يقع أولا وبالذات عليها وعلى جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة اقليمية ينطبق عليها حكم المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ ان مستوى القوات التي تحتفظ بها كل دولة لأغراض الدفاع وحفظ الأمن الدولي أمر يرجع تقديره الى هذه الدولة نفسها ويخضع لاعتبارات كثيرة أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترامي حدودها .

٣ ـ يهم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن الدول الثلاث لم تقصد من تصريحاتها محاباة اسرائيل أو الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل أو المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية أو المحافظة على الوضع الراهن بل قصدت اظهار معارضتها للالتجاء الى القوة أو الاعتداء على خطوط الهدنة .

٤ ـ تعلن الدول العربية ان أفضل الطرق لصيانة السلام في الشرق الأوسط حل قضاياه على أساس الحق واعادة حالة الوفاق التي كانت سائدة فيه والمبادرة الى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين وتعويضهم عن أملاكهم .

٥ ـ كذلك يهم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقى التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعنى مطلقا تقسيم هذه المنطقة الى مناطق نفوذ أو الاعتداء بأية صورة على استقلال الدول العربية وسيادتها .

بيان مجلس جامعة الدول العربية

فى شأن التصريح الثلاثى الأمريكى البريطانى الفرنسى

(سنة ١٩٥٠)

اتيحت لحكومات الدول العربية أثناء الاجتماع الذى عقده اخيرا مجلس جامعة الدول العربية في الاسكندرية ، لبحث التصريح الثلاثى المشترك الذى أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى ٢٤ من مايو الماضى وحددت فيه هذه الدول الثلاث سياستها من بعض المسائل المتعلقة بالسلم والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة فى موضوع ارسال الأسلحة والمواد الحربية الى الدول العربية واسرائيل ٠

١ — والدول العربية التى تنزع الى السلام بطبيعتها وحرصا منها على التزاماتها المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة لا يسعها كأعضاء فى الأسرة الدولية الا أن ترحب بكل سياسة ايجابية ترمى الى توطيد أركان السلم والمحافظة على الاستقرار فى أى من مناطق العالم ٠ وليس أكثر منها ترحيبا من باب أولى باستقرار السلام فى الشرق الاوسط خاصة والعمل عليه .

ولا شك ان اقرب طريق الى بلوغ هذه الغاية هو فى أن تحل المشاكل القائمة التى يخشى منها على السلم والاستقرار على أساس العدالة وصون الحقوق لا على أساس الظلم والغضب أو تخليدهما فى صورة من الصور .

ولذلك اطمأنت الدول الغربية الى أن تصريح الحكومات الثلاث لا يرى فى الوضع القائم فى فلسطين الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية والى انه ترك الباب مفتوحا لاستنباط الحل العادل السليم لهذه المشكلة ولما تفرع عنها بجميع الوسائل السلمية الممكنة ٠

٢ — ولكم كانت الدول العربية تود مخلصة بعد حربين عالميتين طاحنتين ان تنصرف سائر دول العالم عن التسليح الى العمل الانشائى المنتج أما والأمر مع بالغ الأسف والأسى على العكس من ذلك تماما فلا يسع الدول العربية كغيرها الا الاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لتضمن فضلا عن أمنها الداخلى الدفاع الشرعى عن كيانها ولتتمكن من الاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة فى الدفاع عن منطقتها جمعاء .. وغنى عن البيان ان تحديد هذا المستوى المعين من القوات المسلحة اللازم لكل منها ولمجموعها هو من صميم اختصاصها وحدها ٠ ويسر الدول العربية أن تسجل أن كل لبس فى هذا الشأن قد أزاله ما تلقته من حكومات الدول الثلاث صاحبة التصريح من ايضاحات . ولا يمكن بداهة ان يكون

الأمر شيئا آخر والا عد تدخلا لا تستطيع الدول العربية أن تقبله دون تفريط في سياستها .

وتود الدول العربية أن تذكر وتؤكد أن كل ماأشيع ويشاع عن اعتزامها القيام بأى عمل هجومى ضد الغير هو أبعد ما يكون عن مقاصدها وهى لم تنتظر حتى تطلب منها الحكومات صاحبة التصريح اثبات نياتها السليمة كشرط لامكان امدادها بالسلاح بل كانت أسبق الى اعلان هذه النيات .

والدول العربية على استعداد لتوكيد هذا الضمان ذاته لأية دولة أخرى قد تلجأ اليها في المستقبل لشراء السلاح .

٣ ـ وتنتهز حكومات الدول العربية هذه الفرصة لتعلن انه بالرغم مما تلقته من الدول الثلاث صاحبة التصريح من تفسيرات وتأكيدات بأنه ليس فيه اى معنى من معانى الاشراف او الوصاية او تقسيم الشرق الاوسط الى مناطق نفوذ فان ما ورد من عبارات في البند الثالث من التصريح وما أشير اليه بوجه خاص عن اعتزام الدول الثلاث اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ سياستها المبينة في هذا التصريح سواء في نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو خارجه مازال يثير بحق القلق والشكوك لدى جانب كبير من الرأى العام العربى .

ولاشك انه على عاتق الدول العربية منفردة ومجتمعة كمنظمة اقليمية بالمعنى المقصود في المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة تقع المسئولية الأولى في المحافظة على السلم والاستقرار في منطقتها .

ولا تستطيع حكومات الدول العربية ان تسلم لدولة أخرى او لعدد من الدول تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة بحق البوليس الدولى في هذه المنطقة. وتستبعد أن يكون هذا هو ما اتجه اليه قصد الحكومات الثلاث لما فيه من مجافاة للمبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة ولمسئوليات هذه الهيئة ولمبدأ المساواة بين الدول كبيرها وصغيرها الذى عنى الميثاق بتأكيده في أكثر من موضع .

وان الدول العربية لتقدر على ضوء ما تلقته من ايضاحات وتفسيرات ان الحكومات الثلاث صاحبة التشريع لابد مراعية في تنفيذها له تنفيذا بعيدا عن الميل والتحيز شتى الاعتبارات المتقدمة التى من شانها ان تجعل منه حقا اداة تعاون وسلام لفائدة المجموع لا وسيلة لسيطرة دول على اخرى .

(٢٦٢)

قرار مجلس الامن بالدعوة الى معالجة شكاوى مقدمة من مصر لطـرد ١٠٠٠ عـربى فلسـطينى(*)

١٧ نوفمبر ١٩٥٠

ان مجلس الامن :

ذاكرا قراره فى ١١ اغسطس (آب) سنة ١٩٤٩ الذى قابل بارتياح مختلف اتفاقات الهدنة التى توصل اليها اطراف النزاع فى فلسطين عن طريق المفاوضات وعبر عن أمله فى أن تتوصل الدول المعنية الى اتفاق على التسوية النهائية لجميع المشاكل المعلقة بينها فى أقرب وقت ، واعلن ان مختلف اتفاقات الهدنة نصت على ان تنفيذ الاتفاقات يراقب من قبل لجان هدنة مشتركة برئاسة رئيس هيئة اركان منظمة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة او من يعينهم ليمثلوه ، مع العلم ان اتفاقات الهدنة تشتمل على تعهد قاطع ضد أية اعمال عدوانية اخرى بين الأطراف ، وتخول كذلك الاطراف نفسها حق الاشراف على الهدنة ، وتعتمد على الاطراف فى دوام تأمين وتطبيق ومراقبة هذه الاتفاقات .

وآخذا بعين الاعتبار وجهات النظر التى أبداها والحقائق التى قدمها ممثلو مصر واسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس هيئة أركان منظمة مراقبة الهدنة التابعة للامم المتحدة بصدد الشكاوى المقدمة للمجلس .

يلاحظ بما يتعلق باللجنة الخاصة انها قد تكونت واجتمعت تطبيقا للمادة الثامنة من اتفاق الهدنة الأردنية الاسرائيلية العامة ويأمل أن تشرع بسرعة فى تنفيذ العمليات التى رمت اليها الفقرتان ٢ و ٣ من تلك المادة .

ويدعو اطراف هذه الشكاوى أن توافق على معالجة الشكاوى حسب الاجراءات المنصوص عليها فى اتفاقات الهدنة لمعالجة الشكاوى وتسوية المشاكل القائمة .

ويرجو لجنة الهدنة الاسرائيلية المصرية المشتركة ان توجه عناية سريعة الى شكوى مصر لطرد الألف العرب الفلسطينيين .

ويدعو كلا الطرفين أن ينفذا ماتتوصل اليه لجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة بالنسبة لاعادة اى من امثال هؤلاء العرب الذين ترى اللجنة اعادتهم .

(*) من كتاب : قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ـ اصدار جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ ادارة شئون فلسطين ص (٢٠) .

ويخول رئيس هيئة اركان منظمة مراقبة الهدنة السلطة ، بالنسبة لتحركات البـــدو العرب ، أن يوصى اسرائيل ومصر واية دولة عربية اخرى - حسب ما يراه مناسبا - بالخطوات التى يراها ضرورية لمراقبة حركة مثل هؤلاء البدو العرب عبر الحدود الدولية او خطوط الهدنة باتفاق متبادل .

ويدعو الحكومة المعنية أن تقوم فى المستقبل باى عمل يتعلق بنقل الاشخاص عبر الحدود الدولية او خطوط الهدنة دون مشاورة سابقة عن طريق لجان الهـــدنة المشتركة .

ويأخذ علما بتصريح حـــكومة اسرائيل ، بأن قوات اسرائيل ستخلى بير قطـــار عملا بقرار اللجنة الخاصة المنصوص عليها فى المـــادة (١٠) الفقرة (٤) من اتفـــاق الهدنة المصرية الاسرائيلية العامة فى ٢٠ مارس (آذار) سنة ١٩٥٠ وان قوات اسرائيل المسلحة ستنسحب الى المراكز التى يخولها لها اتفاق الهدنة .

ويذكر مصر واسرائيل،كدولتين عضوين فى الأمم المتحدة ،بالتزاماتهمابموجب الميثاق لتسوية خلافاتهما المعلقة ، ويذكر ايضا ، مصر واسرائيل والمملـــكة الأردنية الهاشمية ان اتفاقات الهـــدنة التى هم اطراف فيهـــا ترمى الى « اعادة ســـلم دائم فى فلسطين » ولذلك فهو يحثها والدول الأخرى فى المنطقة على اتخاذ كل الخطوات التى تؤدى الى تسوية المشاكل بينها .

ويرجو رئيس هيئة اركان منظمة الهدنة ان يقدم تقريرا الى مجلس الأمن بعد تسعين يوما ، أو قبل ذلك اذا راى ضرورة ذلك،بشأن الامتثال لهذا القرار وبشان وضع عمليات مختلف لجان الهدنة المشتركة ويرجوه ايضا ان يقدم تقارير دورية الى مجلس الأمن عن جميع القرارات المتخذة من قبل مختلف لجان الهدنة واللجنـــة الخاصة المنصوص عليها فى الفقرة (٤) من المـــادة (١٠) من اتفـــاق الهدنة المصرية الاسرائيلية العـــامة .

(الجلسة ٥٢٤ - ١٧ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٠)

قرار مجلس الامن الخـاص
باحداث تجفيف بحـيرة الحـولة (*)
صادر فى ١٨ مايو سنة ١٩٥١

مجلس الامن فى ١٩٥١/٥/١٨ :

١ ـ عطفا على قراراته السـابقة المؤرخة فى ١٥ يوليـة ١٩٤٨ ، ١١ اغسطس ١٩٤٩ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، ٨ مايو ١٩٥١ والمتعلقة باتفاقيـات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وباحكامه المتعلقة بوسائل صيانة الهـدنة وحل الخلافات عن طريق رجال الهدنة المشتركة التى يشترك فيهـا الجانبان على حسب اتفاقية الهدنة .

٢ ـ استنادا على شكاوى سورية واسرائيل الى مجلس الامن ولبيـانات ممثلى سوريا واسرائيل بمجلس الأمن والى تقارير كبير المراقبين ووكيله فى فلسطين الى الأمين العام للامم المتحدة والى تصريحات الأول منهما امام مجلس الأمن.

٣ ـ استنـادا الى كبير المراقبين الدوليين فى مذكرته المؤرخة ٥١/٣/٧ والى ان رئيس لجنة الهدنة المشتركة فى مناسبات عـدة كانا قد طلبـا من الوفد الاسرائيلى فى لجنة الهـدنة المشتركة أن يؤكد اعطاء التعليمات اللازمة الى الشركة المحدودة لاستثمار الأراضى فى فلسطين لرفع جميع الأعمال التى تقوم بها فى المنطقة المجردة الى أن يتوصل الى اتفاق بشأنها بواسطة رئيس لجنة الهدنة المشتركة والى ان الفقرة الخامسة من اتفاقيـة الهـدنة تعطى رئيس لجنة الهدنة الصلاحية فى الاشراف على المنطقة المجردة يتبنى المجلس طلبات كبير المراقبين الدوليين ورئيس الهدنة المشتركة فى هذا الموضوع ويطلب الى حكومة اسرائيل الاستجابة لها .

ويعلن أنه من الضرورى ان تتقيـد حكومتا سوريا واسرائيـل بكل اخلاص بنصوص اتفاقية الهدنة العامة الموقعة بتاريخ ٣٠ من يوليو ١٩٤٩ ويعيد الى الذاكرة المادة الثامنة والفقرة الثامنة من اتفاقية الهـدنة التى تنص على انه فى حالة نشوب خلاف حول تفسير أحد نصوص الاتفاقية عدا المقدمة والمادتين الأولى والثانية حينئذ سيكون تفسير لجنة الهدنة المشتركة سائدا .

٤ ـ يدعو حكومتى سوريا واسرائيل الى عرض شكاواهما على لجنةالهدنةالمشتركة أو على رئيسها ايهما يتمتع بالمسئولية حسب اتفاقية الهدنة والتقيد بالقرارات التى تنتج عن ذلك .

(*) منشورات الامم المتحدة

٥ ـ يعتبر رفض الاشتراك فى جلسات لجنة الهدنة المشتركة والامتناع عن احترام طلبات رئيس لجنة الهدنة المختلطة المتعلقة بالتزاماته بموجب المادة الخامسة غير متفق مع أهداف اتفاقية الهدنة والغرض من عقدها ، وهو لذلك يناشد الطرفين ارسال ممثلين عنهما الى جميع الاجتماعات التى يدعو اليها رئيس اللجنة واحترام هذه الطلبات .

٦ ـ يدعو الطرفين الى تنفيذ المقتطفات التالية من خطاب رئيس منظمة مراقبة الهدنة فى جلسة مجلس الأمن الـ (٥٤٢) المنعقدة فى ٢٥ من ابريل١٩٥١ والمقتبسة من محضر جلسة لجنة الهدنة السورية الاسرائيلية المنعقدة فى ٣ من يوليو ١٩٤٩ والتى وافق الطرفان على انها تعليق على المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة الاسرائيلية السورية .

ان قضية الادارة المدنية فى القرى والمستعمرات التى ضمن المنطقة المجردة من السلاح منصوص عليها فى اتفاقية الهدنة فى الفقرة الفرعية(ب)، ٥ (ف) وان هذه الادارة المدنية بما فيها من اعمال البوليس ستكون على أساس محلى دون اثارة القضايا العامة المتعلقة بالادارة وتطبيق القانون والجنسية والسيادة .

وحيث يعود المدنيون الاسرائيليون الى قرية او مستعمرة اسرائيلية فان الادارة المدنية والبوليسية لتلك القرية او المستعمرة تكون اسرائيلية وعلى غرار ذلك حيث يعود المدنيون العرب الى قرية عربية او يبقون فيها تكون السلطة فى أيدى ادارة ووحدة بوليس محليتين عربيتين . وبينما تعاد الحياة المدنية تدريجيا تشكل الادارة على أساس محلى تحت اشراف رئيس لجنة الهدنة المشتركة العام .

وسيقوم رئيس لجنة الهدنة المختلطة بالتشاور والتعاون مع السكان المحليين وفى وظيفة تخوله حق السماح باتخاذ كل التدابير الضرورية لاعادة الحياة المدنية وصيانتها ولن يتحمل مسئولية ادارة المنظمة مباشرة .

٧ ـ يذكر حكومتى سورية واسرائيل بالتزاماتهما بموجب المادة الحادية عشرة الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة وتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة بالا تلجأ الى القوة العسكرية . ويجد ان :

(أ) الاجراء الجوى الذى اتخذته قوات حكومة اسرائيل فى اليوم الخامس من ابريل ١٩٥١ .

(ب) وأى اعمال عسكرية عدوانية من قبل اى من الطرفين فى المنطقة المجردة او حولها التى قد يثبتها التحقيق الاضافى من قبل رئيس اركان منظمة مراقبة الهدنة فى التقارير والشكاوى المرفوعة حديثا الى مجلس الأمن الصادر فى ١٥ من يوليو لقرار وقف اطلاق النار المنصوص عنه فى قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٥ من يوليو ١٩٤٨ وهى مناقضة لبنود اتفاقية الهدنة والالتزامات التى ينص عليها الميثاق .

٨ ـ وبعد ان أخذ علما بالشكوى المتعلقة بطرد السكان العرب من المنطقة المجردة من السلاح .

(أ) يقرر أن المدنيين العرب الذين أبعدوا عن المنطقة المجردة من السلاح من قبل حكومة اسرائيل يجب ان يسمح لهم بالعودة حالا الى بيوتهم وأن لجنة الهدنة المشتركة يجب ان تشرف على عودتهم واعادة سكانها بطريقة تقررها اللجنة .

(ب) ويعتقد انه لا يجوز اتخاذ اجراءات تنطوى على نقل الاشخاص عبر الحدود الدولية أو خطوط الهدنة او داخل المنطقة المجردة من السلاح دون أن يتخذ رئيس اللجنة المشتركة قرارا بذلك .

٩ - وبعد أن درس باهتمام فى عدة حالات عدم السماح لمراقبى وموظفى مراقبة الهدنة الدخول الى الاماكن المجاورة والمناطق التى هى موضوع الشكوى بغية القيام بأعمالهم الشرعية يعتقد انه يجب على الطرفين ان يسمحا بمثل هذا الدخول فى كل الأوقات عندما يتطلب الأمر ذلك لتمكين منظمة مراقبة الهدنة من انجاز أعمالها ، وكما يجب عليهما أن تقدما كل مساعدة يطلبها رئيس لجنة الهدنة المشتركة لهذا الغرض .

١٠- يذكر الطرفين بتعهداتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتسوية خلافاتهما الدولية بوسائل سلمية وبطريقة لا تجازف بالسلم الدولى والأمن كما يعبر عن قلقه من فشل حكومتى سورية واسرائيل للوصول الى تفاهم تبعا لتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة للتعجيل فى عودة السلم الدائم الى ربوع فلسطين .

١١- يأمر رئيس منظمة مراقبة الهدنة باتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار بغية اعادة السلام الى المنطقة ويخوله سلطة اتخاذ مثل هذه الخطوات التى من شأنها أن تعيد السلام الى المنطقة وتقديم توصياته وآرائه الى حكومتى سورية واسرائيل على حسب ما يراه ضروريا .

(٢٦٤)

قرار مجلس الامن الخاص بمرور اسرائيل في قنـــاة الســويس(*)

١ سبتمبر سنـــة ١٩٥١

في ١١ من يولية سنة ١٩٥١ تقدمت اسرائيل بشكواها الى مجلس الامن واتهمت فيها الحكومة المصرية بمخالفة احكام القانون الدولي العام والاخلال بمعاهدة ٢٩ من اكتوبر سنة ١٨٨٨ ولشروط هدنة رودس في فبراير ١٩٤٩ وادعت اسرائيل ان اجراءات تفتيش السفن المارة بقناة السويس تهدد الأمن الدولي في منطقـــة الشرق الأوسط .

وقد نوقشت تلك الشكوى في جلسات المجلس المنعقـــد في ٢٦ من يولية وفي ١،١٦،٢٧،٢٩ من اغسطس والأول من سبتمبر سنة ١٩٥١ وقد دعي ممثـلو مصر والعراق واسرائيل للاشتراك في المناقشة لا في التصويت .

وفي ١٥ من اغسطس قدمت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحـــدة الأمريكية مشروع قرار الى المجلس يتالف من ثلاث نقط .

١ - يرى المجلس أن استمرار تدخل مصر في مرور البضائع المتجهة الى اسرائيل عبر قناة السويس ينافي الأهداف السلمية التي ينشدها المجلس ولا يسمح بقيام سلم دائم في فلسطين مهدت له اتفاقية الهدنة .

٢ - لا يمكن تبرير الاجراءات التي تتخذها مصر في تلك الظروف بأنها دفاع عن النفس .

٣ - يدعو المجلس الحكومة المصرية لرفع القيود المفروضة على التجارة والملاحة العالمية في قناة السويس والكف عن التدخل في امر هذه السفن حفظا لسلامة السفن المارة بالقناة نفسها واحتراما للمواثيق الدولية القائمة .

وقد ايدت المشروع المشار اليه وفود البرازيل واكوادور وهولندا وتركيـــا ويوغوسلافيا .

(*) منشـورات الامم المتحـدة

وقد امتنع عن التصويت مندوبا الصين والهند وذكر مندوب الصين انه لم يقم دليل على ان مصر اخلت بأحكام القانون الدولى وباتفاقيــة قناة السويس وبشروط الهدنة ولكنها لم تنه حالة الحرب ومن العبث أن يتصور ان حياد قناةالسويس المفاد من الاتفاقية ينزع من مصر اى حق من حقوقها كدولة تجرى القناةفى اقليمها.ثم ان اتفاقات الهدنة لم تتناول الموضوع المطروح على بساط البحث واذا كانت الاجراءات المصرية تقف عائقا ضد السلام فى الشرق الاوسط فان موقف اسرائيل فى مسالة اللاجئين يعوق هذا السلام واشار مندوب الصين على المجلس بأن يعالج مشكلات فلسطين برمتها لا ان يتناولها بالقطاعى .

(٢٦٥)

مشروع بلاندفورد

مدير وكالة الغوث الدولية

١١ ديسمبر ١٩٥١

قدم مستر بلاندفورد مدير وكالة الغوث الدولية فى ١١ من ديسمبر عام ١٩٥١ تقريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ضوء توصيات لجنة مستر كلاب وطلب فيه الموافقة على ميزانية السنوات الثلاث بمقدار ٢٥٠ مليون دولار على ان يصرف منها مبلغ ٢٠٠ مليون دولار على مشروعات ادماج اللاجئين فى حياة دول الشرق الاوسط – اى فى البلاد العربية ومبلغ خمسين مليون دولار لمساعدتهم على ايجاد المساكن ونقلهم من المعسكرات وايجاد مشروعات صناعية وزراعية ، ومن ثم تسليم مسئولية وكالة الغوث الدولية الى الحكومات العربية . والقصد النهائى من هذا المشروع هو تحويل اللاجئين الى امكانيات اقتصادية ايجابية فى بلدان الشرق الاوسط تمهيدا لانهاء القضية وتصفيتها .

(٢٦٦)

مذكرة الحكومة الامريكية الى حكومة اسرائيل بشان نقل وزارة خارجية اسرائيل الى القدس

(٩ يوليو سنة ١٩٥٢)

لقد نظرت الحكومة الأمريكية بعين القلق الى القرار الذى اعلنته حكومة اسرائيل فى ٤ مايو الماضى بشأن نقل وزارة خارجيتها الى القدس .

والحكومة الامريكية لا تزال تتمسك — كما كانت فى الماضى — بوجوب اتباع نظام دولى خاص فى القدس يكفل ليس فقط حماية الاماكن المقدسة بل كذلك ارضاء اسرائيل والاردن فضلا عن بقية دول العالم .

ولما كانت مشكلة القدس لا تزال تحتفظ باهميتها الدولية ، فان الحكومة الامريكية ترى من الواجب اعطاء فرصة للأمم المتحدة لاعادة النظر فى المسألة بغية وضع نظام للقدس يحفظ بطريقة مرضية مصالح دول العالم والدول التى يهمها الامر مباشرة .

والولايات المتحدة — بناء على ذلك — لا تنظر بعين الارتياح الى نقل وزارة خارجية اسرائيل الى القدس .

وتود الحكومة الامريكية كذلك أن تبلغ الحكومة الاسرائيلية انها لا تنوى — تمشيا مع الموقف الذى نرى اتخاذه بشأن القدس — نقل السفير الامريكى وموظفى السفارة الامريكية فى اسرائيل الى القدس .

مشروع بنجـــر (*)

١١ يولـــية ١٩٥٢

يتوخى المشروع :

أولا – تنمية وادي الاردن الى اقصى حد ممكن دون الدخول فى مفاوضات دولية لان مثل هذه المفاوضات ربما لا تكون مجدية فى الوقت الحاضر .

وثانيا – اعد المشروع بحيث يمكن فيما بعد ادماجه بأى مشروع لاحق يعتمد على استعمال بحيرة طبرية للخزن .

وجاء فى ايضاح المشروع ايضا ان المشروعات الســابقة كانت متأثرة بافتراض يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخزين المياه على نهر اليرموك نفســه . وان لا بد من خزن مياه اليرموك فى بحيرة طبرية اذا ما اريد استثمارها . غير ان الابحاث التى قام بها المهندس (بنجر) اسفرت عن اكتشاف مواقع ملائمة لانشاء سد على نهر اليرموك فى جوار محطة مقارن ويمكن تخزين مياه اليرموك كلها فى هذا الموقع ومن ثم يصبح النهر مستقلا عن اى ارتباط ببحيرة طبرية وهذا الاكتشاف غير التفكير السابق حول الموضوع باكمله . واسفر عن المقترحات الحالية لاستثمار ميــاه اليرموك على نطــاق واسع وللتنمية الزراعية فى وادى الاردن .

وافترض المشروع ان تصريف اليرموك السنوى يبلغ ٤٨٠ مليون متر مكعب من الماء خصص منها مقدار ٦٥ مليون متر مكعب لسورية والباقى وقدره ٤١٥ مليون متر مكعب خصص للاردن . واقترح المشروع ايضا استثمار ١١٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن بالضخ فيكون مجموع كمية المياه التى خصصها للاردن ٢٥٧ مليون متر مكعب تكفى رى ٤٣٥٠٠٠ دونم .

ويتالف المشروع من الأمــور التالية : –

١ – انشاء ســد عند محطة مقارن وذلك كما يلى :

– ارتفاع السد عن سطح البحر ١٧٨ مترا

– ارتفاع الســد فوق الارض ١٣٠ مترا

– ارتفاع سطح المياه فى الخزان عن سطح البحر ١٧٥ مترا

– طــول الســد ٥٠٠ متر

– ســمك السد فى قاعدته ٤٦٠ مترا

(*) من كتاب : «مشاريع نهر الاردن» – د. محمــد احمد سليم

ـ سمك السد عند سطحه ١٢ مترا

ـ يبنى السد من التراب والصخور

ـ استيعاب الخزان ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء

ـ مساحة الخزان السطحية ١٢ ك ٠ م ٠

٢ ـ اقامة محطة كهربا تحت السد مباشرة تستطيع ان تولد طاقة كهربية لا تقل عن ٨ آلاف كيلووات ساعة وتصل الى الحد الاقصى عندما يكون الرى فى أعلى درجته أى الى ١٥ الف كيلووات ساعة .

٣ ـ اقامة قناة ونفق من محطة الكهربا فى جوار قرية العدسية يتوقع أن يتولد منها طاقة كهربية لا تقل عن ٢٥ الف كيلووات .

٤ ـ انشاء ناظم محول بعد محطة الكهربا لتحويل المياه الى قناة الغور الشرقية .

٥ ـ انشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناظم الذى عند العدسية الى الجنوب حتى نقطة تبعد ثلاثين كيلو مترا تقريبا . وهنا تتفرع القناة الى فرعين : اولهما استمرار لقناة الغور الشرقية التى تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريبا والاخرى (سيفون) ينقل قسما من المياه الى الضفة الغربية للاردن بمحطة للضخ تبنى عند نقطة التفرع .

٦ ـ انشاء محطة الضخ المشار اليها فى الفقرة (٥) .

٧ ـ انشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه على الضفة حتى البحر الميت ونص المشروع على اقامة سدود ومحطات كهربية على وديان الأردن التى فى جنوب اليرموك وعلى انشاء سد صغير على نهر الأردن لضخ قسم من مياهه الى وادى الأردن .

(٢٦٨)

مذكرة احتجاج الدول العربية الى المانيا
بشأن اتفاقية التعويضات مع اسرائيل(*)

١٥ / ٩ / ١٩٥٢

(ا) لا يجوز لالمانيا الغربية قبول دعوى التعويضات من قبل اسرائيل لأن ذلك يعنى بصورة آلية خروج المانيا عن الحياد المعلن فى قضايا الشرق الأوسط .

(ب) طلبات التعويض الاسرائيلية مرتفعة جدا لأن الأمم المتحدة استنتجت من احصاءاتها ان مبلغ مليار وخمسين مارك يكفى لاسكان وتشغيل مليون لاجىء عربى بينما تحصل اسرائيل على ثلاثة مليارات مارك لاسكان وتشغيل نصف مليون لاجىء .

(جـ) اسرائيل لم تدفع اى تعويض للاجئين العرب الذين فقدوا ممتلكاتهم واراضيهم فى الأرض المحتلة .

(د) اسرائيل ليست الوريث الشرعى لليهود الذين تعرضوا للاضطهاد النازى .

(هـ) التعويضات الالمانية لاسرائيل ستؤدى الى الاخلال بميزان القوى فى الشرق الأوسط مما يشجعها على التعدى من جديد كما ان ذلك سيسىء الى الدول العربية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية .

(*) من كتاب : «اسرائيل فى اوروبة الغربية» ـ عقيل هاشم وسعيد العظم

القـــانون التشريعى

كمــا أقره الــكنيست الاسرائيلى (*)

فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢

١ ـ تعتبر دولة اسرائيل نفسها صنيعة الشعب اليهودى باسره، وتمشيا مع قوانينها تفتح أبوابها أمام كل يهودى يرغب فى المهاجرة اليها .

٢ ـ ان المنظمة الصهيونية العالمية ، منذ تأسيسها قبل نصف قرن قد (سارت فى طليعة) حركة الشعب اليهودى ومساعيه لتحقيق رؤيا الأجيال بالعودة الى وطنه وأخذت على عاتقها ، بمساعدة أوساط وهيئات يهودية أخرى ، عبء المسئولية الرئيســـية فى اقامة دولــة اسرائيل .

٣ ـ تنذر المنظمة الصهيونية العالمية ـ الوكالة اليهودية لفلسطين ـ نفسها كما فعلت فى الماضى ، لدفع عجلة الهجرة الى اسرائيل ، وتدير مشـــاريع الاستيعـاب والاســتيطان فى الـدولة

٤ ـ تعترف دولة اسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية على انها الوكالة المخولة السلطات والتى سوف تتابع عملها فى دولة اسرائيل لتوطين البلاد وتطويرها ، ولاستيعاب المهاجرين من الدياسـبورا ، ولتنسـيق النشـاطات (فى اسرائيل) التابعة للمؤسسات والجمعيات اليهودية العاملة فى هذه الحقول .

٥ ـ ان مهمة (جمع شمل المنفيين) ، وهى الواجب المحورى لكل من دولة اسرائيل والحركة الصهيونية فى ايامنا هذه ، تتطلب الى الشعب اليهودى فى الدياسبورا الاستمرار فى بذل الجهود ، ولذلك تتطلع دولة اسرائيل صوب مشاركة جميع اليهود والهيئات اليهودية فى بناء صرح الدولة ومساعدة الهجرة الجماعية اليها وتعترف بالحاجة لتوحيد جميع الفئات والجماعات اليهودية لهذه الغاية .

٦ ـ تتطلع دولة اسرائيل الى المساعى التى تبذلها المنظمة الصـهيونية العـالمية فى سبيل تحقيق هذا التوحيد، وحين تقرر المنظمة الصهيونية لاجل هـذا الغرض وبعد موافقة الحكومة وتصديق الكنيست ، توسيع اطارها ، سـوف تتمتع بالهيئة الموسعة بالوضع الشرعى اياه الذى جـرى منحه للمنظمة الصـهيونية العالميـة فى دولة اسرائيل .

٧ ـ ان شروط الوضع الشرعى وشـكل التعـاون بين المنظمة الصهيونية العالميـة ـ كما تمثلها اللجنة التنفيذية الصهيونيـة التى تدعى أيضا باللجنة التنفيذية

(*) من كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور أسعد رزوق

للوكالة اليهودية لفلسطين ـ والحكومة سوف يتم وضعهـــا فى ميثاق يجرى ابرامه فى اسرائيل بين الحكومة واللجنة التنفيذية الصهيونية .

٨ ـ ســوف يرتكز الميثاق على بيان المؤتمر الصهيونى الثانى والثلاثين المنعقــد فى القدس ، والذى ينص على ان البرنامج العملى ، كما تتولاه المنظمة الصهيونية العالميــة والوكالات التابعة لها فى ســبيل تحقيق مهماتها التاريخية فى ارض اسرائيل ، يتطلب من جانبها ابعد درجة من التعاون والتنسيق مع دولةاسرائيل وحكومتها وفقا لقوانين الدولة .

٩ ـ تنشأ لجنة لتنسيق النشاطات بين الحكومة واللجنة التنفيذية فى تلك الحقول التى تعمل بها اللجنة التنفيذية ، ووفقا للميثاق : على أن يجرى تحديد مهــام اللجنة فى نص الميثاق .

١٠ـ سوف ينشر الميثاق ، وكل تغيير أو تعديل يحصــل بموافقــة الفريقــين فى « الرشوموت » ، ويصبح سارى المفعول بتاريخ نشره ، ما لم يرد نص لتقديم التاريخ أو تأخيره عن موعد النشر .

١١ ـ اللجنة التنفيذية هيئة قانونية يحق لها ابرام العقود والاستحصال على الممتلكات (الشراء) ، والاحتفاظ بها أو تصريفها ، كما يحق لها أن تكون طرفا فى جميع المعاملات القانونية وغيرها .

١٢ ـ تعفى اللجنة التنفيذية ، بصناديقها المالية ومؤسساتها الأخرى . من الضرائب وغيرها من الرسوم الحكومية الالزامية ، وفقا لقيود وشروط سوف ينص عليها الميثاق ، ويصبح الاعفاء نافذ المفعول فى وقت واحد مع الميثاق .

(٢٧٠)

مشروع كين

المدير المساعد لوكالة الغوث (*)

اقترح فيه على الأمم المتحدة ان تقدم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار نقدا للدول العربية، ثم يترك لها أمر اللاجئين العرب لتحل مشكلتهم كما ترى ، وقد ظن ساسة الغرب ان مثل تلك الاموال الوافرة لن تقصر على اغراء اللاجئين فحسب بل ستثير اهتمام الدول العربية نفسها اذ ستنفق تلك الاموال في اراضيها وقد اقترح مستر كين في مذكرته السرية نقل القسم الاكبر من لاجئي لبنان الى سورية ونقل نحو ١٠٠ الف لاجيء من غزة وفلسطين الى الاردن والعراق وليبيا . واضاف مستر كين أن العمل بهذا الاقتراح كفيل لتتخلص الامم المتحدة من مشكلة اللاجئين وباغراء الدول العربية على حمل العبء .

(*) من كتاب : «مشاريع نهر الاردن» ـ د. محمد احمد سليم

الاتفاقية الاردنية السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك

٤ يونية سنة ١٩٥٣

تعترف الحكومتان انه لأسباب طبيعية وفنية يجدر الحصول على المياه الاضافية التي تحتاج اليها الأردن وعلى القوى الكهربية التي تحتاج اليهـا الدولتان بصـورة اقتصادية وعملية عن طريق انشاء مشروع (اليرموك) .

وجاء في المشروع ما يلي :

(ا) تحتفظ سورية بحقها في مياه جميع الينابيع التي تتفجر في اراضيها في حوض اليرموك وروافده باستثناء المياه التي تتفجر قبل السد تحت المنسوب (٢٥٠) مترا وتحتفظ بحق الانتفاع من المياه التي ترد من مجرى النهروروافده فيما بعد السد لارواء الاراضي السورية التي في حوض اليرموك الأسفل والمتدشرق بحيرة طبرية أو لغيرها من المشروعات السورية .

(ب) ويحق للأردن أن يتصرف في المياه المنبثقة من الخزان ومركز التوليد المشترك في المقارن لتوليد الطاقة الكهربية في مركز العدسية ولارواء الأراضي الأردنية وغيرها من المشروعات الأردنية كما يحق له أن يستعمل للغايات نفسها ضـمن الأراضي الأردنية التي تفيض عن الحاجات السورية .

(جـ) توزع الطاقة الكهربية التي يمكن توليدها في مركز المقارن بين سورية والاردن بنسبة ٧٥٪ لسورية و ٢٥٪ للأردن على الا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن ثلاثة آلاف كيلووات خلال المدة التي ما بين منتصف ابريل ومنتصف نوفمبر من كل سنة واذا نقصت حصة سورية التي تنالها بموجب هـذه الفقرة عن خمسة الاف كيلووات وكانت في حاجة لقوة اضـافية لمشروعاتها فيحق لها أن تأخذ ـ بموجب اسعار الكلفة من مركز توليد العدسية أو المقارن على حسب حاجتها ـ الطاقة الاضافية اللازمة لبلوغ الطاقة التي تنالها حتى خمسة الاف كيلووات .

وجاء في المشروع ما يلي :

(ا) نفقـات الدراسـة : يقدم الأردن الأموال اللازمة للقيام بالابحاث والدراسات التمهيدية والنهائية اللازمة لمنشآت المقارن .

(ب) نفقات الانشاء : تشترك سورية والاردن في نفقات منشآت المقارن وتوزيع هذه النفقات بينهما بنسبة ٩٥٪ للأردن و ٥٪ لسورية .

(جـ) تشترك سورية والأردن في نفقات ادارة وصيانة منشآت التعاون .

وجاء أخيرا فيه ما يلي :

« تشكل لجنة سورية اردنية من رعايا الدولتين لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وتنظيم الحقوق والالتزامات التي اكتسبتها وقبلتها الحكومتان وممارسة هـذه الحقوق والالتزامات والنظر في جميع القضايا التي تنشأ عن تطبيقهـا وأعلنت وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين انها خصصت للمشروع مبلغ ٤٠ مليون دولار وقررت منظمة الأمم المتحدة تخصيصها لتحسـين احوال اللاجئـين الفلسطينيين .

قرار مجلس الامن بادانة اسرائيل لعدوانها على قبيــة (*)

٢٤ نوفمبر ١٩٥٣

ان مجلس الامــن :

ذاكرا قراراته السابقة بصدد القضية الفلسطينية خصوصا القرارات الصادرة في ١٥ يوليو « تموز » سنة ١٩٤٨ و ١١ اغسطس « آب » ١٩٤٩ و ١٨مايو«آيار» ١٩٥١ بالنسبة لأساليب اقرار الهدنة وحل المنـــازعات عن طـــريق لجنة الهدنة المشتركة .

ويلاحظ تقريري كبير المراقبين الدوليين المؤرخين ٢٧ اكتوبر (تشـرين الاول) سنة ١٩٥٣ و ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٣، وما أدلى به مندوبا الأردن واسرائيل امام مجلس الامن :

(أ) يجد أن العمل الانتقامي على قبية من قبل القوات المسلحة الاسرائيلية في مساء ١٤/١٥ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥٣ وجميع امثال هذه الاعمال تشكل خرقا لنصوص قـرار مجلس الامن بتاريخ ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٨ الخاصة بوقف اطلاق النار ، ومخالفة لالتزامات الاطراف التي يفرضها اتفاق الهدنة العام وميثاق الامم المتحدة . ويعبر عن اشد لومه لهذه العملية ، التي من شـأنها أن تعطل فرص ايجاد تسوية سلمية التي على كلا الطرفين ان يسعيا اليها عملا بميثـاق الأمم المتحدة ، ويدعو اسرائيل لاتخاذ تدابير مؤثرة عملية لمنع جميع امثـــال هذه العمليـــات في المســتقبل .

(ب) ويسجل حقيقة أن هناك قرينة دامغة لاجتياز خط الهدنة من قبل أشخاص لم يكلفوا بذلك (وغالبا ما يتسم هذا الاجتياز بالعنف) ، ويطلب الى حكومة الأردن أن تستمر في تقوية التدابير التي اتخذتها لمنع هذه الاجتيازات .

ويذكر حكومتي اسرائيل والأردن بالتزاماتهما التي تفرضـــها عليهما قرارات مجلس الأمن واتفاق الهدنة العام لمنع جميع أعمال العنف على طرفي خط الهدنة .

ويدعو حكومتي اسرائيل والأردن الى تأمين تعاون فعال لقوات الأمن المحلية .

ويعيد تاكيده بأنه من الضروري لاحراز تقدم ، بالوسائل السلمية في سبيل تسوية دائمة للمسائل المعلقة بينهما ، ان يعمل كل منهما بالتزاماته التي يفرضها اتفاق الهدنة العام وقرارات مجلس الامن .

ويؤكد وجـوب التزام حكومتي اسرائيل والاردن بالتعاون كليا مع كبير المراقبين الدوليين .

(*) من كتاب : قرارات مجلس الأمن التابع للامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ـ اصدار جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة ـ ادارة شئون فلسطين ص (٢٩) .

ويرجو السكرتير العام أن يبحث مع كبير المراقبين الدوليين انجح الطرق لتقوية منظمة مراقبة الهدنة . وان يجهز كبير المراقبين الدوليين بالأشخاص والمساعدة التي يطلبها للقيام بواجبه .»

ويرجو كبير المراقبين أن يقدم تقريرا في مدى ثلاثة أشهر الى مجلس الامن مشتملا على توصياته التي يرى انها تعمل على الانصياع الى اتفاقات الهدنة العامة خصوصا لتنفيذ نصوص هذا القرار .»

وآخذا بعين الاعتبار أي اتفاق سبق أن اتخذ بشأن طلب حكومة اسرائيل لعقد اجتماع بموجب المادة ١٢ من اتفاق الهدنة العام بين اسرائيل والاردن .»

« الجلسة ٦٤٢ – ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٣ »

مشروع جونســتون (*)

نوفمبـر ١٩٥٣

١ ـ انشاء سد على نهر الحصباني العلوى لتخزين فائض الايراد الشـتوى للنهـر امام هـذا السـد .

٢ ـ تحويل مياه نهر بانياس والدان والحصباني في ترعة تنشأ لحمل مياه هـذه الأنهار لغرض رى الأراضى في حوض الحولة الأعلى ومنطقة (هاشحار) وتلال الجليـل ووادى يافنيل ووادى جزريل .

٣ ـ تحويل مياه نهر اليرموك الى ترعة الغور الشرقية والى بحيرة طبرية حيث يفاد من المياه المتجمعة في هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الأردن في رى الأراضى الزراعية في منطقة الغور الممتدة من بحيرة طبرية والبحـر الميت .

٤ ـ انشاء ترعة رئيسية شرق نهر الاردن وترعة رئيسية اخرى غربه مـع ما يلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل ميـاه هاتين الترعتين بسـهولة لرى الأراضى التى على ضفتى النهر وسيستلزم ذلك القيام بالأعمال اللازمة لرفـع منسوب بحيرة طبـرية بمقدار متـرين .

٥ ـ تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والافادة من الميـاه التى كانت تضيع فيهـا بالبخر والترسب وذلك بتوجيهها الى بحيرة طبرية لتخزينها .

٦ ـ انشاء ما يلزم من الأعمال والترع للتحكم في المياه الدائمة بالوديان التى جنوب بحيرة طبرية .

٧ ـ انشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب ما تظهر الأبحـاث التفصـيلية .

٨ ـ استثمار مياه الآبار لأغراض الرى وذلك في المناطق التى يتضح فيها صلاحية ذلك كما في وادى الغـور (وبافتيل) .

٩ ـ انشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد الحصباني وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربية بالقـرب من تل حى (داخل فلسطين المحتلة) .

١٠ ـ استنباط القوى الكهربية من نهر اليرموك وذلك بانشاء سد المقارن على النهـر المذكور مع انشـاء قناة تأخذ مياهها من أمامه وتقام عليها محطـة لتوليد القوى الكهربية بالقرب من عدسـية .

(*) من كتاب : « نهر الاردن والمؤامرة الصهيونية » ـ على محمد على

اهم اعمال مشروع جونستون :

١ ـ خزان نهـــر الحصــــبانى :

اقترح المشروع سد هذا الخزان على نهر الحصبانى أمام التقائه بنهر الأردن بنحو عشرين كم على أن يكون انشاؤه بارتفاع ٩٠ مرا لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب أمامه ونظرا لأن متوسط التصريف السنوى لنهر الحصبانى فى هـذا الموقع ١٣٠ مليون متر مكعب فانه اقترح تخزين مياه فيضان هذا النهر سنويا أمام الخـزان حتى يتم منؤه بالسـعة المذكورة ثم تعمـل الموازنات عليه فى باقى شـهور السنة على حسب الاحتياجات مع ما يرد من تصريف نهـرى بانياس ودان .

٢ ـ تحويل ميـاه بانياس والدان والحصــبانى :

اقترح المشروع انشاء سد تحويل على نهر بانياس وذلك لغرض تحويل ميـاه هذا النهر الى ترعة يجرى انشـاؤها ابتداء من موقع هذا السد ثم تتجه الى الغــرب حتى تلتقى بنهر الدان حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر لغرض تحويل مياهه مـع مياه ينابيع تل القاضى الى الترعة المذكورة التى تستمر فى جريانها بعد ذلك مســافة نحو ثلاثة كيلو متـرات حيث تصب فيهـا ميـاه نهـر الحصبانى .

وتصب المياه المحولة بعد ذلك فى الترعة بعد نحو ٩ر٧ من الكيلو متـر بعـد التقائها بنهر الحصبانى ويصبح تصريف الترعة فى هذا الموقع نحـو ١٤ مترا مكعبا واقترح أن تمتد الترعة من هذا الموقع نحو ١٠٤ كيلو مترات الى الجنوب أى أن مجموع طولها من مبدئها عند نهر بانياس يبلغ نحو ١٢٠ كم .

وهذه الترعة ستمد منطقة الحولة بمياه الرى عند مرورها الى شرقى المنطقـة كما أنها عند نهايتها (تجاه مدينة طبرية وعلى بعد نحو خمسة كيلومترات غرب هـذه المدينة) يتفرع منهـا جملة فروع تختـرق منطقة تلال الجليـل ووادى (جـزريل) لرى هـذه المنطقة .

وستنشأ هذه الترعة فى بعض أجزائها فى الصخر وفى معظم طـولها تمـر فى التراب . على انه من المقترح تبطين هذه الترعة لتقليل الفاقد من الماء بفعل الترشيح.

٣ ـ تحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية وترعة الغور الشرقية والغربية :

اقترح انشاء سد تحويلى على نهر اليرموك ومن المياه المجمعة امام هـذا السد تؤخذ ترعة الغور للرى كماتؤخذ تحويله الى بحيرة طبرية وستصب الميـاه الخارجة من محطة القوى الكهربية « بعـدسية » امام السـد المذكور .

ومن المقترح جعل التحويلة الى بحيرة طبرية بحيث تكفى حمل جميع مياه نهر اليرموك التى لاتدخل فى ترعة الغور الشرقية ممـا يجعل تصريف هذه التحويلة يصل الى نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب فى الفيضـــان .

وستخصص ترعة الغور الشرقية لرى منطقة الغور الشرقية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٦ مليون متر مكعب وهى تستمد ماءها من نهر اليرموك أمام السد التحويلى المنوه عنه أو من المخزون ببحيرة طبرية وذلك بوصلة خاصة .

وستمتد ترعة الغور الشرقية الى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر لتغذية جميع مشروع الرى التى تتفرع منها فى هذا الطول لرى منطقة الغور الشرقية .

اما ترعة الغور الغربية فستاخذ مياهها من المخزون ببحيرة طبرية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٣ مليون متر مكعب وستمتد هذه الترعة الى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر لتغذية جميع فروع الرى التى تتفرع عنها فى هذا الطول لرى منطقة الغور الغربية .

ومن المقترح انه فى حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمالى فى ترعة الغور الغربية (بسبب الظروف الطبوغرافية فى هذا الجزء) يحمل التصريف اللازم لمنطقة الغور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق ترعة الغور الشرقية حتى وادى كفرنجة حيث يمر هذا التصريف فى قناة بطول حوالى ٥ر٤ كيلو متر عبر نهر الأردن الى ترعة الغور الغربية .

وتمشيا مع الاعمال المتقدمة فانه يتحتم القيام بالأعمال اللازمة لضمان أمكان رفع منسوب المياه ببحيرة طبرية بمقدار مترين .

٤ ـ تجفيف مستنقعات الحولة :

اقترح تجفيف بحيرة الحولة واراضى المستنقعات الممتدة شمالها وذلك لغرض استصلاح هذه الاراضى وريها وزراعتها وفى الوقت نفسه تقليل ما يفقده من المياه فى المنطقة بالبخر مع منع انتشار الملاريا . وللوصول الى أغراض التجفيف المذكورة فانه اقترح تخفيض وتوسيع مخرج بحيرة الحولة مع انشاء ترعة يكفى قطاعها حمل مياه الفائض من فيضانات انهر بانياس ودان والحصبانى حيث قد يأتى فيضان هذه الأنهار وقت امتلاء خزان الحصبانى مما يحتم تجفيف مياه الفيضان المذكور الى نهر الأردن وقد تم بالفعل تجفيف بحيرة الحولة .

٥ ـ التحكم فى المياه الدائمة بالوديان :

اقترح أن يكون ذلك بانشاء السدود والقناطر والترع على حسب ما تظهره الابحاث التفصيلية .

٦ ـ حفظ مياه فيضان الوديان :

اقترح أن يكون ذلك بانشاء السدود والخزانات والترع والقناطر ويقدر أقصى ما يمكن استغلاله سنويا من مياه فيضان هذه الوديان بالأعمال المذكورة بنحو ٧٤ مليون متر مكعب .

٧ ـ استثمار مياه الآبار :

اقترح استثمار مياه الآبار لاغراض الرى حينما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة ، ويمكن الاعتماد على بعض هذه الآبار كلية فى مناطق لاغراض الرى كما انه يمكن استعمال بعضها للمساعدة فى ذلك بالمناطق التى لا تتمتع برى كامل وينتظر وجود الآبار التى تصلح لذلك فى كل من وادى الغور ووادى بافتيل .

٨ ــ محطة توليد كهربية بالقرب من تل حى :

اقترح انشاء قناة فرعية من أمام سد الحصباني تسير الى الجنوب حتى تصب بالقرب من قرية تل حى إلى الترعة الرئيسية المجمعة لمياه أنهار الحصباني وبانياس ودان بانحدار قدره نحو ٢٨٩ مترا ويفاد منه فى انشاء محطة لتوليد القوة الكهربية بقوة قدرها نحو ٧٠٠٠٠ كيلو وات .

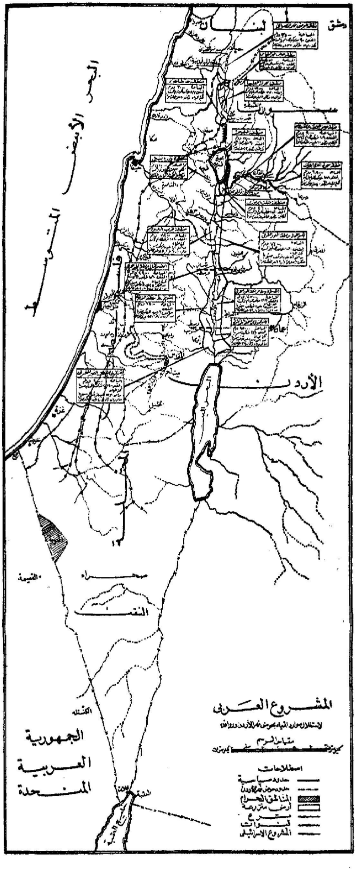
٩ ــ سد المقارن على نهر اليرموك ومحطة قوى عدسية :

اقترح انشاء سد المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٨٥ مترا وسعة ٧٣ مليون متر مكعب من المياه يفاد منها فى أغرض الرى بحوالى ٢٤ مليون متر مكعب سنويا على ان يرتفع هذا السد إلى المستقبل الى ارتفاع ٩٥ مترا بسعة ١٩٥ مليون متر مكعب من المياه يفاد منها فى اغراض الرى بحوالى ٥٦ مليون متر مكعب سنويا .

واقترح انشاء تحويله تبدأ من امام هذا السد ثم تعود لتصب فى نهر اليرموك أمام سد التحويلة (الذى تتغذى من امامه ترعة الغور الشرقية والتحويلة المقترحة الى بحيرة طبرية) على ان يقام على هذه التحويلة محطة قوى كهربية عند عدسية بقوة قدرها (٢٣٠٠٠) كيلووات للسد بارتفاع ٨٥ مترا) تزاد فى المستقبل اذا ارتفع السد ٩٥ مترا) ــ الى (٣٨٠٠٠) كيلو وات .

والجدول التالى يبين كمية المياه المخصصة لكل بلد على حسب مشروع جونستون:

المنطقة	المساحة المقررة بالمشروع (دونم)	المقنن بالمتر للدونم فى السنة	كميات المواد التى يحصل عليها		
			من الأنهار مليون م٣ سنويا	من الوديان مليون م٣ سنويا	المجموع مليون م٣ سنويا
سوريا	٣٠٠٠٠	١٥٠٠	٤٥	—	٤٥
الأردن	٤٩٠٠٠	—	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤
اسرائيل	٤١٦٠٠٠	—	٢٨٩	١٠٥	٣٩٤
المجموع	٣٠٠٠٠	١٥٠٠	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣


دمشق
لبنان
سوريا
البحر الأبيض المتوسط
فلسطين
الأردن
غزة
صحراء النقب
الجمهورية العربية المتحدة
المشروع العربي
لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده
مقياس الرسم
اصطلاحات
حدود سياسية
حدود حوض نهر الأردن
المناطق الحرام
أرض مزروعة
ترع
قنوات
المشروع الاسرائيلي

(٢٧٤)

ملاحظـــات

اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون

ينـــاير ســـنة ١٩٥٤

١ ـ اهمل المشروع الحدود السياسية على الرغم من اهميتها .

٢ ـ لن يفيد لبنان من هذا المشروع شيئا مع ان نهر الحصبانى فى اراضيه وقد شمل المشروع انشاء سد على هذا النهر فى الاراضى اللبنانية على حين جعل المياه التى تخزن امامه لمصلحة اسرائيل فى الوقت الذى للبنان فى حوض النهر نفسه مساحة تصل الى ٣٥ الف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى اعداد مياه الرى لها من الحصبانى .

٣ ـ معظم المياه التى قدرها المشروع للاردن ستخزن فى بحيرة طبرية وهذه البحيرة جميعها مع شواطئها فى المنطقة المحتلة ولا شك انه سينتج عن هذا الوضع ان الاردن سيكون تحت رحمة اسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه وكذلك فيما يتعلق بتحويلها الى قناتى الغور الشرقية والغربية .

٤ ـ يلاحظ ان ما خصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ الف متر مكعب على حين تتدفق المياه من ينابيع عربية فى لبنان والاردن وسورية ومن الينابيع الاخرى التى على ضفتى النهر وجميعها على وجه التقريب فى منطقة الاردن وهـذه المياه تتدفق بالكميات التالية :

نهر الحصبانى ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الشرقية ١٢٣ مليون متر مكعب .

نهر بانياس ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضـفة الغربية ١٤٥ مليون متر مكعب .

نهر اليرموك ٤٥٧ مليون متر مكعب .

٥ ـ ذكر مشروع جونستون ان مساحة الاراضى التى فى اسرائيل والتى تفرد من المشروع ٤١٦ الف دونم مع ان فى منطقة الحولة العليا سبعة آلاف دونم و ١٥ الف دونم فى مثلث اليرموك تفيد حاليا من المياه او بعبارة اخرى فان مجموع المساحة ٤٣٨ الف دونم لا ٤١٦ الف دونم .

٦ ـ فى حوض بانياس بسورية عشرون الف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى مشروع للرى من هذا النهر وقد اهملها مشروع جونستون باكملها . ويشمل

المشروع تحويل جزء كبير من مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية وقناة الغور الشرقية لمصلحة اسرائيل على حين لا تفيد سورية من مشروع هذا النهر الذى ينبع من أراضيها الا بري ٣٠ الف دونم تحتاج الى ٤٥ مليون متر مكعب من مياه النهر مع أن لسورية في هذا الحوض ٦٨ ألف دونم تمتد الى سهول جوران وتحتاج الى المياه للري وكل ذلك الى جانب مساحة أخرى بين المقارن والعدسية .

٧ — لم يتضمن المشروع الموحد ري الأراضي السورية في البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية حيث نجد أراضي زراعية مساحتها ٤٠ الف دونم يروى منها ١٥ الف دونم من نهر الأردن حاليا ويمكن ٣٠ ألف دونم أن تفيد من مياهه .

٨ — حدد المشروع الموحد مساحة الأراضي الأردنية التي ستروى من مياه حوض النهر بـ ٤٩٠ الف دونم على حين أن هناك مساحات اخرى قابلة للزراعة اذا توافرت لها المياه اللازمة ، والى جانب كل ذلك فان ملوحة بحيرة طبرية تبلغ ٣٠٠ جزء من المليون على حين ان ملوحة اليرموك تبلغ ٨٨ جزءا من المليون فقط ، فاذا حول اليرموك الى بحيرة طبرية فان المياه التي ستوزع على الأراضي الأردنية ستزداد ملوحتها بسبب ذلك .

أما بالنسبة للطاقة الكهربية فقد جعل مشروع جونستون الطاقة الى ستولد من سد الحصباني لاسرائيل وتقدر بـ ٢٧ الف كيلو وات ساعة أو ما مجموعه ٨٤ مليون كيلو وات سنويا . وتضمن المشروع في الوقت نفسه توليد طاقة من نهر اليرموك تقدر بـ ٢٣ الف كيلو وات ساعة مع أن هذه القوة يمكن ان تكون ٣٨ الف كيلووات ساعة .

وأهم من كل ذلك أن مراحل التنفيذ ضمنت لاسرائيل نفعا مبكرا قبل الأردن الذي لن يفيد من المشروع الا في مراحله الثانية في حين ان الطاقة التي ستولد من سد المقارن لن تنشأ الا في المرحلة الرابعة أو بعد مدة طويلة من انشاء المحطة الأولى لمصلحة اسرائيل .

(٢٧٥)

المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده (*)

سنة ١٩٥٤

رات اللجنة الفنية العربية انه يستحيل عمليا وضع مشروع لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده على أساس اغفال الحدود السياسية بين البلاد التي في احواض هذه الأنهار وانه لذلك يجب ان يوضع مشروع استغلال مياه الانهار المذكورة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار الحدود القائمة بين هذه البلاد وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع برى الأراضي الصالحة للزراعة التي في مناطق ينابيع وأحواض الأنهار فعلا مع افادة هذه المناطق مما يمكن توليده من القوى الكهربية فيها .

الخطوط الرئيسية للمشروع العربي :

وتمشيا مع المبادىء المتقدمة رات اللجنة الفنية العربية أن يشمل المشروع العربي ما يلي :

(أ) استغلال مياه اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربية .

(ب) استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد الكهرباء .

(جـ) استغلال مياه نهر الأردن وروافده جنوب بحيرة طبرية لأغراض الري .

(د) استغلال مياه الوديان والآبار .

استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربية :

ورات اللجنة ان يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها في مجرى هذا النهر لأغراض الري وتوليد القوى الكهربية لمصلحة الأردن وسورية وعلى حسب الاتفاقية المبرمة بينهما في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

ورات اللجنة عدم اللجوء الى تخزين مياه هذا النهر في بحيرة طبرية وذلك للاسباب الآتية :

(*) من كتاب : « نهر الاردن والمؤامرة الصهيونية » ــ علي محمد علي .

١ ـ أن هذه البحيرة كل شواطئها في اسرائيل وسينتج عن استعمالها كخزان رئيسي لنهر اليرموك أن تكون الاردن تحت رحمة اسرائيل فيما يتعلق بخزن المياه التي تحتاج اليها وكذلك في تمويلها لترعتي الغور الشرقية والغربية .

٢ ـ ان متوسط الملوحة في مياه نهر اليرموك نحو ٨٨ جزءا في المليون على حين يبلغ متوسط الملوحة في مياه بحيرة طبرية نحو ٣٠٠ جزء من المليون وسينتج عن ذلك ضخامة زيادة ملوحة المياه التي يستعملها الاردن من نهر اليرموك في حالة تخزين مياهه في بحيرة طبرية .

٣ ـ أن استعمال بحيرة طبرية كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدي الى ضياع كميات كبيرة من مياه النهر بالبخر . ومعلوم أن الفاقد من مياه هذه البحيرة في الوقت الحاضر يبلغ نحو ٣٠٠ مليون م٣ سنويا ويلاحظ انه في حالة تخزين مياه نهر اليرموك في احدى مناطق حوض هذا النهر نفسه (المقارن أو وادي خالد) لن يزيد البخر عن ١٥ مليونا من الأمتار المكعبة سنويا .

٤ ـ بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة يتضح انه اذا خزنت مياه هذا النهر في بحيرة طبرية على اساس جعل سـعة التخزين فيها ٨٣٠ مليونا من الأمتار المكعبة على حسب تقدير مشروع جونستون فان ذلك سيؤدي الى ضياع كميات من المياه التي ستزيد من هذه السعة ، وقد وجد أن كميات المياه الضائعة في النهر خلف البحيرة في هذه الحالة تصـل الى ١٥٠ مليونا من الامتار المكعبة سنويا وهذا الفاقد هو غير الفاقد بالبخر الذي سـبق التنويه عنه .

٥ ـ سيؤدي التخزين في بحيرة طبرية على حسب اقتراح جونستون الى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين مما سيؤثر حتما على معالم الأماكن المقدسـة المنتشرة على شواطيء هذه البحيرة .

وترى اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك لمصـلحة سـورية والأردن كما يلي :

١ ـ ينشأ سـد تخزيني بحوض النهر عند المقارن أو وادي خالد بحسب ما تظهر الأبحاث افضليته وتجعل سعة التخزين الكلية امام هذا السد ٤٠٠ مليون م٣ منها ١٠٠ مليون م٣ كتخزين ثابت لأراضي توليد الكهـرباء ولمقـابلة رسـوب الطمي بحوض الخزان وباقي سعة الخزان وقدرها ٣٠٠ مليون م٣ تضمن سحبا سنويا من الخزان مقداره ٣٧٥ مليونا من الأمتار المكعبة .

٣ ـ ينشأ سد تخزيني على نهر اليرموك بالقرب من العدسية لضمان سحب التصريف المتوسط بين موقع الخزان على اليرموك عند المقارن أو وادي خالد والعدسـية وهـو يبلغ نحو ٦٠ مليـونا من الامتـار المكعبة سنويا .

وتقدر سعة الخزان المطلوبة لهذا الغرض والشاملة للتخزين الموسمي بنحو ١٠٠ مليـون من الأمتـار المكعبة .

٣ ـ وبذلك يكون مقدار ما يمكن سحبه سـنويا من الخـزانين السـالفي الذكر (٣٧٥ + ٦٠ = ٤٣٥) مليونا من الأمتار المكعبة .

فاذا نقصـــنا من ذلك ١٥ مليونا من الأمتار المكعبة نظير فاقد البخر بحوض الخزانين فان باقي ما يمكن سحبه يصبح ٤٢٠ مليونا من الامتار المكعبة وهو ما يمكن الانتفاع به على الوجه الآتى :

١ — فى سورية :

٩٠ مليونا من الامتار المكعبة تؤخذ مما يمكن ســـحبه من الخزان وذلك لتأمين احتياجات الاراضى السورية الصالحة للزراعة أمام خزان المقارن أو وادى خالد والتى تعلو منسوب ٢٥٠ فى سهول حوران بجهة مزيريب وتل‌شهاب وتبلغ مساحتها نحو ٦٨٠٠٠ دونم تم استصلاح ورى ٢٢ الف دونم منها فعلا — ١٠ ملايين من الامتار المكعبة سنويا لرى الاراضى الصالحة للزراعة فى وادى اليرموك بين موقع السد عند المقارن او وادى خالد والعدسية .

(ب) — فى الاردن :

٣٣٠ مليونا من الامتار المكعبة سنويا يجرى ســـحبها فى ترعة الغور الشرقية لأغراض الرى فيكون المجموع ٤٢٠ مليون م٣ سنويا .

٤ — انشاء محطة لتوليد القوى الكهربية عند موقع سد خزان اليرموك عند المقارن او وادى خـــالد .

٥ — انشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد خزان اليرموك (عند المقارن أو وادى خالد) وتتجه الى الغرب حتى العدسية حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى‌الكهربية

ويمكن استغلال محطتى توليد القوى الكهربية المتقدم ذكرها (عند موقع السد بالمقارن أو وادى خالد وعند العدسية) لمصلحة الاردن وسورية على حسب الاتفاقيـــة المعقودة بين البلدين فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٣ .

استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربية :

رات اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية بحيث يضمن :

رى المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هـــذه الانهـــار فى لبنان وســـورية واسرائيل .

فى لبنان :

ان مساحة قدرها ٣٥ الف دونم بحوض نهر الحصبانى يحتاج فى ريها من مياه النهر الى نحو ٣٥ مليونا من الأمتار المكعبة سنويا .

ملاحظة :

١ ــ اسقط المشروع الأمريكي الموحد من حسابه رى اية اراض سورية بحوض نهر بانياس مع أن هذا النهر ينبع ويمر فى الاراضى السورية .

٢ ــ مساحة ٢٢٠٠٠ دونم فى منطقة البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية يحتاج ريها من مياه النهر الى نحو ٢٢ مليونا من الأمتار المكعبة سنويا .

ملاحظة :

تتمتع بالرى فعلا من هذه المنطقة فى الوقت الحاضر مساحة تقدر ب ١٥٠٠٠ دونم تروى من نهر الاردن . ومع ذلك اغفل المشروع الموحد ادراج اية مساحات فى هذه المنطقة ضمن المساحات المقرر انتفاعها منه .

(جـ) ــ فى اسرائيل :

١ - ان مساحة ٧٨٠٠٠ دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريها من مياه النهر الى نحو ٦٦ مليونا من الأمتار المكعبة سنويا .

ملاحظة :

يدخل ضمن هذه المساحة نحو ٧٠٠٠ دونم تتمتع فعلا بالرى فى الوقت الحاضر

٢ ــ ان مساحة ٣٠٠٠٠ دونم بمنطقة (ابليت هاشاحر) يحتاج ريها من مياه النهر الى نحو ٣٠ مليونا من الأمتار المكعبة .

٣ ــ ان مساحة ٢٢٠٠٠ دونم بمنطقة وادى (بانفيل) يمكن ريها من الآبار بها ولا تحتاج الى شىء من مياه النهر .

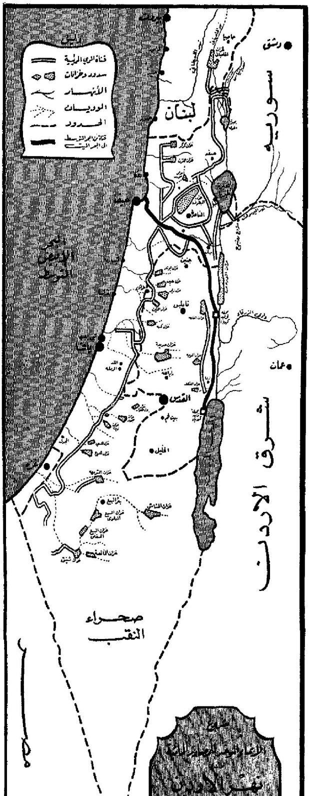
استغلال الانحدار الكبير فى نهر الحصبانى لتوليد القوى الكهربية لمصلحة لبنان حيث ينبع ويمر هذا النهر :

وتنفيذا للاغراض المنوه عنها فى الفقرتين (١) و (٢) ترى اللجنة القيام بالأعمال الآتية :

١ ــ انشاء سد تخزينى على نهر الحصبانى امام موقع التقاء هذا النهر بنهر الاردن بنحو عشرين كم .

٢ ــ انشاء قناة تأخذ من أمام سد الحصبانى لغرض رى الأراضى اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر والتى سبق التنويه عنها والتى تبلغ نحو ٣٥ الف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٣٥ مليونا من الأمتار المكعبة سنويا .

٣ ــ انشاء محطة لتوليد القوى الكهربية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الرى السالفة الذكر ــ نهر الحصبانى .



قناة الري الرئيسية
سدود وخزانات
الأنهار
الوديان
الحدود
قناة من البحر المتوسط الى البحر الميت
لبنان
سوريه
دمشق
عمان
شرق الأردن
القدس
نابلس
الخليل
صحراء النقب
مصر

٤ ـ انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض ري الأراضي السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر ومقدارها نحو ١٢ الف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ١٢ مليونا من الأمتار المكعبة سنويا . وقد شرعت سورية فعلا في انشاء هذه القناة .

٥ ـ انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض ري الأراضي السورية الصالحة للزراعة على يسار نهر بانياس مقدارها نحو ٨٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٨ ملايين من الأمتار المكعبة سنويا .

٦ ـ تجميع التصريفات الباقية في نهر بانياس والدان والحصباني بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحصباني واحتياجات سورية من نهر بانياس كما نوهنا عن ذلك سابقا، في قناة تسير شمالي منطقة الحولة مبتدئة من نهر بانياس ومتجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها في نهر الاردن بعد أن تؤخذ منها قنوات الري اللازمة لري أراضي اسرائيل بمنطقة الحولة (وهي نحو ٧٨٠٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٦٦ مليونا من الامتار المكعبة وبمنطقة ايليت هاشاحار (وهي نحو ٣٠٫٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٣٠ مليونا من الأمتار المكعبة) أما منطقة وادي بافينال ومساحتها نحو ٢٢ الف دونم فيمكن ريها من الآبار التي بها .

استغلال مياه نهر الأردن وروافده لأغراض الري جنوب بحيرة طبرية :

يتضح مما سبق ان كميات المياه التي ستؤخذ من التصريفات الواردة الى نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية كما يأتي :

٣٥	مليونم٢	لري	الأراضي	اللبنانية بحوض نهر الحصباني
٢٠	»	»	»	السورية بمنطقة البطيحة
٢٢	»	»	»	السورية بحوض نهر بانياس
٦٦	»	»	»	الاسرائيلية بمنطقة الحولة
٣٠	»	»	»	الاسرائيلية بمنطقة ايليت هاشاحار
١٧٣	مليون م٢			المجموع

اما باقي تصريف نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية فينساب الى هذه البحيرة حيث يجرى باستمرار لتأمين الاحتياجات اللازمة لري المساحات الآتية :

في اسرائيل :

١ ـ مساحة ٦٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث وتحتاج من مياه النهر الى ٥٤ مليون م٢ سنويا
٢ ـ مساحة ٧٨٠٠٠ دونم بمنطقة الغور الغربية وتحتاج من مياه النهر الى ٩٣ مليون م٢ سنويا

المجموع ٨٤ مليون متر مكعب سنويا

فى الأردن

١ ـ استكمال أراضى الغور الشرقية وتقدر كميات المياه اللازمة ـ خلف بحيرة طبرية ـ لهذا الغرض كما يلى :

كمية المياه اللازم تدبيرها من النهر لرى أراضى الغور :	٩٣٥مليونم٣سنويا
كمية المياه التى يمكن سحبها من نهر اليرموك لرى أراضى الغور الشرقية :	٣٣٠مليونم٣سنويا
فيكون الباقى وهو ما يلزم سحبه من خزان بحيرة طبرية لاستكمال رى أراضى الغور الشرقية :	٦٥ مليونم٣سنويا
٢ ـ رى أراضى الغور الغربية وتقدر كميات المياه اللازمة خلف بحيرة طبرية لهذا الغرض بـ :	٣٠٥مليونم٣سنويا
المجموع	٣٧٠مليونم٣سنويا

وعلى هذا الأساس تكون كميات المياه اللازم سحبها خلف خزان بحيرة طبرية:

لاسرائيل	٨٤ مليونم٣سنويا
للأردن	٣٧٠مليونم٣سنويا
المجموع	٤٥٤مليونم٣سنويا

استغلال مياه الوديان والآبار :

لقد شملت موارد المياه التى اعتمد المشروع العربى فى استغلالها :

(أ) التصريف المستمر فى الوديان وهو مستعمل فعلا للرى فى الوقت الحاضر ويقدر بـ	٢٦٨مليونم٣سنويا
(ب) تصريف الآبار ويقدر بـ	٤٠ مليونم٣سنويا
التحكم فى مياه فيضانات الوديان ويقدر بـ	٧٤ مليونم٣سنويا
المجموع	٣٨٢مليونم٣سنويا

مقارنة بين المشروع العربى ومشروع جونستون
حول كميات المياه المقترح تخصيصها لكل من
البـــلاد العربية واسرائيل

المنطقة	المشروع العربى كميات المياه التى يحصل عليها			مشروع جونستون كميات المياه التى يحصل عليها		
	من الأنهار مليونم٣ سنويا	من الوديان مليونم٣ سنويا	المجموع مليونم٣ سنويا	من الأنهار مليونم٣ سنويا	من الوديان مليونم٣ سنويا	المجموع مليونم٣ سنويا
سورية	١٣٢	—	١٣٢	٤٥	—	٤٥
الاردن	٧٠٠	٢٧٧	٩٧٧	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤
لبنان	٣٥	—	٣٥	—	—	—
اسرائيل	١٨٠	١٠٥	٢٨٥	٢٨٩	١٠٥	٢٩٤
المجموع	١٠٤٧	٣٨٢	١٤٢٩	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣

١ ـ في المناطق التى شمال بحيرة طبرية اخذت المقننات مطابقة لتقديرات المشروع الأمريكي الموحد . اما في المناطق التى جنوب بحيرة طبرية فقد اخذت المقننات مطابقة لتقديرات مشروع (مردوخ ماكدونالد) .

٢ ـ يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .

٣ ـ يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (٧٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .

٤ ـ يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .

٥ ـ المناطق المقترح ريها في اسرائيل اخذت مساحة كل منها مطابقة لتقديرات المشروع الأمريكي الموحد .

٦ ـ المساحات المقترح ريها في الأردن اخذت مطابقة لتقديرات المشروع الامريكي الموحـــد .

٧ ـ متوسط مجمـوع التصريف الطبيعي لنهر الأردن وروافده خلف مصب نهر اليرموك على حسب ما جاء بالمشروع الامريكي الموحد ١٠١٣ مليون م٣ سنويا يضاف الى هذا التصريفات الآتية ، التى يشملها المشروع الامريكي الموحد :

(أ) التصريف المأخوذ من النهـــر فعلا في الوقت الحاضر لرى ١٥٠٠٠ دونم بمنطقة البطيحة لسورية : ١٥ مليون م٣ سنويا .

(ب) التصريف المأخوذ من النهر فعـــلا في الوقت الحاضر لرى ٧٠٠٠ دونم بمنطقة الحولة العليا لاسرائيل : ٦ ملايين م٣ سنويا .

(جـ) التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لرى ١٥٠٠٠ دونم بمنطقة مثلث اليرموك باسرائيل : ٢٦ مليون م٣ ســنويا فتكون جمـلة متوسط التصريف الطبيعي لنهر الأردن وروافده خلف مصب نهراليرموك ١٠٦٠ مليون م٣ سنويا وسيزداد هذا التصريف بعد تجفيف منطقـــة الحولة (بسبب توافر ما يفقد بالبخر في منطقة البحيرة ومستنقعاتها) على حسب تقدير المشروع الأمريكي الموحد بمقدار ٦٢ مليون م٣ سنويا وعلى ذلك ستصبح جملة التصريف الطبيعي لنهر الأردن خلف مصب نهر اليرموك ١١٢٢ مليون م٣ ســنويا . وبمقتضى المشروع العربي سيتسنى استغلال جميع هذا التصريف ما عدا :

(أ) المياه التى ستنساب من النهر الى البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان اليرموك عند المقارن أو وادى خالد وقلة متوسط المسحوب من هـــذا الخزان عن متوسط تصريف النهر الطبيعي عند هذا الموقع ، وتقدر كمية هذه المياه المنسابة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار : ٤٠ مليون م٣سنويا

(ب) المياه التى ستنساب من النهر الى البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان طبرية وقلة متوسط المسحوب منه عن متوسط التصريف الطبيعي وتقدر كمية هذه المياه المنسابة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار ١٨ مليون م٣ سنويا

(ج) المياه التي ستضيع بالبخر في حوض خزان نهر اليرموك عند المقارن أو وادي خالد ومقدارها ٥٠ مليون م٣ سنويا

(د) المياه التي ستضيع بالبخر في حوض خزان نهر الحصباني ومقدارها مليونان من الأمتار المكعبة في السنة .

وبذلك يكون المجموع هو ٧٥ مليون م٣ سنويا

ومجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن وروافده ١٦٢٢ مليون م٣ سنويا

ومجموع الفاقد ٧٥ مليون م٣ سنويا

وبذلك يصبح صافي ما يمكن استغلاله من ايراد النهر الطبيعي ١٥٤٧ مليون م٣ سنويا

وهو ما ورد في بيان توزيعه على المناطق المقترح ريها على حسب المشروع العربي .

(٢٧٦)

قــرار مجلس الامن
الخــاص بمرور اسرائيل فى قنــاة السويس

(٢٩ مارس ١٩٥٤)

اعادت اسرائيل طــرح النزاع على مجلس الامن فى فبراير سنة ١٩٥٤ وفى جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ بدات المناقشــات فى الموضــوع وتظلم ابا ايبــان مندوب اسرائيل مدعيا ان المجلس قد فقــد هيبته لان مصر لم تنفــذ قراره السابق مطالبا بوقف اجــراءات الزيارة والتفتيش والغنــائم التى تتخذها مصر ليس فقط فى قناة السويس بل وفى خليــج العقبة .

وتكلم ابا ايبان عن القائمة السوداء التى اعدتها مصر وقال : ان بحارة الســفن المدرجة فى القائمة الســوداء لا يسمح لهم بالنزول برا فى الاراضى المصرية كما ان تلك السفن تحرم من الماء والمؤن فى الموانى المصرية وقد بلغ عدد سفن القائمةالسوداء فى سنة ١٩٥٠. ثمان وثمانين سفينة وكان من بينها سبعون سفينة ناقلات بترول .

ومن الحالات التى ذكرها مندوب اسرائيل فى ضرب الامثال مصــادرة سفينة نرويجية كانت تحمل اللحوم الى اسرائيل فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ واعتقــال ثانية دنماركية فى يناير سنة ١٩٥٣ وثالثة فى مارس سنة ١٩٥٣ ثم اعتقال سفينة يونانية فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ ومصادرة قاربى صيد كانا فى طريقهما الى ايطاليا واطلاق البطاريات المصرية نيران مدافعها على سفينة للولايات المتحدة الامريكية فى اثناء دخولها ميناء خليج العقبة فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ وكانت تحمــل القمح الى ميناء اردنى فى العقبة ولما اعتذرت السلطات المصرية ذكرت انها كانت تظن ان هذه السفينة متجهــة الى ميناء ايلات الاسرائيلى .

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٣ صادرت مصر شحنة لحــوم كانت محملة على سفينة ايطالية وشحنة ملابس ودراجات كانت فى طريقها من استراليا الى ايطاليا على ظهر سفينة نرويجية وكان على السفينة ان ترسو فى ميناء اسرائيلى . وفى ينــاير سنة ١٩٥٤ اطلقت مصر نيران مدافعها على سفينة ايطــالية كانت تدخل خليج العقبــة فى طريقها الى ميناء ايلات الاسرائيلى واضطرت السفينة لان تعود الى الميناء الذى بدات منــه رحلتها وهــو مصــوع .

وقد استانف المجلس مناقشة الموضوع فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٤ وفى تلك الجلســة تقــدمت نيوزيلندا باقتراح من ثلاثة بنــود :

(*) منشورات الامم المتحدة

١ — ابداء الاسف لأن مصر لم تقم بتنفيذ قرار الاول من سبتمبر سنة ١٩٥١

٢ — مطالبة مصر بتنفيذ التزاماتها التى نص عليها ميثاق الامم المتحدة .

٣ — فيما يتعلق بتنفيذ قرار الاول من سبتمبر سنة ١٩٥١ يحال الامر الى لجنة الهدنة المختلطة التى نصت عليها اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل .

وفى جلسات متتالية فى ٢٣ و ٢٥ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٤ استمرت المناقشات وطال اللجاج حول مشروع القرار الذى تقدمت به « نيوزيلندا » وهى احدى صنائع بريطانيا وتابعيها . وايد المشروع كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا والدانيمارك .

ولما صوت المجلس على المشروع فى جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٤ ظفر الاقتراح النيوزيلندى بموافقة ثمانية أصوات ومعارضة اثنين هما صوت لبنان وروسيا وامتنعت الصين عن التصويت .

(٢٧٧)

قرار مجلس الامن بادانة اسرائيل فى عدوانها على غزة(*)

٢٨ مارس ١٩٥٥

ان مجلس الأمن .

بالاشارة الى قرارات المجلس الصادرة بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٥ و ١٩٤٩/٨/١١ و ١٩٥٠/١١/١٧ و ١٩٥١/٥/١٨ و ١٩٥٣/١١/٢٤ .

وبعد الاطلاع على تقرير كبير مراقبى منظمة الهدنة التابعة للامم المتحدة وما أدلى به مندوبو مصر واسرائيل .

وملاحظة ان لجنة الهدنة المشتركة المصرية الاسرائيلية قد تحققت بتاريخ ١٩٥٥/٣/٦ ، من ان :

« السلطات الاسرائيلية امرت قواتها المسلحة النظامية بالقيام بهجوم منظم ومدبر على قوات الجيش المصرى فى قطاع غزة يوم ١٩٥٥/٢/٢٨ » .

١ – يدين مجلس الأمن هذا الهجوم كخرق لنص قرار المجلس بتاريخ ٤٨/٧/١٥ الذى يقضي بوقف اطلاق النار من الجانبين . كما يدين هذا الهجوم بوصفه مخالفا للالتزامات الناشئة عن اتفاق الهدنة العامة بين مصر واسرائيل .

٢ – ويدعو المجلس اسرائيل الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لمنع تكرار مثل هذا العدوان .

٣ – ويعبر المجلس عن اعتقاده بان اى انتهاك مقصود لنصوص الهدنة العامة من قبل اى من اطرافها يهدد بقاء هذه الاتفاقية . كما انه لايمكن تحقيق السلام الدائم فى فلسطين الا اذا تمسك اطراف هذه الاتفاقية بالتزاماتهم ، وتقيدوا بنص قرار وقف اطلاق النار الصادر من هذا المجلس بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٥،

(*) من كتاب : قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين – اصدار جامعة الدول العربية – الامانة العامة – ادارة شئون فلسطين ص (٣٠) .

(٢٧٨)

بيان وزير الخارجية البريطانية انتونى ايدن حــول العــلاقات العربية الاسرائيلية

١٩٥٥/٤/٤

فى ٤ ابريل ١٩٥٥ جرت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى تناول فيهــا وزير خارجية بريطانيا انتونى ايدن العلاقات بين العرب واسرائيل بالتصريح التالى :

ليس فى الامكان اجراء تسوية بين العرب واسرائيل الا اذا شملت تلك التسوية

اولا : تسوية مشكلة اللاجئين .

ثانيا : تسوية مشاكل الحدود .

ثالثا : تسوية مشكلة مياه الأردن .

وان الحكومة البريطانية على استعداد للدخول فى شكل جديد من الضمانات للوصول الى تسوية تلك المشاكل الحيوية الثلاث فاذا توصلت تلك البلدان الى تسوية بينهما فانها تكون على استعـــداد لمؤازرة تلك التسوية واذا امكن الوصول الى تلك التسوية فان ما قلته يعنى العمل على جلب السلام الى ربوع تلك المنطقة بان نقدم كل ما نملك من سلطة لتدعيم التسوية المنشودة اذا كانت معقولة ويكتنفها الانصاف .

(٢٧٩)

قانون التنظيم الشعبى الفلسطينى (*)

كما اقره المجلس الوطنى الفلسطينى فى دور انعقاده الثانى فى القاهرة من ٥/٣١ وحتى ١٩٦٤/٦/٤

« مذكرة ايضاحية »

١ ـ اصالة الشعب الفلسطينى وكفاحه :

ـ الشعب الفلسطينى شعب عربى أصيل ، تاريخه حافل بالبطولة والفـداء .

ـ الشعب الفلسطينى جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها فى آلامها وآمالها وفى كفاحها من أجل تحقيق أهدافها القومية .

ـ الشعب الفلسطينى ناضل وكافح ضد الاستعمار من أول يوم دنست أقـدام الاستعمار أرضه الى آخر يوم أقلع فيه الاستعمار البريطـانى عن أرض الوطن وسيستمر فى الكفاح والنضال حتى يحرر وطنه .

ـ الشعب الفلسطينى حارب وقاوم الحـركة الصهيونيـة التوسعية فى أهدافهـا والعنصرية المتعصبة فى تكوينها ، والفاشية بمراميها ووسائلها حاربها كما حارب الاستعمار الذى تؤلف جزءا لا يتجزأ منه . ولكن هذا الاستعمار استمر فى حبك المؤامرات ضد الشعب الفلسطينى وخلق لها وله اسرائيل قاعدة عدوانية استعمارية على أرض عربية لتكون ركيزة له وقاعدة من قواعده فى الوطن العربى الكبير .

ـ والشعب الفلسطينى عازم على تحرير وطنه بالكفاح المسلح ، معتـبرا قضيته جزءا لا يتجزأ من قضايا التحرير ومقاومة الاستعمار فى الوطن العربى وعلى الصعيد العالمى وهو يؤمن بقدرته على استعادة هذا الوطن وبحتمية انتصاره وقضائه على القاعدة العدوانية الاستعمارية الاسرائيلية .

٢ ـ الكيان الفلسطينى وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية :

وانطلاقا من ايمان الشعب الفلسطينى بتحقيق أهدافه أعلن ميلاد كيانه وقيـام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربى الفلسطينى لخـوض معركة التحرير ودرعا لحقوق شعب فلسطين وآمانيه وطريقا للنصر وذلك فى المؤتمر الوطنى الفلسطينى الأول المنعقد بمدينة القدس فى اليوم السادس عشر من محـرم عام ١٣٨٤ الموافق الثامن والعشرين من آيار (مايو) سنة ١٩٦٤ وأملى فيه الميثاق القومى الفلسطينى وأقسم على تحقيق أهدافه .

(*) منظمة التحرير الفلسطينية ـ دائرة الاعلام والتوجيه القومى .

٣ ـ نشأة التنظيم الشعبي وتشكيلاته :

(ا) نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على ما يأتي:
تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة الى قيادتها الجماعية وعلى أساس احترام الأقلية لارادة الأغلبية وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ومتابعة الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفاع التحريري لدى الجماهير .

وتطبيقا وتنفيذا لهذا المبدأ على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاما بتشكيلات المنظمة مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم ولتحقيق أهداف الميثاق والمنظمة .

(ب) وتنفيذا لنص المادة السابقة وسعيا وراء تنظيم الشعب الفلسطيني من أجل تحرير الجزء المغتصب من فلسطين وضعت اللجنة التنفيذية نظاما خاصا للتنظيم الشعبي وتشكيلاته وانتخبت من بين أعضائها لجنة التنظيم الشعبي وأنشأت دائرة خاصة بهذا التنظيم .

(جـ) أخذت دائرة التنظيم الشعبي في تطبيق هذا النظام فبدأت بمرحلة التوعية ، وتجميع الفلسطينيين حول المنظمة وأهدافها في بعض مناطق التجمعات الفلسطينية وخطت في البعض الآخر الى تطبيقه كقطاع غزة والجمهورية العربية المتحدة .

(د) وبعد التجربة لهذا النظام رأت اللجنة التنفيذية أن تعيد النظر فيه فعقدت اجتماعا مشتركا منها ومن مدراء مكاتب المنظمة في البلاد العربية بتاريخ ٦٥/٣/٢ وقررت بتاريخ ٦٥/٣/١٢ بعد الاجتماع المشترك ما يأتي :

تضع لجنة التنظيم الشعبي ومدراء المكاتب ما يرونه من تعديلات على نظام التشكيلات الشعبية المقر من اللجنة التنفيذية بما يتناسب مع الظروف المحلية في كل قطر خاضعا لهذا التعديل لاقراره من اللجنة التنفيذية على أن يتم ذلك قبل اليوم الأول من شهر آيار سنة ١٩٦٥ .

(هـ) وعلى ضوء الدراسات في مختلف المناطق ومشروع التنظيم الشعبي المقدم من لجنة التنظيم الشعبي أقرت اللجنة التنفيذية نظاما أساسيا للتنظيم الشعبي الفلسطيني وقامت بعرضه على المجلس الوطني الذي أقره بعد تعديله على هذا النحو :

قانون التنظيم الشعبي الفلسطيني
الباب الأول

معنى التنظيم الشعبي ومدلوله :

مادة ١ :

(أ) التنظيم الشعبي يشكل الادارة القادرة على حشد الفلسطينيين بكل طاقاتهم وكفاءاتهم لتحرير فلسطين .

(ب) وهذا المعنى يتطلب وجود عضوية عاملة في منظمة التحرير الفلسطينية .

(ج) عضوية التنظيم الشعبى هى تكليف بالخدمة العاملة فى منظمة التحرير الفلسطينية ·

(د) التنظيم الشعبى ليس بحزب وانما هو الوعاء الذى يضم قوى الشعب الفلسطينى العاملة فى مرحلة الكفاح لاسترداد الوطن المغتصب وتحريره من الصهيونية والاستعمار وازالة اسرائيل .

مادة ٢ :

القيم والمبادىء الأساسية التى سيسير عليها التنظيم الشعبى :

(أ) الفلسطينيون جميعا أعضاء طبيعيون فى منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم فى تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءتهم والشعب الفلسطينى هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة ·

(ب) العمل داخل التنظيم الشعبى يقوم على أساس الالتزام بالنضال والكفاح وعلى مفهوم وجوب التضحية والفداء بالمال والنفس وعلى عنصر الايمان والظفر ·

(ج) ان سبيل تحرير الوطن هو الجهاد والنضال المسلح ·

(د) تقتضى مرحلة التحرير ايجاد ترابط وثيق بين قاعدة المنظمة وهى الشعب وبين قيادتها الجماعية ويجب أن يكون هذا الترابط مبنيا على أساسين هامين ·

١ ـ التزام الأقلية بارادة الأغلبية ·

٢ ـ حرص القيادة على نيل ثقة الشعب عن طريق الاقناع ومتابعة الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفع التحريرى لدى الجماهير والأخذ بمبدأ النقد البناء والنقد الذاتى ·

(هـ) العمل على قيام علاقات سليمة بين أجهزة المنظمة ودوائرها وبين الشعب ·

(و) اطلاع الجماهير على حقائق الأمور ·

(ز) لا تتدخل التشكيلات الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الشئون الداخلية للدول العربية ، وهدفها هو اعداد الشعب الفلسطينى لمعركة التحرير .

مادة ٣ :

اهداف التنظيم الشعبى :

(أ) تجنيد جميع الطاقات والكفاءات الفلسطينية بطريق منظم لكسب معركة التحرير ·

(ب) تبنى أهداف الميثاق القومى الفلسطينى ومبادئه وتنفيذها من قبل الشعب الفلسطينى ·

(ج) ابراز الشخصية الفلسطينية بأوسع معانيها بحيث تستوعب القاعدة الشعبية الفلسطينية ·

(د) تعريف الشعب على جميع ما لديه من طاقات وكفاءات وافســـاح المجال ضمن التشكيلات الشعبية لهذه الطاقات للعمل فى الميدان الوطنى •

(هـ) اقامة وحدة وطنية بين الفلسطينيين تلتزم بمبادىء التحرير وتعمل لتحقيقه •

(و) اسناد المجهود العسكرى بقوى الشعب لتحقيق المقاومة الشعبية المسلحـــة والدفاع المدنى بأنواعه كالاسعاف الأولى والأنذار والاخبار والانقاذ والتوجيه المعنوى واطفاء الحريق والتشكيلات الكشفية والرياضية وغيرها •

مادة ٤ :

طريق العمل :

(أ) اقامة تشكيلات المنظمة الشعبية واعدادها اعدادا دقيقا وبارتباط وثيق بين سائر فروعها وأجهزتها •

(ب) تركيز قواعد المنظمة وتعميم تشكيلاتها بين كل التجمعات الفلسطينية .

(جـ) العمل على اقامة اتحادات فلسطينية شاملة مهنية واجتماعية وطلابيةوكشفية وغيرها على أسس قومية سليمة والتعاون مع أى اتحاد فلسطينى قائم يعمل وفق أهداف منظمة التحرير الفلسطينية وقائم على أرادة المجموع •

(د) حصر قوى وامكانياتالفلسطينيين فى كل مكانوالقيام بتعبئةجهودهمواعدادها فكريا وماديا وحشدها للمعركة يمهد السبيل أمام الدوائر الأخرى العسكرية والسياسية والاعلامية لتقوم بمسئولياتها تجاه التجمعات الفلسطينية •

الباب الثانى

عضوية التنظيم الشعبى الفلسطينى :

مادة ٥ :

العضوية العاملة فى منظمة التحرير الفلسطينى مفتوحة لكل عربى فلسطينى ــ ذكرا أو أنثى ــ شريطة أن يسجل نفسه لدى المنظمة ويلتزم ميثـــاقها ونظامها الأساسى وتنفيذ قرارات هيئاتها المختصة وأن لا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلاديـــة وأن لا يكون محكوما عليه بجناية أو جنحة اخلاقية أو ماسة بالشرف الوطنى •

مادة ٦ :

تقبل العضوية العاملة لأى فلسطينى فى الجهة التابع لها محل اقامته العادية أو محل عمله الرئيسى •

مادة ٧ :

يصبح عضوا عاملا فى منظمة التحرير كل فلسطينى سجل اسمه لدى الجهـــة المختصة •

مادة ٨ :

(أ) مكتب المنظمة هو الجهة المختصة في قبول الطلبات للعضوية العاملة بمنظمة التحرير الفلسطينية فى مرحلة التأسيس باشراف دائرة التنظيم الشعبى ذلك بالتعاون مع أعضاء المجلس الوطنى فى أماكن تواجدهم •

(ب) بعد انشاء الوحدات المحلية يصبح قبول طلبات العضوية العاملة من اختصاص مكاتبها •

مادة ٩ :

صفات وواجبات العضو العامل بمنظمة التحرير الفلسطينية هى :

(أ) أن يكون متمسكا بالقيم النضالية والمثل الروحية والانسانية •

(ب) أن يكون ولاؤه كاملا لمنظمة التحرير الفلسطينية دون غيرها •

(ج) أن يحافظ دائما على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وتماسكها •

(د) أن يكون قدوة حسنة وأن يجعل مصلحة فلسطين فوق كل مصلحة •

(هـ) أن يعمل على الاتصال الدائم بأفراد الشعب والتعاون معهم من أجل حشد جميع الطاقات ودفعها لتحقيق أهداف المنظمة •

(ز) أن يلتزم بمبادىء الميثاق القومى الفلسطينى وبالنظام الأساسى ويعمل على تنفيذ قرارات وتعليمات منظمة التحرير الفلسطينية •

(ح) أن يعتبر نفسه جنديا فى معركة التحرير التى تقودها المنظمة وان يقف ضد أعدائها •

مادة ١٠ :

حقوق العضو العامل هى :

(أ) أن ينتخب ويتقدم بترشيح نفسه لعضوية المكاتب داخل المنظمة •

(ب) أن يشترك فى المناقشة الحرة ويبدى رأيه داخل التشكيلات التى هو عضو فيها•

مادة ١١ :

تستمر العضوية العاملة فى منظمة التحرير الفلسطينية مادام العضو يؤدى الالتزامات المقررة فى هذا النظام ويلتزم واجبات العضوية وتنفيذ قرارات المنظمة •

مادة ١٢ :

يحاسب العضو العامل على ما يأتى :

(أ) اذا ثبت عدم ولائه للمنظمة أو انحراف عن ميثاقها •

(ب) اذا تكرر تقصيره فيما يسند اليه من واجبات •

(جـ) اذا أهمل القيام بالواجبات أو امتنع عن تنفيذ قرارات المنظمة •

(د) اذا ثبت ان للعضو نشاطا داخل تشكيلات المنظمة •

(هـ) أو أدلى بفعل أو قول يتعارض مع مصلحة المنظمة وأهدافها •

مادة ١٣ :

تحاسب التشكيلات الشعبية المختصة العضو العامل الذى يرتكب أحد الأمور الواردة فى المادة السابقة ٠

مادة ١٤ :

حق الدفاع مكفول للعضو الذى يوجه اليه أى اتهام ٠

مادة ١٥ :

العقوبات التى يجوز توقيعها على العضو الذى تثبت ادانته هى :

التنبيه ـ اللوم ـ الايقاف لمدة محددة ـ التنحية عن الأعمال القيادية ـ الفصل من العضوية العاملة ٠

مادة ١٦ :

الى أن يكتمل التنظيم الشعبى تضع اللجنة التنفيذية لائحة خاصة تبين فيها اجراءات لمحاسبة أى عضو يرتكب أحد الأمور الواردة فى المادة ١٢ ٠

مادة ١٧ :

يؤدى العضو العامل لمنظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا قدره مئتان وخمسون فلسا أو ما يعادلها تدفع عند تسجيله وفى بدء كل سنة مالية ٠

مادة ١٨ :

يقسم العضو عند التحاقه بمنظمة التحرير قسم المنظمة أمام المكتب التابع له٠

الباب الثالث

التشكيلات الشعبية :

مادة ١٩ :

الوحدات المحلية للتنظيم الشعبى ٠

تعريف الوحدة ٠

الوحدة المحلية هى قاعدة التنظيم الشعبى وهى حلقة الاتصال بين الجماهير ومكتب المنظمة أو المكتب القطرى وفقا لمقتضيات الحال وتشكل الوحدة على أساس محلى كالمحلة أو المدينة أو القرية أو المعسكر (المخيم) أو التجمع المهنى أو على أى أساس خاص ٠ حسب اللوائح التنظيمية ويجوز تشكيل وحدات فرعية للوحدة المحلية ٠

مادة ٢٠ :

يضم التنظيم الشعبى التشكيلات الآتية :

(أ) مؤتمر ومكتب الوحدة المحلية .

(ب) مؤتمر ومكتب المنطقة .

(جـ) مؤتمر ومكتب القطر .

(د) مؤتمر ومكتب التنظيم الشعبى العام .

البـــاب الرابع

التشكيلات المحلية :

مادة ٢١ :

مؤتمر الوحدة المحلية :

(أ) يتكون من جميع الأعضاء العاملين بالوحدة المحلية .

(ب) ينعقد مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر . أو فى دورات غير عادية بناء على طلب مكتب الوحدة المحلية أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر .

(جـ) تتكون الوحدة المحلية من أعضاء عاملين لا يزيد عددهم عن ٥٠٠ عضـــو واذا زاد العدد عن ذلك تنشأ وحدة محلية جديدة .

مادة ٢٢ :

مكتب الوحدة المحلية :

(أ) هو القيادة الثورية المحلية للتنظيم الشعبى وهو الحلقة الأولى للاتصال بالشعب ومنه تتكون القاعدة لكل القيادات فى التنظيم الشعبى والتى يتم عن طريقها الاتصال الدائم بين جميع القيادات والشعب الفلسطينى .

(ب) ينتخب الأعضاء العاملين بالوحدة المحلية مكتب الوحدة المحلية .

(جـ) يتألف مكتب الوحدة المحلية من سبعة أعضاء .

(د) يجرى انتخاب مكتب الوحدة المحلية كل سنتين .

(هـ) ينتخب أعضاء المكتب من بينهم أمينا للسر وأمينا مساعدا أو أمين صـــندوق ويجتمع المكتب مرة كل أسبوع .

مادة ٢٣ :

يشكل مكتب الوحدة المحلية لجانا للنشاط تستوعب الأعضاء العاملين وتحقق أهداف التنظيم الشعبى طبقا لنص المادة الثالثة من هذا النظام .

مادة ٢٤ :

يتولى مكتب الوحدة المحلية الادارة لأوجه نشاط التنظيم الشعبى فى مجاله ويقوم بتنفيذ التوجيهات التى يتلقاها من مكتب المنطقة أو مكتب القطر وارسال التقارير الشهرية اليها .

مادة ٢٥ :

اختصاصات الوحدة المحلية :

(أ) العمل على تحقيق أهداف التنظيم الشعبى .

(ب) توعية الجماهير وشرح سياسة المنظمة وذلك طبق التوجيهات التى تصدر اليها .

(جـ) العمل على حل مشاكل وحاجات المواطنين فى الوحدة .

(د) تنفيذ مقررات المنظمة .

مادة ٢٦ :

اختصاصات مكتب الوحدة المحلية :

(أ) نقل تعليمات المنظمة الى أعضاء الوحدة .

(ب) الاشراف على أعمال الأعضاء وعلى تنفيذ ما يتطلب منهم .

(جـ) نقل رغباتهم واقتراحاتهم الى مكتب المرتبة الأعلى فى التنظيم .

(د) قبول طلبات العضوية العاملة .

البـــاب الخامس

تشكيلات المناطق :

مادة ٢٧ :

تنشأ تشكيلات المناطق فى الجهات التى بها أكثر من وحدة محلية والتى تقرر أمكنتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير .

مادة ٢٨ :

تتألف تشكيلات المناطق من :

(أ) مؤتمر التنظيم الشعبى بالمنطقة .

(ب) مكتب التنظيم الشعبى بالمنطقة .

مادة ٢٩ :

مؤتمر التنظيم الشعبى بالمنطقة .

(أ) يتكون من اعضاء مكاتب الوحدات المحلية بالمنطقة .

(ب) ينعقد مرة على الأقل كل أربعة أشهر أو فى دورات غير عادية بناء على طلب مكتبه أو ثلث أعضائه .

(ج) ينتخب المؤتمر من بين أعضائه مكتب التنظيم الشعبى بالمنطقة .

مادة ٣٠ :

مكتب التنظيم الشعبى بالمنطقة (مكتب المنطقة) :

(ا) يتكون المكتب من أمناء سر الوحدات المحلية بالمنطقة .

(ب) ينتخب أعضاء المكتب من بينهم كل سنة أمينا للسر وأمينا مساعدا وأمينـــا للصندوق .

(ج) يجتمع مكتب المنطقة كل خمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٣١ :

يشكل مكتب المنطقة لجانا للنشاط تستوعب أعضاء مؤتمر المنطقة .

مادة ٣٢ :

اختصاصات مؤتمر المنطقة :

(أ) دراسة أوضاع الوحدات المحلية وتذليل مشاكلها .

(ب) دراسة ما يرفع اليها من مكاتب الوحدات المحلية واتخاذ القرارات المناســبة بشأنها .

مادة ٣٣ :

اختصاصات مكتب المنطقة :

(أ) الاشراف ومراقبة أعمال مكاتب الوحدات المحلية .

(ب) تنسيق العمل بين الوحدات المحلية .

(ج) رفع اقتراحات ورغبات مكاتب الوحدات المحلية الى مكاتب القطـــر والتوصية بشأنها .

البـــاب السادس

تشكيلات الأقطار :

مادة ٣٤ :

تنشأ تشكيلات الأقطار فى البلاد التى بها تجمعات فلسطينيـــــة بعدد عشرة آلاف فما فوق ، وفى البلاد التى لا يقل فيها عدد الفلسطينيين عن ذلك يقوم مكتب المنطقة مكان مكتب القطر .

مادة ٣٥ :

تتألف تشكيلات الأقطار من :

(أ) مؤتمر التنظيم الشعبى بالقطر ٠

(ب) مكتب التنظيم الشعبى بالقطر ٠

مادة ٣٦ :

مؤتمر التنظيم الشعبى بالقطر :

(أ) يتكون من أعضاء مكاتب المناطق بالقطر ٠

(ب) ينعقد مرة على الأقل كل ستة أشهر او في دورات عادية بناء على طلب مكتبه أو ثلث أعضائه ٠

(ج) ينتخب من بين أعضائه مكتب التنظيم الشعبى بالقطر ٠

مادة ٣٧ :

مكتب التنظيم الشعبى بالقطر (مكتب القطر) :

(أ) يتكون مكتب القطر من عدد لا يزيد عن ١١ عضوا على أن يكون بينهم امناء سر المناطق ٠

(ب) يجرى انتخاب المكتب كل سنتين ٠

(ج) ينتخب أعضاء المكتب من بينهم أمينا للسر وامينا مساعدا وامينا للصندوق على أن يتخلوا عن مراكزهم القيادية فى المرحلة التنظيمية السابقة ٠

(د) يجتمع المكتب مرة على الأقل كل شهر ٠

مادة ٣٨ :

يشكل مكتب القطر لجانا للنشاط تحقق أهداف التنظيم الشعبي :

مادة ٣٩ :

اختصاصات مؤتمر القطر :

(أ) دراسة أوضاع التنظيم الشعبى فى المناطق ٠

(ب) دراسة ما يرفع اليه من مكاتب المناطق وانجاز القرارات المناسبة بشانها ٠

مادة ٤٠ :

اختصاصات مكتب القطر :

(أ) الاشراف ومراقبة أعمال مكاتب المناطق ٠

(ب) تنسيق العمل بين المناطق ٠

(ج) تنفيذ قرارات مؤتمر القطر ٠

الباب السابع

التشكيل العالى للتنظيم الشعبى :

مادة ٤١ :

يتالف التشكيل العالى من :

(أ) مؤتمر التنظيم الشعبى العالى .

(ب) المكتب العام للتنظيم الشعبى .

مادة ٤٢ :

مؤتمر التنظيم الشعبى العالى :

(أ) يتكون من أعضاء مكاتب الأقطار .

(ب) ينعقد مرة على الأقل كل سنة أو فى دورات غير عادية بناء على دعوة مكتبه أو ثلث أعضائه .

(جـ) ينتخب من بين أعضائه مكتب التنظيم الشعبى العام .

مادة ٤٣ :

مكتب التنظيم الشعبى العام :

(أ) يتكون مكتب التنظيم الشعبى من ١٥ عضوا .

(ب) تجرى انتخابات المكتب العام كل سنتين .

(جـ) ينتخب أعضاء المكتب العام من بينهم أمينا عاما وأمينا مساعدا وامينا للصندوق على أن يكونوا جميعا متفرغين وتحدد لهم مكافآت شهرية .

(د) يجتمع المكتب العام مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر او بدعوة من الأمين العام .

مادة ٤٤ :

اختصاصات مؤتمر التنظيم الشعبى العام:

(ا) دراسات ادارة التنظيم الشعبى فى الأقطار .

(ب) دراسة ما يرفع اليه من مكاتب الأقطار . واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

(جـ) التخطيط للعمل التحريرى الفلسطينى ومراقبة سير العمل فى أجهزة المنطقة التنفيذية واتخاذ ما يلزم من اجراءات .

مادة ٤٥ :

اختصاصات مكتب التنظيم الشعبى العام :

(أ) الاشراف على أعمال مكاتب الأقطار .

(ب) تنسيق العمل بين مكاتب الأقطار .

(جـ) تنفيذ قرارات مؤتمر التنظيم الشعبى العام .

البــاب الثــامن

احكام عامة :

مادة ٤٦ :

يحرر امين السر في كل تشكيل محضرا لكل جلسة يجرى التصديق عليه في الجلســة التى تليها ويحفظ كل ســجلات المكتب .

مادة ٤٧ :

يرفع مكتب الوحدة تقريرا شهريا الى مكتب المنطقة ويرفع مكتب المنطقة تقريرا شهريا لمكتب القطر فيرفع مكتب القطر تقريرا كل ثلاثة أشهر الى المكتب العام ويقدم المكتب تخطيطاته ومقرراته الى المجلس الوطنى واللجنة التنفيذية للمنظمة .

مادة ٤٨ :

تجرى الانتخابات فى كل التشكيلات الشعبية بالاقتراع السرى .

مادة ٤٩ :

فى حالة خلو مكان أحد أعضاء مكاتب التنظيم الشعبى بأنواعه لأى سبب يحل محله العضو الحاصل على عدد الأصوات التالية وان تمت انتخابات المكتب بالتزكيـة وخلا مكان أحد الأعضاء تجرى الانتخابات على المكان الشاغر بناء على قرار من المكتب المختص .

مادة ٥٠ :

وفى حالة خلو مكان أمين السر أو الأمين المساعد أو أمين الصندوق تجـــرى الانتخابات لملء هذه الشواغر بالطريقة التى انتخب فيها الأمين والأمين المساعد وأمين الصندوق .

مادة ٥١ :

فى حالة انحراف أحد مكاتب التنظيم الشعبى عن أهداف الميثاق يجوز لمكتب المؤتمر العام للتنظيم الشعبى أن يدعو المؤتمر الذى انبثق المكتب عنه لطرح الثقة بالمكتب .

مادة ٥٢ :

لمكتب المؤتمر العام للتنظيم الشعبى أن يلغى أى انتخابات لأى تشكيل شعبى اذا لم يتم وفقا للأنظمة المرعية ، وان يحدد موعد انتخابات جديدة .

مادة ٥٣ :

لا يكون اجتماعات التشكيلات بأنواعها صحيحة الا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء .

مادة ٥٤ :

تصدر قررات التشكيلات بمختلف أنواعها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ٠

مادة ٥٥ :

عضو أى مكتب من مكاتب التشكيلات الشعبية بأنواعها الذى يتخلف بدون عذر مقبول عن حضور ثلاث جلسات متتالية من جلسات المكتب الذى هو عضو فيه تسقط عنه عضوية ذلك المكتب ٠

مادة ٥٦ :

يشترط لكل من يعمل أو ينتخب لأية هيئة من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية أن يكون عضوا عاملا فى التنظيم الشعبى ٠

مادة ٥٧ :

يفتتح التنظيم الشعبى الفلسطينى ويتعاون مع التنظيمات الشعبية التحريرية لتحقيق أهداف الشعب الفلسطينى ٠

مادة ٥٨ :

يحكم هذا القانون التنظيم الشعبى الفلسطينى ويجوز للجنة التنفيذية عند الضرورة أن تصدر لوائح اجرائية مؤقتة لمواجهة أى ظروف خاصة فى قطر من الأقطار ، بحيث لا تتعارض مع المبادىء الأساسية لهذا القانون على أن تنتقل هذه السلطة للمؤتمر العام للتنظيم الشعبى بعد قيامه ٠

مادة ٥٩ :

على اللجنة التنفيذية أن تباشر فورا فى تنفيذ هذا القانون وأن تصدر اللوائح اللازمة لذلك ٠

مادة ٦٠ :

يعمل بهذا القانون من تاريخ اقراره من المجلس الوطنى ٠

الميثاق التركى العراقى (حلف بغداد) (*)

٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥

لما كانت علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين العراق وتركيا فى نمو مطرد استكمالا لما جاء فى معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين صاحب الجلالة ملك العراق وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية الموقع عليها فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٦ التى أقرت ان السلم والأمن بين البلدين جزء لا يتجزأ من السلم والأمن لشعوب العالم وخاصة شعوب الشرق الأوسط وأساس لسياستهما الخارجية ·

ولما كانت المادة ١١ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة تنص على انه ليس فى أحكامهما مايمس أو يقصد به أن يمس بأية حال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة ، ونظرا لادراكهما عظم المسئولية الملقاة على عاتقهما بوصفهما عضوين فى هيئة الأمم المتحدة يهمهما استتباب الأمن والسلم فى منطقة الشرق الأوسط · وهذا يوجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة فقد اقتنعتا بضرورة عقد ميثاق هذه الأهداف وعينتا لهذا الغرض مندوبين مفوضين وقد اتفق المفوضون على ما يأتى :

المادة الأولى : يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان فى سبيل صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ويجوز أن تبين التدابير التى يتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذا باتفاقات خاصة تعقد بين الطرفين ·

المادة الثانية : لتحقيق التعاون المنصوص عليه فى المادة الأولى والعمل على تأمينه تقوم السلطة المختصة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتحديد التدابير التى ينبغى اتخاذها عند وضع هذا الميثاق فى حيز التنفيذ وتصبح هذه التدابير معمولا بها حال اقترانها بمصادقة حكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين ·

المادة الثالثة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالامتناع عن التدخل بأى شكل فى الشئون الداخلية لأحدهما ضد الآخر ويقومان بفض أى نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ·

المادة الرابعة : يؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان انه ليس فى أحكام هذا الميثاق بما يناقض الالتزامات الدولية التى تربط أحدهما مع دولة أو دول كما انها لا يمكن أن تخل أو أن تفسر بما يفهم منه الاخلال بتلك الالتزامات الدولية ويتعهد

(*) «اسرائيل والشرق الاوسط» على محمد على

الطرفان الساميان المتعاقدان بألا يدخلا فى أى التزامات دولية تتعارض مع هذا الميثاق ٠

المادة الخامسة : يكون هذا الميثاق مفتوحا تنضم اليه أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التى يهمها أمر السلام والأمن فى هذه المنطقة بصورة فعالة ويكون معترفا بها اعترافا كاملا من كلا الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويصبح هذا الانضمام نافذا اعتبارا من تاريخ ايداع وثائق انضمام الدولة التى يخصها الأمر لدى وزارة الخارجية العراقية ، ولأية دولة منضمة الى هذه الميثاق أن تعقد اتفاقات خاصة بموجب المادة الأولى منه مع دولة أو أكثر من الدول الأطراف فى هذا الميثاق ٠

وللسلطة المختصة لأية دولة منضمة أن تحدد التدابير بموجب المادة الثانية وتصبح هذه التدابير معمولا بها حال اقترانها بمصادقة حكومات الأعضاء الذين يخصهم الأمر ٠

المادة السادسة : يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأعضاء فى هذا الميثاق أربع دول على الأقل ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلى ٠

المادة السابعة : يكون هذا الميثاق نافذا مدة خمس سنوات ، ويعتبر مجددا لمدد أخرى كلّ منها خمس سنوات ، ولأى طرف متعاقد أن ينسحب من الميثاق بابلاغ الأطراف الأخرى تحريريا رغبته فى ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء المدة المذكورة سابقا ، ويبقى الميثاق فى هذه الحالة نافذا بالنسبة للأطراف الأخرى ٠

المادة الثامنة : يتم ابرام هذا الميثاق من قبل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين، ويجرى تبادل وثائق الابرام فى أنقرة بأسرع مايمكن ويعتبر نافذا من تاريخ تبادل وثائق الابرام ٠

وقد وقع نورى السعيد المذكرة التفسيرية الأولى الملحقة وورد بها ما يأتى :

اشارة الى الميثاق الموقع اليوم أتشرف بالاحاطة انى أحطت علما بموافقتكم على ان هذا الميثاق يسمح لبلدينا بالتعاون فى سبيل مقاومة كل عدوان موجه الى أى منا وفضلا عن ذلك فلكفالة حفظ السلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط قد اتفقنا على التعاون فى جعل كل قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بفلسطين نافذة ٠

وقد وقع عدنان مندريس المذكرة الثانية وهى تتضمن رده على النقطة التى أثارها نورى السعيد بموافقته على كل ما يتعلق بفلسطين ٠

(٢٨١)

ما دار في مجلس العموم البريطاني
حول حلف بغداد (*)

ومدى تأثيره على امن اسرائيل
يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٥

مستر ايدن :

ان الموضوع الأساسى الذى يدور عليه الاتفاق الجيد انما هو قيام تعاون وثيق متواصل بين القوات المسلحة لكلا القطرين وستوضع خطط وتمارين عسكرية مشتركة فى أوقات السلم ٠

وسيكون بمقدورنا خزن الذخائر والمعدات هناك لاستخدامها أيام الحرب وستشيد معامل للاصلاح ومستودعات للخزن اذا اقتضى الأمر لمنفعة القوات العراقية والبريطانية، وسيعين مستشارون ومديرون لتقديم المساعدة فى تدريب الجيش العراقى ٠

وستزود العراق بالأفراد الذين سيقومون بتدريب القوة الجوية الملكية العراقية ونمده باستشارات متواصلة حول طرق التدريب وفنونه تتناول جميع المراحل ، ويضمن الاتفاق نصوصا تتناول مراقبة الألغام وكسحها ونحتفظ بتسهيلاتنا الحالية فى مرور الطائرات وهبوطها واصلاحها ، ولكن من المتفق عليه أن القوة الجوية الملكية ستقوم بزيارة العراق فى جميع الأوقات ولا سيما لأغراض التدريب المشترك ٠

ان الأفراد العسكريين البريطانيين سيظلون فى العراق لخدمة الطائرات العسكرية البريطانية وتأسيس وتشغيل وادامة التسهيلات والمعدات ٠ وسيظلون كذلك لمساعدة تدريب القوات الجوية العراقية وسيكونون تحت امرة الضباط البريطانيين العاملين بارتباط وثيق مع الضابط العراقى المسئول عن كل مؤسسة وسيتمتعون بالصيانات المناسبة ، وقد هيأنا لهم الخدمات والسكن اللازم ٠

ان المنشآت المشيدة على جميع التسهيلات والتنظيمات اللازمة لتساعدنا على القيام بدورنا فى الدفاع عن العراق ، اننا نرحب ترحيبا حارا بالدور الذى لعبه حلفاؤنا الأتراك فى امكان تحقيق هذا التنظيم الجديد آملين أن يضم بعد أقطارا أخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، وأود أن أوضح أننا بانضمامنا الى الميثاق لم نربط أنفسنا بالكتب المتبادلة بين الحكومتين التركية والعراقية حول قضية فلسطين عند توقيع الميثاق المذكور ٠

(*) Documents on International Affairs, 1955.

ولم ننس الجنود والمستخدمين المدنيين الذين آدوا خدمات مشكورة للقوة الجوية في العراق لمدة طويلة آملين أن ينخرط عدد كبير منهم في القوات العراقية المسلحة وأن يكون كثير من المستخدمين المدنيين قادرين على الخدمه في المطارات بصورة مستمرة ، وأريد أن أطمئن حضرات أعضاء المجلس العراقي بما فيهم من الاشوريين المسيحيين ، وفي هذا الامر ايضا ضمنا تعاون الحكومة العراقية ، وفي جميع الحالات المناسبة نهيىء ترتيبات معقولة تتعلق بالتعاقد والمنح والتدريب المهني والاستيطان في العراق ٠

مستر هربرت موريسون :

أنا لا أريد أن أبين باسم المعارضة وفي هذه المرحلة حسنات هذا الاتفاق فكما لا يخفى على حضرات النواب المحترمين اننا ينبغي أن ندرس الكتاب الأبيض الذي ذكر وزير الخارجية انه سيكون في مكتب التصويت ، ومع ذلك فان هذا الميثاق يعد انجازا مهما جدا في نطاق السياسه المبينه التي بذل من أجلها وزير الخارجية بلا شك جهدا وجلدا ، ويعود قسم كبير من هذا النجاح الى الجلد والشجاعة التي يظهرها رئيس وزراء العراق والى أن تتاح لي فرصه دراسة الكتاب الأبيض فانني أحتفظ برأيي في الأسس التي يقوم عليها الاتفاق الخاص وتفصيلاته : لقد قال وزير الخارجية في معرض بيانه انه يقوم على فكرة التعاون بين طرفين متساويين ، وهذا هو الغرض الذي نرمي اليه بصورة عامه عند تأسيس علاقاتنا مع أقطار الشرق الأوسط وحول هذه النقط ان أسأل معالي وزير الخارجية : هل الحكومة تفكر في دراسة موضوع الدخول في تنظيمات مشابهة مع دولة اسرائيل التي هي احدى دول أقطار الشرق الأوسط أو أنها خائفة من عقد هذه الاتفاقيات التي لابد منها ، واعني بيننا وبين مصر ، وبيننا وبين العراق، وبيننا وبين الأردن لانها في حالة خطر تقريبا وحدودها معرضة لعدوان محتمل ؟ ومهما كانت صفات هذا الميثاق فانه لابد ان يثير في نفس اسرائيل بعض المخاوف ، وأود ان أسأل وزير الخارجية هل كان شاعرا بهذه المخاوف ؟ وهل الحكومة ستفكر في عقد اتفاق مشابه أو مناسب مع دولة اسرائيل ؟ ٠٠

سير انتوني ايدن :

انني مدين للنائب المحترم على ما أبداه من ملاحظات وسرور لتطرقه الى مركز اسرائيل بالنسبة الي هذه الاتفاقية لانها مهمة ، وأرى شخصيا وآمل أن يرى ذلك معالي النائب المحترم ايضا بعد دراسة الاتفاقية . ان هذه الاتفاقية من ناحية اسرائيل كما اعتقد شخصيا ، تطور مرغوب فيه حقا اي الميثاق التركي العراقي والانضمام اليه الآن . فلأول مرة تنظر دولة عربية باتجاه اسرائيل واعتقد ان هذا التطور مهم جدا وهذا هو السد الشمالي للدفاع عن الشرق الأوسط الذي شرع في تشييده .

وفيما يتعلق بامكان عمل تنظيمات تتناول اقطارا عربية اخرى واسرائيل أعتقد أن معالي النائب المحترم يدرك ولاشك صعوبة التحدث في مثل هذه الأمور الآن ، وكل ما أريد أن أقوله ان أهم غرض نسعى الى تحقيقه في الشرق الأوسط هو بلاشك الوصول الى تسوية بين اسرائيل والدول العربية باي شكل نستطيعه ، ومع اننا الآن قد أقمنا سدا شماليا متينا للدفاع عن الشرق الاوسط بموجب هذا التنظيم

فلن نحصل على أســـاس حقيقي بعقد اتفاق بين الأقطار التي وراء هذا السد يقيم بينهما التضامن أو التماسك الا بعـد أن نصـل الى تسـوية بين الدول العربيـة واسرائيل .

مستر آرثر اندرسون :

هل نستطيع ان نستنتج ان نظام الدفاع العام الذي أشار اليه وزير الخارجية في بيانه لا يستبعد اسرائيل ولا أى قطر آخر من أقطار الشرق الأوسط بل يعني ما يريد نظاما دفاعيا عاما ؟ هل اسـتطيع أن أوجه سؤالا آخر حول الاشـــوريين المسيحيين ؟ هل يعرف ان الاشوريين الذين يبلغ عددهم حوالى سبعة آلاف شخص قد ادوا خدمة ممتازة للقوة الجوية الملكية وانهم يؤلفون جماعة ذات طابع ويمثلون مشكلة خاصة جدا ؟ وفي الوقت الذى نشــكر فيه الحكومة على اختيارنا بعزم حكومة العراق على أن نتعـاون معها فى توطينهم فهل يســتطيع معالى وزير الخارجيـة ان يطمئن المجلس ان الحكومة ستولى مشكلتهم الخاصة عناية خاصة .

سير انتونى ايدن :

اجل ياسيدى انني اتفق مع كل كلمة قالها معالى النائب المحترم ، لقد أوليناهم عناية خاصة ، وعملنا ما ينبغي ان نعمله وأعتقد ان ما عملناه قد جاء مطمئنا وحصلنا على ضمانات حول المشكلة من رئيس وزراء العراق نفسه ، انني اشترك مع معـــالى النائب المحترم فى الشعور الذى ابداه نحوهم . أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى فلا اظن ان من الحكمة ان نذهب اكثر من ذلك فى الوقت الحاضر .

لورد ليغ بورك :

مع ترحيبى بملاحظات الســـيد وزير الخارجية حول اسرائيل أبمقدورى أن اسأله ؟ هل سيولى دراسة احتمال استخدام بعض اللاجئين العرب فى اى عمل من أعمال الدفاع فى العراق وفقا لهذا الاتفاق عناية خاصة ؟

سير انتونى ايدن :

أعتقد ان النقطة الأخيرة أمر يعود الى الحكومة العراقية .

مستر ستراشى :

أو ليس بمقدور معالى وزير الخارجية ان يبذل ماالديه من جهود فى سبيل تهدئة مخاوف اسرائيل الطبيعية فى هذا الصدد اذا ما اتضح انه في كل حين سيستغل مركزنا الجديد باعتبارنا حلفاء العراق بموجب هذا الاتفاق ؟

سير انتونى ايدن :

اعتقد ان نظرة جغرافية بسيطة تجعل الحكومة الاسرائيلية تعتقد ان الغرض من هذا الميثاق هو صرف نظر العراقيين الى اتجاه آخر . ولما كان الاسرائيليون اناسا اذكياء جدا فقد تصورت ان هذا الميثاق سيجعلهم فى أمن ودعة .

مستر انتونی نیل :

هل يخبر المحترم حضرات أعضاء المجلس ان الميثاق التركى العراقى موجه قبل كل شيء ضد روسيا وليس ضد اسرائيل ؟ او ليس باستطاعته ان يذهب الى أبعد من ذلك ويشرح ما يتعلق بحكومة صاحبة الجلالة من جميع نواحى الميثاق الموجهه ضد اسرائيل ؟

سير انتونی ایدن :

ليس فى الميثاق ما يمكن أن يقال عنه أنه موجه ضد اسرائيل · أجل لا يوجد ، لقد جرى تبادل كتب بين الحكومتين التركية والعراقية بصورة مستقلة عن الميثاق ، وقد كان كلامى واضحا حين ذكرت أمام المجلس اننا لا نربط انفسنا بتداول الكتب المعينة هذه واعتقد ان علينا ان نحتفظ بتوازن بصدد هذا الموضوع .

مستر جيوفرى دى فريتاس :

هل يعلم وزير الخارجية أننا مدينون جدا الى جنود الليفى المسيحيين الأمر الذى يجعلنا مضطرين الى أن نستفسر من الحكومة بالرغم من ضمانات حكومة العراق عن احتمال قيامها بمشاورة حكومات الكومنولث بشأن استيطانهم اذا عزف بعضهم عن الاستيطان فى العراق ؟

سير انتونی ایدن :

أجل ياسيدى لقد استشرناها ويسرنى ان يزود حضرة العضو المحترم اذا شاء بالتفاصيل التى يطلبها حول الموضوع : يبلغ عدد جنود الليفى على ما أتذكر حوالى ۲۰۰۰ جندى وعدد المستخدمين المدنيين حوالى ۵۰۰۰ شخص ونأمل ان تزاول نسبة كبيرة من المستخدمين أعمالها التى تقوم بها الآن فى المطارات أما الجنود فسيلحق من شاء منهم بالجيش العراقى ، ولقد تعهدنا برعاية أولئك الذين يريدون ان يلتحقوا فى صفوف الجيش العراقى وبالاتفاق عليهم اذا اقتضى الأمر · وبرهانا على هذه الرعاية استطيع ان اقدم ضمانا تاما بأن رعاية هؤلاء ستكون موضع اهتمامنا .

مستر فردريك غو :

هل يؤيد معالى الزميل المحترم ان هذا الاتفاق لا يؤثر فى استقلال الكويت وانه عى العكس سيعزز استقلال هذه الدولة العربية الصغيرة ؟

سير انتونی ایدن :

ان هذا الميثاق لا علاقة له بالكويت مطلقا ، لقد اخذت هذه المناقشة تفيض خارج حدودها وأنها تدور حول انضمام بريطانيا الى الميثاق التركى العراقى ، وينبغى الا نجوب ، مع احترامى لما قبل ، منطقة الشرق الأوسط كلها .

انضمام بريطانيا الى حلف بغداد

المعاهدة الانجليزية العراقية

٤ من ابريل ١٩٥٥

بعد أن عقدت العراق وتركيا ميثاق التعاون المتبـــادل فاتحت العراق الحكومة البريطانية بضرورة انهاء المعاهدة الثنائية والانضمام الى الميثاق المفتوح للدول العربية والدول المجاورة والدول التى يهمها أمر السلم فى هذه المنطقة وقد قبلت الحكومة البريطانية هذه الدعوة . وبدأت المفاوضات على ضوء الميثاق الجديد على حسب نص المادة الأولى .

اتفاق خاص

نظرا لعزم المملكة المتحدة على الانضمام الى ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا المعقود في بغداد يوم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، ولما كانت حكومة المملكة المتحدة البريطانية وحكومة العراق الملكية قد عقدنا اتفاقا خاصا وفقا لنصوص المادة الأولى من الميثاق باعتبارهما شريكتين متساويتين بالسيادة الكاملة فقد اتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى : تقوم الحـــكومتان المتعاقدتان بأدامة وتنمية الســـلم والصداقة بين بلديهما وتتعاونان من أجل سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقا لميثاق التعاون المتبادل .

المادة الثانية : تنتهى اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا الموقع عليها فى بغداد يوم ٣٠ من يونية سنة ١٩٣٠ مع الملاحق والكتب المتبادلة .

المادة الثالثة : لا تتحمل الحكومة العراقية بموجب هذا الاتفاق اية مسئوليات خارج حدود العراق .

المادة الرابعة : تضطلع الحكومة العراقية بمسئولية الدفاع التامة عن العراق كما تتولى ادارة وحراسة جميع منشآت الدفاع فى العراق .

المادة الخامسة : وفقا للمادة الأولى من الميثاق يقوم تعاون وثيق بين السلطات المختصة بكلتا الحكومتين للدفاع عن العراق . ويشتمل هذا التعاون وضع الخطط العسكرية والتدريب المشترك ، وكذلك توافر التسهيلات التى قد يتفق عليها بين الحكومتين المتعاقدتين لهذا الغرض ولغاية جعل القوات المســـلحة العراقية فى جميع الأحوال بحالة كفاية واستعداد .

المادة السادسة : بناء على طلب الحكومة العراقية تعمل حكومة المملكة المتحدة كل ما فى وسعها لأجل :

١ ـ تقديم المساعدة للعراق وقوة جوية فعالة ـ اقامة المطارات والمنشآت الضرورية ٠

٢ ـ الاشتراك مع الحكومة العراقية (جهاز فعال للانذار ضد الغارات والدفاع تدريب وتجهيز الجيش) .

٣ ـ تقديم الفنيين من القوات البريطانية لتنفيذ نصوص الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة .

المادة السابعة : تتمتع الطائرات العسكرية العائدة لكل من البلدين بتسهيلات المرور والترحيل داخل البلد الآخر .

المادة الثامنة : فى حالة هجوم مسلح أو تهديد بهجوم مسلح على العراق تعتبره كلتا الحكومتين المتعاقدتين خطرا على سلامة العراق ـ تقدم حكومة المملكة المتحدة للحكومة العراقية بناء على طلب الأخيرة مساعدات تشمل عند الضرورة القوات المسلحة للمعاونة فى الدفاع عن العراق ، وتقدم الحكومة العراقية جميع التسهيلات والمساعدات لجعل هذه المعاونة سريعة وفعالة .

المادة التاسعة :

١ ـ ينفذ هذا الاتفاق اعتبارا من تاريخ انضمام المملكة المتحدة للميثاق .

٢ ـ يكون هذا الاتفاق طيلة مدة بقاء العراق والمملكة المتحدة كليهما طرفين فى الميثاق٠

وهكذا تم للعراق الغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ وارتبط بتلك المعاهدة على أساس المادة الأولى من الميثاق التركى .

ويتضح من نصوص هذه المعاهدة الجديدة ان المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة تحتوى على كثير من الالتزامات التى ارتبطت بها العراق فى المعاهدة الملغاة ان لم تكن أكثر شمولا من ناحية تحديد الأماكن التى تقيم فيها القوات البريطانية فى العراق ، علاوة على التزام العراق الخضوع للسياسة البريطانية فى تدريب القوات العراقية وتسليحها تسليحا يتفق مع مصلحة بريطانيا وأغراضها المختلفة .

هذا الى جانب تسخير جميع امكانيات العراق من طرق مواصلات وموان ومطارات وجيوش لتسهيل احتياجات القوات البريطانية وتدريبها وسلامتها ٠ وعلاوة عى ذلك استمرار خضوع الجيش العراقى للتدخل والنفوذ الانجليزى عر طريق قصر تدريبه على بعثة الخبراء البريطانيين ٠ وهو ما كان واقعا طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٢ . وأوضح نص المادة الثامنة أن بقاء القوات البريطانية فى العراق مع جميع التسهيلات اللازمة لا ينصب فقط على حالة اعتداء مسلح على الأراضى العراقية ، بل يمتد الى حالة التهديد بالهجوم المسلح وهو نص مطاط لا يمكن تحديده من وجهة النظر البريطانية وخاصة بالنسبة لموقع العراق واعتباره في خطر حرب مستمر بالنسبة للاتحاد السوفيتى وتضارب المصالح الغربية والروسية فى منطقة الشرق الأوسط .

كتاب رقم (١)

صاحب المعالي :

اتشرف بأن أشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هـذا اليوم بين الحـكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة وبأن اقترح جعل النصوص المبينة فى المذكرة المرافقة بهذا الكتاب تنفيذا للاتفاق الخاص .

يضاف الى ما سبق أنى اتشرف بأن اقترح انه اذا كانت هذه النصوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة فان هذا الكتاب والمذكرة المرافقة به مع خطاب معاليكم تشكل اتفاقا بين حكومتينا يصبح نافذا بالتاريخ نفسه ويبقى نافذا كذلك العمـل بالاتفاق الخاص . وانه ستتخذ ترتيبات مفصلة موجبة بين السلطات المختصة لكلتا الحكومتين ، وانتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديرى واحترامى .

نورى السعيد

المذكرة المرفقة بكتاب رقم (١)

أولا :

(أ) تنتقل القيادة فى الحبانية والشعيبة والمعقل الى الحكومة العراقية اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاقية الخاصة ويعين ضباط عراقيون ذوو رتب مناسبة لهذا الغرض فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ .

(ب) يجرى اخلاء جميع الوحدات الجوية المنسوبة للقوة الجوية الملكية البريطانية المقيمة حاليا فى الحبانية والشعيبة بصورة تدريجية وينجز اخلاؤها خلال سنة واحدة بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية الخاصة .

(جـ) كلما تقدمت عملية اخلاء هذه الوحدات الجوية تقوم حكومة المملكة المتحدة باخلاء الأشخاص المنتسبين للمجموعات الفنيـة والادارية وأفراد منظمات الخدمة المعترف بها تدريجيا حتى لا يبقى فى العراق الا من تتطلبهم اغراض الاتفاق الخاص وهذه المذكرة .

ثانيا :

(أ) بموجب نصوص الاتفاق الخاص فان الأشخاص البريطانيين سيكونون فى العراق لمعاونة القوات العراقيـة فى التدريب وفى تأسيس وتشـغيل وادامة التسهيلات والتجهيزات وخدمة الطائرات .

(ب) تكون قيادة وادارة الأشخاص والتأسيسـات البريطانية على مسـئولية حكومة المملكة المتحدة وتؤمن حكومة المملكة المتحدة لهذا الغرض الهيئة البريطانية المطلوبة لقيادتهم وادارتهم تحت السيطرة الشاملة للضابط العراقى المسئول عن كل مؤسسة .

(جـ) يعمل الضابط البريطانى الاقدم المعين فى جميع الأحوال بارتباط وثيق مع الضابط العراقى الآخر .

ثالثا :

تطبق الاتفاقية الخاصة بوضع القوات بفرق معاهدة حلف شمال الاطلسى الموقعة بلندن فى ١٩ من يونيو سنة ١٩٥١ على قوات كل حكومة فى اراضى الأخرى وتتخذ التدابير لتطبيق تلك النصوص من قبل الحكومتين بأسرع ما يمكن ، والى ان يتم اتخاذ هذه التدابير فى العراق يستمر تنفيذ النصوص المعمول بها الآن بين القوات البريطانية .

رابعا :

(أ) عملا بمنطوق المادة الرابعة من الاتفاق الخاص تتسلم الحكومة العراقية مسئولية حماية جميع المطارات والمؤسسات فى العراق ، وللوصول الى الغرض يضم الى القوات العراقية من يرغب فى التطوع من منتسبى قوات الليفى العائدة للقوة الجوية الملكية البريطانية فى العراق ، وتيسر حكومة المملكة المتحدة اعارة القوات العراقية فترة محدودة بعض الأشخاص البريطانيين يكونون جهد الامكان ممن يخدمون الآن فى قطاعات الليفى التابعة للقوة الجوية الملكية البريطانية ، وذلك لتسهيل انتقال وانضمام هذه القوات الى القوات العراقية.

(ب) تبذل الحكومتان جهدهما لتامين استمرار تشغيل أكبر عدد ممكن من المدنيين المستخدمين الآن فى الحبانية والشعبية والمعقل .

خامسا :

تتعهد حكومة المملكة المتحدة بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السادسة من الاتفاق الخاص لكى تسهل أقصى التعاون بين القوتين الجويتين للبلدين بان تبذل جهدها فى :

(أ) تأمين المشورة الاختصاصية والمعونة فى القضايا الفنية وما يتعلق بالتشغيل بما فيه من تجديد المطارات العراقية وانشاء ما يتفق على ضرورته من مطارات اضافية ووسائط معاونة .

(ب) تأمين الأشخاص للمعاونة فى تدريب القوة الجوية الملكية العراقية وتقديم الاستشارية المستمرة المتعلقة بأساليب التدريب وفنونه فى جميع ادواره .

(جـ) ترتيب قيام أسراب من القوة الجوية الملكية البريطانية وطائرات بريطانية أخرى فى زيارات دورية للعراق ، وذلك بموجب نصوص الاتفاق الخاص بهذه المذكرة وبغرض من ذلك بصورة خاصة تأمين التدريب المشترك فى جميع الأوقات .

(د) تيسير الأشخاص البريطانيين فى العراق لتامين خدمة الطائرات البريطانية وادامتها وصلاحها ، وكذلك ما قد يتفق على وجوبه من تامين المطارات المستعملة بصورة مشتركة من قبل الطرفين .

(هـ) تقديم التسهيلات ، وتشمل دورات التدريب خارج العراق لتدريب الأشخاص العراقيين اذا لم تتيسر التسهيلات المناسبة فى العراق .

(و) تقديم التسهيلات الممكنة لتامين الطائرات الضرورية وما يلزم لها من معدات على أن تكون من طراز حديث .

سادسا :

تبذل حكومة المملكة المتحدة بالاشتراك مع الحكومة العراقية جهدها لتأسيس منظمة كافية للدفاع ضد الغارات الجوية باسرع وقت ممكن على ان يشمل ذلك منظمة (رادار) للانذار ومنظمة للاخبار عن الطائرات ، وتنفيذا لهذه الاغراض تؤمن حكومة المملكة المتحدة لحكومة العراق معونة ومشورة ذوى الاختصاص من العسكريين أو الفنيين .

سابعا :

لتحقيق اغراض المادة الثامنة من الاتفاق الخاص بتدريب القوات العراقية الارضية بشكل يسهل اقصى التعاون مع القوات الأرضية للمملكة المتحدة تؤمن حكومة العراق الأشخاص البريطانيين المدربين وذوى الخبرة للمعاونة فى تدريب القوات الأرضية وابداء المشورة فى تمارين الميدان وغيرها . وتبذل حكومة المملكة المتحدة جهدها لتسهيل تجهيز الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات المناسبة الأخرى من الطراز الحديث .

ثامنا :

تتعاون حكومة المملكة المتحدة مع حكومة العراق فى أن تؤسس مقدما وان تقوم بمستوى يتفق عليه بانشاء منشآت الادامة بما فى ذلك من وسائل اصلاح الدبابات التى يتفق على كونها ضرورية للقوات العراقية والقوات البريطانية المتعاونة معها فى حالة تعرض العراق لهجوم ، وتؤمن حكومة المملكة المتحدة المشورة الفنية العسكرية في تعيين مواقع المنشآت المذكورة وفى تشييدها كما تؤمن المشورة والمساعدة فى دوامها وتشغيلها .

تاسعا :

(أ) تؤمن حكومة المملكة المتحدة بموجب اتفاق بين الحكومتين تعاون ومشورة أشخاص ذوى اختصاص من العسكريين والفنيين بقصد تأسيس منظمة لمراقبة ورفع الألغام فى شط العرب .

(ب) تستمر الحكومة العراقية فى السماح للقطع البحرية البريطانية بزيارة شط العرب فى أى وقت على أن تخبر بذلك مقدما .

عاشرا :

يستمر تطبيق القواعد وتقديم التسهيلات المعمول بها الآن فى العراق فيما يخص مرور ونزول وتموين وخدمة الطائرات العاملة تحت سيطرة القوة الجوية الملكية البريطانية . ويجرى تطبيق قواعد وتقديم التسهيلات المماثلة فى المملكة المتحدة والمناطق التابعة لها للطائرات العاملة تحت سيطرة القوة الجوية الملكية العراقية .

حادى عشر :

ا) تشترك حكومة المملكة المتحدة مع حكومة العراق فى تأسيس أكداس من المدخرات والتجهيزات العسكرية فى العراق لتستعمل من قبل القوات المسلحة للبلدين في الدفاع عن العراق فى حالة وقوع هجوم مسلح على العراق وتخزن هذه الأكداس فى محال بالعراق يتفق عليها بين الجهات المختصة للحكومتين .

(ب) تؤمن الحكومة العراقية المستندات الضرورية للمحافظة على هذه الأكداس وتتحمل المسئولية الكاملة فيما يخص سلامتها .

(جـ) للأغراض الادارية يجرى خزن الأكداس التى تعود على حكومة العراق ويكون ذلك مستقلا عن الاكداس التى تعود على حكومة المملكة المتحدة .

(د) يحتفظ بالاكداس المجهزة للاستعمال فى جميع الاحوال ولهذا يجب تأمين ما يلزم دوامها وتقليبها وتفتيشها واستبدالها بصورة دورية وتقوم كل حكومة بتأمين الأشخاص اللازمين لهذه المقاصد للأكداس العائدة اليها .

(هـ) لحكومة المملكة المتحدة حرية التصرف فى أى مواد من هذه الاكداس العائدة ملكيتها الى حكومة المملكة المتحدة والتى قد تزيد على احتياج الجهة البريطانية وفى حالة التخلص من هذه المواد فى العراق يجب أن يسبق ذلك رفض الحكومة العراقية لها لأول مرة .

ثانى عشر :

(ا) تقوم حكومة العراق بتأمين الخدمات الضرورية لاستخدام الأشخاص البريطانيين وتخصص عند الضرورة سكنا ملائما لهم ولعائلتهم .

(ب) عندما يتفق بين حين وآخر على ضرورة تأمين تأسيسات جديدة لأغراض الاتفاق الخاص بهذه المذكرة فان الشروط التى يجرى تامينها بموجبها يتفق عليها بين الحكومتين .

كتاب رقم (١) :

من سفير صاحبة الجلالة فى بغداد الى رئيس وزراء العراق :

السفارة البريطانية

بغداد فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥

صاحب الفخامة :

تشرفت بتسلم كتاب فخامتكم المؤرخ فى هذا اليوم الذى تقترحون فيه ضرورة وضع النصوص المبينة فى المذكرة المرفقة بكتاب فخامتكم لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين حكومة العراق وحكومة المملكة المتحدة .

وأتشرف بعد قبول النصوص أن أؤكد ان كتاب فخامتكم وجوابكم هذا يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا وفقا لحدودهذه النصوص • ويصبح نافذ المفعول فى اليوم نفسه ويبقى ساريا طيلة المدة المنصوص عليها فى الاتفاق الخاص نفسها والشرف

بقبول اقتراح فخامتكم الآخر القائل بان ترتيبات تفصيلية ستضعها الجهـــات المختصة لكلتا الحكومتين على هذا الأساس ٠

وانتهز هذه الفرصة ..

مايكل رايت

كتاب رقم (٢) :

صاحب المعالى

أتشرف بأن أشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هـذا اليـوم بين الحـكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة والى كتابينا الموقعين والمتبادلين بهذا الكتاب لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص والى الكتابين المشار اليهما .

وبالاضافة الى ذلك أتشرف بأن أقترح انه كانت تلك النصـــوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة فان هذا الكتاب والمذكرة المرافقة مع جواب معاليكم تشـكل اتفاقا بين حكومتينا يصبح نافذا بالتاريخ نفسه ويبقى معمولا به ، لمدة العمل نفسها بالاتفاق الخاص ٠

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن فائق تقديرى واحترامى .

صاحب المعالى السير مايكل رايت ك٠م٠ج

سفير صاحبة الجلالة البريطانية ـ بغداد

نورى السعيد

المذكرة المرفقة بكتاب رقم (٢) :

(أ) ان جميع الممتلكات غير المنقولة الموجودة الآن فى ملكية الجهات البريطانية اما أن تستمر فى الملكية البريطانية أو تسليم الى حكومة العراق أو يترك لحكومة المملكة المتحدة حرية التخلى عنها ، وستسلم لحكومة العراق مجانا وبدون ثمن بعض التأسيسات التى تخدم احتياجات كلتا الحكومتين ويدفع ثمن جمع الممتلكات غير المنقولة الأخرى التى يجرى تسليمها للحكومة العراقية بموجب ماجا اعلاه وبقيمتها وهى فى وضعها الحالى ٠

(ب) تتمتع حكومة المملكة المتحـــدة بالحقوق الكاملة لأن تســـتخدم بالمجان التاسيسات التى تسلم مجانا ويحق لحكومة العراق فى الاحوال التى تكون بها قـد دفعت ثمن الممتلكات غير المنقولة فرض أجور معقولة تقرر بالاتفاق عن استعمالهـا فيما بعد من قبل حكومة صاحبة الجلالة ٠

(جـ) تكون كل حكومة مسئولة عن تشغيل ودوام الممتلكات غير المنقولة الممتلكة من قبلها وتتفق الحكومتان على المستويات الواجب مراعاتها وفى الحالات المناسـبة تقتسم التكاليف فيما يخص تشغيل وادامة التأسيسات التى تســـتخدم لاغراض كلتا الحكومتين ٠

(د) تدفع حكومة العـراق ثمن الممتلكات المنقولة المطلوبة الـكاملة لتشغيل الممتلكات المسلحة بموجب الفقرة (أ) اعلاه بتقدير الكلفة الكاملة اذا كانت جديدة

وبتقدير معتدل اذا كانت مستعملة وتحتفظ حكومة المملكة المتحدة بجميع الممتلكات المنقولة الأخرى وتخول حق التخلي عنها في داخل العراق أو خارجه .

(هـ) تتحمل حكومة العراق تكاليف منظمة الانذار الجوى العائد لها وتحسين مطاراتها العسكرية بمستويات يتفق عليها .

(و) تتحمل كل حكومة تكاليف قواتها الخاصة والاشخاص المدنيين المستخدمين من قبلها ويستثنى من ذلك ما تتكلفه حكومة العراق بصدد الأشخاص البريطانيين المعارين أو المنتدبين للقوات العراقية حيث سيتفق على ذلك اتفاقا مشتركا .

(ز) تجرى تسوية القضايا المالية الأخرى بالاتفاق بين الحكومتين .

من معالي سفير صاحبة الجلالة البريطانية الى فخامة رئيس وزراء العراق .

يا صاحب الفخامة :

١ – لي الشرف أن أشير الى المفاوضات التي جرت حول تنفيذ الاتفاق الخاص الموقع بتاريخ ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالي ايرلندة وان حكومة المملكة المتحدة ترغب في أن تعبر عن تقديرها لروح التعاون وحسن النية التي جرت بموجبها هذه المفاوضات وكشركاء للحكومة العراقية في ميثاق بغداد وكأعضاء في المجلس الذي عقد جلسته الأولى فانها ترغب في أن تتخذ خطوة أخرى نحو نمو هذه الصداقة والتعاون بين بلدينا لانجاز الغايات المشتركة التي يهدف اليها أعضاء ميثاق بغداد .

٢ – ففي المفاوضات المذكورة اعلاه توصلت الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة الى اتفاق تقسيم من الترتيبات المالية تنفيذا لما نصت عليه الفقرة (أ) من المذكرة (٢) والمؤرخة في ٤ ابريل سنة ١٩٥٥ والتي أشارت الى الاتفاق الخاص على أن تدفع الحكومة العراقية مبلغا قدره ٢٫١٧٥٫٠٠٠ جنيه الى حكومة المملكة المتحدة وهذا المبلغ يتالف كما يلي :

(أ) مبلغ ١٫٣٧٥٫٠٠٠ جنيه يدفع بدلا من الممتلكات التي انتقلت أو التي أخذت من ملكية بريطانيا لتسلم الى الحكومة العراقية وفقا لنصوص المذكرة المرفقة بالمذكرة رقم ٢ وهذه الممتلكات وثمنها الذي اتفق عليه يتالفان مما يلي :

المباني فيالحبانية المقومة بمبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه .

المخيمات المدنية المقومة ٩٠٫٠٠٠ .

المباني والمنشئات الثابتة في الشعيبة المقومة بمبلغ ٣٥٥٫٠٠٠ جنية .

(ب) مبلغ قدره ١٫٣٨٠٫٠٠٠ جنيه يدفع لقاء حق تملك الأرض العائدة لحكومة المملكة المتحدة في البصرة أما القوائم المفصلة للبنود المدرجة في الفقرتين (أ) و (ب) المذكورتين اعلاه فسيتم الاتفاق عليهما فيما بين ممثلينا .

٣ – وبهذه المناسبة لي الشرف أن أتقدم بالمقترحات التالية :

(أ) تتنزل حكومة المملكة المتحدة عن دفع مبلغ قدره ٢٫٧٥٥٫٠٠٠ جنيه المشار اليه اعلاه وتقبل ببالغ الرضا التزام الحكومة العراقية بالمواد الواردة في بندى الفقرة (ب) و (ج) المدرجتين بهذه الفقرة .

(ب) سوف تخصص الحكومة العراقية مبلغ ال ٢٫٧٥٥٫٠٠٠ جنيه للاغراض التالية خلال سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ :

١ ـ مبلغا لا يقل عن ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ليصرف على شراء اسلحة ومعدات ولوازم دفاعية من المملكة المتحدة ٠

٢ ـ يستعمل ما بقى لسد نفقات تدريب العراقيين فى المؤسسات البريطانية ولسد النفقات المترتبة على الحكومة العراقية بسبب العراقيين الذين يدربون بين قوات المملكة المتحدة والعراق ٠

(ج) أن حكومة المملكة المتحدة سوف تقبل عرض الحكومة العراقية من أن :

١ ـ تجعل من المتيسر فى ميناء البصرة وجود مخازن مجانية ويشمل ذلك مخازن باردة والايواء المجانى وتقديم خدمات لافراد قوات الخدمة العاملة من البريطانيين الذين قد يوجدون فى ميناء البصرة فى أى وقت من الأوقات وفقا للاتفاق الحالى٠

٢ ـ الاستمرار فى تقديم التسهيلات المجانية الى وحدات قطع الأسطول البريطانى التى تزور شط العرب وفقا لنصوص الفقرة التاسعة من المذكرة المرفقة بالمذكرة رقم (١) المؤرخة فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ التى أشارت الى الاتفاق الخاص ٠

٣ ـ اسداء الخدمات المجانية والمأوى والعناية بالطائرات العائدة للقوة الجوية البريطانية التى تزور الشعيبة من وقت لآخر ٠

٤ ـ ولى الشرف فضلا على ذلك بأن اقترح انه اذا كانت هذه المقترحات الموضحة فى الفقرة الثالثة من هذا الكتاب مقبولة لدى الحكومة العراقية فان هذه المذكرة مع جواب فخامتكم سوف يشكلان اتفاقا بين حكومتينا يوضع موضع التنفيذ على الفور ٠

٥ ـ وانتهز هذه المناسبة لاجدد تأكيداتى بما اكنه لفخامتكم من تقدير واحترام ٠

مايكل رايت

من فخامة رئيس وزراء العراق الى معالى سفير صاحبة الجلالة فى بغداد :

يا صاحب المعالى :

لى الشرف بأن اشعركم انى تسلمت المذكرة التى قدمها معاليكم بتاريخ هذا اليوم مشيرا فيها الى المفاوضات التى دارت بخصوص انجاز الاتفاق الخاص الموقع فى الرابع من ابريل سنة ١٩٥٥ بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ايرلندا وانى لاتشرف اذ أعلمكم أن قبولى المقترحات الواردة فى مذكرة معاليكم يؤكد أن تلك المذكرة مع المذكرة الجوابية سيشكلان اتفاقا فيما بين حكومتينا يوضع قيد التنفيذ فى الحال ٠

نورى السعيد

مشروع بيكر وهرزا (*)

١٥ يوليو ١٩٥٥

أعدت هـــذا المشروع الشركتان الأمريكيتـــان (مايكل بيكر) و (هـــرزا) الهندسيتان بطلب من الحكومة الاردنية وبرنامج النقطة الرابعة الامريكية وقدم التقرير الى الحكومة الاردنية فى ١٥ من يولية سنة ١٩٥٥ وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار ميـــاه اليرموك والاردن لرى القســـم الاردنى من وادى الاردن ، ويقترح المشروع تصميمات لرى (٥٠٤ر٠٠٠) دونم من الأرض فى الاردن وتوليـــد ١١٦ر٨٧٠ر٠٠٠ كيلووات ساعة من الكهرباء وتبلغ تكاليف المشروع كله ١٩٦ر٦٩٣ر... دولار منها ١١٦ر٨٧٤ر... للرى و ٥٣ر١٩٩ر... للكهربا ويحتاج بناء الاجهزة والمنشـــآت الى ١٢ سنة .

ويقترح المشروع تخزين القسم الأوفى من مياه اليرموك فى المقارن وذلك ببناء سد ارتفاعه التمهيدى ٦٨ مترا عن سطح الأرض (٩١ مترا عن سطح البحر) بحيث يستوعب بعد اتمامه ٤٦٠ مليون متر مكعب والسد المرتفع على هذا الشكل ضرورى لتوليد الكهرباء الى أقصى حد ممكن (ان المشروع الموحد ذكر خطأ مقصودا أن سدا ارتفاعه ٩٥ مترا يشكل أقصى توليد للكهرباء واقتراح الا يتجاوز الارتفاع بالمراحل الأولى ٥٨) مترا .

و بهذه النقطة اتفق المشروع مع مشروع بنجر والمشروع العربى غير انه لما كان موقع المقارن لا يؤمن تخزين مياه النهر كلها فقد اقترح المشروع تخزين الفائض فى بحيرة طبرية بدلا من تخزينه فى خزان ثان (فى وادى خالد) كما فى المشروع العربى المعدل

أما المياه التى يخصصها المشروع للاردن فهى ٧٦٠ مليون م٣ من مياه الاردن منها ٦٠٥ ملايين تؤخذ من اليرموك والوديان والباقى ومقداره ١٥٥ مليـــون متر مكعب يؤخذ من المياه المخزونة فى بحيرة طبرية .

ولا تختلف مظاهر الرى الأخرى عن مشروع (بنجر) سوى تحويل الفائض من مياه النهر الى بحيرة طبرية لتخزينه فيها . ولكنه يختلف عن مشروعى (بنجر) والمشروع الموحد بأن اقترح انشاء ست محطات لتوليد الكهربا بدلا من اثنتين مجموع انتاجهما ٦٧ مليون كيلو وات ساعة . وصمم المشروع بحيث يمكن تنفيـــذ نواحى الرى فيه دون نواحى الكهرباء .

(*) من كتاب : « مشاريع نهر الاردن » ــ د . محمد أحمد سليم

وقدر أن المشروع يكفى استيعاب وعول ١٦٠,٠٠٠ نسمة بشكل رئيسى فى المزارع بما فى ذلك الميكانيكيين فاذا افترضنا أن نسبة الاعمال الرئيسية الى الفرعية ٢,٥ : ١ فان ٦٤,٠٠٠ شخص آخرين يمكن استيعابهم في الأعمال الفرعية ٠

وهكذا فالمشروع كله يستوعب (٢٢٤,٠٠٠ شخص) في وادى الاردن بزيادة ١٤٣,٠٠٠ شخص عن الذين كانوا أيضا يرتزقون من الزراعة بوادى الاردن سنة ١٩٥٣ ويقدر المشروع أن قسما وافرا من الزيادة سينجم عن زيادة انتاج وحدة الأرض بنسبة تتردد بين ١٤٠٪ و ٣٠٠٪ تقريبا ٠

خطاب جون فوستر دالاس

وزير خارجية امريكا

فى مجلس الشئون الخارجية (*)

٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥

القى دالاس هذا الخطاب في مجلس الشئون الخارجية وهو اتحاد أهلي يضم علماء السياسة وخبراء العلاقات الدولية وذلك بعد زيارته لمنطقة الشرق الأوسط .

« من أول الأمور التى قمت بها كوزير للخارجية زيارة الشرق الأوسط فقد كنت اتطلع الى ان أرى بنفسى تلك المنطقة الغنية وثقافتها وتقاليدها الدينية وان كانت تمزقها الأحداث المريرة فى الآونة الراهنة .

ولقد قمت فى ربيع عام ١٩٥٣ بزيارة مصر واسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وعندما قفلت راجعا من رحلتى تحدثت عن الاثر الذى تركته تلك الزيارة فى نفسى وعن الآمال التى منيت النفس بها نتيجة للمحادثات التى دارت بينى وبين زعماء وشعوب تلك المنطقة .

ولقد غدت بعض هذه الآمال حقيقة واقعة ، ففى ذلك الوقت كانت قاعدة قنال السويس بؤرة الخلاف وكان من الممكن ان يتحول هذا الخلاف الى مشاحنات . اما الآن فقد حلت مشكلة هذه القاعدة بفضل الجهود الصابرة التى اتسمت بروح التوفيق .

وثمة مشكلة أخرى كانت مثار اهتمام كثير من زعماء الشرق الأوسط هى كفالة الأمن لتلك المنطقة فقد كان من الواضح ان الدافع الفعال يعتمد على التدابير الجماعية، وان هذه التدابير يجب ان تكون ــ حتى يمكن الاعتماد عليها ــ تقاربا طبيعيا بين اولئك الذين كانوا يحسون بالمصير المشترك فى وجه ما كان يمكن ان يكون خطرا مشتركا ، ولقد أحرزنا هنا أيضا تقدما مشجعا .

وثمة مشكلة ثالثة أثارت الانتباه هى الحاجة الى المياه اللازمة لرى الأراضى ، ولقد ذكرت فى تقريرى ان من الممكن استغلال الانهار التى تجرى فى وادى الاردن فى احالة هذا الوادى الى مصدر للرزق لا للنزاع ، وعمد السفير مستر اريك جونستون منذ ذلك الوقت الى اجراء مباحثات مع حكومات الدول التى يجرى نهر الاردن فى أراضيها ، وأبدت هذه الحكومات استعدادا مشجعا لقبول مبدأ الترتيبات المنسقة لاستغلال هذه المياه ، ولقد قطعت المشروعات التى وضعت لاستثمار وادى نهر الاردن شوطا كبيرا الى الأمام كما ان السفير جونستون يقوم الآن بزيارته الرابعة

(*) Documents on International Affairs, 1955.

للبلدان التى يهمها القيام بجهد فى سبيل ازالة الخلافات البسيطة التى مازالت قائمة .

ولقد تمت فعلا - كما ترون - البداية بأن أزحنا العقبات التى تقف فى طريق أمانى شعوب منطقة الشرق الاوسط .. وأملى - وهو الامل الذى سأتحدث عنه الآن - أن يكون الوقت قد حان لأن نجد النفع فى التفكير فى منحى المزيد من الخطوات نحو الاستقرار والهدوء والتقدم فى الشرق الأوسط .

ماهى المشكلات الرئيسية الباقية ؟ انها تلك التى لم تحلها اتفاقات الهدنة التى عقدت فى عام ١٩٤٩ وأنهت القتال بين الاسرائيليين والعرب وقبل أن أتعرض لهذه المشاكل على وجه التحديد ، أود أن أثنى ثناء عاطرا على ماقامت به الأمم المتحدة فى سبيل المحافظة على الهدوء وخدمة الانسانية فى تلك المنطقة . وعلى الرغم من هذه الجهود التى لا غنى عنها لاتزال هناك ثلاث مشكلات تحتاج بشكل بارز الى حل .

فالمشكلة الأولى هى مأساة التسعمائة ألف لاجىء الذين كانوا يعيشون من قبل فى الاقليم الذى تحتله الآن اسرائيل .

والمشكلة الثانية هى ذلك الدثار من الخوف الذى يخيم فوق الشعبين العربى والاسرائيلى على السواء .. فالدول العربية تخشى أن تسعى اسرائيل بوسائل العنف الى التوسع على حسابها . ويخشى الاسرائيليون أن يحشد العرب بالتدريج قوات متفوقة يستخدمونها لالقائهم فى البحر . كما ان الاسرائيليون يعانون الآن من التدابير الاقتصادية التى اتخذت ضدهم .

والشكلة الثالثة هى عدم وجود حدود ثابتة دائمة بين اسرائيل وجاراتها من الدول العربية وهناك مشاكل أخرى هامة ، ولكنه اذا أمكن معالجة هذه المشاكل الرئيسية الثلاث أصبح الطريق ممهدا لحل المشاكل الأخرى .

ويبدو أن هذه المشاكل الثلاث قابلة للحل ولا ريب فى أن الحاجة تدعو الى ذلك .

ان المصادمات التى تقع على الحدود تودى بالأرواح أسبوعيا تقريبا وتضرم جذوة روح من البغضاء هى الآن خطيرة بالفعل .

ونقد كانت الآلام التى يعانيها اللاجئون العرب تفوق حد الاحتمال والمخاوف التى تعتمل فى كلا الجانبين تعرقل الى حد كبير التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، كما أن الزعماء المسئولين يجدون من العسير عليهم أن يوجهوا كل اهتمامهم ونشاطهم الى المهمة الايجابية .. مهمة خلق ظروف نمو سليم .

والموقف على خطورته الراهنة قد يتطور الى أسوأ اذا لم يطرأ عليه التحسن ، فان الشر يقود الى شر آخر ، والسبب والنتيجة أمران من العسير التمييز بينهما ، فاذا ساء الجو أمكن أن يحجب الحكم السليم فيظهر فى مظهر الحسن ما ينطوى على الخطر .

والواقع أن كلا الفريقين يقاسى كثيرا من الموقف الحالى ، كما أن كليهما يتلهف الى ما يقدر أن يكون حلا عادلا ، منصفا للمشكلة . على أنه لم يكن فى استطاعة أى منهما الاهتداء الى ذلك السبيل .

قد يمكن هذا الموقف أصدقاء الطرفين من أن يسهموا فى سبيل الصالح العام ٠ وواقع الأمر أن هذا حق بوجه خاص لأن المنطقة فى حد ذاتها قد لا تكون مالكة لكافة العناصر التى تحتاج اليها تهيئة ظرف كامل مبكر للأمن والرخاء ٠

ولقد والت الولايات المتحدة ـ كصديقة لكل من العرب والاسرائيليين ـ الموقف تفكيرا عميقا متسما بالقلق ٠ ولقد وصلت الى بعض الاستنتاجات التى قد تساعد ـ اذا ماخرجت الى حيز التنفيذ ـ الرجال ذوى النوايا الحميدة داخل المنطقة على القيام بجهد انشائى جديد . وأنا أطرق هذا الأمر بتخويل من الرئيس أيزنهاور

١ ـ ان وضع نهاية لمأساة اللاجئين الذين يبلغون تسعمائة ألف يتطلب تمكين هؤلاء القوم الذين لا حامى لهم من استئناف حياة كريمة محترمة ، وذلك عن طريق اعادة اسكانهم ، واعادتهم الى أوطانهم فى الحدود الممكنة عمليا ولتحقيق هذه الغاية ، هناك حاجة الى تهيئة المزيد من الارض القابلة للزراعة حيث يستطيع اللاجئون أن يجدوا المسكن الدائم وأن يكسبوا رزقهم عن طريق عملهم الخاص ٠

ومن حسن الطالع أن ثمة مشروعات عملية لاستثمار المياه تستطيع أن تجعل هذا الأمر ممكنا ٠

وتعويض اسرائيل للاجئين أمر مستحق ، على أنه من الممكن أن تكون اسرائيل غير قادرة ـ دون معونة الغير ـ على أن تقدم التعويضات الكافية واذا كان الامر كذلك فقد يعقد قرض دولى لتمكينها من دفع التعويضات المستحقة لمثل هذا الغرض والخليقة بأن تمكن الكثير من اللاجئين من ايجاد طريقة حياة أفضل لأنفسهم .

وفى هذه الحالة سيوصى الرئيس أيزنهاور بمساهمة الولايات المتحدة مساهمة كبيرة فى مثل هذا القرض كما أنه سيوصى بأن تسهم الولايات المتحدة فى تحقيق مشروعات الرى واستثمار المياه الخليقة بأن تسهل ـ عن طريق مباشر أو غير مباشر ـ اعادة توطين اللاجئين .

وسوف تكون تلك المشروعات بالطبع أكثر من مجرد معونة لاعادة توطين اللاجئين ٠ فمن شأنها أن تمكن شعوب هذه المنطقة من التمتع بحياة أفضل ثم ان حل مشكلة اللاجئين يساعد على القضاء على الحوادث المتكررة التى ابتليت ونكبت بها القرى الواقعة على جانبى الحدود .

٢ ـ اما المشكلة الأساسية الثانية التى أشرت اليها فهى مشكلة الفزع ، فان هذا الفزع من الضخامة بحيث لا تكاد دول المنطقة وحدها تستطيع أن تحل محل هذا الفزع شعورا بالاطمئنان ٠

فلا يمكن أن يتحقق الأمن فى هذه المنطقة ـ شأنها فى ذلك شأن كثير من المناطق الأخرى ـ الا باتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان ٠

لقد فوضنى الرئيس ايزنهاور أن أقول انه اذا اتيحت حلول للمشاكل الأخرى المتعلقة بالموضوع فانه سيوصى عندئذ بأن تشترك الولايات المتحدة فى ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع أو ردع أية محاولة من أى من الجانبين لأن يعدل الحدود بين اسرائيل وجاراتها الدول العربية بالقوة ، وآمل أن تكون

دول أخرى على استعداد للانضمام الى مثل هذا الضمان للأمن وأن يكون هذا تحت رعاية الأمم المتحدة ٠

فبمثل تدابير الأمن الجماعية تلك تستطيع هذه المنطقة أن تستريح من تلك المخاوف الشديدة التي تساور كلا الجانبين ، وبذا تتخلص تلك العائلات التي تقيم حول الحدود من وطأة الاحساس بأن الموت الزؤام قد يدهمها على حين غرة ، ولن تكون هناك حاجة لشعوب هذه المنطقة التي تعيش على مستوى منخفض جدا من المعيشة أن تتحمل عبء ما قد يصبح تسابقا في التسلح اذا لم ينقلب الى حرب بالفعل ٠ كما أن الزعامة السياسية في تلك المنطقة تستطيع أن تكرس جهودها للقيام بمهام انشائية ٠

٣ ــ واذا ما كان هناك ضمان للحدود ، فان من الطبيعي أن يسبق هذا اتفاق على هذه الحدود ، وهذه هي المشكلة الكبرى الثالثة فالحدود الفاصلة الحالية بين اسرائيل والدول العربية قد رسمت بموجب اتفاقات الهدنة التي عقدت في سنة ١٩٤٩ ولم تكن قد رسمت لتكون حدودا دائمة في كل حال من الأحوال ، ولكنها عكست بصورة جزئية حالة القتال في تلك المنطقة ٠ ومن المسلم به أن مهمة تخطيط الحدود الدائمة مهمة شاقة ، فليس لدينا دليل واحد نسترشد به ونحن على ثقة منه ٠ فقد يبدو على ما يبديه كل من الفريقين من حجج متضاربة أن له وجاهته ٠

ومما يزيد الأمر صعوبة أنه حتى الأقاليم القاحلة اكتسبت أهمية عاطفية ٠ ولا شك أن كفة الفوائد الاجمالية للاجراءات التي أجملت هنا أرجح بكثير من كفة مساوىء التعديلات اللازمة لتحويل خطوط الهدنة المحفوفة بالخطر الى حدود يسودها السلام ٠ وعلى الرغم من الدعاوى والعواطف المتضاربة ، فاني أعتقد أن من المستطاع الوصول الى سبيل للتوفيق بين المصانع الحيوية لكافة الأطراف ٠ والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة في السعي في سبيل حل اذا رغب في ذلك أطراف النزاع ٠

٤ ــ واذا أمكن الوصول الى حلول للمشكلات الأساسية كمشكلة اللاجئين ومشكلة الخوف ، ومشكلة الحدود ، لكان من المستطاع ايجاد حلول للمشاكل الأخرى ــ وهي اقتصادية في الأكثر ــ تلك المشاكل التي تنشر الآن لهيب العداوة والتذمر ٠

ولكان من المستطاع كذلك الوصول الى اتفاق بشأن وضع القدس ، ولأمكن للولايات المتحدة أن تؤيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد ٠

لم أحاول أن أعدد كافة المشكلات التي تدعو الحاجة الى حلها ، ولم أحاول أن أفصل الصورة التي يمكن أن يكون عليها حل أي من هذه العناصر ولكني حاولت أن أبين أن هذه الاحتمالات لا تحتاج من أية دولة أن تقوم بأي عمل يكون في غير مصلحتها ، سواء قيست هذه المصلحة بمقياس القوة المادية او بمقياس الكرامة الوطنية ٠ واعتقد اني اوضحت أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لتوسيع هذه الاحتمالات بمساهمة من عندها اذا رغب في ذلك اولوا الشأن ٠

ان لكل من طرفى هــذا الصراع ماضـيه الكريم ، وتراثه المفعم بمــا أدى للمدنية من خدمات ، فكل منهما عزز تقـدم العلوم والفنون وكل منهما يمثل دينا من أعظم الأديان وكلاهما يريد أن يحقق حياة كريمة لشعبه ، وان يساهم فى نهضة هذا القرن ، ويحمل نصيبه فيها ٠

الا نســـتطيع ان نامل فى هذا الوقت الذى تبذل فيه الجهـود العظيمة لتخفيف حدة التوتر الذى دام فترة طويلة بين العالمين السوفييتى والغربى ـ ألا نستطيع أن نامل أن تسـود فى الشرق الأوسط روح مماثلة ؟ هــذا ما نرجو ، فان روح الوفاق وحسن الجوار اجدى على الشعوب والأمم ٠ واذا كان هذا ينطوى على بعض الأعباء ، فانها أعباء ستشاطر فيها الولايات المتحدة ، كما تشاطر فى الارتياح الذى سيعم جميع الشعوب اذا ما استطاعت السعادة والرضاء وحسن النية ان تطرد البغضاء والبؤس عن تلك الشعوب التى تكن لها الاحترام والتكريم ٠

تعليق الجامعة العربية
على خطاب دالاس

وقد علقت الامانة العامة فى ذلك الحين على خطاب مستر دالاس فى جملة ماعلقت به بالعبارات التالية :

١ ـ انه تخلى عن قرارات الامم المتحدة الأمر الذى تدعو اليه اسرائيل ومن يناصرها٠

٢ ـ تجاهل قرار مؤتمر باندونج الذى يطالب بتنفيذ هذه القرارات ٠

٣ ـ نقل قضية فلسطين من المجال الدولى الواسـع الذى سمح لكثيرمن الامم الصغيرة والمحايدة بالتفاهم والتكتل الى أيدى الولايات المتحدة وبريطانيا ومن يشايعهما فى سياستهما ٠

٤ ـ انه سعى لايجاد نوع من السـيطرة على منطقة الشرق الادنى دعاه ايدن شكلا جديدا من الضمانات ودعاه دالاس ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع الاعتداء ٠

أما رأى حكومة اسرائيل فى مقترحات دالاس فقد أبداه شاريت عندما كان رئيسا للحكومة قال :

انه يرى أساسا ايجابيا فى الاستناد الى مقترحات مسـتر دالاس فى أن يكون الوضع فى المستقبل بين اسرائيل والبـلاد العربية قائمـا على قاعدة للسلم ورحب بامكانية التوصل الى ذلك دون أن يضحى أى من الفريقين بمصـالحه الخاصة وأيد السعى لتعزيز الأمن داخل المنطقة بوساطة جهاز من المعـاهدات الدفاعية الرامية الى تحرير المنطقة من سباق التسلح والحرب الداخلية ٠

(٢٨٥)

قرار مجلس الأمن (*)

الخاص بأحداث غزة

٧ سبتمبر ١٩٥٥

ان مجلس الأمن :

اذ يشير الى قراره المتخذ فى ٣٠ من مارس عام ١٩٥٥

وقد تلقى تقرير رئيس المراقبين فى هيئة مراقبة الهدنة

واذ يلاحظ مع القلق الشديد انقطاع المحادثات التى مهد لها رئيس المراقبين وفقا للقرار السالف الذكر .

واذ نأسف لأعمال العنف التى وقعت أخيرا فى المنطقة على امتداد خط الهدنة المقرر بين مصر واسرائيل فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ .

١ ـ يلاحظ راضيا قبول كلا الطرفين تلبية قرار رئيس المراقبين لوقف اطلاق النار دون قيد أو شرط .

٢ ـ ويناشد كلا الطرفين أن يتخذا فورا جميع الخطوات اللازمة لاقرار النظام والهدوء فى المنطقة ولا سيما للامتناع عن تكرار ارتكاب أعمال العنف وللمضى فى تنفيذ وقف اطلاق النار تمام التنفيذ .

٣ ـ ويؤيد وجهة نظر رئيس المراقبين القائلة بوجوب فصل قوات الفريقين المسلحة بعضهما عن بعض فصلا واضحا ناجعا باتخاذ مثل التدابير التى اقترحها .

٤ ـ ويعلن وجوب منح مراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة حرية التنقل تمكينا لهم من تادية وظائفهم .

٥ ـ ويباشر كلا الطرفين تعيين ممثلين لهما للاجتماع برئيس المراقبين والتعاون واياه تعاونا كاملا تحقيقا لهذه الأغراض .

٦ ـ ويطلب الى رئيس المراقبين موافاته بالخطوات المتخذة لتنفيذ هذه القرارات .

(*) منشورات الأمم المتحدة

قرار مجلس جامعة الدول العربية

بخصوص أملاك اللاجئين (*)

١٩٥٥/١٠/١٤

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

أوصت لجنة الشئون السياسية بالموافقة على ما رآه الممثلون الدائمون للدول العربية ، من وضع سياسة عربية موحدة للمحافظة على أملاك العرب فى فلسطين الى أن تحل قضية فلسطين نهائيا ، تعتمد على الأسس الآتية :

١ ـ ان النظر الى مصير أملاك اللاجئين العرب كبند خاص فى جدول أعمال الجمعية العامة يجب أن يختلف عما هو عليه فى الحاضر ·

٢ ـ يجب الاتصال بلجنة التوفيق لدعم مطالب اللاجئين فى جميع مايتعلق بأملاكهم ·

٣ ـ يجب على الدول العربية أن تعلن بكل قوة عدم ثقتها فى الحارس الاسرائيلى على أموال الغائبين وعدم صلاحيته لادارة أملاك اللاجئين العرب وفق نصوص القانون الدولى · كما يجب أن نطلب باصرار تعيين حارس محايد أو هيئة حراسة لادارة الأملاك نيابة عن اللاجئين وأن تلقى مسئولية هذه الأملاك على الأمم المتحدة ، وأن تطلب منها أن تشرف على أعمال الحارس الاسرائيلى وأن تراقبها الى أن يعين حارس محايد .

٤ ـ المطالبة بدفع ايجار الأملاك العربية وأى ريع آخر عن الفترة السابقة والمقبلة الى أن تحل مشكلة فلسطين ·

٥ ـ طلب توقف الاسرائيليين حالا عن بيع أملاك العرب والغاء جميع البيوع التى تمت ·

٦ ـ يجب أن يمثل اللاجئون فى عملية الأملاك وتحديدها التى تقوم بها لجنة التوفيق حاليا ، وذلك للاطمئنان الى أن مصالحهم مصونة ولكى تستفيد لجان الأمم المتحدة الموكلة بهذه المهمة من خبرتهم ·

٧ ـ عندما يتم تعيين الأملاك ، يجب أن يعطى اللاجئون الفرصة لفحص الجداول وتقديم الاعتراض عليها ·

٨ ـ عندما يصل العمل الى مرحلة تثمين الأملاك ، يجب أن يقوم بهذه العملية لجنة من الخبراء يمثل فيها اللاجئون ويجب أن يبنى التثمين على أساس القيمة السوقية

(*) من كتاب « التطورات الأخيرة للقضية الفلسطينية » ـ خيرى حماد

للأملاك فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ أى فى تاريخ قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين ، كما يجب النظر الى الأملاك المماثلة بقيمتها موقعها فى الاقطار العربية المجاورة • أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يرغبون فى العودة فيجب أن يضاف الى ثمن أملاكهم مبلغ يساوى الفائدة القانونية منذ شهر مايو سنة ١٩٤٨ حتى تاريخ الدفع •

٩ ـ يجب أن يطلب من اللجنة تاليف هيئة تتولى التحقيق فى خسارة اللاجئين فى الأموال المنقولة مثل محتـــويات البيوت والمتـاجر والآلات والأدوات الزراعيـة والصناعية وغيرها •

بيان ايدن عن الشرق الأوسط

بعد صفقة الأسلحة (*)

فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ القى انتونى ايدن خطابا فى دار البلدية فى لندن تناول فيه شئون الشرق الأوسط وخص مشكلة فلسطين بجزء من خطابه وسنورد فيما يلى نص الخطاب :

بين اسرائيل ومصر منطقة من التوتر الخطر وفى خلال السنوات السبع الماضية كنا نحن والحكومات التى تعاقبت على كرسى الحكم وحلفاؤنا نحاول الوصول الى تسوية ما فى ذلك الجزء من العالم من مشاكل ومنع التسابق على التسلح هناك ٠

اننا لم نصب بالفشل التام فى ذلك بالرغم من حوادث الحدود التى كانت تقع من حين لآخر على خطورة متفاوتة فان الحرب لم تقع منذ سنة ١٩٤٨ كما أبقى مستوى الأسلحة منخفضا نسبيا وكان هناك شىء من التوازن من أن كل جانب كان بطبيعة الحال يرفع الصوت قائلا : انه أقل خطأ من الآخر ٠ وكان لدى آمال : آمال حقيقية فى أن الكثيرين من سكان تلك البلاد قد أخذوا يتبينون ضرورة ايجاد طريق للسلام وذلك لمصلحة الجميع ٠

وقد كنا لزمن طويل مضى نعمل من أجل هذه النتيجة وفى هذا المجال لم يكن رد الفعل الذى قوبلت به مقترحات المستر دالاس فى أغسطس الماضى مثبطا للعزائم بحال من الأحوال ويجب أن نتابع جهودنا ٠

ولكن الآن وفى هذا الوضع الدقيق قررت الحكومة السوفييتية بعث عنصر جديد من الخطر وتوريد عدد حرب ودبابات وطائرات وحتى غواصات لجانب واحد فقط ومن السخف التظاهر بأن هذه العملية السياسية المتعمدة كانت مجرد صفقة تجارية بريئة ومن المؤكد أنها ليست من هذا القبيل ٠

انها حركة لكسب الشعب على حساب الامتناع الذى يبديه الغرب والمقصود بها تيسير الأمر على الشيوعية كى تتسرب الى العالم العربى وقد ينبغى أن تكون عواقبها واضحة للجميع ٠

وثمة كثير من الدول المعتدة بنفسها وبعضها لم يمض عليه وقت طويل وهو يتمتع بالاستقلال والكيان القومى ستصبح مهددة بالانصهار فى بوتقة الامبراطورية الشيوعية ان وقعت هى فريسة لهذه المناورة ٠

اما من جهتنا فانه يتعذر علينا التوفيق بين هذا التصرف السوفيتى وبين ادعاء السوفيت بانهم يرغبون فى انهاء الحرب الباردة بروح جنيف الجديدة ولابد أن

(*) Documents of International affirs 1955.

يكون مدبر هذه الأعمال على علم تام سابق بما سيكون عليه التأثير الحتمي للوصول الفجائي لهذه المقادير الكبيرة من الأسلحة فها هو قد أدى الى اشتداد التوتر اشتدادا بالغا مع الاحتمالات الخطيرة جدا بين مصر واسرائيل بصفة خاصة ومع ذلك فان الدول عندما تقابل الواحدة منها الأخرى وجها لوجه وهي بحالة عدوانية فليس ثمة فائدة كبيرة في لومها اذا ما حصلت على الأسلحة حين يمكنها ذلك وليس من العدل القاء التبعة على الذى يحصل على الأسلحة وانما على الذى يقوم بتزويده ٠

فما هو واجبنا العاجل ؟ انه الحيلولة دون اندلاع نار الحرب ، ان الجنرال بيرنز كبير مراقبي الهدنة في فلسطين والجندى الكندى الممتاز لم يأل جهدا في ابعاد قوى الفريقين بعضهم عن بعض وقد أظهر هو ومعاونوه صبرا وشجاعة في أعمال خطيرة يشكرون عليها ٠

وهو الآن يحث كلا الفريقين على سحب قواته من منطقة العوجة المنزوعة السلاح اننا نولى اقتراحه الحالي تأييدنا الدبلوماسي في العواصم ذات الشان ويجب ألا يكون هناك أى خطأ فكل دولة ترفض النصح بالاعتدال تفقد عطف هذا البلد وعطف البلدان الأخرى المحبة للسلام ٠ ومتى فقد هذا العطف كان من الصعب استرداده ٠
يا سيدى المحافظ :

لقد تلطفت فأشرت الى تجاربى في وزارة الخارجية وأود أن أقول في هذا الصدد انني لم يسبق لى أن عرفت حالة كهذه يتضح فيها أن ليس بامكان أى من الفريقين أن يأمل على طول المدى بأية فائدة من اصطدام حربي وانه لمن مصلحة الفريقين ايجاد منطقة منزوعة السلاح بينهما ٠

ولقد قابلت جنرال بيرنز عندما كان في لندن منذ ثلاثة أيام وهو يعلم انه اذا كان لدينا أى عون آخر نستطيع تقديمه له فيسرنا أن نفعل ذلك وسيكون ربحا عظيما اذا كان بالامكان التقليل من خطر حوادث الحدود وسيكون ربحا أعظم اذا كان بالامكان معالجة مشكلة اللاجئين المفجعة ٠

ويؤسفنى جدا أن الدول ذات العلاقة لم تقبل حتى الآن تلك الجهود المضنية التى كرسها المستر جونستون من الولايات المتحدة لاعداد مشروعات الرى وكان من الواجب قبولها اذ أنها لمصلحة الجميع من عرب واسرائيليين على السواء ونحن على استعداد للمساعدة هنا أيضا كما فعلنا في قضية اللاجئين ٠

وتحت القشرة البركانية لهذه الأخطار المحتقنة لا يزال يكمن خطر أبعد غورا فالعداء بين اسرائيل وجيرانها العرب ما برح قائما وهنا لم يكن الزمن علاجا ناجعا وليس ثمة من تقدم اطلعكم عليه حدث منذ اتفاقات الهدنة قبل ست سنوات . ولولا هذا الشعور الحاد الدائم لوقفت بلدان الشرق الأوسط جهودها على مشروعاتها الاقتصادية والاجتماعية ولعكفت على بناء مجتمعات مزدهرة في أراضيها ٠

ولقد حاولت كما ذكرنا آنفا زمنا طويلا فيما مضى ايجاد صعيد مشترك لتسوية ما واعتقد أن الوقت قد حان الآن اذ أن مخاطر الحالة الشديدة تجبرنا على المحاولة من جديد ٠

ويترتب علينا أن نحاول بوجه ما معالجة سبب المشكلة الأساسى وتقع على بلدنا تبعة خاصة في هذا كله لما لنا من صداقة تقليدية عريقة مع الشرق الأوسط ،

واعتقد أنه يجب ان يكون بالامكان ايجاد صعيد مشترك بين الموقفين ، فان هنالك بعد هذا كله مصلحة واحدة ينبغي أن يشترك فيها الطرفان فلا اسرائيل ولا جيرانها العرب، يودون أن يروا خلافاتهم تتحول لمنفعة جانب آخر على أتم الاستعداد للحصول على هذه المنفعة ومن نقطة الانطلاق هذه اليس في وسعنا جميعا أن نعيد النظر في المقترحات التي دعت اليها حكومة الولايات المتحدة ودعونا لها نحن أنفسنا ؟

ورغبتنا الوحيدة في هذا - لو أن أصدقاءنا من العرب والاسرائيليين يولوننا ثقتهم فقط - هي المساعدة في ايجاد وسيلة للعيش تمكن الشعوب التي يعنيها الأمر من أن تعيش جنبا الى جنب بسلام ولنعط مثلا واحدا :

ان أمكن الوصول الى تدابير مقبولة بينهم بشأن الحدود فاننا اي حكومة صاحبة الجلالة مع الولايات المتحدة ، على ما اعتقد وربما مع دول اخرى ايضا ، سنكون مستعدين لتقديم ضمانة رسمية للجانبين قد تفضي في النهاية الى الثقة والطمانينة الحقيقيتين وقد تقدم بلدانا ايضا مساعدة جوهرية مالية وغيرهابشأن مشكلة اللاجئين المفجعة وهذا كله سنعمله ولكن الا نستطيع الآن ان نخطو ولو خطوة صغيرة اخرى ابعد من ذلك ؟

ان الموقف يتخلص اليوم في ان العرب من جهة متمسكون بقرارات الامم المتحدة لعام ١٩٤٧ وغيرها من القرارات . هذا هو موقف العرب وقد قالوا أنهم مستعدون لفتح باب التفاوض مع اسرائيل على هذه القاعدة ، وأما الاسرائيليون من جهة ثانية فانهم يقفون عند اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ ويتمسكون بالأراضي التي يحتلونها في الوقت الحاضر . وبين هذين الموقفين توجد بطبيعة الحال فجوة واسعة ولكن هل بلغت هذه الفجوة من الاتساع حدا لا يمكن معه لأية مفاوضات عبورها .

انني أوافق على انه ليس من الحق تجاهل قرارات الأمم المتحدة ولكن أيمكن في الوقت نفسه التسليم بأنه في حيز المستطاع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة كما هي ؟

ان الحقيقة الساطعة هي ان على هذه الدول اذا كانت تبغي الظفر بالسلام الذي هو في مصلحة الطرفين والذي نود مساعدتها في نيله ان توفق بطريقة ما بين هذين الموقفين وانني مقتنع بأنه في الامكان تحقيق ذلك ، فان كان في وسعنا تحقيقه اراح ذلك هؤلاء الملايين واسعدهم وكلما اسرعنا كان ذلك افضل ولكن اذا لم نفعل فليس ثمة احد يستطيع التكهن بما عسى ان تكون عليه العواقب .

واود ان اقول الليلة يا حضرة المحافظ : ان حكومة صاحبة الجلالة وانا شخصيا مستعدون لتقديم اية خدمة في هذه القضية واذا كان هنالك من شيء نستطيع القيام به للمساعدة يسرنا أن نفعله من أجل السلام .

(٢٨٨)

النص الكامل لمشروع جنرال تمبلر (*)

ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ ـ تتعهد الحكومة الاردنية بان تنضم فورا الى ميثاق بغداد وتوافق على ان يبلغ الاعضاء الآخرون في الميثاق ذلك بصفة رسمية .

٢ ـ حالما يتم الاعلان عن انضمام الاردن الى ميثاق بغداد تتعهد الحكومة البريطانية اعترافا بمسئولية الاردن الجديدة بما يلي :

تجهيز وصيانة الوحدات الاضافية التالية من الفيلق العربي :

(أ) مركز رياسة .

(ب) اورطتين من المشاة .

٣ ـ تؤيد حكومة جلالة الملكة اجراء بحث سريع لما تحتاج اليه الدفعيسة الاردنية .

٤ ـ الدخول في مفوضات عاجلة لابدال المعاهدة الانجليزية الأردنية المعقودة في سنة ١٩٤٨ باتفاق خاص تنفيذا للمادة الأولى من ميثاق بغداد .

وسوف يشمل هذا الاتفاق الخاص النصوص التالية :

(أ) اعادة تاكيد عزم الدولتين على صون السلام والصداقة بينهما .

(ب) انهاء المعاهدة الانجليزية الأردنية لعام ١٩٤٨ .

(ج) الاتفاق على تعاون الحكومتين للدفاع المشترك والمعونة المتبادلة وتشمل هذه المعونة المتبادلة ما يلي :

١ ـ ينص على أن تساعد الحكومة البريطانية الأردن بالقوات التي يتم الاتفاق عليها بين حين وآخر .

٢ ـ ينص على أن تمنح الأردن القوات البريطانية تسهيلات في أرضها .

٣ ـ التعاون في تغيير وصيانة السلاح الجوى الملكى الأردنى .

(د) التسليم بأن الاتفاقية الجديدة تقضى بالا ترتبط الأردن بأى التزامات خارج منطقة ميثاق بغداد .

(*) نقلا من : Documents on International Affairs, 1955.

(هـ) تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسارع الى معاونة الاردن فى حالة وقوع هجوم مسلح على الاردن

وينص على أن تتشاور الدولتان فى حالة وقوع تهديد مباشر بنشوب أعمال حربية تشمل الأردن .

(و) تمنح كل الدولتين تسهيلات استخدام المطارات فى الاراضى التابعة لكل منها

وتكون مدة الاتفاقية الجديدة ١٢ سنة .

والمفهوم انه فى حالة انهاء حلف بغداد قبل ذلك التاريخ يعاد النظر فى هذه الاتفاقية الخاصة ، للنظر فيما اذا كانت نصوصها تقتضى مد اجلها .

توافق حكومة جلالة الملكة على أن تعلن التعهدات الواردة فى البند الثانى المذكور آنفا (مع استثناء الفقرة الرابعة « د ») على ان يتم النشر فى وقت واحد ، لقرار حكومةالأردن بالانضمام الى ميثاق بغداد .

قرار مجلس الأمن الخاص باعتداء اسرائيل على طبرية (*) فى ١١ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

القرار صدر فى ١٩ يناير ١٩٥٦

ان مجلس الأمن

اذ يشير الى قراراته المتخذة فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٩ و ١١ من اغسطس عام ١٩٤٩ و ١٨ من مايو عام ١٩٥١ و ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٥٣ ، و ٢٩ من مارس عام ١٩٥٥ .

واذ يأخذ بعين الاعتبار بياني ممثلي سورية واسرائيل وتقريري رئيس المراقبين في هيئة مراقبة الهدنة بشأن الشكوى المقدمة القائلة بأن قوات الجيش الاسرائيلى النظامية قد شنت هجوما على قوات الجيش السورى بتاريخ ١١ من ديسمبر ١٩٥٥ .

واذ يلاحظ ايضا ان عمل اسرائيل هذا على حسب تقرير رئيس المراقبين يكون خرقا متعمدا لأحكام اتفاقية الهدنة العامة بما فيها الأحكام المتعلقة بالمنطقة المجردة من السلاح التى اجتازتها القوات الاسرائيلية التى دخلت سوريا . واذ يلاحظ ايضا دون اجحاف بحقوق الطرفين النهائية ومطالبهما وتوقف كل منهما أن ثمة تعرضا لنشاط اسرائيل في بحيرة طبرية قد قامت به السلطات السورية خرقا لنصوص اتفاقية الهدنة العامة المعقودة بين اسرائيل وسورية :

١ – يرى أن ليس فى هذا التعرض ابدا ما يبرر عمل اسرائيل .

٢ – يذكر حكومة اسرائيل بانه قد سبق له أنه استنكر الأعمال العسكرية التى ترتكب خرقا لاتفاقيات الهدنة العامة سواء كان الثأر مثارها أو لا ، وناشد اسرائيل اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون ارتكاب مثل هذه الأعمال .

٣ – يشجب هجوم ١١ من ديسمبر عام ١٩٥٥ بوصفه خرقا فاضحا لأحكام وقف اطلاق النار الواردة فى قراره المتخذ فى ١٥ يوليو عام ١٩٤٨ ، ونصوص اتفاقية الهدنة العامة المعقودة بين اسرائيل وسورية ولالتزامات اسرائيل المقررة عليها بمقتضى الميثاق .

٤ – ويعرب عن شديد قلقه لعدم مراعاة حكومة اسرائيل التزاماتها .

(*) منشورات الامم المتحدة .

٥ ـ ويناشد حكومة اسرائيل القيام بذلك فى المستقبل والا اضطر المجلس الى النظر فى التدابير اللازمة لصيانة السلم واقراره .

٦ ـ ويناشد الطرفين مراعاة التزاماتهما المقررة عليهما بمقتضى المادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة القاضية باحترام خطوط الهدنة والمنطقة المجردة من السلاح .

٧ ـ ويطلب الى رئيس المراقبين مواصلة تقديم اقتراحاته لتحسين الحالة فى منطقة بحيرة طبرية دون اجحاف بحقوق الطرفين ومطالبهما وموقف كل منهما وموافاة المجلس عند اللزوم بأنباء نجاح مساعيه .

٨ ـ ويناشد الطرفين معا أن يتعاونا مع رئيس المراقبين فى هذا الصدد وفى غيره لتنفيذ احكام اتفاقية الهدنة بنية حسنة ولا سيما للاستخدام التام لجهاز لجنة الهدنة المشتركة فى تفسير الاحكام وتطبيقها .

(٢٩٠)

البيــان المشــترك
عن المحادثات الأمريكية ـ البريطانية
١٩٥٦/٢/١

(دارت هذه المباحثات بين الجنرال ايزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة والسير انطونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا وصدر بعدها البيان التالى) :

لقد درسنا المؤثرات ومخاوف عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط وكيف ان ذلك يشكل تهـديدا للسلم العالمى . ولقد اتفقنا على ان كل مجهود يجب ان يكرس لتخفيف سوء التفاهم بين الدول العربية ، ونحن مستعدون دائما لأن نقـدم كـل ما يمكن لتخفيف النزاع بين دول هذه المنطقة . ونرغب مساعدة شعوبها على تحقيق امانيها المشروعة .

وان الحاجة اكثر الحاحا لاجراء تسوية بين العرب واسرائيل وهذا لن يكون ممكنا الا اذا كان الجانبان راغبين فى تسوية أوضاعهما .

وقد صرحت حكومتانا باستعدادهما للمساهمة فى ايجاد حل كهذا عن طريق تقديم المساعدات المادية للاجئين وضمان حدود يتفق عليها .

وكل ما يهمنا هو حالة التوتر فى تلك المنطقة والخطوات التى يجب اتخاذها لتخفيفهـا .

ان البيان الثالث الصادر فى ٢٥ من مايو ١٩٥٠ يفتح مجال عمل لفض النزاع داخل الأمم المتحدة وخارجها فى حالة استخدام القوة أو وجود حالة تهدد باستخدام القوة او استعدادات بخرق الحدود وخطوط الهدنة .

ولا يسعنا الا ان نعترف بالخطر الذى يتزايد من جراء استخدام القوة . وبناء عليه فقد اتخذنا التدابير اللازمة لاجراء اجتماعات اخرى تضم الأمريكيين والبريطانيين لدرس كيفية تدخلنا فى المستقبل لفض النزاع وسندعو الحكومة الفرنسية الى هذه الاجتماعات .

واننا نؤمن بأن سلامة دول هذه المنطقة لا يمكن ان تقوم على تسلحها بل على احترام القانون الدولى وعلى اقامة علاقات ودية بين الجيران . وان عمـــل الكتلة السوفيتية فيما يختص بتزويد دول الشرق الاوســط بالأسلحة قد زاد من حـدة التوتر فى هذه المنطقة وخطر نشوب الحرب وان هدفنا هو تجنب الخطر .

(*) نقـلا من : Documents of International affairs.

واننا نعرب عن تأييدنا التام لجهود الجنرال بيرنز فى سبيل المحافظة على السلم وعلى الحدود وننظر بعين الاعتبار فى أية توصيات من أجل توسيع نطاق مؤسسته وتقوية امكانيات عمله .

ولقد ناقشنا عمل حلف بغداد واتفقنا على أهميته بالنسبة لضمان الأمن فى الشرق الأوسط ولقد لاحظنا أن منافع هذا الحلف تتعدى وجهة النظر العسكرية وبالاضافة الى ذلك فان الحلف يحسن العلاقات الاقتصـــادية والسياسية بين أعضاء المنطقة .

ونحن نؤمن بأن ذلك يخدم مصالح المنطقة كمجموع دون أن يؤثر فى العلاقات بيننا وبين دول المنطقة غير الداخلة فى الحلف . وان حكومة الولايات المتحدة ستعمل على أن تدعم أهداف هذا الحلف ولجانه .

(٢٩١)

قــرار مجلس الامن بشأن تنفيذ القرارات التى أصدرها لتخفيف حدة التوتر على امتداد خطوط الهدنة

٤ ابريل سنة ١٩٥٦

ان مجلس الأمن :

بعد الاطلاع على قراراته فى ٣٠ (آزار) ١٩٥٥ ، و٨ سبتمبر (أيلول)١٩٥٥ و ١٩ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٦ .

وذاكرا انه فى كل هذه القرارات طلب الى رئيس هيئة أركان منظمـة رقابة الهدنة (كبير المراقبين) والى اطراف اتفاقات الهدنة العامة المعنيين أن يتخــذوا بعض الخطوات المحددة لغرض تأمين تخفيف حـدة التوتر على امتـداد خطـوط الهــدنة .

وملاحظا ، بقلق عظيم ، ان الخطوات المقترحة لم تنفذ ؛ بالرغم من جهـود المراقبين

١ ــ يعتبر ان استمرار الوضع السائد الآن بين الاطراف ، المتعلق بتنفيذ اتفاقات الهدنة ، والامتثال الى قرارات المجلس المذكورة أعلاه ، من شأنه أن يعرض صيانة السلام والأمن العالميين للخطر .

٢ ــ يرجو الأمين العام أن يضطلع ، بصورة ملحة ، باعداد مسح لمختلف مظاهر التنفيذ والامتثال لاتفاقات الهدنة الأربعة ولقرارات المجلس المشار اليها .

٣ ــ يرجو الأمين العام أن يعمل مع الأطراف المعنية على اتخاذ أية تدابير يعتقـد انها ، بعد بحثها مع الأطراف المعنية وكبـير المراقبين ، تخفف التوتر القائم الآن على امتداد خطوط الهدنة على أن تشمل هذه التدابير النقاط الآتية :

(ا) انسحاب قواتهم من خطوط الهدنة .

(ب) حرية تامة لتنقل المراقبين على امتداد خطوط الهدنة وفى المنـاطق المنزوعة السلاح والمناطق الدفاعية .

(جـ) انشاء تدابير محلية لمنع الحوادث ، ومراقبــة سريعــة وحاسـمة لأى نقض لاتفاقات الهدنة .

٤ ــ يدعو أطراف اتفاقات الهدنة الى التعاون مع الأمين العام لتنفيذ هذا القرار

٥ ــ يرجو الأمين العام أن يقدم تقريرا الى المجلس ، فى موعــد لا يتجاوز شهرا واحدا من هذا التاريخ ، وفى حدود صلاحياته وحكمه الشخصى ، عن تنفيذ هذا القرار ، لمساعدة المجلس عند النظر فيما يتخذ من عمل يتطلبه .

(لجلسة ٧٢٢ ــ ٤ ابريل « نيسان » ١٩٥٦)

(*) من كتاب قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ــ اصــدار جامعة الدول العربية الادارة العـامة ــ ادارة شئون فلسطين ــ مايو سنة ١٩٦٥ .

(٢٩٢)

قرار مجلس الأمن بعد بحث تقرير الأمين العام الخاص بتنفيذ اتفاقيات الهدنة (*)

٤ يونيو ١٩٥٦

ان مجلس الامن .

بعد أن اطلع على قراراته فى ٤ ابريل (نيسان) ١٩٥٦ ، و ١١ اغسطس (آب) ١٩٤٩ ، وبعد أن استلم تقرير الأمين العام عن بعثته الأخيرة بالنيابة عن مجلس الأمن (و / ٣٥٩٦) .

وملاحظا فقرات التقرير الخاصة بالتأكيدات التى اعطيت للامين العام من قبل اطراف اتفاقيات الهدنة بمراعاة وقف اطلاق النار .

وملاحظا ايضا انه قد احرز تقدم بالنسبة الى اتخاذ التدابير الخاصة المنصوص عنها فى الفقرة (٣) من قرار مجلس الأمن بتاريخ ٤ أبريل « نيسان » ١٩٥٦.

وملاحظا ، على أى حال ، انه لم يحصل حتى الآن امتثال تام لاتفاقات الهدنة لقرارات المجلس بتاريخ ٣٠ مارس (آذار) ١٩٥٥ ، و ٨ سبتمبر (أيلول)١٩٥٥، و ١٩ يناير (كانون الثانى)١٩٥٦ . وأن التدابير المطلوب اتخاذها فى الفقرة (٣) من قراره ، بتاريخ ٤ أبريل (نيسان) ١٩٥٦ لم يوافق عليها كليا ولم تنفذ بحذافيرها . .

ومدركا الحاجة لاقامة ظروف ، يمكن معها للاطراف ان يتوصلوا الى تسوية النزاع على اسس متبادلة القبول من قبلهم .

ومؤمنا انه سيساعد على اقامة مثل هذه الظروف ، اذا احرز تقدم فيما يتخذ الآن من تدابير لتعزيز المكاسب الناتجة عن بعثة الأمين العام ، وفى تنفيذ أطراف اتفاقات الهدنة لها .

١ ــ يقدر الأمين العام والأطراف المعنية لما احرز من تقدم .

٢ ــ يعلن ان على اطراف اتفاقات الهدنة ان يسرعوا فى تنفيذ التدابير التى ووفق عليها مع الأمين العام . وأن عليهم ان يتعاونوا مع الأمين العام . وكبيرمراقبى

(*) من كتاب قرارات مجلس الأمن التابع للامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ، ــ اصدار جامعة الدول العربية الادارة العامة ــ ادارة شئون فلسطين ــ مايو سنة ١٩٦٥ .

الأمم المتحدة لجعل اقتراحاتهم المستقبلة نافذة المفعول بالنسبة لقرار ٤ ابريل (نيسان) ١٩٥٦ ، بفكرة التنفيذ الكامل لذلك القرار والامتثال التام لاتفاقات الهـــدنة .

٣ — يعلن أن حرية التنقل لمراقبي الامم المتحدة يجب أن تحترم في جميع المناطق على امتداد خطوط الهدنة في المناطق منزوعة السلاح وفي المناطق الدفاعية كما هي معروفة في اتفاقات الهدنة لتمكينهم من اداء اعمالهم .

٤ — يوافق على وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن اعادة اقامة امتثال تام لاتفاقات الهدنة تمثل مرحلة يجب اجتيازها لامكان احراز تقدم في المواضيع الأساسية المختلف عليها بين الأطراف .

٥ — يرجو كبير المراقبين أن يستمر في مراقبة وقف اطـلاق النار عمــلا بقرار المجلس بتاريخ ١١ اغسطس (آب) ١٩٤٩ ، وان يقدم تقريرا للمجلس كلما قام احد اطراف اتفاق الهدنة بعمل يشكل خرقا خطيرا لذلك الاتفاق اولوقف اطلاق النار مما يعتقد انه يتطلب بحثا سريعا من قبل مجلس الأمن .

٦ — يدعو الأطراف في اتفاقات الهدنة أن يتخذوا الخطوات الضرورية لتنفيــذ هذا القرار ، وبذلك يزيدون الثقة بهم ويظهرون رغبتهم في اقامة اوضـــاع سلميـــة .

٧ — يرجو الأمين العام أن يوالي مساعيه الحميدة مع الأطراف المعنية ، وان يقدم تقريرا الى مجلس الامن كلما وجد مناسبة لذلك .

(جـ / ٧٢٨ ، ١٩٥٦/٦/٤) (و / ٣٦٠٥)

(٢٩٣)

مشروع القرار السوفييتى الى مجلس الامن
بخصوص العدوان الاسرائيلى على مصر (*)
٣١ اكتوبر ١٩٥٦

ان مجلس الامن ،

اذ يلاحظ ان القوات الاسرائيلية المسلحة قد توغلت توغلا عميقا فى الاقليم المصرى خرقا لاتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل .

واذ يعرب عن قلقه الشديد لخرق اتفاقية الهدنة هذه .

يطلب الى اسرائيل سحب قواتها المسلحة فورا الى ما وراء خطوط الهدنة المقررة .

(وافق عليه ٧ أعضاء وعارضه اثنان « فرنسا والمملكة المتحدة » وامتنع عن الاقتراع عضوان « بلجيكا والولايات المتحدة » ولم يعتمد المشروع لصدور المعارضة عن عضوين من اعضاء المجلس الدائمين)

(*) منشورات الامم المتحدة .

مشروع القـرار المقـدم
من الولايات المتحدة الى مجلس الأمن
بخصوص العـدوان الاسرائيلى على مصر (*)

٣١ اكتـوبر ١٩٥٦

ان مجلس الأمن

اذ يلاحظ أن قوات اسرائيل المسلحة قد توغلت توغلا عميقا فى الاقليم المصرى خرقا لاتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل .

واذ يعرب عن قلقه الشديد لخرق اتفاقية الهدنة هذه ؛

١ ـ يطلب الى اسرائيـل سحب قواتهـا المسـلحة فورا الى ما وراء خطوط الهـدنة المقررة .

٢ ـ يطلب الى جميـع الأعضاء :

(أ) الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باسـتخدامها فى المنطقة على اية صورة تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة .

(ب) مسـاعدة الأمم المتحدة على تأمين سلامة اتفاقيات الهدنة .

(جـ) الامتناع عن تقديم أية مسـاعدة عسـكرية أو اقتصادية أو مالية الى اسرائيل طالما انها لا تلتزم هذا القرار .

٣ ـ ويطلب الى الامين العام أن يوافى المجلس بكل ما يجد بشان التزام هذاالقرار، وأن يصدر ما يراه ملائما من التوصيات لصيانة السـلم والأمن الدوليين فى المنطقة وذلك بتنفيذ هـذا القرار وما سبقه من القرارات .

(وافق عليه ٧ اعضاء وعارضه اثنـان (فرنسـا والمملكة المتحدة) وامتنع عضوان عن الاقتراع هما(استراليا وبلجيكا) ولم يعتمد المشروع لأن الصوتين المعارضـين كانا لعضوين دائمين فى المجلس) .

(*) منشورات الامم المتحدة .

المشروع اليوغوسلافي (*)

المقدم الى مجلس الأمن

بخصوص العدوان الاسرائيلي على مصر

٣١ اكتوبر ١٩٥٦

ان مجلس الامن

اذ يرى خطورة الموقف الذى ادى اليه العمل الذى ارتكب ضد مصر

واذ يأخذ بعين الاعتبار أن عدم توافر الاجتماع بين أعضائه الدائمين فى جلستيه رقم ٧٤٩ و ٧٥٠ قد منعه من ممارسة مسئوليته الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين .

يقرر الدعوة الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة على نحو مانص عليه قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ (أ) (خامسا) المتخذ فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وذلك لاصدار التوصيات اللازمة .

(اعتمد مشروع القرار اليوغوسلافى بأغلبية ٧ أصوات مقابل ٢ (فرنسا والمملكة المتحدة) وامتناع عضوين عن الاقتراع (استراليا وبلجيكا) .

(*) منشورات الأمم المتحدة

(٢٩٦)

رسالة ايزنهاور (*)

الى الكونجرس الأمريكى

فى ٥ من يناير سنة ١٩٥٧

لعلى أولا استطيع أن اعبر عن تقديرى العميق لكرمكم البالغ في اتاحة الفرصة لاتحدث اليكم عن مسألة اعتقد انها ذات اهمية كبيرة لبلادنا .

سأستهل رسالتى هذه باستعراض الموقف الدولى العام : هناك آمال عالمية نسلم بها كما توجد مسئوليات عالمية ايضا يجب القيام بها لتأمين الحرية بما فيها من حريتنا نحن .

والشرق الأوسط اليوم وضع خاص ، حيث أشعر أنه من الضرورى الآن ان أستعرضه أمامكم . قبل ذلك يجب أن نذكر أنفسنا ، ان عملنا القومى الأساسى فى الشئون الدولية هو دائما السلام ، السلام العالمى القائم على العدالة ويجب ان يسود مثل هذا السلام جميع أجزاء العالم . علينا أن نفاوض كل أمة صغيرة كانت أو كبيرة بنية طيبة متبادلة وبصبر وحزم لايجاد تفاهم اكثر بيننا .

وبالاضافة الى هذا التفاهم تجب تنمية الثقة اللازمة ، وتعمل حكومتنا ليل نهار لاعلاء شأن هذه الأهداف ولكن الى ان تكلل جهودنا بالنجاح وفى سبيل تأمين الوجود السليم لجميع الأمم ، فان مصلحة السلام تتطلب منا أن نكون دائما متيقظين ومتنبهين واقوياء .

لقد بلغ الشرق الأوسط مرحلة جديدة وصعبة فى تاريخه الهام والطويل ومرت قرون طويلة على دول هذه المنطقة دون ان تتوصل الى الحكم الذاتى ومارست الشعوب الأخرى سلطتها فى المنطقة ، وبقى أمن هذه المنطقة يعتمد الى حد كبير على قوتها ، ولكن منذ الحرب العالمية الأولى يوجد اتجاه ثابت نحو اقامة حكومات مستقلة والحصول على الاستقلال . وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا الاتجاه الجديد وشجعته . ان بلادنا تؤيد بدون حدود السيادة التامة والاستقلال لكل أمة فى الشرق الأوسط .

ان الاتجاه نحو الاستقلال فى ذاته ركن من أركان السلام ، ولكن المنطقة تعيش غالبا فى قلق ، ان التيارات المختلفة والخوف والمناورات التى تساندها القوى الخارجية أدت جميعها الى عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، وحتى فى الوقت الحاضر تتنازع بعض الدول الأوربية حول ممارسة نفوذها فى المنطقة كما ان الهجوم

(*) نقلا عن كتاب : Documents on International affairs 1957.

الاسرائيلي في أكتوبر زاد من شدة الخلافات بين اسرائيـل وجيرانها العرب . واستطاعت الشيوعية العالمية استغلال هذا الوضع من عدم الاستقرار لمصلحتها .

ان الحكام الروس يسعون منذ أمد طويل للسيطرة على الشرق الأوسط وذلك فى أثناء الحكم القيصرى ، وفى العهد البلشفى ايضا ، والأسباب التى تدفعهم الى ذلك ليست خافية . فهم لا يفعلون ذلك لمصلحة أمن روسيا لأنه لا توجد اية دولة تخطط لكى تتخذ من الشرق الأوسط قاعدة للعدوان ضد روسيا ، ولم يحدث حتى هذه اللحظة أن طرات مثل هذه الفكرة على الولايات المتحدة .

وان الاتحاد السوفيتى لا يجد اى سبب يجعله يخشى الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، أو فى اية بقعة من العالم ، لأن حكامها انفسهم لم يلجئوا قط للعدوان . كما أن روسيا لا تسعى للسيطرة على الشرق الأوسط بسبب مصلحتها الاقتصادية ، وهى لا تعتمد على قناة السويس فى شيء . وفى سنة ١٩٥٥ لم تزد نسبة السفن الروسية التى مرت فى القنـاة عن ثلاثة أرباع من ١٪ من مجموع السفن التى مرت بها فى ذلك العام ، وليست روسيا بحاجة الى مصادر البترول فى المنطقة التى هو فيها مصدر الثروة الرئيسى ، لأن روسيا فى الحقيقة تصـدر البترول كمنتجات رئيسية .

ولكن الدافع لسيطرة روسيا على الشرق الأوسط في حقيقته دافع سياسى يمثل هدفها فى نشر الشيوعية فى العالم ، ومن هنا نفهم الأمل الذى يدفع روسيا الى السيطرة على الشرق الأوسط .

ان هذه المنطقة كانت ولا تزال ملتقى الطرق لقارات النصف الشرقى من العالم وتعتبر قناة السـويس عاملا هاما بالنسبة لدول آسيا واوربا لممارسة التجارة التى هى بمثابة شرايين الحياة لهذه الدول لبناء اقتصادياتها ، كما يعتبر الشرق الأوسط ملتقى الطرق بين أوربا وآسيا وافريقية ·

ويحتوى الشرق الأوسط على ثلثى كميات البترول التى فى العالم وهو يمد دولا كثيرة فى أوروبا وآسـيا وافريقيـة بحاجاتها من البترول كمـا تعتمـد دول أوربا بصورة خاصة على الشرق الأوسط فى مدها بالبترول ، حيث يقوم اعتمادها هذا على الانتاج . وثبتت هذه الحقيقة عندما اقفلت قناة السويس ونسفت بعض أنابيب البترول .

ان هذه الأمور تؤكد اهمية الشرق الأوسط وتفقد دول المنطقة استقلالها اذا وقعت تحت سيطرة القوى الأجنبية المعادية للحرية وعندئذ تقع الكارثة بالنسبة للمنطقة نفسها وبالنسبة للشعوب المحبة للحرية والتى ستعرض حياتها الاقتصادية للاختناق · ولولا وجود مشروع مارشال وقيـام حلف الاطلنطى ما سلمت أوروبا الغربية من الاخطار ، ولو تحققت مثل هذه السيطرة الأجنبية على الشرق الأوسط ما سلمت الأمم الحرة فى آسيا وافريقية من الهلاك . كما تفقد دول الشرق الأوسط أسواقها التى تعتمد عليها اقتصادياتها ثم ينعكس كل ذلك على حياة امتنا الاقتصادية واهدافها السياسية .

وهنالك عوامل اخرى تؤكد اهمية الشرق الأوسط فهو مولد الديانات الثلاث الاسـلامية والمسـيحية واليهـودية · ان مكة والقـدس تمثلان ديانات تبشر بأن الروح اسمى من المادة وان للانسـان كرامة وحقوقا تعجز حكومة دكتاتورية ان تسلبه

اياهما . وتكون غلطة لا تغتفر اذا وقعت الأماكن المقدسة تحت حكم يمجد المادة والالحاد .

ان الشيوعية العالمية تسعى لاخفاء أغراضها تحت ستار النية الطيبة وتقديم المعونات السياسية والاقتصادية والعسكرية ويجب على كل أمة حرة ان تنظر بحكمة الى الأغراض التي يخفيها هذا الستار .

وتذكروا ماذا حدث فى استونيا ولاتفيا وليتوانيا ؛

ففى عام ١٩٣٩ دخل الاتحاد السوفيتي فى معاهدات مشتركة لتقديم المساعدات لهذه الدول المستقلة في ذلك الوقت ، وقال وزير الخارجية السوفيتي فى خطاب القاه أمام مجلس السوفييت الأعلى فى أكتوبر عام ١٩٣٩ :

« اننا ننظر الى المعاهدات المرتقبة على اساس من تبادل المعاملة التام ، ونحن نعلم ان الكلام حول صبغ الدول الاطلنطية بالصبغة السوفييتية ما هو الا خرافة يخدم مصلحة العدو المشترك والعناصر الاستفزازية المعادية للسوفييت » ومع ذلك ففى عام ١٩٤٠ انضمت لاتفيا ، واستونيا وليتوانيا بالقوة الى الاتحاد السوفيتي .

واستطاع الاتحاد السوفييتي ان يسيطر على الدول التابعة لأوربا الشرقية عن طريق القوة ، بالرغم من الوعود التى قطعت خلال الحرب العالمية الثانية .

وبموت ستالين كان هنالك أمل بتغيير هذا الاتجاه . ونحن نقرأ العهد الوارد فى معاهدة وارسو عام ١٩٥٥ ، وينص على أن الاتحاد السوفييتي سيتبع مع دول شرقى أوربا مبادىء الاحترام المتبادل لاستقلالها وسيادتها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية . ولقد رأينا قهر المجر بقوة السلاح ، وبعد هذه الكارثة الهنغارية نزلت وعود الاتحاد السوفييتي واحترامه فى العالم الى الحضيض ، وتسعى الشيوعية الدولية الى أن تحصل على نجاح باهر .

وهكذا لدينا ثلاث حقائق مسلم بها :

١ — كان الشرق الأوسط دائما هدفا للاطماع السوفييتية وهو اليوم موضع اهتمام الشيوعية العالمية أكثر من اى يوم مضى .

٢ — يتظاهر حكام الاتحاد السوفييتي دائما بأنهم لا يبغون استعمال اية وسيلة لاكتساب أصدقائهم .

٣ — ان الأمم الحرة فى الشرق الأوسط تريد ان تقوى نفسها للمحافظة على استمرار استقلالها .

ومن الطبيعي ان أفكارنا تتجه الى الأمم المتحدة ، انها حامية للأمم الصغرى حيث ميثاقها يعتبر ضمانا أكيدا للمحافظة على الأمن والسلام العالميين . ان بلادنا منحت تأييدها المطلق الأمم المتحدة بالنسبة للعدوان على هنغاريا ومصر . واستطاعت الأمم المتحدة ان تتوصل الى وقف اطلاق النار فى مصر وانسحاب القوات المعتدية لأنها كانت تتعاون مع الحكومات والشعوب التى تحترم آراء الجنس البشرى التى انعكست فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأما فى حالة المجر فان الأمر يختلف كثيرا حيث استعمل الاتحاد السوفييتي حق الفيتو فى مجلس الأمن الذى اقر انسحاب القوات السوفييتية من المجر وتجاهلت روسيا قرارات الجمعية العامة وتوصياتها بهذا الشأن وتستطيع الأمم المتحدة ان تساعد الى حد كبير فى حماية الحرية ولكنها ليست قادرة كلية على وقف الاطماع السوفييتية .

وفى مثل هذه الظروف التى ذكرتها سابقا تقع مسئولية كبيرة على الولايات المتحدة ورأينا انه لا يستطيع احد ان يشك فى المبدأ القائل : بأنه من المستحيل استعمال القوة فى المجال الدولى للاغراض العدوانية ، لذلك يجب عدم الاعتداء على استقلال دول الشرق الأوسط ووحدة اراضيها .

ان رغبتنا انما هى فى عالم حر وليس فى عالم عبيد ·

ومن جهة اخرى نجد أن كثيرا من امم الشرق الأوسط أن لم تكن كلها واعية للاخطار النابعة عن الشيوعية العالمية فهى ترحب بتعاون اوثق مع الولايات المتحدة ايمانا منها بأهداف الأمم المتحدة فى الاستقلال والتقدم الاقتصادى والروحى ·

وفى مثل هذه الظروف أعتقد انه من الضرورى الحصول على تعاون الكونجرس بهذا تستطيع أن تضمن التأكيدات اللازمة لصد العدوان ومنح الثقة والتشجيع للامم المتحدة التى تقدس الحرية ، وبهذا أيضا نقف فى وجه الاخطار التى تهدد حرية العالم .

وسبق للولايات المتحدة ان أعلنت عدة قرارات عملية حيال الشرق الأوسط :

هنالك التصريح الثلاثى الذى أذيع فى ٢٥ من مايو عام ١٩٥٠ الذى تبعه تأكيد أمريكا للملك سعود فى ٩ من ابريل عام ١٩٥٦. بأن الولايات المتحدة ستقف ضد كل اعتداء يقع على المنطقة باستخدام جميع الوسائل الدستورية .

وهنالك تصريح ٢١ من نوفمبر ١٩٥٦ الذى أعلن عنه وينص على ان الولايات المتحدة تبدى اهتماما كبيرا لكل خطر يهدد استقلال ايران والعراق والباكستان وتركيا ووحدة أراضيها ·

ومع ذلك فان ضعف الموقف الحاضر وتزايد خطر الشيوعية العالمية جعلانى اقتنع بأن سياسة الولايات المتحدة الأساسية يجب ان تتمثل فى تعاون الكونجرس والسلطة التنفيذية ، كلما وجدا ضرورة لتنفيذ اقوالنا بصورة عملية .

وليس خافيا على رئيس الولايات المتحدة والكونجرس ان اى عمل من شانه ان ينال من حرية الشعوب الحرة ووحدة اراضيها يمس حرية الولايات المتحدة وامنها .

واتحدت كلمتنا على مساندة جهاز الامن التابع للامم المتحدة ، وعاضدنا جهاز الامن التابع للامم المتحدة بسلسلة من الاتفاقيات الدفاعية الجماعية ولنا اليوم معاهدات للأمن مع ٤٢ دولة اعترافا منا بأن سلامتها وامنها مرتبطان بسلامتنا وامننا · واتحدت كلمتنا على اتخاذ عمل حاسم حيال اليونان وتركيا ·

وهكذا نجد ان الولايات المتحدة استطاعت خلال العمل الموحد بين الرئيس والكونجرس من جهة وبين مجلس الشيوخ بالنسبة للمعاهدات من جهة أخرى بأن تؤمن الحكومات المتحررة والمستقلة ضد كل تهديد خارجى · لقد ساهمنا فى المحافظة على الأمن والسلام خلال فترة خطيرة عصيبة .

ونجد اليوم من الضرورة بمكان ان تعمل الولايات المتحدة على مساعدة أمم الشرق الأوسط التى ترغب فى ذلك ، باتخاذ عمل موحد بين الرئيس والكونجرس. ويقوم هذا العمل المقترح على الاسس التالية :

أولا : تخويل الولايات المتحدة السلطة فى أن تتعاون وتساعد اية امة أو مجموعة من الأمم فى منطقة الشرق الاوسط فى تطوير اقتصادياتها وتدعيم استقلالها الوطنى .

ثانيا : تخويل السلطة التنفيذية التعهد بتنفيذ برامج المعونات العسكرية والتعاون مع أية امة ترغب فى ذلك .

ثالثا : تخويل الحكومة تقديم المساعدات وزيادة التعاون بما فيه من استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية استقلال هذه الدول ووحدة اراضيها وعندما تطلب ذلك لصد العدوان المسلح من جانب الشيوعية الدولية .

وتطابق هذه الاجراءات المعاهدات والالتزامات الدولية ومن ضمنها ميثاق الامم المتحدة ، كما تخضع لسلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة طبقا للميثاق وذلك فى حالة وقوع أى هجوم مسلح .

رابعا : تخويل الرئيس سلطة استخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية والدفاعية ووضع المبالغ اللازمة لتنفيذ معاهدة الأمن المتبادل عام ١٩٥٤ ، بدون أى حدود .

والتشريع المطلوب الآن لا يدخل ضمن نطاق الميزانية أو ان تحمل هذه الاعباء الجديدة ميزانية السنة المالية الحالية التى تنتهى فى ٣٠ من يونيو ولا تستطيع دائرة ما بحث تشريع لاقرار ٢٠٠ مليون دولار خلال السنتين الماليتين ١٩٥٨ و ١٩٥٩ لصرفها فى المنطقة بالاضافة الى برامج الدفاع المتبادل الخاصة بالمنطقة والموافق عليها من قبل الكونجرس .

ان هذا البرنامج لن يحل جميع مشاكل الشرق الأوسط ، كما أنه لا يمثل المبادىء السياسية الأربعة الخاصة بالمنطقة ، وهنالك مشكلة فلسطين والعلاقات بين اسرائيل والدول العربية ومسألة مستقبل الوضع فى قناة السويس ، ان الشيوعية العالمية تستغل هذه المشاكل ، ولكنها لا تزال بعيدة عن هذا التهديد . ان غرض التشريع الذى اقترحته لا شأن له بهذه المشاكل بصورة مباشرة لأن الأمم المتحدة تكرس اهتماما خاصا لهذه المسائل ، ولقد أوضحت الولايات المتحدة عن طريق خطاب السيد دالاس وزير الخارجية الذى أذاعه فى ٢٦ من أغسطس عام ١٩٥٥ اننا نرغب فى بذل أقصى الجهود لمساعدة الأمم المتحدة فى حل مشاكل فلسطين الأساسية .

ان التشريع المقترح خاص باحتمال وقوع عدوان شيوعى بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهناك ضرورة ملحة تستوجب سد أى نقص فى القوة بالمنطقة ولكن ليس عن طريق اية قوة اجنبية أو خارجية بل عن طريق تدعيم وسائل الأمن للدول المستقلة فى المنطقة .

وتدل التجارب ان العدوان غير المباشر نادرا ما يحقق نجاحا ، وهنالك وسائل دفاعية كافية ضد العدوان المباشر بما لدى الحكومة من قوات مسلحة وحيث أن الظروف الاقتصادية لا تدع مجالا للشيوعية لتقديم عروض مغرية والبرنامج المقترح يعالج الحالات الثلاث وضمنها حالة العدوان غير المباشر .

واني آمل واعتقد أننا لو حققنا غرضنا هذا ، كما هو مقترح فى التشريع المطلوب ، فان كل حقيقة من هذه الحقائق من شانها ان تساعد على وقف أى احتمال للعدوان . واننا سنشجع الوطنيين الذين يحرصون على استقلال شعوبهم فانهم سيشعرون أنهم لا يقفون وحدهم فى وجه تهديد أية دولة من الدول العظمى .

واضيف ان الوطنية فى هذه المنطقة تعتبر شعورا متدفقا . ويمنع الخوف احيانا ظهور الوطنية الحقيقية ، ولكن اذا تلاشى هذا الخوف فان الجو يتهيأ لنمو الآمال الوطنية .

وكما أشرت ، اننا سنضطر الى المساهمة فى تدعيم اقتصاديات هذه البلدان او مجموعة البلدان التى لها حكومات تغار على استقلالها ، وتقاوم أعمال الهدم والتخريب وتستطيع مثل هذه الاجراءات ان تكون بمثابة ضمان ضد التغلغل الشيوعى .

والكلام بدون العمل ليس كافيا .

واسمحوا لى أن اعود الى تخويل السلطة اللازمة لاستخدام قوات الولايات المتحدة لصد أى عدوان شيوعى مسلح يهدد استقلال بلدان الشرق الأوسط ووحدة أراضيها ، ان هذه السلطة لا تمارس الا برغبة الأمة التى يقع عليها العدوان وانني آمل الا تمارس مثل هذه السلطة قطعيا .

ومن الضرورى اعلان هذه السياسة الخاصة بالدفاع عن المنطقة بتصميم وصراحة ، واذا خاب أملى وظهر وضع يدعو الى تطبيق هذه السياسة من الناحية العسكرية فانني سأحافظ على الاتصال الدائم بالكونجرس ، وفى حالة عدم وجود الكونجرس فى دورة الانعقاد ، ودعت خطورة الموقف الى انعقاد الكونجرس فانني سأدعوه الى الانعقاد فى جلسة خاصة .

وتشمل هذه السياسة التى لخصتها امامكم اعباء واخطار للولايات المتحدة وهذه السياسة المقترحة لا تروق للذين يطمعون فى المنطقة ، فهم يحاولون الآن تشويه هذا الاقتراح .

والحقيقة ان الشعب الأمريكى قدم تضحيات كبيرة من أجل الحرية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتقدر هذه التضحيات ببلايين الدولارات وبآلاف الارواح الغالية .

ويجب الا تضيع هباء هذه التضحيات التى شملت مساحات واسعة من العالم .

وفى تلك الفترات اتحدت كلمة الرئيس والكونجرس لخدمة مصالح الولايات المتحدة الحيوية وخدمة مصالح العالم الحر .

ولقد عادت الفرصة مرة ثانية لتبلور وحدتنا الوطنية من اجل تدعيم الحرية والمحافظة على احترامنا العميق لحقوق كل امة فى الاستقلال صغيرة كانت ام كبيرة اننا لا نسعى وراء العنف بل وراء السلام ، وعلينا أن نكرس جميع طاقاتنا وعزمنا لهذا الغرض .

اتفاقية التضامن (*)

بين مصر وسورية والسعودية والأردن
والموقعة في ٩ من يناير ١٩٥٧

ان حكومات المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية المصرية ادراكا منهـا للمسئوليات الخطيرة الملقـاة على عاتقها للمحافظة على الكيان العربي والاستقلال واستجابة لرغبة شعوبها وايمانا منها فى تضامنها لتحرير الوطن العربى وتقديرا منها بأن مثل هذا التضامن سيؤدى الى خطوة ايجابية نحو تحقيق الوحدة العربية المرجوة ومساهمة منها فى المحافظة على السـلام والأمن طبقا لمبادىء الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ورغبـة فى عقد اتفاقية تعاونية للقيام بمسئولياتها اجتمع ممثلون للحكومات المذكورة وهم : الملك حسين ورئيس وزرائه سليمان النابلسى والملك سعود ورئيس الحكومة السورية صبرى العسلى والرئيس جمال عبد الناصر واتفق المؤتمرون على ما يلى :

مادة ١ ـ تؤكد الحكومات المتعاهدة ايمانها بالحاجة الى تحقيق التضـــامن والتعاون من أجل تدعيم القومية العربية وهى تعلن عن تقديرها لضرورة المساهمة فى المسئوليات الناجمة عن ذلك .

مادة ٢ ـ تساهم حكومات الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية المصرية فى المصروفات اللازمة لحكومة الاردن للقيام بالتزاماتها استجابة لسياسة التعاون والتضامن من أجل تدعيم الوجود العربى وذلك بمبلغ ١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى أو ما يساويه .

مادة ٣ ـ تكرس المملكة الهاشمية الاردنية المعونة العربية المقدمة للاردن للقوات الاردنية المسلحة ورجال الحرس الوطنى .

مادة ٤ ـ يسرى مفعو لهذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ توقيعها .

مادة ٥ ـ يتم التصديق على هذه الاتفاقية طبقا للاجراءات الدستورية فى كل من الدول المتعاقدة .

صيغت هذه الاتفاقية فى القاهرة باللغة العربية فى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٧ .

(*) نقلا عن كتاب : Documents on International affairs 1957.

(٢٩٨)

خطاب دالاس

امام لجنة الشئون الخارجية ولجنة الخدمات العسكرية
التابعتين لمجلس الشيوخ الأمريكي (*)
فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧

انني اقف امامكم تأييدا لطلب الرئيس ايزنهاور بشأن تعاون الكونجرس والرئيس لاتخاذ موقف موحد لمواجهة تغلغل الشيوعية العالمية الى الشرق الأوسط.

الخطر :

أعلم اننا جميعا نعرف أن الشرق الاوسط جزء حيوى من العالم الحر . ان شعوب المنطقة تتطلع الى الحرية · ان كثيرا من شعوب العالم تعتمد فى حياتها على مصادر الشرق الأوسط الطبيعية ، وعلى طرقه التجارية . كما ان الشرق الأوسط هو منبع الديانات الثلاث .

ومن الخطورة بمكان ان يقع الشرق الأوسط تحت حكم الشيوعية العالمية وهذا اكبر خطر نواجهه فى الوقت الحاضر ، ان الشرق الأوسط كان دائما هدفا لاطماع الحكام الروس ، وتجلت هذه الحقيقة منذ عهد روسيا القيصرية ونرى اليوم ان الاحداث تقوم بدور فى مصلحة الحكام الشيوعيين .

العوامل العسكرية :

ان القواعد السوفييتية البحرية والجوية تقام الآن على أبواب الشرق الأوسط في بلغاريا والبحر الاسود وفى القوقاز ووسط آسيا وهذه القوات السوفييتية محتشدة على أتم الاستعداد عندما يدق ناقوس الخطر .

لقد طرأ تغيير كبير على دور بعض دول أوربا الغربية ، ولكنها حتى الآن لا تزال عقبة فى وجه العدوان الشيوعى ضد الشرق الاوسط ولكن هنالك أسبابا سيكلوجية وسياسية ومادية تجعل هذه الدول لا تستطيع القيام بهذا الدور .

وهنالك عامل آخر وهو ان الحكام الروس يفكرون فى احتمال عمليات التطور فى الشرق الأوسط كما فعل الشيوعيون فى كوريا .

لا يستطيع احد ان يتكهن متى يقع العدوان الشيوعى ؟ ولكن توجد ثلاثة اشياء معروفة بوضوح (١) قدرة الشيوعية (٢) الاغراء (٣) عدم وجود المبادىء الأخلاقية·

لقد رأينا أعتداء شيوعيا حربيا ضد جمهورية كوريا وفى الوقت الحاضر تقف

(*) نقلا عن كتاب : Documents on International affairs 1957.

أمام العدوان الشيوعى على هنغاريا وفي عام ١٩٤٨ رأينا الاعتداء الشيوعى على تشيكوسلوفاكيا وهذه الاخطار نفسها تهدد اليوم الشرق الأوسط .

العوامل الاقتصادية :

بالاضافة الى الخطر العسكرى ، هنالك الخطر الاقتصادى يتمثل فى اقفال قناة السويس وقطع أنابيب البترول فضلا على عزل التجارة ، وهذا الأمر تتطلع اليه الشيوعية العالمية باهتمام ، وهى تمهد الطريق لانقضاض الشيوعية الدولية .

عوامل تخريبية :

ان الدعاية الشيوعية تقوم بنشاط كبير فهناك اذاعة موسكو باللغة العربية تغطى المنطقة . كما ان الدعاية الشيوعية تجد طريقها فى الصحافة العربية والاذاعات العربية . ان الاتحاد السوفييتى يتظاهر بأنه يحمى هذه المنطقة من الاستعمار الغربى ويقف فى وجه الاطماع الاسرائيلية .

ونجد دليلا بسيطا على تغلغل الشيوعية فى المنطقة يتمثل فى العمل المنظم ومؤامرات الاغتيال وغيرها ، كما ان الاحزاب الشيوعية العالمية اخذت تتلقى الأسلحة وتجد الدعاية الشيوعية أرضا خصبة بين مليون لاجىء عربى .

الاحتياجات :

هكذا أرى ان منطقة الشرق الأوسط تتعرض لتهديد عسكرى لا يقف فى طريقه أية عقبات وتتعرض لاشتداد الأزمات الاقتصادية والمادية والأعمال التخريبية التى تنتهز الفرص الشاذة الناتجة عن الاحداث الحالية .

وعلينا أن نتخذ التدابير بحذر شديد واقول بحذر لئلا نتهم باننا استعماريون ولكيلا نكسب عداء شعوب المنطقة . ويجب ان تكون تدابيرنا ملائمة لرغبة شعوب الشرق الأوسط لكى نساعدها لنيل حريتها وتدعيم قوتها .

كما يجب ان تكون سياستنا مطابقة لمبادىء وأغراض الأمم المتحدة وعلينا ان نؤيدو ندعم جميع أعمال الأمم المتحدة فى أى مكان .

مبادىء الولايات المتحدة الأساسية :

لقد ضمن الرئيس ترومان رسالته اليونانية — التركية — التى قدمها للكونجرس فى ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ اقتراحا جاء فيه ان النظم الديكتاتورية التى تفرض على الشعوب الحرة عن طريق العدوان المباشر او غير المباشر تقوض أسس السلام ومن ثم تقوض أمن الولايات المتحدة وسلامتها .

وقد بين قرار فاندنبرج الصادر فى ١١ من يونيو عام ١٩٤٨ التدابير العامة ودعا الى عقد اتفاقيات جماعية خاصة بالتطور « التقدمى » كما يؤكد عزم الولايات المتحدة فى ممارسة حق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ (من ميثاق الأمم المتحدة) وأن وقوع أى عدوان مسلح يمس الأمن الوطنى للولايات المتحدة .

وتم فعلا تطبيق مبدأ الرئيس ترومان وقرار فاندنبرج اذ تم عقد اتفاقيات من هذا القبيل .

وفى عام ١٩٤٨ اتفق الرئيس مع مجلس الشيوخ لعقد معاهدة شمال الاطلنطى وفي عام ١٩٥١ تم الاتفاق حول توسيع معاهدة شمال الاطلنطى لتضم اليونان وتركيا حولها وفى عام ١٩٥٤ انضمت ألمانيا الاتحادية .

وفى عام ١٩٥٥ اتفقنا على اقامة معاهدة الدفاع الجماعى فى شمال شرقى آسيا لحماية هذا الجزء من العالم من الخطر الشيوعى وبين عامى ١٩٥١ — ١٩٥٥ اتفق الرئيس مع مجلس الشيوخ على عقد اتفاقيات دفاعية مع الفيلبين ، واستراليا، ونيوزيلنده واليابان وكوريا وجمهورية الصين .

وعندما اشتد الخطر الشيوعى ، عمل الرئيس مع مجلس الشيوخ يدا واحدة لمواجهة الخطر الشيوعى .

واتى الوقت الذى يفرض على الرئيس والكونجرس العمل يدا واحدة فيما يتعلق بالشرق الأوسط .

اقتراحات الرئيس ايزنهاور :

لقد طلب الرئيس ايزنهاور من الكونجرس تخويله السلطة لاستعمال قوات الولايات المتحدة لحماية استقلال دول الشرق الاوسط والدفاع عن وحدة أراضيها اذا رغبت هذه الدول فى ذلك .

كما طلب الرئيس من الكونجرس مساعدة دول الشرق الأوسط فى اقامة قوات عسكرية خاصة بها ، ويمكن القيام بهذا الاجراء دون أن ينشأ عنه سباق تسلح بين العرب واسرائيل .

كما طلب الرئيس من الكونجرس توفير التسهيلات اللازمة لتقديم المساعدات المادية .

اننا لا نسأل الكونجرس مزيدا من المال للسنة المالية الجارية وسأوضح حقيقة هامة يظهر أنها لم تفهم جيدا . اننا لا نطلب من الكونجرس دولارا اضافيا واحدا ، لأن مشكلة الأموال سوف تبحث على انفراد ، واذا وافق الكونجرس على ذلك سيتخذ الرئيس الخطوة التالية ليمكن الولايات المتحدة من تقديم المساعدات لدول الشرق الأوسط لتحافظ على حريتها .

مشاكل اخرى ليست من خلق الشيوعية :

توجد مشاكل هامة أخرى ليست لها علاقة باقتراحات الرئيس ، وهنالك مشاكل خاصة بقناة السويس ، والمشاكل الناجمة من الخلافات الاسرائيلية العربية.

وهذه المشاكل بحاجة الى معالجة ملحة ولكنها لا تتطلب أى تشريع فى الوقت الحاضر .

وتتحمل الأمم المتحدة نصيبا وافرا فى حل هذه المشاكل كما يعمل مجلس الأمن التابع لها لتسويتها .

والآن تم انسحاب القوات الانجلو فرنسية من مصر كما سيتم انسحاب القوات الاسرائيلية نهائيا كما تم تطهير قناة السويس . فاخذ السكرتير العام يبحث مستقبل قناة السويس كى يلم بجميع التفاصيل الخاصة بالمرور فى خليج العقبة .

وتوجد مشاكل اساسية أخرى خاصة بالعلاقات بين العرب واسرائيل وتتضمن هذه المشاكل اقامة حدود دائمة لحل مشكلة اللاجئين . وتنفيذ مشروعات الرى والتطور .

وقد عبرت الولايات المتحدة عن رغبتها بوضوح لتساهم فى حل هذه المشاكل عن طريق الأمم المتحدة ، كما يتضح ذلك من اقتراحات الرئيس ايزنهاور

وهنالك علاقة قوية بين هذه المشاكل الحاضرة في المنطقة وبين الانتهازية الشيوعية ، وتؤمن الولايات المتحدة بانه يجب بذل جهود كبيرة لايجاد حلول لمشاكل المنطقة .

وفى الاول من نوفمبر عام ١٩٥٦ عندما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار وقف اطلاق النار فى الأمم المتحدة تحدثت عن مشاكل المنطقة فقلت : اننا نأمل جميعا ألا تعود الاوضاع التى نشأت عنها هذه الكارثة ، ويجب على هذه المنطقة أن تعمل جاهدة لخلق ظروف أفضل .

دور الكونجرس :

ان ما عرضه الرئيس أمام الكونجرس هو صورة واقعية تمثل الوضع . ان الامم المتحدة لا تستطيع وحدها معالجة هذا الوضع ، كذلك لا يستطيع الرئيس وحده دون مساعدة الكونجرس ان يجد حلا لهذه المشاكل .

وقد دلت التجارب ان الأمة نادرا ما تفقد استقلالها اذا توافرت لها الشروط التالية :

١ ـ اذا لم تتعرض هذه الأمة لهجوم مسلح .

٢ ـ اذا كان لها قوات مسلحة موالية مجهزة بالأسلحة المناسبة لتحافظ على الأمن الداخلى .

٣ ـ تقديم المساعدات الاقتصادية منعا لسقوط الحكومة النظامية .

الختام :

واسمحوا لى ان اعود لأؤكد أهمية الوضع الحاضر . شاهدت السنة الماضية ضعف الشيوعية العالمية فى جبهات عدة ، ولكن هذا الوضع ينطبق عليه المثل القائل: من يفز بالتجربة الاخيرة يفز بالجميع . وأنا لا أقول انها التجربة الاخيرة ومن المحتمل أن تكون آخر تجربة فى الصراع بين الشيوعية والحرية ومن المؤكد انه اذا فقد الشرق الأوسط حريته ، ستكون النتيجة ضياع الجهود الهائلة التى بذلتها الشعوب الحرة فى السنوات الاخيرة ، كما ستتمكن الشيوعية من تحقيق الانتصار النهائى .

ومن جهة أخرى اذا حافظ الشرق الأوسط على حريته فاننا نستطيع ان نكسب الحرية فى جميع أنحاء العالم بما فيه الاتحاد السوفييتى والصين الشيوعية .

واؤكد لكم ان زعماء الشيوعية العالمية سيغامرون بغية كسب الشرق الاوسط كما اوضحوا ذلك اخيرا .

وعندما تشتد الهزات فانى لا اعتقد ان الكونجرس سيظل فى موقف المتفرج ، لانه يملك الامكانيات الكافية لاقتحام المعركة وهذا ما اشار اليه الرئيس فى رسالته للكونجرس .

ملخص لاتفاقية التضامن العربية

خاص بالمعونة المقدمة للأردن

١٩ يناير سنة ١٩٥٧

وافقت الحكومات الموقعة علىاتفاقية التضامن بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٧ على ما يأتى :

مادة ١ ــ تساهم كل من الدول الثلاث فى المعونة العربية الواردة فى مادة ٢ من الاتفاقية المذكورة بالمبالغ التالية :

الجمهورية السورية ...ر...ر٢ جنيه مصرى أو ما يساويه . والمملكة السعودية ...ر...ره جنيه مصرى ، الجمهورية المصرية ...ر...ره جنيه مصرى

مادة ٢ ــ تدفع كل حكومة نصيبها من المعونة العربية على فلسطين . يدفع القسط الأول عند سريان مفعول الاتفاقية ويدفع القسط الثانى بعد مرور ستة أشهر بعد استحقاق القسط الأول وهكذا .

مادة ٣ ــ تتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشراء جميع المعدات العسكرية للقوات المسلحة من انتاج الدول الموقعة على الاتفاقية .

مادة ٤ ــ تم الاتفاق على أن الالتزامات العربية المذكورة فى المادة (٢) من الاتفاقية تحل محل المعونة السنوية التى تقدمها الحكومة البريطانية لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية والتى تصرفها على القوات المسلحة والحرس الوطنى .

(القاهرة في ١٨ من جمادى ١٣٧٦ هجرية)

خطاب الرئيس ايزنهاور

فى الاذاعة والتليفزيون (*)

فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧

اعود لاتحدث اليكم عن الوضع فى الشرق الأوسط ، وعن مستقبل الأمم المتحدة والسلام فى الشرق الأوسط .

لقد مضى أربعة أشهر منذ ان تحدثت عن الأزمة فى المنطقة ، وفى خلال هذه المدة حققت الأمم المتحدة نجاحا كبيرا فى حل بعض المشاكل المعقدة ، ونحن نواجه الآن لحظة حاسمة نتيجة عدم خضوع اسرائيل فى سحب قواتها وراء خطوط الهدنة بموجب قرار الامم المتحدة الخاص بهذا الموضوع لقد اجتمعت اليوم مع زعماء الحزبين فى مجلس الشيوخ والبرلمان وجرى بيننا تبادل مفيد فى الآراء وساد الشعور العام فى هذا الاجتماع انه يجب استعراض الموقف أمام الشعب الأمريكى .

والآن وقبل أن أتحدث عن المشاكل الحاضرة أريد ان أوضح أن هذه المشاكل ليست بعيدة منا ، أو غائبة عنا ، وانما تهم كل واحد منا .

يعتبر الشرق الأوسط جسرا كبيرا بين قارتى آسيا وافريقيا ، وتمر فى الشرق الأوسط ملايين الاطنان من السلع التجارية كل عام ، كما أن منتجاته مثل البترول تعتبر ضرورة حيوية لأوربا وللعالم الغربى .

وليست للولايات المتحدة أية مطامع فى المنطقة ، ولكنها تأمل فقط بأن يحصل كل بلد فيه على استقلاله ، ويعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه ويقيم تعاونا سلميا مع الآخرين ويعمل على تطوير مصادره المادية والروحية وهذا يعتبر أكثر حيوية للسلام ولوجودنا جميعا ، وهذا مايهمنا اليوم .

وفى هذه الليلة سأستعرض جميع المسائل ، واحدد الموقف الذى يجب أن تتخذه الأمم المتحدة فى اعتقادى حيال الوضع فى الشرق الأوسط .

وعندما تحدثت اليكم فى شهر اكتوبر الماضى أشرت الى ان الولايات المتحدة تعتقد تماما أن العمل العسكرى ضد مصر كان نتيجة لاستفزازات خطيرة ومتكررة ، وقلت أيضا بأن استعمال القوة العسكرية فى حل الخلافات الدولية ، لا يتلاءم مع مبادىء وأهداف الامم المتحدة ، وأضفت قائلا : بأن بلادنا تؤمن بأن الحرب لا يمكن أن تخدم مصالح الشعوب المعتدية التى هى بريطانيا وفرنسا وأسرائيل ، لذلك أكدت بأن الولايات المتحدة ستعمل جاهدة بالتعاون مع الامم المتحدة لفض النزاع ، وسنكافح

(*) نقلا عن كتاب : Documents on International affairs 1957.

من أجل سحب القـوات المعتدية ، كـما سنبذل جهودا كبـيرة بالتعاون مع المنظمة الدولية ، لارساء دعائم العدل بموجب القوانين الدولية بما فيه مصلحة الجانبين ٠

ومنذ ذلك الحين ، فقد أحرز تقدم كبير ، وتم تجنب جميع الاخطار التى كانت ستنجم عن هذا الوضع . لقد سحبت حكومتا بريطانيا وفرنسا قواتهما من مصر وعندئذ برهنتا على احترام الراى العام العالمى واستجابتا لرغبة الدول الاعضاء فى الجمعية العامة التى تمثل ٨٠ أمة ٠

وأريد ان أعطى هذا العمل الحكيم الذى قام به أصدقاؤنا وحلفاؤنا حقه التام ، فهم قد ساهموا فى تدعيم النظام العالمى كما ضربوا مثلا فى احترام قرارات الامم المتحدة وقد أدى ذلك الى تقرير حق المرور فى قناة السـويس ، التى هى ممر دولى بموجب معاهدة سنة ١٨٨٨ ٠

ومن ثم سحبت اسرائيل قواتها من معظم الأراضى المصرية التى احتلتها وعلى أية حال فان القوات الاسرائيلية سـتبقى وراء خطوط الهـدنة وهى عند مدخل خليج العقبة ، وهى الآن فى قطاع غـزة الذى يعتبر محتـلا من قبل مصر بموجب اتفاقية الهدنة ، وهذه الحقائق هى التى خلقت الأزمة الحالية ٠

اننا نقترب تجاه لحظة حاسمة ، فاما أن نعترف بقدرة الأمم المتحدة على اعادة السلام فى هذه المنطقة أو أن تعمل الأمم المتحدة من جديد لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية ٠

وبذلت جهود كبـيرة ومتكررة من قبل الولايات المتحـدة والأمم المتحدة لحمل اسرائيل على الانسحاب الاختيارى ولكن هذه الجهود لم تنجح .

وبذلت أيضا جهود جبارة فخلق وضع يتعين عليه بانه اذا استجابت اسرائيل لطلبات الأمم المتحدة المتكررة بسحب قواتها يتم ازدياد الأمن والهدوء لتلك الأمة وهذا يعنى بأن الامم المتحدة تؤكد عزمها لتوطيد العدل والسلام فى الشرق الاوسط بما يتفق مع القانون الدولى ، بصورة أكثر حزما من الفترة التى سبقت أحداث اكتوبر ونوفبر ٠

لقد دخلت قوة من قوات الطوارىء الدوليـة الى الأراضى المصرية بموافقـة الحكومة المصرية للمساعدة فى وقف اطلاق النار الذى دعت اليه الامم المتحدة فى اليوم الثانى من شهر نوفمبر .

واوصى السكرتير العام الذى يخدم الأمم المتحدة بامانة واخلاص باتخاذ بعض التدابير بوساطة الأمم المتحدة ، وقوات الطوارىء الدولية لتكفل عـدم الاعتداء العسكرى فى المستقبل .

واقرت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة باكثرية ساحقة قرارا بذلك فى ٢ من فبراير ، وبعد انسحاب اسرائيل من خليج العقبة ومن قطاع غزة ستحل مكانها قوات الطوارىء الدولية على خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل ، وذلك للمحافظة على اتفاقية الهدنة ، ودعت الجمعية العامة التابعـة للأمم المتحدة الى تنفيذ بعض الاجراءات التى اقترحها السكرتير العام ، وهذا بالاضافة الى الاجـراءات التى تكفلت بها قوات الطوارىء فى خليج العقبة لضمان عدم الاعتداء المسلح فى المنطقة .

وأيدت الولايات المتحدة القرار الذى اتخذته الامم المتحدة حيث قامت الولايات المتحدة بالسعى الحثيث لتؤكد أن سرائيل ستتمتع فى المستقبل بجميع حقوقها بموجب اتفاقية الهدنة وفى ظل القانون الدولى .

وعلى ضوء العلاقات الودية القائمة بين الولايات التحدة واسرائيل كتبت لبن جوريون رئيس الحكومة فى ٣ فبراير وذكرته بتصريحه لى بتاريخ ٨ من توفمبر حيث أكد لى انسحاب القوات الاسرائيلية بشروط خاصة ، وحثثت بن جوريون على استكمال عملية الانسحاب الاسرائيلى طبقا لقرارات الجمعية العامة الصادرة فى ٢ من فبراير .

وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية فى رده بان اسرائيل اتخذت موقفا معينا وهو ان اسرائيل لن تسحب قواتها من قطاع غزة الا اذا احتفظت بالادارة المدنية والشرطة، وهذا يتعارض مع اتفاقية الهدنة . وجاء فى رد بن جوريون بان اسرائيل لن تسحب قواتها من خليج العقبة الا اذا تيقنت من حرية الملاحة فى هذا الخليج .

وكانت المسالة بائسة بالنسبة لنا عندما راينا عدم رغبة اسرائيل فى الانسحاب برغم العمل الذى قامت به الأمم المتحدة ، وقمت بمجهود آخر للتوفيق بين وجهات النظر الاسرائيلية ، وبين الأوضاع القائمة ، وقد اوعزت لوزير الخارجية السيد دالاس لكى يقوم فى ١١ من فبراير بتسليم حكومة اسرائيل مذكرة عن سياسة الولايات المتحدة ، ثم اذيعت هذه المذكرة علنا واشارت المذكرة الى انه لا الولايات المتحدة ولا الأمم المتحدة لهما السلطة لفرض تعريف آخر لاتفاقية الهدنة التى وقعت بحرية تامة من قبل مصر واسرائيل وجاء فى هذه المذكرة أيضا ان الولايات المتحدة بكونها عضوا فى الأمم المتحدة ستسعى لوضع نظام قوات الطوارىء الدولية لضمان عدم استعمال قطاع غزه كمصدر للتسلل المسلح والانتقام من الآن وصاعدا .

وبلغ وزير الخارجية سفير اسرائيل شفويا بان الولايات المتحدة ستعمل بالاشتراك مع الأمم المتحدة على عودة مصر الى ادارة قطاع غزة .

وفيما يتعلق بالمرور فى خليج العقبة، عبرنا عن اعتقادنا بان الخليج يشكل ميناء ، ولايجوز لاى شعب أن يمنع المرور الحر فى الخليج واعلنا بأن الولايات المتحدة مستعدة بان تمارس هذا الحق بنفسها وتنضم الى الآخرين لكى تضمن اعترافا عاما بهذا الحق .

وكانت حكومة اسرائيل لاتزال ترفض قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢ من فبراير كما رفضت مذكرة الولايات المتحدة التى توضح سياستها حيث أعدها وزير الخارجية فى ١١ من فبراير .

ان اسرائيل تسعى وراء تحقيق أمور أبعد من ذلك ، فهى تلح فى الحصول على ضمانات أكيدة كشرط أساسى لانسحاب قواتها المعتدية .

وهذا يثير سؤالا أساسيا ومبدئيا : هل يعقل بأن تشترط دولة معتدية ومحتلة أرضا أجنبية بالرغم من معارضة الامم المتحدة شروطا لانسحابها ؟

انى لست أدرى شخصيا ، كيف يتفق ذلك مع ميثاق الامم المتحدة والعهد القائم بين اعضاء الامم المتحدة هو حل خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية وعدم استعمال القوة ضد وحدة أراضى أية دولة .

واذا اعترفت الامم المتحدة مرة ، بأنه يمكن حل الخلافات الدولية باستعمال القوة ، فاننا بذلك نهدم الأساس الذى أقيمت عليه المنظمة الدولية ونفقد الأمل فى خلق عالم أفضل ويكون ذلك كارثة علينا جميعا .

واذا سلمت بأن تستعمل الولايات المتحدة نفوذها بأن تسمح لدولة بأن تغزو دولة أخرى ثم تضع شروطا لانسحابها ، فاننى أشعر بأننى لست صادقا مع مستوى المنصب الذى انتخبت له .

ومن الطبيعى أننا وجميع أعضاء الأمم المتحدة يجب أن نساند العدل والقانون الدولى وتنص المادة الأولى من الميثاق على أن هدف الأمم المتحدة هو القضاء على الأعمال العدوانية وسد الثغرات التى تهدد السلام ، واستعمال الوسائل السلمية والعدل والقانون الدولى لحل الخلافات الدولية ، ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأن الامتثال للعدالة والقانون الدولى لا يأتى الا باستخدام الوسائل السلمية .

اننا لا نستطيع اعتبار الغزو المسلح واحتلال الدول الأخرى على أنها وسائل سلمية أو أنها وسيلة ملائمة لتحقيق العدل والامتثال للقانون الدولى .

واننا نؤمن بأنه يجب على الأمم المتحدة وأعضائها بذل جهود أكثر لتحقيق العدالة وضمان الانصياع للقانون الدولى للقضاء على هذا العمل العدوانى وتفادى تدهور السلام ، ان السلام والعدالة هما جانبان يكملان بعضهما بعضا .

ولربما ارتكب المجتمع العالمى خطأ بعدم اهتمامه الكافى بهذه الحقيقة الأساسية وستسعى الولايات المتحدة من جانبها لايجاد حلول لجميع مشاكل المنطقة بما يتفق مع العدل والقانون الدولى وسنسعى أيضا ضمن جهودنا هذه بأن نشرك جميع الأمم التى تتفق معنا بأن العدل والسلام لا يتجزءان .

ولكن الامم المتحدة تواجه مشكلة بما تريد أن تفعله بعد ذلك ، واذا لم تعمل شيئا ورضيت بتجاهل قراراتها المتكررة بشأن انسحاب القوات الغازية فانها بذلك تقبل الفشل ويكون هذا الفشل ضربة قاضية لسلطة الأمم المتحدة ونفوذها فى العالم . وللآمال التى علقتها عليها الانسانية كوسيلة لتحقيق العدالة والسلام .

اننى لا أؤمن بأن تقصير اسرائيل يجب أن يقابل بالسكوت لأن الأمم المتحدة فشلت فى تنفيذ قراراتها التى أدانت الاتحاد السوفييتى بالاعتداء على الشعب الهنغارى .

يجب على الامم المتحدة ألا تفشل وأعتقد أنه لمصلحة السلام أنه لا يوجد اختيار أمام الامم المتحدة الا أن تمارس ضغطها على اسرائيل بشأن تنفيذ القرارات الخاصة بالانسحاب واننا بلاشك لازلنا نعلق آمالا على حكومة اسرائيل بأن ترى أنه من مصلحتها الفورية والمستقبلة أن تخضع للأمم المتحدة .

واذا قبلت مصر المبادىء الستة التى وضعها مجلس الأمن فى شهر أكتوبر الماضى والخاصة بقناة السويس فانها سترتبط بتأمين حرية الملاحة وحرية المرور فى قناة السويس بدون تمييز كما ستتقيد بالمبدأ القائل بأن قناة السويس يجب أن تكون معزولة عن سياسة أية دولة .

علينا ألا نقول . بأنه اذا انسحبت اسرائيل ستمنع مصر مرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس أو فى خليج العقبة واذا قامت مصر بعد ذلك بخرق

اتفاقية الهدنة أو الألتزامات الدولية فعندئذ يجب على الأمم المتحدة اتخاذ التدابير الحازمة ٠

انها للحظة خطيرة جدا ولكننا نأمل بأن يستتب العدل ويحكم العقل ومنذ احداث شهرى أكتوبر ونوفمبر الماضيين تم احراز تقدم كبير فيما يتعلق بالامتثال لميثاق الامم المتحدة فقد تم التوصل الى وقف اطلاق النار وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والانسحاب الجزئى للقوات الاسرائيلية وقرب انتهاء تطهير قناة السويس وعندما تستكمل اسرائيل انسحابها فانها بذلك تزيل عقبة كبيرة فى طريق النجاح ٠

وعندما تزول هذه العقبة ستقف الامم المتحدة أمام مهام خطيرة لانجازها ٠ سيكون من الضرورى احترام حق اسرائيل فى تأمين وجودها القومى وفى تطورها الداخلى ٠ والمهمة الأخرى التى ستواجهها الأمم المتحدة هى العمل على وضع نصوص تفصيلية لضمان الاستعمال الدولى الفعال لقناة السويس وكذلك ضرورة حل مشكلة اللاجئين العرب وكما قلت فى رسالتى الخاصة للكونجرس فى ٥ من يناير يجب أن يكون مؤكدا بأن منطقة الشرق الأوسط بأسرها ستبقى بعيدة عن العدوان والتغلغل ٠

وأخيرا يجب على جميع الشعوب المحبة للحرية ونحن من بينها بأن تساعد دول الشرق الأوسط لتحقق أمانيها فى تحسين أوضاع شعوبها ٠

وما ذكرته هذه الليلة ماهو الا خطوة واحدة من عملية كبيرة تحتاج الى الصبر والدقة ، ولكن هذه القضية هى مسألة خطيرة يتوقف عليها النجاح فى المستقبل ٠

ولا تحل هذه القضية الا بتطبيق مبادىء الامم المتحدة ولهذا السبب أعرف يا اخوانى الأمريكيين لماذا تريدون أن تستمر الولايات المتحدة فى استعمال نفوذها الى أقصى درجة لتدعيم هذه المبادىء استجابة لرغبة العالم فى السلام ٠

(٣٠١)

قرار الكونجرس الموحد

فى ٩ من مارس ١٩٥٧

(القانون العام ٨٥ ـ ٧ قرار موحد لدعم السلام (*)
وتوطيد الاستقرار فى الشرق الأوسط)

تم الاتفاق بين مجلس الشيوخ وبين مجلس النـواب الامـريكى فى الولايات المتحدة فى اجتماعهما المشترك فى الكونجرس على ما يلى :

١ ـ يخول الرئيس سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الامم فى منطقة الشرق الأوسط وتقديم المساعدات لهذه الدول من اجل التطور الاقتصادى لتستطيع المحافظة على استقلالها القومى ٠

٢ ـ يخول الرئيس سلطة تنفيـــذ برامج المساعدات العسكرية فى منطقة الشرق الاوسط اذا كانت دول هذه المنطقة ترغب فى ذلك كما تعتبر الولايات المتحدة بأن مصلحتها الوطنية ومصلحة السلام العالمى تقتضيان المحافظة على استقلال دول الشرق الأوسط ووحدة أراضيها ٠

واذا رأى الرئيس أنه من الضرورى استعمال القوات المسلحة للولايات المتحدة فانها على استعداد بأن ترسل قواتها المسلحة لتساعد أية دولة تتعرض لهجوم مسلح من قبل الشيوعية العالمية بشرط أن يتم وفقا للدستور الامريكى ٠

٣ ـ يخول الرئيس سلطة انفاق مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ضمن ميزانية السنة المالية الجديدة وذلك على تنفيذ نصوص معاهدة الأمن المشترك ٠

٤ ـ يستمر الرئيس فى تقديم جميع التسهيلات والمساعدات العسكرية الى قوات الطوارىء الدولية فى الشرق الأوسط للمحافظة على الهدنة فى هذه المنطقة ٠

٥ ـ يقدم الرئيس الى الكونجرس تقريرا عن عمله هذا من شهر يناير حتى شهر يوليو من كل عام ٠

٦ ـ يبطل عمل هذا القـرار متى قرر الرئيس أن الأمن والسـلام فى دول الشرق الأوسط قد استقرا بخلق ظروف دولية بوساطة الأمم المتحدة ٠ ويمكن الغـاء هذا القرار قبل ذلك بوساطة قرار آخر يصـدر عن مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين ٠

(*) نقلا من كتاب : Documents on International affairs 1957.

(٣٠٢)

تصريح الرئيس أيزنهاور

حول توقيع القرار الموحد (*)

٩ من مارس عام ١٩٥٧

انها لفرصة سانحة تنم عن خطوة هامة الى الامام لتطوير علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط • ان القرار الموحد الذى صدق عليه الكونجرس والذى وقعت أنا عليه يعبر عن عزم السلطات التشريعية والتنفيذية فى الحكومة لمساعدة دول الشرق الأوسط للمحافظة على استقلالها رغبة أكيدة من الشعب الامريكى لصيانة السلام العالمى •

ان نصوص القرار وهدفه القومى الموحد سيزيد من الامكانيات الادارية لتساهم فى ازالة الخطر الشيوعى عن منطقة الشرق الأوسط ودعم الاستقرار فى المنطقة •

واقترحت فى رسالتى للكونجرس بأنى سأرسل رسولا خاصا الى الشرق الأوسط لكى يشرح أهداف قرار الكونجرس الخاص بدول الشرق الأوسط ثم ليقدم لى تقريرا عن الطرق الفعلية لتنفيذ هذه الأهداف وكما أعلن أنه فى ٧ من يناير سنة ١٩٥٧ وافق السيد جيمس ريتشارد رئيس لجنة العلاقات الخارجية على أن يقوم بهذه المهمة وسيسافر السفير ريتشارد الى الشرق الأوسط فى اليوم الثانى عشر من مارس •

وأنا أعتبر مهمة السفير ريتشارد خطوة أولية غاية فى الأهمية لتنفيذ سياسة القرار التى تقوم على أساس التعاون وعلى تقديم المساعدات على حسب مافى القرار استجابة لطلب حكومات دول الشرق الاوسط وعلينا أن نزيد من عمق فهم المصالح المشتركة بيننا وبين شعوب الشرق الأوسط حيث ان مهمة السفير ريتشارد ستعمل على زيادة فهمه للمصلحة المشتركة بيننا وأنا على يقين من أنه سينجح فى عمله هذا لما له من مهارة فائقة خلال عمله فى الحياة العامة •

(*) نقلا من كتاب : Documents on International affairs 1957.

تقرير الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس

عن نشاط المذهب الأمريكى للشرق الأوسط (*)

٩ من مارس ١٩٥٧ و ٣١ من يوليو ١٩٥٧

الى كونجرس الولايات المتحدة :

اننى أنقـل اليكم هنا تقريرا الى الكونجرس عن أوجه نشـــاط القرار الموحد لتدعيم السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط .

ان هذا القرار يعتبر حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط ومنذ التصديق على هذا القرار فى ٩ من مارس عام ١٩٥٧ أدى دورا رئيســيا فى التعاون مع شعوب المنطقة لاقامة قوة تقف فى وجه التهديد الشيوعى العالمى · وأكثر من ذلك أنه كان بمثابة انذار صائب للشيوعية العالمية ضد جميـع أنواع العدوان · وسيستمر هذا القرار فى خدمة السلام العالى والاستقرار فى الشرق الأوسط طالما توافرت له المبادىء والأغراض التى قام من أجلها ·

نص التقرير

الفصل الأول : النجاح الذى أحرزه القرار :

فى ٩ من مارس عام ١٩٥٧ وقع الرئيس على القـــرار الموحـد رقم ١١٧ الذى يهدف الى تأكيد السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط وفى المادة الخامسة من القرار يشترط أن يقوم الرئيس بتقديم تقارير للكونجرس فى شهرى يناير ويوليو من كل عام ·

ويعبر القرار عن استعداد حكومة الولايات المتحدة أن تتكلم باسم الســلطتين التنفيذية والتشريعية لمساعدة شعوب دول الشرق الأوسط للمحافظة على استقلالهـــا ضد تهديد الشيوعية العالمية فهو يخول بعض الصلاحيات للعمل من أجل المســاهمة فى اقرار السلام والاستقلال وتدعيم استقلال دول الشرق الأوسط وينص بصورة خاصة على أن الولايات المتحدة ستقدم المعونة للدول التى ترغب فى هـذه المسـاعدة فقط · وبالقيام بهذا الغرض فان الولايات المتحدة أظهرت مسـئولية جديدة تجاه شعوب الشرق الأوسط ·

وتدور أهمية هذا القرار حول الأغراض التى يهدف اليها من الناحية الدولية وقد حقق ما يلى :

(*) نقلا من كتاب : Documents on International affairs 1957.

أولا : أخذت الشيوعية العالمية تعمل حسابا للنتائج التى ستترتب على أى عمل عدوانى كما قال وزير الخارجية دالاس « انه لن يترك مجالا يجعل المعتدين يخطئون التقدير فى عملهم » .

ثانيا : أخذت شعوب المنطقة تتشجع فى مساعدة بعضها وهى على ثقة انها لن تترك وحدها لمواجهة القوة الباغية عن طريق عرض المساعدات المادية التى تدعم جهودها . ولشرح تطبيقات هذا القرار فقد طلب الرئيس من السفير جيمس ريتشارد الذى عين فى ٧ من يناير سنة ١٩٥٧ كمساعد خاص للرئيس لكى يقوم بالمهمة فى المنطقة . وقد خول السفير ريتشارد بعقد اتفاقيات خاصة بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية .

وقد قام السفير ريتشارد بزيارة دول الشرق الأوسط فى ١٢ من مارس وأعلن قبل سفره عن استعداده لزيارة دولة فى الشرق الأوسط ترغب فى ذلك وقام بزيارة ١٥ دولة بموجب دعوات متنوعة . والدول التى زارها هى :

أفغانستان ، الحبشة ، ايران ، العراق ، تركيا ، اليمن ، السودان ، اليونان، لبنان ، ليبيا ، الباكستان ، السعودية ، اسرائيل ، تونس ، مراكش .

ونجح السفير ريتشارد فى شرح معنى هذا القرار لدول الشرق الأوسط وانعكس ذلك فى حقيقة أن ١٣ دولة من الدول التى زارها أبدت تفهما لأغراض هذا القرار . وبموجب الصلاحيات المخولة اليه من الرئيس وطبقا لنصوص القرار عقد السفير ريتشارد اتفاقيات خاصة بالمساعدات بمبلغ « ١١٨ر٧ من مليون الدولار » . خصص من هذا المبلغ ٦٧ر٧ من مليون الدولار كمساعدة لتدعيم الاقتصاد و ٥١ مليون دولار كمساعدة لتدعيم القوات العسكرية .

ان الشق الثانى من القرار ينص على ما يلى : اذا وجد الرئيس ضرورة استعمال القوات المسلحة للولايات المتحدة لمساعدة أية دولة من دول الشرق الاوسط ضد العدوان القادم من أية دولة تقع تحت النفوذ الشيوعى يجب أن يكون مثل هذه المساعدة مطابقة لالتزامات المعاهدة والدستور فى الولايات المتحدة . ان أهمية هذا البند كانت انذارا واضحا بأن الولايات المتحدة ستنفذ ما تقول .

وأكد السفير ريتشارد للحكومات المذكورة ان هذا البند يعبر عن نية الولايات المتحدة بأن تهب لمساعدة أية دولة تطلب ذلك لصد كل عدوان مسلح من جانب الشيوعية الدولية .

لقد لعب القرار الموحد فى الشرق الأوسط دورا رئيسيا فى تهدئة الأوضاع فى المنطقة وأتيحت الفرصة أمام شعوب المنطقة للتغلب على الصعاب التى تواجهها .

الفصل الثانى : المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى قدمت تنفيذا للقرار :

استنادا الى المبادىء العامة التى نص عليها القرار وهى تدعيم السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط فقد خول القرار الموحد للرئيس زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية فى المنطقة لتستطيع أن تفى بأغراض معاهدة الأمن المتبادل المبرمة فى عام ١٩٥٤ ويخول البند الثالث رصد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من الميزانية .

ان بنود القرار الخاصة بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية لها أهمية خاصة لانها تبلور عزم الولايات المتحدة لدعم اعلانها بالاعمال الفورية . كما أن لها أهمية خاصة

من الناحية النفسية • وتمكن المادة الثالثة اللجنة التنفيذية من الاستفادة من الاموال الممنوحة لهذا الغرض •

ان سلسلة الأزمات التي ظهرت في الشرق الأوسط خلال السنة المالية الماضية استوجبت اعادة النظر في الخطط السابقة وتطلبت فرض بعض القيود كما جاء في معاهدة الأمن المتبادل عام ١٩٥٤ وكذلك في معاهدة الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٧ •

وفي نطاق أغراض القرار تم اجراء مفاوضات مبدئية حول تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية بمقدار ١٧٤ر٢ من مليون الدولار وقام السفير ريتشارد باجراء الجزء الأكبر من هذه المفاوضات في تسع من الدول التي زارها •

١ - اتفاقية المساعدات الاقتصادية التي اجراها السفير ريتشارد :

قام السفير ريتشارد بوضع برامج للمساعدات الاقتصادية في البلدان التالية: لبنان وليبيا وافغانستان وباكستان والعراق والعربية السعودية والحبشة كما وضع برامج اقليمية للمساعدات الاقتصادية تحت رعاية حلف بغداد بشأن التعاون مع ايران والعراق وباكستان وتركيا •

وتم التوصل الى الاتفاق بين هذه الدول ضمن برامج المساعدات الاقتصادية على أن تكون هذه المساعدات على صورة مساعدات فنية واما المشروعات التي تمول عن طريق هذه المساعدات فهي : بناء المساكن ، تحسين أحوال القرى ، مشروعات تامين المياه والكهرباء ومشروعات الري واقامة الطرق وتحسين المواصلات الجوية ومشروعات التخطيط وتطوير الاذاعات وتدعيم مناهج التعليم وتحسين المواصلات اللاسلكية وتقديم التسهيلات الصناعية وتقديم تسهيلات اقامة الخطوط الحديدية .

وبلغت المساعدات الاقتصادية التي أجرى السفير ريتشارد المفاوضات بشأنها « ٦٧ر٧ من مليون الدولار » منها مبلغ ٥٢ر٧ من مليون الدولار هبات والباقي قروض وما خص تنفيذ هذه الأغراض مبلغ ٤٧ر٩ من مليون الدولار منها ٢٣ر٤ من مليون الدولار بموجب نصوص هذا القرار ومبلغ ٢٤ر٥ من مليون الدولار بموجب التزامات معاهدة الأمن المتبادل •

وكان واضحا لدى جميع هذه الدول المتعاونة بعد التوصل الى الاتفاقية المبدئية أن الولايات المتحدة ستتخذ جميع التدابير القانونية والفنية للمبادرة في تنفيذ هذه المشروعات • كما كان واضحا أيضا ان جميع المساعدات الاقتصادية تمول من الميزانية التي صدق عليها الكونجرس للسنة المالية لعام ١٩٥٧ وأن السفير ريتشارد لم تكن لديه الصلاحية برصد أي أموال من ميزانية السنة المالية القادمة .

٢ - مفاوضات المساعدات العسكرية التي أجراها السفير ريشارد :

أبرم السفير ريتشارد اتفاقيات مبدئية لتقديم المساعدات العسكرية بمقدار ٥١ مليون دولار تتألف أساسا من المزيد من المعونات الحربية « دبابات وسيارات وأجهزة الكترونية وذخائر ومنشآت عسكرية ورصد هذا المبلغ مقدار ٢٤ر١ من مليون الدولار بموجب صلاحية حلف الأمن المتبادل لعام ١٩٥٤ وأما مبلغ ٢٣ر٢ من مليون الدولار فقد رصد بموجب المادة ٣ من هذا المبدأ •

قرار مجلس الأمن

الخاص بجبل المكبر (*)

٢٢ يناير سنة ١٩٥٨

قامت اسرائيل فى ٢١ من يولية عام ١٩٥٧ بالاعتداء على منطقة جبل المكبر وهى المنطقة الخاضعة لاشراف هيئة مراقبة الهدنة محاولة بهذا الاعتداء كسب مواقع استراتيجية جديدة بحيث تجعل أى دفاع عن الجزء العربى من القدس مستحيلا من الوجهة العملية وقد قامت اسرائيل بهذا العدوان لتدلل من جديد على موقفها السلبى من قرارات مجلس الأمن القاضية بجعل هذه المنطقة منطقة منزوعة السلاح ، وسنعرض ما دار فى المجلس فى هذا الصدد ٠

طلب ممثل الاردن من رئيس مجلس الامن فى رسالة مؤرخة فى ٤ من سبتمبر ١٩٥٧ (م أ / ٣٨٧٨) عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر فى الحالة الخطيرة الناشئة من خرق اسرائيل لعدد من أحكام اتفاقية الهدنة العامة فى المنطقة الواقعة بين خطى الهدنة فى قطاع القدس ٠

وفى الجلسة ٨٠٩ المنعقدة فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٨ كان معروضا على المجلس مشروع القرار المشترك الآتى (م أ/٣٩٤٠) المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومن الولايات المتحدة الأمريكية ٠

ان مجلس الأمن

اذ يشير الى قيامه فى ٦ سبتمبر ١٩٥٧ بالنظر فى شكوى المملكة الأردنية الهاشمية بشأن أعمال قامت بها اسرائيل فى المنطقة الواقعة بين خطى الهدنة فى منطقة دار الحكومة بالقدس ٠

وقد نظر فى التقرير المقدم عن المنطقة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٧ من رئيس المراقبين بالنيابة فى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة استجابة لطلب المجلس ٠

واذ يلاحظ أن مركز المنطقة يتاثر بأحكام اتفاقية الهدنة العامة وانه ليس لاسرائيل ولا للأردن سيادة على أى جزء من المنطقة (اذ تقع المنطقة بين خطى الهدنة)

(*) منشورات الامم المتحدة

واذ تحدوه الرغبة فى تخفيف التوتر وتجنب أية حوادث جديدة :

١ ــ يوعز الى رئيس المراقبين فى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ان ينظم الأعمال داخل المنطقة مع مراعاة الترتيبات التى قد تتخذ تنفيذا لأحكام اتفـاقية الهدنة العامة وللفقرة ٣ أدناه ومراعاة ملكية الأموال الموجودة هنالك وعلى ان يكون مفهوما أنه لا يجوز للاسرائيليين استخدام أموال العرب ٠

٢ ــ ويوعز الى رئيس المراقبين أن يجرى دراسة للسجلات العقارية بغية تعيين ملكية الأموال الموجودة فى المنطقة ٠

٣ ــ ويؤيد توصيات رئيس المراقبين بالنيابة التى ترمى الى ما يلى :

(أ) ان يبحث الطرفان عن طريق لجنة الهدنة المشتركة الأعمال المدنية فى المنطقة

(ب) ان توقف الأعمال الجارية فى المنطقة التى بدأها الاسرائيليون فى ٢١ يولية ١٩٥٧ حتى انجاز الدراسة المذكورة واتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم الأعمال فى المنطقة وذلك من أجل ايجاد جو أصلح للمناقشة المثمرة ٠

(جـ) وأن تتم هذه المناقشات خلال مدة شهرين ٠

(د) وأن يعلم مجلس الأمن بنتائج هذه المناقشات ٠

٤ ــ ويدعو الطرفين فى اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية الاردنية الى التعـاون مع رئيس المراقبين وفى لجنة الهدنة المشتركة على تنفيذ هذه التوصيات عملا بهـذا القرار ٠

٥ ــ ويدعو الطرفين فى اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية الاردنية الى مراعاة المـادة الثالثة من الاتفاقية ومنع جميع القوات المشار اليها فى المادة الثانية من الاتفاقية من تجاوز خطى الهدنة والى ازالة أو هدم جميع مرافقهما ومنشآتهما العسكرية فى المنطقة ٠

٦ ــ ويدعو الطرفين الى استخدام الاجهزة المنصوص عليها فى اتفاقية الهدنة العامة لتنفيذ أحكام تلك الاتفاقية ٠

٧ ــ ويطلب الى رئيس المراقبين وضع تقرير عن تنفيذ هذا القرار .

(هذا وقد اعتمد مشروع القرار المشترك بالاجماع) ٠

اتفاقية التعاون

بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية
وبين الحكومة التركية
وقعت فى ٥ مارس سنة ١٩٥٩

ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية والحكومة التركية ..

اذ ترغبان فى تنفيذ التصريح الذى وقعتاه فى لندن يوم ٢٨ من يوليو سنة ١٩٥٨ .

مع الاخذ بعيش الاعتبار بما جاء فى المادة الاولى من حلف التعاون المشترك الذى وقع فى بغداد بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ . توافق الدول الموقعة على الحلف حرصا على أمنها ودفاعها ، كما جاء فى التصريح المذكور اعلاه كما توافق الولايات المتحدة فى سبيل مصلحة السلام العالمى على التعاون مع الحكومات التى أعلنت هذا التصريح من أجل أمنها ودفاعها .

واذ يؤكد اعضاء حلف التعاون المشترك الموقعون على التصريح المذكور اعلاه تصنميمهم على المحافظة على أمنهم ، ورد كل عدوان يقع عليهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

واذ يأخذون بعين الاعتبار ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية مشتركة فى الاعمال الرئيسية التى تقوم بها اللجان التابعة لحلف التعاون المشترك الذى وقع فى بغداد فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ . ولذلك فهى ترغب فى دعم السلام طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة .

واذ ترغب الدول الاعضاء فى تأكيد حقها فى التعاون للمحافظة على أمنها ودفاعها طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

واذ تعتبر حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان مصلحتها القومية والسلام العالمى يقتضيان صيانة استقلال تركيا ووحدة اراضيها .

وبناء على السلطة المخولة لرئيس الولايات المتحدة من قبل الكونجرس الامريكى والتى بموجبها تقدم الولايات المتحدة المساعدات لاعضاء معاهدة الامن المشترك سنة ١٩٥٤ ، لدعم السلام والاستقرار فى الشرق الاوسط .

وبما أن حكومة الولايات المتحدة مشتركة فى اتفاقيات مماثلة مع حكومتى ايران وباكستان . قد تم الاتفاق على :

المادة الأولى :

قد وطدت تركيا عزمهـا على صد كل عدوان يقع عليهـا • وفى حالة وقوع أى عدوان ضد تركيا ، فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، طبقا لدستور الولايات المتحدة الامريكية ، تتدخل عمليا ـ بما فى ذلك من استخدام قواتها المسلحة على حسب ما يتفق عليه بين الدولتين ـ وطبقا للمادة التى تقضى بدعم السلام والاستقرار فى الشرق الاوسط ـ وذلك لمساعدة حكومة تركيا بناء على طلبها •

المادة الثانية :

وطبقا لحلف الدفاع المشترك الموقع سـنة ١٩٥٤ ، وقوانين الولايات المتحدة ، وطبق للاتفاقيـات المعقودة بين حكومتى الولايات المتحدة الامريكيـة وتركيا ـ فان الولايات المتحدة تؤكد من جديد عزمها على مد تركيا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية على حسب ما تتفق عليه حكومتا الولايات المتحدة الامريكية وتركيا ، لمساعدة الحكومة التركية للمحافظة على استقلالها الوطنى ووحدة أراضيها بما يضمن استمرار تطورها الاقتصادى •

المادة الثالثة :

تتعهد الحكومة التركية بالافادة من المسـاعدات الاقتصادية والعسـكرية التى تمنحها اياها حكومة الولايات المتحدة بما يتفق مع أهداف التصريح الموقع فى لندن فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٨ ، وبما يحقق أيضا تطور تركيا الاقتصادى ، والمحافظة على استقلالها الوطنى ووحدة أراضيها •

المادة الرابعة :

تتعاون حكومتا الولايات المتحدة الامريكية والحكومة التركية الموقعتان على تصريح لندن بتاريخ ٢٨ من يوليو سنة ١٩٥٨ على اعداد جميع الترتيبات الدفاعية على حسب موافقتهما ، وبما يتفق مع نصوص هذه الاتفاقية •

المادة الخامسة :

يسرى مفعول هذه الاتفاقية منذ تاريخ توقيعهـا ، حتى تاريخ تسـلم اية من الحكومتين مذكرة من الحكومة الأخرى تبلغها رغبتها فى انهاء هذه الاتفاقية •

تم اعداد صورة هذه الاتفاقية فى اليوم الخامس من شهر مارس سنة ١٩٥٩ •

الضغط الصهيونى على السياسة الخارجية الأمريكية

كما كشف عنه عضو الشيوخ الأمريكى فولبرايت

فى خطابه امام الكونجرس (*)

فى ٢٥ أبريل سـنة ١٩٦٠

سيدى الرئيس

اننى أكرس اهتماما متزايدا منذ سـنوات عدة حول تطور الضغط الذى تقوم به بعض الجماعات الهدف منه دفع السياسة الخارجية الأمريكية فى اتجاهات لتحقيق منفعتها ٠

ومنذ سنوات عدة اتبع الكونجرس ما يدعى (Logan Act) الذى ينص على ما يلى :

« ان كل مواطن من مواطنى الولايات المتحدة كائنا من كان يقوم باتصالات أو بمراسلات مع أية دولة أو حكومة أجنبية أو أى ضابط أو أى عميل بدون تخويله سلطة من السلطات وذلك لكى يخدم مصالح الحكومة الأجنبية أو ذلك العميل الأجنبى فيما يتعلق بالخلافات مع الولايات المتحدة تفرض عليه غرامه قدرها ٥٠٠٠ دولار ويحـكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو تفرض عليه العقوبتان معا ٠

ان النظرية الاساسية من وراء Logan Act هى أن هذه الامة يجب أن تتكلم بصوت واحد فى علاقاتها مع الأمم الأخرى ولا يوجد أحد سوى الرئيس له حق التكلم باسم الولايات المتحدة ٠

عملية مشكوك فى امرها :

ان هذه القاعدة الاساسية تعتبر صالحة فى أيامنا هذه كما اتبعت ذلك منذ عهد مضى فى تاريخ الجمهورية ولكن ياسيدى الرئيس هناك فرق كبير بين النشاط القانونى الذى تقوم به منظمة لها مصالح خاصة لكى تؤثر على السياسة الخارجية وبين النشاط القانونى الذى ورد فى (Logan Act) وقد عالجت صحيفة النيويورك تايمز العمليات التى يقوم بها الأشخاص أو الجماعات فى ميدان العلاقات الخارجية وقالت الصحيفة فى عددها الصادر فى ١٥ ابريل ان النشاط الذى قامت به اتحادات السفن هو الذى منع تفريغ شحنة الباخرة المصرية كليوباترة وكان الدافع الحقيقى من وراء هذا العمل هو استنكار ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة فى مقاطعة السفن التى تتعامل مع اسرائيل ٠

(*) نقلا عن كتاب : Documents on International affairs 1960.

١

ان الحكومة الاسرائيلية كان فى امكانها اتخاذ الاجراءات اللازمة بواسطة الامم المتحدة وبالوسائل الدبلوماسية الأخرى لكى تفرض وجهات نظرها على حكومة الجمهورية العربية المتحدة عندما تمنع السفن الاسرائيلية من المرور وبالرغم من ان الاجراءات الرسمية التى تتخذها حكومة الولايات المتحدة فاننا نجد جماعات خاصة تتخذ اجراءات وأساليب ضغط هادفة الى التدخل فى الاجراءات الرسمية التى تتخذها حكومتنا فى حقل السياسة الخارجية •

ان هذه الاتحادات البحرية لا تبحث عن فائدة اقتصادية تتعلق بتحسين أجور العمل انما تبحث عن فرض عمل سياسى فى حقل له علاقة بالمفاوضات الدولية الحساسة •

دعنا نفترض أن الجهود التى قام بها سكرتير الأمم المتحدة همرشولد بمساعدة الدوائر الأمريكية وبمساعدة الحكومات الاخرى قد عملت على التوصل الى نتيجة طيبة الا أن المشكلة كما أتخيلها ناتجة عن تدخل بعض الجماعات الخاصة مثل هذه الاتحادات التى هدفها احباط السياسة الخارجية الأمريكية مما يعكر صفو الأمن فى بلدنا والاستقرار فى الشرق الأوسط وفى سياق ملاحظاتى هذه تنبهت الى حقيقة هامة ألا وهى ان وزارة الخارجية الأمريكية قد أبلغت هذه الاتحادات ان تصرفها يثير قلق هذه الأمة بالنسبة الى سياستها الخارجية •

ان اعتراضى على مثل هذه الانواع من الاعمال اعتراض من الناحية المبدئية وقد اقترح مستر دوجلاس وغيره تعديل الفقرة الثانية من ميثاق الأمن المشترك عام ١٩٥٤ باضافة ما يأتى عليه •

أولا : ان الولايات المتحدة تشجع حرية الملاحة فى الممرات الدولية وترحب بالتعاون الاقتصادى بين الأمم •

آخرا : ان أهداف هذا الميثاق سلبيه ويتعرض السلام العالمى للخطر عندما تقوم بعض الشعوب التى تتلقى المساعدات بموجب هذا الميثاق بحرب اقتصادية ضد شعوب أخرى تتلقى هى أيضا المساعدات بموجب الميثاق نفسه وأقصد اجراءات المقاطعة واقفال الممرات المائية وقطع المساعدات الزراعية •

واستطرد مستر فولبرايت قائلا : اننى آمل انه لايوجد عضو واحد من مجلس الشيوخ يعتقد أن تفتح قناة السويس أمام السفن الاسرائيلية وانهاء المقاطعة العربية الاقتصادية ضد اسرائيل والمقصود فى ذلك هو مضايقة العرب والتأثير على معتقداتهم بأن أية مشكلة تنتج عن الخلاف الاسرائيلى العربى فان الولايات المتحدة لاسباب اجراءات سياسية داخلية تقف بجانب الاسرائيليين • ان هذا الاعتقاد العربى يعتبر أكبر عبء يجب على الدبلوماسية الأمريكية أن تتحمله فى الشرق الاوسط •

وبالنسبة للفقرة التى تقول ان أغراض ميثاق الأمن المشترك سلبية مما يعرض سلام العالم للخطر عندما تقوم الشعوب التى تتلقى المساعدات بموجب هذا الميثاق فانه من الخطأ وصفه بهذه الصورة : لماذا كان هذا محصورا فى الشعوب التى تتلقى المساعدات ؟ هل يمكن ترقية أغراض هذا الميثاق ؟ وهل من الممكن رفع الخطر عن السلام العالمى اذا كانت الشعوب التى تقوم بالحرب الاقتصادية لا تتلقى المساعدات أو العكس هو الصحيح ؟ •

وينص الملحق على أنه يجب تطبيق ميثاق الأمم المتحدة المشترك والقانون العام رقم ٤٨٠ كوسيلة لارغام ج٠ع٠م بفتح قناة السويس امام السفن الاسرائيلية •

لنفرض أن المساعدات التى تتلقاها الجمهورية العربية المتحدة قد قطعت ولنفرض أن قناة السويس بقيت مقفلة فى وجه السفن الاسرائيلية فهل يساعد ذلك على تدعيم أغراض ميثاق الأمن المشترك أو يساعد على دعم السلام العالمى ؟ بالعكس ان هذا سيثير سخط العرب مما يدفعهم الى طلب المساعدة الاقتصادية من الاتحاد السوفيتى .

منطق غريب :

وأخيرا نأتى الى نهاية منطوق هذه الفقرة حيث تنص على أنه يجب تطبيق هذه المبادىء بموجب تصميم الرئيس وعليه ان يقدم تقريرا عن الاجراءات التى تتخذها الحكومة .

وتابع فولبرايت جداله قائلا : سيدى الرئيس لقد أقر مجلس الشيوخ فى الليلة الماضية هذا التعديل بأغلبية ساحقة وهو فى جوهره يقضى باستعمال الضغط السياسى من قبل الولايات المتحدة لاخماد هذا الخلاف العربى الاسرائيلى كما يخول هذا التعديل الرئيسى تطبيق ميثاق الأمن المشترك كوسيلة لارغام ج.ع.م لفتح قناة السويس امام السفن الاسرائيلية .

والسبب الرئيسى فى اقرار هذا التعديل ليس نابعا من مصلحة الولايات المتحدة بل هو ناتج عن الضغط الذى تمارسه بعض الجماعات داخل الولايات المتحدة التى تحاول أن تزج بالسياسة الداخلية الامريكية فى الخلاف العربى الاسرائيلى .

ان هذا التعديل لا يساعد فى الواقع على فتح قناة السويس أمام السفن الاسرائيلية بل العكس هو الصحيح فانه يعمل على عرقلة الانجازات المرجوة التى وجدت قبولا لدى الأوساط الرسمية فى الامم المتحدة ولدى حكومتنا أيضا .

ان هذا التعديل وهذا الضغط الاقتصادى للامتناع عن تفريغ السفينة العربية فى نيويورك يعتبر جزءا من كارثة تخالف مبادىء دستورنا .

ان هذا الوضع الدولى الحساس الذى يسود الآن فى هذا العالم يجعل ١٨٠ مليون أمريكى يجدون أن سياستهم الخارجية أصبحت توجه من قبل اتحاد بحرى غير مسئول أو من قبل الضغط الذى تمارسه بعض الاقليات .

ان الرئيس لا يستطيع أن يتحكم فى سياستنا فى الشرق الاوسط تحت هذه الظروف وتلك السياسة التى تقع تحت ضغط جماعة من الأقليات ولكن المشكلة التى أريد أن أتحدث عنها تفصيلا أوسع من ذلك أنها مشكلة تطور الجماعات المنتظمة فى هذه الامة التى تجلب للحياة السياسية الأمريكية عداء الشعوب المتنازعة واثارتها ضدها . وهذا أحد الامور التى تجنبها أجدادنا عندما أوجدوا هذه الامة وكما رأينا نجاح احدى الجماعات فى ادخال التبعية الى ميثاق الامن المشترك نرى أيضا جماعات أخرى تحذو حذوها .

سيدى الرئيس

لقد رحبت هذه الأمة بالملايين من المهاجرين الذين قدموا من الخارج وكنا نفخر بذلك وكان ذلك فى القرن التاسع عشر ومعنى ذلك انه استوطن هذه البلاد أمم ذات معتقدات مختلفة فى اللون والجنس وأصبح هؤلاء المهاجرين مواطنين أمريكيين صالحين حتى أصبحت ديانتهم ومعتقداتهم شيئا ثانويا .

الحرية فى خطر :

لا تستطيع حكومتنا أن تعمل فى جو أخذت تفقد فيه وحدتهـا فى السياسة الخارجية التى ايدها جميع الأمريكيين والتى أصبحت معرضة للخطر نتيجة ضغط بعض الجماعات حيث أخذ نفوذها يتزايد حتى كاد مجلس الشيوخ يفقد حريته فى الاختيار • ورأينا ماذا حدث عندما امتنعت بعض الاتحادات البحرية عن تفريغ سفينة الجمهورية العربية المتحدةمنبضائعها وخصوصاالتحادمونتريال فقد أمرتالجمهورية العربية المتحدة المحطات اللاسلكية على شواطئها بقطع اتصالاتها مع السفن الأمريكية وعلمنا هذا الصباح أن رئيس معهد التجارة الأمريكية البحرية الذى يمثل ٧٠ ٪ من مجموع التجارة البحرية الأمريكية ابلغ وزارة الخارجية أن العمل الذى قامت به الاتحادات البحرية سبب اضرارا جسيمة وان مثل هذا العمل لايمكن الا أن يؤدى الى فوضى سياسية واقتصادية على السواء •

سيدى الرئيس :

ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة لهى من الأهمية بمكان لأمننا القومى ومن الخطر وضعه اداة فى ايدى بعض الاقليات خارج ردهات مجلس الشيوخ وذلكلخدمة مصالح شخصية ويجلب فى الوقت نفسه كارثة للأمة بأسرها •

قصور الصحافة :

لقد أذيعت أخبار خاطئة عن الوضع فى الشرق الأوسط وهذا ناتج عن قصور صحافتنا فى متابعة ما يحدث هناك ولا أريد أن استرسل فى الحديث كثيرا الا أن وزارة الخارجية اهتمت كثيرا بهذا الموضوع وارسل لى سكرتير وزارة الخارجية رسالة كما وزعت رسائل مشابهة على جميع الأعضاء .

وأضيف أن هذه الرسالة قد وضعت من قبل سفرائنا فى هذه المنطقة حيث طلبوا تفسيرا عن أثر التعديل المذكور •

وجاء فى هذا الكتاب ما يلى :

وزارة الخارجية

واشنطن ٢ من مايو سنة ١٩٦٠

السيد رئيس العلاقات الخارجية مستر فولبرايت

مجلس الشيوخ ــ الولايات المتحدة

سيدى الرئيس :

ردا على طلبكم بخصوص آراء وزارة الخارجية حول النصوص التى وردت فى تعديل ميثاق الأمن المشترك أنتهز هذه الفرصة لأبدى الملاحظات التالية :

اننا كما فهمنا أن مواد تعديل ميثاق دوجلاس تهدف الى القضاء على القيود التجارية فى الشرق الأوسط خصوصا تلك التى تمارس ضد دولة اسرائيل اننا نعتقد ان هذا التعديل فى تشريعات ميثاق الأمن المتبادل لن يتمخض عن أية نتيجة مفيدة وأنه لن يحقق الهدف المطلوب منه بل أن مثل هذا الاجراء فى رأينا سيكون له رد فعل ضار على مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط •

رأى كنيدى

فى الوضع فى الشرق الأوســط (*)

ـ من كتاب « استراتيجية السلام » ـ عام ١٩٦٠

ان الشرق الاوسط هو المثال الحى على سوء الفهم الغربى . فلقد استقر عزم الغرب فى السنوات الثمانى الأخيرة على تصفية قواته فى المنطقة كلها فى الوقت الذى يكسب فيه الاتحاد السوفييتى مواقع هامة وقد تبعت السياسة الامريكية فى ذلك خطا السياسة الغربية . ولم يتحسن الموقف بالتصريح الدرامى لنظرية ايزنهاور التى عالجت الموقف فى الشرق الأوسط على أنه مقاطعة أمريكية يدافع فيها ضــد اعتداء خارجى وأغفلت الثورة العربية والقوميه الثائرة .

وقد بدا لى أن أخطاءنا فى الشرق الأوسط انما هى أولا أخطاء فى طريقة النظر الى الأشياء واننا نميل الى معالجة مشاكل هذه المنطقة داخل الاطار الشرقى والغربى وأسلوب معركتنا ضد الشيوعية العالمية أما مشاكل الشرق الأوسط القومية وتطوره الاقتصادى فلقد اعتبرنا سياسيونا عوامل ذات أهمية ثانوية . ولكن هذا لا يدعو الى القول بأننا مخطئون بالضرورة فى أن ندعى أن الشيوعية هى عدوهم الأكبر ولكننا كنا مخطئين اذا اعتقدنا اننا نستطيع اقناعهم بأنها كذلك .. لقد كنا مخطئين عندما اعتقدنا أن مابدا لنا واضحا بالضرورة ملزما لشعوب أخرى لها مشاكل تختلف عن مشاكلنا، شعوب ذات مستوى معيشى منخفض ، شعوب تؤمن بالحياد ولها تاريخ غريب مع الاستغلال الأجنبى .

ولقد ارتكبنا أخطاء جسيمة أخرى فى الشرق الأوســط ، لقد بالغنا فى تقدير قوتنا وقللنا من أهمية القوة القومية فأيدنا الحكومات بدلا من الشعوب ولقد اعتقدنا أن هذه الحكومات التى كانت صديقة لنا ومعادية للشيوعية حكومات حكيمة فى موقفها ولكن جسد نورى السعيد المشوه والمعلق على أحد عمد النور فى بغداد رمز لسياستنا فى العراق .

او ليس من السخرية اليوم ـ بعد تلك التكاليف الباهظة التى أنفقناها والعمل الشاق الذى بذلناه وبعد المكاسب التى حققها الشيوعيون وخسائر الغرب ـ محاولتنا أن نحقق فى الشرق الأوسط الوضع الحيادى الذى سبق أن أدرنا له ظهورنا من ثلاث سنوات مضت ؟ ويجب علينا أن نحسب حساب كل أخطاء الماضى وأن نزيل العوائق ونقضى على المفاهيم الخاطئة من أجل العرب ومن أجلنا ويجب علينا أن نتكلم بلهجة مخالفة للهجة الحرب الباردة ، يجب علينا ان نتكلم بعبارات تترجم نفسها الى قيم محسوسة ومصالح ذاتية للعرب ولأنفسنا .

(*) نقلا من كتاب : «Strategy of Peace» by J. Kennedy.

ودعونا نذكر في الوقت نفسه اننــا لن ندير ظهورنا الى اسرائيل التى تثير اعجاب أصدقاء الحرب بطريقها الديمقراطي ولكن دعونا أيضا نوضح أننا نريد أصدقاء في الشرق الأوسط لا أتباعا ودعونا الآن نقدر الاتجاهات والتطورات الجديدة التى غيرت من وجهة وأهمية الشرق الأوسط ومشــاكله ويبدو لى ان هناك سبعا من هذه الحقائق :

اولا : العامل الدائم لأهمية الشرق الأوسط القصوى الاستراتيجية فى معارك العالم السياسية والعقائدية والحربية فهو فى منتصف الطريق بين عملاقي الشرق والغرب يسكنه الملايين التى لم تنحز لأيهما .

ثانيا : والعامل الدائم الثانى فى الشرق الأوسط هو البترول ولقد أصبح واضحا اعتماد العالم على بترول الشرق الأوسط ونقله عبر قناة السويس وسيستمر اعتماد أوروبا على هذا البترول الى مالا نهاية بغض النظر عن تطور الطاقة الذرية .

ثالثا : والحقيقة الثالثة هى نجاح التسلل السوفييتى فى الشرق الاوسط ويبدو هذا واضحا في تصريحات الزعماء العرب والشيوعيين وفى ارسال الشيوعيين السلاح الى تلك المنطقة وتبادل البعثات والاتفاقات التجارية .

وهناك أيضا تسلل الشيوعيين فى احتلال المناصب الهامة في حكومات الشرق الأوسط وفى الصحف وفى النقابات العمالية وبعض المنظمات الأخرى مما زاد من نفوذ الشيوعيين في الوقت الذى فقد فيه الغرب نفوذه وامتيازه فى تلك المنطقة .

رابعا : ينبغى علينا الا نبحث مشاكل امم الشرق الاوســط بعيدا عن أحوالها الاقتصادية والاجتماعية فلقد قيل ان الحياة فى الشرق صراع مستمر ضد الصحراء والفقر والجهل والمرض والتخلف . تلك العوامل التى تسود المنطقة وحيث قلةتتمتع بأرباح البترول والاراضى . ولقـد زاد تدفق روس الاموال حقا من عظم مشـــاكل التوزيع غير المتكافىء للثروات وهذا يتطلب البحث الوافى والمساعدة اما من الغرب الذى لا يتمتع الآن بثقة تلك الدول أو الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة .

خامسا : وعامل آخر هو بروز القومية العربية وثورة الشرق الاوســط ضد الاستعمار الغربي ولقد اصبحت الرغبة فى التحرر من التسلط الغربى المباشر أو غير المباشر قوية ولقد اتخذت بعض الاحيان شكلا عنيفا ولم تسـفر سياسات القمع الا عن اشعال نار الغضب والاستياء .

سادسا : والعامل السادس بروز مصر كزعيمة للكتلة العربية والوحدة العربية وتزعمها لحركة الوقوف فى وجه الغرب وجذور تلك الحركة تمتد الى خلافات مصر الحرة وبريطانيا وتأثير مصر وجامعتها فى العالم الاسلامى . ومن المشكوك فيه لهذا السبب ان أى تغيير فى الحكومة او فى الشخصيات ستفيد الصداقة المصريةمع الغرب أو ان تقلل من تأثير مصر فى شئون الشرق الاوسط خلال الجيل القادم .

سابعا : ان طبيعة الشرق الاوسط فى الاجيال القادمة سيحددها عامل لم يكن موجودا منذ قرن مضى وهو دولة اسرائيل .. ولقد حان الوقت الذى ينبغى ان تدرك فيه كل دول العالم فى الشرق الاوسط وفى غيره من الاماكن ان اسرائيل قد وجدت لتبقى فاسرائيل بالرغم من انها محاطة من كل جانب بالحقد الاعمى والكراهية وانها تعيش كل يوم فى جو من التوتر المستمر والخوف المؤكد انها تتغلب على هذه الازمة

الحالية وكل الازمات القادمة • ويجب أن تشمل كل المفاوضات التى تدور بين العرب والولايات المتحدة هذه الحقيقة ويعتمد مستقبل الشرق الاوسط على تداخل هذه العوامل السبعة .

ومن خطبته التى القاها سنة ١٩٥٧ فى ٢٤ من فبراير فى المؤتمر القومى للمسيحيين واليهود :

••• اننى اعتقد ان زعماء العرب وزعماء اسرائيل يستطيعون الاتفاق على هدى روح الصداقة المدنية ويتحملون فى ذلك اللوم الذى سوف يوجه اليهم من الداخل فى سبيل دعم السلام وانتشار الرخاء توجيه جهود الرجال والقوة المالية الى شىء آخر ذى صفة بناءة غير الحرب .

اننى لا اريد تبسيط المشاكل المعقدة ولكنى اريد حث حكومة الولايات المتحدة أن تهب بعد اجراء المشاورات مع العرب واسرائيل وبعض زعماء الدول الاخرى لوضع سياسة شاملة للوصول الى تسوية دائمة فى الشرق الاوسط تسوية تصل اليها عن طريق قوة السلاح ولكن على أساس مفهوم مشترك ولجنة متبادلة واسمحوا لى ان اقترح بعض المبادىء والاجراءات التى اعتقد ان تطبيقها يؤدى الى هذه النتيجة •

اولا : دعونا نبحث مشكلة قناة السويس :

لقد نسينا فى غمرة اهتمامنا بسدها السبب الذى من أجله بدأ النزاع والسؤال : هل مصر تستمد حقها من سيادتها أو سلطتها المطلقة أو من اشرافها على الأراضى ؟ ليس من الصعب الوصول الى تهيئة السبيل المالى لكل من مصر والدول المنتفعة وبهذا تشغل القناة تشغيلا تاما وتستفيد مصر من الدخل الذى تمدها به وتفيد العالم بتهيئة العبور الحر المفتوح لكل دول العالم بلا تمييز وبلا تدخل سياسى ومن الممكن أيضا توسيع وتعميق القناة لكى تدر تلك العملية ربحا أكثر على مصر كما انه من الممكن الاتفاق على الرسوم والتكاليف التى تدفع لعبور القناة • وايضا الاتفاق على نسبة الدخل الصافى الذى يخصص لصيانة القناة وتنميتها وفى الامكان أيضا اللجوء الى تحكيم غير متحيز فى كل المنازعات التى تنشأ عن القناة فى المستقبل • فتبدأ المناقشات لا على اساس الخلافات القانونية أو المعاهدات القديمة أو التهديدات بالاعتداء ولكن على أساس الارباح المشتركة والاخوة •

ودعونا نبحث مشاكل الحدود بدلا من ان نبذل جهودنا فى تحديد أى نوع من التوازن فى السلاح • وهو الذى سيحافظ على خطوط الهدنة الموجودة : يجب ان تحدد الحدود الدائمة وليس من الضرورى ان ترسم هذه الحدود طبقا للحدود الحالية • واقترح لهذه المشكلة الطريقة المالوفة وهى تكوين لجنة دولية للحدود يشترك فيها خبراء غير متحيزين فى الجغرافيا والاقتصاد والتاريخ وكذلك الدبلوماسية والقانون الدولى . فمثل هذا الحد سيخفض فى الحال لا من حدة التوتر فحسب ولكن ايضا من الحاجة لتكاليف التسليح فى كل من اسرائيل والدول العربية كما اقترح ايضا تعيين لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة لشئون السلام لتمنع الدول الاجنبية شيوعية كانت أو من الدول الاخرى من تجديد سباق التسلح فى الشرق الاوسط •

ثانيا : هناك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين :

ودعونا نطبق ايضا فى تلك المشكلة روح الاخوة والمحبة لندع هؤلاء اللاجئين يعودون الى اسرائيل فى أقرب وقت عمل ممكن أولئك الراغبين فى العيش فى سلام مع اخوانهم فى الجوار وفى ظل الحكومة الاسرائيلية تحت اسم « الصداقة المدنية » أما هؤلاء الراغبون فى البقاء تحت الحكم العربى فمن الواجب توطينهم فى تلك المناطق تحت رقابة الحكومات الراغبة فى مساعدة اخوانهم العرب • أما هؤلاء الذين عانوا من فقد ممتلكاتهم أو حساباتهم فى البنوك بسبب هروبهم فيجب على اسرائيل تعويضهم وتباشر اقامة المشروعات الخاصة باستخدام المياه . والاراضى الصالحة للزراعة للمساعدة فى استيطانهم فى البلاد العربية •

ثالثا ـ ماذا عن النمو الاقتصادى والمساعدة ؟ :

اقترح انشاء صندوق لموارد منطقة الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة والبنك الدولى لمساعدة تنمية موارد الشرق الاوسط وبعض المشروعات الاخرى فى المنطقة من خلال ايجاد تلك الموارد والبدء فى بحث أمانيها وتمويلها بالقروض والهبات : ففى الامكان استخدام مشروعات التربة فى المستقبل لصلحة السودان والحبشة وأوغنده وكذلك مصر وتنمية موارد نهر الاردن لصلحة اسرائيل والدول العربية الثلاث الذى يمر فى أراضيها وتنمية الارض الصالحة للزراعة ومدها بمشروعات الرى لاعادة استيطان اللاجئين واعطاء القروض لاسرائيل لمساعدتها فى دفع التعويضات للاجئين • واقامة مركز نووى للشرق الاوسط على هذه المشروعات ويتم الاشراف عليها تحت رقابة دول المنطقة التى تشارك أيضا فى تمويلها اذا كان ذلك فى مقدورها وكل تلك المشاكل التى بحثتها من السويس والحدود والاسلحة واللاجئين والتنمية الاقتصادية مشاكل متداخلة تداخلا تاما واننى لمقتنع تماما ان تلك المشاكل من الممكن أن تحل على أساس من المحبة والصداقة والتفاهم المشترك •

اسرائيل :

واسرائيل هى الضوء الساطع الذى يشرق فى الشرق الاوسط ولدينا نحن وجيران اسرائيل الكثير مما نعلمه عن هذا المركز الديموقراطى . ولقد رأيت فلسطين سنة ١٩٣٩ وكانت فى هذه الاثناء بلدا تعسا تحت حكم أجنبى وكانت الى حد كبير أرضا محتلة ثم زرتها مرة ثانية سنة ١٩٥١ لأرى دولة اسرائيل الحديثة • ومن الصعب تصديق التغيير الذى حدث فيها : ففى هذه الاثنتى عشرة سنة ولدت أمة • وعمرت صحراء ووجد ضحايا الحرب العالمية الثانية فيها مأوى •

نيويورك ٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ :

حفل العيد الذهبى لبنای زیون :

... اننى لااستطيع أن آمل أو ادعى أننى استطيع حل ألغاز الشرق الاوسط المعقدة ولكنى أريد أن أقترح بعض وجهات النظر التى قد تساعد فى ازالة الغشاوة من على تفكيرنا فى تلك المنطقة وتشير الى أى الطرق نتجه اليها بجهودنا ، ويتطلب منا القيام بهذا أولا هدم اسطورة سائدة فى الشرق الاوسط هذه الاسطورة تدعى أن

الصهيونية هى المتسببة فى عدم استقرار الشرق الاوسط وانه بدون وجود اسرائيل سيكون هناك انسجام طبيعى فى الشرق الاوسط والعالم العربى وفى هذا مجافاة للحقيقة فالدرس الذى يجب علينا أن نتعلمه من الحوادث الكئيبة التى وقعت فى السنتين الاخيرتين هو ان الدول العربية ولو انها متحدة ازاء معارضة اسرائيل فان اتحادها السياسى لا يتعدى هذا الموقف السلبى فالمتناقضات الاساسية خلال العالم العربى والمنازعات بشأن الحدود والتوتر المتسبب عن محاولة النهوض كل هذه العوامل كانت ستوجد حتى ولو لم تكن اسرائيل هناك ٠

ان المعاهدات العسكرية لا تمد الشرق الاوسط بحلول طويلة المدى على العكس من ذلك فهى تؤدى الى انقسام الشرق الاوسط الى معسكرات تسعى الى سباق التسلح على حين لا توجد منطقة فى العالم تحتاج الى أن ينزع سلاحها كما فى الشرق الاوسط٠

وهناك أيضا المشاكل الاقتصادية والسياسية فى الشرق الاوسط ولا جدوى من مد يد المساعدة بوضع مشروع اثر مشروع ومساعدة بلد اثر بلد اذ أن هذه السياسة عميقة التطبيق فى تلك المنطقة حيث يجب وضع سياسة للمساعدة وتعم وتشمل المنطقة كلها ٠

ولا حاجة بنا الى القول بانه يجب عدم استعمال الاقتراحات والبرامج كطرق مقنعة لوضع القيود الاقتصادية ومباشرة الضغط على اسرائيل ولا أن يبعدونا عن سد احتياجات اسرائيل ٠

كما انه من الواضح اننا لن نؤيد أى قيود على الملاحة الحرة فى خليج العقبة الذى يعد طريقا مائيا عالميا ٠ ولا يقع الاختيار الآن بين اسرائيل والدول العربية اذ ان من الواجب ايجاد الطرق لتحقيق الآمال لكل من الطرفين ٠

خطاب الرئيس جمـال عبد الناصر

فى الدورة الخامسة عشرة (*)
للجمعية العـامة للأمم المتحدة
فى ١٩٦٠/٩/٢٧

(الجزء الخاص بفلسطين)

سيادة الرئيس

فى منطقتنا من العالم فى الشرق العربى نسيت الامم المتـحدة ميثاقها ونسيت مسئولياتها المتعلقة بحقوق شعب فلسطين • فهل أدى مر الايام والسـنين الى حل للمشكلة ؟• هل نسى شعب فلسطين وطنه وأرضه ودياره ؟ هل نسيت شعوب الامة العربية مأساة شعب فلسطين وتآمر الاستعمار الذى كان قائما بالانتداب عليه بتكليف من عصبة الامم فاذا بهذا الاستعمار يقطع الوعد لآخرين بوطن يملكه غيرهم ؟

ومنذ متى كانت أوطان الشعوب ملكا للمستعمر ، ينتزعها •• بكلمة •• من اصحابها ويعطيها غيرهم وفقا لمشيئته ؟

ولكن للاستعمار منطقه وكان منطق الاستعمار فى جريمته من شـعب فلسطين أن يمزق الوحدة الجغرافية للعالم العربى من ناحية وأن يقيم لنفسه وسـط العالم العربى من ناحية أخرى قاعدة يهدد منها الشعوب العربية •

وما أظننا نملك دليلا على ذلك أقوى من دليل التآمر الذى صـاحب العـدوان الثلاثى علينا سنة ١٩٥٦ •

والآن هل قبلت الامة العربية الفرقة الجغرافية التى فرضها الاستعمار ؟ ان من المظاهر الجديرة بالتأمل ان تيار الوحدة استمد من هذا العدوان قوته الكبرى فاذا هو فى أعقابه يحقق قيام الجمهورية العربية المتحدة •

فهل قبل شعب فلسطين ضياع وطنه وهل قبلت الشعوب العربية هذا الضياع؟

من المؤكد ان تصميم الشعوب العربية على الحقـوق العربية فى فلسطين أصبح بعد هذا العدوان من أظهر القوى المحركة للحوادث فى الشرق العربى •

والحل ، الحل الوحيد فى فلسطين كما هو الحل الوحيد فى الكونجو أن تعود الامور سيرتها الاولى وأن ترجع الى النقطة التى بدأ الخطأ من عندها •

(*) مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر

وفى فلسطين لا بد أن تتحمل الامم المتحدة مسئولياتها تجاه فلسطين وشعبها العربي . تلك أبسط حقوق ذلك الشعب الباسل الذى يواجه فى القرن العشرين محنة لم يسمع بمثلها فى أظلم عصور التاريخ وذلك هو الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين من أبناء هذا الشعب وان الامم المتحدة هنا تعلم من سوء أحوالهم ما يكفى رسم صورة محزنة للظلام الذى يحيط بمليون من البشر طردوا من أوطانهم وديارهم وسلبوا كل ما كانوا يملكون بل كل حياتهم ولسنا نريد هنا أن نستدر دموعا على أحوال اللاجئين من شعب فلسطين وانما نريد لشعب فلسطين حقوقه كاملة ولا نريد له الدموع.

وان التعلل بالامر الواقع لخطيئة أكبر ترتكب فى حق المبادىء ولو قبلنا هذا التعليل ماجاز مطاردة السارق لنسترد منه ما سرق ولنقتص منه بحكم القانون ذنبه. ذلك ان سرقته تصبح بعد اتمامها أمرا واقعا .

ان الامر الواقع على غير أساس من العدل وحكم القانون اعوجاج ينبغى على المجتمع تقويمه وتلافيه .

بيان الدكتور جون ديفيز (*)

مدير وكالة اغاثة اللاجئين

فى مؤتمر اللاجئين العالمى

بتاريخ يناير سنة ١٩٦١ (فى جنيف)

ان غايتى اليوم هى أن أقدم صورة صـــحيحة عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين وحاجاتهم كما أراها ، وانى أفعل ذلك على أمل أن تستطيع الهيئات التى تمثلونها من تقديم المزيد من المساعدات لهؤلاء المنكوبين •

غير اننى قبل أن أفعل ذلك أريد أن أعبر عن تقديرى العميق للمساعدات الفائقة الاهمية التى سبق للكثير من الهيئات الممثلة فى هذه القـــاعة ان قدمتها وفى بعض الحالات تعود المساعدات التى قدمتها بعض هيئاتكم الى ما قبل انشاء الوكالة بأكثر من سنتين • ولقد واصلتم طيلة السنوات الثلاث عشرة الماضية اعانة اللاجئين بتقديم الكساء والتغذية الاضافية والمساعدات الصحية على أنواعها والتعليم وكثير من الخدمات الاجتماعية والشخصية من النوع الذى لا تستطيع الوكالة توفيره • ولقد توجتم هذا السجل الباهر بجهودكم الممتازة بتنظيم سنة اللاجئين العالمية والنهوض بها• أما الروح التى فعلتم ذلك بها والتى تحفز على العمل فى سبيل الكائنات البشرية المعوزة، والاهتمام الشخصى والمحبة اللذان رافقا الخدمات التى قدمتموها ، فقد زادت زيادة لاتقدر من قيمة جميع ما قدمتموه من خدمات ، وموجز القول انكم بذلتم أكثر من تقديم المساعدة لسد الاحتياجات المادية فقد ساعدتم على جعل حياة اللاجىء أكثر تحمــلا ببعثكم ولو قليلا من الأمل فى نفســه وابقائكم ايمانه فى أخيه الانسان وهذه عناصر تفتقر اليهـــا معسكرات اللاجئين الى حد بعيد • ولهذه الاسباب جميعها أشكركم كما اننى واثق ان اللاجئين يرغبون أيضا فى أن أشكركم بالنيابة عنهم •

على انه بالرغم من فائدة هذه المساعدات لا تزال مشــكلة اللاجئين دون حل ، وفى الواقع ان عدد اللاجئين لا يزال يزداد بأكثر من ٠٠٠ر٣٠ شخص كل عام وان حالتهم لاتزال مفجعة من ناحية الآمال الخائبة وانعدام الفرص• وربما أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست مستمرة فحسب بل انها تكبر أكثر فأكثر مــع مرور الزمن ، فان الحاجة الى المساعدات الطوعية غير الحكومية تستمر على نطاق متسع • وان هذه الحاجة المتزايدة هو الامر الذى أريد أن أبحثه معكم الآن •

واسمحوا لى عند هذه النقطة أن أوضح اننى عالم بان العالم بوجه عام قد مل من سماع أنباء اللاجئين الفلسطينيين ولقد وصلت هــــذه الحقيقة الى مسامعى مرارا

(*) منشورات الامم المتحدة

وتكرارا عندما كنت أتحدث مع ممثلى الحكومات والجمعيات الخيرية خلال السنتين الاخيرتين ، غير ان كثيرا من هذا الملل يرجع الى عدم تفهم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كما هي وما يترتب على هذه المشكلة من الامور بالنسبة للعالم أجمع ·

ونظرا لعدم التفهم الواسع هذا ، قررت أن أغتنم هذه الفرصة لأحاول ايضاح بعض المفاهيم الخاطئة التى تجعل المرء يصل الى استنتاجات خاطئة غير اننى قبل أن أفعل ذلك أريد أن أذكر اننى لم ألاق عدم التفهم هذا فى كل شخص قابلته اذ انه يوجد فى كل بلد من البلدان ، لحسن الحظ ، بعض الافراد الملمين الماما شاملا بهذه القضية وان عددا من هؤلاء الافراد موجودون بالطبع بيننا فى هذه القاعة ·

الفكرة الخاطئة الاولى : ان عرب فلسطين عديمو الحيلة ويفضلون الصدقات الدولية على العمل من أجل كسب رزقهم · أما الواقع فهو ان هؤلاء الناس هم على وجه العموم ميالون الى العمل ولديهم رغبة قوية فى أن يصبحوا قادرين على اعالة أنفسهم · ففى عام ١٩٤٨ كان الاقتصاد الفلسطينى والثقافة الفلسطينية أكثر بلدان الشرق الاوسط تقدما كما يدل على ذلك ظهور بوادر نشاط صناعى واقتصادى ملحوظ وبرنامج تعليمى متسع وقيام طبقة وسطى مستمرة النمو · وترى بوجه عام ان العمال البالغين الذين يؤلفون هذه الطبقة الوسطى وجدوا أعمالا بعد نزوحهم عن فلسطين ولم يعتمدوا على الوكالة فى أى وقت من الاوقات ، ولقد كان هؤلاء يؤلفون حوالى ٢٠ بالمائة من جميع القابلين للعمل الذين نزحوا عن ديارهم ·

أما اللاجئون الأقل حظا من هؤلاء ، أى أولئك الذين أصبحوا معتمدين على الاغاثة الدولية ، فانهم لم يصبحوا كذلك رغبة منهم أو تعمدا ، فلقد كان من بين هذه الفئة المرضى والطاعنون فى السن والمزارعون والعمال غير الماهرين · وكان العنصر الاكبر منهم يتألف من العائلات المزارعة التى كانت مشكلتها انها احتشدت فى بلدان كانت تفيض أصلا بمثل هؤلاء العمال وكانت النتيجة ان هذه العائلات لم تجد شيئا تستطيع عمله ، وما زال هذا الوضع الى حد بعيد مصدر شقائها الى هذا اليوم · وبوجه الاجمال وجدت أوضاع مماثلة بالنسبة للعمال الذين تنقصهم المهارة ·

وليس هنالك بين اللاجئين رغبة صادقة فى التحسين الذاتى والاعالة الذاتية أكثر من تلك التى يمكن مشاهدتها بين الشباب أى أولئك الذين هم بين سن السادسة عشرة والعشرين · فهؤلاء يملكون مقدرات كامنة تساوى تلك الموجودة فى أى بلد تقريبا ، وانهم تواقون الى الحصول على التدريب التخصصى · والجدير بالذكر ان هذا صحيح على الرغم من المحيط البائس الذى نموا فيه حتى بلغوا سن الرشد ·

الفكرة الخاطئة الثانية : ان الحكومات العربية المضيفة قد اساءت معاملة اللاجئين باهمالها اياهم حتى « وبابقائهم كرهائن فى صراعها مع اسرائيل » · والحقيقة هى ان الحكومات المضيفة بوجه عام قد أبدت عطفا وسخاء فى مساعدة اللاجئين ضمن حدود امكانياتها ، فلقد آوتهم فى بلادها فى الدرجة الأولى وهى تنفق فى الوقت الحاضر ما يزيد عن الخمسة ملايين دولار فى العام بشكل خدمات للاجئين · وبالاضافة الى ذلك فقد تحملت بصبر المصاعب الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وردود الفعل التى تنشأ عن وجود اعداد كبيرة من اللاجئين ضمن حدودها ·

الفكرة الخاطئة الثالثة : انه كان بالامكان حل مشكلة اللاجئين منذ زمن بعيد لولا تآمر السياسيين العرب المجردين عن المبادىء الذين سعوا لابقاء اللاجئين عاطلين عن العمل وان هؤلاء لا يمثلون الرأى العام . أما ملاحظاتى الخاصة فهى أن السياسيين العرب يسلكون كما يسلك السياسيون فى أى مكان آخر من العالم تقريبا من حيث أنهم متنبهون لشعور شعبهم وفى رأيى أن الناطقين العرب فى بياناتهم أمام الجمعية العامة وسواها يعبرون بدقة عن الشعور العميق والآمال الكامنة فى قلوب الشعب الذى يمثلونه وبتعبير صريح ان عقدة شعورهم هو رفضهم قبول اسرائيل كجزء دائم من الشرق الأوسط . وان اتصالاتى الواسعة فى الشرق الأوسط مضاف اليها الآراء العديدة التى تبادلتها مع أشخاص غيرهم ممن لهم مثل هذه الاتصالات تقنعنى ان هذا هو مايشعر به بالفعل الشعب العربى بكامله لا المليون لاجىء فلسطينى فحسب . وان هذا الموقف الذى تسنده وتقويه المشاعر العميقة هو الموقف الذى يشعر به السياسيون وينعكس فى بياناتهم وتصرفاتهم .

ويقابل هذا الشعور من جانب الشعب العربى تصميم من جانب الشعب اليهودى فى اسرائيل على الدفاع عن بلاده ضد جميع الاحتمالات وكما يقال غالبا « وظهره للبحر » .

والوضع كما أراه هو ان الشعور الأساسى لكلا الشعبين فيما يختص بالقضية الفلسطينية ، لا اهواء السياسيين ، هو الذى حال ولا يزال يحول دون الوصول الى حل سياسى للمشكلة الفلسطينية . وانه لمن الاهمية بمكان ان هذا التمييز بين مشاعر الشعوب واهواء الساسة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عندما يحاول المرء تقدير احتمال التوصل الى حل للمشكلة فى المستقبل القريب. وان عمق هذه المشاعر وشمولها هو ماجعلنى أتقدم فى تقريرى السنوى الى الجمعية العامة على التحذير ضد اظهار تفاؤل سابق لاوانه فيما يختص بايجاد حل سريع للمشكلة .

الفكرة الخاطئة الرابعة ـ تتصل هذه الفكرة اتصالا وثيقا بالفكرة الخاطئة الثالثة ـ ومفادها انه لو أمكن التوصل الى حل سياسى بين اسرائيل وجاراتها العربيات عن طريق التفاوض فان مشكلة اللاجئين ستحل . ان هذا بعيد عن الحقيقة وسوف يبعد عنها أكثر فأكثر مع مرور السنين ، وقد سبق لى أن أوضحت ان السبب الأساسى فى ان السواد الأعظم من اللاجئين أصبحوا عند نشوء المشكلة معتمدين على الصدقات الدولية هو انهم كانوا متقدمين فى السن أو معتلى الصحة الى حد لا يستطيعون معه العمل أو لأنهم كانوا من فئات العمال (أى المزارعين أو العمال غير الماهرين) الذين كانت تفيض بأمثالهم البلدان التى احتشدوا فيها . وموجز القول انهم أصبحوا معتمدين على الاغاثة لأنهم لم يكونوا حائزين على القابلية للعمل ضمن النظام الاقتصادى الذى كان نائما فى هذه البلدان المضيفة . ومما زاد فى تعقيد معضلتهم هو أنه ليس هناك بلد فى العالم اليوم فى حاجة الى المهارات المحدودة التى يملكونها ، وعلاوة على ذلك فان الوضع يزداد تعقدا مع مرور السنين لأن تقدم الوسائل التكنولوجية فى جميع أنحاء العالم تخفف الحاجة النسبية للمزارعين والعمال الماهرين كجزء من مجموع العناصر التى تتكون منها القوى العاملة .

أما صفوف اللاجئين الأصليين الذين وجدوا أنفسهم غير قابلين للعمل ضمن الجو الاقتصادى الذى كان سائدا فى البلدان المضيفة فى عام ١٩٤٨ فقد اتسعت

بسبب السيل المتواصل من الشباب الذين بلغوا سن الرشد ، ومعظمهم أقل قابلية للعمل حتى من والديهم نظرا لقلة الفرص المتاحة أمامهم للحصول حتى على عادات العمل ونظامه • ومما يدل دلالة واضحة على خطورة هذه الناحية من المشكلة ان ثلاثة من كل خمسة من اللاجئين الفلسطينيين الذكور البالغين اليوم قد بلغوا سن الرشد كلاجئين • والمهم فى الأمر ان مشكلة اللاجئين سوف تستمر قائمة كمشكلة كبرى فى الشرق الأوسط حتى ولو أمكن ، عن طريق حدوث ما يشبه المعجزة ، التوصل فورا الى حل سياسى لمشكلة فلسطين ذلك ان أكثر هؤلاء اللاجئين هم فى الواقع غير قابلين للعمل ضمن النظام الاقتصادى الآخذ الآن بالبروز فى العالم بأسره • وبالاضافة الى ذلك فان ٣٠٫٠٠٠ من الشبان ــ ١٥٫٠٠٠ فتى و ١٥٫٠٠٠ فتاة ــ ينضمون الى هذه الفئة المنكودة كل عام حينما يبلغون سن الرشد • ان هذه الحقيقة خطيرة مفزعة ــ وانى أطلب اليكم أن تمعنوا النظر فيها •

واذ ابرز هذه النواحي الاقتصادية والاجتماعية من مشكلة اللاجئين اتجاهل في اي شكل من الاشكال أن هنالك ناحية سياسية خطيرة للمشكلة قائمة بالفعل وهي مشكلة يجب حلها لكي يمكن التوصل الى حل عام . وأما ماأريد قوله فهو انه حتى ولو أمكن التوصل الآن الى مثل هذه التسوية السياسية فسوف تبقى مشكلة اللاجئين كبرى نظرا لعدم قابلية اللاجئين للعمل بوجه عام أما انعدام هذه القابلية فليس ناتجا عن اهمال تعمدى من جانب الحكومات المضيفة أو عن نزوات الساسة العرب الهوائية بل على العكس انها تتجه كامنة فى الاوضاع التى اضطر اللاجئون الفلسطينيون العيش فيها خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية • ويعنى ذلك بحكم الضرورة أن مشكلة اللاجئين قد اتخذت سنة بعد سنة طابعا أصلب وأكثر تاصلا بالنسبة لامكانية التوصل الى حل نهائى . وفوق ذلك فان هذه النواحي الصلبة والمزمنة تزدادضخامة مع مرور كل سنة من السنين كلما ازداد عدد الشباب ، وأكثرهم لايزال مفتقرا للفرص لتنمية مقدراتهم القيمة الكامنة التى وهبهم اياها الله ، وبلغوا سن الرشد وانضموا الى صفوف العاطلين .

الفكرة الخاطئة الخامسة : انه ينبغى اللجوء الى الضغط الخارجي على الحكومات المضيفة لاجبارها على الاسراع فى حل مشكلة اللاجئين • ان متبنى هذه السياسة الذين اكتشفوا أنهم كثيرو العدد يشعرون بتململ الى ما يزيد عن الثلاثمائة مليون دولار التى ساهمت بها الحكومات لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية ، ويفصحون عن أن مواطنيهم والهيئات التشريعية فى بلادهم قد تعبوا من « سكب الأموال لهذه القضية دون أية نتائج » أو بنتائج سلبية كما يشير البعض بمعنى ان عدد اللاجئين آخذ بالازدياد .

ان هذا الشعور وهذا التململ يمكن فهمه بالطبع تماما وخاصة اذا فكر المرء ، كما فعل أولئك الذين يؤيدون هذا الشعور ، ان الثلاثمائة مليون دولار قد انفقت فى سبيل حل مشكلة اللاجئين . والواقع أنه لم ينفق أى جزء من هذا المبلغ على حل القضية فى حد ذاتها ، بل لتوفير الخدمات اليومية للاجئين ، وتبدو هذه الحقيقة واضحة اذا ما توقف المرء ليفكر بأن معدل ما أنفقته الوكالة على اللاجىء الواحد خلال العشر سنوات من وجودها كان أقل من عشر سنتات فى اليوم وهذا يشمل ثمن توفير الغذاء والمأوى والخدمات الصحية والتعليم الاساسى .

ان هذا الشعور بالتململ قد شجعه ولا ريب الفكرة الخاطئة التى سبقت الاشارة اليها ، وهى أن القضية بقيت حية على الأكثر نتيجة « لتآمر » السياسيين العرب • وفى الوقت ذاته تجدر الاشارة الى أنه لم يبد لنا بوجه عام أن مثل هذا التململ قد ظهر بصدد تنفيذ الحل الذى ساعدت على وضعه الأغلبية الساحقة من الحكومات الاعضاء فى الامم المتحدة والتى أعادت تأكيده سنة بعد سنة فى دورات الجمعية العامة المتتابعة • انى أشير الى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذى قررت فيه الجمعية العامة :

« وجوب السماح للاجئين الراغبين فى العودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك فى أقرب وقت عملى ممكن ، ووجوب دفع تعويض عن أموال الذين يختارون عدم العودة وعن الخسائر والاضرار التى تلحق بها والتى تقتضى مبادىء القانون الدولى والعدالة أن تقوم الحكومات والسلطات المسئولة بتعويضها» .

واسمحوا لى ان أضيف على الهامش أن الوكالة لم تكلف قط بمسئولية تنفيذ القرار رقم ١٩٤ .

وبالطبع لو كان صحيحا أن المشكلة مستمرة بغير حل نتيجة لتآمر السياسيين العرب وأن هذا هو السبب الرئيسى لمثل هذا التقدم البطىء فعند ذلك يبدو من المعقول استعمال الضغط على الحكومات العربية لحل المشكلة ، غير أنه نظرا لعدم قابلية السواد الاعظم من اللاجئين للعمل فى الوقت الحاضر ضمن المحيط الاقتصادى الذى يبرز فى الشرق الاوسط وكذلك فى جميع أنحاء العالم ، فان الحكومات العربية المضيفة لاتستطيع هى بنفسها حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وكما أوضحت فى تقريرى السنوى أن من رأيى أن ثلثى اللاجئين على الأقل يحتاجون لعبور حدود دولية لكى يجدوا أعمالا مناسبة . فاستعمال الضغط فى هذه الظروف على الحكومات المضيفة سوف لا يسفر عن تعجيل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بل على العكس فانه سيزيد من عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى هذه البلدان وهذا بدوره سيؤخر عوضا عن أن يسهل ايجاد الحل الدائم •

وهناك عدد آخر من المفاهيم الخاطئة الاساسية بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى يمكن ذكرها ، والتى نظرا لضيق الوقت ينبغى على أن أغض النظر عنها • غير أن تلك التى عرضتها تشكل أساسا للموضوع الذى أريد بحثه الآن أى حاجات اللاجئين الفلسطينيين التى لم يتحقق ايفاؤها .

والواقع أن حاجات اللاجئين التى لم تسد لا حدود لها تقريبا نظرا لميزانية الوكالة المحدودة وبالتالى ضآلة الخدمات التى تقدمها الوكالة • وعلى ذلك ، بما أنه لا يمكن سد جميع الاحتياجات يضطر المرء الى التفكير ضمن حدود الأسبقية • وانى أعتقد اعتقادا راسخا ان أعظم حاجات اللاجئين الفلسطينيين التى لم تسد ضمن نطاق ولاية الوكالة هو مساعدة الشباب على تنمية مقدراتهم الثمينة التى وهبهم اياها الله والاستفادة منها — وهى مقدرات سمح لها خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية بالذبول والضياع . وان المحادثات التى جرت مع زعماء اللاجئين ومع الحكومات المضيفة تؤيد هذه الحقيقة فبغير التدريب التخصصى المناسب يصبح الشباب اللاجئون أشقى ضحايا المأساة الفلسطينية بكاملها نظرا لان حياتهم كلها بعد أن يبلغوا سن

الرشد تكون قد قضى عليها . وبالاضافة الى ذلك فان الشعوب العربية والعالم بوجه عام يفقدون المساهمة المنتجة والزعامة التى يمكن لهؤلاء الشباب الموهوبين ان يقدموها فيما لو اتيحت لهم الفرص .

وكخطوة أساسية نحو سد هذه الحاجة الخطيرة للشباب اللاجئين لتنمية مواهبهم الكامنة قدمت الى الجمعية العامة فى شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضى برنامجا من خمس نقاط – وهو برنامج أعتقد أن لدى الوكالة الاستعداد الكامل لتنفيذه . وبالاختصار أن هذا البرنامج يشتمل على مايلى :

(أ) توسيع جوهرى فى التدريب المهنى بحيث يتيح للوكالة عند حلول حزيران (يونيو) ١٩٦٣ الطاقة اللازمة لتخريج ٢٥٠٠ طالب فى السنة يقابل ذلك ثلاثمائة فى عام ١٩٦٠ . وهذا التوسيع يشمل بناء خمسة مراكز جديدة للتدريب المهنى على الاقل فى المناطق التىلاتوجد فيها مثل هذه المؤسسات فى الوقت الحاضر . وسوف يصمم كل مركز من هذه المراكز بشكل يسمح للوكالة بزيادة طاقته كلما سمحت الاموال بذلك . وترمى الوكالة الى بناء الوحدات الاولية ثم مضاعفة طاقة كل مركز قبل حلول حزيران (يونيو) ١٩٦٣ .

(ب) زيادة المنح الجامعية لطلاب السنة الأولى من ٩٠ الى ١٨٠ فى السنة .

(جـ) ودعما للنقطتين (أ) و (ب) زيادة التعليم الابتدائى والثانوى زيادة متواضعة ولكنها هامة مع التشديد بصورة خاصة على التعليم الثانوى ان هذا من الأمور الضرورية كأساس تعليمى لبرامج التدريب التخصصى .

(د) استمرار برنامج القروض والاعانات بطريقة متواضعة وذلك باستعمال الأموال التى تتوفر بعد تحقيق أهداف التدريب المهنى والمنح الجامعية .

(هـ) الاحتفاظ بخدمات الوكالة فى حقل الاغاثة على اقرب ما يكون من مستواها الحالى للشخص الواحد ، بما فى ذلك مخصصات الاعاشة والصحة ومساعدات الاسكان والخدمات الاجتماعية . وينبغى الاحتفاظ بهذه الخدمات على المستوى الحالى لا لان الوكالة تعتبر بان هذا هو مقياس مايجب عمله من أجل اللاجئين بل لان الوكالة تعتبر ان مساعدة شباب اللاجئين على الاستفادة من مواهبهم ومقدراتهم الكامنة من الامور الاكثر اهمية .

ولقد لاقت هذه التوصيات تأييدا اجماعيا فى اللجنة السياسية الخاصة من مندوبى ٤٥ حكومة ممن تحدثوا فى الجمعية العامة فى موضوع قضية اللاجئين فى الخريف الماضى . وفى نهاية المناقشات العامة حول تقرير المدير السنوى اوضحت لمندوبى الدول الاعضاء اننى أنوى ، على ضوء المناقشات والقرارات السابقة ، السير بحزم فى تنفيذ هذا البرنامج ، ولو ان اتخاذ القرار قد أرجىء الى حين التئام الجمعية العامة من جديد . ولقد أبدى الأعضاء قبولا عاما لهذا التفسير وبناء على ذلك فاننا قد شرعنا فى تنفيذ برنامج الوكالة بصورة فعالة حسب المنهاج . وهذا يعنى بالطبع أنه ينبغى علينا السير قدما واثقين أن الأموال الكافية لايمكن توفيرها وأنها سوف تتوفر واننى أعتقد اعتقادا راسخا بان هذا سيتحقق .

ان تنفيذ برنامج تدريب الشباب هذا سيتطلب نفقات اجمالية تبلغ حوالى ١٢ مليون دولار خلال فترة الثلاث سنوات زيادة على مصروفات عـام ١٩٦٠ ٠ والى هذا المبلغ يجب اضافة ٤ ملايين دولار أخرى للاغاثة الاساسية لمواجهة الزيادة فى عـدد اللاجئين وارتفاع الاسعار المتوقعة ، وبذلك يبلغ مجموع الزيادة فى الميزانية للفترة المذكورة ١٦ مليون دولار . وكما سبق ان أوضحت فى مناسبة مماثلة منذ عام ، لقد وضعت الوكالة هدفا للحصول على مالايقل عن أربعة ملايين دولار من هذا المبلغ من سنة اللاجئين العالمية وغيرها من المصادر الخارجة عن الموازنة ٠ وبتاريخ أول كانون الثانى (يناير) ١٩٦١ بلغ ماحصلت عليه الوكالة سواء مادفع بالفعل أو ما تأمن دفعه بصورة قاطعة . حوالى ٢ر٥ مليون دولار من هذا المبلغ — ومعظمه من سنة اللاجئين العالمية . ولازلت مصمما تصميما أكيدا على الحصول على مبلغ الـ ١ر٥ مليون دولار المتبقى ، وهذا ما أرجوكم أن تساعدونى عليه ٠ وعندما يتحقق بلوغ هذا الهدف سوف يبلغ الرصيد المتبقى لفترة الثلاث سنوات حوالى ١٢ مليون دولار وتسعى الوكالة الى الحصول على هذا المبلغ من الحكومات ٠

والآن أعود فأوجه نظركم الى مبلغ ١ر٥ مليون دولار الذى يجب أن تحصـل عليه الوكالة من المصادر الخارجة عن الموازنة . ومالم يتحقق الحصول على هذا المبلغ كله لاتستطيع الوكالة تنفيذ برنامج السنوات الثلاث بكامله ، أو بالطريقة المتزنة التى اختطتها له . ولايضاح أهمية هذا المبلغ بالنسبة لبرنامج الوكالة الشامل أقول انه يساوى أكثر من التكاليف الاولية اللازمة لبناء وتجهيز ثلاث من وحدات التدريب المهنى الخمس الاساسية ، أو بدلا من ذلك أنه سيمكن الوكالة من مضاعفة طاقة خمس من الوحدات الاساسية .

وكثيرا ماوجه الى هذا السؤال : ماذا تستطيع هيئة خيرية متطوعة بمفردها أن تفعل لمساعدة اللاجئين ؟ والجـواب على ذلك أنها تستطيع أن تفعـل الكثير لان كل مساعدة صغيرة لها فائدتها . ودعونى أزيدكم ايضاحا بخصوص الطريقة التى يمكنكم معها تكييف مساعداتكم بحيث تتحقق منها الفائدة القصوى ٠ ففى بعض الأحيان يرافق استيضاحا ما اقتراح بأن يقدم للوكالة مبلغ محدود يخصص للاستعمال فى خـدمة اجتماعية معينة ٠ فاذا كان ذلك لغاية سبق للوكالة أن رصـدت لها الأموال اللازمة فهذا حسن وجميل وخاصة اذا قدم المبلغ للمساعدة فى تنفيذ برنامج الخمس نقاط الذى سبق لى أن أوجزته لكم .

أما فيما يختص بالتدريب المهنى ، وهو الامر الذى تضع عليه أقصى التشديد للمستقبل ، فان لدى الوكالة على مأعتقد استعدادا يفوق استعداد أكثر الهيئـات الخيرية لتنفيذ مثل هذا البرنامج وخاصة بسبب الموعـد المقـرر الذى تعمل الوكالة ضمن حدوده أى حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ٠

وبالطبع اذا استطاعت احدى الهيئات المتبرعة أن تقدم هبة بما يقارب النصف مليون دولار فى المستقبل القريب ، واذا كان لديها الاستعداد للتفاوض مع الحكومات، ووضع الخطط اللازمة ، والاشراف على البناء ، وتعيين المدرسين(وهذا يعنى فى الواقع تدريبهم) وادارة العمل عند انجاز الوحدة ، فسوف يكون فى امكان مثل هذه الهيئة أن تبنى وتدير بكفاءة مركزها التدريبى الخاص ، ونحن سوف نرحب بذلك . غير أننى أفترض أن مثل هذه الهيئة المتبرعة ستكون الحالة الشاذة لا القاعدة بل وربمـا كانت الحالة الشـاذة النادرة .

أما بالنسبة للهيئات التي لديها أقل من هذا المبلغ فان الوكالة تستطيع أن تنقش بصورة دائمة اسم أي متبرع على بناية او غير ذلك من الاقسام الهامة عندما يكون المبلغ المقدم كبيرا • وبوجه عام ينطبق ذلك على الهبات التي تبلغ ٢٥٫٠٠٠ دولار أو أكثر • ومن الناحية الاخرى فان الهبات الاصغر من ذلك والتي تكفي في الاكثر لتمويل بعض احتياجات المركز ، كتوفير الاجهزة مثلا • فهي ليست قابلة للتعريف الدائم عن اسم المتبرع بها • وبالنسبة للهبات التي تبلغ ٢٥٫٠٠٠ دولار أو أكثر ، تقوم الوكالة في الوقت الحاضر باعداد مخطط بين مختلف الاجزاء التي يتكون منها مركز كامل للتعريب المهني بحيث تظهر الاقسام القابلة لوضع اسم المتبرع عليها بوجه التحديد واننا سوف نكون على استعداد لتقديم مثل هذه المعلومات عند الطلب لكل من يهمه الأمر منكم •

ومن الناحية الأخرى اذا كان المبلغ المتبرع به للوكالة لتوفير خدمة من نوع الخدمات التي لا تقدمها الوكالة في الوقت الحاضر ، فعندها سيترتب على قبولنا للمال واستعماله لتلك الغاية المعينة انفاق المزيد من الوقت والمال ـ وهما عاملان غير متوفرين في ميزانية الوكالة وهذا من شأنه ان يخفض من مقدرتنا على تنفيذ برنامجنا ذي الخمس نقاط • وعلاوة على ذلك ، اذا أردنا أن نشرع بتوفير أية خدمة جديدة ولو على نطاق محدود فان ذلك سيؤدي الى مطالبة لاجئين آخرين بالمنافع ذاتها • واذا نحن أذعنا لهذه المطالب فان ذلك سيناقض مبدأ ابقاء الخدمات على مستواها الحالي للشخص الواحد كي يكون في مقدورنا بذل أقصى المساعدة للشبان البالغين سن الرشد والنقطة الهامة هي ان الوكالة بوجه عام تفضل ان يكون التبرع بالأموال للمساعدة في الأعمال القائمة •وفيما يختص بالخدمات التي لا توفرها الوكالة الآن ، قد يكون من الأفضل لجميع من يعنيهم الأمر أن تقوم الهيئة الخيرية المتطوعة التي تفضل استعمال الأموال بهذا الشكل بادارة المشروع بطرقها الخاصة واني أقول هذا لأسباب عملية لا انتقادا للحوافز والغايات التي قد تكون في ذهن متبرع معين •

وفي الختام اسمحوا لي أن أشير الى انني لا أتقدم ببرنامج النقاط الخمس هذا بوصفه ترياقا لحل مشكلة اللاجئين في نواحيها الكبرى • ان الوكالة بحد ذاتها لا تستطيع حل مشكلة اللاجئين وان أي حل عام لمشكلة فلسطين المعقدة التي تؤلف مشكلة اللاجئين جزءا منها فقط ، سيأتي في الغالب عن طريق قوى خارجة عن الوكالة تلك القوى التي ستقرر وتكون مستقبل الشرق الأوسط • وان طبيعة الحل النهائي ستقرره الى حد كبير مشاعر وأحاسيس شعوب الشرق الاوسط بمرور الزمن • والزمن هو بحد ذاته عنصر هام لأي حل مرضي ـ لا الزمن العقيم الذي يبقي على الأوضاع الراهنة ، بل الزمن الذي يصحبه الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الملموس • وفي حين ان الوكالة في حد ذاتها سوف لا تكون عاملا كبيرا في تكوين وتنفيذ الحل الا انها تستطيع بل وينبغي عليها أن تعمل بانسجام مع تلك القوى التي ستكون المستقبل ومن الناحية الاقتصادية ان عشر سنوات من تاريخ الوكالة تثبت الحقيقة الواقعة وهي ان مشاريع التنمية الكبرى التي تستهدف بصورة خاصة توطين اللاجئين ليست مقبولة من اللاجئين أو الحكومات المضيفة على السواء • وان من رأيي أن أي مشروع تنمية كبير في الشرق الأوسط يجب أن يسير مستقلا عن الوكالة ودون الاشارة المباشرة الى توطين اللاجئين •

وأسمحوا لى أن أضيف ان القوى التى ستكون مستقبل الشرق الأوسط هى فى الأساس نفس القوى التى تعيد تكوين العالم اليوم ، وهــــذا لا ينطبق فى الحقل الاقتصادى فقط بل يتعداه الى الحقلين الثقافى والسياسى وعلى أمانى الشــعوب فى المناطق المتخلفة من العالم • وان سجل عصر ما بعد الحرب بكامله يشهد على أهميـــه هذه القوى وصمودها • وبوجه عام ان أولئك الذين يسعون لايقاف هذه القوى يمنون بالفشل ، وانى أرى ان هذا الأمر سينطبق على الشرق الأوسط بالنسبة للمستقبل بما فى ذلك حل مشكلة فلسطين واذا ما نظرنا الى الأمر نظرة بعيدة ، نجد ان حلا يفرض بطريقة مصطنعة سوف لا يدوم ، وان أى حل دائم يجب أن ينبع من عقول وقلوب ومشاعر شعوب المنطقة وان يقوم على مبادىء أســـاسية عادلة ، فان الوكالة ليست هى وحدها التى ينبغى أن تعمل بانسجام مع القوى التى ستكون مستقبـل الشرق الأوسط بل ينبغى أن تفعل ذلك أيضا كيانات أخرى خارجة عن المنطقة ، تلك الكيانات التى تهتم اهتماما صادقا بسلام العالم •

وفى غضون الفترة التى تسبق ايجاد حل ، وأعيد مرة أخرى ان لا شأن للوكالة فى صنع هذا الحل ، تستطيع الوكالة ان تقوم بدور هام لصالح اللاجئين والعــــالم بتقديم خدمات أساسية للاجئين ــ أى تلك الخـــدمات التى تخفف من آلام البشرية والتى من شأنها بالاضافة الى ذلك أن تعد عددا متزايدا من شباب اللاجئين لحياة نافعة منتجة بغض النظر عن المكان الذى سيعيشون فيه نهائيا • وأن تقوم بهــذه الأعمال بطريقة تساعد على الاستقرار العام فى الشرق الاوسط • وهذا بدوره ســيؤدى الى خلق جو يمكن القوى التى تكون مستقبل المنطقة على العمل بطريقة أكثر انتظامـــا وسرعة وبقيامها بهذا الدور تساهم الوكالة مساهمة هامة فى ســـلام العالم • وفى سبيل هذه الغاية أناشدكم أن تتعاونوا معنا وأن تقدموا لنا مساعدتكم الخالصة .

(٣١٠)

الخطابان المتبادلان

بين كيندى والسيد الرئيس (*)

خطاب كيندى للسيد الرئيس :

١١ من مايو سنة ١٩٦١

عزيزى السيد / الرئيس

لقد تركز اهتمام العالم فى الأشهر الأخيرة حول عدد من المواقف الدولية القابلة للانفجار والتى يمكن أن تظهر نتيجتها الفرق بين الحرية والعبودية وبين السلام والحرب بالنسبة لملايين كثيرة من الناس وربما بالنسبة للجنس البشرى كله فى نهاية الأمر .

واعلم ان هذه المشاكل اثارت اهتمامكم العميق كما أثارت اهتمامى واننى على أية حال واثق من انكم تشاركوننى فى الاعتقاد بأنه من الممكن تبديد السحب المتجمعة فى سماء الموقف الدولى الآن بفضل الجهود التى يبذلها باخلاص الرجال ذوو النيات الطيبة فى كل مكان بالعالم .

وفى يقينى انه يجب فى هذه الاثناء على الزعماء المستجيبين لاحتياجات شعوبهم وأمانيها أن يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات فيما يتعلق بنشر الأسس الرئيسية للعدالة السياسية والاجتماعية .

واننى منذ ان توليت الرياسة فى يوم ٢٠ من يناير - وان كنت قد شغلت كثيرا بالعديد من المسائل الدولية التى اقتضت الاهتمام العاجل بها - عنيت فى الوقت نفسه بالتفكير كثيرا فى غيرها من المسائل الدولية التى تقتضى منا جميعا العناية والاهتمام .

وكثيرا ما اتجهت أفكارى نحو الشرق الأوسط تلك المنطقة التى ساهمت كثيرا جدا فى التراث الدينى والثقافى السائد فى العالم اليوم والتى ما زالت تنطوى على امكانيات عظيمة للمساهمة فى الحضارة .

وانى لفخور كذلك بالتشجيع الحقيقى الذى قدمته حكومتى والشعب الامريكى لأمانيكم وأمانى مواطنيكم فيما مضى وخاصة فى أثناء أيام عام ١٩٥٦ الحرجة .

(*) من مطبوعات مصلحة الاستعلامات

ان حكومة الولايات المتحدة ـ وهى فى ذاتها نتيجة لاتحاد ثم بين عدة دويلات مستقلة ـ سرها أن تعترف بقيام الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ وهو يوم مولد واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية ٠

ولقد لاحظت فى الأسابيع الأخيرة بعض التكهنات عن الاتجاه الذى تسير فيه سياسه حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنطقه الشرق الاوسط ٠

وأود فى هذا الصدد ان أؤكد لكم ان الآراء والأفكار التى ورثناها عن الرجال السابق ذكرهم جزء من الالياف السياسية التى يتكون منها كيان الأمة الأمريكية واننى بوصفى رئيسا لهذه الأمه اعتزم التمسك بتلك الاراء والافكار بمعنى انكم ستجدوننا فى كل وقت فى كل مكان مساهمين فى الكفاح فى سبيل تحقيق تكافؤ الفرص واقامه حكومات من الشعب وبالشعب لخدمة الشعب وفى سبيل التحرر من الغدر والخوف وكذا فى سبيل تطبيق العدالة منذ تسوية المنازعات الدولية ٠

وأود ان تعلموا ما يلى عن تطبيق هذه الآراء والأفكار العظيمة فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات القلائل المقبلة :

١ ـ ستقدم الولايات المتحدة فى نطاق أقصى ما فى وسعها كل مساعدة ملائمة لكل دول الشرق الاوسط المصممة على التحكم فى مصيرها بقصد توافر مزيد من الرفاهية لشعوبها مع السماح لجاراتها بالعمل على تحقيق هذه الأهداف الأساسية نفسها ٠

٢ ـ ان الولايات المتحدة مستعدة دائما للمساهمة ـ فى نطاق الأمم المتحدة وخارج نطاقها ـ فى البحث عن حلول للمنازعات التى تبدد الطاقات الثمينة لدول الشرق الأوسط وتؤخر التقدم الاقتصادى الذى تريد كل الشعوب الحرة ان تتمتع به عن حق ٠

٣ ـ ان الولايات المتحدة اذ تتطلع الى تحسين حال شعوب الشرق الأوسط مستعدة للاستمرار فى تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية القومية الموضوعة طبقا لخطط دقيقة كما انها مستعدة لان تقدم المنتجات الغذائية الامريكية طبقا لبرنامج « الطعام فى سبيل السلام » كذلك فان الولايات المتحدة مستعدة للاستمرار فى تشجيع المبادلات التعليمية بقصد تيسير التقدم السياسى والاقتصادى ٠

واذا كان التوتر قد احتد واشتد مع الأسف فى بعض مناطق العالم الأخرى فان منطقة الشرق الاوسط ظلت خلال السنوات الثلاث الماضية هادئة نسبيا ٠

والفضل فى ذلك عائد بدرجة كبيرة الى حكم الساسة زعماء المنطقة الذين اعطوا برامج التنمية الاقتصادية البناءة الاولوية فى اهتمامهم ولقد أخذت أنا والمستر راسك وزير الخارجية من اجماع ممثلى مختلف دول الشرق الأوسط فى الرأى الذى أعربوا عنه وأكدوا فيه ان تبقى حالة الهدوء النسبى سائدة بالمنطقة ٠

بيد ان ثمة حالات من التوتر ما زالت مختفية تحت هذا الهدوء الظاهرى ومن هذه الحالات النزاع العربى الاسرائيلى الباقى بدون حل وانى أعلم ان ثمة مشاعر عاطفية عميقة متصلة بتلك المسألة وانه ليس ثمة حل سهل ظاهر لها ٠

ان الحكومة الامريكية والشعب الامريكي يعتقدان انه من الممكن ايجاد تسوية مشرفة ومتسمة بطابع انساني وهما مستعدان للمساهمة في الاعمال والاعباء التي لابد ان تنجم عن حل لمثل هذه المشكلة العويصة اذا رغب الاطراف الذين يعنيهم الأمر في هذه المساهمة أننا مستعدون في حل ماساة مشكلة اللاجئين العرب على أساس المبدأ القاضي باعـــادتهم الى ديارهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم • كذلك نحن على استعداد للمساعدة في ايجاد حل منصف ومعقول للمشــكلة النــاجمة عن المشروع الخاص بتنمية موارد مياه نهر الاردن ، كما اننا على استعداد للمساعدة في احـراز تقدم بشأن لأية ناحية من نواحي هذه المشكلة المعقدة •

واني لمسرور لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أبرزت أخيرا ضرورة الاسراع بتنفيذ توصياتها السابقة بشأن مشكلة اللاجئين وأود بهذه المنــاسبة أن أذكر بوضوح ان موقف هذه الحكومة حيال تلك المشكلة يستند وسيظل مستندا الى التمسك بتأييــد توصيات الجمعية العامة بشأن اللاجئين مع الاهتمــــام بدون تحيز الى تنفيذ تلك التوصيات بطريقة تعود على اللاجئين بأكبر قسط من المنفعة •

وان الولايات المتحدة بوصفها عضوا في لجنة التوفيق الفلسطينية وبوصفهـــا دولة مهتمة كل الاهتمام بتقدم شعوب الشرق الأوسط على المدى الطويل تنظر بعين الجد الى المهمة التي عهدت بها الامم المتحدة الى تلك اللجنة واننا لمصــــممون على ان نستخدم نفوذنا حتى تضاعف هذه اللجنة جهودها للعمل على احراز تقدم فيما يتعلق بايجاد حل سلمي وعادل للمشكلة الفلسطينية •

وطبيعي انه ليس من الواضح حتى الآن ما الخطوات المحدودة التي يمكن أن تقوم بها اللجنة في هذا الشأن ولكني أستطيع أن أؤكد لكم ان الولايات المتحدة لن تتواني في ابداء اهتمامها باتخاذ الاجراءات الفعالة •

واني لأرجو بكل اخلاص ان تتعاون كل الاطراف التي يعنيها الامر تعاونا كليا مع اللجنه في أي برنامج تتخذه بقصد حماية مصالح اللاجئين الفلسطينيين وكفـــالة الرفاهية لهم •

وبالاشارة الى العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة اعترف بأن آراءنا حيال المسائل الهامة ليست متشابهة دائما الا اني في الوقت نفسه أشعر بسرور لأن العلاقات مستمرة بيننا في كثير من الميادين بطريقة تعود بالنفع على الجانبين ولأن المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة بمقادير لها مغزى قد أدت دورا هـــاما في برنامج النهوض والتنمية الذي وضعتموه بكل دقة •

وتعلمون اني اقترحت أخيرا على الكونجرس ان يوافق على أن تساهم الولايات المتحدة في المحافظة على آثار النوبة واننا ما زلنا نرحب بمئات الطلبـــة المنتمين الى الجمهورية العربية المتحدة الذين التحقوا بالمعاهد الامريكية لاســتكمال دراســـتهم وتعليمهم •

ولقد حدثني السفير راينهارت في أثناء مشــــاوراته الاخيرة في واشنطن عن البرنامج العظيم الذي وضعته الجمهورية العربية المتحدة لانشاء قاعدة للصناعة تسمح بزيادة الرفاهية وبرفع مستوى المعيشة لمواطنيكم أجمعين واني لمسرور بوجه خاص

لأننا استطعنا في كثير من المرات ان ندبر في ظروف ملائمة بيع كميات كبيرة من القمح وغيره من المواد الأخرى الى الجمهورية العربية المتحدة لاعترافنا بأهمية الشعب إذا ما كان غذاؤه كاملا ٠

واني لأرجو ان يستمر بيننا مثل هذا التعاون المفيد للجانبين كذلك أرجو ان تتجلى لكم فائدة آرائي هذه عن الشرق الأوسط ٠

ونظرا للتاريخ الطويل للعلاقات الودية بين الشعب العربي والشعب الامريكي ونظرا للترابط بين كل النـاس الذين يرغبون في أن يبقوا أحرارا أود أن أتيقن الا تتكون لديكم أنتم وغيركم من زعماء العرب فكرة خاطئة عن موقفنا حيال الشـعب العربي ان موقفنا ما زال موقفا ينطوي على الصداقة المخلصة واعتقد ان المسـتقبل سيزيد من العلاقات الودية بين بلدينا وبين شعبينا المحبين للسلام وما دامت هذه العـلاقات قائمة على أساس احترام كل جانب لآراء الآخرين وعلى أسـاس الاهتمام المشترك بتحسين حال البشرية وكذا على أساس المساهمة المشتركة في الجهود الخاصة بازالة أسباب التوتر الدولي ٠

فيما يلي النص الرسمي والحرفي لرد الرئيس جمال عبد الناصر :

عزيزي الرئيس جون ٠ ف ٠٠ كينيدي

لقد تلقيت بمزيد من الارتياح والتقدير خطابكم الى بتاريخ ١١ من مايو سـنة ١٩٦١ الذي تفضلتم فيه باثارة بعض جوانب المشكلة ذات الاهمية البالغة والخاصة بالنسبة للأمة العربية على اختلاف شعوبها وهي ـ دون شك ـ قضية فلسطين واذا كنت قد تأخرت في الرد على هذا الخطاب فلقد كان باعث التأخير هو اعطاؤه ما يستحقه من فرصة الدراسة الدقيقة المتأنية ٠

ولعل مبعث الارتياح الذي شعرت به حين تلقيت خطابكم كما أشرت في العبارة الاولى من هذا الخطاب ـ انني كنت من جانبي اقلب النظر في فكرة الاتصال بكم بشأن نفس هذه القضية التي اثرتم في خطابكم بعض جوانبها ٠

ولقد كان فكري في الاتصال بكم يرتكز على مجموعة من العوامل :

أولا : ان ماتم بالفعل من تبادل المراسلات بيننا في عدد من مختلف المشاكل العالمية كان واضحا في دلالته على انكم تحاولون فتح أبواب التفاهم وابقاءها مفتوحة بينكم وبين عدد من الشعوب الاخرى التي تولي قضايا السلام اهتمامها الأول حفاظا على هذا السلام وصونا للجنس البشري مما يتهدده من اخطار ٠

وفي اعتباري ان الوصول الى التفاهم المشترك بين الشعب انما هو في الوقت نفسه اقامة فرص للسلام على أمتن الأسس وأصلبها ٠

ثانيا : قضية فلسطين وما تفرع عنهـا من مشـاكل انما هي بجانب كونها من القضايا الرئيسية التي تمس السلام العالمي مباشرة في عصرنا ـ في الوقت نفسه ذات اتصال وثيق بالعلاقات ما بين شعبينا ٠ واحب هنا ان اضيف انني لا أربط احتمالات التفاهم بضرورة التقاء وجهات نظرنا في هذه المشكلة

على نحو كامل من التطابق وانما الذى أقوله هو انه من الامور الحيوية فى هذا الصدد أن تكون لدى كل منا صورة واضحة للحقيقة بقدر ما يمكن أن يبدو منها انسانيا من وراء ضباب الزمان ودخان الأزمات ٠

ثالثا : اننى تابعت باهتمام كل مرة تعرضتم فيها لهذه المشكلة سواء فيما ألقيتم من خطابات فى الكونجرس حين كنتم تمثلون ولاية « ماساشوستس » أو ما صدر عنكم خلال حملة انتخابات الرياسة ولست اخفى عليكم اننى قبل ان يصلنى خطابكم كنت ـ من تأثير فكر الاتصال بكم فى موضوع فلسطين ـ أحاول أن استشف صورة لموقفكم منه خلال سطور كتابكم عن « استراتيجية السلام » ولقد كان احساسى بما قرأت عنكم مباشرة أو بما نسب اليكم فى هذا الموضوع يجعلنى أعتقد ان هناك زوايا كثيرة فى المشكلة تستحق مزيدا من الضوء ٠

على اننى برغم هذا كله تصورت انه ربما كان المناسب ان ارجىء الاتصال بكم فى هذا الامر باعتبار ما كان يواجهكم من مشاكل ضخمة ذات طابع ملح وعاجل فى الميدان الدولى ٠

ومن هنا ـ كما قلت لكم ـ اثارارتياحى انكم اخذتم المبادرة وكتبتم الى فى بعض زاوية الموضوع الذى كان بودى ان احدثكم من جانبى فى صورته الكاملة كما نراها هنا على الناحية العربية منها ولست أريد هنا ان املأ هذا الخطاب بالوثائق وانما أنا هنا أحاول أن أنقل اليكم تصورنا العام للمشكلة واسمح لى هنا ان اؤكد لك ان هذا التصور لا يقوم على أساس عاطفى وانما ما حدث ماديا هو أساسه الوحيد ٠

سيادة الرئيس ،

اسمحوا لى ان اضع أمامكم هذه الملاحظات التالية علها تساعد مترابطة على توضيح صورة سريعة للمشكلة :

١ ـ لقد اعطى من لا يملك من لا يستحق وعدا ثم استطاع الاثنان « من لا يملك » « ومن لا يستحق » بالقوة وبالخديعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعى حقه فيما يملكه وفيما يستحقه ٠

تلك هى الصورة الحقيقية لوعد بلفور الذى قطعته بريطانيا على نفسها واعطت فيه ـ من أرض لا تملكها وانما يملكها الشعب العربى الفلسطينى ـ عهدا باقامة وطن يهودى فى فلسطين ٠

وعلى المستوى الفردى ـ يا سيادة الرئيس ـ فضلا عن المستوى الدولى فان الصورة على هذا النحو تشكل قضية نصب واضحة تستطيع أية محكمة عادية أن تحكم بالادانة على المسئولين عنها ٠

٢ ـ ومن سوء الحظ يا سيادة الرئيس ان الولايات المتحدة وضعت ثقلها كله فى غير جانب العدل والقانون فى هذه القضية مجافاة لكل مبادىء الحرية الأمريكية والديموقراطية الامريكية وكان الدافع لذلك مع الاسف هو اعتبارات سياسية محلية لا تتصل بالمبادىء الأمريكية ولا بالمصلحة الأمريكية على

مستواها العالمى ولقد كانت محاولة اكتساب الاصوات اليهودية فى انتخابات الرياسة هى ذلك الدافع المحلى ولقد قرأنا لاحد السفراء الامريكيين السابقين فى المنطقة ان سلفكم المستر هارى س · ترومان لما القى بكل قوته وفيها بالطبع قوة منصبه الخطير على رأس الامة الامريكية ـ ضد الحق الواضح فى مستقبل فلسطين ـ لم يكن له من حجة ازاء الذين استرعوا نظره من المسئولين الى خطورة موقفه غير قوله : « هل للعرب اصوات فى انتخابات الرياسة الامريكية ؟ »

٣ ـ ان خرافة الانتصار العسكرى الذى تحاول بعض العناصر ان تقيم على اساسه حقا مكتسبا للدولة الاسرائيلية فى فلسطين ليست الا وهما صنعته الدعايات التى بذلت جهدها لاخفاء معالم الحقيقة ·

ولست أريدك ان تسمع ـ فى هذا المجال ـ شهادتى كجندى عاش هذه التجربة بنفسه وانما وثائق الامم المتحدة وتقارير وسيط الهدنة الدولية فى فلسطين ولجانها تستطيع ان تثبت لك ان القوات الاسرائيلية لم تستطع احتلال ما احتلته من الاراضى خلال المعارك وانما من العجيب ان ذلك كله تم خلال الهدنة ·

ولقد كان ما فعله العرب فى ذلك الوقت انهم احسنوا الظن بالامم المتحدة وتصوروها قوةقادرة علىفرض العدل خصوصا اذا كان العدل أساسا هو كلمتها وقرارها ولقد ظن العرب ان الجانب الاسرائيلى سوف يعاقب على خرقه لاحكام الهدنة الدولية وان ما تسلل اليه من الارض تحت ستار الهدنة سوف يعاد الى مكانه الاصلى · ومن سوء الحظ اننا عوقبنا فيما بعد على ان نظرتنا الى الامم المتحدة كانت نظرة مثالية تنبع من الثقة ·

٤ ـ ان الخطر الاسرائيلى بعد ذلك كله لا يمثل مجرد ما تم حتى الآن من عدوان على الحق العربى وانما هو يمتد الى المستقبل العربى ويهدده بأفدح الاخطار ·

واذا ما لاحظتم استمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل وتشجيعها وفتح الابواب أمامها رايتم معنا ان هذه الهجرة تصنع ضغطا داخل اسرائيل لابد له أن ينفجر ويتجه الى التوسع ودليل ذلك هو التفسير المنطقى للتحالف القوى بين اسرائيل وبين مصالح الاستعمار فى منطقتنا فان اسرائيل منذ قيامها لم تبتعد كثيرا عن الفلك الاستعمارى · وكان واضحا انها تشعر بترابط مصالحها مع الاستعمار كذلك كان الاستعمار من ناحيته يستخدم اسرائيل كأداة لفصل الامة العربية فصلا جغرافيا بعضها عن بعض وكذلك كان يستخدمها كقاعدة لتهديد أية حركة تسعى للتحرر من سيطرته ولست فى حاجة للتدليل على ذلك الا بتذكيركم بالظروف التى تم فيها العدوان الثلاثى علينا والتواطؤ الذى سبقه سنة ١٩٥٦ ·

من هذا العرض السريع للصورة فى خطوطها العامة أردت ان أقول لكم : ان موقفنا من اسرائيل ليس عقدة مشحونة بالعواطف وانما هو عدوان تم فى الماضى واخطار تتحرك فى الحاضر ومستقبل غامض محفوف باسباب التوتر والقلق معرض للانفجار فى أى وقت ممكن ولكى آكون منصفا فانه يبدو لى أن بعض العناصر العربية قد ساهمت فى تصوير المشكلة لديكم باعتبارها شحنة عاطفية واذكر فى هذا المجال ان سلفكم الرئيس دوايت ايزنهاور قال لى عندما كان لى شرف لقائه فى نيويورك فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٠ :

ان بعض الساسة العرب كانوا يدلون بتصريحات علنية متشددة فى موضوع فلسطين ثم يتصلون بالحكومة الامريكية يخففون من وقع تشددهم قائلين : ان تصريحاتهم كانت موجهة للاستهلاك المحلى العربى •

وانى لأسف حقيقة ان هذه الاصوات المتخاذلة المترددة استطاعت ان تجد من يسمعها فى بلادكم وان كانت فى بلادنا ـ مهما تظاهرت بالتصلب فى الحق ـ لم تجد من يسمعها أو يثق بها ولقد أثبتت الحوادث فيما بعد على أية حال ان هؤلاء الذين خدعوكم لم يتمكنوا من خداع شعوبهم •

سيادة الرئيس :

لقد حاولت أن أكون صريحا الى أبعد حدود الصراحة فى حديثى اليكم ولقد يبدو من أصول اللغة الدبلوماسية التقليدية ـ اننى جاوزت ما تفرضه اعتبارات المجاملة ـ ولكنى أؤكد لكم انه فى اعتبارى لا يوجد أشرف فى تكريم الصديق والحفاوة به أحسن من التعبير الصادق كما يحس صاحبه ومن هذا الاساس فانى استأذنكم بعد ان عرضت للصورة من ناحيتها الاسرائيلية ـ ان استطرد للناحية الامريكية منها واسمحوا لى أولا أن أؤكد لكم ان ايمانى العميق كان ولايزال ـ ان الوصول الى تفاهم عربى أمريكى هدف هام بالنسبة لنا يستحق ان نبذل من أجله كل الجهود ونحاول من أجله ولا نيأس من المحاولة أو نمل •

ونحن فى هذا نصدر عن تتبع واع لمجرى التاريخ الامريكى وعن اعجاب عميق بخصائص الامة الامريكية وعن مشاركة مخلصة فى كثير من مبادىء النضال التى استهدت بها امتكم العظيمة فى صنع مكانها •

والآن استأذنكم فى ابداء هذه الملاحظات :

١ ـ لقد حاولنا دائما وما زلنا نحاول ولسوف نصر دائما على المحاولة ان نمد ايدينا للامة الامريكية وأؤكد لكم ان مما يحز فى نفوسنا الى أبعد الحدود اننا فى كثير من الاحيان نجد يدنا معلقة وحدها فى الهواء ولقد تفضلتم يا سيادة الرئيس ـ واشرتم فى خطابكم الى دور الرئيس وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت فى بروز دول عربية مستقلة ذات سيادة متكافئة فى المجتمع الدولى •

واسمحوا لى أن أقول : ان الرئيسين الكبيرين لا يمثلان فى بلادنا آمالا تحققت بقدر ما يمثلان آمالا لم تتحقق • لقد كانت فى بلادنا ثورة وطنية عارمة تطلب حق تقرير المصير ولما أعلن الرئيس ويلسون نقطه الاربع عشرة المشهورة كان صداها على الثورة الوطنية العارمة فى بلادنا قويا فعالا •

ولقد ذهب وفد يمثل الثورة الوطنية فى مصر ـ فى ذلك الوقت ـ الى باريس ليحضر مؤتمر الصلح وينادى بحق مصر فى تقرير مصيرها وكان هذا الوفد يرفع ـ بين ما يرفع من الاعلام ـ مبادىء الرئيس وودرو ويلسون نفسها ويستند عليها ولكن الرئيس ويلسون رفض مقابلة هذا الوفد ولم يجد فرصة يشرح فيها قضية بلاده أمام مؤتمر الصلح فى باريس ولم يكن أمام هذا الوفد وأمام هذا الشعب الذى أرسله الى باريس غير المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار

وكانت القوة القاهرة سلاح الاستعمار لقمع الثورة الشعبية خلافا مع كل دعوى عن تقرير المصير ٠

كذلك استطاعت مبادىء الاطلنطى التى أعلنها الرئيس روزفلت سنة ١٩٤١ عن تحرير الشعوب ان تمتد اليها آمال شعبنا ولربما كان من سوء حظنا ان الرئيس روزفلت لم يعش ليرى يوم انتهاء الحرب حتى تتاح له الفرصة لوضع قوته الضخمة وقوة وطنه وراء المبادىء التى أعلنها وقت محنة الطغيان الفاشيستى ٠٠

٢ ـ كانت الصدمة الكبرى فى العلاقات العربية الامريكية هى غلبة اعتبارات السياسة المحلية الامريكية على اعتبارات العقل الامريكى والمصلحة الامريكية فى تقرير موقفكم من الظروف التى اهدر فيها الحق العربى فى فلسطين اهدارا كاملا ولقد سبقت لى الاشارة الى هذا الامر حين تعرضت لمشكلة فلسطين من جانبها لاسرائيل ٠

٣ ـ احتدم الخلاف بيننا وزادت حدته ما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٥ بسبب التباين بين نظرة كل منا الى مشكلة واحدة هى مشكلة الدفاع عن الشرق الاوسط ٠

كان راينا ان الاحلاف العسكرية خصوصا تلك التى تستند على قوى عالمية كبيرة لا تكفل الدفاع عن الشرق الاوسط وانما هى تزيد تعرضه للخطر بمقدار ما تزج به الى الحرب الباردة ٠

وكان راينا ان الدفاع الحقيقى عن الشرق الاوسط تقوم به بلدان هذا الشرق الاوسط وان ميدانه ليس الخطوط الدفاعية بقدر ما هو الجبهات الداخلية للشعوب وكان الاستقلال الحر غير المشروط والاتجاه المجدى الى التطوير الوطنى البناء خير ضمان لسلامة الشرق الاوسط ضد أى عدوان كيفما كان مصدره ولقد اتيح لى أن اشرح بنفسى موقفنا هذا للمستر جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة فى ذلك الوقت عندما اتيحت لى فرصة لقائه سنة ١٩٥٣ فى القاهرة ٠

٤ ـ فى غمرة المناقشة حول الدفاع عن الشرق الاوسط وقعت الحادثة التى كانت بمثابة نقطة التحول فى اتجاهات الحوادث واعنى بها الغارة على غزة فى فبراير سنة ١٩٥٥ حيث قام الجيش الاسرائيلى بغارة هجومية وحشية على مدينة غزة الفلسطينية ولست أريد أن اصف هذه الغارة باكثر مما وصفتها به وثائق الامم المتحدة وقد وصفتها بانها غارة « وحشية مدبرة » ومع ذلك فان وزير الدفاع الاسرائيلى ورئيس الوزراء الحالى بعثا بتهنئتهما الى الذين قاموا بها بناء على امرهما ٠

كذلك استمرت الخطة العدوانية نفسها على مصر ـ فى ذلك الوقت ـ هذه الخطة التى كانت تستهدف الجبهة الداخلية لمصر على حد ما تشهد به الوقائع المتسربة مما يسمونه عملية لافون فى اسرائيل التى اتضح منها أن الهدف كان تفجير القنابل فى بلادنا وتدمير منشآتنا واساءة العلاقات بيننا وبين دول صديقة

بيتها الولايات المتحدة الأمريكية التى وضع العملاء الاسرائيليون القنابل الحارقة أمام مكاتبها فى القاهرة ٠

وفى الوقت نفسه كانت هذه الخطة تستهدف خطوط الهدنة كما تجلى فى الغارة على غزة ٠

لقد دفعنا ذلك الى الاحساس بأن انهماكنا فى عملية التطوير الوطنى لا يجدى ازاء العدوان وتحتم أن نوجه جزءا من الاهتمام بجانب التطوير الى الاستعداد المسلح لرد العدوان اذا ما تحرك ضدنا ٠

ولقد كان من هنا أن بدأنا بطلب شراء السلاح من الولايات المتحدة بالحاح ولما ووجهنا بالمماطلة ثم بالرفض كان ان اتخذت قرار شراء السلاح من الاتحاد السوفيتى واؤكد لك اننى سوف أظل أحتفظ من الوفاء لحكومة الاتحاد السوفيتى واتصور انك لو كنت مكانى لكان ذلك شعورك نفسه وانت ترى التهديد يحيط بوطنك وتجد فى الوقت نفسه انك لا تملك وسيلة لانزال العقاب بالمعتدين ٠

٥ ـ كان من أثر ذلك أن مرت العلاقات بيننا بفترة عاصفة وجرت محاولة تشويه سياستنا الوطنية عن عمد وتعرضنا لألوان من الحرب النفسية بينها توجيه عدد من محطات الاذاعة السرية توجه دعايتها المسمومة الى شعبنا بغية تحوله عن الصمود وراء حكومته الثورية ٠

ثم كانت ذروة الحرب النفسية هنا هو ذلك القرار الذى اتخذ بسحب عرض المساهمة الأمريكية فى تمويل سد أسوان العالى وهو العرض الذى كانت الحكومة الأمريكية قد تقدمت مختارة مشكورة به ثم تبع ذلك انسحاب البنك الدولى من عمليات تمويله ولم يكن هناك شك فى أن الطريقة التى تم بها سحب هذا العرض كانت تنطوى على الكثير مما لا يرضى الشعب العربى فى مصر لنفسه أن يتقبله ٠

٦ ـ قدرنا للولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك موقفها فى محاولة ايجاد حل سلمى للمشكلة التى ثارت فى ذلك الوقت بعد تأميم شركة قناة السويس ٠
كذلك كان تقديرنا فائقا للتأييد العظيم الذى تعنيه قضية الحرية فى بلادنا من جانب الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكى وكان ذلك حينما تكشفت مؤامرة التواطؤ على بلادنا من جانب بريطانيا وفرنسا واسرائيل ثم حينما بدأت عملية الغزو يوم ٢٩ من أكتوبر ١٩٥٦ فى اليوم الذى كان محددا لبدء المفاوضات فى جنيف بغية الوصول الى حل نهائى على ضوء قرارات مجلس الأمن بشأن قناة السويس ٠

ولقد كان احساسنا ان الشعب الأمريكى يشعر بموقفنا من ذكريات تجاربه فى بيرهاربور وصدق احساسنا ومن سوء الحظ أن التحسن الكبير الذى طرأ على علاقاتنا فى ظروف المحنة الدامية بدأ يتعرض لنكسة خطيرة فان سياسة الولايات المتحدة قد اتجهت فى أعقاب انتهاء معركة السويس بهزيمة العدوان الى عزل مصر ومحاولة تحقيق أهداف العدوان بوسائل سلمية وكان ذلك عن طريق مشروع ايزنهاور الذى أراد معاملة الشرق الاوسط ـ على حد تعبيركم فى أثناء المناقشة بصدده فى الكونجرس الأمريكى ـ كما لو كان مقاطعة أمريكية ٠

٧ ـ تعرضت سورية بعد ذلك لأزمة خطيرة تهدد سلامتها وكان ذلك بتأثير تجمع عدد من دول حلف بغداد سواء بمجموعها كأعضاء منظمة أو بجهودها المنفردة وكان الهدف هو ضرب الجبهة الداخلية الوطنية لسورية وهو أمر كان يمكن أن تنتج عنه أوخم العواقب على سلامة الشرق الأوسط كله ولقد حاولنا مرارا أن نسترعى نظر الحكومة الأمريكية الى خطورة مثل هذه الجهود الهدامة من جانب حلف بغداد ودوله ٠

٨ ـ انهار حلف بغداد وكان يوم الثورة فى العراق هو الفاصل فى أمره وبانهيار هذا الحلف انهارت كذلك سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية وأصبحت الحاجة ماسة الى سياسة جديدة واعية تستلهم الماضى تجربته وتقدر على مواجهة الحاضر وعلى احتمالات المستقبل ٠

ولقد كان أملنا كبيرا فى أن تهيأ الفرصة أمام الولايات المتحدة لتدرس المنطقة على ضوء نظرة جديدة غير متأثرة بالاعتبارات القديمة وغير خاضعة لارتباطات لا تمثل الامانى الحقيقية للشعوب العربية ٠

ولقد كان مؤلما حقيقة الا تسأل حكومة الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار حلف بغداد فيما يتعلق بصلة الشعوب به ٠

« لماذا تحولت السياسة الأمريكية الى انقضاض على هذا النحو ؟

لماذا اختفى معظم الاصدقاء التقليديين للسياسة الامريكية ؟ »

« لماذا تقف الولايات المتحدة وهى دولة قامت على الحرية وعلى الثورة ضد نزعة الحرية ونزعة الثورة وتجد نفسها مع القوى الرجعية والعناصر المعادية للتقدم فى صف واحد ؟ »

٩ ـ بدأت بعد ذلك مرحلة من التحسن فى العلاقات العربية الامريكية لكن التحسن كان بطيئا وكانت الصـــدمات تتربص له دائما بتأثير دوافع غير أمريكية على الاطلاق وأذكر منها مقـــاطعة الباخرة العربية كليوباتره على أرصفة مينـــاء نيويورك ٠٠

ولقد اتيح لى بعد ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ أن التقى بسلفكم الجنرال دوايت ايزنهاور وأن اتحدث اليه فى العلاقات ما بين بلدينا وفى تطوراتها وفى ضرورة النظر اليها فى ضوء جديد يتمشى مع ما نتطلع اليه جميعا من سلام قائم على العدل ولكن ذلك كان كما تذكرون فى أواخر مدة رياســـته ومن ثم لم تتح للمحاولة الجديدة أن توضع موضع الاختبار ٠

سيادة الرئيس :

ليس معنى ذلك بحال ان علاقتنا خلال هذا كله لم تعش لحظاتها المشرقة كان هناك فى تاريخ الأمة الأمريكية ما يشدنا الى الكثير من المبادىء الأمريكية الى ما أعطته الثورة الأمريكية التراث الانسانى من التجارب العميقة ومن الرجال الابطال

وكان هناك موقف بلادكم منا وقت العدوان علينا انتصارا للمبادىء وهو موقف أشدنا به دائما ولسوف يظل يحظى بعرفاننا مهما كان من تطورات العلاقات بيننا ٠

كذلك كانت هناك مساعداتكم القيمة لنا عن طريق تصدير القمح أو عن طريق قروض صندوق التنمية كذلك لا يفوتنى هنا أن أشيد بمساهمتكم القيمة فى مشروع انقاذ آثار النوبه ولقد كانت رسالتكم الى الكونجرس في هذا الصدد تحية كريمة تقبلها شعبنا بمزيد من التقدير والرضا •

سيادة الرئيس :

لقد كان هدفي من وراء هذا الشرح الطويل لبعض معالم الصورة أن أوضح أمامكم ان قضايا الشرق العربى متصلة بعضها ببعض اتصالا وثيقا •

كان هدفى أن أشرح لكم ان حق اللاجىء الفلسـطينى مرتبط بحق الوطن الفلسطينى وان باقى الأوطان العربية لا يمكن ان تعزل نفسها عن العدوان الذى انقض على واحد منها بسـبب واضح هو أن هذا العدوان فضـلا عن كل ما يعنيه التضامن العربى ـ يهدد الأوطان العربية الباقية بالخطر نفسه وبالمصير نفسه •

ولقد كان هدفى أيضا أن أشرح ان ما واجهناه من المصـاعب فى علاقتنا كان سلسلة متصلة تتشابك حلقاتها وفى رأيى أنها كانت تخضع لمؤثرات غير أمريكية فى كثير من الظروف وعند هذه النقطة فانى أريد ـ ياسيادة الرئيس ـ أن أناشدكم مخلصا متوجها الى شجاعتكم أنه قد حان الوقت الذى يتعين فيه على الولايات المتحدة أن تفتح عيونها على تطورات الأحداث فى منطقتنا على أساس نظرة أمريكية بحته لا تتأثر باعتبارات السياسة المحلية الأمريكية بهذه المنطقة أكبر بكثير من أى اعتبار محلى واننا لنشعر من بعيد بأن الشعب الأمريكى يجتاز مرحلة من البحث فى أعماق النفس يواجه بها ظروف العالم المضطرب واحتمالاته الخطيرة •

وليس أفضـل من مثل هذه المرحلة مناسـبة يتحرر فيها الفكر من القيود المصطنعة ومن أغلال المصلحة الحزبية القصيرة الأمد ليكون الموقف المستلهم من المبادىء والهادف لتحقيق السلامة الأمريكية العليا ولسنا نشك لحظة فى أن تطلعكم الى (الحدود الجديدة) على حد تعبيركم ومحاولاتكم الدائمة لاكتشاف طريق الواجب أمام شعب الولايات المتحدة العظيم سوف يكونان من بواعث الطمأنينة لدى شعوبنا ولدى شعوب كثيرة أخرى تتطلع للشعب الأمريكي بالمحبة والاعجاب •

نقاط كنيدى الست (*)

فى مؤتمر له بتاريخ ١٩٦٣/٥/٦

١ ـ ان الولايات المتحدة تؤيد أمن وسلامة كل من اسرائيل وجاراتها .

٢ ـ ان الولايات المتحدة تسعى الى الحد من سباق التسلح فى منطقة الشرق الأوسط

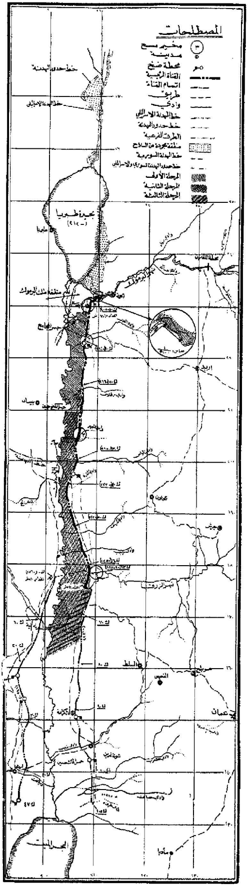
٣ ـ ان الولايات المتحدة تعارض استعمال القوة فى الشرق الأوسط أو التهديد باستعمال القوة .

٤ ـ ان الولايات المتحدة تسعى الى الحد من انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط

٥ ـ ان الولايات المتحدة فى حالة العدوان أو الاستعداد له بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة فانها تؤيد اتخاذ الاجراءات المناسبة من جانب الأمم المتحدة وانها ستتخذ اجراء من جانبها لمنع أو وقف العدوان .

٦ ـ ان الولايات المتحدة تؤيد التقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى هناك .

(*) نقلا عن كتاب « اسرائيل والشرق الاوسط » لعلى محمد على ـ نقلا عن وكالة يونيتدبرس بتاريخ ١٩٦٣/٥/٦ .



المصطلحات
مخيم مسح
مدينة
محطة ضخ
القناة الرئيسية
اتمام القناة
طريق
وادي
خط الهدنة الاسرائيلي
خط حدود الهدنة
الطرق الفرعية
منطقة مجردة من السلاح
خط الهدنة السورية
خط حدود الهدنة السوري والاسرائيلي
المرحلة الأولى
المرحلة الثانية
المرحلة الثالثة
بحيرة طبريا
اربد
نهر الزرقاء
السلط
عمان
مادبا
البحر الميت

المشروع العربى

لاستغلال مياه روافد نهر الأردن

لصالح البلاد العربية (*)

٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤

فى الجمهورية اللبنانية :

(أ) انشاء سد تحويلى على مجرى نهر الحاصبانى بالقرب من نبع الحاصبانى وفتح نفق تحويلى ما بين السد المذكور ووادى الليطانى لجر مياه الحاصبانى الى الليطانى فى الأراضى اللبنانية وشق تحويل هذا النفق من ٦٠ الى ٧٠ متر مكعب سنويا (اسمه نفق كوكبا) .

(ب) انشاء مركز ضخ على نبع الوزانى الواقع فى القسم الاسفل من مجرى نهر الحاصبانى لرفع مياهه الى السهول المرتفعة المجاورة ، ومساحة ١٥٠٠ هكتار داخل الحدود اللبنانية و ٨٠٠ هكتار فى أراضى الجمهورية العربية السورية واسالة الباقى من المياه بالضخ الى قناة الوازانى ـ بانياس بطول ١١ كيلومترا ومقدار ما ستضخه المحطة من المياه ٥٠ مليون متر مكعب سنويا .

فى الجمهورية السورية :

تحويل مياه نهر البانياس الى الاراضى القابلة للانتفاع من مياه هذا النهر ، وذلك عن طريق انشاء قناة بانياس ـ الرقاد بطول حوالى ٧٠ كيلو مترا وبسعة ١٠ متر مكعب فى الثانية ، وعلى منسوب قدره ٣٥٠ مترا فوق سطح البحر لاستيعاب الفائض من مياه البانياس والفائض من نبع الوزانى .

وسيؤدى هذا المشروع الى رى ١٢٠٠ هكتار جديد فى سوريا أما باقى المياه فينساب الى حوض اليرموك عن طريق وادى الرقاد (أحد روافد اليرموك) لاستكمال حاجة الأراضى الزراعية فى الأردن والمتضررة من اعتداء اسرائيل فى مياه نهر الاردن العلوى .

ومن المقرر ان تنفيذ هذه الأعمال فى لبنان وسوريا سينتج عنه الاستفادة من كمية قدرها ٢٣٥ ميون متر مكعب سنويا ، كانت تذهب الى الأراضى المحتلة ليستفيد منها المغتصب لمياه نهر الأردن .

(*) من كتاب : « مشاريع نهر الاردن » ـ د . محمد احمد سليم

في المملكة الأردنية :

(أ) انشاء سد المخيبة على نهر اليرموك ، ليكون خزانا ذا سعة مقدارها ٢٠٠ مليون متر مكعب ، ويقف لتحويل المياه من أمام السد الى قنـــاة الغور الشرقية عند الشونة البحرية ، وبطول حوالى ١١ كيلو مترا وقطاع تصرفه ٣٣٥ ثانية ٠

وهذا السد والخزان سيمكنان من ضبط مياه اليرموك ، وضمان تحويل الميـــاه التى تصله من قناة باناس ـ الرقاد الى الأراضى الزراعية بالأردن ٠

والسد هو عبارة عن سد ركامى ارتفاعه يقرب من ١٠٠ متر ، كما وان كميـة المياه المستخدمة فيه تقرب من خمسة ملايين من الأمتار المكعبة ٠

(ب) تعلية جوانب قناة الغور الشرقية من نقطة تلاقى النفق حتى نهر الزرقا ، وذلك ليصبح تصرفها ٢٠ مترا مكعبا فى الثانية ٠

(جـ) القيام بالمنشآت التى توصل الى الأراضى المتضررة من تنفيـــذ المشروعـــات الاسرائيلية لتحويل مياه نهر الاردن العلوى ، والتى تساعد على تحويل مجرى الاردن السفلى الى مجرى مالح ٠

ويقدر لتكاليف الاعمال المذكورة تحت بندى ب و جـ مبلغ مليون من الجنيهات الاسترلينية ٠

(٣١٣)

الدعوة الى عقد مؤتمر القمة سنة ١٩٦٤

تتشرف وزارة الخارجية فى الجمهورية العربية المتحدة باهداء التحية الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتبعث اليها بالنص الكامل للخطاب الذى القاه الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى مدينة بورسعيد بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وبمناسبة الاحتفال بعيد النصر ٠

ان الجزء الأخير من هذا الخطاب قد حوى الدعوة الى عقد اجتماع للملوك ورؤساء الدول العربية لبحث الموقف الذى ينبغى أن تواجه به المؤامرة الاسرائيلية لتحويل مجرى مياه نهر الأردن وترى الجمهورية العربية المتحدة ان مثل هذا الاجتماع هو المقدمة الطبيعية لمواجهة الموقف على مستوى المسئولية العربية والمصلحة العربية والشرف العربى جميعا ٠

واذ تدرك الجمهورية العربية المتحدة ان جو العلاقات العربية فيما بين بعض الدول والأنظمة السياسية تشوبه بعض الظلال من جراء الظروف التاريخية لحركة التطور العربى سياسيا واجتماعيا فانها تؤمن فى الوقت نفسه ـ كما عبر الرئيس جمال عبد الناصر فى بورسعيد ـ بأن قضية فلسطين فى الساعات الحرجة ولحظات الحسم المصيرى تتقدم كل ما عداها وتسبقه وتفرض عليه مطالبها ولا تخضع هى لاعتباراته ٠

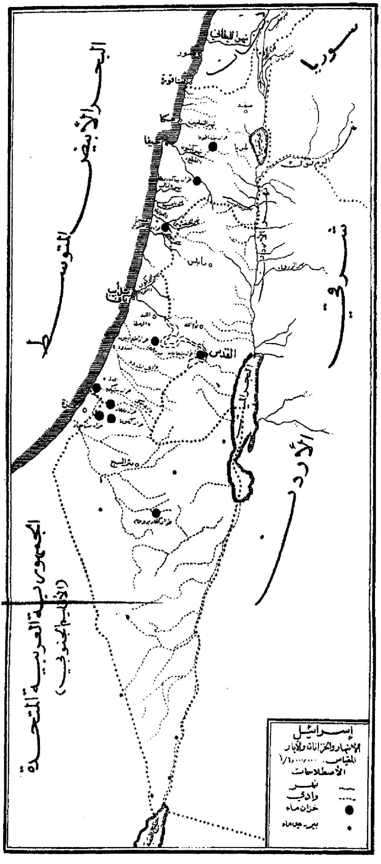
وبناء عليه فان وزارة الخارجية بناء على التعليمات الصادرة من رئاسة الجمهورية تتشرف بأن ترجو الأمانة العامة للجامعة العربية فى توجيه الدعوة الى الاجتماع المطلوب على أن يكون الاجتماع فى المقر الرسمى لجامعة الدول العربية فى القاهرة وفى حرمها الرسمى باعتباره المكان الذى يمكن أن تجتمع فيه كل الحكومات العربية بصرف النظر عما بينها من أسباب الخلاف ٠

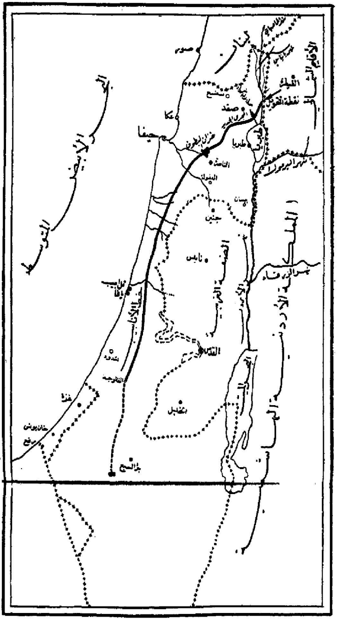
ومن جانب الجمهورية العربية المتحدة فانها على استعداد لأن تتخذ من الخطوات والترتيبات ما يمكن لمثل هذا المؤتمر أن يباشر المهمة المرجوة منه فى جو يكفل له الوصول الى نتائج صريحة محددة وحاسمة ترتفع الى مستوى المسئولية وتبعاتها الضخمة ٠

وترجو الجمهورية العربية المتحدة أن يتم توجيه الدعوة بأسرع ما يمكن وأن تخطر وزارة الخارجية بالموعد الذى يلتقى عنده الرأى ٠

ان الجمهورية العربية المتحدة التى قامت دائما وتقوم بواجبها فى خدمة النضال العربى ٠ لا تتردد ازاء تضحية أو ازاء خطر وهى على استعداد لأن تنفض النظر تماما عن كل ما تعرضت له مؤمنة أن ذلك قدرها فى دورها الطليعى فى خدمة أهداف الأمة العربية مؤمنة فى الوقت ذاته ان هذا الارتفاع الضرورى هو ما تتوقعه منها الجماهير العربية المؤمنة الصامدة بايمان فى معركة المصير العربى ٠

وتقبلوا عظيم التحية والتقدير ؟


سوريا
البحر الأبيض المتوسط
الأردن
القدس
بئر السبع
الجمهورية العربية المتحدة
(الإقليم الجنوبي)
إسرائيل
الأنهار والخزانات والآبار
المقياس ١/١،٠٠٠،٠٠٠
الأصطلاحات
نهر
وادي
خزان ماء
بير - عين ماء



لبنان
صور
عكا
حيفا
صفد
طبريا
الناصرة
العفولة
بيسان
جنين
نابلس
يافا
تل أبيب
القدس
الخليل
غزة
خان يونس
رفح
بئر السبع
الفالوجة
نهر اليرموك
نهر الزرقاء
الضفة الغربية
البحر الأبيض المتوسط

بيان مؤتمر القمة الأول

١٦ من يناير سنة ١٩٦٤

ان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دورته الأولى المنعقدة بمقر الجامعة بالقاهرة منذ الثالث عشر حتى السادس عشر من يناير (كانون الثانى) عام ١٩٦٤ بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة •

وقد تدارس التهديدات وأعمال العدوان المتصلة التى مارستها اسرائيل منذ اخراجها الشعب العربى الفلسطينى من وطنه وقيامها قوة احتلال استعمارية لأراضيه تمارس التمييز العنصرى ضد الأقلية العربية وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها وتصبر على التنكر لقرارات الامم المتحدة المؤكدة حق هذا الشعب الطبيعى فى العودة الى وطنه وتمتهن بالادانات المتكررة التى سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية•

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه اسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الاردن والاضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه استهدافا منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان واقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم •

وقياما بواجب الدفاع المشترك

وايمانا بحق الشعب العربى الفلسطينى المقدس فى تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيونى لوطنه وبأن التضـامن العربى هو السبيل الى درء المطامع الاستعمارية وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الانشاء والاعمار •

قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيونى الماثل سواء فى الميدان الدفاعى أو الميدان الفنى أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره •

كما أسفرت اجتماعاته عن اجماع الملوك والرؤساء العرب على انهاء الخلافات وتصفية الجو العربى من جميع الشوائب وايقاف جميع حملات أجهزة الاعلام وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة ضمانا للتعاون البناء الجامعى ودرءا للمطامع التوسعية العدوانية التى تتهدد العرب جميعا على السواء •

ورأى أن عقد مزيد من هذه الاجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا •

وقرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة فى السنة على الأقل على أن يكون الاجتماع المقبل فى الاسكندرية فى أغسطس (آب) ١٩٦٤ ٠

ويعلن الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وشعوبها التى تقدس حقوق الأفراد فى أوطانها والشعوب فى الانتفاع بمواردها وتقرير مصائرها أن تكون خير عون لها فى دفع العدوان الاسرائيلى الجديد ٠

وهم يؤكدون أن العرب فى موقفهم الدفاعى العادل سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية فى العالم العربى ٠

ويأملون أن الدول الافريقية والآسيوية التى آمنت بمبادىء باندونج وارتبطت بميثاق أديس أبابا وضحت بالكثير فى محاربة الاستعمار وكافحت التمييز العنصرى وتعرضت ولاتزال تتعرض للأخطار والمطامع الاستعمارية الصهيونية وخاصة فى افريقية – هذه الدول جميعا ستقدم صادق التأييد والعون للعرب فى نضالهم العادل٠

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربى وبواجب تأييده ضد الاستعمار فى الجنوب اليمنى المحتل وعمان وبعدالة الكفاح الوطنى فى أنجولا وجنوب أفريقية وفى كل مكان بالعالم ٠ فقضايا الحرية والعدل وحدة لا تتجزأ ٠

ويؤكدون الايمان بحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية طبقا لميثاق الامم المتحدة ٠

كما يؤمنون بمبدأ التعايش السلمى بين الدول وسياسة عدم الانحياز ٠

وبوحى منهذا الايمان كان ترحيب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية ومبادرتها الى التوقيع وتأييدها السعى الحثيث للوصول الى نزع السلاح نزعا شاملا كاملا بالطرق التى تحفظ السلام بين الدول ٠

كذلك استوحت الدول العربية من وفائها للسلام المبنى على الحق والعدل وتصميمها على المساهمة فى تقدم اقتصاد العالم والقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى أن قامت بدور رئيسى فى مؤتمر التنمية الاقتصادية الذى عقد بالقاهرة سنة ١٩٦٣ زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر التنمية والتجارة العالمى الذى سينعقد فى هذا العام ٠

ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الافريقية ويرون فيه أملا جديدا للسلام والحرية والمساواة فى افريقية والعالم ٠

ويؤكدون تصميمهم على تدعيم التعاون الآسيوى الافريقى الذى بدأ خاصة منذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ٠

ويعبر الملوك والرؤساء العرب فى كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أمتهم العربية ونحو كرامة الأسرة البشرية وخدمة السلام والرفاهية فى العالم ٠

الميثاق القومي الفلسطيني (*)

الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤

مقدمة :

نحن الشعب العربي الفلسطيني الذي خاض معارك ضارية متصلة من أجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته والذي قدم عبر السنين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين وسطر أروع صفحات البذل والتضحية والفداء .

نحن الشعب العربي الفلسطيني الذي تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار وعملت على تشريده واغتصاب دياره وأراضيه واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته فما استكان أو لانت له قناة .

نحن الشعب العربي الفلسطيني الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من أجل متابعة نضاله والسير قدما على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل .

نحن الشعب العربي الفلسطيني استنادا الى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذي أقرته الأعراف والمواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة .

وتطبيقا لمبادىء حقوق الانسان وادراكا منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية بمختلف أبعادها ومراميها .

واعتبارا للتجارب التي خلت في كل مايتعلق بأسباب النكبة وأساليب مجابهتها .

وانطلاقا من الواقع العربي الفلسطيني ومن أجل عزة الانسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة .

وشعورنا بالمسئولية القومية الخطيرة الملقاة على عاتقنا .

من أجل هذا كله :

نحن الشعب العربي الفلسطيني

نملي هذا الميثاق الفلسطيني ونعلنه ونقسم على تحقيقه :

مادة ١ — فلسطين وطن عربي تجمعه روابطه القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير .

(*) مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية

مادة ٢ ـ فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ ٠

مادة ٣ ـ الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة ٠

مادة ٤ ـ شعب فلسطين يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه ووفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره ٠

مادة ٥ ـ الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء الى الأبناء ٠

مادة ٦ ـ الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني ٠

مادة ٧ ـ اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيون اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين ٠

مادة ٨ ـ ان تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفا روحيا عميقا يشده على الدوام الى وطنه شدا وثيقا راسخا ٠

مادة ٩ ـ المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم ، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية ٠

مادة ١٠ ـ يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير ٠ وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة مايشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠

مادة ١١ ـ الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها اذابتها أو اضعافها ٠

مادة ١٢ ـ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منها تحقيق الآخر فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا الى جنب ٠

مادة ١٣ ـ ان مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس ٠

مادة ١٤ ـ ان تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي تقع مسئولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوبا وفي طليعتها الشعب العربي

الفلسطيني ومن أجل ذلك فان على الأمة العربية أن تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والماديه والروحية فى سبيل تحرير فلسطين وعليها بصورة خاصة أن تبذل للشعب العربى الفلسطينى العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة لتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه ٠

مادة ١٥ — ان تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيىء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان فى ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين ٠ ومن أجل ذلك فان أهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية فى العالم ٠

مادة ١٦ — ان تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ٠ ومن أجل ذلك فان الشعب الفلسطينى الراغب فى مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الأوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الأمن والسلام فى ربوعها وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية ٠

مادة ١٧ — ان تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطينى وحقه الطبيعى فى وطنه ومناقضته للمبادىء العامة التى نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفى مقدمتها حق تقرير المصير ٠

مادة ١٨ — يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة فى مفهومها الصحيح وان اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون فى الدول التى ينتمون اليها ٠

مادة ١٩ — الصهيونية حركة استعمارية فى نشوئها ، عدوانية وتوسعية فى أهدافها عنصرية فى تكوينها وفاشستية بمراميها ووسائلها وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار مصدر دائم للقلق والاضطراب فى الشرق الأوسط خاصة وللأسرة الدولية بصورة عامة ومن أجل ذلك فان أهل فلسطين جديرون بعون الاسرة الدولية وتأييدها ٠

مادة ٢٠ — ان دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظا لعلاقة الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها ٠

مادة ٢١ — يؤمن الشعب الفلسطينى بمبادىء العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب فى ممارستها ويؤيد جميع المساعى الدولية التى تهدف الى اقرار السلم على أساس الحق والتعاون الدولى ٠

مادة ٢٢ — يؤمن الشعب الفلسطينى بالتعايش السلمى على أساس الوجود الشرعى اذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار ٠

مادة ٢٣ - تحقيقا لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل فى تحرير فلسطين وفق النظام الأساسى لهذه المنظمة ٠

مادة ٢٤ - لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية فى المملكة الاردنية الهاشمية ٠ ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة وسيكون نشاطها على المستوى القومى الشعبى فى الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية ٠

مادة ٢٥ - تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل تحرير وطنه فى جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربى والدولى ٠

مادة ٢٦ - تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها لا تتدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة عربية ٠

مادة ٢٧ - يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كل بموجب نظام خاص ٠

مادة ٢٨ - يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ماتقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق ٠

مادة ٢٩ - لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثى مجموع أعضاء المجلس الوطنى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض ٠

وثيقة تبرئة اليهود (*)

نص البيا التمهيدي نوفمبر ١٩٦٤

« . . ان كنيسة المسيح تعترف بأن مبادىء عقيدتها قد نبتت لدى الرسل والأنبياء طبقا لسر الخلاص الالهى » فهي تعترف فعلا بأن جميع المؤمنين وهم ابناء ابراهيم - حسب العقيدة - داخلون في رسالة ذلك النبي . كما أن خلاص الكنيسة سبق ذكره في صورة صوفية في خروج الشعب المختار من أرض الاستعباد . لهذا فان الكنيسة - ذلك المخلوق الجديد في المسيح وشعب العهد الجديد - لايمكن أن تنسى انها استمرار لذلك الشعب الذى تفضل الله عليه برحمته الواسعة ، في يوم من الأيام بتحقيق عهده القديم موكلا اليه الوحي المذكور في كتب العهد القديم .

« ولا تنسى الكنيسة كذلك ان المسيح ولد - من ناحية الجسد - في الشعب اليهودى وأن أم المسيح مريم العذراء والحواريين وهم أساس ودعامة الكنيسة قد ولدوا أيضا في الشعب اليهودى . »

« وتضع الكنيسة نصب عينيها دائما ما قاله بولس الرسول في شأن اليهود : الذين هم اسرائيليون ولهم التبني والمجد والعهود والاشتراع والعبادة والمواعيد » . (الرسالة الى أهل رومية ٩/٤)

ولما كان المسيحيون قد تسلموا من اليهود ذلك التراث العظيم فان هذا المجمع المسكوني يهدف الى التشجيع والتوصية بمراعاة التعارف والاحترام المتبادل تماما بين المسيحيين واليهود الذى سيصبح عميقا عن طريق البحث اللاهوتي والحوار الاخوى . كما أن المجمع المسكوني بالاضافة الى ذلك يستنكر بشدة ذلك الظلم الذى يستهدف له الناس في أى مكان يستنكر أيضا الكراهية والمعاملة السيئة لليهود » .

« ومن الواجب أيضا أن نذكر أن اتحاد الشعب اليهودى مع الكنيسة هو جز من الأمل المسيحي والواقع أن الكنيسة حسب تعاليم بولس الرسول (رسالة رومية ٢٥/١١) تفتح بعقيدة متينة ورغبة أكيدة في وجه ذلك الشعب باب الدخول في سلطان شعب الله كما وطده المسيح » .

« لهذا يجب على الجميع أن يراعوا سواء عند تلقين الدين المسيحي أو نشر كلمة الله أو في المحادثات اليومية عدم اظهار الشعب اليهودى كأنه ملعون أو القيام بما يباعد بين الناس وبين اليهود . ويجب بالاضافة الى ذلك أن نحرص أشد الحرص الا نعزو الى يهود عصرنا ما ارتكب من أعمال أيام عذاب المسيح » .

(*) من كتاب : « نحن والفاتيكان » - انيس القاسم

« وكثيرا ما أكد المسيح بأن الله هو أبو البشرية كما جاء في « العهد القديم » وفي المسيحية • وكما يقول بذلك المنطق ايضا • ولكننا لا نستطيع أن نتوجه الى الله أو نعبده كأب لكل الناس اذا ما نحن رفضنا المعاملة الاخوية لبعض الناس الذين خلقهم الله على صورته • والحقيقة أن علاقة الانسان بالله الاب وعلاقة الانسان باخوته متحدتان فيما بينهما الى درجة تجعل كل انكار للاخوة البشرية انكار لله نفسه الذى لا يرضى على ذلك من أحد فالوصية الأولى تتفق مع الوصية الثانية بشكل يجعل خطايانا لا تغفر اذا لم نغفر نحن من كل قلوبنا لكل من يعتدى علينا • ولقد قيل فى العهد القديم : ألسنا أبناء أب واحد ؟ ألم يخلقنا اله واحد ؟ اذن فلماذا يكره بعضنا البعض ؟

وهذا المعنى أكده العهد الجديد بوضوح : من لم يحب أخاه الذى يراه فكيف يستطيع محبة الله الذى لا يراه ؟ وهذه الوصيه التى جاءتنا على لسان المسيح أيضا : من يحب الله فليحب أيضا أخاه •

وبدافع هذه المحبة نحو اخواننا فلننظر بعين الاعتبار الى الآراء والمذاهب التى وان تباينت كثيرا عن آرائنا ومذاهبنا فانها تضم نواة من تلك الحقيقة التى تنير قلب كل انسان يولد فى هذا العالم •

ولنعانق أولا المسلمين الذين يعبدون الها واحدا والذين هم أقرب الينا فى المعنى الدينى وفى علاقات ثقافية انسانية واسعة •

ولننزع من نفوسنا كل أساس تقوم عليه كل نظرية أو عملية من شأنها أن تميز بين الانسان وأخيه فى الكرامة والحقوق والتى تميز بين أمة وأمة •

ومن الضرورى اذن أن يتوقف الناس أصحاب القلوب الطيبة وخصوصا المسيحيين عن التفرقة بين الناس وان يكفوا عن المعاملة السيئة بسبب الجنس أو اللون أو الوضع الاجتماعى أو الدين •

« والمجتمع المسكونى يناشد كل المسيحيين بكل ما وسعهم من قوة أن يكون سلوكهم حسنا بين الأمم ليكونوا فى سلام مع جميع الناس • والمجمع المسكونى يناشد المسيحيين أيضا أن يحبوا اعداءهم وبذلك تكونون أبناكم الذى فى السموات فانه يشرق شمسه على الاشرار والصالحين ويمطر على الابرار والظالمين » •

وثيقة تبرئة اليهود (*)

نص البيان الجديد بشأن اليهود

عندما يتمعن المجمع في اسرار الكنيسة فانه يذكر العلاقة التى تربط شعب العهد الجديد روحيا بسلالة ابراهيم .

فكنيسة المسيح تعترف بأن أصل ايمانها واختيارها يوجد فى البطريرك وسائر الانبياء وفقا لرحمه الله وتعترف بأن جميع المؤمنين بالمسيح أبناء ابراهيم فى العقيدة تشملهم دعوة البطريرك المذكور وان خلاص الكنيسة قد سبق أن رمز له صوفيا فى خروج الشعب المختار من أرض العبودية لهذا فان الكنيسة لا يمكنها أن تنسى بانها عن طريق هذا الشعب الذى تفضل الله برحمته التى لا تخطىء وانشأ معه ميثاقه القديم هذه الكنيسه قد تلقت الوحى فى العهد القديم وانها تتغذى من جذور شجرة الزيتون الطيبة التى نمت عليها فروع شجرة الزيتون البرى لغير المؤمنين .

وتعتقد الكنيسة فى الواقع أن المسيح سلامنا قد صالح فى ذاته بين اليهود والاميين وحقق وحدتهم .

وتضع الكنيسة دائما نصب عينيها كلمات بولس الرسول فى ذوى قرباه الذين لهم التبنى والمجد والعهود والناموس والعبادة والوعود ولهم أيضا البطاركة ومنهم المسيح بحسب الجسد ابن العذراء مريم وتذكر الكنيسة أيضا أن الرسل من أصل الشعب اليهودى وان الرسل هم أسس الكنيسة وأعمدتها وان عددا وافرا منهم كانوا من التلاميذ الأوائل الذين بشروا بالانجيل فى العالم .

وتشهد الكتب المقدسة أن القدس لم تتذكر وقت مجيئه وان اليهود فى سوادهم لم يقبلوا الانجيل وأكثر من هذا فان عددا كبيرا منهم قد عارض فى نشر تعاليمه ومع ذلك فان اليهود بسبب آبائهم بقوا أعزاء عند الله الذى ليس فى عطائه واختياره أى ندم ومع الأنبياء والرسل فان اليهود يترقبون الاله وحده حيث جميع الشعوب ستتضرع الى الله بصوت واحد ويخدمونه تحت نير واحد ، وبما أن هنالك رابطة عظيمة بين المسيح واليهود فان هذا المجمع قد شجع وأوصى بالتعارف والتقدير المتبادل اللذين يتوندان بوجه خاص من الدراسات الانجيلية واللاهوتية والحوارات الاخوية .

ومع ان ذوى السلطة عند اليهود واتباعهم قد حرضوا على موت المسيح فان ما ارتكب أثناء آلامه لا يمكن أن يعزى دون تمييز الى جميع اليهود الذين كانوا عائشين اذ ذاك ولا الى يهود أيامنا .

(*) من كتاب : « نحن والفاتيكان » ـ انيس القاسم

ومع أن الكنيسة هى شعب الله الجديد • فانه يجب الا يعير اليهود بحجة الاستناد الى كتب مقدسة بانهم عند الله ملعونون أو مرذولون ولذلك فليحترس الجميع من أن يلقن فى التعليم المسيحي وفى الكرازة بكلمة الله بما لا ينسجم مع حقيقة الانجيل وروح المسيح وبالاضافة الى ذلك فان الكنيسة وهى التى تستنكر جميع الاضطهادات فى حق الناس أيا كانوا وذاكرة تراثها المشترك مع اليهود وغير مدفوعة بأية أسباب سياسية وانما مدفوعة بالمحبة الدينية الانجيلية فانها تأسف كل الاسف للبغضاء والاضطهادات ومظاهر اللاسامية الموجهة ضد اليهود فى جميع الأزمان ومن أى مكان •

وعلى أية حال فان المسيح الذى كانت الكنيسة ولاتزال تساند أن المسيح قد احتمل آلامه وموته طوعا وبدافع محبة عظيمة من أجل خطايا البشر كلهم لكى يصلوا الى خلاصهم فعلى الكنيسة اذن أن تردد صوت المسيح باعتباره رمزا لمحبة الله فى العالم ومصدرا لكل نعمة •

(٣١٨)

بيان مؤتمر القمة الثانى

١١ سبتمبر سنة ١٩٦٤

وقد تدارس المجلس تقرير الامين العام عن المبادىء والقرارات التى صدرت فى الدورة الأولى وسير تنفيذها ووسائل دعمها واعرب عن ارتياحه لوحدة كلمة العرب والسير فى تنفيذ المقررات السابقة وبداية المشاركة فى الأعمال البناءة الجماعية التى من شأنها كفالة تقدمهم ونصرة قضايا الحرية التى يناضلون فى سبيلها ٠

وحقق المجلس فى هذه الدورة ، انجازات جديدة فى دعم التضامن والعمل العربى المشترك واصدار قرارات تكمل قرارات الدورة السابقة وتزيدها قوة وفعالية ٠

واجمع المجلس على تحديد الهدف القومى فى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى وعلى الالتزام بخطة العمل العربى المشترك سواء فى المرحلة الحالية التى وضعت مخططاتها أو فى المرحلة التالية التى تقرر الاعداد لها ٠

واكد المجلس وجوب استخدام جميع امكانيات العرب وحشد طاقاتهم وقدراتهم لمواجهة تحدى الاستعمار والصهيونية ٠٠ واصرار اسرائيل على المضى فى سياستها العدوانية والتنكر لحقوق عرب فلسطين فى وطنهم ٠

واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية وبخاصة فى الميدانين العسكرى والفني ومن بينها بداية العمل الفورى فى المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده ٠

ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعما للكيان الفلسطينى وطليعة للنضال العربى الجماعى لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة بانشاء جيش للتحرير الفلسطينى وعين التزامات الدول الأعضاء لمعاونتها فى ممارسة مهامها ٠

وعنى المجلس بالبحوث السياسية والاقتصادية الخاصة بعلاقات الدول العربية بالدول الأجنبية ونتائج رحلات وزراء الخارجية العرب واعرب عن التقدير لمواقف الدول التى ابدت تأييدها للقضايا العربية وبخاصة قضية فلسطين ٠٠وقرر متابعة الاتصالات واستكمال الدراسات تمهيدا لتنفيذ المبدأ المقر فى « الدورة الأولى » والمتضمن تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى ٠

واكد المجلس الارادة العربية فى مواجهة القوى المناوئة للعرب وفى مقدمتها بريطانيا لاستعمارها لبعض المناطق العربية واستغلال ثرواتها وباعمال الابادة التى

(*) من مجموعة وثائق ـ اصدار مصلحة الاستعلامات

تمارسها فى الجنوب المحتل متحدية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وقرارات الجمعية العامة ولجنة تصفية الاستعمار .

وقرر المجلس مكافحة الاستعمار البريطانى فى شبه جزيرة العرب وتقديم المساعدات لحركة التحرير في الجنوب المحتل وعمان كما عنى المجلس بدعم العلاقات العربية الأخوية بامارات الخليج العربى كفالة للحرية العربية التى لا تتجزأ وتحقيقا للمصالح المشتركة .

وبحث المجلس وسائل دعم العمل العربى الموحد فى نطاق الجامعة سياسيا ودفاعيا واقتصاديا واجتماعيا وتكريس الجهود المشتركة لبناء التقدم العربى .

ووجه المجلس عناية خاصة الى دعم التعاون الاقتصادى العربى وتنفيذ الاتفاقات الخاصة به بوصفه الأساس الأول للقوة والتقدم العربيين والمقدرة على مواجهة التحديات الأجنبية فضلا على انه الهدف الأول للتجمعات الدولية المعاصرة وأكد ضرورة مضاعفة التعاون وزيادة الاسناد الاقتصادى لدول المغرب العربى .

وقرر المجلس تأليف مجلس عربى مشترك للبحوث الذرية للأغراض السلمية فى نطاق الجامعة وانشاء محكمة العدل العربية وان يكون اجتماع مجلس الملوك والرؤساء العرب دوريا فى شهر سبتمبر من كل عام .

كما تقرر أن تستمر لجنة المتابعة فى عملها بحيث تجتمع مرة كل شهر على المستويات الموجودة على أن تجتمع كل أربعة أشهر على مستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء فى احدى البلاد العربية وأن يكون هذا الاجتماع بمستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء هيئة تنفيذية لمجلس الملوك والرؤساء يبت فى الأمور العاجلة تمشيا مع قرارات الملوك والرؤساء العرب ويتولى مباشرة تنفيذ الخطط المقررة ودفعها كما يقوم باعداد المقترحات التى تعرض على مؤتمر الملوك والرؤساء . وله أن يطلب اجتماعا استثنائيا للملوك والرؤساء اذا كانت هناك حالة عاجلة أو احداث تستدعى اجتماعا سريعا .. ورحب بانضمام باقى الدول الأعضاء الى معاهدة الدفاع العربى المشترك واستكمال المعاهدة أسباب فعاليتها فى الوطن العربى الكبير من المحيط الأطلسى الى الخليج العربى .

وأكد الملوك والرؤساء العرب أن أى اعتداء على أية دولة عربية يعتبر اعتداء على الدول العربية كلها تلتزم جميعها برده فورا .

والمجلس فى ايمانه بالتضامن الافريقى الأسيوى يؤيد ما أسفر عنه مؤتمر القمة الأفريقى الثانى فى القاهرة فى شهر يوليو الماضى ويستبشر بنمو الوحدة الافريقية وبما كشفت عنه الأحداث من أن الاستعمار الجديد يتخذ من اسرائيل أداة لتحقيق مطامعه فى الدول النامية ومحاربة آمال هذه الدول فى التقدم والقوة والوحدة وطمعا فى استمرار الاستغلالات الأجنبية غير المشروعة .. وهو يؤكد أن قضايا الشعوب العادلة وحقها فى الحرية وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والتفرقة العنصرية كل لا يقبل التجزئة وان التعاون العربى الافريقى قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والأهداف المشتركة .

ولهذا يؤيد المجلس كفاح شعوب أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية وغينيا المسماة بالبرتغالية وجنوب أفريقية للحرب كما يستنكر محاولات التدخل الأجنبي في الكونجو ·

وايمانا من الدول العربية بأن التعاون الدولي والسلام العالمي من القواعد الأساسية لرخاء العالم وسعادة البشرية يبدى المجلس أسفه لما نجم في الفترة الأخيرة من التظاهر الاستعماري بالقوة ومناداة باستخدامها في حل المنازعات الدولية خروجا على ما ساد الأعوام الأخيرة من اتجاه عالمي نحو تأكيد سياسة التعايش السلمي وتخفيف حدة التوتر الدولي ·

وأكد المجلس ضرورة تصفية القواعد الاستعمارية التي تهدد أمن المنطقة العربية وسلامتها في قبرص وعدن ·

ويناشد المجلس الدول الكبرى أن تستلهم في سياستها وتصرفاتها ارادة الشعوب ومبادىء السلام القائم على العدل وحق الأمم في الاستقلال وتقرير المصير ·

ويعلق المجلس أهمية على أعمال مؤتمر التجارة والتنمية الدولية راجيا أن يطرد التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي لخير البشرية جمعاء ·

وان الملوك والرؤساء العرب قد تعاهدوا على العمل العربي الجماعي خدمة لقضايا الحرية والتقدم في الوطن العربي الكبير وللسلام والتعاون العالميين يهيبون في هذه المرحلة الحاسمة بكل مواطن عربي أن يؤدي واجبه ويرجون الله أن يسدد خطى أمتهم في نضالها العادل المشروع وأن تعلو في العالم كلمة الحق والعدل والسلام ·

وتلبية لدعوة جلالة الملك الحسن الثاني قرر المجلس عقد دورته المقبلة في شهر سبتمبر لعام ١٩٦٥ في المملكة المغربية ·

النظام الأساسي

لمنظمة تحرير فلسطين (*)

الباب الأول – مبادىء عامة :

مادة ١ – يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقا لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية .

مادة ٢ – تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسئولياتها وفق مبادىء الميثاق القومي وأحكام هذا النظام الأساسي وما يصدر استنادا اليهما من لوائح وأحكام وقرارات .

مادة ٣ – تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة الى قيادتها الجماعية أو على أساس احترام الاقلية لارادة الاغلبية وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ومتابعة الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفع التحريري لدى الجماهير .

وتطبيقا وتنفيذا لهذا المبدأ على اللجنة التنفيذية ان تضع نظاما خاصا بتشكيلات المنظمة مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم من تحقيق أهداف الميثاق والنظام .

مادة ٤ – الفلسطينيون جميعا أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة .

الباب الثاني – المجلس الوطني :

مادة ٥ – ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية .

مادة ٦ – اذا تعذر اجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائما الى أن تتهيأ ظروف الانتخابات .

مادة ٧ – المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها .

مادة ٨ – مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات وينعقد دوريا بدعوة من رئيسه مرة كل سنة في شهر آيار (مايو) من كل سنة أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه

(*) من كتاب «المشاكل المتفرعة من القضية الفلسطينية» – الدكتور أحمد حافظ غانم

بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس ويكون انعقاده فى القدس أو غزة أو أى مكان آخر حسب الظروف · فاذا لم يدع رئيس المجلس الى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقدا فى الزمان والمكان المحددين فى طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية ·

مادة ٩ ــ يكون للمجلس الوطنى مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين وأمين عام ينتخبهم المجلس الوطنى فى بدء انعقاده ·

مادة ١٠ ــ ينظر المجلس الوطنى فى دور انعقاده العادى فى :

(أ) التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة وأجهزتها ·

(ب) التقرير السنوى للصندوق القومى واعتماد الميزانية ·

(ج) الاقتراحات التى تقدم اليه من لجان المنظمة ·

(د) أى مسائل أخرى تعرض عليه ·

مادة ١١ ــ يؤلف المجلس الوطنى تيسيرا لأعماله اللجان التى يرى ضرورة تشكيلها ·

وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها الى المجلس الوطنى الذى يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قراراته بشأنها ·

مادة ١٢ ــ يتكون النصاب القانونى للمجلس بحضور ثلثى أعضائه وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ·

الباب الثالث ــ اللجنة التنفيذية :

مادة ١٣ ــ ينتخب المجلس الوطنى من بين أعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار أعضائها ·

مادة ١٤ ــ تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضوا بما فيهم الرئيس وينتخب هؤلاء من بينهم نائبا للرئيس ·

مادة ١٥ ــ اللجنة التنفيذية هى أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التى يقررها المجلس الوطنى وتكون مسئولة أمامه مسئولية تضامنية وفردية ·

مادة ١٦ ــ تتولى اللجنة التنفيذية :

(أ) تمثيل الشعب الفلسطينى

(ب) الاشراف على تشكيلات المنظمة

(ج) اصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسى ·

(د) تنفيذ السياسة المالية للمنظمة واعداد ميزانيتها ·

وعلى وجه العموم تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسئوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التى يصدرها المجلس الوطنى ·

مادة ١٧ ــ يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية فى مدينة القدس ولها أن تعقد اجتماعاتها فى أى مكان آخر تراه مناسبا ·

مادة ١٨ ــ تنشىء اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية :

(أ) الدائرة التحريرية ·

(ب) دائرة الشئون السياسية والاعلامية ·

(جـ) دائرة الصندوق القومى الفلسطينى ·

(د) دائرة الشئون العامة والتوجيه القومى ·

(هـ) أى دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة انشائها ·

ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين · ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية ·

مادة ١٩ ــ تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التى تتفق معهـا فى الأهداف أو تعينها على تحقيق أغراض المنظمة ·

مادة ٢٠ ــ تستمر اللجنة التنفيذية فى ممارسة صلاحيتهـا واختصاصاتهـا ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطنى · وعلى اللجنة التنفيـذية ان تقدم استقالتهـا للمجلس الوطنى الجديد فى أول اجتماع يعقده ويجوز اعادة انتخاب رئيس اللجنـة المستقيل ·

مادة ٢١ ــ يتكون النصاب القانونى للجنة التنفيذية من ثلثى أعضائها وتتخـذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين ·

الباب الرابع ــ احكام عامة :

مادة ٢٢ ــ تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسـكرية والخطة التى تقررها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية ·

مادة ٢٣ ــ تعمل اللجنة التنفيـذية على الحـاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتـدريب العسكرى وتعبئة جميـع طاقات الفلسطينيين وامكانياتهم واعدادهم لمعركة التحرير ·

مادة ٢٤ ــ ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القـومى الفلسطينى لتمويل أعمال المنظمة يقوم بادارته مجلس ادارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطنى ·

مادة ٢٥ ـ موارد الصندوق القومى تتألف من :

(أ) ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص .

(ب) المساعدات المالية التى تقدمها الحكومة والأمة العربية .

(جـ) طابع التحرير الذى تنشئه الدول العربية لاستعماله فى المعاملات البريدية وغيرها .

(د) التبرعات والهبات .

(هـ) القروض والمساعدات العربية أو التى تقدمها الشعوب الصديقة .

(و) أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطنى .

مادة ٢٦ ـ تشكل فى البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع التبرعات ومساندة المنظمة فى مساعيها القومية .

مادة ٢٧ ـ يكون تمثيل الشعب الفلسطينى فى المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذى تقرره اللجنة التنفيذية وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلا لفلسطين لدى جامعة الدول العربية .

مادة ٢٨ ـ يحق للجنة التنفيذية ان تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هذا النظام .

مادة ٢٩ ـ تعديل هذا النظام الاساسى أو تغييره أو الاضافة اليه من سلطة المجلس الوطنى للمنظمة بأغلبية ثلثى أعضائه .

الباب الخامس ـ احكام انتقالية :

مادة ٣٠ ـ يصبح المؤتمر الوطنى الأول مجلسا وطنيا انتقاليا تنتهى مدته بانتخاب أول مجلس وطنى وفقا لأحكام هذا النظام ويمارس كافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمجلس الوطنى .

مادة ٣١ ـ تكون مدة المجلس الوطني الحالى سنتين ابتداء من ١٩٦٤/٥/٢٠ .

النظام الأساسى

للصندوق القومى الفلسطينى (*)

المقدمة :

١ ـ ينشأ صندوق يعرف باسم « الصندوق القومى الفلسطينى » لتمويل منظمة التحرير الفلسطينية ٠

٢ ـ يتألف مجلس ادارة الصندوق من أعضاء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عضوا ولا يزيد عن عشرين يعينون بقرار من اللجنة التنفيذية يرأسه أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المختص بالشئون المالية ٠

٣ ـ ينتخب مجلس الادارة من بينه نائبا للرئيس وأمينا للسر ٠

مدة عضوية مجلس الادارة وصلاحياته :

١ ـ مدة عضوية مجلس الادارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بموافقة اللجنة التنفيذية ٠

٢ ـ تحدد صلاحيات مجلس الادارة بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية ٠

٣ ـ يعين مجلس الادارة مديرا عاما للصندوق والعدد اللازم من الموظفين كما يحدد اختصاصات وصلاحيات المدير العام ٠

مقر الصندوق :

تقرر اللجنة التنفيذية مقر الصندوق وفروعه

أعمال مجلس ادارة الصندوق :

١ ـ تسلم جميع الموارد المختلفة ٠

٢ ـ تمويل منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الاجهزة التى تنبثق عنها وفق ميزانية سنوية تضعها اللجنة التنفيذية ويقرها المؤتمر العام ٠

٣ ـ تنمية موارد الصندوق بكافة الوسائل والامكانيات المختلفة ٠

٤ ـ الاشراف على أعمال الجباية وتاليف اللجان التى تقوم بهذه المهمة ٠

(*) من كتاب « المشاكل المتفرعة من القضية الفلسطينية » ـ الدكتور احمد حافظ غانم

٥ ـ الاشراف على النفقات التى تحتاجها المنظمة وتنظيم وسائل صرفها ومراقبتها ٠

٦ ـ وضع نظام مالى خاص تنظم بموجبه عمليات سحب وصرف الأموال ضمن حدود الميزانية العامة ٠

اموال الصندوق :

١ ـ تودع أموال الصندوق فى المصارف العربية التى يختارها مجلس الادارة ٠

٢ ـ تستثنى اموال الصندوق القومى من قوانين وانظمة النقد المعمول بها بالدول العربية ٠

موارد الصندوق :

١ ـ رسم سنوى قدره (٢٥٠) فلسا أو مايعادلها بالعملات الأخرى يلتزم بدفعها كل فلسطينى تجاوز الثامنة عشرة من عمره ٠

٢ ـ ضريبة ثابتة تفرض على التجار والملاك والموظفين وسائر الشركات والمؤسسات وكافة المواطنين الفلسطينيين على ألا تقل عن ٢٪ ولا تزيد عن ٦٪ من مجموع الدخل الصافى وتحصل هذه الضرائب بموجب أنظمة تضعها المكاتب المحلية وتعتمدها اللجنة التنفيذية ٠

٣ ـ القروض والمساعدات المالية التى تقدمها الحكومات والشعوب العربية ٠

٤ ـ طابع التحرير الذى تصدره المنظمة وتعتمده الدول العربية فى الاتحادات البريدية والمالية وغيرها ٠

٥ ـ التبرعات فى المناسبات القومية وهبات الأشخاص والهيئات المعنوية والجمعيات والمغتربين العرب وغيرهم ٠

٦ ـ القروض والمساعدات التى تقدمها الحكومات والشعوب الصديقة ٠

٧ ـ حصيلة اصدار سندات دين لحامله تسمى « سندات تحرير فلسطين » بقيمة اسمية من فئتى خمسة وعشرة دنانير تسدد أثمانها لحامله خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات بفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا على أن يكون هذا الاصدار بكفالة جامعة الدول العربية ، ويجرى سحب يانصيب على أرقام هذه السندات مرة كل سنة بجوائز مالية يقررها مجلس الادارة ومعفاة من أية ضرائب كانت فى كافة البلدان العربية ٠

٨ ـ ما تخصصه كل دولة عربية فى ميزانيتها السنوية لصالح الصندوق القومى الفلسطينى ٠

٩ ـ أية موارد أخرى قد ترد للصندوق ٠

احكام عامة :

١ ـ يقدم مجلس ادارة الصندوق الى اللجنة التنفيذية تقريرا ماليا عن أعماله يتضمن حساب الواردات والمصروفات مرة كل ثلاثة أشهر ويقدم كذلك التقرير السنوى عن أعماله متضمنا حساب الايرادات والمصروفات والميزانية العمومية ٠

٢ ـ تعين اللجنة التنفيذية مراقبى حسابات الصندوق القومى الفلسطينى ويقدمون تقريرهم السنوى للجنة المذكورة ٠

٣ ـ يعدل هذا النظام بقرار يصدره المجلس الوطني للمنظمة بناء على توصية من اللجنة التنفيذية ٠

(٣٢١)

قرار مجلس النواب اللبنانى

بتخويل مجلس الوزراء

الحق باعطاء الاذن بدخول قوات عربية الى الأراضى اللبنانية (*)

بيروت – ١٩٦٥/١/٢١

ان مجلس النواب اللبنانى بعد أن استمع الى بيان الحكومة عن مقررات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذى انعقد فى القاهرة بين التاسع والثانى عشر من كانون الثانى ١٩٦٥ .

وبعد التداول والمناقشة فى الموضوع والاستماع الى ايضاحات الحكومة .

وتلبية لضرورات الدفاع عن سلامة البلاد عند الاقتضاء وبالسرعة اللازمة قرر بالاجماع تأييد الموقف الذى اتخذه وفد لبنان فى اجتماع رؤساء الحكومات العربية المذكور فيما يتعلق بمشاريع استغلال روافد نهر الاردن كما قرر تخويل مجلس الوزراء الحق باعطاء الاذن ، بعد استطلاع رأى قيادة الجيش اللبنانى ، بدخول قوات عربية الى الاراضى اللبنانية عند وقوع اعتداء يهدد سلامة البلاد أو عندما تحتم ضرورات عسكرية طارئة تستدعى من التدابير المعجلة مالا يتيح مجالا لاجتماع مجلس النواب بالسرعة اللازمة على أن يحاط مجلس النواب علما فى كل مرة بما يكون مجلس الوزراء اتخذه من تدابير بهذا الشأن وعلى أن تعمل الحكومة فى حالة وقوع الاعتداء على تطبيق أحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك .

* الحياة – ١٩٦٥/١/٢٢ .

(٣٢٢)

مذكرة ممثلي الدول العربية

المضيفة للاجئين الى حكوماتهم حول نتائج المباحثات مع المندوب العــام لوكالة الاغاثة (*)

وفقا لما كان قد استقر عليه الرأى فى اعقاب جلسة المجلس الاستشارى المنعقد يوم ١٤/١٢/١٩٦٤ عقد ممثلو الدول العربية المضيفة فى المديرية العــامة لشئون اللاجئين الفلسطينيين فى بيروت اجتماعا خاصــا بهم يــوم ٢٨ كانون الاول ١٩٦٤ لتنسيق وجهات نظرهم وتوحيد ملاحظاتهم تمهيدا للاجتماع مع المندوب العام بالوكالة فى اليوم التالى لمناقشة مشروع التقرير الاضافى الجديد معه ٠

وخلال اجتماعهم الخاص عاود الممثلون العرب استعراض ميزات مشروع التقرير الاضافى الجديد ومحاذيره على ضوء المذكرة التى ســبق ان رفعوها لحكوماتهم وبعد نقاش طويل ، وعلى هدى التوجيهات التى تلقــاها الممثلون العرب من حكوماتهم ، وضمن اطار الرغبة فى الابقاء على موقف الدول العربية المضيفة موحدا ، اتفق رأى الممثلين العرب على أن يتقدموا الى المفوض العــام بالوكالة بمشروع صيغة معــاكسة للتقرير الاضافى الجديد المقترح على أن تراعى فيها الاعتبارات التالية :

١ ــ أن يستعاض عن البند العــاشر الذى اقترح الممثلون العرب على حكوماتهم فى مذكرتهم السالفة السعى لادخاله لينص على :

« ان قبول الدول العربية المضيفة بمبدأ التعاون والتشاور مــع المندوب العام فى جميع المجالات المبينة فى الفقرات السابقة انما هو وليد تجاوب طوعى ورغبة مخلصة منها فى تذليل المصاعب التى تعترض سبيل الوكالة ٠ ولايصبح تفسيره بانه التزام أو اقرار بمسئولية من جانبها »

بأن يسجل الممثلون العرب تحفظهم هذا خلال مناقشة التقرير الاضافى الجديد فى المجلس الاستشارى ، باعتبار ان التقرير الاضافى الجديد هو فى الواقع تقرير خاص بالمفوض العام ، وتحفظ الدول المضيفة قد لايدرجه المندوب العام ٠ وفضلا عن ذلك ليس للدول المضيفة حق امــلاء مشيئتها على المنــدوب العام بحيث تحمله على أن يضع فى تقرير خاص به تحفظات خاصة بغيره ، كذلك اتفق رأى ممثلى الدول المضيفة على أن يسترعوا انتباه حكوماتهم كى تلفت نظر وفودها الدائمة فى الامم المتحدة وتصر عليها أن تسجل هذا التحفظ عند مناقشة التقرير الاضافى الجديد فى اللجنة السياسية والجمعية العامة للامم المتحدة ٠

٢ ــ أن تشمل الصيغة المعاكسة كافة التعديلات الجوهرية التى كان الممثلون العرب قد اقترحوا ادخالها واستاذنوا حكوماتهم فى السعى لتحقيق ما أمكن منها ٠

(*) الانوار ــ اللبنانية ــ ٢٩/١/١٩٦٥ ٠

٣ ـ أن يحول الممثلون العرب ، ولو اقتضاهم الموقف قبول المشروع التقرير الاضافى الجديد بصيغته المقترحة ، دون رفع مشروع التقرير الاضافى القديم الى الجمعية العامة للامم المتحدة لما ينطوى عليه من أفكار واقتراحات خطيرة تلحق الاذى بمصالح اللاجئين وتتهدد قضيتهم بالضرر الاكيد ، وهو المشروع الذى سبق أن رفضوه باسم حكوماتهم وامتنعوا عن مناقشة محتوياته ، كما سبق بيانه فى المذكرة السالفة التى رفعوها الى حكوماتهم ·

٤ ـ أن يلتزم الممثلون العرب موقفا صلبا ازاء أية محاولة يراد من ورائها أن تتحلل الوكالة من مسئولياتها أو بعضها ، وتجاه أى مسعى يراد به نقل مسئوليات الوكالة الى عاتق الدول العربية المضيفة مع مراعاة أن يظل زمام المبادرة بالنسبة للحذف والتسجيل من على قوائم الاعاشة فى يد الدول العربية المضيفة ·

٥ ـ أن يعمل الممثلون العرب كى يبقى المستوى الحالى لعدد الذين يتناولون اعاشة دون تخفيض فى عام ١٩٦٥ والسنوات التالية والى أن تتوافر أموال اضافية تسمح بادخال تسجيلات اضافية على قوائم الاعاشة الحالية ·

٦ ـ أن يتمسك الممثلون العرب بحق جميع اللاجئين المحتاجين فى تلقى خدمات الوكالة الصحية والتعليمية حتى وان شطبت أسماؤهم من على قوائم الاعاشة بسبب الدخل الكافى ·

٧ ـ أن يسعى الممثلون العرب لاقرار حق الجيل الثالث والاجيال التى تليه فى خدمات وكالة الاغاثة ومعاملتهم على قدم المساواة مع اللاجئين الوافدين من فلسطين ·

وعلى ضوء هذه الاعتبارات تم اعداد مشروع الصيغة المعاكسة للتقرير الجديد ·

وفى يومى ٢٩ و ٣٠ كانون الاول ١٩٦٤ عقد فى قصر اليونسكو اجتماع مع المندوب العام بالوكالة وكبار مساعديه قدم الممثلون العرب خلاله مشروعهم المعاكس وأعلنوا استعدادهم لمناقشة بنوده ·

وبعد أن درس المندوب العام بالوكالة ومساعدوه المشروع المعاكس أعلن انه يشعر انه بات فى موقف بالغ الحرج · فهو يجابه ضغطا متزايدا من الدول المتبرعة لادخال تصحيحات على قوائم الاعاشة كما يعانى نقصا فى حجم التبرعات يسبب عجزا فى ميزانية الوكالة يجد صعوبة فى تغطيته وبالمقابل يجابه تشددا من الدول العربية المضيفة للابقاء على المستوى الحالى لقوائم الاعاشة دون تخفيض ، واصرارا منها على ضرورة اعادة النظر فى المقاييس والانظمة الحالية للاعاشة ومنح الجيل الثالث حق الاستفادة من خدمات الوكالة ·

وأضاف المندوب العام بالوكالة انه ان كان قد اقدم على تجاوز صلاحياته باقتراح مشروع التقرير الاضافى الجديد فهو انما كان يعتقد ان من شأن هذا أن يمكنه من أن يعود الى المجلس الاستشارى ليعلمه انه والدول العربية المضيفة قد اجمعوا على المشروع الجديد كاقتراح يتضمن خلاصة لما تلاقت عليه وجهات النظر فى المباحثات التى أجروها بقصد ايجاد حل للمشكلة طبقا لما كان المجلس الاستشارى قد أوصى به فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٤ ·

أما اذا أصر الممثلون العرب على ادخال تعديلات ما على المشروع فيؤسفه أن يكون هذا سببا فى نسف الخطورة التى اقدم عليها ، وبالتالى ليس أمامه سوى الرجوع بالموضوع الى المفوض العام والمجلس الاستشارى ليبلغهم التطورات التى أعقبته جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ ٠

ورد الممثلون العرب بأن التعديلات التى يطالبون بها انما تمليها مصلحة اللاجئين وحرص حكومات البلدان المضيفة فى المحافظة عليها ٠ وان وفاء المفوض العام للمهمة الانسانية التى اوكلت اليه تقتضيه أن يلتزم جانب مصلحة اللاجئين دون أن يتأثر بأى ضغط كان ومن أية جهة كانت ٠ وأعلن الممثلون العرب انهم يتمسكون بموقفهم ويؤسفهم أن يؤدى عدم الاخذ بالتعديلات التى يقترحونها الى وقوف المندوب العام والوفود العربية فى الامم المتحدة موقفين متناقضين لدى بحث التقرير فى الجمعية العامة ، الامر الذى من شأنه أن يزيد المشكلة تعقيدا ومهمة المندوب العام صعوبة ٠ وعلى العكس من ذلك فان تقديم تقرير تقبل به الدول العربية وتتبناه من شأنه تحقيق نتائج ايجابية وسوف يكون مدعاة لان تضاعف وفود الدول العربية جهودها ومساعيها لدى الوفود الأخرى ولأن تمنح المندوب العام دعمها وتأييدها فى كل مسعى يقوم به بشأن مهمة الوكالة ٠

ثم طلب المندوب العام بالوكالة امهاله حتى اليوم التالى عله يجد مخرجا للازمة ٠ وقال انه يود أن يسترعى انتباه الممثلين العرب مسبقا الى انه لا يستطيع بأية حال الا أن يتمسك بموقفين معينين هما :

أولا : أن لا تخضع القرارات التى يتخذها المندوب العام بشأن الميزانية وتبويبها لموافقة الدول العربية المضيفة باعتبار ان جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا الشأن انما تنص على التشاور مع حكومات الدول المضيفة ، لا على أخذ موافقتها وانه لاجراء أى تغيير لا بد من صدور قرار بذلك عن الجمعية العامة ٠

ثانيا : انه ازاء مطالبة الدول العربية المضيفة باخضاع كل حذف أو تسجيل على قوائم الاعاشة لموافقتها لا بد من أن يقابل هذا الحق اضطلاعها بمسئولية اعداد هذه القوائم ٠ وانه ردا على الملاحظات التى أبداها الممثلون العرب فيما يتعلق بالصعوبات الادارية والمالية التى تجابهها الحكومات المضيفة فى هذا الصدد يؤكد استعداد الوكالة لان تقدم للحكومات المضيفة المساعدات الفنية والمالية التى تحتاج اليها وأن تضع تحت تصرفها لهذه الغاية كافة الآلات والتجهيزات والسجلات التى تستخدمها الوكالة حاليا فى اعداد قوائم الاعاشة ٠

ورد الممثلون العرب على المندوب العام بالوكالة بما يلى :

أولا : انهم لا يطالبونه بتجاوز قرارات الجمعية العامة ، وبامكانه ايجاد الصيغة التى يراها بشرط أن يكون الغرض منها تمكين الدول العربية المضيفة من أن تقوم بدور ايجابى وتساهم مساهمة فعالة فى رسم برامج الوكالة وتوجيهها ٠

ثانيا : انهم يرفضون اطلاقا فكرة اضطلاعهم باعداد قوائم الاعاشة لا بالنظر للصعوبات الادارية والمالية التى تعترض ذلك فحسب ، ولكن لأن مسئولية ذلك لاتقع على عاتق حكوماتهم وانها هى فى صلب مهمة الوكالة ٠

وفى يوم ٣٠ كانون الأول ١٩٦٤ واصل المثلون العرب محادثاتهم مع المندوب العام بالوكالة ومساعديه • وبعد نقاش طويل وأخذ ورد حافلين توصل الجانبان الى اتفاق مبدئى على النقاط المختلف عليها سابقا ، واستطاع الممثلون العرب بفضل موقف حكوماتهم الموحد وحرصها على مصلحة اللاجئين وحقوقهم ادخال تعديلات جوهرية على صيغة مشروع التقرير الاضافى الجديد الذى سيرفعه المندوب العـــام ملحقا بتقريره السنوى الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الحالية •

وعلى ضوء النتـــائج الطيبة التى تم التوصل اليها يســـجل الممثـلون العرب التطورات التالية :

اولا : استطاع الممثلون العرب بتضامنهم وبتوحيد وجهـــات نظرهم أن يعززوا موقفهم وأن يكسبوا آراءهم وزنا سواء فى المجلس الاستشارى أو لدى المندوب العام بالوكالة •

ثانيا : نجح الممثلون العرب فى حمل المندوب العـــام على التراجع عن مشروع تقريره الاضافى القديم والاستعاضة عنه بمشروع تقرير آخر اعتبر أساسا صالحا للمحادثات •

ثالثا : تفادى الممثلون العرب بذلك موقفا سلبيا كانوا قـد صمموا العزم على اتخاذه فى المجلس الاستشارى فيما لو أصر المندوب العام على مشروع تقريره الاضافى القديم ، وذلك بانسحابهم من جلساته خلال مناقشة التقرير القديم •

رابعا : جنب الممثلون العرب بذلك وفود بلادهم الدائمة فى الامم المتحدة مشقة اتخاذ موقف مغـــاير لموقف المندوب العـــام عند بحث التقرير الاضـــافى فى اللجنة السياسية والجمعية العامة مما سيساعد حتما على تمديد ولاية الوكالة مدة أخرى •

خامسا : تمكن الممثلون العرب من تجنيب اللاجئين النتـــائج الخطيرة والاضرار المادية الكبيرة التى كان من الممكن أن تترتب على تنفيذ الافكار الغريبة التى نادى بها المندوب العام فى مشروع تقريره الاضافى القديم ومن بينها :

- ان حوالى ثلث أو نصف عدد اللاجئين المسجلين على قوائم الاعاشة الحالية قد بلغوا حد الاكتفاء الذاتى ويقتضى شطبهم من على قوائم الاعاشة •
- الغاء مبدأ استحقاق الاعاشة لمدة غير محـدودة وجعـل الاستحقاق لفترة محدودة يترتب على المنتفع عند انتهائها أن يتقـدم بطلب جديد لتمديدها وعليه أن يثبت استمرار حاجته الى الاعاشة •
- جعل وكالة الاغاثة وحدها مسئولة عن تقرير استحقاق الاشخاص لخدمات الوكالة دون مشاورة حكومات البلدان المضيفة أو موافقتها •
- الاستئذان من الجمعية العامة للامم المتحدة بأن تسمح للوكالة بالتخلى عن توزيع الاعاشة الى الدول المضيفة فى حال قيـــام صعوبات تتعلق بالامن وتعترض نظام التوزيع حتى يتم التغلب على هذه الصعوبات •

- أن يقتصر عمل الوكالة على تسليم المواد الغذائية بكميات تحددها الوكالة سنويا الى كل من الدول المضيفة • وعلى هـــذه أن تعتمد الاسس التى تراها للاســـتحقاق والتوزيع •

- صرف نظر الجمعية العامة عن الاهتمام جديا بايجاد حل لمشكلة المحتاجين الجدد بعد أن تفاقمت أوضاعهم وعجزت الجمعيات الخيرية عن اسعافهم •

- تقدير الاستحقاق حسب المنطقة التى يقيم فيها اللاجيء وحسب تقـــدير الوكالة لفرص العمل والاعالة الذاتية فى تلك المنطقة •

- التشكيك فى مسئولية الوكالة تجاه الجيل الثالث والأجيال اللاحقة •

- الايحاء المتكرر بعدم صواب وجهة نظر الدول العربية المضيفة ووقوفها موقفا سلبيا من محاولات الوكالة ادخال تصحيحات على قوائم الاعاشة •

- اقتراح نظامين لتوزيع الاعاشة أحدهما خاص قائم على الحاجة المثبتة لسد احتياجات الفئة المعتمدة كليا على الوكالة ، والآخر عام قائم على تقدير تقريبى للحاجة لسد احتياجات الفئة القادرة جزئيا على اعالة نفسها •

- ايقاع عبء اثبات الحاجة على اللاجيء بدلا من ايقاع عبء اثبـات عدم الحاجة على عاتق الوكالة •

- الايحاء للجمعية العامة بان من غير المناسب أن تقدم توصيات بشأن المقاييس التى اتبعت فى السابق لتحديد الاستحقاق لأن هذه المقاييس مسلم بها •

- اطلاق يد الوكالة فى القيـــام بأعمـــال التحرى والتدقيق والحصول على المعلومات بشأن صحة وجود اللاجئين ولاكتشاف ذوى الدخل الكافى بينهم •

- التوقف عن نشر احصاءات عن اللاجئين المستحقين للاعاشة بقصد اسدال ستار من السرية على عمليات الحذف والالغاء من على قوائم الاعاشة •

سادسا : وبصورة مبدئية والى أن يتم اقرار المشروع من قبل المجلس الاستشارى بكامل هيئته ، توصل الممثلون العرب بواسطـة مشروع التقرير الاضـــافى الجديد وبفضل التعديلات التى طالبوا بها وأمكنهم ادخال معظمهـا عليه الى تحقيق المكاسب التالية :

- التزام المفوض العام ببذل الجهد للقيام بجمع تبرعات اضـــافية للاغاثة زيادة على ما تقدمه الامم المتحدة •

- اطلاع الرأى العام على حجم الاحتياجات الحقيقية للاجئين فى شتى الميـــادين وما تتطلبه ضرورة مجاراة النمو الطبيعى بينهم •

- اطلاع الدول العربية مسبقا على ما تجمعه الوكالة من تبرعات لا سيما تلك التى تتبرع بها الدول العربية المنتجة للبترول •

- مشاركة الدول العربية المضيفة الرأى فى تحـــديد أوجه صرف هــذه التبرعات الاضافية بما يعود بالخير على اللاجئين •

- مشاركة الدول العربية الرأى بصورة أكثر فعـالية فى توزيع نسب مخصصات الموازنة على برامج الخدمات المختلفة وهو مالم تكن الوكالة تمكنها منه سابقا ٠

- مشاركة الدول العربية المضيفة مشاركة فعـالة فى تحـديد كيفية توزيع الاموال المتوافرة للاغاثة على مختلف خدمات برنامجهـا وفى امكانية اجراء منـاقلات بين الاموال المخصصة لهذه الخدمات عندما تدعو الحاجة الى ذلك ٠

- مشاركة الدول العربية المضيفه فى تحديد موازنة الاعاشة الاساسية فى السنين المقبلة ٠

- موافقة الوكالة على وضع أسس ومقاييس جديدة للانظمة التى تتمشى عليها حاليا بالنسبة الى استحقاق الاعاشة ، ومشـاركة الحـكومات المضيفة فى وضع هذه الاسس والمقاييس بما يكفل مصلحة اللاجئين ٠

- مشاركة الدول العربية فى تحديد مقادير الاعاشة التى توزعها الوكالة ٠

- وضـع تعريف جديد للاجىء يزيل بعض الغبن الذى كان ينطوى عليه التعريف السابق ٠

- استبعاد فكرة جعل الاخذ بهذا التعريف الجديد رهنا بموافقة الجمعية العامة للامم المتـحدة ٠

- اكساب الجيل الثالث والاجيال اللاحقة حق الاستفادة من خدمات الاعاشة وامكانية الاستفادة من خدمات الوكالة الاخرى ٠

عدم انفراد الوكالة فى عمليات حذف غير المستحقين وابقاء زمام الحذف والتسجيل من على قوائم الاعاشة فى يد الحكومات المضيفة ٠

- اشراف الحكومات المضيفة اشرافا مشـتركا ومثمرا على اعداد قوائم الاعاشة التى تعتمدها الوكالة فى التوزيع ٠

- ابقاء كامل المسئوليات الحالية على عاتق الوكالة وصرف النظر نهـائيا عن فكرة اضطلاع الدول المضيفة بعبء توزيع الاعاشة ٠

- استبعاد الفكرة التى رددها المندوب العام حول امكانية شطب ثلث أو نصف عدد المسجلين حاليا على قوائم الاعاشة بزعم عدم احتياجهم ٠

- رفع موازنة الاعاشة الاساسـية لعـام ١٩٦٥ من ٩ و ١٠ مليون دولار الى نفس مستوى النفقات الفعلية لعام ١٩٦٤ ، وهى تقارب ١٢ مليون دولار ٠

- استبعاد فكرة تخفيض ٥٥ ألف اسم كان المفوض العام اقترح شطبها من على قوائم الاعاشة خلال عام ٦٥ ٠

- الابقاء على الوضع الراهن لنظام التوزيع ولقوائم الاعاشة الحالية خلال عام ١٩٦٥ فى انتظار التوصل الى اتفاق مع الوكالة حول الاسس والمقاييس التى سيقوم عليها الاستحقاق والتوزيع ٠

- الابقاء على مدى الخدمات التعليمية والطبية على ما هو عليه دون انقاص - ايقاف الباب مفتوحا أمام امكانية استفادة الجيل الثالث وفئات جديدة أخرى من الخدمات التعليمية والطبية ·
- استمرار تقديم الخدمات الطبية والتعليمية الى من تشطب أسماؤهم من على قوائم الاعاشة بسبب الدخل الكافى ·

وبهذه المناسبة يرى الممثلون العرب ان المصلحة العليا تقضى احاطة وفود الدول العربية الدائمة فى الامم المتحدة علما بهذه التطورات وأن تبلغ اليها تفاصيل الاتفاق الذى أمكن التوصل اليه مع المفوض العام بالوكالة والمكاسب التى تضمنها وأن يلفت انتباههم بأن يتخذوا الحيطة اللازمة سواء فى المحادثات التى سوف يجريها معهم المندوب العام الموجود حاليا فى نيويورك أو عند مناقشة التقرير السنوى ، والتقرير الاضافى للمندوب العام أمام اللجنة السياسية والجمعية العامة أو بصورة خاصة أمام لجنة الالتزامات ، وأن يتصدوا لانشاء كل محاولة تستهدف ادخال تخفيض ميزانية برنامج الاغاثة لعام ١٩٦٥ لصالح البرامج الاخرى خشية الوقوع فى مثل المأزق الصعب الذى وجدت حكومات الدول المضيفة نفسها فيه عام ١٩٦٤ نتيجة موافقة الوفود العربية آنذاك ، فى لجنة الالتزامات ، على تخفيض ميزانية برنامج الاغاثة بمقدار ٥٪ تضاف الى ميزانية برنامج التعليم والتدريب المهنى ·

هذا وقد أكد المندوب العام بالوكالة بانه سوف يتصل بالمندوب العام فى نيويورك خلال الايام القليلة المقبلة لابلاغه النتيجة التى تم التوصل اليها ولأخذ موافقته على مشروع التقرير الجديد ، ومن ثم يدعى المجلس الاستشارى للاجتماع بكامل هيئته فى بيروت يوم ١٢ كانون الثانى ١٩٦٥ على الارجح لمناقشة التقرير المعدل بصورة جماعية ورفع توصيات المجلس بشأنه ·

واتفق الممثلون العرب فيما بينهم على أن يعقدوا فى المديرية العامة لشئون اللاجئين الفلسطينيين فى بيروت اجتماعا خاصا بهم يوم ١١ كانون الثانى ١٩٦٥ لتنسيق وجهات نظرهم وتوحيد موقفهم على ضوء ما قد يستجد لديهم من توجيهات حكوماتهم ·

(٣٢٣)

مذكرة منظمة الأرض الى الأمين العام

للأمم المتحدة (*)

سيادة الامين العام لمنظمة الامم المتحدة

نيويورك ــ الولايات المتحدة

مذكرة حول العرب في اسرائيل

١ ان اسرائيل ، وهي دولة انشئت مؤخرا ، تحتفل هذا العام بذكراها السادسة عشرة • وبالرغم من كل التغييرات ، الظاهرية والجذرية ، التي اجتاحت خريطة العالم في العقدين الاخيرين ، وبالرغم من كل الانجـــازات التي حققها الجنس البشري في السنوات الماضية فان العرب في اسرائيل ما زالوا بعيدين جدا عن ممــارسة حقوقهم الطبيعية •

انهم يعانون من سياسة قمع واضطهاد وتمييز تشنها عليهم الحكومة الاسرائيلية بصورة مخططة •

ان الحكومة الاسرائيلية تصر على ممارسة سياستها التي تهدف الى الحاق نهايات مرعبة بالمجتمع العربي ، نهايات هي اهانة لقوانين العدالة الدولية والعرف الانساني•

انها سياسة تتناقض مع ما تعلنه الحكومة ، ومع التزاماتها الدولية •

فيما يلي تسجيل للحقائق الاساسية التي تشجع الحكومة على ممارسة سياستها العنصرية :

١ ــ السيطرة الحادة وشبه الكاملة التي تمارسها المنظمات الصهيونية على صـحافة العــــالم ، وبالتالي فان الحقيقة تخفى ، والموقف الصعب الذي يعـانيه المجتمع العربي يقدم للرأي العام الدولي بصورة مغلوطة ومناقضة للواقع •

٢ ــ حملة الكراهية ، ان الحكومة الاسرائيلية تمارس سياسة الكراهية ضد العرب وتشجع هذه المشاعر بين اليهود ، وتركز بصورة خاصة على الجيـــل الناشيء ، طلاب المدارس وطلاب الدراسات العليا •

لسوء الحظ ، لقد فشلت فشلا كاملا كافة المحاولات التي بذلت لخلق نوع من التقارب بين العرب وبين الجهات الديموقراطية اليهودية القليلة •

(*) فلسطين ــ ملحق المحرر ــ العدد ٤٦٢ و ٤٧٤ (فلســـطين عدد ٦ و ٧) ، ١٤ ، ٢٦/١/١٩٦٥•

٣ - هيئة الامم المتحدة الجامدة ، فبالرغم من كافة الظواهر ، والطلبات التى قدمت لهذه الهيئة كى تنظر ، وتحقق ، فى الموقف الصعب الذى يعانيه العرب ، سواء على صعيد القمع أو على صعيد التمييز العنصرى ، فى فترات الاحتلال ، كما قال وزير العدل الاسرائيلى فان الامم المتحدة بقيت صامتة وسلبية بصورة كاملة ٠

ان الحكومة الاسرائيلية تأمل أن تجتث بصورة نهائية الكيان القومى العربى فى اسرائيل ٠ ان الخطط الصهيونية، حتى قبل تأسيس دولة اسرائيل، طمحت الى ايجاد دولة يهودية كاملة على كافة المستويات ٠ لقد صرح روفن بركات ، السكرتير السابق لمنظمة الهستدروت والسكرتير الحالى لحزب الماباى الحاكم ، صرح عام ١٩٥٥ قائلا : « لقد فكرنا فى دولة يهودية كلية ، دون اقليات » فى رغبتها العميقة لانجاز أقصى ما يمكن من هذه الأسس الصهيونية تبنت الحكومة قوانين شريرة ومقاييس وحشية ضد أولئك العرب الذين اختاروا البقاء فى اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ على أمل ان أية اجراءات ثأرية لن تستعمل ضدهم ٠

مع الاسف ، لقد سقطت كل الآمال الطيبة أمام سياسة القمع والاضطهاد والخيانة ٠ ان الحقائق المحزنة التى لا تعد ولا تنتهى تدفع العرب الى حالة مستمرة من عدم الرضا ٠

ان المعالم الرئيسية لهذه السياسة هى :

أولا - الاراضى العربية :

لقد فرضت الحكومة قوانين تهدف الى نزع ملكية الاراضى العربية وتدمير القوى العربية وأراضيها الزراعية ٠

عام ١٩٤٨ وضعت الحكومة « أنظمة أملاك الغائبين » وهى قوانين غيرت عام ١٩٥٠ الى قانون « أملاك الغائبين » ٠

هذا القانون يعرف الغائبين بانهم «الفلسطينيون السابقون» سواء أولئك الذين تركوا اقاماتهم المعتادة فى فلسطين قبل أول آب عام ١٩٤٨ ٠ أو انتقلوا ، لأى سبب، لأى جزء من أجزاء فلسطين التى تسيطر عليها قوى تعارض تأسيس دولة اسرائيل فى الفترة من ٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٧ وحتى انتهاء حالة الطوارىء التى أعلنتها الحكومة فى ١٩ نيسان ١٩٤٨ ٠

فى الحقيقة ان حالة الطوارىء ما زالت قائمة ، وتعبير « الغائبين » بكل مترتباته القانونية ما زال يطلق على كافة العرب فى منطقة المثلث وعلى الكثير غيرهم فى المناطق التى اغتصبتها اسرائيل أو سلمت لها ٠

لا بد من ذكر حقيقة ان العرب الذين تركوا أماكن سكنهم ، انما فعلوا ذلك خوفا من مصير مروع كمصير أهالى دير ياسين ، الذين نكلت العصابات اليهودية بمئتين منهم فى ٩ نيسان ١٩٤٨ ٠

كذلك ، تطبق الحكومة ، وعلى نطاق واسع ، أحكام المادة ١٢٥ من قوانين الدفاع والطوارىء لانتزاع الاراضى العربية ٠

وتنص المادة ١٢٥ :

« يحق للحاكم العسكرى أن يعلن أية منطقة أو مكان منطقة محرمة بهدف تطبيق هذه القوانين ٠ وكل من يدخل أو يترك المنطقة المعلن عنها فى مثل هذا الامر ، دون اذن خطى صادر عنه أو نيابة عن الحاكم العسكرى يعتبر مخالفا لهذه القوانين » ٠

وهكذا ، أعلنت عشرات من القرى العربية ، بعد طرد سكانها مناطق محرمة تمهيدا لاغتصاب أراضيها ٠

من هذه القرى : الغبسية ، عمقة ، فراضيه ، عينان صفورية ، المجيدل ، كفر بارام ، المنصورة ، ميعاد ، كويكات ، البروة ، الدامون ، والرويس ٠

عام ١٩٤٩ ، فرضت الحكومة قوانين الطوارىء (مناطق الامن) وبالتالى أعطى وزير الدفاع حق اعلان أى جزء من اسرائيل «منطقة أمن» واخلائها من السكان بعد عشرة أيام من الاعلان ٠

وبفعل هـذه القـوانين ، أعلن وزير الدفاع الجزء الاكبر من منطقتى المثلث والجليل ، اللتين تسكنهما أغلبية عربية ، أعلنها « مناطق أمن » لقد طرد بالقوة عرب قريتى عكريت وكفر بارام فى الجليل ، وعندما شكوا هذا الظلم لمحكمة العدل العليا فى القدس ، علقت شكواهم ودمرت القريتين وفـوق هـذا انكر بن غوريون ، وكان رئيسـا للوزراء أمام الكنيست أن يكون له علم بتلك الأحـداث المخزية ٠ وتتويجا للعدوان الصارخ بالنذالة ، دمر الجيش الاسرائيلى قرية عكريت ، وجميع سكانها من الكاثوليك ، ليلة عيد الميلاد عام ١٩٥١ ٠

عام ١٩٤٨ ، أعلنت الحكومة « قوانين الاراضى الزراعية المهجورة » وقـد خول وزير الزراعة ، بموجبها ، حق السيطرة على كافة الاراضى الزراعية المهجورة ، وهى التى أصبحت كذلك بعد تطبيق قوانين ١٩٤٨ للدفاع « الطوارىء » وقوانين ١٩٤٩ للطوارىء (مناطق الامن) وكان الهدف تحسين تلك الاراضى وتسليمها للمستعمرات اليهودية ٠

عام ١٩٥٠ ، طبقت الحكومة « قانون نزع ملـكية الاراضى » الذى خولها حق السـيطرة المؤقتة على أية قطعة من الأرض وحق هدم أى بنـاء اذا اعتبر ذلك مهما لـ « الدفاع » عن الدولة ، أو الأمن القومى أو الخدمات العـامة أو استيعاب المهاجرين (اليهود) الجدد ، أو اسكان الوحدات العسكرية العاملة ، أو مشوهى الحرب ٠ كان من المفروض أن يعمل بهذا القانون مدة ثلاث سـنوات ، لكنها جددت ست سنوات أخرى ، ثم عدلت بحيث تنزع ملكية الاراضى والابنية المسيطر عليهـا حتى أول آب ١٩٥٨ نزعا تاما ٠

وعام ١٩٥٣ ، نشر «قانون ملكية الاراضى» وخلال ستة أشهر اغتصبت أراضى ٢٥٠ قرية عربية ٠ وبحكم هذا القـانون أعلنت كافة الاراضى المحجوزة والمستعملة والمخصصة للتنمية والاسكان وشئون الدفاع والتى لم ينحصر أصحابها بأنفسهم منذ ١٤ أيار ١٩٤٨ ، أعلنت ملكا لهيئة تحسين الاراضى ٠

وقد حدد القانون التعويض عن كل دونم بقيمته يوم ١ كانون الثانى ١٩٥٠ ـ

وهذا عمل غير عادل ـ فى ذلك الوقت كانت الاسـعار منخفضة جدا وكان الجنيه الاسرائيلى يساوى خمس قيمته عام ١٩٥٣ ، عندما صدر القانون ٠

لاحكام الطوق حول العرب ونهب المزيد من أراضيهم تحت ستار من الشرعية ، صيغ « قانون الملكية المؤقت » عام ١٩٥٨ ٠ وكان تعـديلا لقـانون الاراضى العثمانى الصادر عام ١٨٥٨ ، فحدد الفترة المؤقتة بعشرين عاما بدلا من العشرة المذكورة فى القانون العثمانى اذ كان القانون العثمانى يطلب ممن ينوى تسجيل قطعة من الارض باسمه فى السجل العقارى الرسمى أن يبرهن انه عمل فى أرضه عشر سـنوات على الاقل ٠ فى الواقع ، كانت معظم الاراضى الفلسطينية أراضى أميرية ، يظلها القانونين المذكورين كما ان مساحات شاسعة منها ، خاصة فى الجليل لم تمسح وبالتالى لم تثبت ملكيتها فى عهد الانتداب ٠ ولو ان القانون العثمـانى ظل سارى المفعـول لاستطاع الفلاحون العرب اثبات حقوقهم بسهولة ٠ لكن تعديلات ١٩٥٨ التى زادت المدة المطلوبة من عشر الى عشرين سنة ، كان من شأنها تعقيد العملية وجعلها ، أحيـانا ، مستحيلة مسهلة للحكومة وضع يدها على آلاف من الدونمات من الاراضى العربية ٠

ولتسهيل المزيد من مصادرة الاراضى العربية ، تطبق الحـكومة ، من حين لآخر « قانون مصادرة الاراضى من أجل المصلحة العامة » الصادر عام ١٩٤٣ ٠ هذا القانون مكن الحكومة من مصادرة معظم الاراضى العربية المحيطة بالناصرية حيث أقيمت مدينة يهودية ٠ كذلك صودرت أراضى البطوف والشاغور حيث يجرى انشاء مدينة يهودية باسم كارمييل هناك ٠

مهما لجأت الى الادعاءات الباطلة فان الحكومة لا تستطيع على الاطلاق النجاح فى اخفاء الحقيقة المريرة ، انها تهدف بضراوة الى قلب الجليل كله الى منطقـة يهـودية كلية ، انه من المعروف انه « حتى قبل تأسيس دولة اسرائيل ان بن غوريون طلب من صندوق الكيرين كيميت قرضا لتمويل صفقة من مليونى دونم من الارض بسعر نصف جنيه للدونم الواحد ، وعندما سال صندوق الكيرين كيميت عن طبيعة الارض أجاب بن غوريون بان الهـاغانا تنوى احتـلال أراضى عربية فى فلسطين وتسلمها بدورها مقابل القرض ٠

ان الحكومة مستمرة باصرار فى اصـدار القـوانين والانظمة التى تفرض أقسى أنواع التمييز وأشدها رعبا ضد الاقلية العربية فى اسرائيـــل ، متجـــاهلة بعناد التزاماتها الدولية ومتحدية قرارات الامم المتحدة الصـــادرة فى ٢٩ تشرين الثـانى ١٩٤٧ . واتفاقية الهدنة الاردنية ـ الاسرائيلية لعام ١٩٤٩ ٠

ان الفقرة الثامنة من الفصل الثانى من القرارات الآنفة الذكر تنص على مايلى :

« لن يسمح بمصادرة أرض عربية ضمن الدولة الاسرائيلية الا ما كان للمصلحة العامة ٠ وفى جميع الحالات يجب أن يدفع تعويض كامل تحدده المحكمة العليا ويدفع قبل المصادرة »

لقد أوضحت اسرائيل أثناء طلبها الانضمام للامم المتحدة انهـــا تحترم وتنفذ جميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين واتفاقيات الهدنة ٠

وبالاضافة الى ذلك فلقد وعدت اسرائيل بعدم اصدار أى قانون أو قرار قـد يناقض روح أو مضمون هذه القرارات أو الاتفاقيات ٠

وتقول الفقرة السادسة من الفصل الثـــالث لاتفـــاقية الهدنة الاسرائيلية ـ الاردنية ما يلي :

« اذا تأثرت أي قرية بخطوط الهدنة ، فان سكان هذه القرى يجب أن يسمح لهم بصيانة وحماية جميع حقوقهم في الاقامة والملكية والحرية » ٠

وبما اننا نتحدث عن سياسة الحكومة في مصادرة الممتلكات العربية فلابد لنا من أن نعالج موضوع «الوقف الاسلامي» فخلافا للانظمة القانونية والتقليدية التي كانت مرعية في ظل الانتداب ، قامت الحكومة الاسرائيلية بحجز جميع ممتلكات الوقف وتولت ادارتها كليا واستولت على جميـــع عائداتها أما المجمـــوعات الدينية الاخرى فلا تزال تتمتع بسيطرة كافية على اوقافها ٠

ومحاولة منها لتغطية الشرور الناجمة عن هذه الظروف ، قامت وزارة الشئون الدينية بتشكيل « لجان اسلامية استشارية » ليس لها سلطة فعلية بل انها في الواقع واجهات علنية يختار أعضاؤها خصيصا لتنفيذ مآرب السلطات الحاكمة ٠

وبالرغم من ان الاوقاف الاسلامية تعود ســـنويا بكميات كبيرة ، فان المجموعة الاسلامية محرومة تماما من أي نصيب من هذه الاوقاف ٠

وبالتالي فان جميع نشاطاتهم الدينية والثقافية والاجتماعية تقاسي من حاجتهـا لأشياء كثيرة وبالتالي فهي راكدة تماما منذ قيام الدولة ٠

في عام ١٩٥٥ أعلن بن غوريون ان الدخل الوارد من الوقف الاسلامي في ذلك العام بلغ ١٨٠٠٠٠ر١٨٠ ليرة اسرائيلية فقط ٠ ان هذا المبلغ هو نقيض الحقيقة تماما ٠ ان أراضي الوقف الاسلامي تساوي ١/٦ فلسطين وغالبيتها تقع ضمن حدود اسرائيل فمثلا :

١ ـ وقف روبين ٠٠٠ر٤٠ فدان ٠

٢ ـ وقف سيدنا علي ٠٠٠ر٢٨ فدان ٠

٣ ـ وقف الرضوان ٠٠٠ر٥٠ فدان ٠

ان مشكلة البدو (القبائل العربية) في النقب هي أيضـــا مشكلة في غـــاية الأهمية ٠ انهم ، ومنذ ستة عشر عاما عرضة للملاحقة والاضطهاد ، انهم مرغمون على أن يعيشوا في معسكرات اعتقال ولا يسمح الا للأشخاص الذين تثق بهم الســلطة بزيارتهم ٠

ان العديد منهم قد طرد من أرضه الزراعية ، وأرغم على السكن في أرض جرداء قاحلة ، في أرض وصفها اليهود أنفسهم بأنها « قلب ظلام الصحراء » أما ارضهم فقد وزعت على المزارعين اليهود أفرادا وتعاونيات ٠

ومع هذا فان الحكومة تنهج خطا حازما لطرد من تبقى من هؤلاء البدو ٠ انهـا تنفذ هذه السياسة بمختلف الوسائل ، تارة بالاقناع والوعود الكاذبة ، وتارة أخرى بالتهديد والوعيد ٠ والحادثة الأخيرة التي اتهم فيها عربي بقتل فتاة يهودية ، كانت مجرد تمثيلية لاشاعة موجة من الكراهية وبالتالي أعطت عذرا للسلطات العســكرية بالزحف على العرب في المنطقة في حملة همجية ، وفي جو من الرعب والارهاب ٠

ثانيا : الحكم العسكرى :

ان مائتين وستين الف عربى يعيشون الآن فى اسرائيل ، معظمهم يعيش فى الجليل ، والمثلث الخطر ، والنقب، ومنذ قيام اسرائيل ، فرضت عليهم السلطات نظام حكم عسكرى متطرف · لقد تميز هذا الحكم الجائر بالعنصرية والقسوة · لقد نشر الخوف ، والتمزق والرعب ·

ان أنظمة الدفاع (الطوارىء) الصادرة عام ١٩٤٥ التى صدرت فى ذلك الوقت لتضع حد الحركات العنف والتمرد ، هى العمود الفقرى للحكم العسكرى وهى تمنح الحكام العسكريين صلاحيات واسعة تجعل حكمهم مستبدا ، تعسفيا ، وفرديا ·

لقد خسر المواطن العربى فى ظل الحكم العسكرى حرياته الأساسية فى التحرك والتعبير · ويتمتع الحكام العسكريون بسلطة الاعتقال الكيفى والنفى · انهم يتمتعون بدون شرعية حق ادارة الشئون العربية تماما ، وهم يتدخلون أيضا وبصفاقة بشئون المواطنين الخاصة ·

لقد أعلن المفتش العام فى تقريره السنوى الرسمى لعام ١٩٥٩ ان الحكام العسكريين يمارسون سلطات غير شرعية ممنوحة لهم وهى من اختصاص السلطات المدنية ·

تدعى السلطات الاسرائيلية ان الحكم العسكرى ضرورى لأمن اسرائيل انهم يسخرون الصحف ويستغلون الدعاية ليصوروا العرب بأنهم طابور خامس يهدد أمن الدولة · لقد تبين ان جميع هذه الادعاءات خاطئة وغير صحيحة · ان النقاش الذى حصل فى الكنيست عام ١٩٦٢ يؤكد هذه النقطة ويدحض ادعاءات السلطات الاسرائيلية · وهذه بعض مقتطفات النقاش ·

قال موشيه كارمل أحد قادة حزب احدوت هاعفودا : « ان الحكم العسكرى ليس ضرورة لأمن الدولة · وان استمرار وجوده يضر فى علاقات العرب باليهود فى اسرائيل ، تضر بمبدأ الحكم الديموقراطى والمساواة بين جميع المواطنين وتضر بمشاعر وشهرة اسرائيل فى الخارج » ·

وقال يعقوب حازان من قادة حزب المابام :

نحن مقتنعون تماما أن نظام الحكم العسكرى لا يساعد فى أمن الدولة فقط ، انما يناقض جميع معطيات العدل والقانون ·

وقال ميناحيم بيجن قائد حزب حيروت :

« ليس هناك من ارتباط بين أمن الدولة الداخلى وبين الحكم العسكرى » ولقد أصدر عدد من أساتذة الجامعة العبرية بيانا عام ١٩٥٨ شجبوا فيه الحكم العسكرى ، كما تقدم عدد من كبار الضباط مذكرة عام ١٩٦٢ أنكروا فيه وجود ضرورة للحكم العسكرى ·

لقد أقيم الحكم العسكرى ليحقق المخططات الخبيثة التالية :

١ ـ مصادرة الأراضى العربية · ولقد كتب شمعون بيرس فى جريدة « دفار » بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٦ ما يلى :

« ان المادة ١٢٥ من قانون الطوارىء هى العمود الفقرى للحكم العسكرى ·· انها تؤكد السير الحثيث نحو مزيد من الهجرة اليهودية واقامة المساكن من جديد » ·

٢ ـ لقد لعب الحكم العسكرى دورا هاما فى تهديد أية محاولة لتكوين كيان عربى سياسى مستقل ، كما ولعب دورا فى انتزاع جميع حريات المواطن العربى وخاصة حرية التعبير · لقد قوبلت جميع محاولات اصدار مجلة عربية حرة ومحترمة ومستقلة ، بالرفض العنيف · لقد أقيم الحكم العسكرى ليمنع قيام جبهة عربية موحدة داخل اسرائيل ، ولتصفية الحضارة العربية واذابة الشخصية العربية كليا ·

٣ ـ ان الحكم العسكرى يخدم مصالح الحزب الحاكم · ان أصوات الأقلية العربية تعطى بالتهديد والوعيد الزائف لمرشحين غير مرغوب بهم ·

ثالثا : الثقافة العربية :

ان نسبة التعليم المرتفعة فى ظل الانتداب انخفضت الى الحضيض خلال الستة عشر سنة الماضية · ان نسبة النجاح فى شهادة المتركيوليشن (باجروت) فى المدارس العربية الخاضعة لاشراف وزارة التربية هى فقط ٤ و ٥ بالمائة ·

ان هذا الانخفاض يعود الى الأسباب التالية :

١ ـ التدخل المؤذى والوقح فى شئون التعليم من قبل رجال الحكم العسكرى والمباحث (شن بت) ولهاتين الفئتين ، الحكام العسكريون والمباحث الكلمة الأولى فى اختيار « المدرسين » دون أدنى نظر لكفاءاتهم العلمية · انهم يختارون بناء على مقدار ما يقدمون من خدمات للحكم العسكرى وللمباحث ويفترض فيهم أن يكونوا ممالئين ، متواطئين ، وأبواق دعاية للحزب الحاكم ·

٢ ـ عدم وجود مدارس كافية فبالرغم من الازدياد المطرد فى عدد التلاميذ فان عدد المدارس لازال محدودا جدا · ان وزارة التربية تتجاهل عن عمد تنفيذ قانون التعليم الاجبارى بالنسبة للأقلية العربية ·

٣ ـ النقص الشديد فى الكتب المطلوبة والمختبرات والتجهيزات والخرائط والمكتبات

٤ ـ هناك بعض الموظفين المسئولين الذين يستغلون وظائفهم فيقومون بنشر بعض الكتب المتدينة هادفين الربح من ناحية وتسميم عقلية الجيل الجديد من ناحية أخرى · هناك خمس مدارس عربية ثانوية فى اسرائيل ، واحدة منها (فى الناصرة) تدرس العلوم ·· وينقص جميع المدارس القاعات والملاعب المناسبة والنوادى ·

ان سياسة الحكومة السلبية بالنسبة للثقافة العربية ترمى الى محو أى ارتباط بين الجيل الجديد وبين ماضيهم المجيد ، لتخمد جميع مشاعرهم القومية وآمالهم فى مستقبل مشرق · وفى الحقيقة فانها تقدم لهم بديلين أحلاهما مر : اما الهجرة واما الانصهار ·

رابعا : التمييز العنصري :

لقد أكد اعلان الاستقلال عن المساواة بين جميع المواطنين ودعا الى اشراك العرب في كافة المؤسسات الرسمية والعامة · ولسوء الحظ فان سياسة الحكومة بالنسبة للعرب كمواطنين من الدرجة الثانية تعاملهم بشكل سيء جدا وتشجع جميع الاجراءات التمييزية بينهم وتساعد على تنمية الخلافات فيما بينهم · ان موجة التمييز اخترقت جميع أوجه الحياة وخلقت مشاعر دائمة من الكراهية والشك ·

تشكل الأقلية العربية ١/١٠ من سكان اسرائيل وهم يقومون بكافة التزاماتهم ويدفعون ما يتوجه عليهم من الضرائب ومع هـذا فان الموظفين العرب فى الحكومة يشكلون ١ر٥ بالمائة من مجموع الموظفين ·

فى احدى الحملات الانتخابية لعام ١٩٦١ قال أحد مرشحى الحزب الحاكم « على الحكومة أن تحول العرب فى اسرائيل الى طبقة عمال لتخدم الجماهير اليهودية » ان الحكومة ، فى الواقع تتبنى هذه السياسة وتحـاول أن تحقق معطياتها بأقصر وقت ممكن ·

ان الظواهر الملموسة لسياسة التمييز المتبعة ضد العرب فى اسرائيل تؤثر فى جميع أوجه الحياة · نستطيع أن نذكر ما يلى بايجاز :

الخدمات العامة :

لا تزال معظم القرى العربية حتى الآن دون ماء الشرب والكهرباء والشوارع ·

الخدمات الصحية :

تشكو معظم القرى العربية من غياب أية خدمات صحية · ان الحادثة الأخيرة فى قرية كسرى حين توفى ١٢ طفلا من « الحصبة » مثل صارخ على هذا الاهمال ·

السلطات المحلية :

ان التجمعات العربية تقاسى من « طاعونين » أما وجود مجالس محلية معينة من قبل الحاكم العسكرى ، واما غياب هذه المجالس ·

وأخيرا وليس آخرا فان الحكومة العسكرية تنكر حريات المواطنين العرب الاساسية : حرية الكلام ، حرية التعبير ، والحرية السياسية · ان الحكومة تعارض بشراسة أى محاولة لتأليف حركة عربية حرة مستقلة تمثل فعلا الأقلية العربية · وترفض الحكومة أيضا اعطاء العرب حقهم الأساسى باصدار جريدة تعبر عن مشاعرهم وآمالهم ومطالبهم وحقوقهم ·

ان المعارضة الصريحة لاقامة حركة عربية سياسية حرة مستقلة ، والمحاولات الشرسة التى تستخدمها السلطة لاخضاع الشباب العربى الحر انما تستهدف جميعها تصفية الشخصية العربية القومية فى اسرائيل ·

وتشجع السلطات الشباب العربى بالمقابل بالانخراط بالأحزاب الصهيونية والمعارضة للصهيونية آملة من وراء ذلك محو مشـــاعرهم القومية ومسهلة بالتالى أنصارهم بالمجتمع اليهودى ٠

وسط هذا الجو المشحون بالاضطهاد والتمييز العنصرى انطلق صوت عربى أبى يطالب بجميع الحقوق المشروعة للعرب فى اسرائيل وباحترام جميع مشاعرهم وتقاليدهم ٠

لقد انبعث هذا الصوت الشجاع من مجموعة من الشباب العربى المؤمنين بعمق بمعتقداتهم الأمينة والذين يرفضون بشدة جميع أشكال التمييز ويعارضون بقـــوة سرقة الأراضى ومصادرتها ٠ أنهم يدعون الى المساواة ، العدالة ، الاحترام ، الكرامة ، والحرية ٠ انهم يصرخون بشدة منادين بالعدالة التى تنتهك بالقوانين الرديئة والخداع

ان هذه المجموعة من الشباب قد اتحدت تحت شعار « العدالة » واسم واحد هو (الأرض) وهم يعرفون عادة بـ (جماعة الأرض) ٠

ولقد قرروا فى بداية نشاطاتهم أن يصدروا جريدتهم باسم « الارض » التى ترمز الى تراثهم الخالد الذى تملكه العرب عبر الأجيال ٠

وقبل ذلك أصدروا الى الرأى العام بيانا أوضحوا فيه عدالة مطالبهم ونواياهم المسالمة ٠ ثم قدموا طلبا رسميا للسماح لهم باصدار مجلتهم ولقد أخرت السلطات اعطاءهم الجواب فترة تجاوزت المهلة المعطاة فى القانون متذرعة بأعذار واهية ٠ ولهذا قررت جماعة الارض أن تصدر نشرة أسبوعية تعبر عن آرائها المحلية والسياسية٠ لقد كان اصدار النشرة بداية الصدام العنيف مع الســـــلطة التى حاولت بمختلف الوسائل أن توقف نشاط هذه الجماعة ولقد قاسى أعضاؤها بالتالى من غرامات مالية واقتصادية عنيفة ٠ وشنت الصحف المحلية حملة مضللة ضد الجماعة وقذفتها بشتى أنواع التهم والمقاصد ٠

ولقد ساهمت فى هذه الحملة الصحف اليهـــودية خارج اسرائيل ومن بينهـــا « جويش كرونيكل » الصادرة فى لندن ٠ لقد صمدت « الارض » بعناد أمام جميع الهجمات والملاحقات ولم تنحرف أو تتنازل مطلقا عن معتقداتهـــا العادلة وايمانهـــا المقدس ٠ وأخيرا قدمت السلطات أعضاء الجماعة الى المحاكمة بتهمة مخالفـــة قانون الصحافة ٠ لقد حكم على كل منهم بغرامة قدرها الف ليرة اسرائيلية وبحبس ٣ أشهر مع وقف التنفيذ ٠ ولقد خفض المبلغ الى النصف بعد الاستئناف ولكن مدة السجن بقيت كما هى ٠ وبالرغم من ان هـــذه الأحكام قد أثرت فى الوضـــع المادى لأعضـــاء « الأرض » فانهم استمروا فى نضالهم من أجل قضيتهم العادلة ٠

وبعد ذلك قامت هذه المجموعة بتقديم طلب الى (قلم تسجيل الشركات) مطالبين بتسجيلها شركة تجارية للطباعة والنشر باسم « شركة الارض المحدودة » ولكن قلم التسجيل رفض الطلب بحجة أمن الدولة والسلامة العامة ٠ وقدمت القضـــــية الى « المحكمة العليا بالقدس » التى رفضت ادعاءات قلم التســـجيل وطلبت الترخيص بانشـــاء الشركة ٠ فما كان من المدعى العـــام الا أن استأنف الحكم ، وجلس خمسة قضاة على المنصة وبعد التداول وبأغلبية الاصوات قررت المحكمة تثبيت القرار وبالتالى الترخيص بالشركة ٠ وهكذا قامت هذه الشركة بتقديم طلب باصدار المجلة المنتظرة

« الأرض » ومرة أخرى رفض حاكم القطاع (قطاع النـاصرة) طلب الترخيص بحجة ان مجلس المحررين تنقصه بعض المؤهلات ٠

وقدم طلب جديد متضمنا جميع المستندات المطلوبة من رئيس تحرير ٠ ولكنـه ووفاء منه بقراره السابق ، أصدر الحاكم قراره برفض الطلب مستندا الى المادة ٩٤ من قانون الطوارىء التى تمنحه هذا الحق ٠

ان هذه الحملات الكريهة التى وجهت ضد الشـباب العربى زادتهم ايمانـا بمعتقداتهم السياسية ، وأكدت بشكل قاطع التعصب الأعمى والشوفينية ان جماعة الأرض تؤمن ان العرب في اسرائيل جزء من الفلسطينيين العرب الذين يشكلون جزءا من الامة العربية لا يتجزأ ٠

ان أهدافهم هى التالية :

١ ــ المساواة بين جميع المواطنين بجميع الحقوق والحريات الأساسية ٠ وانهاء التمييز والاضطهاد ٠

٢ ــ قبول اسرائيل بقرارات الأمم المتحدة الصادرة فى ٢٩ تشرين الثـانى ١٩٤٧ والمتعلقة بالتقسيم ٠ هذه القرارات التى تشكل حلا عادلا وتحمى مصالح العرب واليهود وتضمن الاستقرار والسلام فى الشرق الأوسط ٠

٣ ــ تبنى اسرائيل لسياسة عدم الانحياز ، الحياد الايجابى ، والتعايش السلمى ٠

٤ ــ اعتراف اسرائيل بحركة القومية العربية ، هذه الحـركة التى تدعو للوحـدة والاشتراكية كقوى تقدمية يعتمد عليها مستقبل المنطقة وعلى هـذا الاعتراف يتوقف مستقبل اسرائيل نفسها ٠

٥ ــ التعاون مع جميع الأطراف فى اسرائيل التى تؤمن بالمبادىء الآنفة الذكر ، أو ببعضها ٠ وسعيا وراء العدالة والتفاهم ، عادت جماعة الأرض وقدمت طلبا الى المحكمة العليا بالقدس التى رفضت هذا الطلب فى جو مشحون بالعداء لم يكن متوقعا مطلقا ٠

لقد أعلن رئيس المحكمة فى حيثيات قرار الرفض ما يلى :

« لقد ادعى مقدموا الطلب ان عدم السماح لهم باصدار جريدة تعبر عن آرائهم السياسية يخالف حرية الفرد وحرية الصحافة ٠ ولكن بما ان هذه القضية هى قضية سياسية ــ اجتماعية متصلة بالظروف الخاصة التى عاشـت اسرائيل فى ظلها فى السنوات الماضية ، فان هذه القضية يجب أن لا تبحث هنا بل فى مكان آخر ٠ ان القرار الحاسم يجب أن يتخذ فى الكنيست وليس فى المحكمة ، لأن المحكمة ملزمة بتنفيذ القانون » ٠

كما أعلن القاضى بيرنسون ما يلى :

لقد ادعى مقدمو الطلب انه لو طلبت المحكمة من حاكم القطاع تفسير أسـباب رفضه اعطاءهم ترخيصا ، انه لو تم ذلك لتبين ان سبب المنع ناجم عن تمييز عنصرى ضدهم كعرب لأنهم يحملون وجهات نظر لا تنسجم مع المنظمات اليهودية الاخرى ولا مع ما يؤمن به حاكم القطاع

ومن ناحية أخرى أكد المدعى العام للمحكمة ان سبب رفض الحاكم يعود لأسباب متعلقة بالأمن فقط وان السبب فى عدم نشر الأسباب يعود الى أمر صادر عن وزير الدفاع ، وقد أبدى المدعى العام استعداده لعرض هـذه الأسباب أمام المحـكمة ٠٠ ولكننا رفضنا طلب المدعى العام لأنه لا يحق لنا كمحكمة أن نطلع على الاسباب التى تقف وراء القرارات التى يتخذها الحاكم ما دامت ضمن صلاحياته القانونية ٠

« صحيح انها قضية جدية ٠٠ ولكن المحكمة لا تملك أى بديل غير تنفيذ القانون كما هو قائم ٠٠ فاذا رفض الحاكم ابداء أسباب رفض طلب الترخيص لا تسـتطيع المحكمة أن تتدخل » ٠

وبالاضافة الى ذلك فان قانون الطوارىء يمنح الحكام العسـكريين السلطات الكافية للتدخل فى كافة أوجه الحياة ٠ ويتضح هذا فى المادة ٩٤ من هذا القانون ٠

يستطيع الحاكم العسكرى ان يرفض الترخيص بانشـاء جريدة أو أية منظمة دون أن يبين اسبابا بذلك ٠٠ وله الحق ان يتخذ الاجراءات اللازمة ، وان يمنع اتخاذ أية اجراءات تخالف قراره ٠

وسنذكر هنا بعض المواد الواردة فى قانون الطوارىء والتى تتدخل بشكل سافر فى الحريات الأساسية للفرد ان المـادة ١٠٩ من هذا القانون تعطى الحكام العسكريين السلطات الكاملة لتقييد حرية الافراد ٠ انها تنص على ما يأتى :

يستطيع الحاكم العسكرى ان يأمر اى شخص بما يلى :

١ ـ ان يضمن وجوده فى المناطق المرخصة والمسموح بها ٠

٢ ـ ان يحدد تحركاته ويبلغها الى الجهة او الشخص الذى ينص عليه القانون ٠

٣ ـ منع او تقييد ملكية الشخص لاى نوع من الحاجيـات التى يحددها الحـاكم العسكرى ٠

٤ ـ فرض أية قيود عليه فيما يتعلق بطبيعة عمله بارتباطه أو اتصـاله باشخاص آخرين وبالنسبة لنشاطاته الخاصة بالتعليق على الاخبار والتعبير عن آرائه ٠

وتمنح المادة ١١٠ الحكام العسكريين سلطة اصدار أوامر « الاشراف البوليسى » تنص المادة على ما يلى :

١ ـ يستطيع الحاكم العسكرى ان يأمر بوضع اى شخص تحت رقابة البوليس لفترة لا تزيد عن سنة واحدة ٠

٢ ـ كل شخص يخضع لرقابة البوليس يكون خاضعا فى نفس الوقت لما يأتى :

(أ) يطلب منه ان يسكن فى مكان ما داخل اسرائيل يحدده الحاكم العسكرى ٠

(ب) لا يحق له ان ينقل مكان سـكنه الى اى مكان آخر ضمن نفس المقاطعة الا باذن خطى من رئيس قسـم البوليس فى القطـاع ، او باذن خطى من المدير العـام للبوليس اذا انتقل الى مكان ما خارج القطاع ٠

(جـ) لا يحق له ان يترك قريته او مدينتـه الا باذن خطى من رئيس البوليس فى القطاع ٠

(د) يجب ان يبلغ رئيس قسم البوليس فى القطاع والبوليس الموجود قرب مكان اقامته بالمكان الذى فيه وعنوان البيت ·

(هـ) يجب ان يكون جاهزا ليقدم نفسه للبوليس فى اى وقت ومهما كانت الاسباب واذا طلب منه أى ضابط ذلك ·

(ز) يجب ان يبقى داخل بيته بعد مرور ساعة على مغيب الشمس وحتى الصباح ، ويحق للبوليس ان يزوره فى بيته فى اى وقت ·

وتعطى الفقرة الثالثة الحكام العسكريين الحق باصـــدار أوامر « حجز كيفى » وتنص على ما يلى :

« يســتطيع الحاكم العسكرى أن يوجه أمرا باعتقال أى شخص فى أى مكان يحدده الحاكم » ·

اما المادة ١٢ فتعطى الحاكم العســكرى الحق باعلان الاحكام العرفية على بعض اجزاء اسرائيل ·

ان قانون الطوارىء الصادر عام ١٩٤٥ الذى اعتمدت عليه المحكمة العليا فى القدس هو قانون ارهابى استعمارى فى نصه وروحه · لقد صدر هذا القانون بواسطة الانتداب الانجليزى لكبت كل حرية تدعو للحرية القومية ·

ان هذه القوانين تلغى بشكل مباشر أو غير مباشر جميع الأنظمة الأخرى وتسحق وتدمر جميع الحريات الفردية للمواطن وتتركه مقعدا شقيا · لقد فرضت هذه الانظمة الديكتاتورية القاسية تقييدا شديدا على حرية الصحافة والكلام والتعبير والاجتماع ·

ولقد قوبلت هذه القوانين بمعارضة شديدة واحتجاجات صريحة منذ اعلانها من قبل العرب واليهود · ففى ٧ شباط ١٩٤٦ عقــد اجتماع لمعارضتها فى تل أبيب · لقد حضر الاجتماع ٤٠٠ محامى يهودى منهم من يحتل مراكز مرموقة الآن ·

وقد قال الدكتور دونكلبوم ، الذىعينفيمابعد عضوا فى محكمة العدل العليا ، فى الاجتماع :

« هذه القوانين تشكل تهديدا دائما للمواطنين ، ونحن كمحامين نرى فيها خرقا فاضحا للمبادىء الاساسية للقانون والعدالة والنظام · هذه القوانين تحرم المواطنين من حقوقهم وتعطى السلطات قوة غير محدودة » ·

وفى معرض هجومه العنيف على القوانين ، ذكر يعقوب شابيرا ، المدعى العام لحكومة اسرائيل ، قال خلال الاجتماع :

« ليس لهذه القوانين مثيل فى أى بلد متحضر ، ولا حتى فى ألمانيا النازية ، قد يوجد مثلها فى بلد مستعمر · تدعى الحكومة ان هذه القوانين موجهة ضد المجرمين فقط ، الا ان اية ســلطة لا يمكن ان تســمح لنفسهــا بنشر مثل هــذه القوانين غير الانســانية » ·

وفى نهاية الاجتماع اتخذت القرارات التالية :

١ ــ قوانين الطوارىء تحرم المواطنين من كافة حرياتهم الأساسية ·

٢ – قوانين الطوارىء تشكل تهديدا دائما لأسس القانون والنظام وهى خطر ضخم على حرية الفرد وحياته ، وتفرض عليه حكما ديكتاتوريا .

٣ – يطلب المؤتمر الغاء هذه القوانين .

كثير من قادة اسرائيل كانوا اعداء لدودين لتلك القوانين . حقا كان من المفروض ان تلغى اسرائيل تلك القوانين فور قيامها ، لكن الحكومة الاسرائيلية أبقت عليها وطبقتها بوحشية ضد العرب فى اسرائيل ، فقط ضدهم . دون حياء من موقفهم المخزى ، تتجرأ الصحافة الصهيونية وأجهزة الاعلام الرسمية فى اسرائيل على نقد الاوضاع الداخلية لبعض البلدان الأخرى ، بينما الاوضاع فى اسرائيل نفسها محزنة . ان السلطات تشن حملة جارفة من الارهاب والتقتيل والتمييز ضد العرب أصحاب الحق الشرعى فى البلاد .

ان بعض الامل الذى راود تفكيرنا والثقة فى محاكم العدالة ، قد تلاشى أثر صدور حكم محكمة العدل العليا ضد منظمة « الارض » ذلك الحكم ، الذى أثار غضب كل المواطنين ذوى الضمير الحر ، كان ضربة مميتة لحرية الفرد وحرية الصحافة . ان لا مبالاة اليهود لرجاء المواطنين العرب ، الذين يقاسون وحدهم من قوانين الطوارىء ومن الحكم العسكرى تتطلب تدخلا فعالا من الأمم المتحدة . على الأمم المتحدة أن تعالج بسرعة كافة تذمرات العرب فى اسرائيل وان تحمى حقوقهم .

تأمل الحكومة الاسرائيلية ، بالضغط والارهاب ، ان تخلق بين العرب فى اسرائيل حالة من الرعب والحيرة والاستسلام . انما نعلن أن هذا لن يتحقق . انا مصرون على مقاومة الارهاب وعلى النضال المتصلب من أجل حقوقنا ، ويجب الا يغيب عن الاذهان ان هذه التصرفات الحمقى لا تقود الا للحقد والعداء .

وتأمل الحكومة ايضا انفجار مظاهرات دموية من قبل العرب ، لاستعمالها حجة امام الرأى العام العالمى تبرر بها احداث ضربة مميتة للاقليات مرة أخرى نعلن ان السلوك الميكافيلى سيترتب عليه مضاعفات عديدة حتى خارج حدود اسرائيل ، وانه حتما سيحرك العالم العربى كله وكافة الشعوب المتحررة .

اننا ندين اسرائيل لكافة سياساتها غير القانونية . عليها أن تتحمل كل المسئولية وكافة المضاعفات ، تشاركها فى ذلك الامم المتحدة اذا استمرت فى الجمود والتخاذل . ان مصير ٢٦٢٫٠٠٠ من العرب فى اسرائيل ليس موضوعا تافها ، انه موضوع يمس العدالة والعقل والمنطق .

ان الهدوء والسلام فى المنطقة ، وكذلك المصير المجهول لاسرائيل يعتمد على سلوك قادة اسرائيل وحدهم .

مجلس المديرين
منظمة الارض

(٣٢٤)

بيان الهيئة العربية العليـــا لفلســـطين

الى وزير خارجية ألمانيا الغربية الذى تحتج فيه على

صفقة الأسلحة الألمانية لاسرائيل ــ بيروت ١٥ ــ ٢ ــ ١٩٦٥ (*)

حضرة صاحب السعادة وزير خارجية حكومة ألمانيا الاتحادية المحترم ــ بون

تلقت الهيئة العربية العليا لفلسطين ببالغ الاسف ، وشديد الاستغراب نبـأ صفقة السلاح التى تعهدت حكومة ألمانيا الاتحادية بتقديمها الى الحـــكومة الصهيونية فى فلسطين المحتلة والتى تم تسليم بعضها فعلا وتنوى الحكومة الالمانية تسليم بقيتها من مختلف أنواع الاسلحة •

ان الهيئة العربية العليا لفلسطين لعلى يقين ان الحكومة الالمانية لا تخفى عليها الحالة الشاذة الشديدة التوتر السائدة بين الحكومة الصهيونية من جهة وبين الشعب العربى الفلسطينى والعالم العربى من جهـــة أخرى التى لا يخفف من حدتهـــا الهدنة الحاضرة القائمة بين الدول العربية والدولة الصهيونية •

ان ماوقع على الشعب العربى الفلسطينى من عدوان صهيونى غادر معزز من قبل الدول الاستعمارية بالمال والسلاح والنفوذ السياسى كانت نتيجته تشريد مليون عربى واغتصاب ممتلكاتهم وأموالهم وهلاك عشرات الالوف من رجالهم ونســـائهم وأطفالهم واغتصاب ثلاثة أرباع فلســـطين العـــربية وذهابها فريســـة للاطمـــاع الصـــهيونية الاستعمارية •

ان مليارات الماركات التى أغدقتها ألمانيا الاتحادية على اليهود والصهيونيين باسم التعويضات قد كان من شأنها أن تعزز العدوان الصهيونى الغادر على الشعب العربى الفلسطينى وتساعد الصهيونيين على تهويد فلسطين العربية وتشتيت شـــمل شعبها العربى وبقاء أكثر من مليون عربى لاجئين فى مختلف الاقطار فى أشد حالات البؤس والشقاء • وقد سبق للهيئة العربية العليا لفلسطين ان لفتت نظر جمهورية ألمانيـــا الاتحادية الى هذه الحالة الاليمة التى من شأنها أن تباعد مابين الشعب الالمانى والأمة العربية التى تعتبر قضية فلسطين قضيتها الاساسية الكبرى التى لا تستطيع التهاون فى شأنها •

وان اقدام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على تزويد الصهيونيين بالســـلاح فضلا عن تزويدهم بالمال لا يعنى الا مساعدتهم على تقتيـــل العرب واغتصـــاب البقية

(*) فلسطين ــ نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين العدد ٤٩ آذار (مارس) ١٩٦٥ •

الباقية من الوطن الفلسطيني وتشريد أهله • ولا شك ان كل محـــاولة لتبرير هذا العمل أو التهوين من شأنه أو تأويله انما هي محاولة فاشلة لا تجد قبولا من العالم العربي وستظل حكومة ألمانيا الاتحادية تحمل وزر هذا التصرف اجيالا كثيرة •

واذ كانت حكومة جمهورية المانيا الغربية تشـــعر بعقـــدة الذنب نحو اليهـــود شعورا يدفعها الى التكفير عن اساءة سابقة أو اذا كانت فى عملها هذا راضخة لضغط استعماري خارجي فلا يجوز أن يكون الشعب العربي الفلسطيني ضحية التكفير عن الذنب أو تحقيق هذه الرغبة الاستعمارية •

ان عددا من الشعب الالماني قد هاجر الى فلسطين العربية فى القرنين التاســـع عشر والعشرين وأسس فى كثير من المدن الفلسطينية كالقدس ويافا وحيفا والناصرة واللد وغيرها مستعمرات زراعية وصناعية وضـــواحي للســـكن • وقد عاشت هـــذه الجاليات الالمانية حقبة طويلة فى فلسطين عيشة الكرامة والطمأنينة التامة فى رعاية الشـــعب العربي الفلسطيني وكنفه وكانت لهـــا الحرية التامة فى كل خصائصها ومقوماتها الاجتماعية فكانت لها المزارع والمصانع والمستشفيات والمدارس والكنائس والمصارف والمتاجر ، ولم يحدث قط خلال تلك الحقبة أى عدوان من عربي على الماني ولما آل الأمر الى اليهود اعتدوا على هذه المستعمرات الالمانية واغتصبوها • فهل يكون جزاء الشعب العربي الفلسطيني على حسن معاملته للشعب الالماني ما يلقاه الآن من تزويد حكومة ألمانيا الاتحادية للصهيونيين بالسلاح والمال ليعملوا على افنائه وابادته وتشريده عن وطنه ؟

ان الهيئة العربية العليا تتقدم بمذكرتها هذه مناشدة حكومة المانيا الاتحادية أن تستمع الى صوت الضمير وترجع الى طريق الحق والسداد بالعدول عن تصرفها الخطير الشاذ الذى سيترك الاصرار على المضى فيه أسوأ أثر فى الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية قاطبة •

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس الهيئة العربية العليا لفسطين

محمد أمين الحسيني

(٣٢٥)

قرار مؤتمر « ممثلو الملوك والرؤساء العرب »

بخصوص هدية الأسلحة الألمانية لاسرائيل (*)

٩ / ٣ / ١٩٦٥

١ ـ تقطع الحكومات العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بون حالما تقيم هذه علاقات مع اسرائيل ٠

٢ ـ تسحب الدول العربية سفراءها من بون فورا لاظهار استيائها من قرارات حكومة المانية الغربية ٠

٣ ـ توقف الحكومات العربية عن التعاون الاقتصادى مع المانية الغربية ٠

٤ ـ تنذر الدول المنتجه للنفط البلدان التى تستثمر ثرواتها بوقف التعامل معها اذا لم توقف هذا التعاون المادي والعسكرى مع اسرائيل ٠

(*) صحيفة الاهرام فى ١٠/٣/١٩٦٥

(٣٢٦)

النظام الداخلي للجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية (*)

الفصل الأول : التعاريف

مادة ١ — يسمى النظام « النظام الداخلي للجنة التنفيذية » ويعمل به من تاريخ اقراره من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

مادة ٢ — يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها حيثما وردت في هذا النظام الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك ٠

« المنظمة » منظمة التحرير الفلسطينية ٠

« اللجنة » اللجنة التنفيذية للمنظمة ٠

الفصل الثاني : اللجنة التنفيذية

مادة ٣ — (أ) اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني وتكون مسئولة أمامه مسئولية تضامنية ٠

(ب) اللجنة قيادة جماعية تحترم فيها الأغلبية رأى الأقلية وتلتزم فيها برأى الأغلبية ٠

(ج) تمارس اللجنة أسلوب النقد الذاتي وتحترم حق كل عضو فيها في ابداء رأيه بحرية كاملة في جميع الشئون والأحوال ٠

مادة ٤ — رئيس اللجنة هو الذى يتكلم باسمها وطبقا لارادتها ويرعى تطبيق احكام هذا النظام الداخلي وهو الذى يفتتح الجلسات ويعلن انتهاءها وبضبطها ويدير المناقشات ويأذن بالكلام ويحدد موضوع البحث ويوجه نظر المتكلم الى المحافظة على حدود الموضوع وله أن يوضح أو يستوضح مسألة يراها غامضة ويوجه الأسئلة ويراقب أعمال أمين السر ويشرف بوجه عام على حسن سير عمل اللجنة٠ وللرئيس أن يبدى رأيه وأن يشترك في المناقشات ٠

مادة ٥ — تنتخب اللجنة من بين أعضائها نائب الرئيس في أول جلسة تعقدها اللجنة وفي حالة تعذر ذلك ينتخب نائب الرئيس في أول فرصة ممكنة ٠

مادة ٦ — يمارس نائب الرئيس جميع صلاحيات الرئيس في حالة غيابه ٠

مادة ٧ — اذا استقال الرئيس أو خلا مركزه لأى سبب من الأسباب يتولى

(*) المحرر ١١/٣/١٩٦٥ ٠

نائبه رئاسة اللجنة وتستمر اللجنة فى ممارسة صـلاحيتها واعمـالها الى أن ينتخب المجلس الوطنى رئيسا جديدا فى أول جلسة عادية له ·

مادة ٨ ــ تنتخب اللجنة من بين اعضائها أمينا للسر ليقوم بالأعمال الآتية :

١ ــ ضبط محاضر جلسات اللجنة ·

٢ ــ حفظ سجل الجلسات

٣ ــ أمين السر هو ضابط الارتباط بين اللجنة وبين جميع اللجان الفرعية والدوائر·

٤ ــ تحرير الدعوات لاعضاء اللجنة لحضور اجتماعات اللجنة

٥ ــ القيام بجميع الأعمال التى تطلب اليه اللجنة القيام بها ·

مادة ٩ ــ يبقى العضو نائبا للرئيس أو أمينا للسر أو رئيسـا لاحدى الدوائر مادام متمتعا بثقة اللجنة ويكون اعفاء أى منهم من منصبه فى جلسة خاصة تعقد لهذا الغرض ويكون الاعفاء بأغلبية اثنى عشر صوتا ·

مادة ١٠ ــ فى حالة غياب أمين السر لفترة تزيـد عن ثلاثة أيام تنتخب اللجنة أمينا للسر مؤقتا ريثما يعود أمين السر الأصيل ·

الفصل الثالث ــ دوائر اللجنة ولجانها :

مادة ١١ ــ تنشىء اللجنة الـدوائر التالية وأية دوائر أخـرى ترى ضرورة لانشائها :

١ ــ دائرة الشئون المالية « الصندوق القومى الفلسطينى » ·

٢ ــ الدائرة العسكرية وتلحق بها شعبة شئون العدو ·

٣ ــ دائرة التنظيم الشعبى ·

٤ ــ الدائرة السياسية للشئون العـربية وتلحق بها شعبتا شئون العـائدين والمقاطعة ·

٥ ــ الدائرة السياسية للشئون الخارجية وتلحق بها شعبة شئون الفلسطينيين فى المهجر ·

٦ ــ دائرة الاعلام والتوجيه القومى ·

٧ ــ دائرة التخطيط والابحاث ·

مادة ١٢ ــ تقدم كل دائرة تقريرا عن اعمالها مرة كل شهر الى رئيس اللجنـة لادراجها فى جدول الأعمال ويجب طبع التقارير وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسـة المحددة للنظر فيها بأربعة وعشرين ساعة على الأقل ·

مادة ١٣ ــ يقوم رئيس كل دائرة بشرح تقريرها أمام اللجنة وتبيان رأيها فى المسائل التى تضمنها التقرير ·

الفصل الرابع : الجلسات :

مادة ١٤ ــ اللجنة دائمة الانعقاد وجلساتها سرية ويتم ذلك على النحو التالى :

(أ) تجتمع اللجنة دوريا فى الأسبوع الأول من كل شهر ·

(ب) لا يغادر أى عضو من أعضاء اللجنة مقرها الى خارج الأردن الا باذن من الرئيس ولقضاء مهمة خاصة باعمال المنظمة ويشترط أن يظل النصـــاب القانونى من الأعضاء متوفرا الا فى حالات استثنائية تقررها اللجنـة ٠ وللرئيس أو لأى خمسة أعضاء دعوة اللجنة الى عقد جلسة فى أى وقت ٠

مادة ١٥ ـ لا يجوز افتتاح الجلسة أو الاستمرار بها الا بحضور ثلثى الاعضاء فاذا تبين عند حلول موعد الافتتاح أن العدد القانونى لم يكتمل أخر الرئيس افتتاحها نصف ساعة فاذا لم يتكامل العدد حينئذ أجل الرئيس عقد الجلسة الى موعد آخر .

مادة ١٦ ـ لا يجوز لغير الأعضـــاء حضور الجلسات الا اذا أجازت اللجنة ذلك بقرار تتخذه لهذه الغاية ٠

مادة ١٧ ـ يفتتح الرئيس الجلسة وبعد تلاوة أسماء المعتذرين من الاعضـــاء يؤخذ رأى اللجنة فى التصديق على محضر الجلسة السابقة ويبلغ الرئيس اللجنة ما ورد من الرسائل ثم تنظر اللجنة فى المسائل الواردة بجدول الأعمال ٠

مادة ١٨ ـ لا يجوز لأى عضو أن يغادر الجلسة الا باذن من الرئيس ولا يجوز للرئيس أن يسمح بذلك اذا ترتب عليه سقوط النصاب ٠

مادة ١٩ ـ يعـد الرئيس جدول الأعمال ويبلغ به الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ٠

مادة ٢٠ ـ يجرى بحث المواضيع كما وردت بالتسلسل فى جدول الأعمال ٠

مادة ٢١ ـ يقرأ محضر كل جلسة فى مطلع الجلسة الثانية للتصديق عليه ولكل عضو كان حاضرا الجلسة التى يراد التصديق على محضرها أن يطلب اجراء مايراد من تصحيح ٠ ومتى صدر قرار اللجنـة بقبول التصحيح يثبت ذلك فى محضر الجلسة التى صدر فيها ويصحح بمقتضاه المحضر السابق ولا يجوز اجراء أى تصـحيح فى المحضر بعد التصديق عليه ٠

مادة ٢٢ ـ بعـد التصديق على المحضر يوقع عليه من الرئيس وسائر الأعضـاء الذين حضروا تلك الجلسة ٠

الفصل الخامس : نظام الكلام فى الجلسات :

مادة ٢٣ ـ لا يجوز لأحد أن يتكلم فى الجلسة الا بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس بذلك ٠

مادة ٢٤ ـ يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب طلباتهم ٠

مادة ٢٥ ـ لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من مرتين فى ذات الموضوع الا اذا أجاز الرئيس بذلك ٠

مادة ٢٦ ـ يتقيد الاعضاء بالايجاز وعدم الاطالة ٠

مادة ٢٧ ـ يؤذن دائما بالكلام فى الاحوال الآتية :

(أ) طلب التأجيل ٠

(ب) توجيه النظر الى مراعاة احكام النظام الداخلى ·

(ج) تصحيح واقعة مدعى بها ·

(د) الرد على قول يمس شخص طالب الكلام ·

(هـ) ابداء الدفع بعدم المناقشة ·

(و) ارجاء النظر فى الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد الفصل فى موضوع آخر · ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلى يترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار اللجنة بشأنها ولا يؤذن مع ذلك بالكلام فى هذه الاحوال حتى يتم المتكلم اقواله الا لطلب توجيه النظر الى مراعاة احكام النظام الداخلى أو تصحيح واقعة مدعى بها ·

الفصل السادس : قفل باب المناقشة وأخذ الرأى :

مادة ٢٨ ــ يعلن الرئيس قفل باب المناقشة بعد انتهاء طالبى الكلام ·

مادة ٢٩ ــ لكل عضو أن يطلب من اللجنة الاكتفاء بالمناقشة فى الموضوع فاذا اعترض احد على هذا الطلب يسمح بالكلام لمعارض واحد ثم يطرح طلب الاكتفاء للتصويت فاذا حاز الاكثرية المطلوبة يعلن الرئيس ختام المناقشة فى ذلك الموضوع ·

مادة ٣٠ ــ يجوز تحديد وقت معين للانتهاء من مناقشة أى موضوع اذا اقترح ذلك احد الاعضاء وتبناه الرئيس ووافقت عليه اللجنة ·

مادة ٣١ ــ تتخذ القرارات بالاغلبية العادية واذا تعددت الاقتراحات ولم يحصل أى منها على الاغلبية العادية يعرض على التصويت للمرة الثانية الاقتراح الذى حاز على الأغلبية النسبية واذا لم يفز فى هذه الحالة بالأكثرية العادية يسقط الاقتراح ·

مادة ٣٢ ــ لا يطرح اقتراح لأخذ الرأى عليه الا من قبل الرئيس ·

مادة ٣٣ ــ يعلن الرئيس قرار اللجنة طبقا لنتيجة الآراء ·

مادة ٣٤ ــ لا يجوز العودة الى المناقشة فى موضوع أخذت عليه الآراء الا بموافقة ثلثى الأعضاء ·

مادة ٣٥ ــ اذا تساوت أصوات المؤيدين والمعارضين يرجح الجانب الذى منه الرئيس ·

الفصل السابع : زوال العضوية واسقاطها :

مادة ٣٦ ــ تزول عضوية اللجنة فى الحالات الآتية :

١ ــ بانتهاء مدة اللجنة .

٢ ــ بالوفاة .

٣ ــ بالاستقالة .

مادة ٣٧ ــ تسقط عضوية اللجنة بطلب كتابى موقع من ستة من أعضائها على الاقل الى الرئيس وبقرار من اللجنة يصدر من اثنى عشر عضوا من أعضائها .

مادة ٣٨ — تعتبر عضوية اللجنة منتهية بالاستقالة اذا قبلت بالأغلبية المطلقة أو اذا أصر العضو عليها كما يجوز للعضو سحب استقالته قبل البت بشأنها .

الفصل الثامن : حل اللجنة :

مادة ٣٩ — لا تحل اللجنة الا فى الحالات الآتية :

(أ) اذا سحب المجلس الوطنى الثقة منها .

(ب) عند تقديم استقالتها الى المجلس الوطنى عملا بالمادة ٢٠ من النظام الاساسى .

(جـ) اذا قررت اللجنة بأكثرية عشرة اصوات الاستقالة فعليها عندئذ أن تستمر فى عملها وتدعو المجلس الوطنى للانعقاد ليصدر القرار الذى يراه مناسبا .

مادة ٤٠ — اذا أصبح عدد أعضاء اللجنة دون النصف لأسباب قاهرة خارجة عن ارادة الاعضاء فعلى الرئيس أن يملأ المناصب الشاغرة مؤقتا بموافقة الاعضاء الباقين ويستمر هؤلاء الاعضاء فى مراكزهم الى أن يزول المانع .

مادة ٤١ — مع مراعاة أحكام المادتين ٣٩ و ٤٠ يجوز للرئيس أن يملأ العضوية الشاغرة .

الفصل التاسع : الميزانية العامة :

مادة ٤٢ — يقدم رئيس مجلس ادارة الصندوق القومى الفلسطينى الى اللجنة تقريره المالى السنوى المتضمن حساب الايرادات والمصروفات والميزانية العمومية فى أول شهر آيار من كل عام .

مادة ٤٣ — تفوض كل لجنة فرعية أحد أعضائها لينوب عنها فى مناقشات اعداد مشروع الميزانية .

مادة ٤٤ — تناقش اللجنة مشروع الميزانية المقدم وتنتهى من اقراره قبل اجتماع المجلس الوطنى .

الفصل العاشر : أحكام عامة :

مادة ٤٥ — اذا حصل أى خلاف حول تفسير أى مادة من مواد هذا النظام يرجع فى ذلك الى اللجنة لاصدار قرارها فى هذا الشأن .

مادة ٤٦ — تحتفظ اللجنة لدى أمين السر بخاتم لها تختم به جميع ما يصدر عنها من أوراق .

مادة ٤٧ — يوقع الرئيس أو نائبه فى حالة غيابه أو من تفوضه اللجنة فى حالة غيابهما جميع الأوراق الصادرة عن اللجنة .

مادة ٤٨ — لا يجوز تعديل هذا النظام الا بناء على اقتراح الرئيس أو بطلب خمسة من الأعضاء ويجرى التعديل بقرار من الأغلبية العادية .

(٣٢٧)

تصريح لحركة القوميين العرب

حول مقترحات الرئيس بورقيبة

المتعلقة بالقضية الفلسطينية (*)

بيروت – ١٩٦٥/٣/١٢

اثارت تصريحات بورقيبة فى مؤتمره الصحفى فى بيروت يوم أمس الخميس والتى جاءت لتوضح وتؤكد تصريحات مماثلة ادلى بها فى اريحا والقدس خلال الاسبوع الماضى موجة من الاستياء فى صفوف الجماهير العربية عامة والفلسطينية خاصة لما احتوى عليه من طعن بآمال الأمة العربية ومناقضة لابسط حقوقها الطبيعية وتفكيك لموقفها الموحد فى لحظة من أخطر لحظات نضالها ضد الاستعمار والصهيونية .

ان الجماهير العربية وشعب فلسطين بشكل خاص قد رفضت على الدوام وفى أقسى أيام الهزيمة والنكبة كافة المؤامرات الاستعمارية التى اتخذ اعلانها أشكالا مختلفة فى محاولة لتمييع القضية الفلسطينية وطرح الحقوق التاريخية والقومية للأمة العربية للمساومات السياسية . وأصرت الجماهير العربية ليس على الرفض المطلق لكافة أشكال هذه المؤامرات فقط ولكن أيضا على كشف القوى التى تكمن وراءها وفضحها أمام التاريخ .

ان حركة القوميين العرب ترى أن تصريحات الرئيس التونسى المناوئة لآمال الجماهير العربية جاءت فى فترة حاسمة تتجمع فيها القوى العربية المختلفة تمهيدا لمواجهة معركة فلسطين بصورة موحدة ولذلك فان هذه التصريحات بالاضافة الى انها توجه طعنة من الخلف لهذا التجمع فى صميم المعركة فانها تخدم أهدافا استعمارية واضحة ترمى الى تهديم وحدة الموقف العربى حيال ألمانيا الغربية وتواطؤها مع اسرائيل من الداخل .

ان الطريقة الوحيدة لخدمة الجماهير العربية ليست فى الدعوة الى التنازلات الوطنية والمساومات مع المستعمر والغاصب والتشكيك بطاقة الأمة العربية وصلابتها وتنفيذ المخططات الاستعمارية التى تهدف الى تفكيك وحدة الموقف العربى ولكن فى الاعتراف بالحقوق المشروعة للأمة العربية والعمل الدائب على اقرارها عبر نضال حقيقى حر لا يرضخ أمام أى نوع من انواع الضغط والاغراء الاستعماريين ولا يتوقف قبل أن يعطى الجماهير العربية حقها المشروع فى أرضها وكرامتها ومستقبلها وأن التجربة الرائعة التى خاضها شعبنا العربى بالجزائر لهى أفضل مثل على ذلك .

* الحرية ١٩٦٥/٣/١٥ .

ان حركة القوميين العرب تعتبر ان تصريحات بورقيبة واجتهاداته بشأن ما أسماه حل القضية الفلسطينية منافضة جملة وتفصيلا لمطامح وآمال شعبنا فى فلسطين وهى تستنكر بشدة الطعنة التى توجهها هـذه التصريحات الى الموقف العربى فى معركته الحاسمة مع الاستعمار العالمى والتى تمر بمرحلة خطيرة كانت تستدعى أن يصرح الرئيس التونسى تصريحات تدفعهـــا الى الامام وليس تصريحات تخـدم طموح بون والصهيونية فى افتعال التناقض والصدام داخل الموقف العربى ٠

وفى الوقت نفسه لا يسع حركة القوميين العرب الا استنكار الاصوات المشبوهة التى وجدت فى تصريحات بورقيبة فرصتها الذهبية للانضـمام الى تأييد المطـالب الاستعمارية هذه الاصوات التى كانت عاجزة أمام صلابة الموقف الجماهيرى عن اعلان موقفها الخائن ٠

وان حركة القوميين العرب تطالب كل الثوريين العرب وابناء فلسطين بشكل خاص أن يشجبوا هذه التصريحات ويعملوا فى كل مـكان على قطع الطـريق على كل محاولة من هذا النوع مهما كان الشكل الذى تتخذه وانى كان مصدرها ٠

(٣٢٨)

بيان السيد كمال جنبلاط

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي فى لبنان حول مقترحات الرئيس بورقيبة المتعلقة بالقضية الفلسطينية (*)

بيروت ١٩ / ٣ / ١٩٦٥

ان مقررات مؤتمر وزراء الخارجية الأخير تشـكل الى حد معين تخطيطا مبدئيا لبعض الخطوات العملية التى يجب أن تقوم بها الدول العربية فى مواجهة المانيا الغربية وموقفها العدوانى والاستفزازى من العرب :

سحب السفراء العرب فورا ثم قطع العلاقات الدبلوماسية فى حال اعتراف بون باسرائيل وأخيرا قطع العلاقات الاقتصادية مع المانيا الغربية فى حال اصرارها على اتخاذ موقف عدائى من أية دولة عربية .

على أن ما يؤسـف له هى تحفظات بعض الحكومات العربية أى المغرب وليبيـا وتونس التى لم تقرر بعد مسئولياتها تجاه شعوبها وابراز النضال المشترك والقضية العربية الكبرى وبالتالى فان هـذه الحكومات لا تمثل ارادة شـعوبها فى هذا الموقف السياسى الخطير ويؤسف أيضا لموقف هذه الدول ولبنان ذاته بشأن الاعتراف بالمانيا الشرقية .

والذى يؤسف له أن تصريحات الرئيس بورقيبة قد أسهمت فى هذا التضليل العام لأن اخوة حنيكر لبسوا لبوس المسوح وانتظروا هذا الكلام كنعمة انزلت عليهم من السماوات .

وأغلب الظن أن الرئيس التونسى لم يدرك التفاصـيل الرئيسية للقضـية الفلسطينية ولم يستوعب أهميتها بالنسبة للمصير العربى الكبير وللنضال فى وجه الاستعمار والنفوذ الأجنبى .

فالقول اننا لم نستخدم نهج « خذ وطالب » سهل اعلانه . ولكن نتحدى من يشاء أن يعلمنا ما هو الحل الوحيد الذى اقترحته دول أوروبا وأمريكا المجرمة بحقنا والذى كان باستطاعتنا أن نقبل به على أساس مبدأ الأخذ ثم المطالبة .

انهم لم يعرضوا علينا حلا سوى بقاء اسرائيل ودفع تعويض مالى للمليون ومايتى ألف لاجىء بغية قطع صلتهم بالوطن الأم وتحويلهم عن العودة اليه واسكانهم فى العالم العربى .

---

* الانباء ٢٠/٣/١٩٦٥ .

فهل يستطيع عربي واحد أن يقبل بهذا الحل ؟ وبماذا نعود لنطالب به اذا ارتضينا بتكريس الاغتصاب الواقع ؟

لقد تبنت الحكومات العربية في مرحلة من نضالها العودة الى التقسيم وطالبت بتنفيذ مقررات الأمم المتحدة ·

وحتى هذا الحل الجائر رفضته الدول الكبرى الغربية · وقد تعدى اليوم نضال العرب هذا المطلب الجائر بحقهم الى تحقيق العودة الى الوطن المغتصب بأسره وتحويل وجهه من الداخل الى ما كانت عليه فلسطين العربية ·

وعندما يتوفر للعرب أن يمارسوا سياسة « الأخذ ثم المطالبة » وهي من نهج الحياد الايجابي ذاته لا الانحياز الغربي التونسي الرسمي فسيفعلون ذلك كما حصل في قضية تحويل روافد الأردن انما هي مرحلة من مراحل العمل لأجل تحرير الوطن السليب ومنع الاغتصاب من أن يتقوى ويزدهر ·

ان سياسة الأخذ ثم المطالبة هي نهج بديهي في النضال طالما استخدمه العرب في العمل القومي والسياسي على السواء ولولا ذلك لما توفر لهم أن يحصلوا في النهاية على هذا اللون من الاستقلال التام الناجز في مصر والسودان وسوريا ولبنان والعراق واليمن والجزائر ·· الخ · الى حيث لم يعد هناك أثر للارتباط والقواعد الأجنبية ·

اننا نأمل أن يطلع بعض قادة العرب على الظروف والأوضاع الخاصة لقضية الوطن الفلسطيني ولنضال شعبه العربي العظيم فلا يلمحوا الى حلول أو نهج لا يستطيعوا أنفسهم أن يوضحوها حتى لو طلب منهم ذلك فلا يفيد من تصاريحهم العامة المرتجلة الا أعداء العرب في كل مكان وبعض الانهزاميين والعملاء من مواطنينا غير المتحررين · فأوضاع فلسطين وظروفها هي غير أوضاع تونس مثلا وظروف شعبها · ولو بقي العرب في فلسطين وطنهم من الداخل ولما كانت قامت اسرائيل أو لكانت انهارت بعد قيامها · اما وقد حصل ما حصل فلابد من الاسهام من الخارج في تحرير فلسطين على أن يدخلها ابناؤها المدربون الأبطال في الوقت المناسب لكي يولعوا في أحشائها نيران العصيان والثورة ·

وكنا نرجو موقفا متفهما ايجابيا من قادة مراكش وتونس في مرحلة صراعنا هذه مع الصهيونية وفي مواجهة عدوان المانيا الغربية وأن يتقدموا من حدود اسرائيل بخمسين أو بماية ألف من هذه الفرق العربية العسكرية البطلة المدهشة التي لا تقف عقبة في وجهها ولا يردها انكسار الى الوراء اذن لكانوا اسهموا فعلا في سياسة فرض الأخذ على اسرائيل وحليفاتها من دول الاستعمار ثم المطالبة من جديد واذن لتفهموا معنى القومية الجامعية المتقدمة نحو أهدافها ولأدرك مثلنا شرف النضال المباشر لأجل فلسطين العربية ·

مرحى بالجزائر ورئيسها الكبير وبموطن المليون شهيد بيننا في هذا الصراع حتى النهاية ·

كلمة أخيرة نقولها : كان على لبنان أن يتظاهر في جميع مدنه وقراه وسواحله وجباله وجروده وأن يخرج شعبه ليشجب موقف المانيا الغربية العدائي وليعلن تأييده لقضية فلسطين التي هي قضية لبنان وقضية العرب الأولى · وكان على لبنان الشعبي أن يتظاهر ليمحي آثار بعض التصريحات المؤسفة ·· فان لم يتظاهر شعب لبنان لأجل تمرسه بمبادىء السيادة الكاملة ولرد العدوان ولنصرة فلسطين والعرب وتأييد قادتهم الأبرار فلأجل من سيتظاهر يا ترى ؟

(٣٢٩)

بيان الهيئة العربية العليـا لفلسـطين

حول القضية الفلسطينية ومسألة العلاقات بين العرب والمانيا ـ بيروت ١٩٦٥/٣/٢٩ (*)

تعتقد الهيئة العربية العليا لفلسطين ، ان من حق الشعب العربى الفلسطينى ، ان يكون على اطلاع صحيح ومعرفة تامة بالحوادث والتطورات التى تقع فى المنطقة العربية-وخاصة ما يتعلق منها بقضية فلسطين التى هى قضية العرب الاولى ، كما تعتقد ان من واجب المسئولين والقادة مصارحة الشعب بالحقائق، ومكاشفته بالوقائع بوضوح وجلاء ليكون على بينة من امره وليدرك كنه المؤامرات المبيتة على وجوده وعلى قضيته الفلسطينية ، وليسـتطيع تحديد موقفه تحديدا سليما من جميع الاوضاع والاتجاهات .

وقد درجت الهيئة العربية ، انطلاقا من هذا المبدأ ، وقياما بواجبها الوطنى ، على مواجهة جميع ما يتعلق بقضية فلسطين من حوادث وتطورات بصدق وتصميم ، ومجابهة شتى المداورات والمؤامرات التى تحاك خيوطها ضد الشعب العربى الفلسطينى واعلان موقفها منها ، وتحديد سياستها بشأنها ٠

وترى الهيئة العربية، التزاما منها بخطتها السليمة ولمناسبة الحوادث والتطورات الخطيرة النى وقعت فى المنطقة العربية ، ان تصارح الشعب العربى برأيها ووجهة نظرها فيها واثقة من ان وطنية هذا الشعب ، ونضجه ووعيه كفيلة بان ترسم له سبيل العمل السليم ، ومضاعفة الجهود لاحباط المخططات والمشاريع المرسومة لتصفية قضية فلسطين ٠

١ ـ حلول لقضية فلسطين :

فى الحين الذى طرحت قضية فلسطين فى سوق المساومات الدولية وبذلت مساع لاستغلالها وتسخير شعبها بغية تحقيق اغراض شخصية وأهداف سياسية خاصة ، وفى الحين الذى مازال الاعداء واعوانهم يعملون على ايجاد حلول لها تتنافى وامـانى شعبها ، ويضعون المخططات ويبيتون المؤامرات لتصفيتها لصالح الصهيونية والاستعمار ترتفع أصوات شاذة تنادى بوجوب الاعتراف بالامر الواقع وتقدير الظروف القائمة ، وكثيرا ما تتسم هذه الدعوات الضارة بعوامل التعقل والرزانة ، وتتدثر بديبلوماسية بارعة ، هدفها توفير جو تسوده قناعة ويعمه شعور بضرورة الالتجـاء الى « الحلول العملية الواقعية » للقضية الفلسطينية ٠ ومن الدلائل التى يدلى بها المسـئولون البريطانيون حول انشاء اتحاد فدرالى بين العرب واليهود لحل هذه القضية ٠

(*) فلسطين ـ نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين ـ العدد ٥٠ نيسان ١٩٦٥ .

والشعب العربي الفلسطيني ينظر الى مثل هذه التصريحات والمحاولات بعين الريبة ، ويستنكرها ويؤكد بصورة قاطعة استمساكه بميثاقه الوطني الذى وضعه بمحض ارادته ، وصان أهدافه بدمائه الزكية وتضحياته الغالية ، طيلة سنى جهاده المرير وثوراته العديدة ، وهو لا يفرط فى مبادئه وحقوقه أو يقبل أى حل يعرض لقضيته لايحقق أهدافه. وهذا الشعب الذى صمد فى وجه محاولات الاعداء والعملاء فى الماضى لحل القضية عن طريق المساومات وانصاف الحلول ، لن يضلله ما تتستر خلفه المحاولات والاتجاهات الأخيرة ولن يخدعه ما ظهر على مسرح قضية فلسطين من تضليل سياسى ، وسيظل متمسكا بأهدافه ومطالبه وميثاقه الوطنى ، وسيواصل كفاحه ، مهما طال الامد ، وتعاظمت الصعوبات والتضحيات ، حتى يتحقق له النصر المبين .

٢ ـ العرب والمانيا الغربية :

لقد تعرضت العلاقات العربية ـ الالمانية فى الأيام الأخيرة لازمة عنيفة ، شغلت العالم العربى قاطبة . والهيئة العربية تؤكد ان هذه الازمة ليست بنت ساعتها ، بل تعود فى نشأتها وتطوراتها الى خطة اللين والمهادنة التى اتبعتها السياسة العربية الرسمية خلال الاثنى عشر عاما المنصرمة فى تعاملها مع الجمهورية الألمانية الاتحادية وعلاقاتها بحكومات هذه الدولة الضالعة مع الصهيونية والاستعمار .

ان حكومة الجمهورية الالمانية الاتحادية عقدت فى شهر ايلول من عام ١٩٥٢ اتفاقية التعويضات المعروفة مع اليهود ، ونظرا لما تلحقه هذه الاتفاقية بالعرب من أذى وضرر وما تنطوى عليه من أخطار عظيمة على مصالحهم ولا سيما قضيتهم الفلسطينية فقد بادرت الهيئة العربية بالاحتجاج على المساعى المبذولة لعقد هذه الاتفاقية واستنكارها وسعت لاحباطها قبل عقدها حينما شاع خبر المفاوضات بشأن التعويضات وسارعت بارسال أول مذكرة بشأنها الى كونراد اديناور مستشار ألمانيا الغربية فى ذلك الحين كما أجرت اتصالات سريعة مع الدول العربية وجامعتها والدول الاسلامية وقدمت لها مذكرات بتاريخ ٧ يونيو ١٩٦٢ ، وكذلك الى السكرتير العام للامم المتحدة واهابت بها لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحمل المانيا الغربية على العدول عنها . واستجابت الدول العربية حينئذ لنداء الهيئة وعقدت جامعة الدول العربية جلسة خاصة واحتجت الدول العربية على هذه الاتفاقية وطالبت المانيا بالغائها وانذرتها بالمقاطعة السياسية والاقتصادية اذا هى حاولت تنفيذها . وايد الشعب العربى حكوماته فى موقفها ، وساندها بقوة . ازاء ذلك حاولت المانيا التراجع عن الاتفاقية ، ولكن ما بذل من جهود دولية ومساع خارجية ولا سيما من الولايات المتحدة الامريكية وما لازمها من ضغط وتوجيه واغراء أدى الى تراجع العرب عن موقفهم ، والعدول عن قراراتهم. فاندفعت المانيا الغربية فى تنفيذ اتفاقية التعويضات المذكورة دون ان تقع من العرب معارضة أو مقاومة حقيقية ، متخذة من خطة اللين والمهادنة التى اتبعتها السياسة العربية الرسمية وسيلة الى ذلك ، ثم لم تلبث أن أقدمت على عقد سلسلة جديدة من اتفاقيات التعويضات مع اليهود ، أدت الى انهمار سيل لا ينقطع من المساعدات الالمانية تجاوزت مبلغ مليون مارك يوميا .

وفى الحين الذى واصلت الهيئة العربية جهودها لمنع اتفاقيات التعويضات لم تبادر السياسة العربية الرسمية الى اتخاذ أى اجراء وقائى ضد هذا الاذى العظيم تلحقه حكومة المانيا الغربية بالوطن العربى وقضية فلسطين . بل حدث ما هو ادهى

وامر اذ تعاون العرب مع المانيا الغربية فى شتى الميادين الاقتصادية والتجارية وقبلوا منها القروض والمساعدات وفتحوا اسواق بلادهم على مصاريعها لمنتجاتها ومشاريعها الاستغلالية ورءوس أموالها وغير ذلك ، وسكتوا على مزاعمها وادعاءاتها بانها كانت مضطرة لدفع التعويضات لليهود ، ومكرهة على مساعدتهم بسبب الضغط الخارجي والنفوذ الغربى .

وفضلا عن ذلك كله ، فان استمرار الهيئة العربية فى الاحتجاج على سياسة المانيا الغربية ومواقفها ومقاومة مساعداتها لليهود ، ودولتهم الباغية فى فلسطين المحتلة ، عرضها لكثير من الانتقاد الرسمى ، والمحاولات عديدة لاخفات صوتها ومنع نشر احتجاجاتها وبياناتها ، بغية القضاء على كل مقاومة للخطة الالمانية الضارة . ونمى الى الهيئة العربية فى ١٩٦٢ ان حكومة المانيا الغربية تعاقدت مع دولة العصابات الصهيونية على تزويدها باسلحة ومعدات عسكرية فاسترعت انظار الدول العربية وجامعتها الى هذا الامر بمذكرات قدمتها وناشدتها المبادرة الى مقاومة الاتجاه الالمانى الجديد فى تقديم الاسلحة والمعدات - لاسرائيل - بعد ان اتخمتها المساعدات المالية والاقتصادية كما بعثت بمذكرة احتجاج فى هذا الشأن الى مستشار المانيا الغربية . وقد نشرت الهيئة فى مجلتها - فلسطين - فى عدة مناسبات انباء المساعدات الالمانية للصهيونيين وحذرت من نتائجها .

يتبين مما تقدم عرضه ان الازمة التى نشبت بين العرب والمانيا الغربية ما كان لها ان تبلغ ما بلغته من الشدة والحدة وان المساعدات الالمانية للصهيونيين ، ما كانت لتستمر وتتسع ، لو ان العرب واجهوا المانيا الغربية بعزم وتصميم وصف موحد منذ أقدمت على عقد اتفاقيات التعويضات مع اليهود عام ١٩٥٢ ، ولما أقدمت على تحدى الأمة العربية بقرارها الرامى الى انشاء علاقات ديبلوماسية مع - اسرائيل - .

وعلى الرغم من سوء الاثر الذى تركته مواقف السياسة العربية الرسمية من المانيا الغربية وتغاضيها عن مقاومة المساعدة الالمانية لليهود على اختلافها ، وعدم العمل على احباطها ومنعها ، فان الهيئة العربية ترجو ان تواصل الدول العربية جهودها العملية المثمرة ، لحمل المانيا الغربية على العدول عن موقفها المعادى للعرب .

٣ - الدول المؤيدة للصهيونيين :

ان الهيئة العربية مازالت تطالب الدول العربية باستمرار بوجوب مواجهة الدول الاستعمارية الكبرى التى تؤيد - اسرائيل - وتساعدها وأن تبنى تعاملها معها على أساس مواقف تلك الدول من - اسرائيل - ومع ان السياسة العربية الرسمية اتخذت فى عدة مناسبات قرارات معروفة بهذا الصدد ، فان هذه القرارات لم توضع موضع التنفيذ ، الامر الذى شجع الدول المذكورة على التمادى فى غيها والامعان فى سياستها، حتى تفاقم خطر مساعداتها - لاسرائيل تفاقما ملحوظا ، حمل مؤتمرى القمة الأول والثانى على اتخاذ مقرراتهما فى هذا الشأن ، ثم جاء قرار مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد فى ١٤ آذار ١٩٦٥ يؤكد هذه السياسة وهذا الاتجاه .

والهيئة العربية العليا لا يسعها الا أن تهيب بالدول العربية أن تبادر بوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، اذ لا قيمة لاية قرارات تتخذ اذا ظلت بدون تنفيذ .

ولا يخفى ان الولايات المتحدة الامريكية تحتل المركز الاول فى قائمة الدول التى

تساعد ـ اسرائيل ـ وتدعم كيانها وتعمل على توفير جميع أسباب الاستقرار والبقاء لها ، فضلا عما اثبتته الوقائع من ان هذه الدولة كانت ولا تزال العامل الاول فى دفع المانيا الغربية ودول أخرى لمد (اسرائيل) بالمساعدات العسكرية والاقتصادية الامر الذى يضاعف واجب العرب بضرورة المبادرة الى اتخاذ موقف حازم ، بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وأن أى تخاذل أو تهاون فى تنفيذ القرارات العربية بالنسبة للولايات المتحدة وانجلترا خاصة ، وسائر الدول الغربية التى تؤيد (اسرائيل) عامة ، يجعل الأمة العربية فى موقف ضعيف يشجع الدول الاستعمارية على الاستمرار فى الاستهتار بكرامة العرب والاستهانة بقراراتهم ٠

وتعتقد الهيئة العربية ان اتخاذ موقف جدى حازم سيحمل سائر الدول التى تساعد ـ اسرائيل ـ على اعادة النظر فى موقفها وسياستها ، فى حين ان الوقوف فى وجه الفرقاء التابعين للسياسة الامريكية ، والواقعين تحت سيطرتها كالمانيا الغربية ، لا يمكن أن يؤدى وحده الى تحقيق أى هدف من الأهداف التى تنشدها الأمة العربية ٠

٤ ـ دعوة الى التبصر فى الامور :

ولمناسبة هذه الحوادث والتطورات المتتابعة التى تتعلق بصميم مستقبل الشعب العربى الفلسطينى وقضيته ، تدعو الهيئة العربية العليا لفلسطين أبناء فلسطين فى الأقطار العربية الى التبصر فى الأمور وتتبع الأحداث بيقظة وتعقل ووعى ، والى توحيد صفوفهم ، فان وحدتهم الوطنية هى الدرع الواقية من سهام المؤامرات التى تحاك ضد مصيرهم ومستقبلهم ، وان الانصراف بجميع جهودهم وطاقاتهم الى قضية فلسطين هو السبيل الى تجنيب قضيتهم الوقوع فى مزالق خطيرة لاتحمد عقباها ٠

وتؤكد الهيئة العربية من جديد ان التقاء الدول العربية على هدف تحرير فلسطين وتعزيز طاقاتها لتحقيق هذا الهدف واقلاعها عن الدخول فى معارك جانبية وتخليها عن الاختلافات الاقليمية ، وقضائها على النعرات الطائفية ، كل ذلك من شأنه اختزان طاقات الأمة العربية الهائلة وحصرها فى انقاذ فلسطين ٠

وتدعو الهيئة العربية الفلسطينية جميعا الى تجنب كل ما من شأنه استغلالهم وتسخيرهم والزج بهم فى اتون الاختلافات الحزبية والطائفية الأمر الذى يفتت قواهم ويمزق وحدتهم ويصرفهم عن قضيتهم الأساسية ، وتناشدهم العمل على توثيق علاقات الاخوة مع أشقائهم فى الأقطار العربية ، دون تفريق أو تمييز ، فانهم العدة والسند فى معركة تحرير فلسطين ، التى تحتاج الى جهود الجميع دون استثناء ٠

(٣٣٠)

بيان ممثلى الملوك والرؤساء العرب

القاهرة – ١٩٦٥/٤/٢٩ (*)

نظرت اللجنة مذكرة رئيس منظمة تحرير فلسطين عن تصريحات السيد الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس بشأن القضية الفلسطينية واستذكرت ما أجمعت عليه الأمة العربية منذ نشأة المطامع الصهيونية الاستعمارية فى فلسطين من الجهاد المقدس ضد هذه المطامع واخطارها على الوطن العربى وما قام عليه ميثاق الجامعة من تمسك الدول العربية كلها بعروبة فلسطين واستقلالها والتزاماتها بالعمل صفا واحدا لتحقيق هذا الاستقلال ·

كما استذكرت النضال العربى المتصل ضد محاولات الاستعمار والصهيونية تصفية قضية فلسطين واعتراف العرب باسرائيل · وتذاكرت ما كسبته القضية العربية فى المجالين القومى والدولى نتيجة لهذه السياسة الجديدة فى وحدة العمل العربى لتحرير فلسطين والمؤامرات الاستعمارية الصهيونية التى تدبر ضد هذه السياسة القومية وقررت بالاجماع ما يأتى :

أولا – تؤكد اللجنة من جديد باسم ملوك ورؤساء الدول العربية وحكوماتها التمسك التام بمقررات مؤتمرى القمة العربيين ورؤساء الحكومات العرب والتزامهم الكامل بجميع ما تنطوى عليه من واجبات ومسئوليات ·

كما تؤكد أن الحكومات العربية معبرة عن ارادة شعوبها ماضية بخطى ثابتة فى دعم القيادة العربية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى وفى تنفيذ المشروع العربى لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وانها على استعداد تام لمواجهة جميع الاحتمالات وبذل التضحيات فى سبيل تحرير الوطن العربى الفلسطينى تحريرا كاملا ·

ثانيا – يؤكد الممثلون الشخصيون باسم ملوكهم ورؤسائهم رفض أية دعوة الى الاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع اسرائيل التى اغتصبت بمؤازرة الاستعمار جزءا من الوطن العربى وأخرجت شعبه منه واتخذها الاستعمار والمطامع الأجنبية العدوانية فى العالم العربى قاعدة تهدد البلاد العربية كلها وتحول دون قوتها وتقدمها ·

كما يعتبرون مثل هذه الدعوة خروجا على الاجماع العربى فى قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة ونقضا للخطط التى أجمع عليها ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية وباركتها الأمة العربية ·

ثالثا – دعوة مجلس رؤساء الحكومات العربية للاجتماع فى الرابع والعشرين من شهر مايو (ايار) المقبل للنظر فى تطور الموقف العربى واتخاذ القرارات الكفيلة بدعم وحدة العمل فى قضية فلسطين واحباط المؤامرات العدوانية ضدها وكفالة اطراد التقدم الذى أحرزه العرب فى المجالين القومى والدولى ·

* الاهرام – ١٩٦٥/٤/٣٠ ·

بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين

الى مؤتمر رؤساء حكومات الدول العربية المنعقد في القاهرة

بيروت ٢٤/٥/١٩٦٥

١ ـ تغتنم « الهيئة العربية العليا لفلسطين » فرصة اجتماع مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الموقرة فى ٢٦ ايار الجارى لتقديم مذكرتها هذه مسترعية النظر الى الظرف الخطير الحاضر الذى تجتازه القضية الفلسطينية والى الاجتماعات التى عقدها فى الآونة الاخيرة رجال مسئولون فى الدول الاستعمارية لبحث شئون الشرق الاوسط وقضية فلسطين خاصة كما تسترعى النظر الى التصريحات والبيانات العديدة والمتناقضة التى ما زالت تصدر بين آونة وأخرى بشأن قضية فلسطين .

٢ ـ وتعتقد الهيئة العربية العليا ان قضية فلسطين ينبغى ان تطرح للبحث والمناقشة فى هذا الاجتماع باعتبارها قضية وجود الشعب الفلسطينى ومستقبله ومصيره بل قضية العالم العربى بأسره ولا سيما الاقطار العربية المجاورة لفلسطين التى تتناولها مطامع الصهيونيين الخطيرة وبرنامجهم التوسعى المعروف لانشاء دولتهم الكبرى (من النيل الى الفرات) .

٣ ـ ان طرح قضية فلسطين فى الأمم المتحدة والمقامات الدولية وعلى الرأى العام العالمى كما جرى فى الماضى ولا يزال يجرى حتى الآن فى نطاق الاسكان والتعويض والنزاع على مساحة الأرض ، أو كمية المياه وفى نطاق مقررات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم ، يسىء الى هذه القضية والى الشعب الفلسطينى أعظم اساءة كما يسىء الى سمعة العالم العربى شعوبا ودولا ويظهره بمظهر الاستخذاء والضعف والعجز عن صيانة كيانهووطنه والرضوخ لمشيئةالعصابات الصهيونية ويفت فى عضد الأمة العربية ويفقدها حماستها وينتزع منها حقيقة ايمانها بحقها وتصميمها على استرداد هذا الجزء السليب المقدس من وطنها العربى الكبير .

٤ ـ من أجل ذلك تناشد الهيئة العربية الدول العربية الموقرة المبادرة الى وضع ميثاق قومى لتحرير فلسطين واعلان التزامها هذا الميثاق ووضعه موضع التنفيذ والشروع بتعبئة الأمة العربية تعبئة شاملة بجميع طاقاتها البشرية والاقتصادية والروحية لتحقيق هذه الغاية .

فلسطين ــ نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين ــ العدد ٥٢ ــ حزيران ١٩٦٥ .

٥ ـ وبالنظر الى الدور الرئيسى الذى يستطيع أن يقوم به الشعب الفلسطينى سواء فى احباط المؤامرات الاستعمارية الرامية الى تصفية قضيته أو فى تعبئة طاقاته فى سبيل تحرير وطنه المغتصب فان الهيئة العربية العليا تسترعى نظر حكومتكم الموقرة الى القرارات التى اتخذها مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الاربعين المنعقدة فى القاهرة فى ايلول ١٩٦٣ والتى نصت على ما يأتى :

(أ) تأكيد حق شعب فلسطين فى بلاده وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه وممارسة حقوقه الوطنية كاملة .

(ب) ان الوقت قد حان ليتولى اهل فلسطين أمر قضيتهم . ومن واجب الدول العربية ان تتيح لهم الفرصة لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطرق الديمقراطية .

(ج) يؤيد مجلس الجامعة المبادىء العامة التى يقوم عليها الاقتراح العراقى بشأن الكيان الفلسطينى ويعهد الى وزراء خارجية الدول العربية بدراستها بصورة شاملة فى اجتماع يعقد فى شباط القادم (وقد نص المشروع العراقى على اجراء انتخابات عامة للشعب الفلسطينى لانشاء كيانه ولاختيار من يمثله فى مجلس الجامعة) .

فبالرغم من اتخاذ هذه القرارات منذ نحو عامين فمن الواضح ان ما تم تنفيذه من اجراءات بشأن الكيان الفلسطينى لا يتفق البتة مع نص هذه القرارات وروحها وما زال الشعب الفلسطينى يعانى من تجارب عقيمة لم تثمر غير الفرقة فى صفوفه والخصومة بين أفراده وجماعاته بدلا من وحدة كلمته وصفوفه وجهوده وهو يرقب الاحداث بقلق بالغ ويطالب الدول العربية بتنفيذ مقررات مجلس الجامعة المشار اليها وتمكينه فعلا من تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية وانشاء كيانه الشعبى الصحيح المعبر عن ارادته بطريق الانتخاب الحر النزيه .

٦ ـ وتقدر الهيئة العربية كل التقدير ادراك حكومتكم الموقرة ، الاضرار الناجمة عن هذا الأمر والمترتبة على الاكتفاء بايجاد كيان شكلى مفرغ من محتواه النضالى وعاجز عن تحقيق وحدة وطنية فلسطينية تتوفر فيها القدرة على احباط مؤامرات التصفية وتعبئة الشعب التعبئة التى تفرضها خطورة الظرف الحاضر التى تجتازه قضيته الوطنية واعداده اعدادا جديا لمعركة التحرير المقبلة فى أسرع وقت ممكن بكل قوة وروح فداء .

(٣٣٢)

البيان المشترك للقيادة السياسية الموحدة (*)

القاهرة بغداد – ١٩٦٥/٥/٢٥

١٠– استعرضت القيادة السياسية الموحدة قضية فلسطين باعتبارها قضية الشعب العربى كله ووجدت ان محاولات الاستعمار مستمرة لتحطيم الجبهة العربية ازاء هذه القضية الا أن هذه المحاولات باءت بالفشل بفضل وعى الجماهير العربية وايمانها بقضيتها وتصديها للمنحرفين .

وفى الوقت الذى تكبر فيه القيادة السياسية الموحدة موقف دول عدم الانحياز والدول والشعوب الأخرى التى ارتضت ان تقف الى جانب العدالة والحق فانها تستنكر موقف الرئيس التونسى بورقيبه الذى يخدم الاستعمار والصهيونية .

وان القيادة السياسية الموحدة تؤكد تمسكها بما قرره مؤتمر القمة العربى الثانى فيما يختص بخطة العمل العربى الجماعى فى تحرير فلسطين التى قررت ان الهدف العربى القومى هو القضاء على اسرائيل والهدف العاجل هو تعزيز الدفاع العربى على وجه يؤمن للاقطار العربية التى تجرى فيها روافد نهر الاردن حرية العمل العربى فى الأرض العربية . وترى ان شعب فلسطين هو طليعة النضال من اجل استعادة الوطن السليب مما يوجب تدعيم كيانه الثورى المتمثل فى منظمة التحرير الفلسطينية وتزويدها بكافة الامكانيات المادية والمعنوية .

١١– كما ترى القيادة السياسية الموحدة ان خطر القواعد العسكرية مازال قائما يهدد حرية الشعوب وأمنها فما زالت القواعد الأجنبية فى عدن وليبيا والبحرين وقبرص وغيرها الى جانب القاعدة العدوانية الرئيسية لتهديد الوطن العربى كله ممثلة فى اسرائيل ولذلك فانها ترى ضرورة استمرار النضال لانهاء هذه القواعد العسكرية الأجنبية .

---

* الجمهورية العراقية – ١٩٦٥/٥/٢٦ .

(٣٣٣)

مذكرة المكتب السياسى للقوى الثورية الفلسطينية

التى قدمها الى المؤتمر الوطنى الفلسطينى الثانى (*)

المنعقد فى القاهرة فى ١٩٦٥/٥/٣١

بعد ارفضاض مؤتمر القمة العربى الاول واقراره بالاجماع انشاء كيان فلسطينى يحمل تبعة النضال الشعبى الفلسطينى تطلعت آمال الفلسطينيين عامة الى اليوم الذى يخلق فيه ذلك الكيان . ومع أن الفئات الفلسطينية المنظمة كانت قد شقت طريقها فى الكفاح وقطعت فيه أشواطا مختلفة الا أنها وجدت فى اجماع الدول العربية على اقرار ذلك قفزة أمامية بالكفاح الفلسطينى لانه يفتح أمامه الآفاق الرسمية وامكانياتها المادية والادبية .

وبغض النظر عن الطريقة التى دعى بها الى المؤتمر الفلسطينى الاول فى القدس فى آيار الماضى وعن الجو الذى عقد فيه ذلك المؤتمر وبرغم الاخطاء الكبيرة والكثيرة التى ارتكبت آنذاك . فان الفئات الفلسطينية التى تشكل من مجموعها المكتب السياسى للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد قد وضعت كامل ثقلها داخل المؤتمر وخارجه الى جانب ايجاد منظمة تحرير فلسطينيه تستطيع أن تجسد آمال الفلسطينيين فى تبنى قضية التحرير . ولقد أشار هذا المكتب فى بياناته المتعددة وأثناء اتصالاته المتوالية باللجنة التنفيذية رئيسا واعضاء الى الخطى الايجابية الاساسية التى يتوجب على تلك المنظمة أن تنتهجها . كاعتماد التنظيم الشعبى المرتكز على الفئات الثورية الفلسطينية وتنسيقه مع العمل العربى الرسمى المتجسد فى المنظمة . وأشار كذلك الى وجوب الاعتماد على المخلصين الاكفاء من أبناء فلسطين فى بناء كيان هذه المنظمة . ولقد حدد المكتب السياسى فى مذكرة تفصيلية قدمت لمؤتمر القمة العربى الثانى فى ايلول الماضى موقفه الايجابى من منظمة التحرير مطالبا الدول العربية بتأييد ودعم المنظمة ماديا وأدبيا مادامت ماضية فى تحقيق أهداف الشعب العربى الفلسطينى . وفصل فى تلك المذكرة دور منظمة التحرير الفلسطينية فى المجالات العسكرية والسياسية والمالية والاعلامية . ولقد واصل المكتب السياسى اتصالاته باللجنة التنفيذية رئيسا وأعضاء ناقلا اليهم جميعا مقترحات الفئات الفلسطينية الايجابية وانتقاداتهم البناءة . ثم وجه فى الخامس عشر من شباط الماضى مذكرة للمنظمة ضمن فيها بعض تلك المقترحات والانتقادات .

أولا : الافتقار الى التخطيط المحدد الهادف واتباع السياسة المشوشة المرتجلة بحيث أن أى فرد من أعضاء اللجنة التنفيذية أو موظفى المنظمة أو من الجماهير

(*) فلسطين — ملحق المحرر — العدد ١٦ (١٩٦٥/٦/١)

الفلسطينية أينما كانت لا يملك اية رؤية عن عمل المنظمة ومثل هذه السياسة اذا استمرت خطتها أو برامجها العامة فى العمل لن تؤدى الا الى نكسة للامل المعقود على المنظمة والى استمرار فى التخبط والضياع .

ثانيا : سياسة تخطى القواعد الاساسية للعمل الفلسطينى وهى الجماهير الفلسطينية وفئاته الثورية المنظمة واهمال التنظيم الشعبى السليم وعدم وضع خطوط مدروسة واضحه له بحيث أصبح كل موظف وكانه دائرة تنظيم يعمل حسب اجتهاداته الشخصية ، ان وجدت .

ثالثا : اعتماد سياسة التصريحات العفوية والخطب العاطفية لاستقطاب العواطف والتصفيق والدموع بدلا من مجابهة الشعب الفلسطينى بحقائق الامور مهما كانت معقدة ليكون هذا الشعب على مستوى تحديات القضية ٠

رابعا : سياسة مداراة الواقع العربى فى بعض البلدان العربية ومداهنتها حينا والتهديد بفضحها حينا آخر بحجه امكانيه تغيير سياستها بهذا الاسلوب . ان سياسة مثل هده تؤدى الى تمييع قضية التحرير وتشجع على المساومة عليها والمتاجرة بها. أن من حق الجماهير الفلسطينية المكافحة أن تعرف بوضوح مواقع أقدامها لتحدد بالتالى مواقفها وخطاها باصرار وثبات ودون تردد .

خامسا : اعتماد سياسة الرفاهية والبذخ والاسراف فى مكاتب المنظمة ورواتب موظفيها على حساب مايقدمه شعب فلسطين من عرقه وقوته ومايقدم لهذا الشعب من معونات من أجل التحرير لقد أنشئت كل مكاتب المنظمة فى أفخم مواقع العواصم العربية بدل ان تكون بين خيام اللاجئين وصرفت الرواتب الضخمة لمديرى المكاتب وموظفيها وكأنهم سفراء لدول كبرى ٠ ان مثل هذه السياسة ستخلق بين الفلسطينيين طبقة برجوازية تعتاش بوجود منظمة التحرير بدل أن تضحى بالعمل من أجلها .

سادسا : تعيين موظفى منظمة التحرير بناء على علاقات شخصية أو عائلية أو انتمائيه ضمن سياسة الاسترضاء التقليديه وليس على أساس الاخلاص والكفاءة والاختصاص بحيث أصبحت مكاتب المنظمة وأجهزتها تضم فى معظمها مجموعة من الانتهازيين والوصوليين الذين لايفهمون من الكفاح والتضحية الا بالقدر الذى يرضى أهواءه ونزواته الخاصة . اما معظم المخلصين منهم فانهم يفتقرون الى التجربه الثورية فى العمل الكفاحى .

سابعا : ظهور التناقضات والخلافات داخل أجهزة المنظمة واللجنة التنفيذية واتخاذها طابع الصراع الشخصى ٠ فى كثير من الاحيان . ومحاولة جر الفئات الفلسطينية والقطاعات الشعبية الى هذا الصراع وذلك ليس انعكاسا لخلافات الفلسطينيين حول مناهج العمل ولكنه انعكاس للاسس التى اتبعت فى تعيينه ٠

ثامنا : عدم وضع برامج واضحة للموظفين وانتقاء اللجنة التنفيذية لعمل مكاتب المنظمة فى البلدان المختلفة انعكاسا لافتقار المنظمة للسياسة المركزية المحددة ومحاولة اقناع الجماهير بأن ثمة أعمالا لتلك المكاتب . اذ قام بعضها بتدريب بعض فتيات المدارس كمسعفات ميدان والاحتفال ــ بحضور رجال الصحافة ــ بهذه المناسبات ، ففى الوقت الذى لا يوجد فيه جنود مدربون يحتاجون الاسعاف.

وقام بعض آخر بحملة لجمع الألبسة القديمة كمعونة الشتاء وكأن منظمة التحرير جمعية للبر والاحسان والكشافة ٠ ان سياسة مثل هذه تعكس الأسلوب الدعوى العاجز عن الكفاح في سبيل العمل الجدى .

تاسعا : اتباع رئيس اللجنة التنفيذية وأعضاء لجنة التنظيم الشعبى فى اللجنة التنفيذية سياسة المجاملة غيرالمسؤولة مع فئات المكتبالسياسى ومع الفئاتالاخرى. دون المحاولة الجادة الى الوصول الى تنسيق يخدم قضية وحدة العمل الفلسطينى ورص صفوفه في الوقت الذى كان من الممكن الاستفادة من تجربة المكتب السياسى وتطويرها ودعمها في سبيل ايجاد اطار قوىمحدد لوجهى النضال الفلسطينى الشعبى والرسمى . وبعد ، فان المكتب السياسى لا يهدف من وراء عرض ذلك الا تصحيح هذه الاخطاء وتجنب أخطارها حرصا على سلامة المنظمة واتجاه النضال الفلسطينى من أجل التحرير ٠ وهو فى الوقت الذى يعلن فيه على هذا الحرص بكل ايجابية لا متناهية يقرر بأن الاخطاء التى تنتج بحسن النية عن تقصير أو اهمال أو سوء تقدير قد تصل الى درجة الخيانة والاساءة البالغة الى القضية . ولذلك فان الجماهير الفلسطينية وفئاتها المنظمة الواعية لم تعد تقبل الاعذار والمبررات الفلسفية لأى خطأ يقع . بل أصبحت قادرة على كشف كل الاخطاء واستئصال مصادرها بكل الوسائل الممكنة حفاظا على المنظمة من كل انحراف ولابد للمكتب السياسى من أن يشير الى بعض الاعمال الايجابية التى قامت بها المنظمة كاعلان التجنيد العام فى قطاع غزة وتدريب بعض الشبان فى سوريا والعراق وضم كتيبة الفدائيين الفلسطينيين فى سوريا الى نواة جيش التحرير الفلسطينى ٠ ان هذه الاعمال يجب أن تكون فى حد ذاتها منطلقا الى أعمال أخرى أدق تخطيطا وأوسع شمولا بحيث تتناول ابعاد المعركة ضمن اطار الدور الطليعى لشعب فلسطين ٠

ان المكتب السياسى يستلفت أنظار المجلس الوطنى الفلسطينى الى ضرورة تقييم دقيق لجملة ما انجزته منظمة التحرير فى سنتها الاولى وضرورة محاسبة المسئولينعنها محاسبة جريئة والتصدى لكل محاولة لبلبلة النضال الشعبى الفلسطينى وذلك من أجل ايجاد كيان فلسطينى ثورى يعرف دوره فى المجال الرسمي والشعبى ، ومنظمة تحرير قادرة على تجسيد هذا الكيان وحمل اعباء النضال ٠

مطالب المكتب السياسى :

ايجاد لجنة تنفيذية تعتمد القيادة الجماعية والسياسية المركزية الواضحة المحددة الاهداف ضمن دور شعب فلسطين الطليعى واعتماد الفئات الثورية قاعدة شعبية للمنظمة على مختلف مستوياتها وأن تعمل منظمة التحرير الفلسطينية فى الجامعة العربية وفى القيادة الموحدة على قدم المساواة مع الدول العربية وفى حالةتعذر ذلك تتفرد بسياستها وتكتفى بالتعاون مع الدول العربية التى تقبل مبدأ المساواة ٠ هذا فانه من المفروض أن يكون دور الفلسطينيين دورا ثانويا تخمينيا فى التخطيط لمعركة التحرير ٠

اننا نعتقد ان الظروف الصعبة المعقدة التى تعيشها المنظمة فى بعض الدول

العربية توجب عليها بشكل زائد وحيوى أن تعتمد التنظيم الشعبى للفئـات الثورية الفلسطينية وأن تدعم هذه الفئات فى مجالها التنظيمى وأن تنسـق معهـا سياستها العامة فيكتمل وجها المعركة : الوجه الرسمى كمحصل لامكانات التحرير من الدول العربية والوجه الشعبى كمحصل للقوى الثورية الفلسطينية • والمكتب السياسى يضع تجربته للقيام بهذا الدور الشعبى • وما لم يتم ذلك فان الفئات الثورية الفلسطينية ستظل مستقلة بسياستها العامة ولن تشعر بمسئولياتها كاملة أمام المنظمة وستشق طريقها وحدها مما يجزىء العمل الفلسطينى ويحرجه •

اننـا حريصون جدا على وجود المنظمة ودعمها حيث انهـا تتمـكن من ابراز الشخصية الفلسطينية وفتح مجالات عسكرية وسياسية لا تقوى عليها الفئات الشعبية فى مرحلتها الحاضرة • ولذلك سنظل على دعمنا للمنظمة ومحاولة تطويرها وتثويرها ولكن مالم تأخذ المنظمة بالملاحظات السابقة وتحقق المطالب الاساسية المذكورة وتتلافى الاخطاء التى أوردناها فسيظل العمل الفلسطينى داخـل المنظمة غـير مكتمل التأهل لقيادة شعب فلسطين وستظل صعوبات كثيرة أمام الفئات الفلسطينية كان من الممكن تلافيها •

وبعد فان فئات المكتب السياسى • وهى فئات ثورية اعتمدت التنظيم فى قيادة شعب فلسطين واعداده ليلعب دوره الاساسى فى معركة التحرير وهى تعمل باستمرار للتعاون مع كل الفئات الفلسطينية المخلصة وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية•

والنصر للثوار المكافحين •

المكتب السياسى للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد :

١ ـ جبهة التحرير العربية الفلسطينية •

٢ ـ الجبهة الثورية لتحرير فلسطين •

٣ ـ جبهة الفداء •

٤ ـ جبهة التحرير الفلسطينية ت• ف•

٥ ـ جبهة التحرير الفلسطينية ج•ت•ف•

٦ ـ جبهة التحرير الوطنى الفلسطينى •

٧ ـ الجبهة القومية للتحرير الفلسطينى •

٨ ـ تكتل الفدائيين الفلسطينيين •

(٣٣٤)

مشروع التنظيم الشعبى

كما قدمته قيادة العمل الفلسطينى فى حركة القوميين العرب الى المؤتمر الوطنى الفلسطينى الثانى المنعقد (*) فى القاهرة فى ١٩٦٥/٥/٣١

لقد طرحت قضية التنظيم الشعبى فى الفترة الماضية بشكل خاطىء ومشوه ٠٠ والمحاولات التى جرت لتجسيد هذه الفكرة سواء بقيت مجرد نصوص مكتوبة أو خرجت خطوات الى حيز التنفيذ لم تضع هذه القضية فى مكانها الطبيعى ٠

ويجب أن يكون واضحا لنا جميعا أن الأمر الأساسى الذى يجب أن نقف عنده هو التحديد الواضح للتنظيم الشعبى ومكانه بالضبط بالنسبة للمنظمة ٠٠ وبعد ذلك تبقى صياغة نظام داخلى لهذا التنظيم أمرا سهلا ٠ ومهما حملت نصوص هذا التنظيم من ثغرات فان التجربة نفسها ، هى وحدها القادرة على صياغة نظام داخلى متماسك ٠ فالمهم فى بداية تأسيس عملنا أن نضع القواعد الأساسية التى تحدد بالضبط فهمنا للتنظيم الشعبى ومعناه وتحدد بالضبط الأسس التى يقوم عليها والطريقة التى يتم بواسطتها بناؤه ٠

ماذا نفهم بالأساس عندما نتحدث عن منظمة ثورية تأخذ على عاتقها مهمة تاريخية ضخمة كالمهمة الملقاة على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية ؟ اننا نفهم ذلك على أنه تنظيم شعبى يعبىء طاقات الجماهير ويحشدها ويجندها فى المعركة ٠ فالمنظمة هى التنظيم الشعبى والتنظيم الشعبى ليس مجرد دائرة المنظمة بل هو المنظمة بمجموعها ٠٠ ولا يمكن أن نتحدث عن منظمة للتحرير ويكون المقصود بها مجموعة من الأشخاص مهما بلغوا من الكفاءة يتصدرون العمل السياسى ومكاتب منتشرة فى كل مكان وبيانات وتصريحات ووفود وبعثات ٠٠ ذلك كله لا معنى له اذا لم يستند الى قاعدة صلبة يستمد قوته منها ويتحرك من خلالها ٠٠ ومعركة التحرير الفلسطينية اذا فهمناها بشكل جدى ومسئول تعنى قتالا مريرا تخوضه الأمة العربية بمجموعها ويأخذ فيه الشعب الفلسطينى دوره كقوة طليعية منظمة معبأة تعبئة تامة مسئولة عن مهام أساسية وخطيرة فى هذا القتال ٠٠ ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تكون هذا الاطار الذى يعبىء طاقات الجماهير الفلسطينية ويدفعها الى ساحة القتال ٠

(*) فلسطين ــ ملحق المحرر ــ العدد ١٦ (١٩٦٥/٦/١) ٠

المبادىء الأساسية :

على ضوء ذلك يمكن أن نحدد المبادىء التالية التى يقوم عليها تنظيم المنظمة :

١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية منظمة جماهيرية ثورية تعبىء طاقات الشعب الفلسطينى وتجنده للاسهام بدوره فى معركة استرداد فلسطين ٠

٢ ـ يقوم على المنظمة ويستند على القواعد الشعبية الفلسطينية المنظمة فهى التى تختار قياداتها وهى التى تحاسب هذه القيادات وهى التى تساهم فى وضع المخططات العملية فى كافة المستويات وعليها يقع العبء الأكبر فى تحقيق أهداف المنظمة٠

٣ ـ الديموقراطية المركزية هى الأساس الذى يقوم عليه بناء المنظمة وهذا يعنى : المؤتمرات التمثيلية المنتخبة من قبل الأعضاء العاملين هى التى ترسم المخططات وهى التى تختار الهيئات القيادية وهى التى تحاسب هذه القيادات ٠

الهيئات القيادية فى كافة المستويات تسير وفق مبدأ القيادة الجماعية ومسئولية هذه القيادة الجماعية أمام المؤتمر الذى يختارها ٠

القرارات تؤخذ بالاكثرية ، وتتقيد المراتب والهيئات الأدنى بقرارات المراتب والهيئات الأعلى ٠

بناء التنظيم :

لا يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية وهى تبدأ عملها لبناء تنظيمها أن تضع نظاما داخليا عاما لا يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الذى تعيشه الجماهير الفلسطينية من توزع فى أكثر من منطقة جغرافية ومن ظروف مختلفة بين منطقة وأخرى ٠ كما لايمكن أن يتجاهل وجود تنظيمات ثورية فلسطينية واتحادات قائمة على أساس التمثيل الكامل لقطاعات معينة من الشعب الفلسطينى مثل اتحاد الطلبة واتحاد العمال والاتحاد النسائى ٠٠ كما لا يمكن تصور امكانية بناء التنظيم دفعة واحدة وخلال عملية سريعة بل ان بناء التنظيم يحتاج لمراحل من جهة كما يتطلب جهدا متواصلا ٠ والبناء نفسه لن يكتمل الا مع النضال الذى تخوضه الجماهير بقيادة منظمتها ، هذا النضال الذى يفجر طاقاتها ويدفع بتنظيمها الى الامام ٠

انطلاقا من هذا الفهم نقترح أن يتم بناء التنظيم على أساسين :

(أ) أساس مهنى يأخذ بعين الاعتبار أن التنظيم النقابى هو افضل أشكال التنظيم وأكثرها قدرة على تعبئة الجماهير وتحريكها ، كما يأخذ بين الاعتبار المبادرات التى تمت بنجاح على صعيد التنظيم وحشد الطاقات ٠

(ب) أساس جغرافى يأخذ بعين الاعتبار وجود طاقات معينة من الشعب خارج التنظيمات النقابية الحالية أو التى ستقوم فى المستقبل القريب ٠

تشكيلات المنظمة :

أولا ـ : تتكون تشكيلات المنظمة من :

(أ) التنظيم النقابي ، ويضم القواعد الشعبية المنظمة فى اتحادات الطلاب والعمال والنساء ، القائمة حاليا • والاتحادات التى يتم تشكيلها على ضوء قرارات المؤتمر الوطنى الثانى •

(ب) التنظيم الشعبى ويضم الاعضاء العاملين فى منظمة التحرير وغير المنتسبين الى احدى تشكيلات التنظيم النقابى •

ثانيا ـ : يشتمل هذان التنظيمان بمجموعهما قواعد المنظمة وقياداتها ، وعنهما ينبثق المؤتمر الوطنى واللجنة التنفيذية •

التنظيم النقابى :

أولا ـ : تتشكل الاتحادات النقابية وتنتخب هيئاتها القيادية وفقا للاصول والقواعد المحددة فى دساتيرها •

ثانيا ـ : تعدل دساتير الاتحادات النقابية بحيث تنص على قواعد انتخاب ممثليها لمؤتمر الاقليم والهيئات المنبثقة عنه •

وبحيث تلائم مهام وصلاحيات هيئاتها القيادية مع مهام وصلاحيات الهيئات القيادية للمنظمة •

ثالثا ـ : يتمثل التنظيم النقابى فى مؤتمر ومكتب الاقليم بنسبة ٥٠٪ من عدد الأعضاء •

رابعا ـ : تتوزع الاتحادات النقابية المختلفة فيما بينها هذا العدد بنسبة عدد الأعضاء العاملين فى كل منها •

التنظيم الشعبى :

أولا : العضوية :

١ ـ يحق لكل فلسطينى بلغ الثامنة عشرة من العمر أن يكون عضوا فى منظمة التحرير سواء كان ذكرا أم أنثى •

٢ ـ يعتبر عضوا فى منظمة التحرير كل من سجل أسمه فى احدى تشكيلات المنظمة وسدد رسم اشتراكه السنوى وقبل طلبه •

٣ ـ الجهة التى تقبل طلبات الانتساب هى مكتب المنطقة للتنظيم الشعبى •

٤ ـ يمارس العضو حقوقه وواجباته من خلال التشكيل المنتظم فيه وتحدد هذه الحقوق والواجبات اللوائح الداخلية •

ثانياً تتكون تشكيلات التنظيم الشعبى من :

١ ـ الوحدات المحلية ٠
٢ ـ مؤتمر المنظمة ٠
٣ ـ مكتب المنظمة ٠
٤ ـ مؤتمر الاقليم ٠
٥ ـ مكتب الاقليم ٠

ثالثا : الوحدات المحلية :

١ ـ الوحدة المحلية مكونة من ٢٥ عضوا ٠ وهى القاعدة الثورية الأولى فى المنظمة وحلقة الاتصال المباشر بين المنظمة والشعب ٠

٢ ـ تشكل الوحدة حسب اللوائح الداخلية التى يضعها مكتب الاقليم ٠

٣ ـ تنتخب الوحدة بين أعضائها مسئولا يمثلها فى مؤتمر المنطقة ، ويرتبط هذا المسئول تنظيميا بمكتب المنطقة ٠

٤ ـ مهمة الوحدة ترجمة مهام المنظمة الى عمل يومى دائم ٠

رابعا : مؤتمر المنطقة :

١ ـ مؤتمر المنطقة هو السلطة العليا فى المنظمة ويقوم بوضع خطة عمل المنظمة فى المنطقة على ضوء مقررات وسياسة الهيئات القيادية الأعلى ٠

٢ ـ يتشكل مؤتمر المنطقة من المسئولين المنتخبين من قبل الوحدات المحلية ٠

٣ ـ ينتخب مؤتمر المنطقة مكتب المنطقة ٠

٤ ـ يجتمع مؤتمر المنطقة مرة أو مرتين فى السنة بدعوة من مكتب المنطقة ٠

٥ ـ تشكل المنطقة على أساس جغرافى كالمحلة أو المدينة أو القرية أو المعسكر حسب اللوائح التنظيمية التى يضعها مكتب الاقليم ٠

خامسا : مكتب المنطقة :

١ ـ مكتب المنطقة هو السلطة التنفيذية العليا فى المنطقة ٠

ومهمته تنفيذ خطة عمل المنظمة فى المنطقة والاشراف على بناء الوحدات المحلية وتنسيق العمل بين المسؤولين عنها وتوجيههم ٠

٢ ـ يتكون مكتب المنطقة من ٧ أعضاء ينتخبهم مؤتمر المنطقة ٠

٣ ـ ينتخب المكتب من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس وأمينا للسر ٠

٤ ـ يجتمع المكتب مرة كل نصف شهر ٠

سادسا : مؤتمر الاقليم :

١ ـ مؤتمر الاقليم هو السلطة العليا فى الاقليم ويقوم بوضع خطة عمل المنظمة فى الاقليم على ضوء مقرارات وسياسة الهيئات الأعلى ٠

٢ - يتشكل مؤتمر الاقليم من أعضاء مكاتب المناطق فى التنظيم الشعبى ومن ممثلى التنظيم النقابى بنسبة ٥٠ فى المائة لكل منهما ٠

٣ - ينتخب مؤتمر الاقليم مكتب الاقليم كما ينتخب ممثلى الاقليم للمؤتمر الوطنى ٠

٤ - تتوزع الاتحادات النقابية المختلفة فيما بينها العدد المخصص لها فى مؤتمر الاقليم بنسبة عدد اعضائها العاملين ٠

٥ - يجتمع مؤتمر الاقليم مرة أو مرتين فى السنة بدعوة من مكتب الاقليم ٠

سابعا : مكتب الاقليم :

١ - مكتب الاقليم هو السلطة التنفيذية العليا فى الاقليم ٠ ومهمته تنفيذ خطة عمل المنظمة فى الاقليم والاشراف على أعمال التشكيلات الشعبية والنقابية وتنسيق العمل بينها ٠

٢ - يتكون مكتب الاقليم من ١١ عضوا وتمثل فيه التنظيمات الشعبية والنقابية وفق نسب تمثيلها فى مؤتمر الاقليم ٠

٣ - ينتخب المكتب من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس وامينا للسر ٠

٤ - يجتمع المكتب مرة كل شهر ٠

هيئات المنظمة القيادية :

أولا : تتكون هيئات المنظمة القيادية من :

(أ) المؤتمر الوطنى ٠

(ب) اللجنة التنفيذية ٠

ثانيا : المؤتمر الوطنى :

١ - المؤتمر الوطنى هو السلطة العليا فى المنظمة يحدد سياسـتها ويرسم كافة المخططات والبرامج التى تسير على أساسها وينتخب الهيئات القيادية التنفيذية ويحاسبها ويراقب أعمالها ٠

وتخضع له كل الهيئات القيادية على كافة المستويات ٠

٢ - يتشكل المؤتمر الوطنى من ممثلى الاقاليم المنتخبين من قبل مؤتمرات الاقاليم ٠

٣ - يحدد عدد أعضاء المؤتمر الوطنى على أساس تمثيل كل ٥٠٠٠ فلسطينى بعضو واحد ٠ وبناء عليه يتشكل المؤتمر من ٤٠٠ عضو تنتخبهم الأقاليم حسب الجدول التالى :

الأردن	٢٤٠ عضوا	غزة	٩٠ عضوا	لبنان	٣٠ عضوا	سوريا	٢٤ عضـوا
الكويت	٨ أعضاء	العراق	٢ عضوان	المناطق الأخرى	٦ أعضاء		

٤ ـ يعقد المؤتمر الوطنى جلسة كل سنة مرة وتجوز دعوته لجلسة استثنائية ٠

ثالثا : اللجنة التنفيذية :

١ ـ اللجنة التنفيذية هى قيادة المنظمة التنفيذية المسئولة عن تنفيذ القرارات والمخططات التى يضعها المؤتمر الوطنى ٠

٢ ـ تشكل اللجنة التنفيذية من ٢٥ عضوا ينتخبهم المؤتمر الوطنى ٠

٣ ـ تنتخب اللجنة التنفيذية فى جلستها الأولى مكتبا دائما من بين أعضائها مكونا من ٧ أعضاء منهم الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر والمسئول المالى والمسئول العسكرى والمسئول عن جهاز الاعلام والمسئول عن التنظيم الشعبى والنقابى ويشترط فى هؤلاء أن يتفرغوا للعمل ٠

٤ ـ يتم اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية على أساس تمثيل الاتحادات المختلفة من جهة وعلى أساس الكفاءات الفلسطينية من جهة أخرى ٠

٥ ـ تجتمع اللجنة التنفيذية شهريا ويجتمع مكتب اللجنة أسبوعيا ٠

الباب الثانى

المجلس الوطنى :

١ ـ المادة ٥ :

ينتخب أعضاء المجلس الوطنى عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطينى بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية ٠

تعدل بحيث تصبح :

ـ ينتخب أعضاء المجلس الوطنى عن طريق الاقتراع المستند الى تنظيم شعبى ثورى للشعب الفلسطينى بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية ٠

٢ ـ المادة ٦ :

اذا تعذر اجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطنى استمر المجلس الوطنى قائما الى أن تتهيأ ظروف الانتخابات ٠

تعدل بحيث تصبح :

ـ فى حالة تعذر اجراء الانتخابات المستندة الى التنظيم الثورى الشعبى فى ساحة أو أكثر ، والى أن تجرى الانتخابات فيها مستندة للتنظيم الثورى الشعبى

المذكور ، تضع اللجنة التنفيذية نظاما خاصا مؤقتا يعمل به فى هذه الساحات مستندا الى قواعد تراعى التوزيع الجغرافي للشعب الفلسطيني وتمثل تنظيماته النقابية والمهنية ٠

٣ ـ المادة ٨ :

بحيث تصبح :

- ينتخب أعضاء المجلس الوطنى من الساحات سنويا استنادا الى التنظيم الثورى الشعبى أو استنادا الى النظام الخاص المؤقت حيث يتعذر ذلك ٠ وينعقد المجلس الوطنى دوريا بدعوة من رئيسه مرة فى كل سنة ، فى شهر ايار (مايو) من كل سنة أو فى دوريات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس ٠ ويكون مكان انعقاده فى القدس أو غزة دوريا واذا تعذر ذلك ينعقد فى ايهما كان انعقاده فيه في الدورة السابقة واذا تعذر لاسباب قاهرة ينعقد فى أى مكان آخر ٠

فاذا لم يدع رئيس المجلس الى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقدا حكما فى المكان والزمان المحددين فى طلب اعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية ٠

٤ـ المادة ١٠ :

١ ـ تعدل الفقرة « ينظر المجلس الوطنى فى دور انعقاده العادى فى » بحيث تصبح

« ينظر المجلس الوطنى ويقر أو يعيد الى اللجنة التنفيذية فى دور انعقاده العادى فى » ٠

٥ ـ المادة ١٢ :

يتكون النصاب القانونى للمجلس بحضور ثلثى أعضائه ، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين

تعدل بحيث تصبح :

يتكون النصاب القانونى للمجلس بحضور نصف اعضائه وتتخذ القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين ٠

٦ ـ تضاف الى الباب الثانى المادة التالية :

مادة ١٣ :

يسحب المجلس الوطنى ثقته من اللجنة التنفيذية عند اقرار استجواب يتقدم به احد الاعضاء والتصويت عليه بأغلبية اصوات الحاضرين ٠

الباب الثالث

٧ ـ تعدل ارقام المواد فى هذا الباب والباب الذى يليه حسب التعديلات المقترحة ٠

٨ ـ المادة ١٣ :

ينتخب المجلس الوطنى من بين اعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار أعضائها ٠

تلغى

٩ ـ المادة ١٤ :

تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضوا بما فيهم الرئيس وينتخب هؤلاء من بينهم نائبا للرئيس ٠

تعدل بحيث تصبح :

تشكل اللجنة التنفيذية من ٢٥ عضوا ينتخبهم المجلس الوطنى بما فيهم الرئيس وينتخب هؤلاء من بينهم مكتبا دائما مكونا من ٧ أعضاء منهم الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر والمسئول المالى والمسئول العسكرى والمسئول عن جهاز الاعلام والمسئول عن التنظيم الشعبى والنقابى ٠

١٠ ـ المادة ١٥ :

اللجنة التنفيذية هى اعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد واعضاؤها متفرغون للعمل وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التى يقررها المجلس الوطنى وتكون مسئولة امامه مسئولية تضامنية وفردية ٠

تعدل بحيث تصبح :

اللجنة التنفيذية هىاعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتجتمع مرةكل شهر ويشترط فى المكتب الدائم الذى تنتخبه من بين اعضائها أن يكون دائم الانعقاد واعضاؤه متفرغين للعمل وتتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التى يقررها المجلس الوطنى وتكون مسئولة أمامه مسئولية تضامنية وفردية ٠

١١ ـ المادة ١٦ ـ الفقرة (ج) :

اصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة على الا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسى ٠

تعدل بحيث تصبح :

« اصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم اعمال المنظمة بعد مصادقة المجلس الوطني عليها » ٠

١٣ ـ المادة ٢٠ :

تعدل الفقرة « ويجوز اعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقيل » بحيث تصبح :

« ويجوز اعادة انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية المستقيلين بما فيهم الرئيس »

الباب الرابع

أحكام عامـة

١٣ ـ المادة ٢٨ :

يحق للجنة التنفيذية أن تصـدر من اللوائح ما يلزم أحـكام هذا النظـام ٠

تعدل بحيث تصبح :

يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هـذا النظام بعد مصادقة المجلس الوطنى ٠

الباب الخامس

احـكام انتقالية

١٤ ـ المادة ٣١ :

تكون مدة المجلس الوطنى الحالى سنتين ابتداء من ١٩٦٤/٥/٢٨ ٠

تعدل بحيث تصبح :

تكون مدة المجلس الوطنى الحالى سنة واحدة ابتداء من ١٩٦٤/٥/٢٨ ٠

(٣٣٥)

مذكرة القيادة العامة

لحركة التحرير الوطنية الفلسطينية (فتح)

الى السيد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة (*)

فى ١ كانون الثانى سنة ١٩٦٥ أعلنت حركة التحرير الوطنية الفلسطينية (فتح) النضال ضد جيش الاستعمار الصهيونى المعتدى لتحرير وطنها المغتصب منه .

وبناء لذلك بدات قوات العاصفة التابعة للحركة بأعتبارها قوات الشعب الفلسطينى المسلحة عملياتها العسكرية داخل الأرض المحتلة من فلسطين .

وفى شهر كانون الثانى الماضى ألقت قوات المعتدين القبض على أحد جنود العاصفة السيد محمود عبد الفتاح حجاز أثناء اشتراكه فى معركة سافرة معها واخذته كأسير حرب .

وقد عذب بوحشية . وفى شهر آيار الماضى قدم لمحاكمة سرية أمام محكمة عسكرية اسرائيلية وحكم بالاعدام . وهذا العمل غير المشروع وغير المنطقى يتناقض بصرامة مع القانون الدولى بصدد أسري الحرب (مؤتمر جنيف ١٩٢٢) الذى ينص على معاملة الأسرى بالحسنى وبالعدل وعدم تعريضهم للتعذيب أو القتل .

واذا نفذت السلطات حكم الاعدام بالسيد حجاز فان حركة التحرير الوطنية الفلسطينية ستكون ملزمة بالرد على هذه الجريمة .

ولذلك نطلب تدخلكم السريع لوقف تنفيذ أعدام أسير الحرب السيد حجاز ونقدر كثيرا قيامكم بتوزيع هذه المذكرة على جميع الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية .

---

* الحياة ١٨/٦/١٩٦٥ .

بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين

حول الأحداث والتطورات التي طرأت على قضية فلسطين في العامين الأخيرين

بيروت – ١٩٦٥/٦/٣٠

شهدت القضية الفلسطينية فى العامين الأخيرين أحداثا وتطورات عديدة تتعلق بصميمها وتشكل بمجموعها نقطة تحول خطير بالنسبة لها كان أبرزها :

١ – تصميم الصهيونيين على اغتصاب المياه العربية وتحويلها الى النقب .

٢ – تنادى العرب بالمبادرة الى منع هذا الاغتصاب بالقوة .

٣ – اقرار جامعة الدول العربية فى دورتها الأربعين المنعقدة فى ايلول ١٩٦٣ حق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره وتولى زمام قضيته وانشاء كيانه بالطرق الديمقراطية الانتخابية .

٤ – انعقاد مؤتمرى القمة العربيين .

٥ – اعلان الصهيونيين اغتصابهم المياه العربية خلال فترة ما بين انعقاد المؤتمرين .

٦ – فرض كيان مصطنع على الشعب الفلسطينى .

٧ – انعقاد عدة مؤتمرات للحكومات العربية ولجان المتابعة .

ومن المؤسف حقا أن يشهد العامان المنصرمان تراجعات عربية جاءت مخيبة للآمال وزادت من تردى القضية الفلسطينية . فقد كان الهدف من عقد مؤتمر القمة العربى الأول في مطلع عام ١٩٦٤ كما سبق اعلانه منع الصهيونيين بالقوة على اغتصاب المياه العربية . وأعلنت الهيئة العربية العليا لفلسطين رأيها الصريح فى ان معركة المياه على أهميتها وخطورتها انما هى فرع من اصل وان مؤتمر القمة يجب ان يواجه تحويل الاعداء لمجرى نهر الاردن بتحويل جذرى لمجرى الفكر العربى والطرق والوسائل العربية فى معالجة القضية الفلسطينية من أساسها غير أن مؤتمر القمة بدلا من ان يضع خطة حازمة لتحرير فلسطين ومنع العدو من اغتصاب المياه اكتفى بقراره المعروف بتحويل بعض الروافد وانشاء القيادة العربية الموحدة لحماية هذا التحويل من العدوان الصهيونى المتوقع . وقد تقبل بعض المتفائلين من العرب هذا القرار على ضعفه بقبول حسن على أمل أن أى عدوان صهيونى سيكون ذريعة للعرب لخوض معركة التحرير واستئصال الوجود الصهيونى .

* فلسطين – نشرة الهيئة العليا لفلسطين – العدد ٥٣ – تموز ١٩٦٥ .

على ان قرارات مؤتمر القمة العربي الأول أصبحت سلسلة متصلة من التراجعات التي قلبت الخطة العربية الرسمية من موقف الهجوم التحريري الى موقف الترقب الدفاعي مما ادى الى انتقال زمام المبادرة من أيدي العرب الى ايدي الأعداء .

وقد جاء تحدي الصهيونيين العرب بعد أربعة أشهر فقط من انعقاد مؤتمر القمةالعربي الأول حينما أعلنوا على الملأ انجاز مشروعهم المائي ووصول المياه العربية المغتصبة الى النقب . وكان الرد العربي الرسمي على هذا التحدي الفظيع صمتا مطبقا وتجاهلا تاما .

وبعد أيام معدودات من هذا التحدي الذي هو في حقيقته وجوهره كارثة جديدة أصابت القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني في الصميم كما أصابت الأمة العربية قاطبة أقيم في القدس مهرجان فلسطيني للتمويه وصرف ابصار الفلسطينيين عن فظاعة الكارثة الجديدة اطلق عليه اسم « المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول » تمخض عن كيان شكلي مصطنع لالهاء الشعب بالعرض عن الجوهر وبالظواهر عن الحقائق وبالتوافه عن الاعداد الجدي لتحرير الوطن السليب وايقاع الفرقة بين صفوفه بدلا من العمل على شعثه وشد أزر وحدته الوطنية .

ثم تعاقبت التراجعات العربية الرسمية على مسرح القضية الفلسطينية فلم يتخذ مؤتمر القمة العربي الثاني أي اجراء عملي على مستوى خطورة اغتصاب المياه العربية ولم يقدم على تنفيذ قراره بمعاملة الدول الأجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين واتضح ذلك التراجع في أزمة العلاقات العربية مع ألمانيا الغربية اذ اكتفت السياسة العربية الرسمية بقطع العلاقات الدبلوماسية معها وحدها وضربت صفحا عن تحدي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وغيرها .

وقد ادى هذا الاتجاه الجديد بالتخلي عن فكرة التحرير والعدول التدريجي عن تحويل روافد الاردن الى ظهور ما هو أوضح من هذا الاتجاه واصرح اذ صدرت تصريحات لبعض رؤساء الدول العربية تتضمن الدخول في مفاوضات مع الاعداء على أساس الأمر الواقع او على أساس المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين مما ينطوي على اعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة .

ثم وضعت السياسة العربية الرسمية على المحك عندما عقد مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة في ٢٦ ايار ١٩٦٥ في أعقاب الاعتداءات الصهيونية على مشاريع التحويل في سورية وعلى بعض المواقع الامامية في جنين وقلقيلية والشونة خلال انعقاده ومن المؤسف ان موقف هذا المؤتمر كان استمرارا للمواقف السابقة التي تميزت بالتخاذل والتراجع وعدم الجد فلم يأت بجديد سوى «مناشدة» الدولتين المتحيزتين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الا تخفف مساعداتهما المالية لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين .

وجاءت الحلقة الاخيرة في سلسلة التراجعات العربية الرسمية واضحة في الخطاب الذي افتتح به المهرجان الفلسطيني الثاني بالقاهرة في ٣١ أيار ١٩٦٥ الذي سموه «المؤتمر الفلسطيني الثاني» والذي تم فيه اعلان عجز الجامعة العربية ومؤتمري القمة والقيادة العربية الموحدة لا عن تحرير فلسطين فحسب بل حتى عن مجرد حماية

مشاريع التحويل العربية واقترح فيه تأجيل القيام بعمليات التحويل الى حين توفر القوة العربية الكافية لحمايتها • ولشد ما جاء هذا الخطاب مخيبا للآمال ومثبطا للهمم اذ أنه يعبر عن سياسة الدولة العربية الكبرى التى تملك أكبر قوة عربية بشرية وعسكرية وتحجم رغم ذلك عن خوض معركة تحرير فلسطين • فى حين ان قضية المصير العربى بأسره تحتم تحرير فلسطين قبل كل شىء • وليس أغرب من أن يسجل الذين يزعمون تمثيل الشعب الفلسطينى فى المهرجان على أنفسهم اقرار هذه السياسة التراجعية والانسياق فى تيارها •

فى خضم هذه الاحداث والتطورات وفى هذه السلسلة المتلاحقة من التراجعات العربية الرسمية وفى نفس الشهر الذى حلت فيه بالشعب الفلسطينى كارثة اغتصاب المياه العربية وفى اطار هذه الصورة المحزنة فرضت سياسة التخاذل وعدم الجد على الشعب العربى الفلسطينى بعد سبعة عشر عاما من التشرد والتفرق كيانا مصطنعا عاجزا عن التعبير عن ارادة الشعب الحقيقية وعن التصدى لما يحاك ضد قضيته ومستقبله من مؤامرات التجميد والتصفية وعن تجميع الشعب وتوحيد قواه واعداده اعدادا جديا لمعركة التحرير •

ان الهيئة العربية العليا لفلسطين الامينة على قدسية كفاح الشعب العربى الفلسطينى والحريصة على مصيره لتهيب بالعرب عامة والفلسطينيين خاصة رغم هذا الجو القاتم الملبد بغيوم التخاذل والتراجع وادعاء العجز ألا يدعو مجالا لتسرب اليأس الى نفوسهم وأن يظلوا واثقين من ان الامة العربية بقواها البشرية الوفيرة وموقعها الاستراتيجى الممتاز لقادرة دون ريب على خوض معركة التحرير اذا صدقت العزائم وحسنت النيات وحشدت الطاقات للقضاء على الاستعمار الصهيونى وغسل العار واسترداد الكرامة والوطن •

والهيئة العربية تشجب سياسة ادعاء العجز والتخاذل وعدم الجد فى معالجة قضية فلسطين التى هى قضية المصير العربى وتندد بسياسة التراجع فى المواقف العربية تجاه الاعداء وترى ان العجز العربى اذا كان حقيقة واقعة فان مسئوليته تقع على عاتق الذين صارت الى أيديهم مقاليد أمور الامة العربية بعد هذه السنين الطوال ورصد الاموال على الجيوش والتسلح واذا كان الامر تعاجزا فلا يفيد منه سوى الاعداء الذين يحتاجون الى فترة طويلة من الاستقرار يرسخون خلالها اقدامهم ويثبتون وجودهم العدوانى تمهيدا للانقضاض على الوطن العربى لتحقيق برامجهم التوسعية المعروفة •

وتؤكد الهيئة العربية العليا ان الحل الوحيد لقضية فلسطين هو تحريرها من الاحتلال الصهيونى بالكفاح العربى الجدى وترى ان تحقيق هذا الهدف الوطنى العظيم يستدعى :

١ ـ أن تعيد الدول العربية نظرها فىسياستها المتعلقة بقضية فلسطينعلى الصعيدين العربى والدولى وذلك بوضع ميثاق عربى موحد لتحرير فلسطين تلتزم به وتجعله هدفها الاساسى الذى يوحد صفوفها وجهودها ويقضى على الاختلافات والخصومات والمهاترات الناشبة بينها ومعالجة قضية فلسطينفى المحافل الدولية

على أساس انها قضية تحرير قطر عربى من الاستعمار الصهيونى وباعلان رفضها التقسيم والتدويل والتوطين والتعويض ٠

٢ ـ أن تبادر الدول العربية الى معاملة الدول الاجنبية المعادية لقضية فلسطين معاملة حازمة بحرمانها من ثروات العرب وأسواقهم وخطوط مواصلاتهم ٠

٣ ـ أن تقوم الدول العربية بتشديد الحصار الاقتصادى على الصهيونيين فىفلسطين المحتلة واغلاق جميع المنافذ فى وجه تجارتهم وخاصة مع آسيا وافريقيا ٠

٤ ـ أن تحشد الدول العربية جميع طاقاتها وقواها على حدود فلسطين المحتلة لخوض معركة التحرير وأن تزيل الحواجز الدولية التى تفصلها عن الاعداء وأن تعتبر جميع الجبهات العربية جبهة واحدة ٠

٥ ـ أن تعمل الدول العربية على تمكين الشعب الفلسطينى من تحقيق رغبته فى انشاء كيانه المنتخب المنبثق عن ارادته الحرة والقادرة على تجميع صفوفه وتوحيد جهوده والتصدى بقوة لمؤامرات التجميد والتصفية وفقا لقرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة باقامة الكيان الفلسطينى عن طريق الانتخابات الحرة ٠

٦ ـ أن تقلع بعض الدول العربية عن استغلال القضية الفلسطينية وعن تسخير الفلسطينيين والزج بهم فى مغامرات ليست فى صالح قضيتهم ولا فى صالح الامة العربية ٠ فالوضع السليم للكيان الفلسطينى أن يكون مستقلا بعيدا عن الاستغلال والتبعية ووسيلة تجميع لا معول هدم وتفريق للصف العربى ٠

(٣٣٧)

تصريح السيد احمد الشقيرى

حول الأسس العشرة

التى تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية (*)

عمان – ١٩٦٥/٧/٢

ان اختيار أحد أبناء الضفة الشرقية ليكون عضوا فى اللجنة التنفيذية هو تطور ثورى فى هذه المرحلة من حياة منظمة التحرير الفلسطينية وستكون له نتائج عميقة فى الكفاح من أجل تحرير فلسطين وعلينا أن ننظر اليه من الزاوية العريضة زاوية الوطن والشعب ذلك لان الشعب هو الاساس الصحيح لكل كيان والوطن هو قاعدة هذا الكيان وهناك مبادىء عامة لمنظمة التحرير الفلسطينية تقوم على الاسس التالية :

أولا – ان الهدف الاول والاخير لمنظمة التحرير الفلسطينية هو تحرير الوطن السليب فلا تسوية ولا تصفية ولا صلح ولا مفاوضة ولا تعايش مع اسرائيل ·

ثانيا – ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل ارادة الشعب الفلسطينى فى كفاحه لتحرير وطنه وتقرير مصيره سواء فى ذلك أبناء فلسطين أينما كانوا فى الوطن أو فى المهجر ·

ثالثا – ان منظمة التحرير الفلسطينية لها شخصية نابعة من ضمير الشعب الفلسطينى · فهى ليست جهازا رسميا من أجهزة الاردن كحكومة ولا تتدخل فى شئون الحكومة الاردنية من قريب أو بعيد وكذلك فانها لا تتدخل فى شئون الدول العربية الاخرى ·

رابعا – تلتزم المنظمة على الدوام بالابتعاد عن الخلافات العربية ولكن اذا كان موضوع الخلاف هو قضية فلسطين فمن الطبيعى أن تكون المنظمة حيث تكون مصلحة القضية الفلسطينية ·

خامسا – ان المنظمة جهاز شعبى يخطط سياسته وينفذها مستلهما بذلك هدف التحرير ومبادىء الميثاق الفلسطينى وهذه السياسة تضعها منظمة التحرير الفلسطينية بنفسها فلا تضعها الحكومة الاردنية ولا أية حكومة عربية أخرى ·

سادسا – الاردن هو وطن المنظمة وشعب الاردن هو شعب المنظمة وتحرص المنظمة على التعاون مع الحكومة الاردنية الى أبعد حدود التعاون فى نطاق هدف التحرير ·

(*) الجهاد – ١٩٦٥/٧/٤ ·

سابعا – ان فلسطين الكبرى أصابتها تجزئة عام ١٩١٩ بسلخ الضفة الشرقية وأصابها التقسيم الشنيع عام ١٩٤٧ باقامة اسرائيل وان عودة الضـفة الشرقية الى الوطن الام عقلا وضميرا روحا وجسدا هو خطوة أساسية نحو عـودة الوطن السليب بالكفاح الواحد بتصفية اسرائيل ٠

ثامنا – ان منظمة التـحرير الفلسطينية لا تذوب فى الكيان الاردنى الرسمى وستظل المنظمة باقية حتى يتم تحرير الوطن السليب وحينئذ يقرر الشـعب مصيره ومصيرها ٠

تاسعا – ان الحكومة والمنظمة فى الاردن جهـازان مسـتقلان الاول يعمل على الصعيد الرسـمى والثانى يعمل على الصعيد الشـعبى وهما أشبه بالرئتين للجسد الواحد وفى اسرائيل تعمل الحكومة والوكالة اليهودية جنبا الى جنب من غير تعارض ولا تصادم ويقع على الحكومة الاردنية والمنظمة واجب قومى كبـير فى خلق جو أخوى للتعاون الصادق ٠

عاشرا – ان قيام الاجهزة الرسمية والشـعبية فى الوطن الواحد هو ما تتبعه جميع الشعوب التى تسعى لتحقيق الاهداف الكبيرة وتحرير الوطن السليب هو أكبر أهداف الامة العربية وأقدسها وما دامت المنظمة مصممة على أن تقتصر جهـودها على هدف التحرير فعلى الحكومات العربية والاردن فى الطليعة أن يفتح للمنظمة جميع آفاق العمل الجدى فى الميادين العسكرية والسياسية والتنظيمية والمالية ٠

وخلاصة القول ان المنظمة على استعداد كامل للتعـاون الصـادق مع الحكومة الاردنية على هدف التحرير فان للمنظمة هدفا واحدا لا تتعداه الا وهو تحرير الوطن السليب ٠ ولن تحيد المنظمة عن هذا الهدف تحت جميع الظروف والاحوال ٠

(٣٣٨)

حديث الدكتور فايز صايغ

عضـو اللجنـة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة الاعلام والتوجيه القومى فيها عن حقيقة الأزمة فى المنظمة وعن مدى التزام اللجنة التنفيذية الجديدة بتصريحات الشقيرى (*)

السؤال الأول :

ما هى حقيقة الخلاف بينك وبين الاستاذ الشقيرى وعلى ماذا يدور ؟

— أريد أن أوضح فى البدء انه ليس هناك خلاف شخصى بينى وبين الاستاذ الشقيرى . فالقضية التى نحن في صددها قد نشأت بعد يوم واحد من قبولى الدخول فى عضوية اللجنة التنفيذية ولم يكن قبولى ذلك الا نزولا عند الحاح الاستاذ الشقيرى الشخصى على ، وليس فى الأمر والحالة هذه ، أى نزاع شخصى بيننا .

وعندما نزلت عند رغبته ودخلت الى عضوية اللجنة التنفيذية لم اكن مطلعا على التصريحات التى كان قد أدلى بها لبعض صحف الاردن فيما كنت انا فى بيروت — أى قبل تشكيل اللجنة — بل لم اكن عالما بانه أدلى بأية تصريحات من اى نوع كان فى تلك الفترة .

الا انى عندما لفت نظرى بعض موظفى المنظمة فى المقر العام الى هذه التصريحات وزودونى بنصوصها وجدت أنى لا أستطيع القبول بها ووجدت نفسى مضطرا الى اثارتها فى الاجتماع التالى للجنة رغم انها لم تكن مدرجة فى جدول الاعمال .

والقضية التى تثيرها هذه التصريحات هى قضية الأساس الذى تقوم عليه المنظمة وليست قضية ثانوية أو جانبية . هى القضية الشخصية الفلسطينية والمصير الفلسطينى وفهمنا لهما .

فيبدو من مجموع التصريحات التى أدلى بها الاستاذ الشقيرى فى الاردن فى آواخر حزيران وأوائل تموز ان له اجتهادا خاصا جديدا فى حدود الأرض الفلسطينية وفى هوية الشعب الفلسطينى وفي صلة خاصة تقوم بين الأرض والشعب الفلسطينيين

(*) المحرر ١٦ تموز — يوليو ١٩٦٥ .

وبين الكيانات السياسية العربية المجاورة دون الكيانات الأخرى . وهذا الفهم الجديد للوطن والشعب والصلة والمصير لا يتفق في نظرى مع فهم ابناء فلسطين عموما لهذه المواضيع كلها ولا ينسجم مع نصوص الميثاق الذى أصدره المجلس الوطنى الفلسطينى الاول فى القدس عام ١٩٦٤ والذى اصبح دستور منظمة التحرير الفلسطينية وشرعتها .

هذه هى القضية فى جوهرها .

ويلازم هذا الوجه للقضية وجه آخر هو الوجه الأصولى للعمل فى المنظمة .

فلقد أصدر الاستاذ الشقيرى تصريحاته التى تنطوى على هذا كله بعد انتهاء الدورة الثانية للمجلس الوطنى الفلسطينى وقبل مباشرة اللجنة التنفيذية عملها - أى يوم لم تكن هناك فى المنظمة سلطة دستورية قائمة ويحق لها بموجب الدستور أن تعدل في الميثاق أو ان تفسر نصوصه أو أن تحدد لعمل المنظمة اتجاهات جديدة .

هذا الانفراد فى التعديل أو التفسير أو التوجيه يخالف روح الدستور وحرفه . ولقد اعترضت عليه بالاضافة الى اعتراضين على مضمون التصريحات ومحتواها العقائدى .

السؤال الثانى :

ما هو مدى التزام منظمة التحرير الفلسطينية بما جاء فى تصريحات الاستاذ الشقيرى ؟

ـ من الناحية القانونية والدستورية ليست منظمة التحرير الفلسطينية ملزمة على الاطلاق بما أدلى به الاستاذ الشقيرى من تصريحات وما قدمه من آراء واجتهادات قبل شروع اللجنة التنفيذية بممارسة صلاحياتها الدستورية .

ان المنظمة ملتزمة بالميثاق وبقرارات المجلس الوطنى وهى ملتزمة أيضا بما تتخذه اللجنة من قرارات ضمن نطاق صلاحياتها الدستورية ولقد سبق لى أن بينت ان المجلس الوطنى لم ينظر فى هذه التصريحات التى صدرت بعد انتهاء دورته الثانية كما ان اللجنة التنفيذية لم تتخذ أى قرار بتأييد هذه التصريحات او القبول بها أو تبنيها بعد صدورها .

اذن فمن الناحية الدستورية لا تعبر تصريحات الاستاذ الشقيرى التى نحن فى صددها الا عن رأيه الخاص واجتهاداته الخاصة .

وانى لكبير الأمل شديد الرجاء بأن يعود الاستاذ الشقيرى عن هذه الآراء بعد أن لمس انه ليس لها صدى ايجابى بين الفلسطينيين وان اللجنة التنفيذية لم تتجاوب معها وليس التراجع عن الخطأ في الاجتهاد عارا أو عيبا ، بل هو دليل الانفتاح الدائم على الحقيقة وعلى ارادة الشعب ودليل الجراة أيضا .

السؤال الثالث :

الا يعنى سكوت اللجنة التنفيذية عن هذه التصريحات قبولا ضمنيا بها وبالآراء التى احتوت عليها ؟

ـ قطعا لا . فان اللجنة التنفيذية ملزمة فقط بالميثـاق وبقرارات المجلس الوطني وبما تتخذه هي نفسها من قرارات . وليس من واجبها بأن تصدر قرارا سلبيا بصدد كل ما لا ترضى عنه . وما دامت اللجنة لم تقرر ايجابا قبول رأى ما فسكوتها عن ذلك الرأى لا يعنى موافقة ضمنية عليه .

وفضلا عن ذلك فان اللجنة التنفيذية قد ابدت رأيها فى هذا الموضوع بصورة قاطعة وذلك فى البيان الذى اصدرته عند اختتام جلساتها الخمس الأولى يوم ٧ تموز فلقد عهدت اللجنة بوضـع هـذا البيـان وقد عرضته على الاستاذ الشـقيرى نفسه قبل مغادرته القدس بدقائق ثم تلوته على اللجنة التنفيذية بكامل اعضائها فى اجتماع برئاسة نائب الرئيس قبل تلاوته فى مؤتمر صحفى . وقد أقره رئيس اللجنة كما اقرته اللجنة بالاجماع . واصبح بالتالى بيانا رسميا عن اللجنة يعبر عن وجهة نظرها الرسمية .

وقد جاء في الفقرة رقم (١) من هذا البيان : « جرى التأكيد على تحـرير فلسطين هدفا نهائيا وعلى توكيد الشخصية الفلسطينية مبدءا وعلى المحافظة على الميثاق دستورا للمنظمة » . وفى هذا النص الصريح رغم ايجازه دليل ثابت واضح على حقيقة موقف اللجنة التنفيذية .

وعلى كل حال فان اللجنة التنفيذية ستطلع رئيسا وأعضاء على حديثى هذا ولا ريب . فاذا راى رئيسها أو اى عضو من أعضائها ان فى التحليل الذى قدمته لهم خطأ فبوسع أى منهم أن يطرح الموضوع على اللجنـة ويطالب بقرار يصححه . وسأكون هناك للاشتراك فى المناقشة والاقتراع فى مثل هذه الحالة .

السؤال الرابع :

ولنفرض أن مثل هذا حدث وان اللجنة اصدرت قرارا بتأييد تصريحات الاستاذ الشقيرى فما يكون موقفكم شخصيا من ذلك ؟

ـ ليس لدى أى دليل على احتمال حدوث مثل هذا على الاطلاق بل الدلائل تشير الى ان لا داعى للتخوف من صدور قرار كهذا عن اللجنة حتى بالأكثرية العادية.

ناهيك عن ان اللجنة لا تملك صلاحية اتخاذ قرار يعتبر فى الواقع تعديلا للميثاق . فتعديل الميثاق يقتضى موافقة ثلثى أعضاء المجلس الوطنى فى جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض (المادة ٢٩) . فاذا فرضنا جدلا ان اللجنة التنفيذية خرقت الميثاق بممارسة سلطات لا تملكها دستوريا فمن البديهى ان عضويتى فيها تنتهى فى اللحظة التى يتم فيها ذلك الحادث المفترض . أما محاسبتها على مثل ذلك العمل فترجع بالطبع الى المجلس الوطنى نفسه ممثلا للشعب الفلسطينى .

نظام انتخاب المجلس الوطنى الفلسطينى

القدس ١٧/٧/ ١٩٦٥ (*)

الفصل الاول

التعاريف :

١ – يسمى هذا النظام (نظام انتخاب المجلس الوطنى الفلسطينى)

٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى المخصصة لها حيثما وردت فى هذا النظام الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

(المنظمة) منظمة التحرير الفلسطينية .

(اللجنة) اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

(فلسطينى) كل عربى ذكرا كان أو أنثى كان يقيم اقامة عادية فى فلسطين حتى عام ١٩٤٧ أو كل من ولد لأب عربى فلسطينى بعد هذا التاريخ .

(المجلس) المجلس الوطنى لمنظمة التحرير الفلسطينية .

(ناخب) كل فلسطينى له حق انتخاب أعضاء المجلس الوطنى .

(مقترع) كل ناخب يمارس حقه الانتخابى .

(مرشح) كل فلسطينى تقدم بطلب مستكمل الشروط يعلن فيه ترشيح نفسه لعضوية المجلس الوطنى .

(عضو) كل فلسطينى تم انتخابه لعضوية المجلس الوطنى .

(مراكز التجمع) البلاد العربية التى يقيم فيها الفلسطينيون والمبينة بالمادة ٣١ .

(الدائرة الانتخابية) كل قسم من مراكز التجمع خصص له عضو واحد أو أكثر فى المجلس الوطنى بموجب هذا النظام .

(منطقة الانتخاب الفرعية) كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز للاقتراع .

(مراكز الاقتراع) المكان الذى يعينه المرجع المختص ضمن الدائرة الانتخابية لاجراء عملية الاقتراع .

(*) منشور رسمى .

(تذكرة الهوية) شهادة اثبات شخصية صادرة عن المنظمة أو عن مرجع رسمى فى الدول العربية .

(المدير) مدير مكتب المنظمة فى أحد مراكز التجمع ويشمل ذلك مدير مكتب المقر العام للمنظمة أو الشخص الذى تختاره اللجنة فى المناطق التى تحتاج الى أكثر من مدير لأغراض هذا النظام .

الفصل الثانى

فى حق الانتخاب :

٣ ـ لكل فلسطينى حق انتخاب أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى

(ا) اذا كان اكمل الثامنة عشرة من عمره .

(ب) اذا كان اسمه مسجلا فى أحد جداول الانتخاب النهائية .

(جـ) اذا لم يكن معتوها أو مجنونا .

٤ ـ اذا لم يكن محكوما بجناية أو بجريمة تمس الشرف الوطنى .

٥ ـ لا يجوز للناخب ان يعطى صوته أكثر من مرة واحدة فى الانتخاب الواحد ولا أن يستعمل صوته فى غير منطقة الانتخاب المسجل اسمه فيها .

٦ ـ (ا) حال وضع هذا النظام موضع التنفيذ وفى خلال شهر واحد على المدير ان يعين لكل دائرة انتخابية لجنة تسمى (لجنة تنظيم جدول الناخبين) تتولى تنظيم جدول يتضمن اسماء الناخبين واعمارهم ومهنهم ومحال اقامتهم ويحق لهذه اللجنة ان تستعين بلجان فرعية تعينها لهذا الغرض .

(ب) تعين اللجنة التنفيذية شخصا أو أكثر بشكل مؤقت فى مراكز التجمع التى لا يوجد فيها مكاتب للمنظمة . وذلك من أجل القيام بأعمال المدير تنفيذا لأغراض هذا النظام .

٧ ـ تتألف لجنة تنظيم جدول الناخبين من ثلاثة اشخاص فى الدائرة الانتخابية يختارهم المدير ممن يحسنون القراءة والكتابة ويعين احدهم رئيسا للجنة .

٨ ـ يسجل اسم الناخب فى جدول الناخبين فى المنطقة التى يقيم فيهـا اقامة اعتيادية .

٩ ـ ينظم جدول الناخبين من ثلاث نسخ حسب الحروف الابجدية يوقع عليها رئيس واعضاء لجنة تنظيم جدول الناخبين وتدون فيها البيانات الواردة فى المادة الخامسة اعلاه ولا يدون فى هذا الجدول اسماء من لا يتمتعون بالأهلية القانونية والمحكومين بالسجن بتهمة تمس الشرف أو ما نصت عليه المـادة الثالثة اعلاه .

١٠ـ (أ) على لجنة تنظيم جدول الناخبين ان تقدم نسخ الجداول الموقع عليها الى المدير خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأليف اللجنة ويقوم المدير بالتوقيع على هذه النسخ ويحتفظ بواحدة منها فى مكتبه .

(ب) يسلم المدير الى رئيس لجنة تنظيم جدول الناخبين نسختين من الجدول ليحتفظ بواحدة منها وليعلن الأخرى كما سيرد النص عليه .

١١- يعرض رئيس لجنة تنظيم جدول الناخبين الجدول المبين فى البند ١٠ (ب) اعلاه في الأماكن العامة ضمن الدائرة الانتخابية وتكون مدة العرض عشرة ايام من تاريخ تسلمه لنسخ الجداول وعلى الرئيس أن يقدم للمدير ورقة ضبط موقعة منه ومن أعضاء لجنة تنظيم جدول الناخبين تثبت عرض الجدول بالصورة المذكورة .

١٢- لكل فلسطينى الحق بالاعتراض على جدول الناخبين وطلب تصحيحه سواء كان ذلك بخصوص شخصه أو بخصوص أشخاص آخرين .

١٣- يقدم الاعتراض كتابة الى لجنة الاعتراضات خلال سبعة أيام من تاريخ اعلان الجداول الانتخابية .

١٤ - تتألف لجنة الاعتراض من ثلاثة أشخاص يختارهم عضو اللجنة التنفيذية المختص من نفس الدائرة الانتخابية ويعين احدهم رئيسا .

١٥- تبت لجنة الاعتراض فى الاعتراضات المقدمة لها فى غضون أسبوع واحد من تاريخ تقديم الاعتراض ويكون قرارها قطعيا .

١٦ - ترفع قرارات لجان الاعتراضات الى المدير الذى يضع بدوره الجداول النهائية لجميع ناخبى الدائرة الانتخابية على ضوء قرارات لجان الاعتراض .

١٧- تعتمد الجداول النهائية فى انتخابات المجلس الوطنى لمدة سنة واحدة من تاريخ صيرورتها نهائية وتجرى عملية الاقتراع بموجبها .

١٨- خلال النصف الأول من شهر كانون الثانى من كل سنة تلى ١٩٦٥ تنتدب اللجنة لجانا فرعية لاعادة النظر فى الجداول الانتخابية اعتمادا على السجلات الرسمية وتقارير المدراء وغيرها .

الفصل الثالث

فى الترشيح لعضوية المجلس :

١٩- تحدد اللجنة الأيام التى تجرى فيها انتخابات أعضاء المجلس الوطنى .

٢٠- ينشر التاريخ المحدد للانتخاب بواسطة الصحف وغيرها فى كل مركز تجمع شريطة أن يتم هذا النشر قبل أربعين يوما من اليوم المحدد للانتخاب .

٢١- يشترط فى المرشح لعضوية المجلس الوطنى أن يكون :

(أ) ١ - فلسطينيا يجيد القراءة و الكتابة

٢ - ناخبا مقيدا فى جدول الانتخابات النهائى

٣ - قد أتم الخامسة والعشرين من عمره عند اجراء الانتخاب

٤ - غير محكوم عليه بجناية أو جنحة اخلاقية

٥ - ليس موظفا فى المنظمة الا اذا استقال من وظيفته قبل موعد الترشيح

بشهر واحد اذ لا يجوز الجمع بين عضـــوية المجلس والوظيفة في المنظمة

٦ ـ أن يكون عضوا عاملا فى التنظيم الشـــعبى (مادة ٥٦ من قانون التنظيم الشعبى)

(ب) ان لا يرشح نفسه فى أكثر من دائرة انتخابية واحدة

٢٢ـ على الراغب فى ترشيح نفسه أن يقدم للمدير تصريحا خطيا على نسختين موقعا منه ومرفقا بالوثائق الثبوتية والبيانات المشروطة بموجب هذا النظام ويتضمن التصريح اسم المرشح واسرته ومحل اقامته وتاريخ ولادته ومهنته وانه يجيد القراءة والكتابة وان جميع الشروط متوفرة فيه وعلى المدير حال تسلمه التصريح ان يعطى المرشح وصلا مبدئيا بتسلم التصريح يذكر فيه يوم وساعة تقديمه .

٢٣ـ يبدأ الترشيح قبل اليوم المعين للانتخاب بثلاثين يوما ويستمر لمدة عشرة أيام ولا يقبل الترشيح الذى لا يقدم ضمن هذه المدة .

٢٤ـ يحتفظ المدير بنسخة من التصريح ويرسل الثانية الى اللجنة فور استلامها .

٢٥ـ على المدير ان يتأكد من مطابقة التصريح ووثائقه لشروط الترشـيح ثم يعطى المرشح اشعارا بقبوله الترشيح وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ استلام التصريح .

٢٦ـ اذا امتنع المدير عن اعطاء ايصال تسلم التصريح أو اشـــعار قبول الترشيح فللطالب أن يقدم اعتراضا الى اللجنة أو اللجنة التى تعينها لهذا الغرض خلال يومين ويكون قرار اللجنة قطعيا .

٢٧ـ يسجل المدير الترشيحات فى سجل خاص بحسب أسبقية ورودها وعليه أن يعلن جدولا بأسماء المرشحين فى مكان بارز فى مراكز الدائرة الانتخابية وفى مراكز جميع مناطق الانتخاب لمدة ثلاثة أيام بعد انتهاء المدة المحددة للترشيح مباشرة .

٢٨ـ لكل مرشح أغفل ذكر اسمه فى جدول المرشحين أو أدرج فى غير ترتيبه أن يعترض للجنة أو للجنة المعينة لهذا الغرض فى غضون ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء مدة اعلان الجدول ويكون قرار تلك اللجنة قطعيا .

٢٩ـ (أ) يعلن المدير جميع التعديلات الواقعة فى جدول المرشحين بنفس الطريقة التى أعلن فيها جدول المرشحين وبذلك يصبح جدول المرشحين نهائيا .

(ب) يحق لكل ناخب الاعتراض على اسم أى مرشح لا تنطبق عليه الشروط الواردة فى هذا النظام الى اللجنة أو اللجنة المعينة لهذا الغرض .

٣٠ـ لا يجوز انتخاب أحد لعضوية المجلس الوطني من غير الاشخاص المبينة اسماؤهم في جداول المرشحين النهائية

الفصل الرابع

مراكز التجمع والدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع :

٣١- يتالف المجلس الوطنى من مائتين وسبعة عشر عضوا

٣٢- يوزع عدد أعضاء المجلس على مراكز التجمع كما يلى :

(أ) المملكة الاردنية الهاشمية	١٠٠
(ب) قطاع غزة	٤٠
(جـ) الجمهورية اللبنانية	١٤
(د) الجمهورية العربية السورية	١٣
(هـ) دولة الكويت	١٠
(و) الجمهورية العربية المتحدة	٥
(ز) الجمهورية العراقية	٢
(ح) المملكة العربية السعودية	٥
(ط) امارة قطر	٣
(ى) الجزائر	٢
(ك) ليبيا	٣
(ل) المهجر	١٥
(م) جيش التحرير	٥
	٢١٧

٣٣- تعين اللجنة بقرار منها حدود الدوائر الانتخابية وعدد الأعضاء المخصص لكل منها مراعية فى ذلك عدد السكان والتوزيع الجغرافى وتعلن ذلك فى الجرائد المحلية وغيرها لكل قطر على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اقرار هذا النظام .

٣٤- يعين المدير مركز اقتراع لكل مجموعة من الناخبين لا يتجاوز عدد افرادها ألف ناخب ويعلن ذلك قبل اسبوعين من اليوم المحدد للانتخاب .

الفصل الخامس

العمليات الانتخابية :

٣٥- يتولى الاشراف على مراكز الاقتراع لجنة اقتراع مؤلفة من رئيس يختاره المدير من ذوى الكفاءة والسمعة الحسنة وعضوين يختارهما المدير من الناخبين على ان يكونوا من ذوى السمعة الحسنة ويحسنون القراءة والكتابة ويقيمون فى المنطقة الانتخابية الفرعية .

٣٦ـ اذا غاب أحد أعضاء لجنة الاقتراع فلرئيس تلك اللجنة أن يختار من يحل محله من الناخبين من تلك المنطقة الانتخابية الفرعية واذا غاب رئيس لجنة الاقتراع وجب على المدير أن يعين فورا رئيسا جديدا أو لجنة جديدة ٠

٣٧ـ لا يجوز أن يكون بين لجنة الاقتراع أو أحد اعضائها وبين أحد المرشحين فى الدائرة الانتخابية قرابة حتى الدرجة الرابعة ٠

٣٨ـ يحق للمرشح أو لممثله الشخصى الذى يحمل منه وكالة خطية مصدقة من المدير أن يحضر ويراقب عملية الاقتراع ولا يجوز أن يكون للمرشح فى مركز الاقتراع أكثر من ممثل واحد ٠

٣٩ـ تجرى عملية الاقتراع فى الدائرة الانتخابية الواحدة فى يوم واحد من الساعة السابعة صباحا حتى السابعة مساء ويجوز للمدير تمديد المدة لساعتين فقط ٠

٤٠ـ على رئيس لجنة الاقتراع ان يمنع منعا باتا كل محاولة للتأثير على حرية الانتخاب وله ان يستعين بقوات الامن أو غيرها للمحافظة على النظام ٠

٤١ـ تكون صناديق الانتخاب على شكل موحد يعينه رئيس اللجنة التنفيذية ويكون لكل صندوق قفلان مختلفان وفوهة واحدة لاسقاط أوراق الاقتراع ٠

٤٢ـ (أ) تعد أوراق الاقتراع على نمط واحد وبلون واحد ٠

(ب) يخصص لكل مركز اقتراع عدد من أوراق الاقتراع يزيد خمسة بالمائة عن عدد الناخبين التابعين لذلك المركز وتسلم هذه الاوراق لرئيس لجنة الاقتراع ضمن لفافة مختومة مكتوب عليها عدد الأوراق التى تحتويها ٠

٤٣ـ (أ) قبل الشروع فى الانتخاب يفتح رئيس لجنة الاقتراع صندوق الانتخاب أمام المرشحين أو ممثليهم وبعد التحقق من خلو الصندوق تماما يقفل الرئيس القفلين ويحتفظ بمفتاح أحدهما ويسلم مفتاح الثانى الى أكبر عضوى لجنة الاقتراع سنا وينظم بذلك محضرا ويوقعه مع العضوين والمرشحين الحاضرين أو ممثليهم ٠

(ب) يفتح رئيس لجنة الاقتراع لفافة أوراق الاقتراع وبعد الاوراق وينظم محضرا بذلك يوقعه مع العضوين والمرشحين أو ممثليهم ٠

(جـ) تعلق قائمة المرشحين فى مكان بارز خارج وداخل قاعة الاقتراع

٤٤ـ يحضر كل ناخب الى مركز الاقتراع المدرج اسمه فى جدوله وبعد التثبت من هويته يسلمه رئيس اللجنة ورقة الاقتراع مختومة بخاتم اللجنة وموقعا عليها من رئيس لجنة الاقتراع وبعد استلام ورقة الاقتراع يتوجه الناخب الى المكان المنعزل لممارسة حقه الانتخابى ٠

٤٥ـ على رئيس لجنة الاقتراع أن يطلب من الناخب ابراز تذكرة هويته ويؤشر عليها ويسلمه ورقة الانتخاب لممارسة حقه الانتخابى ويضع اشارة أمام اسمه فى جدول الناخبين للدلالة على ممارسته حق الانتخاب ٠

٤٦ـ فى حالة الناخب الامى يطلب من رئيس لجنة الاقتراع أو أحد عضويها ان يدون له أسماء المرشحين الذين يرغب فى انتخابهم ٠

٤٧- اذا ارتكب من تولى الكتابة عن ناخب امي تزويرا يقوم المدير أو من يساعده حالا بتغيير ذلك الشخص اذا ثبت هذا التزوير للمدير أو من يقوم مقامه ٠

٤٨- خلافا لما ورد في هذا النظام يحق لرئيس وعضوى لجنة الاقتراع والمرشحين وممثليهم في مركز الاقتراع ان يمارسوا حق الانتخاب في ذلك المركز ويحرر محضرا يذكر فيه سبب الاقتراع في غير المراكز المسجلة فيه اسماؤهم ٠

٤٩- يضع الناخب ورقة الاقتراع بعد طيها في الصندوق بصورة علنية ٠

٥٠- تبت لجنة الاقتراع في جميع الاعتراضات المقدمة لها بشأن عملية الاقتراع وتكون قراراتها قطعية ٠

الفصل السادس

فرز الأوراق واعلان النتائج :

٥١- بعد الانتهاء من عملية الاقتراع تنظم لجنة الاقتراع محضرا موقعا منها ومن المرشحين أو ممثليهم يتضمن الأمور الآتية :

(أ) عدد الناخبين المسجلين

(ب) عدد المقترعين

(ج) عدد أوراق الانتخاب التي سلمت للجنة الانتخاب

(د) عدد أوراق الاقتراع التي استعملت والتي لم تستعمل والتي اتلفت وسبب اتلافها ٠

٥٢- يوضع المحضر وجدول الناخبين وأوراق الاقتراع الزائدة فوق فوهة صندوق الانتخاب ويلف الصندوق بقطعة قماش ويربط ويختم بخاتم لجنة الاقتراع التي تزودها به اللجنة التنفيذية وينقل الى مركز الدائرة الانتخابية ويحق للمرشح أو ممثله ان يرافق لجنة الاقتراع أثناء نقل الصندوق ٠

٥٣- تجرى عملية فرز الاصوات بعد الانتهاء من عملية الاقتراع مباشرة في مركز الدائرة الانتخابية من قبل لجنة خاصة تدعى لجنة الفرز

٥٤- تتألف لجنة الفرز من رئيس وعضوين يعينهم المدير من بين الناخبين في الدائرة الانتخابية المختصة ٠

(أ) تفرز أوراق كل صندوق على حدة بحضور المرشح أو ممثله الذى يحمل وكالة خطية مصدقة من المدير وبعد الانتهاء من فرزه تنظم محضرا بنتيجته وتعلنها للمرشحين أو ممثليهم في ذلك المركز ٠

(ب) تتم عملية الفرز علنا وبشكل يتيح للحاضرين من المرشحين أو ممثليهم الاطلاع على أوراق الاقتراع أثناء قراءتها ٠

٥٦- اذا تبين للجنة الفرز ان عدد الأوراق في صندوق ما يزيد أو ينقص عن عدد المقترعين يعتبر الاقتراع الخاص بذلك الصندوق لاغيا ويعاد في اليوم التالي أو الذى بعده ٠

٥٧ـ تعد باطلة ولا تدخل فى حساب الأصوات

(أ) الورقة البيضاء

(ب) الورقة التى لا يمكن قراءة أى اسم منها

(ج) ورقة الاقتراع التى لا تحمل خاتم اللجنة وتوقيع لجنة الاقتراع ٠

(د) ورقة الاقتراع التى تتضمن أكثر من العدد المطلوب انتخابه ٠

٥٨ـ تجرى عملية الفرز بصورة متواصلة حتى ظهور النتيجة ٠

٥٩ـ تقدم الاعتراضات على الفرز الى لجنة الفرز وتبت فيها فورا ويكون قرارها قطعيا ٠

٦٠ـ (أ) تقوم لجنة الفرز بتنظيم محضر على نسختين يتضمن النتائج النهائية ومختلف مراحل الفرز والاعتراضات الواردة عليه وقرارات اللجنة بخصوص تلك الاعتراضات وتوقع لجنةالفرز على صفحاته وتعلن النتيجة بحضور المرشحين أو ممثليهم ٠

(ب) يجب أن يتضمن هذا المحضر الأمور التالية :

(أ) مجموع عدد الناخبين فى الدائرة الانتخابية

(ب) مجموع عدد المقترعين

(ج) أسماء المرشحين ٠

(د) الاصوات التى نالها كل مرشح

(هـ) الاعتراضات المقدمة وقرارات لجنة الفرز فيها

٦١ـ يعتبر المرشحون أعضاء فى المجلس بالتزكية اذا كان عدد المرشحين لا يزيد عن العدد المقرر لتلك الدائرة الانتخابية ٠

٦٢ـ يفوز بعضوية المجلس من نال العدد الأكبر من أصوات المقترعين الصحيحة واذا تساوت الاصوات بين مرشحين أو أكثر يتم اختيار أحدهم عن طريق القرعة يجريها رئيس لجنة الفرز بحضورهم ٠

٦٣ـ يعلن رئيس اللجنة التنفيذية نتائج الانتخابات كما ظهرت فى محاضر الانتخابات المنظمة من لجان الفرز لمختلف الدوائر الانتخابية خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول نسخ المحاضر اليه ويرسل رئيس اللجنة الى كل شخص انتخب عضوا فى المجلس شهادة بانتخابه ٠

٦٤ـ يحتفظ رئيس لجنة الفرز بأوراق الاقتراع ويضعها فى لفافة ويختمها هو وعضوا اللجنة ويرفعها الى اللجنة التنفيذية لتحتفظ بها حتى يبت فى الطعون المقدمة الى المجلس الوطنى ٠

٦٥ـ لكل مرشح أن يطعن فى صحة الانتخاب ويقدم هذا الطعن الى المجلس خلال ثلاثة أيام من بدء انعقاده ويصدر المجلس قراره بأكثرية عادية خلال أسبوع من بدء دورته الأولى ٠

الفصل السابع

مواد عامة :

٦٦ـ لا يجوز لعضو المجلس ان يدخل فى التعهدات والمناقصات التى تعقدها المنظمة أو التعاقد مع المنظمة للقيام بتعهدات أو خدمات أو لتقديم لوازم ٠ أو أى بيع أو اجارة أو مبادلة أو رهن ٠

٦٧ـ تسقط العضوية بقرار من المجلس فى الحالات الآتية :

(أ) لأى سبب يجعله غير حائز على شروط المرشح للعضوية المنصوص عنها فى المادة (٢١) من هذا النظام ٠

(ب) اذا توفى عضو المجلس أو تغيب عن ثلاث جلسات دون اذن المجلس أو دون عذر مشروع

(جـ) اذا عمل مع حكومة أو مؤسسة دولة أجنبية (غير عربية) ورأى المجلس ان عمله ضار بالمصلحة الوطنية

(د) اذا قام بعمل مخالف لميثاق أو أنظمة المنظمة ٠

٦٨ـ يجوز للعضو أن يستقيل من المجلس بكتاب يقدمه لرئيس المجلس وتعتبر الاستقالة نهائية بقرار من المجلس ٠

٦٩ـ اذا أصبح مقعد العضو شاغرا فعلى رئيس المجلس ان يملأه بالمرشح الذى نال اكثر الاصوات من غير الفائزين بالانتخاب فى ذات الدائرة الانتخابية ٠ ويتمتع هذا العضو بنفس حقوق العضو المنتخب ٠

٧٠ـ عضو اللجنة التنفيذية رئيس دائرة الشئون العامة والانتخابات هو المسئول عن تنفيذ أحكام هذا النظام ويكون له الصلاحيات الآتية :

١ ـ الاتصال مع الجهات الرسمية لتسهيل عملية الانتخابات

٢ ـ الاشراف على جميع خطوات التنفيذ لهذا النظام

٣ ـ يشرف على صرف المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام ٠

٤ ـ يكون مدراء المكاتب مسئولين أمامه مسئولية مباشرة

٥ ـ يعين ما يلزم من موظفين لتسهيل تنفيذ أحكام هذا النظام

٦ ـ يتعاون مع اللجنة التنفيذية فى كل ما من شأنه تسهيل تنفيذ هذا النظام ٠

٧١ـ اذا تعذر اجراء الانتخابات فى أى مركز من مراكز التجمع يجتمع الأعضاء الذين تم انتخابهم فى المراكز الأخرى ويقررون الطريقة التى تملأ بها المقاعد الشاغرة ٠

٧٢- تختار اللجنة التنفيذية خمسة أشخاص من القوات المسلحة الفلسطينية لتمثيل تلك القوات في المجلس الوطني ويتمتع هؤلاء الاعضاء بنفس حقوق الأعضاء المنتخبين ٠

٧٣- تطلب اللجنة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مراكز التجمع مشاركتها في الاشراف على عملية الانتخاب ٠

٧٤- تصدر اللجنة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام ٠

صدر بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٧

(٣٤٠)

نظام العمل في اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية

الرقم ج ـ ٣٢ ـ ١٧٥٨ ـ التاريخ ١٨/٧/١٩٦٥ (*)

اولا ـ يكون اختصاص اللجنة التنفيذية وضع الخطط العـــامة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى مختلف نشاطاتها وفق المبادىء والاهداف العـــامة الواردة فى الميثاق وتصدر قراراتها بشأن هذه الخطط بالاكثرية العادية ٠

ثانيا ـ يشرف على كل دائرة من دوائر المنظمة عضو من أعضاء اللجنة يختارهم الرئيس ويكون مسئولا عن تصريف أعمال تلك الدائرة ضمن الخطط العـامة وينجز الامور الهامة منها بموافقة الرئيس ٠

ثالثا ـ للرئيس الحق فى اعادة توزيع الدوائر على أعضـــاء اللجنة حسبما يرى موافقا ٠

رابعا ـ يكون كل عضو مسئولا عن الدائرة التى يشرف عليها والموظفون الذين يقل راتبهم عن خمسين دينارا يكون حق تعيينهم ونقلهم وفصلهم تابعا للعضو المشرف على الدائرة التى يعملون فيها ٠ ومن يتجاوز راتبه خمسين دينـــارا تخضع الاجراءات بشأنه لموافقة الرئيس ٠

خامسا ـ تعيد اللجنة التنفيذية النظر فى الجهاز الادارى بأكمله وتضع القواعد العامة له ٠

سادسا ـ تلغى جميع الانظمة واللوائح الحـــالية والى أن توضع أنظمة ولوائح جديدة يبت فى أمور المنظمة حسب القرارات التي تصدرها اللجنة ٠

سابعا ـ جيش التحرير الفلسطينى يتم تشكيله وتدريبه وتسليحه وفق الخطة المتفق عليها مع القيادة العربية الموحدة ويكون قائد جيش التحرير الفلسطينى مسئولا أمام رئيس المنظمة مباشرة فى جميـــع الامور المتعلقة بالجيش ويعرض الرئيس على اللجنـــة البيـــانات اللازمة من حين لآخر ويكون رئيس اللجنـــة هو رئيس الدائرة العسكرية ٠

(*) مجلة فلسطين رقم ٢١ ملحق المحرر ـ عدد ٦٣٨ ـ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ٠

ثامنا ـ الرئيس هو النـــاطق الرســـمى للمنظمة وله الحق وحده فى الادلاء بالتصريحات الرسمية والسياسية ويكون للاعضاء الحق بأن يدلوا ببيانات عن نشاط الدوائر المختصة بهم ٠

تاسعا ـ أعضاء اللجنة تكون اقامتهم الدائمة في القدس ولا يغادرونها الا بمهمة رسمية وبموافقة الرئيس ٠

جمال الصوراني

امين سر اللجنة التنفيذية

مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية

الى مؤتمر القمة العربي الثالث (*)

القدس - ١٩٦٥/٩/١١

اولا : اقرار الخطة العسكرية المقترحة من قبل قيادة جيش التحرير الفلسطيني والتي قدمت الى القيادة العربية الموحدة من النواحي العسكرية والمالية .

ثانيا : الموافقة على انشـــاء القوات الفلسطينية الاضـــافية التابعة لجيش التحرير الفلســطيني بموجب الملحق المقدم من قيادة جيش التحرير الفلســطيني الى القيادة العربية الموحدة من النواحي العسكرية والمالية .

ثالثا : اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتطبيق قانون التجنيد الاجباري المعمول به في قطاع غزة على جميع ابناء فلسطين في الدول العربية وذلك تحقيقا لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب الفلسطيني المقيمين في الدول العربية .

رابعـا : منح قيادة جيش التحرير الفلسطيني جميع التســهيلات والحصانات التي تيسر له القيام بالمهمات المطلوبة من حيث الانتقال واختيار الضباط وممارسة مختلف المسئوليات بالنسبة الى جيش التحرير الفلسطيني ووحداته حيثما كانت في الدول العربية .

خامسا : الموافقة على البروتوكول المتعلق بتنظيم شـــئون الفلسطينيين وخاصـــة ما تعلق بالسفر والاقامة والعمل .

سادسا : تسهيل مهمة منظمة التحرير الفلســـطينية في تحقيق التنظيم الشعبي لابناء فلسطين حيثما وجدوا في الدول العربية .

سابعا : تيسير جميع الاسباب امام ابناء فلسطين في الدول العربية لاجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني المقبل وتهيئة جميع الضـــمانات التي توفر الحرية الكاملة للقيام بهذه الانتخابات .

ثامنا : الموافقة على نظام الجباية الشعبية لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني .

تاسعا : منح المنظمـــة ومكاتبها جميع التســهيلات والحصانات التي تيسر لها سبيل النهوض بواجباتها القومية ومنها انشاء شبكة لاسلكية بين مقر المنظمة ومكاتبها في الدول العربية .

عاشرا : اعتماد ميزانية منظمة التحرير الفلســطينية والمبـادرة الى اداء مســاهمات الدول العربية في أقرب وقت .

(*) الجهاد - ١٩٦٥/٩/١٢ .

(٣٤٢)

قرار مجلس وزراء الخارجية العرب

الخاص برفض مذكرة

الرئيس بورقيبة لمؤتمر القمة العربي الثالث بتاريخ ١٣ سبتمبر (ايلول) لعام ١٩٦٥ (*)

أحاط مجلس وزراء الخارجية علما بما جاء فى رسالة السيد كاتب الدولة لشئون الخارجية التونسية للأمين العام للجامعة المقدمة فى مساء ١٢/٩/١٩٦٥ والمتضمنة رجاء ان يرفع البيان المرافق لهـا بشأن موقف تونس من مؤتمر القمة العربى الى علم اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وأن يثبت كوثيقة رسمية ضمن وثائق الجامعة كى يتم توزيعه على الوفود المشاركة قبل انعقاد المؤتمر .

وقرر المجلس عدم ابلاغ البيان الى الملوك والرؤساء وعدم اثباته كوثيقة رسمية ضمن وثائق الجامعة وعدم توزيعه على الوفود المشاركة في المؤتمر .

(*) وثيقة رسمية . نشرات جامعة الدول العربية .

ميثاق التضامن العربى (*)

الدار البيضاء فى ١٩ جمادى الاولى ١٣٨٥ هـ
الموافق ١٥ من سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥ م

ايمانا بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربى لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التى تتهدد الكيان العربى ويقينا منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية تمهيدا لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين وايمانا بالحاجة الى الانسجام والوفاق بين الدول العربية لكى يتسنى لهـــا ان تلعب دورا فعالا فى اقرار السلام ورغبة منا فى توفير جو يسوده روح الود والاخاء بين البلاد العربية حتى لا يتمكن الاعداء من أن يفتوا فى عضد الدول العربية .

فقد التزمنا نحن ملوك ورؤساء الدول العربية فى مؤتمر القمـــة المنعقد فى الدار البيضاء بين ١٣و١٧/٩/١٩٦٥ ما يلى :

اولا : العمل على تحقيق التضامن فى معالجة القضايا العربية وخاصة قضية تحرير فلسطين .

ثانيا : احترام سيادة كـــل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيهـــا وفقا لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

ثالثا : مراعاة قواعد اللجوء السياسى وآدابه وفقا لمبادىء القانون والعرف الدولى .

رابعا : استخدام الصحف والاذاعات وغيرها من وسائل النشر والاعلام لخدمة القضية العربية .

خامسا : مراعاة حدود النقاش الموضوعى والنقد البانى فى معالجة القضـــايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصـــحافة والاذاعة وغيرها من وســـائل النشر .

سادسا : مراجعة قوانين الصحافة فى كل بلد عربى بغرض سن التشريعات اللازمة لتحريم اى قول أو عمل يخرج عن حدود النقاش الموضوعى والنقد البانى من شانه الاساءة الى العلاقات بين الدول العربية او التعرض بطريق مباشر او غـــير مباشر بالتجريح لرؤساء الدول العربية .

(*) منشور رسمى ـ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ـ مكتب الامين العام المســـاعد للشئون السياسية .

المملكة الاردنية الهاشمية | الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | الجمهورية العربية اليمنية
جمهورية السودان | دولة الكويت
المملكة العربية السعودية | الجمهورية اللبنانية
الجمهورية العراقية | المملكة الليبية
المملكة المغربية
الجمهورية العربية السورية | فلسطين

الأمين العام

بيان مجلس ملوك ورؤســاء دول الجامعة العربية

فى دور اجتماعه الثالث بالدار البيضاء (*)

١٣ حتى ١٧ من سبتمبر (ايلول) لعام ١٩٦٥

ان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دور اجتماعه الثــالث بدار العمالة بالدار البيضاء منذ السابع عشر حتى الحــادى والعشرين من جمادى الاولى لعام ١٣٨٥ هـ الموافق الثــالث عشر حتى الســابع عشر من ســبتمبر (ايلول) لعام ١٩٦٥ م ٠

حيث التقى :

الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

والسيد هوارى بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ٠

الرئيس اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة لجمهورية السودان ٠

والرئيس المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجهورية العراقية ٠

والملك فيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ٠

والســيد الفريق محمــد أمين الحافظ رئيس مجلس الرئاســة للجمهــورية العربية السورية ٠

والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ٠

والرئيس المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية ٠

والامير عبد الله السالم الصباح أمير الكويت ٠

والرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية ٠

والأمير الحسن الرضا نائب جلالة ملك المملكة الليبية ٠

والملك الحسن الثانى ملك المملكة المغربية ٠

والسيد أحمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ٠

(*) الامانة العامة ـ مكتب الامين المساعد للشئون السياسية (منشور رسمى) ٠

وقد عنى فى بداية اجتماعه ببحث موضوع التضامن العربى : القاعدة الاساسية لوحدة العمل المشترك للتحرير من الاستعمار والصهيونية وجميع مظاهر السيطرة الأجنبية ودعم التقدم العربى : اقتصاديا واجتماعيا .

والتزم الملوك والرؤساء العرب بميثاق التضامن العربى تأكيدا لوحدة المبادىء والأهدف وتوحيدا لجميع الجهود والطاقات العربية لخدمة القضايا الاسلامية والمصالح القومية العليا .

ويلتزم الملوك والرؤساء بالحفاظ على وحدة التراب الوطنى للاقطار العربية ويستنكرون كل محاولة استعمارية وانفصالية ترمى الى انتقاص بعض أطرافها وقرروا مؤازرة الاقطار العربية بناء على طلبها بكل الطاقات ودرء كل محاولة من هذا النوع .

وقد عالج المجلس الجوانب المختلفة لقضية فلسطين واتفق على الخطط العربية فى سبيل تحريرها ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير .

كما أقر الخطة العربية الموحدة للدفاع عن قضية فلسطين فى الأمم المتحدة والمحافل الدولية ومقاومة المحاولات الرامية الى تصفية قضية اللاجئين .

وأكد المجلس مساندة النضال الوطنى فى الجنوب المحتل والتمسك بتحرير هذه المنطقة العربية وتطبيق قرارات الامم المتحدة .

كما اكد تأييد نضال الشعب العمانى من أجل الحرية ومساعدة الخليج العربى فى سعيه للتحرر والتقدم .

وقرر الملوك والرؤساء العرب دعم القيادة العربية الموحدة والمضى فى اعمال استثمار مياه الاردن وروافده طبقا للخطة المرسومة .

وصدورا عن تجارب النضال العربى التاريخى للتحرير من الصهيونية والاستعمار بشتى صوره .

وتطبيقا للمبادىء التى التزمت بها الدول العربية فى ميثاقى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومقررات باندونج ومؤتمرى بلجراد والقاهرة للبلاد غير المنحازة والمؤتمر الدولى للتنمية والتجارة .

وايمانا بالسلام القائم على العدل وبضرورة تنمية التعاون الدولى اقتصاديا واجتماعيا ونهوضا بالمسئولية الدولية المحتومة فى عالم اليوم بتطوراته الواسعة ونذره البينة .

يؤكد الملوك والرؤساء العرب ان قضايا الحرية وحدة لا تتجزأ وان العدوان على أى منها عدوان على سائرها ويدعون مجددا الى التخلى على سياسة القوة والى حل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية واحترام حق تقرير المصير . لذا فهم يعربون عن شديد القلق للنزاع المسلح الناشب بين الهند والباكستان ويناشدون الدولتين المبادرة الى وقف القتال والى حسم النزاع بالطرق السلمية طبقا لمبادىء الأمم المتحدة وقراراتها كما يعربون عن بالغ القلق للموقف الخطير فى فيتنام ويدعون الى حل المشكلة وفق اتفاق جنيف لعام ١٩٥٤ .

وقد اتفقوا على ان التعاون الافريقى الآسيوى قاعدة ثابتة للسياسة العربية وعلى ان تنهج حكوماتهم نهجا موحدا فى هذا المجال وان تعمل حكومة الجزائر لعقد المؤتمر الآسيوى الافريقى الثانى فى الخامس من نوفمبر (تشرين الثانى) المقبل بالجزائر ولانجاح أعماله لخير القارتين وخير البشرية جمعاء .

وقد استعرض الملوك والرؤساء العرب الموقف فى القارة الافريقية واشادوا بالدور الايجابى الذى تنهض به منظمة الوحدة الافريقية لتحرير القارة وتقدمها . وهم يؤيدون كفاح الشعوب للحرية فى انجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية ويستنكرون التمييز العنصرى فى جنوبى أفريقية ويدينون المحاولات الهادفة الى اعلان استقلال روديسيا الجنوبية على وجه تنفرد فيه الأقلية بالحكم ويؤيدون الجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لحل المشكلة ويتضامنون فى مقاومة محاولات الاستعمار والصهيونية للتسلل الى افريقية وآسيا .

وهم يؤيدون نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية ويطالبون بتصفية القواعد الأجنبية التى تهدد أمن المنطقة العربية وسلام العالم .

ويؤكدون ضرورة اقامة علاقات اقتصادية عادلة بين الدول لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ويعربون عن ارتياحهم لانفراج الازمة التى واجهت الأمم المتحدة وعن اقتناعهم بالعمل على تقوية المنظمة العالمية بجميع الوسائل خدمة للسلام والتعاون الدولى .

وتلبية لدعوة السيد هوارى بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية قرر المجلس عقد دورته المقبلة فى شهر سبتمبر (ايلول) لعام ١٩٦٦ بالجزائر .

ملك المملكة الاردنية الهاشمية

رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئيس مجلس السيادة لجمهورية السودان

رئيس الجمهورية العراقية

ملك المملكة العربية السعودية

رئيس مجلس الرياسة للجمهورية العربية السورية

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية العربية اليمنية

أمير الكويت

رئيس الجمهورية اللبنانية

نائب جلالة ملك المملكة الليبية

ملك المملكة المغربية

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

قرارات مجلس جامعة الدول العربية

فى دور انعقاده العادى الرابع والاربعين

القاهرة من ٣ ــ ٨ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩٦٦ (*)

توصيات المؤتمر الثانى والعشرين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل :

١ ــ التصديق على الوثائق التى تطلبها اجهزة المقاطعة :

يوصى المؤتمر مجلس الجامعة بالموافقة على ما يأتى :

(أ) بالنسبه لشهادات المنشأ :

يظل العمل بالنظام المقر من قبل مجلس الجامعة سارى المفعول لأنه النظام الذى تقضى به قوانين التجارة المعمول بها فى معظم انحاء العالم .

(ب) بالنسبة للوثائق التى تطلب من الشركات التى حظر التعامل معها فعلا بسبب ثبوت مخالفتها لمبادىء المقاطعة :

يجب على مثل هذه الشركات والمؤسسات اذا ارادت رفع الحظر عنها والعودة الى التعامل مع البلاد العربية أن تصدق الوثائق التى تقدمها وفقا لما هو جارى العمل به فى الوقت الحالى ــ أى ضرورة تصديقها من غرف التجارة أو اتحادات الصناعة أو الاقرار بها أمام كاتب العدل فى البلاد التى تقع الشركة أو المؤسسة فى دائرتها مع اعتمادها بعد ذلك من أى قنصلية أو سفارة عربية .

(ج) بالنسبة للاقرارات أو الوثائق التى تطلب من الشركات أو المؤسسات التى يتصل بها لايضاح حقيقة علاقتها باسرائيل أو قطع العلاقة المخالفة اذا ثبتت وقبل صدور قرارات حظر التعامل معها :

تقبل منها الاقرارات التى تنفى بموجبها علاقتها مع اسرائيل على ضوء مبادىء المقاطعة وكذلك بالمستندات التى تقدم لاثبات انهاء العلاقة ــ دون حاجة الى مطالبتها بتصديقها من غرف التجارة أو اتحادات الصناعة أو الاقرار بها أمام كاتب العدل على أن تكون هذه الاقرارات مقترنة بتصديق احدى السفارات العربية وفقا لما تراه محققا للغاية المقصودة منها .

(*) منشورات رسمية .

٢ ـ تقديم مشروع قانون الى الكونجرس الأمريكي يقضي بتحريك الدعوة الجنائية ضد الذين يستجيبون في الولايات المتحدة لطلبات المقاطعة العربية لاسرائيل :

توصى اللجنة ، اضافة الى ما اتخذه المجلس الاقتصادى فى دور انعقادة الحادى عشر بالقرار رقم ٢٩٨ حول الموضوع ، الموافقة على توصية المؤتمر الثانى والعشرين المبين نصها فيما يلى :

(أ) أن توالى الحكومات العربية بذل مساعيها الدبلوماسية لدى الحكومة الأمريكية بغية اقناعها بالاستمرار فى موقفها المعارض لاتخاذ الخطوات التى تهدف اليها الصهيونية اذ أن اتخاذ أى اجراء بقصد عرقلة سير المقاطعة العربية سوف يؤثر حتما على حجم التبادل التجارى والعلاقات الودية القائمة بين الدول العربية والولايات المتحدة · مع افهامها أن القوانين السارية فى البلاد العربية ـ وهى حق مشروع لها ـ تقضى فعلا بمنع التعامل مع أى مؤسسة مهما كان نوعها أو النشاط الذى تباشره اذا امتنعت عن الرد على الأسئلة التى توجه اليها لبيان حقيقة علاقاتها باسرائيل وما اذا كان من النوع الذى يدعم اقتصادها أو مجهودها الحربى ·

(ب) أن تقوم الجهات المختصة فى الدول العربية بتحذير الشركات الأمريكية العاملة لديها وافهامها بانه اذا صدرت القوانين المنفذة للاعلان المذكور فان الدول العربية ستبادر عن طريق اجهزة المقاطعة بالاتصال بها لمطالبتها ببيان حقيقة علاقتها مع اسرائيل وانها اذا خضعت فى هذه الحالة على القانون الأمريكي الصادر وامتنعت عن الرد فسيؤدى ذلك الى وقف كل نشاط لها فى البلاد العربية ، ولذلك فانه من مصلحتها الاتصال باعضاء الكونجرس الامريكى والحكومة الامريكية للحيلولة دون مسايرة أغلبية الكونجرس لفئة قليلة من رجاله المعلوم انهم يعملون ليس لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية بل لمصلحة اسرائيل ولو أدى الأمر الى الاضرار بالاقتصاد الأمريكى ·

٣ ـ منع الاجانب القادمين الى البلاد العربية ـ بجوازات تحمل تأشيرات اسرائيلية أو بجوازين أحدهما صالح للبلاد العربية والآخر صالح لاسرائيل ـ من الدخول الى البلاد العربية :

نظر المؤتمر مذكرة المكتب الرئيسى بشأن الموضوع المبين اعلاه ـ وبعد الاستماع الى آراء الأعضاء رؤى أن المصلحة تقتضى توحيد الاجراءات المعمول بها بالنسبة للجوازات التى تحمل سمات دخول اسرائيلية وجعلها منسجمة مع القواعد التى تقضى بالسماح لوسائط النقل السياحية بالمرور على ميناء عربى وآخر اسرائيلى فى رحلة واحدة ولذلك يوصى المؤتمر مجلس الجامعة بأن يستبدل بقراراته :

رقم ٢٢٩ /د ١٢/ج ٥ ـ الصادر بتاريخ ٨ /١٩٥٠/٤

رقم ١١٢١/د ٢٥/ج ٤ ـ الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٢

رقم ١٩٠٥/د ٤٠/ج ٢ ـ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٩
(البند ١٣ الفقرة ٢)

القرار الآتى :

لا يجوز السماح للاشخاص الاجانب الذين يحملون تأشيرات اسرائيلية بالدخول الى البلاد العربية . ويستثنى من ذلك :

(أ) رجال السلك الدبلوماسى الاجنبى .

(ب) موظفو الأمم المتحدة والهيئات الدولية غير الاسرائيليين جنسية .

(جـ) الرسميون التابعون للدول الاجنبية ورجال الصحافة الاجنبية الذين ترى السلطات العربية أن المصلحة العربية العليا تقضى بالسماح لهم بدخول البلاد العربية .

(د) السياح والحجاج الاجانب القادمون فى رحلات سياحيـة جماعية للبلاد العربية واسرائيل سواء كان قدومهم بالطائرات أو البواخر السياحية او السيارات .

(هذا وقد عارض السيد مندوب السعودية وتحفظ السيد مندوب سوريا) .

٤ ـ شركات الطيران الاجنبية :

يوصى المؤتمر مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة على السماح للطائرات الأجنبية التى تنقل سياحا أو حجاجا فى رحـلات جمـاعية الى البلاد العربية واسرائيل ، بالطيران فى الاجواء العربية والهبوط فى مطاراتهـا وذلك وفقـا للشروط التالية :

(أ) ان تخطر السلطات المختصة بالدول العـربية بتاريخ الرحلة السـياحية مسبقا وفقا للانظمة المعمول بها فى كل دولة عربية .

(ب) أن تكون الرحلة سياحيـة بالمعنى المتفق عليـه وبذا لايجب أن تنقل أى بضاعة أو طرود باسم أى شخص أو هيئة في اسرائيـل والا يكون بين ركابها مسـافرون عاديون .

(جـ) ألا يكون بين الركاب سياح من الذين يتمتعون بالجنسية الاسرائيلية .

(د) ألا يكون رأس المال الاسرائيلى مسـاهما بطريق مباشر أو غير مباشر فى الشركات التى تملك الطائرة التى تنقل السياح .

(هـ) أن يكون قدوم السياح بهذه الطائرات الى البلاد العربية أولا .

(و) ألا تنقل هذه الطائرات السياح من الدول العربية الى اسرائيل مبـاشرة بل يجب عليها أن تتوجه الى منطقة تأمين دولة أجنبية أخرى .

(هذا وقد عارض السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية)

٥ ـ الاستثناء الخاص بالبواخر السياحية :

نظر المؤتمر مذكرة المكتب الرئيسى فى الموضوع ، وبعد مناقشته يوصى المؤتمر مجلس الجامعة بالموافقة على اضافة الفقرة التالية على قراره الصادر فى دورته العشرين بشأن استثناء البواخر السياحية من تطبيق مبادىء المقاطعة بحقها .

يبقى العمل بالاستثناء الخاص بالبواخر السياحية بشرط توافر ما يلى :

(أ) ان يكون قدوم البواخر السياحية الى الموانىء العربية أولا .

(ب) ان تخطر السلطات المختصة فى الدول العربية بتاريخ الرحلة السياحية مسبقا قبل بداية رحلتها بخمسة عشر يوما على الأقل .

(جـ) أن تكون الرحلة سياحية بالمعنى المتفق عليه ، وبذا يجب ألا تشحن أو تفرغ بضاعة أو طرود ـ لا تدخل ضمن أمتعة السياح الشخصية ـ من والى الموانىء التى تمر عليها . والا يكون بين ركابها مسافرون عاديون أو ممن يحملون الجنسية الاسرائيلية .

(هذا وقد عارض السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية)

٦ ـ الشركات والمؤسسات العامة التى تحتكر عمليات الاستيراد فى بعض الدول الأجنبية :

نظر المؤتمر مذكرة المكتب الرئيسى فى الموضوع وبعد مناقشته يوصى مجلس الجامعة بالموافقة على ما يأتى :

يستثنى من تطبيق احكام قرارى مجلس الجامعة الصادرين فى دورتى انعقاده التاسعة والثلاثين والثانية والأربعين بشأن الشركات والمؤسسات الأجنبية التى تعمل مستوردة أساسية أو وكيلة للمنتجات أو الشركات الاسرائيلية ، الشركات والمؤسسات العامة فى الدول الاجنبية التى تحتكر عمليات الاستيراد من الخارج وذلك بالشروط التالية :

١ ـ ان يثبت من مصادر عربية رسمية ان المؤسسة أو الشركة الأجنبية العامة تباشر فى الدولة الاجنبية دون منافس عمليات الاستيراد من الخارج وان يكون هذا الاحتكار منبعثا عن تأميم الاستيراد فى الدولة .

٢ ـ ان لا تكون هذه الشركة او المؤسسة قد امتنعت دون أسباب مقنعة عن استيراد المنتجات العربية فى الوقت الذى تشجع فيه استيراد المنتجات الاسرائيلية .

٣ ـ ان لا يكون رأس المال الاسرائيلى مساهما فى هذه الشركة او المؤسسة وان لا تكون ادارتها بيد الاسرائيليين .

على ان تبحث أوضاع الشركات والمؤسسات المشار اليها فيما سبق كل على حدة فى المؤتمر مجتمعا .

٧ ـ تسرب بعض المنتجات الاسرائيلية الى الأسواق العربية وخاصة مناطق الخليج عن طريق ايران :

نظر المؤتمر مذكرة المكتب الرئيسي فى الموضوع وبعد تداول الآراء على ضوء المعلومات الرسمية المتوافرة عن تسرب بعض المنتجاب الاسرائيلية الى الأسواق العربية عن طريق ايران وجد المؤتمر ان المصلحة تقتضى توصية مجلس الجامعة بما يلى :

(أ) حظر استيراد البيض والدواجن والحمضيات ومشتقاتها الصناعية والبلاستيك والاسطوانات من ايران على أن يتم الحظر وفقا للاجراءات والقوانين المعمول بها في كل دولة ٠

(ب) بالنسبة لباقى السلع التى تستورد من ايران يجب على السلطات المختصة فى البلاد العربية تشديد القيود المفروضة على استيرادها وذلك باشتراط تقديم شهادة منشأ صادرة عن المصنع أو المزرعة المنتجة لها مصدقة وفقا للأصول على أن تكلف المثليات العربية فى ايران بعدم التصديق على شهادات المنشأ بالنسبة لهذه المنتجات الا بعد التحقق من ان المصنع أو المزرعة المنتجة لها لا يستوردان مواد اسرائيلية ، كما لايساهم فيهما اى بنسبة من رءوس الأموال الاسرائيلية ويمكن للمثليات العربية الاستعانة باللجنة المشتركة وضابط الاتصال لشئون المقاطعة فى هذا الشأن وفقا لما أشير اليه فى قرار مجلس الجامعة رقم ١٧١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٩/٧ .

(هذا وقد تحفظ مندوبا الأردن والسعودية وامتنع مندوب سوريا عن التصويت) .

٨ ـ العلاقات بين يوغوسلافيا واسرائيل :

نظر المؤتمر الاقتراح المقدم من المكتب الاقليمى الكويتى فى الموضوع وبعد بحثه فى ضوء المعلومات المتوافرة لدى أجهزة المقاطعة عن نمو التبادل الاقتصادى بين اسرائيل ويوغوسلافيا .

يوصى المؤتمر مجلس الجامعة بالموافقة على ما يأتى :

(أ) رجاء الحكومات العربية التى لها علاقات مع يوغوسلافيا بذل مساعيها لدى يوغوسلافيا للحد من هذا النمو المطرد فى العلاقات الاقتصادية بينها وبين اسرائيل وافهامها الآثار التى تترتب على ذلك فى علاقاتها الودية مع الدول العربية .

(ب) تكليف السلطات المختصة فى الدول ببحث امكانية زيادة تبادلها التجارى مع يوغوسلافيا كوسيلة عملية للحد من النشاط التجارى الاسرائيلى .

٩ ـ الاجراءات الواجب اتباعها حيال وكلاء الشركات المحظور التعامل معها والتى ينحصر نشاطها فى عمليات الاستيراد والتصدير والاتجار في مختلف انواع السلع التى تنتجها شركات اخرى غير محظور التعامل معها :

نظر المؤتمر مذكرة المكتب الرئيسي فى الموضوع ، وبعد الاستماع الى الآراء التى أبداها السادة مدراء المكاتب الاقليمية ومناقشتها فى ضوء المحاذير التى أشار المكتب الرئيسي فى مذكرته اليها ، وجد المؤتمر ان المصلحة تقضى باتخاذ اجراء يحول دون تحايل الشركات المحظور التعامل معها ، التى ينحصر نشاطها فى عمليات التصدير والاستيراد ، للتهرب من أحكام المقاطعة ولذلك يوصى المؤتمر مجلس الجامعة بالموافقة على اضافة مبدأ جديد على مبادىء المقاطعة يقضى بما يلى :

« يحظر التعامل مع وكلاء الشركات الأجنبية التى تقوم بأعمال الوكالة لشركات أجنبية أخرى حظر التعامل معها وينحصر نشاطها فى القيام بعمليات الاستيراد والتصدير والاتجار فى مختلف أنواع السلع التى تنتجها شركات اخرى محظور أو غير محظور التعامل معها . على أن يتبع معها قبل اتخاذ الاجراءات اللازمة للحظر القواعد التى تقضى بهـا أحكام المقاطعة من حيث الاتصال بها وانذارها لأنهاء العلاقة المخالفة .

١٠- اقتراح المكتب الاقليمي اللبناني بانشاء قسم خاص للترجمة فى المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل :

نظر المؤتمر مذكرة المكتب الرئيسي فى الموضوع وحيث أنه قد تبين على ضوء المناقشة أن معظم المكاتب الاقليمية وكذلك المكتب الرئيسي لا تتوافر لديها أجهزة كافية لترجمة الوثائق والمعلومات التى ترد اليها باللغات الأجنبية وتحقيقا للمصلحة يوصى المؤتمر مجلس الجامعة بالموافقة على ما يأتى :

« احداث قسم أو شعبة للترجمة بالمكتب الرئيسي على ان تشمل مترجمين باللغات الالمانية والفرنسية والايطالية والعبرية تكون مهمتها ترجمة جميع الوثائق والمعلومات والتقارير التى ترد الى أجهزة المقاطعة وتعميمها على المكاتب الاقليمية لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها » .

نص الاتفاق التمهيدى بين الحكومة الأردنية

ومنظمة التحرير الفلسطينية

القاهرة ١٠/١/١٩٦٦

كان وفد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية قد سافر الى عمان والتقى مع وفد من الحكومة الأردنية تبادل فيها الفريقان الآراء حول مبدأ عمل المنظمة فى الأردن ثم استؤنف البحث بين رئيس المنظمة والسفير الاردنى فى القاهرة . وبما ان المحادثات السابقة لم تسفر عن اتفاق نهائى وحرصا على مصلحة القضية الفلسطينية فقد اتفق الطرفان على ما يأتى :

١ ـ تتوقف الاذاعات وجميع وسائل الاعلام الأخرى اعتبارا من هذا اليوم الاثنين الموافق ١٠/١/١٩٦٦ عن التعرض للخلاف بين الأردن والمنظمة ٠

٢ ـ يرجأ عقد المجلس الوطنى الفلسطينى .

٣ ـ يلتقى الفريقان فى مقر الجامعة العربية فى القاهرة بتاريخ ٢١ شباط ١٩٦٦ لاستئناف المباحثات .

٤ ـ تكون المباحثات المشار اليها قائمة على أساس البيان الذى اذاعته الحكومة الاردنية فى عمان وما تبع ذلك من ابحاث بين رئيس المنظمة والسفير الاردنى فى القاهرة .

(وقع البيان : عبد الوهاب المجالى ، احمد الشقيرى ، أنور الخطيب . وقد شهد على البيان الأمين للجامعة العربية .)

---

* الجهاد ـ القدس ـ ١١/١/٦٦ ٠

بيان مؤتمر وزراء الاعلام العرب

الثالث وقراراته دمشـــق ١٦/٢/١٩٦٦ (*)

عقد مجلس وزراء الاعلام العرب اجتماعاته في دمشـــق بين ١٤ و ١٦ شباط ١٩٦٦ .

والمجلس اذ يختتم أعماله يتوجه بالشكر الى حكومة الجمهورية العربية السورية على حفاوتها البالغة وما تفضلت بتوفيره من وسائل لتيسير أعمال المجلس .

وقد ناقش المجلس توصيات اللجنة الدائمة للاعلام العربى وما تضـمنته من مشروعات تستهدف تنسيق الجهـد الاعلامى العربى فى الداخل والخارج ، واتخـذ القرارات التى تكفل تدعيم جهاز الاعلام بجامعة الدول العربية ، واعتمد ميزانيـــة الاعلام عن عام ٦٦/٦٧ .

وقرر المجلس دعوة اللجنة الدائمة للاعلام العربى الى اجتماع استثنائى يعقد فى ٥ آذار المقبل لدراسة بعض الموضوعات ذات الصفة العاجلة .

والمجلس اذ يستلهم روح مؤتمرات القمـة العربية التى نظمت العمـل العربى الموحد يؤكد تمسكه بميثاق التضامن العربى .

ونظرا لما تواجهه الأمة العربية فى الظـروف الراهنة من تحديات واخطـار ، وادراكا من المجلس لمسئولياته ازاء قضايا التحرير فى الوطن العربى وفى مقدمتهـا تحرير فلسطين واستعادة الحق العربى السليب وايمانا منه بوحدة المصير العربى ، يرى ضرورة استمرار العمل على تعبئة قوى الأمة العربية فى المجـــال الاعـــلامى فى الداخل والخارج تحقيقا لأهدافها ومساندة للجهد العربى الموحد فى جميع الميادين .

وقد درس المجلس موضوع صفقة الأسلحة الأخيرة التى قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل وما يترتب عليها من آثار عدوانية على الأمة العربية .

وهو اذ يستنكر هذه الصفقة التى تغرى اسرائيل بمزيد من العدوان يدعو الأمة العربيـــة الى مزيد من اليقظة ، والى حشـــد القوى لاحباط المؤامرات الصـــهيونية والاستعمارية التى تستهدف تفتيت الجبهـة العربية الداخلية وتعطيل مسيرة العرب نحو أهدافهم .

(*) البعث ـ دمشق ـ ١٧/٢/١٩٦٦

ويرى المجلس أن الأمة العربية مع وعيها بمسئولياتها ، مدركة للظروف الدولية التى تتهدد الانسانية بكوارث فادحة ، منكرة لكل ما يعكر صفو السلام العالمى ، مصرة على تحقيق سلام قائم على العدل اصرارها على بناء مستقبلها توفيرا لحياة أفضل للانسان العربى .

والمجلس اذ يدرك أهمية الاعلام الحيوية كسلاح فعال فى معركة المصير العربى يكشف الزيف الصهيونى والاستعمارى ويعلى الحق العربى قد اتخذ القرارات الكفيلة بدفع عجلة الاعلام العربى ، وأصدر توجيهاته لأجهزة الدعوة العربية بما يحقق حمل رسالتها واداء الامانة الموكولة لها .

وقرر المجلس عقد اجتماعه الرابع فى شهر شباط ١٩٦٧ .

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه خير الأمة العربية .

(٣٤٨)

قرارات مجلس جامعة الدول العربية

فى دور الانعقاد العادى الرابع والأربعين

على مستوى وزراء الاعلام العرب (*)

١٩٦٦/٢/١٦

ان مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى وزراء الاعلام بدمشق فى الفترة بين ١٤ و ١٦ فبراير (شباط) ١٩٦٦ .

ايمانا برسالة الاعلام العربى فى تعبئة القوى ودفعها الى حمل مسئوليات العمل العربى الموحد دفاعا عن الحق العربى ، وصونا للكرامة العربية واستعدة للحق السليب .

وادراكا للأهمية الحيوية للاعلام كسلاح فعال فى معركة المصير العربى بكشف الزيف الصهيونى والاستعمارى ، ويعلى الحق العربى .

وتمكينا للسلام القائم على العدل فى ظروف دولية تهدد الانسانية بكوارث فادحة .

واحباطا للمؤامرات الصهيونية والاستعمارية التى تستهدف تعطيل مسيرة العرب الى استعادة حقوقهم واستخلاص ارادتهم ، وبناء مستقبلهم .

واستنكارا للعدوان الصهيونى ، وللمساعدات العسكرية ، والمعونات المشبوهة التى تقدم لاسرائيل لاغرائها بمزيد من العدوان .

واستلهاما لروح مؤتمرات القمة العربية ، وتنفيذا لمقررات الملوك والرؤساء العرب .

وانطلاقا من ميثاق التضامن العربى الذى وقعه الملوك والرؤساء العرب بالدار البيضاء فى سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥ وتأكيدا لضرورات الالتزام به لمصلحة العمل العربى الموحد .

وبعد الاطلاع على توصيات اللجنة الدائمة للاعلام العربى فى دورى انعقادها التاسع (اغسطس ــ آب ــ ١٩٦٥) والعاشر (فبراير ــ شباط ١٩٦٦)

* منشورات رسمية .

يقرر المجلس :

اولا : تمويل صندوق الدعوة العربية :

رفع موضوع تمويل صندوق الدعوة العربية الى مجلس الملوك والرؤساء العرب فى اجتماعه الرابع فى شهر سبتمبر (ايلول) ١٩٦٦ ، برجاء التعجيل باقرار اعتماداته

(ق ٢١٧٩/د ٤٤/ج/٧ – ١٩٦٦/٢/١٥)

ثانيا : توزيع اعتمادات صندوق الدعوة العربية :

يعاد توزيع اعتمادات الصندوق على النحو التالى :

١ – مشروع الفيلم الطويل :

(أ) رصد مبلغ ٥٠٠ الف جنيه للدخول كشريك في انتاج فيلم طويل عن أحد جوانب قضية فلسطين على أن يسند هذا الفيلم الى منتج عالمى لاتمامه تحت اشراف الجامعة العربية .

(ب) احالة الموضوع الى لجنة فنية سينمائية تدعو الأمانة العامة الى تشكيلها فى اقرب وقت لوضع دراسة شاملة عن هذا الفيلم .

(جـ) تقوم الأمانة العامة بدراسة امكانيات انتاج افلام تليفزيونية عن القضية الفلسطينية وتوزيعها على مستوى عالمى وتتقدم بنتائج هذه الدراسات الى اللجنة الدائمة للاعلام العربى .

٢ – مشروع الكتب والكتيبات عن قضية فلسطين :

(أ) الاتفاق مع خمسة كتاب عالميين لتأليف خمسة كتب عن مختلف جوانب قضية فلسطين باللغات الانجليزية والفرنسية والأسبانية والألمانية والايطالية ، وأن يرصد مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لهذه الغاية بواقع ٢٠ الف جنيه لكل كتاب ، على ان يقوم بالتأليف كتاب عالميون متصلون بدور نشر مشهورة تقوم بطبع مؤلفاتهم وتوزيعها على أوسع نطاق وتترجم هذه الكتب والكتيبات الى اللغة العربية .

(ب) رصيد مبلغ ٤٠٠ الف جنيه لتأليف ونشر ثلاثة عشر كتيبا فى طبعات شعبية تصدر عن دور نشر عالمية باللغات الموزعة كالآتى :

الانجليزية	٣ كتيبات توزع فى انجلترا وأمريكا ودول الكومنولث
الفرنسية	كتيبان يوزعان فى فرنسا وافريقيا وآسيا الناطقة بالفرنسية .
الألمانية	كتيب
الأسبانية	كتيبان يوزعان فى أسبانيا وأمريكا اللاتينية .
البرتغالية	كتيب يوزع فى البرتغال والبرازيل .
اليابانية	كتيب يوزع في اليابان .
الايطالية	كتيب يوزع فى ايطاليا .

الروسية كتيب يوزع فى الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية .

الصينية كتيب يوزع فى الصين .

ويقوم المكتب الدائم للدعوة العربية بالتخطيط لهذه الكتب والكتيبات ومراجعتها قبل الطبع . وتقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باتاحة جميع الظروف الملائمة لاحاطة هؤلاء الكتاب علما بتفاصيل القضية الفلسطينية بما فى ذلك اتاحة الفرصة لهم للحياة فى جو مأساة فلسطين (اللاجئين) على أن يبدأ التنفيذ بثلاثة كتيبات بالانجليزية والاسبانية والفرنسية على سبيل التجربة .

٣ ـ يوم حقوق الانسان :

(أ) تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لاقامة مهرجان دولى فى مناطق اللاجئين فى البلاد العربية فى مناسبة هذا اليوم .

(ب) تخصيص مبلغ ١٢٠ الف جنيه لجائزة على مستوى عالمى تمنح لكاتب أحسن انتاج فكرى أجنبى فى حقوق اللاجئين العرب فى ضوء حقوق الانسان وتسمى «جائزة الجامعة العربية لحقوق الانسان» ، وتخصيص مبلغ خمسة آلاف جنيه لجوائز تمنح لأحسن ثلاثة بحوث يقدمها كتاب عرب فى نفس الموضوع . كما يرصد مبلغ ٢٥ الف جنيه لمواجهة تكاليف طبع هذه البحوث .

(جـ) تخصيص مبلغ ٢٠٠ الف جنيه لذكرى مذبحة دير ياسين والمآسى الفلسطينية الأخرى بنفس الوسائل التى استخدمت فى يوم حقوق الانسان ، ولقيام مكاتب الجامعة فى الخارج بالاعلام عن هذه المناسبات .

٤ ـ مشروع اصدار ملاحق ونشر مقالات فى الصحف الكبرى وشراء فترات زمنية فى الاذاعات وتمويل المجلس الأعلى لنشر الثقافة العربية وايفاد فرق فنون شعبية :

تخصيص مبلغ ٦٥٠ ألف جنيه للأغراض التالية :

(أ) اصدار ملاحق ونشرات ومقالات فى الصحف الكبرى عن قضايا العرب وخاصة قضية فلسطين ، والاعلان على أوسع نطاق عن حقوق اللاجئين فى يوم حقوق الانسان .

(ب) شراء فترات زمنية خاصة فى الاذاعات والتليفزيون الأجنبى لاذاعة برامج خاصة تعد تحت اشراف جهاز الاعلام بالامانة العامة .

(جـ) مواصلة البرامج وخاصة التى يرتبط بها مكتب نيويورك للدعوة العربية فى الأمم المتحدة بمعاونة وموافقة المندوبين الدائمين للدول العربية لدى الأمم المتحدة .

(د) تمويل المجلس الاعلى لنشر الثقافة العربية فى الخارج .

(هـ) ايفاد فرق الفنون الشعبية الفولكلورية المنبثقة عن مجلس الفنون الشعبية للدعاية عن الفنون الشعبية العربية فى جميع انحاء العالم . ويقوم المكتب الدائم بمعاونة بعض الخبراء في هذا الموضوع بتخطيط هذه العملية ووضع

تنسيق للزيارات يكفل الاقتصاد فى النفقات . (وقد تحفظ وفد المملكة العربية السعودية على هذه الفقرة) .

وتقوم الأمانة العامة بتوزيع الاعتمادات على فروع هذا البند بموافقه المكتب الدائم للدعوة العربية .

(ق ٢١٨٠/ ٤٤/جـ٧ ـ ١٩٦٦/٢/١٥) .

ثالثا : المشاركة الشعبية فى تمويل صندوق الدعوة العربية :

تقوم الأمانة العامة بوضع مشروع لخطة مفصلة للمشاركة الشعبية فى تمويل صندوق الدعوة العربية وذلك فى ضوء ما تم دراسته من خطط تنفيذا لقرار مجلس وزراء الاعلام فى دور انعقاده فى مارس (أذار) عام ١٩٦٤ الى ان يعرض المشروع على اللجنة الدائمة فى دور انعقادها المقبل .

(ق ٢١٨١/د ٤٤/ج ٧ ـ ١٩٦٦/٢/١٥)

سادس عشر ـ تقارير مكاتب الجامعة فى الخارج :

أحاط المجلس بتقارير مكاتب الجامعة فى الخارج عن نشاطها بين الدورتين الثامنة والعاشرة وما أعدته من دراسات عن اتجاهات الرأى العام فى المناطق التى تعمل بها .

كما أحاط بالتقارير التى تقدمت بها الأمانة العامة عن الجمعيات الصهيونية فى فرنسا ونشاط منظمة الاورت الصهيونية .

ويقرر ما يلى :

(أ) أن تعنى مكاتب الجامعة فى الخارج برصد اتجاهات الرأى العام وطبيعة الحملات المعادية والمنظمات والهيئات التى تقوم بها وكيفية تمويلها وأساليب توجيههذه الحملات على أن توافى ادارة الاعلام بتقريرين أحدهما فى نهاية ديسمبر (كانون أول) والثانى فى نهاية يونيو (حزيران) من كل عام وذلك لعرضهما على اللجنة الدائمة فى دورى انعقادها .

(ب) أن تعمم ادارة الاعلام ما تلقته من هذه التقارير على أجهزة الاعلام فى الدول الأعضاء للاستفادة منها فى التخطيط الاعلامى لمواجهة النشاط الدعائى المعادى .

(ج) أن تواصل مكاتب الجامعة فى الخارج التزامها بالسياسة العربية الموحدة فى هدى مقررات مؤتمرات القمة العربية

(د) أن تدعم الأمانة العامة مكتب الجامعة فى بون لينهض بمسئولياته فى غياب التمثيل السياسي العربي فى المانيا الغربية (وقد تحفظ وفد الجمهورية الجزائرية الديموقراطية والشعبية على استمرار مكتب الجامعة فى بون بعد قطع العلاقات) والى أن يتم ذلك ولخطورة ما ورد فى تقرير مكتب بون عن استغلال الصهيونية للطلبة والعمال العرب في حملة ما يسمي بجماعة الوحدة السامية ، توفد

الأمانة العامة وفدا برئاسة مسئول عربى وعضوية مندوب عن اتحاد العمال العرب وآخر عن اتحاد طلبة فلسطين ، لعقد اجتماعات مع الطلبة والعمال العرب فى المانيا الغربية ، لمحاولة تنظيمهم وكشف الزيف الصهيونى وتنوير أذهانهم فضلا عن الافادة من جهودهم فى بيان وجهة النظر العربية ٠

(ق ٢١٩٤/د ٤٤/جـ ٨ ـ ١٩٦٦/٢/١٥)

عشرون : شئون المقاطعة :

أحاط المجلس بجهود السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بنيويورك خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٥ لشرح وجهة النظر العربية بصدد مقاطعة اسرائيل ٠

كما أحاط بالخطوط الجديدة التى وضعت لمقاطعة اسرائيل ، وعلى ما قدم من ايضاحات للجنة بشأن ما اتخذ من اجراءات للتشاور بين جهازى الاعلام والمقاطعة ٠

كما اطلع على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد العربى الدولى للسياحة خلال انعقادها بالقاهرة (١ ـ ٣ فبراير ١٩٦٦)

ويقرر المجلس ما يلى :

(أ) احالة موضوع أفلام شركة وارنر براذرز التى كان قد درسه المكتب الدائم للدعوة العربية الى المكتب الرئيسى للمقاطعة لدراسة امكان اعادة النظر ـ فى ضوء القرارات الجديدة ـ فى مقاطعة أفلام جيف شندلر ٠

(ب) أن تواصل ادارة الاعلام التعاون مع مكتب المقاطعة اتصالاتها بشركة (اليطاليا) لحملها على ايقاف حملتها الدعائية السياحية لاسرائيل او القيام بدعاية مماثلة للدول العربية ٠

(جـ) ان يراعى جهاز الاعلام العربى الاستئناس برأى سلطات السياحة فى الدول الأعضاء كلما عرض من شئون المقاطعة ما يتناول المنظمات السياحية ٠

(د) ان تعمم الأمانة العامة نص مبادىء المقاطعة الذى وضعته المفوضية العامة للمقاطعة على جميع أجهزة الاعلام ومكاتب الجامعة فى الخارج للاستفادة منه على أوسع مدى ، فى ايضاح طبيعة المقاطعة للرأى العام العالمى ٠

(ق ٢١٩٨/د ٤٤/جـ ٩ ـ ١٩٦٦/٢/١٦)

الحادى والعشرون : مكافحة مخاطر التليفزيون الاسرائيلى :

أحاط المجلس بمذكرة منظمة التحريرالفلسطينية بشأن دراسة احدى الوسائل لمكافحة مخاطر التليفزيون الاسرائيلى ، وتقرر احالة الموضوع الى اللجنة الدائمة للاعلام العربى فى اجتماع استثنائى يعقد فى ٥ مارس (آذار) ١٩٦٦ يحضره مع أعضاء الوفد خبراء فنيون من أجهزة التليفزيون فى البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة (المملكة الاردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية

اللبنانية) وذلك لدراسة الموضوع من كافة نواحيه الفنية والسياسية والتوجيهية ، وتقديم تقرير يرفع الى مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه القادم ·

(ق ٢١٩٩/د ٤٤/ج ٩ ـ ١٩٦٦/٢/١٦)

الثانى والعشرون : صفقة الدبابات الامريكية لاسرائيل :

يقرر المجلس ابلاغ رؤساء الحكومات العربية فى اجتماعهم المقرر عقده فى الرابع عشر من اذار (مارس) ١٩٦٦ بأن أجهزة الاعلام العربية تشعر بأن جهودها الاعلامية لن يكون لها الأثر الذى تتوخاه ما لم يدعمها موقف عربى موحد حاسم انسجاما مع قرارات مؤتمر القمة .

(ق ٢٢٠٠/د ٤٤/ج٩ ـ ١٩٦٦/٢/١٦)

الثالث والعشرون : تنسيق التوعية والاعلام بين الجيوش العربية :

أحاط المجلس باقتراح منظمة التحرير الفلسطينية بتنسيق جهود أجهزة التوعية والاعلام بين الجيوش العربية ، ويقرر احالته الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ·

(ق ٢٢٠١/د ٤٤/ج ٩ ـ ١٩٦٦/٢/١٦)

(٣٤٩)

نص المذكرة الايضاحية

التي قدمتها منظمة

التحرير الفلسطينية الى الحكومة الأردنية (*)

لمناسبة استئناف المباحثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية ، بشأن مطالب الشعب الفلسطيني المتصلة بالكفاح القومي لتحرير الوطن السليب ،ترى المنظمةالزاما عليها ان تتقدم بهذه المذكرةالايضاحية تسهيلا لسير المباحثات، وتحديدا لميادين النشاط النضالي الذي يجب أن يمارسه الشعب الفلسطيني في الأردن .

وترى المنظمة باديء ذي بدء ، توكيدا لحسن نواياها ودفعا لأية مخاوف لا مبرر لها ، أن تعلن بصورة جازمة قاطعة المبادىء التالية :

أولا : ان المنظمة لا تعتزم أن تمارس أية سلطة اقليمية في الأردن بضفتيه ولا أن تقيم حكومة فلسطينية لا في الوطن ولا في المنفى .

ثانيا : ليس من سياسة المنظمة أن تسلخ الضفة الغربية عن الشرقية والمنظمة تركز كل جهودها القومية على تحرير الجزء المغتصب من فلسطين تاركة لشعب فلسطين بعد التحرير أن يقرر مصيره .

ثالثا : المنظمة لا تفرق بين المواطنين في الاردن وتعتبرهم سواء في الحقوق والواجبات في معركة التحرير ومن أجل ذلك فان جميع نشاطات المنظمة العسكرية مفتوحة لجميع المواطنين في الاردن من غير تمييز .

رابعا : المنظمة لا تتدخل في الأمور الداخلية للأردن ، ولا تتعرض للكيان الأردني من قريب أو بعيد .

خامسا : تعتز المنظمة بالجيش الاردني بقادته وضباطه وجنوده من مختلف وحداته وأسلحته ، وتعتبره جيش فلسطين ، وتعقد عليه الأمل الكبير في التحرير ، وليست المطالب العسكرية التي تقترحها المنظمة في هذه المذكرة الا دعما للجيش الأردني وتحقيقا لأهدافه المقدسة .

سادسا : ان مطالب المنظمة تنبع من المصلحة القومية العليا التي تدعو الى اعداد الشعب الفلسطيني روحيا وعسكريا ، ليقم بدوره التاريخي في تحرير وطنه وليس الدافع اليها شخصيا أو عاطفيا محضا ، فهي مطالب مدروسة دراسة علمية تفرضها ضرورات التحرير .

---

* المحرر - بيروت - ١٩٦٦/٢/٢٣ .

سابعا : ان النشاط الشعبي للمنظمة في الاردن ، لا يتعارض مع نشاط الأردن الرسمي بل انهما متكاملان متساندان وفي جميع الدول الشرفيه منهـــا والغربيه ، وكذلك دول العالم الثالث وتقوم المنظمات الشعبية الى جانب الحكومات بنشاطات متعددة على الصعيد الشعبي ·

ثامنا : منظمة التحرير لها شخصية مســـتقلة نابعة من شــخصية الشعب الفلسطيني ، تتعاون مع الدول العربية جميعها ، ولا تتبع أحدا منها وكما ان المنظمة لا تتدخل في الأمور الداخلية لاية دولة عربية فليس لأية دولة عربية أن تتدخـل في شئونها الداخلية ، والا فقدت المنظمة أهم أسباب وجودها وضاعت معها شـخصية الشعب الفلسطيني وتوكيدا لشخصية الشعب الفلسطيني وتجســيدا لوجودهـا واستمرارها فان منظمة التحرير الفلسطينيه تعتبر أبناء فلسطين حيثما وجدوا في الاردن وخارجه مهما حملوا من جنسيات انهم فلسطينيون منتمون الى الشعب الفلسطيني بوصفه جزءا من الامة العربية وترفض أن يعبر عنهم بأنهم من أصــل فلسطيني ، فان تحرير فلسطين لابد فيه من وجود الشعب الفلسطيني بمقوماته القومية ·

تاسعا : ولمناسبة ما جاء في خطب رسمية صادرة عن عمان من تركيز خـاص موجه الى رئيس منظمة التحرير ترى المنظمة أن تؤكد أن رئيس المنظمة مرتبط في قوله وعمله بالشعب الفلسطيني ، وهو وحده الذي يمنحه الثقة أو يحجبها عنه ·

وانطلاقا من هذه المبادىء تتقدم المنظمة بالمطالب الآتية لتكون أساسا للمباحثات الحاضرة :

العمل على اصدار قانون خاص بالتجنيد الاجباري في الأردن على غرار القانون الذي أصدره المجلس التشريعي في غزة ·

انشاء كتائب لجيش التحرير الفلسطيني في الأردن وفق الخطة التي وضعتهـا القيادة العربية الموحدة بشأن انشاء جيش التحرير تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الاسكندرية ·

تنشيء منظمة التحرير معسكرات لتدريب أبناء الشعب في الأردن على حمل السلاح ويكون المدربون من ضباط الجيش الأردني ·

تنشيء منظمة التحرير الفلسطينية معسكرات في فصـــل الصيف للتدريب العسكري والتوجيه المعنوي للشباب والطلاب ويكون الأساتذة من وزارة المعارف الاردنية والمدربون من ضباط الجيش الأردني ·

تسليح المدن والقرى الأمامية في الأردن ودعم مستواها الاجتماعي والاقتصادي ضرورة قومية يجب المبادرة الى تحقيقها ، والمنظمة مستعدة في سبيل هذه الغاية أن تقدم الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وأن تساهم بكل ما تستطيع من جهد مالي وأن تنظم أسبوعا في العالم العربي يعرف بأسبوع الخطوط الأمامية لتمويل هذا المشروع .

تباشر منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق قانون التنظيم الشـعبي الذي أقره المجلس الوطني المنعقد في دورته الثانية في القاهرة ·

تباشر منظمة التحرير تطبيق قانون انتخابات المجلس الوطني الذى وضعته اللجنة التنفيذية مع ضمان الحرية الكاملة للانتخابات وللمنظمة أن تستعين بالسلطات الأردنية المسئولة حينما ترى ضرورة لذلك .

تعمل الحكومة الاردنية على تطبيق البروتوكول المتعلق بسفر الفلسطينيين واقامتهم وعملهم وتصدر بشأن ذلك التعليمات اللازمة الى السفارات الأردنية والقنصليات ومخافر الحدود .

تمنح الحكومة الأردنية الحصانات لمقر المنظمة واللجنة التنفيذية ولموظفى المنظمة أثناء تاديتهم واجباتهم وتشمل الحصانة بريد المنظمة وبرقياتها وتلفوناتها ، وجهاز اللاسلكى ، وتوافق الحكومة على الاعفاءات المعتادة :

(أ) يكون لمنظمة التحرير فترة محددة من الوقت فى الاذاعة الأردنية تذيع خلالها البرامج القومية ، بالتعاون مع وزارة الاعلام الأردنية .

(ب) توزع المنظمة الكتب والمنشورات وتعرض الافلام وتقيم المعارض فى كل مايتصل بقضية فلسطين ونشاطات منظمة التحرير الفلسطينية بغية التوجيه القومى لأبناء الشعب .

(ج) تعقد المنظمة المؤتمرات الشعبية والاجتماعات والندوات فى المدن والقرى والمخيمات والمعابد للتوعية الوطنية وخاصة فى المناسبات القومية مثل ذكرى وعد بلفور وتقسيم فلسطين وقيام منظمة التحرير ، وجيش التحرير .

(د) اقامة المهرجانات لأسبوع فلسطين للجباية الشعبية للصندوق القومى الفلسطينى .

تجبى ضريبة التحرير من جميع المواطنين الموظفين فى الدولة والمؤسسات العامة والشركات بنسبة ٣ الى ٦ بالمائة تنفيذا لقرار مؤتمر القمة فى الدار البيضاء ، وتجبى كذلك ضريبة بنفس النسبة على ضريبة الدخل للمواطنين غير الموظفين هذا وتأمل منظمة التحرير الفلسطينية أن توافق الحكومة الاردنية على هذه المطالب حتى تبادر المنظمة الى تنفيذها ، موجهة الدعوة الى جلالة الملك حسين المعظم لافتتاحهما ، فان كل يوم يمر من غير أن يمارس الشعب الفلسطينى مسئولياته القومية ، انما يضيع من عمر القضية الفلسطينية ومن عمر التحرير .

قرارات مجلس جامعة الدول العربية

فى دور انعقاده العادى الخامس والأربعين (*)

١٧ ـ ٢١ من مارس (اذار) ١٩٦٦

اشتراك عرب اسرائيل فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

يقرر المجلس الموافقة على توصية اللجنة السياسية الآتى نصها :

« نظرت اللجنة السياسية مذكرات الأمانة العامة والحكومات الاردنية والسوريه والعراقية فى الموضوع ، وتوصى باحالة الموضوع الى مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين فى دور اجتماعه المقبل لدراسته وتقديم تقرير عنه الى المجلس فى دورته القادمة » .

تقرير خبير لجنة التوفيق عن أملاك اللاجئين الفلسطينيين :

يقرر المجلس الموافقة على توصية اللجنة السياسية الآتى نصها :

« توصى اللجنة بان تبرق حكومات الدول الاربع المضيفة الى مندوبيها فى الامم المتحدة ، للاتصال بلجنة التوفيق لتمديد مدة خبيرها ريثما يستكمل الجانب العربى دراسته لتقرير الخبير متابعة لقرار مجلس الجامعة فى الموضوع » .

موقف بعض الدول من الصهيونية فى الامم المتحدة :

يقرر المجلس الموافقة على توصية اللجنة السياسية الآتية :

« نظرت اللجنة السياسية مذكرة الجمهورية العربية السورية فى الموضوع ، وتوصى بشكر الاتحاد السوفييتى والدول التى ايدت اقتراحه وذلك لموقفها من شجب الصهيونية بوصفها احد اشكال التفرقة العنصرية أثناء بحث موضوع نبذ التفرقة العنصرية فى اللجنة الثالثة للجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العشرين » .

توصيات اللجنة الدائمة للاعلام العربى :

يقرر المجلس الموافقة على توصية اللجنة السياسية الآتية :

« توصى اللجنة بالموافقة على توصيات اللجنة الدائمة للاعلام العربى فى اجتماعها فى مارس (اذار) ١٩٦٦ بالصيغة الآتية :

اولا ـ تقييم العمل الاعلامى :

تنفيذا لقرار مجلس وزراء الاعلام فى دور انعقاده الثالث بدمشق على مستوى مجلس الجامعة ، درست اللجنة تقرير الأمانة العامة عن تقييم العمل الاعلامى فى ضوء

* منشورات رسمية .

المخطط الاعلامى الذى أقره مجلس وزراء الأعلام فى دور انعقاده الثانى بعمان على مستوى مجلس الجامعة بين ١٩ ، ٢٠ ابريل (نيسان) ١٩٦٥ ، وقرار الأمين العام لجامعة الدول العربية رقم ٦٢ الصادر فى ١٢ مايو (أيار) ١٩٦٥ فى هذا الشأن ، وتوصى اللجنة بما يأتى :

١ ـ تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتجميع التعليمات والقرارات الادارية المتفرقة المتعلقة بنظام العمل فى جهاز الاعلام فى الداخل والخارج ، وتنسيقها واستكمال ماترى ضرورة استكماله فى ضوء القواعد التى تضمنتها اللائحة التنظيمية للعمل الاعلامى ومناقشات اللجنة ، واعداد لائحة تنفيذية موحدة تفصل فيها الاختصاصات والسلطات ، وعلاقة وحدات الانتاج بعضها ببعض واجراءات العمل • وكل ما من شأنه تيسير تتبع النشاط الاعلامى والتحقيق من حيث سيره •

وتحاط اللجنة الدائمة علما بذلك فى دور انعقادها العادى القادم .

٢ ـ تعد الأمانة العامة تقريرا مفصلا تستكمل فيه النقاط التى تناولتها مناقشات اللجنة عن تقييم العمل الاعلامى فى الخارج وما أبدى من مقترحات الوفود فى هذا الصدد وبوجه خاص مذكرة الوفد السعودى فى هذا الشأن •

وتقدم تقريرها الى اللجنة فى دور انعقادها العادى القادم تمهيدا لاجراء التقييم فى صورته النهائية •

٣ ـ تدعو اللجنة الدول الاعضاء الى ضرورة انتظام اشتراك مندوبيها فى اجتماعات المكتب الدائم للدعوة العربية ، وتزويدها بتقارير متصلة عن أعمال هذا المكتب متابعة للنشاط الاعلامى بالجامعة العربية • وتبدى مايعن لها من ملاحظات يسترشد بها جهاز الاعلام فى النهوض بمسئولياته •

ثانيا ـ تدعيم جهاز الاعلام العربى :

تنفيذا لقرارات مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده الرابع والأربعين بدمشق بين ١٤ و ١٦ فبراير (شباط) ١٩٦٦ توصى اللجنة بما يأتى :

١ ـ تعمل الأمانة العامة على تعزيز مكاتب الجامعة العربية القائمة فعلا فى ضوء ملاحظات وفود الدول ومناقشات اللجنة ، وفى حدود الامكانيات المالية ، مع مراعاة أن لا تقل نسبة ما يخصص لوجوه النشاط الاعلامى عن ستين بالمائة من اعتمادات المكاتب • وتقدر اللجنة ان تدعيم العمل الاعلامى مرهون بوفاء حكومات الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية •

٢ ـ نظرا لعدم كفاية الاحتياطى الخاص بالاعلام لتغطية نفقات افتتاح مكاتب جديدة، وانتظام عمل هذه المكاتب ، وتقديرا للاعتبارات التى حددت بمجلس الجامعة الى اتخاذ قراره رقم ٢١٩٧ فى دور انعقاده الرابع والأربعين بتاريخ ١٦ فبراير (شباط) ١٩٦٦ ، فى هذا الشأن ، وتنفيذا لهذا القرار •

يكتفى بالحاق موظفين بالسفارات العربية التابعين لها بجنسياتهم فى العواصم الافريقية الأربع التى تقرر انشاء المكاتب بها ، وذلك الى أن ينتظم تسديد حكومات الدول العربية الأعضاء لالتزاماتها المالية •

ثالثا ـ مكافحة مخاطر التليفزيون الاسرائيلي :

درست اللجنة التقرير السرى المقدم من اللجنة الفنية التى شكلتها لدراسة افضل السبل لمكافحة مخاطر التليفزيون الاسرائيلي ، وتوصى بما يلي :

١ ـ تعيين الدول الأعضاء الأربع المحيطة بفلسطين المحتلة ومنظمة التحرير الفلسطينية مندوبيها فى اللجنة الفنية المقترح تشكيلها فى التقرير المتقدم • وتكون لهذه اللجنة صفة الدوام بحيث تتابع العملية بصفة مستمرة منتظمة وتقدم توصياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر فى وضعها موضع التنفيذ •

٢ ـ تدعو الأمانة العـامة هذه اللجنة الى مباشرة مهمتها فور اقرار مجلس الجامعة لتوصيات اللجنة الدائمة للاعلام العربى •

٣ ـ تدرس اللجنة الفنية ـ بالاضافة الى مهمتها المبينة فى التقرير ـ امكان اقامة محطات تليفزيونية عربية مضادة لمحطات العدو ، وتعين أفضل الأماكن لاقامتها، وتقدر تكاليف اقامتها ونفقات التشغيل والصيانة السنوية وذلك تمهيدا لانشاء صندوق عربى مشترك تموله حكومات الدول الأعضاء لمواجهة هذه التكاليف.

التضامن العربى المشترك فى الدول الافريقية :

يقرر المجلس الموافقة على توصية كل من اللجنة السـياسية ولجنـة الشئون الاقتصادية والمواصلات بالنص الآتى :

توصى اللجنة بما يلي :

أولا : الاستعانة بخبرات البنك العربى الافريقى فى الموضوع •

ثانيا : دعوة الدول العربية لتسمية مندوبيها فى لجنة الخبراء للمعاونة الفنيـة لوضع مشروعى نظامين :

(أ) نظام للمعونة الفنية للدول الافريقية •

(ب) نظام للمعونة الفنية للدول العربية والدول النامية الأخرى ، على أن تجتمع هذه اللجنة فى موعد أقصاه نهاية شهر مايو (ايار) عام ١٩٦٦ •

ثالثا : تأكيد قرار مجلس الجامعة رقم ٢٠٨٤ الذى اتخذه فى دور انعقاده العـادى الثالث والأربعين بتاريخ ٢١/٣/١٩٦٥ وقرار المجلس الاقتصادى رقم ٢٨٥ الذى اتخذه فى دورته العادية الحادية عشرة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٥ وان تأخذ لجنة الخبراء بعين الاعتبار المذكرات التى تقدمت بها الدول الأعضاء الى مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الحالية •

التحفظ على الاتفاقية الدولية لشبكة المواصلات العالمية بواسطة الأقمار الصناعية :

يقرر المجلس الموافقة على توصـية كل من اللجنة السـياسية ولجنة الشـئون القانونية الآتية :

توصى اللجنة بما يلي :

درست اللجنة الموضوع الخاص بالتحفظ على الاتفاقيات الدولية لشبكة المواصلات

العالمية بواسطة الاقمار الصناعية واطلعت على مذكرة الأمانة العامة فى هذا الصدد ومذكرة وزارة خارجية دولة الكويت واستمعت الى ما أدلى به ممثل الأمانة العامة وممثل دولة الكويت فى هذا الشأن ٠

ورأت اللجنة أنه سبق ان بحث مجلس جامعة الدول العربية هذا الموضوع فى اجتماعه بالدار البيضاء في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٥ واتخذ بشأنه القرار رقم ٢٩٢٩ الذى ينص على موافقته على قرار اللجنة السياسية الآتى :

« قررت اللجنة السياسية أن تعلن الدول العربية عن تحفظها الخاص باسرائيل على اتفاقيات المواصلات اللاسلكية بواسطة الاقمار الصناعية عند توقيع الاتفاقية التكميلية لاتفاقيات شبكة المواصلات العالمية بصيغة تشمل الاتفاقية السابقة وبالطريقة التى نراها » ٠

وانه لذلك تستطيع دولة الكويت الانضمام الى هذه الاتفاقية التكميلية على أن ترفق بوثيقة الانضمام اعلانا بتحفظها ، الخاص باسرائيل وذلك على غرار الاجراء الذى اتبعته بعض الدول العربية حين انضمت الى هذه الاتفاقية ٠

وبالنسبة لما طلبه ممثل دولة الكويت فى اللجنة من تنسيق موقف الدول العربية للحالات المماثلة فى المستقبل فترى اللجنة أن يعرض الأمر على مجلس الجامعة عند نشوء حالات مماثلة لاتخاذ رأى موحد بشأنها ٠

توصيات اللجنة الصحية الدائمة فى دورتها الرابعة عشرة :

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية الآتية :
تعرض اللجنة مايلى :

الموافقة على توصيات اللجنة الصحية الدائمة التى صدرت عن دورتها الرابعة عشرة بالنص الآتى :

المساعدات الطبية للعائدين الفلسطينيين وانشاء مستشفى عربى بالقدس :

« توصى اللجنة الصحية الدائمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بملاحقة سرعة تنفيذ التوصيتين السابقتين حول المساعدات الطبية للعائدين الفلسطينيين وحول مشروع انشاء مستشفى عربى بالقدس واتمام بناء مستشفى جمعية المقاصد الاسلامية فيها اللتين اتخذتهما اللجنة الصحية الدائمة فى دورتها الثالثة عشرة بالكويت وأقرهما مجلس الجامعة وهذا نصهما :

(أ) أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالدراسات الفنية والاجراءات اللازمة لتقديم كل المساعدات الفنية الممكنة لتحقيق مشروع انشاء مستشفى عربى بالقدس ولاتمام مستشفى جمعية المقاصد الاسلامية فيها ٠

(ب) ارسال لجنة صحية من الجامعة العربية والدول العربية الأعضاء لتفقد أحوال العائدين ودراسة السبيل اللازمة لتحسين أحوالهم الحياتية ورفع مستواهم الصحى ٠

بيان صادر عن وزارة الاقتصاد الالمانية (*)

بمناسبة انتهاء التعويضات

٢٧ مارس سنة ١٩٦٦

المقـــدمة

اعتبرت الاتفاقية المعقودة بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٢ مابين جمهورية ألمانيا الاتحادية واسرائيل نافذة المفعول اعتبارا من البيان الذى أدلت به الحكومة الاتحادية أمام البرلمان الألمانى بتاريخ ٢٧/٩/١٩٥١ اذ أعلنت الحكومة الاتحادية فى هذا البيان عن استعدادها بالتعاون مع ممثلى اليهود ودولة اسرائيل التى آوت الكثير من اللاجئين والمشردين على الشروع بحل مشاكل التعويضات المادية ، وقد صوت البرلمان الألمانى بالاجمـــاع على هـــذا البيان • لقد سبق للمستشار الألمـــانى الدكتور اديناور أن أرسل بتاريخ ٦/٩/١٩٥١ رسالة الى رئيس المؤتمر اليهودى العالمى الدكتور ناحوم جولدمان يوضح فيها استعداد حكومته للتفاوض مع ممثلى اليهود واسرائيل ، وان مذكرة اسرائيل التى وجهتها بتـــاريخ ١٢/٣/١٩٥١ الى قوات الاحتلال فى ألمانيا ستكون أساسا لهـــذه المفاوضات • وتنص هذه المذكرة على أن اسرائيل تطالب بتعويضها ماديا لقاء ايوائها ٥٠٠ ألف متشرد يهودى ، وتطالب ألمانيا بدفع مبلغ قدره ١ر٥ مليار دولار • على أن تتحمل ألمانيا الاتحادية ثلثى هذا المبلغ أى مليار دولار ، وتتحمل ألمانيا الشرقية المبلغ المتبقى أى نصف مليار دولار •

وبهذا يكون مقدار ماطالبت به اسرائيل لتوطين اللاجئين ٣٠٠٠ دولار لكل لاجىء يهودى واحـــد •

ان مطالب اسرائيل هذه لا علاقة لها بموضوع دفع الغرامات (غرامات الحرب) لأن دولة اسرائيل تم تأسيسها فى عام ١٩٤٨ أى بعد انتهاء الحرب ولهذا فلا حق لاسرائيل بمطالبة ألمانيا بدفع مثل هذه الغرامات •

وتنحصر مطالب اسرائيل بخصوص ملاحقة اليهود أثناء العهد النازى فقط •

وجاء فى رسالة الدكتور أدينـــاور المرسلة بتـــاريخ ٦/٩/١٩٥١ الى ناحوم جولدمان أن ألمانيا تعتبر تعويض اليهود ماديا ومعنويا عما خسروه فى العهد النازى من أهم واجبات الشرف بالنسبة للشعب الألمانى •

وفى ٢٠/٣/١٩٥٢ بدأت المباحثات بين الوفد الألمانى برئاسة البرفسور الدكتور فرانز بوم والوفد الاسرائيلى برئاسة الدكتور شينار سفير اسرائيل فى ألمانيا الاتحادية والدكتور يوسفتال ، وانتهت هذه المباحثات فى ٢٨/٨/١٩٥٢ ، واتفق الطرفان فى

(*) النص الكامل الذي نشرته الامانة العامة للجامعة العربية ضمن منشورات الوثائق .

المباحثات على أن تدفع ألمانيا الاتحادية مبلغا قدره ٣٤٥٠ مليون مارك ألماني الى اسرائيل ، وتم التوقيع على هذا الاتفاق في لوكسمبورج بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠ من قبل المستشار أديناور عن الجانب الألماني ورئيس الوزراء الاسرائيلي م. شاريت عن الجانب الاسرائيلي ، وبموجب هذا الاتفاق تم وضع مسودة قانون التعويضات من قبل الحكومة الألمانية تحت رقم ٤١٤١ وتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٨ وسلمت هذه المسودة بعد ذلك الى مجلس النواب الذى وافق عليها بأغلبية ساحقة .

ثم نشر هذا القانون في الجزء الثاني من الجريدة الرسمية تحت رقم ٥ وصفحة ٣٥ فف والصادرة بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢١ وفي ١٩٥٣/٣/٢٧ تم تبادل الوثائق الرسمية بين البلدين وفق الفقرة ١٧ من اتفاق ١٩٥٢/٩/١٠ في مقر السكرتارية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

بنود الاتفاق الأساسية

تتعهد حكومة ألمانيا الاتحادية بدفع مبلغ قدره ٣ مليار مارك الى دولة اسرائيل ومبلغ ٤٥٠ مليون مارك الى المؤتمر اليهودى طبقا لما تنص عليه الفقرة رقم ٢ من البروتوكول الملحق بالاتفاق الرسمي . والغرض من دفع هذه المبالغ هو مساعدة اسرائيل على توطين اللاجئين اليهود الذين شردوا من الدول الأخرى .

وقد وضع هذا المبلغ (٣٤٥٠ مليون مارك) تحت تصرف اسرائيل لشراء البضائع والمعدات المختلفة التي يتطلبها موضوع اسكان اللاجئين اليهود .

جاء في الاتفاق ان مقدار ماستدفعه ألمانيا الى اسرائيل لغاية ١٩٥٤/٣/٣١ (٢٠٠ مليون مارك) سنويا ، واعتبارا من ١٩٥٤/٤/١ تباشر ألمانيا بدفع مبلغ ٣١٠ مليون مارك سنويا ولمدة تسع سنوات ، على أن يكون القسط الأخير ٢٦٠ مليون مارك فقط . ولكن الحكومة الألمانية قررت البدء بدفع ٢٥٠ مليون مارك سنويا على الشكل الآتي :

في عام ١٩٥٣ قسطان (٢٠٠ مليون لكل قسط)	=	٤٠٠ مليون مارك .
من عام ٥٤ الى عام ٦٤ (١١ قسطا) (٢٥٠ مليون لكل قسط)	=	٢٧٥٠ مليون مارك .
في عام ١٩٦٥ قسط واحد (٣٠٠ مليون مارك)	=	٣٠٠ مليون مارك .
المجموع الكلي	=	٣٤٥٠ مليون مارك .

اللجنة المشتركة

ينص البند الثالث عشر من الاتفاق الألماني الاسرائيلي على أن تتألف لجنة مشتركة من الجانبين الألماني والاسرائيلي واجبها الرئيسي العمل على تنفيذ بنود الاتفاق المذكور بشكل طبيعي والعمل أيضا على تذليل كافة الصعوبات التي تعترض طريق التنفيذ ،

وكذلك تنظيم قوائم بأسماء البضائع والمعدات التى تشتريها اسرائيل من المانيا الاتحادية ، ويتألف الوفد الألمانى فى هذه اللجنة من :

وزير الاقتصاد رئيسا

وزير الخارجية

وزير العمل

وزير الزراعة والتغذية

وزير المالية

وزير العدل

وزير المواصلات

البنك المركزى الألمانى

وينص الاتفاق أيضا على ان تزويد اسرائيل بالبضائع يشترط أن تكون ـ أى هذه البضائع ـ ألمانية محضة تصنع وتنتج فى أراضى ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية، أو على الأقل يكون انتاج الركن الأساسى منها فى ألمانيا والغرض من ذلك هو لكى تحافظ ألمانيا الاتحادية على مستوى الانتاج الألمانى ورعايته ولكى لا تضطر ألمانيا الى شراء بضائع أجنبية لاسرائيل تكلفها أموالا طائلة . وحتى فى بعض الحالات التى تحتم تزويد اسرائيل بقسم من البضائع الأجنبية من قبل ألمانيا الاتحادية كما هو منصوص عليه فى الفقرة السادسة من الاتفاق المذكور يتطلب عادة الحصول على موافقة اللجنة المشتركة .

ومن الجدير بالذكر ان عدد الطلبات التى تقدمت بها اسرائيل لشراء بضائع المانية وفق نصوص الاتفاق بلغت فى الفترة مابين عام ١٩٥٣ و ١٩٦٥ :

٥١٠١٦٥ طلب نظامى .

٢٩٦٤٧ طلب مصحح .

٧٥٣ طلب ملغى .

وقامت البعثة الاسرائيلية فى ألمانيا بشراء بضائع مختلفة من ٤٥٧٠ شركة المانية مساهمة على شكل شحنات مختلفة بحيث تتراوح ثمن الشحنة مابين ١٠٠ مارك ـ ٢٥ مليون مارك . ومن خلال الاجتماعات المتواصلة التى عقدتها اللجنة الألمانية الاسرائيلية المشتركة تم الاتفاق بين الجانبين عى تزويد اسرائيل بالبضائع الأجنبية الأصل كالمطاط مثلا والفرو والاسبست والسكر . كما فسح المجال أمام البعثة الاسرائيلية فى ألمانيا الاتحادية للقيام بالاتصالات العديدة مع رجال الأعمال الألمان والشركات المساهمة للتباحث معها حول بعض المشاريع الاقتصادية ومنها صناعة السفن التجارية ومصانع توليد الطاقة الكهربائية والمضخات المائية لسقى المناطق الزراعية فى منطقة النقب ، وتوسيع شبكة خطوط السكك الحديدية ، وبناء المصانع الكيماوية ومصانع تكرير البترول وغيرها .

البضائع التى شملها الاتفاق الألمانى الاسرائيلى

(أ) تزويد اسرائيل بالبترول من انجلترا وايرلندا بما قيمته ١٠٥٠ مليون مارك.

(ب) بضائع مختلفة + صناعات ثقيلة بما قيمته ٢٤٠٠ مليون مارك.

المجموع الكلى ٣٤٥٠ مليون مارك

وتنقسم هذه البضائع والمعدات الى خمس مجموعات هى :

المجموعة الأولى	نوع البضـــاعة	القيمة (ألف مارك)	النسـبة
١ —	لمصانع الحديد	٢٧٤ر٢٩٢	١١ر٥٪
٢ —	لمصانع صهر المعادن	٢٠ر٨١٤	٠ر٨٪
٣ —	لمصانع التقطير	٢٨ر٨٦٦	١ر٢٪
٤ —	للصناعات الثقيلة	٦٦ر٨١٥	٢ر٨٪
	المجموع الكلى	٣٩٠ر٧٨٧	١٦ر٣٪

المجموعة الثانية

١ —	بناء الماكينات	٣١٥ر٨٩٤	١٣ر٢٪
٢ —	صناعة السيارات	٢٤ر٥٨٢	١ر-٪
٣ —	الحـديد	١٢٩ر٩٤٩	٥ر٤٪
٤ —	بناء السفن	٥٨٥ر٥٧٢	٢٤ر٤٪
٥ —	الصناعات الكهربائية	٢٢٣ر١٢٥	٩ر٣٪
٦ —	العدسات الزجاجية	٢٠ر٣٢١	-ر٩٪
٧ —	الصفائح المعدنية	٢٧ر٥٠١	١ر١٪
	المجموع الكلى	١ر٣٢٦ر٩٤٤	٥٥ر٣٪

المجموعة الثالثة

١ —	المطاط والاسبستت	١٨ر١٠٦	-ر٧٪
٢ —	منتوجات كيماوية	١٥٩ر٦٢٩	٦ر٧٪
٣ —	المنســوجات	٧٤ر٧٦٦	٣ر١٪
٤ —	تجارة الأخشاب	٣٥ر٧٦٦	١ر٥٪
٥ —	الجلود	١٢ر٥٨٣	-ر٥٪
٦ —	مواد البنـاء	١٣ر٨٧٧	-ر٦٪

٧ ــ	الفخار والزجاج	١٤٫٠٠	٦ر ــ ٪
٨ ــ	المعادن والمناجم	٨٫١٩٨	٣ر ــ ٪
	المجموع الكلى	٣٣٦٫٩٢٥	ــ ر١٤٪

المجموعة الرابعة

الآلات والمعدات الزراعية والمواد الغذائية	٩١٫٢١٧	٨ر٣٪

المجموعة الخامسة

تعويضات الى الألمان الذين فقدوا أموالهم وممتلكاتهم فى اسرائيل	٢٥٤٫١٢٧	٦ر١٠٪

وبهذا يكون مجموع أثمان هذه البضائع كلها (٢٤٠٠) مليون مارك ونسبة (١٠٠٪) ويلاحظ المرء من هذا أن المنتوجات الصناعية الثقيلة كمصانع الحديد والتقطير مثلا فى المجموعة الأولى قد احتلت الصدارة من بين البضائع الأخرى طيلة السنوات التسع الماضية ٠ وقد تم تزويد اسرائيل بمواد وأدوات جاهزة للاستفادة منها فى تطوير قطاع صناعة الحديد وتحسينها ٠

كما ان اسرائيل عكفت فى الآونة الأخيرة على صنع الأنابيب الواسعة للاستفادة منها فى مشاريع الرى وسقى مناطق صحراء النقب ٠

وفى هذا المجال ساهمت ألمانيا الاتحادية بقسط وافر أيضا ٠

أما فى مجال التصنيع بصورة عامة فقد تم تجهيز اسرائيل بمختلف الآلات والمعدات التى تحتاجها بهذا الخصوص ، ومنها الماكينات على اختلاف أنواعها ، كماكينات الغزل والنسيج وماكينات للصناعات الكيماوية وماكينات للنجارة وماكينات ضخ المياه والقطارات وسيارات الشحن والآلات الزراعية وآلات الحفر وماكينات تعبيد الطرق ومعدات لمعامل السكر وغيرها ، عدا السيارات الصغيرة لم يأت ذكرها فى الاتفاق الرسمى لأن اسرائيل نفسها أصبحت تملك معامل تجميع السيارات ٠ ومن المشاريع الأخرى التى اهتمت اسرائيل بها كثيرا هى مشاريع توسيع شبكة السكك الحديدية ، وهذا يعنى ازدياد حاجة اسرائيل الى مادة الحديد كما بينا سابقا ٠

وساهمت مصانع السفن الألمانية ببناء ٦٠ قطعة بحرية تجارية الى اسرائيل تبلغ حمولة مجموعها ٤٥٠ ألف طن وهذه القطع البحرية هى :

العدد	النوع
٢	لنقل المسافرين والبضائع من اسرائيل الى أمريكا وبالعكس ٠
٢	لنقل المسافرين والبضائع فى منطقة البحر المتوسط ٠
٤	ناقلات البترول ٠
٤١	لنقل البضائع والفواكه والغاز ٠

٨ لصيد الأسماك ٠

٢ للقوة البحرية (شئون المراقبة والجمارك) ٠

١ حوض عائم لحمل السفن ٠

(الجدول التفصيلى بأسماء السفن وحمولتها مرفق فى نهاية التقرير)

ولم تساهم مصانع السفن الألمانية وحدها فى هـذا المجال بل ساهمت معهـا الشركات الصـناعية الأخرى والتى قامت بتجهيز هـذه السفن بالمحركات المختلفـة والأجهزة الكهربائية والمواد المطاطية وغيرها ٠ وقد بذلت مصانع السفن والشركات الألمانية جهـودا كبيرة فى انهاء هــذه المهمة بالتعاون مع اللجنة الألمانية الاسرائيلية المشـتركة ٠

ومن المعلوم ان زيادة عدد السكان المضطردة فى اسرائيل تتطلب زيادة وتطوير الاقتصاد الاسرائيلى لسد حاجات السكان من المواد الضرورية والاستهلاكية وهذا معناه الحصول على المزيد من الآلات ، كآلات توليد الطاقة مثلا وغيرها من الوسائل المنتجة وقد زودت ألمانيا اسرائيل بمثل هذه الأشياء كما يلاحظ المرء فى المجموعة الثانية من قائمة البضائع التى ورد ذكرها آنفا ٠ وبلغت أثمان هذه المعدات الميكانيكية للفترة مابين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦٦ ما يقارب ٢٢٣ مليون مارك ألمانى ٠

لقد كانت قدرة مصانع توليد الطاقة فى اسرائيل سابقا لا تتعدى الـ ١٧٥ ألف كيلو واط ، ولكن بعد أن جهزت ألمانيا الاتحادية اسرائيل بخمس مولدات حديثةحسب اتفاقية التعويضات ارتفعت هذه القدرة الى ٤٦٠ ألف كيلوواط ٠ هذا بالاضافة الى الأجهزة الثانوية الأخـرى كالأسلاك وأجهزة القيـاس وأجهزة الختم فى دوائر البريد وغيرها ٠ أما بالنسبة الى الماكينات الصـغيرة والعدسات الزجاجية فقد زودت ألمانيـا اسرائيل بما قيمته٢٠مليون مارك ألمانى تقريبا ٠ كما حصلت اسرائيل أيضا على العديد من المعامل الطبية والكيماوية وأجهزة الفحص والمجاهر الكبيرة التى تستعمل عادة فى الأمور الطبية ٠ وقامت ألمانيا أيضا بتزويد اسرائيل بكميات كبيرة جدا من الصـفائح المعدنية التى تحتاجها اسرائيل لمختلف الأغراض الصناعية واستلمت من هذه الصفائح وخاصة فى السـنوات الأولى من عقد الاتفاقية بما قيمته ٢٨ مليـون مارك ، ولكن الملاحظ أن كمية ارسال هذه الصفائح أخذت بالهبوط فى الفترة الأخيرة لأن اسرائيل أصبح لديها بما فيه الكفاية من هذه الصفائح وأصبحت قادرة على انتاجها فى معاملها الخاصة بحيث لا تحتاج الى شرائها وفى الحقل الزراعى استلمت اسرائيل من ألمانيـا الاتحادية الكثير من المعدات والآلات الزراعية الحـديثة كآلات الحفر والرش وماكينات الحصد والتعبئة والحراثة وضخ المياه ٠

أما بالنسبة الى الصناعات الكيماوية الوارد ذكرها فى المجموعة الثالثة فقد حصلت اسرائيـل على ماقيمته ٣٣٧ مليون مارك من معـدات ومركبات كيماوية بحيث استطاعت اسرائيل الآن أن تسـد حاجتها من بعض هـذه الصناعات دون أن تضطر الى استيرادها من الخارج ٠ وفى حقل صناعة الغزل والنسيج طلبت اسرائيل من ألمانيا تزويدها بمعدات وماكينات بما قيمته ٧٥ مليون مارك ، وكانت اسرائيـل تشترى من ألمانيا كميات كبيرة من الأقمشة المختلفة ولكن الملاحظ الآن هو ان اسرائيل

لم تعد بحاجة الى شراء مثل هـذه المواد نظرا لبدء معاملها الخاصة بانتـاج الأقمشـة والمنسوجات المتنوعة بحيث تكفى لسد احتياجاتها الضرورية ، وركزت اسرائيل فى الآونة الأخيرة معظم جهودها عن معامل النجارة وقطع الأخشاب وكبسها للاستفادة منها فى توسيع شبكة طرق السكك الحديدية ، وانتاج مادة الورق وأعمدة التلفون والأثاثات المنزلية وغيرها وارسلت ألمانيا الى اسرائيل كميات كبيرة من هذه المواد والآلات التى تحتاجها صناعة الأخشاب هناك بما قيمته ٣٦ مليون مارك ٠ ومن الأشياء الأخرى التى أصبحت اسرائيل الآن ليست بحاجة الى شرائها من ألمانيا هى المواد الغذائية كالحبوب واللحوم والمواد الدهنية والسكر وغيرها ٠ فى الوقت الذى نرى فيه ان اسرائيل سبق وان اشترت من ألمانيا فى الفترة الأولى من تنفيذ الاتفاقية كميات هائلة من المواد الغذائية بما قيمته ٩١ مليون مارك ٠ وهذا ناجم عن التحسن الكبير الـذى طرأ على القطاع الزراعى الاسرائيلى فى الفترة الأخيرة وزيادة الانتاج فيه بحيث جعلها تستغنى عن استيرادها من الخارج ٠

تعويضات متفرقة

تضمن الاتفاق الألمانى الاسرائيلى المعقود فى ١٩٥٢/٩/١٠ فقرة أساسية تنص على ما يلى :

تتعهد الحكومة الاسرائيلية فى حالة استلامها التعويضات الألمانية أن تدفع منها مبلغا قدره ٢٥٫٤ مليون مارك كتعويضات الى الألمان الذين فقدوا أموالهم وممتلكاتهم فى اسرائيل ، والمنوه عنها فى المجموعة الخامسة من قائمة البضائع الآنفة الذكر ٠ وتشمل هذه التعويضات بالدرجة الأولى أجور سفر الألمان من اسرائيل الى ألمانيا بعد اخراجهم من هناك وأجور نقل أمتعتهم ، وأجور التأمين وغيرها ٠

كميات البضائع المرسلة الى اسرائيل

بلغ مجموع ماشحنته ألمانيا الاتحادية من بضائع مختلفة الى اسرائيل حسب بنود وفقرات الاتفاقية الرسمية مايقارب ١٫٤٥٠٫٠٠٠ طن ـ ٧٠٠٫٠٠٠ طن منها تم شحنها من قبل شركات الملاحة الألمانية ٧٥٠٫٠٠٠ طن من قبل شركات الملاحة الاسرائيلية ٠ وحصلت الشركات الألمانية على ٢٨٢ تفويضا بنقل بضائع الى اسرائيل بلغت تكاليفها ما يقارب ٤٠ مليون مارك ألمانى ٠ وكانت البواخر الألمانية فى الفترة مابين عام ١٩٥٣ و ١٩٥٤ تنقل البضائع الى موانىء اسرائيل وهى تحمل أعلاما أجنبية ، ولكن ابتداء من عام ١٩٥٥ أخذت البواخر الألمانية تبحر الى اسرائيل وهى تحمل العلم الألمانى على ساريتها الأمامية ٠

ارباح المانيا من الفائدة المئوية

قامت الممثلية التجارية الاسرائيلية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية بدفع المبـالغ المتجمعة من الفوائد التى تعود بها الأموال الألمانية المدفوعة لحساب اسرائيل ، اذ يؤكد الاتفـاق المعقود بين الجانبين الألمانى والاسرائيلى على هذه النقطة (الأرباح لصـالح

ألمانيا) ومن الأمثلة على ذلك هو أن الاتحـاد الألماني يقوم بدفع أثمان شحنات النفط المرسلة الى اسرائيل من قبل الشركات الانجليزية والايرلندية بالجنيه الاسترليني في تاريخ ٤/١٥ و ٨/١٥ من كل عام وبذا تحصل ألمانيا على فوائد مئوية لهذه المبالغ المدفوعة للفترة مابين دفع المبلغ وارسال شحنات النفط الى اسرائيل ٠

وبلغ مجموع مادفعته الممثلية التجارية الاسرائيلية في ألمانيا الى الاتحاد الألماني من مبالغ (الأرباح) ما يقارب ١٤ مليون مارك للفترة الواقعة مابين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ ، موزعة على الشكل التالي :

التـــاريخ	المبلغ (١٠٠٠ مارك)
١٩٥٤	٢٠٠٠٠٠
١٩٥٥	٤٥٠٠٠٠
١٩٥٦	٣٣٥٠٠٠
١٩٥٧	٣٣٥٠٠٠
١٩٥٨	٤٤٦٧٦٥
١٩٥٩	٥٥٣٤٧٩
١٩٦٠	١٤١٤٣٦٣
١٩٦١	١٠٢٠٠٠٨
١٩٦٢	١٩٨٩٤٧٨
١٩٦٣	٢٤٣٢٩٠٠
١٩٦٤	٢١٨٥٢٢٩
١٩٦٥	٢٦٣٧٧٠٨
المجموع الكلي	٢٠٥ر١٠٠ر١٤ مارك

وما عدا ذلك فقد ظهرت جوانب أخـرى ضمن الاتفـــاق الألمـاني الاسرائيلي الذي أدى الى قيام اسرائيل بدفع مبلغ قدره ٠٠٠ر٢٨٥ر٦٢ مليون مارك كتعويضـات عن الأموال الألمانية المتبقية في اسرائيل والى الجمعيات اليهودية الألمانية والى المؤتمر اليهودي العالمي والاتحاد اللوثري (لوثر) العالمي في جنيف ٠

تزويد اسرائيل بالبترول عن طريق الشركات البريطانية والايرلندية :

طبقا لما تنص عليه الفقرة رقم ٤ أ ورقم ٤ ب من اتفاقية التعويضات تعهـدت جمهورية ألمانيا الاتحـادية بدفع مبلغ قدره ٧٥ مليون مارك للفترة مابين عام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ الى شركات البترول في بريطانيا وايرلندا الشمالية التي ستزود اسرائيـل بالنفط ٠ وتعهدت ألمانيا أيضا بدفع هذا المبلغ ٧٥ مليون مارك بالجنيه الاسترليني الى هذه الشركات ٠ ثم وافقت اللجنة الألمانية الاسرائيلية المشتركة بعد ذلك على الاقتراح الذي تقدمت به البعثة الاسرائيلية والذي يقضي باستمرار ألمانيا حتى بعد عام ١٩٥٣ على دفع أثمان شحنات البترول المرسلة من بريطانيا وايرلندا الى اسرائيل ٠ وبلغ الآن مجموع مادفعته ألمانيا الى بنك لندن بالجنيه الاسترليني لهذا الغرض ١٠٥٠ مليون

مارك • وقد قامت البعثة التجارية الاسرائيلية فى ألمانيا بتقديم كافة الفواتير اللازمة والخاصة بشراء البترول الى السلطات الألمانية المختصة للاطلاع عليها ودفع محتوياتها •

صادرات ألمانيا الى اسرائيل عدا بنود الاتفاق :

لم تكن البضائع المرسلة الى اسرائيل بموجب اتفاقية التعويضات هى الوحيدة من نوعها بل هناك حركة التصدير والاستيراد التى لا علاقة لها بالاتفاق المذكور • واعتبارا منذ عام ١٩٥٣ أخذت حركة التبادل التجارى مابين ألمانيا الاتحادية واسرائيل تشق طريقها نحو النمو والازدهار كما هو موضح فى الجدول التالى :

السنة	الصادرات الألمانية الى اسرائيل بملايين الماركات	الواردات من اسرائيل بملايين الماركات
١٩٥٣	٢٠ر٦	٤ر–
١٩٥٤	٧ر٧	٧ر٦
١٩٥٥	٤ر٥	٨ر٣
١٩٥٦	٣٥ر٥	٢٣ر٨
١٩٥٧	٣٦ر٧	٣٤ر٩
١٩٥٨	٢٦ر٨	٤٦ر٥
١٩٥٩	٥٠ر٢	٥٩ر٢
١٩٦٠	٧٧ر٨	١٠١ر٣
١٩٦١	١١٣ر٣	١١٥ر٧
١٩٦٢	١٥٤ر–	١٢٦ر١
١٩٦٣	٢١٢ر٨	٢٢٣ر٣
١٩٦٤	٢٤٣ر٣	١٥٧ر٢
١٩٦٥	٢٧٦ر–	٢٠٦ر–
المجموع الكلى	١٢٥٩ر٢	١١١٠ر٣

يشاهد المرء أن حركة الصادرات الألمانية الى اسرائيل بدأت اعتبارا منذ ارسال الدفعة الأولى من البضائع الألمانية التى تنص عليها اتفاقية التعويضات ، ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين فى نمو مطرد على أساس مراعاة مصلحة الطرفين • وكانت بداية هذه العلاقات محدودة تقريبا وخاصة فى السنوات الأولى الا أنها أى العلاقات التجارية والاقتصادية أخذت فى تزايد مستمر بعد أن بدأت بضائع التعويضات الألمانية تشق طريقها باتجاه المدن الاسرائيلية لتحتل المراكز الهامة فى قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى • ومما زاد حركة الصادرات الألمانية الى اسرائيل هو حاجتها الى بناء الكثير من المشاريع الاقتصادية والعمرانية ولما كانت المنتجات الألمانية تتميز بسمعة طيبة فى الأوساط العالمية فقد أقدمت اسرائيل على زيادة وارداتها من ألمانيا الاتحادية • كما أن البضائع والمعدات الألمانية تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة الى المشاريع الاسرائيلية وخاصة فى موضوع تكملة النواقص التى لم تستطع اسرائيل الحصول عليها بموجب اتفاقية التعويضات الرسمية •

والى جانب حركة الصادرات والواردات الألمانية من والى اسرائيل ازدادت معها حركة السفر من قبل الكثيرين من أفراد الشعب الألماني الذين لعبوا دورا هاما فى ادخال الكثير من الأموال الى هناك • ومما هو جدير بالذكر أيضـا ان التعويضـات الألمانية الى اسرائيل لعبت دورا ملموسا فى تغيير وجه البلاد بصورة عامة واكسائها بحلة التقـدم والازدهار فى مختلف المجالات الاقتصـادية والعمرانية والاجتماعية • ويعجز المرء الذى يقوم بزيارة اسرائيل عن وصف مشاهداته حول ما أحرزته هـذه البلاد من تقدم ملحوظ بفضل التعويضات الألمانية ابتداء من شق وتعبيد الطرق وبناء القرى والموانى الواسعة حتى المشاريع الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية • ان كل ما سيراه الزائر هناك من غسالات وأدوات الطهى وغيرها هى من صنع ألمانى سواء فى الفنادق أم فى المنازل •

أسماء السفن التى تسلمتها اسرائيل

من حساب التعويضات

اسم السفينة	نوعها	حمولتها
S.S. Israel	سفينة شحن	7.000 to
S.S Zion	سفينة شحن	7.000 »
S.S Theodor Herzl	سفينة ركاب	9.000 »
S.S Jerusalem	سفينة ركاب	8.800 »
M.T. Topaz	ناقلة بترول	24.000 »
M.T. Har Sinai	ناقلة بترول	22.000 »
M.T. Fabio	ناقلة بترول	19.000 »
S.T. Haifa	ناقلة بترول	18.500 »
M.S. En Gedi	سفينة شحن	22.000 »
M.S. Timna	سفينة شحن	22.000 »
M.S. Massada	سفينة شحن	22.000 »
M.S. Elat	سفينة شحن	22.000 »
M.S. Har Kanaan	سفينة شحن	14.750 »
M.S. Har Tabor	سفينة شحن	14.750 »
M.S. Har Carmel	سفينة شحن	14.750 »
M.S. Har Gilboa	سفينة شحن	14.750 »
M.S. Ampal	سفينة شحن	14.500 »
M.S. Neoba	سفينة شحن	14.500 »
M.S. Degonya	سفينة شحن	10.300 »
M.S. Beer Sheva	سفينة شحن	10.300 »
M.S. Gedera	سفينة شحن	10.300 »
M.S.Tveriah	سفينة شحن	7.000 »
M.S. Dagan	سفينة شحن	7.000 »
M.S. Tapuz	سفينة شحن	7.185 »
M.S. Alon	سفينة شحن	7.185 »
M.S. Eshel	سفينة شحن	7.185 »
M.S. Shikma	سفينة شحن	6.960 »
M.S. Shomron		

اسم السفينة	نوعها	حمولتها
M.S.Netanya	سفينة شحن	5.600 tons
M.S. Naharia	سفينة شحن	5.600 »
M.S. Yehuda	سفينة شحن	5.600 »
M.S. Galila	سفينة شحن	4.345 »
M.S. Kedma	سفينة شحن	4.345 »
M.S. Yarden	سفينة شحن	4.400 »
M.S. Kineret	سفينة شحن	4.400 »
M.S. Amal	سفينة شحن	4.200 »
M.S. Atid	سفينة شحن	4.200 »
M.S. Akko	سفينة شحن	2.400 »
M.S. Kesarya	سفينة شحن	2.400 »
M.S. Ashdod	سفينة شحن	2.400 »
M.S. Pal Yam	سفينة شحن	1.500 »
M.S. Palmah	سفينة شحن	1.500 »
M.S. Ashkelon	سفينة شحن	876 »
M.S. Atlit	سفينة شحن	876 »
M.S. Lakhish	سفينة تبريد	750 »
M.S. Tsefat	سفينة تبريد	750 »
M.S. Galgas	سفينة نقل غاز	700 »
M.S. Har Ramon	سفينة نقل فواكه	240.000 cbf
M.S. Har Gilad	سفينة نقل فواكه	240.000 cbf
Doar	سفينة صيد سمك	
Ophir	سفينة صيد سمك	
Carmel	سفينة صيد سمك	
Saar	سفينة صيد سمك	
Neve Yam	سفينة صيد سمك	
Dror	سفينة صيد سمك	
Lamerchaw	سفينة صيد سمك	
Nitzan	سفينة صيد سمك	
Yarkon -- Echad	سفينة جمارك	
Yarden	سفينة جمارك	

بالاضافة الى ذلك حوض عائم حمولته ٧٥٠٠ طن .

(٣٥٢)

مذكرة المسيحيين العرب

الى رئيس أساقفة كانتربرى (*)

القدس ٢٣/٤/١٩٦٦

حضرة صاحب السيادة رئيس أساقفة كانتربرى الجزيل الاحترام القدس ·

يا صاحب السيادة :

نحن الموقعين ادناه من العرب المسيحيين نتشرف بأن نعرب لكم عن اصدق احترامنا وأطيب تمنياتنا ، وأن نرحب بزيارتكم الكريمة لبلادنا الأراضى المقدسة وللقدس ، المدينة المقدسة الخالدة · ونرجو ان ننتهز فرصة وجود سيادتكم بين ظهرانينا لاسترعاء أنظاركم الكريمة ، بكل احترام الى المأساة التى يقاسيها عرب البلاد المقدسة وهى مأساة لا مثيل لها فى التاريخ ·

نتيجة للتآمر الاستعمارى والعدوان الصهيونى ، سقط القسم الأكبر من فلسطين فريسة لاحتلال دخيل غير مشروع ، تم بالقوة والوسائل الوحشية ، واجتثت شعبنا من مسلمين ومسيحيين من جذوره من بلاد ابائه واجداده ، واخراجه بدون رحمة أو شفقة من بيوته ودياره وجعله من اللاجئين ، وقد ديس كياننا الوطنى ، واعتدى على حقوقنا السياسية والمدنية والدينية والانسانية ، وصودرت ممتلكاتنا ودمرت واغتصبت ثرواتنا وسلبت ·

أما المقدسات المسيحية والاسلامية فى المنطقة الفلسطينية التى يحتلها الصهيونيون ، والكنائس والمساجد والمدافن والاديرة ، فقد دنست وهدمت ونهبت فى حين حول بعضها الى معابد يهودية أو نواد وأماكن للهو والعبث على أحط المستويات الخلقية · وتعرض نهر الأردن المقدس على أيدى الصهيونيين ، الى أعمال غيرت من طبيعته بشكل أدى الى الحاق أكبر الاضرار بالمقدسات المسيحية واثارها ودثرها ·

وليس من شك فى أن اقامة سيادتكم فى وطننا المحبوب سيتيح لكم الفرصة لتروا على الطبيعة النتائج المحزنة التى نجمت عن العدوان الاستعمارى الصهيونى على بلادنا وشعبنا ، أهل الديار المقدسة من مسلمين ومسيحين ·

---

* « فلسطين » نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين ، العددان ٦٢ ، ٦٣ — نيسان وايار ١٩٦٦ ·

لاجل ذلك فاننا نناشد سيادتكم ، بصفتكم من خدام الله والحق وزعيما روحيا كبيرا ، أن تتدخلوا فى هذا الموضوع ، وأن تمارسوا ضغطا على الاسرة الدولية ، وعلى هؤلاء المسئولين عن نكبة شـــعبنا وضياع تراثنا لازالة الظلم الذى نقاسيه ، ورفع العدوان الذى جعل من شعبنا فريسة له وانهاء الاحتلال الصهيونى غير المشروع الذى يمزق فلسطين ويعذب أهلها وهذا هو السبيل الوحيد الذى يؤدى الى اقرار العدالة والحق والسلام فى الأراضى المقدسة ، التى هى أرض السلام ٠

وتفضلوا يا صاحب السيادة بقبول خالص التحية وصادق الاحترام ٠

قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى في دورته الثالثة

(منظمة التحرير الفلسطينية)

الدورة الثالثة للمجلس الوطنى الفلسطينى

غـزة ٢٠ ــ ٢٤ آيار (مايو ١٩٦٦)

القرارات السياسية :

١ ــ حرية العمل الفلسطينى :

لما كان هدف منظمة التحرير الفلسطينية تحرير فلسطين واستعادة ارضها ، ولما كان هذا الهدف لا يتحقق الا بالاشتباك المسلح مع اسرائيل لذلك فلا بد من التأكيد على ما يأتى :

١ ــ أن من أول واجبات العمل الفلسطينى أن يستكمل العدة للاشتباك المسلح وأن يطمئن الى حركته ، وأمان ظهره فى مرحلة الاستعداد والاشتباك ٠

٢ ــ العمل الفلسطينى لن يتصدى لأى وضع داخلى فى أى بلد عربى لأنه متجه بكليته الى المعركة مع العدو وعازف عن أى معركة جانبية وعلى ذلك فانه يتصدى لحرية حركته ٠

٣ ــ ان العمل الفلسطينى يعتبر أن القصد من أعمال الاعتقال والابعاد والتعسف ضد العديد من العناصر الوطنية الفلسطينية فى بعض ساحات التجمع الفلسطينى انما هو محاولة لمثل هذا التصدى ويحذر من العواقب الوخيمة التى ستترتب حتما على الاستمرار فى هذه المحاولة ولذلك فان المجلس الوطنى يقرر :

١ ــ ان حرية العمل الفلسطينى ضرورة لابد منها لخوض معركة التحرير ٠

٢ ــ المطالبة بالافراج فورا عن المعتقلين الوطنيين ووقف أعمال الابعاد والتعسف ضد الفلسطينيين فى كل مكان ٠

٣ ــ الطلب الى الدول العربية باصرار وصلابة منح الفلسطينيين حريتهم فى شئون العمل والسفر والاقامة ٠

---

* منشورات رسمية ٠

٤ ـ ان جميع المطالب التى تقدم بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى حكومة الاردن بشأن العمل الفلسطينى فى الحد الادنى اللازم لحرية العمل الفلسطينى ٠

٢ ـ وحدة العمل الثورى :

لما كان النضال من أجل استعادة فلسطين يتطلب توحيد جميع القوى الوطنية فى اطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى أساس مخطط ثورى للعمل ، ولما كانت القوى الثورية الفلسطينية قد أقرت مبدأ توحيد عملها تمهيدا لتوحيد تنظيمها كله ، وأقرت المبادىء التى يقوم عليها هذا التوحيد والصيغة التنظيمية التى تتجسد بها لذلك :

١ ـ يؤيد المجلس الوطنى هذه الخطوة التى بادرت قيادة منظمة التنظيم الى اتخاذها والتى تعتبر ولا شك نقطة تحول هامة فى مسيرة النضال الفلسطينى باعتبار أن توحيد القوى الثورية يشكل الدعامة الشعبية الراسخة لمنظمة التحرير الفلسطينية ويدعو جميع الفئات والتنظيمات الثورية الى الاشتراك الهادف للانصهار فى هذا العمل الموحد ٠

٢ ـ يفوض المجلس رئيس اللجنة التنفيذية بأن يقدم الى هذا التنظيم جميع التسهيلات التى يتطلبها لوضع التنظيم أمام مسئولياته الجسيمة فى هذه الفترة الحاسمة من فترات نضالنا لاسترداد الوطن السليب ٠

٣ ـ يطلب المجلس انبثاق القيادة الجماعية الثورية عن هذا العمل الثورى الموحد انسجاما مع طبيعة المرحلة الجديدة التى وصلت اليها قضية فلسطين ٠

٤ ـ الى أن يتم انصهار القوى الثورية انصهارا تاما يطلب المجلس من رئيس اللجنة التنفيذية أن يتعاون مع هذه القوى حتى يتحقق هذا الهدف ٠

٣ ـ العمل العربى الموحد :

لما كان العمل العربى الموحد المنبثق عن مؤتمرات القمة مسلكا من مسالك العمل العربى الموحد على طريق تحرير فلسطين ٠

ولما كانت الدول العربية قد التزمت عن طريق هذه المؤتمرات بخطة العمل الموحد ٠

ولما كانت بعض الدول العربية قد خرجت أو انحرفت عن هذه الخطة أو تقاعست فى تنفيذها ٠

وبالرغم من ايماننا القاطع بان السبيل لتحرير فلسطين هو العمل الثورى النابع من القوة الذاتية العربية ٠

فان المجلس الوطنى يطالب الدول العربية بان تلتزم بما قررته مؤتمرات القمة كحد أدنى للعمل العربى الموحد ، ويناشد الشعب العربى فى كل مكان أن يكون العين الساهرة التى تقوم كل انحراف ، وتعدل كل اعوجاج ، وان يضغط على

الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمة نصاً وروحا ويؤكد المجلس الوطني أن منظمة التحرير باقية مهما كان مصير مؤتمرات القمة ومنطقها ·

٤ ـ الخلافات العربية :

بما أن قضية فلسطين ليست قضية الشعب العربي الفلسطيني وحده وأن مستقبلها مرتبط بمستقبل الثورة العربية · ولانها قضية الأمة العربية كلها ، ولما كانت التناقضات والخلافات العربية تؤثر على مستقبلها ، فان منظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيع أن تعزل نفسها عن هذه الخلافات والتناقضات ، اذ يتحتم عليها أن تقف الموقف الذي يمليه تحرير فلسطين ·

٥ ـ الاعداد للمعركة :

لما كانت قضية فلسطين جزءا لا يتجزأ من قضية الحرية العربية والوحدة العربية، ولما كانت قضية فلسطين هي في الواقع قضية دفاع كل بلد عربي عن نفسه ، وقضية الدفاع عن المصير والوجود العربيين بمقدار ماهي قضية استرداد وطن مغتصب وحقوق سليبة ·

ولما كان من أول واجبات الشعب الفلسطيني ، بلورة هذه الحقائق وابرازها للامة العربية ·

يؤكد المجلس الوطني باسم شعب فلسطين :

١ ـ ان المعركة يجب أن تخاض حتما على اعتبار انها المعركة الحاسمة في تقرير المصير العربي كله ·

٢ ـ ان الوقت حان للانتقال من مرحلة الاستعداد الى مرحلة التهيئة الفعلية النهائية ضمن الاستراتيجية العربية الثورية ·

٣ ـ ان واجبات اشعال المعركة يقع على القوى الثورية العربية التي يتوجب عليها أن ترفع راية المعركة وتتكتل فورا حولها ، وتستقطب جماهير الأمة العربية كلها لهذا الكفاح التاريخي ·

٤ ـ ان الاحجام عن خوض المعركة مرادف لخسارتها ، وقبول بالتجزئة بديلا عن الوحدة العربية والخطر الدائم بديلا عن الامان وتعريض الامة العربية لخسارة المزيد من أراضيها ، وتخل عن الأهداف الثورية العربية ·

٦ ـ البترول :

لما كان البترول قد لعب دورا سلبيا كبيرا في ضياع فلسطين في عام ١٩٤٨ بسبب تقاعس الدول العربية المنتجة له عن استخدامه كسلاح من أسلحة المعركة ضد الصهيونية والاستعمار ·

ولما كانت الدول الاستعمارية التي خلقت اسرائيل في قلب وطننا العربي تعتمد على البترول العربي في وجودها وفي مقوماتها وطاقاتها ·

يقرر المجلس الوطني استخدام البترول العربي سلاحا أساسيا من أسلحة المعركة لاسترداد الوطن السليب في جميع مراحلها ·

ويطلب الى الدول العربية المنتجة له ألا تتردد فى أداء هـــذا الواجب القومى الضـــخم مدفوعة الى ذلك بشعور الواجب بالتضـحية من أجـل الدفاع عن الوجود العربى كله ٠

ويناشد الشعب العربى ، وهو عمـاد معركة تحرير فلسطين ، ألا يتوانى عن أداء دوره الفعال فى تحقيق هذا الهدف ، وجعل البترول وسائر الموارد الاقتصـادية سلاحا أساسيا من أسلحة المعركة ٠

٧ ـ السلاح الذرى والمعركة الاستباقية :

يحذر المجلس الوطنى الفلسطينى بصورة خاصة وقاطعة من الجهود التى تبذلها اسرائيل والهادفة لانتاج السلاح الذرى ، وينبه الى خطر الاستكانة الى أية تصريحات قد تصدر عن العدو معلنة عدوله عن انتاج مثل هذه الأسلحة ٠

ويؤكد المجلس بأن هذه التصريحات اذا نظر اليها من زاوية ما ألفناه من العدو من التقدم تحت ستار الخداع والتضليل هى فى حد ذاتها الدليل القوى على مضيه فى طريق صنع هذه الأسلحة ٠ وينبه المجلس أيضا الى آن هدف العدو من السلاح الذرى هو تثبيت ماهدف اليه الاستعمار دائما من تجزئة للوطن العربى والتطلع الى تجميد لقوة العربية الرادعة التى تحمى الوطن العربى كله والسعى عن طريق التهديد الذرى الى الحصول على أكبر قدر من التوسعات الاقليمية فى البلاد العربية الأخرى ٠

ولذا يعتبر المجلس منع اسرائيل من امتلاك سلاح ذرى هدفا ملحا وعاجلا ويعلن ان من الضرورى على الدول العربية خوض المعركة الاستباقية مع اسرائيل لمنعهـا من الحصول على السلاح الذرى مع التأكيد أن هدف هذه الحرب تحرير أرض فلسطين كلها من العدو واعادتها الى السيادة العربية ٠

ويقرر المجلس توجيـه أصـدق عبارات الشكر والامتنان ، مشفوعة بالاعجاب والتقدير الى الرئيس جمال عبد الناصر للموقف الثورى الذى أعلنه بهذا الصدد دفاعا عن سلامة الوطن العربى وصونا لقضية فلسطين ٠

٨ ـ جيش التحرير الفلسطينى :

١ ـ لمـا كانت الانجازات التى حققها جيش التحرير الفلسطينى فى المدة القصـيرة التى مرت على تشكيله تدعو الى الاعتزاز والاكبـار فان المجلس الوطنى يتوجه الى قيادة هذا الجيش وضباطه وجنوده بتحية الاعجاب والتقدير ويوصى بأن تعمل قيادة المنظمة على تأمين الموارد المالية اللازمة لتمكينه من تحقق ارادة الشعب الفلسطينى فى خوض معركة التحرير ٠

٢ ـ لمـا كان الفضـل الكبير فى قيام جيش التحرير وبلوغه هذا المستوى من التسلح والتدريب والاعداد ، يعود الى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية يقرر المجلس شكر هذه الدول التى مكنت جيشنا من البروز كقوة فعالة متهيئة لاداء دور الطليعة فى معركة التحرير ٠

ويناشد المجلس الدول العربية الاخرى ان تبـادر الى تمكين جيش التحـرير

الفلسطيني من انشاء وحدات له فيها تكون قوة ثورية قادرة على العمل لاسترداد الوطن السليب ضمن الخطة الثورية العربية .

٩ ـ الاحــلاف :

لما كان الوطن العربي يتعرض اليوم لمؤامرات استعمارية خطيرة هي من المخططات الاستعمارية على الصعيد العالمي لمحاربة قضية الحرية في كل مكان عن طريق الاحلاف الاستعمارية المشبوهة التي تستهدف ضرب الدول المتحررة ووقف تيار التحــرر العالمي .

ولما كان الحديث قد كثر في الآونة الأخيرة عن ما يسمى بحلف أو مؤتمر اسلامي وبرزت النوايا المشبوهة لجر الوطن العربي الى هذه الاحلاف التي تسير في سياسة الدول الاستعمارية التي كانت السبب الرئيسي في ضياع فلسطين عن طريق تبنيها للمشاريع الصهيونية .

يقرر المجلس الوطني ـ وهو يتطلع الى تأييد الشعوب الاسلامية لكفاح شعب فلسطين لتحرير وطنه ـ شجب الاحلاف مهما كان شكلها أو تسميتها ويستنكر كل المحاولات لجر الدول العربية اليها ، ويطالب الدول العربية بالامتناع عن السير في ركاب مخططات الدول الاستعمارية التي كانت السبب الرئيسي في مشكلة فلسطين .

ويهيب بالشعب العربي أن يكون يقظا ومتأهبا لاحباط أية مؤامرات استعمارية من هذا الطراز .

١٠ ـ مؤامرات الاستعمار في الوطن العربي :

لما كان تثبيت الثورة العربية اليمنية يمثل دعما أساسيا لقضية الحــرية في الجزيرة العربية ويعزز الكفاح من أجل الاستقلال في الاقطار العربية الرازحة تحت نير الاستعمار وبخاصة في الجنوب المحتل والخليج العربي .

ولما كان تثبيت الثورة العربية اليمنية يؤدي الى تحرير كافة القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة لتقف على استعداد لخوض معركة تحرير فلسطين .

ولما كان الاستعمار قد عمل على سلخ بعض أجزاء الوطن العربي ويعمل على تعزيز المحاولات الانفصالية في بعض أجزاء الوطن الأخرى .

ولما كان الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بوحدة النضال العربي ووحدة الوطن العربي ، لذا يقرر المجلس الوطني الفلسطيني :

١ ـ دعوة الدول العربية الى العمل فورا على وقف المؤامرات الاستعمارية التي تتعرض لها الجمهورية العربية اليمنية ، ويطالب الشعب العربي بتأييد الثورة اليمنية واحباط كل المحاولات لاضعافها والقضاء عليها .

٢ ـ تأييد نضال الجنوب المحتل من أجل حريته وتأييد شعب عمان في كفاحه من أجل التحرر من الاستعمار وأعوانه وشجب محاولات التسلل الايراني الى منطقة الخليج العربي ويدعو كافة المسئولين الى وضع حد نهائي لها .

٣ ـ دعم جميع الجهود لتصفية المحاولات الانفصالية فى بعض البلاد العربية كالعراق وجنوب السودان . واعتبار منطقة عربستان ولواء الاسكندرونة أجزاء مغتصبة من الوطن العربى يجب اعادتها الى حظيرته .

٤ ـ شجب وجود القواعد الاستعمارية فى المنطقة العربية بصورها المختلفة لتهديدها سلامة الوطن العربى كله واستنكار أية محاولة لنقل قاعدة عدن العدوانية الى امارة البحرين فى الخليج العربى .

١١ ـ تسليح أمريكا لاسرائيل :

لما كانت المؤامرات الاستعمارية المسئولة عن خلق اسرائيل فى قلب وطننا العربى مستمرة وتكاد لا تنقطع عن دعم اسرائيل وتقويتها وحمايتها .

وحيث آن الاستعمار الامريكى هو العدو الاول لجميع حركات التحرير بما فيها تحرير فلسطين .

ولما كانت جميع الدلائل قد أكدت وجود صفقة جديدة للسلاح بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تم فيها تزويد اسرائيل بمئات الطائرات النفاثة الحديثة وأحدث الأسلحة والمعدات .. ولما كانت هذه الصفقة حلقة فى سلسلة ماقامت به أمريكا لخلق اسرائيل ودعمها وحمايتها من اجراءات حملت طابع التحدى والعداء السافر لشعب فلسطين والامة العربية كلها .

يستنكر المجلس الوطنى أشد الاستنكار صفقة الأسلحة الجديدة التى عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع اسرائيل .. ويطلب الى الشعب العربى فى كل مكان أن يحدد موقفه نهائيا من هذا العداء السافر الذى يصدر عن أمريكا تجاه شعب فلسطين وألا يقتصر هذا التحديد على مجرد الامانى .

ويطلب الى الدول العربية أن تبادر فورا الى اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد الولايات المتحدة على ضوء القرار الذى سبق أن صدر عن مؤتمر القمة العربى الثانى بتحديد مواقف الدول العربية كلها من الدول الاجنبية فى ضوء مواقف أخيرة من قضية فلسطين .

١٢ ـ الصين الشعبية :

(أ) لما كانت حكومة الصين الشعبية قدمت مشكورة جميع المساعدات الصادقة لتمكين الشعب الفلسطينى من الكفاح ضد الاستعمار وقاعدته اسرائيل فان المجلس الوطنى يحيى شعب الصين الشعبية ويعرب عن تقديره لسياسة حكومتها القائمة على مبدأ الاعتماد على النفس ، وعن تأييده لنضاله ضد الاستعمار الأمريكى وتحرير تايوان من عصابة تشان كاى شيك .

(ب) لما كانت الحكومات العربية قد قررت مبدأ تحديد مواقفها من الدول الاجنبية وفقا لمواقف تلك الدول من القضية الفلسطينية . لذلك يطالب المؤتمر الحكومات العربية التى لم تعترف بعد بحكومة الصين الشعبية الاعتراف بها تقديرا لموقفها من قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

١٣ ـ كوريا الشعبية الديموقراطية :

يحيي المجلس الوطني شعب كوريا الشعبية الديموقراطية ويعرب عن تأييده لنضال الشعب الكوري للتخلص من عصابة الحكم الحالي في سيول والعميل للاستعمار الامريكي ويناشد الدول العربية التي تعترف بحكومة كوريا الشعبية الديموقراطية الاعتراف بها تقديرا لموقفها من قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

١٤ ـ الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي :

(أ) يحيي المجلس الوطني سياسة الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي في منع الهجرة اليهودية الى فلسطين ويشكرها على ذلك .

(ب) يندد المجلس الوطني بالحملة السياسية والدعائية التي تقوم بها الصهيونية العالمية ضد الاتحاد السوفياتي وسياسته تجاه اليهود المقيمين فيها ويعتبرها احدى وسائل الاستعمار للنيل من المعسكر الاشتراكي .

(ج) يعتبر المجلس الوطني اللقاء الاخير الذي تم بين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير استهلالا لجهود أخرى في هذا السبيل تضمن تحقيق مزيد من التعاون المشترك في سبيل تحرير فلسطين .

١٥ ـ المانيــا :

يندد المجلس الوطني بسياسة الحكومة الالمانية الغربية ويطالب الدول العربية بمقاطعتها اقتصاديا لاستمرارها في دعم العدوان الاسرائيلي بالمال والسلاح ويناشد المجلس الدول العربية التي لم تعترف بحكومة المانيا الشرقية الاعتراف بها كما يؤكد تأييده لحق الشعب الألماني في وحدة بلاده .

١٦ ـ دول عدم الانحياز :

لما كانت دول عدم الانحياز قد أعربت في مؤتمراتها الاخيرة عن تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل وطنه .

نقرر المجلس شكر الدول التي ساندت قضيتنا على موافقتها الصادقة من تأييد القضية وتصفية اسرائيل ككيان استعماري ويطالب الدول المتبقية منها أن تحذو حذو الدول الاخرى ويطلب الى قيادة منظمة التحرير مواصلة الجهود التي تبذلها مع هذه الدول .

١٧ ـ حركات التحرر :

(أ) يحيي المجلس الوطني الكفاح البطل الذي تقوم به جبهة تحرير جنوب الفيتنام ويعلن استنكاره للقصف الامريكي لجمهورية فيتنام الديموقراطية .

(ب) يؤيد المجلس الوطني الكفاح العادل الذي تقوم به حركات التحرير في كل من انجولا وموزنبيق وغيانا المسماة بالبرتغالية والكونغو (ليوبولد فيل) وزمبابوي (روديسيا الجنوبية) وجنوب افريقيا .

١٨ ــ مقررات مؤتمرات القارات الثلاث :

يعرب المجلس عن تأييده التام لقرارات مؤتمر القارات الثلاث المنعقد فى هافانا فى مطلع العام الحالى ويؤكد تقديره لتأييد شعوب اثنتين وثمانين دولة اشتركت فى هذا المؤتمر لقضية فلسطين وتحريرها من الاستعمار والصهيونية . ويحيى المجلس كفاح الشعب الكوبى ضد المؤامرات الاستعمارية .

١٩ ــ مكاتب المنظمة :

وغبة فى تمكين مكاتب المنظمة من القيام بمهمتها على افضل وجه ممكن يوصى المجلس الوطنى :

(أ) بالقيام بدراسة وافية لاوضاع هذه المكاتب ووضع مخطط علمى مدروس يتناول تحديد مواقعها والكفايات اللازمة لكل موقع من هذه المواقع فى ضوء مختلف الاعتبارات .

(ب) الافادة من جهود الجاليات الفلسطينية خاصة والعربية عامة .

(ج) الاعتماد على الاتحاد العام لطلاب فلسطين وسائر الاتحادات والروابط الطلابية العربية وتشجيع الندوات الطلابية لخدمة القضية الفلسطينية .

(د) اقامة الصلات مع الشخصيات المناصرة للقضية الفلسطينية من رجال السياسة والفكر والادب والصحافة فى مختلف بلاد العالم ودعم الجهود المبذولة لانشاء لجنة فلسطين الدولية .

(هـ) التركيز على الاحزاب والهيئات التقدمية فى البلاد العربية وتوضيح قضية فلسطين لقواعدها .

(و) دراسة امكانية دمج الدائرتين السياسيتين العربية والخارجية فى دائرة واحدة .

(ز) مواصلة المساعى لمنح مكاتب المنظمة الحصانات والاعفاءات اللازمة لها .

(ح) الاهتمام بوفود المغتربين الذين يفدون الى الاقطار العربية ودعوتهم الى القيام بواجبهم فى خدمة قضية فلسطين فى مهاجرهم .

القرارات العسكرية :

١ ــ يعلن المجلس الوطنى الفلسطينى ثقته الكاملة بقيادة جيش التحرير الفلسطينى ويطالبها بمواصلة الجهد لوضع قواتنا المسلحة أمام مسئوليات القتال فى أسرع وقت ممكن .

٢ ــ يناشد المجلس الوطنى الفلسطينى الدول العربية المعنية الوفاء بالتزاماتها المالية قبل قيادة جيش التحرير الفلسطينى حتى تتمكن هذه القيادة من تنفيذ خطتها .

٣ ــ يقرر المجلس الوطنى أنه لا يجوز أن تكون مخصصات جيش التحرير الفلسطينى

جزءا من وفورات القيادة العربية الموحدة وأن تعود هـــذه المخصصات الى وضعها الاصيل بحيث تكون التزاما على الدول العربية نحو جيش التحرير الفلسطيني .

٤ ـ يقرر المجلس الوطني التزام اللجنة التنفيذية للمنظمة بمبلغ المليون جنيه المقررة لها من جامعة الدول العربية في الصرف على أمورها الادارية وتحويل جميع ايرادات الصندوق القومي الفلسطيني وفي حالة عدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماتها في المليون جنيه يغطي العجز من ايرادات الصندوق القومي في حدود ١٠٪ من الايرادات السنوية .

٥ ـ يوصي المجلس الوطني بأن تحال طلبات اشغال الوظائف الى قيادة جيش التحرير لابداء الرأي .. ويرفع هذا الرأي الى اللجنة التنفيذية لتتخذ القرار الذي تراه مناسبا .

٦ ـ يناشد المجلس الوطني الفلسطيني الحكومة الاردنية ، بتطبيق قانون التجنيد الاجباري والتدريب الشعبي والسماح بانشـاء وحـــدات لجيش التحرير الفلسطيني في تسليح وتدريب وتحصين القوى والخطوط الأمامية .

٧ ـ يناشد المجلس الوطني الفلسطيني الحكومة اللبنانية بافساح المجـال لمنظمـة التحرير الفلسطينية لتعبئة أبنـــاء فلسطين المقيمين في لبنان تعبئة عسكرية كاملة .

٨ ـ يطالب المجلس بمضاعفة الاهتمام بقوات الفدائيين وزيادة أعدادها بالشكل الذي يتيح لها العمل السريع بما يتفق مع أبعادالمعركة واحتمالاتها والاستفادة بخبرات المجاهدين .

٩ ـ يطالب المجلس بالاهتمام الجدي بدور المرأة الفلسطينية في معركة التحرير مثل المقاومة الشعبية والخدمات الطبيـة والاسعاف الميـداني وكل ما يتعلق بأعمال الميدان .

١٠ـ يقرر المجلس الوطني الفلسطيني وضع الدائرة العسكرية تحت اشراف قيادة جيش التحرير الفلسطيني .

١١ـ يقرر المجلس الوطني الفلسطيني توجيه الشكر والتقـدير لجميـع الدول التي سهلت وساعدت على انشاء وحدات جيش التحرير الفلسطيني .

١٢ـ يقرر المجلس الوطني الفلسطيني توجيه الشكر والتقدير لقيادة جيش التحرير الفلسطيني نظرا للجهد الكبير الذي بذلته في سبيل الوصول بقواتنا المسلحة الى رفع مستويات التنظيم والتسليح والتدريب .

قرارات في التنظيم الشعبي :

أولا : قرر المجلس الاسراع في استكمال التشكيلات المختلفة للتنظيم الشعبي في المناطق التي أمكن فيها تنفيذ قانون التنظيم الشعبي تمكينا لها من ممارسة نشاطاتها المختلفة .

ثانيا : أقر المجلس مشروع خطة العمل فى التنظيم الشعبى وأوصى المجلس اللجنة التنفيذية بالعمل على تنفيذ هذه الخطة فى جميع مناطق التجمع الفلسطينية .

ثالثا : قرر المجلس بأنه عندما تتكامل التشكيلات الشعبية فى القطر تكون السلطة فى القضايا المحلية للتنظيم الشعبى فى القطر من اختصاص مكتب القطر وفقا لمبادىء قانون التنظيم الشعبى والتوجيهات العامة التى تصدر من قيادة المنطقة .

رابعا : يوصى المجلس دائرة التنظيم الشعبى بالقيام بمزيد من الدراسة لموضوع علاقات الاتحادات بأنواعها مع منظمة التحرير والتشكيلات الشعبية التابعة لها .

خامسا : (أ) يقرر المجلس بأن يكون تمثيل المرأة الفلسطينية فى المؤتمرات العربية والدولية عن طريق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية .

(ب) يقرر المجلس بأن يكون المؤتمر العام للتنظيم الشعبى من أعضاء المكاتب القطرية المنتخبين فى المراكز التى اتيحت فيها فرصة اجراء الانتخابات للتشكيلات الشعبية من أعضاء المكاتب القطرية المختارين من قيادة المنظمة بالتناوب مع أعضاء المجلس الوطنى وقواعد المنظمة المختلفة فى المراكز التى تعذر اجراء الانتخابات فيها على أن يحل الأعضاء المنتخبون محل الأعضاء المختارين فى حالة اجراء انتخابات تشكيلات التنظيم الشعبى .

قرارات فى الاعلام والتوجيه القومى :

١ ـ نظرا للدور الحيوى الذى تؤديه اذاعة صوت فلسطين فى نشر وتعميق أهداف المنظمة وأفكارها وشعاراتها وايصالها الى الشعب الفلسطينى خاصة والجماهير العربية عامة يقرر المجلس ضرورة دعم اذاعة صوت فلسطين ماديا ومعنويا وتسهيل مهمتها الاخبارية بتزويدها بجهاز تيكر وتمكينها من تخصيص بعض الوقت لبث برامج باللغة العبرية توجه الى اليهود فى الارض المحتلة لكشف التناقضات التى تحقق بها الدعايات المستغلة لتعبئتهم فى الدولة الغاصبة .

٢ ـ مساندة جريدة أخبار فلسطين لترتفع من حيث المضمون والاخراج الى المستوى الذى يؤهلها للنطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية على أن يشمل توزيعها كافة مراكز التجمعات الفلسطينية والعربية .

٣ ـ تكليف نفر من الاساتذة المختصين فى مواد الجغرافيا والتاريخ والتربية بوضع مقررات مدرسية وفقا للمناهج التى أقرتها لجنة المناهج المدرسية ، وحث حكومات البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين باعتماد هذه الكتب لتدريسها فى مختلف المراحل الدراسية .

٤ ـ دعم قسم الثقافة الفنية بالامكانيات اللازمة التى تمكنه من تنفيذ مشروعاته كاقامة المعارض فى الخارج وانجاز مشروع طباعة اللوحات التاريخية ، ومشروع كتب الاطفال المصورة ، ومساندته فيما ينتوى الشروع به من نشاطات فى مجال الفنون الشعبية .

٥ ـ دعم قسم النشر والانتاج السينمائى بحيث يتمكن من انتاج أكبر عدد ممكن من الأفلام الوثائقية والتسجيلية ، ودراسة المجالات التى تمكن من عرض هذه الأفلام

على أكبر عدد ممكن من المشاهدين داخل البلاد العربية وخارجها ضمن امكانيات المنظمة المالية ٠

٦ ـ نظرا لما يتمتع به مركز الأبحاث من امكانيات مالية وادارية يقرر المجلس ضرورة حث المركز على بذل الجهد بما يتكافأ والامكانيات المذكورة ٠

٧ ـ العمل على انشاء مجلة أسبوعية تبلور الخط الفكرى للمنظمة وتعالج القضية الفلسطينية فى مختلف نواحيها ، لتعميمها فى وجدان الجماهير العربية ٠

٨ ـ لما كانت البلاد الافرو اسيوية تعتبر الآن مسرحا اعلاميا للحركة الصهيونية ، مما يقتضى مواجهة عربية شاملة ، يقرر المجلس أن يعرض على مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المقبل التوصيات التالية :

(أ) قبول المزيد من الطلاب الآسيويين والافريقيين فى المعاهد والكليات العربية ٠

(ب) مناشدة الدول العربية الاسراع فى تنفيذ توصياتها المتعلقة باستثمار رءوس الاموال العربية فى كل من افريقيا وآسيا ٠

(جـ) ضرورة السعى الحثيث لتنفيذ الوصية المتعلقة بفتح مكاتب الجامعة العربية فى افريقيا ٠

٩ ـ تكليف اللجنة التنفيذية باعداد دراسة وافية لمشروع انشاء معهد أو فصول ملحقة بمعاهد كفيلة بتأهيل بعض الشباب الفلسطينى والخبراء الفنيين للعمل والتدريس فى البلاد الافرو آسيوية والاتصال بهذا الصدد بالدول العربية وجامعتها واتحاد المعلمين العرب سعيا وراء مساهمتهم فى تنفيذ هذا المشروع ودعم معهد الدراسات الفلسطينية فى بيروت ٠

١٠ـ كما يؤكد المجلس قراراته التالية المتخذة فى دور انعقاده الثانى :

(أ) مطالبة الدول العربية الشقيقة بأن تلحق فى سفاراتها وبعثاتها ملحقا صحفيا فلسطينيا وذلك فى الأماكن التى يتعذر على المنظمة أن تؤسس مكاتب لها والعمل على اشراك المرأة الفلسطينية والعربية فى المؤتمرات الدولية ٠

(ب) المثابرة على استضافة قادة الفكر الأجنبى الى الوطن العربى وفلسطين خاصة على أن يهيأ لهم الجو المناسب للتفاعل الفكرى بينهم وبين قادة الرأى الفلسطينى ٠

(جـ) ضرورة اقامة تعاون اعلامى بين منظمة التحرير والبلدان التى تحارب الاستعمار٠

(د) تأهيل الأدلاء السياحيين فى البلاد العربية بما يمكنهم من شرح القضية الفلسطينية بطريقة صحيحة ، وتزويد مكاتب السياحة بالمعلومات والنشرات اللازمة ٠

(هـ) ضرورة تعيين ملحقين عماليين فى مكاتب المنظمة فى بعض البلدان الخارجية وخاصة فى الأماكن التى توجد فيها منظمات عمالية عالمية ٠

(و) المثابرة على كشف ومكافحة الجمعيات ذات الميول الصهيونية المستترة تحت أسماء انسانية براقة ٠

(ز) الاسراع فى تعيين مسئولين اعلاميين فى مكاتب المنظمة حيث تدعو الحاجة ٠

(ح) التوسع فى انشاء المكتبات العامة التى تحوى مراجع تختص بالقضية الفلسطينية تنتشر فى أمكنة تجمع الفلسطينيين ٠

١١ـ يقرر المجلس تأييد توجيه مؤتمر وزراء الاعلام العرب بشأن مكافحة الاذاعات التليفزيونية الاسرائيلية ٠

١٢ـ يطالب المجلس اللجنة التنفيذية بالاتصال بالدول العربية ووزارات التربية والتعليم فيها لمنع الكتب المدرسية التى توحى باعتبار اسرائيل دولة قائمة ٠

١٣ـ يطلب المجلس من اللجنة التنفيذية عند تنفيذ هذه القرارات التقيد بالقرار الذى ينص على ألا تتعدى النفقات الادارية والاعلام وغيرها المليون دينار ٠

القرارات المالية :

أولا : المصادقة على الحسابات الختامية عن المدة الواقعة ما بين ١٩٦٥/٤/١ ولغاية ١٩٦٦/٣/٣١ والتى تم تدقيقها من قبل فاحصى الحسابات المعتمدين السادة خضر ورمضان وشركاهم ٠

ثانيا : المصادقة على مشروع الميزانية المنظمة لعام ٦٦ ـ ١٩٦٧ على أن تقوم اللجنة التنفيذية ومجلس ادارة الصندوق القومى الفلسطينى بضغط النفقات فى حدود المليون دينار ٠

ثالثا : لما كان طريقنا لتحرير فلسطين هو الكفاح المسلح ولما كان شعبنا يعقد أمله ورجاءه على جيش التحرير الفلسطينى الذى أتيح للمجلس الوطنى فى دورته الحالية أن يرى ما بلغه هذا الجيش من كفاءة وحسن تدريب ٠

وحرصا على أن تصرف الأموال التى يقدمها الشعب العربى الفلسطينى على تقوية وتدعيم جيش التحرير الفلسطينى ٠

لذلك قرر المجلس بأن تخصص ضريبة التحرير والتبرعات مهما كان مصدرها والوفورات المتحققة لدى الصندوق القومى الفلسطينى ولا يجوز أن ينفق منها لغير هذا الغرض الا للتغلب على الأزمات المالية الطارئة وفى حدود ١٠٪ ٠

رابعا : تخصيص مبلغ ٧٥٠٠٠ دينار أردنى من الاحتياطى العام المرصود فى ميزانية عام ٦٦ ـ ١٩٦٧ واضافته الى مخصصات الدائرة العسكرية لحساب قيادة جيش التحرير الفلسطينى لينفق منه على التدريب الشعبى وبذلك يصبح اجمالى مخصصات الدائرة العسكرية ٧٩٤٢٢٠ دينارا أردنيا بدلا من ٧١٩٢٢٠ دينارا أردنيا ٠

خامسا : يطلب المجلس أعضاء مجلس ادارة الصندوق القومى الفلسطينى بأن يضاعفوا جهودهم لتنمية موارد الصندوق بشتى الطرق والوسائل الممكنة لدعم جيش التحرير الفلسطينى ٠

سادسا : يقرر المجلس الوطنى مناشدة الدول العربية العمل على اصدار التشريعات اللازمة لفرض ضريبة التحرير على أبناء الشعب العربى الفلسطينى المقيمين

لديها وتقديم التسهيلات اللازمة لقيام أجهزة المنظمة بأعمال الجباية الشعبية وتدعو الشعب الفلسطيني لدفع ضريبة التحرير على أي حال ٠

سابعا : يقرر المجلس بأن تجرى اللجنة التنفيذية الاتصالات مع الدول العربية التي لم تسدد التزاماتها تجاه المنظمة والسعي المتواصل لتسديدها ٠

ثامنا : نظرا لعدم اقرار مشروع المؤسسة المالية العربية المقدم من اللجنة التنفيذية الى مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في الاسكندرية وبطء الاجراءات الخاصة بهذا المشروع يقرر المجلس بأن يناشد الدول العربية وزراء المال فيها اقرار مشروع المؤسسة المالية في أقرب وقت ممكن وأن تقوم رئاسة اللجنة التنفيذية باجراء اتصالات ثنائية مع كل من الدول العربية للحصول على موافقتها على هذا المشروع ٠

تاسعا : يقرر المجلس الوطني مناشدة الدول العربية التي لم تنفذ قرار مؤتمر المواصلات السلكية واللاسلكية العربي السادس والخاص باعفاء المنظمة من أجور البريد والبرق والهاتف المبادرة الى وضع هذا القرار موضع التنفيذ ٠

عاشرا : يطلب المجلس الى اللجنة التنفيذية أن تعيد النظر في نسبة علاوة غلاء المعيشة وتخفيضها تخفيضا جذريا بحيث لا تتجاوز هذه العلاوة بأي حال من الأحوال نسبة العلاوة المعمول بها في الدول العربية ٠

احدى عشر : يقرر المجلس الغاء علاوة غلاء المعيشة عن الموقف الذي تقدم له تسهيلات سكنية مجانية ٠

ثاني عشر : منعا للاسراف يقرر المجلس بأن تخضع كافة عقود الانتاج الاذاعي بتصديق اللجنة التنفيذية قبل ابرامها ٠

ثالث عشر : يقرر المجلس الحد من التعيينات والحد من النفقات الادارية العامة لغاية شهر أيلول (سبتمبر) عن عام ١٩٦٦ ٠

هذا وأقر المجلس التوصيات التالية المقدمة من السيد مدير عام الصندوق القومي الفلسطيني والمصدق عليها من قبل مجلس ادارة الصندوق القومي واللجنة التنفيذية٠

١ ــ أن يجرى كل تعيين مجدد في المنظمة على أساس الحد الأدنى للرواتب ، وأن تكن مخصصات الرواتب في الميزانية قد رصدت على أساس الحد الأعلى ٠

٢ ــ أن يتم التعيين في حدود شواغر الملاكات المقررة في مشروع ميزانية عام ١٩٦٧/٦٦ بحيث لا يستعمل أي وفر في مخصصات الرواتب لاضافة وظائف جديدة الى هذه الملاكات ٠

٣ ــ ألا تملأ الشواغر الملحوظة في ملاكات الدوائر والأجهزة والمكاتب الرئيسية والفرعية الا في حدود احتياجاتها الحقيقية وعلى أساس العدد المخصص لكل منها ٠

٤ ــ أن يخضع ترفيع الموظفين وزيادة رواتبهم لأحكام الأنظمة المعمول بها دون استثناء ٠

٥ ــ أن يعاد النظر في دائرة الانتخابات والشئون العامة بعد اجراء الانتخابات على ضوء الحاجة اليها وتحديد اختصاصاتها ٠

٦ ـ ألا ينفق من الاحتياطى العـام الا على النشاطات العسكرية ولتمويل المشاريع المستحدثة غير الملحوظة فى مشروع ميزانيات دوائر المنظمة لعام ١٩٦٧/٦٦ ٠

٧ ـ ألا تجرى أية مناقلات بين أبواب الميزانية وفصولها وأن تقتصر المنـاقلات فى حالة الاضطرار اليها على بنود الفصل الواحد فى الباب الواحد ٠ وأن تتم هذه المناقلات بين البنود بقرار من اللجنة التنفيذية ٠

٨ ـ ألا يتم الصرف من أى بند من بنود الفصل الرابع (النفقات الخاصة) وكذلك من البند ١٦ من الفصل الثانى (الوقود) الا بقرارات تصدر عن اللجنـــة التنفيذية ٠

٩ ـ ألا يجرى الصرف من البند ٦ من الفصل الأول (مكافآت وتعويضات) الا لمن يكلفون بمهمات محـــددة من غير موظفى دوائر منظمـة التحرير الفلســطينية وأجهزتها ومكاتبها ٠

١٠ـ اعتبـار محاسبى مكاتب المنظمـة وأجهزتها ممثلين لدائرة الصـندوق القومى الفلسطينى فيها ومسئولين عن كل نفقة خلافا لبنود الميزانية والأنظمة والتعليمات المالية النافذة وتخويلهم حق الامتناع عن صرف كل نفقة غير أصولية وأن يقدم المحاسبون ملاحظاتهم أولا بأول الى اللجنة التنفيذية ٠

١١ـ متابعة المساعى فى سبيل الحصول على اعفاءات الجمارك والبرق والبريد ٠

١٢ـ يطلب المجلس من اللجنة التنفيــذية أن يتم توزيع الميزانية العـــامة الختامية ومشروع الميزانية الجديدة على أعضاء المجلس الوطنى قبل انعقاد دورته بأسبوعين على الأقل ٠

قرار خاص :

يقرر المجلس اعتبار فلسطين المحتلة دائرة انتخابية لها مقعد واحد ، وانتخاب الأستاذ أحمد الشقيرى رئيس منظمـة التحرير الفلسطينية نائبا عن هـــذه الدائرة واعتباره عضوا فى المجلس الوطنى المقبل الذى سيجرى انتخابه ٠

القرارات القانونية :

أولا : قرر المجلس تعديل المـــادة ٢٢ من النظـــام الأساسى لمنظمـة التحرير الفلسطينية بحيث تصبح كما يلى :

« تنشىء منظمة التحرير الفلسطينية جيشـا من أبناء فلســطين يعرف بجيش التحرير الفلسطينى تكون له قيادة مستقلة وواجبه القومى أن يكون الطليعة فى خوض معركة تحرير فلسطين » ٠

ثانيا : أقر المجلس اللائحة الداخلية للمجلس الوطنى ٠

ثالثا : يفوض المجلس اللجنة التنفيذية تاليف لجنة خاصة بشـــئون الموظفين لدراسة أوضاعهم العامة والخاصة على أن تقدم تقريرها الى المجلس الوطنى فى دورته القـــادمة ٠

رابعا : قرر المجلس تعديل المادتين ٢ و ٣ من مقدمة النظام الأساسي للصندوق القومي الفلسطيني على النحو التالي :

المـــادة ٢ :

يتألف مجلس ادارة الصندوق من أعضاء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عضوا ولا يزيد على عشرين ، يعينون بقرار من اللجنة التنفيذية ، على أن يكون رئيس المجلس عضوا في اللجنة التنفيذية فاذا تعذر عليه حضور أي جلسة من جلساتها فله أن ينتدب أحد نائبيه لحضورها .

المادة ٣ :

ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه نائبين للرئيس وأمينا للسر .

(٣٥٤)

خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

(الشقيرى) فى اجتماع لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب (*)

٢٧ يونيو سنة ١٩٦٦

السيد الرئيس .. حضرات الاخوان المحترمين :

يحسن صنعا السيد الأمين العام ، اذ يصدر تقريره على الدوام بموضوع دعم التضامن العربى ، لأن التضامن العربى فى الواقع هو الأساس القوى المتين للعمل العربى الموحد ، وهو الأساس الذى قامت عليه مؤتمرات القمة العربية ، فاذا لم يكن هناك تضامن عربى ، فلا يمكن أن نتوقع قيام عمل عربى موحد ، ولا ان نتوقع لمؤتمرات القمة العربية لن تكون مؤتمرات قمة فعلا : قمة فى جديتها ، قمة فى قراراتها ، قمة فى تنفيذ هذه القرارات .

ان مؤتمرات القمة لم يفكر فيها أصلا لتكون مجرد اجتماعات تصدر عنها قرارات ، ثم تقرأها الأمة العربية وتبحث فيما بعد عن جديتها ومدى تنفيذها ، فلا تجد من ذلك الا القليل .

ولهذا فان منظمة التحرير الفلسطينية تشكر للسيد الأمين العام أن صدر تقريره هذا ، كما صدر تقاريره السابقة ، بموضوع التضامن العربى ، لأنه هو مفتاح التضامن العربى ، ولأنه اذا لم يكن هناك تضامن عربى فلا ترى فائدة من اجتماع الملوك والرؤساء ، ولا من اجتماع لجنة المتابعة ، ولا من أى اجتماع عربى . فاذا خلت الاجتماعات العربية حتى على صعيد الجامعة العربية الذى سبق مؤتمرات القمة .. اذا خلت هذه الاجتماعات من التضامن العربى ، كان كل تجمع عربى قائما على الرمل ، لا أساس له ولا يؤدى الى نتيجة ، وليس من شأنه أن يكون موضع احترام وتقدير ، لا من الأمة العربية ولا من العالم .

وهذا يسوقنى الى القول بان التضامن العربى ليس سلبيا ، ذلك ان المعانى فى التضامن العربى هى معان ايجابية وليست معانى سلبية .

لقد وقع الملوك والرؤساء فى الدار البيضاء وثيقة عرفت بوثيقة التضامن العربى والواقع ان هذه الوثيقة قد تكون جديدة فى صيغتها ، وانما هى فى معانيها قديمة قدم المحاولة الأولى للأمة العربية ، فى أن تجمع طاقاتها من أجل العمل العربى الموحد . ولكن أهمية هذه الوثيقة التى وقعها الملوك والرؤساء انها وضعت الملوك والرؤساء

(*) من مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية

والحكومات العربية أمام مسئولياتهم بصورة مباشرة · وهذه المسئوليات تفرض على الملوك والرؤساء والحكومات العربية ، أن تتضامن فيما بينها تضامنا حقيقيا من أجل القضايا العربية ومن أجل قضية فلسطين· هذا التضامن ليس كلاما انشائيا ولاعاطفيا ولا شعريا ، وانما يجب أن يبدو فى السلوك ، وفى المناهج التى تسير فيها الحكومات العربية ، لاثبات وجود هذا التضامن العربى ، فهو نقطة البداية لكل عمل عربى ·

لقد أنشأت مؤتمرات القمة القيادة العربية الموحدة ، وأنشأت منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنشأت هيئة الروافد ، ووضعت قرارات سياسية والتزامات بمبادىء عربية بالنسبة لأهداف الأمة العربية · وفى رأس هذه المبادىء تحرير فلسطين بوصفه الهدف الكبير الذى أجمعت عليه الأمة العربية ·

كل هذه المؤسسات : القيادة العربية الموحدة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، هيئة الروافد ·· كل هذه المبادىء والاهداف لا يمكن تحقيقها الا بالتضامن العربى الحقيقى ، فلا بد ان يكون هذا التضامن عميقا وأصيلا وعريقا ، وتبدو دلائله بالعمل الصحيح الصادق ·

ان مجرد اطلاق التصريحات من المسئولين العرب ، ملوكا كانوا أو رؤساء أو وزراء أو سفراء ، لا يكفى لأن يدفع العمل العربى نحو جديته بل لابد أن تضع الأمة العربية كل طاقاتها وامكانياتها فى سبيل انجاح العمل العربى الموحد · وهذه هى القاعدة الأساسية للتضامن العربى ·

هناك خطأ شائع يشترك فيه كثيرون ، وهو ان التضامن العربى معناه وقف الحملات الاذاعية والصحفية بين الدول العربية ، بعضها وبعض ·· وقف المهاترات ، وقف السب والشتم · وأنا أقول ان هذا جانب من جوانب التضامن العربى ، ولكنه ليس التضامن العربى فى جوهره وفى حقيقته وفى أصله ، والخطأ الشائع أن يقتصر التضامن العربى فى فهمنا على انه وقف للحملات الاذاعية والصحفية · واننى باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، وباسم الشعب الفلسطينى ، استنكر الحملات الاذاعية واستنكر المهاترات والسب والشتم وأرحب بالنقد الموضوعى ، كما وردت هذه العبارة فى ميثاق التضامن العربى اذ يوم يقف هذا النقد البناء الموضوعى فى العالم العربى ، تتوقف الحياة العربية الفكرية ، ويكون هذا فى غير صالح القضايا العربية عامة ، وقضية فلسطين خاصة ·

ان التضامن العربى فى حقيقته ليس وقف الحملات ، بل هناك شىء أهم من هذا ، وهو الناحية الايجابية ·· هذه الناحية الايجابية لا أعالجها من منطق منظمة التحرير فحسب ولكن مما وقع عليه الملوك والرؤساء فى تلك الوثيقة فى الدار البيضاء ، اذ تنص المادة الأولى من هذه الوثيقة على العمل على تحقيق التضامن فى معالجة القضايا العربية وخاصة قضية تحرير فلسطين هذه هى المادة الأولى من ميثاق التضامن العربى ·

وتنص المادة الرابعة منه على استخدام الصحف والاذاعات وغيرها من وسائل النشر والاعلام لخدمة القضية الفلسطينية ، وهذا أيضا جانب ايجابى اذ أن أجهزة الاعلام يجب أن تستخدم فى خدمة القضايا العربية ، وفى خدمة القضية الفلسطينية

أما المادة الخامسة والأخيرة ، فانها تتحدث عن وقف الحملات ووقف الاذاعات ، وهى على أهميتها ، الا أن الاصل هو أن يقوم بين الدول العربية تضامن حقيقى فى

خدمة القضايا العربية وقضية فلسطين • ويوم يسقط هذا التضامن ، حينئذ لا تنفع التصريحـــات التى صدرت من الملوك أو الخطب من الرؤساء ، فى خدمة القضـــايا العربية وفى تحرير فلسطين •

لذلك أرى أن العبارة التى وردت فى أول تقرير الأمين العام ، عبارة خطيرة يجب أن تثير اهتمامنا وتثير انتباهنا • ورجائى ، باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، أن ترفعوا الى حكوماتكم والى الملوك والرؤساء ، هذه الصورة التى وضعها أمامكم السيد الأمين العام فى أول تقريره حيث يقول :

« يواجه التضامن العربى فى مرحلته الحالية أزمة عصيبة تهدد الجبهة العربيـة بالانقسام ، كما تهدد سياسة القمة ووحدة العمل المقررة فيها » •

اذن نحن أمام انذار من السيد الأمين العام موجه لنا ومن خلفنا ، الى حكوماتنا والى الملوك والرؤساء ، بأننا نواجه أزمة عصيبة تهددنا بالانقسام وبهـــذا القدر من الانذار أرجو أن نعطى الاهتمام الكافى لوضع التضامن العربى كما نراه ونحســـه فى الوقت الحاضر بين الدول العربية •

ان منظمة التحرير الفلسطينية حينما تتحدث فى هذا الموضوع ، لا تنطلق فقط من زاوية القضية الفلسطينية فى حدودها الضيقة •• أبدا •• القضية الفلسطينية جزء من القضية العربية ، وكل خلاف بين دولتين عربيتين ينعكس بالنتيجـة على القضية الفلسطينية وعلى شعب فلسطين ، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ، ولذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية تتحدث عن حق وعن مسئولية كبيرة فى التضامن العربى ، لا بالنسبة الى خلافها مع الأردن ، ولكن أيضا بالنسبة للتضامن العـــربى ككل ، وبقدر ما ينعكس على القضية الفلسطينية •

فى هذا التقرير سمعنا الاشارة الى الخلاف القائم بين الجزائر والمغرب وقـــد حذف هذا الجزء من التقرير ، ولكنى أقول هذه الكلمة لأنتقل منها الى الاستنتاج بأنه على أهمية هذا الخلاف ، فانه يظل ثانويا جدا وبعيدا عن معركة التحرير وعن قضية فلسطين • وهناك كلام حول الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة السعودية وعلى أهمية هذا الخلاف ، وهو يتصل بأمور كبيرة ، ولكنى أقول بالنتيجة ان هـــذا ينعكس على قضية فلسطين وعلى تحرير فلسطين • ولكن الخلاف بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أشد خطورة من كل الخلافات القائمة المرصودة الآن فى تقـرير السيد الأمين العام •

لذلك أرجو أن توجهوا اهتمامكم اليه باعتبار انه خطر بالمقام الأول وبالدرجة الأولى لسببين :

السبب الأول ــ انه يتصل بقضية فلسطين مباشرة •

السبب الثانى ــ ان الاردن بوضعه الجغرافى ــ وهذه ليست مصادفة تاريخية ولا جغرافية ــ يحتل بالنسبة الى اسرائيل خطوطا من الهدنة طولها ٦٥٠ كيلو مترا •

ومن ناحية أخرى ، فان الشعب الفلسطينى موجود فى الاردن ، وأنا أريد أن أتوسع فى مفهوم المنظمة والشعب ، واعتبر ان الشعب فى الاردن كله هو شـــعب التحرير ، وان الأرض فى الأردن هى ميدان التحرير •

ونحن نعلم ان الجبهة السورية مهمة ، وان الجبهة اللبنانية مهمة أيضا من غير شك ، وقطاع غزة مهم من غير شك ، وأن خطوط الهدنة التى تمتد الى ما يقرب من ألف كيلومتر كلها مهمة ، ولكن الجبهة الأردنية ـ الاسرائيلية تحتل المقام الأول فى قضية فلسطين ، فهى منطلق التحرير وفيها شـــعب التحرير وفيها وطن التحرير ، ولذلك فان كل خلاف بين منظمةالتحرير الفلسطينية والأردن ينعكس مباشرة علىالقضية الفلسطينية وعلى امكانها تحرير فلسطين وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ٠

لو ان المغرب اتخذ موقفا معينا من منظمة التحرير الفلسطينية ـ وأنا أقول هذا الكلام بالطبع على سبيل المثال والفرض ، مع احترامى لأخى وجارى ومع تقـــديرى كذلك للمغرب ملكا وحكومة وشعبا وجيشا ـ أقول انه لو وقع خلاف بين المنظمة وبين المغرب ٠ لما كان هذا الخلاف خطيرا ، ولا نعتبره الا خلافا يســيرا ، وان كنا لا نريد أن يقع ، وان علينا نحن الطرفين أن نبذل جهدنا الا يقع ٠

ولكن خلافا بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية معناه انه يقع فى صميم القضية الفلسطينية ، وينعكس على امكانيات تحرير فلسطين ٠٠ ومن هـــذه الزاوية اتكلم عن الخلاف مع الاردن كلاما موضوعيا لا كلاما عاطفيا ، لأن الموقف وصـــل بين المنظمة والاردن الى درجة خطيرة لا تحتمل المبالغة فهـذا فوق احتمالات المبالغـــة ، ولا تتقبل اثارة عاطفية لأنها وصلت الى مرحلة شحنت فيها كل العواطف ٠ فحديثى ـ وأنا أتحدث الآن بحضور السيد سعد جمعة ، ممثل جلالة الملك حسين ـ هو حديث موضوعى صريح نهدف من وراءه الى هدفنا الكبير وهو تحرير فلسطين ٠

واننا نصرح من الآن انه ليس بيننا وبين الاردن خلاف شخصى اطلاقـــا لا مع جلالة الملك حسين ، ولا مع حكومته هذه ، ولا مع أية حكومة تعقبها ، وليس بيننا وبين المسئولين أى خلاف على أمور ذاتية أو أمور شخصية ، وانما الخلاف على أمور تتصل بقضية فلسطين وبتحرير فلسطين ٠

والمنظمة تخون الامانة اذا كانت لا تكشف لممثلى الملوك والرؤساء حقائق هـــذا الخلاف ، واذا كان الملوك والرؤساء لايعلمون بها الا عن طريق الصحف والاذاعات ٠٠ ولكن من الخـــير كل الخير أن نعلم هذا هنا فى دارنا ، فى حرم الجامعة العربية ، وعن طريق لجنة ممثلى الملوك والرؤساء لأن الموقف أصبح الآن خطيرا ، وخطيراً جدا ، بيننا وبين الحكومة الاردنية ٠

وأعود الى التأكيد ان الخطورة فى هذا الخلاف نابعة من أثـــره ومن خطره على القضية الفلسطينية ، ومن ثم على العمل العربى الموحد ، ثم على مؤتمرات القمة ٠٠ وأنا أقول مؤتمرات القمة ، لأن القمة اجتمعت لماذا ؟ صحيح ان الرئيس عبد الناصر أول من دعا اليها فى القاهرة لتحويل الروافد ، ولكن هذا فى الواقع هو موضوع رافد من روافد القضية الفلسطينية ، والاصل ان اجتماع مؤتمر القمة فى القاهرة ، كمـــا تحددت معالمه فى ذلك الاجتماع ، وكما وضح من تصريحات الرئيس عبد الناصر داخل المؤتمر ومن البيانات التى ادلى بها الملوك والرؤساء ، ان هذا المؤتمر انما عقد من أجل تحرير فلسطين ٠

حقيقة ان المؤتمر عالج قضية عدن والامارات والعنصرية ، ولكن يجب ألا تغيب عن فكرنا الحقيقة الثابتة الراسخة الكبرى ، وهى ان الملوك والرؤساء اجتمعوا من أجل

قضية فلسطين ، فالعالم العربى لم تعد لديه الآن قضية كبرى الا قضية فلسطين ٠٠ لقد كانت لديه قضية الجزائر ولكنها انتهت والحمد لله ٠

حقيقة ان هناك بعض القضايا العربية ، مع تقديرى للمجاهدين فى عدن وفى عمان ، وسائر المناطق العربية الأخرى ، ولكننا نعتبرها قضايا فرعية بالنسبة للقضية الفلسطينية، لأنها قضية مصير بالنسبة للأمة العربية وللشعب الفلسطينى الذى أكلته الكارثة وضربته الكارثة ، ولكن الكارثة تنذر العالم العربى بكل حضارته وامكاناته واستقلاله ، والاقتصاد الذى ينشئه ٠٠ كل هذا مهدد بالزوال بسبب قيام اسرائيل ووجود الصهيونية كحركة عدوانية يساندها الاستعمار ، ولذلك نحن الآن فى موقف خطير لا بد أن يعالج ولكى يعالج لا بد أن تسلك الامة العربية النهج الصحيح لتصحيح المواقف ٠٠ للخروج من هذه الدوامة التى تعيشها الآن الأمة العربية بسبب القضية الفلسطينية وبسبب ان التضامن العربى يترنح ، ولا فائدة من أن نقول ان التضامن العربى قائم بالخطب وانه موجود ، واننا نريد مؤتمرات القمة ٠

هناك كلام كثير الآن حول مؤتمر القمة فى العالم العربى ، وتلح بعض الدول العربية على عقد هذه المؤتمرات وتبذل مساعيها لعقدها ٠٠ وهناك دول أخرى لا ترى فائدة من مؤتمر القمة ، لأن تجربة السنين الثلاث الماضية دلت على ان هذا المؤتمر لا يسير فى الطريق الصحيح ، ولا يؤدى النتائج المرجوة ، لهذا فنحن أمـام موقف حاسم يجب أن نتخذ له العدة الكاملة حتى لا تتعطل القضية الفلسطينية بسبب هذا التصدع القائم بالنسبة الى مؤتمر القمة العربى ٠٠ نريد من مؤتمر القمة ان يكون على مستوى الجد فما أريد له أن يكون مجرد اجتماع للملوك والرؤساء يصورون فى الصحف والتليفزيون وانتهى الأمر ٠٠ لا ٠٠ القمة الحقيقية ليست فى مستوى من يحضرون ، ولكن القمة الحقيقية فى مستوى التنفيذ الجدى بالنسبة للقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية ٠

والآن انتقل من التعميم الى التخصيص ، واتحدث عمـا بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن ، ويؤسفنى جدا أن يقع هذا الخلاف بين المنظمة والاردن ، لأن هذا الخلاف ينعكس بالنتيجة على العمل لتحرير فلسطين ونحن نتعـامل مع الدول العربية كلها ومع الاجهزة الموجـودة بها تعامل الاشقاء فســوريا ـ وهى أقرب الى فلسطين جغرافيا ـ نتعامل معها كدولة عربية شقيقة ٠٠ وعلى هذا الأساس أيضـا نتعامل مع العراق والجزائر والسعودية والجمهورية العربية المتحدة ، وأية دولة عربية ممثلة فى هذا الاجتماع ٠ ولكن الوضع يختلف بالنسبة للأردن لأننا نحن هناك فى وطننا ، ولسنا مع دولة شقيقة ٠٠ نحن هناك فى وطننا ٠٠ هناك الشعب الفلسطينى والوطن الفلسطينى ٠٠ وهناك منطلق التحرير ٠٠ لذلك ان النظرة الى العـلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن ، يجب أن تختلف طبيعيا ومصـــريا وقوميـــا وتاريخيا عن علاقتنا مع السودان ، مثلا ، ولذلك فان حرية عمل المنظمة بالأردن يجب أن تكون حرية كاملة غير مشروطة ، خالية من القيود وخالية من التحفظات ٠

ان منظمة التحرير الفلسطينية ليس لها الا هدف واحد ، وهو تعبئة طاقات الشعب الفلسطينى ليكون طليعة للكفاح من أجل تحرير فلسطين ٠

ان مؤتمرات القمة الثلاثة فى القاهرة والاسكندرية والدار البيضاء عندما قررت

ودعمت انشاء الكيان الفلسطيني ، وانبثقت منظمة التحرير الفلسطينية ، ماذا أرادت بذلك ؟

هل أرادت أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ناديا عاما أو جمعية وانتهى الأمر ؟ وأن تخطب في الأمم المتحدة وانتهى الأمر ؟ أو أن تشترك في الاجتماعات الدولية أو الآسيوية والافريقية ؟ أبدا ٠٠ هذه كلها جهود جانبية في ميدان السياسة العالمية ٠٠ ولكن حقيقة المهمة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي أن تجمع الشعب الفلسطيني ، وتوحد صفوفه ، وتنظم طاقاته في كل بلد عربي حتى يكون مهيأ للكفاح من أجل تحرير فلسطين ٠

وأخيرا ، كنت أستمع ، وكانت مظاهرة في الاذاعة الأردنية ، واذا بجلالة الملك حسين يخطب في عجلون خطابا تناول فيه قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية والقضايا العربية ككل ، والعلاقات العربية الدولية والحلف الاسلامي ، وقضايا أخرى متعددة ، ومنظمة التحرية الفلسطينية درست هذا الخطاب كله ، سواء بالنسبة للجانب الفلسطيني أو الجانب العربي أو الجانب الدولي ، اذ ليست حدودنا أن نفكر على الصعيد الفلسطيني فقط ، وانما حدودنا أن نفكر أيضا على الصعيدين العربي والدولي ، وأنا هنا أقول بين قوسين كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، انني في الأيام الأخيرة كنت أستمع الى المحاولات — التي أرجو أن تكون ناجحة — بالنسبة للخلاف بين الحكومة العراقية والاكراد ، وكنت أحدث نفسي ان الشعب الفلسطيني امام بشرى ، لأن معنى هذا ان العراق سيكون في الخط الأول في هذه المعركة ، وليس مشغولا في أعمال عسكرية في الشمال ٠٠ لذلك أقول ان المنظمة لا تفكر في حدودها الضيقة ، بل ترى ان كل حدث عربي له انعكاس على قضية فلسطين ومثل هذا التفكير أيضا بالنسبة للسودان ، فنحن نعيش معه تلك الفتنة التي تشد طاقات اخواننا من الشعب السوداني للقضاء عليها ٠

ولقد ذكر لي أحد اخواننا السودانيين ان يوم ١٥ مايو الذي مر على اخواننا السودانيين في الخرطوم ، لم يشهد السودان مثيله حتى في عهد الاحتلال والصراع مع الانجليز ، ذلك ان الشعب كله في الخرطوم ، الوزراء والمنظمات كانوا في مسيرة كبرى في ذلك اليوم من أجل قضية فلسطين ، فكل حدث في العالم العربي نحن معه ، ونفكر فيه تفكيرا عميقا وجديا ٠

لذلك فان خطاب الملك حسين استبد باهتمامنا كثيرا واستأثر بقلقنا وفزعنا كثيرا ، وخطاب الملك حسين أمامي منه مقتبسات كثيرة ، ولنا آراء وآراء خطيرة حول هذا الخطاب الخطير ، فان هذه مسئولية الشعب الفلسطيني ومسئولية منظمة التحرير الفلسطينية ٠

هل عالج جلالة الملك حسين قضية فلسطين ؟ أبدا ٠٠ وأنا أتكلم هنا بكل موضوعية ٠٠ اذ ليس في نية المنظمة ، لا في هذا الاجتماع ولا في غيره ، أن تعرض بجلالة الملك حسين ٠٠ فنحن على استعداد لأن نذكره بالتقدير والاحترام ٠٠ ولكن هناك جهة يجب أن نحترمها أكثر من الملك حسين والملوك والرؤساء ، وهي قضية فلسطين ٠

ان خطاب الملك حسين قد عالج قضية فلسطين معالجة خطيرة ٠٠٠ ونحن نفزع من هذه المعالجة ، لأننا نجده قد وضعها على حافة الهاوية وحافة التصفية ٠

أبدأ فأقول ان هذا الخطاب تناول أولا بالتعريض شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وجميع الاخوة يعلمون ان شعب فلسطين شعب أصيل وشعب كريم ، ويعلمون ان شعب فلسطين قاسى على مدى ثلاثين سنة من الاستعمار البريطانى ما لم يقاسه شعب آخر · ان الشعب الفلسطينى نكب بالاستعمار وبالصهيونية وتشرد من وطنه ، وأنا أحس ان من واجب الحكومات العربية والملوك والرؤساء فى كل مناسبة أن يقولوا كلمة خير فى حق الشعب الفلسطينى ، وكلمة عطف فى حق الشعب الفلسطينى ، وكلمة اكبار واعزاز للشعب الفلسطينى ، لأنه يستحق هذا الاكبار وهذا الاعزاز ·

وأنا أعلم ان حول هذه المائدة ممثلين لدول عربية ولشعوب عربية خاضت معارك استقلالية كبرى ، فى الجزائر ، والسودان ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، والجمهورية العربية المتحدة ، والمغرب ، وليبيا ·· كل شعوبنا خاضت معارك كبيرة ، ولكن الشعب الذى يستحق الاكبار والاعزاز منكم جميعا ، هو شعب فلسطين ، لأن له ثلاثين سنة وهو يصارع ، وانتهى به الأمر الى كارثة فأصبح مشردا مشتتا لا يرى أمله القريب أمامه فى تحرير وطنه · ولذلك فقد فجعت عندما قرأت فى خطاب الملك حسين تعريضا بشعب كريم مجاهد ، شعب بسالات وبطولات ، وأن يتناوله بالتعريض ويتناول كذلك منظمة التحرير الفلسطينية ·

وأنا هنا أريد أن أتلو عليكم هذه الفقرة التى وردت فى خطاب الملك حسين والتى يقول فيها :

« لقد توافق القادة العرب فى أول مؤتمر للقمة على وضع القضية الفلسطينية فوق كل خلاف ·· ومن المحزن أن نرى الخلافات الجانبية تطغى على القضية المصرية وتكاد تعصف بها ، وأن نجد أنفسنا والفلسطينيين من أبناء النكبة ، سواء من انتمى الى أسرتنا الأردنية أو من كان بعيدا عنها مسافة لا واقعا ، والعرب من حولنا ، فى دوامة فارغة بعد أن عصفت بالمنظمة ــ منظمة التحرير التى كانت لنا اليد الطولى فى انشائها ــ الاهواء ، فأصبح القائمون عليها بعد طغيان الحزبيين المخربين عليها ، معاول هدم لما بنيناه لا لأنفسنا وانما لفلسطين ، ومعاول هدم لوحدة الصف العربى والعمل الموحد وقروحا تترعرع فيها جراثيم غريبة عن وطننا الكبير ، وأن تذهب كل محاولاتنا لاصلاح أعوجاجها ادراج الرياح ، حين غدت قطب الرحى فى اذكاء الخلافات العربية والانقضاض على التضامن العربى ، وكل ما من شأنه أن يجمع الأفئدة حول القضية ويخدم مصلحتها · انه ليحز فى نفسى ويؤلمنى أشد الألم أن أصرح بان كل أمل حرصنا على ابقائه ــ ولو كان بصيصا خافتا ــ قد خبا وزال حول امكان التعامل مع هذه المنظمة بمضمونها الحالى جملة وتفصيلا » ·

هذا هو كلام الملك حسين ··

فهو أولا يتهم المنظمة بانها معول هدم ، انها أصبحت قطب الرحى فى الخلافات العربية ، وان الشعب الفلسطينى فيه مخربون ، وفيه حزبيون أصبحوا معاول هدم ، وان القائمين على منظمة التحرير الفلسطينية ، وطبعا رئيس المنظمة ومن معه ، أصبحوا معاول هدم لوحدة الصف العربى ، وان فى صفوف الشعب الفلسطينى قروحا عفنة تترعرع فيها جراثيم غريبة عن وطننا الكبير ·

وأريد ان اقرر الحقائق الآتية :

اولا : ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست معول هدم ، وحاشا لله أن تكون معول هدم مطلقا ، بل هى أداة للبناء ووحدة الصف العربى ·

ثانيا : انه لا طغيان على منظمة التحرير الفلسطينية ، فليس هناك طغيان عليها من أحد الذين يسميهم الملك بالحزبيين والمخربين ·· أبدا ·· هؤلاء ليسوا موجودين ، لا فى صفوف الشعب الفلسطينى ، ولا فى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ، فالقائمون على المنظمة ــ وهم رئيسها ومن معه ــ لا يتركون فرصة الا ويعملون لقضية فلسطين من زاوية الاخوة العربية والوحدة العربية ، ومن زاوية جمع الشمل العربى · وليس بين الفلسطينيين أناس بهم قروح عفنة ، كما قال الملك حسين ، ولا فيهم عناصر غريبة عن وطننا العربى الكبير ، فجميعهم فلسطينيون مخلصون ، وواجب المنظمة أن تجمع طاقات الشعب الفلسطينى ، ولذلك فان هذه التهمة ، تهمة باطلة لا تستند الى الواقع ، ومنظمة التحرير الفلسطينية تردها وترفضها ، وتعتبر ان ورودها فى هذا الخطاب الذى أذيع على الهواء من عجلون واستمع اليه العرب ، فيه تخريب لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتخريب للعمل العربى الموحد ، واتهام باطل للشعب الفلسطينى البرىء · وكنت أتوقع من الملك حسين أن يقول كلمة اكبار واعزاز لشعب فلسطين البطل الذى لا يزال يتحمل الكارثة على أكتافه حتى الآن بكل ايمان وصلابة ·

ان هذا الشعب الفلسطينى يستحق وساما من الملك حسين ، ولا يستحق هذه المطاعن التى لا تستند الى الحقيقة ·

أنتقل الآن الى جزء آخر من خطاب الملك حسين ، وأترك موضوع الاهانة التى وجهها للشعب الفلسطينى الذى تحمل كثيرا خلال الثلاثين سنة الماضية ، ونضم هذه الاهانة من الملك حسين للشعب الفلسطينى الى ماتحمله ·· أترك هذا الموضوع لأنتقل الى جوهر القضية الفلسطينية ، وهو أهم من موضوع اهانة اخوانكم الفلسطينيين ، والى ما هو أخطر من الاهانة فهناك موقف خطير بالنسبة لجوهر القضية الفلسطينية ، وهنا أريد أن أتلو عليكم الفقرة الآتية من خطاب الملك حسين ، لتروا فيها الخطورة الكبيرة والمفهوم الجديد الذى أعلنه الملك على الأمة العربية من أجل قضية فلسطين وهذا ما ألفت أنظاركم اليه ·

قضية فلسطين تحددت معالمها ، واتفق العرب على معالمها الرئيسية وعلى أسسها الكبيرة ·· فمنذ خمسين سنة ، أى منذ قيام الصهيونية وأهدافها معروفة وخطوطها الرئيسية معروفة ، ولكننا نفاجأ والشعب الفلسطينى والأمة العربية والسيد الأمين العام بعمل فى الجامعة منذ سبعة عشرة عاما ويعلم الخطوط الرئيسية للقضية فى داخل الاجتماعات ·· نفاجأ الآن بمفهوم جديد وخطير عن قضية فلسطين يقلب رأسا على عقب مفاهيم التحرير فى قضية فلسطين ·

ماذا يقول الملك حسين ؟

يقول جلالته ما يأتى :

« انها لدعوى فارغة أن تعتبر الاستعمار وقواه وراء كل ماحل بنا من نكبات دون تحديد واضح لما نعنيه · فحقيقة الأمر أن الحركة الصهيونية تدعمها اليهودية العالمية ، تمكنت بفعل التخطيط والتنظيم والتصميم والاستعداد لكل تضحية مهما

غلت ، من أن تفرض نفسها فى هذا العالم على مجتمعاته المختلفة وفى شتى المجالات والميادين » .

ان الملك يركز على الصهيونية ، ونحن معه فى هذا ، فنحن لا نخالفه فى خطر الحركة الصهيونية وتغلغلها فى المجتمعات ، ولا فى خطر اسرائيل باعتبارها رأس الرمح فى الحركة الصهيونية . ولكن اسرائيل والحركة الصهيونية هى أصلا وليدة الاستعمار وربيبة الاستعمار ، والحركة كلها وراءها الاستعمار واسرائيل قاعدة الاستعمار .

ونرى هنا ان الملك يعتبر انها دعوة فارغة أن يقال ان الاستعمار وقواه وراء كل ماحل بنا من النكبات .. نكبة فلسطين ، وهى نكبة الأمة العربية ، من كان المسئول عنها ؟ المسئول عنها هى بريطانيا خلال ثلاثين سنة فى عهد الانتداب ، وأمريكا فى عهد الأمم المتحدة ، والى يومنا هذا ، تمد اسرائيل بالسلاح والمال .

المعسكر الغربى — وعلى رأسه الولايات المتحدة وبريطانيا — كان هو السبب الأصلى فى كارثة فلسطين . ولولا ان الاستعمار وراء الصهيونية ماجرى هذا للأمة العربية ، فالجالية اليهودية فى فلسطين لم يكن ميسورا عليها أن تبنى الوطن القومى اليهودى أو تنشئه بعد الانتداب لولا بريطانيا وأمريكا ، ومن ورائهما الاستعمار .

ان الملك حسين يقول : انه كلام فارغ أن نعتبر ان الاستعمار وراء هذه النكبة.. وأقول ان الاستعمار وراء هذه النكبة وأمامها فى الماضى والحاضر وسيظل فى المستقبل، وهو المسئول الأول والأخير عن كارثة فلسطين .

والملك حسين ، عندما يقول ذلك للأمة العربية فى الاذاعة التى تستمع الجماهير العربية اليها ، يريد أن يغير المفهوم العام لقضية فلسطين وتحرير فلسطين ، بهذا يخرج القضية عن اطارها الصحيح ويضعها بعيدا عن اطارها الصحيح .

ان الأمر لم يقف عند هذا الحد فى انه وضع مفهوما جديدا لقضية فلسطين ، بل هناك أيضا جانب خطير يتصل بتصفية القضية الفلسطينية وأنا لا أعرف اذا كان الملك حسين يعنى مايقوله فى خطابه أو لم يكن يعنى مايقوله ، ولا أعلم اذا كان يدرك أبعاد كل هذا الذى قاله ، أو انه لم يدرك ذلك ، ولكن النظرة التحليلية لهذه الفقرة التى سأقرأها عليكم ستجعلكم على يقين من الخطر .. ومعكم كل من يعلم ظروف القضية الفلسطينية .

ان هذه الفقرة من خطاب الملك حسين تؤدى الى تصفية القضية الفلسطينية ونحن فى مؤتمرات القمة تعاهدنا على التحرير لا على التصفية وتعاهدنا على أن نضع كل قوتنا وطاقتنا فى معركة تحرير فلسطين ، لا على تصفية قضية فلسطين .

والفترة التى أريد أن أقرأها عليكم هى الآتية :

« انما قد انتقضنا دائما على المنطق السقيم والسياسة الهزيلة القائلة بوجوب ابقاء الفلسطينيين قيد خيامهم ومعسكراتهم وضمن اسلاكها الشائكة ، حيث تكون حقيقة القضية وحياتها دوليا مجرد قضية اغاثة يقاس لها النجاح أو الفشل بالمقدار المتوفر منها سنة بعد سنة ، وليكون البؤس والشقاء محتوى الصورة التعيسة التى يتناولها الخطباء فى كلماتهم التقليدية فى الأمم المتحدة كل عام للقيام باستجدائهم المستمر .. نحن انتقضنا ضمن امكانياتنا على سياسة اماته شعب بأسره واماتة

معنوياته وابقائه تحت رحمة ما ينال من فتات البطاقات التى لا تليق بكرامة انسان ولا بكرامة شعب كشعبنا الذى ينتمى له مثل هذا الانسان ، فشعب يعيش على العدم ويقتات الفتات والفضلات تموت كرامته وتضيع قضيته معها ، والقول بأن هذه التعاسة تولد الحقد ، وان الحقد والجوع والجهل هى السبيل المؤدية الى النصر ، هو منطق فارغ وحجة سقيمة • الشعب الذى ينتصر هو الشعب الذى يعيش كريما فى أرضه وأرض أهله واخوانه ، ينمى ملكاته ، صحيحا فى جسده وذهنه وتفكيره ورزقه فبقوته فقط يقوى حقه فيكسب الجولة وينال مناه •• الذئاب الجائعة تهاجم دون وعى أو تمييز ما يواجهها ، ولكنها أيضا تأكل بعضها بعضا ويمكن صدها والقضاء عليها » •

كلام مغلف فى عبارات من هنا ومن هنا •• عليه مسحة التحرير ، ولكن ماذا وراء هذا الغلاف ؟ ومن الذى قال فى الأمة العربية أن اللاجئين يجب أن يظلوا كل حياتهم قيد المخيمات وفى المعسكرات ؟ هناك فى الأردن ٨٠٠ر٠٠٠ لاجىء قيد المعسكرات وقيد المخيمات •• وفى هذا الوقت بالذات تقترح أمريكا تصفية وكالة الاغاثة ودفع أموالها الى الدول العربية المضيفة •• ان أمريكا على مدى ثمانى عشرة سنة تلح على الدول العربية المضيفة أن تأخذ هذه الأموال مباشرة وتوطن اللاجئين ، وكان منطقها دائما كيف يجوز أن ترضوا لاخوانكم أن يظلوا قيد المعسكرات وراء الأسلاك الشائكة يصيبهم المرض والبلاء والجهل والفقر ؟

كل هذا الكلام الذى أورده الملك حسين فى خطابه هو ما كنا نسمعه على الدوام من الولايات المتحدة من ان الـ ٨٠٠ر٠٠٠ لاجىء الموجودين فى الأردن ، وغيرهم آلاف أخرى فى غير الأردن ، يجب أن يوطنوا فى الأرض العربية ان التوطين يعنى أن يخرج هؤلاء من حياة المخيمات والمعسكرات ويعيشوا فى القرى على الصناعة والزراعة ويذوبوا فى التجمعات العربية فى الوطن العربى • هذا الكلام الذى جاء فى خطاب الملك حسين مع اختلاف الصيغة والألفاظ هو ما كانت تقول به الولايات المتحدة على الدوام حينما كنا نناقش قضية اللاجئين فى أن نخرجهم من الخيام الى حياة أفضل فيعتمدون على أنفسهم ويشتغلون فى الأرض وفى المشروعات الاقتصادية •

اننا نعرف أن أمريكا أرسلت لجنة اسمها لجنة « كلاب » من قبل الأمم المتحدة حتى تبحث امكانية استيعاب اللاجئين فى الوطن العربى ، وحجتهم بالطبع فى ذلك هى الاشفاق الكاذب المزيف •• بدلا من أن يقضى اللاجئون حياتهم فى الخيام يقيمون فى القرى •• وهنا تتلاقى هذه العبارات من خطاب الملك حسين مع المنطق الأمريكى والسياسة الأمريكية على تصفية قضية فلسطين •

ومرة أخرى أقول انها خطورة كبيرة أن يصدر مثل هذا القول عن الملك حسين ، ولكن لو أن مثل هذا القول قيل من ليبيا مثلا ـ وأقول ذلك على سبيل المثال ـ بأن نعمل على توطين اللاجئين فى ليبيا لكان الخطر بسيطا جدا ، ولكن عندما يكشف الأردن فى هذه العبارات عن سياسة خطيرة تؤدى الى توطن ٨٠٠ر٠٠٠ فلسطينى واذابتهم فى الأردن ، عندئذ تكون القضية قد دخلت فى مرحلة التصفية الفعلية •

وأنا أقول ان هذا الكلام وخطورته تتفق أيضا مع المنطق الاسرائيلى •• فاسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ الى يومنا هذا تقول لقد انتهت قضية فلسطين ، وان قضية فلسطين

كانت موجودة فى الأمم المتحدة حتى سنة ١٩٤٧ ، هذا منطق اسرائيل ، أما بعد ذلك فقد أصبح فى شرقى البحر المتوسط دولتان ، اسرائيل فى الغرب وقد أخذت رقعة من فلسطين ، والأردن فى الشرق ، وقد ضمت اليها مابقى من أرض فلسطين وشعب فلسطين ٠٠ وتذهب اسرائيل الى مدى أبعد فتقول ان الفلسطينيين ذابوا فى الأردن وأصبحوا مواطنين أردنيين منهم وزراء ونواب ، ولذلك فقد ذاب الشعب الفلسطينى ، وان الأرض الفلسطينية قسمت وانه لا توجد قضـية اسمها قضـية فلسطين ، لأن القضية لابد لها من أرض وشعب ، فالأرض نهبت بين الأردن واسرائيل ، والشعب ذاب وأصبح الفلسطينيون مواطنين أردنيين ، واذن لا يوجد فى العالم الدولى شىء اسمه فلسطين ٠

ومن هنا تأتى الخطورة ، التى أريد أن أحذر منها كل مسئول عربى فى أن يتكلم عن القضية الفلسطينية من غير أن يكون على حذر وانتباه من كل كلمة تصدر عنه لأن لها مدلولا كبيرا على الصعيد الفلسطينى والعربى والدولى ٠ ويحزننى أن يصدر هذ الكلام من الملك حسين بعد ثلاثة مؤتمرات للقمة وبعد قيام القيادة العربية الموحدة وقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، والتزام الملوك والرؤساء أن يعملوا على تحرير فلسطين ٠ فهل الكلام عن المعسكرات والمخيمات ليس خطوة الى الأمام فى سبيل تحرير فلسطين ؟ انه خطوة الى الوراء حتما ٠

أنتقل بعد هذا سيدى الرئيس وحضرات الاخوان الى ملاحظة لأعزز هذه النقطة ٠٠ طبعا نحن شعب فلسطين ، شعب واحد ، أعلنا وнادينا بالوحدة قبل أن يخرج هذا النداء من جهات عربية متعددة ، أعلنا ذلك فى سنة ١٩١٩ فى مظاهرات الشـعب الفلسطينى ، وكانت تدعو الى الوحدة ، وهناك صورة تاريخية موجودة فى معرض دمشق أرجو كل من يزور هذا المعرض الاطلاع على هذه الصورة التاريخية لمظاهرة كبرى فى القدس لشعب فلسطين ، شعارها « فلسطين جزء من سـوريا الجنوبية ، وفلسطين مستقلة ضمن اطار الوحدة العربية ٠٠ »

وأنا عندما أتحدث عن الفلسطينيين والأردنيين لا أهدف من وراء هذا الى تفريق بين المواطنين ، فأنا أعتبر أن الشعب فى الأردن كله شعب المنظمة ، الأردن كله وطن المنظمة ، ونحن فى المنظمة اذا كنا نتحمل مسئوليات ، نتحملها لأننا نعتبر أن الأردن وطننا وفى الأردن شعبنا وليست هناك أية نية للتفريق ولكن القضية تفرض عدم اذابة الشعب وتوطينه وما ينتج عن ذلك بالنسبة لتصفية القضية الفلسطينية ٠

وأود أن ألفت أنظاركم الى انه أفزعنى جدا أن يصدر من الحكومة الأردنية فى بلاغ رسمى يصف به الفلسطينيين بالأردنيين من أصل فلسطينى ٠٠ وهذا تماما هو منطق اسرائيل ٠٠ فاسرائيل لا تريد من العرب أكثر من هذا الكلام ، أى أن يفقد الفلسـطينيون فى الأردن صفتهم الفلسـطينية وهم يمثلون المليـون وربع مليـون فلسطينى ٠

انى أعتبر أن الأردنى فلسطينى ، وان الفلسطينى أردنى ، فهؤلاء اخواننا وكلنا فى طريق الكفاح ، والجيش الأردنى جيش باسل نحييه ونمجده وان الشعب الأردنى فى الضفتين الغربية والشرقية هو شعب المنظمة ، ولكن أن تشير الحكومة الأردنية فى بلاغ رسمى الى الفلسطينيين فتقول الأردنيين من أصل فلسطينى ، فهذا القول يقال تماما للفلسطينيين الذين هاجروا الى أمريكا اللاتينية ، فيقال لأحدهم مثلا مكسيكى

من أصل فلسطيني ، أو فنزويلي من أصل فلسطيني الى آخره ٠٠ فاسرائيل وأمريكا لاتريدان أكثر من هذا الكلام ، أى أن هؤلاء الفلسطينيين انتهوا ولم يعودوا فلسطينيين، وأصبحوا أردنيين ينتمون الى دولة هى عضو فى الأمم المتحدة ٠

وهذا ينقلنى الى جانب خطير آخر بالنسبة الى الشخصية الفلسطينية وأنا لا أريد أن أتكلم عن الماضى بالنسبة للأردن ، فنحن أصلا منذ ان قامت منظمة التحرير الفلسطينية كنا نريد أن نسدل ستارا على الماضى ، وماذا جرى من ضم الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، وما هى أحداث سنة ١٩٤٨ ٠٠ كل هذه أمور أسدلنا الستار عليها ، وهى ماض أليم ينز بالعفن ، واذا كان خطاب الملك حسين عن العفن صحيحا فهو من هذه الناحية ، فهذه هى القروح التى تنز عفنا بالنسبة لتاريخ القضية الفلسطينية ٠

لقد أردنا منذ قيام المنظمة أن نسدل الستار على الماضى ، ولكن الشخصية الفلسطينية يجب أن نحافظ عليها دائما وأن نصونها ، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية أصلا كان على هذا الأساس ، والا فلماذا وافق الملوك والرؤساء على قيام منظمة التحرير الفلسطينية ؟

هل لكى تنقل الطائرات رئيس المنظمة من عاصمة الى عاصمة ، ولكى يذهب الى الأمم المتحدة ويخطب فيها ؟ كلا ٠٠ لقد أدرك الملوك والرؤساء ان قضية فلسطين تضعف ، وان الشخصية الفلسطينية قد أخذت تنكمش على الصعيد الفلسطينى ، وعلى الصعيد العربى ، وعلى الصعيد الدولى ٠٠ فعلى الصعيد الدولى كنا دائما فى الوفود العربية ، وكنت أنا شخصيا فى الوفد السورى وفى الوفد السعودى ، وكان التساؤل يوجه دائما للوفود العربية عن شعب فلسطين ، أين شعب فلسطين ؟ لم يكن الشعب الفلسطينى موجودا على الصعيد الدولى ٠٠ وعلى الصعيد العربى كان الشعب الفلسطينى غائبا عن كل الاجتماعات التى تعقد٠٠ وعلى الصعيد الفلسطينى الفلسطينيون مشردون لا قيادة ولا تنظيم ينظمهم ٠

واذن لم يرد الملوك والرؤساء اللعب أو العبث عندما أقاموا منظمة التحرير الفلسطينية ، والذين أرادوا تحميلها عبء المسئولية الفلسطينية أرادوا ذلك فى جد وجد عميق ٠

ما معنى منظمة التحرير الفلسطينية ؟ المعنى الكبير هو تثبيت الشخصية الفلسطينية ٠٠ اذن فكل اذابة للشخصية الفلسطينية تجرح قضية التحرير الفلسطينية ٠٠ والا فلماذا تحررون فلسطين ؟

ان الشعب الفلسطينى لابد أن يكون شعبا منظما وأن تكون شخصيته قائمة ، ولقد أدخل الملك حسين فى هذه الفقرة التى سأقرأها اليكم مفهوما جديدا على قضية فلسطين بالنسبة للشخصية الفلسطينية ، فهو يقول بعد أن تحدث عن فلسطين سنة ١٩٤٨ ما يأتى :

« ولكن القضية قد زالت عنها صفتها الفلسطينية المطلقة منذ اللحظة التى دخلت فيها الجيوش العربية أرض فلسطين » ٠

وانى أتساءل : من قال ان تحرير فلسطين هو مسئولية الشعب الفلسطينى وحده ؟ أبدا ٠٠ لقد قال مؤتمر القمة وميثاق المنظمة ان تبعة تحرير فلسطين تقع على

عاتق الأمة العربية كلها ، ولقد أعلن مؤتمر القاهرة فى البيان الذى أصدره ، ان طليعة هذا الكفاح العربى هو الشعب الفلسطينى · فالكلام بان الشخصية الفلسطينية المطلقة زالت يوم دخول الجيوش العربية سنة ١٩٤٨ الى فلسطين ، هو تماما كلام بن جوريون وجولدا ماير التى قالت ان القضية الفلسطينية انتهت سنة ١٩٤٨ بقرار من الأمم المتحدة وان فى المنطقة دولتين احداهما فى الشرق والأخرى فى الغرب ·

ولذلك فان هذا المعنى الخطير يتناول القضية الفلسطينية فى صميمها ، ويجعل الشخصية الفلسطينية منتقصة أو منكمشة وغير مستوفية لحقها · لقد كنت أتوقع من الملك حسين غير هذا ، كنت أتوقع اذا تقلصت الشخصية الفلسطينية أن ينميها وأن يدعم نموها ، واذا كان هدف الأردن التحرير على الصعيد العربى لأصبح من واجب الملك وكل مسئول فى الحكومة الأردنية أن يدعم منظمة التحرير ، ويقدم لها المال والسلاح ، ويضع معها الخطط المشتركة لا أن يعمل على تقلصها وانكماشها ·· ثم يتحدث عن الشخصية الفلسطينية حديثا ليس فى صالح القضية الفلسطينية ولا فى صالح الشعب الفلسطينى ·

انتقل بعد هذا الى نقطة أخرى لها صلة بالموضوع وبخطر الصهيونية فهناك فقرة من خطاب الملك حسين يقول فيها ان الصهيونية أقل خطرا من الشيوعية ·· فهل مثل هذا الكلام يقال بعد مؤتمرات القمة العربية الثلاثة ؟ وهل يصح أن يقال بالنسبة لقضية فلسطين وتحرير فلسطين ان خطر الصهيونية أقل من خطر الشيوعية العالمية ؟

واليكم العبارة التى وردت فى خطاب الملك حسين ، فأنا لا أزيف على الملك كلاما ·· قال جلالته :

« وأى مصلحة عربية تتحقق لو انهارت أى دولة من هذه الدول ؟ »

وطبيعى أنه يتكلم عن الدول الاسلامية ، أى عن الخطر الشيوعى على الدول الاسلامية ، ايران وافغانستان وباكستان .

وهذه هى فكرة الحزام الشمالى التى كانت تدعو اليها السياسة الامريكية من أيام دالاس بأن ينشأ حزام حول الاتحاد السوفييتى من الدول الاسلامية التى يقف دينها وجها لوجه بالتصدى للافكار الشيوعية ، فخطر على بال السياسة الأمريكية أن تنشىء هذا الحزام من العالم الاسلامى الذى يحيط بالاتحاد السوفيتى ·

يقول الملك حسين فى خطابه :

« أى مصلحة عربية تتحقق لو انهارت أى دولة من هذه الدول واصبحنا ذات يوم لنجد الشيوعية بقواها الهائلة ومخططاتها لبلشفة العالم التى يتضاءل بالمقارنة بها الخطر الصهيونى ذاته على أبواب وطننا العربى ؟ » ·

وهنا يذهب ذهن الملك حسين الى ان الشيوعية العالمية خطر على شعوب العالم كله ، وينسى الخطر الذى يكمن فى جلدنا وعظامنا وفى قلب الأمة العربية . وانا لا أقبل اطلاقا كمسئول عن منظمة التحرير الفلسطينية وكعربى هذا القول ، ولا اعتقد أن مواطنا فى الأمة العربية يقبل أن يقال أن الصهيونية أقل خطرا من الشيوعية العالمية .. ومثلنا فى ذلك كمثل من يحاول ان يتسلق قمم جبال هملايا وهو لا يستطيع الوصول الى الروابى الصغيرة .

ان قضية الشيوعية العالمية هى قضية أمريكا وبريطانيا والغرب وليست مشكلة العالم العربى ولا مشكلة العالم الاسلامى ، فاذا كان الأمر متعلقا بالعقيدة فالدين والحمد لله ، بالنسبة للمسلمين وكذلك المسيحيين ، متين وكلنا طيبون ومؤمنون .. ومنذ قيام الحركة الشيوعية فى العالم لم نر مسلما أو عربيا قد تزعزع عن دينه ، حتى بالنسبة للشباب نجدهم متمسكين بدينهم وبالقومية العربية ، أما من نزع ناحية الشيوعية فهو من اصل غير عربى ، واعتقد ان السيد سفير العراق يفهم ما اقول ، واذا وجد شيوعيون فى العالم العربى ، فان هؤلاء اذا رجعنا الى حقيقتهم نجد انهم ليسوا عربا .. فى معظم الاحوال .

فما هو هذا الخطر الكبير الداهم الذى يتصدى الملك حسين لمقارعته وخيل اليه أنه اذا انهارت احدى الحكومات الاسلامية لوجد الخطر الشيوعى على أعتابنا ؟

ان الخطر الحقيقى هو فى الصهيونية ، فقد احتلت اسرائيل أرضنا وسلبتنا كرامتنا وانزلت بنا عارا كبيرا .. الخطر قائم فى الصهيونية .. وأما الشيوعية فخطر قد نختلف فى تقديره وقد نختلف فى وقوعه أو عدم وقوعه .. فينا من يرى أن الشيوعية تقول بالتعايش السلمى مع الدول العربية والاسلامية ، فالأمة العربية لا تواجه خطر الشيوعية ، وليس هناك عداء من الاتحاد السوفييتى على العالم العربى . لقد كان كوسيجين هنا فى القاهرة وصدر بيان مشترك فيه تأييد كبير لقضية فلسطين . وكان الرئيس هوارى بومدين فى موسكو وصدر بيان جزائرى سوفييتى فيه تأييد لشعب فلسطين . وذهب أخيرا وفد سورى الى موسكو وصدر بيان مشترك حول تأييد القضية الفلسطينية . وكذلك فى جميع الزيارات الى موسكو صدرت بيانات فيها تأييد لقضيد فلسطين .

هذا هو موقف الشيوعية الدولى من قضيتنا الكبرى .

ومن الجانب الآخر نجد أمريكا تقف في وجه قضية فلسطين ، فقد أعلن « همفرى » نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية فى اسرائيل هذا الشهر ان قيام منظمة التحرير الفلسطينية هو خطر على اسرائيل .. وهذا « هاربشتاين » السيناتور الامريكى الصهيونى يقدم اقتراحا بضرورة أنهاء وكالة الاغاثة وتقديم الأموال للدول العربية المضيفة مباشرة وفى مقدمتها الاردن .. ولكن ماذا تفعل هذه الدول بهذه الأموال ؟

حسب الكلام الذى سمعتوه من الملك حسين يجب أن تهدم المخيمات وان يعمل الفلسطينيون بالزراعة فى القرى ، وبهذا ينتهى آخر مظهر من مظاهر القضية الفلسطينية ، رحمة واشفاقا على هؤلاء الذين وصفهم الملك حسين بأنهم ذئاب جائعة .

وهذه الفقرة من خطاب الملك حسين التى تعتبر الصهيونية أقل خطرا من الشيوعية ، معناها أن نترك القضية الفلسطينية ونترك مهمة التحرير ، وينشغل مؤتمر القمة العربى الذى سينعقد فى الجزائر عند الأخ هوارى بومدين بمكافحة الشيوعية بدلا من الصهيونية .

أريد أن اسأل الاخوة والسيد الأمين العام : اذا قرأنا البيانات التى صدرت عن الملوك والرؤساء أو القرارات التى صدرت عن مؤتمرات القمة الثلاثة ، فهل نجد من بينها قرارا واحدا يدعو لمحاربة الشيوعية العمالية أو لمحاربة الاتحاد السوفييتى

أو لمحاربة الصين الشعبية ، وان الصهيونية اقل خطرا من الشيوعية ؟ بالعكس فان كل قرارات الملوك والرؤساء متجهة الى ان الخطر الاكبر الذى يهدد الأمة العربية وسلامتها هو خطر الاستعمار والصهيونية المتمثل فى اسرائيل ٠٠ فمن أين هذه النافذة الجديدة التى تطل علينا منها هذه المفاهيم الجديدة بالنسبة لقضية فلسطين ؟ انه يتعين علينا اذا كان هذا المنطق من الملك حسين صحيحا ان نقلب فى مؤتمر القمة بالجزائر خططنا وان تصدر للقيادة العربية تعليمات بأن تهيىء جيشا لمحاربة الاتحاد السوفييتى ، والشيوعية واللينينية والماركسية .

لقد ورد كلام كثير فى خطاب الملك حسين يدعو الى الهجوم على الشيوعية .. ونحن لسنا شيوعيين ولا نريد أن نكون شيوعيين ، ولكن ماذا عدا مما بدا ؟

ان قرارات الملوك والرؤساء واضحة كل الوضوح .. ونحن امامنا خطر مباشر فعلا الآن هو اسرائيل ومن ورائها الاستعمار . فاذا كانت الشيوعية خطرا : فهى ليست خطرا داهما ، واذا كانت الشيوعية خطرا فليس ماثلا امامنا الآن . وميدان القتال هو فى فلسطين وليس فى الاتحاد السوفييتى لأن الاتحاد السوفييتى بعيد عنا ، والسبيل اليه فوق طاقتنا .

ثم مالنا نحن وهذه المعركة بين الاتحاد السوفييتى والصين والولايات المتحدة حتى نتصدى لهؤلاء الناس لنعلن عليهم الحرب المقدسة ؟ هذا صراع كبير وكتلتان كبيرتان ، فأين مكاننا فيه ؟

نحن لسنا طرفا فى هذه المعركة ..

ولماذا نعد جيوشا ؟ ولماذا يعد الجيش الأردنى ؟ هل نعدها لمعركة مع حلف وارسو ، أو مع حلف الاطلنطى ؟ أبدا ٠٠ بل نعدها لمعركة فلسطين .

ان كل ضابط وجندى من الجيش الأردنى البطل يفيق كل صباح ويفتح عينيه على ميدان المعركة فى فلسطين ، ولا يريد معركة على حدود الاتحاد السوفييتى .

هناك فقرة أخرى وردت فى خطاب جلالة الملك حسين تقول :

« وكنا نحن فى هـــذا البلد ٠ قلب الوطن الكبير النـابض ودرع الأمة المتين الواقى ، فى مواجهة الخطر على الخط الطويل .. نشكل عقبة فى وجه أصحاب هذه المدرسة ومن يدور فى فلكهم ، وسنظل نشكل عقبة لا فى وجوههم فحسب وانما فى وجوه الكثيرين من المتاجرين بالقضية والمهجرين الذين تحركهم الأيدى الخفية والمخربين الذين كفروا بعروبتهم يوم اعتنقوا كل مبدأ هدام وفكر دخيل ، ووحدوا صفوفهم اليوم فى العمالة للشيوعية الدولية ليطلوا اليوم جميعا بوجوههم الكالحة وحقدهم الأسود ونواياهم الخبيثة من خلف اقنعة البطولة والحرص على القضية التى ارتدوها فى غفلة من الزمان ، فأوصلتهم حتى الى منظمة التحرير ليهيمنوا عليها ، حتى انكروا على أبناء هذا البلد ــ وهم الاكثرية الفلسطينية المطلقة ــ حقهم وهم الذين صمدوا على أرضهم في وجه الخطر وتصدوا يواجهون التحدى أسرة واحدة ، وانكروا عليهم حقهم ــ حق الاكثرية ــ فى منظمتهم منظمة التحرير ، وحاولوا أن ينصبوا من أنفسهم أوصياء علينا وعلى فلسطين وشعب فلسطين » ٠

ولو اردت ان أجيب على هذا الكلام ، لكان جوابى قاسيا جدا وجارحا جدا ،

وربما نابيا جداً ولكنى لن أفعل .. وكل الذى أقوله أن هذا الكلام ليس فيه ذرة من صدق ولا ذرة من الحق .

فهل اصبح القائمون على منظمة التحرير الفلسطينية مهرجين ودجالين ومخربين وفى عمالة للشيوعية ؟ لا ، أننا نربأ بمنظمة التحرير الفلسطينية أن تلصق بهاهذه التهم الباطلة ، فمنظمة التحرير الفلسطينية منظمة عربية متمسكة بعروبتها وفلسطينيتها وبدينها ، وليست تابعة .. وليست عميلة شيوعية ، وما عندها مخربون او مهرجون ، ولو سلك الشعب الفلسطينى سياسة التهريج لترك القضية الفلسطينية من زمن بعيد .

ولكن النكبة التى حلت بالأمة العربية وبشعب فلسطين فى سنة ١٩٤٨ كان سببها التهريج وكان سببها التدجيل من بعض الذين دخلوا معركة التحرير ولم يكن فى قلوبهم ذرة من التحرير ، أولئك هم المهرجون الدجالون الذين كانوا سببا فى النكبة والأمة العربية تعرفهم .

أما منظمة التحرير الفلسطينية ، فليس فيها دجال او مهرج او عميل شيوعى .. وانا لا أريد أن أتحدث عن نفسى ، بل اقول انه على مدى خمس عشرة سنة فى الامم المتحدة ، يعرف اخوانى فى الجزائر والمغرب وتونس اذا كان رئيس المنظمة ، عميلا شيوعيا أو مهرجا أو دجالا .. أم أنه كان يدافع عن القضايا العربية ، كقضايا عربية اصيلة ، بكل جوارحه وطاقاته .

ومرة ثانية نمضى فى خطاب الملك حسين لنجد انه وصل ليس فقط الى الاتهام بالباطل ، بل اتخذ قرارا خطيرا جدا ، وأعنى به وقف التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، اذ ورد فى خطابه وأنا اقرأ عليكم هذه الفقرة منه ، فهو يقول بعد ان يستعرض أمور المنظمة وانها معول هدم ماياتى :

« وانه ليحز فى نفسى ويؤلمنى أشد الألم أن أصرح بأن كل أمل حرصت على ابقائه ولو كان بصيصا خافتا قد خاب وزال حول امكان التعامل مع هذه المنظمة بمضمونها الحالى جملة وتفصيلا » .

ان الملك حسين فى خطابه فى عجلون أعلن عدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما لو كانت المنظمة هى اسرائيل ، فلا يقيم علاقات عمل لا سياسية ولا دبلوماسية مع المنظمة .. لماذا ؟

ان منظمة التحرير الفلسطينية أولا تمثل الشعب الفلسطينى وتمثل كفاحه وهى رمز نضاله .

ان منظمة التحرير الفلسطينية قامت بناء على قرار صدر من مؤتمر القمة بالاسكندرية اشترك فيه الملك حسين جاء فيه ما ياتى :

« الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطينى فى تحمل مسئولية العمل لقضية فلسطين ، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربى والدولى » .

ويعلن البيان الذى صدر من مؤتمر الملوك والرؤساء بالاسكندرية ماياتى :

« رحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعما للكيان الفلسطينى وطليعته .. »

وهنا أود أن ألفت أنظاركم الى ان هذه المنظمة ليست دائرة تابعة للحكومات العربية أو الجامعة العربية ، أو لعمان أو للقاهرة . نحن لسنا دائرة تابعة لحكومة عربية ولا للجامعة العربية ، نحن نمثل شعبنا كما تمثلون شعوبكم ، ونضع سياستنا كما تضعون سياستكم ضمن الاطار العربى العام ، ولكن لسنا تحت وصاية احد أو تابعين لأحد ، حتى يقال عنا هذا الكلام الفارغ الذى اطلقه الملك حسين ، والواقع ان المنظمة قد احتارت ، مرة يقال شيوعية ، ومرة يقال عميلة .. هل نحن عملاء للقاهرة أو عملا لدمشق .. ولكن لا يمكن هذا الخلط ، فاما ان نكون عملاء للشيوعيين أو للعرب .

يقول البيان الصادر من مؤتمر الاسكندرية عن منظمة التحرير : « ... طليعة للنضال العربى الجماعى لتحرير فلسطين » . ومنظمة التحرير الفلسطينية التى أمر الملوك والرؤساء ان تكون طليعة للتحرير ، هل يسمح الملك حسين لنفسه ان ينفرد بدون تشاور مع الملوك والرؤساء بخطابه من عجلون ان يقول اننى اوقفت التعامل مع المنظمة ؟ اننى بالطبع أشير الى هذه العبارة ولا أفزع من القرار الذى اتخذه الملك حسين .. يؤسفنى ولكن لا يفزعنى — وأقول مرة ثانية أنه يؤسفنى ولا يفزعنى — لأن منظمة التحرير الفلسطينية ستظل قائمة ، وان الأمة العربية ستسند المنظمة بالمال والسلاح و فى مقدمة الأمة العربية شعب الاردن ، ستسند الأمة العربية منظمة التحرير الفلسطينية على الدوام وتمدها بكل الطاقات .. فأنا لا يفزعنى هذا الموقف من الملك حسين لأنه قرر وقف التعامل مع المنظمة .

وبعد ذلك ماذا قال مؤتمر الدار البيضاء ، وأنا سعيد ان اتكلم عن مؤتمر الدار البيضاء والى جوارى أخى وجارى ممثل المغرب .

لقد قال المؤتمر :

« اتفق المجلس على دعم منظمة التحرير الفلسطينية » .

وهذا آخر قرار من الملوك والرؤساء .

رؤساء الحكومات العربية الذين اجتمعوا أخيرا فى هذه الغرفة وعلى هذه المائدة ، قرروا دعم منظمة التحرير الفلسطينية وشكر المنظمة ورئيسها على انجازاتها .

فهل جاءت العمالة الشيوعية بعد اجتماع رؤساء الحكومات العربية فأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عميلة ودجالة بعد هذا ؟ أم اننا كنا دجالين قبل اجتماعات رؤساء الحكومات العربية ؟ ويعلم الله أنه سيأتى يوم ليسجل التاريخ للذين عملوا فى منظمة التحرير الفلسطينية انهم كانوا يعملون فى شجاعة واباء عظيم ، ذلك لأن المنظمة ولدت بين المصاعب الكبيرة ، لقد قامت دولكم على أساس أن هناك أرضا وشعبا ومجتمعا ، ولكن الكيان الفلسطينى أنشىء من غير أرض أو شعب ومجتمع ، وهذا مما يزيد الشعب الفلسطينى والمنظمة تكريما ، فاذا أراد الملك حسين ان ينكر على الشعب الفلسطينى هذه البطولة فهذا شأنه ، ولكننا نقول ذلك للتاريخ

ان جميع البيانات العربية التى صدرت عن الاجتماعات العربية ، سواء على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات ، قد اجمعت على تدعيم منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك فان البيان المشترك بين دولة الكويت والجمهورية العربية المتحدة ورد فيه دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بل ان آخر بيان مشترك صدر بين لبنان والكويت — وأنا سعيد أن أتكلم عن ذلك فى حضور السيد حليم

ابو عز الدين ــ فيه دعم لقضية فلسطين .. اى انه بعد موقف الملك حسين فى عجلون تكلمت جبال لبنان الشماء عن تقدير الجهد الكبير الذى قام به الشعب الفلسطينى . وأنا واثق ان الشعب فى عجلون أو اى مواطن فى الاردن يثور على الانتقاص من قدر منظمة التحرير الفلسطينية .

ان منظمة التحرير الفلسطينية خلال عام أنشأت جيشا فى سورية وفى قطاع غزة وفى العراق .. وهناك عشرات من ابنائها فى الكليات الحربية فى القاهرة ودمشق وبغداد . وأنا معتز بالجيوش العربية اعتزازكم بهـــا ، ولـكنى أود أن أقول انكم ما استطعتم أن تبنوا فى عام واحد ما بنته منظمة التحرير الفلسطينية من جيش . فقد ورثتم عن الاحتلال بعض الشرطة والجيش ، ولكن الشعب الفلسطينى ما ورث الا النكبة والكارثة ، ولكنه فى عام واحد بنى جيشا لم تستطع الدول العربية أن تبنى مثله فى الاعوام الأولى من استقلالها ، وأنتم تعتزون بهذا الجيش تقديرا لاخوانكم شعب فلسطين .

من الانصاف أيضا ومن الحق الا يقتصر الأمر على خطاب الملك حسين وان نجعل الأمر كله مركزا على خطابه فى عجلون .. فما هى سيرة المنظمة مع الاردن ، وسيرة الاردن مع المنظمة ؟

ان منظمة التحرير الفلسطينية تدخل فى عامها الثالث ولا يستطيع اردنى مسئول ان يقول ان المنظمة فعلت شيئا واحدا صغيرا هينا لينا يسيرا فى الاردن ، سوى أن لنا مقرا فى مبنى مؤلف من ثلاثة طوابق بين القدس ورام الله ولم تستطع المنظمة أن تحقق انجازا واحدا فى الاردن ونحن في عامنا الثالث .

فى ميدان التدريب العسكرى ، ابدا ..

فى مجال التنظيم الشعبى ، ابدا ..

ضريبة التحرير ، ابدا ..

ولا أريد أن أذهب بعيدا ، وانما أقول اننا فى قطاع غزة ، وغزة جزء من بلدنا ووطننا ، كما أن الأردن بلدنا ووطننا ، وفى غزة شعبنا كما فى الأردن شعبنا ــ وأقول هذا أمام السيد سعد جمعه ونحن نعتبر أن سعد جمعه هو فعلا عضو طبيعى فى منظمة التحرير الفلسطنية وأن لم يكن زميلا فى النضال والكفاح ، وهذه نظرتنا فنحن لا نفرق بين مواطن ومواطن أبدا ، ولكن الحكومة الأردنية تدخل علينا فلسفة التفريق بين المواطنين بما تسميه ازدواجية الولاء ــ أقول يا سيدى اننى تحدثت عن قطاع غزة وقلت اننـــا نعتبر غزة بلدنا كما أن الأردن بلدنا .. فماذا يجرى فى قطاع غزة ؟

ان منظمة التحرير الفلسطينية فى قطاع غزة تتمتع بحرية كاملة ، فى التنظيم الشعبى وفي توحيد صفوف الشعب الفلسطينى ، وفى تدريبه وتسليحه وفى غزة التجنيد الاجبارى يطبق على أبناء فلسطين جميعا ، فقد أصدر المجلس التشريعى فى غزة بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية قانون التجنيد الاجبارى على ٤٠٠ ألف فلسطينى ، منهم ٣٠٠ الف لاجئون يعيشون فى الخيام و ١٠٠ الف مواطن فى حكم اللاجئين لأنه امتنعت عنهم أرضهم وبياراتهم ومزارعهم بخط الهدنة . واصدر المجلس التشريعى بناء على طلب المنظمة أيضا قانونا اسمه قانون ضريبة التحرير ،

يستوفى من كل مواطن فلسطيني فى غزة ضريبة ٠٠ الزواج عليه ضريبة ، الحمضيات على كل صندوق يصدر ضريبة ، الاســتيراد عليه ضريبة ، وغير ذلك أمور كثيرة ٠ المعاملات المالية ، الشراء والبيع عليه ضريبة ٠ ويستوفى ما يقرب من نصف مليون جنيه من هؤلاء الـ ٤٠٠ ألف من اللاجئين فعلا كنتيجة لهذه الضرائب بالاضافة الى ضريبة الدم المفروضة عليهم .

أما فيما يتعلق بالتنظيم الشعبى ، فان منظمة التحرير الفلسطينية تملك الحرية الكاملة بشأنه ، فكل أخوانكم فى قطاع غزة قد دخلوا فى وحدات التنظيم الشعبى الذى يشملهم جميعا . ويسركم ان تعلموا ان وزارة الخارجية بالجمهورية العربية المتحدة اعدت طائرة خاصة نقلت جميع السفراء الاجانب — أى ما يقرب من ٧٠ أو ٩٠ سفيرا — وذهبوا الى قطاع غزة ورأوا أخوانكم اللاجئين ، الجنود منهم فى الثكنات ، وغيرهم فى التنظيم الشعبى ، وهم خاضعون لضريبة التحرير والتجنيد الاجبارى .

وفى غزة أمامنا الفرصة لاجراء الانتخابات للمجلس الوطنى لمنظمة التحرير ، وقد اعلن الحاكم العام لقطاع غزة أنه مستعد بأن يسمح للمنظمة باجراء انتخابات عامة ، لأن المنظمة قامت اصلا عن طـريق المؤتمر الوطنى فقد تلاقى أخواننا الفلسطينيون ، محامون وأطباء ومهندسون وغيرهم من صفوة أبناء الشــعب الفلسطينى ، اربعمائة وخمسون يمثلون الشعب الفلسطينى دعوا الى حضور المجلس الوطنى في القدس .

ونحن الآن نريدا ان ننتقل من المجلس الوطنى المختار الى المجلس الوطنى المنتخب ..

اقول لقد ابدى الحاكم العام لقطاع غزة استعداده لأن تجرى عملية الانتخابات فى غزة ٠ واضيف بهذه المناسبة أن كل النواب الفلسطينيين فى مجلس النواب الأردنى هم أعضاء فى المجلس الوطنى ، والاعيان فى مجلس الأعيان كلهم فى المجلس الوطنى ، ورؤساء البلديات كلهم فى المجلس الوطنى ، ورؤساء الغرف التجارية ورؤساء المجالس المحلية أعضاء فى المجلس الوطنى ، وكل رؤساء النقابات واتحادات المحامين والاطباء والمهندسين أعضاء فى المجلس الوطنى . فكل هؤلاء من أبناء فلسطين فى الاردن أعضاء فى المجلس الوطنى . وقد حضروا جميعا اجتماعات المجلس الوطنى الاخير الذى عقد فى غزة .

والحقيقة أنه بالنسبة لمن حضروا من الأردن وقطاع غزة فانهم يمثلون الشعب الفلسطينى ، لأنهم جميعا منتخبون من قبل الشعب .

نحن فى قطاع غزة نمارس الحرية كاملة ، ويسألنى كل مواطن عربى وكل مواطن فلسطينى وكل مواطن اردنى لماذا لا تستطيع المنظمة فى الاردن ما هى قادرة عليه فى قطاع غزة ؟ ما الفرق بين قطاع غزة وبين الاردن ، والأرض هى الأرض والوطن هو الوطن والشعب هو الشعب ؟ لماذا تكون لنا حرية كاملة فى قطاع غزة ونحرم من كل شىء فى الاردن ؟ نحن كما قلت ندخل العام الثالث وليس لنا فى الاردن أى نشاط قومى على الاطلاق ولقد اختلفنا بالطبع مع الاردن حول هذا الموضوع . ثم كانت نتيجة الخلاف ان ألتقينا هنا برئاسة السيد الأمين العـام ووضعنا اتفاقا بين المنظمة والاردن هو من المرفقات التى أمامكم .. وفى هذا الاتفاق بعض الحريات —

ولا أقول كلها ـ لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمارس نشاطها فى الأردن ، فمـــاذا كانت النتيجة ؟ لم ينفذ من هذا الاتفاق شيء ، بل منع الاردن تنفيذ أى شيء ..

واضرب لكم بعض الأمثلة على بعض المخالفات .. وقد تبدو بعض هذه الأمثلة سخيفة ، كما قد تبدو مضحكة ، ولكنها تدل على الانهيار الذى وصل اليه الوضـع فى الاردن بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد عملت المنظمة فيلما سينمائيا مدته عشرون دقيقة اسمه «طلائع العودة» وقد تضمن هذا الفيلم نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد السياسى والاعلامى والعسكرى وعن جيش التحرير وثكناته واستعراضاته أى صور عن الجيش والاتفاق الذى تم بيننا وبين الاردن يقول بانه يجب ان تتمكن المنظمة من عرض أفلام قومية عن نشاطات الحكومة فى الاردن ـ ولجأنا للاردن لعرض هذا الفيلم فمنعت الحكومة الاردنية عرضه كما لو كان فيلما اسرائيليا .

ماذا فى هذا الفيلم ؟ ليس فيه الا نشاط منظمة التحرير الفلسطينية ونشاط جيش التحرير .. فهل حرام على الشعب الأردنى أن يرى نشــــاط المنظمة ونشاط جيش التحرير ؟ كيف يمكن للحكومة الاردنية ان يكون هذا موقفها وتمنع عرض هذا الفيلم كما لو كان فيلما فيه فجور أو فساد او مناف للحياء او للآداب العامة ، او فيه دعاية لاسرائيل ، وهل مكاتب المقاطعة فى الجامعة العربية منعت عرضه ؟ اننى أسأل السيد الأمين العام عما اذا كانت هناك تعليمات لمكاتب المقاطعة لمنع عرض هذا الفيلم؟

هذا يبين لنا الى أى مدى يفهم دور منظمة التحرير الفلسطينية ونشاط هذه المنظمة .

عندما وقع الخلاف وجهت ثلاث رسائل الى جلالة الملك حسين .. الرسالة الاولى تتعلق بالمعتقلين .. فقد حدث بعد أن تم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن ، ان بدأت الحكومة الاردنية تعتقل الفلسطينيين بالعشرات ، وقد حدث وأنا فى حفل تأبين المرحوم عبد الســلام عارف ان ذكر لى بعض الاخوة الفلسطينيين أخبارا مفزعة خلاصتها ان الحكومة الاردنية تلقى القبض على الفلســـــطينيين بالعشرات ، وعندما ذهبت الى بيروت سمعت نفس هذا الكلام من أبناء فلسطين ، وكذلك فى سورية ، وعندما حضرت الى القاهرة وجهت رسالة لطيفة وشيقة لجلالة الملك حسين أود أن اقرأها على حضراتكم ، قلت فيها :

« جلالة الملك حسين المعظم ـ عمان

فى زيارتى الاخيرة لبغداد وبيروت وغزة ، تحدث الى عدد كبير من أبناء فلسطين عن الاعتقالات التى جرت فى الاردن ، وحين عودتى للقـاهرة وجدت عـددا من الرسائل فى هذا الموضوع بالاضافة الى ما قرأته فى قصاصات الصحف التى نشرت تفاصيله ، ثم بلغنى بعد ذلك ان الاعتقالات امتدت الى عدد أكبر من المواطنين ، وقد استمعت خلال الايام الاربعة الماضية الى تعليقات الاذاعة الاردنية وفيها عبارات تدين المعتقلين وهم لا يزالون رهن التحقيق قبل ان يدينهم القضاء .

وقد رأيت ازاء ذلك كله ، وخاصة ان الاعتقالات جاءت عقب الاتفاق الذى تم بين الاردن والمنظمة ، أن أرجو جلالتكم أن تصدروا أمركم بالمبادرة الى اطلاق سراح أولئك الذين لا تتوافر عليهم الدلائل الصادقة فى جو من التحقيق الأمين النزيه.

والمنظمة وهى تدرك تماما انه ليس لها أن تتدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة عربية ، الاانها ترى من واجبها الأخوى وخاصة بالنسبة للاردن بالذات ان تعرب عن حرصها على تكامل كل أسباب الطمأنينة العامة والاستقرار لما فى ذلك من كفالة راسخة لتعبئة جميع الطاقات الشعبية والقوى الوطنية فى معركة التحرير . وهذه هى الروح التى أملت أن اكتب لجلالتكم فى الأمر .

سدد الله خطاكم وجعل التوفيق حليفكم »

احمد الشقيرى

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

لقد اردت بهذه الرسالة أن تتدخل المنظمة فى هذا الموضوع مع حرصى أن أؤكد اننا لا نتدخل فى الشئون الداخلية للأردن ، لأن اعتقالات بالعشرات والمئات بعد الاتفاق الذى تم بين المنظمة والاردن تحدث جوا من عدم الطمأنينة .

فالسجون فى الاردن مملوءة بالفلسطينيين ولا ادرى من المسئول .. من الملك فنازلا .. ان السجون تغص بالشباب والزعماء الوطنيين واعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد تناولت الاعتقالات فى الأيام الاخيرة بعض موظفى المنظمة ، ولهذا دعوت الملك حسين ان ينتهى الأمر فى جو من التحقيق النزيه والقضاء العادل ، وقد مرت عدة أسابيع ولم يحل هؤلاء المعتقلون الى القضاء ولا زالوا فى السجون .

أقول انه لو وقع ذلك — لا سمح الله — فى المغرب أو الجزائر، فان أثره لاينعكس مباشرة على القضية الفلسطينية .. ولكن اذا كان الاردن فى قلق وفزع ، فلا أدرى كيف تتجه اذهان المسئولين الى التحرير ، أو الى اسرائيل ، وعندهم ما يشدهم ليل نهار الى اقتناص الفلسطينيين وزجهم فى السجون .

وقد جاءنى جواب سلبى على هذه الرسالة ، فاضطررت ردا على هذا الجواب السلبى أن أبعث الى الملك حسين بالرسالة الثانية التى سأتلو على حضراتكم نصها الآن .

وقد حمل السيد سعد جمعه بنفسه هذه الرسالة الى الملك ، فقد زرته فى السفارة يوم جاء لحضور اجتماع اللجنة الماضى ، وتكلمت معه فى الموضوع ورجوته أن يحمل هذه الرسالة الى الملك ، فكان مشكورا فى حملها ، وهذا دليل آخر على ان المنظمة تعتبر السيد سعد جمعه وكل المواطنين أعضاء فيها ولهم أن يؤمنوا بالمنظمة أو يكفروا بها ، والواقع اننى لم اسلم هذه الرسالة اليه كوزير أو سفير ، بل كمواطن يحمل هذه الرسالة الى الملك حسين .

واليكم نص الرسالة الثانية :

« جلالة الحسين المعظم

ملك المملكة الأردنية الهاشمية — عمان

تحية العروبة والتحرير وبعد :

وصلنى جواب جلالتكم بشأن المواطنين الذين اعتقلوا أخيرا فى الأردن ، وقد رأيت أن اكتب لجلالتكم مرة ثانية لايضاح نقطة أساسية توليها المنظمة اهمية خاصة.

خلال السبعة عشر عاما التى اعقبت الكارثة ، انخرط عدد وافر من شبابنا وطلابنا فى منظمات متعددة ، حزبية أو عقائدية ، وكان ذلك أمرا طبيعيا فان الفراغ الذى عاشته فلسطين فى تلك الفترة قد دفع بالعديد من أبناء فلسطين الى سلوك هذا الطريق ايمانا منهم بأنه هو الطريق لتحرير فلسطين .

ولما قامت منظمة التحرير الفلسطينية ، طرحت شعار الوحدة الوطنية وعملت على تحقيقه بكل ما استطاعت من جهد ، وفى المرحلة الاخيرة ، قطعت شوطا حسنا فى دعوة المنظمات الفلسطينية الى التجمع على العمل الواحد ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى هدى من ميثاقها .

والواقع أنه ما لم تكن هنالك جريمة عادية ، فان الحزبية بهذه الصفة لا تعالج بالاعتقال ، بل تعالج بالتوجيه القومى فى ميادين النشاط العامة وهنا يبدأ دور منظمة التحرير الفلسطينية . هذا هو الأسلوب البناء الايجابى فى توحيد الطاقات القومية لشعب فلسطين ولا أعرف له بديلا ، وانى اذ أشكر لجلالتكم تفضلكم بالاجابة على كتابى الأول فانى أتطلع الآن أن تتفضلوا باعادة النظر فى الموضوع من هذه الزاوية التى وضعتها أمام جلالتكم .

سدد الله خطاكم وألهمكم التوفيق

أحمد الشقيرى

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

وطبيعى أنه لم يأتنى الرد على هذه الرسالة من الملك حسين . وقد ضمنت هذه الرسالة ما ضمنتها لأن اذاعة عمان كانت لأسابيع تقول : القينا القبض على الحزبيين والمخربين العقائديين، ومن هذا المنطلق أرادت منظمة التحرير الفلسطينية ان تضع أمام الملك حسين ما هو مفهوما لهؤلاء الذين يسمون بالحزبيين أو المخربين أو العقائديين ، ولذلك قلت انه فى خلال السبع عشرة سنة الماضية دخل بعض شبابنا وطلابنا الى هذه المنظمات ، وكان ذلك أمرا طبيعيا لأن الفراغ الذى عاشته قضية فلسطين فى تلك الفترة دفعهم الى ذلك ، ولقد كان من واجب منظمة التحرير الفلسطينية ان تمتصهم جميعا فى اطارها ، ولقد كنت فى طوافي بالعواصم العربية يقال لى فى بعض الاحيان ان الشعب مفرق ولكن الحقيقة ان الشعب كله مع المنظمة. وأنا من واجبى القومى أن اجمع كل هذه القوى تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية اذ كيف تتصور شعبا يكون طليعة للكفاح فيه أحزاب ومنظمات ، واذن فقد كان من واجب منظمة التحرير الفلسطينية ان توحد الجميع ، وقطعنا شوطا كبيرا فى هذا ، وجمعنا عددا من الأخوة المنتمين الى هذه المنظمات فى بيروت فى أوائل هذا العام ، وأعلنوا انهم مع المنظمة . ففى هذه الفترة التى نبنى فيها الوحدة الوطنية يأتى المسئولون فى الاردن ويعتقلون هؤلاء الذين يسمونهم الحزبيين والمخربين . والحقيقة انه اذا كان هناك تخريب ، فهو تخريب لمحاولات المنظمة الصادقة لجمع هؤلاء الاخوان . . أى ان المسئولين فى الاردن قطعوا علينا محاولة تجميع كل القوى الوطنية.

ولما لم يأتنى جواب على هذه الرسالة الثانية ، ذهبت الى عمان واتصلت قبل سفرى اليها بالسفارة الأردنية وقابلت السيد السفير ورجوته أن يحدد لى موعدا مع الملك لاتحدث فى هذا الموضوع ، وفى شئون المنظمة . ذهبت الى عمان ، وفى اليوم

الأول قيل لى ان الملك مريض ، وانه يريد أن يدخل المستشفى العسكرى ليجرى فحصا عاما ، فتمنيت له الشفاء . وفي اليوم الثانى قرأت فى الصحف ان الملك قابل عددا من الناس من بينهم فريق « البولو » الايرانى . وهذا معناه انه يرفض مقابلة رئس منظمة التحرير الفلسطينية بعد اخطار سابق عن طريق السفارة الاردنية بالقاهرة .

كيف يجوز للملك حسين أو لأى ملك أو رئيس ، فى شأن من شئون منظمة التحرير الفلسطينية ان يقفل الباب فى وجه رئيس المنظمة ؟

الملك فى خطابه يقول ، انه حرص كثيرا على تصحيح الأوضاع بالنسبة للمنظمة، ولا أعلم يوما ما خلال الأعوام الثلاثة أنه قال ان هذا خطأ يجب أن يصحح ، أو قدم ملاحظة الى منظمة التحرير الفلسطينية وطلب تصـــحيح أمر من الأمور ، أو أرشد أو نصح بتصحيح شيء .. ابدا .. وتكون النتيجة أن يذهب رئيس المنظمة الى عمان ويرفض الملك أن يستقبله ، حتى لو كان الزعم القائل بأن رئيس المنظمة تدخل فى الشئون الداخلية صحيحا ، ولكن هذا لا ينفى ان هناك واجبا قوميا ـ وأنا لا أتكلم عن الواجب الأدبى ـ مفروضا على كل ملك ورئيس انه عندما يأتى اليه رئيس المنظمة ، ان يفتح له الباب ، لأن الأمر يتصل بقضية فلسطين وتحرير فلسطين ، فأنا لست غاويا مقابلات أو مآدب بل اننى أعمل فى سبيل قضية فلسطين وتحرير فلسطين ، واعتبر ان هذا الموقف من الملك حسين لا يتفق اطلاقا مع قدسية قضية فلسطين وكرامة الشعب الفلسطينى . لذلك خرجت من عمان ، لأنه كان على أن أعد نفسى للمجلس الوطنى فى غزة حيث يعقد فى ٢٠ مايو ، وحضرت المجلس الوطنى ولم أذكر فى المجلس ان الملك حسين رفض مقـــابلتى لأنى كنت حريصا على تجنب الخلاف أمام المجلس الوطنى وخاصة ان فيه كثيرا من أخواننا من الاردن .

واتخذ المجلس الوطنى قـــراراته ـ والحمد لله ـ بالاجمـــاع أى ان كل الفلسطينيين من الاردن الذين حضروا المجلس الوطنى من النواب والأعيان وغيرهم ، مع باقى الاخوان الذين حضروا من قطاع غزة ومن سورية ولبنان وباقى الوطن العربى ، اتخذوا بالاجماع قرارات سياسية ومالية وتنظيمية وعسكرية ومن جملة القرارات التى وافق عليها نواب الحكومة الاردنية ، قرار بالموافقة على التجنيد الاجبارى فى الاردن وانشاء كتائب جيش التحرير فى الاردن ، كما وافقوا على عدة قرارات أخرى وانصرفنا من غزة ، وكان الاجتماع ناجحا نجاحا كبيرا اشارت اليه وكالات الأنباء والصحافة فى العالم العربى . ففى الجمهورية العربية المتحدة انفتح صدر الصحافة واشارت الى جدية أعمال المنظمة وانها انتقلت الى مرحلة فيها كل الجدية حقيقة . ومن الطبيعى أنه كانت بيننا مجادلات في اللجان الفرعية ولكن انتهى المؤتمر الى نجاح كبير وكانت اذاعة اسرائيل من ورائنا تقول ان الفلسطينيين سيضرب بعضهم بعضا فى غزة ، وان المجلس الوطنى ســينهار ، وان الوحـدة الفلسطينية ستتصدع .

وأؤكد لكم ، وبعض دولكم عقدت مجالس وطنية ، ان المجلس الوطنى الذى عقد فى غزة لم يكن يقل مستوى عن اى مجلس وطنى يعقد فى اى بلد عربى .

وبعد انتهاء المجلس الوطنى ،كان علىأن اتصل بملوك ورؤساء الدول العربية لأبلغهم القرارات وأطالب كل دولة بالتنفيذ . وكان على أن أوجه الرسالة الثالثة الي جلالة الملك حسين اطالبه بالتنفيذ .

وهذه هى الرسالة الثالثة التى بعثت بها الى جلالة الملك حسين :

« صاحب الجلالة الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية — عمان .

تحية العروبة وبعد ،

أكتب الى جلالتكم رغم انى لم اتلق جوابا على كتابى بشأن المعتقلين المؤرخ ١٠ — ٥ — ١٩٦٦ ورغم انى فى زيارتى الاخيرة لعمان ما اتحتم لى الفرصة لمقابلتكم والتحدث اليكم بشأن مختلف جوانب القضية الفلسطينية .

ولكنى قياما بمسئولياتى أرى من واجبى ان أواصل السعى مع جلالتكم للاستجابة لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية ، لا يثنينى عن ذلك ما الاقى من المواقف السلبية أو من مصاعب الطريق ، وخاصة أن موضوع هذا الكتاب يتصل بصورة مباشرة بهدف التحرير الكبير مما لا يصح أن يحول دونه حائل .

تعلمون جلالتكم أن الاتفاق الذى تم بين الحكومة الاردنية والمنظمة قد تناول فى جملة ما تناول ، موضوع التجنيد الاجبارى وانشاء كتائب جيش التحرير ، وقد اصدر المجلس الوطنى فى دورته الثالثة ، الذى انعقد فى غزة فى العشرين من شهر آيار سنة ١٩٦٦ قرارا اجماعيا بالمطالبة بتطبيق قانون التجنيد الاجبارى وانشاء كتائب جيش التحرير الفلسطينى فى الاردن وكان هذا القرار نتيجة دراسة موضوعية عميقة ، اخذت بعين الاعتبار ظروف الاردن من مختلف نواحيها ، وفى مقدمتها دور الاردن الكبير شعبا وارضا فى معركة التحرير .. ومما هو حرى بالذكر ان القيادة العربية الموحدة قد اعربت عن تأييدها لتطبيق التجنيد الاجبارى وانشاء كتائب جيش التحرير في الاردن وان تنفيذها ينتظر موافقة الاردن .

لهذا رأيت أن أكتب الىجلالتكم وكل أملى ورجائى بأنتصدروا جلالتكمتوجيهاتكم الكريمة الى الحكومة الأردنية للمبادرة الى سن التشريع اللازم لتطبيق التجنيد الاجبارى على جميع المواطنين من أبناء الأردن، وتيسير انشاء كتائب جيشالتحرير الفلسطينى حسب الخطة التى وضعتها القيادة العربية الموحدة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أحمد الشقيرى

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

وماذا كان جواب الملك حسين ؟؟ كان جوابه — وأنا اذكر التاريخ وهو ١٩٦٦/٦/١٤ — خطابه فى عجلون ، ومنع التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ثم بعد وقف التعامل مع المنظمة اعتقل أبناء فلسطين ثم اعتقل رجال منظمة التحرير الفلسطينية . وأقول بالمناسبة ان الملك حسين قبل انعقاد المجلس الوطنى استدعى عددا من زعماء فلسطين فى الاردن الى الديوان الملكى ، وطلب اليهم أن يعدلوا نظام الانتخابات بحيث تكون الاكثرية فى المجلس الوطنى المنتخب لابناء فلسطين فى الاردن. ونحن بالطبع نعتبر ان هذا هو التدخل بعينه فى شئون المنظمة ، لانه لا ملك ولا رئيس طلب من أبناء فلسطين ان يعدلوا هذه النسبة . لقد حددنا لاخواننا الفلسطينيين فى الاردن فىالمجلس الوطنى المنتخب ٨٥ مقعدا من ١٤٠ مقعدا، وذلك بالنسبة للمقيمين بصورة مستمرة في الأردن أو الذين يعملون في المملكة العربية السعودية أو الجزائر

أو الكويت ولكن منازلهم فى الاردن ، أى يعملون فى الخارج ثم يعودون في اجازاتهم الى عائلاتهم فهم مواطنون أردنيون على حد تعبير اخواننا فى الأردن ــ ويفجعنى أن أقول هذا ــ من أصل فلسطينى .

أقول لقد خصص لاخواننا الفلسطينيين فى الاردن ٨٥ مقعدا ، ولكن الملك حسين يريد ثلثى عدد المقاعد أو أكثر من الثلثين . وهنا أريد أن أقول اننا لسنا تحت وصاية الملك حسين ، ولا أى ملك أو رئيس .

لقد خصص لاخواننا الفلسطينيين فى الجمهورية العربية المتحدة ثلاثة مقاعد فشكوا من ذلك وطالبوا بعشرة مقاعد ، ولكن لم يتمسك بهذا احد وقال لابد ان نأخذ كذا مقعدا . ولم يتدخل أى ملك أو رئيس الا الملك حسين .

أحد أمرين ، أما ان لمنظمة التحرير الفلسطينية شخصية مستقلة واما انها تابعة للدول العربية وأنا أرفض هذه التبعية ، لانها عندئذ لاتكون منظمة تحرير فلسطين ، بل تكون منظمة تحرير تابعة للدول العربية ، بمعنى انه اذا كانت الانتخابات فى الاردن اردنية ، وفى سورية سورية ، وفى مصر مصرية فلن تكون هذه المنظمة منظمة فلسطين بل تكون منظمة اردنية أو سورية أو مصرية أو ايا كانت . ونحن نرفض هذا الوضع ، لان المنظمة كما ارادها الملوك والرؤساء فى مؤتمر القمة ، ممثلة لشعب فلسطين ولها شخصية مستقلة ولا تتلقى تعليمات أو توجيهات من الملك حسين أو من غيره . نحن نقدرهم جميعا ونستمع الى نصائحهم وارشاداتهم ، ونتعاون ضمن الخطة العربية ولكن نرفض أن تكون المنظمة تابعة لأى ملك أو رئيس، أو أن نتلقى تعليمات أو توجيهات . ونحن فى هذا كما كانت الجزائر الا بفرق واحد ، فقد كان لاخواننا الجزائريين أرض ينطلقون منها للقتال ، ولكن ظروف القضية الفلسطينية هى التى أوصلتنا الى الوضع الذى نحن فيه . لقد كان الملك محمد الخامس رحمه الله من أكبر انصار الحركة الجزائرية ، وفتحت لها تونس صدرها ، ولكنهم لم يضعوا فى يوم من الأيام سياسة معينة ، بل الشعب الجزائرى هو الذى كان يضع خططه فى الحرب والسياسة وفى مفاوضة فرنسا ..

لذلك أرجو ان يكون واضحا لآخر مرة ان الشخصية الفلسطينية مستقلة تماما. نحن وحدويون متعاونون مع الدول العربية . ولكن لسنا تابعين لاى ملك أو تحت وصاية أى رئيس .

لقد احزننى ان تتناول اذاعة اسرائيل هذا الموقف بالشماتة ، وان تتناوله أيضا الصحافة الامريكية والبريطانية بالشماتة . فجريدة « التايمز » اللندنية فى ١٧ يونية سنة ١٩٦٦ فى نسختها المحلية ــ اى النسخة البريطانية وليست العالمية ــ تقول فى آخر مقال لها بعد ان اوردت الخلاف وظروفه ما يأتى :

تفيد التقارير الواردة من عمان اليوم ان نظام الحكم الاردنى المعادى للشيوعية قد انتابه قلق بالغ إزاء ماأعلنه السيد / الشقيرى . ومن المعتقد ان هذا هو الدافع وراء الهجوم العنيف الذى شنه الملك حسين فى خطاب ألقاه يوم الثلاثاء الماضى ، والذى ادعى فيه ان منظمة تحرير فلسطين قد وقعت تحت سيطرة أشخاص ذوى « مبادىء وايديولوجيات هدامة » .

وهذه هي نتيجة لخطاب الملك حسين ، وكنت أريد منه ــ ومن حقه بل ومن حق

أى ملك أو رئيس ـ اذا وجد فينا انحرافا شيوعيا أو الحادا ان يفتح بابه لرئيس المنظمة ويحدثه فى الامر ـ والذى اؤكده ان هذا الخطر لن يتسلل الى المنظمة كما يدعى ـ فاما ان نثبت ديننا وقوميتنا وعروبتنا ويكون هو على خطأ ، أو ان نرتد عن الدين والقومية ويكون على حق • ولكن الملك حسين ينتهز مناسبة الخريجين فى عجلون ويتهم المنظمة بالشيوعية وبالصينية وبالماركسية ثم تأتى جريدة التايمز اللندنية وتقول هذا الكلام وهذا الحديث •

ولقد اشرت كما لاحظتم فى رسالتى الثالثة بالنسبة لموضوع التجنيد الاجبارى الى توجيهات القيادة العربية الموحدة وهذا رأى الفريق على على عامر •

ان التجنيد الاجبارى مفروض ايها الاخوة فى الجمهورية العربية المتحدة ولها جبهة كبرى مع اسرائيل • اى ان التجنيد الاجبارى مفروض على ٣٠ مليون فى مصر فى خدمة التحرير ، وفى قطاع غزة تجنيد اجبارى وفى سورية الشعب السورى كله تحت التجنيد الاجبارى من أجل قضية فلسطين و ٦٥٪ من موارد سورية ، وهى ليست بلدا متخما باليسار ، من أجل الجيش اذن على ميمنة وميسرة اسرائيل يوجد تجنيد اجبارى • والشعب الفلسطينى تحت التجنيد الاجبارى •• اسرائيل التى تواجه الاردن مباشرة على طول ٦٥٠ كيلومترا فيها تجنيد اجبارى ٢٦ شهرا للرجل و ٢٠ شهرا للفتاة ان الملك حسين يخطب عن التحرير ، وأنا مؤمن بان التحرير منطلق من الاردن أرضا وشعبا •• فكيف يجوز ألا يكون فى الاردن تجنيد اجبارى ؟

لقد قرأت اخيرا انهم فى المغرب اخذوا بنظام التجنيد الاجبارى فاذا كانت دولة عربية تطل على المحيط الاطلنطى وليست واقعة على خط الهدنة تطبق نظام التجنيد الاجبارى ، فكيف لا تطبق التجنيد الاجبارى دولة تمتد على خطوط الهدنة ٦٥٠ كيلو مترا ؟

لا توجد أمة هدفها التحرير ولا تطبق نظام التجنيد الاجبارى • يوم ان طالبت بالتجنيد الاجبارى فزع الاخ السيد هوارى بومدين ربما لانه لا يعرف ان نظام التجنيد الاجبارى غير مطبق فى الاردن • اننا لا نطالب بالتجنيد الاجبارى لشعب فلسطين فقط ، بل لكل اخواننا المواطنين فى الاردن • وهذه ليست نظرة عاطفية بل نظرة قومية من الضرورى الاخذ بها • ان الملك حسين يقول دائما نحن الخط الاول فى الدفاع عن دنيا العرب ونحن منطلق التحرير • ان هذا الكلام يجب ان يترجم الى حقيقة ، وترجمته الى حقيقته هى بالتجنيد الاجبارى ، بحيث يكون كل مواطن تحت السلاح حتى يكون الشعب كله فى المعركة • ولو ان التجنيد الاجبارى كان مطبقا فى الاردن منذ ثمانى عشرة سنة لكان لدينا الآن نصف مليون مجند • ان اسرائيل تستطيع خلال ٤٨ ساعة أن تجمع ٢٥٠ ألف جندى •• فلو كان التجنيد الاجبارى مطبقا فى الأردن لأمكن تكوين احتياطى كبير فيها ، ولو أننا نبنى فى كل سنة احتياطيا لأصبح الشعب كله فى المعركة • لقد اخترقت اسرائيل خطوط الهدنة على الجبهة الاسرائيلية الأردنية ١٠٨٦٠ مرة وهذا هو كلام المسئولين عن خطوط الهدنة الأردنية فى عمان • فقد ذكر لى ضابط كبير ذلك من شهرين ، كم من قرية ضربت ، وكم من مرة دخل الاسرائيليون وتعمقوا فى الأراضى الأردنية ٢ و٣ و٤ كيلومترات •• لقد فعلوا ذلك عشرات المرات والشعب ليس مدربا ولا مسلحا •

اننى لا ادعى ان امكانيات الاردن المالية كبيرة ، ولكن امكاناته الروحية ضخمة،

فلو ان الاردن فى أى يوم يقول انه يريد تطبيق نظام التجنيد الاجبارى ، لو انه تقدم بمثل هذا الأمر للأمة العربية على أساس جدى ، لما بخلت عليه الأمة العربية . هذه الدعوى بان الاردن خط الدفاع الاول عن دنيا العرب لا تقوم على حقائق صحيحة لانه اذا كانت اسرائيل قد اخترقت خط الدفاع الاول عن دنيا العرب ١٠٨٦٠ مرة فلا يكون هذا خط دفاع .

لو ان التجنيد الاجبارى لم يكن موجودا قبل قيام مؤتمرات القمة ، لاصبح واجبا بعد قيامها . ان الاردن يأخذ أموالا من صندوق القيادة العربية الموحدة ،لكى يبنى جيشا ، وهذا الجيش لا يمكن بناؤه الا بالتجنيد الاجبارى .

ولقد كتبت فى هذا الموضوع الى القيادة العربية الموحدة بعد اتفاقية الاردن والمنظمة التى تناولت موضوع الكتائب والتدريبات ، وقد رد السيد الفريق على على عامر برأيه فى الموضوع وسأقرأ خطابه لحضراتكم نظرا لقيمته العسكرية ولان تعليماته يجب أن تنفذ ، لان مؤتمر القمة الذى عقد بالقاهرة عندما انشأ القيادة العربية الموحدة نص فى قرار انشائها على اختصاصاتها فاذا لم تنفذها احدى الدول العربية تكون عندئذ قد خالفت قرارات مؤتمر القمة ، لقد تحدث جلالة الملك حسين فى عجلون فقال ان مؤتمر القمة فى خطر ، وان هناك محاولات لنسفه ، ولكن اذا كانت هذه الشكوى صحيحة وجدية وصادقة ، فلماذا لا يحترم قرارات مؤتمر القمة التى تفرض عليه ان يحترم وينفذ تواصى القائد العام والا لا يكون الفريق على على عامر قائدا عاما ولا حتى مستشارا .

لقد قيل ان حرب سنة ١٩٤٨ كانت فيها قيادة . وقد اثبتت النكبة انه لم تكن هناك قيـادة بل كانت مهزلة . لقد قلنـا بعد مؤتمرات القمة بأن ننشىء قيادة عربية لا نسميها مشتركة كما كان فى الماضى ، اذ رأى ان هـذا لا يليق فى تحرير فلسطين بل يجب أن تكون موحدة وتنفذ تعليماتهـا . فعندما ياتى ملك ولا ينفذ تعليماتها ، فنكون قد رجعنا الى مأساة سنة ١٩٤٨ وأصبح على على عامر ضابطا صغيرا لا قيمة لرأيه ، بل لا يكون رأيه حتى رأيا استشاريا وبهذا تصبح القيادة العربية فاشلة .

وماذا يقول الفريق على على عامر فى كتابه الى المنظمة ؟ انه يقول ما ياتى :

السيد / القائد العام لجيش التحرير الفلسطينى

تحية عربية وبعد ،

ردا على كتابكم رقم ق ـ م ـ ١ ـ ٦٦ ـ ٣٤١ بتاريخ ٦٦/٣/٢٨ والخاص بالاتفاقية المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، أود أن أوضح الآتى :

١ ـ بخصوص موضوع تطبيق التجنيد الاجبارى فى المملكة الاردنية الهاشمية فقد سبق ان قامت هذه القيادة بدراسة هذا الموضوع مع القيادة الاردنية وقدمت توصياتها بذلك فى تقريرها المرفوع لمؤتمر القمة الثانى المنعقد فى سـبتمبر ١٩٦٤ بتطبيق نظام التجنيد الاجبـارى فى كافة الدول العربية ومنها المملكة الاردنية لضغط النفقات ولامكان ايجاد تشـكيلات احتياطية تسـتدعى عند

الطوارىء وذلك كما ورد فى صفحة ٣٣ من تقريرنا المذكور عاليه ولا زالت القيادة عند رأيها فى هذا الموضوع ٠

٢ ـ أما بخصوص تشكيل وحدات لجيش التحرير الفلسطينى فى المملكة الاردنية الهاشمية فان العائق فى هذا الموضوع هو عدم سماح السلطات الاردنية بذلك، فاذا وافقت السلطات الاردنية ـ وهذا أمر مرجعه هذه السلطات وحدها ـ فانه يمكن اعادة النظر فى برنامج انشاء وحدات جيش التحرير الفلسطينى المقرر انشاؤها فى قرارات مؤتمر القمة الثالث بالدار البيضاء فى سبتمبر ١٩٦٥ والتى لم يبدأ فى انشائها بعد ٠

مع وافر التحية واطيب التمنيات ٠

فريق أول : على على عامر ٠

هذا هو كتاب الفريق على على عامر ٠ وأود أن أقرأ على حضراتكم القرار الذى صدر من مؤتمر القمة بشأن اختصاصات القائد العام ٠ الفقرة (٢) منه العبارة (٥) تقول :

« ان تلتزم الدول بتسهيل مهمة القائد العام وتنفيذ كافة الوصايا والطلبات التى تصدر عنه » ٠

هنا نحن أمام مخالفة خطيرة للملك اشترك فى مؤتمر القمة ، انه يضرب عرض الحائط بتواصى القيادة العربية الموحدة ٠ وأنا أسأل اذا كنا ونحن فى حالة الهدنة التى ليست حربا ولا سلما مع اسرائيل نضرب بكلام القائد العام عرض الحائط ، فماذا نعمل وقت الحرب ؟ وكيف يتحمل الفريق على على عامر مسئولية حرب التحرير ، وهو يواجه من الآن مثل هذه المخالفة ؟ وما قيمة القيادة العربية الموحدة فى معركة التحرير ، ان دخلنا غدا فى معركة ، ويأتى الملك ويقول : قف ؟ ماذا يكون مصير التحرير والأمة العربية ومؤتمر القمة ؟

لقد كان الملك حسين على حق عندما قال فى خطابه ، نريد مؤتمرات قمة فعلا ٠ وهذه هى العبارة الوحيدة التى اتفق فيها مع الملك حسين ولكن لكى تكون مؤتمرات قمة فعلا ، يجب ان يبدأ بنفسه ليجعلها مؤتمرات قمة فعلا ، وأول الواجبات عندئذ أن تنفذ تعليمات القائد العام والقيادة العربية الموحدة ، والا أصبح الأمر هزلا ، وبهذا نكرر مهزلة سنة ١٩٤٨ وتتكرر ماساة القيادة العربية التى انشئت فى عمان والتى كانت سببا فى الكارثة ٠

اننى لا أريد أن أتوسع فى الموضوع ، سوى أن أشير الى كتاب كان أمامكم فى ملفاتكم فى الاجتماع الماضى للجنة المتابعة من السيد محمد خلف المدير العام للمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن والذى تكلم فيه عن حفل افتتاح العمل فى سد المخيبة ٠٠ ومساكين الامين العام والفريق على على عامر ورئيس المنظمة وكل الذين يعملون لتنفيذ مقررات مؤتمر القمة ٠

ان السيد محمد خلف مواطن صادق ومسئول ٠٠ فهو يقول نريد يوم الاحتفال بافتتاح العمل فى سد المخيبة الذى حول اسمه الى سد خالد بن الوليد ـ ولابد ان

ننزل الى جوهر الامور ، والمسألة ليست مسألة تغيير أسماء وانما هي حقائق التحرير وروح التحرير – يقول نريد حماية عسكرية ، الجيش الاردنى عمل ترتيبات ، ولكن يجب ان تطلب القيادة العربية الموحدة من سورية ان تستعد أيضا للحماية • وهذا قول صحيح لان الجيش الاردنى وحده – وانا أقدر الجيش الاردنى – غير قادر وحده ان يقف أمام اسرائيل اذن سد المخيبة يهدم ومشروعات التحويل تهدم اذا لم تكن هناك حماية عسكرية • والاردن غير قادر على الحماية العسكرية • واذا كان قد طلب هذه الحماية يوم الاحتفال بافتتاح العمل فى السد من سورية ومن القيادة العربية الموحدة، فمن الذى يحمى الاردن فى جميع الايام والسنين التى تلى من مدفعية اسرائيل ؟ اننى أعرف المكان •• ومن الممكن ضرب العمل العربى كله لانه لا توجد حماية عسكرية • ولماذا لا توجد حماية ؟ لان الأردن يرفض توصيات القيادة العربية الموحدة • لقد طلبت القيادة العربية من القوات العراقية والسعودية ان تنطلق الى التجمع داخل الاردن لحماية العمل العربى كله وكانت القوات العراقية والسعودية قريبة جدا من الحدود الأردنية ثم بعد اقامة طويلة اضطرت القوات العراقية أن تعود الى ثكناتها وكذلك الحال بالطبع بالنسبة للقوات السعودية ، وحتى بدون قرارات القيادة العربية هذه بديهية عسكرية يعرفها رجل الشـــارع ، وهى ان الجيش الاردنى غير قادر على الدفاع عن الاردن لأسباب مادية وليست روحية أو شـعبية ، ان روح الشـعب فيها حماسة منقطعة النظير ، ولكن يحزنني ان الاردن نصف ميزانيته من أمريكا ، وهذا يفجعنا ، وستظل أمريكا تضع الاردن فى حالة الافتقار والعوز حتى لا يكون قادرا على الانطلاق فى منطلق التحرير •

امكانات مادية قليلة ، وامكانات روحية ضخمة ، وأقول كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وكمواطن عربى فلسطينى ، انه اذا لم يفتح الاردن أبوابه للقوات السورية والعراقية والسعودية ، فلن يستطيع سد المخيبة ان يصمد أمام اسرائيل ، وهذا فى الوقت الذى يتحدث فيه الملك حسين فى عجلون عن حرب مقدسة ضد الاتحاد السوفيتى والصين • هناك شيء الزم وهو ان يسمح الملك للقوات العربية بالدخول الى الاردن لتقف الى جانب القوات الاردنية •

تحدث الملك حسين عن القومية العربية فقال ، نريد قومية عربية فى اطارها الدينى ، ولكن مع الأسف نجد ان سلوك الاردن لا يتفق مع القومية العربية ولا مع الاطار الدينى • فاذا كان الدين هو ما يدعو اليه الملك ، فالدين يقول المؤمنون اخوة • دع القوات العراقية والسورية والسعودية تدخل لتحمى البلد الذى ينتهك منذ ثمانى عشرة سنة ، واذا كان تكتيكا استراتيجيا عسكريا فان رأى القيادة العربية الموحدة ، ان تدخل القوات العربية الى الاردن •

سيدى الرئيس ، أريد ان انتقل بعد هذا الى نقطةأخرى ،

تعلمون يا اخوانى ان مؤتمرات القمة العربية الثلاثة فىقراراتها وفى بياناتها قد اعلنت المبادىء الآتية :

أولا : التعايش السلمى •

ثانيا : الحياد الايجابى •

ثالثا : عدم الانحياز •

رابعا : وهذا هو المهم جدا ، تحديد العلاقة مع الدول الاجنبية على ضوء مواقفهـا من قضية فلسطين ٠

وأريد الآن أن أرى الى أى مدى يتفق خطاب الملك مع هذه المبـادىء الأربعة ، وخاصة الرابع منها ٠

يقول الملك فى خطابه :

« اننا نرفض ان نكون من السذاجة بحيث يسـتغلنا هذا القبيل أو ذلك أو يجعلنا نعتقد ان الاتحاد السوفييتى أو الصين الشيوعية حليفتانا الوحيدتان الراغبتان مخلصتين احداهما أو كلاهما فى تمكيننا من انهاء قضية فلسطين لصالحنا » ٠

ثم يتكلم الملك حسين عن الاسلحة السوفييتية التى اغرقت المنطقة والاسلحة السوفييتية هذه موجودة فى جيوش الجمهوريه العربيه المتحده وسـورية والجزائر والعراق ٠٠ والعراق يهيىء نفسـه لزيارة لموسـكو ـ وهذا ليس سرا ـ من أجل الأسلحه السوفييتية ، والأسلحة السوفييتية الموجودة فى المنطقـة هى التى تحمى شرف الامة العربيه ٠ نحن لسنا دعاة للشيوعيه او للشيوعيين ، ولكن لنتصور حال هذه الدول العربية الاربع بدون سلاح سوفييتى ، أو لو كان تسليحها تحت رحمة الغرب الذى نعرف ما فعله معنا سنة ١٩٤٨ ٠٠ الغرب لا يعطينا السلاح الا بشروط ، حتى قطع الغيـار فى أيام كارثة فلسطين منعوها عنا ٠ فالغرب لا يعطينا السـلاح الا بشروط وبشروط ثقيلة على اعناقنا وضمائرنا ومصيرنا ٠ فالاسلحة السـوفييتيه الموجودة لدى الجيوش العربية تحمى المنطقة كلها ، وقد قلت ان الجيش الاردنى غير قادر على حماية الاردن رغم ما نعرف من بسالته ، ولكن لم تفكر اسرائيل فى الاعتداء على الأردن لانها تحسب حساب جيش الجمهورية العربية المتحدة وحساب الجيش السورى والجيش العراقى ، وأيضا حساب الجيوش العربية الاخرى ، وانى أقدر تماما كل التقدير ان السلاح فى السعودية وفى ليبيا وفى المغرب ٠٠ كل هذا بالنتيجة مصيره للقضيه الفلسطينية ٠

ولكن كيف يجوز لملك مسئول وقع على قرارات مؤتمرات القمة ان يقول ان الاسلحة السوفييتية اغرقت المنطقة ؟ هذا كلام امريكا تماما ، وهذا كلام اسرائيل تماما ، هذه شكوى الولايات المتحدة منذ تلقى الرئيس عبد الناصر سلاحا من الاتحاد السوفييتى وكسر احتـكار السـلاح ٠ ان امريكا تقـول ان الأسـلحة السـوفييتية أغرقت المنطقة ٠ ومثل هذا القول لا يجوز ان يصدر عن ملك اشترك فى مؤتمرات القمة ، والهجوم على الاتحاد السوفييتى لا يجوز والهجوم على الصين لا يجوز ٠ قد تكون لدى الملك حسين ظروف لا يستطيع معها ان يمدح الصين أو الاتحاد السوفييتى ، ونحن لا نفرض عليه ان يمدحهم ولكن لا يجوز للملك حسين ان يهاجم السوفييت أو الصين ٠٠ ولماذا ؟ الاتحاد السوفييتى منذ سنة ١٩٥٢ الى الان لم يقف ضد الامة العربية ٠ لقد كان موقف الاتحاد السوفييتى فى حرب السويس من العوامل الاساسية لانتصار القومية العربية ٠ ان امريكا ليست مستعدة لان تعطى الدول العربية السلاح الذى تريده ، ومع هـذا فان امريكا لا يقف شرها الى هذا الحد انها تبرر صفقة السـلاح الامريكية الاخيرة التى ارسلتها الى اسرائيل بانها ارادت ان تقيم توازنا بالنسـبة للسلاح السوفييتى الذى اغرق المنطقة ، وهذا يعنى ان الملك حسـين يقبل المنطق الامريكى فى تبرير ارسال صفقة السـلاح الاخيرة لاسرائيل والتى تحوى طائرات

هجومية « سكاى هوك » تصل سرعتها الى مدى الف ميل ، لموازنة السلاح السوفييتى فى المنطقة • ان الملك حسين ملك عربى ، وأنا لا أقبل كعربى لملك عربى أن يقف هذا الموقف موقف الولايات المتحدة الامريكية ، وهو من أعمدة مؤتمر القمة • ونحن لا نريد أن نعود الى الأعمدة المنهارة ، فتنهار بعض أعمدتنا عمودا عمودا وراء عمود لماذا نهاجم روسيا؟ ان روسيا بعد سنة ١٩٥٢ تطورت سياستها فى الامم المتحدة بالنسبة لقضية فلسطين، ومنذ ذلك الوقت وهى تؤيد القضية الفلسطينية وقد استعملت حق « الفيتو » فى مجلس الامن لصالح الامة العربية وكرامتها •

الاتحاد السوفييتى هو الذى منع المشروعات الامريكية للصلح أو المفاوضة مع اسرائيل • وفى خلال الخمس عشرة سنة الماضية قدمت امريكا مباشرة أو غير مباشرة ، عدة مشروعات الى الامم المتحدة للصلح مع اسرائيل ، وكان الاتحاد السوفييتى ينقذنا فى آخر لحظة ، ولولاه لوجدتم أنفســـكم أمام عدة قرارات تدعونا الى الصلح مع اسرائيل •

ان الاتحاد السوفييتى يقف سدا كبيرا أمام الهجرة اليهودية الطاغية من أوربا الشرقية الى اسرائيل ، حيث يوجد ما يقرب من ثلاثة أو أربعة ملايين يهودى • وتحمل الصهيونية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية على الاتحاد السوفييتى لانه يمنع هجرة اليهود الى اسرائيل ، فى الخمس عشرة سنة الاخيرة كان يحتمل ان نكون أمام خطر هجرة ثلاثة ملايين يهودى الى اسرائيل لولا الاتحاد السوفييتى •

ان الاتحاد السوفييتى قدم لنا الاسلحة التى تمكننا من الدفاع فى هذه المرحلة، بل والتى تهيئنا للانتقال من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم ولقد اشرت فيما سبق الى البيانات الرسمية المشتركة التى صـــدرت من عدد من الدول العربية والاتحاد السوفييتى ، وكلها تؤيد قضية فلســـطين • واخيرا اجتمع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع الرئيس كوسيجين فى قصر القبة عندما زار القاهرة وتحدث معه عن القضية الفلسطينية • ولم يكن سهلا أو ميسورا أن يســـتقبل رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لما وراء ذلك من مدلولات سياسية • بعد كل هذا يأتى الملك حسين ويسب الاتحاد السوفييتى ويهاجمه ، ولا يقول الملك كلمة واحدة عن أمريكا بالنسبة لصفقة الاسلحة الاخيرة لاسرائيل بل بالعكس يدافع عن الاستعمار الغربى ويبرئه من كارثة فلسطين ويحملها على الصهيونية •

اذا كان جلالته لا يريد أن يهاجم أمريكا ـ وأنا قد أجد مبررا ألا يهاجمها لانه يأخذ نصف ميزانيته منها ـ فهل من مبرر ان يهاجم الاتحاد السوفييتى والصـــين الشعبية ؟

ان الصين الشعبية منذ أيام باندونج وهى تؤيد قضية فلسطين وقد استقبلت وفد منظمة التحرير الفلســـطينية استقبالا شعبيا ضخما وصدر بيان مشترك من المنظمة والصين الشـــعبية وقعه « شواين لاى » واعترفت فيه الصين بحق الشعب الفلسطينى بالكفاح فى تحرير بلده ، تماما كموقف الامة العربية •

ان الصين الشعبية لا تعترف باسرائيل ، وترفض الاعتراف بها ، ومنطقها فى قضية فلسطين كمنطق الدول العربية تماما • الصين كلامها وسياستها كلام أى عربى فى هذا الموضوع • لقد ارسلت الصين الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية اسلحة

خفيفة ومتوسطة ، الصين الشعبية تدرب على ارضها أبناء فلسطين على حروب التحرير •

ما الداعي لان يهاجم الملك حسين الذى يعتبر قضية فلسطين قضيته الاولى الصين الشعبية ؟ كان ينبغى عليه ان يشكرها وان يشكر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لانه استطاع ان يحصل على هذه المكاسب الكبيرة من الصين الشعبية بدلا من أن يحمل عليها • ان حالتنا مع الغرب فى خراب وآخرها الموقف المشين الذى بدا من الولايات المتحدة الامريكية فى نيويورك أمام جلالة الملك فيصل • ولو كان فيصل يزور الاتحاد السوفييتى وهناك ثلاثة ملايين يهودى لما وقع هذا الموقف المشين أمامه ، هذه اهانة لأحد ملوكنا ، هذه الاهانة موجهة للامة العربية كلها ، ان الديموقراطية السخيفة فى الولايات المتحدة هى التى منعت ان يستقبل الملك • وهذا دليل نضيفه الى الف دليل ودليل على انه ليس بيننا وبين السياسة الغربية أمل فى اللقاء • قد تكون هناك علاقات مجاملة أو شيء من هذا القبيل ولكن لا أمل لنا مع الغرب بالنسبة لقضية فلسطين منذ خمسين سنة حتى الآن •

ففى الحرب الاولى ، انشأ وعد بلفور • وفى الحرب الثانية ، انشأ اسرائيل • والان نحن أمام الخطر الكبير الذى يضع اسرائيل أمام العالم العربى كله وجها لوجه ، وكل سياسة الغرب على مدى خمسين سنة هىسياسة عدائية للامة العربية •

ان الحادث الذى جرى مع الملك فيصل ، هو آخر الدلائل على انه لا يمكن ان تكون هناك نقط التقاء مع الغرب • وقد تكون هناك علاقات مجاملة ، ولكن بالنسبة لقضية فلسطين لن يكون هناك لقاء بيننا وبين الولايات المتحدة أو بريطانيا • فاذا كانت لدى الملك حسين ظروف تمنعه الا يتحامل على امريكا بالنسبة لصفقة الاسلحة الامريكية لاسرائيل ، فمن التخريب للقضية الفلسطينية أن نهاجم الاتحاد السوفييتى •

انا لا ادافع عن الاتحاد السوفييتى ، أو الصين ، ولكن أقول انه ليس بيننا وبين الغرب سياسة عامرة • فهذا الكلام الذى يقوله الملك حسين يخرب بالنسبة لقضية فلسطين جسورا كبرى بنيت بالعرق والسهر مع دول المعسكر الاشتراكى فاذا هدمت هذه الجسور ، فكأننا فعلنا كما يقول المثل «مصيفين الغور » •

(٣٥٥)

نص مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين

الى وزارة الخارجية العربية

بمناسبة الاتفـاقية المعقودة

بين ألمانيا الغربية واسرائيل - بيروت فى ١٩٦٦/٥/٢٨ (*)

تقدم الهيئة العربية العليا لفلسطين أطيب التحيـــة ووافر الاحترام الى وزارة الخارجية الموقرة وترجو أن تسترعى النظر الى اتفـاقية القرض الجديد الذى قدمته المانيا الغربية الى السلطات الصهيونية فى فلسطين المحتلة ٠

ان المساعدات الألمانية للسلطات الصهيونية تساعد هذه السلطات فى تدعيـــم وجودها غير المشروع ، ومضاعفة قواها العدوانية ، وتطوير وســـائلها العســـكرية والاقتصادية ، وهى تعتبر عملا عدائيا للشعب الفلسطينى والأمة العربية بأسرها ، يستوجب مواجهة حازمة تتناسب مع خطورة هذا العمل ونتائجه الضارة ٠

لقــد سبق لألمانيـا الغربية أن قدمت للسلطات الصهيونية أموالا طائلة فور انتهاء الحرب العالمية الثانية بلغت ١٤ مليار مارك تحت ستار التعويض عن الخســـائر التى أصابت اليهود خلال الحكم النازى ٠

كما سبق لها ان عقدت سنة ١٩٥٢ اتفاقية تعويضات ضخمة قدمت بموجبهـــا للسلطات الصهيونية ما قيمته ثلاثة مليارات مارك ، وكذلك قدمت خمسمائة مليون مارك للمؤتمر اليهودى والمجلس اليهودى المركزى بالاضافة الى ٢٦ مليون مارك قدمتها كتعويضات فردية لليهود ٠

وفى سنة ١٩٦٥ حدثت أزمة شديدة بين الدول العربية والمانيا الغربية بسبب الأسلحة والمعدات الحربية التى قدمتها السلطات الألمانية للصهيونيين ٠

ولقد كان واضحا ان المساعدات الألمانية للصهيونيين التى تكررت طيلة السنين السابقة ، لم تواجه بجد وحزم ، بل من المؤسف أن نشير الى التغـــاضى عن هـــذه المساعدات فى معظم الأحيان أمام العروض المالية المغرية التى قدمتها المانيا الغربيـــة الى بعض الجهات العربية على حساب القضية الفلسطينية والمصالح العربية ٠

---

* « فلسطين » نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين ، العددان ٦٢ ، ٦٣ - نيســـان وأيار ١٩٦٦ ٠

وقد شجع ذلك حكومة المانيا الاتحادية على التمادى فى تحدى الدول العربية غير آبهة بما تعلنه حكوماتها من قرارات واجراءات وماتعقده من مؤتمرات واجتماعات، حتى ان القرارات التى اتخذت بعد صفقة الأسلحة بمقاطعة حكومة ألمانيا الاتحادية دبلوماسيا أو اقتصاديا لم تؤد الى الغاية المرجوة ، ولم تكن رادعا كافيا ٠

فقد تابعت المانيا الغربية سياسة دعم السلطات الصهيونية بالمساعدات الاقتصادية ، فعقدت فى مطلع شهر ايار الحالى ، اتفاقية تقدم بموجبها الى الأعداء قروضا كبيرة بفوائد ضئيلة ولآجال طويلة ٠ ويلجأ الأعداء دائما الى اخفاء حقيقة هذه القروض وقيمتها على أساس انها من الأسرار الدولية العليا ويكتفون باذاعة موجز عنها لا يخلو فى بعض الأحيان من التضليل ٠

ولقد أذيع ان القرض عبارة عن ١٦٠ مليون مارك المانى بفائدة ٣٪ فى حين ان الصحف الصهيونية نفسها قد أذاعت ان المبلغ المذكور آنفا سيقدم سنويا ولمدة عشر سنين ، أى ان مجموع القرض هو ١٦٠٠ مليون مارك ، (نحو ٤٠٠ مليون دولار) ولا شك فى ان هذه المبالغ الضخمة ستكون أكبر عون للأعداء فى تمويل مشاريع التسلح والانتاج الذرى تحت ستار المشاريع الانشائية الزراعية ٠

لقد أثارت الدول العربية ضجة كبرى عندما أعلنت المساعدات الألمانية العسكرية للأعداء رغم ما كان مفهوما من ان تلك المساعدات امريكية المصدر وان تقديمها كان تنفيذا للرغبة الأمريكية ، لذلك فان العرب جميعا يستغربون الآن السكوت وعدم الاهتمام اللذين قوبلت بهما اتفاقية القرض الأخير رغم خطورتها ، وقد أقدمت عليها المانيا الغربية متحدية الرأى العام العربى ٠

وهذا كله يتطلب من الحكومات العربية الموقرة وضع خطة حكيمة لمواجهة هذه التحديات وأمثالها أيا كان مصدرها ، ومواجهة اتفاقية القرض الألمانى مواجهة حازمة عملا بالقرارات السابقة للحكومات العربية الخاصة بمعاملة الدول الأجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين واتخاذ الاجراءات السياسية والاقتصادية التى تفرضها خطورة التحدى الأجنبى للأمة العربيه وتحفظ لها مصالحا وكرامتها ٠

واذا كان بعض الدول العربية قد اتخذ تدابير اقتصادية ودبلوماسية معينة ضد بريطانيا بسبب موقفها من روديسيا ، وضد المانيا الغربية بسبب صفقة الأسلحة الامريكية ، فان الأولى والأجدر أن تقوم الدول العربية كافة باتخاذ الاجراءات الاقتصادية والسياسية الحازمة حيال ألمانيا الغربية التى توالى دعم الاعتداء وتتحمل مسئولية القرض الأخير متحدية علانية سلامة كيان الأمة العربية ومصالحها الحيوية ٠

ان الشعب العربى الفلسطينى يطالب بوضع حد للمجاملات الدولية ولسياسة المساومة التى تستهدف مكاسب مادية وقروضا اقتصادية لبعض الجهات العربية على حساب القضية الفلسطينية ٠ كما يطالب بأن تشمل الاجراءات السياسية والاقتصادية الرادعة جميع الدول الأجنبية التى تناصر باطل الصهيونيين على حق العرب ٠

الهيئة العربية العليا لفلسطين

تكملة خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

فى الجلسة الثانية للجنة الممثلين الشخصيين

للملوك ورؤساء الدول العربية

فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٦

سيدى ٠٠ اننى أتوجه بالشكر الجزيل اليكم والى جميع الاخوان أعضاء هذه اللجنة ، وسأستمر فى حديثى بروح الموضوعية التى سادت جلستنا بالأمس ، وأتحدث فى صبيحة هـذا اليوم عن الحلف الاسلامى أو مايسمى بالحلف الاسلامى ، ولكنى قبل ذلك أرجو أن يكون واضحا أن حديثى هذا ليس منطلقا مما ورد فى الصحف أو وكالات الأنباء من تصريحات عن بعض الملوك أو بعض الرؤساء بصدد هذا الحلف الاسلامى أو مايسمى بالحلف الاسلامى ٠

ان حديثى عن الحلف الاسلامى اليوم قاصر على ماورد بشأنه فى خطاب الملك حسين ، وعن فهم الملك حسين لهذا الحلف الاسلامى ، فأرجو أن يكون واضحا من البداية أننى لا أشير الى تصريح أى ملك عربى أو الى موقف أى رئيس عربى أو رئيس مسلم بصدد هذا الموضوع ، انما أتحدث من الاطار العام الذى رسمه لنا الملك حسين فى خطابه فى عجلون ، وأريد أن أقول بادىء ذى بدء أنه منذ بدأ الكلام عن الحلف الاسلامى لم تتحدث منظمة التحرير الفلسطينية فى شأنه ولم تحدد موقفها ولا تستطيع المنظمة أن تكون فى معزل عن هذا الموضوع الكبير ٠ لأنه يتصل من قريب أو بعيد بالقضايا العربية ، كما يتصل بقضية فلسطين ، الا أن المنظمة رغما عن صلتها الكبرى بالموضوع امتنعت عن أن تتخذ موقفا ، وأن تدلى بتصريح فى هذا الموضوع لسببين ، واننى ارغب أن أتكلم بصراحة ٠

السبب الأول :

انه نشأت عند المنظمة بسبب ارجاف المرجفين سواء فى الصحف أو فى غيرها ٠٠ نشأت عقدة اسمها عقدة عبد الناصر ، فكلما تريد المنظمة أن تتخذ موقفا تخشى أن تتهم بأنها اتخذت ذلك الموقف تبعا لعبد الناصر ، وعمالة لعبد الناصر ٠

نحن كما قلنا بالأمس لسنا تبعـا لأحـد ٠ انما نحدد مواقفنا باسم الشعب الفلسطينى من غير تبعية للدول العربية أو الاسلامية كلها ، وبطبيعة الحال نشأت عندنا هذه العقدة ، وأنا أعترف أمامكم بهذا المرض الذى انتاب منظمة التحرير كرد فعل لأراجيف وأباطيل : ان الشـقيرى عميل لعبد النـاصر ٠ وأن المنظمة تابعـة لعبد الناصر ٠٠ ولكن هذا كذب وهذه أراجيف ، فنحن لسنا عملاء لأحد ، بل نحن

زملاء لعبد الناصر ، ولأى ملك او رئيس يتعامل مع المنظمة ونحن نحرص أن نكون بعيدين عن الخلافات العربية الا مايتعلق منها بقضية فلسطين ، عندئذ لا يمكن أن تدعى أننا على الحياد لأننا لا يمكن أن نكون على حياد مع أنفسنا أو بالنسبة لقضيتنا ، فاذا كانت هناك خلافات بين الدول العربية فنحن بعيدون عنها ، ولكن عندما يكون الخلاف متصلا من قريب أو بعيد بقضية فلسطين حينئذ يجب أن يكون لنا موقف ، ولا يعقل أن يكون الانسان فى حياد مع شعبه ومع قضيته ·

وانني أريد أن أناقش موضوع الحلف الاسلامى على أساس المفاهيم الكبرى التى تحدث عنها الملك حسين فى خطابه فى عجلون ، وأنا أشير الى أقواله وأتلو منها مايأتى :

« ان الهجوم على بعض الدول الاسلامية التى تقف فى مواجهة القوى الشيوعية مباشرة لا يخدم المصلحة العربية بقدر ما يخدم أهداف الشيوعية وأية مصلحة عربية تتحقق لو انهارت دولة من هذه الدول أو أكثر وأصبحنا ذات يوم لنجد الشيوعية بقواها الهائلة ومخططاتها لبلشفة العالم التى يتضاءل بالمقارنة بها الخطر الصهيونى ذاته » على أبواب وطننا العربى » ·

صحيح أن الصحف العربية والاذاعات العربية انتقدت بعض الدول الاسلامية وبصورة خاصة ايران ، حتى ان القادة العرب فى تصريحاتهم فى مؤتمرات شعبية هاجموا ايران · ولكن هل هذا الهجوم كان بسبب موقف تلك الدولة من الشيوعية ؟ أبدا · هل أحد من قادة العرب هاجم ايران لأنها واقفة كسد منيع أمام بلشفة العالم وأمام الاتحاد السوفيتى ؟ أبدا · ليس هذا هو السبب ·

ان السبب فى مهاجمة ايران ليست الشيوعية ، ولكن موقفها من قضية فلسطين هذا هو السبب الأول والأخير ولا يوجد سبب سواه · نحن لا نهاجم ولا نرى أحدا من العرب هاجم باكستان وأفغانستان ولا أندونيسيا ، وهى دول يدعى الملك حسين انها مهددة بالشيوعية ، ولكن لا أعلم أن عربيا هاجم هذه الدول ، فالهجوم فى الواقع هو بسبب موقف ايران من اسرائيل ، ومنظمة التحرير الفلسطينية تقدر وتمجد الشعوب الاسلامية كلها · ولكن ايران قامت بينها وبين اسرائيل علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية وتبادل زيارات وتبادل وفود على مستويات متعددة ومختلفة · ثم بعد ذلك نجد عبدان مركزا للتجسس الاسرائيلى على العراق وعلى الكويت وعلى منطقة الخليج وعلى القضايا العربية وعلى قضية فلسطين · ثم بعد ذلك نجد أن ايران هى التى تمون اسرائيل بالبترول والبترول له أهمية حيوية بالنسبة لاسرائيل ، فهى تمون اسرائيل بالبترول عن طريق خليج العقبة ، فكيف اذن يجوز لدولة اسلامية أن تكون بينها وبين اسرائيل كل هذه العلاقات الضخمة ، وكيف يجوز للدونة العربية أن تسكت على ايران ؟ اننى أقول ان واجب الدول العربية أن تهاجم ايران الدولة ، ايران الحكومة لا ايران الشعب ، لأن ايران الشعب هو مع الأمة العربية ، وبعاطفة اسلامية صحيحة وصادقة هو مع قضية فلسطين وأنا أعتقد أن كل دولة عربية لا تهاجم ايران أعتبرها مقصرة ومتخلفة عن نصرة قضية فلسطين · قد يكون هناك منطق يقول بالحكمة والموعظة الحسنة ندعو ايران الى الخير · ولكن مرت عدة سنين وحكومة الشاه تدعى بالحكمة والموعظة الحسنة بالقرآن وبالاسلام لكى تعود الى الحظيرة الاسلامية ولكن ما نفعت الدعوة بالحسنى ومن ثم وجب أن ندفع الأذى بالأذى ، والاسلام يدعونا أن ندفع المنكر بأيدينا أو بألسنتنا أو بقلوبنا وهذا أضعف الايمان ·

ان الدول العربية التى تهاجم ايران تفعل هذا تلبية لنداء الاسلام فهل امتنعت ايران عن تزويد اسرائيل بالبترول تلبية لنداء الاسلام ؟ .

ان الدول العربية التى تهاجم ايران تفعل هـذا تلبية لنداء الاسـلام . اننى أسأل باسم الاسلام وباسم القرآن : أيهما أولى ، شعب فلسطين العربى المسلم المشرد من وطنه ، أو شعب روديسيا التى يدور الخلاف على أرضه حول من يحكمها ، الأقلية البيضاء أو الأكثرية السوداء ؟ ان الخلاف فى روديسيا ليس خلافا خطيرا ولا كبيرا بقدر ماهو بالنسبة لقضية فلسطين لذلك فان من حق منظمة التحرير الفلسطينية أن ترى فى خطاب الملك حسين من هذه الناحية خطرا كبيرا على القضـايا العربية وعلى قضية فلسطين ، خاصة وأن الملك حسين بالذات بعد انتهاء مؤتمر الدار البيضاء طار الى ايران لمقابلة الشاه ــ والتحدث معه بشأن العـلاقات مع الدول العربية وقضـية فلسطين ،وأنا لا أريد أن أقول اذا كانت هذه السفرة بموافقة مؤتمر الدار البيضاء أو بغير موافقته فهذا موضوع آخر ، ولكن بالنتيجة ثبت أن هذا المسعى من الملك حسين فى طهران كان غير ناجح ، اذن الهجوم على بعض هذه الدول الاسلامية ليس هجوما بل هو موقف دفاعى تدافع الأمة العربية عن قضيتها وليس هجوما تبغى به العدوان ، وانما العدوان بدأ من شاه ايران ولم يبدأ من الدول العربية .

بعد ذلك ينتقل الملك حسين فى حديثه الى المخططات البلشفية لبلشفة العالم والتى يتضاءل الى جانبها الخطر الصهيونى كما يقول الملك حسين .

لقد تحدثت بالأمس عن خطورة هذه المقارنة بين الصهيونية والبلشفية وفعلا هـذا اتجاه خطير يصدر من أحد ملوكنا الذين اشتركوا فى المؤتمرات الثلاثة واشتركوا فى وضع خطة تحـرير فلسطين بوصفها هى الهـدف الأخير للأمة العربية والهدف الكبير ، ولكن فى الواقع أن هذه المقارنة لا تتفق مع الواقع ، فضلا عن أنها تسىء الى قضية فلسطين والى القـومية العربية ، لأن الشـيوعية بأسوأ حالاتهـا ، ماهى الشيوعية ؟

أريد أن أقول لكم ان الشيوعية تطورت فى خلال أربعين سنة تطورا كبيرا عما كانت عليه فى عهد لينين وماركس ، فهى تنادى بالتعايش السلمى ، والدول العربية والاسلامية تؤمن بالتعايش السلمى فكيف يمكن أن يكون خطر الشيوعية أكبر من خطر الصهيونية ؟

ان الشيوعية فى أسوأ حالاتها تفرض نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ولكن الصهيونية غير هذا فرضت على وطننا نظاما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأخرجت الشعب من وطنه وقد أنزلت بالأمة العربية عارا كبيرا .

ان الكارثة بالنسبة للشعب الفلسطينى وقعت وانتهت ، لكن هناك خطر ينتظر الأمة العربية كلها فى الوطن العربى . اذن بعد أن نزلت الكارثة بالشعب الفلسطينى فهى تهدد الأمة العربية كلها ، لذلك فان المقارنة التى أوردها الملك حسين لا تتفق مع الواقع ، فضلا عن أنهـا تصرفنا الى معركة جديدة مع العـالم الشيوعى ليست هى معركتنا . ويجب أن نحدد أين معركتنا ، والمؤتمرات الثلاثة حددت هذه المعركة ، وهى معركة الأمة العربية ، انها ليست فى موسكو أو فى حدود الاتحـاد السوفيتى ، انما هى مع اسرائيل والاستعمار الغربى الذى يساند اسرائيل .

ان الملك حسين يقول : اذا انهارت دولة اسلامية يكون الاتحاد السوفيتى على

مقربة من وطننا ، وأنا أقول انه دون أن تنهار دولة اسلامية ، من قال ان الاتحاد السوفييتي بعيد ، انه فى أقل من بضع ساعات تصبح ساحة الوطن العربى تحت سيطرة الأسلحة الذرية وغير الذرية للاتحاد السوفييتي • وحتى من غير أن تنهار ايران فان الاتحاد السوفييتي أقرب بكثير من الولايات المتحدة •

ثم يذهب بعد ذلك الملك حسين فى خطابه الى مايأتي : ــ

« وما التلاقى الاسلامى الا جزء من حملة روحية تسود العالم اليوم وكل مؤمن بالله مدعو الى الانضواء تحت رايتها والمساهمة فى حرب مقدسة مفروضة عليه » •

نحن قرأنا تصريحات لعدد من الملوك والرؤساء عن الحلف الاسـلامى وهى محل دراسة المنظمة ، ولم نبد رأينا بعد فيها ، وقد امتنعنا عن ذلك لسببين :

السبب الأول :

خشية من هذه العقدة التى نشكو منها ، والتى شرحتها لكم •

السبب الثانى :

اننا نريد أن نصدر عن روية كاملة ونحن لانزال ندرس التصريحات التى صدرت من الملوك والرؤسـاء • ولكن الملك حسين كشف الحلف الاسـلامى على حقيقته • ولا أدرى هل القائمون من المسلمين ومن العرب على الحلف الاسلامى يتفقون معه على هذا المفهوم ، أو أنه خاص بالملك حسين لأنه قيل فى صدد الحلف الاسلامى أشياء كثيرة ، قيل انه تضامن أو تعاون اسلامى ، وقيل انه تعاون ثقافى روحى ليست له أهداف سياسية أو عسكرية ونفيت عنه تهم كثيرة •• اننى أتساءل : هل الحلف الاسلامى ، هو هذا الذى يريده الملك حسين ؟

ثم يقول الملك حسين :

« وما التلاقى الاسلامى الا جزء من حملة روحية تسود العالم اليوم » وترمى الى مقابلة لا أخلاقية الالحاد •• ولا أخلاقية الظلم والاستبداد • وكل مؤمن بالله مدعو الى الانضـواء تحت رايتها والمساهمة فى حرب مقدسة مفروضة عليه تعيد الى البشر اطمئنانهم الروحى وسمتهم الخلقى فى نطاق عدم مخالفة الله « وشرف الضمير » •

« وما التلاقى الاسلامى الا جز من حملة روحية تسود العالم اليوم وترمى الى مقابلة لا أخلاقية الالحـاد •• ولا اخلاقية الظلم والاسـتبداد • وكل مؤمن بالله مدعو الى الانضواء تحت رايتها والمساهمة فى حرب مقدسة مفروضـة عليه تعيد الى البشر اطمئنانهم الروحى وسمتهم الخلقى فى نطاق عدم مخالفة الله وشرف الضمير » •

هذا هو الحلف الاسلامى ، فاذا كان هذا هو الحلف فمنظمة التحرير تقف فى وجهه لأن مؤتمرات القمة العربية استبعدت سياسة الأحلاف ، سواء كانت اسلامية أو غير اسلامية ، أى استبعدت الأحلاف كلية وقررت عدم الانضمام الى الأحلاف • ومعنى هذا أن الملك حسين يخرج على قرارات مؤتمر القمة ويدعو الى انشاء حلف ، ويدعو الى ضم المؤمنين بالله فى الدول العربية والعالم الاسلامى •

والواقع اذا كان يجوز دعوة للمؤمنين بالله الى حلف فيجب أن يكون هذا الحلف ضد المعسكر الغربي الذي أنزل النكبة الكبرى بالأمة العربية ، فيما يتعلق بقضية فلسطين •

لا يوجد أى فلسطينى أو عربى يعارض تأييدا يصدر من الشعوب الاسلامية أو العربية أو غيرهما لقضية فلسطين ، بل يجب أن نسعى اليه وتعمل له الدول العربية ، ان منظمة التحرير تذهب فى افريقيا الى ساحل العاج وهذه الدولة ليست بيننا وبينها روابط قومية أو دينية ، ومع ذلك فاننا نسعى اليها لكسب نصرتها ، فاذا أمكن ان نكسب نصرة العالم الاسلامى فهذا واجبنا جميعا ، ولكنى أقول أنه لا توجد هنا ماركسية ولا لينينية فى قضية فلسطين ولا يوجد الحاد فى منظمة التحرير كما أراد أن يتهمنا الملك حسين ٠

نحن نعتقد أن فى قضية فلسطين جانبا اسلاميا ، فلسطين أولى القبلتين ٠ وصلة الاسلام بفلسطين معروفة قبل صلاح الدين وبعده ، فواجب المنظمة والملوك والرؤساء أن يستنصروا بالعــالم الاســلامى ، ولكن كيف هذا الطريق ؟ هذا الطريق ليس بالأحلاف ، وانما له وسائل وخطط متعددة ، وكنت أتمنى أن يعرضها الملك حسين على مؤتمر القمة اما فى الدار البيضاء واما فى مؤتمر الجزائر بحيث يتم تشاور بين الأخوة الملوك والرؤساء على خطة تجعل العالم الاسلامى يساند قضية فلسطين ٠ هذا هو الطريق الأمثل ولكن الملك حسين انفرد بوضع خطة وسار فى معزل عن الملوك والرؤساء ٠ فكل خطة تتعلق بتحرير فلسطين يجب أن تنبثق من مؤتمرات القمة ، وهذا ماتعاهدنا عليه ٠

ولكن الملك حسين نادى فى خطابه الذى ألقاه فى عجلون ، نادى بهذه الدعوة وهذه الخطة ، بانفراد تام ، وكان بهذا بعيدا عن الشورى التى هى أساس الاسلام ٠ والملك حسين يتحدث فى خطابه كثيرا عن الاسلام فكان أولى بروح الشورى أن تسود فيما بيننا فى هذا الموضوع ٠ ولكن الذى أريد أن أقوله أن المنظمة قررت فعلا معارضة الحلف الاسلامى بعد أن خطب الملك حسين لأننا لم نكن على وضوح تام بهذه الدعوة ، ولا بأهدافها ولا بمنهاجها ، الى أن قرأنا هذا الخطاب الذى ألقى فى عجلون فانكشف المستور وبان كل شىء ٠ انها عملية حلف سياسى عسكرى لربط الأمة العربية والعالم الاسلامى بالسياسة الغربية ٠

ان السياسة الغربية منذ القرن التاسع عشر تريد أن تسخر الاسلام والمسلمين وفى الحرب العــالمية الأولى كانت المنشورات تصدر من الحــلفاء ركيزتها الاســلام والمسلمين ٠

وأخيرا فى عهد « دالاس » وقبله وبعده أرادوا أن يسخروا العالم الاسلامى فى حرب ضد الاتحاد السوفييتى ، فاذا أرادوا أن يحاربوا فليحاربوا بشعوبهم وموانيهم ومطاراتهم وقواتهم البشرية ٠ انهم يريدون أن يشنوا حربا على الاتحاد السوفييتى بنا ، وبشعوبنا ، وبثروتنا وبترولنا وبمطاراتنا ٠٠ ولكن مامصلحتنا فى هذه الحرب؟ أبدا ليست لنا مصلحة بالعكس نحن سنكون فى أتون هــذه الحرب ، وسنهلك فيها مع استقلالنا وما بنيناه ، وكل مصائرنا تكون فى خطر كبير ٠

سيدى الرئيس ٠ ان الطريق أمام العالم الاسلامى مفتوح لنصرة قضية فلسطين وليس فى حاجة لا الى حلف ، ولا حتى الى مؤتمر ، ولا حتى الى اجتماع ، فالقضية الفلسطينية ليست فى حاجة الى عبقرية كبيرة لفهمها وتأييدها ٠

ان كل حكومة اسلامية تستطيع أن تعتبر الطريق مفتوحا أمامها لنصرة قضية فلسطين فيمكن لها أن تمد منظمة التحرير بالمال والسلاح ، هذا بالنسبة للحكومات

الاسلامية • وهناك حكومات غير اسلامية تمد منظمة التحرير بالعون العسكرى والعون السياسى • وهذه حكومة الصين غير المسلمة مثل على ذلك •

ان الحكومات الاسلامية أولى من أولئك الكفرة على حد تعبير الملك حسين لا على حد تعبيرى أنا ، ان هؤلاء الكفرة يساعدون قضية فلسطين ، وايران تستطيع أن تقطع العلاقات مع اسرائيل وتوقف تزويدها بالبترول ، فهل ايران فى حاجة الى اقناع للسير فى طريق الاسلام ؟

اذا كانت ايران دولة مسلمة ، وشعبها مسلم حقا ومؤمن حقا ، فليس أمامها الا أن تلتزم بحدود الاسلام ، ويجب عليها أن توالى شعب فلسطين لا أن توالى اسرائيل ، ففلسطين ليست فى حاجة الى مؤتمر أو الى حلف ولكن قبل هذا ياسيدى الأمين العام ، وأنت لديك مسئوليات كبيرة بالنسبة لمؤتمرات القمة قبل أن نتكلم عن التعاون الاسلامى فى هذا العالم الكبير الممتد من الاطلنطى حتى أندونيسيا ، وقبل بناء التضامن الاسلامى يجب أن نبنى التضامن العربى ، فهل التضامن العربى قائم الآن ؟ وهل العمل الموحد قائم على خير وضع ؟ هل القيادة العربية الموحدة والجيوش العربية الموحدة بخير ؟ أبدا • يفجعنى أن أقول ان القيادة العربية الموحدة أصبحت هيئة استشارية للحكومات العربية •

نحن اردنا بعد كارثة سنة ١٩٤٨ أن ننشىء قيادة عربية موحدة ، والملك حسين يثنى دائما فى خطبه على القيادة العربية الموحدة ويقول نحن ملتزمون بخطط القيادة العربية الواحدة • وقد ذكرت لكم بالأمس كيف أن جلالته خالف خطط القيادة العربية وتوصياتها •

اننى أريد أن أضع السؤال الكبير أمامكم ، وليكون أمام الملوك والرؤساء وهو : هل سنكرر مأساة سنة ١٩٤٨ ؟ ان التجربة دلت حتى الآن أنه بالنسبة للتنفيذ فالقيادة العربية غير قادرة على القيام بمسئولياتها • وقد تكلم الفريق أول على على عامر فى هذا الموضوع أكثر من مرة أمام الملوك والرؤساء ، ولذلك فان هذا التعبير الذى تردده الصحف والاذاعة أن لدينا قيادة عربية فهذا غير صحيح لأنها لا تملك أن تأمر فتطاع ، لا يمكن أن تكون قيادة عربية الا اذا أطيعت عندما تأمر ، والا تصبح لجنة استشارية • واذا كانت التجربة قد انتهت بعد مدة من الزمن الى هذا الوضع فلم يبق أمامنا الا التجربة الأخيرة ، يجب علينا أن ندخل فى القيادة العربية الواحدة وليست الموحدة ، وفرق كبير بين الموحدة والواحدة ، ان القيادة العربية الموحدة لم تنجح حتى الآن ، ولا أدرى اذا كانت ستنجح غدا اذا بقيت هذه المخالفات ، لابد أن تندفع الأمة العربية الى القيادة العربية الواحدة التى يكون تحت أمرها جيش عربى واحد يعمل لتحرير فلسطين •

لقد تحدث الملك حسين الى الطلاب منذ بضعة أسابيع فى الجامعة الاردنية حديثا أذيع فى الاذاعة الاردنية ونشر فى الصحف ، وسئل عن الحلف الاسلامى والحملات التى تشن على الحلف الاسلامى ، فكان يجيب جلالته أن هذا هجوم على شىء موهوم ولا يوجد حلف اسلامى • وطبعا فان خطابه فى عجلون أثبت أن الهجوم ليس على شىء موهوم ، وأن الهجوم عليه فى امكانه ، ولكن الواقع أن هناك شيئا موهوما غير الحلف الاسلامى • وهذا الشىء الموهوم هو خوف الملك الدائم على شىء اسمه وحدة الضفتين •

ان الملك دائما فى خطبه وفى كل مناسبة ، وفى خطابه الأخير ، يتكلم عن وحدة الضفتين الشرقية والغربية ، وأنا أريد أن أصرح هنا باسم منظمة التحرير والشعب الفلسطيني أنه ليست لدينا نية أن نسلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية ، وليس من سياسة المنظمة أن تفرق بين الضفتين ، ذلك أن سياسة المنظمة واضحة ، انهما وطن واحد وشعب واحد ،ان سياسة المنظمة واضحة ، كل هذا الوطن هو فلسطين • فالتاريخ العربى كله والجغرافيا العربية كلها تعرف هذه المنطقة غرب النهر وشرق النهر ، بأنهـــا فلسطين ، ولم تعرف عبارة « شرق الاردن الا ســنة ١٩١٩ ، ولعل اخواننا الذين كانوا مشغولين في المغرب الكبير بقضاياهم الكثيرة لم يكونوا متابعين تطورات الموقف فعبارة « شرق الاردن » مصطنعة أحدثها ونحتها الانجليز ، واللفظ اسمه بالانجليزيةTrans - Jordanيعنى عبر نهر الاردن ، ويبدو أن المترجم كان ضعيف الترجمة فعبر عنها شرق الاردن ، لأن عبارة « عبر الاردن » ليست عربية • فالتسمية ليست عربية لا جغرافيا ولا تاريخيا انما هى نحت للفظ صدر عن تشرشل • وقبل هذا اللفظ لم يكن هناك شرق أو غرب بل وطن واحد اسمه فلسطين ، ونحن نعتبر الضفة الشرقية جزء من فلسطين ، ومن ثم فنحن نعتبرها خيانة من جانب المنظمة أن تفكر فى سلخ الضفة الشرقية عن الضفة الغربية • ونعتبر أن امارة شرق الاردن التى أنشأها الانجليز سنة ١٩١٩ هى أول محاولة مؤلمة لتجزئة الوطن العربى الواحد • وهذه المحاولة هى التى فعلها الانجليز بخلقهم هذه الامارة التى أسموها امارة شرق الاردن ، لذلك فنحن نعتبر وحدة الضفتين ، بعد الكارثة أنه رجوع الى الاصل ، فنحن لا نقول وحدة الضفتين كما يلح الملك حسين ، لأنهـــا وحدة قديمة قـدم التاريخ ، ففلسطين وشرق الاردن جزء من ســــوريا تعرف فى التـــاريخ العربى باسم سوريا الجنوبية ، أو فلسطين ، لذلك فان وحدة الضفتين التى تحدث الملك عنها نحن نفهمها على غير ما يفهمها ونحن نعتبرها قديمة ، ويعتبرها هو حديثة ، ونحن نعتبرها رجوعا وعودة الى الأصل وهو يعتبرها حدثت بعد الكارثة •

نحن نقول ان الكارثة أعادت الأمور الى حقيقتها الأولى فنحن ايماننا راسخ كل الرسوخ فيما يتعلق بوحدة الضفتين ، وهذه التهمة الموجهة للمنظمة غير صحيحة وغير حقيقية • ولكن لكى نفهم الوضع القائم ، ويمكن أن أقول ان ٨٥٪ من الاردن هم من أبناء فلسطين ، اذن فليس من المعقول أن يكون هؤلاء غرباء أو ضيوفا ، حتى أن الـ ٨٠٠ر٠٠٠ لاجيء هؤلاء ليسوا فى دولة مضيفة ، ذلك أن الأمم المتحدة تتحدث عن اللاجئين على أنهم فى دولة مضيفة ، قد يصبح هذا القول فى لبنان ، وان كان اخواننا فى لبنان لهم من السماحة والكرم بحيث يعتبرونهم اخوانهم ، وفى سوريا رغم أن هؤلاء أصلا أبناء سوريا الجنوبية يقال انهم فى دولة مضيفة • أما فى الاردن فيلسوا فى دولة مضيفة ، لأن هناك أرضهم وبلدهم وهم يؤلفون ٨٥٪ من الشعب وطبيعى أن المنظمة لا تفرق بين المواطنين ، فلا تقول ان هناك أردنيا وفلسطينيا فكل الفلسطينيين أردنيون وكل الاردنيين فلسطينيون ، وقد طلبنا أن يفرض التجنيد الاجبارى على جميع المواطنين ، والتهمة الموجهة الى المنظمة انها تفرق بين المواطنين تهمة كاذبة ، لسنا الذين نفرق بين المواطنين فالذين يفرقون بين المواطنين هم القائمون على الحكم فى الاردن •

أنا لا أتكلم عن الوضع الشعبى ، والحمد لله ، فهذا الصعيد بخير ، ولكن على الصعيد الرسمي فان نظام الدولة يقوم على اساس التفريق ، وطبيعي ان الكلام الشائع

داخل الأردن ، أنا غير مستعد ان أردده أمام هذه اللجنة المحترمة لأن هدف التحرير وهدف الوحدة يجعلاني أستحي أن أتكلم عن نظام الاردن هو الذى يميز بين المواطنين ان الشكوى التي تقول ان الفلسطينيين فى الاردن ليس لهم ثلاثة أرباع المجلس النيابى أو ثلاثة أرباع الحكومة أو ثلاثة أرباع مجلس الأعيان أو الجيش .. وهكذا .

ان هذا الكلام استحي أن أقوله لأننا دعاة وحدة فنحن دعوتنا أن تكون المعاملة فى الأردن على أساس المواطنة الصالحة ، لافرق بين شرقى الأردن وغربيه ومن ثم يجب أن يوضع المواطن الصالح فى المكان الصالح لكن النظام فى الاردن ، فيه تفريق وتمييز، ولو كان الموضوع مطروحا أمامكم لجئت بأرقام ووقائع تخجل الذين صنعوها.

طبعا هناك كلام من المسئولين فى الاردن وفى جملتهم الملك ، وهذا يفجعني يقولون فى الاردن عن الفلسطينيين : نحن أعطيناهم جوازات سفر وجعلنا منهم وزراء وأدخلناهم المجلس النيابى والجيش ، يمنون علينا اسلامهم . فلماذا هذا المن هـذه بلدنا ، وابناء فلسطين اذا أصبحوا وزراء فهم فى بلدهم ، فهل هم غرباء أو ضيوف .

ان الملك حسين يتكلم فى خطـــابه عن الفلسطينيين الذين انتموا الى الاسرة الاردنية ، والاسرة الاردنية غير موجودة من غير الشعب الفلسطيني ، والدولة الاردنية بدون الفلسطينيين تكون غـير موجودة . فاذا ما قال الملك أن ٨٥٪ من الفلسطينيين انتموا الى الاسرة الاردنية ، فأى انتماء وأى ولاء ، هل هم صهاينة أو اسرائيليون ؟

دونكم اليهود الذين يهاجرون الى اسرائيل ، ففى اللحظة التى يدخلها اليهودى يعتبر مواطنا له كل الحقوق ، وعليه كل الواجبات ، ونحن نسمع من الملك حسين عن مليون ونصف مليون فلسطيني ، يقول انهم انتموا الى الاسرة الاردنية أى انتماء هذا؟ أنا لا أقبـل هـــذا . لا لشرف الأمة العربية ولا للاردن كدولة ولا الملك حسين الذى يتحدث كثيرا عن الثـورة العربية الكبرى ، اننـا نرفض بكل اباء أن يقال عنا نحن الفلسطينيين اننا منتمون الى الاسرة الاردنية ان وجودنا وجود أصيل ، هذا وطننا ، وهذه بلادنا ، وهناك جيشنا ، وليس للملك ولا لغير الملك أن يصفنا بأننا مواطنون فلسطينيون انتمينا ، قد نكون وقعنا تحت كارثة ولكنها لاتذهب بعقولنا أو كرامتنا. ان هذه اهانة للشعب الفلسطيني وكرامته . أن يقال له انه انتمى الى الاسرة الاردنية. هو لب الاسرة الاردنية وسبب وجودها .

وكلام الملك حسين لا يتفق مع قرارات مؤتمرات القمة لأن هذه القرارات تتحدث عن شعب فلسطين والسؤال الكبير المطروح أمام الملك حسين هو هل الشعب الفلسطيني موجود أم غير موجود ؟ اذا كان موجودا فالكلام عن الانتماء لا محل له ، واذا كان غير موجود فمعنى هذا أن الملك حسين تخلى عن قضية فلسطين تخليا كاملا ، لأنه لاقضية بدون شعب . لايوجد الآن أشوريون أو فينيقيون أو تلك القبائل البدائية مثل عاد وثمود . اننا شعب قائم حي وسيظل شعب فلسطين قائما بآماله وأهـدافه وموجودا بشخصيته واسمه ويرفض من الأردن اطلاقا أن تطمس معـالمه وتطمس شخصيته ، فلا يحلو لاسرائيل شيء أفضل من أن تسمع أن الفلسطينيين انتموا الى الأسرة الأردنية ومعنى هذا انه ضاعت قضية فلسطين وشخصية فلسطين .

ان الملك حسين يتحدث عن خطأ موهوم بالنسبة لوحدة الضفتين ، فيقول فى خطابه « ان كل يد تمتد الى هذه الوحدة سنقطعهـا ، وكل عين تنظر الى هـذا البلد بشذر سنفقأها » .

وأنا لا أعرف عربيا أو فلسطينيا أو مسلما يريد أن تمتد يده الى الوحدة ، هذا كلام الموهوم . وكما قال ان كل عين تنظر شذرا الى هذا البلد ، لاتوجد عين تنظر شذرا الى هذا البلد الا عين اسرائيل ، فاذا أراد ان يفقأ عين أحد فليفقأ عين اسرائيل ونحن معه ، وهو لا يستطيع أن يفقأ عين اسرائيل الا بواسطة شعب فلسطين والأمة العربية . ان البلد الوحيد الذى تمتد يده بسوء الى الضفتين هو اسرائيل : فنحن معه نسير معا ونعمل على قطع يد اسرائيل . ولكن اذا أراد الملك أن يفقأ عين عربى فمعناه انه يصطنع معركة موهومة ، لان العين العربية التى تنظر شـــذرا الى الضفتين غير موجودة : ان منظمة التحرير تعتبرها خيانة كبرى ، ان نعمل على تمزيق الوحدة أو أنها تنظر بسوء الى الأردن ، لأن الأردن درع ، فالأردن ليس للملك بل للشـعب ونحن الشعب منظمة التحرير ، لذلك فليس من الممكن أن نسيء الى بلدنا والى شعبنا ووطننا فبقدر ما يكون الملك غيورا على وحدة الضفتين فنحن أشد غيرة لأن غيرةالشعب أشد وأكبر من غيرة الملك . اننى أتكلم بشيء من العاطفة وأعترف بهذا . ولكن هذه القضية أكبر منا جميعا ، وأكبر من الملك حسين ومن كل الملوك والرؤســاء مجتمعين ومنفردين . ان هؤلاء يغدون ويروحون ويخلعون ويقتلون ويموتون على فراشـــهم ، ولكن شيئا واحدا يبقى ، هى الأمة العربية وشعب فلسطين وقضية التحرير ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكل الذى نرجوه من الملوك والرؤساء أن يسيروا فى طريق التحرير وعلى هدف التحرير ليصبح مؤتمر القمة مؤتمر قمة حقيقى .

سيدى الأمين العام ، اخوانى :

لقد إتهم الملك حسين المنظمة أنها عامل هدم وتخريب كما جاء فى خطابه وقال انها أصبحت معول هدم للصف العربى كله ، ونحن مسئولون عما فى التضامن العربى من خراب ، ونحن نحمل هذه المسئولية . هذا ما قاله الملك حسين ، واننا أصبحنا قطب الرحى فى الخلافات العربية ، وهذه تهمة باطلة .

وكم كنت أتمنى ، أن يبتعد الملك حسين فى خطابه فى عجلون ، عن الخلافات العربية ، لماذا ؟ لأنه قد يجوز أن أية دولة عربية ممثلة حول هذه المائدة لم تكن سببا فى الخلافات . ولكن الملك حسين هو الذى بدأ الخلافات . الملك حسين على حق فيما يقول من أن قضية فلسطين هى قضيتنا الأولى وأنا أقول بالنسبة لشعب الاردن ان قضية فلسطين هى القضية الاولى ، ولكن الذى يحمل القضية الاولى كيف يكون سلوكه وتصرفه ؟ يجب ألا يكون سببا فى الخلافات العربية .

ان الملك حسين يقول فى خطابه ، يجب أن تكون قضية فلسطين فوق الخلافات العربية ، ولكن يجب أن يكون هو بعيدا عن الخلافات العربية ، ولكن الملكحسين أذكى الخلافات بعد مؤتمر الدار البيضاء ، ودخل فى صميم الخلافات ، وكان طرفا فى هذه الخلافات ، فاذا كان يحمل قضية فلسطين كما كان يحملها اخواننا الجزائريون وهم بعيدون عن الخلافات العربية ، لكنن بها ، ولكن يقحم نفسه فى الخلافات العربية .

ان الملك حسين يتهم المنظمه أنها قطب الرحى فى الخلافات ، وجلالته فى سياسته الاخيرة كان فى صميم الخلافات العربية ، كيف هذا ؟

أولا : كما نقرأ فى خطابه فى هذه الفقرة يتحدث جلالته فيقول :

« نحن نعلم أن عدم الاستقرار من العوامل التى تشجع على نمو الشيوعية حيث

تتسلل من خلال الضعف والفقر وفقدان الامل الى أهدافها ، ونحن نعرف ان السلاح السوفياتي الذى أغرق المنطقة أو أى سلاح من أى مصدر آخر لن يكون سلاحا عربيا الا عند ما تحمله أيد عربية أصيلة تأبى أن تكون مطية لاية قوى خارجية » .

ان الأسلحة السوفيتية توجد لدى القاهرة ودمشق وبغداد والجزائر ومعنى هذا أن هناك اتهاما لهذه الدول الأربع أنها مطية لأيد خارجية وأنه لا فائدة لهذه الأسلحة السوفيتية بأيدى هذه الدول العربية .

طبعا الملك حتى مجرد كلامه عن السلاح السوفيتي أنه أغرق المنطقة لا يجوز اطلاقا ، لأن من يقول هذا الكلام وهذه العبارة ومن يرددها صباحا ومساء هي أمريكا والناطقون بلسان أمريكا واسرائيل .

ان الاذاعات والصحف الاسرائيلية تردد صباحا ومساء خطورة السلاح السوفيتي الذى أغرق المنطقة . وأنا لا أريد لجلالة الملك حسين أن يكون فى معسكر أمريكا فى هذا الموضوع ، ولا أريد له أن يكون فى معسكر اسرائيل ويشكو من وجود السلاح السوفيتي .

ان الطائرات فى مطار دمشق وفى حلب على أهبة الاستعداد والطيارين السوريين الذين يمكثون فى قواعدهم ٢٤ ساعة ينتظرون على أتم استعداد ليهبوا الى السماء وكذلك الطيارين الموجودين فى مطارات القاهرة وبغداد وغيرها بطائراتهم العسكرية ، رأيت هذه الطائرات العسكرية فى سوريا وفى العراق وفى الجمهورية العربية المتحدة ، رأيت اخواننا الضباط يجلسون فى الطائرات كل الوقت ينتظرون الرادار واشارة البدء . ان كل ما يفعله هؤلاء الضباط الشجعان والجنود البواسل هو من أجل من ؟ من أجل الأردن . فأى منطق بل وأى قومية عربية بل وأى دين اسلامى ، بل وأى غيرة على قضية فلسطين أن يتحدث الملك حسين عن السلاح السوفيتي الذى أغرق المنطقة .

يوم أن أرسلت أمريكا السلاح للأردن ماذا كان كلام وزير الخارجية الامريكية نحن نتكلم عن الواقع ولا نأتى بكلام عن السحاب . ماذا قال وزير الخارجية الأمريكية فى تبرير ارسال هذه الأسلحة للأردن ؟ قال : نحن نرسل هذه الأسلحة حتى نعمل توازنا بين الأردن وبين الدول العربية الأربع والمفروض أن يكون هذا التوازن بين اسرائيل والدول العربية . ان أمريكا تدخل الآن بمنطق جديد ، وهو عمل توازن بين الدول العربية فيما بينها ولكن هل حقيقة أن الأردن يتسلح ضد سوريا والعراق والجمهورية العربية المتحدة ؟ هل الأسلحة التى ترسل للأردن هى لحماية الأردن من الدول العربية ؟

ان ما أخذه الملك من مؤتمرات القمة من معاونات مادية هو لانشاء جيش وتجهيزه بالسلاح لتحرير فلسطين ، لامن أجل التوازن بين الأردن واسرائيل .

يفجعنى أن الملك لم يعقب على هذا الكلام الذى صدر من واشنجطون التى تقول انها أرسلت السلاح للتوازن بين الأردن والعرب ، وكان من واجب الملك احتراما لمؤتمر القمة وقضية فلسطين أن يقول أبدا ، أنا لا أخشى على الأردن من سوريا ولا من العراق ولا من الجمهورية العربية المتحدة ، ولا من أية دولة عربية .

اما أن يسكت الملك حسين على هذا الكلام ، وأخيرا تعلنه أمريكا فمعنى هذا أنه

اعتراف ضمنى أو صريح أن الأردن يتلقى الأسلحة للتوازن مع الدول العربية ، ونحن لا نرضى له هذا الوضع أبدا ٠

ان السلاح الذى يأخذه من أمريكا نعتبره سلاحا عربيا للجيش الاردنى العربى، فالجيش الاردنى عربى بضباطه وجنوده ، وكذلك الحال بالنسبة للسلاح السوفييتى الموجود فى الجمهورية العربية المتحدة ، أو العراق أو سوريا ٠

ان الملك حسين فى خطابه فى عجلون تناول الدنيا بأسرها ، وأنا لا أدرى كيف اندفع جلالته فى أن يتخذ من المجال العالمى مجالا لخطب فى مناسبة تخريج المعلمين والمعلمات ، كان يجب أن يقـول كلمة تهنئه لهم وكلمة تقدير ، وكفى الله المؤمنين شر القتال ٠

أرجو أن أقرا عليكم هذه الفقرة من كلام الملك حسين فى هذا الموضوع وكأنه لا يخطب من عجلون انما من قاعدة صاروخية من السماء مهيمنا على العالم ومتصرفا فى أقداره ٠

يقول جلالته ما يأتى :

« ونؤمن أن الايديولوجية الماركسية تسـتهدف التسلل الى بلادنا عن طريق النزوات العاطفية والدعاوى العـاطلة من كل قيمة صـحيحة ٠٠ وهى أيديولوجيـة تتعارض مع معتقداتنا وموروثاتنا ومقوماتنا الروحية فوق أن الاحزاب العميلة لها فى المنطقة تدعو بصراحة ووقاحة ، الى الصلح مع اسرائيل ، على أساس طمس قوميتنا والغاء ديننا والاستعاضة عنها بشعار الاخوة الشيوعية ٠٠ لقـد كانت هـذه المنطقة الاستراتيجية الهامة بحكم موقعها هدفا تطمع روسيا القيصرية بالاستيلاء عليها وبقيت هدفا للشيوعة بشقيها السوفييتى والصينى لما فيها من مصادر بترولية اذا أمسكت بها أمسكت بخناق القوى التى تقابلها ٠ ولكونها منطقة تشقها خطوط مواصلات ذات أهمية استراتيجية كبرى الى أنحاء العالم المختلفة ، ولكونها تشكل جسرا لو تمكنت الشيوعية من أن تعبره فانها عندئذ تكون قد وصلت واتصلت بأفريقيا وتكون عندئذ قد خطت خطوة هائلة نحو بلشفة العالم والسيطرة عليه » ٠

مالنا وهذا الكلام ، وما شأنه بالخطر الذى يهدد العالم وبلشفة العالم ٠ نحن امامنا مشاكلنا ، ونحن غير قادرين على أن ننهض بها ٠ قرانا الأمامية غير قادرين على الدفاع عنها ، حتى نتكلم عن العالم وبلشفته ٠ ان هذا كلام أمريكا ، فلو ترجم خطاب الملك حسـين الى اللغةالانجليزية يمكن أن نعتبره أنه صـادر من وزير الخارجيـة الأمريكية ، ما مصـلحتنا فى هـذا الكلام ؟ ما دام لا يوجد خطر على قوميتنا ولا على وطننا ، ان الخطر علينا ومعركتنا مع اسرائيل والصهيونية والاستعمار الغربى ٠

أليس من الأجدر أن يتكلم عن البترول العربى الذى يستغله الغرب ، هل نحن فى حالة انصاف بترولى ؟ نحن نشكو دائما ويحاول ملوكنا ورؤسـاؤنا أن يحسنوا الأوضاع وهل نتكلم عن خطر أن يقع البترول تحت سـيطرة الشـيوعية ، والدول الغربية لا تزال تنهب ثرواتنا ٠

انه أولى بجلالة الملك أن يوجه خطبته الى أمريكا وانجلترا وغيرهما من الدول الغربية التى تأخذ نصيب الأسد من البترول العربى ، كان هذا أولى بجلالة الملك ٠

اذا أذنتم لى أن أرجع الى خطاب جلالة الملك حسين حيث يقول فى صدره :

«نحن نؤمن قبل كل شيء أننا عرب وأن فكرة القومية العربية لاتكون ذات جدوى ومدلول الا حين تكون فى اطارها الدينى ، فالاسلام والقومية العربية كالصورة والمحتوى صنوان متلازمان مترابطان لا ينفصمان ، وكل انحراف عن هذا المفهوم هو باطل يراد به حق ، ودعوة مدسوسة يراد بها تقويض دعائم عقيدتنا وتخريب أسس قوميتنا ، وتغليف قدسية الفكرة بشعارات الجدلية المادية والمذهب الماركسى · ولقد أثبتت التجارب العالمية ومنها تجربتنا الخاصة فى هذا البلد أن مبادىء الديمقراطية والحرية تتفق مع مبادىء ديننا الحنيف ، وهو دين الانسان الحق فى هذا الوجود وفى كل زمان ومكان مثلما هو دين التطور والتقدم ولهذا فهى أقوم النظم لتوطيد الأمن والاستقرار واشاعة الخير وتحقيق الازدهار وتعميم العدالة الاجتماعية ، وبناء المجتمع على أسس روحية أخلاقية تحترم الفرد وتقدس الحرية وتحمى الملكية وتشجع المبادهة الخاصة والمساواة فى الفرص والحد من الجشع والاستغلال والفروق الطبقية ويكون الفرد فيها لبنة صالحة فى بناء سليم لا آلة صماء فى مجتمع بوليسى رهيب ولذا أيضا فنحن ننتمى الى أسرة الأحرار فى هذا العالم ولا ننتمى لسواها » ·

طبيعى أن هذا الكلام فى مجموعه موجه الى عدد من الدول العربية يتهمها بالالحاد والماركسية ، ثم ينتهى منه الى أنه يعنى أن الدول العربية فيها مجتمع بوليسى رهيب ، والاردن ليس فيه مجتمع بوليسى رهيب وأنا لا أريد أن أتحدث فى هذا ، ولكن كل يوم هناك اعتقال فى الاردن ، ونحن ننتظر كلمة القضاء · ان اتحاد المحامين العرب قرر ارسال وفد للدفاع عن المعتقلين · نأرجو السلطات الأردنية أن تسمح للمحامين العرب أن يدافعوا عن المعتقلين تحقيقا لمبادىء العدالة ·

اننى لا أتحدث عن مجتمع بوليسى فى الاردن ، ولكنى أرى أن فى خطاب الملك تهمة موجهة الى دول عربية أن بها مجتمعا بوليسيا ، وفى هذا خرق للتضامن العربى وهذه تهمة بالنسبة للدول الاشتراكية وغير الاشتراكية فى الوطن العربى ·

ليس من وظيفتى أن أدافع عن الدول العربية ، فكل دولة تدافع عن نفسها ولديها من يستطيع أن يدافع عنها ، ولكن هذا الخطر الكبير الذى يدخله علينا الملك حسين وعلى مؤتمر القمة وعلى سياستنا العربية حينما يقول : « نحن ننتمى الى أسرة الأحرار فى هذا العالم ولا ننتمى لسواها » · بهذا الكلام الملك قد اختار لنفسه أن يضع نفسه فى معسكر الغرب ، ومعنى هذا أنه خرج من الأسرة العربية ومؤتمرات القمة ، وكان يجب أن يقول اننى من أسرة القمة العربية ، ولكنه يقول من عجلون انه ينتمى الى أسرة الأحرار ولا ينتمى لسواها ، أليست الأسرة العربية أسرة أحرار ؟ هذا سؤال أطرحه · ان هذا الجزء من الخطاب غير موفق اطلاقا وليس فى مصلحة قضية فلسطين ، ولا فى مصلحة مؤتمرات القمة العربية التى ينادى الملك بسندها والتحدث عنها باستمرار · ان هذه العبارة الخطيرة انبهكم اليها لانها ليست فقط خروجا على التضامن العربى عند ما يقول الملك حسين اننى انتمى الى أسرة الأحرار ، بل معناها انه ضرب التضامن العربى ، وهو يسب الملوك والرؤساء · لقد ذكرت فى صدر حديثى أن التضامن العربى ليس امتناعا عن السب بل هو الوحدة الحقيقية فى العمل العربى · فعندما يقول انه ينتمى الى أسرة الأحرار فمعناه انه ضرب التضامن العربى فى صميمه · ومعناه أيضا أن بقية الدول العربية معسكران ، فهو يسير مع معسكر الغرب وهو

معسكر الأحرار ، وآخرون يسيرون مع المعسكر الشرقي وهؤلاء الكفرة والملحدون ٠ هل هناك أسوأ من هذا ضرب للتضـــامن العربي وخروج من الأسرة العـربية ؟ أنا لا أعرف شرا من هذا ، ولا أخطر من هذا ٠

أريد الآن أن انتقل الى موضوع آخر ٠ لقد كنت أسأل نفسي : هل أثير هـــذا الموضوع أولا أثيره ؟ ولكنني صممت على أن أثيره وان كان موضوعا سياسيا ، ولكنه في الواقع يتصل بموقف عام وبقضية عامة ، ويتصل أيضـا بنظرة الملك حسين الى رفاقه الملوك والرؤساء ونظرته للدول العربية ٠

انني أتكلم هنا عن قضية المرحوم كامل مروة ، وأنا أذكره بالرحمة وأقول ان منظمة التحرير الفلسطينية والأمة العربية والشعوب العربية والاسلامية ضد الاغتيال ان كان سياسيا أو غير سياسي ٠ فنحن نترحم على كل من يسقط صريعا ، وهو الآن في ذمة الله ولكن ما هي علاقة هذا الموضوع بالتضامن العربي ؟ ان علاقته كبيرة وخطيرة فاذاعة عمان ، منذ وقع هـذا الحادث المؤلم المؤسف ، أخذت على عاتقها قميص عثمان بعد مقتله وأصـــابع نائله التي بترت حيث علقا طويلا في المســـجد الأموي ليبكي المسلمون عليها في دمشق ويجهشوا بالبكاء ٠ فقضية كامل مروة في اذاعة عمـان أصبحت مثل قميص عثمان تماما ٠ ان المرحوم كامل مروة كان لبنانيا ٠ والحكومـة اللبنانية مشكورة والشعب اللبناني أظهروا كل عطف وكرم تجاه هذه القضية ويجب على القضاء العادل أن يأخذ طريقه فيها ٠ ان اذاعة عمـــان علقت ســبعة تعليقات ، لاتعليقا أو تعليقين ، وذلك خلال سبعة أيام متتالية وهي لاتترحم على كامل مروة فقط ولكن توجه الاتهام لدولة عربية أو لدولتين عربيتين ٠ كان هناك اتهام ان هذا اغتيال سياسي وأن وراءه جهة عربية وأن وراءه مدرسة سياسية اسـمها « مدرسة الاغتيال السياسي » وأن وراءه عاصمة عربية واحدة على الأقل ٠ وأعود فأتساءل : ان هـــذه القضية بين يدي القضـاء اللبناني العادل ، فهل يجوز لأية حكومة عربية أن تنتهك قدسية القضاء وتتدخل في هذه القضية متهمة دولة عربية أو عاصمة عربية أو أكثر أن لها يدا أو ضلعا في هذا الاغتيال أو أن هـذا اغتيال سياسي ؟ هل هـذا مفهوم التضامن العربي ؟ كان على الأقل من واجب عمـان أن تنتظر كلمة القضـاء ثم تقول كلمتها ٠

أنا لا ألوم عمان على أنها تكلمت في هذا الموضوع ، ولكن اذاعة عمـان فتحت مناحة ولكن توجيه الاتهام في قضية اغتيال يعتبر مسألة خطيرة وأخلاقية بأن تنسبها الى عاصمة عربية أو دولة عربية أو جهة عربية ، فهل هذا هو مفهوم التضامن العربي وهل بهذه الروح يمكن أن نسير معا في طريق تحرير فلسطين ؟ وهل يمكن أن نسير بسلاحنا كتفا الى كتف وفي نفوسنا هذه الاتهـامات ؟ هل يمـكن أن نخوض معركة التحرير وفي قلوبنا هذه الاتهامات ؟

ان منظمة التحرير الفلسطينية لديها جهاز استماع تسجل الأحاديث وغيرها ففي استماعها لاذاعة عمـان في ١٩٦٦/٥/١٩ بعد أن تـكلمت الاذاعة عن الحادثة المؤسفة ببلاغة وفصاحة وتفصيل قالت :

« وعلم أن التحقيق تشعب وظهرت بوادر وأدلة تسهل مهمة التحقيق وتكشف النقاب عن هذه الجريمة النكراء وعن المشتركين محليا ، وعن محاولات عربية أخرى» ٠

طبعاً محاولات عربية أخرى هذه عبارة تعميم ، ويمكن أن أسمع جواباً من الطرف الآخر ، قد تكون نواد أو جمعيات ، وليست حكومات ، ولا مانع فى هذا فقد يكون الدفع صحيحا • فاذاعة عمان فى ٦٦/٥/٢٢ تقول : هـذا ومازالت بعض وكالات الأنباء تؤكد أن لبعض الشخصيات من بلد عربى آخر علاقة بهذا الحادث « •• طبعـا قد نسمع من الطرف الآخر أن الشخصيات العربية قد تكون أيضـا نواد أو أحزاب مخربة أو مدمرة والتى ورد ذكرها فى خطاب الملك حسين •• فلنتابع هذا ولنستنتج لنرى الى أين يوصلنا الاستنتاج •• ففى ٦٦/٥/٢٢ تقول : « تفيد أنباء بيروت أن اغتيال كامل مروة وراءه عاصمة عربية » •• وقد ورد هذا الكلام فى اذاعة تالية من الأردن •

لم يعد هنـــاك تعميم بل زال ، فقد ظلت الاذاعة تنتقـل من يوم الى يوم حتى وضعت أصبع الاتهام على عاصمة عربية ومعنى هذا أن دولة عربية ارتكبت جريمة اغتيال سياسى ، فكيف لهذه الدولة أن يسير جيشها جنبا الى جنب مع الملك فى حرب التحرير وبينهما هذه الاتهامات •

وفى ٦٦/٥/٢٣ تقول : « وقد اعترف القاتل والمتهمون الرئيسيون فى الجريمة باسم رئيس الجهاز السرى وهو محسوب على عاصمة احدى الدول العربية » •• هذا هو كلام اذاعة عمان والتحقيق لا يزال مقفلا وهذا الكلام فى الواقع تعريض بالقضـاء اللبنانى والحكومة اللبنانية وشئونها الداخلية • ثم كيف نبدأ فى توجيه التهمة الى عاصمة عربية ونبـــكى •• وفى مؤتمر القمة بالجزائر نلتقى وواحـد من الملوك أو الرؤساء قاتل ؟

وأنا أتردد أن أتكلم فى هذا الموضوع ولكنكم تلاحظون صلته بالتضامن العربى وعلاقات الحكومات العربية بينها وبين بعض عندما يوجه ملك التهمة الى عاصمة عربية انها وراء الاغتيال •

ايجازا ما أريد أن أختم به حديثى فى هذه اللجنة المحترمة أريد أن أشير الى موقف الملك حسين من مؤتمر القمة ونظرته الى هذه المؤتمرات والى بعض القادة العرب بالنسبة لموقفهم من هذه المؤتمرات •• لقد بدأت فى تناول قطعـة حلوى لاتزال فى فمى حتى لا أندفع بمرارة فى الحديث عن هذا القســم الأخير الذى ورد فى خطـاب الملك حسين عن بعض قادة العرب لأنه فعلا مثير لأشد معانى المرارة وخير ما أتحدث به فى هذا الموضوع هو أن أنقل كلمات الملك حسين •• يقول جلالته : ان من المؤلم حقا أن نســمع من هنا وهناك من يطعن مؤتمرات القمـة ويخذل المســيرة القومية وكأنما القضـية شارة يصطنعها بعض القادة العرب للتزين بها حتى اذا لم تشبع أنانيتهم ضربوا بها عرض الحائط وتنكروا للوعود والعهود ، كأنما هى تســلية هينة ولعبـة حمقـاء •

هذا كلام جلالة الملك يتهم فيه بعض القادة العرب• واذا سمح لى الأخ طاهر رضوان وهو العليم بالصرف والنحو بأن أقول أن كلمـة « بعض » تبدأ من ثلاثة الى تسعة ، اذن هذا الاتهام موجه على الاقل الى ثلاثة من قادة العرب ان لم يكن الى تسعة •• على هذا يا سيدى الأمين العام وحضرات الأخوان فان جلالة الحسين المعظم يتهم على الاقل ثلاثة من ملوك ورؤساء الدول العربية بالتهم الآتية : —

أولا : أن مؤتمرات القمة هى شارة يصطنعها بعض القادة العرب للتزين بها ..
هذه هى التهمة التى يوجهها ملك الى رفاقه الملوك والرؤساء .

ثانيا : ويتحدث عن اشباع أنانيتهم ويتهمهم بالأنانية .

ثالثا : يتهمهم أنهم يتنكرون للوعود وللعهود بالنسبة لمؤتمرات القمة .

رابعا : يعتبر مؤتمر القمة فى نظر الملوك والرؤساء أنه تسلية هينة ولعبة حمقاء .

هذه تهم خطيرة يوجهها ملك الى رفاقه ، رفاق الطريق وزملاء التحرير هذا شر ما يمكن أن يطعن به التضامن العربى . وأنا لا أقول بأن هذا الكلام فيه سب أو شتم ، ولكنى أقول ان هذه تهم خطيرة توجه الى قادة العرب . ولا يمكن أن تكون هناك رفاقة طريق فى مؤتمرات القمة أو على درب التحرير . لكن الملك حسين لا يقف عند هذه الاتهامات الأربعة ، انما يذهب الى أبعد من هذا وأستأذنكم فى أن أقرأ هذه العبارة ولعلها آخر عبارة فى خطاب جلالته وهى : « ان جوابنا على هذا الانهيار فى التفكير والقول والعمل .. » طبعا تهمة الانهيار فى التفكير والقول والعمل منصرفة الى القادة العرب يتهمهم بالانهيار فى أفكارهم .. «ان جوابنا أن نهتف فى وجوه هؤلاء السادة اتقوا الله فيما تفعلون » .

لا مانع .. هذه دعوة طيبة ان الانسان يتقى الله فيما يفعل ، وجدير بجلالة الملك حسين أن يتقى الله فيما يفعل ، وجميع الملوك والرؤساء يتقون الله فيما يفعلون ، ويضيف جلالته قائلا : « ان القضية أخطر مما تصوره لكم أوهامكم » .

وهنا بدأ جلالته يتحدث عن أوهام الملوك والرؤساء الى أن قال جلالته :

« والتاريخ لا يرحم ، اذا لم تلفظكم شعوبكم فان الأجيال العربية القادمة ستصب على رءوسكم بما فرطتم أبشع اللعنات » .

وختم جلالة الملك خطابه بأبشع اللعنات ، هذا هو اللفظ الأخير الوارد فى خطابه . ومن هذا يبدو أن آخر ماورد فى الكلام أن الأجيال العربية القادمة ستصب على رءوسكم بما فرطتم أبشع اللعنة ، وأنا لا أريد أن أعقب على هذا الكلام وأترك لكم وللوككم ولرؤسائكم أن يعقبوا على هذا الكلام بالنسبة لأبشع اللعنات التى تصب على رءوس العرب . اللهم لا تجعل لعنة فلسطين الا كلعنة الفراعنة تصيب الذين ينتهكون حرمات التضامن العربى ، وينتهكون قدسية قضية فلسطين وينسفون فكرة مؤتمرات القمة .

ان الخطاب فى مجموعه ، وقد وصلت الآن الى آخره ، كان موضع قلق كبير وموضع استنكار من الأمة العربية فى كل صفوفها ، فاخواننا الفلسطينيون فى قطاع غزة والجمهورية العربية المتحدة وفى بغداد وفى سوريا وفى لبنان وفى العراق وفى الجزائر وفى الكويت وفى قطر وفى البحرين ، وكل مكان فيه فلسطينيون استنكروا هذا الخطاب وأرسلوا الى منظمة التحرير استنكارهم لهذا الخطاب ، والشعب فى الأردن كله بضفتيه لا فرق بين من هم فى شرق الأردن وغربه ، كل هؤلاء استنكروا الخطاب وطبيعى لا يقلل من هذا الاستنكار أن هناك بعض الناس يحملون بمعرفة سلطات الأردن ليهتفوا ويصفقوا ويؤيدوا جلالة الملك وهذه أساليب كلنا نعرفها

وبلوناها ولا تنتقص من اجماع الأمة العربية كلها ٠ لقد تلقينا من الشعب الفلسطينى برقيات وعرائض لاستنكار هذا الخطاب ، واذا أرادت الحكومة الاردنية المزيد منها مددناها لتعلم اذا كان الشعب فى الأردن موافقا على خطاب الملك ، واننى أناشد السيد الأمين العام رغما من متاعبه الـكثيرة ان يقوم بزيارة الاردن بضـــفتيه فى البوادى والحواضر ويجلس معهم جلســـة أخوية خفية ويعود الى مجلس الجامعـة والى لجنة المتابعة ويقدم تقريره عن هذه الزيارة لنرى هل الشعب فى الاردن مع هذا الخطاب أو ضده ، وهل الشعب فى الاردن مع الملك فى هذا الموقف أو أنه مع منظمة التحرير الفلسطينية ٠

والذى أريد ان اؤكده لكم أن الشعب لله مع المنظمة ، وجيش الأردن كذلك مع المنظمة فى هذا الموقف ، وان الملك وحده وقليل من الناس هم الذين مع هذا الخطاب ٠٠ ان ماقرأته لـكم من فقرات فى خطاب الملك امس واليوم تنبىء بأنه لا يمـكن أن يرضى مواطن عربى او فلسطينى بما رسمه هذا الخطاب أو بمـا ورد فيه من مفاهيم جديدة بالنسبة لقضية فلسطين أومؤتمرات القمة العربية واذا لم يكن لدى الحكومة الاردنية مانع فنحن حاضرون للاستفتاء ، والاستفتاء قائم فى القانون الدولى والقانون الخاص وهو يعرض لمثل هذه الحالات عندما تتعرض أمة لازمة فى سياستها تلجأ الى الشعب وتستفتيه ، هل هو فى هذا الطريق أو فى طريق آخر ، ويصبح الموضوع فى حاجة الى استفتاء ٠

ان الملك حسـين تناول الأمور فعرضـها باطلا فى أصـولها وجذورها وقلبها رأسا على عقب واقتلع القضية العربية من جذورها ، وجعل عاليها سافلها ٠٠ فاذا كان لدى الحـكومة الاردنية أى شـك فى هذا الموضوع فالمنظمة مستعدة لقبول أى استفتاء حر نزيه فى الأردن بضفتيه ٠

يبقى بعد ذلك الموقف الأخير الذى وقفه الملك حسين ، ونحن نتركه للشـعب وللأمة العربية ليحاسبوه أو لمؤتمر القمـة اذا انعقد فى الجزائر أن يحاسـب الملك حسين ، هل هذا الخطاب هو طريق الأمة العربية وهل هذا طريق التحرير وطريق القومية العربية أو أن هذا تدمير للقضية الفلسطينية وتدمير للقومية العربية وتدمير للعمل الموحد ، وتدمير للقمة العربية ؟

المهم أن نتساءل ما الموقف النهائى الذى وقفه الملك حسين وهو يعلن وقـف التعامل مع المنظمة ؟ وأنا تحدثت فى هذا الموضوع بالأمس ، ولا أريد أن أكرر ما قلته وأحب أن أعلن اليكم أن هذا القرار الذى صدر عن الملك حسين لا يضير المنظمة لأن الشـعب مع المنظمة فى الاردن وخارج الاردن ، ولأن الجيش الاردنى البـاسل مع المنظمة فى هذا الموضوع وفى هذا الموقف ٠ هذا أولا ٠

وثانيا أن القرار بوقف التعامل ليس خطيرا فى نظرى لأن الملك لم يكن بيننا وبينه تعامل حتى يعلن وقفه ٠ نحن فى العام الثالث ولم نتعامل مع الملك فى شىء نعم تجاملنا ولكن ما تعاملنا ، ولم يقم أى عمـل للمنظمة فى الأردن من قريب أو من بعيد مما تمارسه المنظمة فى قطاع غزة أو غير قطاع غزة لذلك فان هذا القرار موهوم بوقف التعامل ، لأن التعامل لم يبدأ ، وهو واقف ، ومعناه انه قد أوقف الموقوف ، ولكن هناك شيئا واحدا أجرى فيه تعامل بين المنظمة والأردن يتعلق بتخصيص ساعة فى الاذاعة الأردنية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن نتيجة هذه المشاركة أيضا مـع الأسف الشديد تنعكس على الملك ، لم يكن هناك تعاون حقيقى فما الذى جرى ؟ يوم

افتتاح هذه الاذاعة سجلت أنا كلمة هنا وأرسلتها لتذاع فى عمان يوم الافتتاح فشطبت فقرات من هذه الكلمة ، ومثل هذه الفقرات لا يجوز لعربى اطلاقا أن يشطبها ، هذه أولا ·

وثانيا ، أنا رجوت الملك أن يفتتح هذه الاذاعة ، فكانت النتيجة ان جلالته لم يفتتح هذه الاذاعة ولكن وقعت حادثة بقيت نكتة لاسبوع كامل لدى الشعب ·· ماهى هذه النكتة ؟ ان وزارة الاعلام ذهبت الى الأرشيف وأخرجت خطابا للملك حسين من قبل بضعة أشهر وأدخلته فى افتتاحية الاذاعة ، وأنا يوم افتتاح الاذاعة كنت أستمع اليها وكان ظنى أن الملك يفتتحها ، واذا به افتتاح بخطاب قاله منذ ثمانية أشهر والرجل العادى ورجل الشارع يدرك من سياق الاذاعة أن هذا الكلام ليس فى موضوعه ولا فى محله ثم ان المواد التى فى هذه الاذاعة ما هى : بعض أناشيد منع أن ينشر فيها كلمة الثورة ·· والذى أبيح هو ما قالته الصحف الاسرائيلية فى تل أبيب ·· لذلك كانت هذه التجربة الصغيرة أيضا مفضية الى عدم تعاون حقيقى ·

ان الملك الحسين فى خطابه يقول انه كانت له اليد الطولى فى انشاء منظمة التحرير ولكن الفضل الأول هو للشعب الفلسطينى فهو الذى بنى منظمة التحرير رغم المصاعب الكثيرة ، وأن الملوك والرؤساء فى الدول العربية المختلفة يسروا لنا هذه المهمة ، ونحن شاكرون للمغرب وللكويت أنهما سمحا للفلسطينيين أن يخرجوا الى المجلس الوطنى الأول الذى انعقد فى القدس ، كما أننا شاكرون لسوريا ولبنان وللسودان ولجميع الوطن العربى الذين سمحوا للفلسطينيين أن يخرجوا الى مؤتمر المجلس الوطنى الأول الذى انعقد فى القدس كما أننا شاكرون للحكومة الأردنية انعقاد المجلس الوطنى فى القدس ، والسيد الأمين العام كان فى مقدمة الذين حضروا هذا الاجتماع وكذلك السادة وزراء خارجية الدول العربية كلهم ، كانوا حاضرين هذا الاجتماع ، والسيد الزميل حسن صبرى الخولى كان ضمن وفد الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك كل القوى العربية ، وكل من عاون على قيام الكيان الفلسطينى ولكن ليس للملك حسين اليد الطولى فى بناء المنظمة فاليد الطولى فى بناء المنظمة هى للشعب الفلسطينى وليس للملوك والرؤساء لأن الشعب هو الذى بنى المنظمة لا الجامعة العربية ولا الملوك والرؤساء ، ان الملوك والرؤساء عن حكمة بالغة ، قالوا كلاما دقيقا وفى محله ، وذلك أن مؤتمر الاسكندرية لم يقل أنه يوافق على قيام منظمة التحرير فاللفظ وقتئذ أختير بدقة متناهية حيث ورد فى القرار « يرحب المجلس بقيام المنظمة ، فالترحيب بأخ كان غائبا عن الأسرة ثم دخل الأسرة العربية وليكن مفهوم بعد اليوم أنه ليس لأى ملك أو رئيس أن يتدخل فى شئون منظمة التحرير ·

الملك يقول ان رئيس المنظمة شيوعى ·· وجوابى أن الشعب يختار منظمته والمنظمة تختار رئيسها ، كما هو الحال بالنسبة للشعوب ، فكل شعب يختار ملكه ورئيس حكومته ، فاذا كانت حكومة لاتعجبها المنظمة وتريد تغيير رئيس المنظمة ، كما جرت محاولات فى الماضى فى الأردن للبحث عن رئيس جديد للمنظمة الواقع أن الشعب هو الذى يبحث عن رئيس جديد للمنظمة لا الحكومة ولا الملك ، ان رئيس المنظمة مابقى متمتعا بثقة الشعب فهو رئيس منظمة التحرير يشترك فى الاجتماعات العربية ممثلا للشعب الفلسطينى ، وليس للملك حسين شأن فى هذا الموضوع ·

اننى لا أريد أن أتكلم عن التهم الرخيصة التى أذيعت من عمان عن ثروتى

الفاحشة واننى عميل الخ ... وكلكم تعلمون أننى انسان مستور الحال أعيش بلا مرتب من المنظمة ومفروض أنه من حقى أن أحصل على مرتب ولكن هدانى الله بالا آخذ مرتبا ، كما أننى أعيش فى شقة رخيصة وأدفع الضرائب شأنى شأن أى مواطن ، ومنذ خمسة أيام جاء لى مندوب مصلحة الضرائب وحاسبنى على الضريبة المستحقة على فسددتها له ، ولم أطلب من جمال عبد الناصر أو من حسن صبرى الخولى أن يعفيانى من أداء الضريبة أو يوفرا لى أى امتياز ما ومع هذا فأسمع أكاذيب وأراجيف مما يرجف به المرجفون عن رئيس منظمة التحرير .

ان رئيس منظمة التحرير يخطىء ويصيب شأنه شأن كل انسان ولكن أمام أمانة العمل تتساقط كل هذه الاتهامات تحت أقدام رئيس منظمة التحرير .

ان الملك كما ذكرت لكم يقول انه بنى المنظمة ، والواقع أن الشعب هو الذى بنى المنظمة وواقع الأمر أن الاردن ربح من المنظمة ، وأنا أدعوه الى مزيد من الربح . حقا ، ان سيرة الاردن فى تحرير فلسطين سنة ١٩٤٨ جعلته مضطرا لأن ينعقد المجلس الوطنى فيه ، ولأول مرة يلتقى ثلاثة عشر وزيرا للخارجية ، ولولا المنظمة ما أتى الى الاردن حتى ثلاثة عشر قنصلا فى أى اجتماع فى الاردن لأن سيرته معروفة خلال الكارثة الكئيبة سنة ١٩٤٨ . ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت ربحا للملك وأنا لا أتكلم عن الأرباح والخسائر من أية زاوية ولكنى أرد على الكلام الذى قيل من أنهم بنوا منظمة التحرير .. ان الملك قبيل انعقاد المجلس الوطنى فى القدس ذهب الى العقبة لأنه لم يرد الاشتراك فى حفل الافتتاح ، ونصح بألا يشترك فى الحفل ، لأنه لو اشترك فيه لكان اعترافا منه بشعب فلسطين ، وكان أولى بالملك لو لم تنشأ منظمة التحرير أن يسارع هو بانشائها . لقد قلت للملك هل ألغى موعد افتتاح المجلس الوطنى فى القدس وأعلن اجتماعه خارج الاردن ؟ وهكذا ارضى الملك بحضور حفل الافتتاح .

كلمتى الأخيرة ، سيدى الرئيس ، من هذا العرض الذى تقدمت به أمامكم أنا لا أطلب شيئا ولا أقدم اقتراحا ولا أقدم شكوى ، وليست لى شكوى على الملك ، وما عندى اقتراح أتقدمه ، ولا لى مطلب أبدا ، فكل الذى فعلته انما هو ايضاح لسياسة المنظمة ، وموقف المنظمة من القضايا العربية العامة ومن قضية فلسطين ومن خطاب الملك الذى اعتبره حدثا ، اذا لم يأت أسوأ منه ، فاننى أعتبره حدث سنة ١٩٦٦ نظرا لخطورته ولا يضير المنظمة أن يتخلى عنها الملك حسين وان كنا طامعين فى مناصرته ومؤازرته لأن القضية محتاجة ، حتى الى عربى ضرير فى الصحراء يقيم فى خيمة ويدعو الله أن ينصر فلسطين ودعاؤه مستجاب ، فلا فرق بين ملك ولا مملوك ، ولا كبير ولا صغير ، ولكن اذا اختار لنفسه أن يتخلف فان هذا لا يضير الشعب الفلسطينى .. ان بورقيبة تخلى فى العام الماضى عن قضية فلسطين ومن ثم لا تأتى للمنظمة أموال من تونس لقد كانت تونس تدفع مبلغا ضئيلا ٥٠٫٠٠٠ جنيه أو ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ويمكن للأردن أن يتخلف عن الدفع للمنظمة ولكن يمكن تعويض هذا المبلغ وضعفه من واحد من اخواننا التجار الكويتيين ، كما أنه يمكن لشعب فلسطين أن يدبر نفسه ويشد الحزام .

بناء على ماتقدم ليست لنا شكوى أو مطالب انما عرضنا موقفنا ، وأمام الشعب الفلسطينى صعوبة سيذللها الشعب الفلسطيني صاحب الحق المهضوم وان الشعب

الفلسطيني سينتزع حقه ولن يتردد هذا الشعب الذى حلت به كوارث كبيرة منذ خمسين سنة ودخل السجون وعلقت له المشانق ، وصادفته مكاره شديدة ، ان هذا الشعب الفلسطيني يضم هذا الموقف من الملك الى المكاره الكثيرة التى مرت على هذا الشعب وقابلها بصبر وعظمة وشجاعة وبطولة • وأنا على يقين أن المنظمة ستكون هى للشعب الفلسطيني فالمنظمة باقية سواء تخلى الملك عنها أو لم يتخل ، عقد مؤتمر القمة أو لم ينعقد فمنظمة التحرير باقية مابقى الشعب الفلسطيني وما بقيت قضية التحرير وأنا على ثقة أن هذه الأمة العربية على مدى تاريخها الطويل ، كلها بطولة وكلها رجولة وكلها بسالة ستكون مع منظمة التحرير الفلسطينية •

وفى النهاية أريد أن أقول لكم ، اننا شعب فلسطين والحمد لله ، شعب ايمان وشعب دين ، أقول هذه الكلمة الأخيرة بايمـــان ، ان الله سيكون مع منظمة التحرير الفلسطينيه لأننا نحن مع الله ، وكل من كان مع الله كان الله معه ولابد أن الله سينصر شعب فلسطين •

ان الملك حسين تكلم كثيرا فى الأمور الدينية وأمور الايمـــان ، وعن القومية العربية فى اطارها الدينى ونحن والحمد لله مؤمنون ايمانا كاملا وايماننا هـو الذى يدفعنا بألا نقدم شكوى ولا نقدم اقتراحا ولا نستنجد بأحد ولا نستنصر بأحد لأننا بحقنا سننتصر وبالأمة العربية سننتصر •

اننى أريد أن أنهى كلمتى بشكركم جميعا على اهتمامكم البالغ وعلى صبركم •

ان شعبنا أمضى ثمانى عشرة سنة وهو يعيش فى الكارثة ومن حقه علينا أن نصبر عليه بضع ساعات ليبث شكواه ويبث ظلامته اليـــكم وأنتم أهل المروءات والنجدات من أمة عرفت بالمروءات والنجدات ، وأنا أشكركم جزيل الشكر ولا أعتذر عن كلمة قلتها لأن ماقلته هو الحق كل الحق •

قد يكون حديثى عاطفيا لكن وراءنا قضية كبيرة لا تصح المجاملة فيها •

اننا فى سنة ٤٧ و ٤٨ تجاملنا وماتصارحنا وما تكاشفنا • ان التحرير طريقه الحق الصريح بعيدا عن المجاملات الفارغة واللف أو الدوران الذى كان من أســباب الكارثة ، لولا أننى فى غير حاجة الى أن نرجع الى الماضى ، ولا الدعوات أن نقيم محكمة شعب لنبحث عن أسباب كارثة سنة ١٩٤٨ وعن الذين كانوا السبب فيها حتى لا نكرر أسباب الكارثة مرة ثانية •• ان عمل منظمة التحرير الفلسطينية هو أمانة كبيرة • وهذه الأمانة تقتضى الصراحة والصدق ، وأريد أن أؤكد لكم أننى لا أحمل غلا لأحد من المسئولين فى الاردن ولا حاقدا على أحد وكانت سيرتى فى هذين العامين ملاطفة تجاوزت الحد حتى اننى اتهمت من عدد من شبابنا بأن المنظمة أصبحت ملكا للملك حسين وأننى أصبحت ألعوبة فى يد الملك حسين • ان كل ماقلته هو شعور من أعماق ضميرى لا أهدف به أن أوجه اتهاما لمجرد الاتهام ، فلا حقد ولا ضغينة ولكن صدق وعدل وحق فالقضية أحوج ماتكون الى الصدق والى العدل والى الحق وأشكركم » •

(٣٥٧)

مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين

الى الحكومة البولونية بخصوص موقفها من اسرائيل (*)

بيروت في ١٩٦٦/٦/٢٩

حضرة السيد وزير خارجية الجمهورية البولونية المحترم

وارسو

تحية واحتراما وبعد ،

فان الهيئة العربية العليا ، الممثلة الشرعية لكفاح الشعب الفلسطيني ، ترجو أن تسترعي نظر سيادتكم الى سياسة السلطات الصهيونية في فلسطين المحتلة (اسرائيل) وجهودها المتواصلة لاستدراج الشعب البولوني وحكومته الموقرة ، الى معارضة حقوق الشعب العربي الفلسطيني ومصلحة الامة العربية ، والانحياز الى جانب الأعداء الصهيونيين ودعم وجودهم غير المشروع في وطننا « فلسطين » .

من الملاحظ أن جهود الصهيونيين قد تضاعفت في المدة الأخيرة لاجتذاب السلطات البولونية وكسب المزيد من مظاهر تعاونها وتأييدها للسياسة الصهيونية ومما يسيء الى علاقات الصداقة المنشودة بين الشعب البولوني وشعوب الأمة العربية.

وتعتقد الهيئة العربية العليا لفلسطين ان من واجبها الاشارة الى هذه الظاهرة التي تعتبرها معادية لأمانيها في تحرير وطنها ، راجية أن تعيد حكومتكم الموقرة نظرها في سياستها تجاه الوجود العدواني الاستعماري الصهيوني في فلسطين المحتلة .

ان انعقاد مؤتمر السفراء الاسرائيليين في الدول الشرقية برئاسة أبا ايبان في وارسو بين ٨ – ١٩٦٦/٥/١٦ ورفع التمثيل الدبلوماسي بين الحكومة البولونية والسلطات الصهيونية الاستعمارية الى درجة سفارة في سنة ١٩٦٥ ، وزيادة التبادل التجاري بينهما وقيام بعثة تجارية بولونية رسمية بزيارة فلسطين المحتلة في ٦٦/٤/١٥ كلها مظاهر تأييد ودعم للوضع السياسي غير الشرعي القائم على الغزو والتآمر والاغتصاب العسكري لوطننا فلسطين وهي مظاهر تسيء الى علاقات الود والصداقة بين الشعب البولوني والعالم العربي. ذلك لأن كل دعم سياسي واقتصادي

---

* «فلسطين» نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين العدد ٦٤ ، حزيران – (يونيو) ١٩٦٦ .

للوجود الاستعمارى فى فلسطين المحتلة يعتبر عملا غير ودى نحو الشعب الفلسطينى الذى أخرج من وطنه ، وسلبت أملاكه واغتصبت حقوقه ٠

ان الاستعمار كل لا يتجزأ ، و « اسرائيل » ربيبته ومخلبه فى المشرق العربى ، ولابد للدول المنضوية تحت لواء التحرير ومحاربة الاستعمار من الوقوف فى وجه الوجود الاسرائيلى الاستعمارى ومشاركتنا فى مكافحته والقضاء عليه ٠ أما الوقوف الى جانب « اسرائيل » واستمرار دعمها وتأييدها فهو تنكر واضح لمبادىء التحرر ومحاربة الاستعمار ٠

كما ان عداءنا للصهيونية الاستعمارية العدوانية لا يعنى تعصبا طائفيا ضد اليهود ٠ فلقد عاش اليهود قرونا عديدة فى حماية العرب دون أن يكونوا عرضة لأى أذى أو اضطهاد دينى أو عنصرى ، فان ديننا وتقاليدنا لا تقر أى تمييز أو اضطهاد للآخرين بسبب الدين أو العنصر ٠

أما الصهيونية العالمية فهى حركة سياسية استعمارية هدفها تجميع يهود العالم وحشدهم فى فلسطين العربية بالقوة والاغتصاب تمهيدا لانشاء دولة «اسرائيل» الكبرى من « النيل الى الفرات » كى يتحكموا فى أسواق آسيا وافريقيا ويستغل كبار رأسمالى اليهود موارد الدول العربية وينهبوا ثرواتها العظيمة بالتحالف مع الدول الاستعمارية وفقا لتخطيط مدروس منذ سنة ١٩٠٧ موجه ضد رغبة الأمة العربية فى التحرر وتحقيق التقدم الاجتماعى ٠

فلقد اجتمعت فى لندن سنة ١٩٠٧ لجنة من كبار خبراء الدول الاستعمارية الكبرى لدراسة أفضل الوسائل لضمان استمرار قوة الاستعمار العالمى وتوصلت بنتيجة الدراسة الى اقتراح يقضى بفصل المشرق العربى عن المغرب العربى عن طريق اقامة كيان لشعب غريب فى فلسطين قرب قناة السويس وآبار البترول وانابيبه ومصباته وتتصل حدوده بالبحر الابيض شمالا والبحر الأحمر جنوبا ويشكل حراسة دائمة لمصالح الاستعمار وعائقا جغرافيا ضد وحدة العرب وحريتهم وتقدمهم الاجتماعى ٠

لقد تحالف الاستعمار مع الصهيونية لاستغلال اليهود للقيام بهذا الدور تحت ستار الدين والعودة الى أرض الميعاد وبحجة الانتماء الى الحركة الصهيونية القائمة على أسس من التعصب القومى والتمييز العنصرى ونظرية الشعب « المختار » ٠

وتم نتيجة لهذا التحالف الاستعمارى الصهيونى اصدار وعد بلفور سنة ١٩١٧ وتكليف بريطانيا بتولى الانتداب على فلسطين وتأهيلها لانشاء الوطن القومى اليهودى ٠

وفى ظل الانتداب البريطانى وقوانينه الجائرة تم تهجير مئات الوف اليهود من أوطانهم التى أقاموا فيها منذ زمن طويل ، الى فلسطين العربية كما تم الضغط على الفلسطينيين بمختلف الوسائل حتى أدى ذلك الى زيادة عدد اليهود فى فلسطين من ٥٦ ألفا فقط سنة ١٩١٧ الى ٧٠٠ ألف سنة ١٩٤٨ مقابل ١٫٢٠٠٫٠٠٠ عربى ٠

لقد قاوم عرب فلسطين الهجرة الاستعمارية والغزو الصهيونى بكل قوة وأشعلوا ضد الاستعمار البريطانى والوجود الصهيونى الثورات المتتابعة ، كما تمسك

عرب فلسطين بأراضيهم وممتلكاتهم رغم قوانين الاستعمار التعسفية التى استهدفت اجبارهم على التخلى عن أراضيهم وبيعها للصهيونيين الغزاة ، وقاوموا الاغراءات واحتفظوا بأملاكهم وأراضيهم حتى انه حين أعلنت «دولة اسرائيل» سنة ١٩٤٨ لم يكن اليهود يملكون فى فلسطين أكثر من ٧٪ من مجموع أملاكها ٠

لقد سلبت السلطات الصهيونية فى فلسطين المحتلة أموال العرب وممتلكاتهم وطردتهم من مساكنهم وأراضيهم وحولتهم الى لاجئين بتأييد سياسى وعسكرى ومادى من الدول الاستعمارية التى تجاهلت حق تقرير المصير وحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولى ٠

ومن الطبيعى أن يرفض عرب فلسطين هذا المصير وأن يصروا على تحرير وطنهم واستعادة حقوقهم وممتلكاتهم وازالة آثار الوجود الصهيونى الاستعمارى من وطنهم ، وأن ينشدوا من الدول المحبة للحرية والمعادية للاستعمار تأييد نضالهم للقضاء على أكبر قاعدة استعمارية فى العالم ٠

اننا نعتقد ان زيادة الدرس والتفهم لحقيقة الصهيونية العالمية واخطارها ومطامعها ، تؤدى حتما الى الاقتناع بالحق العربى كما تؤدى الى اعادة النظر فى مسألة الاعتراف بالوجود الصهيونى فى فلسطين المحتلة وكيان «اسرائيل» وتستوجب سحبه والامتناع عن تقديم أى عون أو تأييد للقاعدة الصهيونية وامدادها بوسائل البقاء والنمو والقدرة على تنفيذ مخططات الدول الاستعمارية ٠

ان عرب فلسطين يعتبرون اليهود مواطنين فى البلدان التى يقيمون فيها منذ القدم ، ولا يجوز السماح للصهيونية بأن تخلق عندهم ازدواج الولاء كما لا يجوز السماح لأية حكومة بتهجير مواطنيها اليهود الى خارج وطنهم وبصورة خاصة الى فلسطين المحتلة ٠

لذلك نرجو من حكومتكم الموقرة أن تعيد النظر فى سياستها تجاه السلطات الصهيونية الاستعمارية فى فلسطين المحتلة ٠ ونطالب بأن تمتنع عن السماح لمواطنيها اليهود بالهجرة الى «اسرائيل» وأن تتجنب تقديم أى دعم سياسى أو اقتصادى لها حفظا لعلاقاتها الودية مع الشعب العربى الفلسطينى والامة العربية جمعاء ٠

وتفضلوا ياصاحب السيادة بقبول وافر الاحترام ٠

بيروت فى ٢٩ حزيران ١٩٦٦

رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين
(محمد أمين الحسينى)

(٣٥٨)

مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين
للدول العربية

حول مشروع صـــهيوني
يستهدف الغاء وكالة الغوث وامتصاص اللاجئين (*)
بيروت في ١٩٦٦/٦/٢٩

لقد شكل الكونغرس الامريكي لجنة فرعية لبـــحث مشـــكلة اللاجئين برئاسة السناتور ادوارد كنيدى ، وقد أوفدت هذه اللجنة مندوبين عنها هما (جورج ابرامز) « ويعتقد انه يهودى » و (دال ديهان) برحلة تفتيشية الى الدول المضيفة للاجئين ، لدراسة حالة اللاجئين ، ولا سيما من يتدرب منهم على حمل السلاح • وقد عادا من جولتهما وقدما تقريرهما وصرح رئيس اللجنة السناتور ادوارد كنيدى اثر ذلك « ان لدى اللجنة تقارير كاملة وانها ستعمل على التشـــاور مع وزارة الخارجية الامريكية حول هذا الموضوع » كما أفاد « ان اللجنة قد أكملت تفتيشا عن أعمال وكالة الغوث ، والاعانات التى تدفـــع الى أشـــخاص يتدربون على القتـــال ، وعن الغش فى جداول اللاجئين » •

ومن المعلوم ان السناتور ادوارد كنيدى يتمتـــع ببعض النفوذ فى الاوســـاط الامريكية ، وانه صهيونى بأفكاره وتصرفاته ، وهو يقـــدم للصهيونيين مســـاعدات سياسية كبيرة ، ولا يمر اسبوع دون أن يخطب فى أحد الاجتماعات الصهيونية مبشرا بالصهيونية ، وهو ينادى بان انشاء «اسرائيل» كان حقا وعدلا ، وبانه من الضرورى أن تقدم أمريكا لليهود كل ما يطلبونه من سلاح ، كما يدعو الى التحالف بين فلسطين المحتلة والولايات المتحدة •

ومن المعلوم أيضا انه خلال الحملة الانتخابية التى نظمها الرئيس السابق كنيدى سنة ١٩٦٠ ، ألقى خطابا تعهد فيه بأن يعمل فى حـــالة انتخابه لرئاســـة الولايات المتحدة على حمل الدول العربية على الصلح مع اليهود ، كما تعهد بأن يدافع عن كيان الاحتلال الصهيونى لفلسطين المحتلة وقـــد كان السناتور ادوارد كنيدى وأصدقاؤه الصهيونيون هم الذين وضعوا هذا الخطاب للرئيس كنيدى •

ويشارك فى هذه الجهود المريبة كبار رجال الصهيونية الامريكية مثـــل (غولد برغ) رئيس الوفد الامريكى لدى الامم المتحدة ، والسناتور روبرت كنيدى الذى أعلن

* «فلسطين» نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين العدد ٦٤ ، حزيران – (يونيو) ١٩٦٦ .

انه يعتزم زيارة لبنـــان والاردن وغيرهما من البلدان العربية قريبــا ، بحجة دراسة مشكلة اللاجئين أيضا ، وليتذرع بهذه الزيارة كحجة تبرر التقدم باقتراحات ومشاريع لصالح الصهيونيين ٠

ويلعب السناتور الصهيونى الامريكى فاريشتاين دورا أساسيا فى هذه القضية فقد تقدم فى ١٩٦٦/٦/٧ بمشروع قانون من الكونغرس الامريكى بالاتفاق مع الآخرين كنيدى وكبار الصهيونيين ، بالنص التالى :

« بما ان الولايات المتحدة قد قدمت أضخم التبرعات التى زادت على ٣٥٠ مليون دولار لتمويل وكالة الغوث من أجـــل اعاشة وتعليم اللاجئين الفلسطينيين العرب ، وبالرغم من ان مجموع نفقــات وكالة الغـــوث زاد على ٥٠٠ مليون دولار ، فان عدد اللاجئين يزداد على الدوام بسبب عجز وكالة الغوث عن حذف أســماء اللاجئين الذين توفوا أو الذين فقدوا صفة اللاجئين بسبب تمكنهم من الشغل واعالة أنفسهم ٠ وبما ان وكالة الغوث مستمرة فى اعاشة اللاجئين الذين يتدربون على الاعمال العسكرية ، لذلك فقد تقرر ما يأتى » :

« ان هذا المجلس يعلن رغبته لرئيس الجمهـــورية لكى يعمل بواسطة الولايات المتحدة فى الامم المتحدة ، لتأييد اجراءات الامم المتـــحدة لاعادة تنظيم وكالة الغوث وتطهير قوائم اللاجئين من غير المستحقين بالعمـــل على الاسراع فى عملية امتصـــاص اللاجئين فى اقتصاد البلاد العربية ، وعلى أن تتضمن الاجراءات ما يأتى :

١ ـ عمل احصاء دقيق للاجئين ٠

٢ ـ نقل مسئولية ادارة وكالة الغوث بشأن توزيع الاعاشة والتعليم والصـحة من وكالة الاغاثة الى الدول المضيفه ٠

٣ ـ تقديم الولايات المتحدة الى وكالة الغوث المســـاعدات التى تتحمل مسئولياتها الدول المضيفة ، على شرط آن تستعمل الدول المضيفة هـذه الاعانات للاسراع بتشغيل اللاجئين وامتصاصهم فى المحيط العربى ٠

وقد علمت الهيئة العليا من مكتبها فى نيويورك ان هـذا المشروع قـد نظم فى فلسطين المحتلة وحمله أبا ايبان الى الولايات المتحدة فى زيارته الأخيرة حيث تشاور بشأنه مع النواب الامريكيين الصهيونيين الذين اتفقوا على أن يتقدم به نيـــابة عنهم النائب الصهيونى فاريشتاين ٠

وتعتقد الهيئة العربية العليا ان الحكومات العربية الموقرة تقدر دون شكخطورة هذه الجهود الصهيونية لتصفية قضية اللاجئين والتحلل من الالتزامات الدولية نحوهم والمساعدة على امتصاصهم فى الاقتصاد العربى ٠

كما تعتقد الهيئة أن هذه المساعى الصهيونية الاستعمارية الجـديدة هى تتمة للمشاريع السابقة كمشروع هامرشولد ولجنة التوفيق وغيرها التى استهدفت جميعها فكرة التركيز على ان قضية فلسطين هى قضية لاجئين فى حاجة الى امتصاص وتوطين، أو الى تعويض رمزى عن أملاكهم المنهوبة ٠

ان المحاولات الصهيونية الاستعمارية الحاضرة هى محـاولات خطيرة تستوجب

تضامن الحكومات العربية والاسلامية والصديقة والمبادرة باتخـاذ الاجراءات المناسبة لمقاومتها واحباطها • وفى هذا المجال تقترح الهيئة العربية العليـا لفلسطين ، بكل احترام ، ما يلى :

١ ـ مطالبة سفراء أمريكا بواسطة وزارات الخارجية العربية ، بان يسـترعوا نظر حكومتهم الى خطورة اقدامها على تنفيذ المشـاريع الخـاصة بتصفية قضية اللاجئين •

٢ ـ ارسال التعليمات الى السفراء العرب فى واشنطن بأن يسترعوا أنظار الولايات المتحدة الى خطورة الاقدام على محاولة تصفية اللاجئين •

٣ ـ ارسال التعليمات الى الوفود العربية فى الامم المتحدة للقيام بالمساعى السياسية اللازمة مع بقية الوفود لقطع الطريق على هذه المحاولات لتصفية قضية اللاجئين•

٤ ـ السعى لدى بعض النواب الامريكيين بواسطة السـفارات فى واشنطن لافهامهم وجهة النظر العربية واقناعهم بتبنيها لاحباط مشروع النائب الصهيونى فاريشتان المذكور •

٥ ـ تكليف مكاتب الاعلام العربية فى الولايات المتحدة بالقيـام بحملة اعلامية ضد هذا المشروع وتبيان خطورته وأضراره على حقوق الشعب الفلسطينى •

قرارات مجلس جامعة الدول العربية

فى دور انعقاده العادى الخامس والأربعين

« الجلسة الرابعة »

السبت ١٩٦٦/٧/١٦

مهمة لجنة خبراء الأراضى العربية فى فلسطين المحتلة :

نظر المجلس مذكرة الجمهورية العربية المتحدة بشأن مهمة لجنة خبراء الأراضى العربية فى فلسطين المحتلة وبعد مناقشة الموضوع من جوانبه المختلفة قرر ما يأتى :

أولا : ان هذا الموضوع من صميم قضية فلسطين ولهذا يتعين ان تعالجه الدول العربية كلها تنفيذا للمبدأ المقرر وهو وحدة العمل العربى فى قضية المصير العربى .

ثانيا : تكليف المندوبين العرب لدى الأمم المتحدة بطلب الحصول على الوثائق والمستندات وما يكون لدى خبير لجنة التوفيق من ملاحظات على التقرير العربى الأول ، وموافاة لجنة الخبراء العرب بها لبحثها قبل الانتهاء من وضع تقريرها التفصيلى .

ثالثا : عدم أحداث أى حوار عربى مع لجنة التوفيق فى الموضوع والاكتفاء فى ذلك بتقديم التقارير العربية الرسمية .

رابعا : تحذير لجنة التوفيق والخبير الذى عينته من محاولة الاتصال بالافراد ذوى المصلحة .

خامسا : مضيى لجنة الخبراء العرب فى عملها لاعداد الدراسة التفصيلية على الا يقتصر التمثيل فيها على الدول المضيفة .

سادسا : ابلاغ هذه المبادىء الى الوفود العربية لدى الأمم المتحدة وكذلك خلاصة المناقشات التى دارت فى هذا المجلس وخاصة رأى منظمة التحرير الفلسطينية .

سابعا : متابعة بحث الموضوع فى اجتماع مجلس الجامعة المقبل .

---

* منشورات رسمية .

العدوان الاسرائيلى على سوريا فى ١٩٦٦/٧/١٤ :

نظر المجلس ببالغ الاهتمام موضوع الاعتداء الاسرائيلى المدبر على الأراضى العربية السورية ومواقع العمل فى المشروع العربى الموحد لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده .

واكد تأييد الدول العربية كلها للجمهورية العربية السورية فى موقفها واعتبار هذا العدوان موجها ضد الدول العربية جميعا تلتزم تجاهه بأحكام معاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية .

كما قرر مراقبة الموقف ومتابعته لمواجهة كافة الاحتمالات .

(٣٦٠)

بيان أمين القدس مع المرفقات

عن تفاصيل المؤامرة الصهيونية الأمريكية
للاستيلاء على هداســـا والجامعة العبرية
تمهيدا لتدويل القدس (*)

١٩٦٦/٩/١١

١ — زارني في شهر آزار ١٩٦٦ ، استاذ أمريكي وقدم نفسه لي بأنه صديق لأحد معارفي الامريكان واسمه الاستاذ (ريتشاردسون) وكعادتي رحبت به ، ودعوته للطعام في بيتي ، وقد أعلمني هذا الاستاذ واسمه (البرت بين) انه رئيس كليه اسمها كلية طائفة وادي موهاك في أوتيكا بولاية نيويورك ، وأعلمني أنه يقوم باستطلاع لايجاد مكان مناسب في الشرق الأوسط لانشاء فرع لكليتهم فيه ، وهذا الفرع يستهدف بحث الدراسات الشرقية .

لم يذكر هذا الاستاذ يوما أي شيء عن اختيار القدس مركزا لهذا الفرع وعن امكانية استخدام ابنية الجامعة العبرية وهداسا لهذه الغاية . ومن الطبيعي أن أجامله وأن أكرمه ، مؤملا استدراجه لمعـــرفة أي أهداف بعيدة ونوايا مستترة ، لكنه كان هو الآخر حذرا فلم يكشف شيئا أبعد من عواطفه الطيبة نحو العرب .

٢ — في ١٩٦٦/٦/١ زارني في مكتبي أستاذ أمريكي آخر وقدم نفسه باسم الاستاذ (دون بيرتس) ويعمل مع الاستاذ (البرت بين) في أمريكا ، وانه يقوم بزيارة للشرق الأوسط لاستكمال دراسة الاستاذ (بين) فيما يختص بانشاء فرع لكليتهم في مكان ما فيه . لقد اشتبهت فورا بيهودية هذا الاستاذ فاسمه يتألف من اسمين ، كل كلمة منهما ، تعتبر يهودية مائة في المائة ، وشكله يكشف عن يهوديته ولقد حاولت استدراجه لأكشف ذلك فبدأت أسأله عن مكان ميلاده فقال انها مدينة بلتيمور — الولايات المتحدة ، وان كلمة — دون — من اسمه مأخوذة من الانجيل — وانه زار القدس في العام الماضي كما زار الجانب الآخر من الفاس المحتلة ثلاث مرات ، وانه زار الجامعة الاردنية في عمان في اليوم السابق ، وكنت ألاحظ عليه تغير لون وجهه كلما استرسل في توجيه سؤال جديد ، ولربما شعر مني أنني أشتبه به ، فتحفظ في حديثه ، وقد وجدت أنسب شيء هو استمالته لزيارة المحافظ ، فسألته فيما اذا كان قد قابله ، فأجاب بالنفي عندها اقترحت عليه ذلك ، فقال ان وقته ضيق ، وانه مضطر للسفر الى الجـــانب الآخر من القدس بعد ساعتين ، فقلت له ان بالامكان أخذ موعد

(*) المنار — المقدسية — ١٩٦٦/٩/١٢ .

له على التليفون فوافق وفعلا اتصلت بمعالى المحافظ ورحب معاليه وأرسلته اليه ، وبعد مغادرته مكتبى ، اتصلت ثانية بمعاليه ، ونقلت اليه شكوكى عن يهوديته وبعد حوالى ربع ساعة ، تلفن الى معاليه يؤكد لى صحة اشتباهى ويضيف ان الزائر اعترف أمامه بأنه يهودى ، وانه من مواليد القدس أيضا وحيث أن برنامجه مغادرة المدينة بعد ساعتين ، فان معاليه بعد ان استوفى اجراءاته معه ، سمح له بالمغادرة . وأذكر أن من جملة الاجراءات التى اتخذها معالى محافظ القدس بهذه القضية ، أنه رفع نسخة من كتابى الى معالى وزير الداخلية وان معاليه قد حول نسخا من هذه المراسلات الى معالى وزير الخارجية ، الذى اصدر بدوره تعميما بمنع دخول الاستاذ اليهودى دون بيرتس الى الاردن بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨ .

والى هنا لم يكن أمر اختيار القدس وجامعتها العبرية وأبنية هداسا ، مكانا لانشاء فرع الكلية الامريكية قد ظهر بعد ، ولكنى تألمت من اكتشاف استاذ يهودى يسرح ويمرح بيننا ، متخفيا تحت ظل جواز سفر أمريكى ، فبادرت بارسال تحرير مكتوم للحكومة بتاريخ ٦٦/٦/١ ، وأوضحت فيه تفاصيل تقديمه الى وحديثى معه ورجوت باطلاع الجهات الرسمية عليه لاستكمال تحرياتها ، وارفق لكم نسخة من هذا التقرير .

ولقد اطلعت مجلس أمانة القدس فى جلسة رسمية على تفاصيل هذه المقابلة والاجراءات .

٣ ــ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ وصلنى كتاب من الاستاذ (البرت بين) وتاريخه ١٩٦٦/٧/٢٧ ، يقول فيه أنه بعد رجوعه لأمريكا تراءى له أن افضل مكان لانشاء فرع كليتهم هو القدس . وأنسب مكان فيها ، هو جبل سكوبس ، وان أبنية الجامعة العبرية هداسا هى الامكنة المختارة ، وأنه عرض اقتراحه على عمدة جامعته فأقروه عليه ، وانه رأى ضرورة الاتصال بالجانبين العربى والاسرائيلى لتأمين موافقتهما على هذا الاستعمال . وتنفيذا لهذا الأمر، فقد أرسلوا الدكتور (بيرتس) ليكمل المباحثات ، فجاء وزار القدس وعند رجوعه أفاد بأنه لم يتمكن من معرفة رأى أمين القدس ولكنه وجد تشجيعا من آخرين لم يذكر اسماءهم . كما افاد أيضا أن الجانب العسكرى الاسرائيلى أظهر معارضته ، لكن صديقا له فى نيويورك استطاع فيما بعد أن يحصل على موافقة الجانب الاسرائيلى وأن ما يتبقى عليهم الآن ، معرفة رأى الجانب العربى الاردنى وانه يشعر أن أمين القدس ربما يكون باستطاعته تقديم النصيحة له فى كيفية الاتصال بالحكومة الاردنية ، وأنه لا بد له من التنويه ، بأن جامعتهم ، فى حالة السماح لها بالعمل ، تتمسك بحرية اختيار الاساتذة والطلاب ، وأفسر ان هذا يعنى السماح لليهودى الامريكى ولليهودى الانكليزى ولليهودى الاسرائيلى ولليهودى من اى بلد فى العالم ، ولانصارهم بحرية الدخول للقدس للجانب العربى منها بشكل استاذ أو تلميذ فى هذه الجامعة .

وعند الانتهاء من تلاوة الكتاب بادرت بتوجيه كتاب لمعالى محافظ القدس ، كما ارفقت معه نسخة من كتاب الاستاذ الامريكى لى وكشفت له بوادر مؤامرة تحاك لنا ولقدسنا تحت ستار العلم والثقافة والخير ، ورجوت

اطلاع الحكومة عليها ، وقلت انني سأجيب المرسل ، بأنني حولت كتابه للحكومة لترى رأيها فيه ، ويسرني ان أرفق نسخة من كتابي لمعالي المحافظ للاطلاع .

٤ ـ وبتاريخ ١٩٦٦/٨/١٠ نقلت تفاصيل هذه المعلومات الى مجلس أمانة القدس في جلسة سرية وكشفت لهم النوايا الخبيثة المستترة وراء هذه المحاولات فاقروني على جميع الاجراءات .

٥ ـ وبتاريخ ١٩٦٦/٩/٥ نشرت جريدة « الجهاد » الغراء خبرا لمراسلها في نيويورك السيد طارق الجابري ، يقول بوجود مفاوضات لبيع وشراء ابنية الجامعة العبرية وهداسا في القدس لجماعة من الامريكان ، وان المفاوضات في طريق الانتهاء وان نهايتها ستقتلع الشركة اليهودية في القدس العربية .

وقد استلفت نظري هذا الخبر · ورأيت فيه عكس ما هو واقع فحررت كلمة مستعجلة احذر فيها من هذه العملية واعلنت انها مؤامرة ضدنا ، وقد نشرت الصحف تحذيري هذا بشكل بيان ظهر بتاريخ ١٩٦٦/٩/٧ ·

هذه تفاصيل ما لدي ، ومنها ينكشف انني كنت السباق الى اكتشاف خيوط هذه المؤامرة · وانه لدى اكتشافي لها ، بادرت باطلاع الحكومة ومجلس الامانة على حقائقها ، وانني لسعيد بما قمت به حتى هذه اللحظة ·

روحي الخطيب

المرفقـــــات

- ١ -

معالي محافظ القدس المحترم

أشير الى المحادثة التليفونية التى جرت بيننا صباح اليوم ، حول أستاذ أمريكي اسمه (دون بيرتس) ارسله لي سعادة قنصل أمريكا العام بالقدس السيد ايفان م · ولسون ، بناء على رغبة الاول ، وأشير بصورة خاصة الى اشتباهي به بأنه يهودي ، واستمانته لزيارتكم لتقولوا رأيكم فيه ، وأشير كذلك الى محادثتكم التليفونية الثانية لي بنفس اليوم ، تنقلون لي خبر اعتراف الشخص امامكم بأنه يهودي ، وانه سيغادرنا قبل ظهر اليوم الى الجانب الآخر من القدس المحتلة وأشعر أن الواجب يقتضيني بأن أضع أمامكم وأمام الحكومة الكيفية التي توصل بها هذا الشخص الي ، والحديث الذى جرى بيننا ، لعل الحكومة ترى من ورائها ضرورة في متابعة التحرى عن هذا الشخص ·

قبل ثلاثة أيام اتصل بي سعادة القنصل الامريكي تليفونيا ونقل الي ان أستاذا في احدى الجامعات الامريكية ، يرغب في زيارتي بعد ظهر الاثنين ٥/٣٠ أو الثلاثاء ٦٦/٥/٣١ فأجبته أنني مرتبط في هذه المواعيد ولا مانع عندي من حضوره في التاسعة من صباح الاربعاء ١٩٦٦/٦/١ فثبت لي سعادته هذا الموعد فيما بعد ·

فى الساعة ٨٫٤٥ من صباح اليوم حضر الشخص وقدم لى بطاقته المرفقة والتى تحمل الاسم والوظيفة والعنوان كما يلى :

Don Perets (*)
Associate Direct. Office of Arab Studies.
The University of the State of New York State Education Department Albany New York 12224 or 4-8548 „
Foreign Area Materials Center 423 West 118th Street, New York 27, New York, AC2-1479.

لقد استرعى انتباهى اسم عائلته « فهو حسب خبرتى فى دائرة الجوازات مدة ١٢ سنة أيام الانتداب اسم يهودى » كما لفت نظرى أيضا شكله ولذلك بدأت أفكر فى ايجاد طريقة لايصاله اليكم ٠

أعلمنى انه زار القدس قبل عام ، وانه امضى حوالى اسبوعا فى بيروت قبل ان يحضر للقدس وانه زار الطرف الآخر اكثر من ثلاث مرات ، وانه اصلا من مواليد بلدة ـ بلتيمور ـ فى الولايات المتحدة الامريكية ، وانه يعرف الاستاذ سامى هداوى فى بيروت ، وانه زار أمس الجامعةالاردنية ، وانه هنا ليدرس امكانية انشاء فرع لجامعة ولاية نيويورك فى القدس ، ونظرا لاشتباهى الكبير به ، عرضت عليه مقابلتكم فوافق وارسلنه لكم ولم يخبىء عنكم حقيقة حاله ٠

اننى أشك كثيرا فى قيام هذا الشخص بدراسات واتصالات فى القدس وفى عمان ، كما ارتاب فى أن سعادة قنصل أمريكا العام كان يعلم أنه يهودى قبل ارساله الى ٠

لذلك ، فانى أشعر بضرورة اطلاعكم على هذه التفاصيل ، لعلكم تجدون من الضرورى اطلاع جهات الامن والاستخبارات والمراجع العليا على هذه المعلومات ، فلعل متابعتها تكشف لكم أمورا جديدة ٠

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ٠

روحى الخطيب

أمين القدس

- ٢ -

معالى محافظ القدس المحترم

يظهر ان زيارة اليهودى الاستاذ دون بيرتس موضوع كتابى لمعاليكم رقم ب ـ ز ـ ٧٢ ـ ٤ المؤرخ ٦٦/٦/١ هى حلقة من سلسلة ، تهدف الى استئناف الحياة فى الجامعة العبرية على جبل الزيتون ، عن طريق استخدام اصدقائهم الامريكان فى جامعة ولاية نيويورك ٠

(*) هكذا وردت ـ الاسم الصحيح : Don Peretz

فلقد سبق لهؤلاء القوم ، ان اوفدوا استاذا أمريكيا مسيحيا قبل بضعة اشهر ، اسمه الاستاذ « البرت بين » ووظيفته رئيس كلية سان وادى موهاك فى بلدة أوتيكا ، ولاية نيويورك زارنى بتوصية من أحد المعارف الامريكان ، وأظهر محبة جماعته وعطفهم على قضية العرب ورغبتهم فى انشاء فرع لكليتهم فى احدى البلاد العربية ، وأوضح أن زيارته آنذاك تستهدف دراسة الأوضاع وتقديم التواصى لرئاسته عن المكان الأنسب لمثل هذه الكلية ·

واليوم جاءنى كتاب منه ، يكشف النوايا المستترة من وراء مزاعم العطف والمحبة ، وانى ارفق لكم نسخة من هذا الكتاب ، وفيه يظهر تآمر اليهود مع اصدقائنا الامريكان ، فى الوصول الى الجامعة العبرية واستئناف الدراسة فيها ، تحت علم جامعة ولاية نيويورك ، مظللا بمزاعم الصداقة والمحبة للعرب ·

والكتاب سافر النوايا المبيتة ، بحيث أظهر كتابه بكل وضوح · فى الفقرة الثانية من الصفحة الثانية منه ، انه فى حالة موافقة الحكومة الاردنية على برنامجهم فان ادارة الجامعة – أى ادارتهم – تصر على أن تكون مطلقة الحرية فى اختيار من تشاء من الاساتذة والطلاب لهذه الجامعة ، وبصريح العبارة ، تريد ان تفتح الابواب للاساتذة والطلاب اليهود على مصاريعها سواء كانوا من يهود اسرائيل او من اى بقعة فى العالم ·

وان مجرد التفكير بهذا الاقتراح ، ومحاولة ربطه بما سبق واطلعنا عليه من التراجم المنقولة عن الصحف العبرية مؤخرا ، حول المساعى المبذولة من قبل بعض الجهات غير الرسمية فى اسرائيل لتحويل الجامعة العبرية فى جبل الزيتون الى جامعة سلام ، تضم اساتذة وطلابا من العرب واليهود لهو دليل آخر عن تجنيد اليهود لكل صديق لهم والامريكان فى مقدمتهم للوصول الى أهدافهم ·

وانى اذ أبادر بنقل هذه المعلومات الى معاليكم لأبعث لكم بنسخة لتتكرموا بنقلها الى دولة الرئيس وحكومتنا الموقرة ، لتطلعوا جميعا على هذه المؤامرة الجديدة ، وتواصلوا مساعيكم الحميدة فى درء خطر مبطن فضلا عن الظاهر · وانى بنفس الوقت ، سأجيب المرسل بأنى قد حولت كتابه اليكم لتدرسوا فحواه مع حكومتنا الموقرة ·

والسلام عليكم

روحى الخطيب
أمين القدس

(٣٦١)

قرارات مجلس جامعة الدول العربية

في دور انعقاده العادى السادس والاربعين (*)
القاهرة ١٠ ـ ١٣ سبتمبر
(ايلول) لعام ١٩٦٦

محاولة اسرائيل تهويد مدينة القدس :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

« نظرت اللجنة السياسية مقترحات السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن محاولة اسرائيل تهويد مدينة القدس ، ووافقت على ما يأتى :

١ ـ بيان من مجلس الجامعة :

بحث مجلس الجامعة فى دور اجتماعه الحالى التطورات الاخيرة فى قضية فلسطين ، ومؤامرات الاستعمار والصهيونية العدوانية ضد حق شعب فلسطين العربى المقدس فى استعادة وطنه السليب .

ويؤكد المجلس من جديد ان قضية فلسطين هى قضية نضال وطنى لتحرير هذا الوطن العربى السليب من الاستعمار الصهيونى العنصرى وان وجود اسرائيل فى فلسطين العربية ، رغم ارادة اصحابها الشرعيين انما هو عدوان استعمارى يجافى حق الشعب فى السيادة على وطنه وتقرير مصيره ، ويناقض مبادىء تصفية الاستعمار والعنصرية ، وان بقاء اسرائيل فى هذا القسم العربى يشكل خطرا على الامن والاستقرار فى المنطقة ، ويهدد السلام فى العالم . ولهذا تلتزم الدول الاعضاء الجامعة بمتابعة العمل لتحرير فلسطين .

والامة العربية اذ ترفض التسليم بالامر الواقع المتمثل فى قيام اسرائيل بفلسطين المحتلة تؤكد ان مدينة القدس العربية باعتبارها جزءا من فلسطين العربية ، وان القدس الجديدة جزء لا يتجزأ من بيت المقدس ، وان الوجود الاسرائيلى فيها مرتبط بالاحتلال الاسرائيلى العدوانى لفلسطين .

ولهذا تعلن ان العدوان الاسرائيلى الاخير بافتتاح المبنى الجديد لما يسمى بالكنيسيت (البرلمان) الاسرائيلى فى القدس المحتلة ، يمثل تحديا جديدا للحق العربى فى فلسطين ، وتحذر جميع المؤمنين فى العالم من نتائج المؤامرة الاسرائيلية

* منشورات رسمية .

التى تستهدف تهويد فلسطين بأسرها وطمس معالم المقدسات الدينية للعالمين الاسلامى والمسيحى ، وخاصة المسجد الاقصى وكنيسة القيامة . وقد ظهرت بوادر هذه الاهداف العدوانية فيما اقدمت عليه اسرائيل من انتهاك لحرمات المقدسات الدينية فى فلسطين المحتلة .

كما تهيب بجميع الدول الحرة المؤيدة لتحرير الشعوب من الاستعمار والعنصرية ان تقاوم الاهداف الاستعمارية الصهيونية ، وان تدعم نضال الشعب الفلسطينى ، الذى تقوده منظمة التحرير الفلسطينية فى سبيل تحرير وطنه وتقرير مصيره .

٢ ـ فى الامم المتحدة :

(أ) يوجه المندوبون الدائمون للحكومات العربية فى الامم المتحدة نظر الامين العام الى خطورة هذا العدوان الاسرائيلى على مستقبل الامن والسلم فى الشرق الاوسط .

(ب) يتناول رؤساء الوفود العربية الذين سيشتركون فى الدورة المقبلة للامم المتحدة فى خطبهم الافتتاحية موضوع القدس ومضى اسرائيل فى جعل القدس عاصمة لاسرائيل .

(جـ) ان تبحث الوفود العربية مع وفود الدول الصديقة وخصوصا دول أمريكا اللاتينية امكان اثارة هذا الموضوع فى الخطب الافتتاحية امام الجمعية العامة ، وفى اللجان المختلفة .

(د) ان تتناول الوفود العربية العاملة لدى اللجنة السياسية الخاصة الموضوع حين بحث تقرير مدير وكالة غوث اللاجئين ، باعتبار ان الوفا من اللاجئين هم من أهل القدس الجديدة والقرى العربية المحيطة بها ، وان من حقهم أن يعودوا الى ديارهم واراضيهم .

ـ على الصعيد الدولى :

دعوة حكومات الدول الأعضاء للنظر فى :

(أ) الاتصال بالحكومات التى مثلت بوفود فى حفلة افتتاح الكنيست ، لايضاح وجهة النظر العربية فى هذا الموضوع ، واعتبار هذا العمل غير ودى ، ولا فى مصلحة العلاقات العربية مع تلك الدول ، والطلب منها عدم اتخاذ أى موقف فى المستقبل ينطوى على دعم العدوان الاسرائيلى .

(ب) ارسال وفود الى العالمين الاسلامى والمسيحى ، لشرح وجهة النظر العربية فى هذا الموضوع ، والتركيز على الناحية الدينية بالنسبة الى القدس والى فلسطين بأسرها .

٤ ـ فى المجال العربى :

تلقت اللجنة السياسية الاقتراحات المقدمة من السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الآتية ورأت احالتها الى الحكومة الاردنية وسائر حكومات الدول الاعضاء والقيادة العربية الموحدة لتنظرها كل فيما يخصه وهذا نصها :

(أ) يقترح على الحكومة الاردنية ، كواجب قومى اسمى ، ان تبادر الى اعلان القدس

عاصمة للبلاد بأسرها ، ومن جملتها فلسـطين المحتلة باعتبار ان الاردن هي فلسطين ، وان فلسـطين هي الاردن ، وان تنقل الوزارات ومؤسسات الدولة الرئيسية الى مدينة القدس ٠

(ب) نظرا للخطر الاسرائيلي المحدق بمدينة القدس ، التي تعتبر تراثا دينيا وحضاريا في المقام الاول ، ولان الدفاع عن هذه المدينة العربية ، يعد مسئولية عربية مشتركة تكلف القيـادة العربية الموحدة بأن تضـع خطة كاملة تلتزم الدول العربية كلها بتنفيذها ومنظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لان تشترك بقوات جيش التحرير في هذا الواجب المقدس باعتبار ان الاردن ومنها القدس وطن المنظمة ٠

(تحفظ على هذا البند السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية للاسباب التى ابداها فى محضر الجلسة ٠)

(ج)تنظر الدول العربية الأخرى فى القيام بمشروعات انشائية وعمرانية فى مدينة القدس للعمل على تنشيط المدينة واهلها والقرى العربية التى حولها ٠

تهجير الفلسطينيين :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتية :

« نظرت اللجنة السياسة اقتراح السيد رئيس منظمة التحرير الفلسـطينية بشأن تهجير الفلسطينيين الى الدول الاجنبية وما يلقاه من تشجيع الدول الضالعة مع اسرائيل وما يشكله من خطر على قضية فلسطين ٠

وتوصى الحكومات العربية بأن تعارض هذا التهجير بجميع الوسائل الممكنة ، فضلا عن الامتناع عن تقديم اية تسهيلات له ، سواء عن طريق سلطاتها المحلية او سفاراتها وقنصلياتها فى الخارج ٠ وذلك ابقاء على شخصية شعب فلسطين ووجوده القومى ٠

تزويد الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل بالاسلحة الهجومية :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

نظرت اللجنة السياسية تقرير الامانة العامة ومذكرة الجمهورية العربية السورية واقتراح السيد رئيس منظمة التحرير الفلسـطينية وتوصيات مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين العاشر وما سبق من قرارات بشأن تزويد الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل بالاسلحة الهجومية وما اقدمت عليـه الولايات المتحدة بتقديم الطائرات الهجوميـة الثمانين لاسرائيل بعد صفقة المائتى دبابة (جنرال باتون) وصواريخ هوك وغيرها ٠

وتعلن اللجنة من جديد ان تزويد الولايات المتحدة الامريكية أو اية دولة أخرى لاسرائيل بالسلاح انما هو دعم للعدوان واجحاف صارخ بحق شعب فلسطين العربى فى وطنه وتقرر ما يأتى :

١ ــ تأكيد الرفض القاطع لدعوى التوازن التى يستند اليهـا عادة فى تبرير تسليح اسرائيل ، اذ لا يمكن ان يقوم توازن بين اسرائيل المعتدية على بلـد عربى من جانب والدول العربية المستقرة فى وطنها الشرعي من جانب آخر ٠

٢ ـ التزام الدول العربية بقرار مؤتمر القمة العربى الخاص بتحديد علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين ٠

٣ ـ تأييد عرض الموضوع على مجلس الدفاع العربى المشترك فى اجتماعه المقبل ٠

تسلح الدول العربية :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

« أحاطت اللجنة علما بالتصريحات الصادرة عن المراجع الرسمية الغربية بشأن اقامة توازن فيما بين الدول العربية فى موضوع تزويدها بالسلاح واللجنة تعرب عن رفضها لهذا التذرع الباطل ، وعن استنكارها للتدخل فى شئون الدول العربية ٠ »

الاعتداءات الاسرائيلية الأخيرة على الأراضى العربية :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

« نظرت اللجنة السياسية تقرير الأمانة العامة بشأن اعتداءات اسرائيل على مواقع العمل فى مشروع استثمار مياه نهر الأردن وروافده والأراضى السورية يوم ١٤ / ٧/ ١٩٦٦ ، واقتراح السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الموضوع ٠

وتقرر ما يأتى :

١ ـ توجه التحية الى الجمهورية العربية السورية حكومة وجيشا وشعبا للبطولة والبسالة فى رد العدوان الاسرائيلى ، ولاعلانها العزم على التصدى للاعتداءات الاسرائيلية داخل المنطقة المحتلة ٠

٢ ـ شكر الدول الأعضاء فى مجلس الأمن التى ايدت الشكوى السورية واستنكار موقف الولايات المتحدة الأمريكية ومن سار معها فى رفض الشكوى السورية ٠ »

قضية فلسطين فى الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

نظرت اللجنة السياسية اقتراحات السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وتوصيات المؤتمر العاشر لرؤساء اجهزة فلسطين وتقرير الامانة العامة بشأن قضية فلسطين فى الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، وسياسة وكالة الغوث والمحاولات الامريكية البريطانية لتصفية الوكالة ، وتحميل الدول العربية مسئولية الغوث للعائدين الفلسطينيين ومعارضة الحق الاساسى للانسان فى التدريب العسكرى بالنسبة للعائدين من الفلسطينيين ٠

ووافقت على ما يأتى ٠

١ ـ التبسط فى عرض قضية فلسطين من جميع جوانبها ، وبصورة مفصلة فى الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود العربية فى النقاش العام أمام الجمعية العامة فى دورتها المقبلة ٠

٢ ـ تأكيد ان قضية فلسطين هي قضية تحريرية لشعب فلسطين الذى يستعد للكفاح لتحرير وطنه مؤيدا بالدول العربية ، ومسنودا من قبل الشعوب المحبة للحرية والسلام والعدل ٠

٣ ـ ان كفاح شعب فلسطين لتحرير وطنه ، ليس عملا عدوانيا ، ولكنه كفاح تحريرى كأى كفاح خاضته الشعوب الافريقية والاسيوية واللاتينية للتخلص من الاستعمار ٠

٤ ـ ابراز دور منظمة التحرير باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطينى صاحب الحق فى وطنه وفى تقرير مصيره ٠

٥ ـ المزيد من التبسط والايضاح فيما ورد فى البنود الثلاثة الاولى امام اللجنة الخاصة التى تنظر قضية فلسطين ، وان يقوم وفد المنظمة بالدور الرئيسى فى عرض القضية معززا بالبيانات من الوفود العربية ٠

٦ ـ التأكيد بصورة قاطعة على أن الامم المتحدة تتحمل مسئولية قانونية وسياسية بالاضافة الى المسئولية الانسانية ، فى تحمل جميع الاعباء لقضية اللاجئين ،وان مسئولية الامم المتحدة دائمة ومستمرة الى ان تتولى الامم المتحدة أعادتهم الى وطنهم ٠

٧ ـ التأكيد القاطع كذلك على ان الدول العربية وخاصة المضيفة ترفض ان تنقل اليها مسئولية اغاثة اللاجئين ٠

٨ ـ ان ترفض الوفود العربية لدى الامم المتحدة اى محاولة ترمى الى وقف معونات وكالة الغوث عن المجندين فى جيش التحرير الفلسطينى والتنديد بموقف الولايات المتحدة الامريكية من تقديم العون المالى والاسلحة الهجومية الى اسرائيل التى أدانتها المنظمة الدولية بالعدوان عدة مرات بينما تخفض مساهمتها فى غوث اللاجئين الفلسطينيين وهى تحمل مسئولية كبرى فى مأساتهم ٠ وكذلك التنديد بموقف بريطانيا من التحلل من التزاماتها بتقديم مساهمة اضافية مقدارها ٤٠٠ر٠٠٠ دولار للوكالة ، والتنبيه الى خطورة هذه السياسة على قضية العائدين وعلى مستقبل الامن والاستقرار فى الشرق الاوسط ٠

٩ ـ تكرار المساعى لتعيين قيم على أملاك اللاجئين ٠

١٠ ـ رغبة فى كسب أكبر عدد ممكن من الأنصار ، تلتزم الوفود العربية بأن لا تستعدى أية دولة أو مجموعة من الدول بالتعرض لنظمها السياسية والاجتماعية والعقائدية أو الدخول فى حوار حول هذا الموضوع ٠

١١ ـ ابراز الدور الاستعمارى فى خلق اسرائيل واستمرار الاستعمار الغربى فى تأييد اسرائيل بالمال والسلاح ٠

١٢ ـ التأكيد القاطع على أن الحل الوحيد لقضية العائدين هى عودتهم الى وطنهم ، وان الدول العربية ترفض التوطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وفى معزل كامل عن أية مشروعات اقتصادية فى الدول العربية ، فان قضية فلسطين هى قضية قومية لشعب فلسطين ٠

الموقف العربى فى قضية فلسطين :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

نظرت اللجنة السياسية مذكرة السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بشأن التصريحات الجديدة للسيد الحبيب بورقيبة فى جولته الأخيرة باوربا ، والتى تجافى السياسة العربيــة المقررة لتحرير فلســطين ، وتعتبر خروجا صارخا على الاجمـاع العربى .

واحاطت اللجنة علما بالقرارات السابقة فى الموضوع ، وخاصة القرار الصادر فى ٣٠ من مايو (آيار) لعام ١٩٦٥ .

وقررت اللجنة ما يأتى :

١ — تأكيد الرفض البات للمقترحات التى انفرد السيد رئيس الجمهورية التونسية باعلانها خروجا على الاجماع العربى الحكومى والشعبى ونقضا للالتزام القومى والرسمى بالعمل لتحرير الوطن العربى من الاستعمار الصهيونى فى فلسطين .

٢ — التأكيد التام لتمســك الدول العربية بالخطط المقررة لتحرير فلسطين وتصميمها على تنفيذها تنفيذا كاملا .

(تحفظ السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية للأسباب التى أبداها فى محضر اللجنة السياسية) .

أملاك العرب فى فلسطين المحتلة :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

نظرت اللجنة السياسية تقرير اللجنة المؤلفة من خبراء وممثلى الدول العربية لدراسة تقرير خبير لجنة التوفيق الدولية ، عن اجتماعاتها من ٢٣ يوليو (تموز) ١٤ من أغسطس (آب) لعام ١٩٦٦ واللجنة اذ تعرب عن الشكر للجهد المبذول فى هذا التقرير ، توافق عليه وتقرر ما يأتى :

١ — ارسال التقرير الى الوفود العربية لدى الأمم المتحدة للانتفاع به فى متابعة الموضوع طبقا للخطة التى يتفقون عليها .

٢ — ان تتابع الجامعة العربية الموضوع ، بانشاء قسم خاص بالأراضى والاملاك العربية فى فلسطين المحتلة ، يعنى بجمع الوثائق والمستندات وجميع المراجع الخاصة بالموضوع ويواجه ما يثار بشأنه فى المستقبل .

٣ — ان تبادر الدول الاعضاء ، وخاصة المملكة الاردنيــة الهاشــمية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية ، بتزويد الأمانة العامة بالجامعة (قسم الأراضى والأملاك العربية فى فلســـطين المحتلة) بجميع ما لديها من وثائق ودراسات ومصادر في الموضوع .

٤ — ان تستكمل الأمانة العامة للجامعة ، هذه المصادر بشراء ما يكون لدى الأمم المتحدة من وثائق ومستندات فى الموضوع .

اوضحت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها من هذا الموضوع فى مذكرة مستقلة) .

توصيات المؤتمر العاشر لرؤساء أجهزة فلسطين :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

« نظرت اللجنة السياسية توصيات المؤتمر العاشر لرؤساء اجهزة فلسطين فى اجتماعاته بمقر الجامعة بالقاهرة من ٦٦/٦/٢٩ الى ١٩٦٦/٧/٥ وافقت على ما يأتى :

١ ـ اشراك عرب المنطقة المحتلة فى الوفود الاسرائيلية الى المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

بحث المؤتمر موضوع اشراك بعض العرب فى اسرائيل فى وفود اسرائيلية الى المؤتمرات والاجتماعات الدولية ، واحاط بما توافر لديه من معلومات وبما تضمنه مذكرات الأمانة العامة والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العربية المتحدة ، والجمهورية العراقية ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، والمملكة العربية السعودية ، واطلع على اسماء الاشخاص العرب الذين اشتركوا فى مثل هذه المؤتمرات ، واستعرض ما تهدف اليه اسرائيل من هذه البادرة التى لا تعدو كونها خداعا للرأى العالمى بقصد ايهامه بأنها لا تزاول أى تفرقة عنصرية . ويوصى بما يأتى :

(أ) ان تركز الدول العربية جهودها على كشف التمييز العنصرى الذى تمارسه اسرائيل ضد الاقلية العربية .

(ب) عدم الاتصال بهؤلاء العرب أثناء المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

(جـ) قيام منظمة التحرير الفلسطينية ـ الى جوار الدول العربية ـ بحملة توعية واسعة لكشف أن هؤلاء الأشخاص ترغمهم اسرائيل قسرا على الاشتراك فى تلك المؤتمرات ولم يكلفوا من قبل عرب فلسطين .

٢ ـ الضغط الذى تمارسه اسرائيل على الدول من أجل الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لها :

احاط المؤتمر بالمحاولات الاسرائيلية للضغط على الدول الأجنبية بغية الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لها واطلع على ما تضمنته مذكرات الأمانة العامة وحكومات الدول الأعضاء واستمع الى ما أدلى به رؤساء الأجهزة من بيانات فى الموضوع ويوصى بما يأتى :

١ ـ ان يقوم رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية فى الدول التى تتصل بها اسرائيل لحملها على نقل سفاراتها من تل أبيب الى القدس ـ وخاصة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ ببذل جهودهم الفردية والجماعية لتنبيه هذه الدول الى اخطار المحاولات الاسرائيلية واقناعها بعدم الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لاسرائيل ، وبعدم الاشتراك فى المؤتمرات والاحتفالات التى تدعو اسرائيل الى انعقادها أو أقامتها فى القدس المحتلة .

٢ ـ بذل مزيد من النشاط فى الأمم المتحدة بواسطة الوفود العربية فيها لكشف ما ينطوى عليه ذلك من تحد خطير للمنظمة الدولية وقراراتها .

٣ — موقف الدول العربية الاعضاء من لجنة توثيق كتب الاعتماد التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة :

احاط المؤتمر بما تضمنته مذكرة الأمانة العامة ومذكرات الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ومذكرة الجمهورية العربية المتحدة من آراء ، واطلع على قرار مجلس الجامعة فى هذا الشأن ، الصادر فى دور انعقاده العادى الخامس والأربعين ، ويوصى بما يأتى :

احالة الموضوع الى الوفود العربية فى الأمم المتحدة لتنسيق خطة العمل على ان يكون أساس تحفظ الدول العربية العضو فى لجنة توثيق كتب الاعتماد مركزا على رفض الكيان أو الوجود الاسرائيلى من أساسه .

٤ — السماح للمسلمين من فلسطين المحتلة بالحج :

أحاط المؤتمر بما تضمنته مذكرتا الأمانة العامة والجمهورية العربية المتحدة فى الموضوع واستعراض ما تهدف اليه اسرائيل من اثارته وما ينطوى عليه من محاذير . ويوصى بأن تتابع الأمانة العامة والدول العربية دراسته ، وتبادل المعلومات بشأنه اذا استجد شيء فى الموضوع .

٥ — تصدير يوغوسلافيا للبترول الخام الذى تستورده من العراق الى اسرائيل :

احاط المؤتمر بما تضمنته مذكرات الأمانة العامة وبعض الدول العربية ونتيجة الاتصالات التى أجرتها حكومات الدول الأعضاء وتبين منها ان يوغوسلافيا لن تصدر البترول الخام الى اسرائيل أيا كان مصدره ، ويوصى بمتابعة الاهتمام وبذل المساعى لدى الدول الصديقة لمنع تصدير البترول ومشتقاته الى اسرائيل مستقبلا .

٦ — نشاط المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة الامريكية واستغلالها لاسماء أمريكية بارزة لخدمة مآربها :

اطلع المؤتمر على المحاولات الاسرائيلية فى هذا الشأن واحاط بما تضمنته مذكرة الأمانة العامة والمعلومات الواردة فى مذكرات حكومات المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية السودان ، ودولة الكويت ويوصى بما يأتى :

بذل الجهود لكسب الشخصيات الامريكية وغيرها ، واستمالتها الى الجانب العربى وذلك باطلاعها على حقائق القضية الفلسطينية وأخطار العدوان والاطماع الاسرائيلية ، على ان يترك لكل دولة اتخاذ الاجراءات اللازمة حيال هذه الشخصيات على ضوء ما يتضح من أهدافها نتيجة للبحث والتحرى .

٧ — محاولات اسرائيل للتقرب من المغتربين العرب في دول أمريكا اللاتينية :

بحث المؤتمر المحاولات الاسرائيلية للتقرب من المغتربين العرب فى دول أمريكا اللاتينية فى ضوء ما تضمنته مذكرات الأمانة العامة والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية من بيانات ومعلومات فى الموضوع . وهو اذ يشير الى خطورته من الناحية الدعائية الاسرائيلية يوصى بما يأتى :

١ – ان يتعاون رؤســـاء البعثات العربية فى دول أمريكا اللاتينية مع مكاتب الجامعة هناك ، فى العمل على التقريب والتعاون بين الجاليات العربية ، وتنسيق سبل العمل لخدمة أهداف القومية العربية .

٢ – تشكيل جمعيات الصداقة المشتركة فى دول أمريكا اللاتينية .

٣ – دعوة زعماء المغتربين الى زيارة الدول العربية لاطلاعهم على حقيقة الأهداف والاطماع الاسرائيلية العدوانية واخطارها .

٤ – الاتصال بالمغتربين العرب الذين يجرفهم تيار التأثير الاسرائيلى ، ومحاولة اقناعهم وتبصيرهم بخطورة مسلكهم ، واتخاذ اجراءات رادعة حيال من يستمر فى التعاون مع الصهيونية من بينها سحب الجنسية العربية ممن يحملها ومنع دخوله البلاد العربية .

٨ – الهجرة اليهودية :

استعرض المؤتمر موضوع الهجرة اليهودية وتطوراته ، واحاط بما تتبعه اسرائيل من وسائل وما تلجأ اليه من اجراءات للضغط على بعض الحكومات للسماح لليهود المقيمين فيها بالهجرة الى المنطقة المحتلة ، ويوصى بما يأتى :

يؤكد المؤتمر القرارات الصادرة من قبل بشأن العمل على منع الهجرة ، ويوصى ببذل المساعى لدى الدول الصديقة من أجل منع هجرة اليهود المقيمين فيها الى اسرائيل ، كما يوصى المؤتمر حكومات الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بكل ما لديها من بيانات ومعلومات فى الموضوع ، تمهيدا لاعداد دراسة وافية لنتائج الخطة العربية التى وضعتها الجامعة لوقف الهجرة الى فلســطين المحتلة وتزويد الدول الاعضاء بها .

٩ – اعتداءات اسرائيل على خطوط الهدنة العربية :

احاط المؤتمر بما تضمنه تقرير السادة رؤساء الوفود العربية فى لجان الهدنة المشتركة فى اجتماعهم الثالث المنعقد بدمشق من ٢٤ – ٢٧ من مارس (آذار) ١٩٦٥ وبقرار مجلس الجامعة رقم (٢١٢٣) الصادر فى هذا الشــأن بتاريخ ١٩٦٥/٩/١٨ ، واطلع على تقريرهم في اجتماعهم الطارىء بمقر الجامعة فى القاهرة من ٩ – ١٩٦٦/١/١١ ، وما تضمنه من بيانات وتوصيات وعلى الرأى القانونى الذى قدمته الأمانة العامة بشأن موضوع ادخال هيئة الرقابة الدولية سيارات من انتاج شركات محظور التعامل معها فى البلاد العربية ، ويوصى بما يأتى :

١ – الموافقة على الراى القانونى للجامعة .

٢ – متابعة المساعى لمنع ادخال هيئة الرقابة الدولية سيارات من انتاج شركات محظور التعامل معها فى البلاد العربية .

٣ – ان يتابع ممثلو الدول العربية المســـاعى لدى الســـكرتير العام للامم المتحدة لانجاز وتعميم التقرير الذى سبق ان طلب السيد مندوب المملكة المغربية فى مجلس الأمن من السكرتير العام للامم المتحدة بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣ ، عند نظر الشكوى السورية فى مجلس الأمن عن حوادث الاعتداء على خط الهدنة

بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٩ ان يكلف رئيس هيئة الرقابة الدولية، بتقديم هذا التقرير عن أوضاع لجان الهدنة والحالة على خطوط الهدنة وعلى الخصوص المناطق المجردة على ان يشمل التقرير كذلك قرارات مجلس الأمن ولجان الهدنة المشتركة فى كل اعتداء او شكوى .

١٠ ـ أنتاج اسرائيل للمواد الجرثومية بغية استخدامها ضد الجيوش العربية :

احاط المؤتمر بتطورات الموضوع ، وبأن أدراجه على جدول أعماله كان تنفيذا لتوصية المؤتمر الثامن لرؤساء اجهزة فلسطين باستيفاء البحث تمهيدا لاعادة النظر فى المؤتمر الحالى ويرى أنه استنفد الغرض من بحثه ويكتفى بما عرض عليه .

١١ـ التطورات الاخيرة فى قضية فلسطين ومتابعة نشاط اسرائيل والصهيونية فى الداخل والخارج :

تقرير الأمانة العامة (ادارة شئون فلسطين) :

اطلع المؤتمر على ما تضمنه تقرير الأمانة العامة (ادارة شئون فلسطين) من معلومات وبيانات عن التطورات الأخيرة فى قضية فلسطين ومتابعة نشاط اسرائيل والصهيونية فى الداخل والخارج ، ويشكر ادارة شئون فلسطين بالأمانة العامة على هذا التقرير القيم مقدرا جهودها ونشاطها .

تقارير أجهزة فلسطين في الدول الأعضاء :

كما اطلع المؤتمر على تقارير نشاط أجهزة فلسطين التى تقدمت بها الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ويوصى الدول التى لم تقدم تقارير عن نشاط أجهزة فلسطين فيها ، بتقديمها الى المؤتمر القادم .

١٢ ـ انعقاد مؤتمرات ورؤساء أجهزة فلسطين وعملها :

اطلع المؤتمر على ما تضمنته مذكرتا الأمانة العامة ، والجمهورية العراقية فى الموضوع ، واستمع الى ما ادلى به السادة رؤساء الوفود من بيانات وآراء حول أهمية استمرار عقد مؤتمرات الاجهزة ، لا سيما عقب التطورات الأخيرة التى طرأت على قضية فلسطين .

وقد ناقش المؤتمر المقترحات الواردة فى المذكرة العراقية . واستعرض قرارات مجلس الجامعة الخاصة بانشاء أجهزة فلسطين وتحديد اختصاصاتها وواجباتها وطريقة عملها ، وما نيط من مهام تتعلق بالدرس العلمى والمتابعة لمختلف جوانب القضية والتخطيط والتنسيق بين الأجهزة ومراقبة تطورات الهجرة اليهودية وتعقب نشاط اسرائيل والصهيونية بشتى أشكاله وصوره .

وبعد أن تبين المؤتمر أن الاتفاق تام بين أعضائه حول ضرورة استمرار انعقاد مؤتمرات رؤساء أجهزة ، يوصى بما يأتى :

١ ـ استمرار انعقاد الاجتماعات لمؤتمر أجهزة فلسطين مرة كل عام فى شهر يونيو (حزيران) ويتفق فى نهاية كل مؤتمر على مكان عقد المؤتمر التالى ، تنفيذا لما تضمنته اللائحة الداخلية للمؤتمر .

٢ ـ وضع المبادىء ، التى تضمنتها قرارات مجلس الجامعة فى انشاء الاجهزة موضع التنفيذ التام ، وتطوير هذه الأجهزة فى الدول الاعضاء والجامعة على نحو يساير الأوضاع الجديدة ، بحيث يتاح لهذه الأجهزة متابعة الاحاطة الشاملة بالاحداث [illegible] المتصلة بقضية فلسطين وما يصدر عن المستويات العليا التى تعالج نواحى هذه القضية من قرارات وتوجيهات تمكنها من تأدية الرســـالة التى أنشئت من أجلها على الوجه الأكمل ٠

٣ ـ يسهم المختصون بشئون فلسطين فى الدول العربيـــة فى مؤتمرات الاعلام ، ويشتركون فى وضع تخطيط للدعاية لقضية فلسطين وأسلوبهـــا وطريقـة معالجتها ٠

٤ ـ ونظرا للتطورات الخطيرة التى تتعرض لها قضية فلسطين فى المحافل الدولية وسواها من ناحيتيها :

(ا) العســـكرية بما تقوم من شـــن هجمات عدوانية على الأراضى العربية ومخالفة اتفاقيات الهدنة ومواقف جهاز الرقابة الدولية وما يصـدر عنه من قرارات بشأن الاعتداءات الاسرئيلية ٠

(ب) وما يتصل بشئون الفلسطينيين وأعمال وكالة الغوث الدوليـة ومحاولات تصفية قضيتهم ٠

فقد رأى المؤتمر ان حضور السادة رؤساء الوفود العربية فى لجان الهدنة المشتركة والمشرفون على شئون الفلسطينيين فى الدول العربية وغيرهم من الخبراء الذين يقع عليهم الاختيار لا يعنى توقف الاجتماعات الدورية المقررة لهم والتى يتناولون فيها موضوعات فنية على جانب كبير من الاهمية والخطورة ، وان المصلحة تقتضى منهم لقاءات خاصة فى نطاق الجامعة ، واعداد دراسات علمية مستفيضة ٠

٥ ـ عقد ندوات علمية باشراف الجامعة العربية عن القضـــية الفلســطينية لشرح مختلف جوانب القضية ، على أن تدرس أجهزة فلســـطين فى حكومات الدول الأعضاء كل ما يتصل بهذه الندوات وان توافى الامانة العامة بنتائج دراستها ٠

١٣ ـ توحيد أســاليب التعامل بين الدول العربية المضيفة ووكالة الغوث الدولية :

احاط المؤتمر بمذكرة الأمانة العامة فى الموضـوع ، وبمشروع الاتفاقية الموحدة التى أعدتها الامانة العامة عن توحيد أســاليب التعامل بين الدول العربيـــة ووكالة الغوث واطلع على توصية المؤتمر الثانى للمشرفين على شئون الفلسطينيين القاضــية بأن تدرس حكومات الدول المضيفة الاتفاقية الثنائية المعقودة مع وكالة الاغاثة وتقديم نتيجة دراساتها وما ترتئيه فى الموضوع الى الأمانة العامة للجامعة تمهيدا لاعـــداد دراسة حول امكانية الغائها أو تعديلها قانونيا وسياسيا ٠

١٤ ـ التقرير الصادر عن المؤتمر الثانى للمشرفين على شئون الفلسطينيين :

أحاط المؤتمر علما بمذكرة الأمانة العامة وبتقرير المؤتمر الثانى للمشرفين على شئون الفلسطينيين المنعقد فى عمان من ٦/٢٨ ـ ٦٥/٧/١ والمتضمن توصيات المؤتمر وقراراته ٠

١٥ ـ التقرير الصادر عن المجلس الدائم للتخطيط التربوى لأبناء فلسطين :

استعرض المؤتمر التقرير الصادر عن المجلس الدائم للتخطيط التربوى لأبناء فلسطين ويوصى ، فيما يتصل بالبند (ز ـ ميزانية ثابتة للوكالة) من تقرير مجلس التخطيط بأن تحذف كلمة ثابتة من العنوان والفقرة الثانية وهى : « فان المجلس يوصى الدول العربية بمتابعة بذل جهودها فى أن تعمل الامم المتحدة على جعل ميزانية وكالة الاغاثة جزءا من ميزانيتها ، أو أن تمول ميزانية الوكالة من أحد مشروعات المساعدة الفنية لوكالاتها » .

ويستبدل بهذه الفقرة ما يلى : « فان المجلس يوصى الدول العربية المضيفة باعادة بحث الموضوع فيما بينها ، كما يوصى الدول العربية باستطلاع رأى مندوبيها الدائمين فى الأمم المتحدة فيما يتعلق بجوانب هذا الموضوع عامته وموافاة الامانة العامة بالنتيجة ٠

١٦ ـ دراسة أوضاع العائدين الفلسطينيين :

أحاط المؤتمر علما بمذكرة الامانة العامة فى الموضوع واطلع على التوصية الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للجنة الصحية الدائمة بشأن تفقد أحوال العائدين الفلسطينيين ودراسة السبل اللازمة لتحسين أحوالهم ورفع مستواهم الصحى ونظرا لاتصال هذا الموضوع بالدراسة الشاملة لشئون الفلسطينيين اجتماعيا وثقافيا وصحيا والتى سبق ان بحثها مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين ، واتخذ بشأنها توصيات اقرها مجلس الجامعة بقراره رقم ١٩٠٥ تاريخ ١٩٦٣/٩/١٩ ، كما سبق المؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينين أن بحث أجراء هذه الدراسات واصدر بشأنها توصية المؤتمر ان يترك الموضوع لممثلى حكومات الدول العربية المضيفة فى المجلس الاستشارى لوكالة الغوث ٠

١٧ ـ وضع أرصدة اللاجئين المجمدة فى بعض بنوك اسرائيل ومصير أرصدة من لا وارث لهم :

أحاط المؤتمر ما تضمنته مذكرة الامانة العامة ومذكرات الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ودولة الكويت فى الموضوع ، ويوصى بتزويد الوفود العربية فى الأمم المتحدة بالبيانات القانونية التى أعدت فى هذا الشأن .

١٨ ـ معرض لصناعات ابناء العائدين فى المدن السويسرية :

اطلع المؤتمر على مذكرة الأمانة العامة فى الموضوع ، وعلى رأيها فى ضرورة ان يقوم هذا المعرض على توضيح جوانب الحق والانسانية فى قضية فلسطين وشرح مدى ما حققه الشعب الفلسطينى فى مضمار التقدم والحضارة وما هو عليه من رقى

وعلم ، رغم ما لحقه من خسائر ونكبات ،مع بيان النكبة والخسائر معززة بالحقائق والارقام والاحصاءات والبياناتالعلمية التى تستهوى نفوس الزائرين وتقنعهم بعدالة القضية ، والا يقتصر هذا المعرض على المدن السويسرية وانما يكون متنقلا يطوف عواصم العالم · ويوصى بما يلى :

اتخاذ التقارير السنوية للمفوض العام لوكالة الغوث وما جاء فيها من ايضاحات عن رغبة العائدين فى العودة ونقص الخدمات التى تقدمها الوكالة عن تغطية احتياجات العائدين ، أساسا فى تنفيذ فكرة المعرض ·

١٩ ـ العمل على مكافحة التمييز العنصرى الذى تمارسه اسرائيل ضد الأقلية العربية :

اطلع المؤتمر على مذكرة الامانة العامة والجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة فى الموضوع ، وبعد تبادل المعلومات حول الجهود المشكورة التى يبذلها المندوبون العرب فى الأمم المتحدة ، يوصى المؤتمر بتأييد الأقتراحين الواردين فى المذكرات ، بمتابعة اثارة الموضوع عند مناقشة القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة ، ومواصلة الحملة الدعائية سواء فى الصحف أو فى أروقة الأمم المتحدة للتعريف بسياسة التفرقة العنصرية فى اسرائيل ·

٢٠ ـ معرض تل أبيب الدولى :

اطلع المؤتمر على مذكرة الجمهورية العربية المتحدة ، واستمع الى نتائج اتصالات الدول العربية بدول العالم للحيلولة دون اشتراكها فى معرض تل أبيب الدولى · والمؤتمر اذ يشكر الدول التى قامت بهذه الاتصالات ، يوصى بمتابعة بذل الجهود من أجل عرقلة اشتراك الدول فى هذا المعرض ·

٢١ ـ اقامة معاهد يهودية ملحقة بالجامعات الرئيسية فى بعض الدول الغربية :

اطلع المؤتمر على مذكرة الجمهورية العربية المتحدة بصدد ما سيدرسه المؤتمر اليهودى العالمى (بروكسل ١٩٦٦/٧/٣١) فى اقامة معاهد يهودية ملحقة بجامعتى استوكهلم والسوربون ، وما تهدف اليه الصهيونية واسرائيل من وراء ذلك فى اقناع الرأى العام المثقف هناك بوجهة النظر الاسرائيلية ·

والمؤتمر اذ يؤيد المقترحات الواردة فى مذكرة الجمهورية العربية المتحدة يوصى بما يلى :

١ ـ ان يقوم مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ببذل مزيد من الاهتمام نحو اعداد متخصصين من أبناء الدول العربية بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة فى الدراسات العلمية والتاريخية عن القضية الفلسطينية ، وان يتولى كذلك القيام بأجراء مضاد يفوت على اسرائيل الهدف من اقامة معرض وثائقها المذكور ·

٢ ـ ان يتم التنسيق بين معهد الدراسات العربية العليا التابع للجامعة العربية وبين مركز الابحاث التابع للمنظمة فيما يتعلق بالدراسات التى يقوم بها كل منهما فى مجال القضية الفلسطينية ·

٣ ـ بذل المساعى لدى كل من السويد وفرنسا للحيلولة دون اقامة هذه المعاهد اليهودية فى جامعاتها ٠

٢٢ ـ المؤتمر الحادى عشر لرؤساء أجهزة فلسطين :

قرر المؤتمر عقد دورته القادمة فى المملكة الاردنية الهاشمية وذلك بناء على الدعوة الكريمة التى وجهها باسم حكومته السيد ممثل الاردن فى المؤتمر لعقد الدورة القادمة فى بلاده ، مع توجيه الشكر الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ٠

يوم الأمم المتحدة للاجئين :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

نظرت اللجنة مذكرتى الامانة العامة ودولة الكويت بشأن يوم الامم المتحدة للاجئين ووافقت على أن تقوم حكومات الدول العربية فى هذه المناسبة بالدعوة للاجئين الفلسطينيين ودعم قضيتهم على الصعيدين الشعبى والدولى والعمل على احباط محاولات الصهيونية العالمية استغلال هذا اليوم فى جمع المزيد من العون لاسرائيل ودعم أعمالها العدوانية ٠

اسهام الجامعة العربية فى الاحتفال بالعام الدولى لحقوق الانسان عام ١٩٦٨ :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

نظرت اللجنة السياسية مذكرة الامانة العامة بشأن الاحتفال بالعام الدولى لحقوق الانسان عام ١٩٦٨ ووافقت على ما تضمنته من مقترحات وهى :

أولا : مرحلة تمهيدية فى خلال عام ١٩٦٧ تقوم فيه الأمانة العامة :

١ ـ بالدعوة الى عقد مؤتمرات عربية وحلقات درس تمهيدية توضع خلالها دراسات كاملة عن أوضاع العرب فى فسلطين المحتلة وابراز الاضطهاد العنصرى بين اليهود أنفسهم ٠

٢ ـ بوضع الدراسات المختلفة عن المجالات التطبيقية لكفالة حقوق الانسان العربى

٣ ـ برصد ثلاث جوائز مالية ومنح دراسية لأفضل بحوث عربية وعالمية عن حقوق الانسان وحقوق العرب المشردين عن فلسطين وسائر المكافحين العرب ٠

ثانيا : الاحتفال بعام ١٩٦٨ ، وتتولى فيه الامانة العامة :

١ ـ عقد مؤتمر اقليمى للشرق الأوسط والأدنى فى مدينة القدس تدعى اليه منظمة الأمم المتحدة وعدد من الوكالات المتخصصة وممثلين عن عدد من الدول الصديقة وعن حركات الكفاح والنضال العربى ٠

٢ ـ تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات المتنوعة المتعلقة بحقوق الانسان يكون بعضها فى مدينة غزة .

٣ ـ عقد مؤتمر لأجهزة الاعلام .

٤ ـ عقد مؤتمرات للمنظمات العربية غير الحكومية ومؤتمرات للطلاب العرب فى الخارج .

٥ ـ اقامة الاحتفالات بعام حقوق الانسان فى مكاتب الجامعة بالخارج .

٦ ـ تجميع المواثيق الدولية لحقوق الانسان في كتيب مع كافة قرارات الامم المتحدة ومجلس الجامعة باللغتين الانجليزية والفرنسية .

ثالثا : تشكيل لجنة خاصة فى الامانة العامة لمتابعة تنفيذ المقترحات .

توصيات المؤتمر الثالث والعشرين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية وتوصية لجنة الشئون الاقتصادية والمواصلات بشأن توصيات المؤتمر الثالث والعشرين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل الآتية :

١ ـ حول موضوع منتجات الشركة الاجنبية المحظور التعامل معها الضرورية لمواجهة احتياجات الدول العربية :

تليت مذكرة المكتب الرئيسى بشأن الموضوع المبين أعلاه وبعد الاستماع الى آراء السلطات المختصة فى كل من العراق ولبنان و ج.ع.م. والسودان والاردن والسعودية والكويت وقطر واليمن المتضمنة رأيها بأن مادة « سكيدرول » من المواد التى لا تنتجها فى الوقت الحاضر ، الا شركة مونسانتو المحظور التعامل معها وانها ضرورية لسلامة الطيران .

وآراء السلطات المختصة فى كل من ليبيا وسوريا والجزائر المتضمنة انه توجد هناك مواد بديلة من انتاج شركات أخرى وانه لذلك يمكن الاستغناء عن هذه المادة من الشركة المحظور التعامل معها .

وازاء تضارب الآراء وجد المؤتمر انه توفيقا بين المصلحة العربية وحفاظا على احكام المقاطعة وعدم اتاحة الفرصة للتحايل عليها قرر ان المصلحة تقضى بتوصية مجلس الجامعة بما يلى :

يسمح للدول العربية التى تملك هى أو شركات عربية فيها طائرات باستيراد مادة « سكيدرول » من الشركة المحظور التعامل معها بصفة مؤقتة الى حين دراسة الموضوع دراسة فنية شاملة بمعرفة الخبراء المختصين فى اللجنة الدائمة للمواصلات العربية ، للتأكد من حالات استعمال هذه المادة ومدى ضرورتها وامكان الاستعاضة عنها بمواد بديلة ، على أن يكون الاستيراد مقيدا بالشروط التالية :

(أ) أن يتم عن طريق السلطات الرسمية فى الدول العربية وان يكون توزيعها على الشركات بمعرفة هذه السلطات .

(ب) أن يكون بالقدر الضروري فقط لاستعمال الطائرات بحيث لا يسمح باستعمال هذه المادة في أغراض أخرى ·

٢ ـ حول موضوع التعامل التجاري مع المانيا الغربية :

تليت مذكرة المكتب الرئيسي بشأن الموضـــوع المبين اعلاه ، وبعد مناقشته على ضوء المعلومات التي توافرت عن انتهاء العمل باتفاقية التعويضات الالمانية نهاية عام ١٩٦٥ استنفادها لاغراضها وانه لذلك تكون التوصـــية التي اتخذت لمواجهتها والتي اقرها مجلس الجامعة في دورته العشرين قد اصبح العمل بها غير ذي موضوع ·

وبالرغم من ان اسرائيل قد عقدت اتفاقية اخرى ولازالت تضغط لعقد اتفاقيات جديدة مع المانيا الا ان هذ الاتفاقيات تختلف في مضمونها عن اتفاقية التعويضات ، اذ انها تتعلق بقروض ترغب اسرائيل في الحصول عليها وهي تخالف مضمون اتفاقية التعويضات التي تنص على مواد وبضائع المانية ·

ونظرا لان استمرار العمل بالقواعد التي وضعت لمواجهة حالة معينـــة انتهى مفعولها يعتبر تمييزا في المعاملة ، لذلك يوصي المؤتمر مجلس جامعة الدول العربية بما يلي :

١ ـ الغاء التوصية المتخذة بموجب القرار رقم ٦٨٨/د ٢٠/ج ٨ ـ ١٩٥٤/١/٢٧ « بشأن التعامل التجاري مع المانيا الغربية » ·

٢ ـ يطبق بحق البضائع وغيرها المستوردة او المصدرة من والى المانيا الغربية القواعد العامة المنصوص عليها في احكام الاستيراد والتصدير المقرة من قبل مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الحادي والثلاثين شأنها في ذلك شأن البضـــائع المستوردة أو المصدرة من والى باقي البلاد الاجنبية ·

٣ ـ حول موضوع المؤسسات الاجنبية التي يقتصر نشاطها على أداء خدمات عـــامة داخل بلادها :

تليت مذكرة المكتب الرئيسي بشأن الموضوع المبين أعلاه ، وبعد مناقشـــته من نواحيه كافة على ضوء ما أوضحه المكتب الرئيسي في مذكرته وجد المؤتمر ان المصلحة العربية بل ومصلحة المقاطعة ذاتها تقضي بتبني أقتراح المكتب الرئيسي ولذلك يوصي المؤتمر مجلس الجامعة بالموافقة على التوصية التالية :

أولا : يستثنى من تطبيق احكام المقاطعة الشركات والمؤسسات الأجنبية غـــير الاسرائيلية العامة في قطاع الخدمات كالمطاعم ودور السينما وشركات النقل والمياه والنور الداخليـــة بغض النظـــر عن ميول واتجاه أصحابها أو انتسابهم لعضوية غرف تجارة اسرائيلية أجنبيـــة مشتركة بشرط توافر ما يلي :

(أ) الا يكون لهذه المؤسســات أو الشركات فروع انتاجية أوعلاقات صناعية او تجارية مع الخارج تصديرا واستيرادا .

(ب) الا يكون رأس المال الاسرائيلي مساهما فيها ·

(ج) ألايكون نشاطها قاصرا على الدول الأجنبية القائمة فيها ·

ثانيا : على السلطات المختصة فى البلاد العربية عند تقدم أية شركة أو مؤسسة أجنبية تعمل فى قطاع الخدمات لانشاء مشروع مماثل لنشاطها فى أحد البلاد العربية الا ترخص لها بذلك الا بعد أن تحصل منها على اقرار مصدق بعدم وجود أية علاقة لها باسرائيل تخالف مبادىءالمقاطعة بالاضافة الى الحصول منها على تعهد بعدم قيام اصحابها أو مدرائها بأى نشاط ممالىء لاسرائيل أو الصهيونية .

حول اقتراح لجنة الاتصالات الاقتصادية فى بون بضرورة تضمين شهادات المنشـــأ أسماء الشركات المنتجة :

تليت مذكرة المكتب الرئيسى بشأن الاقتراح المبين أعلاه ، وبعـــد مناقشـــة الموضوع على ضوء ما ورد من اللجنتين المشتركتين العربيتين فى كل من بون والهند ، حول ضرورة تضمين الشهادة الواجب تقديمها من المستورد العربى عن منشأ البضاعة المستوردة ، بيان اسم المصنع أو الشركة المنتجة لهـذه البضاعة للأسباب الجوهرية المقنعة التى أبدتها اللجنتان .

وبعد استطلاع الآراء المختلفة وجد المؤتمر ان المصلحة العربية تقضى بالموافقة على اقتراح اللجنتين لمواجهة تحايل الشركات المحظور التعامل معها .

وبعد الاطلاع على التوصية رقم (١) التى اتخذها المؤتمر فى اجتماعه الحـــالى بشأن التوصية المنظمة لعمليات الاستيراد بالنســـبة للدول العربيـــة قرر ان تضم التوصية الاولى الى الموضوع المنوه به اعلاه بحيث يصبح التعديل تعديلا واحدا . ولذلك اتخذ المؤتمر التوصية التالية :

توصية مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة على ما يلى :

١ – تحذف عبارة (التى يخشىتسرب المنتجات الاسرائيلية عن طريقها الى البلاد العربية من صدر الفقرة الخاصة بالاستيراد من قرار مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى الحادى والثلاثين) بحيث تصبح كما يلى :

(يخضع الاستيراد من البلدان الأجنبية للقيود التالية)

٢ – اضافة عبـارة (وعلى أن تـكون متضمنة اسم المصـنع أو الشركة المنتجة لهـذه البضاعة) بعد عبارة (من منشأ وطنى بحت للدولة المصدرة) الواردة بالفقرة أ من القرار المشار اليه وبذا تصبح الفقرة بكاملها كما يلى :

« ضرورة تقديم المستورد للسلطات المختصة فى بلده شهادة صادرة عن المصـــنع أو الشركات المصدرة ومعتمدة من غرفة التجارة أو اتحاد الصناعة فى البلد المصدر تثبت ان البضاعة المصدرة هى من منشأ وطنى بحت للدولة المصدرة على أن تكون متضمنة اسم المصنع أو الشركة المنتجة لهذه البضاعة ويكون مصدقا عليها من أية ممثلية عربية اذا وجدت فى بلد التصدير » .

تقرير المكتب الرئيسى والمكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل عن النصف الثانى من عام ١٩٦٥ :

يقرر المجلس الموافقــة على قرار اللجنة الســـياسية وتوصية لجنة الشـــئون الاقتصادية والمواصلات الآتية :

« اطلعت اللجنة على ما ورد فى التقرير وهى توصى بتقديم الشكر للسيد المفوض العام ومعاونية والمكاتب الاقليمية على الجهود التى تبذلها لتحقيق أهداف المقاطعة وفى نفس الوقت ترجو اللجنة من المجلس الموقر معاودة رجاء الدول التى لم تستصدر تشريعات المقاطعة ولم تنشىء مكاتب اقليمية الاسراع فى تنفيذ ذلك سدا للثغرات الموجودة بسبب استكمال اصدار التشريعات المشار اليها .

اشتراك الدول العربية فى المؤتمر الدولى للرقابة المالية المزمع عقده فى اليابان (٢٢ - ٣٠ من مايو (ايار) ١٩٦٨) :

يقرر المجلس الموافقة على توصية كل من لجنتى الشئون الاقتصادية والمواصلات والشئون الادارية والمالية الآتية :

« اطلعت اللجنة على مذكرة الامانة العامة والمذكرة المقدمة من الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية حول الموضوع وقد وجدت أن المصلحة العربية تقضى تبنى الاقتراح السورى ، ولذلك فهى توصى المجلس الموقر برجاء الدول العربية بضرورة اشتراكها فى المؤتمر الدولى للرقابة المالية المزمع عقده فى اليابان (٢٢ - ٣٠ من مايو (ايار) ١٩٦٨) وان يكون اشتراكها باكبر عدد ممكن من ذوى الخبرات بغية مقاومة النفوذ الصهيونى المتزايد فى دوائر المؤتمر وابراز ما لدى الدول العربية من خبرة علمية وفنية فى ميدان العلوم المالية » .

اشتراك الدول العربية فى معرض سالونيك الدولى لعام ١٩٦٧ يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية وتوصية لجنة الشئون الاقتصادية والمواصلات الآتية :

بعد الاطلاع على مذكرة الامانة العامة حول الاقتراح المقدم من الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية بشأن اشتراك الدول العربية فى معرض سلونيك الدولى لعام ١٩٦٧ بجناح موحد وعلى القرار الذى اتخذته الهيئة العربية للمعارض بتاريخ ٢٦ ابريل (نيسان) ١٩٦٦ وجدت اللجنة أن ضيق الوقت لا يسمح بحث امكانية اشتراك الدول العربية فى جناح موحد فى المعرض المذكور لعام ١٩٦٧ ، ولذلك فهى توصى المجلس الموقر بالآتى :

أولا : مناشدة الدول العربية كافة بالاشتراك بأجنحة مستقلة فى معرض سالونيك لعام ١٩٦٧ وذلك تحقيقا للغرض الذى قصدته اجهزة المقاطعة .

ثانيا : تكليف الهيئة العربية للمعارض ببحث موضوع اشتراك الدول العربية بجناح موحد فى المعرض المذكور ابتداء من عام ١٩٦٨ على ان تعرض نتيجة بحثها على المجلس الاقتصادى فى اجتماعه القادم .

التعاون بين الدول العربية وبين أمريكا اللاتينية :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية وتوصية لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية الآتية :

نظرت اللجنتان المذكرة المقدمة من الامانة العامة فى هذا الشأن وراء :

تزكية المقترحات التى تضمنتها مذكرة الامانة العامة وهى :

(أ) زيادة الاتصال بين مجموعتى الدول العربية والدول اللاتينية فى الأمم المتحدة ٠

(ب) توثيق العلاقات المباشرة بين الوفود العربيــة والوفود اللاتينية والعمــل على احباط النشاط الصهيونى فى الدول اللاتينية .

(ج) تنسيق التمثيل الدبلوماسى للدول العربية فى الدول اللاتينية ٠

(د) دعوة شخصيات لاتينية بارزة لزيارة الدول العربية عن طريق الجامعة ٠

(هـ) تخصيص منح دراسية لأبناء الدول اللاتينية .

(و) دعوة الفرق الفنية والرياضية اللاتينية لزيارة الدول العربية ، وتنظيم زيارات متبادلة مع الفرق العربية ٠

(ز) تنظيم زيارات لكبار المسئولين العرب خاصة وزراء الخارجية الى الدول اللاتينية٠

(ح) منح أوسمة لكبارالمسئولين فى الدول اللاتينية ٠

(ط) قيام الامانة العامة بوضع تقرير عن الجاليات العربية فى أمريــكا اللاتينية ، والعمل على زيادة الاتصال بالمغتربين العرب وتنسيق أوجه نشاطهم ٠

(٣٦٢)

مذكرة الهيئة العربية العليا للدول العربية

بمناسبة افتتاح الكنيست اليهودى بالقدس (*)

بيروت فى ١٩٦٦/٩/٢١

يعتبر افتتاح دار البرلمان الاسرائيلى مؤخرا في القدس تحديا خطيرا للأمة العربية ، ودليلا أكيدا على اعتزام الاعداء مواصلة تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية العدوانية على شعب فلسطين والوطن العربى بغية اقامة دولتهم المزعومة من الفرات الى النيل وجعل القدس عاصمة لها ٠

لقد سبق للهيئة العربية العليا لفلسطين أن اثارت موضوع المخططات الاستعمارية العدوانية فى مختلف المناسبات مسترعية الانظار الى خطورتها وتأثيرها على قضية فلسطين وحقوق شعبها ، موضحة أسلوب الاعداء فى تنفيذ مخططاتهم وبلوغ اهدافهم فى خطوات متتابعة ، مشيرة الى تصميمهم على تنفيذ مقرراتهم العدوانية بشأن مدينة القدس والضفة الغربية ٠

لقد باشر الاعداء فعلا تنفيذ مخططهم الخاص بالقدس منذ مطلع النكبة وبشكل متتابع فنقلوا اليها قسما من دور الحكومة والوزرات ، وخاصة وزارة الخارجية ، وطلبوا من جميع الدول نقل سفاراتها أو مفوضياتها اليها ٠ واصروا على استقبال البعثات الدبلوماسية فيها كلما امكنهم ذلك وجعلوا رئيس « دولتهم » وكبار المسئولين منهم يقيمون بها أطول مدة ممكنة وعمدوا الى حشد المهاجرين المقاتلين وتكديس الاسلحة المتنوعة فى القلاع المحصنة التى أنشأوها فى القدس المحتلة وعلى طول حدود الهدنة لاقامة فرق « الناحال » اليهودية العسكرية استعدادا لتنفيذ عدوانهم المبيت على القدس العربية ، كما عمدوا الى اقامة المشاريع الصناعية والعمرانية الضخمة ٠ وقد اقاموا مؤخرا في القدس اضخم استعراضاتهم العسكرية مستهينين بالعالمين العربى والاسلامى ، وباتفاقية الهدنة ومعتمدين على سياسة الأمر الواقع ومواقف القوة ٠

وجاء افتتاح مبنى « الكنيست اليهودى » فى القدس فى الشهر الماضى ، خطوة خطيرة على الطريق المؤدى الى اثبات سيطرتهم التامة عليها وحرية تصرفهم فيها ، تمهيدا لاعلانهم اياها عاصمة رسمية وفعلية لهم ، واقامة هيكل سليمان فيها على انقاض المسجد الاقصى ، وتعبيرا عن تصميمهم على المضى فى تنفيذ مخططاتهم العداونية على الشعب الفلسطينى والأمة العربية باقامة دولة « اسرائيل » من النيل الى الفرات كما سجلوا ذلك على باب الكنيست ٠

(*) فلسطين — نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين — العدد ٦٧ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٦٦

من هنا تتبين الاخطار البالغة والاضرار الجسيمة التى تترتب على خطوة الأعداء الأخيرة الجريئة بافتتاح مبنى برلمانهم فى القدس لزيادة سيطرتهم عليها ثم اتخاذها قاعدة انطلاق لتنفيذ مخططاتهم الخاصة بالاستيلاء على الضفة الغربية كما اعلنوا عن ذلك فى ظروف ومناسبات ٠

ولاشك فى ان هذا يستوجب قيام الحكومات العربية الموقرة بمواجهة مخططات الاعداء على مختلف المستويات بكل جد وتصميم ، والمبادرة الى اقرار ما يجب تنفيذه عاجلا لحماية القدس وتوكيد عروبتها ودعم الضفة الغربية وتحرير الأرض المقدسة جميعها من الاستعمار الصهيونى ٠

ولا شك فى أن أهم ما يجب عمله فى هذا الموقف هو المباشرة بتحصين مدينة القدس ومنطقتها تحصينا كاملا ، واقامة القواعد الدفاعية الكافية فيها مما تتطلبه خطورة الموقف ، مع تسليح وتدريب جميع المواطنين ليشاركوا الجيش العربى الأردنى شرف الدفاع عن سلامة القدس والضفة الغربية عند أول بادرة من بوادر العدوان اليهودى ٠

ونظرا الى الاوضاع الاقتصادية الخاصة بالضفة الغربية ، واضطرار عدد كبير من الشبان الى مغادرة وطنهم سعيا وراء الرزق فى دول الخليج العربى وغيرها، ومايؤدى اليه ذلك من حرمان الضفة الغربية من عنصر الشباب واصحاب الكفاءات العلمية والايدى العاملة ، فقد أصبح من الضرورى جدا مضاعفة العمل على انعاشها صناعيا وزراعيا وتجاريا وثقافيا باقامة المزيد من المصانع والمزارع وشق الطرق وبناء المعاهد العلمية والدينية والمستشفيات وتيسير سبل التجارة والعمران مما يؤدى الى تنمية الطاقات داخل الوطن واستغلال جهد الشعب الفلسطينى واعداده لمواجهة الاعداء على أفضل وجه ٠

أما على الصعيدين العربى والدولى فان الفلسطينيين يطالبون الحكومات العربية الموقرة ببذل جميع الجهود الممكنة لعرقلة خطط الاعداء المبيتة ضد القدس والضفة الغربية وذلك بالسعى لدى جميع الدول الاسلامية والصديقة وحملها على فتح قنصليات لها فى القدس العربية والعمل لاقناع الدول الاجنبية بعدم الاستجابة لمخططات الاعداء وبالامتناع عن نقل سفاراتها الى القدس المحتلة ٠

كما أن الفلسطينيين يرجون الدول العربية الموقرة الاهتمام بالضفة الغربية اهتماما خاصا ودعم جهود المملكة الاردنية فى الدفاع عن البلاد ، وتقديم المساعدات المادية والدبلوماسية اللازمة للحكومة الاردنية لتستطيع تحقيق برامج الانعاش الاقتصادى وتنفيذ خطة تحصين الخطوط الامامية وتسليح المواطنين وتدريبهم ، والعمل على عقد اكبر قسم ممكن من الاجتماعات العربية الرسمية فى مدينة القدس ولا سيما اجتماعات الجامعة العربية ولجانها ومؤسساتها ومؤتمراتها المختلفة كمظهر للتضامن العربى والتصميم الجاد على حفظ عروبة المدينة المقدسة وحماية الضفة الغربية واستعادة الوطن العربى « فلسطين » ٠

ان المخططات الصهيونية بالغة الخطورة ، ويتطلب احباطها عملا جديا من الحكومات العربية الموقرة عامة ، ومن المملكة الأردنية الهاشمية خاصة التى نؤمل منها ان تولى القدس عنايتها الفائقة وتضفى عليها طابعا رسميا مميزا يجعلهـــا عاصمة للنشاط السياسى لأطول فترة ممكنة سنويا كعقد الاجتمـاعات الوزارية وجلســات المجلس النيابى فيها وكذلك المؤتمرات السياسية والعلمية والفنية ونحوها ٠

بيروت فى ٢١ ايلول ١٩٦٦ ٠

الهيئة العربية العليا لفلسطين

(٣٦٣)

مذكرة الحكومة الفرنسية الى الحكومات العربية

بشأن وضع القدس كعاصمة لاسرائيل (*)

سبتمبر سنة ١٩٦٦

ان موقف الحكومة الفرنسية بالنسبة للقدس مازال اليها ، وكان حضورهم لايعنى بأى حال من الأحوال اعترافا بضم أى جزء من منطقة القدس سواء للأردن أو لاسرائيل، وانها تعتبر القدس جغرافيا وقانونيا منطقة دولية حسب قرارات الأمم المتحدة . وان القنصل الفرنسى فى القدس مستقل عن سفارة فرنسية فى عمان وتل أبيب ، وان اتصاله المباشر هو بوزارة الخارجية الفرنسية فى باريس . ولهذا السبب لا يقوم خطاب التعيين لدى الحكومتين ، وتنحصر دائرته القنصلية باختصاص حاكم القدس العربية وحاكم القدس المحتلة .

أما بخصوص دعوة اسرائيل سفراء الدول المعتمدة لديها لحضور الاحتفال بافتتاح مبنى الكنيسيت ، فقد تلقى البرلمان الفرنسى هذه الدعوة . وفى حالة تلبيتها ، فان ذلك لا يعنى اعتراف فرنسا بالقدس عاصمة لاسرائيل . والاعتراف لا يكون الا بانتقال السفير الفرنسى من تل أبيب الى القدس ، وباغلاق القنصلية الفرنسية فى القطاع الاسرائيلى من تلك المدينة .

(*) عن كتاب : « قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية » للدكتور عز الدين فودة .

(٣٦٤)

مذكرة الحكومة اليابانية الى الحكومات العربية

بشأن وضع القدس كعاصمة لاسرائيل

سبتمبر سنة ١٩٦٦ (*)

ان الوفد اليابانى الذى حضر افتتاح الكنيسيت لا يمثل الحكومة اليابانية وان اليابان متمسكة بقرارات الأمم المتحدة حول القدس ٠ وهذه الزيارة لا تعنى بأى حال من الأحوال تراجع اليابان عن موقفها واعترافها بالقدس عاصمة لاسرائيل ، وأن رئيس المجلس النيابى اليابانى قبل الدعوة التى وجهها اليه البرلمان الاسرائيلى بحسن نية ودون معرفة بالاشكالات والتعقيدات التى قد تنجم عن مثل هذه الزيارة ٠ وقد طلبت الحكومة الاسرائيلية من رئيس الوفد اليابانى أن يغرس شجرة أمام مبنى الكنيسست باسم اليابان ، الا أن الحكومة اليابانية أرسلت برقية الى السفارة اليابانية فى اسرائيل تطلب فيها عدم قيامه بهذا الاجراء ، وفعلا لم يقم به ٠

(*) عن كتاب : « قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية » للدكتور عز الدين فودة.

(٣٦٥)

مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومات العربية

بشأن وضع القدس كعاصمة لاسرائيل

سبتمبر سنة ١٩٦٦ (*)

انه لو فرض أن السفير البريطانى قد حضر الاحتفال المذكور ، فهـذا لا يعنى اعترافا من قبل بريطانية بالقدس عاصمة لاسرائيل . وعلى كل فان الاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ليس واردا بتاتا فى سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط . وأن السفير البريطانى فى اسرائيل كثيرا ما يدعى الى حفـــلات تقام فى القـدس من قبل الحكومة الاسرائيلية أو من قبل افراد وليس من المعقول أن تعتبر الدول العربية هذه الزيارات اعترافا ضمنيا من قبل بريطانية بالقدس كعاصمة لاسرائيل .

وقد حضر رئيس مجلس العموم البريطانى حفل افتتاح الكنيست الا أن ذلك لا يحمل اى مغزى سياسى نظرا لأن المذكور حضر الحفل بصفته الشخصية . هـذا الى جانب أن تقاليد البرلمان الانجليزى لا تمنح رئيس مجلس العموم أية صفة سياسية .

(*) عن كتاب : « قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية » للدكتور عز الدين فودة.

مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين

للدول العربية (*)

حول اخطار شق قناة يهودية منافسة لقناة السويس

بيروت فى ١٢/١٠/١٩٦٦

« .. وترجو أن تسترعى نظر وزارة الخارجية الى خطورة المشروع الذى يعده الصهيونيون لفتح قناة دولية جديدة بين ميناء «ايلات» على البحر الاحمر و «اسدود» على البحر الابيض من المنطقة الفلسطينية المحتلة والى مايلحقه هذا المشروع الصهيونى من ضرر عظيم بمصالح الامة العربية عن طريق مزاحمة قناة السويس واعمار منطقة النقب وانعاشها وزيادة أهمية ميناء أسدود على البحر الابيض المتوسط وميناء ايلات على خليج العقبة والبحر الاحمر واستثمار الطاقة الكهربائية الهائلة من اسقاط مياه القناة فى منطقة البحر الميت .

وبالاضافة الى هذا تلقت الهيئة من مكتبها فى نيويورك ماااتصل به من مصادر موثوقة تنبىء بأن الصهيونيين سيستعملون التفجيرات الذرية تحت الارض فى الجبال المشرفة على خليج العقبة وفى منطقة النقب التى ستخترقها القناة وذلك للاسراع فى شق هذه القناة الجديدة من جهة ولوضع البحوث الذرية اليهودية موضع التجربة والاختبار من جهة ثانية تمهيدا لاستكمال هذه البحوث وتحسينها والمضى قدما فى انتاج وتطوير السلاح الذرى الذى يعلق الصهيونيون عليه أكبر آمالهم كسلاح رادع أساسى يضمن لهم البقاء والنمو والتوسع .

وتوضح المعلومات الواردة من مكتب الهيئة فى نيويورك أيضا أن البعثة العلمية التى أوفدتها لجنة الطاقة الذرية الامريكية الى فلسطين المحتلة مرتين خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة ، والمؤتمرات العلمية السرية التى عقدها كبار علماء الذرة اليهود والعالميين فى فلسطين المحتلة فى الفترة الاخيرة ، قد خصصت لبحث مدى التقدم الذرى الصهيونى ولابداء النصح والمشورة لوضع الترتيبات اللازمة لاجراء التفجيرات الذرية تحت الارض مع تأمين الضمانات السياسية والامكانيات المادية من الاموال والماء الثقيل والمعدات والخبرة الفنية التى تقدمها كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا الغربية وغيرها الى الصهيونيين باستمرار .

ان مشروع شق هذه القناة واجراء التجارب الذرية المرتبطة بها يسبب

(*) فلسطين ــ نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين ــ العدد ــ ٦٨ ــ تشرين الثانى ١٩٦٦ .

للشعوب العربية أشد الاضرار وتعرضها لافدح الاخطار ، وتؤدى الى كارثة جديدة لاتقل عن كارثة اغتصاب الاعداء لمياه الاردن العربية وايصالها الى النقب .

ان هذه المشاريع الصهيونية المتتابعة التى يجرى تنفيذها وفق تخطيط مدروس لدليل جديد يؤكد المطامع الصهيونية الاستعمارية فى العالم العربى وفى القارتين الآسيوية والافريقية ، لايجوز تجاهلها أو التقليل من خطورتها والتغلغل عن مقاومتها واحباطها ، ويخشى أن يفاجأ العرب بها وقد أصبحت أمرا واقعا كما حصل فى كارثة اغتصاب المياه العربية .

فالهيئة العربية العليا لفلسطين تناشد الدول العربية الموقرة الوقوف بحزم فى وجه هذه المخططات الصهيونية وحشد قواها لمجابهة الوجود الصهيونى الاستعمارى فى فلسطين المحتلة ، تلافيا لاخطارها على الامة العربية فى حاضرها ومستقبلها .

وتعود الهيئة العربية العليا فتعرب لوزارة الخارجية عن فائق تقديرها ووافر احترامها .

بيروت فى ١٢ تشرين الاول ١٩٦٦

الهيئة العربية العليا لفلسطين

(٣٦٧)

مقررات اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية

القاهرة ١٩٦٦/١٠/٢٥

بعد الاطلاع على التقارير الواردة من أرض الوطن فى الاردن ، وبعد دراسة التصريحات المتناقضة التى صدرت مؤخرا فى عمان والتى يدعى الملك حسين فى احداها استعداده لفتح جبهة ثانية لدعم سوريا فى الوقت الذى يعلن فيه رئيس وزرائه عن عزم حكومته على غزو سوريا واقتحام حدودها بالمصفحات والدبابات والمدرعات .

وبعد الاطلاع على هذه التخطيطات الخطيرة التى يقع بها المسئولون فى الاردن تعلن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مايأتى :

١ ــ ان الحكم القائم فى الاردن لايزال كما كان يقف فى المعسكر المعادى للشعب ، المقاوم بكل شراسة وبكل ضراوة لارادة التحرير .

٢ ــ ان المنظمة ، منظمة الشعب فى الاردن لاتزال على موقفها من هذا الحكم وتحمله كل المسئوليات لما يتعرض له شعبنا الاعزل من السلاح ولا سيما فى الضفة الغربية المهددة بالاحتلال الصهيونى .

٣ ــ ان المنظمة لترغب ان تؤكد من جديد أنها تدعم بكل ماأوتيت من قوة وعزم كل التحركات الشعبية فى الاردن التى تقف الآن للحكم القائم بالمرصاد والتى تستهدف تحرير ارادة الشعب واطلاقها فى معركة التحرير .

وقال السيد الشقيرى ، بالنسبة لسوريا قررت اللجنة مايلى :

دعوة جميع الفلسطينيين فى سوريا للتوجه الى مراكز التطوع فى سوريا لدعم النضال الشعبى العربى السورى فى مكافحة الاستعمار والمخططات العدوانية الصهيونية .

وقد أذيع نص بيان خاص بهذا الصدد صدر عن المنظمة ، كما وجه رئيس المنظمة ، برقية لرئيس الدولة فى سوريا أعرب فيها عن دعم المنظمة الكامل للموقف الثورى فى سوريا ضد دولة العصابات .

هذا بالاضافة الى مشروعات أخرى اقترحتها المنظمة ، وبعثت بها الى سوريا

* المحرر ــ بيروت ــ ١٩٦٦/١٠/٢٦ .

مع رسول خاص يمثل اللجنة التنفيذية ، وهى مشروعات من شأنها تمكين الارادة الفلسطينية الشعبية من تأدية أدوار طليعية تحريرية اوسع مدى واشد أثرا .

وقد لاحظت اللجنة التنفيذية كذلك وجود اجراءات مشبوهة فى بعض الاقطار العربية للضغط على جموع العائدين والحد من نشاطاتهم المشروعة وقد رأت المنظمة ان هناك تشابها بين هذه المحاولات فى تلك البلاد العربية المختلفة ، مما يؤكد وجود مخطط واحد ليس فى صالح القضية الفلسطينية .

وقد وضعت اللجنة فى هذا الصدد خطة تمكنها من وضع حد لهذه الاجراءات واطلاع المسئولين فى تلك الاقطار العربية على الاصابع الخفية ، التى تلعب فى الظلام هادفة الى الحاق الضرر البالغ بالقضية الفلسطينية .

وقد رفضت المنظمة اصدار أى بيان جديد حول قرار تونس بقطع علاقاتها مع المنظمة وتحريرها .

وبالنسبة للشئون الحياتية للفلسطينيين فى الدول المضيفة فقد اطلعت اللجنة على تقارير المكاتب واصدرت بصدرت ذلك التعليمات اللازمة لكل مكتب كى يوالى اتصالاته ومحاولاته من أجل تحقيق مطالب الشعب الانسانية وحقه فى العيش الشريف والاقامة الكريمة والتنقل الحر .

ان اللجنة تعرضت لاوضاع الفلسطينيين العامة فتناولت السياسة التعليمية لوكالة الغوث ومصير ربع مليون طالب فلسطينى يتلقون العلم ما بين رياض الاطفال والجامعات وأقرت اللجنة مجموعة المناهج التى وضعتها اللجنة الخاصة بشئون التربية والتعليم فى المنظمة تمهيدا لعرضها على الدول المضيفة لاقرارها فى مناهجها المدرسية فى العالم المقبل .

وبالنسبة لوكالة الغوث وتقريرها السنوى الذى يعرض الآن فى الامم المتحدة فقد أقرت اللجنة الخطة التى تم الاتفاق عليها مع مندوبى الدول العربية لدى الأمم المتحدة .

كما أبرقت المنظمة الى وفدنا فى نيويورك بالخطوط العريضة التى يجب أن يتضمنها موقف وفدنا وأهمها عرض القضية على أساس أنها قضية تحرير وقضية شعب مصمم على الكفاح والقتال من اجل قضيته .

وأكدت المنظمة من جديد اقتناع الشعب الفلسطينى وايمانه بأن قضية فلسطين لن تحل على منابر الأمم المتحدة وانمابالكفاح المسلح فوق التراب الفلسطينى وفوق جبالها ووديانها وعلى شواطئها .

هذا وقد أعربت اللجنة التنفيذية عن بالغ تقديرها وامتنانها لما ورد فى البيان المشترك الصادر بالامس عن الرئيسين عبد الناصر وتيتو والسيدة انديرا غاندى رئيسة الوزراء الهندية والذى أعلنوا فيه تأييد حق الشعب الفلسطينى فى وطنه ومساندته فى نضاله لتحقيق أمانيه القومية .

وتغتنم اللجنة التنفيذية هذه المناسبة لتنبه جماهير الشعب الفلسطينى فى مواطنه ومهاجره الى المرحلة الحرجة الحاسمة التى تمر بها القضية العربية عامة وقضية فلسطين خاصة ، ونحن على يقين بأن جماهير شعبنا شعب فلسطين ، تعتبر

فى هذه الظروف التاريخية فى حالة تعبئة لكل قواتهـا وطاقاتها للاضطلاع بمسئوليات الكفاح بكل ايمان وكل عزيمة .

ثم أجاب السيد أحمد الشقيرى على أسئلة الصحفيين فبدأ بالاجابة على سؤال عما اذا كانت المنظمة تعتزم عقد محادثات ولقاءات ثنائية مع بعض الدول العربية فقال ان المنظمة تستعد لبدء هذه اللقاءات فى الشهر القادم وستذاع نتائج هـذه اللقاءات أولا بأول .

وأكد الشقيرى أنه لن يكون لقاء فى عمان بين المنظمة والاردن الرسمى وان كنا نعيش كل دقيقة مع شعبنا هناك . ثم أشار الى أن الملك حسين هو الذى أعان قطع علاقاته بالمنظمة فى خطابه فى عجلون .

وقال الشقيرى انهم يتحدثون هناك فى الاردن عن الضفتين ووحدة الضفتين الشرقية والغربية ونحن نؤمن بالوطن الواحد والشعب الواحـد فالحديث عن الضفتين هو استمرار الكارثة فكل تلك الديار وطننا .

ثم أشار السيد الشقيرى الى أن أطماع اسرائيل ترتكز فى احتلال بقيـة فلسطين انطلاقا الى اقامة الدولة الكبيرة من الفرات شرقا الى النيل غربا .

وقال ردا على سؤال آخر ان التنظيم الشعبى الفلسطينى قد تم فى كل من قطاع غزة والجمهورية العربية المتحدة ولكن التنظيم الشعبى له خط آخر فالمنظمـة الآن لها قواعد تتمثل فى اتحادات للعمال والطلاب والمرأة والمنظمة ستلقى الآن مصاعب كثيرة فى سبيل هذا التنظيم لان أغلبية الشعب الفلسطينى فى الاردن .

(٣٦٨)

القرارات والتوصيات

التى اتخذها المجلس الاقتصادى العربى فى دور انعقاده العادى الثانى عشر
القاهرة : ١٣ ديسمبر (كانون اول) ١٩٦٦

تنظيم علاقات الدول العربية مع الدول الاجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين :

احيط المجلس علما بمذكرة الامانة العامة بهذا الخصوص ويوصى بما يلى :

١ - أن تقوم الدول الاعضاء بموافاة الامانة العامة بالبيانات والدراسات المطلوبة من قبل لجنة الملحقين التجاريين فى موعد لايتجاوز ١٥ فبراير (شباط) ١٩٦٧

٢ - أن تشمل الدراسة المطلوبة علاقة اسرائيل الاقتصادية والتجارية مع الدول الاجنبية .

٣ - أن تقوم الامانة العامة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة وبعض الخبراء الاقتصاديين العرب المشهود لهم بالكفاءة باعداد الدراسة المطلوبة فى نهاية شهر مارس (آذار) ١٩٦٧ .

٤ - أن توافى الامانة العامة الدول الاعضاء بهذه الدراسة فى موعد أقصاه النصف الاول من شهر ابريل (نيسان) ١٩٦٧ وذلك تمهيدا لعرض الموضوع على المجلس الاقتصادى فى دورته الاستثنائية المقرر عقدها فى ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٧

(ق ٢٩٩/ د ١٢ / جـ ٢ - ١٩٦٦/١٢/١٣)

متابعة ارتباط اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة :

استعرض المجلس مذكرة الامانة العامة بشأن متابعة المساعى التى تبذلها اسرائيل للارتباط بالسوق الاوربية المشتركة كما استعرض الجهود التى بذلتها الدول العربية الاعضاء لعرقلة هذه المساعى وبعد أن أحاط علما بجميع القرارات التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادى فى هذا الشأن يؤكد المجلس أهمية تنفيذ تلك القرارات .

ويوصى بما يلى :

١ - يؤكد المجلس قراره رقم ٢٣٨ المتخذ فىدور انعقاده التاسع بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٩ بأن تقوم الدول العربية منفردة أو مجتمعة بعقد اتفاقات تجارية مع السوق

(*) منشور رسمى - جامعة الدول العربية .

الأوربية المشتركة تكفل لكل دولة عربية متفاوضة الحصول على امتيازات مماثلة على الاقل لتلك الامتيازات التى تحصل عليها اسرائيل على أن يراعى عدم تعارض هذه الاتفاقات مع المصالح العربية العليا وأهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية وأحكام قرار السوق العربية المشتركة وأن تؤخذ فى الاعتبار مزايا المساومة الجماعية مع دول السوق الاوربية المشتركة ٠

٢ ـ تقوم الدول العربية التى تعقد اتفاقات مع السوق الاوربية المشتركة بايداع الامانة العامة نسخة من هذا الاتفاق تنفيذا للمادة السابعة عشرة من ميثاق جامعة الدول العربية ٠

٣ ـ حث الدول العربية على متابعة نشاط اسرائيل مع السوق الاوربية المشتركة وتعيين مندوبين مراقبين لها لدى السوق وموافاة الامانة العامة بتقارير عن التطورات التى تطرأ على السوق ومحاولات اسرائيل لتوثيق روابطها بها ٠

٤ ـ استمرار البعثات الدبلوماسية للدول العربية لدى السوق فى اجراء كل المساعى الممكنة للضغط على حكومات هذه الدول بقصد عرقلة ارتباط اسرائيل باتفاقية السوق الاوربية المشتركة ٠

٥ ـ أن تستدعى الدول العربية سفراء دول السوق الاوربية المشتركة المعتمدين لديها لبيان المخاطر التى تعود على الاقتصاد العربى من جراء ارتباط اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة ومدى تأثير ذلك على العلاقات بين الدول العربية ودول السوق ٠

٦ ـ قيام الدول العربية بحملة دعائية بواسطة أجهزة الاعلام العربى توضح خطورة ما قد يترتب على توثيق روابط اسرائيل مع السوق الاوربية المشتركة ومدى تأثير ذلك على المصالح العربية ٠

٧ ـ يؤكد المجلس الاقتصادى قراره رقم ٢٨٣ من دور انعقاده العادى الحادى عشر بشأن منع تسرب السلع الاسرائيلية التى تمتعت بتخفيضات من دول السوق نتيجة للاتفاق التجارى المعقود بين اسرائيل والسوق الاوربية المشتركة ٠

٨ ـ أن تبادر الامانة العامة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأسيس مكتب الجامعة العربية لدى المجموعة الاقتصادية الاوربية فى بروكسل تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادى رقم ٢٥١ فى دور انعقاده العادى العاشر وأن ترصد المبالغ اللازمة له فى ميزانية ١٩٦٧/١٩٦٨ ٠

٩ ـ تكليف الامانة العامة بادراج موضوع توثيق علاقات اسرائيل مع السوق الاوربية المشتركة على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية فى أول دورة يعقدها وعرض النتائج على المجلس الاقتصادى فى دورته الاستثنائية المقبلة ٠

١٠ـ تسجيل الشكر للسيد الملحق التجارى للجمهورية العراقية ببروكسل على التقرير القيم الذى أعده بخصوص المحاولات التى تبذلها اسرائيل لعقد اتفاقية مشاركة مع السوق الاوربية المشتركة ٠

(ق ٣٠٨/د ١٢/جـ٢ ـ ١٣/١٢/١٩٦٦)

محاولة اسرائيل الانضمام الى اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى :

اطلع المجلس على ما جاء بتقرير اللجنة الاولى بشأن الجهود التى تبذلها اسرائيل للانضمام الى اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى كما أحاط علما بقرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادى والجهود التى تبذلها الدول العربية لعرقلة محاولات اسرائيل فى هذا السبيل ٠

يوصى بما يلى :

أن تستمر الدول الاعضاء فى بذل المساعى الدبلوماسية مع الدول الآسيوية أعضاء اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى بصفة عامة وأعضاء اللجنة الفرعية المكلفة ببحث طلبات الانضمام للجنة المتقدمة الذكر بصفة خاصة بغية عرقلة جهود اسرائيل للانضمام للجنة المذكورة ٠

(ق ٣٠٩/د ١٢/ج٢ - ١٩٦٦/١٢/١٣)

الاتفاق التجارى ذو الطابع المالى والصناعى بين فرنسا واسرائيل :

اطلع المجلس على ما جاء بتقرير اللجنة الاولى حول هذا الموضوع ٠

ويوصى الدول الاعضاء ببذل المساعى الدبلوماسية لدى حكومة فرنسا لعرقلة تنمية التعاون الاقتصادى والتجارى بينها وبين اسرائيل خصوصا ان مثل هذا التعاون من شأنه التأثير فى العلاقات الاقتصادية بينها وبين الاقطار العربية ٠

(ق ٣١١/د ١٢/ج٢ - ١٩٦٦/١٢/١٣)

(٣٦٩)

رسالة جونسون للرئيس عبد الناصر (*)

٢٣ مايو ١٩٦٧

سرى

صاحب الفخامة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

عزيزى الرئيس ناصر :

لقد أمضيت معظم هذه الأيام الماضية أفكر فى الشرق الأوسط وفى المشاكل التى تواجهونها والمشاكل التى نواجهها فى المنطقة وقد فكر لى عدد من أصدقائنا المشتركين بما فيهم السفير « باتل » أنكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد أبدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة واود ان تعلموا بصورة مباشرة ان هذا ابعد ما يكون عن نوايانا .

ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها ، واظننى أفهم كبرياء شعبكم وأمانيه — وتصميمه على أن يدخل العالم العصرى ويشارك بدوره الكامل فيه بأسرع وقت ممكن وآمل ان نتمكن من إيجاد الوسائل العامة والخاصة على السواء للعمل معا بطريقة أوثق .

كذلك فانى أفهم القوى السياسية التى تعمل فى منطقتكم . أفهم المطامح وأسباب التوتر وكذلك الذكريات والآمال .

وبطبيعة الحال فان من واجبكم وواجبى فى الوقت نفسه ألا ننظر الى الوراء وانما ان ننقذ الشرق الأوسط — والمجتمع الانسانى كله — من حرب أعتقد انه ليس هناك من يريدها ولست أعرف الخطوات التي سيقترحها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت ولكننى أحثكم على أن يكون واجبكم الاول تجاه امتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمى كله هذا الهدف السامى : وهو تجنب أعمال القتال .

ان المنازعات الكبرى فى عصرنا هذا يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال — لا فى آسيا — ولا فى الشرق الأوسط او افريقيا أو أمريكا اللاتينية فذلك اللون من النشاط قد أدى الى نشوب الحرب بالفعل فى آسيا وهو يهدد السلام فى مناطق اخرى وكنت اتوقع ان اطلب الىّ نائب الرئيس — هيوبرت همفرى — أن يتوجه الى الشرق الأوسط لاجراء محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب وكذلك الزعماء الاسرائيليين . واذا ماخرجنا من هذه الأيام بدون أعمال القتال فانى سأظل آمل أن تتم على الفور هذه الزيارة يقوم بها الصديق الذى يحظى بأوفى قدر من ثقتى .

(*) « المعتدون اليهود من ايام موسى الى ايام ديان » محمد صبيح

أن كلا منا ممن يحملون مسئولية قيادة امة يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ والموقع الجغرافى وأعمق المشاعر لدى شعوبنا ومهما كانت الخلافات فى نظرتنا واهتماماتنا بالنسبة لبلادكم وبلادى فاننا كلينا نشترك فى الاهتمام باستقلال وتقدم الجمهورية العربية المتحدة وبالسلام فى الشرق الأوسط .

انى أتوجه اليكم بهذا الخطاب فى هذه اللحظة الحرجة آملا أن تشاركونى هذا التقييم وأن يكون فى امكانكم التصرف وفقه فى الساعات والأيام المقبلة .

المخلص

ليندون ب . جونسون

وقد ألحقت بهذه الرسالة مذكرة شفوية توضيحية هذا نصها :

مذكرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة الجمهورية العربية المتحدة

سرى

فى الأيام الأخيرة ساد التوتر مرة أخرى على طول خطوط الهدنة بين اسرائيل والدول العربية . وأننا نتفق مع وجهة نظر السكرتير العام للأمم المتحدة ان الموقف فى هذه المنطقة موضع اهتمام المجتمع الدولى بأكمله . وأنهـــا لرغبتنا الصادقة أن نعاون الجهود التى تضطلعون فيها بدور قيادى لتخفيف حدة التوترات واستعادة أحوال الاستقرار والثقة .

وليس لدينا أى سبب للاعتقاد في هذا الموقف الحالى بأن احدا من أطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل لديه النية فى ارتكاب عدوان . والواقع ان الخطر ــ وهو خطر جسيم فعلا ــ يكمن فى المغامرة الخاطئة وسوء التقدير . فهناك احتمال بأن يقع أولئك الذين يتولون السلطة فى المنطقة فى اساءة فهم أو اساءة تفسير نوايا الآخرين وأفعالهم .

وهناك ثلاثة وجوه للموقف تسبب لنا قلقا خاصا .

أولها ــ أعمال الارهاب المستمرة التى تجرى ضـــد اسرائيل بموافقة سوريا والتى تقوم فى بعض الحالات ، على الأقل من الأراضى السورية وهذا يتنافى مباشرة مع اتفاقات الهدنة العامة التى تنادى الدول الموقعة عليها ان تضمن الا يرتكب عمل شبيه بأعمال الحرب أو من أعمال العدوان من ارض احدى هذه الدول ضد الطرف الآخر أو ضد المدنيين فى ارض يسيطر عليها هذا الطرف الآخر . ونحن نعتقد ان اتفاقات الهدنة العامة ما زالت تشكل القاعدة المثلى لأن تسود الأحوال السلمية على امتداد الحدود ونحن نأمل أن تشاركنا الجمهورية العربية المتحدة هى والحكومات الأخرى فى مناشدة كل أطراف اتفاقات الهـــدنة أن تحترم مواد هـــذه الاتفاقات بحذافيرها .

وثانيا ــ فاننا قلقون من أن يؤدى الانسحاب السريع لقوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة الى جعل مشكلة المحافظة على السلام على طول حدود الجمهورية العربية المتحدة مع اسرائيل أكثر صعوبة وفى رأينا فان وجود قوة الطوارىء التابعة للأمم

المتحدة يشكل عاملا مساعدا هاما فى المحافظة على الأمن الأساسى على امتداد هذه الحدود . وتؤيد حكومة الولايات المتحدة مهمة السكرتير العام يوثانت في القاهرة وكلها ثقة صادقة فى أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ستبحث معه على نطاق شامل امكانيات استمرار المحافظة على السلام بشكل من الاشكال على الحدود بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل ·

ثالثا ـ تعتقد حكومة الولايات المتحدة أنه من الضرورى بصفة خاصة أن يتوقف الانجاه الحالى لتعبئة القوات وحشدها على الجانبين وأن يغلب هذا الاتجاه · ولقد أخذنا بعين الاعتبار ان بيانات الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل تشير الى ان تحركات قواتها المسلحة ذات غرض دفاعى ولعلنا نأمل فى ان يبدأ الطرفان هما وغيرهما من الدول الأخرى التى اتخذت احتياطات عسكرية فى اعادة قواتهم الى قواعدها الطبيعية فانهم اذا قاموا بذلك يصبح فى امكانهم أن يؤدوا خدمة هامة فى سبيل تخفيف حدة الموقف الحالى المتوتر .

ونحن ننتهز هذه الفرصة لنعيد تأكيدنا بالتزامنا المستمر لمبدأ حرية المرور الى خليج العقبة لسفن جميع الدول فان حق المرور الحر والبرىء الى هذه المياه يعد جزءا من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولى · ونحن موقنون بأن التدخل فى هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة ·

وفى الموقف الحالى فان حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع ان تتأكد بيقين وان تعتمد على ان حكومة الولايات المتحدة تعارض معارضة صارمة اى عدوان فى المنطقة من أى نوع ـ سواء كان مكشوفا أو فى الخفاء وسواء أقامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظـامية ولقد كانت هذه سياسة هذه الحكومة تحت قيادة اربعة عهود أو حكومات مختلفة وسجل اعمالنا العقدان الماضيان ـ سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ـ يوضـــح هاتين النقطتين بجلاء .

وختاما فان حكومة الولايات المتحدة تعبر عن أملها الصادق فى ان تشترك الجمهورية العربية المتحدة معها هى ودول متعددة اخرى فى جهودهم داخل الأمم المتحدة وخارج نطاق هذه الهيئة للوصول الى تخفيف التوتر واعادة الاستقرار الى المنطقة .

سفارة الولايات المتحدة الامريكية
القاهرة في ٢٣ مايو ١٩٦٧

رسالة عبد الناصر الى جونسون (*)

٢ يونيو ١٩٦٧

وقد أجاب الرئيس عبد الناصر على جونسون بالرد التالى :

عزيزى الرئيس ليندون ب ٠ جونسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية

اننى أرحب بمباداتكم فى الكتابة الى حول الوضع الراهن فى الوطن العربى اعتقادا منى بانه مهما بدت نقطة الالتقاء بيننا خارج نطاق رؤيتنا فى هذه المرحلة فان أية محاولة مشتركة من جانبنا لايجاد حوار مباشر قد يساهم على الأقل فى تبديد جزء من السحابات المصطنعة التى يراد لها أن تصور ممارسة الحق وكأنه أمر حرام وأن تصور حق الدفاع وكأنه عدوان ولقد يكون من المفيد ــ فى مجال الحكم على أحداث الساعة ــ أن نراها فى ترابطها الزمنى والمنطقى المتكامل حتى نتجنب سوء الفهم وحتى نصل الى تقييم سليم ومعقول وعادل لواقع الأمور التى نعيش فى وسطها .

ومن أجل ذلك فسأحاول ان أشير الى عدة حقائق أود ان اصفها بانها حقائق مبدئية :

أولا ــ علينا ان نعود بذاكرتنا الى الأيام القليلة السابقة على الاجراءات التى اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة مؤخرا وان نتذاكر الموقف العدوانى الخطير الذى خلقته السلطات الاسرائيلية ازاء الجمهورية العربية السورية والتهديدات العدوانية التى أعلنها عدد من المسئولين الاسرائيليين وما اقترن به ذلك من حشد قوات ضخمة على الحدود السورية تدبيرا لعدوان أكيد على سوريا . لقد كان طبيعيا عندئذ ان تقوم الجمهورية العربية المتحدة بمسئولياتها وأن تتخذ كافة الاجراءات التى يتطلبها العمل دفاعا عن الوطن العربى ضد العدوان المدبر ٠

ثانيا ــ تطلبت الاجراءات الدفاعية التى اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة ان تتقدم قواتنا المسلحة الى مواقعها الأمامية على الحدود حتى تكون قادرة على مواجهة تطورات الموقف ولتكون بوجودها قادرة على التدخل ضد الغزو الاسرائيلى المدبر وحرصا منا على سلامة قوات الطوارىء الدولية فقد قدرنا ضرورة انسحابها واصبح هذا أمرا منتهيا .

ثالثا ــ كان منطقيا بعد انسحاب قوات الطوارىء الدولية ان تتقدم القوات المسلحة العربية لاحتلال مواقعها واحتلت من بين هذه المواقع منطقة شرم الشيخ المطلة على مضيق تيران وكان منطقيا أيضا ان نمارس حقوق سيادتنا الثابتة على المضيق وعلى مياهنا الاقليمية فى الخليج .

وهنا أيضا أود ان أعود بك بضعة سنين الى الوراء الى العدوان الثلاثى ضد

(*) « المعتدون اليهود من ايام موسى الى ايام ديان » محمد صبيح

الجمهورية العربية المتحدة وهو العدوان الذى مازلنا نذكر بالتقدير الموقف العادل الذى اتخذته بلادكم ازاءه .

لقد مارست الجمهورية العربية المتحدة قبل العدوان حقوقها القانونية الثابتة ازاء الملاحة الاسرائيلية فى المضيق وفى الخليج — وهى حقوق لا تحتمل التشكيك — وبعد رحيل قوات الطوارىء وحلول القوات المسلحة العربية محلهـا فى هذه المنطقة لم يكن من المتصور أن يسمح بمرور السفن الاسرائيلية أو المواد الاستراتيجية المرسلة لها — وموقفنا فى ذلك فوق انه ثابت شرعا — فهو يستهدف فى الواقع ازالة آخر أثر للعدوان الثلاثى اعمالا لهذا المبدأ الأخلاقى الذى يقضى بعدم مكافأة المعتدى على عدوانه .

وفى كل ما اتخذناه من اجراءات دفاعا عن أراضينا وحقوقنا أوضحنا امرين :

اولهما — اننا سندافع ضد أى عدوان يقع علينا بكافة ما نملك من قدرات وامكانيات .

وثانيهما — اننا سنظل نسمح بالمرور البرىء للسـفن الأجنبية فى مياهنا الاقليمية .

هذه حقائق تتصل بالموقف المباشر الذى أعلنته الجمهورية العربية المتحدة والتى لا نرى فيها اى مدعاة لكى يتخذها البعض مبررا لفرض جو من الأزمة أو لشن هذه الحملة النفسية الموجهة ضدنا .

وفى الوقت الذى تأخذ فيه هذه الحملة أبعادا وأشكالا متزايدة نرى تجاهلا كاملا ومؤسفا لعدد من الحقائق الأخرى التى اود أن اصفها بأنها حقائق أساسية فهذه الحقائق هى التى تفرض فى الواقع حكمها على مجرى أحداث اليوم وستظل تفرض حكمها فى المستقبل الى ان يصل الجميع الى تقدير كامل لها ولأبعـادها ولجذورها • وسأشير هنا الى حقيقتين :

اولاهما — هى حقوق شعب فلسطين وهى فى نظرنا اهم حقيقة ينبغى الاعتراف بها . لقد استطاعت القوة المسلحة المعتدية ان تطرد هذا الشعب من وطنه وتحوله الى لاجئين على حدود هذا الوطن وتقف قوى السيطرة والعدوان اليوم حائلا دون حقهم الثابت فى العودة اليه والعيش فيه رغم قرارات الأمم المتحدة التى كان آخرها فى العام الماضى •

وثانيتهما — تتصل بموقف اسرائيل ازاء اتفاقات الهدنة وهو موقف لا يتمثل فى مجرد انتهاك مستمر لأحكام هذه الاتفاقيات بل وصل الى حد انكار وجودها أو الالتزام بها بل والى احتلال المناطق المجردة من السلاح وطرد مراقبى الأمم المتحدة منها واهانة المنظمة الدولية والاعتداء على علمها . هاتان هما حقيقتان أساسيتان لا بد من تقدير لهما للحكم على مجرى أحداث اليوم وتطوراتها .

ولقد أشرتم في رسالتكم الى نقطتين :

أولاهما — ما اشرتم اليه من اننا ينبغى ان ننسى الماضى جانبا وان نعمل على انقاذ الشرق الأوسط بل والعالم كله بتجنب الاعمال العسكرية فبالنسبة لهذه النقطة اود ان اشير الى ان سياسة الجمهورية العربية المتحدة لا تكتفى باتخاذ السلام العالمى

هدفا بل اننا فى سبيل هذا الهدف نأخذ دورا ايجابيا لا ارى الاستطراد فى بيانه تجنبا للوقوع فى دائرة التمجيد الذاتى . اما بالنسبة للقيام بتجنب الاعمال العسكرية فيكفى هنا ان أكرر ما سبق ان أعلنت من أن كافة ماقمنـا به من اجراءات فرضتها قوى العدوان . ومع ذلك فان قواتنا لم تبدأ بأى عدوان . ولكننا بلا شك سندافع ضد أى عدوان يقع علينا او على أى بلد عربى بكل ما نملك من قدرات وامكانيات .

وثانيتهما ــ هو ما أشرتم اليه من ان مشاكل العصر لا يمكن حلها عن طريق اختراق الحدود بين الدول بواسطة الرجال والسلاح وانا اتفق معك فى هذا الراى ومع ذلك فينبغى ان ننظر فى كيفية تطبيق هذا المبدأ على كل حالة فاذا كان قصدكم هو عبور بعض أفراد شعب فلسطين خطوط الهدنة فاننى اود هنا ان أشير الى ضرورة بحث هذا الجانب فى نطاق النظرة الشاملة لقضية شعب فلسطين وهنا ايضا اتساءل عن مدى قدرة اية حكومة فى ان تسيطر على مشاعر اكثر من مليون فلسطينى فات مايقرب من العشرين عاما دون ان تهتم العائلة الدولية ــ ومسئوليتها هنا مسئولية لا يمكن الفرار منها ــ باعادتهم الى وطنهم . وتكتفى الجمعية الوطنية العامة للأمم المتحدة فى كل دور من أدوار انعقادها بتأكيد هذا الحق . ان مايقوم به بعض أفراد الشعب الفلسطينى من عبور خطوط الهدنة ان هو فى الواقع الا مظهر من مظاهر الغضب الذى أصبح ــ عن حق ــ يتملك هذا الشعب ازاء الانكار الكامل لحقوقه من جانب العائلة الدولية ومن جانب القوى التى تقف مع اسرائيل وتعاونها ماديا وأدبيا .

وفى الواقع أننا مهما حاولنا ان نفصل بين جوانب المشكلة فلا بد ان نعود فى النهاية الى جوهرها واصلها الذى يتمثل في حق شعب فلسطين في ان يعود الى بلاده ومسئولية العائلة الدولية فى أن تكفل له ممارسة هذا الحق .

وختاما فلقد يبدو هذا الخطاب مطولا بعض الشىء ولكنى حاولت به ان أوضح فى اختصار بعض الملامح الأساسية للموقف الذى نواجهه اليوم فى الوطن العربى .

وفى الختام فاننى أود أن أؤكد لكم أننا سنرحب بالاستماع الى مستر هيوبرت همفرى نائب رئيس الولايات المتحدة فى أى وقت يرى فيه زيارة الجمهورية العربية المتحدة كما سنعمل على اعطائه صورة الموقف كما نراه وسط الأحداث المصيرية التى تعيشها الأمة العربية فى هذه الايام كما أننى على استعداد لارســال السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية فى الحال الى واشنطن للالتقاء بكم وشرح وجهة نظرنا .

وتقبلوا تحياتى وتقديرى ..

القاهرة فى ٢ يونية سنة ١٩٦٧

امضاء

(جمال عبد الناصر)

«٣٧١»

مبـــادىء جونسون الخمسة (*)

١٩ يونيـة سـنة ١٩٦٧

١ ــ ينبغى أن يكون لكل دولة فى المنطقة الحق فى أن تعيش دون تهديد بالهجوم عليها أو القضاء عليها .

٢ ــ ينبغى توطين أكثـر من مليـون لاجىء عربى مشـرد بصورة عادلة قبـل الوصول الى سلم دائم .

٣ ــ يجب احترام حقوق الملاحة ويجب تقرير حقوق المرور البرىء عبر الممرات المائية الدولية لجميع الشعوب .

٤ ــ يجب تخفيض ارسال شحنات الأسلحة الى المنطقة وأن تحدد بالنسبة لجميع الأطراف وهكذا يخف التوتر ويمـكن استغلال رءوس الأموال فى الانمـاء الاقتصادى الحيوى .

٥ ــ يجب تقرير ضمان الحدود والاعتراف بها حتى يمكن الوصـول الى احترام للوحدة السياسية ووحدة اراضى جميع الدول فى المنطقة .

(*) نقـلا من : «Issues» by U.S.A. Department of Foreign Affairs,

(٣٧٢)

مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية (*)

(١٩٦٧/٦/٣٠)

ان الجمعية العامة اذ تعتبر ان الحفاظ على السلام التزام لا يمكن تحاشيه على كل الدول الأعضاء وان عليها بالتالى أن تمتنع عن استخدام القوة فى المجال الدولى ٠

واذ تعتبر أيضا أن أمر وقف اطلاق النار الذى اصدره مجلس الأمن وقبلته أسرائيل والاردن وسوريا والجمهورية العربية المتحدة ، خطوة أولى نحو الوصول الى سلام عادل فى الشرق الأوسط وهو ماينبغى أن يتأكد باجراءات أخرى على المنظمة أن نتخذها وعلى الاطراف تنفيذها ٠

١ ـ تدعو بصفة عاجلة :

(أ) اسرائيل الى سحب كل قواتها من جميع أراضى الأردن وسوريا والجمهورية العربية المتحدة ٠

(ب) الأطراف فى الصراع الى وضع نهاية لحالة النزاع العسكرى للعمل من أجل اقامة تعايش سلمى قائم على حسن الجوار واللجوء فى كل الأحوال الى اجراءات التسوية السلمية كما يحددها ميثاق الامم المتحدة ٠

٢ ـ تؤكد من جديد اقتناعها بأن نظاما دوليا مستقرا لا يمكن أن يقوم على أساس التهديد بالقوة أو استخدام القوة وتعلن أن مشروعية احتلال أو اكتساب الأراضى بمثل هذه الوسائل لا ينبغى الاعتراف به ٠

٣ ـ تطلب من مجلس الأمن الاستمرار ـ بشكل عاجل ـ فى نظر الموقف فى الشرق الأوسط والتعاون فى هذه الاثناء بصفة مباشرة مع الأطراف والاعتماد على وجود الأمم المتحدة ٠

(أ) من أجل تنفيذ نصوص هذه الفقرة العملية (أ ـ (أ) السابقة ٠

(ب) من اجل ضمان حرية المرور عبر الممرات المائية الدولية فى المنطقة ٠

(جـ) من أجل الوصول الى حل مناسب وكامل لمشكلة اللاجئين ٠

(د) من أجل ضمان عدم انتهاك الاستقلال الاقليمى والسياسى لدول المنطقة بما فى ذلك انشاء مناطق مجردة من السلاح لهذا الغرض ٠

٤ ـ تؤكد من جديد كما فى التوصيات السابقة الرغبة فى انشاء حكم دولى لمدينة القدس وهو ما ينبغى أن تنظره الجمعية العامة فى دورتها الثانية والعشرين ٠

(*) منشورات الأمم المتحدة

(٣٧٣)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس

٤ يوليو سنة ١٩٦٧

فى ٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٧ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ٩٩ صوتا دون اعتراض ، وامتناع عشرين دولة عن التصويت ، على مشروع قرار باكستانى (بالاشتراك مع غينيا وايران ومالى والنيجر وتركيا) خاص بمدينة القدس ، جاء فى نصه :

«ان الجمعية العامة ، اذ تشعر بقلق شديد ازاء الموقف السائد فى القدس نتيجة الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة » :

١ ـ تعتبر هذه الاجراءات غير مشروعة .

٢ ـ تدعو اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التى اتخذت والامتناع عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس .

٣ ـ ترجو السكرتير العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة ومجلس الامن حول الموقف وحول تنفيذ هذا القرار فى موعد لايتجاوز اسبوعا واحدا من تاريخ اتخاذه (١) .

---

(١) القرار ٢٢٥٣ ـ الدورة الطارئة الخامسة .

(٣٧٤)

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة

الخاص بالقدس

١٤ يوليو سنة ١٩٦٧

عادت الباكستان ، بالاشتراك مع افغانستان وغينيا وايران ومالى وماليزيا والصومال وتركيا ، الى التقدم بمشروع قرار جديد يؤكد القرار الأول ويدعو مجلس الامن الى القيام على تنفيذه . ولكن ظهر من المناقشات انه يصعب أن يفوز هذا المشروع بأغلبية الاصوات اذا بقيت فيه الفقرة الخاصة بدعوة مجلس الامن الى تنفيذه . وعلى هذا الأساس وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ على مشروع القرار الآتى :

ان الجمعية العامة

اذ تذكر بقرارها رقم ٢٢٥٣ (الدورة الطارئة الخامسة) الصادر فى ٤ تموز (يوليو) .

وقد تلقت التقرير المقدم من السكرتير العام . واذ تأخذ علما مع الاسف والقلق الشديدين بعد التزام اسرائيل بالقرار رقم ٢٢٥٣ (الدورة الطارئة الخامسة):

١ ـ تستنكر فشل اسرائيل فى تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الطارئة الخامسة) .

٢ ـ تكرر دعوتها اسرائيل فى ذلك القرار الى الغاء جميع الاجراءات التى اتخذت والامتناع عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس .

٣ ـ ترجو السكرتير العام تقديم تقرير الى مجلس الامن والجمعية العامة حول الموقف وحول تنفيذ هذا القرار .

وقد وافقت الجمعية العامة على هذا القرار (*) بأغلبية مائة صوت ضد لا شىء ، مع امتناع ثمانى عشرة عن التصويت .

(*) القرار ٢٢٥٤ ـ الدورة الطارئة الخامسة .

(٣٧٥)

مشروع أورى افنيرى (*)

« عرض على الكنيســـت
فى يوليو ١٩٦٧ ورفضه الكنيست »

١ - اجراء استفتاء شعبى بين سكان قطاع غزة والضفة الغربية حول مستقبلهم بصورة ديمقراطية .

٢ - يكون الاستفتاء حول انشاء دولة فلسطينية تضم قطاع غزة والضفة الغربية .

٣ - ترتبط الدولة الفلسطينية باتحاد فيدرالى مبنى على المشاركة السياسية والاقتصادية والعسكرية مع اسرائيل .

٤ - تكون القدس الموحدة جزءا من اسرائيل والقدس القديمة عاصمة للاتحاد الفيدرالى ويكون العبور اليها من جانبى الاتحاد حرا .

٥ - تشرف الأمم المتحدة على الاستفتاء لضمان حريته .

٦ - اذا صوتت غالبية الفلسطينيين لصالح الاقتراح المذكور تحدد فترة انتقالية لمدة عام لاجراء انتخابات ديمقراطية للمؤسسات الحاكمة فى فلسطين ، وفى هذه الفترة تكون فى فلسطين ادارة مؤقتة من عرب فلسطين تعينها حكومه اسرائيل من بين القوة الشعبية فى فلسطين وفى هذه الفترة يظل جيش الدفاع الاسرائيلى يضمن الأمن والسلام فى فلسطين .

٧ - بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية المنتخبة تبدأ مفاوضات لحل المشاكل المعلقة وتحديد الحدود .

٨ - تحل مشكلة اللاجئين حلا نهائيا عن طريق توطينهم وتأهيلهم واستيعابهم فى الدولة الفلسطينية ودولة اسرائيل ومن لا يريد العودة من اللاجئين يتم استيعابهم فى بلاد أخرى بمساعدة اسرائيل وتقوم مؤسسة دولية خاصة بذلك .

٩ - يعترف الاتحاد الفيدرالى بانتساب اسرائيل للشعب اليهودى فى العالم وفلسطين للشعوب العربية وبذلك يتبنى الاتحاد الهجرة اليهودية لاسرائيل ويقوم بتنمية العلاقات مع الدول العربية .

١٠ - تدعى الدول العربية لتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل تشمل الاعتراف بالمبادىء السالفة الذكر ويصبح الاتحاد الفيدرالى فى اطار شرقى .

(*) من الصحف العبرية

(٣٧٦)

مشروع الحزب الشيوعى الاسرائيلى للسلام (*)

قدم للكنيســـت فى ١٩٦٧/٨/٨

١ – تحديد ذاتية الشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة ورد اعتبار اللاجئين واقامة علاقات ودية متبادلة ٠

٢ – تبديل اتفاقيات الهدنة مع كل من مصر وسوريا والاردن ولبنان باتفاقات صلح دائم على أساس الحدود الدولية عام ١٩٤٨ وعلى أساس حرية الملاحة والمرور البرىء ٠

٣ – وضع خطة تنمية اقتصادية اقليمية مشتركة لاستغلال مياه الأنهار واستخراج الثروات الطبيعية ٠

٤ – اتفــاق دولى باشتراك الدول الكبرى الأربع لحيــاد المنطقة والحــد من التسلح التقليدى وتحريم الاسلحة النووية والمساعدة فى التنمية ٠

(٣٧٧)

البيان المشترك

لمؤتمر القمة العربى بالخرطوم (*)

(اول سبتمر ١٩٦٧)

بناء على الدعوة التى وجهتها حكومة السودان لعقد مؤتمر لاصحاب الجلالة والفخامة والملوك والرؤساء العرب بالخرطوم فى الفترة من ٢٩ أغسطس الى أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ .. لتدارس الموقف العربى الراهن والنظر فى وضع خطة عربية مشتركة لازالة آثار العدوان اجتمع بمدينة الخرطوم كل من صاحب الجلالة حسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية وفخامة الرئيس اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة لجمهورية السودان وفخامة الفريق عبد الرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وفخامة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وفخامة الرئيس عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية وسمو الامير صباح السالم الصباح امير الكويت وفخامة الرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية .. وسمو الامير الحسن الرضا ولى عهد المملكة الليبية ومعالى السيد الباهى الادهم كاتب الدولة للرئاسة ممثلا لفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية . ومعالى السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وعضو مجلس الثورة ممثلا لفخامة الرئيس هوارى بومدين رئيس مجلس الثورة الشعبية ورئيس مجلس وزراء جمهورية الجزائر الديمقراطية .. ومعالى الدكتور محمد بن هيمة رئيس وزراء المملكة المغربية ممثلا لصاحب الجلالة الملك الحسن الثانى ملك المملكة المغربية .. والسيد أحمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

ولقد ساد اجتماعاتهم الشعور المشترك بعظم المسئولية التاريخية التى تواجهها الشعوب العربية فى هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة من مراحل نضالها .. مؤكدين تصميمهم على الوقوف صفا واحدا فى مواجهتهم للتحديات المصيرية وما تلقيه على الشعوب العربية من مسئوليات .. وتدارس أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم ابعاد العدوان الذى تعرضت له الدول العربية فى الخامس من يونيو الماضى وقرروا ان ازالة آثار العدوان من الأرض العربية هى مسئولية مشتركة بين جميع الدول العربية تحتم تعبئة الطاقات العربية مع ايمانهم التام بأن هذه الطاقات كفيلة بازالة آثار العدوان .. وبأن النكسة التى تعرضت لها الشعوب العربية .. يجب أن تكون حافزا قويا لوحدة الصف ودعم العمل العربى المشترك ..

(*) جريدة الأهرام - ٢/٩/١٩٦٧ .

وفى ظل هذا التقييم اتفق اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم اتفقوا على الوسائل الفعالة التى تكفل تحقيق ازالة آثار العدوان ومن بينها دعم الدول التى تأثرت مواردها الاقتصادية مباشرة نتيجة للعدوان وذلك لتمكين هذه الدول من الصمود فى وجه الضغوط الاقتصادية .. وعبر اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن ايمانهم الراسخ وعزمهم الأكيد على ضرورة مواصلة العمل العربى الموحد من أجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين فى وطنه .

ويناشد القادة العرب المجتمعون شعوب وحكومات العالم لتأييد هذا الحق العادل فى اتخاذ مواقف ايجابية ازاء قوى الاستعمار الصهيونى التى تحول بين شعب فلسطين وبين ممارسته لهذا الحق ..

واستعرض الملوك والرؤساء العرب وممثلوهم العلاقات بين دولهم فى جميع مجالاتها واتفقوا على اتخاذ الخطوات التى من شأنها دعم وتعزيز العلاقات بينها ووفقا لميثاق التضامن العربى بغية تحقيق آمال الشعب العربى في التقدم والرخاء .

وأعرب أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن تقديرهم البالغ لمبادرة حكومة جمهورية السودان الشقيق بالدعوة الى هذا الاجتماع التاريخى كما عبروا عن مشاعرهم الفياضة تجاه الاستقبال الحماسى الذى استقبلهم به شعب السودان الكريم .

قرارات وتوصيات

مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم

(اول سبتمبر ١٩٦٧)

اولا : أكد المؤتمر وحدة الصف العربى ووحدة العمل الجماعى وتصفيته من جميع الشوائب . كما اكد الملوك والرؤساء والممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربى الذى اصدره مؤتمر القمة العربى الثالث الذى عقد فى الدار البيضاء وتطبيقه.

ثانيا : قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان على أساس ان الأراضى المحتلة اراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء .

ثانيا : قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان على الصعيد الدولى والدبلوماسى لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها بعد الخامس من حزيران (يونيو) وذلك فى نطاق المبادىء الأساسية التى تلتزم بها الدول العربية وهى عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها ، وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه .

رابعا : كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب قد اوصى بامكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح فى المعركة . ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الأمر ماليا أن الضخ نفسه يمكن ان يستخدم كسلاح ايجابى باعتبار البترول طاقة عربية يمكن ان توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود فى المعركة .

وقرر المؤتمر استئناف ضخ البترول باعتباره طاقة عربية ايجابية يمكن تسييرها فى خدمة الأهداف العربية وفى الاسهام فى تمكين الدول العربية التى تعرضت للعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد اقتصادية من الصمود لازالة آثار العدوان . وقد أسهمت بالفعل الدول المنتجة للبترول فى تمكين الدول التى تأثرت بالعدوان من الصمود أمام أى ضغط اقتصادى .

خامسا : اقر المجتمعون المشروع الذى تقدمت به الكويت لانشاء صندوق للانماء الاقتصادى والاجتماعى العربى طبقا لتوصية مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي انعقد ببغداد .

(٣٧٩)

خطاب وزير خارجية اسرائيل

الى السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن القدس (*)

١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧

هناك حقيقة بارزة عن الحياة الراهنة فى القدس ، وهى الحاجة الطبيعية الى ضمان الحقوق المتساوية والفرص المتكافئة لجميع سكان المدينة ، عن طريق تزويدهم بنفس الخدمات والتسهيلات العامة . ولن يخدم فرص التجزئة والسدود بالمدينة أية مصلحة دولية أو غيرها . بل سيؤدى ذلك الى المزيد من التوتر والى خلق التمييز ولا يمنع ذلك التسوية النهائية لبعض الجوانب ذات الأهمية فى وضع القدس والتى تكمن أصولها وقواعدها فى الاهتمام الدولى بالمدينة . واشير هنا الى الحاجة الى التعبير الصحيح عن المصلحة الخاصة للديانات الكبرى الثلاث فى القدس . ونحن جد راغبين فى تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع المصالح الدولية المعنية . وانى لواثق انه يمكن تحقيق التقدم نحو هذا الهدف فى جو من الهدوء الدولى ، وهو مالم يتحقق بصورة محددة حتى الآن .

(*) U.N. Doc. A/6793.

(٣٨٠)

قرار مجلس الأمن

بشأن اعتداء اسرائيل على السويس (*)

صدر فى ١٩٦٧/١٠/٢٦

ان مجلس الأمن

اذ يشعر بالقلق الشديد بشأن النشاط العسكرى الأخير فى الشرق الأوسط الذى جرى بالرغم من قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف اطلاق النار ·

واذ يأخذ بعين الاعتبار المعلومات الخاصة بهذا النشاط والتى قدمها الأمين العام للأمم المتحدة ·

أولا : يشجب أعمال خرق وقف اطلاق النار ·

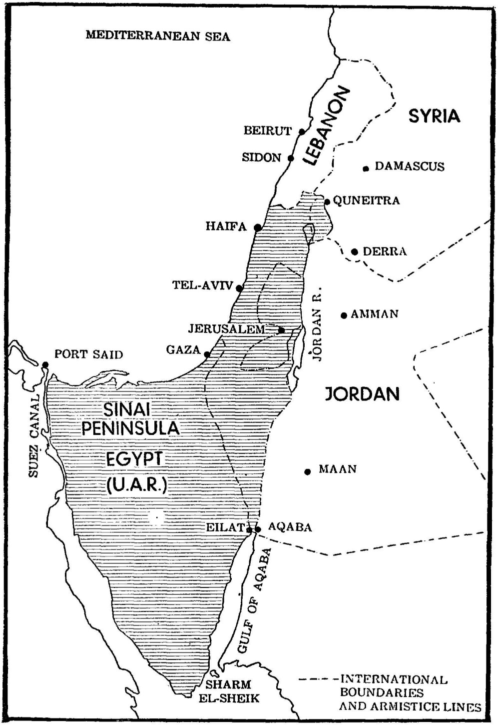
ثانيا : يأسف للاصابات والخسائر فى الممتلكات الناجمة عن أعمال الخرق ·

ثالثا : يؤكد من جديد ضرورة التقيد بصورة حازمة بقرارات وقف اطلاق النار ·

رابعا : يدعو الدول الأعضاء المعنية بالأمر الى أن توقف فورا النشاط العسكرى بجميع اشكاله فى المنطقة المحظورة وأن تتعاون تعاونا كاملا وسريعا مع هيئة الرقابة الدولية على الهدنة ·

(*) منشورات الأمم المتحدة

Greater Israel
The Israel of Levi Eshkol and Itzhak Rabin.



As a result of the June War, 1968, Israel occupies a territory three times its own size. Levi Eshkol, Prime Minister of Israel now talks of a «Greater Israel» (**Le Monde**, 11 July 1967 and the **New York Herald Tribune**, 30 October 1967.)

And General Itzhak Rabin Chief-of-Staff of the Israeli Army, 1967, says : « The Suez Canal, the Jordan River and the Syrian Heights form the **natural frontiers** of Israel. »

(L'ORIENT, *22 Septembre 1967*, *AFP*.)

(٣٨١)

تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة

المرفوع الى الجمعية العامة بشأن القدس

بناء على تقرير ممثله الشخصى أرنستو تالمان(*)

أكتوبر سنة ١٩٦٧

قد اتضح بما لايدع مجالا للشك أن اسرائيل ماضية فى اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لوضع الاجزاء التى لم تكن تحت سيطرتها من قبل تحت سيادتها .

كما جاء على لسان ارنستوتالمان فى التقرير المذكور :

« أكدت السلطات الاسرائيلية باصرار أن عملية التوحيد لا رجوع فيها ولا يجوز التفاوض بشأنها » .

أما ممثلو العرب فى المدينة المقدسة ، فقد أبانوا للممثل الشخصى عن وجهة نظر قانونية ومشروعة جديرة بالاعتبار ، على الرغم من الحقيقة الواقعة وهى أنهم قد أدلوا اليه بوجهة نظرهم فى منطقة خاضعة للسلطة العسكرية الاسرائيلية ، وانهم لم يكونوا من العاملين فى الميادين المختلفة أسوة بمن لاقاهم من الاسرائيليين ، وانهم يفتقرون الى أى تنظيم سياسى أو ادارى يجمع كلمتهم ويعبر عنها .

فقد أوضحت الشخصيات العربية للممثل الشخصى أن العرب يقرون بالسلطة الفعلية للاحتلال العسكرى فى ضوء طبيعته المؤقتة ، ويعارضون أى نوع من أنواع نقل السيادة الاسرائيلية على القدس العربية عن طريق ضمها أو توحيدها داخل نطاق اسرائيل خلافا للقانون الدولى العام وجاء هذا على لسان الممثل الشخصى فى تقريره حيث يقول :

«أن العرب يقرون بنظام الاحتلال العسكرى كما هو، وانهم على استعداد للتعاون مع مثل هذا النظام فى معالجة القضايا الراهنة الخاصة بشئون الادارة والانعاش العام . ولكنهم يعارضون الدمج الادارى فى نظام الدولة الاسرائيلية ، الذى يرون فيه خرقا للقاعدة القانونية الدولية المستقرة التى تحرم على سلطة الاحتلال النظام القانونى والادارى فى الاقليم المحتل ، وتعطى السكان فى الوقت نفسه حق احترام ملكيتهم الخاصة وحقوقهم وحرياتهم الشخصية » .

كما جاء فى هذا التقرير ، أن الشخصيات العربية قد أكدت للممثل الشخصى مرارا وتكرارا أن سكان القسم الشرقى من القدس لم تتح لهم الفرصة فى أن يعربوا عما اذا كانوا راغبين فى الحياة ضمن مجتمع الدولة الاسرائيلية أم لا ، وعبروا عن

(*) عن كتاب : « قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية » للدكتور عز الدين فودة.

وجهة نظرهم فى أن هذا يمثل انتهاكا لحق تقرير المصير كما جاء فى ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وأوضح معظم العرب الذين قابلهم الممثل الشخصى « ان السكان المسلمين قد صعقوا لما قامت به أسرائيل من أعمال الانتهاك لقدسية الاماكن المسيحية والاسلامية وانهم يعتبرون قيام كبير حاخامى الجيش الاسرائيلى ومعه آخرون بالصلاة داخل الحرم الشريف استفزازا مدبرا للمسلمين » ٠

« كما تركت البيانات التى صدرت عن المسئولين الاسرائيليين والشخصيات اليهودية عن ادعاءات اليهود ومخططاتهم فى منطقة الهيكل آثارا مفزعة وآثار نسف نحو ١٣٥ منزلا فى حى المغاربة المقابل لحائط المبكى وتسويتها بالجرارات مشاعر القلق البالغ . فقد أدى هذا العمل الى طرد نحو ٦٥٠ مسلما من الفقراء والمتدينين من مساكنهم القريبة من المسجد الاقصى المبارك ومسجد عمر . وكانت هذه المنازل التى ضمت بينها مسجدين صغيرين من أملاك الوقف الاسلامى (وقف المجاهد أبى الغوث) وبعض الاهالى من العرب» . واتهمت الشخصيات العربية السلطات الاسرائيلية ايضا بأنها قد انتزعت الحى اليهودى القديم وأخرجت من سكانه نحوا من ثلاثة آلاف ساكن بعد فترة انذار محدودة . هذا الى جانب اختيارها احدى مدارس البنات الحكومية ، وتضم مسجدا ، على مقربة من الاقصى لتكون مقرا لمحكمة الحاخاميين العليا ، دون استشارة ادارة الأوقاف التى تتبعها هذه المدرسة ٠ وفضلا عن كل ذلك فقد ادعت السلطات الاسرائيلية صلاحيات تشمل المحاكم الشرعية الاسلامية ، ومراجعة الخطب التى تلقى من منبر المسجد الاقصى فى صلاة الجمعة وقامت بحذف بعض الآيات القرآنية منها ، بما يخالف تعاليم الدين والشرع الاسلامى .

وأشار تقرير الممثل الشخصى للسكرتير العام الى القلق الذى أعرب عنه ممثلو الطوائف المسيحية ، واحساسهم الخفى بالنسبة للمستقبل وما قد يحمل فى طياته من اضطرابات أخرى ، لو أن الاماكن المقدسة بقيت تحت سيطرة دولة واحدة ، تشد نفسها الى ديانة واحدة ، لم تخف قط ماتراه من أن أهدافها السياسية بالنسبة للقدس تتفق وأهدافها الدينية .

وأخيرا فقد أكد المواطنون العرب على اختلاف طوائفهم للممثل الشخصى أن المزيد من الانتهاكات الاسرائيلية للاماكن المقدسة وحقوق السكان لابد وأن يؤدى الى أضطراب عنيف ، يسفر عن نتائج جد خطيرة .

مشروع القرار

الذى قدمته الهند ونيجيريا ومالى (*)

١٩٦٧/١١/٨

ان مجلس الأمن

اذ يعبر عن قلقه المستمر ازاء الموقف الخطير فى الشرق الأوسط .

واذ يذكر قراره رقم ٢٣٣ (١٩٦٧) الصادر فى ٦ يونيو ١٩٦٧ حول نشوب القتال والذى دعا كخطوة أولى الى وقف اطلاق النار ووقف كل نشاط عسكرى فى المنطقة .

واذ يذكر أيضا قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٦ الذى أكد ضرورة تخفيف حدة التوتر واستعادة السلام واعادة الأحوال العادية الى المنطقة .

يقـــــرر :

١ – ان احتلال أو كسب الأراضى بواسطة الغزو العسكرى أمر لا يقره ميثاق الأمم المتحدة وبالتالى يتحتم أن تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من جميع الأراضى التى جرى احتلالها نتيجة للصراع الأخير .

٢ – انه بالمثل لكل دولة الحق فى أن تعيش فى سلام وأمن حرة من التهديدات ومن أعمال الحرب ، وبالتالى فانه ينبغى على جميع الدول فى المنطقة أن تنهى حالة الحرب وأن تسوى منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية .

٣ – لكل دولة فى المنطقة – بالمثل – حق فى أن تكون آمنة داخل حدودها ومن الملزم لكل الدول الأعضاء فى المنطقة أن تحترم سيادة كل منهـــا ووحدة أراضيها واستقلالها .

ويقرر المجلس أيضـــا : ينبغى ايجـــاد تسوية عادلة لمســـألة اللاجئين الفلسطينيين . كما أنه ينبغى ضمان حرية الملاحة – طبقا للقانون الدولى – فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة .

ويطلب من السكرتير العـام ان يوفد ممثلا خاصـــا الى المنطقة للاتصـــال بالأطراف المعنية بغرض تنسيق الجهود لتحقيق أغراض هـذا القرار وتقديم تقرير الى مجلس الامن فى غضون ٣٠ يوما .

(*) منشورات الأمم المتحدة

(٣٨٣)

مشروع القرار الأمريكى(*)

فى ١٩٦٧/١١/٨

ان مجلس الأمن

وهو يعرب عن قلقه المستمر بشأن الموقف الخطير فى الشرق الأوسط يعيد الى الاذهان قراره (٢٣٣) لعام ١٩٦٧ الذى اتخذ بشأن نشوب القتال والذى دعا كخطوة أولى لوقف اطلاق النار فورا ولوقف جميع النشاط العسكرى فى المنطقة ٠

ويعيد الى الاذهان كذلك قرار الجمعية العامة ٠

ويؤكد ضرورة التعجيل بتخفيف حدة التوتر والعمل على الوصول الى سلم عادل ودائم يمكن أن تعيش فيه كل دولة فى المنطقة فى أمن ٠

ويؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها لميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بأن تعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق ٠

أولا : يؤكد أن تنفيذ مبادىء الميثاق المذكور سابقا تتطلب تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ويشمل انسحاب القوات المسلحة من الاراضى المحتلة وانهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل وحق كل دولة فى المنطقة فى البقاء والسيادة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى وأمنها وحدودها المعترف بها والتحرر من التهديد أو استخدام القوة ٠

ثانيا : يؤكد كذلك ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة ٠

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ٠

(جـ) ضمان مناعة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وهذه التدابير تشمل انشاء مناطق مجردة من السلاح ٠

(د) تحقيق الحد من سباق الأسلحة المدمرة فى المنطقة ٠

ثالثا : يطلب الى السكرتير العام أن يعين ممثلا خاصا للسفر الى الشرق الأوسط ليقوم باتصالات مع الدول المعنية بقصد مساعدتها فى اعداد حلول وفقا لأغراض هذا المشروع وفى ايجاد سلام عادل ودائم فى المنطقة ٠

رابعا : يطلب الى السكرتير العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن عن تقدم الجهود التى يقوم بها الممثل الخاص بأسرع وقت ممكن ٠

(*) منشورات الأمم المتحدة

(٣٨٤)

مشروع القرار السوفييتي

المقدم في ٢١/١١/١٩٦٧ (*)

ان مجلس الأمن

اذ يعرب عن قلقه ازاء عدم وجود أي تقدم على طريق الحل السياسي في الشرق الأوسط وازاء التوتر المتزايد في المنطقة ·

واذ يذكر أن هناك حوادث خرق لقرارات وقف اطلاق النار التي اتخذها مجلس الأمن في أيام ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٢ يونية ١٩٦٧ ، وقد اعتبرت هذه القرارات خطوة أولى نحو اقامة سلام عادل في المنطقة والتي يجب دعمها باجراءات أخرى مناسبة ، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة ·

واذ يؤكد الحاجة الملحة لاقرار السلام واعادة الظروف الطبيعية الى الشرق الأوسط ·

١ - يعلن المجلس أن اقرار السلام والوصول الى حل نهائي لهذه المشكلة يمكن تحقيقها في نطاق ميثاق الأمم المتحدة ·

٢ - يطلب المجلس أن تتخذ فورا الاجراءات التالية :

(أ) يجب على الأطراف المتصارعة أن تسحب فورا قواتها الى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل ٥ يونية ١٩٦٧ تنفيذا لمبدأ أن الاستيلاء على الأراضي بالحرب أمر لا يمكن الاعتراف به ·

(ب) على جميع دول المنطقة الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعترف - دون ابطاء - بأن من حق كل دولة أن تعيش وأن تتمتع باستقلالها القومي في سلام وأمن وأن تمتنع - دون ابطاء - عن أي عمل يتناقض مع ماسبق ·

٣ - يرى المجلس أنه يتحتم عليه في هذا الموضوع أن يستمر في مناقشة الموقف في الشرق الأوسط متعاونا في ذلك مباشرة مع الأطراف المعنية مستخدما وجود الأمم المتحدة بهدف الوصول الى حل مناسب وعادل لجميع نواحي المشكلة على أساس المبادىء التالية ·

(أ) عدم السماح باستخدام القوة أو التهديد بها .

(ب) أن تحترم كل دولة السيادة الاقليمية للأخرى ·

(جـ) التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ·

(د) المرور البرىء في الممرات المائية طبقا للاتفاقيات الدولية ·

٤ - يجب على كل الدول انهاء حالة الحرب والحد من سباق التسلح في المنطقة على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ·

(*) منشورات الأمم المتحدة

(٣٨٥)

قرار مجلس الأمن

فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧

حول أزمة الشرق الأوسط (*)

ان مجلس الامن اذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الاوسط واذ يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب والحاجة الى سلام دائم ، تستطيع أن تعيش فيه كل دولة فى المنطقة .

واذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ – يعلن أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط وهذا يقتضى تطبيق المبدءين التاليين :

(أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير .

(ب) أن تنهى كل الدول حالة الحرب وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقهـــا فى ان تعيش فى سلام فى نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها .

٢ – ويؤكد المجلس الحاجة الى :

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة .

(ب) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .

(جـ)ضمان حدود كل دولة فى المنطقة واستقلالهـا السياسى عن طريق اجراءات من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

٣ – يطلب المجلس من السكرتير العام أن يعين ممثلا خاصا الى الشرق الأوسط لاقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة فى الجهود للوصول الى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادىء الواردة فى هذا القرار .

٤ – يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص فى أقرب وقت ممكن .

(القرار عبارة عن صيغة المشروع البريطانى المقدم الى مجلس الأمن وقد وافق عليه المجلس بالاجماع) .

(*) منشورات الأمم المتحدة

(٣٨٦)

مشروع قرار الدول الأفرو ـ آسيوية ـ لاتينية

بابطال اجراءات اسرائيل فى القدس ١٩٦٨/٥/٢٠

(والذى قدمته باكستان والسنغال) (*)

ان مجلس الأمن

بعد الاشارة الى القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة يومى ٤ ، ١٤ يوليو ١٩٦٧

وبعد الاطلاع على رســـالة مندوب الاردن الدائم عن الموقف فى القدس وتقرير السكرتير العام .

وبعد الاستماع الى البيانات التى ألقيت فى المجلس

وبعد ملاحظة أنه منذ اتخاذ القرارين المشار اليهما اتخذت اسرائيل مزيدا من الاجراءات والأعمال المنافية لهذين القرارين .

وبعد تأكيد المبدأ المقرر الذى ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وهو أن الاستيلاء على الاراضى بالغزو العسكرى أمر غير مقبول :

١ ـ يأسف لعدم امتثال اسرائيل لقرارى الجمعية العامة المشار اليهما .

٢ ـ يعتبر أن الاجراءات والأعمال التشريعية والادارية التى قامت بها اسرائيل ومن بينها نزع ملكية الأراضى والممتلكات ، اجراءات وأعمال باطلة ، ولا يمكن أن تغير الوضع القانونى للقدس .

٣ ـ يدعو اسرائيل الى أن تلغى بصورة عاجلة جميع الاجراءات التى اتخذتها فعلا والامتناع عن اتخاذ أى اجراء آخر يهدف الى تغيير الوضع فى القدس .

٤ ـ يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير عاجل الى مجلس الأمن عن الاجراءات التى تتخذها اسرائيل لتنفيذ هذا القرار .

٥ ـ يقرر بقاء المسألة قيد البحث واعادة مناقشتها على ضوء تقرير الســـكرتير العام .

(*) منشورات الأمم المتحدة

(٣٨٧)

قرار مجلس الأمن

بالغاء العرض العسكرى الاسرائيلى فى القدس (*)

٢٠ مايو سنة ١٩٦٨

ان مجلس الامن .

بعد أن اطلع على تقرير يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة وعلى مذكرته الى اسرائيــل .

آخذا بعين الاعتبار أن اقامة عرض عسكرى فى مدينة القدس سيزيد من التوتر فى المنطقة وسيكون له أثر عكسى على الجهود الرامية الى التوصل الى حل سلمى للمشكلة القائمة فى المنطقة .

١ ــ يدعو اسرائيل الى الامتناع عن اقامة العرض العسكرى المزمع اقامته فى القدس يوم ٢ آيار (مايو) ١٩٦٨ .

٢ ــ يطلب من السكرتير العام أن يقــدم الى مجلس الامن تقريرا عن تنفيذ هــــذا القرار .

(*) عن كتاب : « قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية » للدكتور عز الدين فودة.

(٣٨٨)

مشروع قرار الدول الأفرو-آسيوية - لاتينية

بابطال اجراءات اسرائيل فى القدس (*)

١٩٦٨/٥/٢١

(والذى قدمته الباكستان والسنغال)

ان مجلس الأمن

اذ يذكر بقرارى الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٣ ورقم ٢٢٥٤ فى ٤ ، ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ .

وبعد الاطلاع على كتاب الممثل الدائم للأردن (س/٨٥٦٠) المتعلق بالوضع فى القدس . وعلى تقرير الأمين العام (س/٨١٤٦) .

وبعـد الاستماع الى البيانات التى تليت فى المجلس .

واذ يلاحظ أنه بعـد صـدور القرارين المذكورين اعلاه عمدت اسرائيل الى اتخاذ اجراءات واعمال اخرى تخالف هذين القرارين .

واذ يؤكد المبدأ الثابت بموجب ميثاق الأمم المتحدة من حيث عـدم السـماح بامتلاك أرض عن طريق الغزو العسكرى .

واذ يضع نصب عينيه ضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم :

أولا : يعرب عن أسفه الشديد لاخفاق اسرائيل فى التقيـد بقرارى الجمعية العمومية الواردين أعلاه .

ثانيـا : يعتبر جميع الاعمال والاجراءات التشريعية والادارية بما فيهـا مصادرة الأراضى والممتلكات القائمة عليها التى اتخذتها اسرائيل والتى تميل الى تغيير وضع القدس باطلة ولا يمكنها أن تغير هذا الوضع .

ثالثا : يدعو اسرائيل بصورة عاجلة الى الغـاء جميع الاجراءات التى اتخذتها حتى الآن والى الامتناع عن القيام بأية أعمال اخرى تميل الى تغيير وضع القدس .

رابعا : يطلب الى الأمين العام ان يرفع تقريرا الى مجلس الأمن عن تطبيق هذا القرار .

(*) منشورات الأمم المتحدة .

(٣٨٩)

قرار مجلس الأمن

بشأن الغاء اسرائيل لضم القدس اليها (*)

٢١ مايو سنة ١٩٦٨

فى ٦ آيار (مايو) استأنف مجلس الامن بحث الموقف فى القدس حيث أدان بعض الأعضــاء (باكستان والاتحاد السوفياتى) الاجراءات الهمجية التى ترتكبها اسرائيل ضد العرب فى الاراضى المحتلة .

وبعد مناورات طويلة ومعقدة ، تقدمت الدول الافريقية والاسيوية واللاتينية بمشروع قرار الى مجلس الأمن صــباح يوم ٢١ آيار (مايو) وافق عليه المجلس بأغلبية ١٣ صوتا ، وامتناع دولتين عن التصويت هما الولايات المتحدة وكنده . وينص على مايلى :

ان مجلس الامن

بعد الاشارة الى القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة للامم المتحدة يومى ٤ و ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٦٧ .

وبعد الاطلاع على رسالة مندوب الاردن الدائم عن الموقف فى القدس (س/٨٥٦٠) وتقرير السكرتير العام (س/٨١٤٦) .

وبعــد ملاحظة أنه منذ اتخاذ القرارين المشار اليهما اتخذت اسرائيل مزيدا من الاجراءات والاعمال المنافية لهذين القرارين .

وآخذا بعين الاعتبار الحاجة الى العالم من اجل سلام دائم وعادل .

وبعد التأكيد أن الاستيلاء على الأراضى بالغزو العسكرى أمر غير مقبول .

١ — يأسف لعدم امتثــال اسرائيـــل لقرارى الجمعية العامة المشار اليهما .

٢ — يعتبر ان الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التى قامت بها اسرائيل ، ومن بينها نزع ملكية الاراضى والممتلكات ، التى تهدف الى تغيير الوضع القانونى فى القدس هى اجراءات وأعمال باطلة ، ولايمكن أن تغير هذا الوضع .

٣ — يدعو اسرائيل الى أن تلغى بصورة عاجلة جميع الاجراءات التى اتخذتها فعلا ، والامتناع عن اتخاذ اى اجراء يهدف الى تغيير الوضع فى القدس .

٤ — يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير عاجل الى مجلس الامن عن الاجراءاتالتى تتخذها اسرائيل لتنفيذ هذا القرار .

(*) القرار رقم

S/Ras/ 252 (1968)
U.N. Monthly chronicle June, 1968 P. 30

(٣٩٠)

مشروع ايزنهاور ـ ستراوس
لازالة ملوحة مياه البحر سنة ١٩٦٧

نشر في مجلة ريدرز دايجست

في يونيه ١٩٦٨

تحت عنوان (اقتراح لعصرنا)

بقلم دوايت آيزنهاور

فى خطابى الذى ألقيته أمام الامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٥٣ عن «الذرة من أجل السلام» ركزت حديثى على المزايا الرائعة التى تستطيع أن تحققها معجزة الطاقة النووية للبشرية · وخلال السنوات الاخيرة تحققت بعض هذه المزايا · فمثلا عندما اصبحت رئيسا للولايات المتحدة فى يناير ١٩٥٣ لم يكن يوجد مفاعل نووى واحد لانتاج الطاقة الكهربائية التجارية ولم يكن هناك تخطيط لانتاج اى منها ، وكان العلماء متشــائمين للغاية بالنسبة للتطبيق العملى لهذا الاسلوب. ولكن الادميرال لويس شتروس بوصفه رئيسا للجنة الطاقة الذرية صمم على أن تستمر الدراسات والتجارب · واصـــبح السجل اليوم ١٦ محطة عاملة لانتاج الكهرباء بالطاقة النووية و٢١ محطة يجرى بناؤها و ٥٢ محطة وضعت خططها · وانتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الذرة قادر تماما على التنافس مع الوسائل التقليدية .

والآن يبدو كما لو كنا على أبواب فتح جديد ـ ازالة ملوحة مياه البحر بكميات ضخمة بواسطة الطاقة الذرية لتحويل الاراضى الصحراوية فى هذا العالم الى أرض مزدهرة تفى بحاجات الانسان · وقد جرت دراسات شاملة حول ازالة ملوحة المياه فى المعمل القومى بولاية تنيسى ، وفى أماكن أخرى · وحققت التكنولوجيـــا قفزات ضخمة تماما كما فعلت فى انتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الذرية · واننى اعتقد ان الوقت قد حان لاستخدام هذه الاداة الجديدة المثيرة على نطاق واسع ·

ومن الطبيعى ان اشياء كثيرة قد انجزت خلال السنوات الاخيرة عن طريق الرد بموارد المياه الطبيعية · والوديان الزراعية الاسطورية فى كاليفورنيا والاريزونا تعد من الامثلة البارزة فى يومنا هذا ولكن كثيرا من المناطق فى جميع انحاء العالم تقل فيها تماما موارد المياه اللازمة لأغراض الزراعة ونتيجة لهذا كان سكان الصحراء عبر القرون يتطلعون فى شوق الى البحار غير المحدودة التى تحتضن شواطئهم ويبحثون عن طريقة كمياوية يمكنهم بواسطتها تحويل المياه المالحة الى مياه عذبة رخيصة وبكميات هائلة · ولكن الى عهد قريب كان ذلك مجرد حلم لا يمكن تحقيقه ·

وفى خطاب « الذرة من اجل السلام » ــ الذى تضمن كثيرا من العلومات التى قدمها شتروس رئيس لجنة الطاقة الذرية ــ اشرت الى الزراعة كمجال من المجالات الانسانية التى تستطيع الذرة أن تخدم فيها وبعثت بمذكرة الىشتروس أحثه فيها على القيام بدراسة شاملة لأساليب ازالة ملوحة مياه البحر بواسطة الطاقة الذرية ٠ واضفت قائلا : « اننى لا استطيع ان اتصور اى نجاح علمى يمكن ان يعادل هذا النجاح فيما يقدمه من خدمة للبشرية » ٠

وفى ربيع ١٩٦٧ تحدثت من جديد مع لويس شتروس ــ وكلانا الآن مواطنان عاديان ولا زلنا صديقين مخلصين ــ عن ازالة ملوحة مياه البحر بواسطة الطاقة الذرية وامكان تطبيق ذلك فى الشرق الاوسط ٠ وفى يونيه الماضى وضع امامى خطة مفصلة قام باعدادها بمعاونة عدد من خيرة الخبراء الهندسيين والماليين فى بلادنا ٠ واطلقنا على هذه الخطة اسم « اقتراح لعصرنا »

وليس الغرض من هذا المشروع هو تحويل مناطق قاحلة كبيرة الى مناطق زراعية وتوفير العمل النافع لمئات الالوف من السكان فحسب ، ولكن لتعزيز السلام فى منطقة من العالم تعانى من اضطرابات عميقة ، وذلك عن طريق خلق دافع جديد للتعاون بين الدول ٠ واننى متفائل بدرجة تدفعنى الى الاعتقاد بأن هذا الاقتراح قد ينجح فى تحقيق الاستقرار فى منطقة فشلت فيها المفاوضات التى لا تنتهى وذلك عن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ وهذا من المؤكد أن يحدث فى يوم من الايام ٠

عداء مؤسف :

وجذور العداء فى الشرق الاوسط تمتد عبر قرون من الزمن ، وتنمو فى تربة الكراهية الشديدة بين الشعوب العربية والشعب اليهودى ٠ انها تربة مريرة فعلا كما علمت ذلك لاول مرة اثناء الحرب العالمية الثانية ٠ فأثناء غزو شمال أفريقيا لم يكن مهمتنا الحاق الهزيمة بجيوش هتلر ، بل كان علينا أيضا أن نعمل كادارة محتلة لفترة من الوقت لمنع الفوضى الشاملة ٠

وكقائد للقوات الامريكية سمعت عن القوانين المتعسفة ضد الاقليات اليهودية فى بعض هذه المناطق الناطقة بالعربية ٠ وأمرت بتعديل هذه القوانين ٠ولعلنا نكون قد قمنا بعمل طيب فى هذا المجال ٠ ولكن جاءنى فى احد الايام زعيم دينى يهودى له مكانته ورجانى الا أعمل بسرعة على تغيير مثل هذه الاجراءات . وكان يخشى أن يؤدى ذلك الى مذبحة للجالية اليهودية ٠ ومنذ ذلك الوقت رأينا ان من الحكمة المضى فى هذا الطريق بمزيد من الحذر ٠

وخلال الجزء الاكبر من العشرين عاما التى انقضت منذ ظهور جمهورية اسرائيل الى الوجود كان الشرق الأوسط يعيش فى حالة من الهدنة المسلحة ففى مرتين تطور العداء بين العرب واليهود الى حرب علنية مرة أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦ ومرة أخرى فى أواخر ربيع ١٩٦٧ عندما أحرزت اسرائيل نصرا شاملا فى حرب مذهلة استغرقت ستة أيام ضد مصر والدول العربية الأخرى ٠

وأثناء السنوات التى قضيتها فى البيت الابيض حاولت بلادى جهدها كصديق غير متحيز لجميع دول الشرق الاوسط ، ان تسهم فى حل بعض المشكلات المعقدة التى

تجعل هذه الدول تقف دائما على حافة الحرب • ففي عام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ مثلا أوفدت اريك جونستون كممثل شخصى لى للمساهمة فى تسويه النزاع العنيف الذى نشب بين اسرائيل من ناحية وبين سوريا والاردن من ناحية أخرى حول تقسيم مياه الرى فى وادى الاردن • ووضعت خطة بدت عادلة ومرضية ووافق عليها الخبراء الهندسيون والفنيون فى كلا الجانبين ولكن عداء الزعماء السياسيين العرب بلغ حدا جعلهم يرفضون هذا الاقتراح فى ازدراء ، حتى دون أن يسمحوا لشعوبهم بأن تعرف شيئا عن وجوده .

ولكن معظم أولئك الذين درسوا الاقتراح الخاص بازالة ملوحة مياه البحر • وهو الاقتراح الذى وضعته بالاشتراك مع الادميرال شتروس يعتقدون أن مزاياه بالنسبة للمنطقة المعنية مزايا عظيمة للغاية لدرجة ان الدول المتعادية فى الشرق الأوسط لن تستطيع الامتناع عن التعاون فى تنفيذه • وليس هناك من يفترض ان التحامل والكراهية سوف يختفيان بين عشية وضحاها . ولكن تعاون العرب واليهود فى مشروع بهذه الضخامة فضلا عن أنه عملى ومفيد قد يكون أول خطوة كبيرة نحو سلام دائم .

الأسلوب العملى :

وليس هناك جديد بالنسبة لازالة ملوحة مياه البحر لكى يستخدمها الانسان فمنذ سنين كانت السفن عابرة المحيطات تزود بأجهزة تقطير لتحويل مياه البحر الى مياه عذبة • وهناك أيضا منشآت عديدة مماثلة فى بعض الدول تنتج المياه للأغراض المنزلية فى الموانى حيث تقل الموارد الطبيعية ففى العام الماضى قامت مدينة كى وست الواقعة فى أقصى طرف ولاية فلوريدا والتى يبلغ عدد سكانها ٥٦٫٠٠٠ نسمة بتشغيل محطة لتقطير مياه البحر بدون استخدام الطاقة النووية • وتستطيع هذه المحطة انتاج ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ جالون يوميا والماء الذى تنتجه من النوع الجيد •

والمشكلة هى ان المياه التى تنتجها محطات التقطير التى تعمل بوقود تقليدى (وهو عادة الغاز أو البترول) باهظة التكاليف بحيث لا يمكن استخدامها فى أغراض الزراعة • وأرقام مدينة كى وست ، وهى أقل أرقام بالنسبة لمحطات التقطير الموجودة فعلا ، هى حوالى ٨٥ سنتا لكل ١٫٠٠٠ جالون . وهذا مبلغ باهظ جدا بالنسبة للرى ولهذا يجب أن نتجه الى الطاقة الذرية •

وبالرغم من انه لا توجد فى الوقت الحاضر أية محطة لازالة ملوحة المياه بالطاقة النووية الا انه يجرى الاعداد لبناء محطة كبيرة على جزيرة من صنع الانسان بالقرب من ساحل كاليفورنيا الجنوبى • وعندما يستكمل بناء هذه المحطة فوق جزيرة بولسا ، فانه سينتج ١٨٠٠ ميجاوات من الكهرباء و١٥٠ مليون جالون من المياه العذبة يوميا للاستفادة بها فى مشروع المياه بالمنطقة • وتكاليف انتاج المياه فى هذه المحطة تقل بكثير عن تكاليف انتاجها بواسطة أى نظام حالى • والطريقة المستخدمة فى ازالة ملوحة مياه البحر بواسطة الطاقة الذرية هى نفس الطريقة المتبعة تقريبا فى محطات التقطير التى تعمل بالوقود التقليدى ــ عملية تقطير تمر خلالها مياه البحر بسلسلة طويلة من غرف التبخير ولكن الحرارة اللازمة فى هذه الحالة سوف تأتى من المفاعل الذرية •

وحتى هذه المحطة الضخمة التى ستقام فى جزيرة بولسا ستكون صغيرة اذا

ماقورنت بالمنشآت التى يدور حولها التفكير بالنسبة للشرق الأوسط ٠٠ ومشروعنا يقترح انشاء ثلاث محطات ٠٠ اثنتان على ساحل البحر المتوسط ، وواحدة على خليج العقبة ـ مجموع انتاجها يزيد على بليون جالون من المياه العذبة يوميا ٠ وهذه الكمية تعادل ضعف متوسط التدفق اليومى للروافد الرئيسية الثلاثة لنهر الأردن ٠ ونظرا لأننا نعرف الآن ان نفقات ازالة ملوحة مياه البحر تنخفض بدرجة كبيرة وبصـورة مضطردة كلما ازداد حجم المنشآت التى تقوم بهذه العملية فمن المحتمل ألا يتكلف انتاج المياه العذبة من هذه المنشآت الضخمة أكثر من ١٥ سنتا لكل ١٠٠٠ جالون ٠

وربما يقل عن ذلك كلما اكتسبنا مزيدا من الخبرة التكنولوجية ٠ وهذه التكاليف تبدو ملائمة من الناحية العملية بالنسبة لعدد كبير من المحاصيل ويمكن على الأقل تحويل ١٧٥٠ ميلا مربعا من الأراضى القاحلة الى أرض صالحة للزراعة وهى خطوة كبيرة فى الواقع نحو تحقيق الحلم القديم لساكنى الصحراء ٠

قوة من أجل السـلام :

والمنشآت التى ستقام فى الشرق الأوسط ـ مثل محطة جزيرة بولسا للتقطير سوف يكون لها غرض مزدوج ٠ فبالاضافة الى المياه ستنتج هذه المحطات كمية هائلة من الطاقة الكهربائية ٠ وسوف يستخدم جزء من هذه الطاقة فى ضخ المياه الى المناطق النائية مثل سوريا والأردن وربما تحت قناة السويس الى أجزاء من مصر ٠ وسوف يستخدم الجزء الباقى من هذه الطاقة فى انتاج الأسمدة الضرورية وغير ذلك من الأغراض الصناعية الأخرى وانتاج الطـاقة الكهربائية بكميات كبيرة سوف يؤدى الى ظهور مجمعات صناعية جديدة فى الشرق الأوسط ، كما حدث فى كثير من المناطق الأخرى فى العالم ٠

وبهذه الطريقة ستساعد هذه الخطة المقترحة على حل مشكلة أكثر من مليـون لاجىء « عربى » فعندما قامت دولة اسرائيل فى عام ١٩٤٨ غادر مئات الألوف من العرب المقيمين هنـاك منازلهم وديارهم وأقاموا فى معسـكرات اللاجئين فى الدول العربية المجاورة وهناك فى المعسكرات التى تعتبر وصمة فى جبين العالم المتحضر ، يعيش معظم هؤلاء الناس فى تكاسل وفقر وبلا أمل كبير ، ويعتمدون أساسا على ما تقدمه لهم الأمم المتحدة من اعانات ٠ ويمكن استخدام أعداد كبيرة منهم فى بنـاء المنشآت الجديدة وحفر قنوات المياه واعداد التربة لزراعة المحاصيل المروية ٠ وفيما بعد يمكن بلا شك لعدد كبير من هؤلاء اللاجئين أن يستقروا فى المناطق الزراعية الجديدة بالدول العربية ٠

وسوف تبلغ تكاليف هذا المشروع حوالى بليون دولار على الأقل ، ونحن لانقترح أن تقوم الولايات المتحدة بدفع هذا المبلغ ٠ وهناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن هذا المشروع يمكن أن يكون مشروعا تجاريا ناجحا يستطيع الوقوف على قدميه وسوف تأتى ايراداته من بيع منتجاته من المياه والكهرباء للمنتفعين بها ٠ وسوف تتقدم حكومتنا باستثمار مبدئى فى بعض أسهم هذا المشروع وسوف تطرح باقى الأسهم للبيع فى أسواق العالم ليشتريها المستثمرون من الأفراد والقطاع الخاص ٠

وسوف توفر الأموال الاضافية عن طريق بيع المستندات القابلة للتحويل في الأسواق الدولية • وقد أكد لنا رجال البنوك الدوليون أن عالم المال سوف يرحب بهذه الفرصة للاستثمار في الظروف العادية •

ولحسن الحظ أنه توجد بالفعل وكالة للاشراف على عمل هذه المنشآت الضخمة وتزويدها بمادة اليورانيوم والتأكد من أن هــذه المادة لا تســتخدم في الأغراض العسكرية ، وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي اقترحت انشاءها لأول مرة في خطابي عن « الذرة من أجل السلام » عام ١٩٥٣ ، وأنشئت في عام ١٩٥٧ لتكون ذراعا للأمم المتحدة ومقرها في فيينا • والوظيفة الأولى لهذه الوكالة هي تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية على أساس علمي • وجميع دول الشرق الأوسط التي يشملها اقتراحنا الحالي أعضاء في الوكالة الدولية للطــاقة الذرية • وأثنــاء فترة حكمي خصصت الولايات المتحدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كميات كبيرة من اليورانيوم لاستخدامها في الأغراض السلمية • ولا تزال هناك كمية كافية لمنشآت ازالة ملوحة مياه البحر في الشرق الأوسط •

وعندما أذيع اقتراحنا في عام ١٩٦٧ قوبل باهتمام واسع وموافقة شاملة من جانب الصحافة (١) وكان أملنا أن تساعد الحكومة في دفع هذا المشروع حتى يحقق فوائده ولكنه حتى الآن أحيل فقط الى وزارتي الخارجية والداخلية والى لجنة الطاقة الذرية لدراسته • ويبدو أن معظم الدبلوماسيين المحترفين يعتقدون انه يجب أن نحقق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط قبل أن يصبح في الامكان تنفيذ الخطة • ولكنني أعارض هــذا الرأي وأقول ان العكس هو الصحيح • فالخطة ذاتها تعد طريقا الى السلام •

وفي خريف ١٩٦٧ تقــدم الســناتور الجمهوري هاوارد بيكر بقرار الى مجلس الشيوخ الأمريكي لتبني هذا المشروع • وبعد مناقشات شاملة ، وافقت عليه لجنــة العلاقات الخارجية بالاجماع ، وأقر بدون موافقة مجلس الشيوخ • (وحتى الآن لم يتخذ مجلس النواب موقفا مماثلا) وبالرغم من ان القرار هو مجرد تعبير عن الموافقة ، وليس لتنفيذ الخطة فعلا ، الا ان هذا التأييد المشترك كان مبعثا للتشجيع •

والشيء الذي لا يبعث على الابتهاج ، ان هذا الاقتراح لقي حتى الآن اهتماما متواضعا في الشرق الأوسط • والمطلوب الآن عمل رسمي ونشيط من جانب حكومتنا لتحريك هذا المشروع • وانني مقتنع بأنه بمجرد أن تفهم دول المنطقة هذا المشروع ، وما يمكن أن يعنيه بالنســبة لشعوبها ، فســوف تتلهف برغم خصوماتها القديمة للاشتراك فيه ، وأعتقد أنه لايوجد مكان أفضل من الشرق الاوسط لاتاحة فرصة التجــربة الواقعة أمام تكنولوجيتنا الحديثة • فهنــاك سيكون لنا هدفان انسانيان عظيمان ــ الرخاء ، وأهم من ذلك ــ السلام •

---

(١) اقرأ موضوع « سياسات من أجل السلام » ديدرزدايجست ــ أكتوبر ١٩٦٧ •

(٣٩١)

مشروع بيجال آلون (*)

اغسطس ١٩٦٨

١ - يكون نهـر الاردن والخط الوهمى الذى يقطع البحـر الميت فى منتصفه خطا للحدود مع المملكة الاردنية ·

٢ - تضم اسرائيل قطاعا مسافته ١٥ كم على طول وادى الاردن حتى البحر الميت على شريطة ألا تضم هذه الأراضى أهالى عرب ·

٣ - تكون الحدود شـــمال البحر الميت غير شـاملة لمدينة أريحا وذلك لاعتبارات سكانية مع ضم طريق « البحر الميت - القدس » الى اسرائيل ·

٤ - تكون حدود اسرائيل من نواحى رام الله متجهة الى الغرب بصورة تضمن أن يقع طريق اللطرون بيت حورون - القدس تحت سيطرة اسرائيل ·

٥ - ضم جبل الخليل بسكانه الذين يبلغ عددهم ٨٠ ألف شخص لأن ذلك يضمن حماية القدس أو لان هذه المنطقة تشتمل على امكانيات الاستيطان وبعض الاماكن المقدسة مثل المغارة وقبر راحيل ·

٦ - اعطـاء ممر من منخفض الاردن الى المملكة الاردنية بحيث يضمن للأهالى العرب أن يكونوا مرتبطين بالمملكة الاردنية وبحيث يسمح لاسرائيل بالسيطرة على هذا الاتصال فى حالة تعرضها للخطر ·

(*) نقلا عن كتاب : The Jewish Observer

(٣٩٢)

مشروع ابا ايبان للجمعية العامة

المكون من ٩ نقاط (*)

١٩٦٨/١٠/٩

* تحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس ان الموقف الذى يعقب حالة وقف اطلاق النار لابد وأن يكون سلاما عادلا ودائما ، يتم التفاوض بشأنه بين الاطراف المعنية .

* انشاء حدود آمنة ودائمة تكون منسقة مع هدف تحقيق أمن اسرائيل

* أن تكون الحدود مفتوحة ، وأن يكون حق الحصول على تسهيلات فيما يتعلق بالمرور الى شاطىء البحر المتوسط ، وان يتم العبور الى المناطق الدينية والأثرية داخل بلاد المنطقة .

* حرية الملاحة ، مع دعوة الجمهورية العربية المتحدة الى أن تعترف هى واسرائيل بأن قناة السويس وخليج العقبة ممرات مائية دولية .

* مشكلة اللاجئين : يتم بحث هذه المشكلة فى مؤتمر لدول الشرق الاوسط على أن يضع هذا المؤتمر خطة تنفذ خلال خمس سنوات لحل مشاكل اللاجئين وانشاء لجان لتوطين اللاجئين وادماجهم . كذلك فان اسرائيل مدعوة لاتخاذ خطوات تهدف الى تخفيف ظروف الحياة بالنسبة للاجئين خلال هذا الشتاء .

* القدس : ان اسرائيل مستعدة لمناقشة التوصل الى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم الامر .

* الاعتراف بسيادة دول المنطقة ، وحقها كدول فى المجموعة الدولية — كما عبر عن ذلك قرار مجلس الامن الصادر فى ١٢ نوفمبر على أن يتم هذا عن طريق اتفاقيات مباشرة بين حكومة اسرائيل وحكومات الدول العربية ، كل حكومة باسمها.

* التعاون الاقليمى : وذلك بهدف اقامة تجمع اقليمى لدول الشرق الأوسط

وقال أبيان انه ليس ثمة جديد في ان تلتقي اسرائيل والدول العربية بصورة

(*) وكالات الإنباء .

رسمية ، ولكن الجديد فى الأمر هو المبدأ الذى أعلنه الرئيس ناصر والذى قرر فيه أنه « لا مفاوضة مع اسرائيل » .

واذا أمكن تحقيق السلام الدائم والاتفاق على ماوصفه بالحدود الآمنة والمعترف بها فان كل ما جاء فى قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر يمكن تحقيقه بعد ذلك .

ان محاولة تغيير خطوط وقف اطلاق النار ـ بدون الاتفاق مقدما على السلام الدائم والحدود الآمنة ـ من شأنها خلق ظروف تؤدى الى تجدد الاشتباكات المسلحة .

(وعارض ايبان فكرة ايجاد حل تفرضه الدول الكبرى ووصفها بأنها ابعد الأفكار عن الواقعية على الاطلاق .)

(٣٩٣)

نص المقترحات السوفيتية (*)

١٩٦٨/١٢/٢٢

« قدمها القائم بالأعمال السوفييتي الى دين راسك وزير الخارجية الأمريكية لتكون تحت عناية الرئيس ليندون جونسون وقـد قدمت في نفس الوقت بواسطة سفراء الاتحاد السوفييتي الى وزارات الخارجية في باريس ولندن »

ان البنود الرئيسية لخطة عمل يقترحها الاتحاد السوفييتي لتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يمكن التعبير عنها كما يلي :

تؤكد اسرائيل والدول العربية المجاورة التي ستكون على استعداد للاشتراك في تنفيذ مثل هذه الخطة قبولها لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، كما تعبر عن استعدادها لتنفيذ كافة بنوده . وبموجب هذا فانهم يوافقون على أن يتم تحديد الجدول الزمني وطريقة انسحاب القـوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ عن طريق الاتصالات بواسطة يارنج . ويجرى في نفس الوقت أعداد خطة يتفق عليها لتطبيقها من قبل الطرفين من أجل تنفيذ البنود الأخرى من قرار مجلس الامن ، ويؤخذ في الاعتبار عند اعدادها اقامة سلام عادل ووطيد في الشرق الأوسط حيث يتاح لكل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

ويمكن أن يكون الهدف من هذه الاتصالات التفاوض حول خطوات محددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن المشار اليه آنفا :

١ ــ تعلن حكومة اسرائيل وحكومات الدول العربية المجاورة التي تقبل الاشتراك في تنفيذ الخطة برضائها المشترك وفي نفس الوقت ــ عن استعدادها ، لانهاء حالة الحـرب بين هذه الدول العـربية واسرائيل والتوصل الى حل سلمي للمشكلة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة . وفي هذا الخصوص تعلن اسرائيل عن استعدادها بأن تبدأ في موعد محدد سحب قواتها من الاراضي العربية المحتلة نتيجة لنزاع صيف ١٩٦٧ .

٢ ــ تقوم الدول العربية المشار اليها آنفا وكذلك اسرائيل ــ عند موعد انســحاب القوات الاسرائيلية والذى سيتم على مراحل وتحت رقابة ممثلي الامم المتحدة ــ بايداع لدى الأمم المتحدة الوثائق القابلة فيما يتعلق بانهاء حالة الحـرب ، وباحترام وبالاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وكذلك بوحدة أراضيها وباستقلالها السياسي وبحقها في العيش في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها ، أي تطبيقا لما ورد في قرار مجلس الامن المشار اليه آنفا .

(*) من جريدة الأهرام ١٩٦٨/١٢/٢٣ .

وطبقا لاتفاق يتوصل اليه عن طريق وساطة دكتور يارنج ، فانه يتعين الاتفاق على النقاط التالية ـ الحدود الآمنة والمعترف بها (مع ارفاق الخرائط المقابلة) ـ حرية الملاحة فى الممرات البحرية الدولية فى المنظمة ـ الحل العادل لمشكلة اللاجئين ـ وحدة أراضى كل دولة فى المنطقة واستقلالها السياسى (ومن الممكن أن يكون ذلك عن طريق وسائل من بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح) .

ومن المفروض أن هذا الاتفاق سيعتبر ـ وفق ماحدده قرار مجلس الأمن ـ كوحدة متكاملة تتعلق بكافة أوجه التسوية السلمية فى منطقة الشرق الأوسط اى ككل .

٣ ـ وفى خلال الشهر التالى ـ حسبما يتفق عليه ـ ستنسحب القوات الاسرائيلية من جزء من الاراضى العربية الى خطوط يتفق عليها فى شبه جزيرة سيناء وفى منطقة الضفة الغربية لنهر الاردن (وكذلك من الارضى السورية ـ من منطقة القنيطرة) .

وعندما تصل القوات الاسرائيلية الى هذه الخطوط المحددة من قبل فى شبه جزيرة سيناء (على سبيل المثال : ٣٠ ـ ٤٠ كيلومترا من قناة السويس) ـ ترسل حكومة الجمهورية العربية المتحدة قواتها الى منطقة القناة وتبدأ فى تطهير القناة لاستئناف الملاحة .

٤ ـ وفى خلال الشهر التالى ـ حسبما يتفق عليه ـ تنسحب القوات الاسرائيلية الى الخطوط التى كانت فيها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ـ وبعد ذلك يعاد اقامة الادارة العربية كاملة الى المناطق التى تم تحريرها كما تعود قوات الجيش والبوليس التابعة لها الى هذه المناطق .

وفى خلال المرحلة الثانية من انسحاب القوات الاسرائيلية من الجمهورية العربية المتحدة ـ تعلن الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل (أو الجمهورية العربية المتحدة وحدها اذا وافقت حكومتها على ذلك) قبولها تمركز قوات الامم المتحدة قرب الخط القائم قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ فى شبه جزيرة سيناء وفى شرم الشيخ وقطاع غزة ـ أى استعادة الحالة التى كانت قائمة فى المنطقة فى مايو ١٩٦٧ .

يتخذ مجلس الأمن قرارا بايفاد قوات الأمم المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ويؤكد مبدأ حرية الملاحة لسفن كافة البلاد فى مضيق تيران وفى خليج العقبة .

٥ ـ وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية الى الحدود الدولية التى تخطط بواسطة مجلس الأمن أو عن طريق توقيع وثيقة متعددة الاطراف ، تدخل الوثائق السابق ايداعها من جانب الدول العربية واسرائيل موضع النفاذ .

ويتخذ مجلس الأمن طبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة قرارا عن الضمانات الخاصة بالحدود العربية الاسرائيلية (وضمانات الدول الاربع الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن غير مستبعدة) .

(٣٩٤)

قرار مجلس الأمن بادانة اسرائيل

فى عدوانها على مطار بيروت (*)

٣١ ديسمبر ١٩٦٨

ان مجلس الأمن

بعد دراســــة محتويات الخطاب الذى بعث به الى رئيس المجلس المندوب الدائم للبنان ·

وبعد النظر فى المعلومات التى قدمها رئيس هيئة المراقبة على الهدنة ·

وبعد الاستماع الى بيانات مندوبى لبنان واسرائيل حول الهجوم الخطير على مطار بيروت الدولى ·

وباعتبار أن العمل العسكرى للقوات المسلحة الاسرائيلية ضد المطار الدولى المدنى كان عملا مبيتا وتم على نطاق واسع ودبر بدقة ·

ونظرا لقلق المجلس البالغ لتدهور الموقف بصورة خطيرة نتيجة لهذا الانتهاك لقرارات المجلس ·

ونظرا لقلق المجلس الشديد لضرورة تأكيد وضمان حرية الملاحة المدنية الدولية فى الجو فان المجلس :

أولا : يدين اسرائيل لعملها العسكرى المدبر انتهاكا لالتزاماتها طبقا للميثاق وقرارات وقف اطلاق النار ·

ثانيا : يرى المجلس أن مثل هذه الأعمال المدبرة التى تتسم بالعنف تعرض المحافظة على السلام للخطر ·

ثالثا : ان المجلس يصدر تحذيرا صارما لاسرائيل بأنه اذا تكررت مثل هذه الأعمال فان المجلس ســـينظر فى اتخاذ المزيد من الخطوات لكى يجعل قراراته ذات فعالية ·

رابعا : يرى المجلس أن للبنان الحق فى تعويض مناسب عن الخسائر التى تكبدتها والتى اعترفت اسرائيل بمسئوليتها عنها

(تمت الموافقة عليه بالاجماع)

(*) عن وكالات الانباء

(٣٩٥)

بيان حركة ارض اسرائيل

« انشاء مستوطنات يهودية فى المناطق المحررة يأتى فى المقام الأول »

سنة ١٩٦٨

استقبل الجمهور الاسرائيلى بشعور الارتياح العميق أنباء المستوطنات الرائدة الأولى والتى تم انشاؤها فى المناطق الجديدة من وطننا المحرر . ونعنى بذلك المستوطنات التى انشائها حركة «الكيبوتز الموحد» . فى مرتفعات الجولان وفى شمالى سيناء ، وعودة المستوطنين المتدينين الى كيبوتزهم السابق « غوش عصيون » (فى جبال الخليل) . غير أن هذه البدايات الصغيرة ليست الا من قبيل التشديد على الطريق الطويل الذى يتوجب علينا السير فيه . والمطلوب الآن بذل مقدار أكبر من الجهود ومن القوة الدافعة خصوصا فيما يتعلق باعادة توطين المنطقة الواقعة الى الغرب من نهر الاردن (الضفة الغربية) والتى تبقى ، كما كانت على الدوام ، فى صميم القلب من وطننا والمفتاح لضمان مستقبل أكيد وسلمى لنا ولأولادنا . ان تلال اليهودية والسامرة التى أعيدت لنا الآن لم تبطل أبدا محط آمالنا وأحلامنا ، حتى يوم كانت تحت الحكم الأجنبى (يعنى العربى) . وما لا يمكن تصوره هو ألا تتضافر جهودنا لجعلها مزدهرة الآن ، اذ أصبحت أخيرا فى حوزتنا . وهناك مساحات شاسعة من الأراضى غربى الاردن تمتد جرداء وبلا حراثة وهى تنتظر المجهود اليهودى .

نطالب حكومة اسرائيل والمؤسسات المعنية بتطوير الأراضى أن تنشىء دون تأخر شبكة من المستوطنات الزراعية والصناعية فى طول وعرض المساحات التى تم الاستيلاء عليها مؤخرا ، أى فى القطاعات الخالية تماما وبمحاذاة المدن والقرى القائمة حاليا .

ان أريحا العليا لا تقل عن الناصرة العليا من حيث المصلحة القومية الحيوية . ويجب أن تقوم ضواحى سكنية فى القدس الجديدة عند المنحدرات الجرداء شرقى المدينة .

وموديعيم ، مدينة الاشمونيين القديمة ، تومىء الينا لنقوم بتجديدها كما أننا نلفت الانظار بالحاح خاص وتشديد الى الخليل ، مدينة الآباء المقدسة ، حيث عاش اليهود على مر الايام حياة الدرس والتقوى . وما عودة مؤسسات درس التوراة الى الخليل والتى ازدهرت هناك فيما مضى الا بمثابة الواجب القومى الاسمى فى هذا الظرف بالذات ، وكل ما هو مطلوب لتنفيذ ذلك يتعلق بموافقة السلطات المختصة .

(*) من كتاب « اسرائيل الكبرى » ـ للدكتور أسعد رزوق

ان كل تأخير وتردد فى اعادة توطين أرض اسرائيل ســـــوف يكلفنا غاليا فى الامتحانات السياسية والعسكرية التى قد تنتظرنا فى المستقبل • فلا نتأخر حتى يفوت الأوان كثيرا •

ان حركة أرض اسرائيل « التى تضم رجالا ونساء من مختلف مرافق الحياة وعلى تعدد انتمائهم السياسى تطلب الى الحكومة اتخاذ خطوات عاجلة لانشاء مستوطنات ومشروعات فى المناطق المحررة ، بأن ترصد المبالغ المالية اللازمة فى الميزانية القومية لهذا العام والاعوام القادمة لتحقيق هذا الغرض • ولا يوجد هناك نقص فى الايدى والمؤسسات الراغبة والمستعدة للقيام بالمهمات المترتبة على ذلك •

والنداء الذى وجه الى الدياسبورا (يهود العالم) كى تبعث الينا بسيل عظيم من المهاجرين يجب أن يربط بمرحلة دينامية من اعـــادة التوطين والانماء فى المناطق الجديدة من بلادنا • اذ لا يمكننا بغير هذا السبيل أن نخلق التحدى أمـــام الروح الرائدة للشباب اليهودى فى كل مكان •

اننا نناشد الكنيست أن يقر مشروعا بتمديد فترة الخدمة الوطنية لكى تتوافر الطاقة البشرية الضرورية للاستيطان ونناشد حركات الكيبوتز والموشاف المختلفة ، والنقابات العمالية واتحادات الصناعة والتجارة ، وأصحاب المصانع وموظفى الأموال، فى اسرائيل وخارجها ، والمؤسسات العلمية والثقافية أن ينكبوا فورا على هذا العمل العظيم فى الانماء القومى •

الأرض لنا حين نحتلها ونقوم ببنائها •

حركة أرض اسرائيل

The Land of Israel Movement

(٣٩٦)

المقررات السرية

للاحزاب الاسرائيلية

سنة ١٩٦٨

١ ـ الأردن ٠ يجب أن يقوم اتفاق خاص ومنفصل للسلام بين الأردن واسرائيل ٠ لأن البلدين معنيان بأرض القسم الأكبر من فلسطين ٠ مثل هذا الاتفاق يجب أن يبنى ايضا على التعاون الاقتصادى والثقافى وعلى معاهدة عدم اعتداء ٠ ومثل هذا الاتفاق يجب أن يتيح لنا أن نعيد للأردن « الضفة الغربية » مع التعديل الضرورى للحدود بشكل يؤمن لاسرائيل سلاما وأمنا دائمين ٠

٢ ـ اللاجئون . ان الاتفاق مع الاردن وتعديل الحدود سيسهل حل مشكلة اللاجئين فمعظمهم يجب أن يستقر فى الاردن . ثم تقوم بعد ذلك جهود مشتركة بين الاردن واسرائيل للافادة من الموارد الدولية لتطوير مشاريع الرى والمشاريع الصناعية ، ومن اجل الاستثمار المشترك للبحر الميت . وفى الوقت نفسه سيمنح الاردن مرفأ حرا على البحر المتوسط . ان تطورا كهذا مع الخفض من حد موازنة التسلح الاردنية سيقوى استقلال الاردن السياسى والاقتصادى عن القوى الاجنبية ويقوى العلاقات بينه وبين دولة اسرائيل .

٣ ـ القدس . لن يعاد اى قسم من اقسام القدس الى الاردن بأى حال من الاحوال، فمدينة القدس الموحدة ستكون عاصمة اسرائيل ، مع امكانية منح الاستقلال الذاتى الدينى فى حفظ واستعمال الاماكن المقدسة .

٤ ـ صحراء سيناء . يجب أن يزال الى الابد التهديد المصرى لحدود اسرائيل الجنوبية وذلك باعلان صحراء سيناء منطقة منزوعة السلاح .

٥ ـ قطاع غزة . ان قطاع غزة الذى لم يكن فى يوم من الأيام ملكا لمصر يجب ان يخضع بكافة سكانه لاسرائيل . ويجب ان تنتزع أرض خاصة لاسكان اللاجئين الذين يضمهم القطاع .

٦ ـ السويس وتيران . يجب أن تمنح اسرائيل ضمانات من كل الفرقاء المعنيين ـ بما فى ذلك الأمم المتحدة ـ بحرية الملاحة فى قناة السويس ومضايق تيران .

٧ ـ مرتفعات جولان ٠ لقد شكلت مرتفعات الجولان باستمرار تهديدا لسلام وأمن المنشآت الاسرائيلية في الجليل ووادى الاردن . يجب اعلان هذه المرتفعات

(*) عن كتاب « اسرائيل الكبرى » ـ للدكتور أسعد رزوق

منطقة منزوعة السلاح لضمان أمن وسلام دائمين لهذه المنشآت . ويجب أن تقام مواقع الدفاع الاسرائيلي على ذرا هذه المرتفعات .

٨ ـ الاتحادات المقبلة . ترى اسرائيل أن اتفاق السلام سيصبح دائما وسيقود اسرائيل وجيرانها قدما نحو نزع السلاح ، وتحديد المنطقة المضطربة حاليا ، وتطوير وتنمية التعاون السياسي والاقتصادي ، مع النظر الى ان تنشأ في المستقبل علاقات اتحادية بين الدول المستقلة في المنطقة .

٩ ـ فترة الانتقال . من الآن وحتى يتم الوصول الى اتفاق السلام الدائم فستتصرف اسرائيل مع المناطق المحتلة بطريقة تؤمن الأمن والقانون والنظام . وسنواصل تقوية الاقتصاد بالزراعة والصناعة والتعمير في المناطق المحتلة . وسنعمل على أن تؤمن لهذه المناطق خدمات التوظيف والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، والنشاطات المحايدة للبلديات . وستعمل اسرائيل في الوقت نفسه على حل مشكلة اللاجئين وتدبير أمر اسكانهم . وهكذا فان الحل الكامل لن يكون ممكنا الا بعد تحقيق السلام وبمساعدة الأموال الدولية . وتوجد الآن امكانيات لاستيعاب بعض اللاجئين في المناطق المحتلة .

١٠ـ التعاون مع سكان المناطق المحتلة . يجب على اسرائيل ان تعد برنامجا بناء لتحسين شروط المعيشة في المناطق المحتلة ، وهذا سيساعد على خلق تفاهم ودي وتعاون مع سكان المناطق المحتلة عندما يتم تبني برنامج كهذا . يجب على اسرائيل أن تعمل على محو الظلم والبغض اللذين شوها صورة اسرائيل في عيون العرب ، وعلى تقريب السلام العربي ـ الاسرائيلي .

١١ـ الحكم العسكري . يجب أن تزال كل بقايا الحكم العسكري ازالة كاملة وان تقام في اسرائيل مساواة مدنية كاملة ، في نفس الوقت الذي تعمل فيه اسرائيل لاتفاق السلام .

١٢ـ جمع شمل العائلات . ان عملية جمع شمل عائلات العرب « الاسرائيليين » يجب أن يسمح باستمرارها وان تشجع .

١٣ـ الجاليات اليهودية في البلاد العربية . يجب أن تتخذ تدابير عناية خاصة وفورية لتأمين سلام وأمن أفراد الجاليات اليهودية التي مازالت تعيش في البلاد العربية ، أما تدابير تهجيرهم السريع للانضمام الى عائلاتهم واهلهم في اسرائيل ، فيجب ان تمنح العناية ، وان تنفذ فورا .

(٣٩٧)

نص الرد الأمريكى

١٩٦٩/١/١٥

(قدمه دين راسك وزير الخارجية الامريكية الى يورى تشرنياكوف القائم بالأعمال السوفيتى يوم ١٥ يناير وقد أبلغه باعتبار هذا الرد رسالة من الرئيس ليندون جونسون برجاء نقلها الى رئيس الوزراء السوفيتى اليكس كوسيجين) ٠

لقد درسنا ابلاغات الحكومة السوفييتية المقدمة الى وزير الخارجية راسك بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ وقد احيط الرئيس جونسون بها وهو يرجو أن يسلم رد حكومة الولايات المتحدة هذا الى الرئيس كوسيجين ٠

وان حكومة الولايات المتحدة قد درست أيضا الابلاغ الشفوى الذى تقدم به الوزير المفوض السوفييتى تشرنياكوف الى وكيل الخارجية الأمريكية روستر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ ٠

وان حكومة الولايات المتحدة ترحب برغبة الحكومة السوفيتية فى التعاون معها لمساعدة السفير يارنج فى جهوده للوصول الى اتفاق على تسوية سلمية ومقبولة للنزاع فى الشرق الأوسط ٠ وان الولايات المتحدة لتقدر الاستمرار فى تبادل وجهات النظر بينها وبين الاتحاد السوفيتى بشأن الشرق الأوسط سيما وان استمرار الطريق المسدود يتضمن مخاطر عنف قد تهدد مصالح الولايات المتحدة ٠

وقد لاحظت حكومة الولايات المتحدة بعض العناصر البناءة فى الابلاغات الاخيرة لحكومة الاتحاد السوفيتى وخاصة فيما تعكسه هذه الابلاغات من الاعتراف بمبدأ أنه يتعين أن تقوم التسوية على أساس الاتفاق بين الاطراف من أجل اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط وفقا لنصوص ومبادىء قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ٠

وتلاحظ حكومة الولايات المتحدة ان بعض الجوانب الأخرى من ابلاغات الحكومة السوفيتية تردد مواقف وآراء لا تتفق ووجهة نظر الولايات المتحدة حول مسئولية نشوب أعمال القتال فى يونيو ١٩٦٧ وحول الطريق المسدود الذى تواجهه مهمة يارنج ٠ وكذلك حول التفسير الصحيح لقرار مجلس الأمن ٠

وتعلم الولايات المتحدة أنه من المهم ألا يكون هناك سوء فهم بينها وبين الاتحاد السوفيتى حول هذا الموضوع الحيوى وهى بالتالى تتقدم بالتعليقات الآتية :

١ ــ تنظر الولايات المتحدة كأمر له أولوية قصوى الى قيام الاتحاد السوفيتى والولايات

(*) من جريدة الاهرام ١٩٦٩/١/١٦

المتحدة وغيرهما من الدول باستخدام كل نفوذها لوقف الزيادة الخطيرة فى عمليات الارهاب العربى فى المنطقة • ذلك ان عمليات الارهاب تؤدى حتما الى عمليات انتقامية • ان دور الارهاب والاعمال الانتقامية يكون من شأنها فى رأى الولايات المتحدة تعريض احتمالات الوصول الى تسوية سلمية بالتطبيق لقرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ذاتها للخطر • ان النشاط الارهابى الذى تؤيده أو تسمح به بعض الحكومات والأعمال الانتقامية التى تثيرها تشكل خرقا خطيرا لقرارات مجلس الامن بشأن وقف اطلاق النار •

٢ ـ تثير الابلاغات السوفيتية من جديد مسألة قبول اسرائيل لقرار ٢٢ نوفمبر واستعدادها لتنفيذه • ومن وجهة نظر الولايات المتحدة فان اسرائيل تقبل القرار وتوافق على تنفيذه بواسطة الاتفاق •

ويبدو واضحا أن العرب يفسرون هذه العبارات بطريقة مختلفة عن الاسرائيليين• ومن وجهة نظر الولايات المتحدة فانه يتعين على الاطراف الآن ان يسلكوا سبيل توضيح مواقفهم حول المسائل الموضوعية الرئيسية بدلا من الاستمرار فى مناقشة هذه النقطة • وتأخذ الولايات المتحدة المشروع المقدم الينا من الوزير المفوض السوفيتى تشرياكوف فى ٣٠ ديسمبر كاشارة على موافقة السوفييت على هذا الموقف •

٣ ـ ويطيب لحكومة الولايات المتحدة أن تلاحظ ان الحكومة السوفيتية تعتبر ان النقاط التى عرضها وزير الخارجية دين راسك على وزير الخارجية محمود رياض تتضمن اعتبارات بناءة • الا انها تود أن تؤكد أن جميع النقاط التى عرضها وزير الخارجية الأمريكية بما فى ذلك بصفة خاصة تلك التى تتعلق بالانسحاب الاسرائيلى كانت تقوم على أساس افتراض ان الانسحاب سيكون جزءا من تسوية يتفق عليها بين الاطراف من شأنها أن تؤدى الى سلام عادل ودائم فى المنطقة • وان الولايات المتحدة لا تتفق مع وجهة النظر الواردة فى الابلاغ السوفيتى من ان الجمهورية العربية المتحدة قد ردت بطريقة ايجابية على ملاحظات وزير الخارجية راسك • وكانت تتوقع ان تكون الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لأن تتحرك لتوضيح موقفها أكثر مما أرادت ان تفعل حتى الآن • وتستمر الولايات المتحدة يحدوها الامل فى ان يكون لكلام وزير الخارجية راسك فى النهاية هذه النتيجة •

٤ ـ ان كلا الابلاغين السوفيتيين فى ١٩ ديسمبر وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ يسيئان تأويل وجهة النظر الأمريكية فيما تعنيه الاشارة الاسرائيلية الى اتفاقيات الهدنة كما وردت فى مذكرة وزير الخارجية ايبان الى السفير يارنج فى الرابع من نوفمبر ١٩٦٨ • ان اتفاقيات الهدنة قد نبهت بوضوح ان خطوط الهدنة ليست بحدود سياسية نهائية وانما يمكن أن تتعدل بالاتفاق فى المرحلة الانتقالية من الهدنة الى حالة السلام الحقيقى • وكما أكدت الولايات المتحدة فى بيانها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٨ فان لب السياسة الأمريكية منذ الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ هو أن هذا الانتقال ينبغى أن يتم • وسياسة الولايات المتحدة باقية على ذلك فى هذا الشأن • وفى نفس الوقت فانه كان ولا يزال من سياسة الولايات المتحدة • وكما ذكر الرئيس جونسون فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٨ ان الحدود الآمنة المعترف

بهـا المنصـوص عليهـا فى قرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ لا يمكن ولا يجب أن تعكس ثقل الغزو ويعكس قرار مجلس الأمن هذه المبادىء عندما يطالب باقامة سلام عادل ودائم ولكن لا يرد فى القرار على وجه التحديد أنه يتعين أن تكون الحدود الآمنة المعترف بها التى تنسحب اليها القوات الاسرائيلية مطابقة للخطوط السابقة على الخامس من يونيو ١٩٦٧ أو أى تاريخ آخر . ومن وجهة نظر الولايات المتحدة فان ما استهدفه القرار أساسا هو اتمام هذا الانتقال الى حالة سلام والاتفاق بين الاطراف على عناصرها وليس العودة الى الوضع القائم سابقا . وان الولايات المتحدة لعلى اقتناع من ان استمرار حالة الهدنة المخلخلة للعشرين عاما التى مضت سـيكون عبئا على السـلام العـالمى . أنه لايمكن للولايات المتحدة ان تتحدث باسم اسرائيل . ولكن نعتقد أنه من الأهمية ان تبدى وجهة نظرها هى واضحة مرة للحكومة السوفيتية فى هذا الموضوع .

٥ ـ تبدى الحكومة السوفيتية فيما ابلغته فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ أن « المشـكلة الأساسية » فى تسوية الشرق الأوسط هى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى The العربية التى تحتلها وفقا لقرارات وقف اطلاق النار الى خطوط الهدنة القـائمة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . ان الولايات المتحـدة لا تعتبر ذلك هو التفسير الصحيح لقرار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ وأن اللغة الواردة فى المذكرة السوفيتية لم يستعملها هذا القرار والقرار من وجهـة نظر الولايات المتحـدة يتطلب انسحاب اسرائيل « من أراض احتلت فى النزاع الاخير » . الى حدود آمنة ومعترف بها يتم اقامتها باتفاق الأطراف تطبيقا للفقرة (٣) من القرار . ونحن نعتقد أن هذا هو ما تعنيه الفقرة الثانية من المشروع السوفيتى المسلم للولايات المتحدة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

٦ ـ ويبدو هذا المشروع شكلا كاتفاق لعقد اتفاق Provisional agreement بين الأطراف يتناول المسائل المحددة فى قرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . ويطالب صراحة هذا الاتفاق المؤقت بمزيد من المشاورات بين الاطراف يرتبها السفير يارنج بحيث يمكن التوصل عن طريقها الى النصوص النهائيـة للاتفاق الختامى Final agreement تتطلبه الفقرة الثالثة من القـرار وتجـد الولايات المتحدة أن فكرة الاتفـاق التمهيدى Preléminary plan أو تفاهم Understanding بين الأطراف مفيدة وقد يكون من شأنها تمكين السفير يارنج من عقد اجتماعات مثمرة مع الأطراف ومن مساعدتهم فى الوصول الى اتفاق على مشروع نهائى Defenitive plan لتنفيذ جميع نصوص قرار مجلس الأمن وكذلك جدول زمنى متفق عليه لتنفيذ مثل هذا المشروع . وترى الولايات المتحدة أنه يتعين أن يتضـمن الاتفاق الذى يستهدفه المشروع جميع عناصر التسوية بين اسرائيل وكل جيرانها ككل a package deal وذلك قبل اتخاذ أية خطوات لوضع التسوية موضع التنفيذ .

٧ ـ وقد وجدت الولايات المتحدة عند تحليلها للمشروع السوفيتى بعض المشاكل من حيث التفسير اللفظى للنصوص . وعلى سبيل المثال فان الفقرة الثانيـة تتكلم عن نصوص يتفق عليها بشأن الحـدود الآمنة المعترف بهـا » مع ارفاق

الخرائط المقابلة » • فى حين ان الفقرة الرابعة تتضمن الاشارة الى الانسحاب الى خطوط الهدنة القائمة فى ٥ يونيو سنه ١٩٦٧ كما ان الفقرة الثانية تسلم بامكانيه فائدة المناطق المنزوعة السلاح كما ورد فى القرار ، ولكن الفقرة الرابعه تدعو الى دخول القوات العربيه الى أراض تنسحب منها اسرائيل • وتشير الفقرة الرابعة الى اعادة الحالة على الحدود بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الى ماكانت عليه فى مايو ١٩٦٧ الا ان هذه الحالة فى نظر الولايات المتحدة كانت السبب المباشر للحرب • وتدعو ديباجة المشروع السوفيتى الى حالة سلام وليس الى حالة هدنة كما لاترد فى الفقرة الرابعة أيه اشارة الى حرية الملاحة للسفن الاسرائيلية فى قناة السويس وتوحى الفقره الخامسة بانه يتعين أن يتم انسحاب قوات اسرائيل قبل أن تصبح الالتزامات التى تعهدت بها الحكومات العربية ملزمة لها • ويبدو هذا الاجراء غير متوافق مع الفقرة الثانية التى تسلم بمبدأ تسوية «ككل» وكذلك مع الفقرة الثانيه من الافتتاحية (الديباجة) التى تسلم بالحاجة الى اتفاق على مشروع لتنفيذ النصوص الاخرى الواردة فى قرار مجلس الامن وذلك فى نفس الوقت الذى يتم فيه الاتفاق على جدول زمنى واجراءات انسحاب اسرائيل •

٨ ـ والولايات المتحدة على استعداد لمناقشة الشكل الذى تضمن فيه الحكومتان وجهات نظرهما حول كيفية تحقيق اتفاق « ككل » بين الأطراف يتم التفاوض بشأنه تفصيلا بين الأطراف عن طريق الاجتماع بالسفير يارنج • وليس بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة •

٩ ـ تتفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على انه وان كان يتعين على كلتا الحكومتين بذل كل ما فى وسعهما لمساعدة السفير يارنج والاطراف للتوصل الى اتفاق لا يمكن لهما أن يفرضا السلام ولكن تكون اقامه السلام عن طريق اتفاق الأطراف وليس لدى الولايات المتحدة أى اعتراض على جدول زمنى يتفق عليه لانسحاب اسرائيل اذا ما كان مثل هذا الجدول الزمنى جزءا من الاتفاق بين الأطراف وهى ترى ان جدولا زمنيا لتنفيذ الاتفاق بين الأطراف يجب أن يكون من بين المسائل التى يتناولها السفير يارنج معهم •

الا أن الولايات المتحدة ترى لزاما عليها هنا أن تبدى تعليقها على مشكلتين تتعلقان بالأمن أثارتهما الابلاغات السوفيتية •

١٠ ـ ان الفقرة الثانية من الابلاغ السوفيتى بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ تشير الى ماأبدته الولايات المتحدة فى ٨ نوفمبر ١٩٦٨ بشأن مطالب اسرائيل الاقليمية تجاه الجمهورية العربية المتحدة ونلاحظ أن اسرائيل قد أثارت « مسألة ضرورة تواجد قواتها فى شرم الشيخ » وفى نظر الولايات المتحدة فانه يتعين أن تكون عملية التوصل الى اتفاق وتحقيق تسوية سلمية مقبولة ـ كما جاء فى قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ـ عن طريق التفاوض Must involve negotiation حول وسائل تنفيذ كافة عناصر التسوية كما ورد فى هذا المشروع الضمان للحقوق الملاحية المشار اليها فى الفقرة الثانية (أ) من القرار وينبغى أن يراعى بوضوح ان نزاع يونيو ١٩٦٧ قد أطلقته مسألة حقوق المرور عبر مضايق تيران • ولا سبيل لامكان تحقيق آمالنا فى السلام الا بأقصى قدر من

الترتيبات الآمنة لضمان هذه الحقوق . ويكون للاطراف ـ بالاشتراك مع السفير يارنج ـ الاختيار ومن بين الوسائل الممكنة لتنفيذ الفقرة الثانية (أ) من قرار مجلس الأمن .

١١ـ وبالنسبة لنزع سلاح سيناء فان القرار المحتمل حول هذه النقطة يتوقف أيضا على الأطراف أنفسهم . ومع ذلك تجد الولايات المتحدة أنه من الصعب عليها أن تقتنع أن نزع السلاح الجزئى كما يقترح الاتحاد السوفيتى يوفر شروط الامن اللازمة لاقامة السلام ، لقد بدأت حرب عام ١٩٦٧ كنتيجة مباشرة للأحداث فى سيناء كما أدى النشاط فى هذه المنطقة الى نشوب أعمال القتال عشرة أعوام من قبل . وأمام هذا التاريخ فانه من الصعب أن نرى كيف يمكن أن يقوم السلام الدائم على مجرد نزع سلاح جزئى لهذه المنطقة الحساسة .

١٢ ـ وتستمر الولايات المتحدة على اعتقادها بأن تفاهما بشأن مستويات التسلح والحد من الأسلحة لهو جانب حيوى لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط وهى تستمر فى الاعراب عن أسفها للسياسة السوفيتية فى هذا الخصوص وتحث على اعتبار هذه المسألة عنصرا لا غنى عنه فى التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط .

(٣٩٨)

رأى القاهرة الرسمى فى الرد الأمريكى (*)

على المشروع الروسى المقدم فى ١٩٦٩/١/١٥

(١٩٦٩/١/١٩)

لقد جاء رد الولايات المتحدة أسوأ بكثير مما كنا نتوقع لانه اظهر انحيازالولايات المتحدة الكامل لاسرائيل .

وملاحظاتنا عليه هى : –

١ – انحياز كامل للعدوان الاسرائيلى وهذا يعيد للأذهان موقف الحكومة الامريكية فى ٥ يونية سنة ١٩٦٧ عندما رفضت ادانة العدوان الاسرائيلى بالرغم من أنها أبلغتنا رسميا بمذكرة قدمها لنا السفير الأمريكى يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ أى قبل العدوان الاسرائيلى ببضعة أيام أنها ستعارض بحزم أى عدوان عسكرى تقوم به أى دولة فى المنطقة وذلك داخل الامم المتحدة وخارجها . كما أكدت لنا الحكومة الأمريكية فى هذه المذكرة أن الولايات المتحدة ترى بأن اتفاقيات الهدنة هى أفضل وسيلة للمحافظة على السلام فى المنطقة .

٢ – ويتبين لنا من موقف الحكومة الامريكية عدم التزامها بسياستها التى أبلغتها لنا رسميا قبل العدوان الاسرائيلى .

٣ – تجاهلت الولايات المتحدة فى ردها القضية الفلسطينية ولم تشر فى مذكرتها بكلمة واحدة حول حقوق الشعب الفلسطينى أو عن رأيها فى كيفية حل مشكلة اللاجئين .

٤ – أطلقت الحكومة الأمريكية تعبير الارهاب العربى على كفاح الفلسطينيين عن قضيتهم ومقاومتهم النبيلية للعدوان الاسرائيلى . واعتبرت أن المقاومة الباسلة التى يقوم بها الفلسطينيون هى العائق الأساسى فى اقرار السلام متجاهلة بذلك عدوان اسرائيلى على الدول العربية .

٥ – جاء فى الرد الامريكى أن اسرائيل قبلت بقرار مجلس الامن . والواقع انه لم يعد مقبولا الاستمرار فى مثل هذا التلاعب بالألفاظ . ذلك أن اسرائيل كشفت أخيرا عن موقفها بصراحة تجاه قرار مجلس الأمن عندما أعلنت عن نواياها فى استمرار احتلال الأراضى العربية وضم هذه المناطق اقتصاديا لها فى أية تسوية سلمية نهائية .

(*) من جريدة الاهرام فى ١٩٦٩/١/٢٠

٦ – رفضت حكومة الولايات المتحدة حتى الآن أن تحدد موقفها بالنسبة للمواقع التى يجب أن تنسحب اليها اسرائيل . وهى تطالب الدول العربية ان تتفاوض مع اسرائيل حول مصير الاراضى العربية وحدود الدول العربية بحجة تأمين سلامة اسرائيل وذلك فى الوقت الذى تحتل فيه اسرائيل الأراضى العربية بل ان رأى الولايات المتحدة هوعدم عودة اسرائيل الى خط ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ الذى بدأت منه العدوان .

٧ – ترفض المذكرة الأمريكية ما أسمته «بفرض الحل» على دول المنطقة بينما المطلوب من الدول الكبرى مواجهة مسئولياتها طبقا لميثاق الأمم المتحدة وذلك باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن والذى ترفض اسرائيل تنفيذه .

٨ – لم ترفض الولايات المتحدة احتلال اسرائيل لشرم الشيخ فى التسوية النهائية بل اعتبرت هذا الموضوع من المسائل التى يجب مناقشتها لضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة .

٩ – تتحدث الولايات المتحدة فى مذكرتها بصراحة أنها ترى نزع سلاح سيناء بالكامل وأن نزع السلاح الجزئى لسيناء غير كاف وذلك بحجة أن سيناء كانت مصدرا للعدوان عامى ١٩٦٧ و ١٩٥٦ ولا تتحدث المذكرة الأمريكيه عن نزع سلاح النقب أو جزء منه .

١٠– أشارت المذكرة الى الملاحة فى خليج العقبة وقناة السويس والى نزع سلاح سيناء وتأمين حدود اسرائيل عن طريق التفاوض مع الدول العربية ولم تشر الى أنسحاب اسرائيل من الضفة الغربية والقدس ومرتفعات جولان السورية وقطاع غزه .

١١– الرد الأمريكى يلقى بالمزيد من الصعوبات أمام مهمة يارنج ويحول دون تحركه فى المستقبل من أجل تحقيق التسويه السلمية .

(٣٩٩)

نقاط نيكسون الخمس

للتحرك فى أزمة الشرق الأوسط (*)

(١٩٦٩/٢/٦)

أعلن الرئيس الأمريكي ريتشادر نيكسون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع عن اتخاذ خطوة لتهدئة الموقف فى الشرق الأوسط تجنبا لحدوث شيء آخر . ووعد بسياسة أمريكية جديدة تقوم على المبادرة سعيا للوصول الى تسوية لأزمة الشرق الأوسط .

وقال الرئيس الأمريكي فى ثانى مؤتمر صحفى يعقده منذ تولى الرياسة أن الاهتمام الراهن بالشرق الأوسط ينبعث عن حقيقة ان هذه المنطقة قد تنفجر عنها حرب كبرى ومن ثم فانها تحتاج الى اهتمام عاجل . وأضاف نيكسون ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشترك فى المحادثات الرباعية التى تجرى داخل نطاق الأمم المتحدة كما انها ستشترك « فى اجراء مباحثات مع دول المنطقة » . وأكد نيسكون ان الولايات المتحدة ستواصل تأييدها لمهمة السلام التى يقوم بها مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج فى الشرق الأوسط . وان حل مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم من جانب واحد بل يجب أن يقوم على جهود اطراف متعددة وسوف تواصل الحكومة الأمريكية انتهاج كل طريق يؤدى الى السلام فى الشرق الأوسط .

وقال نيكسون فى حديثه عن المبادرة الامريكية للتحرك فى أزمة الشرق الاوسط أنها ستتناول خمس نقاط :

ـ تؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا مهمة جونار يارنج مبعوث الامم المتحدة فى الشرق الأوسط .

ـ ستجرى مباحثات ثنائية فى الأمم المتحدة تمهد للمحادثات الرباعية التى ستجرى بين بريطانيا وفرنسا وأمريكا والاتحاد السوفيتى .

ـ ستقوم أمريكا بمحادثات مع دول منطقة الشرق الأوسط . مع اسرائيل ومع الدول العربية المجاورة لها .

ـ ترغب أمريكا فى أن تمضى للعمل فى مشروعات طويلة الأجل مثل مشروع ايزنهاور ـ شتراوس للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية الخطيرة فى المنطقة .

ـ يجب أن تكون المبادرة متعددة الاطراف ولا تقتصر على اتجاه واحد . وأن تنظر الولايات المتحدة فى كل طريق يؤدى الى السلام .

(*) عن وكالات الأنباء

(٤٠٠)

نص مذكرة محمود رياض

الى رئيس مجلس الأمن

١٩٦٩/٢/١٣

ان أولى مقاصد الأمم المتحدة كما ينص عليها الميثاق حفظ السلام والأمن الدولى • وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ المنظمة الدولية التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولقمع أعمال العدوان •

والتبعات الرئيسية فى حفظ السلم والامن الدولى تقع على عاتق مجلس الامن الذى يعمل فى أداء هذا الدور وفق أهداف الامم المتحدة ومبادئها التى تحرم العدوان•

وهذه التبعات التى اتفق أعضاء الأمم المتحدة بنص الميثاق على أن يعهدوا بها الى مجلس الأمن رغبة منهم فى أن يكون العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا ـ لا يمكن أن يقال انها تستنفذ أغراضها بالوقوف عند حد تقدم المجلس بتوصيات لتسوية حالة يهدد استمرارها صيانة السلم والأمن الدولى •

فبالاضافة الى دور المجلس فى التوصية بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية وشروط حل النزاع فان واجبات المجلس وطبيعة المسئوليات التى تقع تبعتها على أعضائه وخاصة أعضائه الدائمين تقتضى مواصلة العمل لتسوية الحالة التى تهدد السلم والامن الدولى •

فنصوص الميثاق وروحه تستمد أصولها من تحريم العدوان صيانة للسلام • فمقاصد الميثاق ومبادئه التى عقد أعضاء الامم المتحدة العزم على تأييدها والتبعات الرئيسية التى عهدوا بها الى مجلس الامن لا يمكن معها التجاوز عن حالة العدوان المستمر التى مازالت قائمة فى أراضى دول عربية ثلاث بالرغم من انقضاء ١٨ شهرا منذ ارتكاب اسرائيل لعدوانها على الدول العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وبالرغم من صدور قرار مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى نص على التسوية السلمية التى أجمع عليها المجلس ولا يمكن للمجلس أن يقبل استمرار وجود حالة تهدد السلم والامن الدولى نتيجة لرفض المعتدى قبول وتنفيذ هذه التسوية •

كذلك فانه طبقا للميثاق تعمل الهيئة وأعضاؤها وفق المبادىء السبعة الواردة فى مادته الثانية ـ ومنها مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة •

وعندما قامت اسرائيل بعدوانها فى يونيو ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن قرارا

بايقاف اطلاق النار فى ٩ يونيو ١٩٦٧ وكان هدف قرار وقف اطلاق النار هو وقف المعتدى ومنعه من الاستمرار فى عـــدوانه • وكان من المفروض أن يطالب المجلس اسرائيل بالانسحاب من الاراضى التى احتلتها نتيجة العدوان الا أن المجلس عجز فى تلك المرحلة عن اتخاذ هذه الخطوة الطبيعية والتى ترد عادة فى مثل هـــذه القرارات وقد قيل عندئذ أنه لابد من اتخاذ قرارات أخرى لتحقيق السلام قبل مطالبة المعتدى بالانسحاب مما أدى الى انقضاء فترة أخرى استغلتها اسرائيل لمحاولة الاستفادة من عدوانها بالرغم من قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار فأعلنت ضم القدس وواجهت العالم بأمر واقع جديد •

وقد رفضت الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية بقرارها رقم ٢٢٥٣ الصادر فى ٤ يوليو ١٩٦٧ الاجراءات التى اتخذتها اسرائيـــل لتغيير وضع مدينة القدس واعتبرت تلك الاجراءات باطلة وطلبت من اسرائيل الغاء كافة التدابير التى اتخذتها وان تمتنع عن اتخاذ أى عمل من شأنه أن يغير وضع القدس •

كما عادت الجمعيـــة العامة فعبرت فى قرارها رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٦٧ عن أسفها الشديد لعدم تنفيذ اسرائيل لقرار الجمعية المذكور وكررت مطالبة اسرائيل بالغاء كافة التدابير التى اتخذتها والامتناع عن اتخاذ أى عمل من شأنه أن يغير وضع مدينة القدس •

كذلك فان قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨ أكد من جديد مبدأ عدم شرعية ضم الاراضى بالغزو العسكرى وعبر عن سخطه لأن اسرائيل لم تنفذ قرارى الجمعية المشار اليهما كما اعتبر كافة الاجراءات التشريعية والادارية التى اتخذتها اسرائيل باطلة ولا يمكن أن تبدل من وضع مدينة القدس وطالب اسرائيل بالغائهـا وعدم اتخاذ أى أعمال من هذا القبيـــل الا أن اسرائيل استمرت فى رفض قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن • ويكرر زعماؤها فى شتى المناسبات تمسكهم باغتصاب القـدس • ويكفينا أن نشـير الى أن رئيس وزراء اسرائيل فى مؤتمر صحفى يوم ٢٦ـ٥ـ١٩٦٨وصف قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢١ـ٥ـ١٩٦٨ بأنه يتنافى مع العقل وانه غير عملى وانه أحسن اجراء لعرقلة السلم فى الشرق الأوسط • كما صرح فى ٢٢ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ بأن تصميم اسرائيل على ما أسماه بالمحافظة على وحدة « عاصمتها القدس مسألة لا تقبل المناقشة أو التقييم وان « تحرير » القدس تخرج عن نطاق أى تحليل سياسى أو عسكرى •

لقد وافق مجلس الأمن بالاجماع فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ على مشروع القرار الذى تقدمت به بريطانيا للتســوية السلمية للحالة فى الشرق الأوســط • ولقــد حرص صاحب المشروع عند تقديمه وفى مناسبات لاحقة وكذلك جميع مؤيديه على تأكيد قيامه على توازن دقيق تستند اليه التسوية السلمية التى نص عليها فأى اضافة اليه أو انتقاص منه يقضى على القرار الذى يعتبر وحدة واحدة متوازنة توجد تقابلا فى الحقوق والالتزامات التى يرتبها •

وقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة موافقتها على قرار المجلس الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ واستعدادها لتنفيذه كما أوضحت أن هذا القبول من جانبها يقوم على أســاس لا لبس فيه من أن القرار يطالب اسرائيل بالانســحاب من كافة الأراضى العربية التى احتلتها نتيجة لعدوانها على الدول العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ،

كما انه من الطبيعي أن قبول الجمهورية العربية المتحدة للقرار واستعدادها لتنفيذ التزاماتها الواردة فيه يستدعى أيضا أن تقبل اسرائيل القرار وتقبل تنفيذ الالتزامات الواردة فيه ٠

وقد أبلغنا السفير جونار يارنج أننا نوافق على قرار مجلس الأمن وأننا على استعداد لتنفيذه واقترحنا عليه أن يقوم بوضع جدول زمني لتنفيذ كافة بنود القرار وطلبنا أن يتم تنفيذ القرار تحت اشراف وضمان مجلس الأمن ٠

أما اسرائيل فان موقفها يتلخص حتى الآن في أنها ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن وتعمل ضده وترفض الانسحاب وتصر على استمرار الاحتلال ٠

فقد ذكر أشكول رئيس وزراء اسرائيل في الكنيست يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ « اننا عندما نقول ان نهر الاردن يعتبر حدودا آمنة بالنسبة لاسرائيل فاننا نعنى بذلك أنه بمجرد عقد اتفاقية سلام لن نسمح لأى قوات أجنبية بأن تعبر تلك الحدود حتى بعد توقيع اتفاقية صلح ، وان اسرائيل لن توافق على بقاء قوات أردنية أو عربية أو أى جيش آخر في الضفة الغربية للأردن فى أية تسوية نهائية » ٠

كما صرح أيضا في الكنيست يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٨ بقوله « ان اسرائيل سوف تتمسك بمضايق تيران كجزء من أية تسوية لمشكلة الشرق الأوسط » ٠

كما جاء فى حديثه مع مجلة نيوزويك الأمريكية فى عددها الصادر يوم ٩ فبراير سنة ١٩٦٩ « ان ما نقوله هو ان نهر الأردن يجب ان يصبح حدود امن لنا بكل ما يترتب على ذلك ٠ وسيظل جيشنا في الحزام الممتد بحذاء هذه الحدود » كما ذكر فى نفس الحديث «انه بالنسبة لمرتفعات جولان فاننا بكل بساطة لن نتخلى عنها ابدا ويسرى ذلك أيضا بالنسبة للقدس » فهناك لا توجد أى مرونة على الاطلاق ٠ كذلك ذكر فى نفس الحديث ان اسرائيل تطلب تمركز قوات لها فى شرم الشيخ وهو ما يفسر تهكمه على انشاء مناطق منزوعة السلاح ٠ وفى الوقت الذى يحاول ان ينفى فيه نيات اسرائيل التوسعية فانه يعلن فى حديثه ان اسرائيل لن تعود الى الحدود السابقة على ٥ يونيه ١٩٦٧ وان اتفاقيات الهدنة قد ماتت ودفنت ٠

وعندما نضيف الى تصريحات رئيس وزراء اسرائيل التصريحات السابقة واللاحقة لوزير خارجيتها ووزير الدفاع فيها تتضح لنا الصورة لحقيقة أطماع اسرائيل فى المرحلة الحالية :

فايبان فى حديثه لصحيفة الفيجارو يوم ٥ فبراير ١٩٦٩ أكد اطماع اسرائيل فى القدس ومرتفعات جولان والضفة الغربية وان احتلال اسرائيل لشرم الشيخ أمر لايمكن الرجوع فيه ٠ كما سبق ان أشار بوضوح فى مؤتمر صحفى يوم ١٧ يناير ١٩٦٩ الى ان اسرائيل تنوى استمرار احتلال شرم الشيخ وشريط من الأرض على طول المنطقة الشرقية لسيناء ٠

وللجنرال ديان تصريحات كثيرة عن الضفة الغربية وآخرها ما تناقلته وكالات الانباء يوم ١١ فبراير ١٩٦٩ مع تكرار مطالبته بادماج الضفة الغربية للأردن اقتصاديا واداريا فى اسرائيل وانشاء مستعمرات اسرائيلية فى الأراضى المحتلة ٠

فزعماء اسرائيل والمسئولون فيها يكشفون جانبا من أطماعها فى صراحة تامة ودون

موازية ويحاولون تغطية الجانب الآخر من تلك الأطماع بغلالة شفافة لا تخفي شيئاً فتصريحاتهم عن الضفة الغربية تستكمل صورة اطماعهم فيها فاسرائيل تطلب استمرار الوجود العسكرى الاسرائيلى على نهر الأردن وعدم وجود قوات عربية وادماج الضفة الغربية اقتصاديا فى اسرائيل وانشاء مستعمرات اسرائيلية فيها ومعنى ذلك سيطرة اسرائيل الكاملة على المنطقة فلا فرق بين ذلك وبين اعلان الضم رسميا ٠

وبالنسبة لشرم الشيخ فان اسرائيل لا تطالب بوجود عسكرى اسرائيلى فيها فقط بل وبالسيطرة على شريط من الأرض فى سيناء بدعوى حماية هذا الوجود العسكرى ٠

فمن الواضح ان خطة اسرائيل التوسعية فى هذه المرحلة والتى تؤكدها تصريحات رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ووزير الدفاع يمكن تلخيصها فى الآتى :

١ ـ ضم القدس ٠

٢ ـ استمرار احتلال مرتفعات جولان السورية ٠

٣ ـ استمرار احتلال الضفة الغربية بالأردن والسيطرة الكاملة عليها وانهاء السيادة الأردنية عليها عملا ٠

٤ ـ ادماج قطاع غزة اقتصاديا واداريا فى اسرائيل ٠

٥ ـ استمرار احتلال شرم الشيخ ومنطقة خليج العقبة واستمرار الوجود العسكرى الاسرائيلى فى شريط من الأرض فى سيناء ٠

٦ ـ انشاء مستعمرات اسرائيلية فى الأراضى المحتلة ٠

ان نيات اسرائيل التوسعية وطمعها فى أرض عربية جديدة تشكل موقفا يتعارض تماما مع قرار مجلس الأمن ، فاسرائيل لم تكتف برفض تنفيذ القرار بل استمرت لمدة أكثر من عام فى مراوغة السفير يارنج حول الأسئلة المحددة التى وجهها اليها عن مفهومها عن الحدود الآمنة ثم كشفت أخيرا القناع عن نواياها التوسعية بالتصريحات التى ادلى بها رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ووزير الدفاع فيها وغيرهم من المسئولين ٠ فاسرائيل تعمل الآن صراحة ضد القرار الذى وافق عليه المجتمع الدولى ممثلا فى اجتماع مجلس الأمن على التسوية السلمية التى نص عليها قراره الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، فمن الطبيعى ازاء هذا الموقف ان تتوقع الجماعة الدولية من مجلس الأمن وخاصة الدول الدائمة فيه ان تتخذ الخطوات الايجابية اللازمة لردع المعتدى وازالة آثار عدوانه وتنفيذ قرار المجلس الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى يكفل انهاء حالة يهدد استمرارها السلم والأمن الدولى ٠

(٤٠١)

ورقة العمل الأمريكية (*)

٢٤ مارس سنة ١٩٦٩

نقاط المشروع الأمريكي لحل أزمة الشرق الأوسط
والتقدم للدول الأربع الكبرى فى مارس سنة ١٩٦٩

١ ـ ترى الولايات المتحدة ان قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يجب ان يكون أساسا لأى تسوية .

٢ ـ ترى الولايات المتحدة أنه من غير الممكن الرجوع الى حدود أو خطوط الهدنة التى كانت موجودة قبل الحرب الاسرائيلية العربية فى يونيو عام ١٩٦٧ وتقترح الولايات المتحدة بدلا عنها تحديد حدود آمنة معترف بها من جميع دول الشرق الأوسط .

٣ ـ ترى الولايات المتحدة أن توضيح الردود يعتبر تفسيرا صحيحا لقرار مجلس الامن ولاتعتقد الولايات المتحدة أن هذا القرار يستلزم انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى المحتلة دون استثناء .

٤ ـ تقترح الولايات المتحدة اقامة مناطق منزوعة السلاح فى المناطق المتاخمة للحدود بين الدول العربية واسرائيل واقامة قوات الامم المتحدة فى هذه المناطق بصفة مؤقتة .

٥ ـ ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ومضيق تيران لجميع دول المنطقة بدون استثناء .

٦ ـ يجب على جميع اللاجئين العرب الذين غادروا أماكن اقامتهم بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ العودة الى أماكنهم أما بقية اللاجئين الفلسطينيين فيجب أن يعاد توطينهم فى البلاد العربية . والولايات المتحدة مستعدة للاشتراك فى مشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة فى جميع المنطقة العربية حتى يمكن استيعاب مختلف الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين .

٧ ـ يجب أن تتوقف جميع الاعمال العسكرية فى منطقة الشرق الاوسط كما يجب حل جميع المنظمات الشبه عسكرية .

(*) نقلا عن وكالات الانباء بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٩

مشروع الملك حسين

للسلام فى الشرق الأوسط (*)

والمكون من ست نقاط

١٩٦٩/٤/١٠

١ ــ انهاء حالة الحرب .

٢ ــ الاحترام والاعتراف بالسيادة ووحدة الاراضى والاستقلال السياسى لجميع دول المنطقة .

٣ ــ الاعتراف بحق الجميع فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، متحررين من التهديد بالحرب ومن اعمال الحرب .

٤ ــ ضمان حرية الملاحة عبر خليج العقبة وقناة السويس .

٥ ــ ضمان سلامة جميع دول المنطقة واستقرارها وذلك باتخاذ الاجراءات الضرورية أيا كانت ، بما فى ذلك اقامة مناطق منزوعة السلاح .

٦ ــ قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(*) نقلا عن وكالة يونيتدبرس بتاريخ ١٩٦٩/٤/١١ .

بيان لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى

حول التزامات الولايات المتحدة للدفاع عن اسرائيل (*)

١٩٦٩/٤/١٧

انه بالرغم من الآراء الشائعة فان الولايات المتحدة ليست لها التزامات رسمية بالدفاع عن اسرائيل ·

ان أية تعهدات من هذا النوع لابد أن تكون ناتجة عن معاهدة محددة ، وان التزام الولايات المتحدة القومى لأية دولة أجنبية يتطلب عملا محددا يوافق عليه الكونجرس ·

ان مصدر الرأى الشائع بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن اسرائيل بالرغم من انه لا تربطها مع هذه الدولة معاهدة أمن ليس فى الحقيقة اكثر من سلسلة طويلة من البيانات السياسية التى أدلى بهـــا كل من الرئيس هارى ترومـــان وأيزنهاور وكيندى وجونسون ·

وهذه التصريحات التى ترجع الى عام ١٩٤٨ لا تعتمد على معاهدة مصدق عليها من قبل مجلس الشيوخ ·

والالتزام التعاهدى الوحيد للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط لهو ميثـــاق الأمم المتحدة والذى وافقت بمقتضاه الولايات المتحدة على التأييد والمساعدة فى تنفيذ أى اجراء قد تتخذه الأمم المتحدة ·

وليس من رأى اللجنة انه ينبغى على الولايات المتحدة الا تؤيد اسرائيل فى حالة ما اذا تعرضت للعدوان ·

وترى اللجنة انه لكى يصبح هذا التعهد الخطير ملزما ينبغى أن يكون ناجمـــا عن معاهدة أو أية وسيلة تشريعية مناسبة ·

(*) وكالات الانباء أ · ب ، ى · ب ١٩٦٩/٤/١٨

(٤٠٤)

قرار مجلس الامن بمطالبة اسرائيل بالرجوع عن كل اجراءاتها لضم مدينة القدس (*)

٤ يوليو ١٩٦٩

مجلس الامن

ان مجلس الامن بعد الاطلاع على قراره رقم ٢٥٢ الصادر فى ٢١ مايو عام ١٩٦٨ ، وعلى القرارين السابقين الصادرين عن الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ بتاريخ ٤ و ١٤ يونيو عام ١٩٦٧ على التوالى المتعلقين بالاجراءات والافعال من جانب اسرائيل والمؤثرة على الوضع القانونى لمدينة القدس وبعد أن استمع الى بيانات الاطراف المعنية فى المسألة .

واذ يلاحظ انه منذ اصدار القرارات السابق ذكرها اتخذت اسرائيل اجراءات أخرى ترمى الى تغيير الوضع القانونى لمدينة القدس .

واذ يؤكد المبدأ الوطيد القائل بأن اكتساب الأراضى بالغزو العسكرى أمر لا يمكن الاعتراف به .

١ ـ يؤكد من جديد قراره رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) .

٢ ـ يأسف لعدم ابداء اسرائيل اى اعتبار لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن السابق ذكرها .

٣ ـ يستنكر بأشد العبارات كل الاجراءات المتخذة لتغيير الوضع القانونى لمدينة القدس .

٤ ـ يؤكد ان كل الاجراءات والأفعال التشريعية والادارية التى تتخذها اسرائيل والرامية الى تغيير الوضع القانونى للقدس ـ بما فى ذلك مصادرة الأرض والممتلكات ـ غير مشروعة ولا يمكن ان تغير ذلك الوضع .

٥ ـ يدعو اسرائيل مرة اخرى على وجه السرعة الى الرجوع عن كل ما اتخذته من اجراءات يكون من شأنها تغيير الوضع القانونى لمدينة القدس وأن تمتنع فى المستقبل عن كل الافعال التى من شأنها ان تؤدى الى مثل هذه النتيجة.

(*) جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٦٩/٧/٥ .

٦ – يطالب اسرائيل بابلاغ مجلس الامن دون مزيد من الابطاء بنواياها فيما يتعلق بتنفيذ نصوص هذا القرار .

٧ – يقرر انه – في حالة ورود رد سلبي او عدم الرد من جانب اسرائيل – يعود مجلس الامن للانعقاد دون ابطاء للنظر فيما ينبغي اتخاذه من اجراء في هذا الموضوع .

٨ – يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير الى مجلس الامن عن تنفيذ هذا القرار .

ملحق

وثائق وزارة الحرب البريطانية
لعام ١٩١٧
والتي كشف النقاب عنها عام ١٩٦٧

مجلس الوزراء ٢٤/٢٤ سـري

ج.ت ١٨٠٣ (١)

مجلس وزراء الحرب

الحركة الصهيونية

يديل لمشروع الاعلان للورد ميلنر

انظر (٢) من الورقة ج.ت ١٨٠٢

مشروع الاعلان :

« ان حكومة صاحب الجلالة تقبل مبدأ انتهاز كل فرصة ممكنة لانشاء وطن لليهود فى فلسطين وسوف تبذل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف كما أنها مستعدة للنظر فى أية اقتراحات خاصة بالموضوع قد ترغب المنظمات الصهيونية فى عرضها عليها » .

مجلس الوزراء ٢٤/٢٤ سـري
ج.ت ١٨٠٤

مجلس وزراء الحرب
الحـركة الصـهيونية

(١)

صورة من خطاب لورد روتشلد الى وزير الدولة للشـئون الخارجية

١٤٨ بيكاديللى

و. ١م

١٨ يوليو سنة ١٩١٧

عزيزى مستر بالفـور ،

اخيرا يمكننى أن أبعث اليك بالصيغة التى طلبتها منى . فاذا كانت حـكومة صاحب الجلالة سوف تبعث الى برسالة على نمط هذه الصيغـة وان كنتم أنتم والحكومة توافقون عليها فانى سوف اسلمها للاتحاد الصهيونى وأعلنها فى اجتماع يعقد لهذا الفرض . ويؤسفنى ان اقول ان خصومنا قـد بدأوا حملتهـم بمناورة تستوجب التعنيف الا وهى اثارة القلاقل عن طريق استعداء اليهود البريطانيـين على اليهود الأجانب . وقد بدأوا تلك الحملة يوم الاحد المـاضى عندما تحدوا الموظفين المنتخبين حديثا فى هيئة المندوبين عمـا اذا كانوا جميعهم من أصـل انجليزى (وأنا منهم) :

المخلص : توقيع (روتشلد)

(٢)

مرفق بـ (١)

مشروع اعـلان :

١ ـ ان حكومة صاحب الجلالة تقبل مبـدأ اعادة تـكوين فلسطين كوطن قومى للشعب اليهودى .

٢ ـ ان حكومة صاحب الجلالة سوف تبذل مساعيها لضمان تحقيق هذا الهدف كما انها سوف تبحثه مع المنظمـة .

مشروع اجابة مستر بلفور على لورد روتشـــلد .

وزارة الخارجية . اغسطس ١٩١٧

عزيزى لورد روتشلد ،

ردا على خطابكم المؤرخ ١٨ يوليو يسعدنى ان اكون فى مركز يســمح لى بان اخبركم ان حكومة جلالته تقبل مبدأ اعادة تأسيس فلسطين كوطن قومى للشــعب اليهودى .

ان حكومة صاحب الجلالة سوف تبذل مساعيها لضمان تحقيق هذا الهدف وهى مستعدة للنظر فى اية اقتراحات خاصة بالموضوع ترغب المنظمة الصهيونية فى عرضها عليه .

مجلس الوزراء ٢٤/٢٤
موزعة وزير الدولة للهنـــد
ســـرى

معاداة الحكومة الحاضرة للسامية

ان اختيارى لعنوان هذه المذكرة المذكورة اعلاه لايحمل معنى العداء وليس شجارا مع اية وجهة نظر معادية للسامية قد يحملهـا بعض الزمـلاء بأى حال من الأحـوال ولا رغبة منى فى انكاران عقلاء الناس قد يؤمنون بالعداء للسامية بل اننى لا أقصدحتى الايحاء بأن الحكومة معادية للسامية عن عمد انما اود أن أسجل رأيى وهو أن سياسة حكومة صاحب الجلالة معادية للسامية من حيث النتيجة وانها سوف تصبح صعيدا لتجمع المعادين للسامية فى كل بلد من بلدان العالم .

والدافع الذى حفزنى الى هذا الرأى هو المراسلات المتبادلة بين لورد روتشلد ومستر بلفور التى تسلمتها بالأمس .

ان خطـاب لورد روتشلد مؤرخ فى ١٨ يوليو . ورد مستر بلفور سيؤرخ فى اغسطس عام ١٩١٧ وأخشى ان يكون احتجاجى قد جاء متأخرا ، وثمـة احتمال كبير بأن الحكومة كانت ملتزمة عمليا حين كتب لورد روتشلد خطابه وقبل أن أصبح عضوا فى الحكومة ذلك انه من الواضح أنه كانت هناك بعض المراسلات أو المحادثات قبـل ذلك الخطاب . الا أننى باعتبارى الوزير اليهودى الوحيـــد فى الحكومة أشعر بانه يجدر بزملائى أن يمنحونى فرصة للتعبير عن وجهات نظر قد انفرد بها وحدى ولكننى اتمسك بها تمسكا شديدا ولابد لى أن أطلب السماح لى بالاعراب عنهـا حينما تسنح الفرصة .

اننى أؤمن ايمانا راسخا أن هذه الحرب كانت ضربة قاتلة « للدولية » وانها قد اتاحت الفرصة لتجدد الشعور بالقومية الذى كان قد بدأ يفتر، ذلك انه لم يصبح فقط من المتفق عليه ضمنا بين الساسة فى معظم الدول ان اعادة التوزيع الاقليمى نتيجة للحرب يجب ان يتم على أسس قومية بل اصبحنا ندرك بالتجربة ان بلدنا ينـاصر مبـادىء وأهداف وحضارة لا تناصرها بنفس الدرجة اية دولة اخرى وانه مهمـا كان عليه الحال فى الماضى أصبح لزاما علينا أن نعيش ونناضل مستقبلا فى السلـم والحرب من أجل هذه الأهداف والآمال، ومن ثم فعلينا أن نعد وننظم حياتنا وصناعاتنا بحيث تكون متأهبين للتحدى فى أى وقت . وثمة حالة نسوقها على سبيل المثـال وهى أن علم الاقتصاد السياسى الذى لا يعرف فى نقائه اية قومية من القـوميات سوف يصبغ وينظر اليه من الآن فصاعدا فى ضوء هذه الحاجة القوميـــة للدفاع والأمن .

ان الحرب قد برزت الوطنية بالفعل بمثابة الدافع الرئيسى للتفكير السياسى .

١٩٤٤

تلك هى الظروف التى تعتزم الحكومة فيها الموافقة على تكوين امة جديدة لها وطن جديد فى فلسطين . والمفروض ان هـــذه الأمة ستتكون من اليهود الروس والانجليز والرومانيين والبلغاريين والمواطنين اليهود من كافة الأمم الباقين من بين اقاربهم الذين حاربوا أو ضحوا بحياتهم من اجل الدول المختلفة التى ذكرتها وذلك فى وقت توحد فيه موقفهم وتفكيرهم مع البلاد التى يعيشون فيها كمواطنين بصورة اوثق من اى وقت مضى بفعل السنوات الثلاث التى مروا بها .

ان الصهيونية ما انفكت تبدو لى دائما مذهبا سياسيا خبيثا لا يمكن أن يعتنقه اى مواطن مخلص للمملكة المتحدة فاذا تطلع يهودى انجليزى الى جبل الزيتون واضحى يتحرق شوقا الى اليوم الذى يستطيع فيه أن ينفض فيه تراب بريطانيا عن حذائه ويعود الى احتراف الزراعة فى فلسطين يكون ــ كما تراءى لى دائما ــ قد اعترف باهداف لا تتفق مع هويته البريطانية واعترف بانه لم يعد صالحا للمشاركة فى الحياة العامة فى بريطانيا العظمى أو لأن يعامل كمواطن انجليزى . لقد كنت افهم دائما أن الذين يمارسون هذا المذهب انما كانوا مدفوعين الى ذلك الى حـــد كبير بسبب القيود المفروضة على اليهود ورفض منحهم الحرية فى روسيا . ولكن فى الوقت الذى تم فيه الاعتراف بهؤلاء اليهود باعتبارهم يهودا روسيين ومنحوا كافة حرياتهم يبدو أنه من غير المعقول ان تعترف الحكومة البريطانية رسميا بالصهيونية وأن يخول مستر بلفور سلطة القول بانه ســوف يعـاد تأسيس فلسطين لتكون « الوطن القومى للشعب اليهودى » . وأنا لا أعلم ما ينطوى عليه ذلك وان كنت اســتنتج انه يعنى أن عـلى المسلمين والمسيحيين أن يخلوا السبيل لليهود وانه يجب ان يتبوأ اليهود مراكز الافضلية ويصبحون مرتبطين ارتباطا خاصا بفلسطين كارتباط الانجليز بانجلترا او الفرنسيين بفرنسا كما يعنى ان الاتراك وغيرهم من المسلمين فى فلسطين سوف يعتبرون أجانب تماما مثلما سيعامل اليهود من الآن فصاعدا كأجانب فى كل بلد آخر غير فلسطين . بل لعل الجنسية أيضا لن تمنح الا بعد اختبار دينى .

وثمة مبادىء أربعة أعرضها مع التأكيد :

١ ــ أؤكد انه لا توجد أمة يهودية . ان افراد اسرتى مثلا الذين عاشوا فى هـــذا البلد عدة أجيال لا يشتركون باية صورة او باى شكل مع اية اسرة يهودية فى اى بلد آخر فى راى او رغبة ولا يجمع بينهم اى شىء اكثر من الحقيقة الماثلة فى انهم يعتنقون نفس الديانة بدرجات متفاوتة وأن القول بأن اليهودى الانجليزى واليهودى المغربى ينتميان لأمة واحـــدة لا تقل مجافاة للحقيقة عن القول بأن المسيحى الانجليزى والمسيحى الفرنسى ينتميان لأمة واحدة ولعلهما ينتميـــان لجنس واحد . نعم . اذا نحن تتبعنا جذورهم عبر القرون الطويلة من تاريخ جنس يتميز بصفة خاصة بقابليته للتكيف . ان رئيس الوزراء والمستر برياند ربما تكون بينهما وشائج قربى عبر القرون احـدهما كمواطن من ويلز والآخر كبريطانى ولكنهما لا ينتميان لنفس الأمة بكل تأكيد .

٢ ــ حين يقال لليهود ان فلسطين هى وطنهم القومى فســوف ترغب كل دولة فورا فى التخلص من مواطنيها اليهود وسوف تجدون فى فلسطين سكانا يطردون اهاليها الحاليين ويأخذون احسن ما فى البلد . يفدون اليها من كافة أركان الارض ويتحدثون بكل لغة من اللغات على وجه الأرض ولا يستطيعون التفاهم مع بعضهم بعضا الا عن طريق المترجم . ولقد كنت افهم دائما ان ذلك هو ما حدث

عند بناء برج بابل ــ اذا صح انه بني على الاخلاق كما وانني لا اختلف بالتأكيد مع الرأي الذي كنت اعتقد دائما انه الرأي السائد بين اليهود قبل ظهور الصهيونية وهو ان عودة اليهود اليها ليكونوا امة في البلد الذي تفرقوا منه يحتاج الى قيادة من السماء . وانني لم أسمع ابداً ان بلفور او لورد روتشلد سوف يثبت أنه « المسيح » حتى من اشد معجبيها تحمسا .

انني أقيم الدعوى على أن الحياة التي عاشها اليهود البريطانيون والاهداف الي وضعوها نصب أعينهم والدور الذي لعبوه في حياتنا العامة ومؤسساتنا قد اكسبتهم الحق في أن يعتبروا بريطانيين يهودا وليس يهودا بريطانيين . انني على أتم استعداد لحرمان كل صهيوني من الحقوق المدنية . بل لعلني أجد دافعا قويا لتحريم المنظمة الصهيونية باعتبارها غير قانونية ومنافية للمصالح القومية ولكني لا أجد مناصا من أن اطالب الحكومة البريطانية ان تكون على قدر كاف من التسامح بحيث ترفض الموافقة على نتيجة من شأنها أن تجعل من مواطنيها اليهود ، ضمنا ان لم يكن بنص القانون ، اغرابا واجانبا .

٣ ــ انني أنكر أن لليهود اليوم علاقة بفلسطين أو أنها مكان صالح لهم كي يعيشوا فيه . ان الوصايا العشر قد اعطيت لليهود على ارض سيناء . وصحيح ان فلسطين تلعب دورا كبيرا في التاريخ اليهودي ولكن الأمر كذلك أيضا بالنسبة للتاريخ الاسلامي الحديث كما أنها أصبحت بعد عهد اليهود تلعب دورا أكبر من أي بلد آخر في التاريخ المسيحي . لعل المعبد كان موجودا في فلسطين ولكن موعظة (السيد المسيح لتلاميذه) على الجبل والصلب قد حدثا ايضا في فلسطين . انني لا انكر على اليهود في فلسطين حقوقا استعمارية مساوية لغيرهم ممن يعتنقون أديانا أخرى ولكن اعتبار الدين اختبارا لازما للحصول على اليهودية الوطنية يبدو أمرا لا يقره الا الذين تتسم نظرتهم الى حقبة معينة في تاريخ فلسطين بالتعصب وضيق الافق ومن ثم فهم يطالبون لليهود بمركز لا حق لهم فيه .

اذا كانت ذاكرتي لا تخونني فان تعداد اليهود في العالم يبلغ ثلاثة أضعاف العدد الذي تستطيع فلسطين ان تستوعبه حتى ولو طرد جميع السكان الموجودين بها حاليا . أي ان ثلث عدد اليهود فقط هو الذي يستطيع العودة الى فلسطين . وماذا يحدث للباقين ؟ .

٤ ــ استطيع ان افهم بسهولة أن يكون محرري « المورننج بوست » و « نيوزويتنس » من الصهاينة ، ولا يدهشني على الاطلاق ترحيب غير اليهود بانجلترا بهذه السياسة ذلك انني مازلت ادرك دائما عدم شعبية طائفتي . وهي اقوى بكثير مما يعتقد بعض الناس . لأننا نحصل على نصيب من خيرات هذا البلد وفرصة أكبر بكثير مما يحق لنا من الناحية العددية . فاننا نبلغ عموما مرحلة النضج قبل غيرنا مما يجعلنا ننافس من هم في مثل سننا منافسة غير عادلة وكثيرون منا يحصرون صداقتهم على بني طائفتهم ولا تتسم مواقفهم بالتسامح ، ومن ثم فانني افهم بسهولة أن عددا غير قليل من غير اليهود في انجلترا يرغبون في التخلص منا . ولكن كما أنه لا يوجد اجماع بين المسيحيين الانجليز في التفكير وأسلوب الحياة فذلك هو الحال ايضا بين اليهود الانجليز واننا نقبل بصورة متزايدة على التعلم في المدارس العامة والجامعات وعلى القيام بدورنا في السياسة وفي الجيش والخدمة المدنية في بلدنا . ومن دواعي سروري ان

التحامل ضد الزواج المختلط اخذ يتصدع ولكن عندما يصبح لليهودى وطن قومى فسوف يترتب على ذلك بلا شك ازدياد الدافع على حرماننا من حقوقنا كمواطنين بريطانيين زياده هائلة ، وسوف تصبح فلسطين الحى اليهودى الجتيو للعالم . فلماذا اذن يعطى الروس لليهودى حقوقا متساوية . ووطنه القومى فلسطين ؟ .. ولماذا يعطى لورد روتشلد تلك الاهمية الكبيرة للفارق بين اليهود البريطانيين والاجانب ؟ ان جميع اليهود سوف يصبحون يهودا اجانب بوصفهم سكان البلد العظيم فلسطين

اننى لا اعلم كيف سيتم اختيار الثلث المحظوظ ولكن اليهودى بغض النظر عن البلد الذى ينتمى اليه والذى يحبه ويعتبر نفسه جزءا لا يتجزأ منه . سوف يصبح لزاما عليه أن يختار بين ان يذهب لفلسطين ويعيش مع قوم غرباء عنه قال له مواطنوه المسيحيون أنه سوف ينتمى اليهم ، وبين ان يبقى كضيف غير مرغوب فيه فى البلد الذى كان يعتقد أنه ينتمى اليـــه .

ولا يدهشنى ان تقدم الحكومة على هذه الخطوة بعد تكوين لواء يهودى وهاأنذا فى انتظار أن اسمع ان اخى الذى جرح فى الفرقة البحرية أو ابن اخى الذى يخــدم فى حرس المشاة قد يضطر تحت ضغط الرأى العام او بسبب تنظيمات الجيش ان يصبح ضابطا فى لواء يتألف أساسا من أناس لا يفهمون اللغة الوحيدة التى يتكلمهـــا وهى الانجليزية واننى أفهم كذلك انه عندما تقرر ارغام اليهود الأجانب فى هذا البلد على الخدمة فى الجيش، وهو عين الصواب، كان من العسير وضعهم فى ألوية بريطانية للصعوبة الناشئة عن اللغة ، ولكن هذه الصعوبة نشأت لأنهم أجانب وليس لأنهم يهود. ويبدو لى أن انشاء فرقة اجنبية لهم كان هو الاجراء السليم . اما انشاء فرقة يهودية فانه يجعل موقف اليهود فى الألوية الأخرى أكثر صعوبة ويفرض هوية وطنيـــة على اناس لا يشتركون مع بعضهم البعض فى شىء .

اننى اشعر أن الحكومة مطالبة بأن تصبح أداة لتحقيق رغبات منظمة صهيونية كان يديرها ــ فى الماضى على اى حال حسب معلوماتى ــ رجال من سلالة أو أبنـــاء العدو ، وبذلك فقــد سددوا ضربة قوية للحريات ولحركة وفرص الخدمة المتـــاحة لمواطنيهم اليهــــود .

ولو كان الأمر بيدى لقلت للورد روتشلد ان الحكومة مستعدة لعمل كل ما فى وسعها لتحصل لليهود فى فلسطين على الحرية الكاملة للاقامة والحيـــاة على قدم المساواة مع سكان هذا البلد الذين يعتنقون أديانا أخرى ولا يسعنى سوى أن أطلب من الحكومة ألا تذهب لأبعد من ذلك .

٢٣ اغسطس ١٩١٧

أ . س . م

وزارة الحرب ٢٢٧

مضابط الاجتماع الذى عقدته وزارة الحرب

١٠ داونبج ستريت

فى يوم الاثنين ٣ سبتمبر ١٩١٧ الساعة ٣٠ر١١ صباحا

الحاضرون :

عضو البرلمان (رئيسا)
The Right Hon. A Bonar Law
The Right Hon. the Viscount Milner, G.C.B., G.C.M.G.
Lt. — General the Right Hon. J.C. Smuts K.C.

The Right Hon. Sir E. Carson K.C. (عضو البرلمان)

كما اشترك فى الاجتماع كل من :

عضو البرلمان وقائم بأعمال وزير الخارجية
The Right Hon. Lord R. Cecil, K.C.
The Right Hon. The Earl of Derby, K.G., G.C.V.O.,C.B.,

وزير الحرب (بالنسبة للمضابط ١ — ١٢)
Major — General F.B. Maurice C.B.,

مدير العمليات العسكرية (بالنسبة للمضابط ١ — ١٢)
Major — General Sir G.M.W. Macdonogh, K.C.M.G., C.B.

مدير المخابرات العسكرية (بالنسبة للمضابط ١ — ٣)
The Right Hon. Sir E. Geddes, K.C.B.

عضو البرلمان ووزير البحرية (بالنسبة للمضابط ١ — ١٢)
Admiral Sir, J.R. Jellicioe, G.C.B., O.M.G.C.V.O.

القائد العام للبحرية ورئيس أركان حربها (بالنسبة للمضابط ١ — ١٢)
The Right Hon. E.S. Montago.

عضو البرلمان ووزير الدولة لشئون الهند (بالنسبة للمضابط ١ — ٢)
The Right Hon. E.S. Montago

Mr. H.C. Lambert C.B. وزير المستعمرات (بالنسبة للمضبطة ١٥)

Lt. Colonel Sir. M.P.A. Hankey K.C.B. الوزير

Captain Clement Jones مساعد الوزير

Captain L.S. Amery عضو البرلمان ومساعد الوزير

Major L. Storr مساعد الوزير

اللواء اليهودى !

بالاشارة الى تكوين لواء من الأجانب ــ خاصة اليهود الروس فى هذا البلد ، ابلغ وزير الحربية وزارة الحرب انه استقبل وفدا يتمتع بنفوذ قوى من اليهود الذين كانوا قد اعترضوا على تسمية « اللواء اليهودى » التى وافقت عليها وزارة الحربية وذكر الوفد ان نحو ٤٠٫٠٠٠ يهودى ابلوا بلاء حسنا فى القوات البريطانية وانه ليس من العدل المجازفة بسمعة اليهود الانجليز كمحاربين لتكوين هذا اللواء. ازاء ذلك اقتراح وزير الحربية العدول عن التسمية « اللواء اليهودى » واعطاء هذا اللواء رقما معينا مع ترك الفرصة لاضافة اية تسمية اخرى قد تعبر عن الخواص أو الآمال المتعلقة به دون المساس بالسمعة الحربية لليهود فى الجيش بصفة عامة .

كما اصر على انه لا يستطيع ان يضمن الاحتفاظ باللواء او باى كتيبة معينة فيه تكون مكونة من مجندين جميعهم من الذين يشاركون فى الآمال الصهيونية .

وعبر الوزير فى النهاية عن امله فى تكوين اربع كتائب معظمها من اليهود الاجانب يجندون تجنيدا اجباريا فى هذا اللواء على أن يلحق به بعض اليهود الانجليز للقيام بتدريب جنوده وقال ان بعض اليهود الانجليز قد تطوعوا لهذا الغرض وانه لن يكون هناك اجبار فى هذا الصدد .

واشير فى المناقشة التى تلت ذلك الى انه حتى بالنسبة الى اللواءين الايرلندى والاسكتلندى لم يثبت دائما امكان الاحتفاظ بالطابع الأصلى للوحدات فى المجموعات التى أرسلت بعدها واتفق بصفة عامة على ان هناك ارتباطا وثيقا بين هذا الموضوع ومسألة وجهة النظر التى تتخذ تجاه الحركة الصهيونية ككل .

لذلك قررت وزارة الحرب ما يلى :

ستعطى الكتائب التى ستكون من المجندين اليهود ــ فى الوقت الحاضر ــ ارقاما بالطريق المعتاد دون اية تسمية مميزة لهم ودون المساس باعادة النظر فى أمر اعطاء تسمية مميزة اذا قدم طلب محدد للتغيير وكانت الظروف ملائمة لمثل هذه السياسة .

الحركة الصهيونية :

كانت وزارة الحرب تبحث فى المراسلات التى تبودلت بين وزير الخارجية واللورد روتشيلد بشأن السياسة التى ستنتهج ازاء الحركة الصهيونية « ١٨٠٣ » وفضلا عن مشروع الاعلان الخاص بالسياسة التى ذكرت فى هذه المراسلات فانه كان لديهما مشروع بديل اعده اللورد ميلنر « ١٨٠٣ » وكان أمامهما كذلك مذكرة قدمها المستر مونتاجو تحت عنوان « الشعور ضد السامية لدى الحكومة الحاضرة »

وقد قدم اقتراح مؤداه انه بالنسبة للمسائل التى تثير مثل هذه الأمور الهامة كمستقبل فلسطين لابد من مناقشتها فى المكان الأول مع حلفائنا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالنسبة لتقديم مشروع اللورد ميلنر الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية لدراسته فقد ادعى المستر مونتاجو بان استخدام عبارة « وطن الشعب اليهودى » ستصيب بضرر بليغ مركز اليهود فى البلاد الأخرى وتزيد من الحجة التى ضمنتها

المذكرة التي قدمها . وكان هناك ادعاء آخر مضاد يقول أن وجود دولة يهودية أو مجتمع يتمتع باستقلال ذاتي في فلسطين سيدعم من مركز اليهود في البلدان التي لايتمتعون فيها بحقوق متساوية وان هذا المركز في البلدان الشبيهة بانجلترا حيث يحصل اليهود على مثل هذه الحقوق ويتحدون مع العناصر الأخرى في الأمة التي ينتمون اليها سوف لايتأثر بوجود المجتمع اليهودي القومي في جهات أخرى . وكان هناك رأى يقول بأنه في الوقت الذي كان فيه قسم صغير ذو نفوذ من اليهود الانجليز يعارض هذه الفكرة فانه كانت هناك اعداد كبيرة منهم تعطف عليها لصالح اليهود الذين كانوا يرغبون في مغادرة بلاد لايتمتعون فيها بمثل هذا المركز وليس لان لديهم اى رغبة في الذهاب انفسهم الى فلسطين .

وبالاشارة الى الاقتراح الخاص بامكان تأجيل هذه المسألة اشار القائم بأعمال وزير الخارجية بأن هذه المسألة تعرضت بسببها وزارة الخارجية البريطانية لضغط شديد منذ أمد طويل . فقد كانت هناك منظمة ذات قوة بالغة ومهارة فائقة في هذه المسألة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . وكان يعتقد بأن هذه المنظمة ستؤدى مساعدة كبرى للحلفاء تمكنهم من الاستحواذ على اهتمام وحماس المجندين في صفوفهم . فعده القيام بعمل ما في هذا الصدد كان معناه فقد تأييد هؤلاءالمجندين. لذلك كان لابدمنمواجهة الموقف ومن ثم فقد اتخذت وزارة الحرب قرارا : بضرورة الحصول على آراء الرئيس ويلسون قبل منح أى وعد . وطلبت من القائم بأعمال وزير الدولة للشئون الخارجية ان يبلغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن حكومة جلالة الملك كانت تتعرض للضغط لمنح وعد يعطف على الحركة الصهيونية . كما ان عليه أن يتحقق من آرائها بالنسبة للموافقة على منح مثل هذا الوعد .

موقف بلدانالشمال الحيادية :

وافقت وزارة الحرب على التقرير الذى اعدته لجنة السير ادوارد كارزون ازاء موقف بلدان الشمال المحايدة « وزارة الحرب ١٩١ المضبطة السادسة » وفى ذلك احيطت علما بخروج اللورد روبرت سيسيل على آراء اللجنة فيما يتعلق بعدم الرغبة في تدخل بلدان الشمال . ولقد طور اللورد روبرت سيسيل آراءه عن هذا الموضوع فاقترح بأنه لم يكن من المرغوب فيه ابلاغ الولايات المتحدة الأمريكيةالانطباع الذى نعتبر بموجبه ــ تحت كل الظروف ــ تدخل هذه البلاد من الأمور غير المرغوبة كما حث بصفة خاصة على خلق الرغبة في اعطاء ممثلينا الدبلوماسيين توجيها محددا في هذه المسألة حتى لا يكونوا في مركز مجحف اذا ما نشأ موقف صعب فجأة .

وقد أعلن القائد العام للبحرية ان الوقت قد يجيء ــ وان كان لم يأت بعد ــ لاقامة قاعدة بحرية في النرويج يمكن أن تكون ذات فائدة كبرى للهجوم الايجابى ضد غواصات العدو . لهذا قررت وزارة الحرب : « أن يودع القائم باعمال وزير الخارجية نسخة من التقرير لدى السير . وايزمان الذى يتعين عليه ان يسلمها الى اللورد ريدنج والسماح له بعرضها على الرئيس ويلسون بشرط آن لا يأخذ اى نسخة من التقرير » .

كما قررت الوزارة :

أن ترسل بمنتهى السرية نسخة من الجزء الوارد في تقرير اللجنة المتعلق بهولاندة الى الوزير البريطاني في لاهاى .

واعطيت التعليمات الى اللورد روبرت سيسيل بانه اذا حدثت اية تطورات جديدة ، بالنسبة للموقف فى النرويج ، فان عليه اثارة الموضوع مرة أخرى أمام وزارة الحرب .

بعثة اللورد ريدنج :

بالاشارة الى وزارة الحرب ٢٢٥ ــ المضبطة ١٦ ، أعطيت للوزير سلطات كاملة كى يسمح للورد ريدنج ان يأخذ اية وثائق من وثائق وزارة الحرب السرية قد يحتاجها فى زيارته المرتقبة الى امريكا . وصرح الوزير بانه اقتنع بالترتيبات التى أعدها مع العقيد سوينتون (الذى كان سيرافق اللورد ريدنج فى رحلته) لضمان سلامة الوثائق أثناء الرحلة وعند وجودهم فى الولايات المتحدة الأمريكية .

واعطيت التعليمات الى الوزير ــ بصفة خاصة ــ كى يضم بين الوثائق التى سيأخذها العقيد سوينتون لاستعمال اللورد ريدنج نسخة من المذكرة الخاصة بالسياسة البحرية والتى اعدتها الادميرالية لوزارة الحرب الامبراطورية .

الغارات الجوية :

وقدم مدير العمليات العسكرية التفاصيل الخاصة بالغارة الجوية التى تعرضت لها دوفر الليلة السابقة فى ضوء القمر الساطع .

واعلن القائد العام للبحرية ان دنكرك ايضا تعرضت لقذف عنيف بالقنابل فى نفس الليلة .

التوقيع على الوثائق الرسمية :

ينبغى اعطاء التعليمات الى الادارات والمصالح بأن تحمل الوثائق المعدة للدراسة بواسطة وزارة الحرب اسماء الذين كتبوها بالكامل بدلا من الأحرف الأولى للاسماء كما هو متبع فى معظم الأحوال .

مؤتمر برن :

بالاشارة الى وزارة الحرب ٢٢٣ المضبطة الثانية صرح اللورد روبرت سيسيل بانه عقد اجتماعا من نوع ما بين رجال المال فى برن ، التقى فيه ــ على سبيل الاحتمال ــ المسيو كايوه وأحد الانجليز ويدعى كينفام وأحد رجال البنوك المصرية برجال البنوك السويسرية والفرنسية وتشير الدلائل على انه لم يكن ثمة احتمال لاجراء اى حديث بين احد الانجليز والالمان . وقد بذلت محاولات للقاء المستر كينفام بغية معرفة حقيقة ما حدث بالضبط قبل اذاعة اى بيان عام عن الموضوع . واذا ظهرت ادلة تفيد بأن احد الانجليز تباحث مع الرعايا الاعداء فان الاجراءات ستتخذ ضده .

تسريح رجال الجيش لصناعة بناء السفن :

تلى خطاب من اللوردات مفوضى الادميرالية بشأن الخلاف الذى نشأ بينهم وبين سلطات التجنيد العسكرية فيما يتعلق بتفسير وزارة الحرب ٢٠٩ ــ المضبطة ٢ (ج)

و (١) و (٢) . وقد قررت وزارة الحرب احالة المسألة الى لجنة اللورد ميلنر للقوى العاملة لاتخاذ قرار فيها .

الحكومة المقبلة لمصر :

وكان أمام وزارة الحرب مذكرة مقدمة من القائم بأعمال وزير الخارجية اعدها اللورد ادوارد سيسيل المستشار المالي للحكومة المصرية وكذلك المضابط الخاصة بها والتي أعدها لورد هاردنج والسير رونالد جراهام .

وقد صرح اللورد روبرت سيسيل بانه عندما ذهب الى وزارة الخارجية وجد صعوبة كبيرة فى الحصول على الأوراق الخاصة بمصر ، حيث لم يوجد بها اى نظام ملائم للحصول على المعلومات المتعلقة بالأمور الداخلية الكثيرة للحكومة المصرية. وكانت الخطابات الخاصة المتبادلة بين السير ريجنالد وينجيت واللورد هاردنج هى السبل الرئيسية للاتصال بمصر . ولقد فكر اللورد روبرت سيسيل فى مسألة الرغبة فى نقل الاشراف على مصر لوزارة اخرى كوزارة المستعمرات ولكن يبدو انه لم يجد الوزارة الملائمة .

وعاد شقيقه اللورد ادوارد سيسيل الى الوطن فى فصل الربيع لتسلم مهام عسكرية ، واخبره ان المصريين يعتقدون بأن هناك افتقارا تاما للتنظيم لدى الجانب البريطانى ولا يظهر هذا فى الأمور الدبلوماسية بقدر ما يظهر فى الأمور الادارية . وصرح اللورد روبرت سيسيل بانه شعر بوجود قلق ملحوظ تجاه الموقف من وجهة النظر البرلمانية . فلو افترضنا حدوث متاعب فى مصر فانه ينبغى علينا تحمل المسئولية أمام مجلس العموم والدفاع عن الاجراءات التى اتخذت فى ظروف نجهلها تماما . لقد كان الموقف كله شاذا وكان نتيجة نظام ثبت نجاحه فى عهد اللورد كرومر حينما كانت مصر مقاطعة تركية ــ اسميا ــ وكنا نحن مجرد مستشارين ، وان كان قد لا يمكنه البقاء فى ظل الظروف الجديدة تحت الحماية البريطانية والطلب المتزايد للديمقراطية .

واعترف السير رونالد جراهام فى مضبطته بانه ينبغى اجراء تغييرات واسعة فى الحكومة المصرية بمجرد انهاء الحكم العسكرى . واشار اللورد روبرت سيسيل بانه يجرى دراسة أمور قانونية معقدة فى هذه اللحظة . ونظرا لازدياد اهمية مصر كمركز يمكن بواسطته ادارة المنطقة التى تشمل مصر والجزيرة العربية وربما فلسطين وأرض الرافدين فانه يعتقد بأن هذه المسألة هامة وملحة ولذلك يقترح تاليف لجنة على الفور لاجراء تحقيق فى الموضوع كله . وذكر بأنه كان يعتقد فى امكان احالة الموضوع الى لجنة الشرق الأوسط القائمة ولكنه يرى الآن بأن هذه اللجنة كبيرة بدرجة تجعل من غير الممكن تناول هذه المسألة بصورة مرضية . وذكر اللورد كرزون بأن تطور الأمور فى الشرقين الأوسط والأدنى يشير الى انه قد يصبح من الضرورى انشاء ادارة مستقلة جديدة للمنطقة . واضاف بأن هذه الادارة قد لاتكون منفصلة تماما عن وزارة الخارجية اذ ان كثيرا من المشاكل الدبلوماسية قد تفاقمت حول مصر كقيام مملكة الحجاز المستقلة على سبيل المثال . وقد اثارت وثيقة اللورد ادوارد سيسيل القضية كلها التى اعتدنا على تسميتها بمشكلة الشرق الاوسط وكذلك الطريقة التى يمكن بها تناول الموضوع وقد برزت مجموعة جديدة من الدول مع

التغيير الحادث فى الظروف ولم يكن من الممكن اعتبار المشكلة الناشئة عن ذلك مجرد مشكلة ادارية .

وصرح اللورد ميلنر بانه من خلال معلوماته الشخصية عن مصر ، لم يكن من المستطاع الابقاء على النظام القائم . وقد فهم ثمة تغييرات كبيرة تدور فى الحكومة المصرية اليوم ، لم يعلم عنها شيئا وان بسط حمايتنا جعلت اعادة النظر فى المشكلة كلها امرا ملحا . لقد كان المطلوب ان نعرف هنا الأحداث التى كانت تدور فى مصر وان نسيطر عليها لحد ما .

واضاف المستر برنز بانه كان من المرغوب فيه جدا من وجهة النظر العمالية ان يكون فى مركز يسمح له بتبصير كبار المسئولين من زعماء العمال بالسياسة البريطانية فى الشرقين الادنى والاوسط اذ ان اعلان حزب العمال المستقل الذى ثبتت عدم سلامته مازال سائدا .

قررت وزارة الحرب

تكوين لجنة من الآتى اسماؤهم لفحص جميع النقاط التى اثيرت فى المذكرة التى أعدها اللورد سيسيل واعداد تقرير عن نتيجة الفحص يقدم الى وزارة الحرب:

المستر بلفور « رئيسا »
اللورد كوبرزون
اللورد ميلنر

وتولى اللورد كيرزون – رئيس لجنة الشرق الأوسط – مهمة وضع بيان عن عمل اللجنة يشمل السياسة البريطانية والاتفاق الودى المبرم بين بريطانيا وفرنسا عن الشرق الأوسط وتقديمه الى المستر بارنز للاطلاع .

معاملة اسرى السين فين :

١٦ – اشارة الى وزارة الحرب ٢٤٤ المضبطة الثالثة فقد قرات برقية من كبير وزراء حاكم ايرلندا الى سكرتير وزارة الحرب يطلب فيها تعليمات وزارة الحرب بشأن تقديم التبغ الى أسرى السين فين وقررت وزارة الحرب الآتى :

يجب ان يرسل السكرتير برقية الى مستر ديوك يبلغه فيها ان وزارة الحرب رأت ان هذا الأمر يجب تركه لفطنته وان وزارة الحرب تؤيد ما يتخذه من اجراء.

١٧ – وقد استرعى الانتباه الى مقال ظهر بجريدة « الديلى ميل » بعددها الصادر فى الرابع من أكتوبر يعطى بيانا عن جيش السين فين المزعوم وجوده فى مقاطعة كلير . وذكر المقال أن عشرين الف رجل حسنى التدريب يزحفون فى المقاطعة فى موكب يقولون « انهضوا أيها الثوار انهضوا مع القيصر » ..

وقد صدرت التعليمات الى السكرتير باسترعاء انتباه رئيس وزراء ايرلندا الى هذا المقال ومطالبته بوضع تقرير عنه بعد ذلك .

الحـركة الصـهيونية :

١٨ ــ اشارة الى وزارة الحرب ٢٢٧ المضبطة الثانية . ذكر وزير الخارجية ان الحكومة الالمانية تبذل جهودا كبيرة لكسب عطف الحركة الصـهيونية . وبالرغم من ان عددا من أثرياء اليهود فى هذه البلاد يعارضون هذه الحركة فان اغلبية اليهـود يؤدونها فى روسـيا وأمريكا وربما فى غيرهمـــا من بلاد أخرى . ولا يرى الوزير تناقضا بين انشاء نقطة ارتكاز قومية يهودية فى فلسطين وامتصاص اليهــــود امتصاصا كاملا واستيعابهم فى قوميات البلاد الاخرى . وكما حدث للمهـــاجرين الانجليز الى الولايات المتحدة سواء فى الجيل الاول أم ما تلاه من أجيال اذا اصبحوا متجنسين بالجنسية الامريكية . كذلك ان استقر يهودى فى المستقبل فى فلسطين يصبح اما انجليزيا واما امريكيا واما المانيا واما فلسطينيا . ان الحركة الصـهيونية تستند الى الوعى القومى الشديد عند بعض أعضاء الجنس اليهودى . فهم يعتبرون أنفسهم من اعظم الأجناس التاريخية فى العالم كان موطنهم الاصلى فلسطين ويهفـو هؤلاء اليهود بحماس لاستعادة هذا الوطن القومى القديم . وقد ذاب يهود آخرون فى قوميات كانوا قد اقاموا فيها هم واسلافهم مدة عدة أجيال . ثم قرأ مستر بلفور أعلانا تعاطفيا مؤثرا للحكومة الفرنسية نقل الى الصـــهيونيين وذكر انه يعـــرف ان الرئيس ويلســـون يؤيد الحركة تأييدا شديدا جدا .

وقد استرعى الانتباه الى البرقيات المتناقضة الواردة من وزارة المستعمرات ومن القاضى برانديس (اوراق G.T. ٢٠١٥ و G.T. ٢١٥٨)

(٢)

الجبهة الغربية :

١ ــ ذكر مدير المخابرات العسكرية ان الالمان خففوا ضغط الفرنســيين عليهم بالتراجع الى مركز قوى . وربما ساعد هــذا التراجع الالمان فى اعفاء اربع فــرق من العمل هنا لاستخدامها فى مكان آخر.

غزو ايطاليــــا :

٢ ــ قرأ مدير المخابرات العسكرية برقية تلقاها من الجنرال ديلميه-راديكليف برقم ٥٥٨ بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩١٧ وفيها ذكر ان العدو هاجم خط تاجليامنتو بالقرب من اوزوبو فى مواجهة فصيلة جورجيو وقد عبر تاجليا منتو بقوة كبيرة ودفع تلك الفصيلة الى الوراء . ومن المحتمل اذن أن تكون هناك قوات اخرى من قوات العدو تعبر تاجليا منتو لتتعقب تراجع الجيش الثانى الذى يحتمل أن تكون قوة مقاومته ضعيفة ، وقد صدرت الأوامر بالتراجع للجيش الثانى والثالث نحو بياف تراجعا عاما . وترجو هيئة اركان الحرب الايطالية العامة ان يصبح التراجع بانتظام بحيث تصبح بياف بين الجيش الايطالى والعدو وبهذا يتم كسب الوقت لاعادة تشـــكيل الجيش الايطالى وراحته الى حد ما . واستطرد الجنرال ديلميه راديكليف يقـــول ان الجيش ظهرت عليه دلائل استعادة روحه المعنوية ولكن لابد من رؤية ما اذا كان العدو سيدع له الوقت الكافى لاستعادة قواه بدرجة كافية ليبقى عاملا نافعـا فى الحرب .

وفي رسالة تالية ذكر الجنرال ديلميه ـ راديكليف أن الجيش الثالث لا يزال متماسكا على خط تاجليا منتو وانه يستعيد قواه المعنوية وقد شن الايطاليون هجوما مضادا مما اظهر انهم اخذوا يستعيدون روحهم الهجومية . ولابد من اعادة تنظيم الجيش الثاني كله . وقد اعيد النظام بقدر الامكان وراء الجبهة الحالية . ومن المنتظر ان تكون هناك ٢٢٠ كتيبة يمكن استخدامها في الدفاع عن خط بيان .

ونظرا لاحتمال الهجوم على جبهة ترنتينو فان مدير المخابرات العسكرية قال انه اتصل برئيس المكتب الثاني الفرنسي في باريس الذي قال له انه ليست هناك دلالات على وجود تجمعات للعدو في ترنتينو .

فلسطين :

٣ ـ قال مدير المخابرات العسكرية انه تلقى رسالة من الجنرال اللنبي يقول فيها ان العدو يبدى مقاومة في المنطقة المفتوحة شمالي بير سبع على ميسرة العدو . ولا يزال قذف غزة بالقنابل مستمرا . ويقول نبأ لم يتأكد بعد ان العدو في طريق احضار فرقتين او ثلاث فرق عن طريق جيرون وان الجنرال فالكنهاين تولى بنفسه قيادة العمليات في فلسطين.

وقال اللورد اللنبي انه اسر ٢٠٧ ضباط و ٢٤٢٩ من رتب اخرى و ١٥ مدفعا أثناء العمليات التي دارت حتى ليلة ٣/٤ نوفمبر .

الجزيرة ارض الرافدين :

٤ ـ قال مدير المخابرات العسكرية ان الجنرال مود قد ابرق اليه يقول انه اندفع قدما على شاطىء نهر دجلة الايمن وجناح جيشه قائم بالحراسة على الشاطىء الايسر للنهر وانه هاجم العدو على بعد ٢٠ ميلا شمالي سرمن رأى . وقد أجلى العدو قواته عن مراكزه واسرنا ٨٩ أسيرا و ٤ مخازن ذخيرة . وبلغ عدد الضحايا ١٨٠ قتيلا وجريحا من جانبنا وقمنا بعملية استكشاف لمنطقة تكريت ايضا .

روسيا :

٥ ـ قال الملحق العسكري في بتروجراد ان هناك صعوبة كبيرة في اطعام الجيش وان التموين في بتروجراد قليل جدا وليس هناك من طعام الا ما يكفي يوما واحدا .

سالونيك :

٦ ـ قال مدير المخابرات العسكرية انه تلقى معلومات تفيد ان البلغاريين دعمت قواتهم بثماني عشرة كتيبة من رومانيا . وقال انه يرغب في أن تعرف الوزارة ان هناك شائعات تقول انه من المحتمل ان يقوم العدو بهجوم على جبهة سالونيك وانه لم تظهر بعد اية دلائل على وجود اية تجمعات لجنود العدو أكثر من تلك التي سبق ذكرها.ويرى الفرنسيون ان الالمان لن يزيدوا هجومهم على ايطاليا وان الاكثر احتمالا هو أن يقوموا بهجومهم على سالونيك . ويظهر ان اساس شائعات مثل هذا الهجوم هو الاحتمالات لا المعلومات الاكيدة . فمثلا يعرف العدو أن طريق تارنتو مقفل وان روح الصرب والروس والايطاليين مهزوزة بدرجة كبيرة .

وفى هذا الصدد اوضح اللورد ملنر ان السياسة الالمانية الحالية هى نفس سياسة فريدريك الاكبر التى ترى انه اذا لم تكن لديه القوة الكافية لمتابعة الضرب وجب ان يضرب هنا مرة وهناك مرة أولا ضد بلد ثم ضد بلد آخر .بدون استهداف توجيه ضربة قاضية بل الهدف الدائم هو تحقيق التأثير السياسى العظيم . فاذا قرر الالمان الآن بعد هجومهم الحالى ترك ايطاليا والاتجاه الى سالونيك فانما يكونون قد اتبعوا السياسة التى اتبعوها فى هجماتهم على رومانيا وروسيا .

وذكرت الوزارة بانه قد تقرر على سبيل الاحتياط فى حالة الطوارىء (وزارة الحرب ٢٣٧ المضبطة الخامسة) الاحتفاظ باحتياطى وسائل النقل على اهبة الاستعداد لنقل فرقة ونصف فرقة من مارسيليا اذا دعت الحاجة الى ذلك .

وقال القائد العام للبحرية البريطانية ان هناك ست سفن نقل تنتظر فى مارسيليا وان هذا العدد سيزيد فى المستقبل .

وقررت وزارة الحرب الآتى :

نظرا لان الموقف العسكرى كله تجرى مناقشته الآن فى مؤتمر منعقد فى ايطاليا فانه على مدير المخابرات العسكرية ان يبرق الى رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية ويقدم له المعلومات الخاصة باحتمال قيام العدو بهجوم على جبهة سالونيك .

مصـــر :

٧ ــ قال مدير المخابرات العسكرية انه تلقى برقية من السير ريجينالد ونجيت تقول ان الجنرال كلاينون اوصى بارسال الفيلق العربى وعدد رجاله ألف رجل من مصر الى العقبة . لمساعدة فيصل فى أعماله . وقال مدير المخابرات العسكرية انه من الضرورى استشارة الفرنسيين ولهذا أبرق الى باريس والى الجنرال اللنبى يسال المشورة بما يوصى به بشأن هذا الاقتراح .

الغواصـــات :

٨ ــ قال قائد البحرية البريطانية :

(١) كوينزتاون أبلغت ان سفينة الصيد المسلحة « ساريا » القت قنبلة أعماق على بقعة سميكة من الزيت على بعد ٥ر٢ ميل من سفينة دونتروك لايتشيب يوم ٣١ اكتوبر . وقام الغطاسون بفحص المكان وقد وجدت غواصة راقدة على احد جانبيها .

(ب) جاء تقرير من سانت فنسنت يقول ان غواصة دخلت الميناء فى منتصف الساعة التاسعة صباحا يوم ٢ نوفمبر وقذفت طوربيدا عن قرب الى سفينتين برازيليتين راسيتين ثم خرجت من الميناء .. وقد القت الحصون النار عليها كما قذفها قارب مدفعية بالنيران ولكن لم يكن لذلك من أثر .

غزو ايطاليــــا :

١ ـ ذكر رئيس هيئة اركان حرب الامبراطورية انه تلقى برقية من الجنــرال بلومر يطلب فيها وضع فرقتين اخريين على اهبة الاستعداد فقط وارســـال آلاى فرسان مع الفرقة السادسة اذا دعت الحاجة لارسالها .

وستتولى السكة الحديد فى الأيام القليلة المقبلة نقــل جميــع الجنــود الذين يمكن نقلهم الى ايطاليا وهو ينتظر قبل نقل اى جنود أن يتلقى تقريرا كاملا عن الموقف من الجنرال بلومر . وفيما يتعلق باختلاف الرأى .. بشأن عدد الفرق الألمانيــة التى ظهرت على الجبهة الايطالية فى الأيام الاولى من الهجوم فقد وصلت برقيـــة من الجنرال ديلميه راديكليف تقول ان القيادة العليا الايطـالية اعترفت الآن بصـــحة الدعوى البريطانية من انه لم يكن هناك أكثر من ست فرق المانية يمـــكن التعرف عليها . اما النبأ القائل بأن ٢١ فرقة المانية قد ظهرت فى الجبهة الايطالية فقدجاء من روما وقد اتضح الآن انه غير صحيح .

وذكر فى هذا الصدد ان السفير الايطالى ظل يعمل على نشر الأنباء المبـالغ فيها عن قوة الالمان فى هذه البلاد ، وسبب هذا من غير شك هو ضغط الجاليــــة الايطالية فى لندن على سفيرها لتغطية الاتهام الموجه الى الايطاليين فى هذه البلاد من فشل يمكن منعه .

الجبهـــة الغربيـــة :

٢ ـ ذكر رئيس هيئة اركان حرب الامبراطورية ان الألمان لا يزلون يكثـــرون من ضرب باسشنداي بالقنابل وانهم جاءوا بمزيد من المدفعية . ومن المنتظر المزيد من هجمات المشاة ويبدو محتملا ان يبذل الألمان مجهودا حازما لاستعادة الموقف .

فلســــطين :

٣ ـ ذكر رئيس هيئة اركان حرب الامبراطورية انه تلقى برقية من الجنرال اللنبى يقول فيها انه أحرز تقدما آخر فى فلسطين مقداره ١٠ أميال تقريبـــا . واصبحت قواته الآن على بعد ٥ آلاف ياردة من مدينة يافا . وقد اصبحت مدن اللد والرملة فى أيدى البريطانيين . ووردت انباء مصدرها الطائرات تفيـــد أن القوات التركية تتراجع شمالا من بيت المقدس نحو نابلس.وربما كانت هذه القوات قد جاءت من جوار جدون . وبلغ عدد الأسرى الأتراك منذ ٣١ اكتـــوبر حتى الآن اكثر من تسعة آلاف .

التعاون العربى :

٤ ـ اشارة الى برقية السير ريجنالد ونجيت رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٥ نوفمبر ونظرا للأهمية الكبرى للتعاون العربى فى هذه اللحظة فان وزارة الحرب قررت : زيادة المساعدات المقدمة للعـرب من ٢٠٠ الف جنيه الى ٥٠٠ ألف جنيــه طبقـا لمـا هــو مقتــرح .

الجزيرة ارض الرافدين :

٥ ـ نظرا الى تقدم البريطانيين فى فلسطين واحتمال دعم القوات التركية بفرق من حلب فانه قدم راى يقول انه من المرغوب فيه ان يعرض الجنرال مود اكبر قدر ممكن من النشاط العسكرى يتفق مع سلامة قواته لتعطيل الاتراك وتهديدهم على مسرح العمليات العسكرية فى الجزيرة .

وقررت وزارة الحرب :

يجب ان يرسل رئيس هيئة اركان الحرب الامبراطورية برقية الى الجنرال مود يسترعى فيها انتباهه الى ضرورة العمل الايجابى بقدر الامكان حتى يساعد بطريق غير مباشر الجنرال اللنبى فى عملياته . ومن المفهوم بوضوح ان طبيعة العمليات التى ستنفذ تترك لفطنة الجنرال مود .

العمال الايطاليون :

قال رئيس هيئة اركان الحرب الامبراطورية انه تلقى طلبا من الفيلدمارشال السير دوجلاس هيج بارسال عمال ايطاليين لمساعدة القوات البريطانية فى فرنسا .

ووافقت وزارة الحرب على استخدام الضغط فى الاجتماع القادم للحصول على العمال الايطاليين طبقا لطلب السير دوجلاس هيج .

سالونيك ـ الجنرال سبراى :

اشارة الى وزارة الحرب ٢٧٩ المضبطة السادسة ذكر رئيس هيئة اركان الحرب الامبراطورية ان التقرير الوحيد الذى تلقاه من الجنرل سبراى استجابة لطلبه جاء بيانا ضئيلا بشأن وضع بعض الوحدات . وقد رغب فى استرعاء انتباه وزارة الحرب الى استمرار عدم الملائمة فى معلوماتنا بشأن موقف الحلفاء فى جبهة سالونيك .

فلسطين ـ بيت المقدس :

٤ ـ قدم رئيس هيئة اركان الحرب الامبراطورية تقريرا الى وزارة الحرب عن برقية تلقاها من الجنرال اللنبى يسأل فيها عن الاعلام التى ترفع فى حالة احتلال الحلفاء مدينة بيت المقدس .

وقررت وزارة الحرب :

انه نظرا للطابع الفريد للمدينة والمسائل الدبلوماسية والسياسية الصعبة العديدة التى اثيرت بصددها فانه يجب ابلاغ الجنرال اللنبى بوجوب عدم رفع اى علم فى حالة احتلال قوات الحلفاء المدينة .

غزو ايطاليا :

٥ ـ قال رئيس هيئة اركان الحرب الامبراطورية انه تلقى برقية من الجنرال بلومر يقول فيها ان الايطاليين سروا كثيرا بطريقة مقاومة قواتهم هجمات العدو اثناء الايام القليلة الاخيرة . وبرقية الجنرال ديلميه راديكليف يقول فيها ان كلا من الفرقتين ٢٧ و ٦ من الجيش الايطالى اللتين كانتا من اسوأ الفرق اثناء المعركة قد اعيد تشكيلهما وعادت الى الجبهة وقال الجنرال روبرتسون ان السكة الحديد اصبحت

الآن ميسورة لنقل الفرقتين البريطانيتين الاخريين اللتين أمر بالحاقهما بقوة الجنرال بلومر ونظرا لتحسن الموقف فى ايطاليا فانه يأسف بصفة شخصية لرحيلهمـــا الى الجبهة الايطالية حيث لا تدعو اليهما أية حاجة عاجلة . وعلى كل حال فانه نظرا لأن الجنرال بلومر كان قد ابلغ كلا من الفرنسيين والايطاليين بقـدوم فرقتين ولم يشعر بوجود اى مبرر لاصدار أمر برد الفـــرقتين بدون تعليمات محـددة من الوزارة .

وقررت وزارة الحرب أنه :

ليس عمليا وقف الفرقتين عن المضى الى ايطـاليا كمـا سـبق أن أمرت بذلك.

الغواصـــات :

٦ ـ ابلغ قائد البحرية البريطانية أن :

(ا) دفعت سفن الداورية يوم السبت الغواصة الالمانية « U ى ٤٨ » الى الشاطىء على رمال جودوين . وبعد اشتباك شديد استمر عشرين دقيقة حطمت الغواصة الالمانية . وانقذ ضابط و ٢١ جنديا من رجالها واسروا اما الباقون فاما قتلوا واما غرقوا .

(ب) القت سفينة الصيد « دلفينوس » قنبلة اعماق بجوار غواصـة للعدو وظهر الزيت على السطح واصبح هناك احتمال ان تكون الغواصة قد لحق بهـــا عطب شديد .

فلســـطين :

٣ ـ ذكر مدير العمليات العسكرية انه تلقى ملخصا كاملا للموقف حتى الآن من الجنرال اللنبى وفيه قدر الاخير عدد القوات التركية التى واجهتـــه يوم ٣١ اكتوبر بنحو ٤١ الف من حملة البنادق و ٣٠٠ من رجال المدفعيـــة اسر منهم ١٠,٠٠٠ شخص واستولى على ٨٠ مدفعا .

كما قدر عدد قتلى العدو وجرحاه بخمسة عشر الفا . وبالاضـافة الى ذلك فقد استولى على ٢٠ طائرة من طائرات العدو فى السماء لعدة أيام وقدر موقفـه نفسه على النحو الآتى : كان لديه يوم ٣١ اكتوبر نحو ٩٦ الف جندى فعال ومازال لديه ٧٨ الف جندى . ويقع معظم عبء العمل على فرقتين من الفرســـان وعلى فرقتين من المشاة هما الفرقة ٥٢ والفرقة ٧٥ . وقد طلبت الفرقتـــان الاخيرتان الراحة وحلت محلهما فرقتان اخريان . وهاتان الفرقتان فى حالة رائعةباستثناء فرقة وصلت اخيرا من سالونيك اذ انتشرت فيها حمى الملاريا وامتدت ســكك الحديد المصرية الآن حتى نقطة تبعد عشرة أميال شمالى غزة وهى مســتمرة فى الامتداد . وتصل الامدادات عند فم وادى صقير . ومن بين الاشـــياء التى تم الاستيلاء عليها من العدو ٦ قاطرات وعـــدد من عربات السكك الحـديد وتتركز قوة العدو الأساسية الباقية بجوار بيت المقدس ونظرا لتفوق الجنـــرال اللنبى الكبير فى العدد والعدة والطائرات فانه سيصبح قريبا فى مركز يسمح بمواجهتـه فاذا نجح فى الاسـتيلاء على بيت المقـــدس اسـتطاع أن يرســم لنفســـه

جبهة قوية في شمال المدينة بين نهر الأردن والبحر وتكون له ميزة وجود سكة حديد في المؤخرة وهي سكة حديد يافا ـ بيت المقدس يمكن بسهولة وسرعة اصلاحها .

وسئل الجنرال موريس عن قوات العدو وامداداته فقال انه يقدر القوة الموجودة بجوار حلب بفرقة المانية ضعيفة وفرقتين تركيتين ضعيفتين ومن المعتقد ان هناك فرقة المانية اخرى ضعيفة تتحرك نحو نابلس . وقدرت هيئة أركان الحرب الوقت الذي يستغرقه زحف فرقة تركية من حلب الى نابلس بنحو ١٤ الى ١٦ يوما ومن هناك يستطيع الزحف الى الجنوب . وذكر ان القوات التركية التي كانت اخيرا في حبرون قد تراجعت الى بيت المقدس واتخذت الترتيبات لتعاون العرب في تفجير أجزاء من سكة حديد الحجاز شرقي الأردن وبين حلب ودمشق . وجميع قبائل العرب تقريبا متعاونة في هذا العمل ولكن لا يبدو هناك امل كبير في اقدام الدروز على مساعدتنا حتى يبلغ البريطانيون في تقدمهم نقطة اكثر تقدما نحو الشمال .

وأوضح أنه بناء على التجربة في مسارح العمليات الحربية الاخرى يبدو أن تفوق اللنبي في الجو يجب أن يكون عاملا قيما في ارباك الجيش التركي المتقهقر بضربة من ارتفاع يسير أثناء تحركه على خطه الساحلي .

وذكر الجنرال موريس انه فهم ان الجنرال اللنبي يستخدم اسلحته الى بعد حد ولكن مرتفعات جوديا والسامرية تجعل طبيعتهما من العسير ايجاد اماكن لهبوط الطائرات ولدى الجنرال اللنبي كل ما طلبه من طائرات ولم يتقدم بطلبات اخرى منها .

شرق افريقيا :

٤ ـ استرعى مدير العمليات الحربية انتباه وزارة الحرب الى البيان الذي نشر صباح ذلك اليوم في الصحف . ومنذ ذلك الوقت حدث نجاح جديد ولم يبق من قوات العدو في الميدان الآن في مسرح العمليات هنا سوى الفي رجل تحت قيادة فون لينوف وهي الآن على الحدود البرتغالية .

خسائر الملاحة :

٥ ـ قال نائب قائد البحرية انه كانت هناك خسائر باهظة في البحر بسبب أعمال غواصات العدو بين ظهر ٢٧ وظهر ٢٨ الجاري فقد غرق من سفن الحلفاء ما تبلغ زنته ٢٠.٠٣٢ طنا لبريطانيا و ١٢.٠٥٥ طنا لحلفائها . كما دمرت الطوربيدات ١.٨٨٣ طنا من السفن البريطانية ولكن كان هناك ثمة أملا في اصلاحها . والوقت الآن يتطلب توسيع الجبهة التي في أيدي البريطانيين نظرا لما حدث في كامبراي . وذكر على سبيل التحديد أن المسالة واجبة الحل في المستقبل القريب وانه سيعرضها ثانية للتسوية . وقررت وزارة الحرب الآتي :

لا يتخذ أي اجراء بالنظر الى هذا الموضوع في الوقت الحاضر .

الموقف العـــام :

٢ ـ بالنظر الى الجبهة الغربية بصفة عامة فان رئيس الوزراء قال ان الموقف من حيث عدد الجنود دقيق جدا وقد زود اخيرا بارقام من جانب مدير المخابرات العسكرية اظهرت ان عدد الجنود البريطانيين والفرنسيين معا على الجبهةيزيدون عن عدد الجنود الالمان بحوالى ٢٠٠ر٠٠٠ر١ رجل وان لديهما من البنادق مايزيد على ما لدى الالمان بأربعمائة الف وينطبق هذا على الموقف بعد ارسال خمس فرق بريطانية وست فرق فرنسية الى ايطاليا . وحتى لو اضطر الالمان الى نقل جميـــع فرقهم العاملة من الجبهة الشرقية الى الغرب ويقدر عددها بما يقـــرب من ٣٢ فرقة من اجماليها البالغ٧٩ فرقة اى ما يقرب جملته من ٣٠٠ر٠٠٠ من جمـــلة البنادق . فان الجبهة الغربية لاتزال تعانى نقصا فى القوات وفى هـــذه الظروف لم يستطع رئيس الوزراء ان يفهم سر النغمة التى تنطق بالخـــــوف فى وصف الموقف الذى عرض أخيرا . وأوضح ان الجمهور فى رأيه انزعج أخيرا بدرجةكبيرة فى هذا الصدد من غير داع لهذا . وقال انه من المرغوب فيه كثيرا أن يصدرتاكيد رسمى يطمئن الجمهور .

نقل الفرق الالمانية :

٣ ـ وذكر رئيس هيئة اركان الحرب الامبراطورية ان الالمان قد نقـــلوا من الجبهة الشرقية الى الجبهة الغربية فرقتين أخريين أرسلت الى مبـــراى وريمـــز على التوالى . وبهذا اصبحت جملة القوة التى نقلت من الشرق الى الغـــرب خلال الأسابيع الستة ثمانى فرق . وقد نقلت فرقتان المانيتان اخريتان من الفلنـــدرية الى كامبراى ، واصبح بذلك اجمالى ما نقل من الفلاندرز ثمانى فرق . وبالجملة اصبح للالمان منذ ٢٠ نوفمبر ١٩١٧ ، وهو تاريخ بدء هجوم البريطانيين بالقـــرب من كامبراى تسع عشرة فرقة ، نقلها الالمان الى تلك المنطقة .

غزو ايطاليا :

٤ ـ وقال رئيس أركان الحـــرب الامبراطورية ان فرقتين فرنسيتين اخـــريين اصبحتا موجودتين على خط الجبهة .

الجزيرة ارض الرافدين :

٥ ـ قال رئيس اركان حرب الامبراطورية ، وهو يقرأ مقتطفات من برقيـــة تلقاها من ارض الجزيرة اظهرت ان القوات التركية فى تلك المنطقة ينقصها التموين الغذائى مع ملاحظة ارتفاع المعدل الاسبوعى للوفيـــــات بحيث اصـــــبح ٥٪ (برقية ٥١٨٩) .

وقرأ رئيس اركان حرب الامبراطورية مقتطفات من برقية تلقاها من الجزيرة تقول ان القائد الروسى على الجبهة القوقازية قدم اقتراحات للصلح مع العدو .

فلسطين ـ سقوط بيت المقدس :

٦ ـ ذكر رئيس اركان حرب الامبراطورية أن بيت المقدس قد عزلت وسلمها عمدتها للقائد العام البريطاني الذي ذكر أنه لن يدخل المدينة رسميا قبل يوم ١١ ديسمبر .

وبعد ان درست وزارة الحرب مسألة نشر هذه المعلومات في ضوء المناقشات التي دارت من قبل اتخذت القرار التالي (وزارة الحرب ٢٨٠ ـ المضبطة الخامسة) :

تقدم هذه الانباء باقصى ايجاز ممكن الى مجلس العموم بعد ظهر ذلك اليوم وتولى رئيس اركان حرب الامبراطورية مهمة اعداد بيان لنشره قبل اجتماع المجلس بعد ظهر ذلك اليوم .

المؤن اليونانية :

٧ ـ ذكر وزير الحربية أن كمية كبيرة من المؤن التي تقرر ارسالها الى اليونان تم تجميعها واصبحت معدة للشحن .

واوضح لورد دربي كذلك أن مسألة الأولوية برزت بالنسبة للامدادات اللازمة لسالونيك ومصر التي كانت تعاني عجزا يبلغ ٣٠ الف طن . وطلب من وزارة الحرب أصدار قرار توضح فيه عما اذا كان ينبغي اعطاء اولوية للامدادات الخاصة بسالونيك ومصر أم لا ..

الحركة الصهيونية :

٤ ـ استقبلت وزارة الحرب وفدا برئاسة اللورد روتشيلد لتقديم الشكر نيابة عن ممثلي الحركة الصهيونية للحكومة لارسالها رسالة ودية الى الشعب اليهودي وكذلك للتهنئة بسقوط بيت المقدس .

وفد الفلسطينيين والسوريين العرب في انجلترا :

٥ ـ استقبلت وزارة الحرب وفدا عربيا يراسه الكونت زغيد يمثل الفلسطينيين السوريين العرب (مسلمين ومسيحيين) المقيمين في انجلترا . وقد تلى الكونت زغيد رسالة تهنئة الى حكومة صاحب الجلالة والقوات البريطانية بمناسبة الاستيلاء على بيت المقدس (ملحق ١)

وقد وافقت وزارة الحرب على أصدار اعلان للصحافة عن استقبالها للوفدين .

ملحـــق

صـاحب السـعادة

لقد طلب مندبو أعضاء الجاليات السورية والفلسطينية العرب المقيمين في لندن ومانشستر زيارتكم اليوم لكي يعبروا لسعادتكم عن تهانيهم بمناسبة النصر والاستيلاء على بيت المقدس .

وهم يعلنون كذلك عن رغبتهم في أن تنقلوا الى جلالة الملك وقواته تهانيهم القلبية المقرونة بالأمل والتأكيد بان جيوش جلالته وكذلك الفصائل التابعة للوحدات

الفرنسية والايطالية سوف تواصل انتصاراتها وتقدمها من اجل خلاص الشعوب التى تقوم بتحريرها من استبداد الحكم التركى .

ويرجو مندوبو اعضاء الجاليات السورية والفلسطينية العربية سعادتكم ان تنقلوا الى الجنرال اللنبى والقوات الباسلة التى تحت قيادته امتنانهم الخالص للتضحيات التى يبذلونها لخدمة اهداف هذه الشعوب وآمالها من اجل استيطان دائم مفعم بالأمل بتوجيه محرريهم وتحت وصياتهم .

فلسطين :

٥ ـ قال مدير المخابرات العسكرية ان الجنرال اللنبى اخبره بأنه كان قد قدم مركزه الايسر لمسافة ميل ونصف شمال شرقى الرملة . كما وردت انباء بأن فرقة تركية اخرى مرت فى العشرين من نوفمبر جنوب دمشق عائدة من القوقاز . ومن ثم فقد كان من الممكن ان يواجه الجنرال اللنبى فرقتين اخريين قرب نابلس ، احداهما قد تكون المانية ، ويتراوح عدد جملة البنادق فى الفرقة التركية بين ٤٥٠٠ و ٥٠٠٠ شخص . ويبدو أن السبب وراء عدم وصول الالمان الى مسرح العمليات العسكرية لمنع الجنرال اللنبى من الاستيلاء على بيت المقدس ربما يرجع لان هذه الفرق الالمانية بالذات تم تكوينها فى المانيا خلال شهر سبتمبر وان وحداتها المتقدمة لم تغادر المانيا الا فى العشرين من اكتوبر ووصلت القسطنطينية فى السابع من نوفمبر .

الحركة الصهيونية :

١٢ ـ بالاشارة الى وزارة الحرب ٢٤٥ ، المضبطة الثامنة عشر ، وضعت امام وزارة الحرب مذكرة قدمها الوزير (الوثيقة G ١٦٤) ومذكرة من اللورد كيرزون (الوثيقة GT. ٢٤٠٦) عن الحركة الصهيونية .

وصرح وزير الخارجية بانه لمس ان الجميع يوافقون الآن على انه من المرغوب فيه من الناحية الدبلوماسية والسياسية البحتة ، اصدار وعد يعطف على آمال المواطنين اليهود . فالغالبية العظمى من اليهود فى روسيا وامريكا . بل وفى سائر انحاء العالم ، يبدو انهم يعطفون على الصهيونية . ولو استطعنا اصدار مثل هذا الوعد ، فاننا سنكون قادرين على استخدامه دعاية مفيدة للغاية فى كل من روسيا وامريكا كما لمس ان الحجج الرئيسية المناهضة للصهيونية كانت ذات شقين :

(أ) ان فلسطين كانت غير ملائمة لانشاء وطن لليهود أو لأى شعب آخر .

(ب) الصعوبة التى نحس بها ازاء مركز اليهود المستقبل فى الدول العربية .

وبالنسبة للنقطة الاولى : فقد فهم الوزير ان هناك خلافات كبيرة فى وجهات النظر بين الاخصائيين تجاه امكانية توطين عدد كبير من الناس فى فلسطين . ولكنه ابلغ انه سيكون بوسع فلسطين ، اذا طورت تطويرا علميا ، تحمل عددا كبيرا من الناس اكثر مما كان موجودا اثناء العهد التركى المضطرب .

وبالنسبة لمعنى العبارة « الوطن القومى » التى يعلق عليها الصهيونيون اهمية كبرى فانه فهم أنها تعنى شكلا من اشكال الحماية البريطانية أو الامريكية أو غيرها يتم فى ظلها اعطاء تسهيلات كاملة لليهود كى يعملوا على تحقيق خلاصهم وبناء مركز حقيقى للثقافة الوطنية والحياة القومية عن طريق التعليم والزراعة والصناعة ، دون

ان تتضمن الضرورة انشاء قبل الأوان ، دولة يهودية مستقلة ، التى كانت مسألة تطور تدريجى طبقا للقوانين العادية للتطور السياسى .

وبالنسبة للنقطة الثانية ، شعر الوزير بأنه لو طرحنا جانبا قيام الصهيونية بعرقلة عملية الاستيعاب فى الدول الغربية ، فان الحالة التى تتشابه تشابها حقيقيا مع ذلك هى حالة الانجليزى ، الذى يغادر بلاده ليقيم وطنا دائما له فى الولايات المتحدة الأمريكية . ففى الحالة الأخيرة لا يجد الانجليز أو أولاده أية صعوبة فى ان يصبحوا مواطنين كاملين فى الولايات المتحدة ، بينما نجد أن مسألة الاستيعاب فى الوضع الحالى لليهود كثيرا ما شعرنا بانها غير كاملة وأى خطر ينشأ عن الولاء المزدوج أو النظرة غير الوطنية سوف يزال .

وصرح اللورد كيرزون بأنه يعترف بقوة الحجج الدبلوماسية التى تناصر التعبير عن العطف (على اليهود) ، ويوافق على الرأى القائل بأن غالبية اليهود يعتنقون الأفكار الصهيونية لا الأفكار المعادية لها .

واضاف بأنه لا يوافق على وجهة النظر التى يعتقنها المستر مونتاجو ومن ناحية اخرى فانه لا يستطيع المشاركة فى الاراء المفعمة بالأمل بشان مستقبل فلسطين . وهذه الاراء لم تكن فقط نتيجة لتجاربه الشخصية التى اكتسبها من السفر الى هذا البلد ، وانما كانت نتيجة تحقيقات تولاها بعناية اشخاص قضوا سنوات طويلة هناك . واعرب عن خوفه بان اعلان الوعد المقترح سيؤدى الى خلق توقعات كاذبة لا يمكن تحقيقها . وعلق اهمية كبرى على ضرورة الاحتفاظ بالأماكن المقدسة المسيحية والاسلامية فى بيت المقدس وبيت لحم ، واضاف بأنه لو حدث ذلك بصورة فعالة فانه لايرى كيف يستطيع الشعب اليهودى اقامة عاصمة سياسية فى فلسطين. ومع هذا فانه اعترف بان اعطاء بعض التصريحات التى تعبر عن العطف على الامانى اليهودية سوف تكون عاملا مساعدا قيما لدعايتنا ، وأن كان يرى أن نكون متحفظين فى اللغة التى نستخدمها فى مثل هذه التصريحات .

لذلك فان وزارة الحرب :

فوضت وزير الخارجية فى ان يتحين الفرصة الملائمة لاعطاء الوعد التالى بالعطف على الامانى الصهيونية .

« ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعطف الى انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، وسوف تبذل اقصى مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف . وقد اصبح من المفهوم بوضوح انه سوف لا يحدث شىء يمس الحقوق الدينية والمدنية للجاليات غير اليهودية فى فلسطين او حقوق اليهود والمركز السياسى الذى يتمتعون به فى اى قطر آخر » .

٢ حدائق وايت هول S.W.

٣١ اكتوبر ١٩١٧

مجلس الوزراء ٢٤/٢٧
السـجلات الرسمية للحكومة البريطانية

وزعت بمعرفة وزير الدولة للهند سرى

مكتب الهند

فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧

عزيزى سيسل

فى خلال المناقشة التى دارت بيننا فى مجلس الوزراء بشأن موضوع الصهيونية اوصيتم بقوة ــ انتم واللورد ملنر ــ بأن آرائى التى اعتنقها هى آراء قلة من الناس ، حتى اننى بدأت اعتقد واظن ان المجلس ايضا بدا يعتقد ان الاراء التى اذكركم باننى دليت بها اعرابا عن رايى انا فقط لا تكاد تمثل سوى راى صاحبها وقلة اخرى من الافراد الشاذين . ولهذا فقد اتخذت خطوات لمعرفة حقيقة الوضع على قدر المستطاع وهانذا اعطيك الحقائق كما تاكدت من صحتها فيما يلى :

لقد وطدت أمرى على اكتشاف ما اذا كان الصهاينة لهم الاغلبية واذا كان الامر كذلك هـل هى أغلبيـة كبيرة بالنسبة لليهود فى المملكة المتحدة . واننى لا اعلم بأى استفتاء اجرى عن اى موضوع بين ابناء جالية دينية معينة سواء فى هذه البـلاد او فى اى بلد آخر ، ولهذا فاننى لا استطيع الا ان اقبل الدليل غير المباشر المتـاح لى وهو الدليل الذى يتمثل فى نتيجة التصويت على قرار أصدرته هيئة تمثل، حسب فهمى ، الجالية اليهودية فى مجموعها تمثيلا عادلا .

لعله من حق « مجلس المندوبين اليهود » ان يدعى لنفسه، حسب فهمى، أن له صفة تمثيلية ذلك انه مكون من ممثلى عدد كبير من المعابد اليهودية فى المملكة المتحدة. أن تمثيله « لليهود » ليس كاملا لأن بعض المعابد اليهودية لاترسل أعضاء منها ، كما أن بعض اليهود لا يلتحقون بعضوية المعابد التى يذهبون اليها والبعض الآخر لا يذهب الى المعابد ولـكن رغم كل هذا فقد قيل لى ان الصهاينة وغير الصهاينة على السـواء يعتبرون « مجلس المندوبين اليهود » هو الهيئة الوحيدة التى يمكن الأخذ بقراراتها على انها تمثل راى الجالية اليهودية فى مجموعها تمثيلا صحيحا الى حد ما .

لقد جرت مناقشة اثناء اجتماع لهذا المجلس فى يوم ١٧ يونيو ، تبعها انقسام فى الراى . وبناء على هذا الانقسام يمكن اقامة الادعاء بأن غالبية اليهود البريطانيين صهاينة . ولـكنى أود ان اذكركم بأن المناقشة وانقسام الاراء لم يتناولا الصهيونية ذاتها وانما تناولا موضوعا فرعيا ذلك انه توجد لجنة مشتركة من « مجلس المندوبين

اليهود » والجمعية الانجليزية اليهودية » ولقد نشرت هذه اللجنة المشتركة خطابا في صحيفة « التايمز » بتاريخ ٢٤ مايو حبذت فيه اعطاء اليهود فى فلسطين حقوقا مدنية وحرية دينية وتسهيلات للهجرة والاستعمار ، الخ .. ولكنها عارضت ما اعتبره كاتبو الرسالة النقطتين الرئيسيتين فى الدعوة وهما :

أولا : وجوب الاعتراف بأن اليهود المستوطنين فى فلسطين يتمتعون بطابع وطنى بالمعنى السياسى .

وثانيا : انهم يتمتعون ببعض الحقوق الخاصة زيادة على الحقوق التى يتمتع بها باقى السكان (وأستطيع ان أقول ان هذه الآراء هى تقريبا آرائى) .

وقد وجه النقد الى هذا الخطاب على أساس اعتبارين هما انه عارض الفكرة القومية التى هى عماد مبدأ الصهيونية . وان اللجنة المشتركة باصدارها هذا الخطاب على مسئوليتها الخاصة قد تجاوزت حقوقها بوصفها مجرد لجنة تنفيذية للهيئتين الرئيسيتين اللتين تنبثق عنهما اللجنة ، ومن ثم كان لابد لها أن تستشيرهما قبل اصدار مثل هذا البيان السياسى الهام واذاعته على العالم .

ومن الواضح ان هذا الشجب لم يحظ بتأييد الصهاينة فحسب ، بل حظى ايضا بتأييد أولئك الذين شعروا بقوة هذا النقد الاخير ، كما لعبت النقطة الثانية دورا كبيرا فى المناقشات. وقد وصفت صحيفة صهيونية وهى صحيفة «الجويش كرونيكل» هذا الشجب بوصفه « ثورة على النظام الذى ساد فى طائفتنا مدة طالت اكثر مما يجب وهو نظام الكبت من جانب القلة صاحبة السلطة » .

ولقد أقر هذا التصويت ــ وهو الاختبار العددى الوحيد للادعاء بغالبية الصهاينة بين اليهود البريطانيين ــ بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٥١ صوتا .

وجدير بنا ان نتذكر بالنسبة للهدف الذى ارمى اليه من وراء بحث هذه المسألة أن موضوع الصهيونية واللاصهيونية قد اختلط بالمشكلة الناشئة من الاستخدام غير الصحيح للسلطة المخولة للجنة ولكن حتى لو صرفنا النظر عن ذلك « ولا ينبغى صرف النظر عنه » فان كل ما يمكن ان يقال هو ان الآراء التى اعتنقها والتى اعربت عنها فى مجلس الوزراء يعتنقها أيضا حوالى نصف الممثلين فى الهيئة التمثيلية الوحيدة التى أفصحت عن رأيها .

بيد اننى لا استطيع ترك هذا الموضوع وانا على وشك السفر من انجلترا والتغيب عنها لبضعة اشهر دون ان اذكرك بأن الصهيونية اصلها اجنبى . أنشأها ثيودور هرزل النمساوى وخلفه دافيد ولفسوهن من كولون الذى خلفه بدوره أوتو واربورج من برلين . ووفقا لهذا المصدر الأجنبى للصهيونية عموما فان اليهود الأجانب المولد قد لعبوا دورا كبيرا فى الحركة الصهيونية فى انجلترا . ومن بين أشهر زعمائها فى انجلترا الدكتور جاستر وهو من أبناء رومانيا والدكتور هيرتز من أبناء النمسا والدكتور حاييم وايزمان الذى أعتقد أنه من أبناء روسيا . وهناك بالطبع زعماء بريطانيو المولد للهيئات الصهيونية فى انجلترا ولا استطيع ان أتحدث بتأكيد عن نسبة الانجليز الى ذوى الأصل الأجنبى من حيث المولد بين جملة المنتمين

الى صفوف الحركة الصهيونية فى انجلترا ولكنه من المعتقد لدى الجالية اليهـودية عموما ان اليهود الاجانب المولدين فى الخارج يؤلفون نسبة كبيرة جدا بين الصهاينة فى انجلتـرا .

واذا اجرى بحث مفصل للتحقق من الراى تجاه الصهيونية بين المسئولين عن بعض المؤسسات الـكبرى مثل « مجلس الأوصياء لاغاثة الفقراء اليهود » و « الجمعية البريطانية اليهودية « التى تعالج بصفة أساسية المسائل الخاصة باليهود فى الشرق» و « اللجنة الروسية اليهودية » (التى عالجت المشكلة الكبيرة الخاصة بهجرة اليهود من روسيا) والمدرسة اليهودية الحرة الخ .. فانى اعتقد انه سيتبين ان العمـل الخـيرى الذى مثل النشاط الطائفى الرئيسى الذى يقـوم به اليهود فى بريطـانيا تمارسه غالبية راجحة من اليهود الذين لم يعربوا عن اى عطف على الصـهيونية او الذين عارضوها بالفعل .

والآن استميحك المعذرة فى القول بأننى اذا كنت مصيبا فى اعتقادى بأن غالبية اليهود الانجليز المولد معادون للصهيونية ، واذا كنت مصيبا فى الاعتقاد بأن مناهضة الصهيونية هى فكرة يعتنقها نصف عدد اليهود البريطانيين على الأقل فما هو السبب اذن الذى يدفع حكومتنا الى القيام بأى شىء فى هذا الموضوع وسـط مشغولياتها الجسام وحيرتها ؟ ان احد الأسباب التى ذكرت فى اثناء المناقشـة التى جرت فى مجلس الوزراء هو دعم قضية الحلفاء فى امريكا واننى لم اطلع على نصوص البرقية التى ارسلتها الى امريكا غير انه من الواضح ان الرئيس ولسون لا يرغب فى اصدار تصريح قاطع يحمل أى التزام حقيقى حاليا فهذا السبب اذن لا يعتد به ومن ثم اجدنى مضطرا الى ان اؤكد مرة اخرى انه لا يجب ان يستخدم اى متحدث باسـم الحكومة البريطانية اية صيغة كلامية توحى بأن هناك شعب يهودى بالمعنى السياسى وان اى يهودى يعيش حاليا فى بريطانيا او فرنسا او ايطاليا او امريكا يعتبر منفيا بانتمائه الى الشعب الانجليزى او الفرنسى أو الايطالى أو الامريكى الذى يقيم بينه حاليا . وان مثل هذا التصريح سيكون بمثابة صدمة قاسية يشـعر بها اليهـود البريطانيون الذين يعشقون بريطانيا التى ولدوا فيها والتى ولد أجدادهم ايضا فيها على مـدى أجيال عديدة ــ والذين يحبون انفاق حياتهم فى العمل من اجلها واسمى امانيهـم هى الاستمرار فى خدمتها .

الا اننى احرص بوجه خاص على عدم رفض الاستجابة الى النيات الكريمة للورد ملنر . وقد علمت بأن هناك هيئة قد تكونت منذ بضع سنين اسمها « المنظمة اليهودية الاقليمية » اعربت عن هدفها باستخدام الكلمات الآتيـة : « الحصول على أرض لهؤلاء اليهود الذين لا يستطيعون او الذين لا يرغبون فى البقاء فى البـلاد التى يعيشون فيها حاليا . فاذا كانت هناك رغبة فى أن نقول شيئا ، فهل يمكن أن تـكون العبـارة التالية ذات فائدة ؟ :

« ان حكومة جلالة الملك تقبل مبدأ اعطاء جميع فرص الاقامة فى فلسطين لليهود الذين لا يستطيعون او الذين لا يرغبون البقاء فى البلاد التى يعيشون فيها حاليـا ، وستبذل ما فى وسعها لتسهيل تحقيق هذا الهدف كما انها مستعدة للنظر فى اى اقتراحات فى هذا الشأن قد ترغب فى عرضها عليه اية هيئة يهودية او صهيونية .

ملحوظـــة :

انني لا ارغب في قصر التقدم بالاقتراحات على الهيئات الصهيونية وحدها ، وانني افضل طبعا الا تقول الحكومة اى شىء بصفتها حكومة ولـكنى آمل الا تذهب الحكومة الى ابعد من ذلك .

الى : الرايت ادنورابل اللورد روبرت سيسل

المخلص ادوين س. مونتاجو

« ترجمة حــرفية (صــفحة ٢٩) »

« هذا المستند هو ملك لحكومة جلالة ملك بريطانيا »

وزارة الحــرب

الحـركة الصـهيونية

« انظر أيضا ٢٠١٥ .G.T »

وصلت البرقيات التالية من واشــنطن الى الدكتــور وايزمان رئيس الاتحــاد الصهيونى فى بريطانيا بشأن التصريح المقترح عن موضــوع الصهيونية :

١ ـ البرقية رقم ١٦٦ مرسلة بتاريخ ١٩١٧/٩/٢٦ ووصلت فى ١٩١٧/٩/٢٧.

وما يلى نص ما جاء من القاضى برانديس الى الدكتور وايزمان :

« من المباحثات التى اجريتها مع الرئيس ومن الآراء التى صرح بها الى مستشاريه المقربين اشعر أن باستطاعتى الرد عليك بأن الرئيس موافق تماما على التصريح كمــا جاء فى برقيتكم بتاريخ ١٩ الجارى الذى وافقت عليه وزارة الخارجية البريطانيــة ورئيس الوزراء وأنا بطبيعة الحال موافق من كل قلبى » .

٢ ـ البرقية رقم ١٦٧ ـ نفس التاريخ .

ما يلى هو نص ما أرسله القاضى برانديس الى الدكتور وايزمان :

سأنظر فى موضوع برقيتكم بتاريخ ١٩ الجارى بشأن برقية فرانكفورتر علمــا بأن بعض التأخير فى القرار ـ يكون حتميا .

وكان الدكتور وايزمان قد استفسر فى برقيته بتاريخ ١٩ الجارى المشار اليهــا فى البرقيات السالفة الذكر ـ من القاضى برانديس رئيس الاتحــــاد الصهيونى فى أمريكا عن الآتى :

١ ـ ما هى آراء الرئيس ولسون بشأن موضوع التصريح ؟

٢ ـ ما هى الاتجاهات بشأن مساهمة أمريكا العسكرية فى الحملة الفلسطينية ؟

ـ فرانكفورتر هو مساعد وزير الحربية فى واشنطن ـ وهو الصهيونى الذى أجرى مباحثات مع الدكتور وايزمان فى جبل طارق منذ شهرين .

0.1 125-358 سـري

0.1 125-359 السكرتير العام

وزارة الحرب

ارفق مع هـذا بحثا عن سياستنا العسكرية فى المستقبل وآخر عن مشروع احتلال خط حيفا ـ القدس .

لقد كنت انوى تأجيل ارسال هـذه البحوث حتى تصل آراء الجنرال اللنبى وكذلك المذكرة الخاصة بالموقف العسكرى العام والتى كان رئيس الوزراء قد طلب من السير دوجلاس هايج Sir Doglas Haig اعدادها . ولـكن بما أن رئيس وزراء فرنسا قد حضر فجأة فاعتقد أنه من المستحب تقديمها فورا . ومن المفهوم ضمنا أن الآراء التى ذكرت فى البحث الخاص عن حيفا ـ القدس تعتبر رهن ما يقـوله الجنرال اللنبى .

و . ر . روبرتسن

W.R. Robertson
C.I.G.S.

مكب الحرب
١٧/١٠/٨

السياسة العسكرية المستقبلة

١٧/١٠/٩

١ — فى اجتماع لجنة وزارة الحرب لشئون السياسة العامة فى الخامس من الشهر الجارى أكد رئيس الوزراء ضرورة اخراج تركيا من قائمة أعدائنا . وهناك اعتقاد بأنه نظرا للظروف التى تمر بها تركيا فان هزيمة شديدة مصحوبة باحتلال أكيد وفعال لخط حيفا — القدس ، بما فيه هذين المكانين ، ربما يرغمها على ترك حلفائها اذا ما تبع هذه الخطوات الاجراءات الدبلوماسية المناسبة . ولقد أمرت بأن ادرس امكانيات تطبيق هذه السياسة وان أسال الجنرال اللنبى عن آرائه وخصوصا فيما يتعلق بالتعزيزات التى قد يحتاجها . وبما ان لا بد من بحث المشروع فى اطار سياستنا العسكرية المستقبلة بصفة عامة فانى اتقدم بالملحوظات التالية لمعاونة وزارة الحرب فى اتخاذ القرارات السليمة فى المسالة كلها .

٢ — فاذا ما تقرر أنه من الضرورى لكسب الحرب ان تخرج تركيا من الحرب بواسطة عمل عسكرى ودبلوماسى فان المناطق التركية ستصبح الميدان الرئيسى لمدة غير محدودة . وان الجبهة الغربية ستحتل المركز الثانى فى الأهمية خلال هذه المدة . وذلك نظرا لعدم توفر الامكانيات التى تمكننا من اتخاذ قرارات فى ميدانين فى نفس الوقت ، هذه الامكانيات التى لم ولن تتوفر لأية دولة . ان القاعدة الاساسية فى جميع الحروب هى تركيز جميع القوات المتوفرة فى الميدان الرئيسى ولقد ثبت دائما ان الخروج على هذه القاعدة يؤدى الى عواقب وخيمة .

من المستحيل أن نتنبأ بالوقت الذى قد تستغرقه عملية اخراج تركيا ولا بعدد القوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . فاذا كان من مصلحتنا اخراج تركيا من الحرب فان من مصلحة المانيا أن تبقيها فى الحرب اى أن تعاونها . وان اية سياسة مبنية على افتراض امكانية اخراج تركيا بواسطة الاساليب الدبلوماسية مصحوبة بهزيمة عسكرية اقل من هزيمة تامة لقواتها الاساسية او بواسطة عدد معين من الرجال فى وقت معين ، هذه السياسة ستكون نوعا من المقامرة ، والمقامرة فى هذه المرحلة من الحرب ستكون أخطر من العادة . أن علينا أن نواجه نتائج السياسة التى نتبعها ، مهما كانت هذه السياسة ، وعلينا أن نصمم على تنفيذها حتى على حساب بعض العمليات والمصالح الأخرى .

٣ — وبالاضافة الى ذلك فيجب ان ندرك أن أية قوات ترسل من فرنسا هذا الشتاء لا يمكن الاعتماد عليها للقتال فى فرنسا فى الصيف القادم . وان المواصلات وحدها تعترض طريق هذا الاحتمال بالاضافة الى ضرورات التدريب وحدود القوى البشرية ، ويجب على أن أذكر وزارة الحرب مرة أخرى أن الالمان يفوقوننا الى حد كبير فى مميزات نقل القوات فباستطاعتهم على الأقل نقل عشر فرق كل شهر من الجبهة الشرقية الى الجبهة الغربية أو بالعكس . ولقد استغرقت عملية نقل فرقة من فرقنا من سالونيكا الى مصر شهرا واحدا ، رغم أنه كانت قد صدرت تعليمات بالتحرك منذ عدة اسابيع قبل القيام به .

ويقول قسم النقل بالسلاح البحرى ان نقل الفرق من مرسيليا الى مصر لا يمكن وأن يتم قبل ١٥ نوفمبر ، وعندئذ يمكن نقل الفرق بمعدل فرقتين شهريا . ولكى يعاد تكوين الفرقة للعمل فى فلسطين ونقلها بالسكك الحديدية الى الجبهة يحتاج الأمر الى ثلاثة أسابيع من تاريخ وصولها الى الاسكندرية .

٤ – ويجب أن نتذكر أيضا اننا بزيادة قواتنا فى فلسطين نزيد الضغط على النقل البحرى . ويمكن لمراقب النقل البحرى ان يعطى رايه فى ذلك ولقيادة السلاح البحرى أن تعطى رأيها فى الحراسة المصاحبة وكل ما احتاج أن اقوله اننا يجب ان ننظر الى بعيد . وان نتذكر ضرورة تموين حلفائنا والمعاونة فى احضار واستيعاب القوات الكبيرة التى يمكن لامريكا ان تنشئها .

٥ – اما عن الآثار المعنوية لاحتلال خط القدس – حيفا على تركيا فانى لا ادعى القدرة على التحدث بثقة أكثر من اى شخص آخر ، ولكن الأثر العسكرى لن تكون له اية قيمة بالنسبة لنا ، بل بالعكس ، فاننا سنحتاج الى قوات أكثر لكى نحافظ على احتلال هذا الخط والمواصلات الأخرى ، قوات اكثر من تلك التى يحتاجها خط بير سبع – غزة ، وهذا الالتزام المتزايد سيكون لفترة غير محدودة .

٦ – كنتيجة لاقرارنا لمشروع نيفيل Nivelle Plan فى الربيع الماضى وفشل هذا المشروع لم تقدم لنا الوزارة الفرنسية سوى مساعدات قليلة بصفة مباشرة او غير مباشرة فى تنفيذ عملياتنا الشمالية ، وكان ان تأخر البدء فى هذه العمليات واصبح الجو فيما بعد سيئا للغاية وبالرغم من هذه الظروف فقد اثبتت الاحداث انه فى استطاعتنا ان نهزم الألمان فى كل مرة نحاربهم فيها وان نكبدهم خسائر اكبر من تلك التى نتحملها . ويجب ان نأخذ فى الاعتبار ظروف الجيش الفرنسى والظروف العامة فى فرنسا . فقد حلت السياسة هناك محل الوطنية الى حد كبير . والوزراء الفرنسيون يفكرون اساسا فى مؤخرة قواتهم لا فى مقدمتها اى فى الضغط الذى يفرضه عليهم النواب الذين يهمهم تسريح هذه الفئة أو الاخرى من الجيش أكثر مما يهمهم المشكلات العسكرية الكبرى التى تواجه الحلفاء . هذا بالاضافة الى ان الجماهير قد بدات تتشكك فى امكانية كسب الأمريكان للحرب من أجلهم . ولهذه الأسباب السابقة ولأسباب اخرى عديدة يبدو لى انه ليس من الحكمة ان نضعف مجهوداتنا فى الجبهة الغربية . ولا شك انه من المرغوب فيه ان نقلل من عدد اعدائنا وانى أؤكد للوزارة اننى ومعاونى قد اعطينا للموضوع كل انتباه واهتمام خلال الاشهر القليلة الأخيرة . ولكن نظرا لأن روسيا قد انهارت واصبحت تواجهنا مسالة مواجهة القوات التركية كلها وربما تعززها القوات الالمانية . ونظرا للموقف العسكرى بصفة عامة فلم يمكننا اعتبار ان الهجوم الشامل فى فلسطين يمكن ان يكون اجراء عسكريا سليما .

٨ – خلال الاسبوع الماضى أعدت استعراض الموقف ولم اتمكن من الوصول الى اى قرار آخر سوى ان السياسة العسكرية السليمة تقتضى ان نتخذ موقف الدفاع فى فلسطين وفى الشرق عموما ، وان نستمر فى محاولة الوصول الى قرار فى الغرب واعتقد أن هذه السياسة هى التى ستمنحنا اقوى احتمالات النصر النهائى . وهذا يقتضى بالطبع ان نوجه جميع الموارد الى الجبهة الغربية باستثناء

تلك التى نحتاجها بالضرورة للدفاع عن ممتلكاتنا فى الشرق . ولدينا الكثير حاليا من اجل هذا الغرض . فبالقوات الموجودة حاليا فى فلسطين بالاضافة الى النشاط العربى الذى اعد ، يمكننا ان نأمل فى نجاح محلى وان نستمر فى فرض ضغط اقوى على الاتراك . وقد اعدت اجراءات النقل البحرى لنقل الامدادات من فرنسا الى الشرق فى حالات احتياجها . ويجب الا ترسل هذه الامدادات حتى تظهر الحاجة اليها . وفى اوائل الربيع يجب ان نسحب اكبر عدد ممكن من القوات والاسلحة يمكن الاستغناء عنها من الشرق وارسالها الى فرنسا .

٩ ـ هذه هى نصيحتى ولا يسعنى الا ان اترك الموضوع لوزارة الحرب وقد لا احتاج القول بأن النجاح فى الغرب ، أو فى اى مكان يحتاج الى ان تشعر وزارة الحرب بانه فى مقدرتها ان تنفذ عمليا السياسة التى تتفق عليها من ناحية المبدأ . ومهما كانت هذه السياسة فيجب أن يحدد الميدان المختار كميدان أساسى وأن تعامل الميادين الأخرى كميادين اقل فى الاهمية وعليها ان تعمل ما يمكنها فى حدود الامكانيات المتوفرة لها .

١٠ ـ وهناك بعض الضروريات الأخرى للنجاح والتى يجب أن اذكرها نظرا للمؤتمر القادم للحلفاء . ان الجيش البريطانى وحده لا يمكن أن يكسب الحرب ويجب ان يدفع حلفاؤنا للحرب . فلقد تخلو عنا كثيرا هذا العام ، ومن المنتظر ان يتخلوا عنا اكثر فى المستقبل اذا لم يواجهوا بشدة . ولا يمكن للجيش البريطانى ان يقوم بالجزء الرئيسى فى القتال وان يقوم فى نفس الوقت بالدفاع عن جزء كامل من خط القتال فى فرنسا . فمن المؤكد اننا علينا ان نقوم بالجزء الاكبر من القتال فى العام القادم ولذلك فعلينا ان نستريح وان ندرب قواتنا فى الشتاء . فالى أى مدى، اذا كان ذلك ممكنا ، يمكننا ان نمد جبهتنا فهذا موضوع يجب أن يؤخذ فيه نصح سير دوجلاس هايج ، واذا ما احتاج الى تأييد وزارة الحرب خلال مفاوضاته مع الجنرال بيتان حول الموضوع فانى الح فى أن يمنح هذه المساعدة من أجل صالح الحرب . وعلى العموم فليس هناك مجال لكى يقوم بالحظ كله فى الوقت الذى تستمر فيه عملياته الهامة وارجو ان تصمم وزارة الحرب على ذلك اذا ما أثارت الحكومة الفرنسية هذه المسالة .

ويمكننى ان اذكر ان الفرنسيين لم يتخذوا أى اماكن على خطنا فى مقدونيا عند انسحاب فرقتين من فرقنا التى توجد هناك ، ومن المعروف ان عددا كبيرا من قواتكم موجودة فى فرنسا فى اجازة .

١١ ـ أن مبدأ « وحدة القيادة » و « وحدة الجبهة » يجب أن يطبق بحذر ، فهو مغرى من الناحية النظرية ولكنه لم يكن مشجعا من الناحية العملية فقد كان مسئولا عن فترة نيفل Nivelle ونتائجها . ويمكن ان يعزى اليه ايضا ان حوالى ١٥٠ مدفعا ثقيلا بريطانيا وفرنسيا ارسلت الى ايطاليا رغم الحاجة اليها فى الجبهة الغربية وما زالوا معطلين منذ عدة أشهر . فبخصوص « وحدة القيادة » يجب أن نحاول الحصول لانفسنا على الاشراف على العمليات فى الجبهة الغربية فى العام القادم ، كما يؤهلنا لذلك نجاحنا هذا العام وكفاءة قواتنا وروحها المعنوية واستقرار حكومتنا بالنسبة لجميع حلفائنا الاوربيين تقريبا .

١٢ ــ يجب أن نتحاشى وضع سياستنا على أساس الاعداد وحدها . فلان روسيا كان تعداد سكانها كبيرا أرسلنا اليها ٤٠٠ مدفع ميدان و ١٥٠ مدفعا ثقيلا بالاضافة الى كمية هائلة من معدات الحرب .

لقد فقدنا الكل . ويلح الايطاليون علينا للحصول على مدافع ثقيلة فى الربيع ، ولعل مما يدل على احتمالات استعمالها هو توقف ايطاليا فجأة عن الحرب وعن انتهازها لفرصة طيبة . واليونانيون يعدون بوضع بعض الفرق فى الميدان ويلحون فى طلب المدفعية الثقيلة ونجد ان فرنسا تعاونهم . ولكن لا يوجد حاليا اى احتمال لكى يساهم الجيش اليونانى كثيرا فى كسب الحرب . ففى يوم ٦ الجارى مثـــلا أبرق وزيرنا فى أثينا انه اذا لم نقدم كميات كافية من القمح فلن تفشـــل الخطط العسكرية اليونانية فحسب ولكن وجود الوزارة الحالية نفسها سيتعرض للخطر .

وباختصار فان الموقف العام يستدعى ان تكون هناك قيادة عســـكرية قوية لحلفائنا وهذا يستدعى أن تمنح قواتنا بالامكانيات التى تمكنها من هذه القيادة وهذه الحقيقة الاساسية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى مطالب المعونة التى يتقدم بها حلفاؤنا .

١٣ ــ واخيرا وبما أن الجيش البريطانى هو أكثر قوى الحلفاء فاعليه فانه من الضرورى ان يستمر قويا ، وان الجيش حاليا فى وضع اقل من القوة ، والتجنيد فى حالة سيئة ، وكما قلت أكثر من مرة فاننا يجب الا ننتظر ان تكسب الحرب الا اذا انضم الى الجيش أكبر عدد ممكن من الرجال . وبهذا الخصوص هناك استياء متزايد كما تعلم وزارة الحرب ، نظرا لان الرجال الجرحى يعادون الى جبهات القتال فى الوقت الذى يوجد فيه رجال آخرون لم يطلبوا للعمل فى الجيش .

امضـــاء	و.ر. روبتسن
C.I.G.S.	W.R. Robertson

١٧/١٠/٩

احتلال خط حيفا ــ القدس

جاء في بحث عن العمليات في فلسطين قدمه الى وزارة الحرب يوم ٢٣ ابريل الماضي ان تركيا تستطيع وضع قوات تبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ رجل في سوريا منهم ٦٠٫٠٠٠ في الميدان جنوب القدس . ولم يحدث اى شيء منذ كتابة هذا البحث يستدعى تغيير هذا التقرير . ومنذ مدة والاتراك يشعرون اننا نعد هجوما قويا على جبهة غزة ــ بير سبع ، ولنا الآن ٥٢٫٠٠٠ مقاتل في جنوب القدس وفرقتان اخريان يمكن استدعاءهما للجبهة في حوالى اربعة أو خمسة ايام . ويعتقد الجنرال اللنبى انه بمكن للقوة الموجودة لديه ، اذا ما تكونت تماما كما سيحدث قريبا ان تهزم العدوالمواجه له وانها قد تكون كافية لتمكنه من الوصول الى خطا يافا ــ القدس .

وهكذا اذا ما وقف العدو في موقع غزة وانزلت به ضربة شديدة فربما ينهار بنفس الطريقة التى انهارت بها القوات التركية في الكوت ويمكن لقوات الجنرال اللنبى الراكبة ان تطارد العدو وتمنعه من التجمع في جنوب القدس .

ولكن كل ذلك لا يمكن الاعتماد عليه في اعداد خطة للحملة . ومن المعروف ان الاتراك قد اعدوا عدة مواقع بين خطى بير سبع وغزة من يافا ، القدس ، ويجب ان نفترض ان الجنرال اللنبى سيقوم بمعركة واسعة النطاق على الخط الأول ويجب ان نقدر بانه قد يخوض معركتين مماثلتين على الأقل قبل سقوط القدس .

وبما اننا نعلم أن فولكنهاين يدرك نوايانا وانه لايمكنه الاعتماد على وجود قوات في جبهة غزة كافية لمواجهتنا في معركة مباشرة فمن المحتمل انه سينصح الاتراك بعدم المقاومة حتى النهاية هناك ولكنه سينصحهم بتعطيلنا والتراجع الى الخطوط المعدة حتى يحين الوقت الذى يتمكنون فيه من مواجهتنا بقوة متساوية لنا .

ولكى يقوم الجنرال اللنبى بمعركته الأولى فسيضطر الى استكمال فرقة المشاة السبع المتوفرة لديه ، ولقد دلت خبرتنا في هذه الحرب على انه لا ينتظر ان تتمكن الفرقة من المحافظة على فعاليتها بعد معركتين حاسمتين اذا ما واجهت العنف ومن الضرورى في مثل هذه الظروف ان تسحب الفرقة من الجبهة لتستريح ويعاد اعدادها لتستوعب وتدرب المجندين الجدد بها . ورغم انه لا ينتظر أن تؤدى الحرب في فلسطين الى مثل هذا الضغط على الرجال كما حدث في فلاندرز ، الا أن مصاعب امدادها بالرجال الجدد اكبر واستنزاف الفرق سيكون اسرع . فالذكر مقاتل عنيد في الخنادق ويجب أن نتوقع انه سيقف مكانه مدة طويلة تكفى لالحاق خسائر كبرى بنا وانه على الاقل بعض فرق الجنرال اللنبى ستمنى بخسائر كبيرة . وعلى ذلك وربما استطعنا اخيرا ان نصل الى القدس بالقوة الموجودة حاليا في فلسطين فيجب ان تكون على استعداد لامداد الجنرال اللنبى بثلاث فرق اخرى لكى تمكنه من اراحة الفرق المتعبة ومحاربة معركتين أو اكثر اذا ما دعت الضرورة الى ذلك قبل وصوله الى هذا المكان . ومن هذه الناحية فان التركى في موقع أميز منا ، فرغم انه يمكنه

الاحتفاظ بحوالى ٦٠٫٠٠٠ مقاتل فى جنوب القدس ، فلن يجد صعوبة فى استمرار تواجد هذا العدد أو فى تجدد فرق بأكملها .

٣ ــ وعندما نصل الى خط يافا ــ القدس فسيكون لدينا بين الأردن والبحر جبهة دفاعية من حوالى ٥٠ميلا عنها ، مقابل ٣٠ ميلا من غزة الى بير سبع ، ويجب أن نتوقع فى ذلك الوقت ان تواجهنا قوة تركية متزايدة .

وفى شمال القدس سيكون العدو على مقربة من خط دمشق ــ حيفا الحديدى والذى يسير الجزء الجنوبى منه فى خط موازى لهذا الخط مما يسهل على التركى اقامة عدة مستودعات لامداد قواته بسهولة . وسيمكنه أيضا بالنسبة لجناحه اليسارى على الأقل ، استخدام خط سكة حديد الحجاز الذى يمر بمناطق حوران الخصبة . وبهذه التسهيلات الاضافية فمن المقدر ان يتمكن العدو من ايجاد قوة من ١٦ فرقة تضم ١٢٠٫٠٠٠ مقاتل فى شمال القدس . واذا ما اختار العدو التنازل عن مشروعاته فى العراق وتوجيه جميع اتفاقياته المركزة حاليا على مد سكة حديد بغداد لتحسين الخط الحديدى جنوب دمشق فسيمكنه ذلك من زيادة قواته .

٤ ــ طالما أن روسيا لن تضغط على تركيا فيجب أن نقدر أن القوات التى يمكن ان يعدها العدو لمواجهتنا فى فلسطين او العراق لن يحدها الا القدرة على اطعامها فى هذه المناطق . ولا توجد حاليا حركة جادة فى اتجاه العراق يمكن افتراض ان فولكنهاين لا يمكنه أن يركز على هذه الجبهة ، خلال الثلاثة أشهر القادمة ، قوة تبدد الجنرال مود . ومن المحتمل ان الدراسة الدقيقة للمصاعب التى ستواجهه خلال تقدمه نحو بغداد ، مثل الانفجار الذى حدث فى حيدر باشا والنجاح الأخير للجنرال مود فى الرمادى سيدفع فولكنهاين الى مراجعة خططه والتركيز على فلسطين . واذا ما حدث ذلك فليس هناك مايدعو الأتراك لزيادة قدرتهم التى تبلغ ٣٠٫٠٠٠ رجل فى العراق وسيتمكنوا من الاستمرار الى ما لا نهاية فى تغيير فرقهم التى توجد فى فلسطين ، هذا بالأضافة الى انه من المعروف أنه هناك فرقتين المانيتين معدتين للانتقال الى آسيا الصغرى وليس هناك مايمنع زيادة هذا العدد اذا علمت المانيا باننا نسعى لاخراج تركيا من الحرب ورات ان من مصلحتها ابقاءها فيها ، كما أبقت النمسا ، وعلى ذلك فيجب ان نفترض انه ستواجهنا فى شمال القدس باستمرار قوة من ١٢٠٫٠٠٠ مقاتل جديد من بينهم بعض الألمان .

٥ ــ أما عن القوة التى سنحتاجها لنتمكن من السيطرة على جبهة من ٥٠ ميلا شمال القدس ضد هذه الحشود ،والمحافظة فى نفس الوقت على خط مواصلاتنا ، فان العشر فرق (١٢٠٫٠٠٠ مقاتل) والثلاث فرق المدرعة التى قدر ان تكون معدة للتقدم الى القدس . هذه القوات يجب أن تكون كافية لفترة ما خصوصا ان التقدم الناجح فى فلسطين غالبا ما سيشجع العرب السوريين الى الاشتراك الايجابى من جانبنا . ولكن يجب أن تكون مستعدين لابقاء هذه القوة فى الجبهة أو بالقرب منها طالما ان الأتراك باقون فى الميدان ضدنا . فى خلال فترة الجو الحار يجب ان يخفف العمل على القوات والا ستضعف مقدرتها . واذا وصل الجنرال اللنبى الى القدس بدون ان يشترك فى معارك حامية وكانت فرقه مازالت محتفظة بقوتها نسبيا فيمكن عندئذ للعشر فرق المحافظة على الجبهة الجديدة . ولكننا يجب الا نطمئن تماما الى هذه الظروف المناسبة ويجب ان تكون على استعداد لان نرسل

فرقتين اخريتين حتى يصبح مجموعها ١٢ فرقة او ٥ فرق أكثر من المجموع الكلى الحالى لدى الجنرال اللنبى . وهذه الفرق الخمس يجب ان نحصل عليها من فرنسا ويجب أن يتم اعدادها قبل نقلها . ولم يتحدد بعد موعد انتهاء عمليات سير دوجلاس ولكنه من المستبعد ان يتمكن من الاستغناء عن بعض الفرق قبل منتصف شهر نوفمبر على أحسن تقدير . وحتى لو تمكن من قبل فقد أخبرنا السلاح البحرى انه لن يمكن اعداد سفن النقل اللازمة من مارسيليا قبل ذلك التاريخ . وابتداء من منتصف نوفمبر يمكن ان تصل الفرق الى مصر بمعدل فرقة واحدة كل ١٦ يوما بشرط ألا تعطل الحركة بسبب تدخل بحرية العدو التى لا تستطيع ان تتنبأ بها قيادة السلاح البحرى وعند الوصول الى الاسكندرية فيستغرق اعداد كل فرقة وتوصيلها الى الجبهة ثلاثة اسابيع حتى ان أول فرقة ستصل الجبهة فى آخر ديسمبر . ان الفرق الثلاث اللازمة للتقدم الى القدس يمكن أن تصل الجبهة فى الأسبوع الثالث من يناير والفرق الخمس كلها تصل فى الأسبوع الثالث من فبراير — واذا ما امتدت عمليات السير دوجلاس هايج الى نوفمبر أو اذا لم تتوفر السفن ولا الحراسات اللازمة فان الحركة بالتالى ستتأخر .

٦ — ويقوم التحليل الذى جاء فى الفقرة السابقة على افتراض انه لن يكون هناك صعوبات محلية فى توصيل القوات الى الجبهة واقامتها هناك . وفى هذا الخصوص يذكر الجنرال اللنبى ان احتياجات قواته الحالية التى تبلغ ٧ فرق — ٣ فرق فرسان وقوة المدفعية الثقيلة ، تستهلك هذه الاحتياجات امكانيات خط السكك الحديدية المنفرد المتوفر لديه . وان العمل فى ازدواجية هذا الخط مازال فى تقدم ، ولكن لن يتم مده حتى رفح قبل مضى اربعة اشهر اى حتى منتصف شهر يناير . ومن الطبيعى ان مد الخط الى يافا فى اتجاه القدس سيكون ضروريا قبل ان يتمكن الجنرال اللنبى من الحصول على عشر فرق وثلاث فرق فرسان على خط القدس — يافا . ولا نستطيع التكهن بالوقت اللازم لاجراء هذه العملية . وبما أن الفرقتين الاضافيتين اللذين جاء ذكرهما فى الفقرة الخامسة سيكون الغرض منهما راحة القوات فلن يكون هناك حاجة اليهما حاليا وعلى ذلك فلن يحتاج الأمر الى ارسالهما الى الجبهة فورا عند وصولنا الى القدس . وفى بضعة أيام سيكون على خطنا المفرد قوة من ١٢٠٫٠٠٠ فى اتجاه غزة ضد القوة التى يمكن للاتراك ان يعدوها والتى تقدر بـ ٦٠٫٠٠٠ ، واذا تذكرنا الفرق بين احتياجات القوات البريطانية والقوات التركية من نواحى الامدادات وعدد مدافعنا ومدافع العدو (٥٢٠ الى ٢٧٠) وبالتالى الفرق فى وزن الأسلحة اللازم حملها ، فان هذه المقارنة هى لصالحنا بالنسبة الى امكانيات خطنا الحديدى . ولدينا مايبرر اعتقادنا بأنه قد بذلت جميع المحاولات الممكنة لتنمية قدرة الخط الحديدى المنفرد وعلى ذلك فان قدرتنا على الاحتفاظ بقوات أكبر من الجبهة فى فلسطين تتوقف اساسا على مدى التقدم فى ازدواج الخط الحالى وعلى مدى امكانيات مده . وسيكون مد هذا الخط بمقدار حوالى ⅔ ميلا يوميا ويمكن البدء فى هذه العملية فى اليوم الذى يطرد فيه الأتراك من غزة . وكما أشرنا مسبقا فان الظروف شمال القدس أكثر ملائمة للتركى حيث انه يتوفر لديه عندئذ خطان حتى دمشق منطقة خصبة كبيرة من خلفه يستطيع الاعتماد عليها واذا ما كانت معلوماتنا صحيحة فان جنوب فلسطين تكاد تكون خالية من التموين وعلينا ان نستمر فى استيراد ونقل كل ما نحتاجه عبر صحراء سيناء .

٧ ـ وبالاضافة الى نقل الفرق الى فلسطين يجب أن نأخذ فى الاعتبار امكانيات الحصول على الامدادات والتموين لمدة غير محدودة . اما عن الامدادات فقد طلب جنرال اللنبى ٣٠٠٠٠ مجند اضافى حتى يتمكن من الاحتفاظ بالقوة اللازمة عندما يبدأ القتال . وليس لدينا هذا العدد المطلوب من الرجال . وفى الظروف الراهنة لقوتنا العددية فمن المستبعد أن نتمكن من الاحتفاظ بـ ١٢ فرقة فى جو حار والاحتفاظ فى الوقت ذاته بقواتنا فى فرنسا والميادين الأخرى .

٨ ـ وعلى ذلك فان الرأى هو انه اذا ما اتبع العدو الطريق المعقول وتحاشى الاجراءات الحاسمة فان احتلال خط يافا ـ القدس هذا الشتاء لن يؤتى الا بنتائج قليلة باستثناء المزايا المعنوية التى يمكن ان نحققها . ولاشك أن هذه العملية ستقتضى تقدما بطيئا من موقع الى آخر وسيتحاشى العدو الاجراءات الحاسمة وسيحدد تقدمنا مدى امكانياتنا فى التغلب على مقاومة العدو ومد الخط الحديدى من غزة . اننا لا يمكن أن نعتمد على امكانية ضرب القوات التركية ضربة تؤثر على قوتها العسكرية بصورة حاسمة ، وستتغير الظروف ماديا اذا ما صحبت العمليات على الأرض عمليات كبيرة على الساحل وهذا غير ممكن نظرا لعدم وجود ميناء مناسب ولطبيعة الساحل ولصعوبة حراسة المواصلات البحرية .

٩ اكتوبر سنة ١٩١٧

مجلس الوزراء ٢٤/٢٨

السجلات الرسمية للحكومة البريطانية

وزعت بمعرفة وزير الدولة للهنـــد

الصهيونيـــة

١ ــ انه ليؤسفني ان أشغل مجلس الوزراء ببحث آخر عن هــذا الموضوع ، ولــكني حصلت على مزيد من المعلومات التى أود أن أعرضها على اعضاء المجلس .

٢ ــ لقد تلقينا فى وزارة الهند سلسلة من الأبحاث القيمة عن تركيا وآسيـا بقلم الآنسة جير ترود لوثيان بل ، المراة المرموقة التى بعد اعوام من المعرفة التى جنتها فى اثناء رحلات فريدة قامت بها فى تلك المناطق تعمل كضابط سياسى مساعد فى بغـــداد وقــد كتبت تقـــول :

« وثمة عامل لا يقل اهمية عن غيره من العوامل المقوضة للقومية وهو الحقيقة المـاثلة فى أن شعبا غير عربى يعتبر جزءا من سوريا ــ بالرغم من انه كبقية أجـزاء سوريا تسكنه غالبية من العرب ــ بمثابة ميراث موصى به له وبلغ تعداد اليهود فى فلسطين على أحسن تقدير حوالى ربع السكان والمسيحيين الخمس والبـــاقى من العرب المسلمين . ولقد دعمت الهجرة اليهودية بطريقة مصطنعة بالاعانات والتبرعات من أصحاب الملايين من اليهود الأوربيين . ولقد استقرت الآن جـــذور المستعمرات الجديدة وأصبحت تتمتع بالاكتفاء الذاتى أو تكاد . ولا ريب ان الأمل الدينى فى قيام دولة يهودية مستقلة فى فلسطين فى يوم ما موجود غير أنه ثمة شك فى أن تكون هناك رغبة ملحة بين اليهود المحليين فى تحقيق هذا الأمل ، اللهم اذا كان ذلك للتخلص من الاضطهاد التركى ولعل هذا الأمل يعيش أكثر فى صدور أولئك الذين يعيشون بعيدا عن تلال فلسطين الصخرية ولا ينوون تغيير محل اقامتهم . ولقد كان اللورد كـرومر يجد متعة فى رواية حديث كان قد دار بينه وبين احد مشاهير اليهود الانجليز الذى قال له : « اذا ماقامت مملكة يهودية فى القدس فلن أتوانى عن تقديم طلب للعمــــل كسفير لها فى لندن » . ولــكن بالرغم من مثل هذه المشاعر السائدة فهناك عاملان يلغيان فكرة فلسطين اليهودية المستقلة من واقع السياسة العملية وهما :

أولا : ان الاقليم كما نعلم ليس يهوديا وانه ما من مسلم أو عربى يقبل ســلطة يهودية ، والسبب الثانى هو ان العاصمة القدس هى مدينة مقدسة بالتساوى بالنسبة للأديان الثلاثة : اليهودية والمسيحية والاسلام ولا يجب أن توضع ابدا ــ طالما كان فى الاستطاعة تجنب ذلك تحت السلطان المنفرد لأية طائفة من الطوائف المحلية مهما كانت دقة الضمانات التى يمكن اعطاؤها لحماية حقوق الطائفتين الاخريين » .

ان هذه النبذة توضح تماما مدى حجم السكان اليهود فى فلسطين حاليا ، وانى لأتساءل مرة أخرى : هل يمكن لأى شخص يعرف هذه البلاد أن يتصور أن ثمة مكانا

في فلسطين لاستيعاب زيادة أكيدة في عدد السكان ؟ واذا لم يخطر ذلك ببال أحد فأية فئة من السكان يقترح سلبها أملاكها ؟ .. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأحوال الجغرافية والجيولوجية والمناخية لفلسطين فهل يستحق الأمر أن يهدد وضع جميع اليهود الذين يبقون في البلاد الأخرى من أجل ذلك القسم الضئيل من اليهود الذي يمكنه عقلا أن يجد لنفسه وطنا في فلسطين ؟ اني أرجو مجلس الوزراء أن ينظر في هذا الموضوع من وجهة النظر العملية . انني لا أخضع لتأثير أي شخص في اعجابي بالبروفسور وايزمان الروسي البارز الذي له شأن كبير في مناقشاتنا . وأن خدماته لقضية الحلفاء كانت عظيمة وهو عالم ذائع الصيت ولكنه في هذا الأمر أقرب مايكون الى المتعصب الديني . ذلك ان حماسه لهذه القضية كان هو المبدأ الذي ألهمه خلال جزء كبير من حياته،على الأقل،بل ان هذه القضية هي مبعث حماسه الطاغي وكم أدى مثل هذا الحماس الى تجاهل الامكانيات العملية تجاهلا تاما . وما أضأل الاحتمال بأن يؤدي مثل هذا الحماس بصاحبه الى ان يأخذ بعين الاعتبار مشاعر أولئك الذين يختلفون معه من أبناء دينه أو من ابناء الأديان الأخرى الذين يهددهم نشاطه ـ اذا نجح ـ بتجريدهم مما يملكون .

٣ ـ لقد أحيط مجلس الوزراء علما بعطف الحكومة الفرنسية على الأهداف الصهيونية ولقد علمت أخيرا بأن السفير الفرنسي قد تقدم لوزارة خارجيتنا باقتراح لاقامة أمة يهودية في الاحساء بالجزيرة العربية متناسيا انه رغم ان هذه المنطقة تعتبر اقليما تركيا من الناحية الفنية الا اننا قد عقدنا معاهدة في عهد قريب لايتجاوز عام ١٩١٥ نتعهد بموجبها بصفة عامة بتأييد ابن سعود واتباعه في احتلالهم لهذه البلاد ،واني اذكر هذا لاثبت ان الفرنسيين يحرصون على توطين اليهود في أي مكان واذا لم يكن لديهم سبب آخر لهذا الحرص فلكي يجدون ذريعة للتخلص منهم أو من أعداد كبيرة منهم .

٤ ـ لقد حصلت على قائمة تضم بعض الشخصيات البارزة المناهضة للصهيونية ويلاحظ انها تضم كل يهودي ذا شأن في الحياة العامة باستثناء لورد روتشيلد الحالي ومستر هيربرت صموئيل وقلة أخرى :

Dr. Israel Abrahams, M.A., University of Cambridge.

Sir Lionel Abrahams, K.C.B.

Professor S. Alexander, M.A., University of Manchester.

D.L. Alexander, Esq., K.C.M.P.

Captain O.E. d'Avigdor-Goldsmid.

Leonard L. Cohen, Esq.

Robert Waley Cohen, Esq.

Dr. A. Eichholz.

C.G. Montefiore Esq., M.A.

A.R. Moro, Esq.

Sir Mattew Nathan, G.C.M.G.

J. Prag, Esq., M.P.

The Right Hon. Viscount Reading, G.C.B.K. C.V.O.

Captain Anthony de Rothschild, New Court, St. Swithin's Lane, E.C.

Captain Evelyn de Rothschild, New Court, E.C.

S.I.I. Emanuel, Esq., B.A., Recorder of Winchester.

Ernest L, Franklin, Esq.

Professor I. Gollancz, M.A., Secretary of the British Academy.

Michael A. Green, Esq.

P.J. Hartog, Esq., M.A., Registrar, University of London.

H.S.Q. Henriques, Esq., M.A.

Sir Charles S. Henry, Bart, M.P.

J.D. Israel, Esq.

Benjamin Kisch, Esq.

Rev. Ephraim Levine, M.A.

Joshua M. Levy, Esq., Chairman of the Council of Jews College.

Major Laurie Magnus

Sir Philip Magnus, Bart, M.P.

Sir Alfred Mond, M.P.

Major Lionel de Rothschild, New Court, E.C.

Captain I. Salmon, I.C.C.

Sir Harry S. Samuel, M.P.

Sir Marcus Samuel, Bart,

Edmund Sebag Montefiore, Esq.

Oswald J. Simon, Esq.

Dr. Charles Singer, M.A. & C., 33 Upper Brook Street, W.

Sir Isidore Spielman, C.M.C.

Marion II Spielmann, Esq.

Meyer A. Spielman, Esq.

Sir Edward D. Stern.

Lord Swaythling.

Sir Adolph Tuck, Bart.

Philip S. Waley, Esq.

Professor A. Welf, M.A. University College, London.

Lucien Wolf, Esq.

Albert M. Woolf, Esq.

وهؤلاء جميعا من الرجال الذين يحيون حياة انجليزية فى الوقت الذى يعترفون فيه باخوانهم فى الدين ويقدمون لهم الخدمات سواء فى هذه البلاد او خارجهـا . ويضم هؤلاء بينهم يهودا من المغالين فى الارثوذكسية وبعض اليهود المبـــدعين على الســـواء .

اننى احاول مرة اخرى ، ان واجب مجلس الوزراء الاول هو تجاه الانجليز مواطنى الامبراطورية البريطانية من اصحاب التقاليـد البريطانية ، وانى اتقدم بكل احترام بالقول انه ليس من شانهم تبنى قضية الامريكيين والروس والنمساويين والالمـان ، وان كانوا قد تجنسوا بالجنسية البريطانية على حساب أولئك الذين عاشوا اجيالا فى هذه البلاد ويشعرون انهم انجليز . ان اليهود يهاجمون الآن باستمرار لبقائهم بمنأى عن المشاعر الوطنيـــة العظيمـة التى اشعلتها الحرب ولكونهم غير أمينين فى عاطفتهم ودوليين فى أمانيهم . وهذه سبة جسيمة لليهودى البريطـــانى وأن كانت صحيحة بالنسبة للصهيونى . وآمل أن تتريث الحكومة البريطانية التى أشترك فى عضويتها قبل ان تتجاهل الشعور البريطانى الذى أمثله فى هذا الموضوع لصـــالح تلك الفئة من ابناء الطائفة صاحبة النزعات الدولية .

٥ — ولقد استشهدنا برأى الحاخام الاكبر الحالى وانى استشهد برأى الحاخام الاكبر الراحل الذى توفى منذ بضع سنوات والذى تولى منصبه وسط احترام كبير سنينا عديدة .

« عندما كنا نعيش فى الأراضى المقدسة كان لنا تنظيمنا السياسى الخاص بنـا وكان لنا قضاة وملوك يحكموننا . ولـكن منذ أن غزا الرومان فلسطين لم يعد لنـا كيان سياسى وانما اصبحنا مواطنين فى الدولة التى نعيش فيها . فنحن مجـرد انجليز او فرنسيين او المـان على حسب كل حالة وان كنا نؤمن بالتأكيد بعقيدة دينية معينة ونقيم شعائر دينية معينة ولـكن علاقتنا بمواطنينا هى نفس علاقة ابناء اية طائفة دينية اخرى يحدونا نفس الاهتمام بالصالح القومى ولنا نفس حقوق وامتيازات المواطنين . وانى اجيب على سؤال مستر جولدوين سميث عن الاتجاه السيـاسى لليهودية بقولى انه ليس لليهودية مرمى سياسى على الاطلاق » .

« ان الرابطة الكبيرة التى توحد اسرائيل ليست رابطة الجنس وانما رابطة الدين واننا نعتبر ابناء البشرية جميعا اخوة . اننا نعتبر انفسنا مواطنين فى البلد الذى نعيش فيه بكل واسمى ما تحمله هذه الكلمة من معنى . ونعتبر انه من اعز واجباتنا وحقوقنا ان نعمل من اجل رفاهيته . فهل ثمة أى تنـاقض بين ولائنا للانسانيـة ووطنيتنا إذا ما تعاطفنا فى نفس الوقت مع اولئك الذين يشتركون معنا فى الدين ويقيمون نفس الشعائر الدينية سواء اكانوا يعيشون فى هذا البلد أو فى غيره ؟ فاذا كان الرباط الذى يوحد اليهود حقيقة رباطا قلبيا لمـا كان يهمنا على الاطـلاق اية ديانة او اية معتقدات يعتنقها اخواننا فى الجنس . ولكن الحقيقة العارية الماثلة فى اننا نعتبر اخواننا الذين يتخلون عن ديانتهم بمثابة مرتدين هى الدليل الكافى على أن الرابطة الرئيسية بيننا هى الدين » .

٦ — فى حديث مع مستر نورمان بنتويتش سنة ١٩٠٩ ورد المقطع التالى :

« السائل : ولكن هل هم يشعرون (الطـلاب الصهيونيون) بأنهم مرتبطون بالأمة الانجليزية ؟

— مستر بنتويتش : انهم يشعرون بهـذا الشعور وذلك ليس مستحيلا عليهم بوصفهم يهودا ولكنه ليس فى وسعهم أن يصبحوا انجليزا تماما فى فكرهم مثـل الشخص الذى يولد لأبوين بريطانيين وسليل اسلاف اختلطت دماؤهم بغيرهم من الانجليز منذ اجيال .. ولا جدوى من اخفاء هذه الحقيقة ذلك انه يبدو لى انه من المستحيل ان نفصل الدين عن الهوية الوطنية فى اليهودية » .

ان هذه الروح بالتحـديد هى التى نحتج عليها نحن غير الصهيونيين والتى اشعر انها يمكن ان تكون مبررا وجيها لحرمان الصهيونيين من الجنسية البريطانيـة ومن ثم فلم يكن مستغربا أن يستنكر خريجو جامعات اكسفورد وكمبردج ولندن هذا التصريح » .

٧ — يقال بالتأكيد ان اليهود الامريكيين يحبذون الصهيونية وقد قال رئيس المؤتمر الثامن والعشرين للمجلس المركزى للربابنة الأمريكيين الذى عقد فى مدينـة بافالو بولاية نيويورك فى ٢٨ يونيو من هذا العام : « اننى لست هنا للتشاحن مع الصهيونيين . ان هدفى فقط هو أن أعلن اننا نحن الربابنـة الذين يكرسون انفسهم

لخدمة الله والمحافظة على المعرفة والذين يلتمس الناس معرفة الشريعة من أفواهم . ولاننا رسل رب الارباب فليس لنا مكان اذن فى حركة يتجمع فيها اليهود على أساس من الجنس او القومية ومن اجل دولة سياسية او حتى من اجل وطن يضمنه القانون .. ان اسرائيل الدينية التى يقرها التاريخ يجب الا يضحى بها من اجل اسرائيل التى تقوم على أساس جنس بحت حسب التخطيط الجديد . ولقد آن الأوان لكى ينشر هذا المؤتمر بيانا بأنه يناصر اسرائيل ذات الرسالة الدينية وأنه فى ضوء هذه الرسالة ينظر بالسخط الى اية حركة تستهدف غير الدين » .

وفى ١١ مايو ١٩١٧ كتب مستر يعقوب شيف أحد الزعماء اليهود فى أمريكا يقول :

« ان انهيار الاسوار التى تحيط بالأحياء اليهودية فى روسيا والتغير الشامل فى الوضع الاجتماعى لنصف مجموع ابناء جنسنا لا بد وان يكون له آثار بعيدة على المسألة اليهودية فى كل مكان . والشىء الذى يبدو مؤكدا هو أن الامداد التى كانت تحصل عليه اليهودية خارج روسيا وفى بلادنا على الأخص من الوعاء الروسى القديم سواء من الناحية العددية أو من ناحية نتاج العقل اليهودى العظيم سوف ينخفض كثيرا ان لم يتوقف تماما ، وثمة خطر كبير من أن ذلك سوف يؤدى الى الانحلال فى الاجيال القادمة ، ولقد ساءلت نفسى ما الذى يمكن عمله لتفادى ذلك ؟ والآن لايمكننا ولا يجب علينا أن نغمض اعيننا عن الحقيقة الماثلة فى ان فلسطين لها جاذبية خاصة عند اليهود ولقد ازدادت هذه الجاذبية الآن أكثر مما كانت عليه فى العهود الماضية وفى مواجهة ما يحدث فى روسيا أشعر انه يجب ان تستغل هذه الحقيقة لكى ننشىء فى فلسطين لا أمة يهودية وانما نواة لتجمع سكانى يهودى كبير أن لم يكن تجمعا يهوديا خالصا تنمو فيه الديانة اليهودية والفكر اليهودى والعلم اليهودى فى صورهم البدائية النقية لتصبح منبعا ينساب منه التيار الذى من شأنه أن ينشط اليهودية حيثما وجدت بين امم العالم . ان المسيسبى والأنهار العظيمة الأخرى لابد أن تجف وتصبح البلاد التى تعتمد على هذه الأنهار قاحلة اذا ما اغلقت منابع هذه الأنهار، ومهما كانت الحجج التى يمكن أن تقام لاثبات العكس فان اليهودية ستختفى ورسالتها ستنتهى اذا لم يوجد فى مكان ما مركز او مستودع مركزى يمكنها أن تستمد منه غذاءها المتجدد على الدوام .

« واننى بما أحس به من مشاعر فى هذا الشأن وبعد أن وصلت الى النتيجة الماثلة فى أن علاج الأحوال القائمة يمكن أن يكمن فى توطين اليهود فى فلسطين فانى مازلت أعتقد فى نفس الوقت بأنه يجب الا تكون هناك اية محاولات لاعادة قيام أمة يهودية،ذلك اننى اعتقد انه اذا تم ذلك فان الهدف الذى افكر فيه سوف يتحطم واظن اننى لست مخطئا اذا قلت أن نسبة تتراوح بين ٥٠٪ الى ٧٥٪ من الذين يدعون بالقوميين اليهود هم اما ملحدون او مارقون عن الدين وأن الغالبية العظمى بين الزعماء القوميين لليهود لايهتمون مطلقا بالديانة اليهودية . وان الظروف السائدة حاليا فى هذا الشأن ــ حتى قبل قيام الأمة اليهودية فعلا كما يتمنى هؤلاء القوميون اليهود ــ هى نفس الظروف التى كانت سائدة عندما كانت الدولة يهودية حقيقة واقعة ، وكان الأنبياء ورجال الدين فى خلاف ونزاع مستمرين مع المملكة والدولة الأمر الذى أدى فى النهاية الى تدمير الدولة وهذا هو ما سيتكرر حدوثه بالتأكيد اذا ما أقيمت دولة يهودية مرة أخرى .

٨ ــ ولقد حصلت على نبذتين اخريين قد يهمان مجلس الوزراء :

١ ــ ايطـــاليا :

السيد لويجى لوزاتى السياسى الايطالى المشهور والذى كان رئيسا للوزراء سنة ١٩١٠ كتب فى (Jewish Exponent) فى ١٨ مايو ١٩١٧ :

« يجب أن ينال اليهود فى كل مكان الحرية الدينية الكاملة كما هو الحـــال فى الولايات المتحدة وايطاليا . وفى فلسطين . بعد أن تتحرر من الأتراك . سيعيش اليهود لا كأصحاب سيادة ولكن كمواطنين أحرار لتخصيب أرض آبائهم . ان اليهودية ليست هوية وطنية وانما هى ديانة » .

٢ ــ فرنســـا :

السيد جوزيف ريـنــاخ النائب الفرنسى المشـــهور واحـــد كتــاب جـــريدة Figaro كتب بتــــاريخ ١٢ ابريل ١٩١٧

« ان الوطنية هى أولى واجباتنا . ومن واجب كل دولة أن تمنح جميع مواطنيها نفس الحقوق بصرف النظر عن معتقداتهم وانه لمن المؤكد أن رومانيا فى هذا الشـــأن ســـوف تحذو حذو روســـيا » .

« اننى أعارض الصهيونية بكل قوة فالقدس هى ملك لجميع الأديان ونحن نعرف تاريخها منذ ...٣٠٠٠ عام وأن المملكة اليهودية لم تكن تقوى على الاستمرار سوى خمسة قرون » .

« ان اليهودية ديانة . والواجب الحتمى على جميع اليهود ــ مثلهم فى ذلك مثل الكاثوليك والبروتستانت والارثوذكس ــ هـــو أن يخدموا دولتهم كمواطنين صـــالحين وجنود مخلصين . لقد كانت الصهيونية حلما وغدا لن تكون أكثر من مصيدة أثرية » .

٩ أكتـــوبر ســـنة ١٩١٧ — أ . س . مونتاجيو

مذكرة عن موقف الحكومات المعادية تجاه الصهيونية

خلاصة الاحداث حتى فبراير ١٩١٨

منذ نشوب الحرب الى خريف ١٩١٧ :

بدأ المستوطنون اليهود فى فلسطين يتكبدون الآلام منذ دخلت تركيا الحرب ، نقد عبىء رجالهم وصودرت ممتلكاتهم وبلغ عدم الارتياح بين اليهود فى المانيا من جراء ذلك درجة فى ربيع ١٩١٥ اضطرت السفير التركى فى برلين الى نشر بيان مطمئن .

وبدأت الصحافة الالمانية منذ ذلك الحين تبحث المسألة الصهيونية، ونشرت فكرة قيام الدول الوسطى بعمـل لضمان العطف اليهودى ومن بين الذين قاموا بنشرها الماجور ف . س . اندريز وهو ضابط بافارى فى هيئة الأركان الالمانية العامة خدم فى تركيا خلال الحرب ونشر عدة كتب شعبية عن الشرق . ونشرت جريدة فوسيش زايتونج فى عددها الصادر فى ٨ اغسطس ١٩١٧ مقالة هامة بقلم س . ا . براتير ، المدافع الألمانى عن الفظائع التركية فى ارمينيا ، تكهن فيهـا بأن بريطانيا ستقدم عرضا من اجل التأييد الصهيونى ، كما شدد على اهمية الصهيونية كعامل ضد المانيا او معها فى الحرب أو بعدها .

تهجيرات يافا :

ادى تهجير اليهود من يافا ، الذى بداه جمال باشا بعد تقدم البريطانيين الى وادى غوره فى ربيع ١٩١٧ الى موجة من الاستنكار بين اليهود الالمان لم تسـتطع تملقات الصحافة الالمانية (من جميع الأحزاب) تهدئتها .

فقد قدم استجواب فى الرايشستاج واضطرت الحكومة الالمانيـة لأول مرة أن تقوم بضغط دبلوماسى على استانبول .

وقد أوقفت عمليات التهجير وارسلت الحكومة العثمانية مساعدات ماليـة والقت بالمسئولية على كتف جمال كما اظهرت فى الوقت نفسه أن عمليات التهجير قد بولغ بها كثيرا وانها كانت تدبيرا عسكريا صرفا على جميع السكان فى منطقـة العمليات دون اية تفرقة ضد اليهود .

ونشر اللاسلكى الألمانى هذا العذر وجهد فى انكار الاتهامات بالجملة واعطيت أهميـة خاصـة الى مقابلة مع الحاخام الاكبر فى تركيا نشرتها فرانكفورتر زايتونج فى ٢٩ مايو ١٩١٧ .

وبيدو انه لا يهود المانيا ولا عناصر السفاردى الدونمة فى جمعية الاتحـــاد والترقى اقتنعوا باخلاص هذه التوضيحات . ولكنهم رضوا بالتعويض المالى والتأكيد بالتخلى عن هذه السياسة .

تأثير خطاب مستر بلفور (٢ نوفمبر) وتحرير القدس (١٩ ديسمبر) :

ان هاتين الحادثتين اللتين اثرتا كثيرا على يهود روسيا والبلدان المحايدة أثرتا كذلك على الرأى اليهودى فى الامبراطوريات الوسطى حيث مهـــدت التطورات المذكورة آنفا الأرض لذلك .

وقد أصدر المؤتمر الصهيونى الألمانى المنعقد من ٢٣ الى ٢٤ ديسمبر ١٩١٧ قرارا أعرب عن ارتياحه لعمل الحكومة البريطانية . وفى ١٦ نوفمبر نشرت جريدة جوديش اندشو الناطقة بلسان الصهيونية الألمانية مقالة هامة وصفت فيها خطاب مستر بلفور بأنه حـــدث تاريخى هام للجنس اليهودى ومبدية اهتمـاما قليـــلا بالاستعدادات التركية الالمانية .

تدابير مضادة رسمية :

يقـــال انه فى اغسطس ١٩١٧ بحث فون كوهلمان وزعيـم صهيونى المانى المسألة الفلسطينية مع جمال باشا وذلك خلال زيارة هذا الأخير الى برلين كماقيل ايضا ان الكونت برنستورف بحث هذه المسألة فى سبتمبر بعد تعيينه سفيرا فى استانبول .

— ان تأثير خطاب مستر بلفور على اليهو د ، ليس فقط فى البلدان المتحالفة والمحايدة بل فى المانيا ذاتها جعل الحكومة الالمانية تتخذ عملا ايجابيا . ويبدو أن الصهيونيين الألمان ضغطوا عليها حالا لنيل تنازلات كبيرة للصهيونية من تركيا كما كان ظاهرا فى خطاب مستر بلفور ولكن بما أن التنازلات القومية والمحلية تتعارض مع برنامج جمعية الاتحاد والترقى للتتريك والمركزية فقد كان من الصعب على الحكومة الالمانية أن تتدخل الى أن تقوم الحكومة التركية بعمل من جانبها .

— وبعد سقوط القدس أشار نسيمى بك وزير الخارجية التركية فى مقابلة مع صحفى أجنبى الى الملجأ الذى قدمته تركيا للاجئين اليهود وانى على اخـــلاص المهاجرين اليهود وجهدهم أعلن أن « تركيا تضمن جميع حقوقهم المدنية » .

وفى ٢٢ يناير ١٩١٨ عمم اللاسلكى الألمانى تصريحا لطلعت الى مراسل فوسيش زايتونج فى استانبول بحضور شيخ الاسلام . وفى هذه المقابلة ادلى طلعت بالنقاط التالية :

١ — كانت تركيا دائما متسامحة تجاه مواطنيها اليهود . وتركيا هى البـــلاد الوحيدة التى لم تكن فيها حركة ضد السامية ولكن « من الطبيعى اننا اتخـــذنا موقف عدم اعطاء اليهود امتيازات أكثر من مواطنينا » .

(ب) ان خطاب مستر بلفور « هو أكذوبة » .

(ج) ان أية قيود أدارية فرضتها الحكومة العثمانية على الاستيطان اليهودى يعود الى سياسة روسيـــا القيصرية التى أجبرت اليهود المهاجرين من روسيـــا على

الاحتفاظ بجنسيتهم الروسية مما ادى بموجب نظام الامتيازات الى بقائهم تحت السلطة القضائية للسلطات القنصلية الروسية .

وقد أزال الغاء الامتيازات هذه الصعوبة ولكن من المفروض طبيعيا أنه يجب على اليهود الذين يرغبون فى الاقامة الدائمة فى البلاد التخلى عن جنسيتهم السابقة ليصبحوا رعايا عثمانيين ويؤدوا جميع الواجبات .

(د) ينبغى أن تكون الهجرة ضمن حدود امكانية البلاد على اعاشة سكانها . فالهجرة الجماعية لمئات الالوف اليهود الى فلسطين مستحيلة .

(هـ) من الناحية الثقافية والروحية فاليهود تحت الحكومة العثمانية اكثر حرية منهم تحت اية حكومة أخرى فى العالم .

(و) هناك مشروع أمام مجلس النواب التركى لاعطاء حكم بلدى لجميع التجمعات التى يبلغ تعدادها خمسة آلاف نسمة أو اكثر « ويمكن للمجتمعات اليهودية الصغيرة أن تعتمد على النية الحسنة للحكومة العثمانية . ويمكن تحقيق جميع رغبات اليهود فى فلسطين ذات المبرر ضمن هذا الاطار (*) .

ان بيان طلعت هذا قد انتقد بشدة مستر جاكيوس هـ . كان رئيس لجنة المنظمة الصهيونية العالمية فى لاهاى وهو يهودى نمساوى الأصل . وفيما يلى النقاط التى أوردها مستر كان :

(أ) يثبت اخلاص بريطانيا عروضها السابقة بشأن العريش وافريقيا الشرقية .

(ب) اذا كانت فلسطين لا تستطيع الآن تحمل اعداد كبيرة من المهاجرين فهذا يعود الي الاهمال الطويل الذى يمكن علاجه فقط بواسطة العلم والمال اليهوديين .

(جـ) لا يمكن لليهود أن يضعوا مالهم وجهدهم فى فلسطين ما لم يحصلوا على ضمانات كافية بانهم سيسمح لهم بالتمتع بالنتائج .

(د) من الطبيعى أن يتمتع جميع المواطنين فى فلسطين بحقوق متساوية ولكن نطلب ان تعود فلسطين بلد اليهود » .

لم يكن هذا من وجهة النظر التركية ـ الألمانية استقبالا حسنا لبيان طلعت على أن هذا البيان كان الغرض منه أن يكون نقطة انطلاق لسياسة التراضى . وبعد ذلك بأيام سافر طلعت الى برلين لبحث المسألة الفلسطينية هناك . وفى القسم الثانى من هذه المذكرة ما عرف الآن عن نتائج مباحثاته .

مشروع خطة العدو « لربح الصهيونية »

وصلت المعلومات التالية فى فبراير ١٩١٨ من مصدر يهودى موثوق به فى كوبنهاجن :

« قضى طلعت باشا بعض الوقت فى برلين لبحث السياسة الصهيونية وقد طلب من كراسو عضو مجلس النواب التركى المجىء الى برلين وفوضه بمعالجة

(*) ومما يجدر ذكره أن أحد المبعدين كان دافيد بالينى منظم أحزاب المعلمين الفلسطينيين اليهود ضد استخدام اللغة الالمانية قبل الحرب مباشرة .

المسألة اليهودية مع تأكيدات بقبول الحكومتين التركية والألمانية السياسية التي يوصى بها .

« في الأسبوع الماضي جمع كراسو مؤتمرا من ٢٤ زعيما يهوديا الفوا لجنة من عشرين شخصا تضم الدكتور ناثان، الدكتور جايمس سايمون، الأستاذ لودوجشتاين والأستاذ أوبنهايمر ، لابداء الرأي بالموضوع .

« أوصت اللجنة باقامة شركة مصرح بها من جانب البرلمان على الطراز البريطاني من جميع اليهود في آسيا الصغرى .

« ولهذه الشركة التي يكون مقرها استانبول السلطة في منح الحكم الذاتي للمناطق التي يسكنها اليهود ، ليس فقط في فلسطين وانما في اي مكان آخر من الامبراطورية التركية ، ويكون لهذه المناطق السلطات الكاملة على الضرائب والشرطة والمؤسسات البلدية .

« وافق طلعت على المشروع ووعد بتضمينه شروط الصلح . وقد تأثر عمله هذا باعتراض الكاثوليك النمسويين (الذين يعتقد أنهم مؤيدون من البابا) لوضع فلسطين أو سورية تحت الحكومة التركية ، وهدفه الآن كسب اليهود الى جانب الأتراك .

« ويخشى أن يخلق هذا الاقتراح تأثيرا كبيرا على اليهود في أوربا وآسيا الصغرى ذلك أنه يعد بشيء في استطاعة تركيا منحه لهم في حين أن العرض البريطاني يمكن تحقيقه فقط عند انتهاء الحرب أو أبكر من ذلك عندما تقع سورية وفلسطين في أيدينا » ..

مذكرة عن الوثيقة السابقة

ويذكر المخبر اليهودي في حديثه أن طلعت استدعى كراسو أفندي الى برلين وانه بالاشتراك مع لجنة من اليهود الألمان وضع مشروعا بشأن التنازلات من جانب الحكومة التركية الى الفكرة الصهيونية في تركيا يضاف الى ذلك ان طلعت تعهد بتضمين هذا المشروع في معاهدة الصلح .

وهذا يثير مسألة ما اذا كان هناك من خطر لهذا المشروع في التقليل من أثر خطاب مستر بلفور ويعيد العطف على الحكومات المعادية في العالم اليهودي ويتضح من استعراض الوقائع أن الأوراق الرابحة لا تزال في أيدي الحلفاء :

أ — ان أهم الجاليات اليهودية في العالم تعيش في ظل الحكومات المتحالفة وعلى كل حال ليس في ظل حكومات دول الأعداء — مثل يهود الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وسالونيك — ويعتمد هؤلاء اليهود علينا من أجل مستقبلهم وهم واثقون بحسن نيتنا .

وتسيطر حكومات الأعداء على يهود ألمانيا والنمسا والمجر وطائفة السيفارديم في استانبول وادرنة وازمير (وهي أقل أهمية من ناحية الثروة والعدد من سيفارديم سالونيك) .

ان يهود بولندا الروسية ورومانيا اصبحوا جزئيا تحت سيطرة العدو من جراء الاحتلال العسكري غير انه ينبغي التذكر ان :

(أ) كثيرين منهم فروا أو جرى اجلاؤهم الى داخل روسيا سنة ١٩١٥ .

(ب) غيرت الثورة الروسية مشاعرهم نحو روسيا .

(ج) ان وطنية النظام البولندى الجديد فى مقاطعات الفستولا الروسية السابقة أبعدتهم عن الدول الوسطى الذى كان يعتمد عليهم هذا النظام .

أما فيما يتعلق بالمصالح العالمية لليهودية كمنفصلة عن المصالح الصهيونية الصرفة فاننا فى وضع أقوى من وضع دول الأعداء .

وفيما يتعلق بالصهيونية أو الاستيطان اليهودى فى تركيا فاننا نسيطر فى المقام الأول على أهم التجمعات السكانية التى سيتوقف عليها مستقبل الصهيونية .

ب ــ وفيما يتعلق باليهود القاطنين حاليا ضمن حدود الامبراطورية العثمانية والمراكز اليهودية ذات الأهمية التاريخية والدينية فى تركيا : فيمكن مقارنة ما يسيطر عليه الحلفاء والعدو الآن من الجدول الآتى :

تحت سيطرة الحلفاء	تحت سيطرة العدو
(أ) المستعمرات اليهودية الزراعية فى فلسطين :	
ست عشرة مستعمرة على طول الخط الحديدى بين يافا والقدس أو جنوبيه (نحو ٣٠٥٠ مستوطنا و ١٥٫٦٢٧ فدانا) + ٤ مستعمرات على خط العوجا (نحو ٢٥٤٠ مستوطنا و ٥١٨٧ فدانا)	٢٤ مستعمرة فى الجليل وسهل شارون شمال جبهة العوجا بما فيه عتليت وزيخران ــ ياكوب الهامتين . (نحو ٤٥١٥ مستوطنا و ٦٥٫٩٧٣ فدانا تضم ١٢٫٦٠٠ فدان من الاراضى غير المستعمرة شرق الاردن)
(ب) المستعمرات اليهودية الزراعية فى الاناضول :	
	ثمان مستعمرات على المتال الفلسطينى يبدو انها غير مزدهرة كثيرا (نحو ٣٧ الف فدان)
(ج) المراكز اليهودية الدنية فى فلسطين :	
القدس (٧٠ الف يهودى)	نابلس صفد (٨ آلاف يهودى .)
(د) السكان اليهود فى المناطق الاخرى :	
بغداد (٥٠ الف يهودى)	استانبول (٧٠ الفا)ازمير (نحو ٣٠ الفا) ادرنة (١٧ الفا) طائفة السيفارديم الذين منهم كراسو آفندى) اليهود اليمنيون (منعزلون)

ومن ناحية الخريطة الحربية يسيطر الحلفاء من الناحية العددية على قسم هام من اليهود فى تركيا معادل لما يسيطر عليه العدو فى حين أن امتلاك القدس ، (وبغداد) يعطينا ميزة عظيمة فى الناحية التاريخية ــ الدينية .

ويقول المخبر اليهودى أن مشروع كراسو « يعد بشىء فى مقدور تركيا منحة بينما يصبح العرض البريطانى ممكن التحقيق عند انتهاء الحرب ، وأبكر من ذلك عندما تقع أزمير وفلسطين فى أيدينا » .

وهذا خطأ . فالأساس المحسوس فى الوقت الحاضر ، للعروض المقدمة للصهيونية فى اى الجانبين هو الخريطة الحربية الراهنة .

ويؤخذ من الخريطة الحربية كما تبين أننا فى وضع احسن بالنسبة لليهود العثمانيين من وضع الحكومة التركية . واذا كان سينظر الى الخريطة الحربية على انها مؤقتة ويؤثر على اليهود بتكهنات تسوية الصلح ، فانه كذلك من غير المؤكد اذا كان الاتراك سيحافظون على خطهم الحالى ويستعيدون القدس واليهودية واذا كان البريطانيون سيحتفظون بهما ويضيفون اليهما بقية فلسطين . وحاليا فان القدس هى « عصفورنا فى اليد » .

واخيرا فان مشروع كراسو لا يعد المستعمرات اليهودية فى تركيا بحكم ذاتى أوسع من الذين كانوا يتمتعون به . انهم يجبون ضرائبهم ويحتفظون بشرطتهم ويحكمون انفسهم بلديا . ولا يريدون حقوقا اوسع بل ضمانا أكبر بأن حقوقهم المعترف بها ستحترم ــ وهذا مما لن ينالوه تحت الحكم التركى . وقد اثرت هذه الحقيقة عليهم لما عانوه من السلطات التركية خلال الحرب . انهم الآن فى شوق الى حكومة ثابتة منصفة واذا حصلوا عليها فمن المرجح أنهم يفضلون التخلى عن بعض حقوقهم بدلا من أن يضيفوا اليها ــ مثلا ، حق الاحتفاظ بمليشيا محلية وهو حمل فرخة فشل الحكم التركى فى المحافظة على النظام ، حتى جباية ضرائبهم الذى يكون حملا بلديا تحت أى نظام خلاف النظام المالى التركى ، حتى بناء طرقهم لان الاتراك لم يبنوا طرقا .

والظاهرة الجديدة فى المشروع هو « الشركة المرخصة » وهذه ليست حرية بل قيد ذلك انها ستقف بين المستوطنين اليهود والمنظمات اليهودية العالمية ــ ومراكزها فى أوديسا وبرلين ولندن ونيويورك ــ التى كانت تدعمهم .

وهذا من شأنه أن يخضع الاستيطان اليهودى للسيطرة العثمانية الرسمية اكثر مما كان الحال قبلا ــ وهو اقتراح يمثل سياسة المركزية والتتريك التى تنتهجها جمعية الاتحاد والترقى ومن الصعب أن يكون مقبولا لدى الرأى العام اليهودى .

ويبدو على العموم أن الأوراق فى ايدينا ويكون من السهل علينا التخلص من مشروع كراسو بدعاية مضادة ــ رغم انه لايمكننا أن نتركه دون جواب .

ثبت المصـادر

رقم الوثيقة		رقم الصفحة
٤٩	المصـــدر الســـابق	١٣٣
٥٠	المصـــدر الســـابق	١٣٥
٥١	المصـــدر الســـابق	١٣٩
٥٢	«The Balfour Declaration» Leonard Stein, London, Valentine, Mitchell & Co., Ltd, 1961. ..	١٤١
٥٣	المصـــدر الســـابق	١٤٣
٥٤	المصـــدر الســـابق	١٤٥
٥٥	المصـــدر الســـابق	١٤٧
٥٦	« يوميات هرتزل » اعداد : انيس صايغ ـ ترجمة : هلدا شعبـان صايغ ـ مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينيـة ـ بيروت	١٤٩
٥٧	« العدوان الصهيونى والقانون الدولى » لشفيق الرشيدات ص ٣٥ من مطبوعات الأمانة العـامة لاتحاد المحـامين العـرب بالقاهـرة يونيو سنة ١٩٦٩	١٥٣
٥٨	نقلا عن كتاب « المشكلات القانونية المتفرعة عن قضيـة فلسطين » للأستاذ الدكتور حامد سلطان ـ نقلا عن : British Documents on the Origin of war, 1898-1914, .. London, H.M.S.O., Vol. X, Part II, No. 1.	١٥٥
٥٩	نقـلا عن كتـاب : The Balfour Declaration	١٥٩
٦٠	عن كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور أسعد رزوق	١٦٥
٦١	« يقظة العرب » جورج انطونيوس ـ بيروت ـ دار العلم للملايين سنة ١٩٦٦ .. .. «The Arab Awakeningg» George Antonius (Kkayats, Beirut).	١٦٧
٦٢	المصـــدر الســـابق	١٦٩
٦٣	«The Balfour Declaration», by Leonard Stein.	
٦٤	«The Arab Awakening», by George Antonius.	
٦٥	Harry Sacher (Ed.) «Zionism and the Jewish Future» : by various writers (John Murray, London, 1916). ..	١٩٩

رقم الوثيقة | رقم الصفحة

رقم الوثيقة		رقم الصفحة
١١٢	المصــدر السابق ص ٢١٦ ــ ٢١٧	٣٣٥
١١٣	ملحق جريدة « الصباح » المقدسة بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢ ــ وعيسى السفرى « فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية » يافا ــ مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ٨٦	٣٣٧
١١٤	«Cross Roads to Israel» : by Christopher Sykes. ..	٣٣٩
١١٥	المصــدر الســابق	٣٤١
١١٦	المصــدر الســابق	٣٤٣
١١٧	عيسى السفرى « فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية » يافا مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ٩٦	٣٤٥
١١٨	نقلا عن كتاب « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدوليـة » للدكتور جلال يحيى	٣٤٧
١١٩	فلسطين ــ يافا ــ ١٩٢٢/١١/١٧	٣٤٩
١٢٠	فلسطين ــ يافا ــ ١٩٢٣/٦/٢٩	٣٥٣
١٢١	احمد طربين ــ محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين ــ القاهرة . معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٨ ص ٢٢٠ ــ ٢٢٢	٣٥٧
١٢٢	فلسطين ــ يافا ــ ١٩٢٣/٩/٤	٣٦١
١٢٣	فلسطين ــ يافا ــ ١٦ و١٩٢٣/١١/٢٠	٣٦٣
١٢٤	فلسطين ــ يافا ــ ١٩٢٤/١٢/٥	٣٦٧
١٢٥	عيسى السفرى ــ فلسطين العربيةبينالانتداب والصهيونيةــ يافا مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ١١٤ ، ١١٦	٣٧١
١٢٦	«Cross Roads to Israel» by Christofer Sykes.	٣٧٣
١٢٧	وثائق المقــاومة الفلسطينية العربيــة ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ ــ ١٩٣٩) اصــدار مؤسسة الدراســات الفلسطينية ــ بيروت ــ جمعية صندوق فلسطين ــ بغـداد ــ بيروت ١٩٦٨	٣٧٥
١٢٨	عيسى السفرى « فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية » يافا مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ٩٨	٣٧٩

رقم الوثيقة		رقم الصفحة
١٢٩	وثائق المقـــاومة الفلسطينية العربيـــة ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ ــ ١٩٣٩) اصـــدار مؤسسة الدراســـات الفلسطينية ــ بيروت سنة ١٩٦٨	٣٨١
١٣٠	المصـــدر الســـابق	٣٨٣
١٣١	المصـــدر الســـابق	٣٨٥
١٣٢	من كتاب « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » اصدار جامعة الدول العربيـــة	٣٩١
١٣٣	«The Zionist Idea».	٣٩٧
١٣٤	Laurence of Arabia, by Antony Nutting.	٤٠٩
١٣٥	Joseph B. Schechtman : « Rebel and Statement. The Vladimir Jabotinsky Stay: The Early years (Thomas Yoseloff, NewYork, 1956)	٤١١
١٣٦	نقلا عن كتاب « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية » للدكتـــور جلال يحيى	٤١٣
١٣٧	من كتاب « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » اصدار جامعة الدول العربيـــة	٤١٥
١٣٨	المصـــدر الســـابق	٤١٧
١٣٩	من كتاب « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » اصدار جامعة الدول العربيـــة	٤٢١
١٤٠	المصـــدر الســـابق	٤٢٣
١٤١	وثائق المقـــاومة الفلسطينية العربيـــة ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ ــ ١٩٣٩) اصـــدار مؤسسة الدراســـات الفلسطينية ــ بيروت ــ جمعية صندوق فلسطين ــ بغـــداد ــ بيروت ١٩٦٨	٤٤١
١٤٢	«Trial and Error» by Chaim Weizmann, New York : Harper & Brothers Publishers, 1949. ..	٤٦٧
١٤٣	نقلا عن كتاب « الحق العربى فى حائط المبـــكى فى القـــدس » الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلســطينية « سلســلة الوثائق الاساسيـــة »	٤٧٩

رقم الوثيقة		رقم الصفحة
٣٣٢	المصــدر السابق ص ٢٣٥	١٣٣٩
٣٣٣	المصــدر السابق ص ٢٤٦	١٣٤١
٣٣٤	المصــدر السابق ص ٢٣٧	١٣٤٥
٣٣٥	المصــدر السابق ص ٣٥٣	١٣٥٥
٣٣٦	المصــدر السابق ص ٤٠٩	١٣٥٧
٣٣٧	المصــدر السابق ص ٤١٤	١٣٦١
٣٣٨	المصــدر السابق ص ٤٢٢	١٣٦٣
٣٣٩	المصــدر السابق ص ٤٢٥	١٣٦٧
٣٤٠	مجلة فلســطين رقم ٢١ ملحق المحــرر ــ عــدد ٦٣٨ ــ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥	١٣٧٧
٣٤١	الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ــ سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية السنوية ــ منشورات مؤسسة الدراســات الفلسطينية بيروت سنة ١٩٦٦ ص ٤٨٣	١٣٧٩
٣٤٢	المصــدر السابق ص ٤٩١	١٣٨١
٣٤٣	المصــدر السابق ص ٥٠٢	١٣٨٣
٣٤٤	المصــدر السابق ص ٥٠٥	١٣٨٥
٣٤٥	الجزء الثانى من الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ــ سلسلة الوثائق الفلســطينية العربيــة السنوية ــ منشورات مؤسســة الدراســات الفلسطينية ــ بيروت ١٩٦٧ ص ٤٠	١٣٨٩
٣٤٦	المصــدر السابق ص ٤٥	١٣٩٥
٣٤٧	المصــدر السابق ص ٦٨	١٣٩٧
٣٤٨	المصــدر السابق ص ٦٤	١٣٩٩
٣٤٩	المصــدر السابق ص ٨٤	١٤٠٥
٣٥٠	المصــدر السابق ص ١١٢	١٤٠٩
٣٥١	النص الـكامل الذى نشرته الأمانة العامة للجامعة العربية ضمن منشورات الــوثائق	١٤١٤
٣٥٢	« فلسطين » نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين ــ العددان ٦٢ ، ٦٣ ــ نيســان وآيار ١٩٦٦	١٤٢٥

رقم الوثيقة		رقم الصفحة
٣٥٣	الجزء الثانى من الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ـ سلسلة الوثائق الفلسطينية العربيـة السـنوية ـ منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٧ ص ٢٢٣	١٤٢٧
٣٥٤	من مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية	١٤٤٣
٣٥٥	الجزء الثانى من الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ـ سلسلة الوثائق الفلسطينية العربيـة السـنوية ـ منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٧ ص ٢٤٧	١٤٧٥
٣٥٦	من مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية	١٤٧٧
٣٥٧	« فلسطين » نشرة الهيئـة العربيـة العليا لفلسطين ـ العدد ٦٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٦	١٤٩٧
٣٥٨	« فلسطين » نشرة الهيئـة العربيـة العليا لفلسطين ـ العدد ٦٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٦	١٥٠١
٣٥٩	الجزء الثانى من الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ـ سلسلة الوثائق الفلسطينية العربيـة السـنوية ـ منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٧ ص ٣١٤	١٥٠٥
٣٦٠	المصـدر السابق ص ٣٩٠	١٥٠٧
٣٦١	المصـدر السابق ص ٣٩٦	١٥١٣
٣٦٢	المصـدر السابق ص ٤٤٣	١٥٣٣
٣٦٣	« قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية » للدكتور عز الدين فوده ـ سلسلة دراسات فلسطين رقم ٥٢ ـ بيروت سنة ١٩٦٩	١٥٣٧
٣٦٤	المصـدر السابق ص ٢٢٩	١٥٣٩
٣٦٥	المصـدر السابق ص ٢٣٠	١٥٤١
٣٦٦	« فلسطين » نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين ـ العدد ٦٨ ـ تشرين الثانى ١٩٦٦	١٥٤٣
٣٦٧	الجزء الثانى من الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ـ سلسلة الوثائق الفلسطينية العربيـة السـنويه ـ منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينيه ـ بيروت ١٩٦٧ ص ٤٧١	١٥٤٥
٣٦٨	المصـدر السابق ص ٦٦٨	١٥٤٩

فهارس تفصيلية

(١) فهرس موضوعى : يصنف الوثائق المنشــورة حسب الموضوعات الرئيســية للقضية الفلسطينية ـ وهي ـ وثائق صـهيونية ـ وثائق القضية فى المنظمات الدولية ـ وثائق الكيان الفلسـطينى ـ وثائق الاطراف المعنية ـ وثائق القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين ـ المؤتمرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ـ المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالقضيه ـ وثائق الحق العربى فى فلسطين ـ مشاريع تقسيم فلسطين ـ التعويضـات والمساعدات الالمانية لاسرائيل •

(٢) فهرس تحليلى : لاســـماء الدول والمـــدن والمنظمات والهيئات والمؤتمـــرات والموضوعات الواردة فى متن الوثائق •

(٣) فهرس اعـــلام : لاســـماء الأشـــخاص الوارد ذكرهم بالوثائق •

(٤) فهرس الخرائط : يتابع أهم أحداث القضية الفلسطينية .

اولا : الفهرس الموضوعى

وثائق صهيونية

(٢) الحركة الصهيونية « ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨ »

وثائق القضية فى المنظمات الدولية

(جـ) لجنـة التـوفيق الدولية

(د) وكالة الغـوث الدولية

الوثيقة		تاريخ	الصفحة

(٢) جامعة الدول العربية

وثائق الكيان الفلسطيني

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية

(٤) حركة التحرير الوطنية الفلسطينية «فتح»

(٥) مؤتمرات وجمعيات ولجان واحزاب فلسطينية .

وثائق الاطراف المعنية

اولا : الدول الاجنبية

٢ ـ الولايات المتحـدة الامريكية

٣ ـ الاتحاد السوفيتى

ثانيا : الدول العربية

٥ ــ لبنــــان

٦ ــ العــــــراق

٧ ــ اليمن

وثائق القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين

(٣) قضية القدس وأماكنها المقدسة

(٤) مشكلة مياه نهر الأردن ومشاريعه

المؤتمرات الخاصة بالقضية الفلسطينية

٣ ـ مؤتمرات دولية

المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالقضيه

الوثيقة		التاريخ	الصفحة

٣ ــ اتفاقيات الهدنة

٤ ــ المعاهدات والاتفاقات الصهيونية

وثائق أخـرى

ثانيا : الفهرس التحليلى

(أ)

(ب)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

عدن : ١٧٠ ، ١٩٧ ، ٢٤٣ ، ٦٩١ ، ١٢٨٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧

العـدوان الاسرائيلى على مصر : ١١٨٩ ، ١١٩١

العـدوان الثلاثى على مصر : ص ١٢٣٧ ، ١٢٥٤ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨

العـدوان الصهيونى : ص ٩٣٧

العـراق : ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٨١ ، ١٩٣ ، ٢٣٧ ، ٢٥٥ ،
٢٨٧ ، ٢٩٨ ، ٣٤٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٥١ ، ٤٨٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨ ،
٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٦٠٠ ، ٦١٢ ، ٦١٦ ، ٦٣٥ ، ٦٨٧ ،
٦٩١ ، ٧٦٦ ، ٨٠١ ، ٨٠٥ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٩٤١ ، ١٠٣١ ،
١٠٤١ ، ١٠٧٤ ، ١٠٨٩ ، ١١٠١ ، ١١٤٧ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥٣ ،
١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٧ ، ١١٦٠ ، ١١٦٥ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ،
١٢٣١ ، ١٢٥٨ ، ١٣٧١ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٧ ، ١٤٣٠ ،
١٤٣٢ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٩ ، ١٤٤٦٠ ، ١٤٨٧ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ،
١٥٢٢ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٧ ، ١٥٥٠ ، ١٥٧١ ، ١٦٧٦ .

عراق المنشية : ص ١٠١٤ ، ١٠١٥

العراقيـون : ٥٣٢ ، ١١٦١

العرب : ص ٦٧ ، ٦٩ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،
١٧٩ ، ١٨٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ،
٢٧٣ ، ٢٧٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ،
٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٨ ،
٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،
٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٧١ ،
٤٧٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٦ ، ٥١١ ، ٥١٤ ،
٥١٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ،
٥٤٥ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ،
٥٦٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ،
٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١١ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ،
٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٢ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ،
٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥١ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ،
٦٦٦ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨١ ، ٦٨٤ ،
٦٨٥ ، ٦٨٧ ، ٦٩٩ ، ٧٠٣ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٤ ، ٧١٨ ،
٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٤١ ،
٧٤٦ ، ٧٤٨ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٩ ، ٥٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ،
٧٧٣ ، ٧٧٦ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٧٩١ ،
٧٩٥ ، ٧٩٩ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٦ ،
٨١٧ ، ٨٢٠ ، ٨٢٢ ، ٨٣١ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٣ ،
٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٥٤ ، ٨٥٨ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢

فرنسا : ص ٣٥ ، ٣٧ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ،
٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٩٧ ، ٣٨١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ،
٣٩٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٥٢ ، ٤٧١ ، ٥٥٦ ، ٥٧٥ ، ٥٩٠ ،
٦٢٥ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٧٧ ، ٦٨٠ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ،
٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٧٠١ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٨١٣ ، ٨٣١ ،
٩١٤ ، ٩٢٥ ، ٩٩٢ ، ١٠٧٧ ، ١٠٨١ ، ١١٢٨ ، ١١٨٥ ، ١١٨٧ ،
١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩١ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢٥٧ ، ١٤٠٠ ، ١٤٩٧ ،
١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٨ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٦ ،
١٥٤٣ ، ١٥٥١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٤ ، ١٦٨٨

الفرنسية (اللغـــة) : ص ١٠٣ ، ١٠٦٤

الفرنسيون : ص ١٥٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٥٢

الفكرة الصهيونية : ص ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٤٩ ، ١٩١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٨ ، ٢٩٨

فلسطـين : ص ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٩ ،
٩٣ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١ ،
١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ،
١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،
٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ،
٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ،
٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،
٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ،
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ،
٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ،
٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ،
٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ،
٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ،
٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ،
٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٩ ،
٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠٧ ،
٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ،
٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ،
٥٦٦ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ،
٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٥٩٥ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ،
٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢١ ،
٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٣٠ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ،

٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥١ ،
٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٧ ،
٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ،
٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ،
٧٠١ ، ٧٠٣ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ،
٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ،
٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٣٥ ، ٧٣٧ ، ٧٣٩ ، ٧٤٣ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ،
٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥١ ، ٧٥٣ ، ٧٦٣ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ،
٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ،
٧٧٧ ، ٧٧٩ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٢ ،
٧٩٣ ، ٧٩٥ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ،
٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ،
٨١٥ ، ٨٢١ ، ٨٢٣ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ،
٨٣٣ ، ٨٣٦ ، ٨٣٨ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٩ ،
٨٥١ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٩ ،
٨٩٣ ، ٨٩٥ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٥ ،
٩٢٧ ، ٩٢٩ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ،
٩٤٤ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٥ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٣ ،
٩٦٥ ، ٩٦٧ ، ٩٧٩ ، ٩٨٧ ، ٩٨٩ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ،
١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠١٢ ، ١٠١٥ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ،
١٠٣٥ ، ١٠٣٧ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٣ ،
١٠٦٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩٠ ، ١١٠١ ،
١١٠٧ ، ١١٤٨ ، ١١٧٦ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ،
١٢٥٥ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٩٠ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٦ ، ١٣١٧ ، ١٣٣٠ ،
١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٦ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ،
١٣٦٢ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٤ ، ١٤٠٣ ، ١٤١١ ، ١٤٢٧ ،
١٤٢٩ ، ١٤٣٢ ، ١٤٥١ ، ١٤٦٤ ، ١٤٨٣ ، ١٦١٥ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٥ ،
١٦٤٧ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٨ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٥ ،
١٦٧٦ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٧ ، ١٦٨٩

الفلسطينيون : ص ١٩٩ ، ٢٩٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣٣ ، ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٩ ، ٥٣٢ ،
٦١٣ ، ٦٢١ ، ٦٣٨ ، ٧٢١ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٤٥ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ،
٩٢٦ ، ١١١٠ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٩ ، ١١٤٥ ،
١٢٣٧ ، ١٢٥٣ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ،
١٢٩٠ ، ١٢٩٢ ، ١٣١٢ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣٢٧ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٣ ،

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(هـ)

١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٨٠ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٧،
١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥٢٠ ، ١٥٤٣ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٩ ، ١٦١٧،
١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٥ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٥،
١٦٤٩ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٠ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٨

ويلز : ص ٣٣١ ، ٣٩٤ ، ٧٤١

(ى)

اليابان : ١٤٠٠ ، ١٥٣٠

يافا : ص ٢٦ ، ٣٣ ؛ ٩٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ٢٠٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٨١ ، ٢٩٩ ،
٣٠٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٨ ، ٥٠٠ ، ٩٥٣ ، ١٠٤١ ، ١٣١٨ ،
١٦٥٧ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٨٥ ، ١٦٦٠

اليعاقبة : ص ١٩ ، ٣٣

اليمن : ص ٨٤٥ ، ٩١٤ ، ٩٤١ ، ١٠٧٤ ، ١٢٢٠ ، ١٣٣٠ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٧ ،
١٥٢٧ ، ١٥٧٣ ، وانظر ايضا الجمهورية العربية اليمنية .

اليهود : ص ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ،
٦١ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٧ ،
٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٩ ،
١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ،
١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ،
١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ،
٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ،
٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ،
٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،
٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤١ ، ٧٤٣ ، ٣٤٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ،
٣٧٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ،
٤٠٣ ، ٤١١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٣ ،
٤٣٥ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ،
٥٤٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ،
٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ،
٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ،
٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ،
٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ،
٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ،
٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ،
٥٨٢ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،
٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٢ ،
٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ، ٦٣٥ ، ٦٥٥ ، ٦٥٨ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ ،

ثالثا : فهرس الاعلام

(ا)

(ب)

(ت)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(غ)

(ف)

(ل)

(م)

(ن)

(و)

(ى)

رابعـا : فهرس الخـرائط

Page

Page

Page

Page

INDEX

that the great majority of the Jewish Nationalist leaders have absolutely no interest in the Jewish religion. Conditions in this respect are already now — before a Jewish nation has actually been established, as is the desire of these Jewish Nationalists — the same as those which existed when the Jewish state was an actuality and when priest and prophet were ever in disagreement and feud with kingdom and state, and which led in the end to the state's destruction. This would surely happen again were a Jewish state again established ».

8. I have obtained two other extracts which may interest the Cabinet :

(1) Italy

Signor Luigi Luzzatti, the eminent Italian Statesman who was Prime Minister in 1910, writes (Jewish Exponent, 18th May 1917) :

> « Jews must acquire everywhere full religious liberty as existing in the United States and in Italy. In Palestine, delivered from Turks, Jews will live, not as sovereigns but as free citizens, to fertilise their fathers' land. Judaism is not a Nationality but a Religion ».

(2) France

M. Joseph Reinach, the well-known French Deputy and « Polybe » of the Figaro, writes under date of 12th April, 1917 :

> « Patriotism is the first of our duties. It is the duty of every country to accord the same rights to all citizens without regard to their beliefs. In this respect Rumania will certainly follow the example of Russia.
>
> « I am a resolute adversary of Zionism. Jerusalem belongs to all the religions. We know its history for 3,000 years. The Jewish Kingdom endured scarcely five centuries.
>
> « Judaism is a religion.
>
> « The absolute duty of the Jews, as of the Catholics, Protestants, and Orthodox, is to serve their country as good citizens and loyal soldiers. Zionism has been a dream. Tomorrow it will be nothing more than an archaeological snare ».

9th October 1917. E.S. MONTAGU

whose mouth the people are to seek the Law, because we are messengers of the Lord of Hosts, have no place in a movement in which Jews band together on racial or national grounds, and for a political state, or even a legally assured home... The religious Israel, having the sanctions of history, must not be sacrificed to the purely racial Israel of modern planning... The time has come for this Conference to publish the statement that it stands for an Israel whose mission is religious, and that, in the light of this mission, it looks with disfavour upon any movement the purpose of which is other than religious ».

Mr. Jacob Schiff, the leading Jew of America, writes on 11th May 1917 as follows :

« The breaking down of the Ghetto walls in Russia and the dispersing of, and the radical change in, the social status of one-half of our entire race, cannot but have a far reaching effect upon the Jewish problem everywhere. One thing appears certain, that the feeding, from the late Russian Pale, of Jewry outside of Russia, and especially of Jewry in our own country, both in numbers and in the product of the great Jewish mind, is sure to become greatly reduced, if it is not going to cease entirely. « The danger is great that this may, in coming generations, lead to disintegration, and I have asked myself what can be done to counteract this. Now, we cannot, and must not, close our eyes to the fact that Palestine has a peculiar attraction for the Jews ; more so now even than in bygone ages. This, I feel, in the face of what has taken place in Russia, should be taken advantage of to establish in Palestine, not a Jewish nation, but the seed for a large, if not almost exclusive Jewish population, among which Jewish religious life, Jewish thought and Jewish learning would develop in all its primitive purity and become a reservoir, out of which would flow the stream to stimulate Jewry wherever it may exist among the nations of the world. The Mississippi and other great rivers would run dry, and the countries dependent on these rivers would go to waste, if the fountain-heads of these streams became closed up and so, not withstanding what may be said to the contrary, Jewry will disappear and its mission will cease, if somewhere there is not a centre or central reservoir from which it can be ever and ever fed anew.

« Feeling in this respect as I do, and having come to the conclusion that a remedy for existing conditions may possibly be found in the repopulation of Palestine by the Jewish people, I continue at the same time of the opinion that no effort should be made to re-establish a Jewish nation, because I believe, were this done, the very purpose which is in my mind would become destroyed. I believe I am not far wrong if I say that from 50 per cent, to 75 per cent, of the so-called Jewish Nationalists are either atheists or agnostics, and

the conquest of Palestine by the Romans, we have ceased to be a body politic ; we are citizens of the country in which we dwell. We are simply Englishmen, or Frenchmen, or Germans, as the case may be, certainly holding particular theological tenets and practising special religious ordinances ; but we stand in the same relation to our countrymen as any other religious sect, having the same stake in the national welfare and the same claim on the privileges and duties of citizens. To Mr. Goldwin Smith's question « What is the political bearing of Judaism ? » I would reply that Judaism has no political bearing whatever ».

« The great bond which unites Israel is not one of race, but the bond of a common religion. We regard all mankind as Brethren. We consider ourselves citizens of the country in which we dwell, in the highest and fullest sense of the term, and esteem it our dearest privilege and duty to labour for its welfare. Is there aught incompatible with our devotion to humanity and with our patriotism, if, at the same time, we feel sympathy for those who profess the same religious faity and practise the same religious ordinances, whether they inhabit this country or other lands ? If the bond which unites Jews were in truth, tribal, it would be a matter of perfect indifference to us what might be the religious belief or practice of our brethren in race. But the bare fact that we regard as apostates those of our fellow Jews who abandon their faith, is proof sufficient that religion is the main bond.

6. In an interview with Mr. Norman Bentwich in 1909 the following passage occurs :

> « Interviewer » But do they (the Zionist students) feel they can completely identify themselves with the English nation ?
>
> « Mr. Bentwich : They feel that, as Jews this is not possible. They cannot be as entirely English in thought as the man who is born of English parents and descended from ancestors who have mingled their blood with other Englishmen for generations... There is no use disguising this fact. To me it seems impossible to separate religion from nationality in Judaism.

This is precisely the spirit against which we who are not Zionists protest, which I feel would go far to justify the exclusion Zionists from British citizenship, and it was not to be wondered at that the Graduates and members of the Universities of Exford, Cambridge, and London deplored this statement.

7. It is asserted that the American Jews are in favour of Zionism. The President of the Twenty Eight Annual Convention of the Central Conference of American Rabbis, held in Buffalo, New York on 28th June of this year, said :

> « I am not here to quarrel with Zionists. Mine is only the intention to declare that we as rabbis, who are consecrated to the service of the Lord, whose lips are to guard knowledge, and from

Dr. A. Eichholz.
S.H. Emanuel, Esq., B.A., Recorder of Winchester.
Ernest L. Franklin, Esq.
Professor I. Gollancz, M.A., Secretary of the British Academy.
Michael A. Green, Esq.
P.J. Hartog, Esq., M.A., Registrar, University of London.
Captain Evelyn de Rothschild, New Court, E.C.
Major Lionel de Rothschild, New Court, E.C.
Captain I. Salmon, L.C.C.
Sir Harry S. Samuel, M.P.
Sir Marcus Samuel, Bart.
Edmund Sebag-Montefiore, Esq.
Oswald J. Simon, Esq.
Dr. Charles Singer, M.A., Ec., 33, Upper Brook Street, W.
Sir Alfred Mond, M.P.
C.G. Montefiore Esq., M.A.
A.R. Moro, Esq.
Sir Matthew Nathan, G.C.M.G.
J. Prag, Esq., J.P.
The Right Hon. Viscount Reading, G.C.B., K.C.V.O.
Captain Anthony de Rothschild, New Court, St. Swithin's Lane, E.C.
Sir Isidore Spielman, C.M.G.
Marion H. Spielman, Esq.
Meyer A. Spielman, Esq.
Sir Edward D. Stern.
Lord Swaythling.
Sir Adolph Tuck, Bart.
Philip S. Waley, Esq.
Professor A. Wolf, M.A., University College, London.
Lucien Wolf, Esq.
Albert M. Woolf, Esq.

These are all men who lead an English life as well as acknowledging and rendering their services to their fellow-religionists in this country and abroad. They contain among them ultra-orthodox as well as certain heterodox Jews.

I submit again that the Cabinet's first duty is to Englishmen, to citizens of the British Empire of British traditions. I would submit with great respect that it is not their business to espouse the cause of Americans, Russians, Austrians, and Germans, naturalised though they may be, in the teeth of the ardent wishes of those who have lived for generations in this country, and who feel themselves to be Englishmen. At this moment Jews are constantly being attacked for being outside the great national feelings which the war has engendered, and of being cosmopolitan in their sympathy and international in their aspirations. This is a gross libel on the Jewish Briton. It is true of the Zionist. I hope that the British Government of which I am a member, will pause before ignoring the British feeling which I represent in this matter in favour of that section of the community which is international in its views.

5. The opinion of the present Chief Rabbi is quoted. I would quote the opinion of the late Chief Rabbi who held that office amid great respect for many years and only died a few years ago.

« When we dwelt in the Holy Land we had a political organisation of our own ; we had judges and kings to rule over us. But ever since

ion, no matter how carefully the rights of the other two may be safeguarded ».

This extract shows fully the extent to-day of the Jewish population of Palestine. Again I ask, is it conceivable by anyone who knows the country that there is room in Palestine for a large extension of the population ? If this does not occur, what part of the existing population is it proposed to dispossess ? Having regard to the geographical, geological and climatic conditions of Palestien is it worth while jeopardising the position of all Jews who remain in other countries for the insignificant fraction of the Jewish population that can conceivably find a home in Palestine ? I would beg the Cabinet to consider this matter as a practical proposition. I yield to no one in my admiration of the distinguished Russian, Professor Weizmann, who looms so large in our discussions. His services to the Allied cause have been great. He is a scientist of repute. But on this matter he is near to being a religious fanatic. His enthusiasm for this cause has been the guiding principle of at any rate a large part of his life. It is his overwhelming enthusiasm. How often do such enthusiasms lead to complete disregard of practical potentialities! How little likely is such an enthusiasm to take into account the susceptibilities of those who differ from him among those of his own religion, or of those of other religions whom his activities, if successful, would dispossess.

3. The Cabinet has been informed that the French Government are in sympathy with Zionist aspirations. It has recently come to my knowledge officially that the French Ambassador has approached our Foreign Office with a proposal to establish a Jewish nation in El Hasa in Arabia, oblivious of the fact that although this is technically Turkish territory, we have concluded so recently as 1915 a treaty which roughly promises to support Bin Saud and his followers in the occupation of the country. I quote this to prove that the French are anxious to establish Jews anywhere if only to have an excuse for getting rid of them, or large numbers of them.

4. I have obtained a list of a few prominent anti-Zionists. It will be noticed that it includes every Jew who is prominent in public life, with the exception of the present Lord Rothschild, Mr. Herbert Samuel, and a few others.

Dr. Israel Abrahams, M.A., University of Cambridge.
Sir Lionel Abrahams, K.C.B.
Professor S. Alexander, M.A., University of Manchester.
D.L. Alexander, Esq., K.C., J.P.
Captain O.E. d'Avigdor-Goldsmid.
Leonard L. Cohen, Esq.
Robert Waley Cohen, Esq.
H.S.Q. Henriques, Esq., M.A.
Sir Charles S. Henry, Bart, M.P.
J.D. Israel, Esq.
Benjamin Kisch, Esq.
Rev. Ephraim Levine, M.A.
Joshua M. Levy, Esq., Chairman of the Council, Jews' College.
Major Laurie Magnus.
Sir Philip Magnus, Bart, M.P.

Cab. 24/28

British Government Record Office

Circulated by the Secretary of State for India

British Government Official Records

ZIONISM

1. I am sorry to bother the Cabinet with another Paper on this subject, but I have obtained some more information which I would like to lay before them.

2. We have received at the India Office a series of valuable papers on Turkey in Asia from the pen of Miss Gertrude Lowthian Bell, the remarkable woman who, after years of knowledge gained by unique travel in these regions, is acting as Assistant Political Officer in Baghdad. She writes :

« Not least among the denationalising forces is the fact that a part of Syria, though like the rest mainly inhabited by Arabs, is regarded by a non-Arab people as its prescrpitive inheritance. At a liberal estimate the Jews of Palestine may form a quarter of the population of the province, the Christians a fifth, while the remainder are Mohammedan Arabs. Jewish immigration has been artificially fostered by doles and subventions from millionaire co-religionists in Europe : the new colonies have now taken root and are more or less self-supporting. The pious hope that an independent Jewish state may some day be established in Palestine no doubt exists, though it may be questioned whether among local Jews there is any acute desire to see it realised, except as a means of escape from Turkish oppression : it is perhaps more lively in the breasts of those who live far from the rocky Palestinian hills and have no intention of changing their domicile. Lord Cromer took pleasure in relating a conversation which he had held on the subject with one of the best known English Jews, who observed : 'If a Jewish Kingdom were to be established at Jerusalem I should lose no time in applying for the post of Ambassador in London'. Apart from the prevalence of such sentiments two considerations rule out the conception of an independent Jewish Palestine from practical politics. The first is that the province as we know it is not Jewish, and that neither Mahammedan nor Arab would accept Jewish authority ; the second that the capital, Jerusalem, is equally sacred to three faiths. Jewish Christian and Moslem, and should never, if it can be avoided, be put under the exclusive control of any local fact-

N.B. : I do not wish to limit the suggestions which are invited to the Zionist organisations.

I should of course prefer that the Government as a Government should say nothing, but I do hope they will not go further than this.

Yours sincerely,

Edwin S. Montagu

The Right Hon. Lord Robert Cecil, K.C., M.P.

community that persons of foreign birth form a very large proportion of the Zionists in England.

If a detailed enquiry were made as to the views on the Zionist question of those who are responsible for such great institutions as the Board of Guardians for the Relief of the Jewish Poor, the Anglo-Jewish Association (which deals mainly with questions relating to Jews in the East), the Russo-Jewish Committee (which dealt with the great problem of Jewish emigration from Russia), the Jews' Free School, etc. I think it owuld be found that the philanthropic work which represents the chief communal activity of Jews in England is to a preponderating extent done by Jews who have either expressed no sympathy with Zionism or who are actively opposed to it.

Now will hou forgive me for saying that if I am right in thinking that Jews of British birth are in the main anti-Zionist, if I am right in thinking that Anti-Zionist is a belief held by at least half of the Jews of this country, what can be the motive for our Government, in the midst of its great pre-occupations and perplexities, doing anything in this matter ? To help the Allied cause in America was one of the reasons given in the Cabinet discussion. I did not see the terms of the telegram which you sent to America, but it is obvious that President Wilson does not wish for a definite statements conveying any real commitment at present. This motive then goes by the board, and therefore I am impelled to urge one more that no form of words should be used by any spokesman of the British Government which implies that there is a Jewish people in the political sense and that any Jew who happens now to live in England, France, Italy or America is an exile in belonging to the English, French, Italian or American people among whom he dwells at present. Such a declaration would be felt as a cruel blow by the many English Jews who love England, the birthplace of themselves and their ancestors for many generations, who wish to spend their lives in working for her, and whose highest aspiration is to continue to serve her.

But I am particularly anxious to avoid a refusal to respond to Lord Milner's generous intention. There has been brought to my notice a body formed some years ago called « The Jewish Territorial Organisation », which adopted the following words to explain its object : 'To obtain a territory'... for those Jews who cannot or will not remain in the lands in « which they live at present ». If it is desired to say anything, would this be any use ? :

« His Majesty's Government accepts the principle that every opportunity should be afforded for the establishment in Palestine for those Jews who cannot or will not remain in the lands in which they live at present, will use its best endeavours to facilitate the achievement of this object, and will be ready to consider any suggestions on the subject which any Jewish or Zionist organisations may desire to lay before it.

were not on Zionism itself, but on a side issue. There is in existence a conjoint Committee of the Board of Deputies and the Anglo-Jewish Association. This conjoint Committee published in The Times, of the 24th May, a letter which argued in favour of the granting to Jews in Palestine of civil and religious liberty, of facilities for emigration, colonisation, etc., but opposed what the writers understood to be the two points of the Zionist claim, namely, that the Jewish settlers in Palestine should be (1) recognised as possessing a national character in a political sense ; and (2) invested with certain special rights in excess of those enjoyed by the rest of the population. (I may say that these views are more or less my own.)

The letter was criticised on two grounds, namely, that it opposed the national idea which is the foundation of Zionism, and that the Joint Committee in issuing it on its own responsibility exceeded its rights as a mere executive committee of two parent organisations which should have been consulted before a large declaration of policy was given to the world.

This vote of censure obviously enlisted the support not only of Zionists, but also of those who felt the force of this latter criticism, and in the discusion the second point played a very large part. The vote was described in a Zionist newspaper The Jewish Chronicle as » a revolt against the system which has been in vogue far too long in our community, the system of oligarchal repression ».

This vote of censure, which is the only numerical test of the alleged majority of Zionists among British Jews, was passed by 56 votes to 51. It is to be remembered for the purpose which I have in discussing this matter that the issue of Zionism against non-Zionism was mingled with the questions arising out of an injudicious use of delegated power, but even if this is dismissed (and it ought not to be dismissed), all that can be said is that the views that I hold and expressed in the Cabinet were held by practically half the only representative body which has expressed an opinion.

I cannot, however, leave the subject, as I am about to leave England for some months, without reminding you that Zionism had a foreign origin, that it was founded by Theodor Herzl, an Austrian, Wolffsohn of Koln, who was succeeded in turn by Otto Warburg of Berlin. In conformity with the foreign origin of Zionism as a whole, Jews of foreign birth have played a very large part in the Zionism movement in England. Among its best known leaders in England are Dr. Gaster, a native of Rumania, Dr. Hertz, a native of Austria, and Dr. Chaim Weizmann, who is, I believe, a native of Russia. Of course, there are English born leaders of the Zionist organisations in England, and I cannot speak with certainty as to the proportion in which the rank and file of the movement in England consists of persons of English and foreign birth respectively, but it is the common belief among the Jewish

Cab. 24/27

British Government Official Records

Circulated by the Secretary of State for India

SECRET

India Office,
14th September 1917.

My dear Cecil,

In the discussion which took place in the Cabinet between us on the subject of Zionism, both you and Lord Milner suggested with such force that the views which I held were the views of a minority that I came to believe, and I think the Cabinet must have done so, that the views which I would remind you I only expressed on my own behalf, were almost peculiar to myself and a few other eccentric individuals. I have, therefore, taken steps to find out the exact situation so far as possible, and I give you the facts as I have ascertained them below.

I set myself to discover whether Zionists are in a majority, and, if so, in a large majority, as regards the Jews of the United Kingdom. I am not aware that any plebiscite among a religious community has ever been taken in this or any other country on any subject. I can, therefore, only take the indirect evidence which is available, that afforded by the voting on a resolution passed by a body which I understand fairly represents the community as a whole.

The Jewish Board of Deputies may claim, I understand, something approximating to a representative character. It consists of representatives of a considerable number of the synagogues of the United Kingdom. It is not completely representative, because some synagogues do not send members, some Jews do not become members of the synagogues which they attend and some do not attend them. Nevertheless, I am told that Zionists and non-Zionists alike would regard the Jewish Board of Deputies as the one body whose resolutions may be quoted as representing with some degree of correctness the opinion of the community as a whole.

On the 17th June a discussion took place at a meeting of this Board, followed by a division, and it is on this direction that the best claim to a statement that the majority of British Jews are Zionists can be based. But I would remind you that the discussion and the division

formation goes, at any rate in the past, by men of enemy descent or birth, and by this means have dealt a severe blow to the liberties, position and opportunities of service of their Jewish fellow countrymen.

I would say to Lord Rothschild that the Government will be prepared to do everything in their power to obtain for Jews in Palestine complete liberty of settlement and life on an equality with the inhabitants of that country who profess other religious beliefs. I would ask that the Government should go no further.

23rd August 1917. E.S.M.

4. I can easily understand the editors of the Morning Post and of the New Witness being Zionists, and I am not in the least surprised that the Non-Jews of England may welcome this policy. I have always recognised the unpopularity, much greater than some people think, of my community. We have obtained a far greater share of this country's goods and opportunities than we are numerically entitled to. We reach on the whole maturity earlier, and therefore with people of our own age we compete unfairly. Many of us have been exclusive in our friendships and intolerant in our attitude, and I can easily understand that many a non-Jew in England wants to get rid of us. But just as there is no community of thought and mode of life among Christian Englishmen, so there is not among Jewish Englishmen. More and more we are educated in public schools and at the Universities and take our part in the politics, in the Army, in the Civil Service, of our country. And I am glad to think that the prejudices against inter-marriage are breaking down. But when the Jew has a national home, surely it follows that the impetus to deprive us of the rights of British citizenship must be enormously increased. Palestine will become the world's Ghetto. Why should the Russian give the Jew equal rights ? His national home is Palestine. Why does Lord Rothschild attach so much importance to the difference between British and foreign Jews ? All Jews will be foreign Jews, inhabitants of the great country of Palestine.

I do not know how the fortunate third will be chosen, but the Jews will have the choice, whatever country he belongs to, whatever country he loves, whatever country he regards himself as an integral part of, between going to live with people who are foreigners to him, but to whom his Christian fellow-countrymen have told him he shall belong, and of remaining as an unwelcome guest in the country that he thought he belonged to.

I am not surprised that the Government should take this step after the formation of a Jewish Regiment, and I am waiting to learn that my brother, who has been wounded in the Naval Division, or my nephew, who is in the Grenadier Guards, will be forced by public opinion or by Army regulations to become an officer in a regiment which will mainly be composed of people who will not understand the only language which he speaks — English, I can well understand that when it was decided, and quite rightly, to force foreign Jews in this country to serve in the Army, it was difficult to put them in British regiments because of the language difficulty, but that was because they were foreigners, and not because they were Jews, and a Foreign Legion would seem to me to have the right thing to establish. A Jewish Legion makes the position of Jews in other regiments more difficult and forces a nationality upon people who have nothing in common.

I feel that the Government are asked to be the instrument for carrying out the wishes of a Zionist organisation largely run, as my in-

same nation — of the same race, perhaps, traced back through the centuries — through centuries of the history of a peculiarly adaptable race. The Prime Minister and M. Briand are, I suppose, related through the ages, one as a Welshman and the other as a Breton, but they certainly do not belong to the same nation.

2. When the Jews are told that Palestine is their national home, every country will immediately desire to get rid of its Jewish citizens, and you will find a population in Palestine driving out its present inhabitants, taking all the best in the country, drawn from all quarters of the globe, speaking every language on the face of the earth, and incapable of communicating with one another except by means of an interpreter. I have always understood that this was the consequence of the building of the Tower of Babel, if ever it was built, and I certainly do not dissent from the view, commonly hold, as I have always understood by the Jews before Zionism was invested, that to bring the Jews back to form a nation in the country from which they were dispersed would require Divine leadership. I have never heard it suggested, even by their most fervent admirers, that either Mr. Balfour or Lord Rothschild would prove to be the Messiah.

I claim that the lives that British Jews have led, that the aims that they have had before them, that the part that they have played in our public life and our public institutions, have entitled them to be regarded, not as British Jews, but as Jewish Britons. I would willingly disfranchise every Zionist. I would be almost tempted to prescribe the Zionist organisation as illegal and against the national interest. But I would ask of a British Government sufficient tolerance to refuse to endorse a conclusion which makes aliens and foreigners by implication, if not at once by law, of all their Jewish fellow-citizens.

3. I deny that Palestine is to-day associated with the Jews or properly to be regarded as a fit place for them to live in. The Ten Commandments were delivered to the Jews on Sinai. It is quite true that Palestine plays a large part in Jewish history, but so it does in modern Mahammedan history, and, after the time of the Jews, surely it plays a larger part than any other country in Christian history. The Temple may have been in Palestine, but so was the Sermon on the Mount and the Crucifixion. I would not deny to Jews in Palestine equal rights to colonisation with those who profess other religions, but a religious test of citizenship seems to me to be only admitted by those who take a bigoted and narrow view of one particular epoch of the history of Palestine, and claim for the Jews a position to which they are not entitled.

If my memory serves me right, there are three times as many Jews in the world as could possibly get into Palestine if you drove out all the population that remains there now. So that only one-third will get back at the most, and what will happen to the remainder ?

will hereafter be tempered and viewed in the light of this national need of defence and security.

The war has indeed justified patriotism as the prime motive of political thought.

It is in this atmosphere that the Government proposes to endorse the formation of a new nation with a new home in Palestine. This nation will presumably be formed of Jewish Russians, Jewish Englishmen, Jewish Rumanians, Jewish Bulgarians, and Jewish citizens of all nations — survivors of relations of those who have fought or laid down their lives for the different countries which I have mentioned, at a time when the three years that they have lived through have united their outlook and thought more closely than ever with the countries of which they are citizens.

Zionism has always seemed to me to be a mischievous political creed, untenable by any patriotic citizen of the United Kingdom. If a Jewish Englishman sets his eyes on the Mount of Olives and longs for the day when he will shake British soil from his shoes and go back to agricultural pursuits in Palestine, he has always seemed to me to have acknowledged aims inconsistent with British citizenship and to have admitted that he is unfit for a shore in public life in Great Britain, or to be treated as an Englishman. I have always understood that those who indulged in this creed were largely animated by the restrictions upon and refusal of liberty to Jews in Russia. But at the very time when these Jews have been acknowledged as Jewish Russians and gives all liberties, it seems to be inconceivable that Zionism should be officially recognised by the British Government, and that Mr. Balfour should be authorised to say that Palestine was to be reconstituted as the « national home of the Jewish people ». I do not know what this involves, but I assume that it means that Mahammedans and Christians are to make way for the Jews, and that the Jews should be put in all positions of preference and should be peculiarly associated with Palestine in the same way that England is with the English or France with the French, that Turks and other Mohammedans in Palestine will be regarded as foreigners, just in the same way as Jews will be hereafter be treated as foreigners in every country but Palestine. Perhaps also citizenship must be granted only as a result of a religious test.

I lay down with emphasis four principles :

1. I assert that there is not a Jewish nation. The members of my family, for instance, who have been in this country for generations, have no sort or kind of community of view or of desire with any Jewish family in any other country beyond the fact that they profess to a greater or lesser degree the same religion. It is no more true to say that a Jewish Englishman and a Jewish Moor are of the same nation than it is to say that a Christian Englishman and a Christian Frenchman are of the

Cab. 24/24

Circulated by the Secretary of State for India

-SECRET

The Anti-Semitism of the Present Government

I have chosen the above title for this memorandum, not in any hostile sense, not by any means as quarrelling with an anti-Semitic view which may be held by my colleagues, not with a desire to deny that anti-Semitism can be held by rational men, not even with a view to suggesting that the Government is deliberately anti-Semitic; but I wish to place on record my view that the policy of His Majesty's Government is anti-Semitic in result and will prove a rallying ground for anti-Semites in every country in the world.

The view is prompted by the receipt yesterday of a correspondence between Lord Rothschild and Mr. Balfour.

Lord Rothschild's letter is dated the 18th July and Mr. Balfour's answer is to be dated August 1917. I fear that my protest comes too late, and it may well be that the Government were practically committed when Lord Rothschild wrote and before I became a member of the Government, for there has obviously been some correspondence or conversation before this letter. But I do feel that as the one Jewish Minister in the Government I may be allowed by my colleagues an opportunity of expressing views which may be peculiar to myself, but which I hold very strongly and which I must ask permission to express when opportunity affords.

I believe most firmly that this war has been a deathblow to internationalism, and that it has proved an opportunity for a renewal of the slackening sense of Nationality, for it has not only been tacitly agreed by most statesmen in most countries that the redistribution of territory resulting from the war should be more or less on national grounds, but we have learned to realise that our country stands for principles, for aims, for civilisation which no other country stands for in the same degree, and that in the future, whatever may have been the case in the past, we must live and fight in peace and in war for those aims and aspirations, and so equip and regulate our lives and industries as to be ready whenever and if ever we are challenged. To take one instance, the science of Political Economy, which in its purity knows no Nationalism,

stated that he would willingly disfranchise every Zionist and added that he would almost be tempted to prescribe the Zionist Organisation as illegal and against British national interests.

4) He acknowledged the fact that Palestine plays a large part in Jewish history, but that it does equally so in Moslem and Christian history.

5) He questioned the authority of the Zionist Organisation to represent the Jewish people, and affirmed, that in his estimation, the Jews of British birth were in the main anti-Zionist and, that the majority of Zionists are Jewish born Jews living in Britain.

6) He advocated the universal right of self-determination for the people of Palestine irrespective of their religious background and with due respect to religious freedom, including freedom of religious practice for the small minority of Jewish inhabitants of Palestine. He equally opposed the establishment of a Jewish national home in El Hasa in Arabia as suggested by the French, on the grounds that this contravenes the rights and promises given to Ibn Saud.

7) Finally, he considered the Balfour Declaration as an anti-Semitic Act and, that it does injustice to the promises made to the Arabs and to the universal principle of self-determination.

Edwin Montagu was vehemently attacked by the Zionists and their supporters because he believed the solution of the Jewish problem could only be attained by the application of universal principles in every country and to everyone not by resorting to narrow nationalism. 50 years after Montagu wrote his memorandas the same arguments are still potent and alive and they shed a revealing light on the Palestine problem.

Acknowledgement : « Facsimilies (transcripts, translations) of Crown-copyright records in the Public Record Office appear by permission of the Controller of H.M. Stationery Office.

British Records Office Cab. No. 24/24, 24/27, 24/28.

INDEX

Memorandum Cab. 24/24	I	'Anti-Semitism of the Present Government'.
Memorandum Cab. 24/27	II	British Government Official Records circulated by the Secretary of State for India.
Memorandum Cab. 24/28	III	Zionism. British Government Records.

A Glance at the British Cabinet Records 1915-1920.

INTRODUCTION

After 50 years (1) the curtains of official secrecy were raised, or — as it is customary with official documents — the world can today have a close look at the first opposition to political Zionism within the ranks of the British Cabinet that produced what became known as 'The Balfour Declaration'.

In fact, long before the Arabs knew, or were told of such a declaration, Edwin Montagu led the opposition to this Zionist plan. Montagu was then a British Minister of State for India. He was the only Jewish member of the Cabinet at the time and was among the leading personalities in British Jewry. Montagu knew of the Arabs and based his argument on the following principles :

1) That Judaism is a universal religion and not a nationality. People of different nationalities believe and practice Judaism.

2) That there is no Jewish nation, that Palestine is no national home for the Jews, that their national home depends upon the country they belong to and of which they are citizens.

3) That Zionism is an untenable creed that tends to shed doubt on the loyalty and patriotism of the Jewish citizens of the United Kingdom. He said, « If a Jewish Englishman sets his eyes on the Mount of Olives and longs for the day when he will shake British soil from his shoes and go back to agricultural pursuits in Palestine, he has always seemed to me to have acknowledged aims inconsistent with British citizenship ». He

(1) Footnote : « British Government documents covering the period of the Balfour Declaration », which were made public in Spring 1966.

APPENDIX

British Government Documents covering the Period of the Balfour Declaration which were made Public in the Spring of the year 1966.

Joint Resolution by Pakistan, Senegal and Zambia (Doc. S/9311)

adopted unanimously by the Security Council

July 3, 1969

(The United States abstained earlier in a separate vote on paragraph 5).

The Security Council,

Recalling its resolution 252 of 21 May 1968, and the earlier General Assembly resolutions 2253 and 2254 of 4 and 14 July 1967 respectively, concerning measures and actions by Israel affecting the status of the City of Jerusalem ;

Having heard the statements of the parties concerned, on the question ;

Noting that since the adoption of the abovementioned resolutions, Israel has taken further measures tending to change the status of the City of Jerusalem ;

Re-affirming the established principle that acquisition of territory by military conquest is inadmissible :

1. Re-affirms its resolution 252 ;

2. Deplores the failure of Israel to show any regard for the General Assembly and Security Council resolutions mentioned above ;

3. Censures in the strongest terms all measures taken to change the status of the City of Jerusalem ;

4. Confirms that all legislative and administrative measures and actions by Israel which purport to alter the status of Jerusalem, including expropriation of land and properties thereon, are invalid and cannot change that status ;

5. Urgently calls once more upon Israel to rescind forthwith all measures taken by it which may tend to change the status of the city of Jerusalem and in future to refrain from all actions likely to have such an effect ;

6. Requests Israel to inform the Security Council without any further delay of its intentions with regard to the implementation of the provisions of this resolution ;

7. Determines that in the event of a negative response or of no response from Israel, the Security Council shall reconvene without delay to consider what further action should be taken in this matter ;

8. Requests the Secretary General to report to the Security Council on the implementation of this resolution.

King Hussein's Six-Point Peace Plan

for the Middle East

10.4.1969

1) The end of all belligerency.

2) Respect for and acknowledgment of the sovereignty, territorial integrity and political independence of all states in the area.

3) Recognition of the right of all to live in peace within secure and recognized boundaries, free from threats or acts of war.

4) Guaranteeing for all the freedom of navigation through the Gulf of Aqaba and the Suez Canal.

5) Guaranteeing the territorial inviolability of all States in the Area through whatever measures are necessary including the establishment of demilitarized zones.

6) Accepting a just settlement of the refugee problem.

as well as the Minister of Defence, can be summerised in the following :

1. The annexation of Jerusalem.

2. The continued occupation of the Golan Heights in Syria.

3. The continued occupation of the West Bank in Jordan and its complete domination, practically terminating the Jordanian sovereignty in that part.

4. The economic and administrative integration of the Gaza Strip into Israel.

5. The continued occupation of Sharm El-Sheikh and the Gulf of Aqaba area, as well as the continued military presence in parts in Sinai, and

6. The establishment of Israeli settlements in the occupied territories.

« Israel's expansionist aims and its ambitions in obtaining new Arab lands create a situation in contradiction to the Security Council resolution.

« Israel refuses to implement the Security Council resolution. Furthermore after quibbling over specific questions addressed to it by Ambassador Jarring who sought to clarify her understanding of secure boundaries, Israel now uncovers her expansionist ambitions through the declarations made by its Prime Minister, the Minister of Foreign Affairs, the Minister of Defence, as well as other Israeli leaders.

« Israel is now acting overtly against the resolution adopted by the international community as reflected in the unanimity of Security Council on the peaceful settlement provided for in its resolution of November 22, 1967.

« It is natural therefore that the International community should expect the Security Council, and in particular its permanent members, to take the positive steps necessary for repressing the aggressor, eliminating the consequences of the aggression and implementing the Council's resolution of November 22, 1967 ; thus removing a situation the continuance of which endangers international peace and security ».

will be allowed to cross that security border even after a peace treaty had been signed. Israel will insist that no Jordanian, Arab, or any other army will be stationed west of the Jordan in any final peace settlement.

« Moreover in the Knesset on November 11, 1968, Mr. Eshkol also declared, « Israel would hold on the captured Straits of Tiran as part of any Middle East settlement »

« In an interview with « Newsweek » Magazine published on February 9, 1969, Mr. Eshkol further siad that « the Jordan River must become the security border for Israel with all what that implies. Our army shall be stationed only on the strip along that border ». In the same interview, he also said that « ... as for the Golan Heights we will quite simply never give them up. The same goes for Jerusalem. Here there is no flexibility at all ».

As to Sharm El-Sheikh, he said that he would demand the stationing of Israel troops at that point. This latest statement clearly explains why Mr. Eshkol now choses to deride the establishment of demilitarized zones. And while he tries to deny the expansionist aims of Israel, he declares in his interview that Israel would never return to the boundaries that prevailed before June 5, 1967, and that the Armistice Agreements are dead and burried.

COMPLETE PICTURE

« When we add previous and subsequent declaration made by the Israeli Ministers of Foreign Affairs and Defence to the statements made by the Prime Minister of Israel, the complete picture of the real ambitions of Israel at the present stage emerge clearly.

« Mr. Eban, in his interview with « Le Figaro on February 5, 1969, reaffirmed the ambitions of Israel in Jerusalem, the Golan Heights, the West Bank, and that Israel is unrelenting in its position on the occupation of Sharm El-Sheikh. He had also alluded in a press Conference on January 17, 1969, to the intention of Israel to continue the occupation of Sharm El-Sheikh as well as a strip of land along the eastern edge of Sinai.

« General Dayan made numerous declarations concerning the West Bank. The most recent one, according to press reports of February 11, 1969, reiterates his demand for the economic and administrative integration of the Jordan West Bank into Israel and the establishment of Israeli settlements in the occupied territories.

« Hence, the leaders of Israel, in clear and unequivocal terms have now uncovered part of its ambitions, while still thinly disguising another.

« Thus Israel's expansionist plan, at this stage, as reiterated by the declarations of its Prime Minister, the Minister of Foreign Affairs,

usurped Jerusalem, suffice it to refer to the press conference dated May 26, 1968 when the Prime Minister of Israel said that the Security Council resolution of May 2, 1968 was irrational and not practical, and it was the best measure for hampering peace in the Middle East. He also stated on September 22, 1968 that Israel's insistence on what he called the preservation of the unity of its « Capital » Jerusalem, is a matter above any discussion or evaluation and that the « liberation » of Jerusalem is beyond any military or political analysis.

« As far the other resolutions which, as was claimed, should be taken to secure peace before calling upon Israel to withdraw, the Security Council on November 22, 1967 unanimously adopted the British draft resolution for the peaceful settlement of the situation in the Middle East. On its submission as well as on subsequent occasions, the sponsors of that draft and its supporters were careful to affirm that it was based on a delicate balance upon which rely the peaceful settlement provided for in it. They also stressed that any addition to or detraction from it would destroy the resolution since it was a balanced whole as it stood and should ensure mutuality of rights and obligation.

U.A.R. ACCEPTANCE

« The United Arab Republic declared its acceptance of the Security Council resolution of November 22, 1967 and its readiness to implement it. The United Arab Republic also pointed out that this acceptance, on its part, stood unequivocally on the basis that the resolution called on Israel to withdraw from all the Arab territories it occupied as a result of its aggression against the Arab countries on June 5, 1967. It is equally natural that the United Arab Republic acceptance of the resolution and its readiness to implement all its obligations emanating from it requires likewise that Israel accepts the resolution and accepts to implement the obligations provided therein.

« Moreover, the United Arab Republic has informed Ambassador Gunnar Jarring that it accepted the Security Council resolution and that it was ready to implement it. We suggested that he draw up a timetable for the implementation of *all* the provisions of the resolution. Furthermore we have asked that the implementation of the resolution be carried out under the supervision and guarantee of the Security Council.

« As to Israel's stand, so far, it can be summarised in that it refuses to implement the Security Council resolution, acts against it, refuses to withdraw and insists on continuing the occupation.

ISRAELI REJECTION

« In the Knesset on November 5, 1968, the Prime Minister of Israel declared that « ... when we say the River Jordan is our security border, we mean that once a peace agreement is signed, no foreign forces

« In pursuance of the United Nations principles, the Organisation and its members, shall act in accordance with the seven principles enumerated in article 2 of the Charter which include the principle that all members shall refrain from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State, or in any other manner inconsistent with the purposes of the United Nations.

« The purpose of the resolution which the Security Council adopted on June 9, 1967 was to stop the aggressors and to prevent them from pursuing further their aggression. The Council was expected to call upon Israel at the same time to withdraw from the territories it occupied as aresult of its aggression. However, the Council failed at that stage to take this logical step which has always been adopted in such circumstances. It was said then that other resolutions should be taken to secure peace before calling upon the aggressor to withdraw.

JERUSALEM

« Israel lost no time in exploiting the period that resulted from this delay and sought to reap the fruits of its aggression in spite of the Security Council cease-fire resolution and annexed Jerusalem, thus facing the world with a new *fait accompli*.

« The General Assembly during its Fifth Emergency Special Session, rejected by its resolution (2253 ES-V) of July 4, 1967, the measures taken by Israel to alter the status of the City of Jerusalem. The Assembly considered them invalid and called upon Israel to rescind all measures that had been taken and to desist forthwith from taking any action which would alter the status of Jerusalem.

« On July 14, 1967, the General Assembly once more, by its resolution (2254 ES-V) expressed its deepest regret that Israel did not comply with the previous resolution and reiterated its call to Israel to rescind all measures taken and to desist forthwith from taking any action which would alter the status of Jerusalem.

« Furthermore, the Security Council in its resolution No. 252 dated May 21, 1968 reaffirmed the inadmissibility of the acquisition of territory by military conquest and deplored the failure of Israel to comply with the resolutions of the General Assembly in this respect. It also considered invalid all the legislative and administrative measures and actions taken to alter the status of the City of Jerusalem, and urgently called upon Israel to rescind all such measures already taken and desist forthwith from taking any further action.

ISRAELI INTENTIONS

« Israel, however, continued to reject the resolutions of the General Assembly and the Security Assembly and the Security Council. On several occasions Israel's leaders reiterated their intentions to retain

Letter from Riad to the President of the U.N. Security Council stresses Israel rejects November Resolution

February 13, 1969

« The first purpose of the United Nations as stipulated in the Charter is to maintain international peace and security, and to that end, to take effective collective measures for the prevention of threats to peace, and for the suppression of acts of aggression.

« The Security Council bears the primary responsibility for the maintenance of international peace and security and carries out its functions according to the purposes and principles of the United Nations that prohibit aggression.

« The United Nations member states agreed in the Charter to confer these responsibilities upon the Security Council, in order to ensure that action by the United Nations be carried out promptly and effectively. It cannot be said that the Security Council has fulfilled that purpose if it limits itself to making recommendations to settle a situation, the continuance of which is likely to endanger the maintenance of international peace and security. In addition to the Council's functions in recommending procedures or methods of adjutment and terms of settlement as it may consider appropriate, the Council's responsibilities as well as those incumbent upon its members, and the permanent members in particular, necessitate continuous endeavours on their part to settle a situation that threatens international peace and security.

« The letter and spirit of the Charter is fundamentally based on the concept of the prohibition of aggression.

MID-EAST CRISIS

« The purposes and principles of the Charter which member states have resolved to uphold and the primary responsibility conferred upon the Security Council cannot and should not condone the state of continued aggression still persisting for eighteen months on three Arab countries as a result of Israel's aggression committed against the Arab States on June 5, 1967 and despite of the Security Council's resolution adopted on November 22, 1967 which provides for the peaceful settlement unanimously agreed upon by its members. The Council cannot accept the continuance of a situation that threatens peace and international security, resulting from the aggressor's persistent refusal to accept and implement that settlement.

U.S. 'Assuming Initiative' on Middle East

February 6, 1969

President Nixon said today the United States was assuming the initiative in the search for a Middle East settlement.

« We are not going to stand back and rather wait for something else to happen », he told a televised press conference.

He said the initiative would be assumed in five areas :

— The United States would give all its support to the mission of United Nations Mediator Gunnar Jarring.

— There would be bilateral talks at the United Nations preparatory to the talks between the four powers, Britain, France, the United States and the Soviet Union.

« We shall also have talks with the countries in the area, with the Israelis and their neighbours » the President added, « and, in addition, we want to go forward on some of the long-range plans, the Eisenhower-Strauss plan for relieving some of the very great economic problems in the area ».

He said the initiative must be multilateral and must not be in one direction. The United States would look at every avenue for peace.

The Eisenhower-Strauss plan was advanced by Admiral Lewis Strauss, former head of the U.S. Atomic Energy Commission, and backed by former President Eisenhower. It called for a nuclear desalination project in which Israelis and Arabs would cooperate and which would make the deserts bloom.

Security Council Resolution condemning the Israeli Raid on the International Airport of Beirut

January 1, 1969

The Security Council

Having considered the agenda contained in document S/1462 ;

Having noted the contents of the letter of the permanent representative

of Lebanon (document S/894 S) ;

Having heard the statements of the representative of Lebanon and of staff of U.N. so contained in documents S/7920/107 and 108 ;

Having heared the statements of the representative of Lebanon and of the representative of Israel concerning the grave attack committed against the Civil International Airport of Beirut ;

Observing that the military action by the Armed Forces of Israel against the Civil International Airport of Beirut was premeditated and of a large scale and carefully planned nature gravely concerned about the deteriorating situation resulting from this violation of the Security Council's resolutions ;

And deeply concerned about the need to assure free uninterrupted international civil air traffic :

1) Condemns Israel for its premeditated military action in violation of its obligations under the Charter and the cease-fire resolutions.

2) Considers that such premeditated acts of violence endanger the maintenance of peace.

3) Issues a solemn warning to Israel that if such acts were to be repeated, the Council would have to consider further steps to give effect to its decisions.

4) Considers that Lebanon is entitled to appropriate redress for the destruction it suffered, responsibility for which has been acknowledged by Israel.

(if its Government agrees), will declare that they agree to the stationing of United Nations troops on the demarcation lines in Sinai, at Sharm el-Sheikh and Gaza, being a return to the situation of May 1967.

« The Security Council would pass a resolution to send United Nations troops, in conformity with the U.N. Charter. It would also reaffirm the principle of freedom of navigation for the ships of all nations in the Straits of Tiran to Aqaba.

« 5) After the withdrawal of Israeli troops to international frontiers which will be drawn with the concurrence of the Security Council or by signed multilateral treaty, the diplomatic documents already deposited with the United Nations by the Arab countries and Israel will become binding. In conformity with the U.N. Charter, the Security Council will pass a resolution guaranteeing the Arab and Israeli frontiers (this does not exclude a guarantee by the four permanent members of the Security Council) ».

all agreement and simultaneously, the aim being to put an end to the state of belligerency between the Arab States and Israel, to reach a peaceful solution of the crisis following Israel's evacuation of the occupied territories. Israel will thus declare that it is willing, within a definite time, to withdraw its forces from the Arab territories occupied following the contest of the summer of 1967.

« 2) When the Israeli forces have withdrawn in stages and under the control of U.N. representatives, Israel and the neighbouring Arab States iwll deposit with the United Nations the requisite documents establishing the end of the state of belligerency, respect for and recognition of the sovereignty of every State in the region, all this being in implementation of the above-mentioned Security Council resolution. In order to carry out an agreement which will be reached through the intermediary of Dr. Jarring, there needs to be acceptance of the following points :

« Secure and recognised frontiers (established on the basis of maps) ;

« Freedom of navigation in the region's international waterways ;

« Just solution of the refugee problem ;

« Territorial integrity and political independence of every State of the region (this can be assured in several ways, such as establishment of demilitarised zones).

« It is essential to regard this agreement, in line with the decision to be taken, as an integral whole, covreing all the aspects of the region's political solution, as laid down in the decision of the Security Council.

« 3) During the following month, in conformity with the agreement among the parties, the Israeli forces will withdraw from part of the occupied territories to a line — in Sinai, the West Bank and the Golan Heights — which will have to be agreed. When the Israeli forces have reached this previously agreed line in Sinai (for example, 30 or 40 kilometres east of the Suez Canal) the forces of the United Arab Republic will occupy the Suez Canal and will start to clear the Canal to restore it for navigation.

« 4) During the month after that, and according to the content of the agreement, the Israeli forces will withdrew to the line which they held prior to June 5, 1967. Thereafter all the territories thus liberated will again revert to Arab administration and the Arab armed forces and police will return to these regions. During the second phase of withdrawal by Israeli forces from UAR territory, the UAR and Israeli troops

Full Text of the Russian Memorandum on the Middle East

22.12.1968.

Soviet Memorandum

« It appears to us that an eventual political solution of the Middle East crisis requires not only the acceptance of the U.N.'s November 22, 1967 resolution by the parties to the conflict but also their agreement on the practical execution of all the articles of the resolution. It is also necessary that the parties reach agreement about the form, content and details of a final agreement, as well as on the guarantees which each of the parties will have to give to ensure the execution of its commitments contained in the final agreement. At the same time, it is possible to reach agreement on the various priorities for execution of the points of the agreement. For the actual execution of the plan, it should be possible to adopt the timetable presented by the United Arab Republic, which is still appropriate and has a positive role in the search for a solution of the crisis.

« In the lights of the new circumstances and the respective positions of the parties the principal points of the practical plan could be as follows :

« Israel and the neighbouring Arab States affirm that they will be prepared to carry out such a plan, that they accept the Security Council resolution of November 22, 1967, and to carry out the articles of that resolution. Consequently they agree to establish a timetable and the details for evacuation by Israeli forces of the territories occupied during the conflict, this being done through the intermediary of Dr. Jarring.

« At the same time, agreement will be reached on a plan to be implemented by the parties in order to execute the other clauses of the Security Council resolution. In preparing this plan, account will be taken of the need to establish a just and durable peace in the Middle East so that each State in the region will live in security.

« The object of these contents will be to negotiate precise stages for executing the above-mentioned Security Council resolution.

Five Stages

« 1) The Government of Israel and of the neighbouring Arab countries declare that they agree to carry out the whole plan as an over-

Israeli Nine-Point Plan

(Outlined by Israeli Foreign Minister, Abba Eban, in his speech before the General Assembly on October 8, 1968).

1. A full cease-fire followed by a peace « duly negotiated and contractually expressed ».
2. Replacement of cease-fire lines by permanent boundaries.
3. Guarantees of the security of all parties.
4. Open frontiers with freedom of movement.
5. Freedom of navigation.
6. A joint conference on refugees to be called in advance of peace negotiations.
7. The placing of Muslim and Christian Holy Places in Jerusalem under the responsibility of those who hold them in reverence.
8. Contractual engagements among the area's nations, by name, recognizing the right to nationhood of each.
9. Regional co-operation looking toward a Middle East community of Sovereign States.

Concern about Security of Arabs under Israel

Text of resolution 252 adopted by the Security Council at its 1454th meeting held on September 27, 1968.

The Security Council,

Concerned with the safety, welfare and security of the inhabitants of the Arab territories under military occupation by Israel following the hostilities of June 6, 1967 ;

Recalling its resolution 237 of June 14, 1967 ;

Noting the report by the Secretary-General, contained in document S/869, and appreciating his efforts in this connection ;

Deploring the delay in the implementation of resolution 237, (1967) because of the conditions still being set by Israel for receiving a special representative of the Secretary-General ;

1. Requests the Secretary-General urgently to dispatch a special representative to the Arab territories under military occupation by Israel following the hostilities of June 5, 1967, and to report on the implementation of resolution 237 (1967) ;

2. Requests the Government of Israel to receive the Special Representative of the Secretary-General, to co-operate with him and facilitate his work ;

3. Recommends that the Secretary-General be afforded all cooperation in his efforts to bring about the implementation of the present resolution 237 (1967).

Call to Observe Cease-Fire

Text of resolution 258 (1968) adopted by the Security Council

at its 1452nd meeting on September 18, 1968.

The Security Council,

Recalling the declaration of the President of the Security Council of September 9, 1968, as made as the 1448th meeting of the Council ;

Gravely concerned with the deteriorating situation in the Middle East ;

Convinced that all members of the United Nations should co-operate towards a peaceful settlement in the Middle East ;

1. Insists that the cease-fire ordered by the Security Council in its resolutions must be rigorously respected ;

2. Reaffirms its resolution 242 of November 22, 1967, and urges all the parties to extend their fullest co-operation to the Special Represensative of the Secretary-General in the speedy fulfillment of the mandate entrusted to him under that resolution.

Condemnation of Israeli Violation of U.N. Charter

Text of Security Council resolution (256) adopted at its 1440th meeting on 16 August 1968..

The Security Council,

Having heard the statements of the Representatives of Jordan and Israel ;

Having noted the contents of the letters of the Representatives of Jordan and Israel in documents S/8616, S/8617, S/8721 and S/8724 ;

Recalling its previous resolution 248 (1968) condemning the military action launched by Israel in flagrant violation of the United Nations Charter and cease-fire resolutions and deploring all violent incidents and violations of the cease-fire ;

Considering that all violations of the cease-fire should be prevented ;

Observing that both massive air-attacks by Israel on Jordan territory were of a large-scale and carefully planned nature in violation of resolution 248 (1968) ;

Gravely concerned about the deteriorating situation resulting therefrom ;

1.Reaffirms its resolution 248 (1968), which inter alia, declares that « grave violations of the cease-fire cannot be tolerated and that the Council would have to consider further and more effective steps as envisaged in the Charter to ensure against repetition of such acts ;

2. Deplores the loss of life and heavy damage to property ;

3. Considers that premeditated and repeated military atacks endanger the maintenance of the peace ;

4. Condemns the further military attacks launched by Israel in flagrant violation of the United Nations Charter and resolution 248 (1968) and warns that if such attacks were to be repeated the Council would duly take note of the failure to comply with the present resolution.

When our proposal was publicly announced in 1967, it received wide mention and almost universal approval in the press. Our hope was that the Administration would help push it to fruition, but thus far it has merely been referred to the State and Interior Departments and the Atomic Energy Commission for study. Most of the professional diplomats seem to think that we must have peace and stability in the Middle East before the plan can be implemented. I contend that the reverse is true : the proposal itself is a way to peace.

In the autumn of 1967, however, Sen. Howard H. Baker, Jr., (R., Tenn.) introduced in the U.S. Senate a resolution endorsing the plan. After extensive hearing the Foreign Relations Committee approved it unanimously, and it was then adopted without dissent by the Senate. (As yet, the House has not taken similar action). Although the resolution is merely an expression of approval and does not actually implement the plan, this fine bipartisan support was most encouraging.

Unhappily, the proposal has thus far received only modest attention in the Middle East. Official and energetic action by our Administration is needed to get the ball rolling there. I am convinced that, once these nations understand the plan and what it can mean to their peoples, they will be eager, despite age-old prejudices, to join hands in the venture. And I believe that there is no better place to give our new technology a full-scale tryout. For there we would have two great humanitarian purposes — prosperity and, above all, peace !

logical experience. This is well within practical range for many types of crops. At least 1750 square miles of barren land could be made arable — a long step indeed toward the fulfillment of the ancient dream of desert dwellers.

A Power for Peace. The Middle East plants, like the Bolsa Island installation would be dual-purpose ; in addition to water, they would produce an enormous amount of electric power. Some of this would be used in pumping water to areas as distant as Syria and Jordan, and perhaps under the Suez Canal to parts of Egypt. The rest would be utilized for the manufacture of needed fertiliZer and other industrial purposes ; a plentiful supply of electrical energy would bring to the Middle East vast new complexes of industry, just as it has to many other parts of the world.

The proposed plan would thus help solve the problem of the more than a million Arab refugees. When the Republic of Israel was established in 1948, hundreds of thousands of Arabs living there left their homes and moved into refugees settlements in neighbouring Arab states. There, in camps, most of which are a disgrace to the civilized world, many of these people exist in idleness and poverty, with little hope, supported largely by a U.N. dole. Large numbers of them could be employed in building the new installations and water conduits and in preparing the land for irrigated crops. Later, a great many could doubtless be settled on the new farming areas in the Arab countries.

The cost of the project would be at least a billion dollars, and we emphatically do not suggest that it be paid for by the United States. There is every reason to suppose that it could be a successful, self-sustaining business enterprise, whose revenue would derive from the sale of its products — water and electricity — to the users. Our government would make an initial investment in some of the corporation's stock, and the rest would be sold to private investors in the security markets of the world. Additional money would be raised through the intrenational marketing of convertible debentures. We are assured by international bankers that the financial world, under normal conditions, would welcome such an investment opportunity.

Fortunately, an agency already exists to supervise the operation of these great plants, allocate the uranium and make sure that none of it is ever used for military purposes. It is the International Atomic Energy Agency, firt proposld in my 1953 Atoms-for-Peace speech and established in 1957 as an arm of the United Nations with headquarters in Vienna. Its primary function is to encourage the peaceful uses of atomic energy on a world-wide basis. All of the Middle East nations involved in our present proposal are IAEA members. During my administration, the United States allocated to IAEA, for peaceful uses abroad, a considerable quantity of uranium. More than enough for the Middle East plants is still available.

that seemed fair and satisfactory was worked out, approved by the engineers and technical advisers of both sides. But the animosity of the Arab political leaders was such that they contemptuously kicked the proposal aside without even letting their peoples know it existed.

Yet most of those who have studied the water proposal which Admiral Strauss and I have made believe that its advantages to the region involved are so great that the hostile states of the Middle East simply cannot afford to withhold their cooperation. Nobody supposes that prejudice and hatred would vanish overnight, but the collaboration of Arab and Jew in a practical and profitable enterprise of this magnitude might well be the first, long step toward a permanent peace.

Practical Technique. There is nothing new about the desalting of sea water for human use. For years, oceangoing ships have been equipped with distillation plants for converting salt water into fresh. There are also several such installations on land, producing water for household use in ports where natural supplies are lacking. Key West, a city of some 56,000 at the tip end of the Florida Kays, last year put a non-nuclear conversion plant into operation. In can produce 2,700,000 gallons per day, and the water quality is excellent.

The problem is that water produced by distillation plants fired with conventional fuels (usually gas or oil) is much too costly for agricultural purposes. The Key West figure, probably the lowest among existing plants, is around 85 cents per 1000 gallons — far too expensive for irrigation. So we must turn to atomic energy.

Although no nuclear desalting plant exists today, construction of a large one on a man-made island off the coast of southern California is planned. When completed, this Bolsa Island plant would produce 1800 megawatts of electricity and pour 150 million gallons of fresh water per day into the area's water system. The cost of the conversion would be far less than that of any present system. The desalting method used would be much the same as in existing plants fired by conventional fuels — a distillation process in which sea water is put through a long series of evaporation chambers. But the necessary heat in this case would come from atomic reactors.

Even this large Bolsa Island plant would be small in comparison to the installations envisioned for the Middle East. Our proposal suggests three plants — two on the Mediterranean coast and one on the Gulf of Aqaba — with a combined production of more than a billion gallons of fresh water per day. This is more than twice the average daily flow of the three main tributaries of the Jordan River. Since we now know that the cost of desalting water drops sharply and progressively as the size of the installation increases, it is probable that sweet water produced by these huge plants would cost not more than 15 cents per 1000 gallons — and possibly considerably less as we gained techno-

desalting sea water by atomic energy, and I added, « I can think of no scientific success that would equal this in its boon to mankind ».

During the spring of 1967, Lewis Strauss and I — both of us now private citizens and still good friends — talked again about the atomic desalting of water and its possible application to the Middle East. Just last June he placed before me a detailed plan, which he had formulated with the help of some of the best engineering and financial brains in the country. We called it « A Proposal for our Time ».

The purpose of the plan is not only to bring large arid regions into production and supply useful work for hundreds of thousands of people, but also, hopefully, to promote peace in a deeply troubled area of the world thruogh a new cooperative venture among nations. I am optimistic enough to believe that the proposal, when implemented — as it is sure to be someday — may very well succeed in bringing stability to a region where endless political negotiations have failed.

Tragic Enmity. The roots of hostility in the Middle East extend back through centuries of time and grow out of the soil of implacable hatred between the Arab and Jewish peoples. It is a bitter soil indeed, as I learned first hand in World War II. During the North African invasion, we not only were involved in the conquest of Hitler's armies but also had to act as an occupying agency for a time — to prevent complete chaos.

As commander of our forces, I became aware of the unbelievably repressive laws against the Jewish minorities in some of these Arab-speaking areas. I ordered these laws modified, and we may have done a little good in this respect. But one day a distinguished Jewish religious leader came to me and begged me not to move too swiftly in changing such practices ; he feared it might bring about a bloody pogrom against the Jewish community. From then we deemed it wise to proceed more cautiously.

Throughout most of the past 20 years, since the Republic of Israel came into being, the Middle East has existed in a state of armed truce. Twice the hostility between Arabs and Jews has flared into open warfare : once during the Suez crisis of 1956 ; again in the late spring of 1967, when Israel won complete victory in an astonishing six-day war against Egypt and other Arab states.

During my years in the White House, our country tried hard, as an objective and unprejudiced friend of all the Middle East states, to help settle some of the abrasive problems which keep them on the edge of war. In 1955-56, for example, I sent the late Eric Johnson as my personal representative to try to help settle a tumultuous controversy that had arisen between Israel on one side, and Jordan and Syria on the other, over the division of the irrigation water of the Jordan Valley. A plan

The Eisenhower-Strauss Plan for Desalting Water

June 1968

(Published in Reader's Digest June 1968 under A Proposal for our Time, by Dwight Eisenhower)

In my Atoms for Peace address before the United Nations in December 1953, I dwelt on the handsome rewards which the miracle of atomic energy could bring to mankind. During the intervening years, some of these rewards have been realized. For example, when I became President in January 1953, not one nuclear reactor for the production of commercial electricity was in existence or even planned, and scientists were extremely pessimistic about the practical application of this method. As chairman of the Atomic Energy Commission, however, Adm. Lewis L. Strauss was determined that studies and experimentation should continue. The record today : 16 nuclear-power plants in operation, 21 being built, 52 planned. The atomic production of electric power is fully competitive with conventional methods.

Now it looks as if we are on the threshold of a new breakthrough — the atomic desalting of sea water in vast quantities for making the desert lands of this earth bloom for human need. Extensive studies of desalting have been carried on at the Oak Ridge, Tenn., National Laboratory and elsewhere, and technology has made enormous strides, just as it has in the atomic production of electricity. I am convinced that the time has arrived to put this remarkable new tool into major use.

Of course, much has been accomplished over the years by irrigation with natural water supplies. The fabulous agricultural valleys of California and Arizona are remarkable present-day examples. But there are many regions throughout the world where water supplies for agricultural purposes are wholly inadequate or simply do not exist. Consequently, desert peoples through the centuries have looked longingly at the limitless seas which lap their shores, and yearned for some alchemy whereby they could transform salt water into sweet cheaply and in enormous quantities. Until recently, however, this was only an unattainable dream.

In the Atoms-for-Peace speech — for which much information was supplied by Chairman Strauss — I listed agriculture as one human endeavour in which the atom could serve. A few months later, in June 1954, I sent a note to Strauss urging the intensive study of methods of

Condemnation of Israel and Call for Rescinding

Measures in Jerusalem

Text of resolution 252 (1968) adopted by the Security Council at its 1426th meeting on May 21, 1968.

The Security Council,

Recalling General Assembly resolutions 2253 (ES-V) and 2254 (ES-V) of July 4 and 14, 1967 ;

Having considered the letter (S/8560) of the Permanent Representative of Jordan on the situation in Jerusalem and the report of the Secretary-General (S/8146) ;

Having heard the statement made before the Council ;

Noting that since the adoption of the above-mentioned resolutions, Israel has taken further measures and actions in contravention of those resolutions ;

Bearing in mind the need to work for a just and lasting peace ;

Reaffirming that acquisition of territory by military conquest is inadmissible ;

1. Deplores the failure of Israel to comply with the General Assembly resolutions mentioned above ;

2. Considers that all legislative and administrative measures and actions taken by Israel, including expropriation of land and properties thereon, which tend to change the legal status of Jerusalem are invalid and cannot change that status ;

3. Urgently calls upon Israel to rescind all such measures already taken and to desist forthwith from taking any further action which tends to change the status of Jerusalem ;

4. Requests the Secretary-General to report to the Security Council on the implementation of the present resolution.

2. Draws the attention of the Government of Israel to the grave consequences resulting from disregard of fundamental freedoms and Human Rights in occupied territories ;

3. Calls on the Government of Israel to desist forthwith from acts of destroying homes of Arab civilian population inhabiting areas occupied by Israel, and to respect and implement the Universal Declaration of Human Rights and the Geneva Convention of August 12, 1949 in occupied territories ;

4. Affirms the inalienable rights of all inhabitants who have left their homes as a result of the outbreak of hostilities in the Middle East to return, resume normal life, recover their property and homes, and rejoin their families, according to the provisions of the Universal Declaration of Human Rights ;

5. Requests the General Assembly to appoint a special committee to investigate violations of Human Rights in the territories occupied by Israel and to report thereon ;

6. Requests the Commission on Human Rights to keep the matter under constant review.

International Conference on Human Rights Resolution on Refugees

Text of resolution No. XIII adopted by the Conference at Teheran on May 12, 1968.

« International Conference on Human Rights ».

Being guided by the Universal Declaration of Human Rights ;

Having heard the statements made in the Conference with regard to the question of « Respect for and implementation of Human Rights in Occupied Territories », and noting the Note submitted by the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (Document A/CONF. 23/22) ;

Bearing in mind the provisions of the Geneva Conventions of August 12, 1949 regarding the protection of civilian persons in time of war ;

Recalling Security Council resolution 257 (1967) and General Assembly resolution 2352 (ES-V) in which the Council and the Assembly considered that essential and inalienable rights should be respected even in times of war ;

Mindful of the principle embodied in the Universal Declaration of Human Rights regarding the right of everyone to return to his own country ;

Further recalling.

(a) Resolution 6 (XXIV) of the Commission on Human Rights affirming the rights of the inhabitants who have left since the outbreak of hostilities in the Middle East to return, and that the Government concerned should take the necessary measures in order to facilitate the return of those inhabitants to their own country without delay ;

(b) The telegram dispatched by the Commission on Human Rights' on March 9, 1968, calling upon the Government of Israel to desist forthwith from acts of destroying homes of Arab civilian population inhabiting areas occupied by Israel ;

1. Expresses its grave concern for the violation of Human Rights in Arab territories occupied as a result of the 1967 hostilities ;

Regret on Israeli Violation of Resolution

(Text of resolution No. 251 adopted by the Security Council at its 1420th meeting on May 2, 1968) .

The Security Council,

Noting the Secretary-General's reports of April 26, (S/8561) and May 2, 1968 (S/8567) ;

Recalling resoluion 250 (1968) of April 27, 1968 ;

Deeply deplores the holding by Israel of the military parade in Jerusalem on May 2, 1968 in disregard of the unanimous decision adopted by the Council on April 27, 1968 ;

Call against Parade in Jerusalem

Text of Security Council, resolution (No. 250) adopted at its 1427th meeting on April 27, 1968.

The Security Council,

Having heard the statements of the representatives of Jordan and Israel ;

Having considered the Secretary-General's note (S/8561) particularly his note to the Permanent Representative of Israel to the United Nations ;

Considering that the holding of a military parade in Jerusalem will aggravate tensions in the area and will have an adverse effect on a peaceful settlement of the problem in the area ;

1. Calls upon Israel to refrain from holding the military parade in Jerusalem which is contemplated for May 2, 1968 ;

2. Requests the Secretary-General to report to the Security Council on the implementation of this resolution.

Warning to Israel to Desist from Acts of Aggression

Text of resolution 248 (1968) adopted by the Security Council at its 1407th meeting on March 24, 1968.

The Security Council,

Having heard the statements of the representatives of Jordan and Israel ;

Having noted the contents of the letters of the Permanent Representatives of Jordan and Israel in documents S/8470, S/8478, S/8483, S/8484 and S/8486 ;

Having noted further the supplementary information provided by the Chief of Staff of UNTSO as contained in documents S/7930/Add. 64 and Add. 65 ;

Recalling resolution 236 (1967) by which the Security Council condemned any and all violations of the cease-fire ;

Observing that the military action by the armed forces of Israel on the territory of Jordan was of a large-scale and carefully planned nature ;

Considering that all violent incidents and other violations of the cease-fire should be prevented and not overlooking past incidents of this nature ;

Recalling further resolution 237 (1967) which called upon the Government of Israel to ensure the safety, welfare and security of the inhabitants of the areas where military operations have taken place ;

1. Deplores the loss of life and heavy damage to property ;

2. Condemns the military action launched by Israel in flagrant violation of the United Nations Charter and the cease-fire resolutions ;

3. Deplores all violent incidents in violation of the cease-fire and declares that seuch actions of military reprisal and other grave violations of the cease-fire cannot be tolerated and that the Security Council would have to consider further and more effective steps as envisaged in the Charter to ensure against repetition of such acts.

present displaced and in serious need of immediate assistance as a result of the recent hostilities ;

3. Appeals to all Governments and to organizations and individuals to make special contributions for the above purposes to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and to the other intergovernmental and non-governmental organizations concerned.

4. Notes with regret that the United Nations Conciliation Commission for Palestine was unable to find a means to achieve progress in the implementation of paragraph 11 of General Assembly resolution 194 (III), and requests the Commission to exert continued efforts towards the implementation thereof ;

5. Directs attentions to the continuing critical financial position of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, as outlined in the Commissioner-General's report ;

6. Notes with concern that, despite the commendable and successful efforts of the Commissioner-General to collect additional contributions to help relieve the serious budget deficit of the past year, contributions to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East continue to fall short of the funds needed to cover essential budget requirements ;

7. Calls upon all Governments as a matter of urgency to make the most generous efforts possible to meet the anticipated needs of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, particularly in the light of the budgetary deficit projected in the Commissioner-General's report, and, therefore urges non-contributing Governments to contribute and contributing Governments to consider increasing their contributions.

B

The General Assembly,

Recalling its resolution 2252 (ES-V) of July 4, 1967 ;

Taking note of the report of the Secretary-General of the United Nations of September 15, 1967 ;

Taking note also of the report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, covering the period from July 1, 1966 to June 30, 1967 ;

Concerned about the continued human suffering as a result of the recent hostilities in the Middle East ;

1. Reaffirms its resolution 2252 (ES-V) ;

2. Endorses, bearing in mind the objectives of that resolution, the efforts of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to provide humanitarian assistance, as far as practicable, on an emergency basis and as a temporary measure, to other persons in the area who are at

Report of the Commissioner-General

of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugces

ir the Near East

December 19, 1967

A

The General Assembly,

Recallings its resolutions 194 (III) of 11 December 1948, 302 (IV) of 8 December 1949, 393 (V) and 394 (V) of 2 and 14 December 1950, 512 (VI) and 513 (VI) of 26 January 1952, 614 (VII)' of 6 November 1952, 720 (VIII) of 27 November 1953, 818 (IX) of 4 December 1954, 916 (X) of 3 December 1955, 1018 (XI) of 28 February 1957, 1191 (XII) of 12 December 1957, 1315 (XIII) of 12 December 1958, 1456 (XIV) of 9 December 1959, 1604 (XV) of 21 April 1961, 1725 (XVI) of 20 December 1961, 1856 (XVII) of 20 December 1962, 1912 (XVIII) of 3 December 1963, 2002 (XIX) of 10 February 1965, 2052 (XX) of 15 December 1956 and 2154 (XXI) of 17 November 1966 ;

Noting the annual report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, covering the period from July 1, 1966 to June 30, 1967 ;

1. Notes with deep regret that repatriation or compensation of the refugees as provided for in paragraph 11 of General Assembly resolution 194 (III) has not been effected, that no substantial progress has been made in the programme endorsed in paragraph 2 of resolution 513 (VI) for the reintegration of refugees either by repatriation or resettlement and that, therefore, the situation of the refugees continues to be a matter of serious concern ;

2. Expresses its thanks to the Commissioner-General and the Staff of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East for their continued faithful efforts to provide essential servicels for the Palestine refugees, and to the specialized agencies and private organizations for their valuable work in assisting the refugees ;

3. Directs the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to continue his efforts in taking such measures, including rectification of the relief rolls, as to assure, in co-operation with the Governments concerned, the most equitable distribution of relief based on need ;

Security Council's Call for Withdrawal by Israelis and for End of Belligerency by Arabs

Text of British Resolution 242 adopted by the Security Council on November 22, 1967.

The Security Council,

1. Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East ;

2. Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every State in the area can live in security ;

3. Emphasizing further that all Member-States in their acceptance of the Charter of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter ;

4. Affirms that the fulfillment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles :

(i) Withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict ;

(ii) Termination of all claims or states of belligerency, and respect for and acknowledgment of the sovereignty territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognised boundaries free from threats or acts of force ;

b. Affirms further the necessity :

(i) For guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area ;

(ii) For achieving a just settlement of the refugee problem ;

(iii) For guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every State in the area, through measures including the establishment of demilitarized zones ;

c. Requests the Secretary-General to designate a special representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the States concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles in this resolution ;

d. Requests the Secretary-General to report to the Security Council on the progress of the effort of the special representative as soon as possible.

Further Condemnation of Middle East

Cease-Fire Violations

Text of resolution adopted by the Security Council

on October 25, 1967.

The Security Council,

Gravely concerned over recent military activities in the Middle East carried out inspite of the Security Council resolutions ordering a cease-fire ;

Having heard and considered the statements made by the parties concerned ;

Taking into consideration the information on the said activities provided by the Secretary-General in documents S/7930/Add. 43, Add. 44, Add. 45, Add. 46, Add. 47, Add. 48 and Add. 49 ;

1. Condemns the violations of the cease-fire ;

2. Regrets the casualties and loss of property resulting from the violations ;

3. Reaffirms the necessity of the strict observance of the cease-fire resolutions ;

4. Demands of the Member States concerned to cease immediately all prohibited military activities in the area, and to cooperate fully and promptly with the United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO).

Request to Regular Session

The following is the text of the resolution adopted by the General Assembly on July 21, 1967.

The General Assembly,

Having considered the grave situation in the Middle East ;

Considering that the Security Council continues to be seized of the problem ;

Bearing in mind the resolutions adopted and the proposals considered during its fifth emergency special session ;

1. Requests the Secretary-General to forward the records of the fifth emergency special session to the Security Council in order to facilitate the resumption by the Council, as a matter of urgency, of its consideration of the tense situation in the Middle East.

Assembly's Call to Israel not to Alter Status of Jerusalem

Text of the Resolution 2254 (ESV) by General Assembly on July 14, 1967.

The General Assembly,

Recalling its resolution 2253 (ES-V) of July 4, 1967 ;

Having received the report submitted by the Secretary-General (A/6753 and S/8052) ;

Taking note with the deepest regret and concern of the non-compliance by Israel of resolution 2253 (ES-V) ;

1. Deplores the failure of Israel to implement resolution 2253 (ES-V) ;

2. Reiterates its call to Israel in that resolution to rescind all the measures already taken and to desist forthwith from taking any action which would alter the status of Jerusalem ;

3. Requests the Secretary-General to reoprt to the Security Council and the General Assembly on the situation and on the implementation of the present resolution.

Concern at Israeli Action in Jerusalem

Resolution 2253 (ESV) adopted by 5th Emergency Special Session on July 4, 1967.

The General Assembly,

Deeply concerned at the situation prevailing in Jerusalem as a result of the measures taken by Israel to change the status of the city ;

1. Considers that these measures are invalid ;

2. Calls upon Israel to rescind all measures already taken and to desist forthwith from taking any action which would alter the status of Jerusalem ;

3. Requests the Secretary-General to report to the General Assembly and the Security Council on the situation and the implementation of present resolution not later than one week from its adoption.

Principles of U.S. Policy in the Arab-Israeli dispute since the Hostilities of June 1967 Summed up by President Johnson on June 19, 1967.

1) Each nation in the area must have the right to live without threat of attack or extinction.

2) More than a million homeless Arab refugees must be settled justly before a lasting peace can be achieved.

3) Maritime rights must be respected, rights of innocent passage through international waterways must be preserved for all nations.

4) Arms shipments into the area should be reduced and limited on all sides, thus reducing tensions and freeing capital for vital economic development.

5) Secure and recognized territorial boundaries must be established in order to achieve respect for the political and territorial integrity of all states in the region.

Observance of Geneva Convention

Resolution 237 adopted by the Security Council at its 1351st meeting on June 14, 1967.

The Security Council,

Considering the urgent need to spare the civil populations and the prisoners of war in the area of conflict in the Middle East from additional sufferings ;

Considering that essential and inalienable human rights should be respected even during the vicissitudes of war ;

Considering that all the obligations of the Geneva Convention on the Treatment of Prisoners of war should be complied with by the parties involved in the conflict ;

1. Calls upon the Government of Israel to ensure the safety, welfare and security of the inhabitants of the areas where military operations have taken place and to facilitate the return of those inhabitants who have fled the areas since the outbreak of hostilities ;

2. Recommends to the Governments concerned the scrupulous respect of the humanitarian principles governing the treatment of prisoners of war and the protection of civil persons in time of war, contained in the Geneva Conventions of August 12, 1949 ;

3. Requests the Secretary-General to follow the effective implementation of this resolution and to report to the Security Council.

Denunciation of Cease-Fire Violations

Resolution adopted by the Security Council

at its 1357th meeting on June 12, 1967.

The Security Council,

Taking note of the oral reports of the Secretary-General on the situation between Israel and Syria, made at the 1354th, 1355th, 1356th and 1357th meetings and the supplemental information supplied in documents S/7930 and Add. 1-3 ;

1. Condems any and all violations of the cease-fire ;

2. Requests the Secretary-General to continue his investigations to report to the Council as soon as possible ;

3. Affirms that its demand for a cease-fire and discontinuance of all military activities includes a prohibition of any forward military movements subsequent to the cease-fire ;

4. Calls for the prompt return to the cease-fire positions of any troops which may have moved forward subsequent to 16.30 GMT on June 10, 1967 ;

5. Calls for full co-operation with the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization in Palestine and the observers in implementing the cease-fire, including freedom of movement and adequate communications facilities.

Demand for Immediate Halt to Fighting

Resolution 235 adopted by the Security Council

at the 1352nd meeting on June 9, 1967.

The Security Council,

Recalling its resolutions 233 (1967) and 234 (1967) ;

Noting that the Governments of Israel and Syria have announced their mutual acceptance of the Council's demand for a cease-fire ;

Noting the statements made by the representatives of Syria and Israel ;

1. Confirms its previous resolutions about immediate cease-fire and cessation of military action ;

2. Demands that hostilities should cease forthwith ;

3. Requests the Secretary-General to make immediate contacts with the Govrenments of Israel and Syria to arrange immediate compliance with the above-mentioned resolutions, and to report to the Security Council not later than two hours from now.

Deadline for Cease-Fire

Resolution 234 adopted by the Security Council at its 1350th meeting on June 7, 1967.

The Security Council,

Noting that in spite of its appeal to the Governments concerned to take forthwith as a first step all measures for an immediate cease-fire and for a cessation of all military activities in the Near East (resolution 233 (1967), military activities in the area are continuing ;

Concerned that the continuation of military activities may create an even more menacing situation in the area ;

1. Demands that the Governments concerned should as a first step cease-fire and discontinue all military activities at 20.00 hours GMT on June 7, 1967 ;

2. Requests the Secretary-General to keep the Council promptly and currently informed on the situation.

Council's Call for Cease-Fire

Resolution 233 adopted by the Security Council at its 1348th meeting on June 1967.

The Security Council,

Noting the oral report of the Secretary-General in this situation ;

Having heard the statements made in the Council ;

Concerned at the outbreak of fighting and with the menacing situation in the Near East ;

1. Calls upon the Governments concerned as a first step to take forthwith all measures for an immediate cease-fire and for a cessation of all military activities in the area ;

2. Requests the Secretary-General to keep the Council promptly and currently informed on the situation.

Resolution S/228 (1966) of 25 November 1966

Condemnation of Israel for attack on Sammu

The Security Council :

Having heard the statements of the representatives of Jordan and Israel concerning the grave Israel miltiary action which took place in the southern Hebron area on 13 November 1966 ;

Having noted the information provided by the Secretary-General concerning this military action in his statement of 16 November and also on his report of 18 November ;

Observing that this incident constituted a large-scale and carefully planned military action on the territory of Jordan by the armed forces of Israel ;

Reaffirming the previous resolutions of the Security Council condemning past incidents of reprisal in breach of the General Armistice Agreement between Israel and Jordan and of the United Nations Charter ;

Recalling the repeated resolutions of the Security Council asking for the cessation of violent incidents across the demarcation line, and not overlooking past incidents of this nature ;

Reaffirming the necessity for strict adherence to the General Armistice Agreement ;

1. Deplores the loss of life and heavy damage to property resulting from the action of the Government of Israel on 13 November 1966 ;

2.2. Censures Israel for this large-scale military action in violation of the United Nations Charter and of the General Armistice Agreement between Israel and Jordan ;

3. Emphasizes to Israel that actions of military reprisal cannot be tolerated and that if they are repeated, the Security Council will have to consider further and more effective steps as envisaged in the Charter to ensure against the repetition of such acts ;

4. Requests the Secretary-General to keep the situation under review and to report to the Security Council as appropriate.

Refugees in the Near East continue to fall short of the funds to cover essential budget requirements ;

5. Calls upon all Governments as a matter of urgency to make the most generous efforts possible to meet the anticipated needs of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, particularly in the light of the budgetary deficit projected in the Commissioner-General's report, and therefore urges non-contributing Governments to contribute, and contributing Governments to consider increasing their contributions ;

6. Directs the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to continue his efforts in taking such measures including rectification of the relief rolls, as to assure, in co-operation with the Governments concerned, the most equitable distribution of relief based on need ;

7. Notes with regret that the United Nations Conciliation Commission for Palestine was unable, because of the unchanged situation in the area, to find a means to achieve progress on the implementation of paragraph 11 of General Assembly's resolution 194 (III) and calls upon the Governments concerned to co-operate so that the Commission may continue its efforts towards that end ;

8. Calls upon the United Nations Conciliation Commission for Palestine to intensify its efforts for the implementation of paragraph 11 of resolution 194 (III) and to report thereon as appropriate and not later than October 1, 1967 ».

Call to Implement Resolution on Refugees Repatriation

General Assembly Resolution A/Res/2154,

adopted on November 17, 1966.

The General Assembly,

Call to Implement Refugees Repatriation

Recallings its resolutions 194 (III) of 11 December 1948, 302 (IV) of 8 December 1949, 393 (V) of 2 and 14 December 1950, 512 (VI) and 513 (VI) of 26 January 1592, 720 (VIII) of 27 November 1953, 818 (IX) of 4 December 1954, 916 (X) of 3 December 1955, 1018 (XI) of 28 February 1957, 1191 (XII) of 12 December 1957, 1315 (XIII) of 12 cember 12, 1958, 1456 (XIV) of December 9, 1959, 1604 (XV) of April 21, 1961, 1725 (XVI) of December 20, 1961, 1856 (XVII) of December 1962, 1912 (XVIII) of 3 December 1963, 2002 (XIX) of 10 February 1965 and 2052 (XX) of 15 December 1965 ;

Noting the annual report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, covering the period from July 1, 1965 to June 30, 1966 ;

1. Notes with deep regret that repatriation or compensation of the refugees as provided for in paragraph 11 of General Assembly Resolution 194 (III) has not been effected, that no substantial progress has been made in the programme endorsed in paragraph 2 of resolution 513 (VI) for the reintegration or resettlement and that, therefore, the situation of the refugees continues to be a matter of serious concern ;

2. Expresses its thanks to the Commissioner-General and the Staff of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East for their continued faithful efforts to provide essential services for the Palestine refugees, and to the specialized agencies and private organizations for their valuable work in assisting the refugees ;

3. Directs attention to the continuing critical financial position of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, as outlined in the Commissioner-General's report ;

4. Notes with concern that, despite the commendable and successful efforts of the Commissioner-General in collecting additional contributions to help relieve the serious budget deficit of the past year, contributions to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine

economically developed Member States in the proportions determined by the scale of assessments for 1966 plus, in order to meet reserve requirements, an additional amount from each contributor in this group equal to 25 per cent of its apportionment, such additional contributions to be reimbursable on a pro rata basis when the General Assembly shall determine that all or part of these additional contributions are no longer needed..

2. Calls upon Member States of the specialized agencies and of the International Atomic Energy Agency which are not members of the United Nations to make contributions appropriate to their circumstances.

3. Decides that the contributions called for in paragraph 1 above may be made by a Member State, at its option, in the form of services and supplies acceptable to the Secretary-General, furnished for use in connection with the United Nations Emergency Force during the period January 1, to December 31, 1966, for which the Member State does not require reimbursement, the Member State to be credited with the fair value thereof as agreed upon by the Member State and by the Secretary-General.

4. Decides that, for the purpose of the present resolution the term « economically less developed » Member States shall mean all Member States except Australia, Austria, Belgium, Byelorussian Soviet Socialist Republic, Canada, Czechoslovakia, Denmark, Finland, France, Hungary, Iceland, Ireland, Italy, Japan, Luxembourg, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Rumania, South Africa, Sweden, Ukrainian Soviet Socialist Republic, Union of Soviet Socialist Republics, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, and the United States of America.

economically developed Member States in the proportions determined by ment an additional amount from each contributor in this group equal to the scale of assessments for 1965 plus, in order to meet reserve require-25 per cent of its apportionment, such additional contributions to be reimpursable on a pro rata basis when the General Assembly shall determine that all or part of these additional contributions are no longer needed.

2. Calls upon Member States of the specialized agencies and of the International Atomic Energy Agency which are not members of the United Nations to make contributions appropriate to their circumstances.

3. Decides that the contributions called for in paragraph 1 above may be made by a Member State, at its option, in the form of services and supplies acceptable to the Secretary-General, furnished for use in connection with the United Nations Emergency Force during the period January 1, to December 31, 1965 for which the Member State does not require reimbursement, the Member State to be credited with the fair value thereof as agreed upon by the Member State and by the Secretary-General.

4. Decides that such amounts as a Member State has advanced for UNEF pursuant to resolution 2004 (XIX) of February 18, 1965, shall be credited by the Secretary-General to the amounts apportioned against such Member State in paragraph 1 above.

5. Further decides that such Member State as have made voluntary contributions to restore the solvency of the United Nations may request the Secretary-General to apply these contributions to the amounts appointed against them in paragraph 1 above.

6. Decides that, for the purpose of the present resolution the term « economically less developed » Member States shall mean all Member States except Australia, Austria, Belgium, Byelorussian Soviet Socialist Republic, Canada, Czechoslovakia, Denmark, Finland, France, Hungary, Iceland, Ireland, Italy, Japan, Luxembourg, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Rumania, South Africa, Sweden, Ukranian Soviet Socialist Republic, Union of Soviet Socialist Republics, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, and the United States of America.

C

1. *Decides as an ad hoc arrangement :*

(a) To apportion an account of $ 800,000 for 1966 among the economically less developed Member States in the proportions determined by the scale of assessments for 1966.

(b) To apportion an amount of $ 14,200,000 for 1966 among the

Resolutions in Cost Estimate for maintenance of UNEF, 1965-1966

(A/C. 5/L. 862 of December 17, 1965)

The General Assembly,

Having considered the reports of the Secretary-General on the cost estimates of the United Nations Emergency Force for the period January 1, to December 31, 1965 and January 1, to December 31, 1966 and the report of the Advisory Committee on Administrative and Budgetary questions thereon.

Expressing the hope that the ad hoc arrangements provided in this resolution will not need to be repeated in future years and that the Special Committee on Peace-keeping Operations will be able to recommend to the Assembly, at the twenty-first session, an acceptable method, taking into account the principles affirmed as guide-lines by the General Assembly in resolution 1874 (S-IV) of June 27, 1963, for the equitable sharing of the cost of peace-keeping operations involving heavy expenditure ;

Taking into account that the economically more developed countries are in a position to make relatively larger contributions and that the economically less developed countries have a relatively limited capacity to contribute towards peace-keeping operations involving heavy expenditures ;

A

Decides to appropriate for the operation of UNEF an amount of $ 18,911,000 for 1965 and an amount of 15,000,000 for 1966. .

B

1. *Decides as an ad hoc arrangement :*

(a) To credit against the appropriation for UNEF for 1965 provided for in Part A of this resolution, $ 3,911,000 from those funds already contributed as voluntary contributions to restore the solvency of the United Nations ;

(b) To apportion an amount of $ 800,000 for 1965 among the economically less developed Member States in the proportions determined by the scale of assessments for 1965 ;

(c) To apportion an amount of $ 14,200,000 for 1965 among the

5. Calls upon all Governments as a matter of urgency to make the most generous efforts possible to meet the anticipated needs of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, particularly in the light of the budgetary deficit projected in the Commissioner-General's report ;

6. Directs the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to take such measures including rectification of the relief rolls — a problem which has been and continues to be of major concern to the General Assembly — as to assure, in co-operation with the Governments concerned, the most equitable distribution of relief based on need ;

7. Calls upon the United Nations Conciliation Commission for Palestine to intensify its efforts for the implementation of paragraph 11 of resolution 194 (III) and to report thereon as appropriate and not later than October 1, 1966 ;

8. Decides to extend until June 30, 1969, without prejudice to the provisions of paragraph 11 of resolution 194 (III) the mandate of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East ».

Directions for Rectification of Refugee Rolls

Resolution 2052 (XX) as submitted by Nigeria and adopted by the General Assembly on December 15, 1965.

The General Assembly,

Recalling its resolutions 194 (III) of 11 December 1948, 302 (IV) of 8 December 1949, 393 (V) and 394 (V) of 2 and 14 December 1950, 512 (VI) and 513 (VI) of 26 January 1952, 614 (VII) of 6 November 1952, 720 (VIII) of 27 December 1953, 818 (IX) of 4 December 1954, 916 (X) of 3 December 1955, 1018 (XI) of 28 February 1957, 1191 (XII) of 12 December 1957, 1315 (XIII) of 12 December 1958, 1456 (XIV) of 9 December 1959, 1604 (XV) of 21 April 1961, 1725 (XVI) of 20 December 1961, 1856 (XVII) of 20 December 1962, 1912 (XVIII) of 3 December 1963 and 2002 (XIX) of 10 February 1965 ;

Noting the annual reports of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, covering the periods from July 1, 1963 to June 30, 1964 to June 30, 1965 ;

1. Notes with deep regret that repatriation or compensation of the refugees as provided for in paragraph 11 of Genaral Assembly resolution 194 (III) has not been effected, that no substantial progress has been made in the programme endorsed in paragraph 2 of resolution 513 (VI) for the re-integration of refugees either by repatriation or resettlement and that, therefore, the situation of the refugees continues to be a matter of serious concern ;

2. Expresses its thanks to the Commissioner-General and the Staff of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East for their continued faithful efforts to provide essential services for the Palestine refugees, and to the specialized agencies and private organizations for their valuable work in assisting the refugees ;

3. Directs attention to the critical financial position of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, as outlined in the Commissioner-General's report ;

4. Notes with regret that contributions to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East have not thus far been sufficient to enable the Agency to cover its essential budget requirements ;

Extension of the Mandate of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East

February 10, 1965

The General Assembly,

Recalling its resolution 1856 (XVII) of December 20, 1962, by which it extended the mandate of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East until June 30, 1965 ;

Having noted the statement of the Secretary-General at the 1327th plenary meeting of the General Assembly, on February 8, 1965 ;

Decides to extend the mandate of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East for a further year up to June 30, 1966, without prejudice to existing resolutions or to the positions of the interested parties.

4. Calls upon the United Nations Conciliation Commission for Palestine to continue its efforts for the implementation of paragraph 11 of resolution 194 (III) ;

5. Again directs attention to the precarious financial position of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and urges non-contributing Governments to contribute, and contributing Governments to consider increasing their contributions, so that the Agency can carry out its essential programmes.

Report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East

December 3, 1963

The General Assembly,

Recalling its resolutions 194 (III) of 11 December 1948, 302 (IV) of 8 December 1949, 393 (V) and 394 (V) of 2 and 14 December 1950, 512 (VI) and 513 (VI) of 26 January 1952, 614 (VII) of 6 November 1952, 720 (VIII) of 27 November 1953, 818 (IX) of 4 December 1954, 916 (X) of 3 December 1955, 1018 (XI) of 28 February 1957, 1191 (XII) of 12 December 1957, 1315 (XIII) of 12 December 1958, 1456 (XIV) of 9 December 1959, 1604 (XV) of 21 April 1961, 1725 (XVI) of 20 December 1961 and 1856 (XVII) of 20 December 1962 ;

Noting the annual report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, covering the period from July 1, 1962 to June 30, 1963 ;

Noting with deep regret that the repatriation or compensation of the refugees as provided for in paragraph 11 of resolution 194 (III) has not been effected, that no substantial progress has been made in the programme endorsed in paragraph 2 of resolution 513 (VI) for the reintegration of refugees either by repatriation or resettlement and that, therefore, the situation of the refugees continues to be a matter of serious concern ;

1. Expresses its sincere appreciation to Dr. John H. Davis, on the occasion of his resignation as Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, for his efficient administration of the Agency during the past five years and for his dedicated service to the Welfare of the refugees ;

2. Expresses its thanks to the staff of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East for their continued faithful efforts to provide essential services for the Palestine refugees, and to the specialized agencies and private organizations for their valuable work in assisting the refugees ;

3. Requests the Secretary-General to provide the staff and facilities that the United Nations Conciliation Commission for Palestine may require in carrying out its work ;

Kennedy's Six-Point Plan

for the Middle East

6.5.1963.

(This statement made by Kennedy in a Press Conference and quoted by the United Press).

1 — We support the security of both Israel and her neighbours.

2 — We seek to limit the Near East arms race.

3 — The Government has been, and remains, strongly opposed to the use of force, or the threat of force in the Near East.

4 — We also seek to limit the spread of Communism in the Middle East.

5 — In the event of aggression or preparation for aggression, whether direct or indirect, we should support appropriate measures in the United Nations and adopt other courses of action on our own to prevent or to put a stop to such aggression.

6 — The United States supports social and economic and politiacl progress in the Middle East.

from the demilitarized zone, and annex IV of that Agreement, which sets limits on forces in the defensive area, and calls upon the Governments of Israel and Syria to cooperate with the Chief of Staff in eliminating any violation thereof ;

7. Calls upon the Governments of Israel and Syria to cooperate with the Chief of Staff in carrying out his responsibilities under the General Armistice Agreement and the pertinent resolutions of the Security Council, and urges that all steps necessary for reactivating the Mixed Armistice Commission and for making full use of the Mixed Armistice machinery be promptly taken ;

8. Requests the Chief of Staff to report as appropriate concerning the situation.

Security Council Resolution No. 171 (1962) of April 9, 1962

Condemnation of Israel for attack on Syrian Territory

The Security Council,

Recalling its resolutions 54 (1948) of 15 July 1948, and 93 (1951) of 18 May 1951 ;

Having considered the report of the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization in Palestine on the military activities in the Lake Tiberias area and in the Demilitarized Zone ;

Having heard the statements of the representatives of Syria and Israel ;

Being deeply concerned over developments in the area which have taken place in violation of the Charter of the United Nations and of the Armistice Agreement between Israel and Syria ;

Recalling in particular the provisions of Article 2, paragraph 4, of the Charter, and article 1 of the General Armistice Agreement ;

Noting with satisfaction that a cease-fire has been achieved ;

1. Deplores the hostile exchanges between Syria and Israel starting on March 8, 1962 and calls upon the two Governments concerned to comply with their obligations under Article 2, paragraph 4, of the Charter by refraining from the threat as well as the use of force ;

2. Reaffirms its resolution 111 (1956) of January 19, 1956 which condemned Israel military action in breach of the General Armistice Agreement, whether or not undertaken by way of retaliation ;

3. Determines that the Israeli attack of March 16-17, 1962 constitutes a flagrant violation of that resolution, and calls upon Israel scrupulously to refrain from such action in the future ;

4. Endorses the measures recommended by the Chief of Staff for the strengthening of the Truce Supervision Organization in its tasks of maintaining and restorig the peace and of detecting and deterring future incidents, and calls upon Israeli and Syrian authorities to assist the Chief of Staff in their implementation ;

5. Calls upon both parties to abide scrupulously by the cease-fire arranged by the Chief of Staff on March 17, 1962 ;

6. Calls for strict observance of article V of the General Armistice Agreement, which provides for the exclusion of armed forces

Moreover, the Palestine question needs no psychological mobilisation, since our entire nation lives that problem as an actual fact and not an emotional complex.

I assure you with honour that what governs my attitude and outlook with regard to the Palestine case is not my position as President of the United Arab Republic, but the basis here is my attitude and outlook as an Arab national, as one of the millions of Arab nationals.

Please accept, Mr. President, my deepest respect and highest esteem.

(Signed) Gamal Abdel Nasser

President of the U.A.R.

the other Arab nations cannot isolate themselves from the aggression launched on one of them, for the obvious reason that this aggression — irrespective of the deep meaning of Arab solidarity — threatens the other Arab states with the same danger and the same fate.

My aim was also to explain to you that the difficulties we had to face in our relationship were a constant chain with its links interconnected and which, to my mind, was exposed to non-American pressure in most circumstances. Here, Mr. President, I sincerely wish to appeal to you, calling upon your youth and courage to see that the time has come when the United States should open its eyes to the development of events in our area on the basis of a purely American look, unaffected by considerations of local American policy and by the operation of vote counting in elections, for the lings of the United States with this region are much deeper than any local consideration. We from far away, feel that the American people are passing through a period of soul-searching to face the disturbed world and its dangerous probabilities.

No other period affords a better opportunity to rid the mind of the artificial bonds and the chains of short-lived partisan profits, to rewin the principle-inspired position which aims at the realisation of American security on its high level. We do not doubt that your looking forward to « the New Frontiers » — to quote your expression — and your constant attempts to discover the road of duty before the great American people will be a source of comfort to our people and to many other peoples who harbour love and admiration for the American nation.

Mr. President,

There remains one last observation I wish to make freely and in all sincerity, before I end this letter ; the observation at any rate, is connected with this note, I have tried in this letter to open my heart to you and, if any one of those who might be reading this letter would think that it was dictated by considerations of Arab local politics, that would be a grave mistake.

I wanted this letter to be for you and not to be for what some of those, who pretend to be experienced, might call « local consumption or psychological mobilisation ».

If you allowed me I would say that those who followed events in my country know that in all circumstances I prefer to tell my nation what I feel it is its duty to know.

« Why does the United States, a country established on freedom and revolution, oppose the call of freedom and the revolutionary feeling and find itself standing in line with the reactionary forces and the enemies of progress ? ».

9. — There followed a period of improvement, but slow improvement, in Arab-American relations. Blows were always lurking and the motives were absolutely non-American. As an example I would refer to the boycotting of the Arab ship « Cleopatra » in the New York docks.

Later, in September 1960, I had the opportunity of meeting with your predecessor General Dwight Eisenhower, and discussing with him the relationship between our two countries and its development as well as the necessity of considering this relationship in a new light compatible with peace based on justice to which we all look forward. This, however, was as you may remember, towards the end of his term of office, and therefore, the new attempt was not afforded the chance of being tested.

Mrs. President,

This does not at all mean that our relationship throughout all that period did not have its bright moments.

The history of the American nation had a great deal that attracted us to many American principles and to the vast experience and heroic men that the American Revolution passed on to human heritage.

There was your country's attitude towards us during the aggression against our land. We have always paid tribute to that position which marks the triumph of principles, and we shall ever remain grateful for that, whatever the development of relations between us.

There was also your valuable assistance through the export of wheat or through the loans of the Development Fund. I also wish to pay tribute to your great contribution to the plan for the preservation of the Nubian monuments ; your admirable message to Congress in that connection was a warm greeting to our country, which our people welcomed with satisfaction and appreciation.

Mr. President,

The aim behind this length review of some aspects of the picture is to explain that the problems of the Arab East are strongly interrelated.

My aim was to explain to you that the right of the Arab Palestinians is connected with the right of the Palestinian homeland, and that

States of America in trying to find a peaceful solution to the problem which arose at that time following the nationalisation of the Suez Canal Company. Moreover, our deepest appreciation went to the great support given to the cause of freedom in our country by the American Government and people when the conspiracy of collusion fomented against our country by Britain, France and Israel was unveiled, and when the attack was launched — on October 29th, 1956, — the same day scheduled for the opening of talks in Geneva with the object of reaching a final solution in the light of the Security Council resolutions on the Suez Canal.

Our feelings were that the American people felt our position through the memories of their experience in Pearl Harbour. We were right, but, unfortunately, the big improvement in our relations in the days of the sanguinary crisis suffered a terrific setback : following the Suez battle which ended with the defeat of aggression, the United States policy aimed at isolating Egypt and achieving the aims of aggression by peaceful means, through the Eisenhower Plan which wanted to consider the Middle East — as you observed during discussion of the plan in the American Congress — as if it were an American State.

7. — Later, Syria was exposed to a dangerous crisis threatening its security through the concentration of a number of States of the Baghdad Pact, whether collectively as members of an organisation or through their individual efforts. The aim was to strike at Syria's internal national front. This could have had disastrous effects on the security of the entire Middle East. Several times we tried to draw the attention of the American Government to the dangers to such destructive efforts on the part of the Baghdad Pact and its States.

8. — The Baghdad Pact collapsed ; the Revolution in Iraq decided its fate. With the collapse of that pact, the United State policy towards the Arab area collapsed ; and there was an urgent need for a new conscious policy that learns from the experience of the past, can face the present and can meet the future.

Our hope was great that the United States would be afforded the opportunity to study this area in the light of a new outlook unaffected by old considerations and not subjected to ties that do not represent the true aspirations of the Arab peoples.

It is indeed painful that the United States Government should not have asked itself following the collapse of the Baghdad Pact, with regard to the relationship of the Arab peoples with it :

« Why is the American policy reduced to such ruins ? ».

« Why have most traditional friends of the American policy vanished, condemned by their peoples ? ».

role played by President Woodrow, Wilson and President Franklin Roosevelt, in the emergence of independent Arab States, with equal sovereignty in the international society. Allow me to observe that the two great Presidents do not represent in our country hopes that have been realised as much as they do hopes that have not been realised.

A strong national revolution had broken out in our country demanding the right to self-determination and, when President Wilson declared his famous fourteen points, their repercussions on the powerful national revolution were strong and effective.

A delegation representing the national revolution in Egypt — at the time — headed for Paris to attend the Peace Conference and call for Egypt's right to self-determination. Among the banners hoisted by that delegation and on which it supported itself, were those same principles of Woodrow Wilson ; yet, President Wilson refused to meet the delegation which found no opportunity to explain the case of its country before the Paris Peace Conference. The only way left before that delegation and before the people who had sent it was armed popular resistance against imperialism. The conquering force was the imperialist weapon used to stifle the popular revolution — all against every call for self-determination.

The Atlantic principles proclaimed by President Roosevelt in 1941 with regard to the liberation of peoples were also able to attract the hopes of our people ; our ill-fortune was probably the fact that President Roosevelt did not live long enough to see the end of the war and have the opportunity to place his enormous power and the force of his country behind the principles which he proclaimed during the crisis of Fascist despotism.

5. — The result was that the relations between us passed through a difficult period, and attempts were made to deform our national policy intentionally. We were subjected to various sorts of psychological warfare which included the beaming of poisonous propaganda broadcasts by clandestine radio stations directed against our people with the hope of shaking their faith in their Revolutionary Government.

The peak of the psychological war came with the decision taken to withdraw the American offer to contribute to the financing of the Aswan Dam — the offer which the American Government had thankfully made, of its own free choice. This was followed by the immediate withdrawal of the World Bank from financing the whole operation.

There was no doubt that the way in which the offer was withdrawn carried with it a great deal that the Arab people in Egypt would not tolerate.

6. — Then, we appreciated the attitude adopted by the United

— dangers moving in the present,

— and a mysterious future enveloped in tension and anxiety, ready to explode any moment.

To be quite fair, it seems to me that some Arab elements have contributed to presenting the problem to you as an emotional charge ; in this connection I recall that your predecessor, President Dwight Eisenhower, told me when I had the honour of meeting him in New York on the 26th of September 1960, that some Arab statesmen used to make open, strong declarations on Palestine, and then contact the American Government to reduce the effect of their intransigence, explaining that their declarations were merely for Arab local consumption.

I am indeed sorry that those weak and hesitant voices have been able to find those who would listen to them in your country, although — despite their seeming intransigence in support of right — they have found no response in our countries and no one to believe in them. Events have later shown, however, that those who deceived you have not been able to deceive their people.

Mr. President,

I have tried to be absolutely frank in my talk with you. It may appear from the principles of the traditional diplomatic language that I have exceeded the limits imposed by complimentary considerations, but I assure you, I believe there is nothing more sublime in honouring a friend than true expression by he who is attached to him by esteem. With this in mind, permit me, now that I have dealt with the question from its Israeli aspect, to speak of the American part of the picture.

First allow me to assure you that my deep faith was, and still is, that reaching an Arab-American understanding is an important aim of ours, worthy of all efforts, and that we should keep trying and never despair in our attempts to reach it.

Here we speak through our conscious knowledge of American history and our deep admiration for the characteristics of the American nation as well as through our sincere sharing in many of the principles of struggle which guided your great nation to its present stutus.

Now allow me to make the followig observations :

1. — We have always tried, and are still trying and will invariably insist on trying to extend our hand to the American nation. I assure you that what affects us most deeply is the fact that we often find our hand hanging alone in the air.

You have kindly referred in your letter, Mr. President, to the

nation — against the obvious right in the future of Palestine, he had no argument to the responsible officials who drew his attention to the seriousness of his attitude, except the remark :

« Do the Arabs have any votes in the American Presidential elections ? ».

3. — The fantasy of military victory on which some elements try to build an established right for the Israeli State in Palestine, is but an illusion created by the propaganda which exerted every effort to conceal the truth.

I am not asking you to listen to my testimony — in that respect — as a soldier who actually lived that experience ; the United Nations documents and the reports of the International Truce Mediator in Palestine and its committees will prove to you that the Israeli forces did not occupy the land they seized through fighting on the battlefield ; it is indeed strange that all this would have taken place under cover of the truce. What the Arabs did at the time was to believe in the United Nations ; they imagined it to be a force capable of imposing justice particularly if, basically, justice was its word and decision. The Arabs thought that the Israeli side would be punished for breaking the International Truce laws and that the land it had usurped under the truce cover would be restored. Unfortunately, however, we were later punished for the ideal look we cast at the United Nations, a look inspired by confidence.

4. — This apart, the Israeli danger does not merely represent the aggression already committed against the Arab right, but it extends to the Arab future and threatens it with fabulous dangers. If you were to observe the constant Jewish immigration to Israel and its encouragement as well as the opening of the gates before it, you would share our view that this immigration creates a pressure within Israel that has to explode and head for expansion. This is probably the logical explanation to the strong alliance between Israel and imperialist interests in our area. In fact, since its creation, Israel has not gone very far from the imperialist orbit and it has always been clear that she feels the strong connection between her interests and those of imperialism. Meanwhile, imperialism on its part used Israel as a tool to divide the Arab nation geographically, and also as a base from which to threaten any movement aimed at liberation from imperialist domination. As a proof of this, I merely have to recall to you the circumstances of the tripartite aggression against us and the collusion that preceded it in 1956.

By this quick review of the picture in its broad lines I wished to inform you that our attitue towards Israel is not a complex laden with emotion but :

— an aggression launched in the past,

the Presidential electoral campaign. Here I would reveal to you that prior to the delivery of your letter, I tried — with the idea of contacting you on the Palestine question in mind — to form a picture of your attitude towards that problem through the lines of your book « The Strategy for Peace ». I felt through what I read from you directly or what has been attributed to you in this matter, that there were angles in the problem that called for further clarification.

Yet, in spite of all that, I thought it probably more suitable to defer contacting you on this matter, considering the big problems of an urgent and pressing nature that faced you in the international domain.

Hence — as I have already mentioned — my satisfaction at your initiative in writing to me on some aspects of the question. On my part, however, I would like to speak to you of this matter in its full picture as we see it here on the Arab side. Here, I do not wish to fill up this letter with documents and their meaning, resolutions and their stipulations — for this all may have its proper place — but, I am trying to convey to you our general conception of the problem. Allow me to assure you that this conception does not rest on any emotional basis, but on the sole foundation of what did materially take place.

Mr. President,

Permit me to place before you the following observations, hoping that they would, in their combined form, contribute to the clarification of a quick picture of the problem :

1. — He who does not own has made a promise to he who does not deserve. Then, both « he who does not own » and « he who does not deserve » were able, through force and deceit, to usurp the rights of the legitimate owner and take away from him what he owned and deserved.

This is the true picture of the Balfour Declaration Britain's pledge, promising to establish — in a land she does not own, but is owned by the Arab people of Palestine — a Jewish home in Palestine.

On the individual basis, Mr. President — not to speak of the international basis — the picture as such shows a clear case of larceny in which any ordinary court can convict those responsible.

2. — Unfortunately, Mr. President the United States, in this case, has placed its entire weight in a scale other than that of justice and law, against every principle of American freedom and American democracy. Regretfully, the motive behind this was local political considerations that had nothing to do with American principles or even with American interest on its international level. Endeavour to win the Jewish votes in the Presidential elections was the local motive. One of the former American Ambassadors in the region wrote that when your predecessor, Mr. Harry S. Truman, concentrated his full force — and in this he had of course the power of his grave position as head of the American

Alexandria, 22nd August, 1961.

(Unofficial Translation)

Dear President John F. Kennedy,

It is with immense satisfaction and appreciation that I received your letter dated 11th May 1961, in which you raised some aspects of the particular and highly important problem concerning the Arab nation with its different peoples ; the problem is — no doubt — that of Palestine.

I may have been late in answering this letter but the reason was to give that note the deep and careful consideration it deserves.

The reason behind the satisfaction I felt on receiving your letter, as I pointed out in the first paragraph of this note, was that I myself was considering the idea of contacting you on this same problem of which you raised some aspects in your letter.

My idea to contact you was based on a number of factors :

First. — The correspondence effectively exchanged between us on different world problems showed that you were trying to open the doors of understanding — and keep them open — between you and a number of other peoples whose main concern goes to the problems of peace with a view to preserving that peace and safeguarding mankind against the dangers threatening it. Those nations feel that reaching common understanding among peoples at the same time affords chances of peace on the soundest and strongest basis.

Second. — The Palestine cause — and the problems that emerged therefrom — apart from being one of the major causes with a direct bearing on world peace in our present day, is at the same time firmly connected with the relationship between our two peoples. Here I wish to add that I do not link the possibilities of understanding between us with the necessity of our views on that problem meeting on an identical basis ; but, what I wish to say is that it is vital in that respect that every one of us should have a clear picture of the facts, as far as it is humanly possible, through the clouds of time and crises.

Third. — It is with interest that I followed your references to this problem whether in the speeches you delivered in Congress as representative of the State of Massachussetts or those you delivered during

towards the Arab people. It continues to be one of sincere friendship. With mutual respect for the others' points of view, mutual and active concern for the betterment of mankind, and mutual striving to eliminate the causes of international tensions, the future will bring even friendlier and more productive relationships between our countries and their freedom-loving people.

Sincerely,

John F. Kennedy

I am pleased that the United Nations General Assembly recently underscored the necessity to implement more rapidly its previous recommendations on the refugee problem. In this connection, I wish to state unequivocably that this government"s position is anchored and will continue to be anchored in the firm bedrock of support for General Assembly recommendations concerning the refugees, and of active, impartial concern that those recommendations be implemented in a way most beneficial to the refugees.

The United States, as a member of the Palestine Conciliation Commission and a nation keenly interested in the long-range advancement of the peoples of the Middle East, takes seriously the task entrusted to the Commission by the United Nations. We are determined to use our influence to assure that the Commission intensify its efforts to promote progress toward a just and peaceful solution. What precise steps the Commission may be able to take are, of course, not yet clear, but I can assure you that there will be no lack of United States interest in seeing that effective action is taken. It is my sincere hope that all the parties directly concerned will cooperate fully with whatever program is undertaken by the Commission so that the best interests and welfare of all the Arab refugees of Palestine may be protected and advanced.

With reference to relations between the United Arab Republic and the United States, I recognize that our views on important problems do not always coincide. At the same time I am pleased that mutually beneficial relations continue to exist in many spheres and that United States assistance in significant quantities has played a role in your own thorough and detailed development program. As you know, I have recently made proposals to the Congress for aiding in the preservation of Nubian monuments. We continue to welcome the hundreds of U.A.R. students who have entered institutions in our country to further their education. During his recent consultations in Washington, Ambassador Reinhardt told me of the significant progress which the United Arab Republic has already made in establishing an industrial base which will permit increasing prosperity and higher living standards for all your citizens. I am particularly pleased that we have been able in times past to arrange under favourable conditions the sale of substantial quantities of wheat and other commodities to the United Arab Republic since we recognize the importance of an adequately nourished population. It is my earnest hope that such mutually beneficial co-operation can continue.

I earnestly hope that these views of mine on the Middle East will prove useful to you. Given the long history of friendly relationships between the Arab people and the American people, and the interdependence of all men who wish to remain free; I want to be certain that you and other Arab leaders have no misunderstanding of our attitude

the Middle East. Let me assure you that the concepts inherited from the men mentioned above are part of the very fibre of this nation, and that as its President I intend to uphold them. You will find us at all times and all places active in the struggle for equality of opportunity ; for Government of the people, by the people and for the people ; for freedom from want and fear ; and for the application of justice in the settlement of international disputes.

Translating these great precepts into United States policy in the Middle East for the next few years, I want you to know that :

1. The United States will to the best of its ability lend every appropriate assistance to all Middle Eastern states that are determined to control their own destiny, to enhance the prosperity of their people, and to allow their neighbours to pursue the same fundamental aims.

2. The United States remains ever ready to contribute both within and outside the United Nations to the search for solutions to disputes which dissipate the precious energies of the Middle Eastern states and retard the economic progress which all free peoples rightly desire.

3. With a view toward improving the welfare of the people of the Middle East, the United States is prepared to continue to support national development programs which are effectively designed, to make available American commodities under the Food for Peace Program, and to encourage educational exchanges designed to facilitate political and economic progress.

While tensions unfortunately have sharpened in certain other areas of the world, the Middle East during the past three years has been relatively tranquil. This has been due largely to statesmanship on the part of the area's leaders who have given priority to constructive programs of economic development. Secretary Rusk and I have been struck by representatives of the various Middle Eastern states emphasizing that the present relative tranquility be preserved.

Underlying tensions do, however, remain, not the least of which is the unresolved Arab-Israel controversy. I know deep emotions are involved. No easy solution presents itself. The American Government and people believe that an honourable and humane settlement can be found and are willing to share in the labours and burdens which so difficult an achievement must entail, if the parties concerned genuinely desire such participation. We are willing to help resolve the tragic Palestine Refugee Problem on the basis of the principle of repatriation or compensation for properties, to assist in finding an equitable answer to the question of Jordan River Water resources development and to be helpful in making progress on other aspects of this complex problem.

Correspondence between President Gamal Abdel Nasser and President John Kennedy

White House,

Washington, 11th May, 1961.

Dear Mr. President,

In recent months the world's attention has been centered on several explosive situations, the outcome of which could spell the difference between freedom and servitude, between peace and war, for many millions of people, ultimately perhaps for all mankind. I know that you have been deeply concerned about these problems, as I have been. However I am confident that you share with me the conviction that through the dedicated efforts of men of goodwill everywhere, the storm clouds of the present can be dispersed.

Meanwhile, leaders responsive to the needs and aspirations of their peoples must, in my firm opinion, be alert to every possibility for advancing basic principles of political and economic justice. Thus, while since my inauguration on January 20, I have perforce been largely occupied with the several international issues of immediate concern, I have given considerable thought to other international issues that deserve the careful attention of us all.

My thoughts have often turned to the Middle East, an area which has contributed so much to the religious and cultural heritage of the world today, and whose potential for further rich contributions to civilization is great. As an American I am proud that the concepts of our founding patriots, of Abraham Lincoln, Woodrow Wilson and Franklin Roosevelt, have played so great a part in the emergence of vigorous, independent Arab states, respected sovereign equals in the international community.

I am proud of the tangible encouragement which has been accorded by our Government and people to the aspirations of you and your countrymen in the past, particularly during the critical days of 1956. The United States Government, itself the product of a union of several independent states, was pleased to recognize the formation of the United Arab Republic on February 22, 1958, the Birthday Anniversary of our own first President, Washington.

In recent weeks I have noted some speculation as to the direction of the policies of the United States Administration with respect to

his special efforts to secure the additional financial assistance needed to meet the Agency's budget and to provide adequate working capital ;

3. Directs the Agency to pursue its programme for refugees bearing in mind the response to paragraphs 1 and 2 above ;

4. Requests the Director of the Agency, without prejudice to paragraph 11 of resolution 194 (III), to plan and carry out projects capable of supporting substantial numbers of refugees, and in particular programme relating to education and vocational training ;

5. Requests the host Governments to co-operate fully with the Agency and with its personnel and to extend to the Agency every appropriate assistance in carrying out its functions ;

6. Requests the Agency to continue its consultations with the United Nations Conciliation Commission for Palestine in the best interests of their respective tasks, with particular reference to paragraph 11 of resolution 194 (III) ;

7. Expresses its thanks to the Director, Mr. Henry R. Labouisse, for the devoted attention he has given to the affairs of the Agency and the welfare of the refugees for the four years of his incumbency, to the staff of the Agency for their continued faithful efforts to carry out its mandate, and to the specialized agencies and the many private organizations for their valuable and continuing work in assisting the refugees referred to in paragraph 21 of General Assembly resolution 302 (IV) ;

8. Requests the Director of the Agency to continue to submit the reports referred to in paragraph 21 of General Assembly resolution 302 (IV) of December 8. 1949, as modified by paragraph 11 of General Assembly resolution 1018 (XI) of February 28, 1957.

U.N. General Assembly Resolution

continuing Work of U.N.R.W.A.

December 12, 1958

The General Assembly,

Recalling its resolutions 194 (III) of 11 December 1948, 302 (IV) of 8 December 1949, 393 (V) of 2 December 1950, 513 (VI) of 26 January 1952, 614 (VII) of 6 November 1952, 720 (VIII) of 27 November 1953, 818 (IX) of 4 December 1954, 916 (X) of 3 December 1955, 1018 (XI) of 28 February 1957, and 1191 (XII) of 12 December 1957 ;

Noting the annual report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, and in particular the observations relating to the expiration of the Agency's mandate on June 30, 1960, and noting the report of the Advisory Commission of the Agency ;

Noting with regret that repatriation or compensation of the refugees, as provided for in paragraph 11 of resolution 194 (III), has not been effected, that no substantial progress has been made in the programme endorsed in paragraph 2 of resolution 513 (VI) for the reintegration of refugees and that, therefore, the situation of the refugees continues to be a matter of serious concern ;

Having reviewed the budget prepared by the Director and having noted the endorsement thereof by the Advisory Commission of the Agency ;

Noting with grave concern that contributions to the budget are not yet sufficient and that the financial situation of the Agency remains serious ;

Recalling that the Agency is a subsidiary organ of the United Nations ;

1. Draws the attention of Governments to the precarious financial position of the United Nations Relief anr Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and urges them to consider to what extent they can contribute or increase their contributions in order that the Agency may carry out relief and rehabilitation programmes for the welfare of the refugees ;

2. Requests the Secretary-General, in view of the serious financial position of the Agency, to continue, as a matter of urgent concern,

position of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, and urges them to consider to what extent they can contribute or increase their contributions in order that the Agency may carry out its budgeted relief and rehabilitation programmes and that cuts in services may be avoided ;

2. Requests the Secretary-General, in view of the critical financial position of the Agency, to make, as a matter of urgent concern, special efforts to secure the additional financial assistance needed to meet the Agency's budget and to provide adequate working capital ;

3. Directs the Agency to pursue its programme for the relief and rehabilitation of refugees, bearing in mind the response to paragraphs 1 and 2 above ;

4. Requests the host Governments to co-operate fully with the Agency and with its personnel and to extend to the Agency every appropriate assistance in carrying out its functions ;

5. Requests the Governments of the area, without prejudice to paragraph 11 of General Assembly resolution 194 (III) of December 11, 1948, in co-operation with the Director of the Agency, to plan and carry out projects capable of supporting substantial numbers of refugees ;

6. Requests the Agency to continue its consultations with the United Nations Conciliation Commission for Palestine in the best interests of their respective tasks, with particular reference to paragraph 11 of resolution 194 (III) ;

7. Expresses its thanks to the Director and the Staff of the Agency for their continued faithful efforts to carry out the mandate of the Agency and to the specialized agencies and the many private organizations for their valuable and continuing work in assisting the refugees ;

8. Requests the Director of the Agency to continue to submit the reports referred to in paragraph 12 of General Assembly resolution 1018 (XI) of February 23, 1957.

U.N. General Assembly Resolution

concerning Assistance by U.N.R.W.A. to Arab Refugees

December 12, 1957

The General Assembly,

Recalling its resolutions 194 (III) of 11 December 1948, 302 (IV) of 8 December 1949, 393 (V) of 2 December 1950, 513 (VI) of 26 January 1952, 614 (VII) of 6 November 1952, 720 (VIII) of 27 November 1953, 818 (IX) of 4 December 1954, 916 (X) of 3 December 1955 and 1018 (XI) of 28 February 1957 ;

Noting the annual report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and the report of the Advisory Commission of the Agency ;

Having reviewed the budget for relief and rehabilitation prepared by the Director of the Agency, and having noted the comment of the Advisory Commission to the effect that the budget is minimal ;

Noting with grave concern that contributions to the budget are not yet sufficient, that the financial situation of the Agency is serious, and that cuts have already had to be made in the rehabilitation programme ;

Noting that repatriation or compensation of the refugees, as provided for in paragraph 11 of resolution 194 (III), has not been effected, that no substantial progress has been made in the programme endorsed in paragraph 2 of resolution 513 (VI) for the reintegration of refugees and that, therefore, the situation of the refugees continues to be a matter of serious concern ;

Noting that the host Governments have expressed the wish that the Agency continue to carry out its mandate in their respective countries or territories and have expressed their wish to co-operate fully with the Agency and to extend to it every appropriate assistance in carrying out its functions, in accordance with the provisions of Articles 104 and 105 of the Charter of the United Nations, the terms of the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations, the contents of paragraph 17 of resolution 302 (IV) and the terms of the agreementse with the host Governments.

1. Draws the attention of Governments to the critical financial

duce the expenses before the apportionment for the period ending December 31, 1957 ;

5. Requests the Fifth Committee to examine, with the assistance of the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions and in the light of the present resolution, the cost estimates for maintaining the United Nations Emergency Force contained in the report of the Secretary-General, and to make such recommendations as it considers appropriate concerning the expenditure authorized under paragraph 5 above.

Resolution of the General Assembly

regarding the United Nations Emergency Force

November 22, 1957

The General Assembly,

Recalling its resolutions 1000 (ES-1 of 5 November 1956, 1001 (ES-1) of 7 November 1956, 1089 (XI) of 21 December 1956, 1125 (XI) of 2 February 1957 and 1090 (XI) of 27 February 1957 concerning the establishment, organization, functioning and financing of the United Nations Emergency Force ;

Noting with appreciation the report of the Secretary-General on the force, dated October 9, 1957, and the effective assistance rendered by the Advisory Committee on the United Nations Emergency Force ;

Mindful of the contribution of the force to the maintenance of quiet in the area ;

1. *Expresses* its appreciation of the assistance rendered to the United Nations Emergency Force by Members of the United Nations which have contributed troops and other support facilities, and expresses the hope that such assistance will be continued as necessary ;

2. *Approves* the principles and proposals for the allocation of costs between the organization and Members contributing troops as set forth in paragraphs 86, 88 and 91 of the report of the Secretary-General in connection therewith to enter into such agreements as may be necessary for the reimbursement of appropriate extra and extraordinary costs to Members contributing troops ;

3. *Authorizes* the Secretary-General to expend an additional amount for the force, for the period ending December 31, 1957, up to a maximum of $ 13.5 million and, as necessary, an amount for the continuing operation of the force beyond that date up to a maximum of $ 25 million, subject to any decisions taken on the basis of the review provided for in paragraph 5 below ;

4. *Decides* that the expenses authorized in paragraph 3 above shall be borne by the Members of the United Nations in accordance with the scales of assessments adopted by the General Assembly for the financial years 1957 and 1958 respectively, such other resources as may have become available for the purpose in question being applied to re-

Statement by the United States Department of State on the Talks between Mr. Dulles and Mrs. Meir regarding Developments in the Gaza Strip

March 18, 1957

Israeli Foreign Minister Meir discussed with Secretary Dulles today various aspects of the present situation in the Middle East, particularly developments in the Gaza Strip following Israeli withdrawal in accordance with the United Nations resolutions.

Mrs. Meir expressed her deep concern at the return of Egypt to Gaza, the re-establishment of its control therein and the reduction of the responsibilities of the United Nations in the Gaza area. The Foreign Minister of Israel pointed out the gravity with which Israel viewed this situation and emphasized that it was contrary to the assumption and expectations expressed by her and others in the United Nations on March 1, and subsequently. She also expressed her anxiety at reports and statements envisaging restrictions against Israeli shipping in the Suez Canal and the Gulf of Aqaba, and the maintenance of belligerency by Egypt.

Secretary Dulles reaffirmed that the U.S. policy with respect to these matters continued to be as publicly expressed, notably in the speech of Ambassador Lodge in the United Nations General Assembly on March 1, and in the President's letter of March 2, to Prime Minister Ben Gurion. The Secretary said that the United States was concerned with the current developments and was in close touch with U.N. Secretary General Hammarskjold and other members of the U.N. He said that the United States would continue to use its influence in seeking the objectives of peace and tranquillity and the avoidance of any situation which would negate the great efforts which had been made by the world community to settle the current disputes in accordance with the principles of the United Nations Charter. The United State, the Secretary said, stood firmly by the hopes and expectations it has expressed with regard to the situation which should prevail in the area with respect to the exercise of the responsibility of the United Nations in Gaza, the free and innocent passage of the Straits of Tiran by the ships of all nations in accordance with international law, and the settlement of the Suez Canal problem in accordance with the Six principles adopted by the Security Council and accepted by Egypt.

A common readiness was expressed for continued consultation on these matters.

The Eisenhower Doctrine approved

by the Congress of the United States on March 9, 1957

Early in 1957 the Eisenhower Doctrine opened a new phase in America's unfolding plans for the defense of the Middle East. The doctrine, as approved by the Congress of the United States on March 9, 1957, defined four principles which were to govern American policy in the Middle East. The President was authorized to co-operate with and assist nations of the area in « the development of economic strength dedicated to the maintenance of national independence ». The President was authorized further, to « undertake military assistance programs with any nation or group of nations in the area desiring such assistance ». The third principle, « The United States regards as vital to the national interest and world peace the preservation of the independence and integrity of the nations of the Middle East » — The fourth principle, « To this end, if the President determines the necessity thereof, the United States is prepared to use armed forces to assist any such nation or group of such nations requesting assistance against armed aggression from any country controlled by international communism : Provided, that such employment shall be consonant with the treaty of obligations of the United States and with the Constitution of the United States.

Letter from President Eisenhower to Mr. Ben-Gurion

March 2, 1957

My Dear Mr. Prime Minister,

I was indeed deeply gratified at the decision of your Government to withdraw promptly and fully behind the Armistice lines as set out by your Foreign Minister in her address of yesterday to the General Assembly. I venture to express the hope that the carrying out of these withdrawals will go forward with the utmost speed.

I know that this decision was not an easy one. I believe, however, that Israel will have no cause to regret having thus conformed to the strong sentiment of the world community as expressed in the various United Nations Resolutions relating to withdrawal.

It has always been the view of this Government that after the withdrawal there should be a united effort by all the nations to bring about conditions in the area more stable, more tranquil, and more conducive to the general welfare than those which existed heretofore. Already the United Nations General Assembly has adopted resolutions which presage such a better future. Hopes and expectations based thereon were voiced by your Foreign Minister and others. I believe that it is reasonable to entertain such hopes and expectations and I want you to know that the United States, as a friend of all the countries of the area and as a loyal member of the United Nations, will seek that such hopes prove not to be vain.

I am, my dear Mr. Prime Minister,

Sincerely,

Dwight D. Eisenhower

the object of restoring peace and harmonious relations in conformity with the principles of justice and international law.

In these difficult matters, the United Nations has a basic obligation set out in our Charter to suppress acts of aggression or other breaches of the peace and to bring about by peaceful means, and in conformity with the principles of justice and international law, adjustment or settlement of international disputes or situations which might lead to a breach of the peace. We also recall that Article 2 of the Charter provides that all Members, in order to ensure to all of them the rights and benefits resulting from membership, shall fulfil in good faith the obligations assumed by them in accordance with the Charter, and that among such obligations is that of settling their international disputes by peaceful means and refraining from the use of force against the territorial integrity of any State.

We have reached a turning point in the long efforts of the United Nations to bring order and stability to this troubled area in the Near East. We have just heard Israel's announcement that it will respond to the call of the General Assembly for withdrawal. It is now incumbent upon all Members of the United Nations, and particularly those directly concerned, to give their full cooperation in carrying out the measures proposed by the Secretary-General in his report of January 24, and endorsed by the General Assembly in resolution 1125 (XI) of February 2, 1957.

Let me also say that Egypt, during these trying weeks, has acted with commendable forbearance on the issues with which we are confronted today. We are confident that Egypt will continue to act in this spirit.

The United States also expresses its deep appreciation for the entiring efforts of the Secretary-General and his immediate associates to achieve the objectives of the General Assembly resolutions. This Organization is fortunate in having at its helm a statesman and diplomat whose great energies and intellect have been devoted to peace through long days and, I might say, nights. There are even more formidable tasks ahead for Mr. Hammarskjold. We are confident that his wisdom and patience will help us in the future.

With good will and a determination to serve the purposes set forth by the Charter, we can, I believe, make significant progress towards a more settled, prosperous and happy world.

« An indicated procedure would be for the Secretary-General to inform the Advisory Committee on the United Nations Emergency Force, which would determine whether the matter should be brought to the attention of the Assembly ».

I should like to emphasize at this time the vital necessity for full and strict compliance by Israel and Egypt with their international obligations, including the Armistice Agreement. Governed by their obligations under the Charter, Israel and Egypt should base their relations on full observance of the armistice. The General Assembly, in its various resolutions dealing with the present problem, has recognized this necessity. Indeed, the Assembly in its first resolution on this question, resolution 997 (ES-1) of November 2, 1956, noted that disregard on many occasions of the terms of the Armistice Agreement by the parties thereto was a forerunner of the hostilities which broke out in late October.

Once Israel has completed its withdrawal in accordance with the resolutions of the General Assembly, and in view of the measures taken by the United Nations to deal with the situation, there is no basis for either party to the Armistice Agreement to assert or exercise any belligerent rights.

The United States has from the beginning made clear its belief that after the withdrawal of British, French and Israeli forces, there should be established conditions different from those which had previously prevailed. As the Secretary of State, Mr. Dulles, stated before the Assembly on November 1, 1956 :

« There needs to be something better than the uneasy armistices which have existed now for these eight years between Israel and its Arab neighbours ».

The United States would like to see as rapidly as is practical a definitive settlement of the Palestine problem — such a peace as is contemplated by the Armistice Agreements. Realistically we must accept the fact that this cannot be attained at present. Therefore, one of our tasks is to create peaceful conditions and tranquillity through the prevention of aggression. We believe that, even if formal peace with definitive settlements may not now be obtained, we should vigorously seek to being about the conditions of security and tranquillity which may, as rapidly as possible hereafter, make a peace settlement practicable, and that in the meantime, there should be strict compliance by both Israel and Egypt with their international obligations.

If, following the Israeli withdrawal, there should be any recurrence of hostilities or any violation by either party of its international obligations, including those of the Armistice Agreement, then this would create a situation for United Nations consideration. The United States would consult with other Members of the United Nations to consider appropriate action which they or the United Nations might take, with

ba and the Straits of Tiran, I stated on January 28, and again on February 2, that :

'... It is essential that units of the United Nations Emergency Force be stationed at the Straits of Tiran in order to achieve there the separation of Egyptian and Israeli land and sea forces. This separation is essential until it is clear that the non-exercise of any claim to belligerent rights has established in practice the peaceful conditions which must govern navigation in waters having such an international interest. All of this, of course, would be without prejudice to any ultimate determination which might be made of any legal questions concerning the Gulf of Aqaba'.

It is appropriate at this time to recall the position of the United States on navigation through the Straits of Tiran and the Gulf of Aqaba. In a memorandum of February 11, 1957, made public February 17, the United States Government stated :

'The United States believes that the Gulf comprehends international waters and that no nation has the right to prevent free and innocent passage in the Gulf through the Straits giving access thereto. We have in mind not only commercial usage, but the passage of pilgrims on religious missions, which should be fully respected.

'The United States recalls that, on January 28, 1950, the Egyptian Ministry of Foreign Affairs informed the United States that the Egyptian occupation of the two islands of Tiran and Sinafir at the entrance of the Gulf of Aqaba was only to protect the islands themselves against possible damage or violation and that « this occupation being in no way conceived in a spirit of obstructing in any way innocent passage through the stretch of water separating these two islands from the Egyptian coast of Sinai, it follows that this passage, the only practicable one, will remain free as in the past, in conformity with international practices and recognized principles of the law of nations ».

'In the absence of some-over-riding decision to the contrary, as by the International Court of Justice, the United States, on behalf of vessels of United States registry, is prepared to exercise the right of free and innocent passage and to join with others to secure general recognition of this right'.

These views are to be understood in the sense of the relevant portions on the law of the sea of the report of the International Law Commission covering the work of its eight session, from April 23 to July 4, 1956.

In connection with the duration of the deployment of the United Nations Emergency Force in this area, the question has been raised whether the Secretary-General would give notice to the General Assembly before the force would be withdrawn. We have noted the Secretary-General's statement in his note of February 26 :

in his reports, or hopes and expectations which seem to us not unreasonable in the light of the prior actions of the Assembly.

Regarding the United Nations measures contempalted for the Gaza Strip, the United States has taken note of the statement by the Secretary-General on February 22. He stated then :

'... It is the desire of the Government of Egypt that the take-over of Gaza from the military and civilian control of Israel — which, as has been the case, in the first instance would be exclusively by the United Nations Emergency Force — will be orderly and safe, as it has been elsewhere.

'It may be added with equal confidence that the Government of Egypt, recognizing the present special problems and complexities of the Gaza area and of the long-standing major responsibility of the United Nations there for the assistance of the Arab refugees, and having in mind also the objectives and obligations of the Armistice Agreement, has the willingness and readiness to make special and helpful arrangements with the United Nations Relief and Works Agency for Palestine refugees in the Near East and the United Nations Emergency Force. For example, the arrangement for the use of the United Nations Emergency Force in the area should ensure its deployment on the armistice line at the Gaza Strip and the effective interposition of the force between the armed forces of Egypt and Israel.

'Similarly, the assistance of the United Nations and its appropriate auxiliary bodies would be enrolled toward putting a definite end to all incursions and raids across the border from either side.

'Furthermore, with reference to the period of transition, such other arrangements with the United Nations may be made as will contribute toward safeguarding life and property in the area by providing efficient and effective police protection ; as will guarantee good civilian administration ; as will assure maximum assistance to the United Nations refugee programme ; and as will protect and foster the economic development of the territory and its people'.

It is the view of the United States that, from a juridical standpoint the future of the Gaza Strip must, as the Secretary-General has said, be worked out within the framework of the General Armistice Agreement, between Egypt and Israel of February 24, 1949.

Obviously these matters are not for the United States alone to decide, but the United States can, I think, properly entertain the hope that such a useful role for the United Nations and its appropriate subsidiary bodies as the Secretary-General has described could usefully continue until there is a definitive settlement respecting the Gaza Strip or some final general agreement between the parties.

With respect of the situation in the area along the Gulf of Aqa-

Statement by Mr. Lodge in the General Assembly

March 1, 1957

During the long weeks in which the General Assembly has been occupied with the grave situation in the Near East, the United States has sought a solution which would be based on justice and which would take account of the legitimate interests of all the parties. The United States position was manifested from the very beginning in its draft resolution before the Security Council, which called upon Israel to withdraw and which called for the withholding of assistance to Israel if it did not withdraw. The United States views in this respect have been steadfast. They were most recently and most authoritatively set forth by President Eisenhower in his public address of February 20, 1957. In this endeavour we have recognized that it is incompatible with the principles of the Charter and with the obligations of membership in the United Nations for any Member to seek political gains through the use of force or to use as a bargaining point a gain achieved by means of force.

It now appears that the General Assembly's efforts to restore peaceful conditions in the area following the hostilities of four months ago are about to come to fruition. In its most recent efforts to find a solution, the Assembly, on February 2, adopted two resolutions. The first of these reiterated the earlier calls for Israel's withdrawal behind the armistice demarcation line. The second requested the Secretary-General, once that withdrawal is completed, to carry out the measures proposed in his report of January 24. The implementation of these measures would constitute solid progress toward lasting conditions of peace in the area, and the United States considers that all these measures, as approved by the General Assembly, should be put into effect without delay.

Now Israel announces that it is making a full and prompt withdrawal behind the armistice line in accordance with resolution 1124 (XI). The United States welcomes this announcement. The United States understands this declaration to mean that withdrawal will be immediate.

The United States also takes note of the declaration made in the statement of the representative of Israel. We do not consider that these declarations make Israel's withdrawal 'conditional'. For the most part the declarations constitute, as we understand it, restatements of what has already been said by the Assembly or by the Secretary-General

culture. It is also t hat part of the world which has given a code of ethics to all humanity. In our countries, in the entire region, all our peoples are anxious for and in need of a higher standard of living, of great programmes of development and progress.

Can we, from now on — all of us — turn a new leaf and, instead of fighting with each other, can we all, united, fight poverty and disease and illiteracy ? Is it possible for us to put all our efforts and all our energy into one single purpose, the betterment and progress and development of all our land and all our peoples ?

I can here pledge the Government and the people of Israel to do their part in this united effort. There is no limit to what we are prepared to contribute so that all of us, together, can like to see a day of happiness for our peoples and see again from that region a great contribution to peace and happiness for all humanity.

deployed in Gaza and that the take-over of Gaza will be exclusively by the United Nations Emergency force.

(b) It is, further, Israel's expectation that the United Nations will be the agency to be utilized for carrying out the functions enumerated by the Secretary-General, namely :

'... safeguarding life and property in the area by providing efficient and effective police protection ; as will guarantee good civilian administration ; as will assure maximum assistance to the United Nations refugee programme ; and as will protect and foster the economic development of the territory and its people'.

(c) It is, further, Israel's expectation that the aforementioned responsibility of the United Nations in the administration of Gaza will be maintained for a transitory period from the take-over until there is a peace settlement, to be sought as rapidly as possible, or a definitive agreement on the future of the Gaza strip.

It is the position of Israel that, if conditions are created in the Gaza Strip which indicate a return to the conditions of deterioration which existed previously, Israel would reserve its freedom to act to defend its rights.

Accordingly, we propose that a meeting be held immediately between the Chief of Staff of the Israeli Defence Army and the Commander of the United Nations Emergency Force in order to arrange for the United Nations to take over its responsibilities in the Gaza area.

For many weeks, amidst great difficulty, my Government has sought to ensure that on the withdrawal from the Sharm el-Sheikh and the Gaza areas, circumstances would prevail which would prevent the likelihood of belligerent acts. We record with gratitude the sympathetic efforts of many Governments and delegations to help bring about a situation which would end the insecurity prevailing for Israel and its neighbours these many years. In addition to the consideration to which I have referred, we place our trust in the vigilant resolve of the international community that Israel should, equally with the Member States, enjoy its basic rights of freedom from fear of attack, freedom to sail the high seas and international waterways in peace, freedom to pursue its national destiny in tranquillity without the constant peril which has surrounded it in recent years. In this relianse we are embarking upon the course which I have announced today.

May I now add these few words to the States in the Middle East area and, more specifically, to the neighbours of Israel. We all come from an area which is a very ancient one. The hills and the valleys of the region have been witnesses to many wars and many conflicts. But that is not the only thing which characterizes that part of the world from which we come. It is also a part of the world which is of an ancient

vent free and innocent passage in the Gulf and through the Straits giving access thereto, in accordance with the generally accepted definition of those terms in the law of the sea.

In its capacity as a littoral State, Israel will gladly offer port facilities to the ships of all nations and all flags exercising free passage in the Gulf of Aqaba. We have received with gratification the assurances of leading maritime Powers that they forsee a normal and regular flow of traffic of all cargoes in the Gulf of Aqaba. Israel will do nothing to impede free and innocent passage by ships of Arab countries bound to Arab ports or to any other destination. Israel is resolved on behalf of vessels of Israeli registry to exercise the right of free and innocent passage and is prepared to join with others to secure universal respect of this right. Israel will protect ships of its own flag exercising the right of free and innocent passage in the high seas and in international waters.

Interference, by armed force, with ships of Israeli flag exercising free and innocent passage in the Gulf of Aqaba and through the Straits of Tiran, will be regarded by Israel as an attack entitling it to exercise its inherent right of self-defence under Article 51 of the United Nations Charter and to take all such measures as are necessary to ensure the free and innocent passage of its ships in the Gulf and in the Straits.

We make this announcement in accordance with the accepted principles of international law under which all States have an inherent rights to use their forces to protect their ships and their rights against interference by armed force. My Government naturally hopes that this contingency will not occur.

In a public address on February 20, 1957, President Eisenhower stated : 'We should not assume that, if Israel withdraws, Egypt will prevent Israeli shipping from using the Suez Canal or the Gulf of Aqaba'. This declaration has weighed heavily with my Government in determining its action today.

Israel is now prepared to withdraw its forces from the regions of the Gulf of Aqaba and the Straits of Tiran in the confidence that there will be continued freedom of navigation for international and Israeli shipping in the Gulf of Aqaba and through the Straits of Tiran.

We propose that a meeting be held immediately between the Chief of Staff of the Israeli Defence Army and the Commander of the United Nations Emergency Force in order to arrange for the United Nations to take over its responsibilities in the Sharm el-Sheikh area.

The Government of Israel announces that it is making a complete withdrawal from the Gaza Strip in accordance with General Assembly resolution 1124 (XI). It makes this announcement on the following assumptions :

(a) That on its withdrawal the United Nations forces will be

In this connection, my Government recalls the statements by the representative of the United States in the General Assembly on January 28, 1957 and February 2, with reference to the function of the United Nations Emergency Force units which are to move into the area of the Straits of Tiran on Israel's withdrawal. The statement of January 28, repeated on February 2, said :

'... It is essential that units of the United Nations Emergency Force be stationed at the Straits of Tiran in order to achieve there the separation of Egyptian and Israeli land and sea forces. This separation is essential until it is clear that the non-existence of any claim to belligerent rights has established in practice the peaceful conditions which must govern navigation in waters having such an international interest'.

My Government has been concerned with the situation which would arise if the United Nations Emergency Force, having taken up its position in the area of the Straits of Tiran for the purpose of assuring non-belligerency, were to be withdrawn in conditions which might give rise to interference with free and innocent navigation and, therefore, to the renewal of hostilities. Such a premature cessation of the precautionary measures taken by the United Nations for the prevention of belligerent acts would prejudice important international interests and threaten peace and security. My Government has noted the assurance embodied in the Secretary-General's note of February 26, 1957, that any proposal for the withdrawal of the United Nations Emergency Force from the Gulf of Aqaba area would first come to the Advisory Committee on the United Nations Emergency Force, which represents the General Assembly in implementation of its resolution 997 (ES-1) of November 2, 1956. This procedure will give the General Assembly an opportunity to ensure that no precipitate changes are made which would have the effect of increasing the possibility of belligerent acts. We have reason to believe that in such a discussion many members of the United Nations would be guided by the view expressed by Mr. Lodge representative of the United States, on February 2, in favour of maintaining the United Nations Emergency Force in the Straits of Tiran until peaceful conditions were in practice assured.

In the light of these doctrines, policies and arrangements by the United Nations and the maritime Powers, my Government is confident that free and innocent passage for international and Israeli shipping will continue to be fully maintained after Israel's withdrawal.

It remains now for me to formulate the policy of Israel both as a littoral State and as a country which intends to exercise its full rights of free passage in the Gulf of Aqaba through the Straits of Tiran.

The Government of Israel believes that the Gulf of Aqaba comprehends international waters and that no nation has the right to pre-

Announcement by Mrs. Meir in the General Assembly

of Israel's Decision to Withdraw

from Sharm el-Sheikh and the Gaza Strip

March 1, 1957

The Government of Israel is now in a position to announce its plans for full and prompt withdrawal from the Sharm el-Sheikh area and the Gaza Strip, in compliance with General Assembly resolution 1124 (XI) of February 2, 1957.

We have repeatedly stated that Israel has no interest in the strip of land overlooking the western coast of the Gulf of Aqaba. Our sole purpose has been to ensure that, on the withdrawal of Israeli forces, continued freedom of navigation will exist for Israeli and international shipping in the Gulf of Aqaba and the Straits of Tiran. Such freedom of navigation is a vital national interest for Israel, but it is also of importance and legitimate concern to the maritime Powers and to many States whose economies depend upon trade and navigation between the Red Sea and the Mediterranean Sea.

There has recently been an increasingly wide recognition that the Gulf of Aqaba comprehends international waters, in which the right of free and innocent passage exists.

On February 11, 1957, the Secretary of State of the United States of America handed to the Ambassador of Israel in Washington a memorandum dealing, among other things, with the subject of the Gulf of Aqaba and the Straits of Tiran. This statement discusses the rights of nations in the Gulf of Aqaba and declares the readiness of the United States to exercise those rights on its own behalf and to join with others in securing general recognition of those rights.

My Government has subsequently learned with gratification that other leading maritime Powers are prepared to subscribe to the doctrine set out in the United States memorandum of February 11 and have a similar intention to exercise their rights of free and innocent passage in the Gulf and the Straits.

General Assembly resolution 1125 (XI) of February 2, 1957 contemplates that units of the United Nations Emergency Force will move into the area of the Straits of Tiran on Israel's withdrawal. It is generally recognized that the function of the United Nations Emergency Force in that area includes the prevention of belligerent acts.

Agency and with its personnel and to extend to it every appropriate assistance in carrying out its functions ;

3. Requests the Governments of the area, without prejudice to paragraph 11 of General Assembly resolution 194, in cooperation with the Director of the Agency, to plan and carry out projects capable of supporting substantial numbers of refugees ;

4. Requests the Agency to continue its consultations with the United Nations Conciliation Commission for Palestine in the best interest of their respective tasks, with particular reference to paragraph 11 of resolution 194 ;

5. Decides to retain the rehabilitation fund and authorizes the Director, in his discretion, to disburse such monies as may be available to the individual host Governments for general economic development projects ,subject to agreement by any such Government that, within a fixed period of time, it will assume financial responsibility for an agreed number of refugees, such number to be commensurate with the cost of the project without prejudice to paragraph 11 of resolution 194 ;

6. Reiterates its appeal to private organizations and Governments to assist in meeting the serious needs of other claimants for relief as referred to in paragraph 5 of resolution 916 ;

7. Requests the Negotiating Committee for Extra-Budgetary Funds, after receipt of the requests for contributions from the Director of the Agency, to seek from the Members of the United Nations the financial assistance needed ;

8. Urges all Governments to contribute or to increase their contributions to the extent necessary to carry through to fulfillment the Agency's relief and rehabilitation programs ;

9. Notes with approval the action of the Agency in continuing to carry out its program for the refugees in the Gaza Strip ;

10. Expresses its thanks to the Director and the staff of the Agency for their continued faithful efforts to carry out its mandate, and to the specialized agencies and the many private organizations for their valuable and continuing work in assisting the refugees ;

11. Notes that the Agency is changing its financial period from a fiscal to a calendar year basis and that, consequently, the current budgets cover an eighteen-month period from July 1, 1956 to December 31, 1957, and that special arrangements for the audit of funds in this period are being made with the United Nations Board of Auditors ;

12. Requests the Director of the Agency to continue to submit the reports referred to in paragraph 21 of resolution 302, as modified by paragraph 11 above.

U.N. General Assembly Resolution on Arab Refugees

February 28, 1957

The General Assembly,

Recalling its resolutions 194 of 11 December 1948, 302 of 8 December 1949, 393 of 2 December 1950, 513 of 26 January 1952, 614 of 6 November 1952, 720 of 27 November 1953, 818 of 4 December 1954 and 916 of 3 December 1955 ;

Noting the annual report and the special report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and the report of the Advisory Commission of the Agency ;

Having reviewed the budget for relief and rehabilitation prepared by the Director of the Agency ;

Noting with concern that contributions thereto are not yet sufficient ;

Noting that repatriation or compensation of the refugees, as provided for in paragraph 11 of resolution 194, has not been effected, that no substantial progress has been made in the program endorsed in paragraph 2 of resolution 513 for the reintegration of refugees and that, therefore, the situation of the refugees continues to be a matter of serious concern ;

Noting that the host Governments have expressed the wish that the Agency continue to carry out its mandate in their respective countries or territories and have expressed their wish to cooperate fully with the Agency and to extend to it every appropriate assistance in carrying out its functions, in accordance with the provisions of Articles 104 and 105 of the Charter of the United Nations, the terms of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations, the contents of paragraph 17 of resolution 302 and the terms of the agreements with exercise of its mission, move into this area and be on the boundary be- the host Governments ;

1. Directs the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to pursue its programs for the relief and rehabilitation of refugees, bearing in mind the limitation imposed upon it by the extent of the contributions for the fiscal year ;

2. Requests the host Governments to cooperate fully with the

Furthermore, with reference to the period of transition, such other arrangements with the United Nations may be made as will contribute towards safeguarding life and property in the area by providing efficient and effective police protection ; as will guarantee good civilian administration ; as will assure maximum assistance to the United Nations refugee programme ; and as will protect and foster the economic development of the territory and its people.

Statement by Mr. Hammarskjold in the General Assembly

February 22, 1957

On 11 February 11, I submitted the report, in pursuance of the resolution of the General Assembly of 2 February. Events since then have not called for a further report, and I have presented none. It is well known, however, that discussions have been carried on outside this house in the continuing resolve to attain the goals defined in the several resolutions of the General Assembly. I have maintained close contact with these activities and have been kept well informed on them. These serious efforts to break through the unfortunate impasse and to unlock the door to constructive endeavour are deserving of warm appreciation.

In so far as United Nations activities and positions are concerned, developments in the interim have given no reason to revise any of the substance of the previous report. However, in the light of some subsequent discussions in which I have engaged, I may make the following statement in the nature of a supplement to that report.

The Secretary-General states with confidence that it is the desire of the Government of Egypt that the take-over of Gaza from the military and civilian control of Israel — which, as has been the case, in the first instance would be exclusively by UNEF — will be orderly and safe, as it has been elsewhere.

It may be added with equal confidence that the Government of Egypt, recognizing the present special problems and complexities of the Gaza area and the long-standing major responsibility of the United Nations there for the assistance of Arab refugees, and having in mind also the objectives and obligations of the Armistice Agreement, has the willingness and readiness to make special and helpful arrangements with the United Nations and some of its auxiliary bodies, such as the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees and UNEF. For example, the arrangement for the use of UNEF in the area should ensure its deployment on the armistice line at the Gaza Strip and the effective interposition of the force between the armed forces of Egypt and Israel.

Similarly, the assistance of the United Nations and its appropriate auxiliary bodies would be enrolled towards putting a definite end to all incursions and raids across the border from either side.

placing its trust in the resolutions of the United Nations and in the declaration of the United States with reference to the future.

Egypt, by accepting the six principles adopted by the Security Council last October in relation to the Suez Canal, bound itself to free and open transit through the Canal without discrimination, and to the principle that the operation of the Canal should be insulated from the politics of any country.

We should not assume that if Israel withdraws, Egypt will prevent Israeli shipping from using the Suez Canal or the Gulf of Aqaba. If, unhappily, Egypt does hereafter violate the Armistice Agreement or other international obligations, then this should be dealt with firmly by the society of nations.

The present moment is a grave one, but we are hopeful that reason and rights will prevail. Since the events of last October-November, solid progress has been made, in conformity with the Charter of the United Nations. There is the cease-fire, the forces of Britain and France have been withdrawn, the forces of Israel have been partially withdrawn, and the clearing of the Canal nears completion. When Israel completes its withdrawal, it will have removed a definite block to further progress.

Once this block is removed, there will be serious and creative tasks for the United Nations to perform. There needs to be respect for the right of Israel to national existence and to internal development. Complicated provisions insuring the effective international use of the Suez Canal will need to be worked out in detail. The Arab refugee problem must be solved. As I said in my special message to Congress on January 5, it must be made certain that all the Middle East is kept free from aggression and infiltration.

Finally, all who cherish freedom, including ourselves, should help the nations of the Middle East achieve their just aspirations for improving the well-being of their peoples.

What I have spoken about tonight is only one step in a long process calling for patience and diligence, but at this moment it is the critical issue on which future progress depends.

It is an issue which can be solved if only we apply the principles of the United Nations.

What I have spoken about tonight is only one step in a long process calling for patience and diligence, but at this moment it is the critical issue on which future progress depends.

It is an issue which can be solved if only we apply the principles of the United Nations.

That is why, my fellow Americans, I know that you want the United States to continue to use its maximum influence to sustain those principles as the world's best hope for peace.

the United Nations has not been able effectively to carry out its resolutions condemning the Soviet Union for its armed suppression of the people of Hungary. Perhaps this is a case where the proverb applies that two wrongs do not make a right.

No one deplores more than I the fact that the Soviet Union ignores the resolutions of the United Nations. Also no nation is more vigorous than is the United States in seeking to exert moral pressure against the Soviet Union, which by reason of its size and power, and by reason of its veto in the Security Council, is relatively impervious to other types of sanction.

The United States and other free nations are making clear by every means at their command the evil of Soviet conduct in Hungary. It would indeed be a sad day if the United States ever felt that it had to subject Israel to the same type of moral pressure as is being applied to the Soviet Union.

There can of course, be no equating of a nation like Israel with that of the Soviet Union. The people of Israel, like those of the United States, are imbued with a religious faith and a sense of moral values. We are entitled to expect, and do expect, from such peoples of the free world a contribution to owrld order which unhappily we cannot expect from a nation controlled by atheistic despots.

It has been suggested that United Nations actions against Israel should not be pressed because Egypt has in the past violated the Armistice Agreement and international law. It is true that both Egypt and Israel, prior to last October, engaged in reprisals in violation of the Armistice Agreements. Egypt ignored the United Nations in exercising belligerent rights in relation to Israeli shipping in the Suez Canal and in the Gulf of Aqaba. However, such violations constitute no justification for the armed invasion of Egypt by Israel which the United Nations is now seeking to undo.

Failure to withdraw would be harmful to the long-term good of Israel. It would, in addition to its injury to the United Nations, jeopardize the prospects of the peaceful solution of the problems of the Middle East. This could bring incalculable ills to our friends and indeed to our nation itself. It would make infinitely more difficult the realization of the goals which I laid out in my Middle East message of January fifth to the Congress seeking to strengthen the area against Communist aggression, direct or indirect.

The United Nations must not fail.. I believe that — in the interests of peace — the United Nations has no choice but to exert pressure upon Israel to comply with the withdrawal resolutions. Of course, we still hope that the Government of Israel will see that its best immediate and long-term interests lie in compliance with the United Nations and in

United Nations is that they will settle their international disputes by peaceful means and will not use force against the territorial integrity of another state.

If the United Nations once admits that international disputes can be settled by using force, then we will have destroyed the very foundation of the organization and our best hope of establishing a world of order. That would be disaster for us all.

I would, I feel, be untrue to the standards of the high office to which you have chosen me if I were to lend the influence of the United States to the proposition that a nation which invades another should be permitted to exact conditions for withdrawal.

Of course, we and all the members of the United Nations ought to support justice and conformity with international law. The first article of the Charter states the purpose of the United Nations to be 'the suppression of acts of aggression or other breaches of the peace, and to bring about by peaceful means, and in conformity with.... justice and international law, adjustment or settlement of international disputes'. But it is to be observed that conformity with justice and international law are to be brought about 'by peaceful means'.

We cannot consider that the armed invasion and occupation of another country are 'peaceful means' or proper means to achieve justice and conformity with international law.

We do, however, believe that upon the suppression of the present act of aggression and breach of the peace there should be a greater effort by the United Nations and its members to secure justice and con formity with international law. Peace and justice are two sides of the same coin.

Perhaps the world community has been at fault in not having paid enough attention to this basic truth. The United States, for its part, will vigorously seek solutions of the problems of the area in accordance with justice and international law. And we shall in this great effort seek the association of other like-minded nations which realize, as we do, that peace and justice are in the long run inseparable.

But the United Nations faces immediately the problem of what to do next. If it does nothing, if it accepts the ignoring of its repeated resolutions calling for the withdrawal of invading forces, then it will have admitted failure. That failure would be a blow to the authority and influence of the United Nations in the world and to the hopes which humanity placed in the United Nations as the means of achieving peace with justice.

I do not believe that Israel's default should be ignored because

ment of Israel, despite the United Nations action, still felt unwilling to withdraw.

However, in a further effort to meet the views of Israel in these respects, Secretary of State Dulles, at my direction, gave to the Government of Israel on February 11 a statement of United States policy. This has now been made public. It pointed out that neither the United States nor the United Nations had authority to impose upon the parties a substantial modification of the Armistice Agreement which was freely signed by both Israel and Egypt. Nevertheless, the statement said, the United States as a member of the United Nations would seek such disposition of the United Nations Emergency Forces as would assure that the Gaza Strip could no longer be used as a source of armed infiltration and reprisals.

The Secretary of State orally informed the Israeli Ambassador that the United States would be glad to urge and support, also, some participation by the United Nations, with the approval of Egypt, in the administration of the Gaza Strip. The principal population of the Strip consists of about 200,000 Arab refugees, who exist largely as a charge upon the benevolence of the United Nations and its members.

With reference to the passage into and through the Gulf of Aqaba, we expressed the conviction that the gulf constitutes international waters, and that no nation has the right to prevent free and innocent passage in the gulf. We announced that the United States was prepared to exercise this right itself and to join with others to secure general recognition of this right.

The Government of Israel has not yet accepted, as adequate insurance of its own safety after withdrawal, the far-reaching United Nations Resolution of February 2, plus the important declaration of United States policy made by our Secretary of State on February 11.

Israel seeks something more. It insists on firm guarantees as a condition to withdrawing its forces of invasion.

This raises a basic question of principle. Should a nation which attacks and occupies foreign territory in the face of United Nations disapproval be allowed to impose conditions on its own withdrawal ?

If we agree that armed attack can properly achieve the purposes of the assailant, then I fear we will have turned back the clock of international order. We will, in effect, have countenanced the use of force as a means of settling international differences and through this gaining national advantages.

I do not, myself, see how this could be reconciled with the Charter of the United Nations. The basic pledge of all the members of the

Equally serious efforts have been made to bring about conditions designed to assure that if Israel will withdraw in response to the repeated requests of the United Nations, there will then be achieved a greater security and tranquillity for that nation. This means that the United Nations would assert a determination to see that in the Middle East there will be a greater degree of justice and compliance with international law than was the case prior to the events of last October-November.

A United Nations Emergency Force, with Egypt's consent, entered that nation's territory in order to help maintain the cease-fire, which the United Nations called for on November 2. The Secretary-General, who ably and devotedly serves the United Nations, has recommended a number of measures which might be taken by the United Nations and by its Emergency Force to assure for the future the avoidance by either side of belligerent acts.

The United Nations General Assembly on February 2 by an overwhelming vote adopted a pertinent resolution. It was to the effect that, after full withdrawal of Israel from the Gulf of Aqaba and Gaza areas, the United Nations Emergency Force should be placed on the Egyptian-Israeli armistice lines to assure the scrupulous maintenance of the Armistice Agreement. Also the United Nations General Assembly called for the implementation of other measures proposed by the Secretary-General. These other measures embraced the use of the United Nations Emergency Force at the mouth of the Gulf of Aqaba, so as to assure non-belligerency in this area.

The United States was a cosponsor of this United Nations resolution. Thus the United States sought to assure that Israel would, for the future, enjoy its rights under the Armistice and under international law.

In view of the valued friendly relations which the United States has always had with the State of Israel, I wrote to Prime Minister Ben-Gurion on February 3. I recalled his statement to me of November 8 to the effect that the Israeli forces would be withdrawn under certain conditions, and I urged that, in view of the General Assembly resolution of February 2, Israel should complete that withdrawal.

However, the Prime Minister, in his reply, took the position that Israel would not evacuate its military forces from the Gaza Strip unless Israel retained the civil administration and police. This would be in contradiction to the Armistice Agreement. Also, the reply said that Israel would not withdraw from the Straits of Aqaba unless freedom of passage through the straits was assured.

It was a matter of keen disappointment to us that the Govern-

the principles and purposes of the United Nations. I added that our country could not believe that resort to force and war would for long serve the permanent interests of the attacking nations, which were Britain, France, and Israel.

So I pledged that the United States would seek through the United Nations to end the conflict. We would strive to bring about a recall of the forces of invasion and then make a renewed and earnest effort through that organization to secure justice, under international law, for all the parties concerned.

Since that time much has been achieved and many of the dangers implicit in the situation have been avoided. The Governments of Britain and France have withdrawn their forces from Egypt. Thereby, they showed respect for the opinions of mankind as expressed almost unanimously by the 80 nation members of the United Nations General Assembly.

I want to pay tribute to the wisom of this action of our friends and allies. They made an immense contribution to world order. Also they put the other nations of the world under a heavy obligation to see to it that these two nations do not suffer by reason of their compliance with the United Nations resolutions. This has special application, I think, to their treaty rights to passage through the Suez Canal, which had been made an international waterway for all by the treaty of 1888.

The Prime Minister of Israel, in answer to a personal communication, assured me early in November that Israel would willingly withdraw its forces if and when there should be created a United Nations force to move into the Suez Canal area. This force was, in fact, created and has moved into the Canal area.

Subsequently, Israeli forces were withdrawn from much of the territory of Egypt which they had occupied. However, Israeli forces still remain outside the armistice lines. They are at the mouth of the Gulf of Aqaba, which is about 100 miles from the nearest Israeli territory. They are also in the GaZa Strip, which, by the Armistice Agreement, was to be occupied by Egypt. These facts create the present crisis.

We are approaching a fateful moment when either we must recognize that the United Nations is unable to restore peace in this area or the United Nations must renew with increased vigor its efforts to bring about Israeli withdrawal.

Repeated, but, so far, unsuccessful, efforts have been made to bring about a voluntary withdrawal by Israel. These efforts have been made both by the United Nations and by the United States and other member states.

Radio and Television Address by President Eisenhower

February 20, 1957

I come to you again to talk about the situation in the Middle East. The future of the United Nations and peace in the Middle East may be at stake.

In the 4 months since I talked to you about the crisis in that area, the United Nations has made considerable progress in resolving some of the difficult problems. We are now, however, faced with a fateful moment as the result of the failure of Israel to withdraw its forces behind the armistice lines, as contemplated by the United Nations resolutions on this subject.

I have already today met with leaders of both parties from the Senate and the House of Representatives. We had a very useful exchange of views. It was the general feeling of that meeting that I should lay the situation before the American people.

Now, before talking about the specific issues involved, I want to make clear that these issues are not something remote and abstract but involve matters vitally touching upon the future of each one of us.

The Middle East is a landbridge between the Eurasian and African continents. Millions of tons of commerce are transmitted through it annually. Its own products, especially petroleum, are essential to Europe and to the Western World.

The United States has no ambitions or desires in this region. It hopes only that each country there may maintain its independence and live peacefully within itself and with its neighbours and, by peaceful cooperation with others, develop its own spiritual and material resources. But that much is vital to the peace and well-being of us all. This is our concern today.

So tonight I report to you on the matters of controversy and on what I believe the position of the United States must be.

When I talked to you last October, I pointed out that the United States fully realized that military action against Egypt resulted from grave and repeated provocations. But I said also that the use of military force to solve international disputes could not be reconciled with

mind not only commercial usage, but the passage of pilgrims on religious missions, which should be fully respected.

The United States recalls that on January 28, 1950, the Egyptian Ministry of Foreign Affairs informed the United States that the Egyptian occupation of the two islands of Tiran and Senafir at the entrance of the Gulf of Aqaba was only to protect the islands themselves against possible damage or violation and that this occupation being in no way conceived in a spirit of obstructing in any way innocent passage through the stretch of water separating these two islands from the Egyptian coast of Sinai, it follows that this passage, the only practicable one, will remain free as in the past, in conformity with international practice and recognized principles of the law of nations.

In the absence of some overriding decision to the contrary, as by the International Court of Justice, the United States, on behalf of vessels of United States registry, is prepared to exercise the right of free and innocent passage and to join with others to secure general recognition of this right.

It is of course clear that the enjoyment of a right of free and innocent passage by Israel would depend upon its prior withdrawal in accordance with the United Nations Resolutions. The United States has no reason to assume that any littoral state would under these circumstances obstruct the right of free and innocent passage.

The United States believes that the United Nations General Assembly and the Secretary-General should, as a precautionary measure, seek that the United Nations Emergency Force move into the Straits area as the Israeli forces are withdrawn. This again we believe to be within the contemplation of the Second Resolution of February 2, 1957.

(3) The United States observes that the recent resolutions of the United Nations General Assembly call not only for the prompt and unconditional withdrawal of Israel behind the Armistice lines but call for other measures.

We believe, however, that the United Nations has properly established an order of events and an order of urgency and that the first requirement is that forces of invasion and occupation should withdraw.

The United States is prepared publicly to declare that it will use its influence, in concert with other United Nations members, to the end that, following Israel's withdrawal, these other measures will be implemented.

We believe that our views and purposes in this respect are shared by many other nations and that a tranquil future for Israel is best assured by reliance upon that fact, rather than by an occupation in defiance of the overwhelming judgment of the world community.

Aide-Memoire from the United States to Israel

February 11, 1957

The United Nations General Assembly has sought specifically, vigorously, and almost unanimously, the prompt withdrawal from Egypt of the armed forces of Britain, France and Israel. Britain and France have complied unconditionaly. The forces of Israel have been withdrawn to a considerable extent but still hold Egyptian territory at Sharm el-Sheikh at the entrance to the Gulf of Aqaba. They also occupy the Gaza Strip which is territory specified by the Armistice arrangements to be occupied by Egypt.

We understand that it is the position of Israel that (1) it will evacuate its military forces from the Gaza Strip provided Israel retains the civil administration and police in some relationship to the United Nations, and (2) it will withdraw from Sharm el-Sheikh if continued freedom of passage through the Straits is assured.

With respect to (1) the Gaza Strip — it is the view of the United States that the United Nations General Assembly has no authority to require of either Egypt or Israel a substantial modification of the Armistice Agreement, which, as noted, now gives Egypt the right and responsibility of occupation. Accordingly, we believe that Israeli withdrawal from Gaza should be prompt and unconditional, leaving the future of the Gaza Strip to be worked out through the efforts and good offices of the United Nations.

We recognise that the area has been a source of armed infiltration and reprisals back and forth contrary to the Armistice Agreement and is a source of great potential danger because of the presence there of so large a number of Arab refugees — about 200,000. Accordingly, we believe that the United Nations General Assembly and the Secretary-General should seek that the United Nations Emergency Force, in the exercise of its mission, move into this area and be on the boundary between Israel and the Gaza Strip.

The United States will use its best efforts to help to assure this result, which we believe is contemplated by the Second Resolution of February 2, 1957.

With respect to (2) the Gulf of Aqaba and access thereto — the United States believes that the Gulf comprehends international waters and that no nation has the right to prevent free and innocent passage in the Gulf and through the Straits giving access thereto. We have in

Resolution of the General Assembly

February 2, 1957

The General Assembly,

Having received the report of the Secretary-General of January 24, 1957 ;

Recognising that withdrawal by Israel must be followed by action which would assure progress towards the creation of peaceful conditions ;

1. Notes with appreciation the Secretary-General's report and the measures therein to be carried out upon Israel's complete withdrawal ;

2. Calls upon the Governments of Egypt and Israel scrupulously to observe the provisions of the General Armistice Agreement between Egypt and Israel of February 24, 1949 ;

3. Considers that, after full withdrawal of Israel from the Sharm el-Sheikh and Gaza areas, the scrupulous maintenance of the Armistice Agreement requires the placing of the United Nations Emergency Force on the Egyptian-Israel armistice demarcation line and the implementation of other measures as proposed in the Secretary-General's report, with due regrad to the considerations set out therein with a view to assist in achieving situations conducive to the maintenance of peaceful conditions in the area ;

4. Requests the Secretary-General, in consultation with the parties concerned, to take steps to carry out these measures and to report, as appropriate, to the General Assembly.

Resolution of the General Assembly

February 2, 1957

The General Assembly,

Recalling its resolutions 997 (ES-1) of 2 November 1956, 998 (ES-1) and 999 (ES-1) of 4 November 1956, 1002 (ES-1) of 7 November 1956, 1120 (XI) of 24 November 1956 and 1123 (XI) of 19 January 1957 ;

1. Deplores the non-compliance of Israel to complete its withdrawal behind the armistice demarcation line despite the repeated requests of the General Assembly ;

2. Calls upon Israel to complete its withdrawal behind the armistice demarcation line without further delay.

Resolution adopted by the Knesset

Janaury 23, 1957

(a) The Knesset records that the United Nations Assembly, in its resolution of January 19, 1957, not only fails to advance the cause of peace in the Middle East, which is Israel's chief aim, but completely ignores the danger threatening Israel as a result of the openly proclaimed refusal of the Governments of Egypt and the other Arab States to recognise the fact of Israel's existence and make peace with her.

(b) After hearing the Prime Minister's statement of January 23, the Knesset resolves :

1. Israel will continue to occupy the Gaza Strip, and to bear the responsibility, with her own resources, for the internal and external security f the Strip.

She will continue to maintain and develop self-government for the inhabitants in every town and village in the Strip ; she will grant U.N.R.W.A. all facilities for the continuance of its work on behalf of the refugees and will continue to provide the inhabitants of the Strip with all public services.

2. The Israeli Defence Forces will not evacuate the Tiran Straits until Israeli and international freedom of navigation in the Tiran Straits and the Red Sea, to and from Eilat, is safeguarded by effective guarantees in agreement with Israel.

3. Israel calls for the demilitarization of the Sinai Peninsula.

4. Israel calls on the United Nations Organization to prepare plans for a permanent solution of the problem of the refugees including those in the Gaza Strip.

Israel will contribute to the best of her ability towards such a solution.

5. Israel will insist that in any settlement of the Suez Canal problem, freedom of navigation for Israel shall be safeguarded without discrimination of any kind whatsoever.

The Knesset and the nation are determined to stand firm in defence of Israel's rights and her security.

(b) Israel will continue to supply administrative services including agriculture, education, health, industry, labour, welfare.

(c) Law and order will be maintained by the Israeli police (including local police).

(d) Israel will continue to make available and to develop the public utilities such as electricity and water.

(e) Israel will continue to develop local administration in towns and villages.

(f) Israel will support the development of means of livelihood for the local population of about 80,000, two thirds of whom were unemployed under Egyptian administration.

(g) The necessary functions of security and administration are all covered by the above proposals. An international military force would not be able effectively to undertake the police duties necessary to prevent a recrudescence of fedayeen activities. Nor would such a force be in a position to carry out measures of administration and of economic development for the civilian population. For these reasons the entry of the United Nations Emergency Force into the Gaza area is not envisaged under this plan.

(h) Israel will continue to co-operate with the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East in connection with the care and maintenance of the refugees.

(i) Israel will make its full contribution towards any United Nations plan for the permanent settlement of the refugees, including those in Gaza. Israel urges that such plans be formulated and implemented as soon as possible.

(j) In connection with the above matters, Israel is ready to work out with the United Nations a suitable relationship with respect to the Gaza Strip.

to develop its capacity to help solve this problem, more clarity and precision are needed in defining its character, its functions and above all, the duration of its tenure and the conditions for the termination of its assignments. The need for such precision is the more urgent in view of the fact that many delegations, including those whose troops compose the Force, have expressed conflicting views on the functions and nature of the force.

D. *The Gaza Strip :*

13. Israel's approach to this question comprises the following considerations :

(a) The Egyptian occupation of Gaza arose out of acts of force committed in 1948 during an attempt to overthrow a recommendation of the General Assembly, and in defiance of successive cease-fire resolutions by the Security Council.

(b) The area has never been part of Egypt and its inhabitants are not Egyptian citizens.

(c) During eight years of occupation, Egypt used the Gaza Strip solely as a spring-board for assaults against Israel. The notorious fedayeen movement had its main centres and recruiting grounds in Gaza. As a result of this fact, Gaza was the source of constant threats to peace and tranquillity over a large portion of Israel's territory.

(d) During the occupation, Egypt made no attempt to rehabilitate any of Gaza's refugee population or to develop the population or develop the political freedom or economic welfare of the permanent residents of the zone.

(e) At the present time law and order prevail in Gaza. Its municipal institutions and public utilities are soundly established. Autonomous local government is being developed ; and numerous economic advantages accrue to the zone from the association of its econmic life with that of Israel. A report by a representative of the Secretary-General makes it clear that hardship and disorder would result from the disruption of this pattern of growing stability.

(f) Israel does not seek to annex Gaza or to maintain its military forces there. On the other hand, Israel is the only State which has a direct interest in a peaceful, orderly and prosperous Gaza Strip.

14. In the light of these considerations Israel offers the following programme for study and comment :

(a) No Israel military forces will remain in the area of the Gaza Strip.

duty to fulfil recommendations in which Egypt has an interest. Accordingly, Israel formally requests the Secretary-General to ascertain Egypt's intentions with respect to the 1951 resolution of the Security Council.

9. Many delegations which spoke in the General Assembly during the recent debate raised the possibility that the United Nations Emergency Force might be so developed as to contribute to a solution to this problem. Some delegations invited the Secretary-General to make proposals in this connection.

10. The Government of Israel considers that the United Nations Emergency Force could be a factor in the solution of this problem if the following arrangements were confirmed and implemented :

(a) On the withdrawal of Israel forces, the positions evacuated along the western coast of the Gulf of Aqaba would be held by the United Nations Emergency Force, as had been the case with other areas from which Israel forces have withdrawn.

(b) It would be the function of the United Nations Emergency Force to see to it that freedom of navigation was maintained and belligerent acts avoided in the Gulf of Aqaba and the Straits of Tiran. The prevention of acts of belligerency is definitely within the mandate of the United Nations Emergency Force.

(s) The United Nations Emergency Force would remain in the area under discussion so long as it has its function to prevent any renewal of hostilities.

(d) In view of the above considerations the United Nations Emergency Force would maintain its position along the western shore of the Gulf of Aqaba until another effective means was agreed upon between the parties concerned for ensuring permanent freedom of navigation and the absence of belligerent acts in the Straits of Tiran and the Gulf of Aqaba.

(e) Such effective means would be deemed to have been found when a peace settlement was achieved ; or when secure freedom of navigation was guaranteed by other international instruments to which Israel was a party.

C. *The Function of the United Nations Emergency Force :*

11. All the elements in the above proposals (the withdrawal of forces ; the need to guarantee free navigation ; the assignment of the United Nations Emergency Force with the function of preventing belligerency ; and the need to secure compliance with the Security Council's resolution of September 1, 1951) were advocated by many delegations in the course of the recent General Assembly debate.

12. It is evident that, if the United Nations Emergency Force is

to a policy of simultaneous liquidation of belligerent acts. Israel is willing at any time to sign a protocol or other instrument for the mutual and simultaneous liquidation of belligerency ; or a non-aggression pact.

B. *The Sharm el-Sheikh Area :*

6. The aim is the simultaneous reconciliation of two objectives — the withdrawal of Israel forces, and the guaranteeing of permanent freedom of navigation, by the prevention of belligerent acts against shipping in the Straits of Tiran and the Gulf of Aqaba, which have the character of international waterways in which the right of innocent passage exists.

7. The need for accompanying any withdrawal of Israel forces by related measures for ensuring free navigation and the prevention of belligerency is dictated by the following considerations :

(a) For six years Egypt imposed illegal restrictions on the passage of shipping to Elath by the use and threat of force, through the establishment of gun positions at Sharm el-Sheikh..

(b) If Egypt were able to re-establish its gun positions and to exercise forcible restrictions on Israel-bound shipping, a grave danger would arise to peace and security. It is axiomatic that the General Assembly cannot intend its resolutions to lead, in the course of their implementation, to the restoration of an illegal situation with a consequent eruption of conflict.

(c) Egypt has not taken any steps to comply with the basic decision against belligerency and maritime restrictions adopted by the Security Council on September 1, 1951. This fact has a direct effect on the nature of Israel's obligations towards Egypt and on the need for Israel to be safeguarded against maritime blockade in other waterways.

(d) Many nations have a legitimate interest in the freedom of navigation in the Gulf of Aqaba ; and in the recent discussion of he General Assembly a wide consensus of opinion was heard in favour of establishing suitable measures forthwith for ensuring freedom of navigation.

(e) The deprivations suffered in the past, and still being suffered by many nations, including Israel, through Egypt's refusal to comply with her international obligations in the Suez Canal make it imperative to ensure that the blockade is never restored to the Gulf of Aqaba.

8. Egyptian compliance with the decision of the Security Council of September 1, 1951 has legal and chronological priority over Israel's

Aide-Memoire from the Government of Israel to Mr. Hammarskjold regarding Sharm el-Sheikh and the Gaza Strip

January 23, 1957

A. ***Background*** :

1. In conversations between the Secretary-General and the Israel delegation during December 1956 and January 1957 it was agreed that the discussion of the problems of Sharm el-Sheikh and the Gaza Strip belonged to the final stage of the withdrawal process. There is an international interest involved in the former ; and the problems inherent in the latter are especially complex.

2. Israel's approach to these, as to other problems, is influenced primarily by the policy of belligerency maintained by Egypt for several years. This policy finds expression in the Egyptian doctrine of a 'state of war'. In Egypt's refusal to recognise Israel's Charter rights of sovereignty, independence and integrity; and in the organisation by Egypt of Hostile acts including raids, armed attacks, and blockade activities in the Suez Canal and the Gulf of Aqaba.

3. It is clear that Israel's policy towards Egypt must be influenced by Egypt's policy towards Israel, since the duties of Member States towards each other under the Charter are governed by the principle of reciprocity. For this reason the Government of Israel has attempted to elicit a definition of Egypt's basic policy towards Israel. On November 4, 1956 and thereafter Israel attempted to clarify whether Egypt intends to maintain a state of war against Israel ; whether it agrees to recall fedayeen gangs under its control in other territories ; whether it will suspend the economic boycott and blockade of Israel-bound shipping in the Suez Canal ; and whether it will agree to enter into negotiations with Israel with a view to the establishment of peace. Egypt's lack of response to these questions can only be interpreted as signifying that Egypt intends to maintain its belligerent policy towards Israel on land, sea and in the air.

4. This consideration strengthens Israel's concern to ensure that the withdrawal of its forces from Egypt should not be undertaken in such a manner to strengthen the serious likelihood of warlike acts against it.

5. The position would be radically different if Egypt would agree

later, react with force if Communist controlled governments used open force to conquer the Middle East ? Would it not then be obvious that the United States itself was in process of being imperiled ? Would not action be the overwhelming will of the Congress and of the Nation ? But if that be so, the time to make clear our resolve is now. Only thus can we adequately serve the cause of freedom and of peace.

You may feel — I do feel — that there is in fact no doubt as to what the Congress would do if international communism set out on a piecemeal conquest of the world by war. But until the Congress has actually spoken, there is doubt in the Middle East and there may be doubt in the Soviet Union. If those doubts persist, then the danger persists and grows. If we elect to wait and see and then decide, the waiting period will greatly heighten vulnerability to both direct attack by overwhelming force and to indirect aggression. And we shall not have deterred the aggression.

Only if Congress quickly dispels doubts, only if it puts the stamp of its approval upon a rounded program of economic and military assistance and reassurance for the Middle East, will it have done the maximum it can do to preserve peace and freedom.

The purpose of the proposed resolution is not war. It is peace. The purpose, as in the other cases where the President and the Congress have acted together to oppose international communism is to stop World War III before it starts.

mic and military assistance programs, it is proposed that from funds already appropriated by past mutual security legislation up to $ 200 million may be used in the President's discretion for the Middle East, this authority to be supplementary to his present discretionary authority under existing legislation. This does not involve the authorizing or appropriating of any additional money. We seek greater flexibility in respect of funds already appropriated so that the peace ammunition already provided by the Congress can be more freely and effectively used in what has, since last June, become an area of greater need than was then anticipated. The matter of funds for future fiscal years will be dealt with later, as outlined by the President message.

The authority to use the armed forces of the U.S. is designed to apply to cases of over armed aggression coming from some nation « controlled by international communism ». That phrase is taken from the Mutual Security Act. Any employment of armed force would be consonant with the United Nations Charter and the other treaty obligations of the United States, notably the provision found in the charter of the United Nations and in our security treaties that we shall refrain in our international relations from a threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state. Furthermore such use of force would be subject to article 51 of the Charter of the United Nations, which recognizes the inherent right of collective self-defense if an armed attack occurs but which goes on to provide that the exercise of this right of self-defense shall in no way affect the authority and responsibility of the Security Council to take such action as it deems necessary in order to maintain or restore international peace and security. Coordination with the United Nations would be further assured by a provision that any United States use of force shall be consonant with the action and recommendations of the United Nations.

The proposed legislation is in the judgment of our President necessary to meet the danger.

The danger can take any one or more of several forms. There is the possibility of open armed attack. There is the possibility of subversion, a danger which is increased if there be a sense of insecurity. There is the danger that economic conditions be such as to make communism seem an attractive choice. Any program, to be adequate, must be prepared to meet all three of these dangers and any combination of them. Also, those needs cannot be met under present conditions unless we make clear now, in relation of the Middle East, what we have already made clear in relation to so many areas ; namely, that armed Communist attack would have to be met, if need be, by the armed force of the United States.

Is there, in fact, doubt that the United States, would sooner or

For all these reasons, the United States must do whatever it properly can to assist the nations of the Middle East to maintain their independence.

No Single Formula :

The question of what to do is extraordinarily difficult. The area is much divided among itself. There is a high degree of disunity between the Arab States and Israel, a disaccord which has been heightened by the recent Israeli military action in Egypt. There is much disunity as between Arab States themselves. There is suspicion against any outside force lest it be a devise to reimpose colonialism. That suspicion has been heightened by recent events which impair what have been mutual relations between the Middle East and Europe.. There is the problem of the Suez Canal.

It is not feasible to find a simple answer to the question of how the United States can help to keep the area free. It is hard to help in one direction without creating suspicion in another. No single formula will solve all the problems of the Middle East. They will have to be attacked in a variety of ways, as we have steadily sought to do and will continue to do. But the evolution of events now requires us to add a new element to reinforce our other actions in the area.

President Eisenhower's Recommendation :

After the most thorough consideration, President Eisenhower has concluded, and has recommended to the Congress, that action be taken which will first of all make unmistakably clear that it is the policy of the United States, declared by the Congress and the President, to cooperate with the nations of the Middle East to maintain their independence.

It would in the second place authorize the President to assist any nation or group of nations in that general area in the development of economic strength dedicated to the maintenance of national independence.

It would in the third place authorise the President to undertake military assistance progress with any such nation or group of nations, if they desire such assistance.

It would in the fourth place authorise the President to employ the armed force of the United States to secure and protect the territorial integrity and political independence of any such nation or group of nations requesting such aid against overt armed aggression from any nation controlled by international communism.

In order to enable the President the better to carry out econo-

U.S. Secretary (Dulles's) Proposals on the Middle East

January 7, 1957

Since World War II, the United States has had to meet a series of critical situations with strong measures backed with national unity..

The Threat to the Middle East :

Today we concern ourselves with the Middle East. Few if any of us doubt that it would be a major disaster for the nations and peoples of the Middle East, and indeed for all the world, if that area were to fall into the grip of international communism.

It would be a political disaster for the nations of the Middle East because then those nations, like the European satellites, would lose the national independence which they so ardently desire and which now they are beginning to exercise in full measure.

It would be an economic disaster to them. The principal economic asset of the area is petroleum, and only the free nations offer an adequate market.

It would be a disaster for the peoples of the Middle East because they are deeply religious peoples and their spiritual suffering would be grievous if they were subjected to the fate of other religious peoples who have fallen under the rule of atheistic, materialistic communism.

The disaster would spread far beyond the confines of the Middle East itself. The economics of many free-world countries depend directly upon natural products of the Middle East and on transportation through the Middle East. And. indirectly, the entire free-world economy is concerned. Western Europe is particularly dependent upon the Middle East. The vast sacrifices, the United States ha smade for the economic recovery of Europe and military defense of Europe would be virtually nullified if the Middle East fell under the control of international communism.

Finally, a Communist break through in the Middle East would encourage the Soviet rulers to resort everywhere to more aggressive policies. It would severely weaken the pressures within the Soviet world for more liberal policies. It would be a severe blow to the struggling peoples of Hungary and Poland who are so valiantly striving for more independence. It would undo, throughout the world, much of the benefit of the earlier actions I have recalled.

Resolution of the General Assembly

November 7, 1956

The General Assembly,

Recalling its resolutions 997 (ES-1) of November 2, 1956, 998 (ES-1) and 999 (ES-1) of November 4, 1956 and 1000 (ES-1) of November 5, 1956, adopted by overwhelming majorities ;

Noting in particular that the General Assembly, by its resolution 1000 (ES-1), established a United Nations Command for an emergency international force to secure and supervise the cessation of hostilities in accordance with all the terms of its resolution 997 (ES-1) ;

1. *Reaffirms* the above-mentioned resolutions ;

2. *Calls* once again upon Israel immediately to withdraw all its forces behind the armistice lines established by the General Armistice Agreement between Egypt and Israel of February 24, 1949 ;

3. *Calls* once again upon the United Kingdom and France immediately to withdraw all their forces from Egyptian territory, consistently with the above-mentioned resolutions ;

4. *Urges* the Secretary-General to communicate the present resolution to the parties concerned, and requests him promptly to report to the General Assembly on the compliance with this resolution.

6. Establishes an Advisory Committee composed of one representative from each of the following countries : Brazil, Canada, Ceylon, Colombia, India, Norway and Pakistan, and requests this Committee, whose Chairman shall be the Secretary-General, to undertake the development of those aspects of the planning for the force and its operation not already dealt with by the General Assembly and which do not fall within the area of the direct responsibility of the Chief of the Command ;

7. Authorizes the Secretary-General to issue all regulations and instructions which may be essential to the effective functioning of the force, following consultation with the Committee aforementioned, and to take all other necessary administrative and executive action ;

8. Determines that, following the fulfilment of the immediate responsibilities defined for it in operative paragraphs 6 and 7 above, the Advisory Committee shall continue to assist the Secretary-General in the responsibilities falling to him under the present and other relevant resolutions ;

9. Decides that the Advisory Committee, in the performance of its duties, shall be empowered to request, through the usual procedures, the convening of the General Assembly and to report to the Assembly whenever matters arise which, in its opinion, are of such urgency and importance as to require consideration by the General Assembly itself ;

10. Requests all Member States to afford assistance as necessary to the United Nations Command in the performance of its functions, including arrangements for passage to and from the area involved.

Resolution of the General Assembly

November 7, 1956

The General Assembly,

Recalling its resolution 997 (ES-1) of November 2, 1956 concerning the cease-fire, withdrawal of troops and other matters related to the military operations in Egyptian territory, as well as its resolution 998 (ES-1) of November 4, 1956 concerning the request to the Secretary-General to submit a plan for an emergency international United Nations force ;

Having established by its resolution 1000 (ES-1) of November 5, 1956 a United Nations Command for an emergency international force, having appointed the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization as Chief of the Command with authorization to him to begin the recruitment of officers for the Command, and having invited the Secretary-General to take the administrative measures necessary for the prompt execution of that resolution ;

Noting with appreciation the second and final report of the Secretary-General on the plan for an emergency international United Nations Force as requested in General Assembly resolution 998 (ES-1), and having examined that plan ;

1. Expresses its approval of the guiding principles for the organization and functioning of the emergency international United Nations Force as expounded in paragraphs 6 to 9 of the Secretary-General's report ;

2. Concurs in the definition of the functions of the force as stated in paragraph 12 of the Secretary-General's report ;

3. Invites the Secretary-General to continue discussions with Governments of Member States concerning offers of participation in the force, toward the objective of its balanced composition ;

4. Requests the Chief of the Command, in consultation with the Secretary-General as regards size and composition, to proceed forthwith with the full organization of the force ;

5. Approves provisionally the basic rule concerning the financing of the force laid down in paragraph 15 of the Secretary-General's report ;

tion of participation is under consideration by the Governments. It is my hope that broader participation will be possible as soon as a plan is approved, so that a more definite judgement may be possible concerning the implications of participation. The reactions so far received lead me to believe that it should be possible to meet quickly at least the most basic need for personnel. The possibilities, as finally established, may call for an adjustment later of the size and organization of the force in relation to what would in principle be the most satisfactory solution.

General Questions

17. In my first report it was stated that the later stage in the development to which I referred in paragraph 13 above « is likely to correspond to a period where the functions.. should be viewed in the light of efforts over a longer range ». While mentioning this point I reserved my right to elaborate the consideration briefly dealt with. After further reflection, I would not for the present wish to go beyond what I have said on the subject in previous parts of the present report, especially concerning the functions of the force. It would be premature to express views on problems likely to arise after the immediate crisis is past.

18. On several matters mentioned above it has been necessary to leave the question open. This is explained in part by a lack of time and in part by the need for further study. I suggest that these open matters be submitted to exploration by a small committee of the General Assembly ; this body, if eestablished, might also serve as an advisory committee to the Secretary-General for questions relating to the operations. On the other hand, on all points where a decision of significance to the further development of the plan seems possible now, the General Assembly should proceed to action forthwith.

19. I am fully aware of the exploratory character of this plan in many respects. Time is vital and this is some excuse not only for the lack of detail in this first approach but also for decisions by the General Assembly reached in more general terms than is customary. If the force is to come into being with all the speed indispensable to its success, a margin of confidence must be left to chose who will carry the responsibility for putting the decisions of the General Assembly into effect.

force. In my first report, I pointed out that the situation is likely to involve two stages : the first one when certain immediate tasks have to be fulfilled, the second one when somewhat different tasks, although within the framework set out in paragraph 12 above, will fall upon the force. It is likely that the size of the force will require some adjustment to the development of the tasks. Further study of such matters is required, and I have invited the Chief of the United Nations Command, General Burns, to present his views urgently.

14. It is not possible at this time to make any proposals as to the general organization of the force beyond those clearly following from resolution 998 (ES-1) of November 4, 1956. General experience seems to indicate that it is desirable that countries participating in the force should provide self-contained units in order to avoid loss of time and efficiency which is unavoidable when new units are set up through joining together small groups of different nationalities. The question requires additional study and is obviously closely linked to the condition that various Member States will provide sufficiently large units. The difficulty in presenting a detailed plan of organization need not delay the establishment of the force. It is likely that during the first period, at all events, the force would have to be composed of a few units of battalion strength, drawn from countries or groups of countries which can provide such troops without delay. It is my endeavour in the approaches to Governments to build up a panel sufficiently broad to permit such a choice of units as would provide for a balanced composition in the force. Further planning and decisions on organization will to a large extent have to depend on the judgment of the Chief of Command and his staff.

Questions of Financing

15. The question of how the force should be financed likewise requires further study. A basic rule which, at least, could be applied provisionally, would be that a nation providing a unit would be responsible for all costs for equipment and salaries, while all other costs should be financed outside the normal budget of the United Nations. It is obviously impossible to make any estimate of the costs without a knowledge of the size of the corps and the length of its assignment. The only practical course, therefore, would be for the General Assembly to vote a general authorization for the cost of the force on the basis of general principles such as those here suggested.

Questions of Recruitment

16. Time permitted me to discuss the question of participation in the force with only a limited number of Member Governments. Offers of assistance in writing so far received are annexed to the present report. In cases other than those covered by the annexed letters, the ques-

directed against a Member country. There is an obvious difference between establishing the force in order to secure the cessation of hostilities, with a withdrawal of forces, and establishing such a force with a view to enforcing a withdrawal of forces. It follows that while the force is different in that, as in many other respects, from the observers of the United Nations Truce Supervision Organization, it is, although paramilitary in nature, not a force with military objectives.

Questions of Functions

11. The question of determining the functions of the emergency international United Nations Force has been dealt with in part in the preceding paragraphs. It is difficult in the present situation and without further study to discuss it with any degree of precision. However, the general observations which are possible should at this stage be sufficient.

12. In the General Assembly resolution 998 (ES-1) the terms of reference are, as already stated, « to secure... the cessation of hostilities in accordance with all the terms » of resolution 997 (ES-) of November 2, 1956. This resolution urges that « all parties now involved in hostilities in the area agree to an immediate cease-fire and, as part thereof, halt the movement of military forces and arms into the area » ; and also « urges the parties to the armistice agreements promptly to withdraw all forces behind the armistice lines, to desist from raids across behind the armistice lines into neighbouring territory, and to observe scrupulously the provisions of the armistice agreements ». These two provisions combined indicate that the functions of the United Nations Force would be, when a cease-fire is being established, to enter Egyptian territory with the consent of the Egyptian Government, in order to help maintain quiet during and after the withdrawal of non-Egyptian troops, and to secure compliance with the other terms established in the resolution of November 2, 1956. The force obviously should have no rights other than those necessary for the execution of its functions, in co-operation with local authorities. It would be more than an observers' corps, but in no way a military force temporarily controlling the territory in which it is stationed ; nor, moreover, should the force have military functions exceeding those necessary to secure peaceful conditions on the assumption that the parties to the conflict take all necessary steps for compliance with the recommandations of the General Assembly. Its functions can, on this basis, be assumed to cover an area extending roughly from the Suez Canal to the armistice demarcation lines established in the armistice agreement between Egypt and Israel.

Questions of Size and Organization of the Force

13. Time has so far not permitted the necessary technical studies. It is therefore not yet possible to say what should be the size of the

ject to agreement by the parties involved, which it would be difficult to reconcile with the the development of the international force along the course already being followed by the General Assembly.

7. Resolution 998 (ES-1), in which the General Assembly requests the Secretary-General to submit a plan for the international force, given further guidance. Thus, it is said that the force should be set up on an « emergency » basis. The situation envisaged is more clearly defined in the terms of reference of the force (resolution 998 (ES-1 which are « to secure and supervise the cessation of hostilities in accordance with all the terms » of the General Assembly resolution of November 2, 1956.

8. A closer analysis of the concept of the emergency international United Nations Force, based on what the General Assembly has stated in its resolution on the matter, indicates that the Assembly intends that the force should be of a temporary nature, the length of its assignment being determined by the needs arising out of the present conflict. It is further clear that the General Assembly, in its resolution 1000 (ES-1) of November 5, 1956, by the reference to its resolution 997 (ES-1 of November 2, has wished to reserve for itself the full determination of the tasks of this emergency force and of the legal basis on which it must function in fulfilment of its mission. It follows from its terms of reference that there is no intent in the establishment of the force to influence the military balance in the present conflict and, thereby, the political balance affecting efforts to settle the conflict. By the establishment of the force, therefore, the General Assembly has not taken a stand in relation to aims other than those clearly and fully indicated in its resolution 997 (ES-1 of November 2, 1956.

9. Functioning, as it would, on the basis of a decision reached under the terms of the resolution 337 (V) «Uniting for Peace», the force, if established, would be limited in its operations to the extent that consent of the parties concerned is required under generally recognized international law. While the General Assembly is enabled to establish the force with the consent of those parties which contribute units to the force, it could not request the force to be stationed or operate on the territory of a given country without the consent of the Government of that country. This does not exclude the possibility that the Security Council could use such a force within the wider margins provided under Chapter VII of the United Nations Charter. I would not for the present consider it necessary to elaborate this point further, since no use of the force under Chapter VII, with the rights in relation to Member States that this would entail, has been envisaged.

10. The point just made permits the conclusion that the setting up of the force should not be guided by the needs which would have existed had the measure been considered as part of an enforcement action

(b) A second possibility is that the United Nations charge a country, or a group of countries, with the responsibility to provide independently for an emergency international force serving for purposes determined by the United Nations. In this case it would obviously be impossible to achieve the same independence in relation to national policies as would be established through the first approach.

(c) Finally, as a third possibility, an emergency international force may be set up in agreement among a group of nations, later to be brought into an appropriate relationship to the United Nations. This approach is open to the same reservation as the second one, and possibly others.

Variations of form, of course, are possible within a wide range, but the three concepts mentioned seem to circumscribe the problem.

5. In the decision on the establishment of the United Nations Command, on an emergency basis, which the General Assembly took on November 5, 1956, the Assembly chose to follow the first of the three types mentioned in paragraph 4 above. The second type was that followed in the case of the Unified Command in Korea. There is no precedent for the use of the third type, but it would seem to represent one of the possible forms for implementation of the suggestion in the replies of November 5, 1956 of the Governments of France and the United Kingdom to my request for a cease-fire. In attempting to work out a plan for setting up an emergency international United Nations Force, I have based my considerations on the legal situation created by the decision in principle of the General Assembly, implied in the request of the Assembly to me to submit within forty-eight hours a plan for such a force, and in its later decision to establish a United Nations Command, in implementation of this first resolution.

6. In its resolution 1000 (ES-1) on the United Nations Command, the General Assembly authorized the Chief Command, in consultation with the Secretary-General, to recruit officers from the United Nations Truce Supervision Organization, or directly from various Member States other than the permanent members of the Security Council. This recruitment procedure affords an important indication of the character of the force to be set up. On the one hand, the independence of the Chief of Command in recruiting officers is recognized. On the other hand, the principle is established that the force should be recruited from Member States other than the permanent members of the Security Council. The first of these elements in the new approach has an important bearing on the interpretation of the status of the Chief of Command. The second point has an equally important bearing on the character of the whole Command. It may in this context be observed that the Franco-British proposal, to which I have already referred, may imply that the question of the composition of the staff and contingents should be sub-

Second and Final Report by Mr. Hammarskjold

on the plan for a United Nations Force

November 6, 1956

1. In resolution 998 (ES-1) of November 4, 1956, concerning an emergency international United Nations Force, the General Assembly requested the Secretary-General, as a matter of priority, to submit to it within forty-eight hours a plan for the setting up, with the consent of the nations concerned, of such a Force in order to secure and supervise the cessation of hostilities in accordance with all the terms of resolution 997 (ES-1) of November 2, 1956. In pursuance of this request I have the honour to submit this second and final report.

2. In my first report on this matter, submitted on November 4, 1956 to the General Assembly, I gave an account of the initial consultations with delegations and submitted for consideration a proposal for the immediate establishment of a United Nations Command for the purpose in question. A draft resolution sponsored by Canada, Colombia and Norway based on this report, was adopted by the General Assembly on November 5, 1956 (resolution 1000 (ES-1).

3. In my first report, I touched briefly on various questions which would arise in setting up the projected United Nations Force. After further consideration and consultations, I have the honour to submit herewith the conclusions which I have been able to reach within the short time at my disposal.

Questions of Principle

4. An emergency international United Nations Force can be developed on the basis of three different concepts :

(a) It can, in the first place, be set up on the basis of principles reflected in the constitution of the United Nations itself. This would mean that its chief responsible officer should be appointed by the United Nations, and that he, in his functions, should be responsible ultimately to the General Assembly and/or the Security Council. His authority should be so defined as to make him fully independent of the policies of any one nation. His relations to the Secretary-General of the United Nations should correspond to those of the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization.

Resolution of the General Assembly

November 4, 1956

The General Assembly,

Bearing in mind the urgent necessity of facilitating compliance with its resolution 997 (ES-1) of November 2, 1956 ;

Requests, as a matter of priority, the Secretary-General to submit to it within forty-eight hours a plan for the setting up, with the consent of the nations concerned, of an emergency international United Nations Force to secure and supervise the cessation of hostilities in accordance with all the terms of the aforementioned resolution.

Resolution of the General Assembly

November 4, 1956

The General Assembly,

Noting with regret that not all the parties concerned have yet agreed to comply with the provisions of its resolution 997 (ES-1) of November 2, 1956 ;

Noting the special priority given in that resolution to an immediate cease-fire and, as part thereof, to the halting of the movement of military forces and arms into the area ;

Noting further that the resolution urged the parties to the armistice agreements promptly to withdraw all forces behind the armistice lines, to desist from raids across the armistice lines into neighbouring territory, and to observe scrupulously the provisions of the armistice agreements ;

1. Reaffirms its resolution 997 (ES-1), and once again calls upon the parties immediately to comply with the provisions of the said resolution ;

2. Authorizes the Secretary-General immediately to arrange with the parties concerned for the implementation of the cease-fire and the halting of the movement of military forces and arms into the area, and requests him to report compliance forthwith and, in any case, not later than twelve hours from the time of adoption of the present resolution ;

3. Requests the Secretary-General, with the assistance of the Chief of Staff and the members of the United Nations Truce Supervision Organization, to obtain compliance of the withdrawal of all forces behind thea armistice lines ;

4. Decides to meet again immediately on receipt of the Secretary-General's report referred to in paragraph 2 of the present resolution.

Resolution of the General Assembly

November 2, 1956

The General Assembly,

Noting the disregard on many occasions by parties to the Israel-Arab armistice agreements of 1949 of the terms of such agreements, and that the armed forces of Israel have penetrated deeply into Egyptian territory in violation of the General Armistice Agreement between Egypt and Israel of February 24, 1949 ;

Noting that armed forces of France and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland are conducting military operations against Egyptian territory ;

Noting that traffic through the Suez Canal is now interrupted to the serious prejudice of many nations ;

Expressing its grave concern over these developments ;

1. Urges as a matter of priority that all parties now involved in hostilities in the area agree to an immediate cease-fire and, as part thereof, halt the movement of military forces and arms into the area ;

2. Urges the parties to the armistice agreements promptly to withdraw all forces behind the armistice lines, to desist from raids across the armistice lines into neighbouring territory, and to observe scrupulously the provisions of the armistice agreements ;

3. Recommends that all Member States refrain from introducing military goods in the area of hostilities and in general refrain from any acts which would delay or prevent the implementation of the present resolution ;

4. Urges that, upon the cease-fire being effective, steps be taken to reopen the Suez Canal and restore secure freedom of navigation ;

5. Requests the Secretary-General to observe and report promptly on the compliance with the present resolution to the Security Council and to the General Assembly, for such further action as they may deem appropriate in accordance with the Charter ;

6. Decides to remain in emergency session pending compliance with the present resolution.

Resolution No. 119 (1956) of October 31, 1956 Calling of Emergency Special Session to consider Invasion of Egypt

The Security Council,

Considering that a grave situation has been created by action undertaken against Egypt ;

Taking into account that the lack of unanimity of its permanent members at the 749th and 750th meetings of the Security Council has prevented it from exercising its primary responsibility for the maintenance of internationl peace and security ;

Decides to call an emergency special session of the General Assembly ,as provided in General Assembly resolution 377 A (V) of November 3, 1950, in order to make appropriate recommendation.

Draft Resolution submitted to the Security Council

by the Soviet Union

October 30, 1956

The Security Council,

Noting that the armed forces of Israel have penetrated deeply into Egyptian territory in violation of the General Armistice Agreement between Egypt and Israel ;

Expressing its grave concern at this violation of the Armistice Agreement ;

1. Calls upon all the parties concerned immediately to cease-fire ;

2. Calls upon Israel immediately to withdraw its armed forces behind the established armistice lines ;

3. Requests the Secretary-General to keep the Security Council informed on compliance with the resolution and to make whatever recommendations he deems appropriate for the maintenance of international peace and security in the area by the implementation of this and prior resolutions.

Draft Resolution submitted to the Security Council

by the United States

October 30, 1956

The Security Council,

Noting that the armed forces of Israel have penetrated deeply into Egyptian territory in violation of the General Armistice Agreement between Egypt and Israel ;

Expressing its grave concern at this violation of the Armistice Agreement ;

1. Calls upon Israel immediately to withdraw its armed forces behind the established armistice lines ;

2. Calls upon all Members ;

(a) To refrain from the use of force or threat of force in the area in any manner inconsistent with the purposes of the United Nations ;

(b) To assist the United Nations in ensuring the integrity of the armistice agreements ;

(c) To refrain from giving any military, economic or financial assistance to Israel so long as it has not complied with this resolution ;

3. Requests the Secretary-General to keep the Security Council informed on compliance with this resolution and to make whatever recommendation he deems appropriate for the maintenance of international peace and security in the area by the implementation of this and prior resolutions..

The French Prime Minister and Foreign Minister have come over to London at short notice at the invitation of Her Majesty's Government to deliberate with us on these events.

I must tell the House that very grave issues are at stake, and that unless hostilities can quickly be stopped free passage through the Canal will be jeopardised. Moreover, any fighting on the banks of the Canal would endanger the ships actually on passage. The number of crews and passengers involved totals many hundreds, and the value of the ships which are likely to be on passage is about £ 50 million, excluding the value of the cargoes.

Her Majesty's Government and the French Government have accordingly agreed that everything possible should be done to bring hostilities to an end as soon as possible. Their representatives in New York have, therefore, been instructed to join the United States representative in seeking an immediate meeting of the Security Council. This began at 4 p.m.

In the meantime, as a result of the consultations held in London today, the United Kingdom and French Governments have now addressed urgent communications to the Governments of Egypt and Israel. In these we have called upon both sides to stop all warlike action by land, sea and air forthwith and to withdraw their military forces to a distance of 10 miles from the Canal. Further, in order to separate the belligerents and to guarantee freedom of transit through the Canal by the ships of all nations, we have asked the Egyptian Government to agree that Anglo-French forces should move temporarily — I repeat temporarily — into key positions at Port Said, Ismailia and Suez.

The Governments of Egypt and Israel have been asked to answer this communication within 12 hours. It has been made clear to them that, if at the expiration of that time one or both have not undertaken to comply with these requirements, British and French forces will intervene in whatever strength may be necessary to secure compliance.

I will continue to keep the House informed of the situation.

Statement by Sir Anthony Eden in the House of Commons on the Anglo-French communications to Egypt and Israel

October 30, 1956

With your permission, Mr. Speaker, and that of the House, I will make a statement.

As the House will know, for some time past the tension on the frontiers of Israel has been increasing. The growing military strength of Egypt has given rise to renewed apprehension, which the statements and actions of the Egyptian Government have further aggravated. The establishment of a Joint Military Command between Egypt, Jordan and Syria, the renewed raids by guerillas, culminating in the incursion of Egyptian commandos on Sunday night, had all produced a very dangerous situation.

Five days ago news was received that the Israeli Government were taking certain measures of mobilisation. Her Majesty's Government at once instructed Her Majesty's Ambassador at Tel Aviv to make inquiries of the Israel Minister for Foreign Affairs and to urge restraint.

Meanwhile, President Eisenhower called for an immediate tripartite discussion between representatives of the United Kingdom, France and the United States. A meeting was held on 28th October, in Washington, and a second meeting took place on 29th October.

While these discussions were proceeding, news was received last night that Israeli forces had crossed the frontier and had penetrated deep into Egyptian territory. Later, further reports were received indicating that paratroops had been dropped. It appears that the Israeli spearhead was not far from the banks of the Suez Canal. From recent reports it also appeared that air forces are in action in the neighbourhood of the Canal.

During the last few weeks Her Majesty's Government have thought it their duty, having regard to their obligations under the Anglo-Jordan Treaty, to give assurances, both public and private, of their intention to honour these obligations. Her Majesty's Ambassador in Tel Aviv late last night received an assurance that Israel would not attack Jordan.

My right hon. and learned friend the Foreign Secretary discussed the situation with the United States Ambassador early this morning.

could be better assured, in the long run, through measures other than the acquisition of additional arms in circumstances which might exacerbate the situation.

These other measures include reliance on the United Nations, by which Israel was created and of which Israel and the Arab States are important members. The Charter of the United Nations binds all of them not to threaten or use force. The United States, United Kingdom, and France, as I indicated earlier, announced their intentions in the declaration of 1950. More recently, Prseident Eisenhower and Prime Minister Eden referred to this declaration and stated that they had made arrangements, in which the French have joined, for joint discussions as to the nature of measures to be taken in light of that declaration. All of these possible measures add up to a more effective deterrent than additional quantities of arms.

As I have indicated on previous occasions ,the United States does not exclude the possibility of arms sales to Israel at a time when it will preserve the peace. We do not exclude the possibility of arms sales to the other Arab States under similar conditions.

Extract from a statement by Mr. Dulles to the Senate Foreign Relations Committee on the sale of arms to Middle East States

February 24, 1956

In a move consistent with the efforts of the United Nations, the United States joined with the United Kingdom and France on May 25, 1950, in the issuance of a joint declaration which set forth their deep interest in promoting the establishment and maintenance of peace and stability in the Near East. The three Governments there recognized that the Arab States and Israel all needed to maintain armed forces for the purposes of assuring their internal security and their legitimate self-defense and to permit them to play their part in the defense of the area as a whole. The three Governments reaffirmed at the same time their opposition to the development of an arms race between the Arab States and Israel. A third and vital part of the declaration of 1950 is contained in the statement of their unalterable opposition to the use of force or threat of force between any of the states in the Near East. The three Governments stated that, should they find that any of these states was preparing to violate frontiers or armistice lines, they would, consistently with their obligations as members of the United Nations, immediately take action, both within and without the United Nations, to prevent such violation.

During the past 6 months substantial amounts of Soviet-bloc arms have been sent to the area. The Soviet bloc has thus complicated the problem which the United Nations has sought to solve. Conditions for an arms race now exist as certain countries of the Near East vie with one another in the purchase of military items. Israel now wishes to obtain arms from the United States and elsewhere, and we have received similar requests from several of the Arab States which have not acquired arms from Russia or its satellites. While realizing that the introduction of large quantities of Soviet-bloc arms could upset the balance of arms within the area, we do not believe that a true peace can be based upon arms alone.

In requesting arms from the United States, representatives of Israel have expressed fear that their country's peaceful existence is threatened. It is natural that in the circumstances they would wish to increase their military capabilities. However, Israel, due to its much smaller size and population, could not win an arms race against Arabs having access to Soviet-bloc stocks. It would seem that Israel's security

Answers by Mr. Dulles at a press conference to questions on the Tripartite Declaration of 1950.

January 24, 1956

Q. Mr. Secretary, in relation to the tripartite agreement that you mentioned, there have been some reports — in the preliminary discussions for the Eden visit — or suggestions of some new agreement to implement that in case war broke out in the Middle East. Is that a likely possibility for this meeting — either between the United States and the United Kingdom, or later on a tripartite basis ?

A. Well, that declaration, you recall, indicated that if there were aggression by either side the three countries who were parties to that declarations would take appropriate action within or without the United Nations. And it would be quite possible, I would think, even probable, that that general topic would be discussed, although, of course, France is also a party to that declaration, and anything that we discussed there would also have to be discussed with the French.

Q. Well, is our first reliance the United Nations in such a case ? Is that the general position of the United States ?

A. Yes, I would think that, if it is at all practicable, we would seek action through the United Nations, or at least explore and try to exhaust the possibilities of action in the United Nations, before we take individual or independent action. Whether or not United Nations action would be feasible is, of course, a somewhat difficult question in view of the present attitude of the Soviet Union, which is on the Security Council and which has veto power there. But certainly we would in the first instance consider, I believe, the possibility of action through the United Nations.

sures under the Charter are required to maintain or restore the peace ;

6. Calls upon the parties to comply with their obligations under Article V of the General Armistice Agreement to respcct the Armistice Demarcation Line and the demilitarized zone ;

7. Requests the Chief of Staff to pursue his suggestions for improving the situation in the area of Lake Tiberia without prejudice to the rights, claims and positions of the parties and to report to the Council as appropriate on the success of his efforts ;

8. Calls upon the parties to arrange with the Chief of Staff for an immediate exchange of all military prisoners ;

9. Calls upon both parties to cooperate with the Chief of Staff in this and all other respects, to carry out the provisions of the General Armistice Agreement in good faith, and in particular to make full use of the Mixed Armistice Commission's machinery in the interpretation and application of its provisions.

Resolution No. 111 (1956) of 19 January 1956

Condemnation of Israel for attack in Lake Tiberias Area

The Security Council :

Recalling its resolutions 54 (1948) of 15 July 1948, 73 (1949) of 11 August 1949, 93 (1951) of 18 May 1951, 101 (1953) of 24 November 1953, and 106 (1955) of 29 March 1955 ;

Taking into consideration the statements of the representatives of Syria and Israel and the reports of the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization in Palestine on the Syrian complaint that an attack was committed by Israel regular army forces against Syrian regular army forces on Syrian regular army forces on Syrian territory on 11 December 1955.

Noting that, according to the report of the Chief of Staff, this Israel action was a deliberate violation of the provisions of the General Armistice Agreement between Israel and Syria, including those relating to the demilitarized zone, which was crossed by the Israel forces which entered Syria.

Noting also without prejudice to the ultimate rights, claims and positions of the parties that according to the reports of the Chief of Staff there has been interference by the Syrian authorities with Israel activities on Lake Tiberias, in contravention of the terms of the General Armistice Agreement between Israel and Syria.

1. Holds that this interference in no way justifies the Israel action ;

2. Reminds the Government of Israel that the Council has already condemned military action in breach of the General Armistice Agreements, whether or not undertaken by way of retaliation, and has called upon Israel to take effective measures to present such actions ;

3. Condemns the attack of 11 December 1955 as a flagrant violation of the cease-fire provisions of its resolution 54 (1948), of the terms of the General Armistice Agreement between Israel and Syria, and of Israel's obligations under the Charter of the United Nations ;

4. Expresses its grave concern at the failure of the Government of Israel to comply with its obligations ;

5. Calls upon the Government of Israel to do so in the future, in default of which the Council will have to consider what further mea-

ress toward resolving the difficulties which impede the granting of rations to all qualified refugees children in Jordan ;

5. Notes the serious need of the other claimants for relief as described in the special report prepared by the Director pursuant to paragraph 6 of resolution 818 (IX), namely, the frontier villagers in Jordan, the non-refugee population of the Gaza Strip, a number of the refugees in Egypt, and certain of the Bedouin ;

6. Appeals to private organizations to give them increased assistance to the extent that local Governments cannot do so ;

7. Urges all Governments and individuals to support these private organizations with food, goods and services ;

8. Requests the Negotiating Committee for Extra-Budgetary Funds, after the receipt of the budgets from the Director of the Agency, to seek such funds as may be required by the Agency ;

9. Appeals to the Governments of Member and non-Member States to make voluntary contributions to the extent necessary to carry through to fulfilment the Agency's programmes, and thanks the numerous religious, charitable and humanitarian organizations for their valuable and continuing work in assisting the refugees ;

10. Expresses its thanks to the Director and the staff of the Agency for their continued faithful efforts to carry out their mandate, and requests the Governments of the area to continue to facilitate the work of the Agency and to secure the protection of its personnel and property ;

11. Requests the Director of the Agency to continue to submit the reports referred to in paragraph 21 of resolution 302 (IV) as well as the annual budgets.

U.N. General Assembly Resolution concerning U.N.R.W.A.'s

Budgets for Relief and Rehabilitation

December 3, 1955

The General Assembly,

Recalling its resolutions 194 (III) of 11 December 1948, 302 (IV) of 8 December 1949, 393 (V) of 2 December 1950, 513 (VI) of 26 January 1952, 614 (VII) of 6 November 1952, 720 (VIII) of 27 November 1953 and 818 (IX) of 4 December 1954 ;

Noting the annual report and the special report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and the special report of the Advisory Commission of the Agency ;

Having reviewed the budgets for relief and rehabilitation prepared by the Director of the Agency ;

Noting that repatriation or compensation of the refugees, as provided for in paragraph II of resolution 194 (III), has not been effected, that no substantial progress has been made in the programme for reintegration of refugees endorsed in paragraph 2 of resolution 513 (VI) and that the situation of the refugees therefore continues to be a matter of grave concern ;

1. Directs the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to pursue its programmes for the relief and rehabilitation of refugees, bearing in mind the limitations imposed upon it by the extent of the contribution for the fiscal year ;

2. Requests the Agency to continue its consultation with the United Nations Conciliation Commission for Palestine in the best interest of their respective tasks, with particular reference to paragraph II of resolution 194 (III) ;

3. Requests the Governments of the area, without prejudice to paragraph II of resolution 194 (III), to make a determined effort, in co-operation with the Director of the Agency, to seek and carry out projects capable of supporting substantial numbers of refugees ;

4. Notes with gratification that the Government of the Hashemite Kingdom of the Jordan and the Agency have made substantial prog-

later armistice agreement of 1949, and on the present territories which they occupy.

Now, between those two positions there is, of course, a wide gap. But is it so wide that no negotiations is possible to bridge it ? It isn't right, I agree, that United Nations resolutions should be ignored, but, equally, can it be maintained the United Nations resolutions on Palestine can now be put in operation just as they stand ?

The stark truth is that if these nations want to win a peace which is in both their interests and to which we want to help them, they must make some compromise between these two positions.

neighbours is unreconciled. Here time has proved no healer. There is no progress to record to you since the armistice agreements six years ago.

If it were not for these hersh and enduring sentiments, the countries of the Middle East could give all their efforts to their economic and social plans. They could concentrate on building up happy and prosperous societies in their lands.

As I said, we have tried for a long time past to find common grounds for some kind of settlement. I think that the time has now come when the acute dangers of the situation command us to try again. We must somehow attempt to deal with the root cause of the trouble, and our country has a special responsibility in all this for we have a long tradition of friendship with the Middle East.

I believe that it should be possible to find a common ground between the two positions. There is, after all, one interest which both parties ought to share. Neither Israel nor her Arab neighbours can want to see their differences turned to the advantage of anyone else, and there is somebody else quite ready to receive the advantage.

Now, from that starting point, can we not all look once again at the proposals which the United States Government and we ourselves have advocated ? We have only one desire in this if our Arab and Israeli friends would but believe us — and it is to help to find a means of living which will enable the peoples concerned to dwell side by side in peace.

Let us give one instance. If there could be an accepted arrangement between them about their boundaries, we — Her Majesty's Government and, I believe, the United States Government and perhaps other powers too — would be prepared to give a formal guarantee to both sides ; and that might bring real confidence and security at last. And our countries would also offer substantial help, financial and other, over this tragic problem of the refugees.

All this we will do.

But can't we perhaps now move even a little further than this ? And I think the Guildhall is the right place to make this suggestion.

The position today is that the Arabs, on the one side, take their stand on the 1947 and other United Nations resolutions. That's where they are. They say they would be willing to open discussions with Israel from that basis.

The Israelis, on the other side — they found themselves on the

For our part, Sir, we find it impossible to reconcile this Soviet action with protestations that they wish to end the « cold war » in the new spirit of Geneva. The authors of these actions must have known well enough in advance what the effect of the sudden arrival of these large quantities or arms must be.

It has brought a sharp increase of tension with very dangerous possibilities, particularly between Egypt and Israel. And yet, when nations face each other in hostility, it is not much use just blaming them for getting arms wherever they can. It is not with the recipients but with the suppliers that the main responsibility must lie.

Now, my Lord Mayor, what is our immediate task ? It is to prevent the outbreak of war. General Burns, United Nations Chief of Staff in Palestine and a distinguished Canadian soldier, has been tireless in his efforts to keep the forces of the two sides apart. He and his staff have shown patience and courage in a hazardous work and we should all be most grateful to them.

At this moment General Burns is urging both sides to withdraw their forces from the El Auja demilitarized zone. We are giving him full diplomatic support for his present proposal in the capitals concerned. But let there be no mistake ; were any country to reject counsels of moderation, it would forfeit the sympathy of this and, I believe every other peace loving nation ; and once lost, that sympathy would be hard to regain.

Mr. Lord Mayor, you were kind enough to refer to my experience at the Foreign Office, and I would just in that connection like to say this : I have never known a situation where it was clearer that neither party — neither party — had anything whatever to hope for in the long term from any military conflict. It is in the interests of both to put the demilitarized zone between them.

I saw General Burns when he was in London three days ago, and he knows that if there is any further help we can give him, we shall be glad to do so. It will be a great gain if the risks of frontier incidents can be reduced. It will be a greater day if the tragic problem of the refugees can be dealt with.

I much regret that the hard work which Mr. (Eric) Johnston of the United States has devoted to preparing irrigation schemes has not yet been accepted by those concerned. It should be, for it is in the interests of all — Israeli and Arabe alike — and we are ready to help here also as we have done with the Arab refugees.

But my Lord Mayor, beneath the volcanic crust of these smoldering dangers lies a deeper peril still : the hostility of Israel and her Arab

Statement by British Prime Minister Sir Anthony Eden

at Mansion House

November 9, 1955

It is not enough for the great nations to hold back from the final act which leads to war. They must lead, guide, restrain those whose conflicts may begin on a minor scale but could yet wrap the whole world in flames.

And here, my Lord Mayor, I have to discuss a grave situation with you. Between Israel and Egypt lies an area of dangerous tension. During the past seven years, we have been trying to bring about some kind of settlement — successive governments in this country and our allies in that part of the world — and to prevent competition in armaments there. We have not been entirely unsuccessful.

Despite frontier incidents from time to time, some more serious than others, there has been no war since 1948. The level of arms has been kept comparatively low, and this applies especially to more modern weapons. There's been some kind of balance though naturally each side cries loudly that it is less favoured than the other.

My Lord Mayor, I had hopes, real hopes, that many people in these lands were beginning to see that a way to peace must somehow be found in all their interests. We have been working for a long time past without publicity to promote such a result.

In this connection, the reception given to Mr. Dulles' proposals last August was by no means discouraging. It should be followed up, but now — now into this delicate situation the Soviet Government had decided to inject a new element of danger and to deliver weapons of war — tanks, airplanes, even submarines — to one side only.

It is fantastic to pretend that this deliberate act of policy was an innocent commercial transaction. Of course, My Lord Mayor, it is no such thing. It is a move to gain popularity at the expense of the restraint shown by the West, and by this means it is intended to make it easier for communism to penetrate the Arab world.

Its consequences should be clear for all to see. Many proud states, some of which have not long enjoyed independence and national identity, will be threatened with submergence in the Communist empire if they fall victims to these tactics.

Statement by President Eisenhower on the Near East

November 9, 1955

All Americans have been following with deep concern the latest developments in the Near East. The recent outbreak of hostilities has led to a sharp increase in tensions. These events inevitably retard our search for world peace. Insecurity in one region is bound to affect the world as a whole.

While we continue willing to consider self-defense, we do not intend to contribute to an arms competition in the Near East because we do not think such a race would be in the true interest of any of the participants. The policy which we believed would best promote the interests and the security of the peoples of the area was expressed in the tripartite declaration of May 25, 1950. This still remains our policy.

I stated last year that our goal in the Near East as elesewhere is a just peace. Nothing has taken place since which invalidates our fundamental policies, policies based on friendship for all the peoples of the area.

We believe that true security must be based upon a just and reasonable settlement. The Secretary of State outlined on August 26 the economic and security contributions which this country was prepared to make towards such a solution. On that occasion I authorized Mr. Dulles to state that, given a solution of the other related problems, I would recommend that the United States join in formal treaty engagements to prevent or thwart any effort by either side to alter by force the boundaries between Israel and its Arab neighbours.

Recent developments have made it all the more imperative that a settlement be found. The United States will continue to play its full part and will support firmly the United Nations, which has already contributed so markedly to minimise violence in the area. I hope that other nations of the world will cooperate in this endeavour, thereby contributing significantly to world peace.

tinue to do everything that lies within our power to maintain the balance and to create an atmosphere in which a settlement may emerge.

Mr. Younger : Would the right hon. Gentleman clear up a rather dangerous doubt which may arise from his very long supplementary when he said that what we wanted was to guarantee a settlement and not the present more fluid position ? Will he confirm that under the Tripartite Declaration, by which we now stand, we do in fact guarantee the existing position against alteration by force and not merely some subsequent settlement ?

Mr. Nutting : We guarantee existing frontiers by means of the Declaration. What we wish to do is to guarantee by treaty a settlement of the whole area.

enter into some pact for the guarantee of her frontiers in the same way as we have done in the case of some Arab States ?

Mr. Nutting : There is a question about that point on the Order Paper, and if it is left on the Paper the right hon. Gentleman will see what a very serious view Her Majesty's Government take. If it is not reached, I can give him this much of an answer : we do not think that this is the moment to give the guarantee to which he referred, because what we wish to do is to guarantee a settlement in that area and not guarantee the existing unsettled state of affairs.

So far as arms for Israel or any country in that area are concerned, recent events have shown even more clearly than before that the Western Powers, this country included no longer have a monopoly of arms supplies to this area. This situation involves difficult decisions for this country and her Western partners. We cannot, on the one hand, embark on an arms race in competition with the Soviet bloc ; on the other hand, to put a ban on deliveries would merely have the effect of further driving these countries to less responsible suppliers than ourselves. (Laughter). I do not know why that should cause so much laughter. If hon. Gentlemen who find so much merriment in that answer regard the Soviet bloc as a responsible supplier, I do not. Her Majesty's Government and our Western partners have to steer a course between these two extremes, and we shall continue to have regard to the Tripartite Declaration in all our arms deliveries and all our arms policies to the Middle East.

Mr. Shinwell : While agreeing that an arms race is undesirable and calculated to lead to a conflict, would the Minister not agree that the situation is rapidly deteriorating ; that some action must be taken by both the United Kingdom Government and the United States Government in co-operation and that, however well-intentioned the efforts of General Burns have been, it is quite clear that they have ended in failure and that unless some different action is taken at the earliest possible moment the Middle East will be involved in grave conflict ?

Mr. Nutting : I would not agree for one moment that General Burn's activities have ended in failure. They are continuing, and I think that the whole House would wish to pay tribute to the way in which this man, very often single-handed, has managed to maintain the situation in that part of the world and prevent an armed conflict on a far greater scale than that which has broken out.

So far as the United Kingdom Government and the United States Government are concerned, my right hon. Friend the Secretary of State for Foreign Affairs is discussing this matter at this moment in Geneva with his United States colleague and has raised with Mr. Molotov the matter of Soviet bloc arms supplies. We are very concerned with the situation, and I can assure right hon. Gentleman that we shall con-

Answers by Mr. Nutting in the House of Commons to Questions on the Situation in the Middle East

October 31, 1955

Mr. P. Williams asked the Secretary of State for Foreign Affairs what further action he proposes to take to reduce tension between Egypt and Israel.

Mr. Nutting : As my hon. Friend will have seen, General Burns, the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization, yesterday issued a strong appeal to both sides to order their forces in the vicinity of the El Auja Demilitarized Zone and at other points where they confront each other, to cease all aggressive activities and retaliations and to restrict their operations to defence, in keeping with the terms of the General Armistice Agreement. General Burns called the attention of both parties to the grave moral responsibilities that would be borne by whichever party took offensive action of any kind which in this situation might result in the gravest consequences. This appeal, which was endorsed by the Secretary-General of the United Nations, was issued after urgent consultations had been held in New York between General Burns, the Permanent Representative of the United Kingdom to the United Nations, and his United States and French colleagues.

Her Majesty's Ambassadors in Cairo and Tel Aviv have been instructed to make representations to the Egyptian and Israeli Governments in support of General Burn's appeal.

Mr. Williams : Is my right hon. Friend aware that there is some misunderstanding, or some lack of clarity, about the terms of the 1950 Tripartite Declaration ? Will Her Majesty's Government issue a statement of their position in relation to this Declaration so there may be no misunderstanding whatsoever on either side about our position ?

Mr. Nutting : I am unaware of any lack of clarity about the Tripartite Declaration which is a far more automatic documents than most international agreements and documents of today.

Mr.. H. Morrison : Is the right hon. Gentleman aware that the situation in the Middle East is very grave ; that open threats are being made against Israel, particularly by Egypt ? Ought not the Government now to begin to face up to the point about this arms race and to recognise that Israel is entitled to fair treatment ? Ought we not to guarantee, to

Answer by Mr. Dulles, at a Press Conference,

to a Question on the Tripartite Declaration

October 18, 1955

Q. Mr. Secretary, in regard to that May 1950 tripartite declaration, it was really the Ambassador of the Israeli Government who seems to take the position that it places upon the Western Powers a commitment or an obligation to furnish Israel arms to match the arms the Communists may be providing to the Egyptian Government and other Arabic governments. Do you interpret that declaration of 1950 in that way ?

A. I do not think that one can draw very certain conclusions merely from the terms of the declaration itself. You have got to apply the declaration to the facts, and to some extent the facts are still obscure, as they were when I last talked with you. The declaration in general has, as far as arms are concerned, two broad concepts : one, that it is desirable to avoid a serious im-balance of power, the other, that it is desirable to avoid an armaments race. Both thoughts are, as I recall, implicit in the declaration, perhaps explicit. Now, we do not yet know or cannot yet judge the military significance of the arrangement that has been made between the Government of Egypt and the authorities in Czechoslovakia with reference to arms, as do we neither know yet the full quantity or the kinds or the quality. You know, this business of second hand arms is a business which is very difficult to appraise accurately. Of course the countries with large armaments are constantly discarding the old types and replacing them with new. Now, the actual value of the discards is something which is not always easy to judge, and we are not yet in a position to form any clear judgment as to whether what is taking place is going to increase importantly the military potential of the Egyptian armed forces.

Anglo-United States Statement on the supply of arms to the Middle East

September 27, 1955

The United States Secretary of State and British Foreign Secretary discussed together reports relating to their arms supply policies in the Middle East.

They wish to state that the United States and British Government have for some time been in close consultation with each other as well as with other governments in relation to this matter and that there has been, and continues to be, complete harmony of views between their two governments.

Both governments base their policies on the desire, on the one hand, to enable the various countries to provide for internal security and for their defense, and on the other, to avoid an arms race which would inevitably increase the tensions in the area. They will continue, and hope other governments will continue, to be guided by these principles.

Resolution on the Palestine Question,

adopted by the Security Council on September 8, 1955

The Security Council,

Recalling its resolution of March 30, 1955 ;

Having received the report of the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization ;

Noting with grave concern the discontinuance of the talks initiated by the Chief of Staff in accordance with the above-mentioned resolution ;

Deploring the recent outbreak of violence in the area along the Armistice Demarcation Line established between Egypt and Israel on February 24, 1949 ;

1. Notes with approval the acceptance by both parties of the appeal of the Chief of Staff for an unconditional cease-fire ;

2. Calls upon both parties forthwith to take all steps necessary to bring about order and tranquility in the area, and in particular to desist from further acts of violence and to continue the cease-fire in full force and effect ;

3. Endorses the view of the Chief of Staff that the armed forces of both parties should be clearly and effectively separated by measures such as those which he has proposed ;

4. Declares that freedom of movement must be afforded to United Nations Observers in the area to enable them to fulfil their functions ;

5. Calls upon both parties to appoint representatives to meet with the Chief of Staff and to co-operate fully with him to these ends ; and

6. Requests the Chief of Staff to report to the Security Council on the action taken to carry out this Resolution.

Statement by the British Foreign Office regarding Mr. Dulles's Proposals for a Settlement of the Arab-Israeli Problem

August 27, 1955

The statement by the United States Secretary of State about the Arab-Israeli problem is an important contribution toward the solution of the most critical outstanding in the Middle East.

Her Majesty's Government share the concern of the United States Government at the dangerous consequences which may flow from a continuation of present tensions and are ready, as they have always been, to play their full part in an effort to bring about more settled relations. They agree with the analysis which Mr. Dulles has made of the problems which require to be solved.

Her Majesty's Government also agree with the United States Government in thinking that it should be possible to reach a settlement of these problems by direct or indirect negotiations without detriment to the vital interest of either side. In that event Her Majesty's Government would be ready, as previously stated in Parliament on April 4, to guarantee by treaty or treaties with the parties concerned any territorial settlement so agreed.

The statement that the United States Government would be ready to do likewise is a welcome development which offers the project of real security to the peoples and states concerned.

Her Majesty's Government also welcome the statement that the United States would be willing to participate in an international loan to assist the State of Israel in paying compensation to the Arab refugees. The British Government would also be ready to make their contribution.

Her Majesty's Government hope that the Governments concerned may be disposed to examine and discuss in greater detail the possibilities of settlement.

detail the form which a settlement of any of the elements might take. I have tried to show that possibilities exist for an immeasurable improvement and that the possibilities do not require any nation taking action which would be against its interests, whether those interests be measured in terms of material strengh or in terms of national prestige and honour. I have also, I trust, made clear that the Government of the United States is disposed to enlarge those possibilities by contributions of its own, if this be desired by those concerned.

Both sides in this strife have a noble past, a heritage of rich contributions to civilization ; both have fostered progress in science and the arts. Each side is predominantly representative of one of the world's great religions. Both sides desire to achieve a good life for their people and to share, and contribute to, the advancements of this century..

At a time when a great effort is being made to ease the tension which has long prevailed between the Soviet and Western worlds, can we not hope that a similar spirit should prevail in the Middle East ? That is our plea. The spirit of conciliation and of the good neighbour brings rich rewards to the people and to the nations. If doing that involves some burdens, they are burdens which the United States would share, just as we would share the satisfaction which would result to all peoples if happiness, contentment, and good will could drive hatred and misery away from peoples whom we hold in high respect and honour.

President Eisenhower has authorized me to say that, given a solution of the other related problems, he would recommend that the United States join in formal treaty engagements to prevent or thwart any effort by either side to alter by force the boundaries between Israel and its Arab neighbours. I hope that other countries would be willing to join in such a security guaranty, and that it would be sponsored by the United Nations.

By such collective security measures the area could be relieved of the acute fears which both sides now profess. The families located near the boundaries could relax from the strain of feeling that violent death may suddenly strike them ; the peoples of the area whose standards of living are already too low would no longer have to carry the burden of what threatens to become an armaments race if indeed it does not become a war ; the political leadership of the area could devote itself to constructive tasks.

The Problem of Boundaries :

If there is to be a guarantee of borders, it would be normal that there should be prior agreement upon what the borders are. That is the third major problem. The existing lines separating Israel and the Arab States were fixed by the armistice agreement of 1949. They were not designed to be permanent frontiers in every respct ; in part, at least, they reflected the status of the fighting at the moment.

The task of drawing permanent boundaries is admittedly one of difficulty. There is no single and sure guide, for each of two conflicting claims may seem to have merit. The difficulty is increased by the fact that even territory which is barren has acquired a sentimental significance. Surely the overall advantages of the measures here outlined would outweigh vastly any net disadvantages of the adjustments needed to convert armistice lines of danger into boundary lines of safety. In spite of conflicting claims and sentiments, I believe it is possible to find a way of reconciling the vital interests of all the parties. The United States would be willing to help in the search for a solution if the parties to the dispute should desire.

If agreement can be reached on these basic problems of refugees, fear, and boundaries, it should prove possible to find solutions for other questions, largely economic, which presently fan the flames of hostility and resentment.

It should also be possible to reach agreement on the status of Jerusalem. The United States would give its support to a United Nations review of this problem.

I have not attempted to enumerate all the issues on which it would be desirable to have a settlement nor have I tried to outline in

possess all of the ingredients needed for the full and early building of a condition of security and well-being.

The United States, as a friend of both Israelis and Arabs, has given the situation deep and anxious thought and has come to certain conclusions, the expression of which may help men of good will within the area to fresh constructive efforts. I speak in this matter with the authority of President Eisenhower.

Proposed Loan to Israel :

To end the plight of the 900,000 refugees requires that these uprooted people should, through resettlement and — to such an extent as may be feasible — repatriation, be enable to resume a life of dignity and self-respect. To this end, there is need to create more arable land where refugees can find permanent homes and gain their own livelihood through their own work. Fortunately, there are practical projects for water development which can make this possible.

All this requires money.

Compensation is due from Israel to the refugees. However, it may be that Israel cannot, unaided, now make adequate compensation. If so, there might be an international loan to enable Israel to pay the compensation which is due and which would enable many of the refugees to find for themselves a better way of life.

President Eisenhower would recommend substantial participation by the United States in such a loan for such a purpose. Also he would recommend that the United States contribute to the realization of water development and irrigation projects which would, directly or indirectly, facilitate the resettlement of the refugees.

These projects would, of course, do much more than aid in the resettlement of refugees. They would enable the people throughout the area to enjoy a better life. Furthermore, a resolution of the refugee problem would help in eliminating the problem of recurrent incidents which have plagued and embittered the settlement on both sides of the borders.

Collective Security Measures :

The second principal problem which I mentioned is that of fear. The nature of this fear is such that it is hardly within the capacity of the countries of the area, acting alone, to replace the fear with a sense of security. There, as in many other areas, security can be assured only by collective measures which commit decisive power to the deterring of aggression.

What are the principal remaining problems ? They are those which were unresolved by the armistice of 1949 which ended the fighting between Israelis and Arabs. Before taking up these problems specifically, I would first pay high tribute to what the United Nations has done to preserve tranquility and to serve humanity in the area. Despite these indispensable efforts, three problems remain that conspicuously require to be solved.

The first is the tragic plight of the 900,000 refugees who formerly lived in the territory that is now occupied by Israel.

The second is the pall of fear that hangs over the Arab and Israeli people alike. The Arab countries fear that Israel will seek by violent means to expand at their expense. The Israelis fear that the Arabs will gradually marshall superior forces to be used to drive them into the sea, and they suffer from the economic measures now taken against them.

The third is the lack of fixed permanent boundaries between Israel and its Arab neighbours.

There are other important problems. But if these three principal problems could be dealt with, then the way would be paved for the solution of others.

These three problems seem capable of solution, and surely there is need.

Border clashes take an almost weekly toll of human lives and inflame an already dangerous mood of hatred. The sufferings of the Arab refugees are drawn out almost beyond the point of endurance. The fears which are at work, on each side, lead to a heavy burden of armament, which constitutes a serious drag on economic and social progress. Responsible leaders are finding it hard to turn their full attention and energies to the positive task of creating conditions of healthy growth.

Serious as the present situation is, there is a danger that, unless it improves, it will get worse. One ill leads to another, and cause and effect are hard to sort out. The atmosphere, if it worsens, could becloud clear judgments, making appear attractive what would in fact be reckless.

Both sides suffer greatly from the present situation, and both are anxious for what they would regard as a just and equitable solution. But neither has been able to find that way.

This may be a situation where mutual friends could serve the common good. This is particularly true since the area may not, itself,

U.S. Proposals for a Settlement of the Arab-Israeli Conflict; Address by Secretary Dulles to the Council on Foreign Relations

August 26, 1955

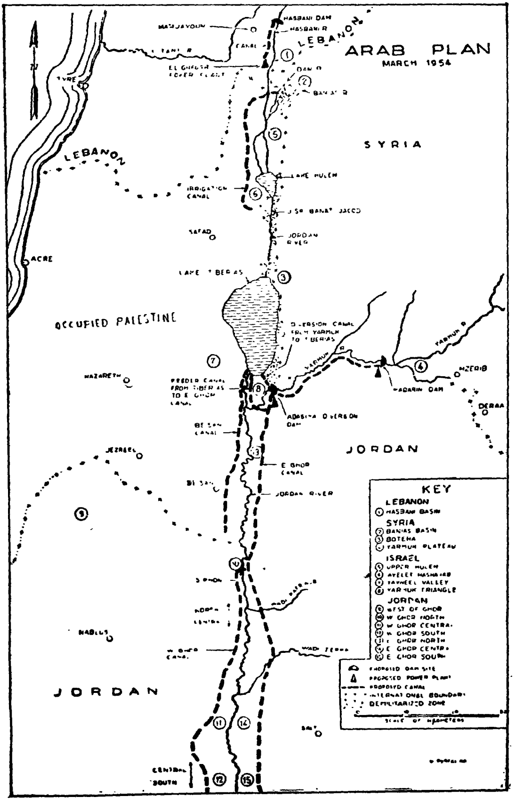
One of the first things I did as Secretary of State was to go to the Middle East. I wanted to see for myself that area so rich in culture and religious tradition, yet now so torn by strife and bitterness. So in, the spring of 1953, I visited Egypt, Israel, Jordan, Syria, Lebanon, Iraq, and Saudi Arabia. Upon my return I spoke of the impressions gathered on that trip and of the hopes which I held as a result of talks with leaders and people there.

Some of those hopes have become realities. At that time the Suez Base was a center of controversy and of potential strife. Now, as a result of patient effort, in a spirit of conciliation, the problem of the Suez Base has been successfully resolved.

Another problem which was then concerning many of the leaders in the Middle East was that of the security of the area. It was clear that effective defense depended upon collective measures and that such measures, to be dependable, needed to be a natural drawing together of those who felt a sense of common destiny in the face of what could be a common danger. Here, too, there had been some encouraging progress.

A third problem which called for attention was the need for water to irrigate land. I mentioned in my report the possibility that the rivers flowing through the Jordan Valley might be used to make this valley a source of livelihood rather than dispute. Since then Ambassador Eric Johnston has held talks with the governments of countries through which the River Jordan runs. They have shown an encouraging willingness to accept the principle of co-ordinated arrangements for the use of the waters. Plans for the development of the valley are well advanced. Ambassador Johnston is now on his fourth visit to the countries concerned in an effort to eliminate the small margins of difference which still exist.

A beginning has been made, as you see, in doing away with the obstacles that stand in the way of the aspirations of the Middle Eastern peoples. It is my hope — and that is the hope of which I would now speak — that the time has come when it is useful to think in terms of further steps toward stability, tranquility, and progress in the Middle East.


ARAB PLAN
MARCH 1954
LEBANON
SYRIA
JORDAN
OCCUPIED PALESTINE
HASBANI DAM
HASBANI R
LAKE HULEH
JORDAN RIVER
LAKE TIBERIAS
DIVERSION CANAL FROM YARMUK TO TIBERIAS
FEEDER CANAL FROM TIBERIAS TO E. GHOR CANAL
ADASIYA DIVERSION DAM
MAQARIN DAM
YARMUK R
MZERIB
DERAA
SAFAD
ACRE
TYRE
NAZARETH
JEZREEL
NABLUS
SALT
IRRIGATION CANAL
E. GHOR CANAL
W. GHOR CANAL
WADI ZERKA
KEY
LEBANON
HASBANI BASIN
SYRIA
BANIAS BASIN
BOTEHA
YARMUK PLATEAU
ISRAEL
UPPER HULEH
AYELET HASHAHAR
YAVNEEL VALLEY
YARMUK TRIANGLE
JORDAN
WEST OF GHOR
W. GHOR NORTH
W. GHOR CENTRAL
W. GHOR SOUTH
E. GHOR NORTH
E. GHOR CENTRAL
E. GHOR SOUTH
PROPOSED DAM SITE
PROPOSED POWER PLANT
PROPOSED CANAL
INTERNATIONAL BOUNDARY
DEMILITARIZED ZONE
SCALE OF KILOMETERS

it will bring to Palestine and the neighbouring Arab countries, and consequently, to the whole Arab nation. There is no doubt that the Arabs will lose nothing by rejecting that scheme, for, (by doing so), they will keep their water power for themselves, at a time when the Israelis alone will suffer loss.

If the Western Powers, and America in particular, really intend to help the underdeveloped countries, and to develop (for the Arabs) the water resources in the Arab countries, they should be able to help through schemes specially designed for the Arabs and having no connection with the Zionists.

It is also possible for the Arab countries to undertake purely Arab schemes, beneficial to their countries and peoples, without having to rely for these upon American dollars, with which the foreigners are beckoning in order to attract and entice the Arabs and thus drive them to give their consent to a scheme such as that of Johnston's which in reality aims at the consolidation of the Zionist State, its development and the enlargement of its territory in the very midst of the Arab homeland.

The Higher Arab Committee has attached to this letter a map and a detailed memorandum written after a through study — in the lights of the political and imperialistic aims of Zionism — on the dangerous Zionist ambitions over the Arab waters of Syria, Lebanon and Palestine, as well as on « The Unified Development of Water Resources » Scheme. And it urges the Arab States concerned which have any connection with this imperialistic Zionist Scheme, to reject it definitively.

(Greetings and Respects)
President of the Higher Arab
Committee for Palestine
(Signed)
MUHAMMED AMIN
AL-HUSAYNI

ists, which will render ineffective the economic blockade imposed on Israel. There is no doubt that this co-operation will in turn lead, as a natural development of relations, to the establishment of political co-operation as well, followed by peace between the Arabs and Israel.

The advocates of the scheme do not deny that the establishment of co-operation between the Arabs and the Israelis is a necessary conditions for its implementation.

8. Undoubtedly, this scheme, (considered) from another angle, aims at the « liquidation » of the Palestine problem and the obliteration of all traces of the refugees, through settlement and emigration to other countries, and, consequently, the destruction of the idea of their repatriation to their country (Palestine) and their homes.

It is clear from the above that the Johnston Scheme has been designed primarily in order to serve the interest of the Zionists alone. (It has also been designed) to constitute a great step for the liquidation of the Palestine problem and the establishment of a period of co-operation between the Arabs and the Zionists, that would led to (the conclusion of) peace (with Israel) and the recognition of the Zionist State, together with everything which has resulted from (its establishment) and on the basis of which it was established, namely, injustice, aggression, the undermining of the sanctity and dignity of the Arab nation, and the misappropriation of one of its most sacrosanct countries. (It would also lead) to the feigned forgetfulness of, and acquiescence in, the Palestine tragedy of Andalusia, or, indeed any other tragedy which has befallen the Arab nation, cannot by any means) be comparable.

It is undeniable that the Jewish State, which was established by imperialism and Zionism on the wreckage of the Arabs in Palestine, is dominated by economic crises, by (special) political circumstances, and by party differences which it can hardly stand. (This is) in addition to its being subject to the pressure of the Arab economic blockade. It is as if the advocates of the Johnson Scheme are asking the Arab nation to harness its water resources and wealth to the service of such an aggressive Jewish State and to lend it their support, thereby saving it from its plight and willingly handing over to it their effective weapon which it will use to destroy them in the near future.

For this reason, the Higher Arab Committee considers that the interest of the Arab nation, in general, and that of the Palestine problem and the refugees, in particular, necessitate the outright rejection of the scheme of « The Unified Development of Water Resources in the Jordan River Valley » as well as the rejection of any co-operation concerning it.

The (Higher) Arab Committee is certain that the esteemed Arab States, having made accurate studies of this scheme, share with it its opinion regarding the great extent of its danger and the great harm

among which is the well-known project of Mr. Lawdermilk. They have been trying to control these water resources ever since the British Mandate was imposed on Palestine after the First World War.

The scheme of United Development, the subject of the present study, has been meant to fulfil for the Zionists all the water schemes which they put forth many years ago and for the fulfilment of which they have waited for the opportune time.

4. The Zionists admit that their possession of water resources is a fundamental factor in the life of their State and their continued existence. They consider themselves (to be engaged) in a fierce battle with the Arabs, which is the « battle of water ».

One of the most conspicuous indications of the importance attached by the Zionists to the water problem is what their Prime Minister Ben Gurion stated in the course of a speech made by him on May 14, 1955, in Tel Aviv, in commemoration of the establishment of their State. He said : « The Jews are to-day fighting the Arabs in the « battle for water ». On the outcome of this battle depends the future of the Jewish existence in Palestine. If we were not to win this battle, it would be as if we had done nothing in Palestine, and we should (then) admit (our) failure ».

5. There is no question but that the Johnston Scheme will be the strongest weapon in the hands of the Zionists if they succeed in carrying it out, (and this), despite the objections which they are raising (now) against some aspects of the scheme, and (notwithstanding) the disinterestedness which they are feigning concerning (the scheme) because it (supposedly) does not fulfil their wishes.

There is no doubt that these Zionist allegations are meant only to mislead and deceive the Arabs, in order to make them accept it.

6. The scheme mentioned will realize for the Zionists their ambitions of seizing the (water) resources and exploiting them to irrigate the southern areas and the Negev. For it will make the waters of the tributaries of al-Hasbani, Banias, Tall al-Qadi and al-Yarmuk (and all these lie outside Palestine and outside its occupied part), as well as the Jordan River itself, within the reach of the Zionists and subject to their exploitation for their own interests. This is confirmed by (the fact that) there is (now) a study about the Unified Development Scheme (Johnston's Scheme), showing that (the scheme) secures for the Zionists the quantity of water needed by them, in accordance with the figures mentioned in the Zionist schemes themselves.

7. In addition to the above, the Johnston Scheme, referred to, has been introduced also to fulfil a far-reaching aim, for which the Zionists and the imperialists are still working. We mean by (this aim) the establishment of economic co-operation between the Arabs and the Zion-

Letter from the Higher Arab Committee for Palestine, presented to the Heads of Arab Governments, Foreign Ministers, Secretariat-General of the Arab League, and to Leaders of Political Parties and Parliamentary Blocs, concerning Mr. Eric Johnston's Scheme

August 18, 1955

The Higher Arab Committee for Palestine presents to you this letter concerning Mr. Eric Johnston's Scheme. It is enclosing herewith a map and a detailed account of this scheme which aims at the exploitation of the waters of the Arab countries, in the region of the Jordan River Valley, for the benefit of the Zionist cause and of that of the State of Israel. (The Committee) trusts and hopes that this important question will be the object of your care and attention.

Mr. Johnston is still continuing his efforts to carry out his scheme, known as « The Unified Development of Water Resources in the Jordan Valley Region », and which has been associated with his name because of the talks which he had, in this connection, with the Arab States and with the Jewish authorities in Occupied Palestine.

There are many indications showing very clearly that Mr. Johnston's Scheme is but another step — and a wide step — made by the imperialists and the Zionists to carry out their programmes and to attain their ends, under the attractive guise of « economic interests » which, they claim, the Arabs in general, and the refugees in particular, will gain from this Scheme.

2. It has been established by conclusive evidence that this scheme has been put forth only to serve Zionist interests, and to provide economic means and factors for sustaining Zionist existence in Palestine, and (securing) its continuity, progress, welfare and territorial expansion in the heart of the Arab homeland.

There is no question but that the most important of these means and factors is « water », which is needed by the Zionists to consolidate their existence and to irrigate the extensive lands which they have usurped from Palestine but which they cannot cultivate and exploit except by ensuring (the existence of) water, especially in the Negev and the southern parts of Palestine.

3. The Zionists had previously put forth a number of schemes to exploit the water resources of the Jordan River Valley — foremost

Resolution Submitted to the Security Council

by France, Britain and the United States, and adopted

March 30, 1955

The Security Council,

Taking note of those sections of the report by the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization which deal with the general conditions on the armistice demarcation line between Egypt and Israel, and the causes of the present tension ;

Anxious that all possible steps shall be taken to preserve security in this area, within the framework of the General Armistice Agreement between Egypt and Israel ;

1. Requests the Chief of Staff to continue his consultations with the Governments of Egypt and Israel with a view to the introduction of practical measures to that end ;

2. Notes that the Chief of Staff has already made certain concrete proposals to this effect ;

3. Calls upon the Governments of Egypt and Israel to co-operate with the Chief of Staff with regard to his proposals, bearing in mind that, in the opinion of the Chief of Staff, infiltration could be reduced to an occasional nuisance if an agreement were effected between the parties on the lines he has proposed ;

4. Requests the Chief of Staff to keep the Council informed of the progress of his discussions.

Resolution No. 106 (1955) of 29 March 1955

Condemnation of Israel for attack on Gaza

The Security Council :

Recalling its resolutions 54 (1948) of 15 July 1948, 73 (1949) of 11 August 1949, 89 (1950) of 17 November 1950, 93 (1951) of 18 May 1951 and 101 (1953) of 24 November 1953.

Having heard the report of the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization in Palestine and statements by the representatives of Egypt and Israel ;

Noting that the Egyptian-Israel Mixed Armistice Commission on 6 March 1955 determined that a « prearranged and planned attack ordered by Israel authorities » was « committed by Israel regular army forces against the Egyptian regular army force » in the Gaza Strip on 28 February 1955 ;

1. Condemns this attack as a violation of the cease-fire provisions of Security Council resolution 54 (1948) and as inconsistent with the obligations of the parties under the General Armistice Agreement between Egypt and Israel and under the United Nations Charter ;

2. Calls again upon Israel to take all necessary measures to prevent such actions ;

3. Expresses its conviction that the maintenance of the General Armistice Agreement is threatened by any deliberate violation of that Agreement by one of the parties to it, and that no progress towards the return of permanent peace in Palestine can be made unless the parties comply strictly with their obligations under the General Armistice Agreement and the cease-fire provisions of its resolution 54 (1948).

ference with Israel shipping as well as with neutral shipping carrying goods to and from Israel, will confirm our respect for Egypt as the legitimate custodian of the Suez Canal, only recently reasserted by Egypt's historic agreement with the United Kingdom. Anything less than this will not be consistent with the spirit and intent of the resolution of September 1, 1951, nor, in our opinion, with its express terms.

I should like to conclude on a note of optimism and hope that both Israel and Egypt will take further steps to reduce tensions, to settle their differences in accordance with the spirit and intent of the decisions of the United Nations, and thereby to establish the conditions for a peace that can only be beneficial to both. I believe it is fair to say that during the past twelve months there has been a lessening of the tensions surrounding the Palestine question. Egypt has contributed to that result. Israel has shown forbearance and restraint in the conduct of its case here, Israel might well have shown impatience and resentment that it was not granted immediate satisfaction in such a case as this, where the majority of the members of the Council have shown that they believed the right to be on Israel's side. Continued co-operation by both sides in the efforts of the Security Council to eliminate the causes of friction between them should be the object of all around this table. The United States will continue to use its best efforts to achieve this end.

signing the General Armistice Agreement between them. The progress that should have occured has been arrested by ill-considered actions on the side of one or the other of the parties to the various armistice agreements between Israel and the Arab States. There have been times during this period when such actions have threatened to re-open hostilities. These incidents have caused the United Nations great concern.

In the face of the danger of new hostilities, a series of resolutions have been adopted which have come to make up United Nations jurisprudence on the Palestine question. Each of these resolutions, together with the general armistice agreements, has become an essential link in the slow process of building enduring peaceful relations between the countries of the Near East. None of them can be disregarded without imperilling the validity and the enforcement of the others. Respect for each of them is essential if the tensions that continue to divide the peoples of the area are finally to be removed and the substantial benefits which each of the peoples concerned would obtain from a peace settlement are to be enjoyed.

The sole desire of the United States is to see a just and equitable settlement of the outstanding problems between Israel and its neighbours, which will, in fact, benefit all, but we do not believe that this can be accomplished without strict adherence by both sides of the decisions of the Security Council, taken in accordance with its responsibilities for the maintenance of peace and security, and strict adherence to the provisions of the Armistice Agreements.

Thus we cannot fail to state our view that Egyptian restrictions on ships passing through the Suez Canal, whether bound to or from Israel, or whether flying the Israel or some other flag, are inconsistent with the spirit and intent of the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, contrary to the Security Council resolution of September 1, 1951, and a retrogression from the stated objectives to which both sides committed themselves in signing the armistice agreement. We cannot fail to state, therefore, that we look to Egypt to give effect to these decisions and agreements.

This being said, we must also take account of the fact that Egypt has responded in recent months to such expressions of view by members of the Security Council in a positive and constructive manner in a number of important respects. The late lamented Mr. Azmi stated on October 14, 1954 that, since March 1954, when the Security Council had previously debated this question, Egypt had refrained from « any interference with vessels conveying goods to Israel or coming from Israeli ports and passing through the Suez Canal ». Egypt has here shown a spirit of conciliation that we must commend and encourage. Further action to give full effect to the decision of September 1, 1951, to allow the passage of the Bat Galim, an Israel ship, to Israel, and to cease inter-

been relaxed. It appears from the statement made by the representative of Egypt that his country does not intend to prevent the passage through the Canal of Israel-bound cargoes, provided that they do not constitute contraband of war and that they are carried in neutral bottoms. I am glad to note this important step towards the restoration of a normal situation in that part of the world.

But the Egyptian Government's action in this regard cannot be fully commended so long as it stops half way. I do not think that Egypt stands to profit or to gain any security from the stand it is now taking tawards Israel ships alone. We hope that, fully aware of the responsibilities attendant upon the exercise of full sovereignty over its entire territory, Egypt will give a liberal interpretation to its obligations under the international agreements which it has signed.

The assurances given to us here by the late Mr. Azmi as to the impartiality of Egyptian justice were happily borne out when the judicial authorities decided to release the detained crew, for lack of evidence against it. I very gladly associate myself with the tribute which the representative of Lebanon paid to it in that connection at the 686th meeting. It is certainly the Council's wish that on the international level Egypt will be guided by the same principles of law and equity, and that it will as dispassionately apply the conventions which it has signed and the Security Council's decisions, which all States Members of the United Nations are bound to observe.

Although the Security Council must discharge its responsibilities which undiminished vigilance, we are justified, in view of the hopeful turn events have taken during the last few weeks as a result of the settlement of the Bat Galim incident, in expressing our confidence in the wisdom of the Egyptian leaders, and our firm hope that this confidence will not be disappointed in the future.

(c) *Speech by Mr. Cabot Lodge, the United States Representative* :

The case of the Bat Galim is one of a long series of cases considered by this Council in connection with the Palestine question. It must be looked at in the perspective of the hostilities between Israel and the Arab States that were at their height less than seven years ago, of the efforts of this Council to bring about a cessation of those hostilities, and of the eventual establishment of armistice agreements between Israel and its neighbours as a result of United Nations mediation. It must also be looked at in the perspective of the inevitable dislocations and equally inevitable adjustments that always follow armed conflict between States.

One had a right to expect, however, in the United Nations, that these years would show greater progress towards the establishment of that general peace endorsed by the Governments of Egypt and Israel in

article XI of the same Constantinople Convention seems to us to settle the question in a sense opposed to the Egyptian argument. Article XI, in fact, says :

« The measures which shall be taken in the cases provided for by Articles IX and X of the present Treaty shall not interfere with the free use of the Canal... ».

The provisions to which I have referred contain no limitation on such free use. It is permissible, therefore, to conclude that the measures in question must not interfere with any free use of the Canal, even by the warships of a Power that is an enemy of Egypt ; a priori they could not forbid the use of the Canal to an ordinary merchant vessel like the Bat Galim.

The Council's attention has, moreover, been drawn to another point. The Council is not competent to impose observance of the Constantinople Convention as such. It is, primarily and solely, the organ mainly responsible for the maintenance of international peace and security. More particularly, the Council has the paramount right of supervising the execution of the armistice agreements negotiated under its auspices between Israel and the neighbouring Arab States.

Furthermore, by definition, breaches of these armistice agreements may endanger peace in the Middle East. There is no doubt in our minds that the exercise by one of the parties, on the high seas, of the right of visit, search and seizure of vessels of the other party, would constitute a serious breach of the armistice agreements ; it would, in fact, mean the exercise, by that party, of the right of a belligerent, a right denied to the parties by the very fact that they have signed the armistice agreements. It will no doubt be said that the Suez Canal cannot be considered to be the high seas. But it has one attribute of the high seas, in that it may be freely used by all. That attribute is the consequence of an international treaty freely signed by Egypt. We thus return to the Constantinople Convention of 1888. The Council is competent to supervise its application in this case in view of the special situation created between Egypt and Israel under the General Armistice Agreement of 1949.

These, in short, are the principles which we continue to uphold and which have been stated on various occasions, and the Security Council put them into effect in its resolution of September 1, 1951. The general scope of the Council's decision of that date cannot be questioned. On September 1, 1951, the Council asked Egypt to terminate the restrictions on the passage of « International Commercial Shipping ».

We ask that Egypt should abide by the Council's decision.

We must certainly note that considerable progress has been made since 1951, in the sense that the regulation of the Suez Canal has

armistice agreements clearly looked forward to a permanent settlement in Palestine, a settlement which still eludes the parties and which the Security Council, with the best will in the world, cannot bring about by itself. But, in the absence of something more permanent, the Council has a responsibility in maintaining the present provisional structure. It cannot do this without the co-operation of the parties, even on questions — perhaps I should say more particularly on questions — where its decisions are unwelcome to one or other of them. And if the authority of the Council is undermined by the action of the parties or for some other reason — the consequences might well be disastrous all round.

These, briefly, are the consideration which cause my Government most concern in regard to the dispute between Israel and Egypt, of which the Bat Galim incident is the latest manifestation. It is, I feel certain, a concern that is very widely shared.

(b) *Speech by M. Hoppenot, the French Representative :*

The crew of the Israel vessel seized at the entrance to the Canal on September 28, 1954 was released on January 1, 1955 and set free at Gaza. The Egyptian Government has offered to return the cargo and the vessel itself to consignee agreed upon by Israel. Such return seems, however, to be subject to the condition that the vessel itself shall not sail through the Canal.

Nevertheless, we have just heard the Egyptian representative suggest that the exact manner of the delivery could be determined by a sub-committee of the Mixed Armistice Commission. I must say that we do not yet see clearly the consequences of this suggestion. It is clear that it can be put into effect only with the agreement of the two parties and the Mixed Armistice Commission itself. My delegation therefore reserves the right to revert to the suggestion when the scope of this procedure and the details of its implementation have been more clearly explained.

In any case, the suggestion would seem to mean that the Egyptian Government maintains its claim that it is entitled to forbid passage through the Suez Canal to any vessel flying the Israel flag and manned by an Israel crew.

In his statements of the Security Council, the representative of Egypt based this position of the Egyptian Government on article X of the Constantinople Convention. Under that article, « the provisions of articles IV, V, VII and VIII shall not interfere with the measures which (the Egyptian Government) might find it necessary to take for securing by (its) own forces the defence of Egypt and the maintenance of public order ».

I shall confine myself to pointing out, as the French delegation has already done in the Council on several occasions, that in our view

The Suez Canal is one of the main arteries of traffic in the world, it is of particular importance to the members of the Commonwealth, and, as the accident which took place there on December 31, 1954 showed in a dramatic manner, any stoppage of traffic there, for whatever reason, has immediate repercussions of the most far-reaching kind. That is one reason why my Government cannot fail to follow with the keenest interest any question involving the principle of free navigation through the Suez Canal.

Now, the Egyptian Government has, of course, repeatedly, both here in this Council and elsewhere, declared its intention of abiding in the strictest way by the Convention of Constantinople and has maintained that the restrictions which it has imposed on traffic through the Canal with Israel do not conflict with the terms of that convention. My Government welcomes the clear stand taken by Egypt on the question of the continuing validity of the Convention of Constantinople, which is of such importance to all the nations of the world. Unhappily, however, my Government has not felt able to accept the interpretation which the Government of Egypt places on the relevant sections of the Convention in this particular context. That is one reason why the present dispute between Egypt and Israel over the use of the Canal is of particular interest to my country, as one of the great trading nations of the world.

The second reason for the concern which my Government feels over this dispute is of a different kind. As well all know, in 1951, the Security Council considered the dispute in great detail, and on September 1, of that year the Council passed a resolution which called upon Egypt to terminate the restrictions on the passage of international commercial shipping and goods wherever bound, and to cease all interference with such shipping beyond that essential to the safety of shipping in the Canal itself and to the observance of the international conventions in force.

At our meetings in the autumn of 1954, the representative of Egypt told us that the picture drawn by the representative of Israel of increased restrictions on the use of the Canal was exaggerated, and even false. He said that, since March 1954, Egypt had refrained from restrictions on the passage of shipping to or from Israel through the Canal. That statement was, I feel sure, welcome to members of the Council. Any alleviation of the situation must be welcome to us. It is no use seeing things in terms of black and white only. But the fact remains — and it is surely an undisputed fact — that the Government of Egypt has not yet seen its way to complying fully with the Council's resolution of 1951. That fact is, to my mind, not only regrettable, but even dangerous.

As I pointed out when I spoke in the Council on this subject on March 25, 1954, it is not long ago that the Holy Land was a battlefield, and if there was first a truce and then an armistice régime, this was due in very large part to the unceasing efforts of the Security Council. The

The Bat Galim Incident and the Suez Canal

Security Council Debate on the Bat Galim Incident and Egyptian Closure of the Suez Canal to Israeli Shipping

January 4, 1955

(a) *Speech by Sir Pierson Dixon, the British Representative.*

At our 682nd meeting, on October 14, 1954, the members of the Council all agreed that, before proceeding further, it would be advisable to have before them a report on the Bat Galim incident by the Egyptian-Israel Mixed Armistice Commission. At our 683rd, 684th and 685th meetings, early in November, we were primarily concerned with the delays that had occurred in considering the incident in th Mixed Armistice Commission. By the end of November, the case had been heard in the Mixed Armistice Commission and a report had been sent to the Secretary-General by the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization. But, when we met for our 686th meeting on December 7, 1954, we had not, as it seemed to me, had quite enough time to consider the implications of the letter, dated December 4, 1954, from the representative of Egypt. In that document, it was stated that the Egyptian judicial authorities had set aside, owing to insufficient evidence, the very serious charges brought against the members of the crew of the Bat Galim, that the seamen would be released as soon as the necessary formalities had been concluded, and that the Egyptian Government was prepared to release the seized cargo immediately. Nothing was said in that letter about the release of the ship, but, as I remarked at the time, the developments reported by the representative of Egypt were welcome, so far as they went, and it seemed desirable that we should have a little more time to reflect on what we should do next.

So much for the past history of this question, so far as the Security Council is concerned. Now that the Council is meeting again, for the sixth time, on this question, I think that the time has come when I must set forth, quite briefly, the position of my Government in regard to certain basic principles involved in this regrettable incident.

In the first place, of course, my Government attaches the highest degree of importance to the principle of freedom of navigation through the Suez Canal, as set forth in the Convention respecting the free navigation of the Suez Maritime Canal, signed in Constantinople on October 29, 1888. We have constantly said so, and I feel bound to say so again.

C

Reaffirms that it is essential in order to achieve progress by peaceful means toward a lasting settlement of the issues outstanding between them that the Parties abide by their obligations under the General Armistice Agreement and the resolutions of the Security Council ;

Emphasizes the obligation of the Governments of Israel and Jordan to co-operate fully with the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization ;

Requests the Secretary-General to consider with the Chief of Staff the best ways of strengthening the Truce Supervision Organization and to furnish such additional personnel and assistance as the Chief of Staff of the Truce Supervision Oragnization may require for the performance of his duties ;

Requests the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization to report within three months to the Security Council with such recommendations as he may consider appropriate on compliance with and enforcement of the General Armistice Agreements with particular reference to the provisions of this resolution, and taking into account any agreement reached in pursuance of the request by the Government of Israel for the convocation of a conference under article XII of the General Armistice Agreement between Israel and Jordan.

U.N. Security Council Resolution Condemning Israel

for the Qibya Incident

November 24, 1953

The Security Council,

Recalling its previous resolutions on the Palestine question, particularly those of July 15, 1948, August 11, 1949, and May 18, 1951 concerning methods for maintaining the armistice and resolving disputes through the Mixed Armistice Commission ;

Noting the reports of October 27, 1953 and November 9, 1953 to the Security Council by the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization and the statements to the Security Council by the representatives of Jordan and Israel ;

A

Finds that the retaliatory action at Qibya taken by armed forces of Israel on 14-15 October 1953 and all such actions constitute a violation of the cease-fire provisions of the Security Council resolution of July 15, 1948 and are inconsistent with the Parties obligations under the General Armistice Agreement and the Charter ;

Expresses the strongest censure of that action which can only prejudice the chances of that peaceful settlement which both Parties in accordance with the Charter are bound to seek, and calls upon Israel to take effective measures to prevent all such actions in the future ;

B

Takes note of the fact that there is substantial evidence of crossing of the demarcation line by unauthorized persons often resulting in acts of violence and requests the Government of Jordan to continue and strengthen the measures which they are already taking to prevent such crossings ;

Recalls to the Governments of Israel and Jordan their obligations under Security Council resolutions and the General Armistice Agreement to prevent all acts of violence on either side of the demarcation line ;

Calls upon the Governments of Israel and Jordan to ensure the effective co-operation of local security forces ;

U.N. Security Council Resolution Requiring Israel's Suspension of Work in the Demilitarized Zone, River Jordan

October 27, 1953

The Security Council,

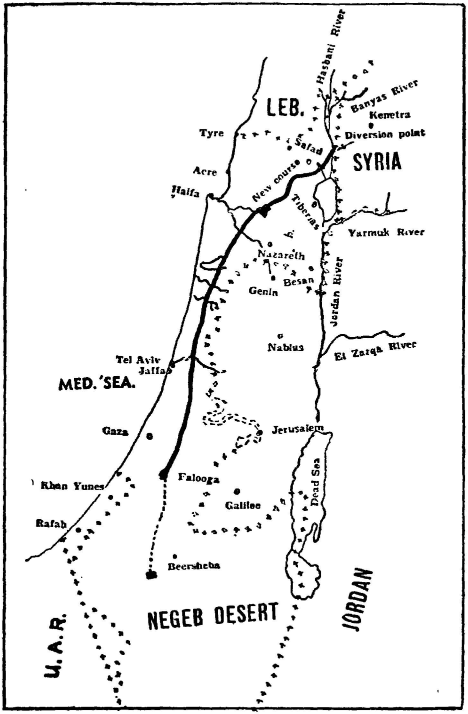
Having taken note of the report of the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization dated October 23, 1953 (S/3122) ;

Desirous of facilitating the consideration of the question, without however prejudicing the rights, claims or position of the parties concerned ;

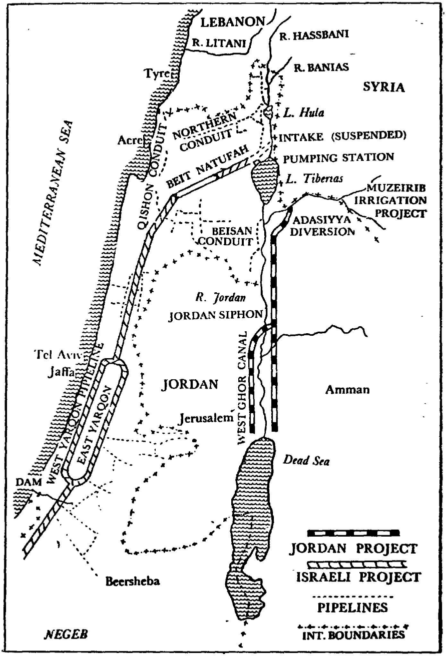
Deems it desirable to that end that the works started in the Demilitarized Zone on September 2, 1953 should be suspended during the urgent examination of the question by the Security Council ;

Notes with satisfaction the statement made by the Israel representative at the 631st meeting regarding the undertaking given by his Government to suspend the works in question during that examination ;

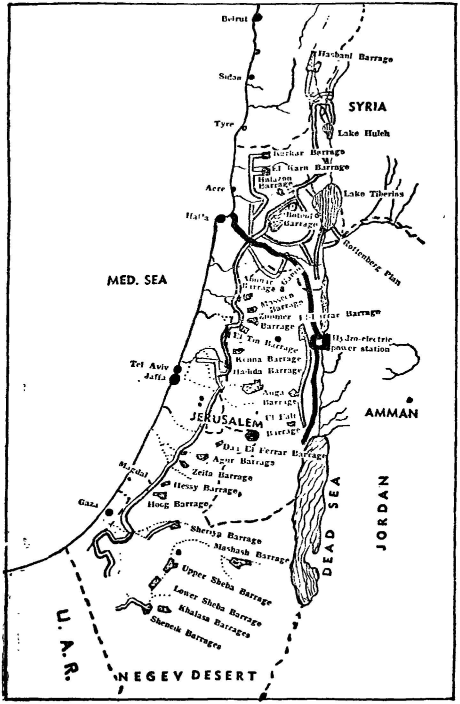
Requests the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization to inform it regarding the fulfilment of that undertaking.



Zionist plans to utilize the waters of the Jordan



River Jordan Protects



The Johnston plan for the utilization of Jordan River waters

He will indicate the importance which the United States Government attaches to a regional approach to the development of natural resources. Such an approach holds a promise of extensive economic improvement in the countries concerned through the development of much needed irrigation and hydroelectric power and through the creation of an economic base on the land for a substantial proportion of the Arab refugees..

It is my conviction that acceptance of a comprehensive plan for the development of the Jordan Valley would contribute greatly to stability in the Near East and to general economic progress of the region. I have asked Mr. Johnston to explain this position to the states concerned, seek their cooperation, and help them through whatever means he finds advisable.

Mr. Johnston left the United States on October 14, following conversations with me, the Secretary of State, the Director of the Foreign Operations Administration, and other officials.

Statement by President Eisenhower on Eric Johnston's

Mission to the Middle East

October 16, 1953

The Government of the United States believes that the interests of world peace call for every possible effort to create conditions of greater calm and stability in the Near East.

The Administration has continuously undertaken to relieve tensions in this sensitive and important area of the free world.

Last spring, the Secretary of State, John Foster Dulles, made a first-hand survey of the area.

In furtherance of this policy, I am now sending Eric Johnston to the Near East as my personal representative with the rank of Ambassador to explore with the governments of the countries of that region certain steps which might be expected, to contribute to an improvement of the general situation on the region. In so doing, I have assured Mr. Johnston that he will have my full support and enjoy the widest possible latitude in dealing with all questions relevant to his mission.

One of the major causes of disquiet in the Near East is the fact that some hundreds of thousands of Arab refugees are living without adequate means of support in the Arab States. The material wants of these people have been cared for through the United Nations Relief and Works Agency. The Congress of the United States, over a period of four years, has appropriated a total of 153,513,000 dollars to aid these refugees. It has been evident from the start, however, that every effort must be made by the countries concerned, with the help of the international community, to find a means of giving these unfortunate people an opportunity to regain personal self-sufficiency.

One of the major purpose of Mr. Johnston's mission will be to undertake discussions with certain of the Arab States and Israel, looking to the mutual development of the water resources of the Jordan River Valley on a regional basis for the benefit of all the people of the area.

In his conversations in the region, Mr. Johnston will make known the concern felt by the Government of the United States over the continuation of Near Eastern tensions and express our willingness to assist in every practicable way in reducing the areas of controversy.

8. Further finds that that practice cannot in the prevailing circumstances be justified on the ground that it is necessary for self-defence ;

9. And further noting that the restrictions on th passage of goods through the Suez Canal to Israel ports are denying to nations at no time connected with the conflict in Palestine valuable supplies required for their economic reconstruction, and that these restrictions together with sanctions applied by Egypt to certain ships which have visited Israel ports represent unjustified interference with the rights of nations to navigate the seas and to trade freely with one another, including the Arab States and Israel ;

10. Calls upon Egypt to terminate the restrictions on the passage of international commercial shipping and goods through the Suez Canal wherever bound and to cease all interference with such shipping beyond that essential to the safety of shipping in the Canal itself and to the observance of international conventions in force.

U.N. Security Council Resolution Concerning Restrictions on the Passage of Ships through the Suez Canal

September 1, 1951

The Security Council,

1. Recalling that in its resolution of August 11, 1949 (S/1376) relating to the conclusion of Armistice Agreements between Israel and the neighbouring Arab States, it draw attention to the pledges, in these Agreements « against any further acts of hostility between the Parties »;

2. Recalling further that in its resolution of November 17, 1950 (S/1907) it reminded the States concerned that the Armistice Agreements to which they were parties contemplated « the return of permanent peace in Palestine », and therefore urged them and the other States in the area to take all such steps as would lead to the settlement of the issues between them ;

3. Noting the report of the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization to the Security Council of June 12, 1951 (S/2194) ;

4. Further noting that the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization recalled the statement of the senior Egyptian delegate in Rhodes on January 13, 1949, to the effect that his delegation was « inspired with every spirit of co-operation, conciliation and a sincere desire to restore peace in Palestine », and that the Egyptian Government has not complied with the earnest plea of the Chief of Staff made to the Egyptian delegate on June 12, 1951, that it desist from the present practice of interfering with the passage through the Suez Canal of goods destined for Israel ;

5. Considering that since the Armistice régime, which has been in existence for nearly two and a half years, is of a permanent character, neither party can reasonably assert that it is actively a belligerent or requires to exercise the right of visit, search, and seizure for any legitimate purpose of self-defense ;

6. Finds that the maintenance of the practice mentioned in paragraph 4 above is inconsistent with the objectives of a peaceful settlement between the Parties and the establishment of a permanent peace in Palestine set forth in the Armistice Agreement ;

7. Finds further that such practice is an abuse of the exercise of the right of visit, search and seizure ;

purpose of restoring peace in the area, and authorizes him to take such measures to restore peace in the area and to make such representations to the Government of Israel and Syria as he may deem necessary ;

Calls upon the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization to report to the Security Council on compliance given to the present resolution ;

Requests the Secretary-General to furnish such additional personnel and assistance as the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization may request in carrying out the present resolution and the Council's resolutions of May 8, 1951 and November 17, 1950.

Recalls to the Governments of Syria and Israel their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and their commitments under the Armistice Agreement not to resort to military force and find that :

(a) Aerial action taken by the forces of the Government of Israel on April 5, 1951, and

(b) Any aggressive military action by either of the Parties in or around the demilitarized zone, which further investigation by the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization into the reports and complaints recently submitted to the Council may establish ;

Constitute a violation of the cease-fire provision in the Security Council resolution of July 15, 1948 and are inconsistent with the terms of the Armistice Agreement and the obligations assumed under the Charter ;

Noting the complaints with regard to the evacuation of Arab residents from the demilitarized zone.

(a) Decides that Arab civilians who have been removed from the demilitarized zone by the Government of Israel should be permitted to return forthwith to their homes and that the Mixed Armistice Commission should supervise their return and rehabilitation in a manner to be determined by the Commission ; and

(b) Holds that no action involving the transfer of persons across international frontiers, armistice lines or within the demilitarized zone should be undertaken without prior decision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission ;

Noting with concern the refusal on a number of occasions to permit observers and officials of the Truce Supervision Organization to enter localities and areas which were subjects of complaints in order to perform their legitimate functions considers that the Parties should permit such entry at all times whenever this is required, to enable the Truce Supervision Organization to fulfil its functions, and should render every facility which may be requested by the Chairman of the Mixed Armistice Commission for this purpose ;

Reminds the Parties of their obligations under the Charter of the United Nations to settle their international disputes by peaceful means in such manner that international peace and security are not endangered, and expresses its concern at the failure of the Governments of Israel and Syria to achieve progress pursuant to their commitments under the Armistice Agreement to promote the return to permanent peace in Palestine ;

Directs the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization to take the necessary steps to give effect to this resolution for the

Syria observe faithfully the General Armistice Agreement of July 20, 1949 ;

Notes that under article VII, paragraph 8, of the Armistice Agreement, where interpretation of the meaning of a particular provision of the Agreement, other than the preamble and articles I and II, is at issue, the Mixed Armistice Commission's interpretation shall prevail ;

Calls upon the Governments of Israel and Syria to bring before the Mixed Armistice Commission or its Chairman, whichever has the pertinent responsibility under the Armistice Agreement, their complaints and to abide by the decisions resulting therefrom ;

Considers that it is inconsistent with the objectives and intent of the Armistice Agreement to refuse to participate in meetings of the Mixed Armistice Commission or to fail to respect requests of the Chairman of the Mixed Armistice Commission as they relate to his obligations under article V and calls upon the Parties to be represented at all meetings called by the Chairman of the Commission and to respect such requests ;

Calls upon the Parties to give effect to the following excerpt cited by the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization at the 542nd meeting of the Security Council on April 25, 1951, as being from the summary record of the Syrian-Israeli Armistice Conference of July 3, 1949, which was agreed to by the Parties as an authoritative comment on article V of the Syrian-Israeli Armistice Agreement ;

The questions of civil administration in villages and settlements in the demilitarized zone is provided for, within the framework of an Armistice Agreement, in sub-paragraph 5 (b) and 5 (f) of the draft article. Such civil administration, including policing, will be on a local basis, without raising general questions of administration, jurisdiction, citizenship, and sovereignty.

« Where Israel civilians return to or remain in an Israel village or settlement, the civil administration and policing of the village or settlement will be by Israelis. Similarly, where Arab civilians return to or remain in an Arab village, a local Arab administration and police unit will be authorized.

« As civilian life is gradually restored, administration will take shape on a local basis under the general supervision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission.

« The Chairman of the Mixed Armistice Commission in consultation and co-operation with the local communities, will be in a position to authorize all necessary arrangements for the restoration and protection of civilian life. He will not assume responsibility for direct administration of the zone ».

U.N. Security Council Resolution Concerning Incidents along the Syrian-Israeli Frontier : Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes

May 18, 1951

The Security Council,

Recalling its past resolutions of July 15, 1948 (S/902), August 11, 1949 (S/1376), November 17, 1950 (S/1907 and Corr. 1) and May 8, 1951 (S/2130) relating to the General Armistice Agreements between Israel and the neighbouring Arab States and to the provisions contained therein concerning methods for maintaining the Armistice and resolving disputes through the Mixed Armistice Commissions participated in by the Parties of the General Armistice Agreements ;

Noting the complaints of Syria and Israel to the Security Council, statements in the Council of the representatives of Syria and Israel, the reports to the Secretary-General of the United Nations by the Chief of Staff and the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization for Palestine, and statements before the Council by the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization for Palestine ;

Noting that the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization in a memorandum of March 7, 1951 (S/2049, Section IV, paragraph 3), and the Chairman of the Syrian-Israeli Mixed Armistice Commission on a number of occasions have requested the Israel delegation to the Mixed Armistice Commission to ensure that the Palestine Land Development Company, Limited, is instructed to cease all operations in the demilitarized zone until such time as an agreement is arranged through the Chairman of the Mixed Armistice Commission for continuing this project ;

Noting further that article V of the General Armistice Agreement gives to the Chairman the responsibility for the general supervision of the demilitarized zone ;

Endorses the requests of the Chief of Staff and the Chairman of the Mixed Armistice Commission on this matter and calls upon the Government of Israel to comply with them ;

Declares that in order to promote the return of permanent peace in Palestine, it is essential that the Governments of Israel and

U.N. Security Council Resolution Concerning Incidents

in the Northern (Syrian-Israeli) Demilitarized Zone:

Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes

May 8, 1951

The Security Council,

1. Recalling its resolutions of July 15, 1948 (S/902), August 11, 1949 (S/1376), November 17, 1950 (S/1907) and Corr. I).

2. Noting with concern that fighting has broken out in and around the demilitarized zone established by the Syrian-Israeli General Armistice Agreement of July 20, 1949 and that fighting is continuing despite the cease-fire order of the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization issued on May 4, 1951 ;

3. Calls upon the Parties or persons in the areas concerned to cease fighting and brings to the attention of the Parties their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and the Security Council's resolution of July 15, 1948 and their commitments under the General Armistice Agreement, and accordingly calls upon them to comply with these obligations and commitments.

U.N. General Assembly Resolution Concerning the Work of the Conciliation Commission for Palestine

January 26, 1951

The General Assembly,

Recalling all the resolutions adopted at previous sessions of the General Assembly on the Palestine problem ;

Having examined the progress report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine ;

1. Expresses its appreciation to the Conciliation Commission for Palestine for its efforts to assist the parties to reach agreement on their outstanding differences ;

2. Notes with regret that, as stated in paragraph 87 of the report, the Commission has been unable to fulfil its mandate under the resolutions of the General Assembly ;

3. Considers that the Governments concerned have the primary responsibility for reaching a settlement of their outstanding differences in conformity with the resolutions of the General Assembly on Palestine ;

4. Urges the Governments concerned to seek agreement with a view to an early settlement of their outstanding differences in conformity with the resolutions of the General Assembly on Palestine ; and for this purpose to make full use of the United Nations facilities ;

Considers that the Conciliation Commission for Palestine should continue its efforts to secure the implementation of the resolutions of the General Assembly on Palestine and accordingly should be available to the Parties to assist them in reaching agreement on outstanding questions ;

6. Requests the Conciliation Commission for Palestine to render progress reports periodically to the Secretary-General for transmission to the Members of the United Nations ;

7. Requests the Secretary-General to provide the necessary staff and facilities for carrying out the terms of the present resolution.

U.N. General Assembly Resolution Concerning the Repatriation of the Arab Refugees

December 14, 1950

The General Assembly,

Recalling its resolution 194 (III) of December 11, 1948 ;

Having examined with appreciation the general progress report dated September 2, 1950, and the supplementary report dated October 23, 1950, of the United Nations Conciliation Commission for Palestine ;

Noting with concern :

(a) That agreement has not been reached between the Parties on the final settlement of the questions outstanding between them ;

(b) That the repatriation, resettlement, economic and social rehabilitation of the refugees and the payment of compensation have not been effected ;

Recognizing that, in the interests of the peace and stability of the Near East, the refugee question should be dealt with as a matter of urgency ;

1. Urges the governments and authorities concerned to seek agreement by negotiations conducted either with the Conciliation Commission or directly, with a view to the final settlement of all questions outstanding between them ;

2. Directs the United Nations Conciliation Commission for Palestine to establish an office which, under the direction of the Commission, shall :

(a) Make such arrangements as it may consider necessary for the assessment and payment of compensation in pursuance of paragraph 11 of General Assembly resolution 194 (III) ;

(b) Work out such arrangements as may be practicable for the implementation of the other objectives of paragraph 11 of the said resolution ;

(c) Continue consultations with the parties concerned regarding measures for the protection of the rights, property and interests of the refugees ;

3. Calls upon the governments concerned to undertake measures to ensure that refugees, whether repatriated or resettled, will be treated without any discrimination either in law or in fact.

U.N. General Assembly Resolution Concerning the Protection of the Holy Places

December 13, 1950

The General Assembly,

Considering that the world community has unique spiritual and religious interests in the Holy Land ;

Recalling its resolutions 181 (II) of 29 November 1947, 194 (III) of 11 December 1948 and 303 (IV) of 9 December 1949 ;

Noting the special report of the Trusteeship Council on the question of an international régime for the Jerusalem area and the protection of the Holy Places ;

Considering that, for lack of the necessary co-operation by the States concerned the Trusteeship Council has been unable to give effect to the Statute which it had prepared ; that a reconsideration of the question of the international protecion of the Holy Places and of spiritual and religious interests in the Holy Land is therefore essential ; and that new efforts must be made to settle the question in accordance with the principles already adopted by the General Assembly ;

1. Instructs four persons, to be appointed by the Trusteeship Council, to study, in consultation with the Governments at present in *de facto* control of the Holy Places and with the other States, authorities and religious bodies concerned, the conditions of a settlement capable of ensuring the effective protections, under the supervision of the United Nations, of the Holy Places and of spiritual and religious interests in the Holy Land ;

2. Invites them to report to the General Assembly at its sixth session ;

3. Requests the States concerned to co-operate fully in giving effect to the present resolution ;

4. Invites the Secretary-General to place at the disposal of these persons the staff and facilities necessary for the fulfilment of their task.

Authorizes the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization with regard to the movement of nomadic Arabs to recommend to Israel, Egypt and to such other Arab States as may be appropriate such steps as he may consider necessary to control the movement of such nomadic Arabs across international frontiers or armistice lines by mutual agreement, and

Calls upon the Governments concerned to take in the future no action involving the transfer of persons across international frontiers or armistice lines without prior consultation through the Mixed Armistice Commissions ;

Takes note of the statement of the Government of Israel that Israel armed forces will evacuate Bir Qattar pursuant to the March 20, 1950 decision of the Special Committee, provided for in Article 10, paragraph 4, of the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, and that the Israeli armed forces will withdraw to positions authorized by the Armistice Agreement ;

Reminds Egypt and Israel as Member Nations of the United Nations of their obligations under the Charter to settle their outstanding differences, and further reminds Egypt, Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan, that the armistice agreements to which they are parties contemplate « the return of permanent peace in Palestine », and, therefore, urges them and the other States in the area to take all such steps as will lead to the settlement of the issues between them ;

Requests the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization to report to the Security Council at the end of 90 days, or before, if he deems necessary, on the compliance given to this resolution and upon the status of the operations of the various Mixed Armistice Commissions and further requests that he submit periodically to the Security Council reports of all decisions made by the various Mixed Armistice Commissions and the Special Committee provided for in Article 10, paragraph 4, of the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement ;

U.N. Security Council Resolution on Palestine

November 17, 1950

The Security Council,

Recalling its resolution of August 11, 1949, wherein it noted with satisfaction the several armistice agreements concluded by means of negotiations between the Parties involved in the conflict in Palestine ; would at an early date achieve agreement in final settlement of all ques- expressed the hope that the governments and authorities concerned tions outstanding between them ; noted that the various armistice agreements provided that the execution of the agreements would be supervised by Mixed Armistice Commissions whose chairman in each case would be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or his designated representative ; and, bearing in mind that the several armistice agreements include firm pledges against any further act of hostility between the Parties and also provide for their supervision by the Parties themselves, relied upon the Parties to ensure the continued application and observance of these agreements.

Taking into consideration the views expressed and the data given by the representatives of Egypt, Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan and the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization on the complaints submitted to the Council : (S/1790, S/1794, S/1824) ;

Notes that with regard to the implementation of Article 8 of the Israeli-Jordan Armistice Agreement, the Special Committee has been formed and has convened and hopes that it will proceed expeditiously to carry out the functions contemplated in paragraphs 2 and 3 of that Article ;

Calls upon the Parties to the present complaints to consent to the handling of complaints according to the procedures established in the Armistice Agreements for the handling of complaints and the settlement of points at issue.

Requests the Israeli-Egyptian Mixed Armistice Commission to give urgent attention to the Egyptian complaint of expulsion of thousands of Palestine Arabs, and

Calls upon both Parties to give effect to any finding of the Israeli-Egyptian Mixed Armistice Commission regarding the repatriation of any such Arabs who in the Commission's opinion are entitled to return :

quested by them, whether from the three (Western) Powers or from others, are used only for defensive purposes.

4. It is unquestionable that the standard of the armed forces kept by each State for the purposes of defence and in order to play their part in the maintenance of international security, is a matter to be left to the discretion of that state itself, and (is one which) is governed by many factors, the most important among which are the number of the population, the size of the country, and the extent of, and variations in its frontiers.

5. The Arab States are anxious to record the assurance which they have received, to the effect that the three Powers did not, through their declaration, intend to favour Israel or exert pressure on the Arab States in order that they may enter into negotiations with Israel, to prejudice the final settlement of the Palestine case or to maintain the *status quo*. On the contrary, they intend to demonstrate their opposition to the resort to force and (opposition) to the violation of the Armistice lines.

6. The Arab States declare that the best and surest way to maintain peace and stability in the Middle East is to solve its problems on the basis of right and justice, to restore the State of amity and harmony prevailing in it before, and to proceed to implement the United Nations resolution concerning the repatriation of the Palestinian refugees and their indemnification for their properties and assets.

7. Likewise, the Arab States consider it of importance to record the assurances received by them, to the effect that the declaration of the three Powers — the way it was presented and its provisions concerning the giving of undertakings by the States purchasing arms — does not mean the division of this region into spheres of influence, nor in any way the encroachment upon the independence or sovereignty of the Arab States.

8. It is evident that the doubts which were meant to be dispelled by the assurances mentioned in the previous paragraph, have been raised by paragraph three of the three Powers' declaration ; (this paragraph) asserted that should they find that any of these States was preparing to violate the frontiers or armistice lines of another State they would immediately take action to prevent such violation, both within and outside the United Nations.

There is no doubt that by action alone will it be possible to dispel these doubts if it is established that the three Powers are really keen on maintaining peace in the Middle East without bias or partiality, and on the basis of right and justice and the respect of States, and not by subjecting (these States) to domination or influence.

9. Finally, the Arab States cannot but emphasize once more (the fact) that, much as they are keen on (maintaining) peace, they will not approve of any action calculated to encroach upon their sovereignty or independence.

Statement by the Arab League States in Reply to the Tripartite Declaration of May 25, 1950, Regarding Security in the Near East

June 6, 1950

The Governments of the Arab States, individually and collectively, have carefully studied the joint declaration issued by the United Kingdom, France, and the U.S.A. on May 25, 1950.

The exchange of views regarding this declaration was one of the most important reasons for which the Arab States considered it expedient to call (a meeting of) the Arab League Council on the 12th of June. This declaration constituted one of the most important items of the agenda of the said meeting.

The Arab States have accordingly agreed to issue the following statement :

1. The Arab States are second to none in their keenness on the establishment of peace and stability in the Middle East. For by their very nature they rank in the forefront of peace-loving states. Successive events have demonstrated how much respect they attach to the United Nations Charter.

2. If the Arab States have shown and continue to show concern over the full equipment (of their armed forces), this is merely due to their deep appreciation of their responsibility for the maintenance of internal security in their countries, for their legitimate self-defence, and for the fulfilment of the obligation to maintain international peace in this area. For this is an obligation that devolves specifically and in the first place upon (these States) as well as upon the League of Arab States considered as a regional organization governed by the provisions of Article 52 of the United Nations Charter.

3. The Arab Governments have already, from the very beginning, even before the three (Western) Powers thought of issuing their declaration, repeatedly proclaimed the peaceful intentions of the Arabs and refuted the persistent propaganda of Israel, to the effect that the Arab States are asking for arms for aggressive purposes. (The Arab States) do not find it inappropriate to proclaim their peaceful intentions, and to emphasize again that the arms requested or which may be re-

Declaration by the Governments of the United Kingdom, France and the United States regarding Security in the Near East :

Tripartite Declaration

May 25, 1950

The Governments of the United Kingdom, France, and the United States, having had occasion during the recent Foreign Ministers meeting in London to review certain questions affecting the peace and stability of the Arab States and of Israel, and particularly that of the supply of arms and war material to these states, have resolved to make the following statements :

1. The three Governments recognize that the Arab states and Israel all need to maintain a certain level of armed forces for the purposes of assuring their internal security and their legitimate self-defense and to permit them to play their part in the defense of the area as a whole. All applications for arms or war material for these countries will be considered in the light of these principles. In this connection the three Governments wish to recall and re-affirm the terms of the statements made by their representatives on the Security Council on August 4, 1949, in which they declared their opposition to the development of an arms race between the Arab states and Israel.

2. The three Governments declare that assurances have been received from all the states in question, to which they permit arms to be supplied from their countries that the purchasing state does not intend to undertake any act of aggression against any other state. Similar assurances will be requested from any other state in the area to which they permit arms to be supplied in the future.

3. The three Governments take this opportunity of declaring their deep interest in and their desire to promote the establishment and maintenance of peace and stability in the area and their unalterable opposition to the use of force or threat of force between any of the states in that area. The three Governments, should they find that any of these states was preparing to violate frontiers or armistice lines, would, consistently with their obligations as members of the United Nations, immediately take action, both within and outside the United Nations, to prevent such violation.

Resolution No. 232 (VI) of 4 April 1950

Approved Statute for City of Jerusalem

The Trusteeship Council :

Having approved the Statute for the City of Jerusalem at its eighty-first meeting on 4 April 1950.

Requests the President of the Trusteeship Council :

(a) To transmit the text of the Statute for the City of Jerusalem to the Government of the two States at present occupying the area and City of Jerusalem ;

(b) To request from the two Governments their full cooperation in view of paragraph II of General Assembly Resolution 303 (IV) of 9 December 1949 ;

(c) To report on these matters to the Trusteeship Council in the course of its seventh regular session.

material interests resulting from any scientific, literary or artistic production of which he is the author.

Article 28. — Everyone is entitled to a social and international order in which the rights and freedom set forth in this Declaration can be fully realized.

Article 29. — (1) Everyone has duties to the community in which alone the free and full development of his personality is possible.

(2) In the exercise of his rights and freedoms, everyone shall be subject only to such limitations as are determined by law solely for the purpose of securing due recognition and respect for the rights and freedoms of others and of meeting the just requirements of morality, public order, and the general welfare in a democratic society.

(3) These rights and freedoms may in no case be exercised contrary to the purposes and principles of the United Nations.

Article 30. — Nothing in this Declaration may be interpreted as implying for any State, group or person any right to engage in any activity or to perform any act aimed at the destruction of any of the rights and freedoms set forth herein.

Article 23. — (1) Everyone has the right to work, to free choice of employment, to just and favourable conditions of work and to protection against unemployment.

(2) Everyone, without any discrimination, has the right to equal pay for equal work.

(3) Everyone who works has the right to just and favourable remuneration insuring for himelf and his family an existence worthy of human dignity, and supplemented, if necessary, by other means of social protection.

(4) Everyone has the right to form and to join trade unions for the protection of his interests.

Article 24. — Everyone has the right to rest and leisure, including reasonable limitation of working hours and periodic holidays with pay.

Article 25. — (1) Everyone has the right to a standard of living adequate for the health and well-being of himself and of his family, including food, clothing, housing and medical care and necessary social services, and the right to security in the event of unemployment, sickness, disability, widowhood, old age or other lack of livelihood in circumstances beyond his control.

(2) Motherhood and childhood are entitled to special care and assistance. All children, whether born in or out of wedlock, shall enjoy the same social protection.

Article 26. — (1) Everyone has the right to education. Education shall be free, at least in the elementary and fundamental stages. Elementary education shall be compulsory. Technical and professional education shall be made generally available and higher education shall be equally accessible to all on the basis of merit.

(2) Education shall be directed to the full development of the human personality and to the strengthening of respect for human rights and fundamental freedoms. It shall promote understanding tolerance and friendship among all nations, racial or religious groups, and shall further the activities of the United Nations for the maintenance of peace.

(3) Parents have a prior right to choose the kind of education that shall be given to their children.

Article 27. — (1) Everyone has the right freely to participate in the cultural life of the community, to enjoy the arts and to share in scientific advancement and its benefits.

(2) Everyone has the right to the protection of the moral and

(2) No one shall be arbitrarily deprived of his nationality nor denied the right to change his nationality.

Article 16. (1) Men and women of full age, without any limitation due to race, nationality or religion, have the right to marry and to found a family. They are entitled to equal rights as to marriage, during marriage and at its dissolution.

(2) Marriage shall be entered into only with the free and full consent of the intending spouses.

(3) The family is the natural and fundamental group unit of society and is entitled to protection by society and the State.

Article 17. — (1) Everyone has the right to own property alone as well as in association with others.

(2) No one shall be arbitrarily deprived of his property.

Article 19. — Everyone has the right to freedom of opinion and conscience and religion ; this right includes freedom to change his religion or belief, and freedom, either alone or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief in teaching, practice, worship and observance.

Article 19. — Everyone has the right to freedom of opinion and expression ; this right includes freedom to hold opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media and regardless of frontiers.

Article 20. — (1) Everyone has the right to freedom of peaceful assembly and association.

(2) No one may be compelled to belong to an association.

Article 21. — (1) Everyone has the right to take part in the government of his country, directly or through freely chosen representatives.

(2) Everyone has the right of equal access to public services in his country.

(3) The will of the people shall be the basis of the authority of government ; this will shall be expressed in periodic and genuine elections which shall be by universal and equal suffrage and shall be held by secret vote or by equivalent free voting procedures.

Article 22. — Everyone, as a member of society, has the right to social security and is entitled to realisation, through national effort and international cooperation and in accordance with the organization and resources of each State, of the economic, social and cultural rights indispensable for his dignity and the free development of his personality.

Article 6. — Everyone has the right to recognition everywhere as a person before the law.

Article 7. — All are equal before the law and are entitled without any discrimination to equal protection of the law. All are entitled to equal protection against any discrimination in violation of this Declaration and against any incitement to such discrimination.

Article 8. — Everyone has the right to an effective remedy by the competent national tribunals for acts violating the fundamental rights granted him by the constitution or by law.

Article 9. — No one shall be subjected to arbitrary arrest, detention or exile.

Article 10. — Everyone is entitled in full equality to a fair and public hearing by an independent and impartial tribunal, in the determination of his rights and obligations and of any criminal charge against him.

Article 11. — (1) Everyone charged with a penal offence has the right to be presumed innocent until proved guilty according to law in a public trial at which he has had all the guarantees necessary for his defence.

(2) No one shall be held guilty of any penal offence on account of any act or omission which did not constitute a penal offence, under national or international law, at the time when it was committed. Nor shall a heavier penalty be imposed than the one that was applicable at the time the penal offence was committed.

Article 12. — No one shall be subjected to arbitrary interference with his privacy, family, home or correspondence, nor to attacks upon his honour and reputation. Everyone has the right to the protection of the law against such interference or attacks.

Article 13. — (1) Everyone has the right to freedom of movement and residence within the borders of each state.

(2) Everyone has the right to leave any country, including his own, and to return to his country.

Article 14. — (1) Everyone has the right to seek and to enjoy in other countries asylum from persecution.

(2) This right may not be invoked in the case of prosecutions genuinely arising from non-political crimes or from acts contrary to the purposes and principles of the United Nations.

Article 15. — (1) Everyone has the right to a nationality.

Whereas it is essential to promote the development of friendly relations between nations ;

Whereas the peoples of the United Nations have in the Charter reaffirmed their faith in fundamental human rights, in the dignity and worth of the human person and in the equal rights of men and women and have determined to promote social progress and better standards of life in larger freedom ;

Whereas Member States have pledged themselves to achieve, in cooperation with the United Nations, the promotion of universal respect for and observance of human rights and fundamental freedom ;

Whereas a common understanding of these rights and freedoms is of the greatest importance for the full realisation of this pledge ;

NOW THEREFORE THE GENERAL ASSEMBLY PROCLAIMS

This Universal Declaration of Human Rights as a common standard of achievement for all peoples and all nations, to the end that every individual and every organ of society, keeping this declaration constantly in mind, shall strive by teaching and education to promote respect for these rights and freedoms and by progressive measures, national and international, to secure their universal and effective recognition and observance, both among the peoples of Member States themselves and among the peoples of territories under their jurisdiction.

Article 1. — All human beings are born free and equal in dignity and rights. They are endowed with reason and conscience and should act towards one another in a spirit of brotherhood.

Article 2. — Everyone is entitled to all the rights and freedoms set forth in this Declaration without distinction of any kind, such as race, colour, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status. Furthermore, no distinction shall be made on the basis of the political, jurisdictional or international status of the country or territory to which a person belongs, whether it be independent, trust, non-self-governing or under any other limitation of sovereignty.

Article 3. — Everyone has the right to life, liberty and security of person.

Article 4. — No one shall be held in slavery or servitude; slavery and the slave trade shall be prohibited in all their forms.

Article 5. — No one shall be subjected to torture or to cruel, innuman or degrading treatment or punishment.

between the City authorities and the authorities of those autonomous units.

6. *Continuity of legislation*

The legislation in force in the City on the date preceding the termination of the Mandate in so far as it is not inconsistent with the provisions of this Statute, shall be applicable in the City until such time as it may be amended or repealed by legislation.

7. *Refugees*

Having regard to any decisions or recommendations which have been, or may be, made by organs of the United Nations or to any agreements which have been accordingly concluded between the States concerned regarding the problem of the Palestine refugees, the Governor of the City, as soon as this Statute enters into force, shall facilitate the repatriation, resettlement and economic and social rehabilitation of persons who, on 29 November 1947, were ordinarily resident in the City and have left the City as refugees, as well as the payment of any indemnities which may be due to them.

UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS

On December 10, 1948 the General Assembly of the United Nations adopted and proclaimed the Universal Declaration of Human Rights, the full text of which appears in the following pages. Following this historic act the Assembly called upon all Member countries to publicize the text of the Declaration and « to cause it to be disseminated, display,-ed, read and expounded principally in schools and other educational institutions, without distinction based on the political status of countries or territories ».

PREAMBLE

Whereas recognition of the inherent dignity and of the equal and inalienable rights of all members of the human family is the foundation of freedom, justice and peace in the world ;

Whereas disregard and contemps for human rights have resulted in barbarous acts which have outraged the conscience of mankind, and the advent of a world in which human beings shall enjoy freedom of speech and belief and freedom from fear and want has been proclaimed as the highest aspiration of the common people ;

Whereas it is essential, if man is not to be compelled to have recourse, as a last ressort, to rebellion against tyranny and oppression, that human rights should be protected by the rule of law ;

Article 43

Transitory Provisions

1. *Flag*

Unless the Legislature of the City decides otherwise, the flag of the United Nations shall be flown from official buildings.

2. *First elections to the Legislative Council*

The first elections of members to the Legislative Council shall be held as soon as possible after the entry force of this Statute at such date and in such manner as shall be provided by order of the Governor in accordance with the provisions of articles 21 and 22 of this Statute and of the instructions of the Trusteeship Council.

3. *Provisional President of the Legislative Council*

The Provisional President of the Legislative Council shall be appointed by the Governor and shall remain in office until the election of a President by the Legislative Council.

4. *Economic provisions*

The Governor shall take prompt steps to formulate, with the advice and help of such experts as may seem to him desirable, the economic and financial principles upon which the government of the City is to be based. In doing so he shall take into consideration the desirability of meeting the costs of the administration of the City from rates, taxes and other local revenues, and the possibility that any advances from the United Nations towards such expenditure will be in the form of loans. The Governor, within six months of the date of his appointment, shall submit to the Trusteeship Council for its consideration a plan for the economic and financial organization of the City.

Pending a decision by the Trusteeship Council in this matter, the Governor may temporarily take such economic and financial measures as he may deem necessary for the proper administration of the City.

Commercial concessions, or concessions in respect of public services, granted in the City prior to 29 November 1947 shall continue to be valid acording to their terms, unless modified by agreement between the Governor and the concession holder.

5. *Local autonomy*

The Governor, after consultation with the Legislative Council and, if possible, within six months of the date of his appointment, shall submit to the Trusteeship Council for its consideration a plan for dividing the City into local autonomous units and for the allocation of powers

eeship Council as soon as may be practicable and the Trusteeship Council may give such instructions to the Governor in relation thereto as it may deem fit.

Article 39

Protection of Antiquities

Legislation of the City shall provide for the protection of antiquities.

Article 40

Capitulations

Foreign Powers whose nationals have in the past enjoyed in the City the privileges and immunities of foreigners, including the benefits of consular jurisdiction and protection as formerly enjoyed by capitulation or usage in the Ottoman Empire, are invited to renounce if they have not already renounced, any rights pertaining to them as regards the re-establishment of such privileges and immuntties in the City. Any privileges and immunities which may be retained shall be respected.

Article 41

Entry Into Force on the Statute

This Statute shall come into force at a date to be determined by a resolution of the Trusteeship Council.

Article 42

Re-examination of the Statute

1. This Statute shall remain in force, in the first instance, for a period of ten years, unless the Trusteeship Council amends it before the expiration of this period.

2. On the expiration of this period of ten years, the whole Statute shall be subject to re-examination by the Trusteeship Council. The residents of the City shall then be free to express by means of a referendum their wishes as to possible modifications of the regime of the City. The Trusteeship Council shall in due course lay down the procedure by which this referendum shall be conducted.

be a charge on the revenues of the City but may be recovered from the community or denomination or section of the community concerned, subject to existing rights.

6. No form of taxation shall be levied in respect of any Holy Place, religious building or site which was exempted from taxation of that form on 29 November 1947. No change in the incidence of any form of taxation shall be made which would either discriminate between the owners or occupiers of Holy Places, religious buildings or sites, or would place such owners or occupiers in a position less favourable in relation to the general incidence of that form of taxation than existed on 29 November 1947.

7. The Governor shall ensure that the property rights of churches, missions and other religious or charitable agencies shall be confirmed and respected. He shall ensure, further, that all such property which, since the outbreak of the Second World War had been seized without equitable compensation but which has not already been returned or, for one reason or another, could not be returned to its original owners, shall either be restored to them or be transferred to another church, or mission or other religious or charitable agency representative of the same confession.

8. The Governor shall by order ensure that :

(a) His decisions taken in accordance with the provisions of paragraphs 2 and 3 of this article are carried into effect and that provision is made for the recovery of sums recoverable in accordance with the provisions of paragraph 5 of this article ;

(b) Existing rights in respect of Holy Places, religious buildings and sites shall not be denied or impaired ;

(c) Subject to the requirements of public order, public morals and public health, free access is maintained to Holy Places, religious buildings and sites and that free exercise of worship therein is secured in conformity with existing rights ;

(d) Holy Places, religious buildings and sites are preserved ;

(e) No act is committed which may in any way impair the sacred character of Holy Places, religious buildings or sites ;

(f) Provisions of this article generally, and the special objectives set out in the Preamble to this Statute in so far as they relate to Holy Places, religious buildings and sites, are carried into effect.

9. An order made in accordance with the provisions of paragraph 8 of this article may contain penal provisions and shall have effect notwithstanding anything to the contrary in any legislation.

10. The Governor shall transmit a copy of every order made in accordance with the provisions of paragraph 8 of this article to the Trust-

5. The Governor, on behalf of the City, may sign treaties which are consistent with this Statute and shall adhere to the provisions of any international conventions and recommendations drawn up by the United Nations or by the specialized agencies referred to in article 57 of the Charter of the United Nations which may be appropriate to the particular circumstances of the City, or would conduce to the achievement of the special objectives set out in the preamble to this Statute.

6. Such treaties and international undertakings entered into by the Governor shall be submitted for ratification to the Legislative Council. If the Legislative Council does not ratify any such treaties or international undertakings within six months of the date of signature by the Governor, the matter shall be referred to the Trusteeship Council which shall have the power to ratify them.

7. Foreign Powers shall enjoy immunities no less than those in force on 29 November 1947 in respect of their property within the City.

Article 38

Holy Places, Religious Buildings and Sites

1. The protection of Holy Places, religious buildings and sites shall be the special concern of the Governor.

2. The Governor shall decide any question which may arise as to whether any place, building or site, not hitherto rlgarded as a Holy Place, religious building or site, is to be regarded as such for the purpose of this Statute. For the purpose of deciding any such question, the Governor may appoint a Committee of Inquiry to assist him.

3. If any dispute arises between different religious communities or between different confessions and faiths in connection with any Holy Place, religious Building or site, the Governor shall decide on the basis of existing rights. For the purpose of deciding any such dispute, the Governor may appoint a Committee of Inquiry to assist him. He may also, if he shall deem fit, be assisted by a consultative council of representatives of different denominations acting in an advisory capacity.

4. At the request of any party to a dispute under paragraph 2 or 3 of this article, the Governor shall seek an advisory opinion of the Supreme Court on points of law, before he takes a decision.

5. If at any time it appears to the Governor that any Holy Place, religious building or site is in need of urgent repairs, he may call upon the community or denomination or section of the community concerned to carry out such repairs. If the repairs are not carried out, or are not completed within a reasonable time, the Governor may arrange for repairs to be carried out or completed and the expenses of so doing shall

Article 35

Budgets

1. The Governor shall be responsible for the preparation of the annual and supplementary budgets of the City and only the Governor or any officer appointed by him shall introduce budgets in the Legislative Council.

2. The financial provision made by the Governor in the budgets for the maintenance of the special police force shall not be altered by the Legislative Council. The Trusteeship Council may determine other services for which the financial provision made by the Governor in the budgets shall not be altered by the Legislative Council.

3. The Governor may authorise, in anticipation of approval by the Legislative Council, expenditure for which there is no provision in the budgets, if in his opinion such expenditure becomes a matter of urgency.

Article 36

Local Autonomy

1. Existing local autonomous units and such new local autonomous units as may be created shall enjoy wide powers of local government and administration in accordance with the legislation of the City.

2. The plan for local autonomy adopted by the Trusteeship Council in accordance with the provisions of paragraph 5 of article 43 shall form an annex to this Statute.

Article 37

External Affairs

1. Subject to the provision of this Statute and to the instructions of the Trusteeship Council, the Governor shall conduct the external affairs of the City.

2. The Governor may ensure by means of special international agreements, or otherwise, the protection abroad of the interests of the City and of its citizens.

3. The Governor may accredit representatives to foreign States for the protection of the interests of the City and its citizens in those States.

4. Representatives may be accredited to the Governor by any State if he so permits.

into force of this Statute shall enjoy the fiscal privileges provided for in paragraph 6 of article 38 of this Statute.

7. At the request of a parent or legal guardian, any child may be exempted from religious instruction in any school supported in whole or in part by public funds.

Article 33

Broadcasting and Television

1. Radio broadcasting and television shall be reserved to the City administration and shall be controlled by a Joint Broadcasting Council which shall be appointed by, and shall be responsible to, the Governor and which shall include an equal number of representatives of each of the three principal religions : Christian, Jewish and Moslem.

2. Representatives of the Christian, Jewish and Moslem religions shall have equal opportunities of access to the broadcasting and television facilities of the City.

3. The principle of freedom of expression shall apply to broadcasting, but it shall be the responsibility of the Joint Broadcasting Council to ensure that the radio is used to further the interests of peace and mutual understanding between the inhabitants of the City and of objectives of this Statute and of the Charter of the United Nations.

Article 34

Economic Provisions

1. The plan for the economic and financial organization of the City adopted by the Trusteeship Council in accordance with the provisions of paragraph 4 of article 43 shall form an annex to this Statute.

2. In the economic and social fields the rights and interests of the inhabitants shall be considered as of primary importance. Subject to this provision, all economic, industrial and commercial matters shall be regulated on the basis of equal treatment and non-discrimination for all States, nationals, and companies or associations controlled by their nations ; and an equal treatment and non-discrimination shall be ensured in respect of freedom of transit, including transit and navigation by air, acquisition of property, both movable and immovable, protection of persons and property, and the exercise of professions and trades.

Article 31

Official and Working Languages

Arabic and Hebrew shall be the official and working languages of the City. The legislation of the City may adopt one or more additional working languages as may be required.

Article 32

Educational System and Cultural and

Benevolent Institutions

1. All persons have a right to education. Education shall be directed to the full physical, intellectual, moral and spiritual development of the human personality and to the strengthening of respect for human rights and fundamental freedoms. It shall be directed to the promotion of understanding, tolerance and friendship among all national, racial and religious groups. It shall in particular be directed to the furtherance of the activities of the United Nations, to the establishment of peace and to the attainment of the special objectives set out in the preamble of this Statute.

2. Education, in its elementary stages, shall be free and compulsory. In its secondary stages, it shall in so far as may be practicable be free. Technical and professional educational facilities shall be provided in so far as may be practicable and those supported by public funds shall be equally accessible to all on the basis of merit.

3. The City shall maintain or subsidize and supervise a system of primary and secondary education on an equitable basis for all communities in their respective languages and in accordance with their respective cultural traditions : provided that such communities have a sufficient number of pupils to justify a separate school.

4. Subject to the provisions of paragraph 1 of this article and to such educational requirements of a general nature as the legislation of the City may impose, any community or any specific group within any community may maintain its own institutions for the education of its own members in its own language according to its own cultural traditions.

5. Subject to the provisions of paragraph 1 of this article and to the legislation of the City, private or foreign educational establishments may be maintained in the City : provided that existing rights shall continue unimpaired.

6. Educational and cultural establishments, charitable institutions and hospitals already in existence or founded after the coming

approval of the Governor, in accordance with any instructions of the Trusteeship Council.

5. Subject to the special objectives set out in preamble to this Statute and to social evolution in the City, the existing status and jurisdiction of religious Courts in the City shall be respected. In the case of any conflict regarding jurisdiction between religious Courts or between religious Courts and civil Courts, the Supreme Court shall consider the case and decide in which Court the jurisdiction shall lie.

6. Decisions by the Supreme Court shall be made by a majority of its members : provided that, if in any case the opinion of the Court be equally divided, the opinion of the Chief Justice shall prevail.

Article 29

Constitutionality of Legislation

and Administrative Acts

1. In cases brought before the Courts of the City this Statute shall prevail over any legislation or administrative act. The Supreme Court shall have original and appellate jurisdiction in all cases involving claims that such legislation or act is incompatible with the provisions of this Statute.

2. In any case in which the Supreme Court decides that any legislation or administrative act is incompatible with the provisions of this Statute such legislation or administrative act shall be void and of no effect.

Article 30

Access to and Immigration into the City

1. Subject only to the requirements of public order, public morals and public health :

(a) Freedom of entry into and of temporary residence in and of exit from the City shall be ensured to all foreign pilgrims and visitors without distinction as to nationality or faith ;

(b) The legislation of the City shall make special provisions to facilitate entry and exit from the City for inhabitants of adjoining areas.

2. Immigration into the City for the purposes of residence shall be controlled by order of the Governor under the instructions of the Trusteeship Council having regard to the absorptive capacity of the City and the maintenance of equality between the various communities.

6. Decisions of the Legislative Council shall be taken by a majority of those present and voting.

Members who abstain from voting shall not be counted as voting.

Article 27

Immunity of Members of the Legislative Council

1. No member of the Legislative Council shall be liable to any judicial or administrative penalty, or be called to account in any other way outside the Legislative Council, by reason of anything which he may have said, or of any vote which he may have cast, in the course of his duties as a member of the Legislative Council.

2. No member of the Legislative Council shall be liable during the sessions of the Council to criminal, administrative or disciplinary proceedings, nor shall he be deprived of his liberty without the permission of the Legislative Council ; provided that he may be apprehended in the act of committing a crime and detained if his detention is or visions of this Statute or it would impede the Administration of the City or inflict undue becomes imperative in the interests of justice, but in any such case his apprehension shall be reported as soon as may be practicable to the Legislative Council and he shall be released without delay should the Legislative Council so request.

Article 28

Judicial System

1. There shall be a Supreme Court which shall consist of such number of judges, not being less than three or more than five, as the Trusteeship Council may determine, of whom one shall be President and shall be styled Chief Justice. They shall be appointed by, and their appointments shall be terminated only by the Trusteeship Council.

2. The legislation of the City shall provide for an independent judicial system for the City, including such subordinate and other Courts as may be deemed appropriate. Such legislation shall establish the jurisdiction of the Courts and provide for their organization.

3. All persons shall be subject to the jurisdiction of the City, except and in so far as such persons may enjoy immunity as provided for in this Statute.

4. Judicial personnel of subordinate Courts shall be appointed by and may be suspended or dismissed by, the Chief Justice with the

section of the inhabitants of the City and he shall then inform both the Legislative Council and the Trusteeship Council of the reasons for his disapproval.

If, at the expiration of the period of thirty days, the Governor has not disapproved the bill, he shall forthwith promulgate it as a law.

Article 25

Legislation by Order of the Governor

1. At any time when there is no Legislative Council, the Governor may legislate by order which shall have the force and effect of law. All such orders shall be laid before the Legislative Council as soon as may be practicable and shall remain in force until and unless repealed or amended in accordance with the provisions of paragraph 3 of article 24 of this Statute.

2. When the Legislative Council is in session but fails to adopt in time a bill deemed essential to the normal functioning of the Administration the Governor may make temporary orders.

3. The Governor shall forthwith report to the Trusteeship Council any action taken by him in accordance with the provisions of this article and the Trusteeship Council may issue such instructions as it may deem necessary.

Article 26

Standing Orders of the Legislative Council

1. The Legislative Council shall adopt such standing orders for the conduct of its business, including the election of a President (who may or may not be a member of the Legislative Council), as it may deem appropriate.

2. The Governor shall convene the first session of each Legislative Council and may at any time convene an extraordinary session.

3. Subject to the provisions of article 23 of this Statute, subsequent sessions of the Legislative Council shall be convened in accordance with the standing orders of the Legislative Council.

4. Subject to the provisions of article 23 of this Statute, the Governor shall convene an extraordinary session of the Legislative Council upon the request of a majority of the members.

5. A majority of the members of the Legislative Council shall form a quorum.

suffrage and proportional representation in each electoral college. For this purpose every resident of the City may register with the college of his own community, or with the fourth college ; he may be registered at only one college.

2. The legislation of the City shall provide for an electoral law and make provisions regarding disqualifications from voting resulting from less of legal capacity.

Article 23

Duration of the Legislative Council

1. The term of the Legislative Council shall be four years from the date of its election, unless it is earlier dissolved.

2. If, at the end of a four-year term of the Legislative Council, it is the opinion of the Governor that circumstances are inappropriate for the conduct of a general election, the Legislative Council may vote the prolongation of its term for a period not exceeding one year. The Governor shall forthwith submit a report to the Trusteeship Council which may issue such instructions as it may deem necessary.

3. If a serious political crisis arises in the City and if, in the opinion of the Governor, the dissolution of the Legislative Council would be justified, he shall report the circumstances to the Trusteeship Council which may, after examining the Governor's report, order such dissolution and at the same time fix a date for holding of new elections.

Article 24

Legislation and Resolutions

1. Bills and resolutions may be introduced in the Legislative Council by any member thereof.

2. The Governor, or any officer appointed by him, may make statements or answer questions before the Legislative Council, introduce any bill or resolution and participate without vote in all deliberations of the Legislative Council.

3. A bill adopted by the Legislative Council shall become law only upon promulgation by the Governor.

At any time within a period of thirty days after the transmission to him of any bill the Governor may disapprove the bill, if, in his opinion, it is in conflict with the provisions of this Statute, or it would impede the Administration of the City or inflict undue hardship on any

Article 21

The Legislative Council

1. A Legislative Council, consisting of a single chamber, shall have power to legislate, consistent with the provisions of this Statute, upon all matters affecting the interests of the City, except such matters as are included within powers specifically granted by this Statute to the Trusteeship Council or to any other authority.

2. The Legislative Council shall be composed of citizens or residents of the City, twenty-five years of age and over, elected or designated in accordance with the provisions of this article and of article 22 of this Statute.

3. The Legislative Council shall consist of twenty-five elected members and of not more than fifteen non-elected members.

The twenty-five members shall be elected by four electoral colleges : a Christian college, a Jewish college, a Moslem college and a college which shall be composed of the residents of the City who declare that they do not wish to register with any of the other three colleges. The Governor shall make all the necessary arrangements for opening and keeping the electoral registers in each of these four colleges.

The first three colleges shall each elect eight members to the Legislative Council and the fourth college one member.

The non-elected members of the Council shall be designated by the Heads of the principal religious communities of the City : the number of these members representing the Christian religion, the Jewish religion and the Moslem religion beinq equal. The Governor shall submit to the Trusteeship Council a plan for the number and allocation of the non-elective seats.

4. The legislation of the City, may make provisions as to the disqualifications from, election to, and membership of, the Legislative Council, resulting from loss of legal capacity.

5. The legislation of the City shall provide for the remuneration of the members of the Legislative Council.

Article 22

Elections to the Legislative Council

1. The elected members of the Legislative Council shall be elected by residents of the City, twenty-one years of age and over, irrespective of nationality or sex, on the basis of universal and secret

Governor may appoint. The Governor may also, if he considers it desirable, add to the Council other persons chosen by him. The Council of Administration shall advise and assist the Governor in the administration of the City.

4. In the performance of their duties, the Governor, the members of the Council of Administration and administrative staff, including members of the police forces, shall not seek or receive any instructions from any Government or any authority other than the Government of the City of the Trusteeship Council.

Article 18

Disqualification from Public Office

A person shall be disqualified from holding any public office, central or local, in the City, including membership of the Council of Administration and of the Legislative Council, if he holds any office under any other Government, provided that the Governor may appoint to any public office in the city for a limited period any person seconded from the service of another Government.

Article 19

Oaths of Office

The Governor, the Chief Secretary, members of the Judiciary, members of the Council of Administration, members of the Legislative Council, members of the special police force and such other officers as the Governor may determine, shall take such oaths and make such affirmations as are specified in the instructions of the Trusteeship Council.

Article 20

Acting Governor

If the office of Governor is vacant, or if the Governor is absent from the City or is unable to exercise his powers or perform his duties, the officer holding substantively the appointment of Chief Secretary, or, if there is no such officer or he is absent from the City or unable to act, such persons as may have been authorized to act in the circumstances by the instructions of the Trusteeship Council, may exercise all the powers and perform all the duties of the Governor so long as the office of Governor is vacant or the Governor is absent from the City or unable to exercise his powers or perform his duties.

Article 15

Preservation of Order

1. The Governor shall be responsible for the organization and direction of the police forces necessary for the maintenance of internal law and order .

2. The Governor shall organize and direct a special force, of such numbers as he may deem necessary, for the maintenance of internal law and order, and especially for the protection of the Holy Places, religious buildings and sites.

Article 16

Emergency Powers of the Governor

1. If, in the opinion of the Governor, the administration is being seriously obstructed or prevented by the non-cooperation or interference of persons or groups of persons, the Governor, during the period of the emergency, shall take such measures and enact by order such legislation as he may deem necessary to restore the effective functioning of the administration, and such orders shall have effect notwithstanding anything to the contrary in any legislation in force.

2. The circumstances in which the Governor may have exercised any power conferred on him by this article shall be reported to the Trusteeship Council as soon as may be practicable.

Article 17

Organization of the Administration

1. The Governor shall be assisted by a Chief Secretary who shall be appointed by the Trusteeship Council on the recommendation of the Governor.

2. The Governor shall appoint an administrative staff, including an Attorney General, the members of which shall be selected on a non-discriminatory basis for their competence and integrity and, whenever practicable, from among the residents of the City. Subject to any instructions of the Trusteeship Council and to any legislation of the City, the appointments of members of the administrative staff may be terminated by the Governor at any time.

3. There shall be a Council of Administration consisting of the Chief Secretary and such other principal officers and residents as the

(b) The Governor may resign his appointment upon due notice to the Trusteeship Council and the Trusteeship Council may terminate his appointment for due cause at any time.

3. At the expiration of his term of office a Governor shall be eligible for re-appointment.

Article 13

General Powers of the Governor

1. The Governor shall be the representative of the United Nations in the City.

2. The Governor, on behalf of the United Nations, shall exercise executive authority in the City and shall act as the chief administrative officer thereof, subject only to the provisions of this Statute and to the instructions of the Trusteeship Council. He shall be responsible for ensuring the peace, order and good government of the City in accordance with the special objectives set out in the Preamble to this Statute.

3. The Governor shall be responsible for exercising such supervision over religious or charitable bodies of all faiths in the City as may be required for the maintenance of public order, public morals and public health. He shall exercise such supervision in conformity with existing rights and traditions.

4. The Governor shall negotiate with the States concerned agreements to ensure, in conformity with the resolutions of the General Assembly, the protection of the Holy Places located in the Holy Land outside the City.

5. The Governor and his official and private property shall not be in any way subject to the jurisdiction of the Legislative Council or of the Courts of the City.

Article 14

Power of Pardon and Reprieve

The Governor may grant to any offender convicted of any offense in any Court of the City a pardon, either free or conditional, or may grant remission of the sentence passed on such offender, or any respite of the execution of such sentence, for such period as the Governor deems fit, and may remit any fines, penalities, or forfeitures which may accrue or become payable to the City by virtue of the judgment of any Court of the City or of the operation of any legislation of the City.

ceptions as are provided for in that legislation, persons shall be deemed not to be ordinarily resident in the City for the purposes of paragraphs (a), (b) and (c) of this article during any period in which they are in default in complying with the requirements of the legislation as to registration.

Article 11

Citizenship

1. All persons who at the date of coming into force of this Statute are residents of the City within the meaning of article 10 of this Statute shall become ipso facto citizens of the City : provided that :

(a) All such residents who, at the date of coming into force of this Statute, are citizens of any State and who give notice in such manner and within such period as the Governor shall by order perscribe of their intention to retain the citizenship of that State shall not be deemed to be citizens of the City ;

(b) Unless a wife gives notice on her own behalf within the period prescribed by order of the Governor, she shall be bound by the decision of her husband in either submitting or not submitting notice as prescribed by sub-paragraph (a) above ;

(c) A notice given by a parent or legal guardian in accordance with the provisions of sub-paragraph (a) above shall bind his or her children of minor age of whom he or she has custody ; provided that such minor, on attaining his majority, may opt for the citieznship of the City by giving notice in such manner as the Governor may by order prescribe.

2. Subject to the provisions of paragraph 1 of this article, the conditions for the acquisition of citizenship of the City by persons who become residents after the date of the coming into force of this Statute and for the loss of citizenship of the City shall be laid down by legislation.

Article 12

Selection and Terms of Office of the Governor

1. The Governor shall be appointed by and be responsible to the Trusteeship Council.

2. The term of office of the Governor shall be three years from the time of his appointment ; provided that :

(a) The Trusteeship Council may extend the term of office of the Governor in any particular case for such period as it may deem fit ;

pression ; this right includes freedom to hold opinion without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media.

12. The legislation of the City shall neither place nor recognize any restriction upon the free use by any person of any language in private intercourse, in religious matters, in commerce, in the Press or in publications of any kind, or at public meetings.

13. The family law and personal status of all persons and communities and their religious interests, including endowments, shall be respected.

14. All persons, as members of society, have the right to social security and are entitled to realization, through national effort and international cooperation and in accordance with the organization and resources of the City, of the economic, social and cultural rights indispensable for their dignity and the free development of their personalities.

15. Without prejudice to the provisions of the preceding paragraphs, the Universal Declaration of Human Rights shall be accepted as a standard of achievement for the City.

16. At such time as the proposed United Nations Covenant of Human Rights shall come into force the provisions of that Covenant shall enter force also in the City in accordance with the provisions of article 37 of this Statute.

Article 10

Definition of Residents

For the purposes of articles 11, 17, 21, 22 and 42 of this Statute, the following persons shall be deemed to be residents of the City :

(a) Persons who were ordinarily resident in the City on 29 November 1947 and have remained ordinarily so resident since that date ;

(b) Persons ordinarily resident in the City on 29 November 1947, who, having left the City as refugees subsequently return for the purpose of residing there ;

(c) Persons who do not qualify as residents under paragraphs (a) or (b) of this article but who, after 29 November 1947 have been ordinarily resident in the City for a continuous period of not less than three years, and have not ceased to be ordinarily so resident ; provided that the legislation of the City may make provision for the registration of persons ordinarily resident in the City, and that subject to such ex-

ject only to the requirements of public order, public morals and public health, enjoy all other human rights and fundamental freedoms, including freedom of religion and worship, language, education, speech and Press, assembly and association, petition (including petition to the Trusteeship Council), migration and movement.

Subject to the same requirements no measure shall be taken to obstruct or interfere with the activities of religious or charitable bodies of all faiths.

3. All persons have the right to life, liberty and security of person.

4. All persons are equal before the law and are entitled without any discrimination to equal protection of the law. All persons are entitled to equal protection against any discrimination in violation of this Statute and against any incitement to such discrimination.

5. No person may be arrested, detained, convicted or punished, except according to due process of law.

6. No person or property shall be subjected to search or seizure, except according to due process of law.

7. All persons are entitled in full equality to a fair and public hearing by an independent and impartial tribunal, in the determination of their rights and obligations and of any criminal charge against them.

8. All persons charged with a penal offense have the right to be persumed innocent until proved guilty according to law in a public trial at which they have had all the guarantees necessary for their defense.

No person shall be held guilty of any penal offense on account of any act or omission which did not constitute a penal offense, under national or international law, at the time when it was committed. Nor shall a heavier penalty be imposed than the one that was applicable at the time the penal offense was committed.

9. No person shall be subjected to arbitrary interference with his privacy, family, home or correspondence, not to attacks upon his honour and reputation. All persons have the right to the protection of the law against such interference or attacks.

10. All persons have the right to freedom of thought, conscience and religion, this right includes freedom to change their religion or belief, and freedom, either alone or in community with others, either in public or in private, to manifest their religion or belief in teaching, practice, worship and observance.

11. All persons have the right to freedom of opinion and ex-

Article 6

Territorial Integrity

1. The territorial integrity of the City and the special regime as defined in this Statute shall be assured by the United Nations.

2. The Governor, appointed by the Trusteeship Council in accordance with the provisions of article 12 of this Statute, shall inform the Trusteeship Council of any situation relating to the City the continuance of which is likely to endanger the territorial integrity of the City, or of any threat of aggression or act of aggression against the City, or of any other attempt to alter by force the special regime as defined in this Statute. If the Trusteeship Council is not in session and the Governor considers that any of the foregoing contingencies is of such urgency as to require immediate action by the United Nations, he shall bring the matter to the immediate attention of the Security Council through the Secretary-General of the United Nations.

Article 7

Demilitarization and Neutrality

1. The City shall be, and remain, neutral and inviolable.

2. The City shall be demilitarized and no para-military formations, exercises or activities shall be permitted within its borders. No armed forces, except as may be provided under article 15 of this Statute or under the authority of the Security Council, shall be allowed in the City.

Article 8

Flag, Seal and Coat of Arms

The Legislative Council, constituted in accordance with the provisions of Article 21 of this Statute, may approve a flag, a seal and a coat of arms for the City.

Article 9

Human Rights and Fundamental Freedoms

1. All persons are entitled to all rights and freedoms set forth in this Statute, without distinction of any kind, such as race, color, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status.

2. All persons shall enjoy freedom of conscience and shall, sub-

(d) When a duty is imposed or a power is conferred, the duty shall be performed and the power may be exercised from time to time as occasion requires ;

(e) When a power is conferred to make any order, or to enact any legislation, or to give any instruction or direction, the power shall be construed as including a power to rescind, repeal, amend or vary the order, legislation, instruction or direction ;

(f) When a duty is imposed or a power is conferred on the holder of an office, the duty shall be performed and the power may be exercised by the holder of the office or by a person duly appointed to act for him.

Article 3

Authority of the Statute

This Statute shall prevail in the City. No judicial decision shall conflict or interfere with its provisions, and no administrative act or legislative measure which conflicts or interfere with its provisions shall be valid.

Article 4

Boundaries of the Territory of the City

1. The territory of the City shall include the Municipality of Jerusalem, as delimited on 29 November 1947, together with the surrounding villages and towns, the most eastern of which is Abu Dis ; the most southern Bethlehem ; the most western Ein Karim (including also the built-up area of Motsa) and the most northern Shu'fat.

2. The precise boundaries of the City shall be delimited on the ground by a Commission to be nominated by the Trusteeship Council. A description of the boundaries so delimited shall be transmitted to the Trusteeship Council for its approval and a description of the approved boundaries shall be annexed to this Statute.

Article 5

Functions of the Trusteeship Council

The Trusteeship Council, by virtue of the authority conferred upon it by General Assembly resolutions 181 (II) of 29 November 1947 and 303 (IV) of 9 December 1949, shall discharge the responsibilities of the United Nations for the administration of the City in accordance with this Statute.

resolution 194 (III) of 11 December 1948, resolved that a special treatment separate from that accorded to the rest of Palestine should be accorded to the Jerusalem area and that it should be placed under effective United Nations control ;

Whereas the General Assembly of the United Nations, in its resolution 303 (IV) of 9 December 1949 re-stated « its intention that Jerusalem should be placed under a permanent international regime, which should envisage appropriate guarantees for the protection of the Holy Places, both within and outside Jerusalem », and requested the Trusteeship Council to « complete the preparation of the Statute of Jerusalem omitting the now inapplicable provisions » and, « without prejudice to the fundamental principles of the international regime for Jerusalem set forth in the General Assembly resolution 181 (II) of 29 November 1947 introducing therein amendments in the direction of its greater democratization, approve the Statute, and proceed immediately with its implementation » ;

The Trusteeship Council,

In pursuance of the aforesaid resolutions,

Approves the present Statute for the City of Jerusalem.

Article 1

Special International Regime

The present Statute defines the Special International Regime for the City of Jerusalem and constitutes it as a corpus separatum under the administration of the United Nations.

Article 2

Definitions and Interpretations

In this Statute unless the contrary is stated or the context otherwise requires :

(a) « City » means the territory of the corpus separatum ;

(b) « Governor » means the Governor of the City, and includes, to the extent of his authority, any officer authorized by or in pursuance of this Statute to perform the functions of the Governor :

(c) « Instruction of the Trusteeship Council » means any instructions, whether of a general or special character, which are given by the Trusteeship Council in relation to the application of this Statute ;

Statute for the City of Jerusalem

Approved by the Trusteeship Council at its 81st Meeting,

April 4, 1950.

PREAMBLE

Whereas the General Assembly of the United Nations in its resolution 181 (II) of 29 November 1947, laid down that the City of Jerusalem, as delimited in that resolution should be established as a corpus separatum under a special international regime and should be administered by the United Nations ;

Whereas the General Assembly designated the Trusteeship Council to discharge the responsibilities of the Administering Authority on behalf of the United Nations ;

Whereas the special objectives to be pursued by the United Nations in discharging its administrative obligations were set forth in the aforesaid resolution as follows :

« (a) To protect and to preserve the unique spiritual and religious interests located in the City of the three great monotheistic faiths throughout the world, Christian, Jewish and Moslem ; to this end to ensure that order and peace, and especially religious peace, reign in Jerusalem ;

« (b) To foster cooperation among all the inhabitants of the City in their own interests as well as in order to encourage and support the peaceful development of the mutual relations between the two Palestinian peoples throughout the Holy Land ; to promote the security, well-being and any constructive measures of development of the residents, having regard to the special circumstances and customs of the various peoples and communities ».

Whereas the General Assembly in the aforesaid resolution directed the Trusteeship Council to elaborate and approve a detailed Statute for the City and prescribed certain provisions, the substance of which should be contained therein.

Whereas the Trusteeship Council prepared on 21 April 1948 the draft Statute for the City of Jerusalem (T/118/Rev. 2) ;

Whereas the General Assembly of the United Nations, in its

U.N. General Assembly Resolution on Palestine
Internationalization of Jerusalem
December 9, 1949

The General Assembly,

Having regard to its resolution 181 (II) of November 29, 1947 and 194 (III) of December 11, 1948 ;

Having studied the reports of the United Nations Conciliation Commission for Palestine set up under the latter resolution ;

I. Decides

In relation to Jerusalem ;

Believing that the principles underlying its previous resolutions concerning this matter, and in particular its resolution of November 29, 1947, represent a just and equitable settlement of the question ;

1. To restate, therefore, its intention that Jerusalem should be placed under a permanent international régime, which should envisage appropriate guarantees for the protection of the Holy Places, both within and outside Jerusalem and to confirm specifically the following provisions of General Assembly resolution 181 (II) :

(1) The City of Jerusalem shall be established as a corpus separatum under a special international régime and shall be administered by the United Nations ; (2) The Trusteeship Council shall be designated to discharge the responsibilities of the Administering Authority... ; and (3) The City of Jerusalem shall include the present municipality of Jerusalem plus the surrounding villages and towns, the most eastern of which shall be Abu Dis ; the most southern, Bethlehem ; the most western, Ein Karim (including also the built-up area of Motsa) ; and the most northern, Shu'fat, as indicated on the attached sketch-map ;

2. To request for this purpose that the Trusteeship Council at its next session, whether special or regular, complete the preparation of the Statute of Jerusalem, omitting the now inapplicable provisions, such as articles 32 and 39, and, without prejudice to the fundamental principles of the international régime for Jerusalem set forth in General Assembly resolution 181 (II) introducing therein amendments in the direction of its greater democratization, approve the Statute, and proceed immediately with its implementation. The Trusteeship Council shall not allow any actions taken by any interested Government or Governments to divert it from adopting and implementing the Statute of Jerusalem ;

II. Calls upon the States concerned, to make formal undertakings, at an early date and in the light of their obligations as members of the United Nations, that they will approach these matters with good will, and be guided by the terms of the present resolution.

Conciliation Commission for Palestine in the best interests of their respective tasks, with particular reference to paragraph 11 of General Assembly resolution 194 (III) of December 11, 1948 ;

21. Requests the Director to submit to the General Assembly of the United Nations an annual report on the work of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, including an audit of funds, and invites him to submit to the Secretary-General such other reports as the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East may wish to bring to the attention of members of the United Nations, or its appropriate organs ;

22. Instructs the United Nations Conciliation Commission for Palestine to transmit the final report of the Economic Survey Mission, with such comments as it may wish to make, to the Secretary-General for transmission to the members of the United Nations and to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East.

15. Authorizes the Secretary-General, in consultation with the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions, to negotiate with the International Refugee Organization for an interest-free loan in an amount not to exceed the equivalent of $ 2,800,000 to finance the programme subject to mutually satisfactory conditions for repayment ;

16. Authorizes the Secretary-General to continue the Special Fund established under General Assembly resolution 212 (III) and to make withdrawals therefrom for the operation of the United Nations Relief for Palestine Refugees and, upon the request of the Director, for the operations of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East ;

17. Calls upon the Governments concerned to accord to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East the privileges, immunities, exemptions and facilities which have been granted to the United Nations Relief for Palestine Refugees, together with all other privileges, immunities, exemptions and facilities necessary for the fulfilment of its functions ;

18. Urges the United Nations International Children's Emergency Fund, the Internatioanl Refugee Organization, the World Health Organization, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, the Food and Agriculture Organization and other appropriate agencies and private groups and organizations, in consultation with the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, to furnish assistance within the framework of the programme ;

19. Requests the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees on the Near East ;

(a) To appoint a representative to attend the meeting of the Technical Assistance Board as observer so that the technical assistance activities of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East may be co-ordinated with the technical assistance programmes of the United Nations and specialized agencies referred to in Economic and Social Council resolution 222 (IX) A of August 15, 1949 ;

(b) To place at the disposal of the Technical Assistance Board full information concerning any technical assistance work which may be done by the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, in order that it may be included in the reports submitted by the Technical Assistance Board to the Technical Assistance Committee of the Economic and Social Council ;

20. Directs the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to consult with the United Nations

General, including such of the staff rules and regulations of the United Nations as the Director and the Secretary-General shall agree are applicable, and to the extent possible utilize the facilities and assistance of the Secretary-General ;

(c) The Director shall, in consultation with the Secretary-General and the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions, establish financial regulations for the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East ;

(d) Subject to the financial regulations established pursuant to clause (c) of the present paragraph, the Director, in consultation with the Advisory Commission, shall apportion available funds between direct relief and works projects in their discretion, in the event that the estimates in paragraph 6 require revision ;

10. Requests the Director to convene the Advisory Commission at the earliest practicable date for the purpose of developing plans for the organization and administration of the programme, and of adopting rules of procedure ;

11. Continues the United Nations Relief for Palestine Refugees as established under General Assembly resolution 212 (III) until April 1, 1950, or until such date thereafter as the transfer referred to in paragraph 12 is effected, and request the Secretary-General in consultation with the operating agencies to continue the endeavour to reduce the numbers of rations by progressive stages in the light of the findings and recommendations of the Economic Survey Mission ;

12. Instructs the Secretary-General to transfer to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East the assets and liabilities of the United Nations Relief for Palestine Refugees by April 1, 1950 or at such date as may be agreed by him and the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East ;

13. Urges all members of the United Nations and non-members to make voluntary contributions in funds or in kind to ensure that the amount of supplies and funds required is obtained for each period of the programme as set out in paragraph 6 ; contributions in funds may be made in currencies other than the United States dollar in so far as the programme can be carried out in such currencies ;

14. Authorizes the Secretary-General, in consultation with the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions, to advance funds deemed to be available for this purpose and not exceeding $ 5,000,000 from the Working Capital Fund to finance operations pursuant to the present resolution, such sum to be repaid not later than December 31, 1950 from the voluntary governmental contributions requested under paragraph 13 above ;

continued assistance for the relief of the Palestine refugees is necessary to prevent conditions of starvation and distress among them and to further conditions of peace and stability, and that constructive measures should be undertaken at an early date with a view to the termination of international assistance for relief ;

6. Considers that, subject to the provisions of paragraph 9 (d) of the present resolution, the equivalent of approximately $ 33,700,000 will be required for direct relief and works programmes for the period January 1 to December 31, 1950 of which the equivalent of $ 20,200,000 is required for direct relief and $ 13,500,000 for works programmes ; that the equivalent of approximately $21,200,000 will be required for works programmes from January 1 to June 30, 1951, all inclusive of administrative expenses ; and the direct relief should be terminated not later than December 31, 1950 unless otherwise determined by the General Assembly at its fifth regular session ;

7. Establishes the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East ;

(a) To carry out in collaboration with local Governments the direct relief and works programmes as recommended by the Economic Survey Mission ;

(b) To consult with the interested Near Eastern Governments concerning measures to be taken by them preparatory to the time when international assistance for relief and works projects is no longer available ;

8. Establishes an Advisory Commission consisting of representatives of France, Turkey, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the United States of America, with power to add not more than three additional members from contribution Governments, to advise and assist the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East in the execution of the programme; the Director and the Advisory Commission shall consult with each Near Eastern Government concerned in the selection, planning and execution of projects ;

9. Requests the Secretary-General to appoint the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East in consultation with the Governments represented on the Advisory Commission ;

(a) The Director shall be the Chief executive officer of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East responsible to the General Assembly for the operation of the programme ;

(b) The Director shall select and appoint his staff in accordance with general arrangements made in agreement with the Secretary-

U.N. General Assembly Resolution on Palestine,
Establishing U.N.R.W.A.
December 8, 1949

The General Assembly,

Recalling its resolutions 212 (III) of November 19, 1948 and 194 (III) of December 11, 1948, affirming in particular the provisions of paragraph 11 of the latter resolution ;

Having examined with appreciation the first interim report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East and the report of the Secretary-General on assistance to Palestine refugees ;

1. Expresses its appreciation to the Governments which have generously responded to the appeal embodied in its resolution 212 (III), and to the appeal of the Secretary-General, to contribute in kind or in funds to the alleviation of the conditions of starvation and distress among the Palestine refugees ;

2. Expresses also its gratitude to the International Committee of the Red Cross, to the League of Red Cross societies and to the American Friends Service Committee for the contribution they have made to this humanitarian cause by discharging, in the face of great difficulties, the responsibility they voluntarily assumed for the distribution of relief supplies and the general care of the refugees, and welcome the assurance they have given the Secretary-General that they will continue their co-operation with the United Nations until the end of March 1950 on a mutually acceptable basis ;

3. Commends the United Nations International Children's Emergency Fund for the important contribution which it has made towards the United Nations programme of assistance ; and commends those specialized agencies which have rendered assistance in their respective fields, in particular the World Health Organization, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the International Refugee Organization ;

4. Expresses its thanks to the numerous religious, charitable and humanitarian organizations which have materially assisted in bringing relief to Palestine refugees ;

5. Recognizes that, without prejudice to the provisions of paragraph 11 of General Assembly resolution 194 (III) of December 11, 1948,

the observer personnel of that organization designated by him following consultation with the Parties to the Agreements ;

Requests the Secretary-General to arrange for the continued service of such of the personnel of the present Truce Supervision Organization as may be required in observing and maintaining the cease-fire, and as may be necessary in assisting the Parties to the Armistice Agreements in the supervision of the application and observance of the terms of those Agreements, with particular regard to the desires of the Parties as expressed in the relevant articles of the Agreements ;

Requests the Chief of Staff mentioned above to report to the Security Council on the observance of the cease-fire in Palestine in accordance with the terms of this resolution ; and to keep the Palestine Conciliation Commission informed of matters affecting the Commission's work under the General Assembly resolution of December 11, 1948.

U.N. Security Council Resolution Abolishing Office of Acting Mediator and Continuing Work of Truce Supervision Organization

August 11, 1949

The Security Council,

Having noted with satisfaction the several Armistice Agreements concluded by means of negotiations between the Parties involved in the conflict in Palestine in pursuance of its resolution of November 16, 1948 (S/1080) ;

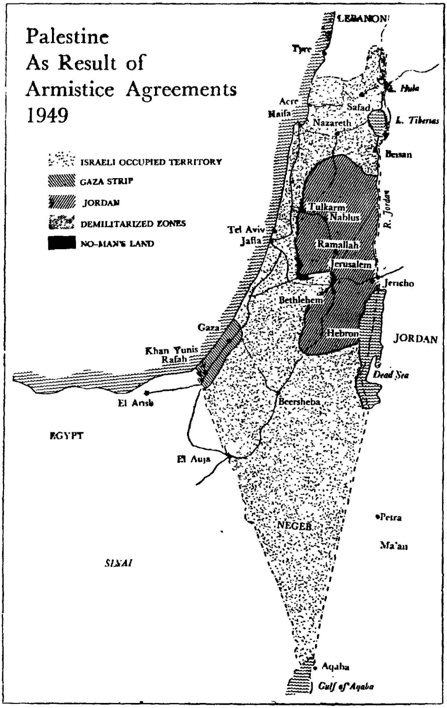
Expresses the hope that the Governments and authorities concerned, having undertaken by means of the negotiations now being conducted by the Palestine Conciliation Commission, to fulfil the request of the General Assembly in its resolution of December 11, 1948 to extend the scope of the armistice negotiations and to seek agreement by negotiations conducted either with the Conciliation Commission or directly, will at an early date achieve agreement on the final settlement of all questions outstanding between them ;

Finds that the Armistice Agreements constitute an important step toward the establishment of permanent peace in Palestine and considers that these Agreements supersede the truce provided for in the resolutions of the Security Council of May 29, and July 15, 1948 ;

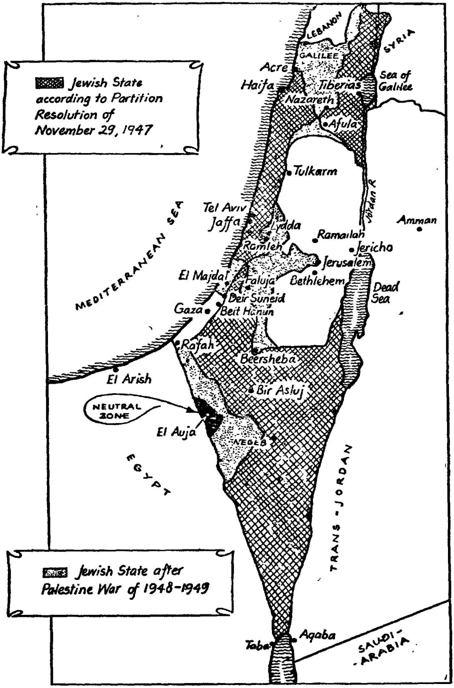
Reaffirms, pending the final peace settlement, the order contained in its resolution of July 15, 1948 to the Governments and authorities concerned, pursuant to Article 40 of the Charter of the United Nations, to observe an unconditional cease-fire and, bearing in mind that the several Armistice Agreements include firm pledges against any further acts of hostility between the Parties and also provide for their supervision by the Parties themselves, relies upon the Parties to ensure the continued application and observance of these agreements ;

Decides that all functions assigned to the United Nations Mediator on Palestine having been discharged, the Acting Mediator is relieved of any further responsibility under Security Council resolutions ;

Notes that the Armistice Agreements provide that the execution of those Agreements shall be supervised by Mixed Armistice Commissions whose Chairman in each case shall be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or a senior-officer from



Palestine As Result of Armistice Agreements 1949



The State of Israel Before and After the War of 1948-1949

Armistice Agreement, I confirm that the two Parties are agreed that their forces shall not advance beyond the existing truce lines as certified by the United Nations Truce Supervision Organization.

In the Samakh area Israeli troops shall be stationed in the Samakh Police Station, Sha'ar Hag Golan and Massada only.

(Signed) : SGAN ALOOF M. MAKLEFF

(Original text : French)

From : Colonel Fozi Selo, Head of the Syrian Delegation,

To : Brigadier-General William E. Riley, U.S.M.C., Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization,

In connection with the signing of the Israeli-Syrian General Armistice Agreement, I confirm that the two Parties are agreed that their forces shall not advance beyond the existing truce lines, as certified by the United Nations Truce Supervision Organization.

In the Samakh area Israeli troops shall be stationed in the Samakh Police Station, Sha'ar Hag Golan and Massada only.

(Signed) : FOZI SELO

not to exceed twelve (12) medium machine-guns (MMG's) of a calibre not to exceed 8 mm., six (6) 81 mm. mortars, four (4) anti-tank guns not to exceed 75 mm.

(b) Six (6) cavalry squadrons for Syrian forces, each squadron not to exceed 130 officers and enlisted men ; and for Israeli, two (2) reconnaissance squadrons, each squadron composed of nine (9) jeeps and three (3) half-tracks not armoured, its personnel not to exceed one hundred and twenty-five (125) officers and enlisted men.

(c) Three (3) field artillery batteries, each battery not to exceed 100 officers and enlisted men. Eeach battery to consist of four (4) guns of a calibre not to exceed 75 mm., and four (4) machine guns (MMG's) not to exceed 8 mm.

(d) Service units to the above forces not to exceed :

(i) One hundred (100) officers and enlisted men for supply purposes, not armed.

(ii) One (1) engineer company not to exceed two hundred and fifty (250) officers and enlisted men.

2. The following are excluded from the term Defensice Forces : amour, such as tanks, armoured cars, or any other armoured force carriers.

II. *Air Forces :*

In the areas where defensive forces only shall be allowed, the use of military aircraft shall be prohibited.

III. *Naval forces :*

No naval force shall be allowed in the Defensive Area.

In the areas in which Defensive forces only have to be maintained, the necessary reduction of forces shall be completed within twelve (12) weeks from the date on which this Agreement is signed .

No traffic restriction is imposed on the transport used for the carrying of defensive troops and supplies within the area of defensive forces.

Letters Joined to the Israeli-Syrian General

Armistice Agreement

From : Sgan Aloof M. Makleff, Head of the Israeli Delegation,

to : Brigadier-General William E. Riley, U.S.M.C., Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization.

In connexion with the signing of the Israeli-Syrian General

(b) Second three (3) weeks : the military forces occupying the sector from El Hammam, MR 208.7 — 262.3, south to the Transjordan frontier.

(c) Remaining six (6) weeks : the military forces occupying the sector from Ad Darbishiya, MR 211 — 277, south to El Hamman, MR 208.7 — 262.3.

3. Removal of minefields and mines, and the destruction or removal of permanent fortifications in the Demilitarized Zone shall be completed in each sector by the end of the third, sixth and twelfth week respectively from the date of the signing of this Agreement.

4. In this connexion each Party is entitled to remove from the Demilitarized Zone its war material. In case it does not choose to remove material used in fortifications, the Chairman of the Mixed Armistice Commission may require either side to destroy such material before leaving the area. The Chairman of the Mixed Armistice Commission may similarly order the destruction of such permanent fortifications which in his view, ought not to remain in the Demilitarized Zone.

ANNEX III.

DEFENSIVE AREA

(See attached map)

No military forces other than those defined in annex IV will be authorized to remain or enter the area defined below :

(a) On the Syrian side : the area from the boundary to the north-south co-ordinate line 216.

(b) On the Israeli side : the area from the Israeli truce line to the north-south co-ordinate line 204, except that where the truce line is established in the Mishmar Hay Yarden salient, the defensive area shall be at a distance of six (6) kilometres west from this truce line.

(c) Villages which are crossed by the lines defining the defensives area shall be entirely included in the defensive area.

ANNEX IV.

DEFINITION OF DEFENSIVE FORCES

I. *Land Forces :*

1. These forces not to exceed :

(a) Three (3) infantry battalions, each battalion to consist of not more than 600 officers and enlisted men, its accompanying weapons

13. From MR 205.2 — 269.1, a line to MR 208.8 — 265. 0 on Jordan River.

14. Southward along Jordan River to MR 208.7 — 280.0.

15. From MR 208.7 — 260.0, a line to MR 208..5 — 258.2.

16. From MR 208.5 — 258.2, a line to MR 207.0 — 257.0.

17. From MR 207.0 — 257.0, a line to MR 207.4 — 256.0.

18. From MR 207.4 — 256.0, southward along the Syrian-Palestinian border to BP 61, MR 210.6 — 246.3.

19. From BP 61, eastward along the Syrian-Palestinian border to BP 62.

20. From BP 62, southward along the Syrian-Palestinian border to BP 66, MR 211.7 — 240.1.

21. From BP 66, a line to a point on the eastern shoreline of Lake Tiberias, MR 209.6 — 239.0.

22. From MR 209.6 — 239..0, southward along shoreline of Lake Tiberias to MR 206.3 — 234.8 .

23. From MR 206.3 — 234.8, southward to bend in road at MR 206.3 — 234.5, then south-east along the west bank of the railroad and the west side of the road to the Block House, MR 207.7 — 233.4.

24. From Block House, MR 207.7 — 233.4, a line along the road to the Yarmuk River, on the border, MR 209.5 — 232.2.

ANNEX II.

WITHDRAWAL OF MILITARY AND PARA-MILITARY FORCES, REMOVAL OF MINES AND DESTRUCTION OF PERMANENT FORTIFICATIONS

Reference map scale 1/50.000

1. The withdrawal of military and para-military forces of both Parties with all of their military impedimenta from the Demilitarized Zone, as defined by article 5 of this Agreement, (See map), shall be completed within a period of twelve (12) weeks from the date of the signing of this Agreement.

2. Schedule of withdrawal of forces will be as follows :

(a) First three (3) weeks : the military forces occupying the sector from the Syrian-Palestinian border at the north-south to AD Darbishiya, MR 211 — 277.

Nations Acting Mediator on Palestine and the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization.

For and on behalf of the Israeli Government	For and on behalf of the Syrian Government
(Signed)	(Signed)
LIEUTENANT-COLONEL MORDECHAI MAKLEFF	COLONEL FOZI SELO
YEHOSHUA PELMAN	LIEUTENANT-COLONEL MOHAMED NASSER
SHABTAI ROSENNE	CAPTAIN AFIF SIZRI

ANNEXES

ANNEX I (See attached map. Reference map scale 1-50,000)

SYRIAN-ISRAELI

ARMISTICE DEMARCATION LINE

1. From the point where the Lebanese-Syrian-Palestinian border meets MR 208.7 — 294.2, eastward to MR 212.8 — 294.7.
2. From MR 212.8 — 294.7, southward along the Wady Assal to « Marabout » Cheikh el Makhfi.
3. A line from « Marabout » Cheikh el Makhfi to « Marabout » Nabi Huda.
4. A line from Nabi Huda to MR 212.7 — 290.4.
5. From MR 212.7 — 29.4 to MR 212.4 — 290.2 ; thence southward along the Syrian-Palestinian border to point MR 211.0 — 276.8.
6. From MR 211.0 — 276.8 to point on the Wady es Simadi, MR 210.9 — 276.7.
7. From MR 210.9 — 276.7 westward along the Wady es Simadi to intersection of trail MR 210.3 — 276.5.
8. Southward along trail to MR 209.9 — 272.6 by-passing Dardara to the east.
9. Westward to MR 209.7 — 272.6 a point on shoreline of Lake Hula.
10. Southward along shoreline to MR 209.2 — 271.7, mouth of Jordan River.
11. North-west along western shoreline of Lake Hula to MR 208.5 — 272.9.
12. From MR 208.5 — 272.9, a line to MR 205.2 — 269.1.

Agreement as the commission may determine to be necessary, provided that when such decisions are reached by a majority vote United Nations observers only shall be employed.

11. The expenses of the Commission, other than those relating to United Nations observers, shall be apportioned in equal shares between the two Parties to this Agreement.

Article VIII. — 1. The present Agreement is not subject to ratification and shall come into force immediately upon being signed.

2. This Agreement, having been negotiated and concluded in pursuance of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, calling for the establishment of an armistice in order to eliminate the threat to the peace in Palestine and to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, shall remain in force until a peaceful settlement between the Parties is achieved, except as provided in paragraph 3 of this article.

3. The Parties to this Agreement may, by mutual consent, revise this Agreement or any of its provisions, or may suspend its application, other than Articles I and III, at any time. In the absence of mutual Agreement and after this Agreement has been in effect for one year from the date of its signing, either of the Parties may call upon the Secretary-General of the United Nations to convoke a conference of representatives of the two Parties for the purpose of reviewing, revising, or suspending any of the provisions of this Agreement other than Articles I and III. Participation in such conferences shall be obligatory upon the Parties.

4. If the conference provided for in paragraph 3 of this article does not result in an agreed solution of a point in dispute, either Party may bring the matter before the Security Council of the United Nations for the relief sought on the grounds that this Agreement has been concluded in pursuance of Security Council action toward the end of achieving peace in Palestine.

5. This Agreement, of which the English and French texts are equally authentic, is signed in quintuplicate. One copy shall be retained by each Party, two copies communicated to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the Security Council and the United Nations Conciliation Commission on Palestine, and one copy to the Acting Mediator on Palestine.

Done at Hill 232 near Mahanayim on the twentieth of July ninteen forty-nine, in the presence of the personal deputy of the United

3. The Mixed Armistice Commission shall be convened in its first meeting by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Orgaization not later than one week following the signing of this Agreement.

4. Decisions of the Mixed Armistice Commission, to the extent possible, shall be based on the principle of unanimity. In the absence of unanimity, decisions shall be taken by majority vote of the members of the Commission present and voting.

5. The Mixed Armistice Commission shall formulate its own rules of procedure. Meetings shall be held only after due notice to the members by the Chairman. The quorum for its meetings shall be a majority of its members.

6. The Commission shall be empowered to employ observers, who may be from among the military organizations of the Parties or from the military personnel of the United Nations Truce Supervision Organization, or from both, in such numbers as may be considered essential to the performance of its functions. In the event United Nations observers should be so employed, they shall remain under the command of the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization. Assignments of a general or special nature given to United Nations observers attached to the Mixed Armistice Commission shall be subpect to approval by the United Nations Chief of Staff or his designated representative on the Commission, whichever is serving as Chairman.

7. Claims or complaints presented by either Party relating to the application of this Agreement shall be referred immediately to the Mixed Armistice Commission through its Chairman. The Commission shall take such action on all such claims or complaints by means of its observation and investigation machinery as it may deem appropriate, with a view to equitable and mutually satisfactory settlement.

8. Where interpretation of the meaning of a particular provision of this Agreement, other than the preamble and articles I and II, is at issue, the Commission's interpretation shall prevail. The Commission, in its discretion and as the need arises may from time to time recommend to the Parties modifications in the provisions of this Agreement.

9. The Mixed Armistice Commission shall submit to both Parties reports on its activities as frequently as it may consider necessary. A copy of each such report shall be presented to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the appropriate organ or agency of the United Nations.

10. Members of the Commission and its observers shall be accorded such freedom of movement and access in the area covered by this

poses, and shall be guided in this regard by the schedule of withdrawal referred to in sub-paragraph (d) of this article.

6. On each side of the Demilitarized Zone there shall be areas, as defined in annex III to this Agreement, in which defensive forces only shall be maintained, in accordance with the definition of defensive forces set forth in annex IV to this Agreement.

Article VI. — All prisoners of awr detained by either Party to this Agreement and belonging to the armed forces, regular or irregular, of the other Party, shall be exchanged as follows :

1. The exchange of prisoners of war shall be under United Nations supervision and control throughout. The exchange shall take place at the site of the Armistice Conference within twenty-four hours of the signing of this Agreement.

2. Prisoners of war against whom a penal prosecution may be pending, as well as those sentenced for crime or other offence, shall be included in this exchange of prisoners.

3. All articles of personal use, valuables, letters, documents, identification marks, and other personal effects of whatever nature, belonging to prisoners of war who are being exchanged, shall be returned to them, or, if they have escaped or died, to the Party to whose armed forces they belonged.

4. All matters not specifically regulated in this Agreement shall be decided in accordance with the principles laid down in the International Convention relating to the Treatment of Prisoners of War, signed at Geneva on July 27, 1929.

5. The Mixed Armistice Commission established in article VII of this Agreement shall assume responsibility for locating missing persons, whether military or civilian, within the areas controlled by each Party, to facilitate their expeditious exchange. Each Party undertakes to extend to the Commission full co-operation and assistance in the discharge of this function.

Article VII. — 1. The execution of the provisions of this Agreement shall be supervised by a Mixed Armistice Commission composed of five members, of whom each Party to this Agreement shall designate two, and whose Chairman shall be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or a senior officer from the observer personnel of that organization designated by him following consultation with both Parties to this Agreement.

2. The Mixed Armistice Commission, shall maintain its headquarters at the Customs House near Jisr Banat Ya'qub and at Mahanayim, and shall hold its meetings at such places and at such times as it may deem necessary for the effective conduct of its work.

armed forces and for the Demilitarized Zone are not to be interpreted as having any relation whatsoever to ultimate territorial arrangements affecting the two Parties to this Agreement.

2. In pursuance of the spirit of the Security Council resolution of November 16, 1948, the Armistice Demarcation Line and the Demilitarized Zone have been defined with a view toward separating the armed forces of the two Parties in such manner as to minimize the possibility of friction and incident, while providing for the gradual restoration of normal civilian life in the area of the Demilitarized Zone, without prejudice to the ultimate settlement.

3. The Armistice Demarcation Line shall be as delineated on the map attached to this Agreement in annex I. The Armistice Demarcation Line shall follow a line midway between the existing truce lines, as certified by the United Nations Truce Supervision Organization for the Israeli and Syrian forces. Where the existing truce lines run along the international boundary between Syria and Palestine, the Armistice Demarcation Line shall follow the boundary line.

4. The armed forces of the two Parties shall nowhere advance beyond the Armistice Demarcation Line.

5. (a) Where the Armistice Demarcation Line does not correspond to the international boundary between Syria and Palestine, the area between the Armistice Demarcation Line and the boundary, pending final territorial settlement between the Parties shall be established as a Demilitarized Zone from which the armed forces of both Parties shall be totally excluded, and in which no activities by military or para-military forces shall be permitted. This provision applies to the Ein Gev and Dardara sectors which shall form part of the Demilitarized Zone.

(b) Any advance by the armed forces, military or para-military, of either Party into any part of the Demilitariez Zone, when confirmed by the United Nations representatives referred to in the following sub-paragraph, shall constitute a flagrant violation of this Agreement.

(c) The Chairman of the Mixed Armistice Commission established in article VII of this Agreement and United Nations observers attached to the Commission shall be responsible for ensuring the full implementation of this article.

(d) The withdrawal of such armed forces as are now found in the Demilitarized Zone shall be in accordance with the schedule of withdrawal annexed to this Agreement (annex II).

(e) The Chairman of the Mixed Armistice Commission shall be empowered to authorize the return of civilians to villages and settlements in the Demilitarized Zone and the employment of limited numbers of locally recruited civilian police in the zone for internal security pur-

of attack by the armed forces of the other shall be fully respected.

Article II. — With a specific view to the implementation of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, the following principles and purposes are affirmed :

1. The principle that no military or political advantage should be gained under the truce ordered by the Security Council is recognized.

2. It is also recognized that no provision of this Agreement shall in any way prejudice the rights, claims and positions of either Party hereto in the ultimate peaceful settlement of the Palestine question, the provisions of this Agreement being dictated exclusively by military, and not by political considerations.

Article III. — In pursuance of the foregoing principles and of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, a general armistice between the armed forces of the two Parties — land, sea and air — is hereby established.

2. No element of the land, sea or air, military or para-military, forces of either Party, including non-regular forces, shall commit any warlike or hostile act against the military or para-military forces of the other Party, or against civilians in territory under the control of that Party ; or shall advance beyond or pass over for any purpose whatsoever the Armistice Demarcation Line set forth in article V of this Agreement ; or enter into or pass through the air space of the other Party or through the waters within three miles of the coastline of the other Party.

3. No warlike act or act of hostility shall be conducted from territory controlled by one of the Parties to this Agreement against the other Party or against civilians in territory under control of that Party.

Article IV. — 1. The line described in article V of this Agreement shall be designated as the Armistice Demarcation Line and is delineated in pursuance of the purpose and intent of the resolution of the Security Council of November 16, 1948.

2. The basic purpose of the Armistice Demarcation Line is to delineate the line beyond which the armed forces of the respective Parties shall not move.

3. Rules and regulations of the armed forces of the Parties, which prohibit civilians from crossing the fighting lines or entering the area between the lines shall remain in effect after the signing of this Agreement, with application to the Armistice Demarcation Line defined in article V, subject to the provisions of paragraph 5 of that article.

Article V. — 1. It is emphasized that the following arrangements for the Armistice Demarcation Line between the Israeli and Syrian

ISRAELI-SYRIAN

GENERAL ARMISTICE AGREEMENT

July 20, 1949

English Text

Hill 232, near Mahanayim

PREAMBLE

The Parties to the present Agreement.

Responding to the Security Council resolution of November 16, 1948, calling upon them, as a further provisional measure under Article 40 of the Charter of the United Nations and in order to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, to negotiate an armistice ;

Having decided to enter into negotiations under United Nations Chairmanship concerning the implementation of the Security Council resolution of November 16, 1948 ; and having appointed representatives empowered to negotiate and conclude an Armistice Agreement ;

The undersigned representatives, having exchanged their full powers found to be in good and proper form, have agreed upon the following provisions :

Article I. — With a view to promoting the return of permanent peace in Palestine and in recognition of the importance in this regard of mutual assurances concerning the future military operations of the Parties, the following principles, which shall be fully observed by both Parties during the armistice, are hereby affirmed :

1. The injunction of the Security Council against resort to military force in the settlement of the Palestine question shall henceforth be scrupulously respected by both Parties. The establishment of an armistice between their armed forces is accepted as an indispensable step toward the liquidation of armed conflict and the restoration of peace in Palestine.

2. No aggressive action by the armed forces — land, sea or air — of either Party shall be undertaken, planned, or threatened against the people or the armed forces of the other ; it being understood that the use of the term « planned » in this context has no bearing on normal staff planning as generally practised in military organizations.

3. The right of each Party to its security and freedom from fear

The Lausanne Protocol

May 12, 1949

The United Nations Conciliation Commission for Palestine, anxious to achieve as quickly as possible the objectives of the General Assembly's Resolution of December 11, 1948, regarding refugees, the respect for their rights and the preservation of their property, as well as territorial and other questions, has proposed to the Delegation of Israel and to the Delegations of the Arab States that the « Working Documents » attached hereto, be taken as basis for discussion with the Commission.

The interested Delegations have accepted this proposal with the understanding that the exchange of views which will be carried on by the Commission with the two parties will bear upon the territorial adjustments necessary to the above indicated objectives.

Lausanne, May 12, 1949.

(Signed) CLAUDE DE BOISANGER, Chairman	(France)
(Signed) CAHID YALCIN	(Turkey)
(Signed) MARK ETYRIDGE	(U.S.A.)
(Signed) WALTER EYTAN	(Israel)

guns not heavier than twenty-five pounders, the anti-aircraft guns not heavier than forty millimetres.

2. *The following are excluded from the term « defensive forces ».*

(a) Armour, such as tanks of all types, armoured cars, Bren gun carriers, half-tracks, armoured vehicles or load carriers, or any other armoured vehicles.

(b) All support arms and units other than those specified in paragraph 1 (a) i and ii, and 1 (b) above.

(c) Service units to be agreed upon.

3. *Air Forces :*

In the areas where defensive forces only are permitted, air-strips, airfields, landing fields and other installations, and military air-craft shall be employed for defensive and normal supply purposes only.

II. The defensive forces which may be maintained by each Party in the areas extending ten kilometres from each side of the Armistice Demarcation Lines, as provided in paragraph 1 of article VI, shall be as follows for the sectors described in article V, paragraph 1 :

1. Sector Kh Deir Arab (MR 1510-1574) to the northern terminus of the lines defined in the November 30, 1948 Cease-Fire Agreement for the Jerusalem area : one battalion each.

2. Jerusalem sector : two battalions each.

3. Hebron-Dead Sea sector : one battalion each.

4. Sector Engeddi to Eylat : three battalions each. In addition, each side will be allowed one squadron of light armoured cars consisting of not more than 13 light armoured cars or half-tracks. The weapons permissible on these vehicles will be determined by the Mixed Armistice Commission.

5. Sector now held by Iraqi forces : five battalions each, and one squadron of armoured cars each.

5. This Agreement is signed in quintuplicate, of which one copy shall be retained by each Party, two copies communicated to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the Security Council and to the United Nations Conciliation Commission in Palestine, and one copy to the United Nations Acting Mediator on Palestine.

DONE at Rhodes, Island of Rhodes, Greece, on the third of April one thousand nine hundred and forty-nine in the presence of the United Nations Acting Mediator on Palestine and the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization.

For and on behalf of the Government of the Hashemite Jordan Kingdom

(signed)

COLONEL AHMED SUDKI EL-JUNDI

LIEUTENANT-COLONEL MOHAMED MAAYTE

For and on behalf of the Government of Israel

(signed)

REUVEN SHILOAH

LIEUTENANT-COLONEL MOSHE DAYAN

Annex II

DEFINITION OF DEFENSIVE FORCES

I. For the purposes of this Agreement defensive forces shall be defined as follows :

1. *Land Forces :*

(a) A standard battalion to consist of not more than 800 officers and other ranks, and to composed of not more than :

(i) Four rifle companies with ordinary equipment ; rifles, LMG's, SMG'S, light mortars, anti-tank rifles and PIAT.

The light mortars shall not be heavier than 2 inch.

The following number of weapons per battalion shall not be exceeded : 48 LMG's, 16 mortars 2 inch., 8 PIAT's.

(ii) One support company with not more than six MMG's, six mortars not heavier than 3 inch, four anti-tank guns not heavier than six--pounders.

(iii) One headquarters company.

(b) The artillery and anti-aircraft artillery to be allotted to the defensive forces shall consist of the following type of weapons : field

commend to the Parties modifications in the provisions of this Agreement.

9. The Mixed Armistice Commission shall submit to both Parties reports on its activities as frequently as it may consider necessary. A copy of each such report shall be presented to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the appropriate organ or agency of the United Nations.

10. Members of the Commission and its observers shall be accorded such freedom of movement and access in the area covered by this Agreement as the Commission may determine to be necessary, provided that when such decisions of the Commission are reached by a majority vote United Nations observers only shall be employed.

11. The expenses of the Commission, other than those relating to United Nations observers, shall be apportioned in equal shares between the two Parties to this Agreement.

Article XII

1. The present Agreement is not subject to ratification and shall come into force immediately upon being signed.

2.This Agreement, having been negotiated and concluded in pursuance of the resolution of the Security Council of November 16, 1948 calling for the establishment of an armistice in order to eliminate the threat to the peace in Palestine and to facilitate the transsition from the present truce to permanent peace in Palestine, shall remain in force until a peaceful settlement between the Parties is achieved, except as provided in paragraph 3 of this article.

3. The Parties to this Agreement may, by mutual consent, revise this Agreement or any of its provisions, or may suspend its application, other than articles I and III, at any time. In the absence of mutual agreement and after this Agreement has been in effect for one year from the date of its signing, either of the Parties may call upon the Secretary-General of the United Nations to convoke a conference of representatives of the two Parties for the purpose of reviewing, revising, or suspending any of the provisions of this Agreement other than articles I and III. Participation in such conference shall be obligatory upon the Parties.

4. If the conference provided for in paragraph 3 of this article does not result in an agreed solution of a point in dispute, either Party may bring the matter before the Security Council of the United Nations for the relief sought on the grounds that this Agreement has been concluded in pursuance of Security Council action toward the end of achieving peace in Palestine.

be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or a senior officer from the observer personnel of that organization designated by him following consultation with both Parties to this Agreement.

2. The Mixed Armistice Commission shall maintain its headquarters at Jerusalem and shall hold its meetings at such places and at such times as it may deem necessary for the effective conduct of its work.

3. The Mixed Armistice Commission shall be convened in its first meeting by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization not later than one week following the signing of this Agreement.

4. Decisions of the Mixed Armistice Commission, to the extent possible, shall be based on the principle of unanimity. In the absence of unanimity, decisions shall be taken by a majority vote of the members of the Commission present and voting.

5. The Mixed Armistice Commission shall formulate its own rules of procedure. Meetings shall be held only after due notice to the members by the Chairman. The quorum for its meetings shall be a majority of its members.

6. The Commission shall be empowered to employ observers, who may be from among the military organizations of the Parties or from the military personnel of the United Nations Truce Supervision Organization, or from both, in such members as may be considered essential to the performance of its functions. In the event United Nations observers should be so employed, they shall remain under the command of the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization. Assignments of a general or special nature given to United Nations observers attached to the Mixed Armistice Commission shall be subject to approval by the United Nations Chief of Staff or his designated representative on the Commission, whichever is serving as Chairman.

7. Claims or complaints presented by either Party relating to the application of this Agreement shall be referred immediately to the Mixed Armistice Commission through its Chairman. The Commission shall take such action on all such claims or complaints by means of its observation and investigation machinery as it may deem appropriate, with a view to equitable and mutually satisfactory settlement.

8. Where interpretation of the meaning of a particular provision of this Agreement, other than the preamble and articles I and II, is at issue, the Commission's interpretation shall prevail. The Commission, in its discretion and as the need arises, may from time to time re-

tion to the formulation of agreed plans and arrangements for such matters as either Party may submit to it, which, in any case, shall include the following, on which agreement in principle already exists : free movement of traffic on vital roads, including the Bethlehem and Latrun-Jerusalem roads ; resumption of the normal functioning of the cultural and humanitarian institutions on Mount Scopus and free access thereto ; free access to the Holy Places and cultural institutions and use of the cemetery on the Mount of Olives ; resumption of operation of the Latrun pumping station ; provision of electricity for the Old City ; and resumption of operation of the railroad to Jerusalem.

3. The Special Committee shall have exclusive competence over such matters as may be referred to it. Agreed plans and arrangements formulated by it may provide for the exercise of supervisory functions by the Mixed Armistice Commission established in article XI.

Article IX

Agreements reached between the Parties subsequent to the signing of this Armistice Agreement relating to such matters as further reduction of forces as contemplated in paragraph 3 of Article VII, future adjustments of the Armistice Demarcation Lines, and plans and arrangements formulated by the Special Committee established in article VII, shall have the same force and effect as the provisions of this Agreement and shall be equally binding upon the Parties.

Article X

An exchange of prisoners of war having been effected by special arrangement between the Parties prior to the signing of this Agreement, no further arrangements on this matter are required except that the Mixed Armistice Commission shall undertake to re-examine whether there may be any prisoners of war belonging to either Party which were not included in the previous exchange. In the event that prisoners of war shall be found to exist, the Mixed Armistice Commission shall arrange for an early exchange of such prisoners. The Parties to this Agreement undertake to afford full co-operation to the Mixed Armistice Commission in its discharge of this responsibility.

Article XI

1. The execution of the provisions of this Agreement, with the exception of such matters as fall within the exclusive competence of the Special Committee established in article VIII, shall be supervised by a Mixed Armistice Commission composed of five members, of whom each Party to this Agreement shall designate two, and whose Chairman shall

marked B on map 1 in annex I, which involves substantial deviation from the existing military lines in favour of the forces of the Hashemite Jordan Kingdom, is designated to offset the modifications of the existing military lines in the Iraqi sector set forth in paragraph 3 of this article.

5. In compensation for the road acquired between Tulkarem and Qalqiliya, the Government of Israel agrees to pay to the Government of the Hashemite Jordan Kingdom the cost of constructing twenty kilometres of first-class new road.

6. Wherever villages may be affected by the establishment of the Armistice Demarcation Lines provided for in paragraph 2 of this article, the inhabitants of such villages shall be entitled to maintain, and shall be protected in, their full rights of residence, property and freedom. In the event any of the inhabitants should decide to leave their villages, they shall be entitled to take with them their livestock and other movable property, and to receive without delay full compensation for the land which they have left. It shall be prohibited for Israeli forces to enter or to be stationed in such villages, in which locally recruited Arab police shall be organized and stationed for internal security purposes and the coastal strip. Defensive forces permissible in each sector shall be as defined in annex II to this Agreement. In the sector now held by Iraqi forces, calculations on the reduction of forces shall include the number of Iraqi forces in this sector.

2. Reduction of forces to defensive strength in accordance with the preceding paragraph shall be completed iwthin ten days of the establishment of the Armistice Demarcation Lines defined in this Agreement. In the same way the removal of mines from mined roads and areas evacuated by either Party, and the transmission of plans showing the location of such minefields to the other Party, shall be completed within the same period.

3. The strength of the forces which may be maintained by the Parties on each side of the Armistice Demarcation Lines shall be subject to periodical review with a view toward further reduction of such forces by mutual agreement of the Parties.

Article VIII

1. A Special Committee, composed of two representatives of each Party designated by the respective Governments, shall be established for the purpose of formulating agreed plans and arrangements designed to enlarge the scope of this Agreement and to effect improvements in its application.

2. The Special Committee shall be organized immediately following the coming into effect of this Agreement and shall direct its atten-

Iraqi forces shall be as delineated on map 1 in annex I to this Agreement and marked A.

3. The Armistice Demarcation Line provided for in paragraph 2 of this article shall be established in stages as follows, pending which the existing military lines may be maintained ;

(a) In the area west of the road from Baqa to Jaljulia, and thence to the east of Kafr Qasim : within five weeks of the date on which this Armistice Agreement is signed ;

(b) In the area of Wadi Ara north of the line from Baqa to Zubeiba : within seven weeks of the date on which this Armistice Agreement is signed ;

(c) In all other areas of the Iraqi sector : within fifteen weeks of the date on which this Armistice Agreement is signed.

7. The Hashemite Jordan Kingdom accepts responsibility for all Iraqi forces in Palestine.

8. The provisions of this article shall not be interpreted as prejudicing, in any sense, an ultimate political settlement between the Parties to this Agreement.

9. The Armistice Demarcation Lines defined in articles V and VI of this Agreement are agreed upon by the Parties without prejudice to future territorial settlements or boundary lines or to claims of either Party relating thereto.

10. Except where otherwise provided ,the Armistice Demarcation Lines shall be established, including such withdrawal of forces as may be necessary for this purpose, within ten days from the date on which this Agreement is signed.

11. The Armistice Demarcation Lines defined in this article and in article V shall be subject to such rectification as may be agreed upon by the Parties to this Agreement, and all such rectifications shall have the same force and effect as if they had been incorporated in full in this General Armistice Agreement.

Article VII

1. The military forces of the Parties to this Agreement shall be limited to defensive forces only in the areas extending ten kilometres from each side of the Armistice Demarcation Lines, except where geographical considerations make this impractical, as at the southernmost tip of Palestine.

4. The Armistice Demarcation Line in the Hebron-Dead Sea sector, referred to in paragraph (c) of article V of this Agreement and

2. The basic purpose of the Armistice Demarcation Lines is to delineate the lines beyond which the armed forces of the respective Parties shall not move.

3. Rules and regulations of the armed forces of the Parties, which prohibit civilians from crossing the fighting lines or entering the area between the lines, shall remain in effect after the signing of this Agreement with application of the Armistice Demarcation Lines defined in articles V and VI.

Article V

1. The Armistice Demarcation Lines for all sectors other than the sector now held by Iraqi forces shall be as delineated on the maps in annex I to this Agreement, and shall be defined as follows :

(a) In the sector Kh Deir Arab (MR 1510-1574) to the northern terminus of the lines defined in the November 30, 1948 Cease-fire Agreement for the Jerusalem area, the Armistice Demarcation Lines shall follow the truce lines as certified by the United Nations Truce Supervision Organization ;

(b) In the Jerusalem sector, the Armistice Demarcation Lines shall correspond to the lines defined in the November 30, 1948 Cease-Fire Agreement for the Jerusalem area ;

(c) In the Hebron-Dead Sea sector, the Armistice Demarcation Lines shall be as delineated on map I and marked B in annex I to this Agreement ;

(d) In the sector from a point on the Dead Sea (MR 1925-0958) to the southernmost tip of Palestine, the Armistice Demarcation Line shall be determined by existing military positions as surveyed in March 1949 by United Nations Observers, and shall run from north to south as delineated on map 1 in annex I to this Agreement.

Article VI

1. It is agreed that the forces of the Hashemite Jordan Kingdom shall replace the forces of Iraq in the sector now held by the latter forces, the intention of the Government of Iraq in this regard having been communicated to the Acting Mediator in the message of March 20, from the Foreign Minister of Iraq authorizing the delegation of the Hashemite Jordan Kingdom to negotiate for the Iraqi forces and stating that those forces would be withdrawn.

2. The Armistice Demarcation Line for the sector now held by

4. The establishment of an armistice between the armed forces of the two Parties is accepted as an indispensable step toward the liquidation of armed conflict and the restoration of peace in Palestine.

Article II

With a specific view to the implementation of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, the following principles and purposes are affirmed :

1. The principle that no military or political advantage should be gained under the truce ordered by the Security Council is recognized ;

2. It is also recognized that no provision of this Agreement shall in any way prejudice the rights, claims and positions of either Party hereto in the ultimate peaceful settlement of the Palestine question, the provisions of this Agreement being dictated exclusively to military consideration.

Article III

1. In pursuance of the foregoing principles and of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, a general armistice between the armed forces of the two Parties — land, sea and air — is hereby established.

2. No element of the land, sea or air military or para-military forces of either Party, including non-regular forces, shall commit any warlike or hostile act against the military or para-military forces of the other Party, or against civilians in territory under the control of that Party ; or shall advance beyond or pass over for any purpose whatsoever the Armistice Demarcation Lines set forth in article V and VI of this Agreement ; or enter into or pass through the air space of the other Party.

3. No awrlike act or act of hostility shall be conducted from territory controlled by one of the Parties to this Agreement against the other Party.

Article IV

1. The lines described in articles V and VI of this Agreement shall be designated as the Armistice Demarcation Lines and are delineated in pursuance of the purpose and intent of the resolution of the Security Council of November 16, 1948.

HASHEMITE JORDAN KINGDOM-ISRAELI GENERAL ARMISTICE AGREEMENT

Rhodes, April 3, 1949

PREAMBLE

The Parties to the present Agreement,

Responding to the Security Council resolution of November 16, 1948, calling upon them, as a further provisional measure under Article 40 of the Charter of the United Nations and in order to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, to negotiate an armistice ;

Having decided to enter into negotiations under United Nations chairmanship concerning the implementation of the Security Council resolution of November 16, 1948 ; and having appointed representatives empowered to negotiate and conclude an Armistice Agreement ;

The undersigned representatives of their respective Governments, having exchanged their full powers found to be in good and proper form, have agreed upon the following provisions :

Article I

With a view to promoting the return of permanent peace in Palestine and in recognition of the importance in this regard of mutual assurances concerning the future military operations of the Parties, the following principles, which shall be fully observed by both Parties during the armistice, are hereby affirmed :

1. The injunction of the Security Council against resort to military force in the settlement of the Palestine question shall henceforth be scrupulously respected by both Parties ;

2. No aggressive action by the armed forces — land, sea or air — of either Party shall be undertaken, planned, or threatened against the people or the armed forces of the other ; it being understood that the use of the term « planned » in this context has no bearing on normal staff planning as generally practised in military organization ;

3. The right of each Party to its security and freedom from fear of attack by the armed forces of the other shall be fully respected ;

JORDANIAN-ISRAELI GENERAL ARMISTICE AGREEMENT

April 3, 1949

Cablegram dated April 3, 1949 from the United Nations Acting Mediator to the Secretary-General transmitting the text of the General Armistice Agreement between the Hashemit Jordan Kingdom and Israel.

(Original text : English)

Rhodes, April 3, 1949.

For the President of the Security Council,

I have the honour to inform you that an armistice agreement between the Hashemite Jordan Kingdom and Israel has been signed this morning, April 3, 1949, at Rhodes. The text of the agreement follows.

RALPH J. BUNCHE

Acting Mediator

armoured cars armed with machine guns and 6 light tanks armed with light guns (20 vehicles). Total : 1500 officers and enlisted men.

(ii) No other military forces than those mentioned in (i) above, shall be employed south of the general line El Qasmiye-Nabatiye Ett Tahta-Hasbaiya.

2. In the case of Israel :

(i) One infantry battalion, one support company with six mortars and six machine guns, one reconnaissance company with six armoured cars and six armoured jeeps, one battery of field artillery with four guns, one platoon of field engineers and service units as Quartermaster and Ordnance, total not to exceed fifteen hundred officers and enlisted men.

(ii) No other military forces than those mentioned in 2 (i) above shall be employed north of the general line Nahariya-Tarshiha-Jish-Marus.

II. There shall be no restriction of movement imposed on either side in connextion with the supply and/or movement of these defensive forces behind the Demarcation Line.

cation, other than Articles I and III, at any time. In the absence of mutual agreement and after this Agreement has been in effect for one year from the date of its signing, either of the Parties may call upon the Secretary-General of the United Nations to convoke a conference of representatives of the two Parties for the purpose of reviewing, revising, or suspending any of the provisions of this Agreement other than Articles I and III. Participation in such conference shall be obligatory upon the Parties.

4. If the conference provided for in paragraph 3 of this Article does not result in an agreed solution of a point in dispute, either Party may bring the matter before the Security Council of the United Nations for the relief sought on the grounds that this Agreement has been concluded in pursuance of Security Council action toward the end of achieving peace in Palestine.

5. This Agreement is signed in quintuplicate, of which one copy shall be retained by each Party, two copies communicated to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the Security Council and to the United Nations Conciliation Commission on Palestine, and one copy to the Acting Mediator on Palestine.

DONE at Ras En Naqoura on the twenty-third of March nineteen forty-nine, in the presence of the Personal Deputy of the United Nations Acting Mediator on Palestine and the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization.

For and on behalf of the Government of Israel	For and on behalf of the Government of the Lebanon
(signed)	(signed)
LIEUTENANT-COLONEL	LIEUTENAN-COLONEL
MORDECHI MAKLEFF	TOUFIC SALEM
YENOSHUA PELMAN	COMMANDANT
SHABAI ROSENNE	J. HARB

Annex

DEFINITION OF DEFENSIVE FORCES

I. The Military Defensive Forces referred to in Article V, paragraph 2, shall not exceed :

1. In the case of the Lebanon :

(i) Two battalions and two companies of Lebanese Regular Army Infantry, one field battery of 4 guns and one company of 12 light

Observers attached to the Mixed Armistice Commission shall be suject to approval by the United Nations Chief of Staff or his designated representative on the Commission, whichever is serving as Chairman.

7. Claims or complaints presented by either Party relating to the application of this Agreement shall be referred immediately to the Mixed Armistice Commission through its Chairman. The Commission shall take such action on all such claims or complaints by means of its observation and investigation machinery as it may deem appropriate, with a view to equitable and mutually satisfactory settlement.

8. Where interpretation of the meaning of a particular provision of this Agreement, other than the Preamble and Articles I and II, is at issue, the Commission's interpretation shall prevail. The Commission, in its discretion and as the need arises, may from time to time recommend to the Parties modifications in the provisions of this Agreement.

9. The Mixed Armistice Commission shall submit to both Parties reports on its activities as frequently as it may consider necessary. A copy of each such report shall be presented to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the appropriate organ or agency of the United Nations.

10. Members of the Commission and its Observers shall be accorded such freedom of movement and access in the areas covered by this Agreement as the Commission may determine to be necessary, provided that when such decisions of the Commission are reached by a majority vote United Nations Observers only shall be employed.

11. The expenses of the Commission, other than those relating to United Nations Observers, shall be apportioned in equal shares between the two Parties to this Agreement.

Article VIII

1. The present Agreement is not subject to ratification and shall come into force immediately upon being signed.

2. This Agreement, having been negotiated and concluded in pursuance of the resolution of the Security Council of November 16, 1948 calling for the establishment of an armistice in order to eliminate the threat to the peace in Palestine and to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, shall remain in force until a peaceful settlement between the Parties is achieved, except as provided in paragraph 3 of this Article.

3. The Parties to this Agreement may, by mutual consent, revise this Agreement or any of its provisions, or may suspend its appli-

tional Convention relating to the Treatment of Prisoners of War, signed at Geneva on July 27, 1929.

5. The Mixed Armistice Commission established in Article VII of this Agreement shall assume responsibility for locating missing persons, whether military or civilian, within the areas controlled by each Party, to facilitate their expeditions exchange. Each Party undertakes to extend to the Commission full co-operation and assistance in the discharge of this function.

Article VII

1. The execution of the provisions of this Agreement shall be supervised by a Mixed Armistice Commission composed of five members, of whom each Party to this Agreement shall designate two, and whose Chairman shall be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or a senior officer from the Observer personnel of that Organisation designated by him following consultation with both Parties to this Agreement.

2. The Mixed Armistice Commission shall maintain its headquarters at the Frontier Post north of Metulla and at the Lebanese Frontier at En Naqoura, and shall hold its meetings at such places and at such times as it may deem necessary for the effective conduct of its work.

3. The Mixed Armistice Commission shall be convened in its first meeting by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization not later than one week following the signing of this Agreement.

4. Decisions of the Mixed Armistice Commission, to the extent possible, shall be based on the principle of unanimity. In the absence of unanimity, decision shall be taken by majority vote of the members of the Commission present and voting.

5. The Mixed Armistice Commission shall formulate its own rules of procedure. Meetings shall be held only after due notice to the members by the Chairman. The quorum for its meetings shall be a majority of its members.

6. The Commission shall be empowered to employ Observers, who may be from among the military organizations of the Parties or from the military personnel of the United Nations Truce Supervision Organization, or from both, in such numbers as may be considered essential to the performance of its functions. In the event United Nations Observers should be so employed, they shall remain under the command of the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization. Assignments of a general or special nature given to United Nations

delineate the line beyond which the armed forces of the respective Parties shall not move.

3. Rules and regulations of the armed forces of the Parties, which prohibit civilians from crossing the fighting lines or entering the area between the lines, shall remain in effect after the signing of this Agreement with application to the Armistice Demarcation Line defined in Article V.

Article V

1. The Armistice Demarcation Line shall follow the international boundary between the Lebanon and Palestine.

2. In the region of the Armistice Demarcation Line the military forces of the Parties shall consist of defensive forces only as is defined in the Annex to this Agreement.

3. Withdrawal of forces to the Armistice Demarcation Line and their reduction to defensive strength in accordance with the preceding paragraph shall be completed within ten days of the signing of this Agreement. In the same way the removal of mines from mined roads and areas evacuated by either Party, and the transmission of plans showing the location of such minefields to the other Party shall be completed within the same period.

Article VI

All prisoners of war detained by either Party to this Agreement and belonging to the armed forces, regular or irregular, of the other Party, shall be exchanged as follows :

1. The exchange of prisoners of war shall be under United Nations supervision and control throughout. The exchange shall take place at Ras En Naqoura within twenty-hours of the signing of this Agreement.

2. Prisoners of war against whom a penal prosecution may be pending, as well as those sentenced for crime or other offence, shall be included in this exchange of prisoners.

3. All articles of personal use, valuables, letters, documents, identification marks, and other personal effects of whatever nature, belonging to prisoners of war who are being exchanged, shall be returned to them, or, if they have escaped or died, to the Party to whose armed forces they belonged.

4. All matters not specifically regulated in this Agreement shall be decided in accordance with the principles laid down in the Interna-

4. The establishment of an armistice between the armed forces of the two Parties is accepted as an indispensable step toward the liquidation of armed conflict and the restoration of peace in Palestine.

Article II

With a specific view to the implementation of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, the following principles and purposes are affirmed :

1. The principle that no military or political advantage should be gained under the truce ordered by the Security Council is recognized.

2. It is also recognized that no provision of this Agreement shall in any way prejudice the rights, claims and positions of either Party hereto in the ultimate peaceful settlement of the Palestine question, the provisions of this agreement being dictated exclusively by military consideration.

Article III

1. In pursuance of the foregoing principles and of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, a general armistice between the armed forces of the two Parties — land, sea, and air — is hereby established.

2. No element of the land, sea or air military or para-military forces of either Party, including non-regular forces, shall commit any warlike or hostile act against the military or para-military forces of the other Party ; or against civilians in territory under the control of that Party ; or shall advance beyond or pass over for any purpose whatsover the Armistice Demarcation Line set forth in Article V of this Agreement ; or enter into or pass through the air space of the other Party or through the waters within three miles of the coastline of the other Party.

3. No warlike act or act of hostility shall be conducted from territory controlled by one of the Parties to this Agreement against the other Party.

Article IV

1. The line described in Article V of this Agreement shall be designated as the Armistice Demarcation Line and is delineated in pursuance of the purpose and intent of the resolutions of the Security Council of November 16, 1948.

2. The basic purpose of the Armistice Demarcation Line is to

ISRAELI-LEBANESE

GENERAL ARMISTICE AGREEMENT

(English text)

Ras En Naqoura, March 23, 1949.

PREAMBLE

The Parties to the present Agreement,

Responding to the Security Council resolution of November 16, 1948, calling upon them, as a further provisional measure under Article 40 of the Charter of the United Nations and in order to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, to negotiate an armistice ;

Having decided to enter into negotiations under United Nations Chairmanship concerning the implementation of the Security Council resolution of November 16, 1948 ; and having appointed representatives empowered to negotiate and conclude an Armistice Agreement ;

The undersigned representatives, having exchanged their full powers found to be in good and proper form, have agreed upon the following provisions :

Article I

With a view to promoting the return of permanent peace in Palestine and in recognition of the importance in this regard of mutual assurances concerning the future military operations of the Parties, the following principles, which shall be fully observed by both Parties during the armistice, are hereby affirmed :

1. The injunction of the Security Council against resort to military force in the settlement of the Palestine question shall henceforth be scrupulously respected by both Parties.

2. No aggressive action by the armed forces — land, sea, or air — of either Party shall be undertaken, planned, or threatened against the people or the armed forces of the other ; it being understood that the use of the term « planned » in this context has no bearing on normal staff planning as generally practised in military organizations.

3. The right of each Party to its security and freedom from fear of attack by the armed forces of the other shall be fully respected.

ISRAELI-LEBANESE

GENERAL ARMISTICE AGREEMENT

March 23, 1949

Cablegram dated 23 March 1949 from the United Nations Acting Mediator on Palestine to the Secretary-General transmitting the text of the General Armistice Agreement between Lbanon and Israel.

(Original text : English)

23 Marsh 1949

For the President of the Security Council :

I have the honour to inform the Security Council that a general armistice agreement, in pursuance of the resolution of the Security Council of November 16, 1948, was signed by the delegations of Israel and Lebanon at Ras En Naqoura on March 23, 1949. The text of the agreement follows.

RALPH J. BUNCHE

Acting Mediator

In connection with the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, I confirm the understanding that at any time following the signing of this Agreement, the Egyptian Forces now in the Bethlehem-Hebron area, together with all of their arms, equipment, personal possessions and vehicles, may be withdrawn across the Egyptian frontier exclusively under United Nations supervision and escort, and by a direct route to be determined by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision in consultation with the appropriate Israeli authorities.

(s) Walter Sytan

Rhodes, 24 February 1949.

To : Colonel Seif El Dine, Head of the Egyptian Delegation,

at Rhodes,

From : Ralph J. Bunche, Acting Mediator,

In connection with the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, your confirmation is desired of the understanding that any military camps or corporate localities now astride the Hatta-Al Faluja-Beersheba road, or which are located not more than 200 metres west of this road, shall be considered as falling within the area of the eastern front as defined in Annex II of the Agreement.

(s) Ralph J. Bunche

Rhodes, 24 February 1949.

To : Dr. Ralph J. Bunche, Acting Mediator on Palestine,

Rhodes,

From : Walter Eytan, Head of the Israeli Delegation,

In connection with the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, I confirm the understanding that, in the course of the evacuation of the Egyptian Force at Al Faluja, provided for in Article III of the Agreement, such of the civilian population at Al Faluja and Iraq Al Manshiya as may wish to do so may also be evacuated along with the Egyptian Force. Those of the civilian population who may wish to remain in Al Faluja and Iraq Al Manshiya are to be permitted to do so. Those of the civilian population who may wish to do so may proceed to the Hebron area under United Nations escort and supervision. All of these civilians shall be fully secure in their persons, abodes, property and personal effects.

The Government of Israel reserves the right to treat as prisoners of war any persons electing to remain in the Al Faluja and Iraq Al Manshiya areas who may be identified as having taken part in the fighting in Palestine.

(s) Walter Eytan

Rhodes, 24 February 1949.

To : Dr. Walter Eytan, Head of the Israeli Delegation,

Rhodes,

From : Ralph J. Bunche, Acting Mediator,

In connection with the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, your confirmation is desired of the understanding that at any time following the signing of this Agreement, the Egyptian Forces now in the Bethlehem-Hebron area, together with all of their arms, equipment, personal possessions and vehicles, may be withdrawn across the Egyptian frontier exclusively under United Nations Supervision and escort, and by a direct route to be determined by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision in consultation with the appropriate Israeli authorities.

(s) Ralph J. Bunche

Rhodes, 24 February 1949.

To : Dr. Ralph J. Bunche, Acting Mediator on Palestine,

Rhodes,

From : Walter Eytan, Head of the Israeli Delegation,

tained, the necessary reduction of forces shall be completed within four weeks from the date on which this Agreement is signed.

Letters joined to the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement

Rhodes, 24 February 1949.

To : Dr. Walter Eytan, Head of the Israeli Delegation

at Rhodes,

From : Ralph J. Bunch, Acting Mediator,

In connection with the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, your confirmation is desired of the understanding that no Israeli forces shall be in the village of Bir Asluj.

(s) Ralph J. Bunche

Rhodes, 24 February 1949.

To : Dr. Ralph J. Bunche, Acting Mediator on Palestine,

Rhodes,

From : Walter Eytan, Head of the Israeli Delegation,

In connection with the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, I confirm the understanding that no Israeli forces shall be in the village of Bir Asluj.

(s) Walter Eytan

Rhodes, 24 February 1949.

To: Dr. Walter Eytan, Head of the Israeli Delegation
at Rhodes,

From : Ralph J. Bunche, Acting Mediator,

In connection with the Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, your confirmation is desired of the understanding that in the course of the evacuation of the Egyptian Forces at Al Faluja provided for in Article III of the Agreement, such of the civilian population at Al Faluja and Iraq Al Manshiya as may wish to do so may also be evacuated along with the Egyptian Forces. Those of the civilian population who may wish to remain in Al Faluja and Iraq Al Manshiya are to be permited to do so. These of the civilian population who may wish to do so may proceed to the Hebron area under United Nations escort and supervision. All of these civilians shall be fully secure in their persons, abodes, property and personal effects.

(s) Ralph J. Bunche

ANNEX III

Definition of Defensive Forces

I. LAND FORCES

1. Shall not exceed :

(a) 3 inf. btns, each btn to consist of not more than 800 officers and o.r's and composed of not more than :

(i) 4 rifle coys with ordinary inf. S.A. equipment (rifles, LMG's, SMG's, light mortars (e.g. 2 inch), A/tk rifles or Piat).

(ii) 1 support coy with not more than 6 MMG's 6 mortars and heavier than 3 inch, 4 A/tk guns not heavier than 6 pdrs.

(iii) I HQ coy.

(b) 1 bty of 8 field guns not heavier than 25 pdrs.

(c) 1 bty of 8 A.A. guns not heavier than 40 mm.

2. The following are excluded from the term « Defensive Forces ».

(a) Armour, such as tanks, AC's, Brencarries, half-tracks, load carriers or any other AFV's.

(b) All support arms and units other than those specified in paragraph 1 (a) (ii), 1 (b) and 1 (c) above.

3. Service units will be in accordance with a plan to be prepared and approved by the Mixed Armistice Commission.

II. AIR FORCES

In the areas where Defensive Forces will be allowed, the following stipulations regarding air forces will be observed :

1. No military airfields, airstrips, landing grounds or installations shall be maintained.

2. No military aircraft shall take off or land except in an emergency.

III. SEA FORCES

No naval base shall be established in areas where Defensive Forces only will be allowed nor shall any warship or military vessel enter the territorial waters adjacent thereto.

In the areas in which Defensive Forces only are to be main-

6. The Israeli authorities and officers in the Al Faluja-Gaza area shall extend their full co-operation to the operation and shall be responsible for ensuring that during the withdrawal movements the route to be followed shall be free of obstructions of all kinds and that during the operation Israeli troops shall be kept away from the roads over which the withdrawal will take place.

7. United Nations Military Observers shall be stationed with both the Egyptian and Israeli forces to ensure that this plan of withdrawal, and such subsequent instructions relating to its execution as may be issued by the United Nations Chief of Staff, are fully complied with by both Parties. Such inspections as may be necessary in the conduct of the withdrawal shall be made exclusively by United Nations Military Observers, and their decisions in all such cases shall be accepted as final.

ANNEX II

Demarcation of the Western and Eastern Fronts in Palestine

On the sole basis of military considerations involving the forces of the two Parties to this Agreement as well as third party forces in the area not covered by this Agreement, the demarcation of the western and eastern fronts in Palestine is to be understood as follows :

a. *Western Front :*

The area south and west of the line delineated in paragraph 2. A of the Memorandum of 13 November 1948 on the implementation of the resolution of the Security Council of 4 November 1948, from its point of origin on the west to the point at MR 12581196, thence south along the road to Hatta-Al Faluja-Rj at MR 12140823 — Beersheba and ending north of Bir Asluj at point 402.

b. *Eastern Front :*

The area east of the line described in paragraph A above, and from point 402 down to the southernmost tip of Palestine, by a straight line marking half the distance between the Egypt-Palestine and Trans-jordan-Palestine frontiers.

(s) BRIG. GEN. WILLIAM E. RILEY
United States Marine Corps
United Nations Chief of Staff
of the Truce Supervision
Organization.

ANNEX I

Plan of withdrawal from Al Faluja

The withdrawal of Egyptian troops with all of their military impedimenta from the Al Faluja area to points beyond the Egypt-Palestine frontier shall be executed in accordance with the following plan :

1. The withdrawal operation shall begin on 26 February 1949 at 0500 hours GMT and shall be under United Nations Supervision and control throughout.

2. In view of the substantial number of troops involved and in the interest of minimizing the possibility of friction and incidents and ensuring effective United Nations supervision during the operation, the execution of the withdrawal shall be completed within a period of five days from the effective date of the plan of withdrawal.

3. The road Al Faluja — « Iraq-Suweidan » — Bureir — Gaza — Rafah shall be used as the route of withdrawal ; provided that if this route proves impassible on the date of withdrawal the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization shall select an alternative route in consultation with both Parties.

4. At least forty-eight hours prior to the scheduled time of withdrawal the General Officer Commanding the Egyptian Forces in Palestine shall submit to the United Nations Chief (or his representative), for his approval, a detailed plan for the withdrawal of the Egyptian garrison at Al Faluja, to include : the number of troops and amount and type of material to be withdrawn each day ,the number and type of vehicles to be used each day in the withdrawal movement, and the number of trips necessary to complete each day's movement.

5. The detailed plan referred to in paragraph 4 above shall be based on an order priority in the withdrawal operation defined by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision which shall provide *inter alia* that following the evacuation of sick and wounded already accounted for, infantry forces together with their personal arms and possessions, shall be first evacuated, and heavy equipment only in the final stages of the operation. Heavy equipment is to be defined as artillery, armoured cars, tanks and Bren gun carriers. With a view toward eliminating any possibility of incidents, following the arrival of the infantry contingents at their destination, the evacuation of heavy equipment shall be to a point in Egyptian territory to be designated by the United Nations Chief of Staff and there, as Egyptian property, to be placed and kept under custody, guard and seal of the United Nations until such time as the Chief of Staff is satisfied that the Armistice has become effective, whereupon this equipment will be handed over to the appropriate Egyptian authorities.

ART. XII. — 1. The present Agreement is not subject to ratification and shall come into force immediately upon being signed.

2. The Agreement, having been negotiated and concluded in pursuance of the resolution of the Security Council of 16 November 1948 calling for the establishment of an armistice in order to eliminate the threat to the peace in Palestine and to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, shall remain in force until a peaceful settlement between the Parties is achieved, except as provided in paragraph 3 of this Article.

3. The Parties to this Agreement may, be mutual consent, revise this Agreement or any its provisions, or may suspend its application, other than Articles 1 and II, at any time. In the absence of mutual agreement and after this Agreement has been in effect for one year from the date of its signing, either of the Parties may call upon the Secretary-General of the United Nations to convoke a conference of representatives of the two Parties for the purpose of reviewing, revising or suspending any of the provisions of this Agreement other than Articles I and II. Participation in such conference shall be obligatory upon the Parties.

4. If the conference provided for in paragraph 3 of this Article does not result in an agreed solution of a point in dispute, either Party may bring the matter before the Security Council of the United Nations for the relief sought on the grounds that this Agreement has been concluded in pursuance of Security Council action toward the end of achieving peace in Palestine.

5. This Agreement supersedes the Egyptian-Israeli General Cease-Fire Agreement entered into by the Parties on 24 January 1949.

6. This Agreement is signed in quintuplicate, of which one copy shall be retained by each Party, two copies communicated to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the Security Council and to the United Nations Conciliation Commission on Palestine, and one copy to the Acting Mediator on Palestine.

In faith whereof the undersigned representatives of the Contracting Parties have signed hereafter, in the presence of the United Nations Acting Mediator on Palestine and the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization.

Done at Rhodes, Island of Rhodes, Greece, on the twenty-fourth of February nineteen forty-nine.

For and on behalf of the
Government of Egypt
(s) COLONEL SEIF EL DINE
COLONEL EL RAHMANY

For and on behalf of the
Government of Israel
(s) WALTER EYTAN
COLONEL YIGAEL YADIN
ELIAS SASSON

members by the Chairman. The quorum for its meetings shall be a majority of its members.

6. The Commission shall be empowered to employ Observers, who may be from among the military organizations of the Parties or from the military personnel of the United Nations Truce Supervision Organization, or from both, in such numbers as may be considered essential to the performance of its functions. In the event United Nations Observers should be so employed, they shall remain under the command of the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization. Assignments of a general or special nature given to United Nations Observers attached to the Mixed Armistice Commission shall be subject to approval by the United Nations Chief of Staff or his designated representative on the Commission, whichever is serving as Chairman.

7. Claims or complaints presented by either Party relating to the application of this Agreement shall be referred immediately to the Mixed Armistice Commission through its Chairman. The Commission shall take such action on all such claims or complaints by means of its observation and investigation machinery as it may deem appropriate, with a view to equitable and mutually satisfactory settlement.

8. Where interpretation of the meaning of a particular provision of this Agreement is at issue, the Commission's interpretation shall prevail, subject to the right of appeal as provided in paragraph 4. The Commission, in its discretion and as the need arises, may from time to time recommend to the Parties modifications in the provisions of this Agreement.

9. The Mixed Armistice Commission shall submit to both Parties reports on its activities as frequently as it may consider necessary. A copy of each such report shall be presented to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the appropriate organ or agency of the United Nations.

10. Members of the Commission and its Observers shall be accorded such freedom of movement and access in the areas covered by this Agreement as the Commission may determine to be necessary, provided that when such decisions of the Commission are reached by a majority vote United Nations Observers only shall be employed.

11. The expenses of the Commission, other than those relating to United Nations Observers, shall be apportioned in equal shares between the two Parties to this Agreement.

ART. XI. No provision of this Agreement shall in any way prejudice the rights, claims and positions of either Party hereto in the ultimate peaceful settlement of the Palestine question.

to them, or, if they have escaped or died, to the Party to whose armed forces they belonged.

4. All matters not specifically regulated in this Agreement shall be decided in accordance with the principles laid down in the International Convention relating to the Treatment of Prisoners of War, signed at Geneva on 27 July 1929.

5. The Mixed Armistice Commission established in Article X of this Agreement shall assume responsibility for locating missing persons, whether military or civilian, within the areas controlled by each Party, to facilitate their expeditions exchange. Each Party undertakes to extend to the Commission full co-operation and assistance in the discharge of this function.

ART. X. — 1. The execution of the privisions of this Agreement shall be supervised by a Mixed Armistice Commission composed of seven members, of whom each Party to this Agreement shall designate three, and whose Chairman shall be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or a senior officer from the Observer personnel of that Organization designated by him following consultation with both Parties to this Agreement.

2. The Mixed Armistice Commission shall maintain its headquarters at El Auja, and shall hold its meetings at such places and at such times as it may deem necessary for the effective conduct of its work.

3. The Mixed Armistice Commission shall be convened in its first meeting by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization not later than one week following the signing of this Agreement.

4. Decisions of the Mixed Armistice Commission, to the extent possible, shall be based on the principle of unanimity. In the absence of unanimity, decisions shall be taken by a majority vote of the members of the Commission present and voting. On questions of principle, appeal shall lie to a Special Committee, composed of the United Nations Chief of Staff of Truce Supervision Organization and one member each of the Egyptian and Israeli Delegations to the Armistice Conference at Rhodes or some other senior officer, whose decisions on all such questions shall be final. If no appeal against a decision of the Commission is filed within one week from the date of said decision, that decision shall be taken as final. Appeals to the Special Committee shall be presented to the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization, who shall convene the Committee at the earliest possible date.

5. The Mixed Armistice Commission shall formulate its own rules of procedure. Meetings shall be held only after due notice to the

and both Egyptian and Israeli armed forces shall be totally excluded therefrom. The Chairman of the Mixed Armistice Commission established in Article X of this Agreement and United Nations Observers attached to the Commission shall be responsible for ensuring the full implementation of this provision.

2. The area thus demilitarized shall be as follows : From a point on the Egypt-Palestine frontier five (5) kilometres north-west of the intersection of the Rafah-El Auja road and the frontier (MR 08750468), south-east to Khashm El Mamdud (MR 09650414), thence south-west to a point on the Egypt-Palestine frontier five (5) kilometres south-east of the intersection of the old railway tracks and the frontier (MR 09950145), thence returning north-west along the Egypt-Palestine frontier to the point of origin.

3. On the Egyptian side of the frontier, facing the El Auja area, no Egyptian defensive positions shall be closer to El Auja than El Qouseima and Abou Aoueigila.

4. The road Taba-Qouseima-Auja shall not be employed by any military forces whatsoever for the purpose of entering Palestine.

5. The movement of armed forces of either Party to this Agreement into any part of the area defined in paragraph 2 of this Article, for any purpose, or failure by either Party to respect or fulfil any of the other provisions of this Article, when confirmed by the United Nations representatives, shall constitute a flagrant violation of this Agreement.

ART. IX. All prisoners of war detained by either Party to this Agreement and belonging to the armed forces, regular or irregular, of the other Party shall be exchanged as follows :

1. The exchange of prisoners of war shall be under United Nations supervision and control throughout. The exchange shall begin within ten days after the signing of this Agreement and shall be completed not later than twenty-one days following. Upon the signing of the Agreement, the Chairman of the Mixed Armistice Commission established in Article X of this Agreement, in consultation with the appropriate military authorities of the Parties, shall formulate a plan for the exchange of prisoners of war within the above period, defining the date and places of exchange and all other relevant details.

2. Prisoners of war against whom a penal prosecution may be pending, as well as those sentenced for crime or other offence, shall be included in this exchange of prisoners.

3. All articles of personal use, valuables, letters, documents, identification marks, and other personal affects of whatever nature, belonging to prisoners of war who are being exchanged, shall be returned

raeli outpost at Hill 79 (MR 10451017) shall be evacuated not later than four weeks following the day on which this Agreement is signed. Following the evacuation of the above outposts, new Israeli outposts may be established at MR 08360700, and at a point due east of Hill 79 east of the Armistice Demarcation Line.

4. In the Bethlehem-Hebron area, wherever positions are held by Egyptian forces, the provisions of this Agreement shall apply to the forces of both Parties in each locality, except that the demarcation of the Armistice Line and reciprocal arrangements for withdrawal and reduction of forces shall be undertaken in such manner as may be decided by the Parties, at such time as an Armistice Agreement may be concluded covering military forces in that area other than those of the Parties to this Agreement, or sonner at the will of the Parties.

ART. VII. — 1. It is recognized by the Parties to this Agreement that in certain sectors of the total area involved the proximity of the forces of a third party not covered by this Agreement makes impractical the full application of all provisions of the Agreement to such sectors. For this reason alone, therefore, and pending the conclusion of an Armistice Agreement in place of the existing truce with that third party, the provisions of this Agreement relating to reciprocal reduction and withdrawal of forces shall apply only to the western front and not to the eastern front.

2. The areas comprising the western and eastern fronts shall be as defined by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization, on the basis of the deployment of forces against each other and past military activity or the future possibility thereof in the area. This definition of the western and eastern fronts is set forth in Annex II of this Agreement.

3. In the area of the western front under Egyptian control, Egyptian defensive forces only may be maintained. All other Egyptian forces shall be withdrawn from this area to a point or points no furtehr east than El Arish-Abou Aoueigila.

4. In the area of the western front under Israeli control, Israeli defensive forces only, which shall be based on the settlements, may be maintained. All other Israeli forces shall be withdrawn from this area to a point or points north of the line delineated in paragraph 2. A of the Memorandum of 13 November 1948 on the implementation of the resolution of the Security Council of 4 November 1948.

5. The defensive forces referred to in paragraphs 3 and 4 above shall be as defined in Annex III to this Agreement.

ART. VIII. — 1. The area comprising the village of El Auja and vicinity. as defined in paragraph 2 of this Article, shall be demilitarized,

covered by this Agreement, whether such asserted rights, claims or interests derive from Security Council resolutions, including the resolution of November 4, 1948 and the Memorandum of November 13, 1948 for its implementation, or from any other source. The provisions of this Agreement are dictated exclusively by military considerations and are valid only for the period of the Armistice.

ART. V. — 1. The line described in Article VI of this Agreement shall be designated as the Armistice Demarcation Line and is delineated in pursuance of the purpose and intent of the resolutions of the Security Council of 4 and 16 November 1948.

2. The Armistice Demarcation Line is not to be construed in any sense as a political or territorial boundary, and is delineated without prejudice to rights, claims and positions of either Party to the Armistice as regards ultimate settlement of the Palestine question.

3. The basic purpose of the Armistice Demarcation Line is to delineate the line beyond which the armed forces of the respective Parties shall not move except as provided in Article III of this Agreement.

4. Rules and regulations of the armed forces of the Parties, which prohibit civilians from crossing the fighting lines or entering the area between the lines, shall remain in effect after the signing of this Agreement with application to the Armistice Demarcation Line defined in Article VI.

ART. VI. — 1. In the GAZA-RAFAH area the Armistice Demarcation Line shall be as delineated in paragraph 2. B (i) of the Memorandum of 13 November 1948, on the implementation of the Security Council resolution of November 4, 1948 namely by a line from the coast at the mouth of the Wadi Hasi in an easterly direction through Deir Suneid and across the Gaza-Al Majdal Highway to a point 3 kilometres east of the Highway, then in a southerly direction parallel to the Gaza-Al Majdal Highway and continuing thus to the Egyptian frontier.

2. Within this line Egyptian forces shall nowhere advance beyond their present positions, and this shall include Beit Hanun and its surrounding area from which Israeli forces shall be withdrawn to north of the Armistice Demarcation Line, and any other positions within the line delineated in paragraph 1 shall be evacuated by Israeli forces as set forth in paragraph 3.

3. Israeli outposts, each limited to platoon strength, may be maintained in this area at the following points : Deir Suneid, on the north side of the Wadi (MR 10751090) ; 700 SW of Sa'ad (MR 10500982) ; Sulphur Quarries (MR 09870924) ; Tall-Jamma (MR 09720887) ; and KH AL Ma'in (MR 09320821). The Israeli outpost maintained at the Cemetery (MR 08160723) shall be evacuated on the day after that which follows the signing of this Agreement. The Is-

general armistice between the armed forces of the two Parties — land, sea and air — is hereby established.

2. No element of the land, sea or air military or para-military forces of either Party, including non-regular forces, shall commit any warlige or hostile act against the military or para-military forces of the other Party, or against civilions in territory under the control of that Party ; or shall advance beyond or pass over for any purpose whatsoever the Armistice Demarcation Line set forth in Article VI of this Agreement except as provided in Article III of this Agreement ; and elsewhere shall not violate the international frontier ; or enter into or pass through the air space of the other Party or through the waters within three miles of the coastline of the other Party.

ART. III. — 1. In pursuance of the Security Council's resolution of 4 November 1948, and with a view to the implementation of the Security Council's resolution of 16 November 1948, the Egyptian Military Forces in the AL FALUJA area shall be withdrawn.

2. This withdrawal shall begin on the day after that which follows the signing of this Agreement, at 0500 hours GMT, and shall be beyond the Egypt-Palestine frontier.

3. The withdrawal shall be under the supervision of the United Nations and in accordance with the Plan of Withdrawal set forth in Annex I to this Agreement.

ART. IV. With specific reference to the implementation of the resolutions of the Security Council of 4 and 16 November 1948, the following principles and purposes are affirmed :

1. The principle that no military or political advantage should be gained under the truce ordered by the Security Council is recognized.

2. It is also recognized that the basic purposes and spirit of the Armistice not be served by the restoration of previously held military positions, changes from those now held other than as specifically provided for in this Agreement, or by the advance of the military forces of either side beyond positions held at the time this Armistice Agreement is signed.

3. It is further recognized that rights, claims or interests of a non-military character in the area of Palestine covered by this Agreement may be asserted by either Party, and that these, by mutual agreement being excluded from the Armistice negotiations, shall be, at the discretion of the Parties, the subject of later settlement. It is emphasized that it is not the purpose of this Agreement to establish, to recognize, to strengthen, or to weaken or nullify, in any way, any territorial, custodial or other rights, claims or interests which may be asserted by either Party in the area of Palestine or any part or locality thereof

EGYPTIAN-ISRAELI ARMISTICE AGREEMENT

February 24, 1949

PREAMBLE

The Parties to the present Agreement, responding to the Security Council resolution of 16 November 1948 calling upon them, as a further provisional measure under Article 40 of the Charter of the United Nations and in order to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, to negotiate an Armistice ; having decided to enter into negotiations under United Nations Chairmanship concerning the implementation of the Security Council resolutions of 4 and 16 November 1948 ; and having appointed representatives empowered to negotiate and conclude an Armistice Agreement ;

Tne undersigned representatives, in the full authority entrusted to them by their respective Governments, have agreed upon the following provision :

ART. 1. With a view to promoting the return to permanent peace in Palestine and in recognition of the importance in this regard of mutual assurances concerning the future military operations of the Parties, the following principles, which shall be fully observed by both Parties during the Armistice, are hereby affirmed :

1. The injunction of the Security Council against resort to military force in the settlement of the Palestine question shall henceforth be scrupulously respected by both Parties.

2. No aggressive action by the armed forces — land, sea, or air — of either Party shall be undertaken, planned, or threatened against the people or the armed forces of the other ; it being understood that the use of the term « planned » in this context has no bearing on normal staff planning as generally practised in military organizations.

3. The right of each Party to its security and freedom from fear of attack by the armed forces of the other shall be fully respected.

4. The establishment of an armistice between the armed forces of the two Parties is accepted as an indispensable step toward the liquidation of armed conflict and the restoration of peace in Palestine.

ART. II. — 1. In pursuance of the foregoing principles and of the resolutions of the Security Council of 4 and 16 November 1948, a

U.N. Security Council Resolution Ordering Immediate Cease-Fire in Southern Palestine and Also Implementation of Council's Resolution of November 4, 1948

December 29, 1948

The Security Council,

Having considered the report of the Acting Mediator (S/1152) on the hostilities which broke out in Southern Palestine on the 22 December ;

Calls upon the Governments concerned ;

(i) To order an immediate cease-fire ;

(ii) To implement without further delay the resolution of 4 November and the instructions issued by the Acting Mediator in accordance with sub-paragraph (1) of the fifth paragraph of that resolution ;

(iii) To allow and facilitate the complete supervision of the truce by the United Nations observers ;

Instructs the Committee of the Council appointed on 4 November to meet at Lake Success on 7 January to consider the situation in Southern Palestine and to report to the Council on the extent to which the Governments concerned have by that date complied with the present resolution and with the resolutions of 4 and 16 November ;

Invites Cuba and Norway to replace as from 1 January the two retiring members of the Committee (Belgium and Colombia) ;

Expresses the hope thât the members of the Conciliation Commission appointed by the General Assembly on 11 December will nominate their representatives and establish the Commission with as little delay as possible.

10. Instructs the Conciliation Commission to seek arrangements among the Governments and authorities concerned which will facilitate the economic development of the area, including arrangements for access to ports and airfields and the use of transportation and communication facilities ;

11. Resolves that the refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbours should be permitted to do so at the earliest practicable date, and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return and for loss of or damage to property which, under principles of international law or in equity, should be made good by the Governments or authorities responsible ;

Instructs the Conciliation Commission to facilitate the repatriation, resettlement and economic and social rehabilitation of the refugees and the payment of compensation, and to maintain close relations with the Director of the United Nations Relief for Palestine Refugees and, through him, with the appropriate organs and agencies of the United Nations ;

12. Authorizes the Conciliation Commission to appoint such subsidiary bodies and to employ such technical experts, acting under its authority, as it may find necessary for the effective discharge of its functions and responsibilities under the present resolution ;

The Conciliation Commission will have its official headquarters at Jerusalem. The authorities responsible for maintaining order in Jerusalem will be responsible for taking all measures necessary to ensure the security of the Commission. The Secretary-General will provide a limited number of guards for the protection of the staff and premises of the Commission ;

13. Instructs the Conciliation Commission to render progress reports periodically to the Secretary-General for transmission to the Security Council and to the Members of the United Nations ;

14. Calls upon all Governments and authorities concerned to co-operate with the Conciliation Commission and to take all possible steps to assist in the implementation of the present resolution ;

15. Requests the Secretary-General to provide the necessary staff and facilities and to make appropriate arrangements to provide the necessary funds required in carrying out the termse of the present resolution.

conducted either with the Conciliation Commission or directly, with a view to the final settlement of all questions outstanding between them ;

6. Instructs the Conciliation Commission to take steps to assist the Governments and authorities concerned to achieve a final settlement of all questions outstanding between them ;

7. Resolves that the Holy Places — including Nazareth — religious buildings and sites in Palestine should be protected and free access to them assured, in accordance with existing rights and historical practice ; that arrangements to this end should be under effective United Nations supervision ; that the United Nations Conciliation Commission, in presenting to the fourth regular session of the General Assembly its detailed proposals for a permanent international regime for the territory of Jerusalem, should include recommendations concerning the Holy Places in that territory ; that with regard to the Holy Places in the rest of Palestine the Commission should call upon the political authorities of the areas concerned to give appropriate formal guarantees as to the protection of the Holy Places and access to them ; and that these undertakings should be presented to the General Assembly for approval ;

8. Resolves that, in view of its association with three world religions, the Jerusalem area, including the present municipality of Jerusalem plus the surrounding villages and towns, the most eastern of which shall be Abu Dis ; the most southern, Bethlehem ; the most western, Ein Karim (including also the built-up area of Motsa) ; and the most northen Shu'fat, should be accorded special and separate treatment from the rest of Palestine and should be placed under effective United Nattions control ;

Requests the Security Council to take further steps to ensure the demilitarization of Jerusalem at the earliest possible date ;

Instructs the Conciliation Commission to present to the fourth regular session of the General Assembly detailed proposals for a permanent international regime for the Jerusalem area which will provide for the maximum local autonomy for distinctive groups consistent with the special international status of the Jerusalem area ;

The Conciliation Commission is authorized to appoint a United Nations representative, who shall co-operate with the local authorities with respect to the interim administration of the Jerusalem area ;

9. Resolves that, pending agreement on more detailed arrangements among the Governments and authorities concerned, the freest possible access to Jerusalem by road, rail or air should be accorded to all inhabitants of Palestine ;

Instructs the Conciliation Commission to report immediately to the Security Council, for appropriate action by that organ, any attempt by any party to impede such access ;

General Assembly Resolution on Palestine

December 11, 1948

The General Assembly,

Having considered further the situation in Palestine ;

1. Expresses its deep appreciation of the progress achieved through the good offices of the late United Nations Mediator in promoting a peaceful adjustment of the future situation of Palestine, for which cause he sacrified his life ; and

Extends its thanks to the Acting Mediator and his staff for their continued efforts and devotion to duty in Palestine ;

2. Establishes a Conciliation Commission consisting of three States Members of the United Nations which shall have the following functions :

(a) To assume, in so far it considers necessary in existing circumstances, the functions given to the United Nations Mediator on Palestine by resolution 186 (S-/2) of the General Assembly of 14 May 1948 ;

(b) To carry out the specific functions and directives given to it by the present resolution and such additional functions and directives as may be given to it by the General Assembly or by the Security Council ;

(c) To undertake, upon the request of the Security Council, any of the functions now assigned to the United Nations.

3. Decides that a committee of the Assembly consisting of China, France, the Union of Soviet Socialist Republics, the United Kingdom and the United States of America, shall present, before the end of the first part of the present session of the General Assembly, for the approval of the Assembly, a proposal concerning the names of the three States which will constitute the Conciliation Commission ;

4. Requests the Commission to begin its functions at once, with a view to the establishment of contact between the parties themselves and the Commission at the earliest possible date ;

5. Calls upon the Government and authorities concerned to extend the scope of the negotiations provided for in the Security Council's resolution of November 16, 1948 and to seek agreement by negotiations

U.N. Security Council Resolution on Palestine

November 16, 1948

The Security Council,

Reaffirming its previous resolutions concerning the establishment and implementation of the Truce in Palestine and, recalling particularly its Resolution of 15 July 1948 which determined that the situation in Palestine constitutes a threat to the peace within the meaning of Article 39 of the Charter ;

Taking note that the General Assembly is continuing its consideration of the future government of Palestine in response to the request of the Security Council of 1 April 1948 (document S/714) ;

Without prejudice to the actions of the Acting Mediator regarding the implementation of the Resolution of the Security Council of 4 November 1948 ;

Decides that, in order to eliminate the threat to the peace in Palestine and to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, an armistice shall be established in all sectors of Palestine ;

Calls upon the parties directly involved in the conflict in Palestine, as a further provisional measure under Article 40 of the Charter, to seek agreement forthwith, by negotiations conducted either directly or through the Acting Mediator on Palestine, with a view to the immediate establishment of the armistice including :

(a) The delineation of permanent armistice demarcation lines beyond which the armed forces of the respective parties shall not move ;

(b) Such withdrawal and reduction of their armed forces as will ensure the maintenance of the armistice during the transition to permanent peace in Palestine.

agreement, the permanent lines and neutral zones shall be established by decision of the Acting Mediator ; and

Appoints a Committee of the Council, consisting of the five permanent members together with Belgium and Colombia, to give such advice as the Acting Mediator may require with regard to his responsibilities under this resolution and, in the event that either party or both should fail to comply with sub-paragraphs (1) and (2) of the preceding paragraph of this resolution within whatever time-limits the Acting Mediator may think it desirable to fix, to study as a matter of urgency and to report to the Council on further measures it would be appropriate to take under Chapter VII of the Charter.

U.N. Security Council Resolution calling for Withdrawal of Israeli and Egyptian Forces and Appointing Advisory Committee to Acting Mediator

November 4, 1948

The Security Council,

Having decided on 15 July that, subject to further decision by the Security Council or the General Assembly, the truce shall remain in force in accordance with the resolution of that date and with that of 29 May 1948 until a peaceful adjustment of the future situation of Palestine is reached ;

Having decided on 19 August that no party is permitted to violate the truce on the ground that it is undertaking reprisals or retaliations against the other party, and that no party is entitled to gain military or political advantage through violation of the truce ; and

Having decided on 29 May that, if the truce was subsequently repudiated or violated by either party or by both, the situation in Palestine could be reconsidered with a view to action under Chapter VII of the Charter ;

Takes note of the request communicated to the Government of Egypt and the Provisional Government of Israel by the Acting Mediator on 26 October (S/1058) following upon the resolution adopted by the Security Council on 19 October 1948 ; and

Calls upon the interested Governments, without prejudice to their rights, claims or position with regard to a peaceful adjustment of the future situation of Palestine or to the position which the Members of the United Nations may wish to take in the General Assembly on such peaceful adjustment :

(1) To withdraw those of their forces which have advanced beyond the positions held on 14 October, the Acting Mediator being authorized to establish provisional lines beyond which no movement of troops shall take place ;

(2) To establish, through negotiations conducted directly between the parties, or failing that, through the intermediaries in the service of the United Nations, permanent truce lines and such neutral or demilitarized zones as may appear advantageous, in order to ensure henceforth the full observance of the truce in that area. Failing an

(c) To co-operate fully with the Truce Supervision personnel in their conduct of investigations into incidents involving alleged breaches of the truce, including the making available of witnesses, testimony and other evidence on request ;

(d) To implement fully by appropriate and prompt instructions to the commanders in the field all agreements entered into through the good offices of the Mediator or his representatives ;

(e) To take all reasonable measures to ensure the safety and safe conduct of the Truce Supervision personnel and the representatives of the Mediator, their aircraft and vehicles, while in territory under their control ;

(f) To make every effort to apprehend and promptly punish any and all persons within their jurisdictions guilty of any assault upon or other aggressive act against the Truce Supervision personnel or the representatives of the Mediator.

U.N. Security Council Resolution on Palestine

October 19, 1948

The Security Council,

Having in mind the report of the Acting Mediator concerning the assassinations on 17 September of the United Nations Mediator Count Folke Bernadotte and United Nations Observer Colonel Andrré Serot (S/1018), the report of the Acting Mediator concerning difficulties encountered in the supervision of the truce (S/1022) and the report of the Truce Commission for Palestine concerning the situation in Jerusalem (S/1023).

Notes with concern that the Provisional Government of Israel has to date submitted no report to the Security Council or to the Acting Mediator regarding the progress of the investigation into the assassinations ;

Requests that Government to submit to the Security Council at an early date an account of the progress made in the investigation and to indicate therein the measures taken with regard to negligence on the part of officials or other factors affecting the crime ;

Reminds the Governments and authorities concerned that all the obligations and responsibilities of the parties set forth in its resolutions of 15 July (S/902) and 19 August 1948 (S/983) are to be discharged fully and in good faith ;

Reminds the Mediator of the desirability of an equitable distribution of the United Nations observers for the purpose of observing the truce on the territories of both parties ;

Determines, pursuant to its resolutions of 15 July and 19 August 1948, that the Governments and authorities have the duty :

(a) To allow duly accredited United Nations Observers and other Truce Supervision personnel bearing proper credentials, on official notification, ready access to all places where their duties require them to go including airfields, ports, truce lines and strategic points and areas ;

(b) To facilitate the freedom of movement of Truce Supervision personnel and transport simplifying procedures on United Nations aircraft now in effect, and by assurance of safe-conduct for all United Nations aircraft and other means of transport ;

Proclamation of the Independence of Palestine by the Higher Arab Committee and the Representatives of Palestine Meeting in Congress

October 1, 1948

Acting on the basis of the natural and historic right of the Arab people of Palestine to freedom and independence — a right for which they have shed the noblest blood and for which they have fought against the imperialistic forces, which, together with Zionism, have combined to meet (these people) and prevent them from enjoying that (right) ;

We, members of the Palestinian National Council, meeting in the city of Gaza, proclaim on this day, the 28th of Dhi al-Qi'da, 1367 (A.H.), corresponding to October 1st, 1948, the full independence of the whole of Palestine as bounded by Syria and Lebanon from the north, by Syria and Transjordan from the east, by the Mediterranean from the west, and by Egypt from the south, as well as the establishment of a free and democratic sovereign State. In this (State), citizens will enjoy their liberties and their rights, and (this State) will march forward, in a fraternal spirit, side by side with its sister Arab States, in order to build up Arab glory and to serve human civilisation. (In doing this, they) will be inspired by the spirit of the nation and its glorious history, and will resolve to maintain and defend its independence. May God bear witness to what we say.

Security Council Resolution condemning Assassination

of U.N. Mediator (Bernadotte) in Palestine

Septemberr 18, 1948

The Security Council,

Deeply shocked by the tragic death of the United Nations Mediator in Palestine, Count Folke Bernadotte, as the result of a cowardly act which appears to have been committed by a criminal group of terrorists in Jerusalem while the United Nations representative was fulfilling his peace-seeking mission in the Holy Land ;

Resolves

First, to request the Secretary-General to keep the flag of the United Nations at half-mast for a period of three days ;

Second, to authorize the Secretary-General to meet from the working capital fund all expenses connected with the death and burial of the United Nations Mediator ;

Third, to be represented at the interment by the President or a person whom he may appoint for the occasion.

(g) So long as large numbers of the refugees remain in distress, I believe that responsibility for their relief should be assumed by the United Nations in conjunction with the neighbouring Arab States, the Provisional Government of Israel, the specialized agencies, and also all the voluntary bodies or organizations of a humanitarian and non-political character.

2. In concluding this part of my report, I must emphasize again the desperate urgency of this problem. The choice is between saving the lives of many thousands of people now or permitting them to die. The situation of the majority of these hapless refugees is already tragic, and to prevent them from being overwhelmed by further disaster and to make possible their ultimate rehabilitation, it is my earnest hope that the international community will give all necessary support to make the measures I have outlined fully effective. I believe that for the international community to accept its share of responsibility for the refugees of Palestine is one of the minimum conditions for the success of its efforts to bring peace to that land.

If, however, there appears no prospect of relieving the existing tension by some arrangement which holds concrete promise of peace, the machinery of truce supervision will in time lose its effectiveness and become an object of cynicism. If this period of maximum tendency to forego military action as a means of achieving a desired settlement is not seized, the advantage gained by international intervention may well be lost.

(3) *Conclusions regarding Assistance to Refugees*

1. Conclusions which may be derived from the experience to date are summarized as follows :

(a) As a result of the conflict in Palestine there are approximately 360,000 Arab refugees and 7,000 Jewish refugees requiring aid in that country and adjacent States.

(b) Large numbers of these are infants, children, pregnant women and nursing mothers. Their condition is one of destitution and they are « vulnerable groups » in the medical and social sense.

(c) The destruction of their property and the loss of their assets will render most of them a charge upon the communities in which they have sought refuge for a minimum period of one year (through this winter and until the end of the 1949 harvest).

(d) The Arab inhabitants of Palestine are not citizens or subjects of Egypt, Iraq, Lebanon, Syria and Transjordan, the States which are at present providing them with a refuge and the basic necessities of life. As residence of Palestine, a former mandated territory for which the international community has a continuing responsibility until a final settlement is achieved, these Arab refugees understandably look to the United Nations for effective assistance.

(e) The temporary alleviation of their condition, which is all that my disaster relief programme can promise them now, is quite inadequate to meet any continuing need, unless the resources in supplies and personnel available are greatly increased. Such increased resources might indirectly be of permanent value in establishing social services in the countries concerned, or greatly improving existing services. This applies particularly to general social administrative organizations, maternal and child care services, the training of social workers, and the improvement of food economics.

(f) The refugees, on return to their homes are entitled to adequate safeguards for their personal security, normal facilities for employment, and adequate opportunities to develop within the community without racial, religious or social discrimination.

on 14 September I laid down the terms governing future convoys in the Negeb.

8. In considering the effectivenes of the truce supervision, attention must be paid to two distinct, though related, aspects of the problem. On the one hand, there is the problem of observing the actual fighting fronts, of dealing with incidents which may rise there and preventing, if possible, any further outbreak of hostilities. On the other hand, there is the observation which is necessary over a vast area to check whether or not materials and men are being moved in a manner to confer a military advantage contrary to the terms of the truce. As regards the second aspect of this problem, an important consideration is that the area under observation covers a very large part of the Middle East and that the necessity to concentrate a majority of the limited number of observers at my disposal near the fighting fronts restricts the number available for duties elsewhere. The availability of an increased number of Observers has enabled me to ensure a more extensive supervision, especially in territories outside Palestine.

9. Experience has shown that the more quickly action can be taken to deal with a local violation, the more easily incidents are controlled or prevented. It must be admitted that, on occasion, slowness to act, often because of circumstances beyond control, has hampered the operation of the truce supervision. Although the Secretary-General of the United Nations has given me the fullest co-operation and every assistance available to him, it is apparent that the United Nations was not in a position as regards Observer personnel, armed guards, communications and transportation equipment or budgetary provision to set up rapidly the elaborate machinery of truce observation required.

10. The second truce differed from the first principally in the fact that it was ordered by the Security Council under threat of further action under Chapter VII of the Charter, and that no time limit was set. This introduced a new element into the situation as compared with the first truce, in that the second truce involved compliance with a Security Council order. There is a tendency on each side to regard alleged breaches by the other side of a truce which has been ordered by the Security Council as calling for prompt action by that Council. Both sides now evidence a sense of grievancl and complain that the compulsory prolongation of the truce is contrary to their interests. This feeling is inevitably reflected in their attitudes toward tho Observers and truce obligations in general. The truce undoubtedly imposes a heavy burden on both sides, but even so, the burden of war would be heavier.

11. The truce is not an end in itself. Its purpose is to prepare the way for a peaceful settlement. There is a period during which the potentiality for constructive action, which flows from the fact that a truce has been achieved by international intervention, is at a maximum.

dispositions between truces, and the increased concentration of man-power which appears to have taken place there in the interval between the truces. The special importance which each side attached to the status of Jerusalem in a general settlement of the Palestine problem, is, in the circumstances, a constant influence tending to heighten the tension there.

4. However, the situation in Jerusalem has shown recent improvement. The decision of the Security Council on 19 August fixing the responsibility of the parties under the cease-fire order, a considerable increase in the number of United Nations observers stationed there, and intensive efforts to achieve localized demilitarization agreements, have produced beneficial results. Nevertheless, the conditions in Jerusalem are such that not even the increased number of observers now there could for long maintain the truce in the City if it should appear likely that a settlement would be indefinitely deferred.

5. United Nations supervision of the regular food convoys for Jerusalem has been an important feature of both truces. The movement of these convoys involved difficult negotiation and constant supervision and escort. Apart from some sniping activity during the early days of each truce, the convoy system has worked remarkably well. On the other hand, persistent efforts to ensure the flow of water to Jerusalem through the main pipe-lines have met with failure during both truces, the destruction of the Latrun pumping station having so far nullified all efforts to solve the problem during the second truce.

6. The period of the first truce coincided with the ripening of cereal crops in Palestine. Since the front lines ran almost entirely through land belonging to Arab cultivators, a great number of fields bearing crops was in no-man's land or behind Jewish positions. Attempts by Arabs to harvest crops in no-man's land and in the vicinity of and sometimes behind Jewish positions often led the Jews to react by firing on the harvesters. This was a major complication during the first truce, both before and after my ruling of 16 June, and explains many of the breaches of truce and the difficulties of truce observation over a wide area. During the second truce, incidents of this nature have been relatively few, since the harvest season for cereal crops is over. The efforts of observers in securing local agreements regarding harvesting of crops undoubtedly saved many crops that would otherwise have been lost.

7. The fact that in the Negeb there is no continuous front line has been, during both truces, a special cause of difficulty as a result of the need for each side to by-pass the other's positions in order to supply some of its own positions. Convoys under United Nations supervision largely solved the problem, though not without friction, during the first truce. During the second truce a similar system was proposed but agreement on conditions could not be reached with the parties. Consequently,

(k) In view of the special nature of the Palestine problem and the dangerous complexities of Arab-Jewish relationships, the United Nations should establish a Palestine conciliation commission. This commission which should be appointed for a limited period should be responsible to the United Nations and act under its authority. The commission, assisted by such United Nations personnel as may prove necessary, should undertake :

(1) To employ its good offices to make such recommendations to the parties or to the United Nations, and to take such other steps as may be appropriate, with a view to ensuring the continuation of the peaceful adjustment of the situation in Palestine ;

(2) Such measures as it might consider appropriate in fostering the cultivation of friendly relations between Arabs and Jews ;

(3) To supervise the observance of such boundary, road, railroad, free port, free airport, minority rights and other arrangements as may be decided upon by the United Nations ;

(4) To report promptly to the United Nations any development in Palestine likely to alter the arrangements approved by the United Nations in the Palestine settlement or to threaten the peace of the area.

(2) *Conclusions regarding the Truce Operation*

1. The supervision of the truce is a continuing responsibility and it is neither necessary nor desirable at this stage to formulate any definitive views concerning the operation. The experience thus far gained in the supervision of two truces extending over a total period of more than three months has been very valuable, however, and on the basis of this experience certain analysis and conclusions may even now be usefully set forth.

2. In assessing in general terms the entire period of truce, my dual role of Mediator and of supervisor of truce observation is an important factor. Conditions of truce, even though subject to frequent minor and occasional major infractions by both parties, provide a peaceful basis indispensable to the task of mediation. At the same time, organizing and supervising truce observance make imperative demands on time and staff. I am inevitable drawn into the settlement of disputes arising solely out of the truce, and it may be readily appreciated that my position and decisions as truce supervisor cannot, in the minds of the disputants, be easily dissociated from my role in the more fundamental task of mediation.

3. The situation in Jerusalem has been considerably more tense and difficult during the second truce than during the first. This fact is due to a complex of reasons among which are the change in military

tifications regarding other Arab States as may be found practicable and desirable.

(d) The United Nations, by declaration or other appropriate means, should undertake to provide special assurance that the boundaries between the Arab and Jewish territories shall be respected and maintained, subject only to such modifications as may be mutually agreed upon by the parties concerned.

(e) The port of Haifa, including the oil refineries and terminals, and without prejudice to their inclusion in the sovereign territory of the Jewish State or the administration of the city of Haifa, should be declared a free port, with assurances of free access for interested Arab countries and an undertaking on their part to place no obstacle in the way of oil deliveries by pipeline to the Haifa refineries, whose distribution would continue on the basis of the historical pattern.

(f) The airport of Lydda should be declared a free airport with assurance of access to it and employment of its facilities for Jerusalem and interested Arab countries.

(g) The City of Jerusalem, which should be understood as covering the area defined in the resolution of the General Assembly of 29 November, should be treated separately and should be placed under effective United Nations control with maximum feasible local autonomy for its Arab and Jewish communities, with full safeguards for the protection of the Holy Places and sites and free access to them, and for religious freedom.

(h) The right of unimpeded access to Jerusalem, by road, rail or air, should be fully respected by all parties.

(i) The right of the Arab refugees to return to their homes in Jewish-controlled territory at the earliest possible date should be affirmed by the United Nations, and their repatriation, resettlement and economic and social rehabilitation, and payment of adequate compensation for the property of those choosing not to return, should be supervised and assisted by the United Nations conciliation commission described in paragraph (k) below.

(j) The political, economic, social and religious rights of all Arabs in the Jewish territory of Palestine and of all Jews in the Arab territory of Palestine should be fully guaranteed and respected by the authorities. The conciliation commission provided for in the following paragraph should supervise the observance of this guarantee. It should also lend its good offices, on the invitation of the parties, to any efforts towards exchanges of populations with a view to eliminating troublesome minority problems, and on the basis of adequate compensation for property owned.

(g) International responsibility should be expressed where desirable and necessary in the form of international guarantees, as a means of allaying existing fears, and particularly with regard to boundaries and human rights.

Specific Conclusions

4. The following conclusions, broadly outlined, would, in my view, considering all the circumstances, provide a reasonable, equitable and workable basis for settlement :

(a) Since the Security Council, under pain of Chapter VIII sanctions, has forbidden further employment of military action in Palestine as a means of settling the dispute, hostilities sohuld be pronounced formally ended either by mutual agreement of the parties or, failing that, by the United Nations. The existing indefinite truce should be superseded by a formal peace, or at the minimum, an armistice which would involve either complete withdrawal and demobilization of armed forces or their wide separation by creation of broad demilitarized zones under United Nations supervision.

(b) The frontiers between the Arab and Jewish territories, in the absence of agreement between Arabs and Jews, should be established by the United Nations and delimited by a technical boundaries commission appointed by and responsible to the United Nations, with the following revisions in the boundaries broadly defined in the resolution of the General Assembly of 29 November in order to make them more equitable, workable and consistent with existing realities in Palestine.

(i) The area known as the Negeb, south of a line running from the sea near Majdal east-southeast to Faluja (both of which places would be in Arab territory), should be defined as Arab territory.

(ii) The frontier should run from Faluja north-northeast to Ramleh and Lydda (both of which places would be in Arab territory), the frontier at Lydda then following the line established in the General Assembly resolution of 29 November.

(iii) Galilee should be defined as Jewish territory.

(c) The disposition of the territory of Palestine not included within the boundaries of the Jewish State should be left to the Governments of the Arab States in full consultation with the Arab inhabitants of Palestine, with the recommendation, however, that in view of the historical connexion and common interests of Transjordan and Palestine, there would be compelling reasons for merging the Arab territory of Palestine with the territory of Transjordan, subject to such frontier rec-

possible at this stage to formulate a proposal which, if firmly approved and strongly backed by the General Assembly, would not be forcibly resisted by either side, confident as I am, of course, that the Security Council stands firm in its resolution of 15 July that military action shall not be employed by either party in the Palestine dispute. It cannot be ignored that the vast difference between now and last November is that a war has been started and stopped and that in the intervening months decisive events have occured.

Seven Basic Premises

3. The following seven basic premises form the basis for my conclusions : *Return to peace.*

(a) Peace must return to Palestine and every feasible measure should be taken to ensure that hostilities will not be resumed and that harmonious relations between Arab and Jew will ultimately be restored.

The Jewish State

(b) A Jewish State called Israel exists in Palestine and there are no sound reasons for assuming that it will not continue to do so.

Boundary determination

(c) The boundaries of this new State must finally be fixed either by formal agreement between the parties concerned or failing that, by the United Nations.

Continuous frontiers

(d) Adherence to the principle of geographical homogeneity and integration, which should be the major objective of the boundary arrangements, should apply equally to Arab and Jewish territories, whose frontiers should not, therefore, be rigidly controlled by the territorial arrangements envisaged in the resolution of 29 November.

Right of repatriation

(e) The right of innocent people, uprooted from their homes by the present terror and ravages of war, to return to their homes, should be affirmed and made effective, with assurance of adequate compensation for the property of those who may choose not to return.

Jerusalem

(f) The City of Jerusalem, because of its religious and international significance and the complexity of interests involved, should be accorded special and separate treatment.

Excerpts from the Progress Report of the U.N. Mediator (Bernadotte) on Palestine

September 16, 1948

(1) *Conclusions on the Mediation Effort*

1. Since I presented my written suggestion to the Arab and Jewish authorities on 27 June, I have made no formal submission to either party of further suggestions or proposals for a definitive settlement. Since that date, however, I have held many oral discussions in the Arab capitals and Tel Aviv, in the course of which various ideas on settlement have been freely exchanged. As regards my original suggestions, I hold to the opinion that they offered a general framework within which a reasonable and workable settlement might have been reached, had the two parties concerned been willing to discuss them. They were flatly rejected, however, by both parties. Since they were put forth on the explicit condition that they were purely tentative, were designed primarily to elicit views and counter-suggestions from each party, and, in any event, could be implemented only if agreed upon by both parties, I have never since pressed them. With respect to one basic concept in my suggestions, it has become increasingly clear to me that, however, desirable a political and economic union might be in Palestine, the time is certainly not now propitious for the effectuation of any such scheme.

2. I do not consider it to be within my province to recommend to the Members of the United Nations a proposed course of action on the Palestine question. That is a responsibility of the Members acting through the appropriate organs. In my role as United Nations Mediator, however, it was inevitable that I should accumulate information and draw conclusions from my experience which might well be of assistance to Members of the United Nations in charting the future course of United Nations action on Palestine. I consider it my duty, therefore, to acquaint the Members of the United Nations, through the medium of this report, with certain of the conclusions on means of peaceful adjustment which have evolved from my frequent consultations with Arab and Jewish authorities over the past three and one-half months and from my personal appraisal of the present Palestinian scene. I do not suggest that these conclusions would provide the basis for a proposal which would readily win the willing approval of both parties. I have not, in the course of my intensive efforts to achieve agreement between Arabs and Jews, been able to devise any such formula. I am convinced, however, that it is

political status of Jerusalem, and to assure the protection of and access to the Holy Places, religious buildings and sites in Palestine ;

Instructs the Mediator to supervise the observance of the truce and to establish procedures for examining alleged breaches of the truce since 11 June 1948, authorizes him to deal with breaches so far as it is within his capacity to do so by appropriate local action, and requests him to keep the Security Council currently informed concerning the operation of the truce and when necessary to take appropriate action ;

Decides that, subject to further decision by the Security Council or the General Assembly, the truce shall remain in force, in accordance with the present resolution and with that of 29 May 1948, until a peaceful adjustment of the future situation of Palestine is reached :

Reiterates the appeal to the parties contained in the last paragraph of its resolution of 22 May and urges upon the parties that they continue conversations with the Mediator in a spirit of conciliation and mutual concession in order that all points under dispute may be settled peacefully ;

Requests the Secretary-General to provide the Mediator with the necessary staff and facilities to assist in carrying out the functions assigned to him under the resolution of the General Assembly of 14 May, and under this resolution, and

Requests that the Secretary-General make appropriate arrangements to provide necessary funds to meet the obligations arising from this resolution.

U.N. Security Council Resolution Establishing a Permanent Truce for Palestine

July 15, 1948

The Security Council,

Taking into consideration that the Provisional Government of Israel has indicated its acceptance in principle of a prolongation of the truce in Palestine ; that the States members of the Arab League have rejected successive appeals of the United Nations Mediator, and of the Security Council in its resolution of 7 July 1948, for the prolongation of the truce in Palestine ; and that there has consequently developed a renewal of hostilities in Palestine :

Determines that the situation in Palestine constitutes a threat to the peace within the meaning of Article 39 of the Charter ;

Orders the Governments and authorities concerned, pursuant to Article 40 of the Charter of the United Nations, to desist from further military action and to this end to issue cease-fire orders to their military and para-military forces, to take effect at a time to be determined by the Mediator, but in any event not later than three days from the date of the adoption of this resolution ;

Declares that failure by any of the Governments or authorities concerned to comply with the preceding paragraph of this resolution would demonstrate the existence of a breach of the peace within the meaning of Article 39 of the Charter requiring immediate consideration by the Security Council with a view to such further action under Chapter VII of the Charter as may be decided upon by the Council ;

Calls upon all Governments and authorities concerned to continue to co-operate with the Mediator with a view to the maintenance of peace in Palestine in conformity with the resolution adopted by the Security Council on 29 May 1948 ;

Orders as a matter of special and urgent necessity an immediate and unconditional cease-fire in the City of Jerusalem to take effect 24 hours from the time of the adoption of this resolution, and instructs the Truce Commission to take any necessary steps to make this cease-fire effective ;

Instructs the Mediator to continue his efforts to bring about the demilitarization of the City of Jerusalem, without prejudice to the future

The Arabs, who are the indigenous people of the country and who constitute the overwhelming majority in every part of Palestine, with the exception of one city, i.e., Tel Aviv, will be the first to suffer hardships on account of the continuation of the state of war in Palestine. For this reason, they long for peace more than any other people in the world. They are aspiring to (have) justice, wherever it may come from, and hope that they will find it. They are still hoping to attain this justice through the just application of the Charter of the United Nations.

Notwithstanding (the fact that) the Arabs were sure of this fact, and in spite of the continuous acts of provocation by the Jews during the period of the truce, they (the Arabs) have maintained their pledge and stood by the implementation of the terms of the truce till the very end.

We have submitted to the Mediator our complaints wherein we enumerated the acts of violation of the terms of the truce by the Jews. We profoundly believe that the continuation of the truce under the prevailing circumstances costs us heavily.

It would be excessively harmful to our cause and our ultimate aim, namely, the firm establishment of peace in the Middle East, to provide our enemy with the full opportunity to strengthen and organize his troops with the purpose of continuing his sanguinary defiance of the Arab peoples. Our recent experiences have proved to us that, while floods of Jewish immigrants were pouring into Palestine during the truce, on a large and unprecedented scale, the Arab refugees were collectively leaving Palestine, escaping from the oppressive Jewish terrorism and the despotism of the Jewish authorities. The number of the Arab refugees in the Arab States exceeds one quarter of a million. There are tens of thousands of them in the areas occupied by the Arab armies in Palestine. They have left all their properties (as though) to be pillaged by Zionist gangs.

Our experiences have demonstrated to us that this type of ceasefire is not a truce in which both parties enjoy equal advantages and disadvantages. The truce in its present condition, is not practicable ; it is in the interest of one party and not the other. In spite of all this, the Arabs respected, until the last minute, the four-week truce, the conclusion of which was requested by the Security Council and the conditions of which were fixed by the Mediator. Our renewal of this truce will only cause us the greatest harm, without our having sufficient guarantees that the truce will end by establishing peace in the Holy Land or in the surrounding states.

At any rate, it is within the power of Count Bernadotte to continue his work by attempting to find a just and lasting solution of the Palestine problem. The Arab States, together with the people of Palestine, have expressed their full readiness to co-operate, to the utmost limit and with the best intentions, with the United Nations Mediator for the purpose of finding such a solution. They have shown their moderation and tolerance in their readiness even to sacrifice some of their national aspirations.

Count Bernadotte has to find this solution, and the Zionists have to show similar moderation and tolerance in order to make it possible to overcome this regrettable situation in Palestine.

The acts violating the truce, committed by members of the Zionist gangs, would have been sufficient to prompt the Arab armies to answer violation by violation and to resume fighting. Nevertheless, they have endured all these acts, anxious as they have been to give the Mediator a chance to carry out the duties entrusted to him.

The Arab States, however, were again disappointed when they received the proposals of the Count which he had based on partition, on the establishment of a Jewish state in Palestine, and on recognition of what had been called the « accomplished » fact brought about by the Zionist gangs. We do not think that the Mediator is unaware that the present struggle is directed against the idea of partition and against the establishment of a Jewish state. Yet he soon took this as a basis for his proposals (thus) disregarding the rights of the Arabs.

The Zionists are going ahead with the establishment of their so-called « state ». There is nothing in this to encourage the prolongation of the cease-fire and the finding of a peaceful solution. The Mediator himself is fully convinced, as he has said on one occasion, that there is no hope of convincing the Jews to give up their state.

This means that the cease-fire will not enable us to find a peaceful solution. Instead, it will intensify the persistence of the Zionists in their aggressions. These have forced more than one quarter of a million defenceless Arabs to leave their homes which have (since) been occupied by the Jews, and their properties, which had been pillaged by the Jews and to seek refuge in the Arab countries, wholly destitute.

Moreover, the cease-fire in Palestine has opened wide the gates of Palestine for the Zionist gangs to import arms, ammunition and men capable of bearing arms, and to persist in their aggression, by seizing buildings, money, and monasteries, which are Arab properties.

The Arabs desire nothing more than to save bloodshed and reach a peaceful solution of the problem. But the impossibility of the Jewish minority giving up their ambitions, together with the exploitation of the truce by the Zionist gangs for continuing to expel the Arab inhabitants and forcing them to (do certain) work, and the pillage of their properties — all this compels (the Arabs) to resume fighting and to take the measures required to stop this aggression. This, however, will not mean that the door will be shut in the face of the Mediator and his attempts to reach a peaceful solution of the Palestine problem.

2. Second Memorandum (July 9/10, 1948) :

It seems, from the press news published in Lake Success, that the attitude of the Arabs towards the question of the cease-fire is not clear. The Arabs have accepted the terms of the Mediator for concluding a truce of four weeks, knowing how difficult it will be for him to guarantee respect of these terms in the Jewish areas.

Two Memoranda sent by the Political Committee of the Arab League to the U.N. Mediator (Bernadotte) and to the Security Council, rejecting the Extension of the Truce.

1. *First Memorandum (July 8, 1948).*

The Political Committee of the League of Arab States has met to discuss the proposal submitted to it by Count Bernadotte, the United Nations Mediator, for the extension of the truce in Palestine. The Committee has studied this proposal, and has also learnt of the reasons on the basis of which the Mediator formulated his proposal. The Committee wishes to remind the Count that the Arab States have not intervened militarily in Palestine except when compelled (to do so) and in response to the repeated appeals addressed to them by the Arab inhabitants who constitute the overwhelming majority in Palestine. These (appeals purported to ask us) to put an end to the massacres that had been committed by the criminal Zionist gangs, and to work for the restoration of the security and peace that had been disturbed by these gangs. In fact, the Arab armies have succeeded in saving a large number of the Arab inhabitants and restoring security, order and tranquility to the areas occupied by them.

Notwithstanding the fact that the Arab armies had mastered the situation in Palestine, and as an indication of their goodwill in (their) co-operation with the United Nations for finding a peaceful and just solution of the Palestine problem, (the Arab States) responded to the appeal made to them by the Mediator to stop fighting so that he would be able to carry out the responsibilities entrusted to him. However, all that had been apprehended by the Arab States on account of the truce has come to be true, as the Jews have continued their repeated aggressions against the secure Arab inhabitants. They have also continued to smuggle arms and ammunition and men of military age, as has been witnessed by members of the Truce Supervision Organization. The Jews have, further, persisted in their aggression against the Arab population, in looting their belongings, expelling them from their homes, and forcing them to do certain things, such as building fortifications and digging trenches. The Arab States had informed Count Bernadotte of that, and also told him that such shameful acts were violations of the United Nations resolution of May 19, 1948, concerning the truce.

have been actively trained in the art of fighting; in entering Palestine they have no other purpose than to join the terrorist Zionist gangs. This constitutes the greatest threat to the existence of the Palestine Arabs, as well as to the firm establishment of security in the Arab countries and the Middle East.

Fifth: The aim of the Security Council could not have been to permit the Zionist to take advantage of the cease-fire interval by increasing (the number of) men who, though coming to Palestine as immigrants, are in fact trained warriors; to these, in the nature of things, applies paragraph 2 of the Security Council resolution relating to the prohibition of warriors from entering Palestine during the interval of the cease-fire.

Sixth: The Governments of the Arab States are (therefore) anxious (to see) that an organ, with ample guarantees, should be (created and) entrusted with supervising the implementation, in the most scrupulous and careful manner, of the provisions of the Security Council resolution relating to the cease-fire and its conditions, and that (this organ) should be capable of assuming that grave responsibility.

Seventh: The Governments of the Arab States do not consider that the resolution of the Security Council concerning this point reassures them that the other party will respect the provisions and conditions of the cease-fire. For this reason, they are anxious, as members of a regional organization responsible for the maintenance of security in its area, to co-operate sincerely with the Mediator appointed by the United Nations and with the members of the Truce Commission for Palestine, regarding the (due) supervision of the implementation of the above provisions and conditions.

Eighth: In the light of these explanations, the Arab States, anxious to (see) peace established in Palestine, so that it will be possible to find a just solution of the Palestine problem, accept the appeal of the Security Council to stop fighting for four weeks, starting from the date to be decided upon in that respect.

Ninth: The acceptance by the Arab States of this appeal, notwithstanding the failure of all attempts so far made to find a just solution of the Palestine problem on account of the intransigence of the Zionists, constitutes the greatest proof of the genuine desire of (the Arab States) to co-operate with the United Nations in order to reach such a solution, even though their Armies (now) have the upper hand (in Palestine).

Reply of the Arab States to the Security Council's Proposal for the Acceptance of the Truce

June 2, 1948

First : The Governments of the Arab States, in their reply to the first appeal concerning this subject, addressed to them for the same purpose by the Security Council on May 22, last, declared that their greatest desire was to see peace restored to Palestine and to witness the day when all of the inhabitants of Palestine, Jews as well as Arabs, will live together in amity and in complete harmony. They also explained the reasons for which they declined acceptance of the said appeal, and drew attention to the safeguards without which the permanent cease-fire in Palestine will be nothing more than a temporary interval which will prepare the ground for more widespread disturbances and a more violent and malignant terrorism.

Second : It is gratifying (to know) that their observations were the subject of attention and appreciation on the part of the Security Council. Cease-fire is but a means that will make it possible to find a just solution of the Palestine problem, (a solution) which has for long been awaited. Accordingly, the Arab States are pleased to note the provisions of the resolution of the Security Council entrusting the Mediator appointed by the United Nations with the task of getting in touch with all parties, immediately after cease-fire, in order to assume the responsibilities entrusted to him by the General Assembly in its resolution of May 14, last.

Third : Among these responsibilities, indeed in the forefront of these, is to find a peaceful and just solution of this problem. The Governments of the Arab States are certain that the Mediator appointed by the United Nations, as well as the members of the Truce Commission set up by the Security Council on April 22, 1948, will themselves realize that any solution which will not preserve the political unity of Palestine and which will disregard the will of the majority of the inhabitants of Palestine will not meet any success.

Fourth : Undoubtedly, the opening wide of the gates of Palestine, which are now in the hands of the Zionists, in order to receive the flood of Jewish immigrants of military age, who are awaiting the first opportunity to enter Palestine and who are coming in groups from the various parts of Europe and Africa, runs contrary to the purpose for which the cease-fire was requested. Most of these (Jewish immigrants)

Invites the States members of the Arab League and the Jewish and Arab authorities in Palestine to communicate their acceptance of this resolution to the Security Council not later than 6.00 p.m., New York Standard Time, on 1 June 1948 ;

Decides that if the present resolution is rejected by either party or by both, or if, having been accepted, it is subsequently repudiated or violated, the situation in Palestine will be reconsidered with a view to action under Chapter VII of the Charter.

Calls upon all Governments to take all possible steps to assist in the implementation of this resolution.

U.N. Security Council Resolution establishing a Four-Week Truce in Palestine

May 29, 1948

The Security Council,

Desiring to bring about a cessation of hostilities in Palestine without prejudice to the rights, claims and position of either Arabs or Jews ;

Calls upon all Governments and authorities concerned to order a cessation of all acts of armed forces for a period of four weeks ;

Calls upon all Governments and authorities concerned to undertake that they will not introduce fighting personnel into Palestine, Egypt, Iraq, Lebanon, Saudi Arabia, Syria, Trans-Jordan and Yemen during the cease-fire ;

Calls upon all Governments and authorities concerned, should men of military age be introduced into countries or territories under their control, to undertake not to mobilize or submit them to military training during the cease-fire ;

Calls upon all Governments and authorities concerned to refrain from importing or exporting war material into Palestine, Egypt, Iraq, Lebanon, Saudi Arabia, Syria, Trans-Jordan and Yemen during the cease-fire ;

Urges all Governments and authorities concerned to take every possible precaution for the protection of the Holy Places and of the City of Jerusalem, including access to all shrines and sanctuaries for the purpose of worship by those who have an established right to visit and worship at them ;

Instructs the United Nations Mediator for Palestine, in concert with the Truce Commission, to supervise the observance of the above provisions, and decided that they shall be provided with a sufficient number of military observers.

Calls upon all concerned to give the greatest possible assistance to the United Nations Mediator ;

Instructs the United Nations Mediator to make a weekly report to the Security Council during the cease-fire ;

restore peace and security and the rule of justice and law to their country, and in order to prevent bloodshed.

Seventh : The Governments of the Arab States recognize that the independence of Palestine, which has so far been suppressed by the British Mandate, has become an accomplished fact for the lawful inhabitants of Palestine. They alone, by virtue of their absolute sovereignty, have the right to provide their country with laws and governmental institutions. They alone should exercise the attributes of their independence, through their own means and without any kind of foreign interference, immediately after peace, security and the rule of law have been restored to the country.

At that time the intervention of the Arab States will cease, and the independent State of Palestine will co-operate with the (other member) States of the Arab League in order to bring peace, security and prosperity to this part of the world.

The Governments of the Arab States emphasize, on this occasion, what they have already declared before the London Conference and the United Nations, that the only just solution of the Palestine problem is the establishment of a unitary Palestinian State, in accordance with democratic principles, whereby its inhabitants will enjoy complete equality before the law, (and whereby) minorities will be assured of all the guarantees recognized in democratic constitutional countries, and (whereby) the Holy Places will be preserved and the right of access thereto guaranteed.

Eighth : The Arab States most emphatically declare that (their) intervention in Palestine was due only to these considerations and objectives, and that they aim at nothing more than to put an end to the prevailing conditions in (Palestine). For this reason, they have great confidence that their action will have the support of the United Nations; (that it will be) considered as an action aiming at the realization of its aims and at promoting its principles, as provided for in its Charter.

Second : Security and order in Palestine have become disrupted. The Zionist aggression resulted in the exodus of more than a quarter of a million of its Arab inhabitants from their homes and in their taking refuge in the neighbouring Arab countries.

The events which have taken place in Palestine have unmasked the aggressive intentions and the imperialistic designs of the Zionists, including the atrocities committed then against the peace-loving Arab inhabitants, especially in Dayr Yasin, Tiberias and others. Nor have they respected the inviolability of consuls, as they have attacked the consulates of the Arab States in Jerusalem. After the termination of the British mandate over Palestine the British authorities are no longer responsible for security in the country, except to the degree affecting their withdrawing forces, and (only) in the areas in which these forces happen to be at the time of withdrawal as announced by (these authorities). This state of affairs would render Palestine without any governmental machinery capable of restoring order and the rule of law to the country, and of protecting the lives and properties of the inhabitants.

Third : This state of affairs is threatening to spread to the neighbouring Arab countries, where feeling is running high because of the events in Palestine. The Governments of the Member States of the Arab League and of the United Nations are exceedingly worried and deeply concerned about this state of affairs.

Fourth : These Governments had hoped that the United Nations would have succeeded in finding a peaceful and just solution of the problem of Palestine, in accordance with democratic principles and the provisions of the Covenant of the League of Nations and (the Charter) of the United Nations. so that peace, security and prosperity would prevail in this part of the world.

Fifth : The Governments of the Arab States, as members of the Arab League, a regional organization within the meaning of the provisions of Chapter VIII of the Charter of the United Nations, are responsible for maintaining peace and security in their area. These Governments view the events taking place in Palestine as a threat to peace and security in the area as a whole and (also) in each of them taken separately.

Sixth : Therefore, as security in Palestine is a sacred trust in the hands of the Arab States, and in order to put an end to this state of affairs and to prevent it from becoming aggravated or from turning into (a state of) chaos, the extent of which no one can foretell ; in order to stop the spreading of disturbances and disorder in Palestine to the neighbouring Arab countries ; in order to fill the gap brought about in the governmental machinery in Palestine as a result of the termination of the mandate and the non establishment of a lawful successor authority, the Governments of the Arab States have found themselves compelled to intervene in Palestine solely in order to help its inhabitants

-ablishment of the United Nations shortly afterwards was an event about which the Arabs had the greatest hopes. Their belief in the ideals on which that organization was based made them participate in its establishment and membership.

8. Since then the Arab League and its (member) Governments have not spared any effort to pursue any course, whether with the Mandatory Power or with the United Nations, in order to bring about a just solution of the Palestine problem ; (a solution) based upon true democratic principles and compatible with the provisions of the Covenant of the League of Nations and the (Charter) of the United Nations, and which would (at the same time) be lasting, guarantee peace and security in the country and prepare it for progress and prosperity. But Zionist claims were always an obstacle to finding such a solution (as the Zionists), having prepared themselves with armed forces, strongholds and fortifications to face by force anyone standing in their way, publicly declared (their intention) to establish a Jewish State.

9. When the General Assembly of the United Nations issued, on November 29, 1947, its recommendation concerning the solution of the Palestine problem, on the basis of the establishment of an Arab state and of another Jewish (state) in (Palestine) together with placing the City of Jerusalem under the trusteeship of the United Nations, the Arab States drew attention to the injustice implied in this solution (affecting) the right of the people of Palestine to immediate independence, as well as democratic principles and the provisions of the Covenant of the League of Nations and (the Charter) of the United Nations. (These States also) declared the Arabs' rejection of (that solution) and that it would not be possible to carry it out by peaceful means, and that its forcible imposition would constitute a threat to peace and security in this area.

The warnings and expectations of the Arab States have, indeed, proved to be true, as disturbances were soon widespread throughout Palestine. The Arabs clashed with the Jews, and the two (parties) proceeded to fight each other and shed each other's blood. Whereupon the United Nations began to realize the danger of recommending the partition (of Palestine) and is still looking for a way out of this state of affairs.

10. Now that the British mandate over Palestine has come to an end, without there being a legitimate constitutional authority in the country, which would safeguard the maintenance of security and respect for Law and which would protect the lives and properties of the inhabitants, the Governments of the Arab States declare the following :

First : That the rule of Palestine should revert to its inhabitants, in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and (the Charter) of the United Nations, and that (the Palestinians) should alone have the right to determine their future.

5. England administered Palestine in a manner which enabled the Jews to flood it with immigrants and helped them to settle in the country. (This was so) notwithstanding the fact that it was proved that the density of the population in Palestine had execeeded the economic capacity of the country to absorb additional immigrants. England did not pay regard to the interests or rights of the Arab inhabitants, the lawful owners of the country. Although they used to express, by various means, their concern and indignation on account of this state of affairs which was harmful to their being and their future, they (invariably) were met by indifference, imprisonment and oppression.

6. As Palestine is an Arab country, situated in the heart of the Arab countries and attached to the Arab world by various ties — spiritual, historical, and strategic — the Arab countries, and even the Eastern ones, governments as well as peoples, have concerned themselves with the problem of Palestine and have raised it to the international level ; (they have also raised the problem) with England, asking for its solution in accordance with the pledges made and with democratic principles. The Round Table Conference was held in London in 1939 in order to discuss the Palestine question and to arrive at the just solution thereof. The Governments of the Arab States participated in (this conference) and asked for the preservation of the Arab character of Palestine and the proclamation of its independence. This conference ended with the issue of a White Paper in which England defined her policy towards Palestine, recognized its independence, and undertook to set up the institutions that would lead to its exercise of the characteristics of (this independence)). She (also) declared that her obligations concerning the establishment of a Jewish national home had been fulfilled, since that home had actually been established. But the policy defined in that (white) paper was not carried out. This, therefore, led to the deterioration of the situation and the aggravation of matters contrary to the interests of the Arabs.

7. While the Second World War was still in progress, the Governments of the Arab States began to hold consultations regarding the reinforcement of their co-operation and the increasing of the means of their collaboration and their solidarity, with a view to safeguarding their present and their future and to participating in the erection of the edifice of the new world on firm foundations. Palestine has its (worthy) share of consideration and attention in these conversations. These conversations led to the establishment of the League of Arab States as an instrument for the co-operation for the Arab States for their security, peace and well-being.

The Pact of the League of Arab States declared that Palestine has been an independent country since its separation from the Ottoman Empire, but the manifestations of this independence have been suppressed due to reasons which were out of the control of its inhabitants. The est-

Statement issued by the Governments of the Arab League States

on the occasion of the Entry of the Arab Armies into Palestine

May 15, 1948

1. Palestine was part of the former Ottoman Empire, subject to its law and represented in its parliament. The overwhelming majority of the population of Palestine were Arabs. There was in it a small minority of Jews that enjoyed the same rights and bore the same responsibilities as the (other) inhabitants, and did not suffer any ill-treatment on account of its religious beliefs. The Holy Places were inviolable and the freedom of access to them was guaranteed..

2. The Arabs have always asked for their freedom and independence. On the outbreak of the First World War, and when the Allies declared that they were fighting for the liberation of peoples, the Arabs joined them and fought on their side with a view to realizing their national aspirations and obtaining their independence. England pledged herself to recognize the independence of the Arab countries in Asia, including Palestine. The Arabs played a remarkable part in the achievement of final victory and the Allies have admitted this.

3. In 1917 England isued a declaration in which she expressed sympathy with the establishment of a national home for the Jews in Palestine. When the Arabs knew of this they protested against it, but England reassured them by affirming to them that this would not prejudice the right of their countries to freedom and independence or affect the political status of the Arabs in Palestine. Notwithstanding the legally void character of this declaration, it was interpreted by England to aim at no more than the establishment of a spiritual centre for the Jews in Palestine, and to conceal no ulterior political aims, such as the establishment of a Jewish State. The same thing was declared by the Jewish leaders.

4. When the War came to an end England did not keep her promise. Indeed, the Allies placed Palestine under the Mandate system and entrusted England with (the task of carrying it out), in accordance with a document providing for the administration of the country, in the interests of its inhabitants and its preparation for the independence which the Covenant of the League of Nations recognized that Palestine was qualified to have.

2. Instructs the United Nations Mediator to render progress reports monthly, or more frequently as he deems necessary, to the Security Council and to the Secretary-General for transmission of the Members of the United Nations.

3. Directs the United Nations Mediator to conform in his activities with the provisions of this resolution and with such instructions as the General Assembly and the Security Council may issue.

4. Authorizes the Secretary-General to pay the United Nations Mediator an emolument equal to that paid to the President of the International Court of Justice and to provide the Mediator with the necessary staff to assist in carrying out the functions assigned to the Mediator by the General Assembly.

III

Relieves the Palestine Commission from the further exercise of responsibilities under resolution (181/11) of 29 November 1947.

U.N. General Assembly Resolution providing for the Appointment of a United Nations Mediator for Palestine

May 14, 1948

The General Assembly,

Taking account of the present situation in regard to Palestine,

I

Strongly affirms its support of the efforts of the Securit Council to secure a truce in Palestine and calls upon all governments, organizations and persons to co-operate in making effective such a truce.

II

1. Empowers a United Nations Mediator in Palestine, to be chosen by a Committee of the General Assembly composed of representatives of China, France, the Union of Soviet Socialist Republics, the United Kingdom and the United States of America to exercise the following functions :

(a) To use his good offices with the local and community authorities in Palestine to :

(i) Arrange for the operation of common services necessary to the safety and well-being of the population of Palestine ;

(ii) Assure the protection of the Holy Places, religious buildings and sites in Palestine ;

(iii) Promote a peaceful adjustment of the future situation of Palestine.

(b) To co-operate with the Truce Commission for Palestine appointed by the Security Council in its resolution of 23 April 1948.

(c) To invite, as seems to him advisable, with a view to the promotion of the welfare of the inhabitants of Palestine, the assistance and co-operation of appropriate specialized agencies of the United Nations such as the World Health Organization, of the International Red Cross, and of other governmental or non-governmental organizations of a humanitarian and non-political character.

U.N. General Assembly Resolution providing for the Protection of the City of Jertsalem and its Inhabitants : Appointment of a Special Municipal Commission

May 6, 1948

The General Assembly,

Having asked the Trusteeship Council to study, with the Mandatory Power and the interested parties, suitable measures for the protection of the City of Jerusalem and its inhabitants and to submit within the shortest possible time proposals to the General Assembly to that effect;

Takes notes of the conclusions and recommendations of the Trusteeship Council, as set forth in its report to the General Assembly on the protection of the City of Jerusalem and its inhabitants ;

Approves these conclusions and recommendations ;

Recommends that the Mandatory Power appoint under Palestine legislation, before 15 May 1948, a neutral acceptable to both Arabs and Jews, as Special Municipal Commission, who shall with the co-operation of the community committees already existing in Jerusalem, carry out the functions hitherto performed by the Municipal Commission ;

Decides that continuing urgent attention should be given by the First Committee or its subsidiary bodies to the question of further measures for the protection of the City of Jerusalem and its inhabitants.

U.N. Security Council Resolution establishing Truce Commission for Palestine

April 23, 1948

The Security Council,

Establishes a truce commission for Palestine composed of representatives of those members of the Security Council which have career consular officers in Jerusalem, noting, however, that the representative of Syria has indicated that his Government is not prepared to serve on the Commission. The function of the Commission shall be to assist the Security Council in supervising the implementation by the parties of the resolution of the Security Council of 17 April 1948 ;

Requests the Commission to report to the President of the Security Council within four days regarding its activities and the development of the situation, and subsequently to keep the Security Council currently informed with respect thereto.

The Commission, its members, their assistants and its personnel shall be entitled to travel, separately or together, wherever the Commission deems necessary to carry out its tasks.

The Secretary-General of the United Nations shall furnish the Commission with such personnel and assistance as it may require, taking into account the special urgency of the situation with respect to Palestine.

3. Calls upon all Governments, and particularly those of the countries neighbouring Palestine, to take all possible steps to assist in the implementation of the measures set out under paragraph 1 above, and particularly those referring to the entry into Palestine of armed bands and fighting personnel, groups and individuals and weapons and war materials.

U.N. Security Council Resolution calling for a Truce in Palestine

April 17, 1948

The Security Council,

1. Calls upon all persons and organizations in Palestine, and especially upon the Arab Higher Committee and the Jewish Agency, to take immediately, without prejudice to their rights, claims or positions, and as a contribution to the well-being and permanent interests of Palestine, the following measures :

(a) Cease all activities of a military or paramilitary nature, as well as acts of violence, terrorism and sabotage ;

(b) Refrain from bringing and from assisting and encouraging the entry into Palestine of armed bands and fighting personnel, groups and individuals, whatever their origin ;

(c) Refrain from importing or acquiring or assisting or encouraging the importation or acquisition of weapons and war materials ;

(d) Refrain, pending further consideration of the future government of Palestine by the General Assembly from any political activity which might prejudice the rights, claims or position of either community ;

(e) Co-operate with the Mandatory authorities for the effective maintenance of law and order and of essential services, particularly those relating to transportation, communications, health and food and water supplies ;

(f) Refrain from any action which will endanger the safety of the Holy Places in Palestine and from any action which would interfere with access to all shrines and sanctuaries for the purpose of worship by those who have an established rights to visit and worship at them.

2. Requests the United Kingdom Government, for so long as it remains the Mandatory Power, to use its best efforts to bring all those concerned in Palestine to accept the measures set forth under paragraph 1 above and, subject to retaining the freedom of action of its own forces, to supervise the execution of these measures by all those concerned, and to keep the Security Council and the General Assembly currently informed on the situation in Palestine.

U.N. Security Council Resolution concerning Developments in Palestine

March 5, 1948

The Security Council,

Having received the resolution of the General Assembly of 29 November 1947 on Palestine, and having received from the United Nations Palestine Commission its first monthly report and its first special report on the problem of security in Palestine ;

Resolves to call on the permanent members of the Council to consult and to inform the Security Council regarding the situation with respect to Palestine and to make, as a result of such consultations, recommendations to it regarding the guidance and instructions which the Council might usefully give to the Palestine Commission with a view to implementing the resolution of the General Assembly. The Security Council requests the permanent members to report to it on the results of their consultations within ten days ; and

Appeals to all Governments and peoples, particularly in and around Palestine, to take all possible action to prevent or reduce such disorders as are now occurring in Palestine.

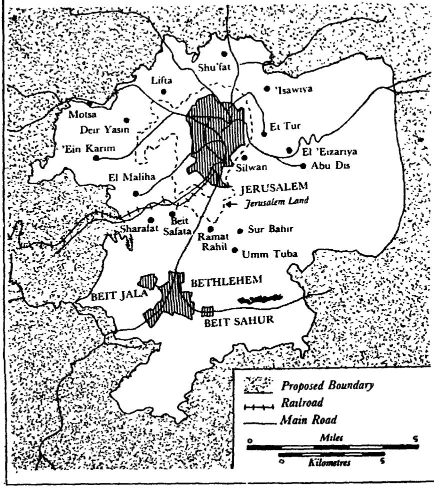
by the Trusteeship Council in the light of the experience acquired with its functioning. The residents of the City shall be then free to express by means of a referendum their wishes as to possible modifications of the regime of the City.

Part IV. — Capitulations

States whose nationals have in the past enjoyed in Palestine the privileges and immunities of foreigners, including the benefits of consular jurisdiction and protection, as formerly enjoyed by capitulation or usage in the Ottoman Empire, are invited to renounce any right pertaining to them to the re-establishment of such privileges and immunities in the proposed Arab and Jewish States and the City of Jerusalem.

Jerusalem International Zone

As Resolved by General Assembly Resolution No. 181(II) of 29 November, 1947



(c) Holy Places and religious buildings or sites shall be preserved. No act shall be permitted which may in any way impair their sacred character. If at any time it appears to the Governor that any particular Holy Place, religious building, or site is in need of urgent repair, the Governor may call upon the community or communities concerned to carry out such repair. The Governor may carry it out himself at the expense of the community or communities concerned if no action is taken within a reasonable time.

(d) No taxation shall be levied in respect of any Holy Place, religious building or site which was exempt from taxation on the date of the creation of the City. No change in the incidence of such taxation shall be made which would either discriminate between the owners or occupiers of Holy Places ; religious buildings or sites, or would place such owners or occupiers in a position less favourable in relation to the general incidence of taxation than existed at the time of the adoption of the Assembly's recommendations.

14. Special powers of the Governor in respect of the Holy Places, religious buildings and sites in the City and in any part of Palestine. (a) The protection of the Holy Places, religious buildings and sites located in the City of Jerusalem shall be a special concern of the Governor.

(b) With relation to such places, buildings and sites in Palestine outside the city, the Governor shall determine, on the ground of powers granted to him by the Constitutions of both States, whether the provisions of the Constitutions of the Arab and Jewish States in Palestine dealing therewith and the religious rights appertaining thereto are being properly applied and respected.

(e) The Governor shall also be empowered to make decisions on the basis of existing rights in cases of disputes which may arise between the different religious communities or the rites of a religious community in respect of the Holy Places, religious buildings and sites in any part of Palestine.

In this task he may be assisted by a consultative council of representatives of different denominations acting in an advisory capacity.

D. Duration of the Special Regime

The Statute elaborated by the Trusteeship Council on the aforementioned principles shall come into force not later than 1 October 1948. It shall remain in force in the first instance for a period of ten years, unless the Trusteeship Council finds it necessary to undertake a re-examination of these provisions at an earlier date. After the expiration of this period the whole scheme shall be subject to re-examination

of intention to become citizens of the Arab or Jewish State respectively, according to part, I, section B, paragraph 9 of this plan.

The Trusteeship Council shall make arrangements for consular protection of the citizens of the City outside its territory.

12. Freedoms of citizens. (a) Subject only to the requirements of public order and morals, the inhabitants of the City shall be ensured the enjoyment of human rights and fundamental freedoms, including freedom of conscience, religion and worship, language, education, speech and Press, assembly and association, and petition.

(b) No discrimination of any kind shall be made between the inhabitants on the grounds of race, religion, language or sex.

(c) All persons within the City shall be entitled to equal protection of the laws.

(d) The family law and personal status of the various persons and communities and their religious interests, including endowments, shall be respected.

(e) Except as may be required for the maintenance of public order and good government, no measure shall be taken to obstruct or interfere with the enterprise of religious or charitable bodies of all faiths or to discriminate against any representative or member of these bodies on the ground of his religion or nationality.

(f) The City shall ensure adequate primary and secondary education for the Arab and Jewish communities respectively, in their own languages and in accordance with their cultural traditions.

The right of each community to maintain its own schools for the education of its own members in its own language, while conforming to such educational requirements of a general nature as the City may impose, shall not be denied or impaired. Foreign educational establishments shall continue their activity on the basis of their existing rights.

(g) No restriction shall be imposed on the free use by any inhabitant of the City of any language in private intercourse, in commerce, in religion, in the Press or in publications of any kind, or at public meetings.

13. Holy Places. (a) Existing rights in respect of Holy Places and religious buildings or sites shall not be denied or impaired.

(b) Free access to the Holy Places and religious buildings or sites and the free exercise of worship shall be secured in conformity with existing rights and subject to the requirements of public order and decorum.

adult residents of the city irrespective of nationality on the basis of universal and secret suffrage and proportional representation, shall have powers of legislation and taxation. No legislative measures shall, however, conflict or interfere with the provisions which will be set forth in the Statute of the City, nor shall any law, regulation, or official action prevail over them. The Statute shall grant to the Governor a right of vetoing bills inconsistent with the provisions referred to in the preceding sentence. It shall also empower him to promulgate temporary ordinance in case the Council fails to adopt in time a bill deemed essential to the normal functioning of the administration.

6. Administration of justice. The Statute shall provide for the establishment of an independent judiciary system, including a court of appeal. All the inhabitants of the City shall be subject to it.

7. Economic union and economic regime. The City of Jerusalem shall be included in the Economic Union of Palestine and be bound by all stipulations of the undertaking and of any treaties issued therefrom, as well as by the decision of the Joint Economic Board. The headquarters of the Economic Board shall be established in the territory of the City.

The Statute shall provide for the regulation of economic matters not falling within the regime of the Economic Union, on the basis of equal treatment and non-discrimination for all Members of the United Nations and their nationals.

8. Freedom of transit and visit ; control of residents. Subject to considerations of security, and of economic welfare as determined by the Governor under the direction of the Trusteeship Council, freedom of entry into, and residence within the borders of the City shall be guaranteed for the residents or citizens of the Arab and Jewish States. Immigration into, and residence within, the borders of the City for nationals of other States, shall be controlled by the Governor under the direction of the Trusteeship Council.

9. Relations with the Arab and Jewish States. Representatives of the Arab and Jewish States shall be accredited to the Governor of the City and charged with the protection of the interests of their States and nationals in connection with the international administration of the City.

10. Official languages. Arabic and Hebrew shall be the offitial languages of thc city. This will not preclude the adoption of one or more additional working languages, as may be required.

11. Citizenship. All the residents shall become ipso facto citizens of the City of Jerusalem unless they opt for citizenship of the State of which they have been citizens, or, if Arabs or Jews, have filed notice

nian peoples throughout the Holy Land; to promote the security, well-being and any constructive measures of development of the residents, having regard to the special circumstances and customs of the various peoples and communities.

2. Governor and administrative staff. A Governor of the City of Jerusalem shall be appointed by the Trusteeship Council and shall be responsible to it. He shall be selected on the basis of special qualifications and without regard to nationality. He shall not, however, be a citizen of either State in Palestine.

The Governor shall represent the United Nations in the City and shall exercise on their behalf all powers of administration, including the conduct of external affairs. He shall be assisted by an administrative staff classed as international officers in the meaning of Article 100 of the Charter and chosen whenever practicable from the residents of the city and of the rest of Palestine on a non-discriminatory basis. A detailed plan for the organization of the administration of the city shall be submitted by the Governor to the Trusteeship Council and duly approved by it.

3. Local autonomy. (a) The existing local autonomous units in the territory of the city (villages, town-ships and municipalities) shall enjoy wide powers of local government and administration.

(b) The Governor shall study and submit for the consideration and decision of the Trusteeship Council a plan for the establishment of special town units consisting, respectively, of the Jewish and Arab sections of new Jerusalem. The new town units shall continue to form part of the present municipality of Jerusalem.

4. Security measures. (a) The City of Jerusalem shall be demilitarized; its neutrality shall be declared and preserved, and no para-military formations, exercises or activities shall be permitted within its borders.

(b) Should the administration of the City of Jerusalem be seriously obstructed or prevented by the non-co-operation or interference of one or more sections of the population, the Governor shall have authority to take such measures as may be necessary to restore the effective functioning of the administration.

(c) To assist in the maintenance of internal laws and order and especially for the protection of the Holy Places and religious buildings and sites in the city, the Governor shall organize a special police force of adequate strength, the members of which shall be recruited outside of Palestine. The Governor shall be empowered to direct such budgetary provision as may be necessary for the maintenance of this force.

5. Legislative organisation. A Legislative Council, elected by

respect of the Arab State. It includes also a strip of land along the Dead Sea stretching from the Beersheba-Hebron sub-district boundary line to Ein Geddi, as described in respect of the Arab State.

C. The City of Jerusalem

The boundaries of the City of Jerusalem are as defined in the recommendations on the City of Jerusalem. (See Part III, Section B, below).

Part III. — City of Jerusalem

A. Special Regime

The City of Jerusalem shall be established as a corpus separatum under a special international regime and shall be administered by the United Nations. The Trusteeship Council shall be designated to discharge the responsibilities of the Administrative Authority on behalf of the United Nations.

B. Boundaries of the City

The City of Jerusalem shall include the present municipality of Jerusalem plus the surrounding villages and towns, the most eastern of which shall be Abu Dis ; the most southern, Bethlehem ; the most western, Ein Karim (including also the built-up area of Motsa) ; and the most northern Shu-Fat as indicated on the attached sketch-map (annex B. following, p. 236 in the present yearbook).

C. Statute of the City

The Trusteeship Council shall, within five months of the approval of the present plan, elaborate and approve a detailed Statute of the City which shall contain inter alia the substance of the following provisions :

1. Government machinery : special objectives. The Administering Authority in discharging its administrative obligations shall pursue the following special objectives :

(a) To protect and to preserve the unique spiritual and religious interests located in the city of the three great monotheistic faiths throughout the world, Christian, Jewish and Moslem ; to this end to ensure that order and peace, and especially religious peace, reigns in Jerusalem ;

(b) To foster co-operation among all the inhabitants of the city in their own interests as well as in order to encourage and support the peaceful development of the mutual relations between the two Palesti-

runs south-west to a point south of the parallel grid line 100, then turns north-west for two kilometres, turning again in a south-westerly direction and continuing in an almost straight line to the north-west corner of the village lands of Kirbet Ikhza'a. From there it follows the boundary line of this village to its southernmost point. It then runs in a southerly direction along the vertical grid line 90 to its junction with the horizontal grid line 70. It then turns south-eastwards to Kh. el Ruheiba and then proceeds in a southerly direction to a point known as El Baha, beyond which it crosses the Beersheba-El'Auja main road to the west of Kh. el Mushrifa. From there it joins Wadi El Zaiyatin just to the west of El Subeita. From there it turns to the north-east and then to the south-east following this wadi and passes to the east of 'Abda to join Wadi Nafkh. It then bulges to the south-west along Wadi Nafkh, Wadi Ajrim and Wadi Lassan to the point where Wadi Lassan crosses the Egyptian frontier.

The area of the Arab enclave of Jaffa consists of that part of the town-planning area of Jaffa which lies to the west of the Jewish quarters lying south of Tel-Aviv, to the west of the continuation of Herzl street up to its junction with the Jaffa-Jerusalem road, to the south-west of the section of the Jaffa-Jerusalem road lying south-east of that junction, to the west of Miqve Yisrael lands, to the North-west of Holon local council area, to the north of the line linking up the north-west corner of Holon with the north-east corner of Bat Yam local council area and to the north of Bat Yam local council area. The question of Karton quarter will be decided by the Boundary Commission, bearing in mind among other considerations the desirability of including the smallest possible number of its Arab inhabitants and the largest possible number of its Jewish inhabitants in the Jewish State.

B. The Jewish State

The north-eastern sector of the Jewish State (Eastern Galilee) is bounded on the north and west by the Lebanese frontier and on the east by the frontiers of Syria and Transjordan. It includes the whole of the Hula Basin, Lake Tiberias, the whole of the Beisan sub-district, the boundary line being extended to the crest of the Gilboa mountains and the Wadi Malih. From there the Jewish State extends north-west following the boundary described in respect of the Arab State.

The Jewish section of the coastal plain extends from a point between Minat el Qila and Nabi Yunis in the Gaza sub-district and includes the towns of Haifa and Tel-Aviv, leaving Jaffa as an enclave of the Arab State. The eastern frontier of the Jewish State follows the boundary described in respect of the Arab State.

The Beersheba area comprises the whole of the Beersheba sub-district, including the Negeb and the eastern part of the Gaza sub-district, but excluding the town of Beersheba and those areas described in

north-eastern corner of Umm Kalkha, thence following the northern boundaries of Umm Kalkha, Qazaza and the northern and western boundaries of Mukhezin to the Gaza District boundary and thence runs across the village lands of El Mismiya, El Kabira, and Yasur to the southern point of intersection, which is midway between the built-up areas of Yasur and Batani Sharqi.

From the southern point of intersection the boundary line runs north-westwards between the village of Gan Yavne and Barqa to the sea at a point half way between Nabi Yunis and Minat el Qila, and south-westwards to a point west of Qastina, whence it runs in a south-westerly direction, passing to the east of the built-up areas of Es Sawafir, Esh Sharqiya and Ibdis. From the south-east corner of Ibdis village it runs to a point south-west of the built-up area of Beit 'Affa, crossing the Hebron-El Majdal road just to the west of the built-up area of Iraq Suweidan. Thence it proceeds southwards along the western village boundary of El Faluja to the Beersheba sub-district boundary. It then runs across the tribal lands of 'Arab el Jubarat to a point on the boundary between the sub-district of Beersheba and Hebron north of Kh. Khuweilifa, whence it proceeds in a south-westerly direction to a point on the Beersheba-Gaza main road two kilometres to the north-west of the town. It then turns south-westwards to reach Wadi Sab at a point situated one kilometre to the west of it. From here it turns north-eastwards and proceeds along Wadi Sab' and along the Beersheba-Hebron road for a distance of one kilometre, whence it turns eastwards and runs in a straight line to Kh. Kuseifa to join the Beersheba-Hebron sub-district boundary. It then follows the Beersheba-Hebron boundray eastwards to a point north of Ras ez Zuweira, only departing from it so as to cut across the base of the indentation between vertical grid lines 150 and 160.

About five kilometres north-east of Ras ez Zuweira it turns north, excluding from the Arab State a strip along the coast of the Dead Sea not more than seven kilometres in depth, as far as Ein Geddi, whence it turns due east to join the Transjordan frontier in the Dead Sea.

The northern boundary of the Arab section of the coastal plain runs from a point between Minat el Qila and Nabi Yunis passing between the built-up areas of Gan Yavne and Barqa to the point of intersection. From here it turns south-westwards, running across the lands of Batani Sharqi, along the eastern boundary of the lands of Beit Daras and across the lands of Julis, leaving the built-up areas of Batani Sharqi and Julis to the westwards, as far as the north-west corner of the lands of Beit Tima. Thence it turns east of El Jiya across the village lands of El Barbara along the eastern boundaries of the village of Beit Jirja, Deir Suneid and Dimra. From the south-east corner of Dimra the boundary passes across the lands of Beit Hanun, leaving the Jewish lands of Nir-Am to the eastwards. From the south-east corner of Beit Hanun the line

western boundary of Julis until it reaches the Acre-Safad road. It then runs westwards along the southern side of the Safad-Acre road to the Galilee-Haifa District boundary, from which point it follows that boundary to the sea.

The boundary of the hill country of Samaria and Judea starts on the Jordan River at the Wadi Malih south-east of Beisan and runs due west to meet the Beisan-Jericho road and then follows the western side of that road in a north-westerly direction to the junction of the boundaries of the sub-districts of Beisan, Nablus, and Jenin. From that point it follows the Nablus-Jenin sub-district boundary westwards for a distance of about three kilometres and then turns north-westwards, passing to the east of the built-up areas of the villages of Jalbun and Faqqu'a, to the boundary of the sub-districts of Jenin and Beisan at a point north-east of Nuris. Thence it proceeds first north-westwards to a point due north of the built-up of Zir'in and then westwards to the Afula-Jenin railway, thence north-westwards along the district boundary line to the point of intersection on the Hejaz railway. From here the boundary runs south-westwards, including the built-up area and some of the land of the village of Kh.Lid in the Arab State to cross the Haifa-Jenin road at a point on the district boundary between Haifa and Samaria west of El Mansi. It follows this boundary to the southernmost point of the village of El Buteimat. From here it follows the northern and eastern boundaries of the village of Ar'ara, rejoining the Haifa-Samaria district boundary at Wadi'Ara, and thence proceeding south-south-westwards in an approximately straight line joining up with the western boundary of Qaqun to a point east of the railway line on the eastern boundary of Qaqun village. From here it runs along the railway line some distance to the east of it a point just east of the Tulkarm railway station. Thence the boundary follows a line half-way between the railway and the Tulkarm-Qalqiliya-Jaljuliya and Ras El Ein road to a point just east of Ras el Ein station, whence it proceeds along the railway some distance to the east of it to the point on the railway line south of the junction of the Haifa-Lydda and Beit Nabala lines, whence it proceeds along the southern border of Lydda airport to its south-west corner, thence in a south-westerly direction to a point just west of the built-up area of Sarafand el 'Amar, whence it turns south, passing just to the west of the built-up area of Abu el Fadil to the north-east corner of the lands of Beer Ya'aqov. (The boundary line should be so demarcated as to allow direct access from the Arab State to the airport). Thence the boundary line follows the western and southern boundaries of Ramle village, to the north-east corner of El Na'ana village, thence in a straight line to the southernmost point of El Barriya, along the eastern boundary of that village and the southern boundary of 'Innaba village. Thence it turns north to follow the southern side of the Jaffa-Jerusalem road until El Qubab, whence it follows the road to the boundary of Abu Shusha. It runs along the eastern boundaries of Abu Shusha, Seidun, Hulda to the southernmost point of Hulda, thence westwards in a straight line to the

the boundary proceeds southwards, leaving the built-up area of Saliha in the Arab State, to joint the southernmost point of this village. Thence it follows the western boundary line of the villages of 'Alma, Rihaniya and Teitaba, thence following the northern boundary line of Meirun village to join the Acre-Safad sub-district boundary line. It follows this line to a point west of EsSammu'i village and joins it again at the northernmost point of Farradiya. Thence it follows the sub-district boundary line to the Acre-Safad main road. From here it follows the western boundary of Kafr I'nan village until it reaches the Tiberias-Acre sub-district boundary line, passing to the west of the junction of the Acre-Safad and Lubiya-Kafr I'nan roads. From the south-west corner of Kafr I'nan village the boundary line follows the western boundary of the Tiberias sub-district to a point close to the boundary line between the villages of Maghar and Eilabun, thence bulging out to the west to include as much of the eastern part of the plain of Battuf as is necessary for the reservoir proposed by the Jewish Agency for the irrigation of lands to the south and east.

The boundary rejoins the Tiberias sub-district boundary at a point on the Nazareth-Tiberias road south-east of the built-up area of Tur'an ; thence it runs southwards, at first following the sub-district boundary and then passing between the Kadoorie Agricultural School and Mount Tabor, to a point due south at the base of Mount Tabour. From here it runs due west, parallel to the horizontal grid line 230, to the north-east corner of the village lands of Tel Adashim. It then runs to the north-west corner of these lands, when it turns south and west so as to include in the Arab State the sources of the Nazareth water supply in Yafa village. On reaching Ginneiger it follows the eastern, northern and western boundaries of the lands of this village to their south-west corner, whence it proceeds in a straight line to a point on the Haifa-Afula railway on the boundary between the village of Sarid and El Mujeidil. Thisi s the point of intersection.

The south-western boundary of the area of the Arab State in Galilee takes a line from this point, passing northwards along the eastern boundaries of Sarid and Gevat to the north-eastern corner of Nahalal, proceeding thence across the land of Kefar ha Horesh to a central point on the southern boundary of the village of 'Ilut, thence westwards along that village boundary to the eastern boundary of Beit Lahm, thence northwards and north-eastwards along its western boundary to the north-eastern corner of Waldheim and thence north-westwards across the village lands of Shafa 'Amr to the south-eastern corner of Ramat Yohanan. From here it runs due northeast to a point on the Shafa 'Amr-Haifa road, west of its junction with the road to I'Billin. From there it proceeds north-east to a point on the southern boundary of I'Billin situated to the west of the I'Billin-Birwa road. Thence along that boundary to its westernmost point, whence it turns to the north, follows across the village land of Tamra to the north-westernmost corner and along the

Termination, Modification and Interpretation of the Undertaking

19. The undertaking and any treaty issuing therefrom shall remain in force for a period of ten years. It shall continue in force until notice of termination, to take effect two years thereafter, is given by either of the parties.

20. During the initial ten-year period, the undertaking and any treaty issuing therefrom may not be modified except by consent of both parties and with the approval of the General Assembly.

21. Any dispute relating to the application or the interpretation of the undertaking and any treaty issuing therefrom shall be referred, at the request of either party, to the International Court of Justice, unless the parties agree to another mode of settlement.

E. Assets

1. The movable assets of the Administration of Palestine shall be allocated to the Arab and Jewish States and the City of Jerusalem on an equitable basis. Allocations should be made by the United Nations Commission referred to in section B, paragraph 1, above. Immovable assets shall become the property of the government of the territory in which they are situated.

2. During the period between the appointment of the United Nations Commission and the termination of the Mandate, the Mandatory Power shall, except in respect of ordinary operations, consult with the Commission on any measure which it may contemplate involving the liquidation, disposal or encumbering of the assets of the Palestine Government, such as the accumulated treasury surplus, the proceeds of the Government bond issues, State lands or any other asset.

F. Admission to Membership in the United Nations

When the independence of either the Arab or the Jewish State as envisaged in this plan has become effective and the declaration and undertaking, as envisaged in this plan, have been signed by either of them, sympathetic consideration should be given to its application for admission to membership in the United Nations in accordance with Article 4 of the Charter of the United Nations.

Part II. — Boundaries

A. The Arab State

The area of the Arab State in Western Galilee is bounded on the west by the Mediterranean and on the north by the frontier of the Lebanon from Ras en Naqura to a point north of Saliha. From there

(a) The expenses of the customs service and of the operation of the joint services ;

(b) The administrative expenses of the Joint Economic Board ;

(c) The financial obligations of the Administration of Palestine consisting of :

(i) The service of the outstanding public debt ;

(ii) The cost of superannuation benefits, now being paid or falling due in the future, in accordance with the rules and to the extent established by paragraph 3 of chapter 3 above.

14. After these obligations have been met in full, the surplus revenue from the customs and other common services shall be divided in the following manner : not less than 5 per cent and not more than 10 per cent to the City of Jerusalem ; the residue shall be allocated to each State by the Joint Economic Board equitably, with the objective of maintaining a sufficient and suitable level of government and social services in each State, except that the share of either State shall not exceed the amount of that State's contribution to the revenues of the Economic Union by more than approximately four million pounds in any year. The amount granted may be adjusted by the Board according to the price level in relation to the prices prevailing at the time of the establishment of the Union. After five years, the principles of the distribution of the joint revenues may be revised by the Joint Economic Board on a basis of equity.

15. All international conventions and treaties affecting customs tariff rates, and those communications services under the jurisdiction of the Joint Economic Board, shall be entered into by both States. In these matters, the two States shall be bound to act in accordance with the majority vote of the Joint Economic Board.

16. The Joint Economic Board shall endeavour to secure for Palestine's exports fair and equal access to world markets.

17. All enterprises operated by the Joint Economic Board shall pay fair wages on a uniform basis.

Freedom of Transit and Visit

18. The undertaking shall contain provisions preserving freedom of transit and visit for all residents or citiZens of both States and of the City of Jerusalem, subject to security considerations, provided that each State and the City shall control residence within its borders.

in question is entitled under the Economic Union. Should the State persist in its failure to co-operate, the Board may decide by a simple majority vote upon such further sanctions, including disposition of funds which it has withheld, as it may deem appropriate.

7. In relation to economic development, the functions of the Board shall be the planning, investigation and encouragement of joint development projects, but it shall not undertake such projects except with the assent of both States and the City of Jerusalem, in the event that Jerusalem is direcly involved in the development project.

8. In regard to the joint currency system the currencies circulating in the two States and the City of Jerusalem shall be issued under the authority of the Joint Economic Board, which shall be the sole issuing authority and which shall determine the reserves to be held against such currencies.

9. So far as is consistent with paragraph 2 (b) above, each State may operate its own central bank, control its own fiscal and credit policy, its foreign exchange receipts and expenditures, the grant of import licenses, and may conduct international financial operations on its own faith and credit. During the first two years after the termination of the Mandate, the Joint Economic Board shall have the authority to take such measures as may be necessary to ensure that — to the extent that the total foreign exchange revenues of the two States from the export of goods and service permit, and provided that each State takes appropriate measures to conserve its own foreign exchange resources — each State shall have available, in any twelve months' period, foreign exchange sufficient to assure the supply of quantities of imported goods and services for consumption in its territory equivalent to the quantities of such goods and services consumed in that territory in the twelve months' period ending 31 December 1947.

10. All economic authority not specifically vested in the Joint Economic Board is reserved to each State.

11. There shall be a common customs tariff with complete freedom of trade between the States, and between the States and the City of Jerusalem.

12. The tariff schedules shall be drawn up by a Tariff Commission, consisting of representatives of each of the States in equal numbers, and shall be submitted to the Joint Economic Board for approval by a majority vote. In case of disagreement in the Tariff Commission, the Joint Economic Board shall arbitrate the points of difference. In the event that the Tariff Commission fails to draw up any schedule by a date to be fixed, the Joint Economic Board shall determine the tariff schedule.

13. The following items shall be a first charge on the customs and other common revenue of the Joint Economic Board :

D. Economic Union and Transit

1. The Provisional Council of Government of each State shall enter into an undertaking with respect to Economic Union and Transit. This undertaking shall be drafted by the Commission provided for in section B, paragraph 1, utilizing to the greatest possible extent the advice and co-operation of representative organizations and bodies from each of the proposed States. It shall contain provisions to establish the Economic Union of Palestine and provide for other matters of common interest. If by 1 April 1948 the Provisional Councils of Government have not entered into the undertaking, the undertaking shall be put into force by the Commission.

The Economic Union of Palestine

2. The objectives of the Economic Union of Palestine shall be :

(a) A customs union ;

(b) A joint currency system providing for a single foreign exchange rate ;

(c) Operation in the common interest on a non-discriminatory basis of railways ; inter-State highways ; postal, telephone and telegraphic services, and ports and air-ports involved in international trade and commerce ;

(d) Joint economic development, especially in respect of irrigation, land reclamation and soil conservations ;

(e) Access for both States and for the City of Jerusalem on a non-discriminatory basis to water and power facilities.

3. There shall be established a Joint Economic Board, which shall consist of three representatives of each of the two States and three foreign members appointed by the Economic and Social Council of the United Nations. The foreign members shall be appointed in the first instance for a term of three years ; they shall serve as individuals and not as representatives of States.

4. The functions of the Joint Economic Board shall be to implement either directly or by delegation the measures necessary to realize the objectives of the Economic Union. It shall have all powers of organization and administration necessary to fulfil its functions.

5. The States shall bind themselves to put into effect the decisions of the Joint Economic Board. The Board's decisions shall be taken by a majority vote.

6. In the event of failure of a State to take the necessary action the Board may, by a vote of six members, decide to withhold an appropriate portion of that part of the customs revenue to which the State

2. International conventions. (a) The State shall be bound by all the international agreements and conventions, both general and special to which Palestine has become a party. Subject to any right of denunciation provided for therein, such agreements and conventions shall be respected by the State throughout the period for which they were concluded.

(b) Any dispute about the applicability and continued validity of international conventions or treaties signed or adhered to by the Mandatory Power on behalf of Palestine shall be referred to the International Court of Justice in accordance with the provisions of the Statute of the Court.

3. Financial obligations. (a) The State shall respect and fulfil all financial obligations of whatever nature assumed on behalf of Palestine by the Mandatory Power during the exercise of the Mandate and recognized by the State. This provision includes the rights of public servants to pensions, compensation or gratuities.

(b) These obligations shall be fulfilled through participation in the Joint Economic Board in respect of those obligations applicable to Palestine as a whole, and individually in respect of those applicable to, and fairly apportionable between the States.

(c) A Court of Claims, affiliated with the Joint Economic Board, and composed of one member appointed by the United Nations, one representative of the United Kingdom and one representative of the State concerned, should be established. Any dispute between the United Kingdom and the States respecting claims not recognized by the latter should be referred to that Court.

(d) Commercial concessions granted in respect of any part of Palestine prior to the adoption of the resolution by the General Assembly shall continue to be valid according to their terms, unless modified by agreement between the concession holder and the State.

Chapter 4. — Miscellaneous Provisions

1. The provisions of chapters 1 and 2 of the declaration shall be under the guarantee of the United Nations, and no modifications shall be made in them without the assent of the General Assembly of the United Nations. Any member of the United Nations shall have the right to bring to the attention of the General Assembly any infraction or danger of infraction of any of these stipulations, and the General Assembly may thereupon make such recommendations as it may deem proper in the circumstances.

2. Any dispute relating to the application or the interpretation of this declaration shall be referred, at the request of either party, to the International Court of Justice, unless the parties agree to another mode of settlement.

5. Except as may be required for the maintenance of public order and good government, no measure shall be taken to obstruct or interfere with the enterprise of religious or charitable bodies of all faiths or to discriminate against any representative or member of these bodies on the ground of his religion or nationality.

6. The State shall ensure adequate primary and secondary education for the Arab and Jewish minority, respectively, in its own language and its cultural traditions.

The right of each community to maintain its own schools for the education of its own members in its own language, while conforming to such educational requirements of a general nature as the State may impose, shall not be denied or impaired. Foreign educational establishments shall continue their activity on the basis of their existing rights.

7. No restriction shall be imposed on the free use by any citizen of the State of any language in private intercourse, in comemrce, in religion, in the press or in publications of any kind, or at public meetings.

8. No expropriation of land owned by an Arab in the Jewish State (by a Jew in the Arab State) shall be allowed except for public purposes. In all cases of expropriation full compensation as fixed by the Supreme Court shall be paid previous to dispossession.

Chapter 3. — Citizenship, International Conventions and Financial Obligations.

1. Citizenship, Palestinian citizens residing in Palestine outside the City of Jerusalem, as well as Arabs and Jews who, not holding Palestinian citizenship, reside in Palestine outside the City of Jerusalem shall, upon the recognition of independence, become citizens of the State in which they are resident and enjoy full civil and political rights. Persons over the age of eighteen years may opt, within one year from the date of recognition of independence of the State in which they reside, for citizenship of the other State, providing that no Arab residing in the area of the proposed Arab State shall have the right to opt for citizenship in the proposed Jewish State and no Jews residing in the proposed Jewish State shall have the right to opt for citizenship in the proposed Arab State. The exercise of this right of option will be taken to include the wives and children under eighteen years of age of persons so opting.

Arabs residing in the area of the proposed Jewish State and Jews residing in the area of the proposed Arab State who have signed a notice of intention to opt for citizenship of the other State shall be eligible to vote in the elections to the Constituent Assembly of that State, but not in the elections to the Constituent Assembly of the State in which they reside.

Similarly, freedom of worship shall be guaranteed in conformity with existing rights, subject to the maintenance of public order and decorum.

3. Holy Places and religious buildings or sites shall be preserved. No act shall be permitted which may in any way impair their sacred character. If at any time it appears to the Government that any particular Holy Place, religious building or site is in need of urgent repair, the Government may call upon the community or communities concerned to carry out such repair. The Government may carry it out itself at the expense of the community or communities concerned if no action is taken within a reasonable time.

4. No taxation shall be levied in respect of any Holy Place, religious building or site which was exempt from taxation on the date of the creation of the State.

No change in the incidence of such taxation shall be made which would either discriminate between the owners or occupiers of Holy Places, religious building or sites, or would place such owners or occupiers in a position less favourable in relation to the general incidence of taxation than existed at the time of the adoption of the Assembly's recommendation.

5. The Governor of the City of Jerusalem shall have the right to determine whether the provisions of the Constitution of the State in relation to Holy Places, religious buildings and sites within the borders of the State and the religious rights appertaining thereto, are being properly applied and respected, and to make decisions on the basis of existing rights in cases of disputes which may arise between the different religious communities or the rites of a religious community with respect to such places, buildings and sites. He shall receive full co-operation and such privileges and immunities as are necessary for the exercise of this functions in the State.

Chapter 2. — Religious and Minority Rights

1. Freedom of conscience and the free exercise of all forms of worship, subject only to the maintenance of public order and morals, shall be ensured to all.

2. No discrimination of any kind shall be made between the inhabitants on the ground of race, religions, language or sex.

3. All persons within the jurisdiction of the State shall be entitled to equal protection of the laws.

4. The family law and personal status of the various minorities and their religious interests, including endowments, shall be respected.

13. With a view to ensuring that there shall be continuity in the functioning of administrative services and that, on the withdrawal of the armed forces of the Mandatory Power, the whole administration shall be in charge of the Provisional Councils and the Joint Economic Board, respectively, acting under the Commission, there shall be a progressive transfer, from the Mandatory Power to the Commission, of responsibility for all the functions of government, including that of maintaining law and order in the areas from which the forces of the Mandatory Power have been withdrawn.

14. The Commission shall be guided in its activities by the recommendations of the General Assembly and by such instructions as the Security Council may consider necessary to issue.

The measures taken by the Commission, within the recommendations of the General Assembly, shall become immediately effective unless the Commission has previously received contrary instructions from the Security Council.

The Commission shall render periodic monthly progress reports, or more frequently if desirable, to the Security Council.

15. The Commission shall make its final report to the next regular session of the General Assembly and to the Security Council simultaneously.

C. Declaration

c A declaration shall be made to the United Nations by the provisional government of each proposed State before independence. It shall contain inter alia the following clauses :

General Provision

The stipulations contained in the declaration are recognized as fundamental laws of the State and no law, regulation or official action shall conflict or interfere with these stipulations, nor shall any law, regulation or official action prevail over them.

Chapter 1. — Holy Places, Religious Buildings and Sites

1. Existing rights in respect of Holy Places and religious buildings or sites shall not be denied or impaired.

2. In so far as Holy Places are concerned, the liberty of access, visit and transit shall be guaranteed, in conformity with existing rights, to all residents and citizens of the other State and of the City of Jerusalem, as well as to aliens, without distinction as to nationality, subject to requirements of national security, public order and decorum.

During the transitional period no Jew shall be permitted to establish residence in the area of the proposed Arab State, and no Arab shall be permitted to establish residence in the area of the proposed Jewish State, except by special leave of the Commission.

10. The Constituent Assembly of each State shall draft a democratic constitution for its State and choose a provisional government to succeed the Provisional Council of Government appointed by the Commission. The constitutions of the States shall embody chapters 1 and 2 of the Declaration provided for in section C below and include inter alia provisions for :

(a) Establishing in each State a legislative body elected by universal suffrage and by secret ballot on the basis of proportional representation, and an executive body responsible to the legislature ;

(b) Settling all international disputes in which the State may be involved by peaceful means in such a manner that international peace and security, and justice, are not endangered ;

(c) Accepting the obligation of the State to refrain in its international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State, or in any other manner inconsistent with the purposes of the United Nations ;

(d) Guaranteeing to all persons equal and non-discriminatory rights in civil, political, economic and religious matters and the enjoyment of human rights and fundamental freedoms, including freedom of religion, language, speech and publication ,education, assembly and association ;

(e) Preserving freedom of transit and visit for all residents and citizens of the other State in Palestine and the City of Jerusalem, subject to considerations of national security, provided that each State shall control residence within its borders.

11. The Commission shall appoint a preparatory economic commission of three members to make whatever arrangements are possible for economic co-operation, with a view to establishing, as soon as practicable, the Economic Union and the Joint Economic Board, as provided in section D below.

12. During the period between the adoption of the recommendations on the question of Palestine by the General Assembly and the termination of the Mandate, the Mandatory Power in Palestine shall maintain full responsibility for administration in areas from which it has not withdrawn its armed forces. The Commission shall assist the Mandatory Power in the carrying out of these functions. Similarly the Mandatory Power shall co-operate with the Commission in the execution of its functions.

Council for such action with respect to that State as the Security Council may deem proper, and to the Secretary-General for communication to the Members of the United Nations.

5. Subject to the provisions of these recommendations, during the transitional period the Provisional Councils of Government, acting under the Commission, shall have full authority in the areas under their control, including authority over matters of immigration and land regulation.

6. The Provisional Council of Government of each State, acting under the Commission, shall progressively receive from the Commission full responsibility for the administration of that State in the period between the termination of the Mandate and the establishment of the State's independence.

7. The Commission shall instruct the Provisional Councils of Government of both the Arab and Jewish States, after their formation, to proceed to the establishment of administrative organs of government, central and local.

8. The Provisional Council of Government of each State shall, within the shortest time possible, recruit an armed militia from the residents of that State, sufficient in number to maintain internal order and to prevent frontier clashes.

This armed militia in each State shall, for operational purposes, be under the command of Jewish or Arab officers resident in that State, but general political and military control, including the choice of the militia's High Command, shall be exercised by the Commission.

9. The Provisional Council of Government of each State shall, not later than two months after the withdrawal of the armed forces of the Mandatory Power, hold elections to the Constituent Assembly which shall be conducted on democratic lines.

The election regulations in each State shall be drawn up by the Provisional Council of Government and approved by the Commission.

Qualified voters for each State for this election shall be persons over eighteen years of age who are : (a) Palestinian citizens residing in that State and (b) Arabs and Jews residing in the State, although not Palestinian citizens, who, before voting, have signed a notice of intention to become citizens of such State.

Arabs and Jews residing in the City of Jerusalem have signed a notice of intention to become citizens, the Arabs of the Arab State and the Jews of the Jewish State, shall be entitled to vote in the Arab and Jewish States respectively.

Women may vote and be elected to the Constituent Assemblies.

shall come into existence in Palestine two months after the evaucation of the armed forces of the Mandatory Power has been completed but in any case not later than 1 October 1948. The boundaries of the Arab State, the Jewish State, and the City of Jerusalem shall be described in parts II and III below.

4. The period between the adoption by the General Assembly of its recommendation on the question of Palestine and the establishment of the independence of the Arab and Jewish States shall be a transitional period.

B. Steps Preparatory to Independence

1. A Commission shall be set up consisting of one representative of each of five Member States. The Members represented on the Commission shall be elected by the General Assembly on as broad a basis, geographically and otherwise, as possible.

2. The administration of Palestine shall, as the Mandatory Power withdraws its armed forces, be progressively turned over to the Commission, which shall act in conformity with the recommendations of the General Assembly under the guidance of the Security Council. The Mandatory Power shall to the fullest possible extent co-ordinate its plan for withdrawal with the plans of the Commission to take over and administer areas which have been evacuated.

In the discharge of this administrative responsibility the Commission shall have authority to issue necessary regulations and take other measures as required.

The Mandatory Power shall not take any action to prevent, obstruct or delay the implementation by the Commission of the measures recommended by the General Assembly.

3. On its arrival in Palestine the Commission shall proceed to carry out measures for the establishment of the frontiers of the Arab and Jewish States and the City of Jerusalem in accordance with the general lines of the recommendations of the General Assembly on the partition of Palestine. Nevertheless, the boundaries as described in part II of this plan are to be modified in such a way that village areas as a rule will not be divided by state boundaries unless pressing reasons make that necessary.

4. The Commission, after consultation with the democratic parties and other public organizations of the Arab and Jewish States, shall select and establish in each State as rapidly as possible a Provisional Council of Government. The activities of both the Arab and Jewish Provisional Councils of Government shall be carried out under the general direction of the Commission.

If by 1 April 1948 a Provisional Council of Government cannot be selected for either of the States, or, if selected, cannot carry out its functions, the Commission shall communicate that fact to the Security

tion, to exercise in Palestine the functions which are assigned to it by this resolution ;

(c) The Security Council determine as a threat to the peace, breach of the peace or act of aggression, in accordance with Article 39 of the Charter, any attempt to alter by force the settlement envisaged by this resolution ;

(d) The Trusteeship Council be informed of the responsibilities envisaged for it in this plan ;

Calls upon the inhabitants of Palestine to take such steps as may be necessary on their part to put this plan into effect ;

Appeals to all Governments and all peoples to refrain from taking any action which might hamper or delay the carrying out of these recommendations, and

Authorizes the Secretary-General to reimburse travel and subsistence expenses of the members of the commission referred to in Part I, Section B, paragraph 1 below, on such basis and in such form as he may determine most appropriate in the circumstances, and to provide the Commission with the necessary staff assist in carrying out the functions assigned to the Commission by the General Assembly.

Plan of Partition with Economic Union

Part I. — Future Constitution and Government of Palestine

A. Termination of Mandate

Partition and Independence

1. The Mandate for Palestine shall terminate as soon as possible but in any case not later than 1 August 1948.

2. The armed forces of the mandatory Power shall be progressively withdrawn from Palestine, the withdrawal to be completed as soon as possible but in any case not later than 1 August 1948.

The mandatory Power shall advise the Commission, as far in advance as possible, of its intention to terminate the Mandate and to evacuate each area.

The Mandatory Power shall use its best endeavours to ensure that an area situated in the territory of the Jewish State, including a seaport and hinterland adequate to provide facilities for a substantial immigration, shall be evacuated at the earliest possible date and in any event not later than 1 February 1948.

3. Independent Arab and Jewish States and the Special International Regime for the City of Jerusalem set forth in Part III of this plan.

U.N. General Assembly Resolution on the Future Government of Palestine (Partition Resolution)

November 29, 1947.

The General Assemzly,

Having met in special session at the request of the Mandatory Power to constitute and instruct a special committee to prepare for the consideration of the question of the future government of Palestine at the second regular session ;

Having constituted a Special Committee and instructed it to investigate all questions and issues relevant to the problem of Palestine, and to prepare proposals for the solution of the problem, and

Having received and examined the report of the special Committee (document A/364) including a number of unanimous recommendations and a plan of partition with economic union approved by the majority of the Special Committee.

Considers that the present situation in Palestine is one which is likely to impair the genral welfare and friendly relations among nations ;

Takes note of the declaration by the Mandatory Power that it plans to complete its evacuation of Palestine by 1 August 1948 ;

Recommends to the United Kingdom, as the Mandator Power for Palestine, and to all other Members of the Unietd Nations the adoption and implementation, with regard to the future government of Palestine, of the Plan of Partition with Economic Union set out below ;

Requests that

(a) The Security Council take the necessary measured as provided for in the plan for its implementation ;

(b) The Security Council consider, if circumstances during the transitional period require such consideration, whether the situation in Palestine constitutes a threat to the peace. If it decides that such a threat exists, and in order to maintain international peace and security, the Security Council should supplement the authorization of the General Assembly by taking measures, under Article 30 and 41 of the Charter, to empower the United Nations Commission, as provided in this resolu-

Compromise Solution of the Palestine Problem, as presented to the U.N. General Assembly by the Arab States Delegations

November 29, 1947

Principle number one : A federal independent state shall be set up in Palestine not later than 1 August 1948.

Principle number two : The government of the independent state of Palestine shall be constituted on a federal basis and shall comprise a federal government and cantonal governments of Jewish and Arab cantons.

Principle number three : The delimitation of the cantons shall be effected with a view to leaving as few Arab or Jewish minorities as possible in each canton.

Principle number four : The population of Palestine shall elect by direct universal suffrage a Constituent Assembly which shall draft the future constitution of the federal state of Palestine. The Constituent Assembly shall comprise all the elements of the population in proportion to the number of their respective citizens.

Principle number five : The Constituent Assembly, in defining the powers of the federal state of Palestine, as well as the powers of the judicial and legislative organs, in defining the functions of the cantonal governments, and in defining the relationships between the cantonal governments and the federal state, will be guided by the provisions of the Constitution of the United States of America, as well as the constitutions of the individual states of the United States of America.

Principle number six : Among other necessary and essential provisions, the constitution shall provide for the protection of the Holy Places, freedom of access, visit and worship, in accordance with the *status quo,* as well as the safeguarding of the rights of religious establishments of all nationalities which are now found in Palestine.

For a period of three years from the beginning of the transitional period Jewish immigration would be permitted into the Jewish State in such numbers as not to exceed its absorptive capacity, and having due regard for the rights of the existing population within that State and their anticipated natural rate of increase. An international commission, composed of three Arab, three Jewish and three United Nations representatives, would be appointed to estimate the absorptive capacity of the Jewish State. The commission would cease to exist at the end of the three-year period mentioned above.

The minority plan also laid down the boundaries of the proposed Arab and Jewish areas of the federal state.

Full authority would be vested in the federal government with regard to national defence, foreign relations, immigration, currency, taxation for federal purposes, foreign and inter-state waterways, transport and communications. copyrights and patents.

The Arab and Jewish States would enjoy full powers of local self-government and would have authority over education, taxation for local purposes, the right of residence, commercial licences, and permits, grazing rights, inter-state migration, settlement, police, punishment of crime, social institutions and services, public housing, public health, local roads, agriculture and local industries.

The organs of government would include a head of State, an executive body, a representative federal legislative body composed of two chambers, and a federal court. The executive would be responsible to the legislative body.

Election to one chamber of the federal legislative body would be on the basis of proportional representation of the population as a whole, and to the other on the basis of equal representation of the Arab and Jewish citizens of Palestine. Legislation would be enacted when approved by majority votes in both chambers ; in the event of disagreement between the two chambers, the issue would be submitted to an arbitral body of five members including not less than two Arabs and two Jews.

The federal court would be the final court of appeal regarding constitutional matters. Its members who would include not less than four Arabs and three Jews, would be elected by both chambers of the federal legislative body.

The constitution was to guarantee equal rights for all minorities and fundamental human rights and freedoms. It would guarantee, *inter alia,* free access to the Holy Places and protect religious interests.

The constitution would provide for an undertaking to settle international disputes by peaceful means.

There would be a single Palestinian nationality and citizenship.

The constitution would provide for equitable participation of representatives of both communities in delegations to international conferences.

A permanent international body was to be set up for the supervision and protection of the Holy Places, to be composed of three representatives designated by the United Nations and one representative of each of the recognized faiths having an interest in the matter, as might be determined by the United Nations.

The Constituent Assembly in each State would appoint a provisional government empowered to make the declaration and sign the Treaty of Economic Union, after which the independence of the State would be recognized. The Declaration would contain provisions for the protection of the Holy Places and religious buildings and sites and for religious and minority rights. It would also contain provisions regarding citizenship.

A treaty would be entered into between the two States, which would contain provisions to establish the economic union of Palestine and to provide for other matters of common interest. A Joint Economic Board could be established consisting of representatives of the two States and members appointed by the Economic and Social Council of the United Nations to organize and administer the objectives of the Economic Union.

The City of Jerusalem would be placed, after the transitional period, under the International Trusteeship System by means of a Trusteeship Agreement, which would designate the United Nations as the Administering Authority. The plan contained recommended boundaries for the city and provisions concerning the governor and the police force.

The plan also proposed boundaries for both the Arab and Jewish States.

(c) Minority Proposal : Plan of a Federal State

Three UNSCOP members (the representatives of India, Iran and Yugoslavia) proposed an independent federal state. This plan provided, *inter alia,* that an independent federal state of Palestine would be created following a transitional period not exceeding three years, during which responsibility for administering Palestine and preparing it for independence would be entrusted to an authority to be decided by the General Assembly.

The independent federal state would comprise an Arab State and a Jewish State. Jerusalem would be its capital.

During the transitional period a Constituent Assembly would be elected by popular vote and convened by the administering authority on the basis of electoral provisions which would ensure the fullest representation of the population.

The Constituent Assembly would draw up the constitution of the federal state, which was to contain, *inter alia,* the following provisions :

The federal state would comprise a federal government and governments of the Arab and Jewish States, respectively.

tulation or usage in the Ottoman Empire, should be invited to renounce any rights pertaining to them (recommendation X) ;

That the General Assembly should appeal to the peoples of Palestine to cooperate with the United Nations in its efforts to settle the situation there and exert every effort to put an end to acts of violence (recommendation XI) ;

In addition to these eleven unanimously approved recommendations, the Special Committee, with two members (Uruguay and Guatemala) dissenting, and one member recording no opinion, also approved the following twelfth recommendations:

« Recommendation XII. The Jewish Problem in General

« It is recommended that

« In the appraisal of the Palestine question, it be accepted as incontrovertible that any solution for Palestine cannot be considered as a solution of the Jewish problem in general ».

(b) Majority Proposal : Plan of Partition with Economic Union

According to the plan of the majority (the representatives of Canada, Czechoslovakia, Guatemala, Netherlands, Peru, Sweden and Uruguay), Palestine was to be constituted into an Arab State, a Jewish State and the City of Jerusalem. The Arab and the Jewish States would become independent after a transitional period of two years beginning on September 1, 1947. Before their independence could be recognized, however, they must adopt a constitution in line with the pertinent recommendations of the Committee and make to the United Nations a declaration containing certain guarantees, and sign a treaty by which a system of economic collaboration would be established and the economic union of Palestine created.

The plan provided, *inter alia,* that during the transitional period, the United Kingdom would carry on the administration of Palestine under the auspices of the United Nations and on such conditions and under such supervision as the United Kingdom and the United Nations might agree upon. During this period a stated number of Jewish immigrants was to be admitted. Constituent Assemblies were to be elected by the populations of the areas which were to comprise the Arab and Jewish States, respectively, and were to draw up the constitutions of the States.

These constitutions were to provide for the establishment in each State of a legislative body elected by universal suffrage and by secret ballot on the basis of proportional representation and an executive body responsible to the legislature. They would also contain various guarantees, e.g., for the protection of the Holy Places and religious buildings and sites, and of religious and minority rights.

Summary of the Report of U.N.S.C.O.P. (U.N. Special Committee on Palestine)

August 31, 1947

(a) General Recommendations of the Committee

The eleven unanimously-adopted resolutions of the Committee were :

That the Mandate should be terminated and Palestine granted independence at the earliest practicable date (Recommendations I and II) ;

That there should be a short transitional period preceding the granting of independence to Palestine during which the authority responsible for administering Palestine should be responsible to the United Nations (recommendations III and IV) ;

That the sacred character of the Holy Places and the rights of religious communities in Palestine should be preserved and stipulations concerning them inserted in the constitution of any state or states to be created and that a system should be found for settling impartially any disputes involving religious rights (recommendation V) ;

That the General Assembly should take steps to see that the problem of distressed European Jews should be dealth with as a matter of urgency so as to alleviate their plight and the Palestine problem (recommendation VI) ;

That the constitution of the new state or states should be fundamentally democratic and should contain guarantees for the respect of human rights and fundamental freedoms and for the protection of minorities (recommendation VII) ;

That the undertakings contained in the Charter whereby states are to settle their disputes by peaceful means and to refrain from the threat or use of force in international relations in any way inconsistent with the purposes of the United Nations should be incorporated in the constitutional provision applying to Palestine (recommendation VIII) ;

That the economic unity of Palestine should be preserved (recommendation IX ;

That states whose nationals had enjoyed in Palestine privileges and immunities of foreigners, including those formerly enjoyed by capi-

eeship agreement, the Jewish members of the advisory council would supersede the Jewish Agency for Palestine as the official channel of communication between the Jewish community and the High Commissioner.

13. During the period of trusteeship, the High Commissioner would introduce Palestine into his executive council and would progressively increase the proportion of Palestinian members in that council.

14. It would be the duty of the central Government to stimulate the economic development of the country through the agency of development boards including both Arab and Jewish members.

15. The central Government would be responsible for insuring that adequate provision was made by local administrations for the enforcement of minimum wage rates and conditions of labour.

The Termination of the Trusteeship Agreement

16. At the end of four years a constituent assembly would be elected. If an agreement was reached between a majority of the Jewish representatives and a majority of the Arab representatives in the constituent assembly, the High Commissioner would proceed forthwith to take whatever steps were necessary to establish the institutions of the independent state.

17. In the event of a disagreement in the constituent assembly, the various drafts prepared for its consideration and the record of its debates would be submitted to the Trusteeship Council, which would be asked to advise upon future procedure.

Conclusion

18. Throughout the period of mandatory rule in Palestine it has been the object of His Majesty's Government to lay the foundations for an independent Palestinian state in which Arabs and Jews would enjoy equal rights. The state of tension between the two peoples which has existed hitherto has continually thwarted the attempts of the mandatory power to progress toward this end. His Majesty's Government are not prepared to continue indefinitely to govern Palestine themselves merely because the Arabs and the Jews cannot agree upon the means of sharing its government between them. The proposals contained in the present memorandum are designed to give the two peoples an opportunity of demonstrating their ability to work together for the good of Palestine as a whole and so providing a stable foundation for an independent state.

(e) The right to use their own language in their communications with the administration in courts of law.

It would be a special responsibility of the High Commissioner to insure the maintenance of these rights.

9. The British delegation cannot accept the contention of the representatives of the Jewish Agency that the rate of Jewish immigration into Palestine as a whole should be determined by the Jews alone. Nor can they accept the demand of the Arab delegations that all Jewish immigration into Palestine should cease forthwith. They do not contemplate either a settlement which would bring to an end the development of a Jewish national home or the admission of Jewish immigrants without reference to the effect of their entry on the rights and position of the population of the country. And the provisions made for future Jewish immigration must rest upon consideration for the well-being of Palestine as a whole.

10. With this end in view, the trusteeship agreement would provide for Jewish immigration at a rate of 4,000 monthly for a period of two years. This would guarantee the entry of approximately 100,000 Jewish immigrants. During the remainder of the period of trusteeship, the continuance of immigration and the rate of entry would be determined, with due regard to the principle of economic absorption capacity, by the High Commissioner in consultation with his advisory council ; and, in the event of a disagreement, the final decision would rest with an arbitration tribunal appointed by the United Nations.

LAND TRANSFERS

11. Control over transfers of land, including the power to amend existing land-transfers regulations, would be conferred on local authorities.

The Central Government

12. The High Commissioner would continue to exercise the supreme legislative and executive authority. He would, however, endeavour to form an advisory council so composed as to include representatives not only of Arab and Jewish local administrations but also of labour and other organized interests. Despite this composition, it is probable that the voting in the advisory council would tend at first to follow communal lines. Since, however, the functions of the council would be advisory and not legislative, the High Commissioner would be required to give due attention to the views of minorities. On the conclusion of the trust-

associated with the central government as soon as the new policy is put into effect ; that British participation in the Government shall not continue for longer than is necessary to effect the transition from trusteeship to complete independence ; and that a definite time limit shall be fixed for this period of transition. The period suggested is five years. In other words, it is proposed that His Majesty's Government should administer a five-year trusteeship over Palestine with the declared object of preparing the country for independence.

5. Under these proposals His Majesty's Government would be carrying on the obligations which already rest upon them under the mandate. At the same time they would be looking forward to an early termination of the trust and would be acting in full conformity with the provisions of Article 76 of the United Nations' Charter.

If it emerged from the present discussions that the initiation of such a policy would command substantial acquiescence from both communities in Palestine, interim arrangements in harmony with this policy could no doubt be made in advance of its formal approval by the United Nations.

6. The essential features of the proposed trusteeship agreement are outlined in succeeding paragraphs.

LOCAL GOVERNMENT

7. Areas of local administration would be delimited in such a way as to include in each a substantial majority either of Arabs or of Jews. To the local administrations the central Government would devolve a wide range of powers, legislative, administrative and financial, including some share in the responsibility for the police. As the local administrative boundaries would not have a character of State frontiers, it would not necessarily follow that all the Arab or all the Jewish territory need be contiguous.

8. Safeguards would be provided for the rights of the Jewish population in the Arab areas and of the Arab population in the Jewish areas. The rights of these minorities would include :

(a) Adequate representation in local legislatures.

(b) A reasonable proportion of posts in the local administration.

(c) Freedom of religious practice in accordance with the *status quo*, including the maintenance of separate religious courts for matters of personal status.

(d) The right to maintain their own educational institutions.

United Kingdom's Memorandum for the Administration of Palestine, submitted to the London Conference on Palestine

February 10, 1947

1. Article II of the mandate for Palestine defines the responsibilities of the Mandatory Power in the following terms :

(a) To place the country « under such political, administrative and economic conditions as will secure the establishment of the Jewish National Home as laid down in the preamble ».

(b) To place the country under such conditions as will « secure the development of self-governing institutions ».

(c) To safeguard the civil and religious rights of all inhabitants of Palestine irrespective of race and religion.

Article VI of the mandate, which deals with Jewish immigration and the settlement of Jews on the land, reads in part as follows :

> The administration of Palestine, while insuring that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced, shall facilitate Jewish immigration under suitable conditions.

2. During the last twenty-five years efforts have been made by the mandatory Government to associate the population of the country with the administration, but these have invariably broken down because it has not been possible to find a basis of cooperation acceptable to both Arabs and Jews. It has therefore not been possible to establish political institutions leading toward self-government.

3. A time has come when development in the direction of self-government can no longer be delayed. So long as government is imposed from without, neither community has the incentive to develop that sense of responsibility without which the two peoples in Palestine cannot live together in harmony.

Forms of government must, therefore, be established which have their roots in the people of the country and which offer a prospect of full independence within a reasonably short period.

4. To this end it is proposed that the people of the country shall be given a large measure of responsibility for local affairs and shall be

I do not consider that my urging of the admittance of a considerable number of displaced Jews into Palestine or my statements with regard to the solution of the problem of Palestine in any sense represent an action hostile to the Arab people. My feelings with regard to the Arabs when I made these statements were, and are at the present time, of the most friendly character. I deplore any kind of conflict between Arabs and Jews, and am convinced that if both peoples approach the problems before them in a spirit of conciliation and moderation these problems can be solved to the lasting benefit of all concerned.

I furthermore do not feel that my statements in any way represent a failure on the part of this Government to live up to its assurance that in its view there should be no decision with respect to the basic situation in Palestine without consultation with both Arabs and Jews. During the current year there have been a number of consultations with both Arabs and Jews.

Mindful of the great interest which your country, as well as my own, has in the settlement of the various matters which I have set forth above, I take this opportunity to express my earnest hope that Your Majesty, who occupies a position of such eminence in the Arab world, will use the great influence which you possess to assist in the finding in the immediate future of a just and lasting solution. I am anxious to do all that I can to aid in the matter and I can assure Your Majesty that the Government and people of the United States are continuing to be solicitous of the interests and welfare of the Arabs upon whose historic friendship they place great value.

I also take this occasion to convey to Your Majesty my warm personal greetings and my best wishes for the continued health and welfare of Your Majesty and your people.

Very sincerely yours,

Harry S. Truman

tion, for special legislation admitting to this country additional numbers of these persons, over and above the immigration quotas fixed by our laws. This Government, moreover, has been actively exploring, in conjunction with other governments, the possibilities of settlement in different countries outside Europe for these displaced persons who are obliged to emigrate from that continent. In this connection it has been most heartening to us to note the statemens of various Arab leaders as to the willingness of their countries to share in this humanitarian project by taking a certain number of these persons into their own lands.

I sincerely believe that it will prove possible to arrive at a satisfactory settlement of the refugee problem along the lines which I have mentioned above.

With regard to the possibility envisaged by Your Majesty that force and violence may be used by Jews in aggressive schemes against the neighbouring Arab countries, I can assure you that this Government stands opposed to aggression of any kind or to the employment of terrorism for political purposes. I may add, moreover, that I am convinced that responsible Jewish leaders do not contemplate a policy of aggression against the Arab countries adjacent to Palestine.

I cannot agree with Your Majesty that my statement of Oct. 4 is in any way inconsistent with the position taken in the statement issued on my behalf on Aug. 16. In the latter statement the hope was expressed that as a result of the proposed conversations between the British Government and the Jewish and Arab representatives a fair solution of the problem of Palestine could be found and immediate steps could be taken to alleviate the situation of the displaced Jews in Europe. Unfortunately, these hopes have not been realized. The conversations between the British Government and the Arab representatives have, I understand, been adjourned until December without a solution having been found for the problem of Palestine or without any steps having been taken to alleviate the situation of the displaced Jews in Europe.

In this situation it seemed incumbent upon me to state as frankly as possible the urgency of the matter and my veiws both as to the direction in which a solution based on reason and good will might be reached and the immediate steps which should be taken. This I did in my statement of October 4.

I am at a loss to understand why Your Majesty seems to feel that this statement was in contradiction to previous promises or statements made by this Government. It way be well to recall here that in the past this Government, in outlining its attitude on Palestine, has given assurances that it would not take any action which might prove hostile to the Arab people, and also that in its view there should be no decision with respect to the basic situation in Palestine without prior consultation with both Arabs and Jews.

Among the survivors in the displaced persons centers in Europe are numbers of Jews, whose plight is particularly tragic inasmuch as they represent the pitiful remnants of millions who were deliberately selected by the Nazi leaders for annihilation. Many of these persons look to Palestine as a haven where they hope among people of their own faith to find refuge, to begin to lead peaceful and useful lives, and to assist in the further development of the Jewish National Home.

The Government and people of the United States have given support to the concept of a Jewish National Home in Palestine ever since the termination of the First World War, which resulted in the freeing of a large area of the Near East, including Palestine, and the establishment of a number of independent states which are now members of the United Nations. The United States, which contributed its blood and resources to the winning of that war, could not divest itself of a certain responsibility for the manner in which the freed territories were disposed of, or for the fate of the peoples liberated at that time. It took the position, to which it still adheres, that these peoples should be prepared for self-government and also that a national home for the Jewish people should be established in Palestine. I am happy to note that most of the liberated peoples are now citizens of independent countries. The Jewish National Home, however, has not yet been fully developed.

It is only natural therefore, that this Government should favor at this time the entry into Palestine of considerable numbers of displaced Jews in Europe, not only that they may find shelter there, but also that they may contribute their talents and energies to the upbuilding of the Jewish National Home.

It was entirely in keeping with the traditional policies of this Government that over a year ago I began to correspond with the Prime Minister of Great Britain in an effort to expedite the solving of the urgent problem of the Jewish survivors in the displaced persons camps by the transfer of a substantial number of them to Palestine. It was my belief, to which I still adhere, and which is widely shared by the people of this country, that nothing would contribute more effectively to the alleviation of the plight of these Jewish survivors than the authorization of the immediate entry of at least 100,000 of them to Palestine. No decision with respect to this proposal has been reached, but this Government is still hopeful that it may be possible to proceed along the lines which I outlined to the Prime Minister.

At the same time there should, of course, be a concerted effort to open the gates of other lands, including the United States, to those unfortnnate persons, who are now entering upon their second winter of homelessnes subsequent to the termination of hostilities. I, for my part, have bade it known that I am prepared to ask the Congress of the United States, whose cooperation must be enlisted under our Constitu-

because it contradicts previous promises made by the Government of the United States and statements made from the White House.

I am confident that the American people who spent their blood and their money freely to resist aggression, could not possibly support Zionist aggression against a friendly Arab country which has committed no crime except to believe firmly in those principles of justice and equality, for which the United Nations, including the United States, fought, and for which both your predecessor and you exerted great efforts.

My desire to preserve the friendship of the Arabs and the East towards the United States of America has obliged me to expound to Your Excellency the injustice which would be visited upon the Arabs by any assistance to Zionist aggression.

I am certain that Your Excellency and the American people cannot support right, justice, and equity and fight for them in the rest of the world, while denying them to the Arabs in their country, Palestine, which they have inherited from their ancestors from Ancient Times.

With greetings,

Abdul-AziZ

October 28, 1946.

Your Majesty,

I have just received the letter with regard to Palestine which Your Majesty was good enough to transmit to me through the Saudi Arabian Legation under date of October 15, 1946, and have given careful consideration to the views expressed therein.

I am particularly appreciative of the frank manner in which you expressed yourself in your letter. Your frankness is entirely in keeping with the friendly relations which have long existed between our two countries and with the personal friendship between Your Majesty and my distinguished predecessor; a friendship which I hope to retain and strengthen. It is precisely the cordial relations between our countries and Your Majesty's own friendly attitude which encourages me to invite your attention to some of the considerations which have prompted this Government to follow the course it has been pursuing with respect to the matter of Palestine and of the displaced Jews in Europe.

I feel certain that Your Majesty will readily agree that the tragic situation of the surviving victims of Nazi persecution in Europe presents a problem of such magnitude and poignancy that it cannot be ignored by people of good will or humanitarian instincts. This problem is world wide. It seems to me that all of us have a common responsibility for working out a solution which would permit those unfortunates who must leave Europe to find new homes where they may dwell in peace and security.

Exchange of letters between King Ibn Sa'ud and President Harry S. Truman

October 15, 1946

Your Excellency,

In my desire to safeguard and strengthen in every way possible the friendship which binds our two countries together and which existed between the late President Roosevelt and which was renewed with Your Excellency, I reiterate my feelings on every occasion when this friendship between the United States on the one hand, and my country and other Arab countries on the other hand, is endangered, so that all obstacles on the way of that friendship may be removed.

On previous occasions I wrote to the late President Roosevelt and to Your Excellency, and explained the situation in Palestine ; how the natural rights of the Arabs therein go back thousands of years and how the Jews are only aggressors, seeking to perpetuate a monstrous injustice, at the beginning, speaking in the name of humanitarianism, but later openly proclaiming their aggressiveness by force and violence as is not unknown to Your Excellency and the American people. Moreover, the designs of the Jews are not limited to Palestine only, but include the neighboring Arab countries within their scope, not even excluding our holy cities.

I was therefore astonished at the latest announcement issued in your name in support of the Jews in Palestine and its demand that floodgates of immigration be opened in such a way as to alter basic situation in Palestine in contradiction to previous promises. My astonishment was even greater because the statement ascribed to Your Excellency contradicts the Declaration which the American Legation in Jeddah requested our Foreign Office to publish in the Government's official paper Omm Al-Qura in the name of the White House, on August 16, 1946. in which it was stated that the Government of the United States had not made any proposals for the solution of the Palestine problem, and in which you expressed your hope that it would be solved through the conversations between the British Government and the Foreign Ministers of the Arab States, on the one hand, and between the British Government and the third party on the other, and in which you expressed the readiness of the United States to assist the displaced persons among whom are Jews. Hence, my great astonishment when I read Your Excellency's statement and my incredulity that it could have come from you.

SUMMARY OF VIEWS

In the light of the situation which has now developed I wish to state my views as succinctly as possible :

1. In view of the fact that winter will come on before the conference can be resumed, I believe an urge that substantial immigration into Palestine cannot wait a solution to the Palestine problem and that it should begin at once. Preparations for this movement have already been made by this government and to lend its immediate assistance.

2. I state again, as I have on previous occasions, that the immigration laws of other countries, including the United States, should be liberalized with a view to the admission of displaced persons. I am prepared to make such a recommendation to the Congress and to continue as energetically as possible collaboration with other countries on the whole problem of displaced persons.

3. Furthermore, should a workable solution for Palestine be devised, I would be willing to recommend to the Congress a plan for economic assistance for the development of that country.

In the light of the terrible ordeal which the Jewish people of Europe endured during the recent war and the crisis now existing, I cannot believe that a program of immediate action along the lines suggested above could not be worked out with the co-operation of all people concerned. The administration will continue to do everything it can to this end.

On July 11, I announced the establishment of a Cabinet committee on Palestine and related problems, composed of the Secretaries of State, War and Treasury, to assist me in considering the recommendations of the Anglo-American Committee of Inquiry. The alternates of this Cabinet committee, headed by Ambassador Henry F. Grady, departed for London July 10, 1946, to discuss with the British Government representatives how the report might best be implemented. The alternates submitted on July 24, 1946, a report, commonly referred to as the Morrison plan, advocating a scheme of provincial autonomy which might lead ultimately to a bi-national state or to partition. However, opposition to this plan developed among members of the major political parties in the United States — both in the Congress and throughout the country. In accordance with the principle which I have consistently tried to follow, of having a maximum degree of unity within the country and between the parties on major elements of American foreign policy, I could not give my support to this plan.

I have, nevertheless, maintained my deep interest in the matter and have repeatedly made known and have urged that steps be taken at the earliest possible moment to admit 100,000 Jewish refugees to Palestine.

In the meantime, this government was informed of the efforts of the British Government to bring to London representatives of the Arabs and Jews, with a view to finding a solution to this distressing problem. I expressed the hope that as a result of these conversations a fair solution of the Palestine problem could be found. While all the parties invited have not found themselves able to attend, I had hoped that there was still a possibility that representatives of the Jewish Agency might take part. If so, the prospect for an agreed and constructive settlement would have been enhanced.

The British Government presented to the conference the so-called Morrison plan for provincial autonomy and stated that the conference was open to other proposals. Meanwhile, the Jewish Agency proposed a solution of the Palestine problem by means of the creation of a viable Jewish State in control of its own immigration and economic policies in an adequate area of Palestine instead of in the whole of Palestine. It proposed further the immediate issuance of certificates for 100,000 Jewish immigrants. This proposal received widespread attention in the United States both in the press and in public forums. From discussion which has ensued it is my belief that a solution along these lines would command the support of public opinion in the United States. I cannot believe that the gap between the proposals which have been put forward is too great to be bridged by men of reason and good will. To such a solution our government could give its support.

Statements of the President of the United States (1)

October 4, 1946

I have learned with deep regret that the meetings of the Palestine conference in London have been adjourned and are not to be resumed until Dec. 16, 1946. In the light of this situation it is appropriate to examine the record of the Administration's efforts in this field, efforts which have been suported in and out of Congress by members of both political parties, and to state my view on the situation as it now exists.

It will be recalled that when Mr. Earl Harrison reported on Sept. 29, 1945, concerning the condition of displaced persons in Europe, I immediately urged that steps be taken to relieve the situation of these persons to the extent at least of admitting 100,000 Jews in Palestine. In response to this suggestion the British Government invited the government of the United States to co-operate in setting up a Joint Anglo-American Committee of Inquiry, an invitation which this government was happy to accept in the hope that its participation would help ; to alleviate the situation of the displaced Jews in Europe and would assist finding a solution for the difficult and complex problem of Palestine itself. The urgency with which this government regarded the matter is reflected in the fact that a 120-day limit was set for the completion of the committee's task.

The unanimous report of the Anglo-American Committee of Inquiry was made on April, 20, 1946, and I was gratified to note that among the recommendations contained in the report was an indorsement of my previous suggestion that 100,000 Jews be admitted into Palestine. The administration immediately concerned itself with devising ways and means for transporting the 100,000 and caring for them upon their arrival. With this in mind, experts were sent to London in June, 1946, to work out provisionally the actual travel arrangements. The British government co-operated with this group but made it clear that in its view the report must be considered as a whole and that the issue of the 100,000 could not be considered separately.

Resolution by the Council of the Arab League Meeting at Bludan

June 12, 1946

First : That the situation in Palestine is developing into violent strife on account of Zionist military organization and (on that of) the terrorist societies and (the fact that) the Zionists have become accustomed to using force in order to dictate their will. This may force the Arabs of Palestine into taking precautions themselves by (making) similar arrangements. (Thus) friction between the two forces will occur, and the position of the Arab Governments will then become extremely embarrassing. For they will not be able to prevent the Arab peoples from volunteering by every means (in their power), for giving support to the Arabs of Palestine by (way of) funds, arms and fighters.

Second : Should the recommendations of the Political Committee of Investigation be accepted by the British and American Governments, and should these (recommendations) begin to be implemented, the state of affairs (existing) between these two Governments and the Arab countries would become such that the relations (with these two Governments) will greatly deteriorate ; to the extent that the Arab countries will have to defend themselves by taking certain necessary measures, which will include :

a. Seeing to it that (these) two States, or either of them or (any of) their citizens, are not permitted to (have) any new economic concession.

b. Giving no support to their special interests in any international organization.

c. Moral boycott.

d. Considering the abolition of any concessions which they may have in the Arab countries.

e. Lodging a complaint to the Security Council and the (General Assembly of the) United Nations.

Recommendation No. 6 :

In its proposals that the Mandatory Administration should continue to facilitate Jewish immigration in accordance with the principles of the Mandate providing that the rights of the other inhabitants should be respected and protected, the Committee has ignored (the fact) that this condition cannot be fulfilled while immigration is still continued. For harm has already been done as a result of the change in the position of the Arabs, following the report of (the Committee), from a percentage of 87% in 1922 to 69% in 1944. Moreover, the percentage has, due to continuous Jewish immigration, decreased after that year (1944) to what might probably be 65%. (The Committee) has also ignored (the fact) that when the British Government decided in its 1939 White Paper to stop immigration it was only prompted by the firm conviction, itself on lengthy studies, that Jewish immigration had prejudiced the status and the rights of the Arabs.

Recommendation No. 7 :

In its proposal regarding the repeal of the land law of 1940 and its replacement by laws based on freedom of the sale of land, of its rent and its exploitation, regardless of race, sect or belief, together with its recommendation for the protection of small farmers, the Committee has ignored (the fact) that the attempts of the British Government to protect this class had all failed.

(The Committee has also ignored the fact) that when the British Government) decided in 1940 to impose restrictions, inadequate though these were, it had been prompted by the firm conviction, itself based on lengthy studies, that the present and future of the Arabs had been jeopardized as a result of continuing to allow Arab land to be transferred to the Jews, and that the duty of the British Government was to stop that danger at the point it had reached.

Palestine is not and can never be a land the possession of which can be claimed by any one people, is highly deprecated. For there is in (all) this an unjust equation in rights and status between the Arabs — whose right in Palestine the Committee admits as being based on prescription which goes back to more than one thousand years ago and which is still an established fact — and the Jews, whose only basis (for claiming Palestine) is a feeble historical connection that has been practically cut off for two thousand years.

These recommendations and statements are also in opposition to everything recognized by mankind and on which the rights and constitutions of states have been established. The bias (of these statements and recommendations) against the Arabs is clearly manifest as it purports to deprive the Arabs of Palestine, the legitimate owners of the country, of a natural right which their brethren in the other Arab countries have obtained.

Recommendation No. 4 :

The recommendation of the Committee regarding the continuation of the existing government in Palestine until Arab-Jewish antagonism has vanished, destroys the foundations on which the Mandate system was based. For the Jews are prompted by the idea of obtaining a (Jewish) majority and a Jewish state; the continuation of immigration in accordance with the recommendation of the Committee will not diminish their intransigence. And the Arabs (for their part) are prompted by the idea of (having) to defend themselves and their existence, and will not concede the realization of the wicked Jewish dream.

Recommendation No. 5 :

The standard of the Arabs of Palestine with regard to living, culture, economy, industry and agriculture is higher than that of the Arabs in Egypt, Syria and Lebanon. In all these countries there are Jewish communities having a high standard of living, yet no friction has ever taken place between these (communities) and the Arab citizens of these (countries) because of differences in the standard of living. The real basis of the conflict is the imposition by fire and sword, of some Jewish groups of diverse culture and origin, on an Arab country. It should be remembered that the Mandate system has been one of the main reasons for any deficiencies that may be seen in the Arab standard, compared with that of Western Jewish newcomers. For the Mandatory Power has allocated but a very small part, not exceeding 5% of its budget, for education and a similar percentage for health, and a far smaller (amount) for social services. (This it does) while spending about 30% on public security alone and a similar (amount) on a host of foreign employees, interpreters and (various) establishments.

same time purporting to impose by force a certain policy on a people who have the right, in an age in which Nazism and Fascism have been defeated, to enjoy democratic life and to determine by themselves their own political future.

Comments on the Recommendations

Recommendation No. 1 :

It is a matter for surprise and bewilderment that the first part of the first recommendation (of the Committee) should state that, according to the information ascertained by the Committee, no fundamental assistance is expected from any country other than Palestine for finding a home for the Jews who desire to leave Europe. For (after all) there are in the various countries of the world, particularly in the British Empire and the United States, vast areas and ample facilities for giving shelter to any Jew who is desirous of leaving his present place of residence. The refusal of these countries to facilitate the sheltering of these Jews and to carry out what they call a human duty, together with their feigned interest in (these Jews), at a time when they could (give them shelter), only means sacrificing Palestine on the altar of Zionist political greeds. This is contrary to right and equity and to the claims made by the two States (Britain and the United States) to feel sympathy towards the victims of Nazism and Fascism.

Recommendation No. 2 :

One of the strange contradictions of the Committee is (the fact) that, while proposing that immigration permits should be granted to one hundred thousand Jews, it expressly admits that this would be a heavy burden on Palestine, as the density of population in Palestine is very high — 336 per (square) mile, except for the barren desert of Beersheba ; moreover experts have proved that this ratio, without Jewish immigration, will be higher in fourteen years, and will reach approximately 450 per (square) mile. Remembering that the largest part of the territory of Palestine is mountainous and desert, and that it is poor in industry and in raw materials, it becomes obvious that it will be impossible for Palestine to sustain any more Jewish immigration.

Recommendation No. 3 :

The recommendation of the Committee regarding the making of a declaration that Palestine should be neither an Arab nor a Jewish state, that neither the Arabs should dominate the Jews nor the Jews the Arabs, that every constitutional system which may give the majority a ruling power should be suspended, and also (the Committee's) assertion that

Statement by the Council of the Arab League on the Anglo-American Committee's Report on Palestine

June 1946

1. It appeared, after the appointment of the Committee, that a certain number of its members were partial of the Zionists, since they had in fact been inveterate Zionist propagandists before their appointment to the Committee.

2. It has been discovered that the Committee, or at least some of its members, had come in order to sanction a policy which had been designed in advance, such as its approval of the immigration of a hundred thousand (Jews) this year — neither more nor less — this being the figure which had been suggested by Mr. Truman, President of the United States. This has been particularly demonstrated by the lack of (any) logical connection between the facts which the Committee stated (in its report) and the recommendations which it made (therein).

3. It has become clear that the Committee, due to its hasty study, has not (been able to) get to the root of some of the basic points about the prevailing position in Palestine ; nor has it paid due regard to these (points), (in the same way) as it has not paid due consideration to the emergence of Arab nationalism and its right to life and prosperity. Likewise, it has not duly recognized the right of the Arab League to organize regional relations and interests. For, else, how could (the Committee) make such recommendations in respect to Palestine when it was well aware that these (recommendations) were incompatible with the interest of every State Member of the Arab League.

4. It has become clear that the Committee has not been realistic in its recommendations ; instead, it was swept (along) by emotional currents before studying the economic, military and administrative problems arising out of these recommendations. It has based its recommendations on economic projects which are founded on an unrealized Arab-Zionist co-operation, and has also recommended immigration before investigating its feasibility or its (possible) effect on the life of the Arabs and their natural and legitimate rights.

5. It is a fact that the Committee repeatedly contradicts itself, particularly in respect to principles and fundamentals. For, else, how could the Committee claim that it had adhered to the principles of modern democracy and those of the United Nations Charter, while at the

clamouring for this country and calling for the establishment of a State in it. It is not just and right that this should be imposed upon the Arabs in the name of humanity because the question is one which concerns their country and life, not one of feeling and humanitarianism.

Moreover, this humanitarian aspect is itself a subject for investigation. The period of persecution of the Jews in Europe is over. General Morgan, head of the U.N.R.W.A. organisation in Europe, and a responsible British officer and trustworthy authority, has declared in effect that the conditions of the Jews there is not as it is depicted by Jewish propaganda, and that there is an artificial Jewish movement aiming at Palestine.

In view of these considerations, the Arab people in Palestine express its clear attitude in the matter. It is unable to consent to the proposal of continued Jewish immigration into Palestine during the period of the inquiry, and it holds fast to its natural and acquired right in regard to the final stoppage of Jewish immigration.

Arab Higher Committee.

Jerusalem, 19th January, 1946.

political significance, and the entry of every immigrant brings them a step nearer obtaining a majority and is a factor helping in the occupation of the country and the establishment of the State.

(4) The violation of Great Britain's clear commitments and decisions in regard to the stoppage of Jewish immigration, and the justification of it by the desire to create a peaceful and tranquil atmosphere in which the Commission of Inquiry can operate, constitute a concession to the aggressive demand of the Jews under the pressure of terrorism. This will not conduce to the creation of the desired atmosphere of peace and tranquility but will encourage the Jews to intensify their terroristic activities in order to secure further concessions. Moreover, it is contrary to the frequent assertions of the British Government that it will make no concessions to terrorism.

(5) The Arab people remember that during the numerous disturbances which have marked the history of Palestine in the British era, it put forward just demands based upon firm natural right, among them the stoppage of the flood of Jewish immigration. At that time, however, the British Government did not show a similar desire to create a peaceful and tranquil atmosphere by acceding to any of the just demands of the Arabs ; and this in spite of the violence and recurrence of the disturbances, the number of their victims, the great losses involved in them, their long duration and their profound effects, and in spite too of the manifest right underlying their actions and the justice of their expressed demands. At that time it did not consent to the stoppage of immigration in preparation either for commissions of inquiry or for the London Conference, although the justice of this demand was subsequently admitted by the British Government, in the London Conference and the White Paper of 1939.

(6) The Arab people believe that there has been more than sufficient inquiry into the problem of Palestine, which has had a large share of commissions of inquiry than any other problem in the world, and that the truth of the matter has become clear and there is no need for a further investigation ; they are not therefore prepared to offer a sacrifice which touches its home-country, its clear right and its very existence, for the sake of a new investigation and commission.

(7) As for the humanitarian aspect, Palestine has contributed more than any country in the world for the relief of the Jews. Whatever may be the contribution made by Great Britain and the United States of America, it will not be more than a minute percentage of what Palestine has taken in proportion to its population. It is therefore sheer oppression to demand from Palestine more than it has borne up to now.

The Arab people do not consider that they are called upon to give shelter to a people which is using every means to overwhelm them and destroy their existence in their home-country, and which is openly

Higher Arab Committee's Reply to the British Government's Decision to Allow Jewish Immigration according to the Bevin Declaration, addressed to the High Commissioner of Palestine

January 19, 1946

Your Excellency,

On Saturday, 5th January, 1946, the members of the Arab Higher Committee were summoned to a meeting with Your Excellency, at which Your Excellency made a declaration embodying the contents of the written memorandum in regard to immigration which the British Government communicated on that day to the Arab States.

Following on this interview, the Arab Higher Committee convened a meeting, which was held in Jerusalem on the morning of Wednesday, 9th January, 1946, and was attended by representatives of the various classes of the Arab people, to consider the subject of the abovementioned declaration.

The Arab Higher Committee gave the following reply, which expresses the unanimous opinion of the Arab people of Palestine in the matter :

(1) The Arab people is of the opinion that the question of Jewish immigration into Palestine has been definitely settled by the White Paper, which the British Government issued in 1939 and pledged its honour to fulfil.

(2) In the view of the Arab people the question of Jewish immigration is one of principle, involving their life and survival. They struggled long and endured many sorrows and sacrifices until finally they reached a point at which the British Government admitted their unequivocal right in the matter, and the stoppage of immigration was definitely decided upon. Thus the question of principle, of whether immigration should continue at all, is prior to any question of the number of immigrants who should be permitted. It is impossible for the Arab people to admit any infringement of the principle that immigration should be stopped, irrespective of the number proposed.

(3) What the Jews desire in Palestine is not a refuge and habitation but to become a majority. Their object, which they declare openly and for which they are working, is to occupy a homeland and establish a State. Thus any Jewish immigration, great or small, is of

Now that it has been possible to do away with Nazi and Fascist regimes, persecuted Jews find themselves in the care of the victorious democratic Powers, and there remains no justification for recourse to be had to abnormal measures that run counter to the interest of the people of Palestine and are a permanent cause of disturbance in the country and a threat to peace in the Middle East.

It is known in many circles that a large number of Jews in Palestine desire to emigrate to the United States and other countries and they have manifested their desire in spite of the Zionist terroristic Nazi regime which unfortunately prevails in Palestine, a regime which opposes Government forces and does not allow individuals or groups of Jews the liberty of expressing their views and desires. Does not Your Excellency, in the circumstances, agree that, to grant the request of those who wish to leave Palestine would be nearer to justice than prescribing fresh Jewish immigration ?

The League of the Arab States that maintains with Great Britain and the United States the best friendly relations does not see the justification for a Commission of Inquiry to examine the question of immigration into Palestine, for it will be undertaking an inquiry into a clear case which does not, in the view of the Arab States of the League, call for a fresh examination, as the question has been discussed by previous commissions and has been the subject of conferences and debates the world over.

The Arab League is confident that right is indivisible and that the democratic principles on which the constitution of the United Nations (an organisation comprising the Arab States) is based, leave no room for doubt that the Arabs of Palestine have the right to shape their life and the political destiny of their country as they wish. They desire the independence of Palestine, and they expect its realisation as soon as possible.

The Committee of the Arab League takes this opportunity to affirm their desire for good understanding in all Anglo-Arab relations. It desires that all problems should be approached and resolved in the light of high humanitarian principles which must be set up to overcome the tribulations of the present age and to carry society on to a new age of peace in which the spirit of justice and the interchange of worldly goods for the benefit of all on the basis of equality and brotherhood will prevail.

Moreover events in Palestine during the 27 years that followed the Balfour Declaration have proved that persecution cannot be cured by persecution. The political aim of Zionism, namely the domination over Palestine by becoming a majority therein and making thereof a Jewish State, has caused serious troubles and constant friction between Arabs and Jews, and it has become impossible to reach a plane where the two parties could meet. The dispute between Arabs and Zionists may well lead to one between Arabs and Jews, a thing unknown to Arabs and Moslems who throughout history have been the most tolerant of Jews. Such a dispute will bear the worst consequences to the Jews themselves and to peace in the East.

Your comprehension of these truths in recognising the Arabs' incontestable rights in Palestine and your freedom from any intention that would enable the Jews to set up a Jewish State in Palestine is indeed the true perspective. And the Committee hopes that these democratic principles will be confirmed by allowing the majority to determine the fate of Palestine and to realise the independence of the country in accordance with the undertakings and promises given.

You have referred, in your statement and memoranda conveying it to the Arab States, to your wish that a number of Jews should continue to be allowed admission into Palestine in excess of the 75,000 imposed in the White Paper issued on 17th May, 1939 ; and you wished to consult the Arabs with a view to obtaining their concurrence in the continuance of immigration at the present rate. The Arab States have not been informed of the number of immigrants this rate represents, nor are they aware of the basis on which the present figure was reached, and there is no indication in Your Excellency's statement as to the number which would fall to the United States or the Empire as their share while you suggest fresh immigration to an Arab country.

Furthermore the Committee cannot see in your statement a justification for the demand for fresh immigration into Palestine other than that the demand is the result of Zionist diplomatic pressure in Great Britain and another friendly country. This, in the Arab's view, is not a good reason for them to acquiesce in fresh immigration into Palestine. On the contrary, it is clearly a reason for their rejecting fresh immigration because the Zionists aim at setting up a Zionist State in Palestine, and Zionist leaders, by inducement or pressure, are bent on reaching their goal. The Arab States are unable to agree to immigration based on Zionist pressure.

Jewish persecution had reached a high pitch when Great Britain, on its own initiative and according to its appreciation of its responsibilities to the Arabs and Jews laid down the policy set out in the 1939 White Paper and it undertook definitely the stoppage of Jewish immigration in 1944. It allowed 75,000 immigrants as a decisive and remedical measure for the abnormal conditions then prevailing, on condition that the number of illegal immigrants would be deducted from that number.

Arab States' Reply to the Bevin Declaration of Policy

with respect to Palestine

December 1945.

The States that form the Arab League have taken cognisance of Your Excellency's statement on Palestine delivered on the 13th November to Parliament ; and the Committee of the League has before it the said statement together with the memorandum conveying it to the Governments of the Arab States severally.

The Committee appreciates the care the British Government has taken in pursuance of its undertaking of 1939 to consult with the Arab States on the affairs of Palestine, as the direction of the affairs of Palestine bears directly on the present and future interests of the Arab States. The Committee realises from the context of the statement the efforts that have been made for a thorough understanding of the Palestine question, and indeed the Jewish question, in all its numerous aspects; and the Committee appreciates your estimate of the rights of the Arabs past and present.

The Committee also appreciates the distinction you make between the Jewish question and the Zionist question, as well as your desire to help European and other Jews who have been persecuted during the Nazi and Fascist regimes so that they may be able to live in their respective homelands in peace and without anxiety. This humanitarian endeavour, worthy in itself, is all the more so because it prepares the way for a lasting peace ; but an old injustice cannot be cured by a new injustice and persecution cannot be removed by the substitution therefore of another persecution. If Zionism were to achieve its aims the Arabs would be deprived of their homeland, of their national rights and of the democratic principle which gives them the right of self-determination in the land which they inherited from their fathers from time immemorial. That would be persecution of the Arabs in no way less severe than that of the Jews of which the world now complains.

It is fortunate that the victory of democracy which destroyed Nazism and Fascism has opened the way for the treatment of the Jewish question on democratic principles of freedom of faith and worship accorded to the nationals of any country. It therefore paves the way for persecuted and expelled Jews to return to their homelands where they will now form part of the society they have helped to set up according to their civilisation and customs.

Concurrent Resolution of the Congress of the United States

December 19, 1945.

79th Congress
1st Session

S. Con. Res.. 44

CONCURRENT RESOLUTION

Whereas the sixty-seventh Congress of the United States on June 30, 1922, unanimously resolved « That the United States of America favours the establishment in Palestine of a National Home for the Jewish people, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of Christian and all other non-Jewish communities in Palestine, and that the Holy Places and religious buildings and sites in Palestine shall be adequately protected » ; and

Whereas the ruthless persecution of the Jewish people in Europe has clearly demonstrated the need for a Jewish homeland as a haven for the large numbers who have become homeless as a result of this persecution ; and

Whereas these urgent necessities are evidenced by the President's request for the immediate right of entry into Palestine of one hundred thousand additional Jewish refugees ; and

Whereas the influx of Jewish immigration into Palestine is resulting in its improvement in agricultural, financial, hygienic and general economic conditions ; and

Whereas the President and the British Prime Minister have agreed upon the appointment of a « Joint Anglo-American Committee of Enquiry » to examine conditions in Palestine as they bear upon the problem of Jewish immigration and the Jewish situation in Europe and have requested a report within one hundred and twenty days :
THEREFORE BE IT

Resolved by the Senate (the House of Representatives concurring), that the interest shown by the President in the solution of this problem is hereby commended and that the United States shall use its good offices with the mandatory power to the end that Palestine shall be opened for free entry of Jews into that country to the maximum of its agricultural and economic potentialities, and that there shall be full opportunity for colonization and development, so that they may freely proceed with the upbuilding of Palestine as the Jewish national home and, in association with all elements of the population, establish Palestine as a democratic commonwealth in which all men, regardless of race or creed, shall have equal rights.

wish to make it clear that the Palestine problem is not one which can be settled by force and that any attempt to do so by any party will be resolutely dealt with. It must be settled by discussion and conciliation and there can be no question of allowing an issue to be forced by violent conflict.

19. We have confidence that if this problem is approached in the right spirit by Arabs and Jews not only will a solution be found to the Palestine question, just to both parties, but a great contribution will be made to stability and peace in the Middle East.

20. Finally, the initiative taken by His Majesty's Government and the agreement of the United States Government to co-operate in dealing with the whole problem created by Nazi aggression is a significant sign of their determination to deal with the problem in a constructive way and a humanitarian spirit. But I must emphasise that the problem is not one which can be dealt with only in relation to Palestine : it will need a united effort by the Powers to relieve the miseries of these suffering peoples.

a. Seeing to it that (these) two States, or either of them or (any of) their citizens, are not permitted to (have) any new economic concession.

b. Giving no support to their special interests in any international organization.

c. Moral boycott.

d. Considering the abolition of any concessions which they may have in the Arab countries.

e. Lodging a complaint to the Security Council and the (General Assembly of the) United Nations.

are at present held to restrict immigration into Palestine and after consulting the representatives of the Arabs and Jews submit proposals for dealing with these problems. It will be necessary for His Majesty's Government both to take action with a view to securing some satisfactory interim arrangement and also to devise a policy for permanent application thereafter .

14. This inquiry will facilitate the finding of a solution which will in turn facilitate the arrangement placing Palestine under trusteeship.

15. So far as Palestine is concerned it will be clear that His Majesty's Government cannot divest themselves of their duties and responsibilities under the Mandate while the Mandate continues. They propose in accordance with their pledges, to deal with the question in three stages :

(I) They will consult the Arabs with a view to an arrangement which will ensure that, pending the ad hoc interim recommendations which the committee of inquiry will make in the matter, there is no interruption of Jewish immigration at the present monthly rate.

(II) After considering ad hoc interim recommendations of the committee of inquiry, they will explore with the parties concerned, the possibility of devising other temporary arrangements for dealing with the Palestine problem until a permanent solution of it can be reached.

(III) They will prepare a permanent solution for submission to the United Nations and if possible an agreed one.

16. The House will realise that we have inherited, in Palestine, a most difficult legacy and our task is greatly complicated by the undertakings, given at various times to various parties, which we feel ourselves bound to honour. Any violent departure without adequate consultation would not only afford grounds for a charge of breach of faith against His Majesty's Government but would probably cause serious reactions throughout the Middle East and would arouse widespread anxiety in India.

17. His Majesty's Government are satisfied that the course which they propose to pursue in the immediate future is not only that which is in accordance with their obligations but is also that which in the long view is in the best interests of both parties. It will in no way prejudice either the action to be taken on the recommendations of the committee of inquiry or the terms of the trusteeship agreement which will supersede the existing Mandate and will therefore control ultimately policy in regard to Palestine.

18. His Majesty's Government in making this new approach,

(I) To examine the political, economic and social conditions in Palestine as they bear upon the problem of Jewish immigration and settlement therein and the well-being of the peoples now living therein.

(II) To examine the position of the Jews in those countries in Europe where they have been victims of Nazi and Fascist persecution, and the practical measures taken or contemplated to be taken in those countries to enable them to live free from discrimination and oppression and to make estimates of those who wish or will be impelled by their conditions to migrate to Palestine or other countries outside Europe.

(III) To hear the views of competent witnesses and to consult representatives of Arabs and Jews on the problems of Palestine as such problems are affected by conditions subject to examination under paragraph (I) and paragraph (II) above and by other relevant facts and circumstances, and to make recommendations to His Majesty's Government and the Government of the United States for ad hoc interim handling of these problems as well as permanent solution.

(IV) To make such other recommendations to His Majesty's Government and the Government of the United States as may be necessary to meet the immediate needs arising from conditions and examination under paragraph (II) above my remedial action in the European countries in question or by provision of facilities for immigration to and settlement in countries outside Europe.

11. The procedure of the committee wil be determined by the committee themselves and it will be open to them, if they think fit, to deal simultaneously through the medium of sub-committees with their various terms of reference.

12. The committee will be invited to deal with the matters referred to in their terms of reference with the utmost expedition. In complying with the second and fourth paragraphs of their terms of reference, the committee will presumably take such steps as they consider necessary in order to inform themselves of the character and magnitude of the problem created by the war. They will also give consideration to the problem of settlement in Europe and to possible countries of disposal. In the light of these investigations they will make recommendations to the two governments for dealing with the problem in the interim until such time as a permanent solution can be submitted to the appropriate organ of the United Nations.

13. The recommendations of a committee of inquiry such as will now be set up will also be of immense help in arriving at a solution of the Palestine problem. The committee will in accordance with the first and third paragraphs of their terms of reference make an examination on the spot of the political, economic and social conditions which

The whole history of Palestine since the Mandate was granted has been one of continual friction between the two races, culminating at intervals in serious disturbances.

6. The fact has to be faced that since the introduction of the Mandate it has been impossible to find common ground between Arabs and Jews. The differences in religion and in language, in cultural and social life, in ways of thought and conduct are difficult to reconcile. On the other hand, both communities lay claim to Palestine one on the ground of a millenum of occupation and the other on the ground of historic association coupled with the undertaking given in the First World War to establish a Jewish home. The task that has to be accomplished now is to find means to reconcile these divergencies.

7. The repercussions of the conflict have spread far beyond the small land in which it has arisen. The Zionist cause has strong supporters in the United States, in Great Britain, in the Dominions and elsewhere ; civilisation has been appalled by the sufferings which have been inflicted in recent years on the persecuted Jews of Europe. On the other side of the picture, the cause of the Palestinian Arabs has been espoused by the whole Arab world and more lately has become a matter of keen interest to their 90 million co-religionists in India. In Palestine itself there is always the risk of disturbances on the part of one community or the other, and such disturbances are bound to find their reflection in a much wider field. Considerations not only of equity and of humanity but also of international amity and world peace are thus involved in any search for a solution.

8. In dealing with Palestine all parties have declared commitments. These are the commitments imposed by the Mandate itself, and various statements of policy which have been made by His Majesty's Government in the course of the last 25 years. Further, the United States Government themselves have undertaken that no decision should be taken in respect to what in their opinion, affects the basic situation in Palestine without full consultation both with Arabs and Jews.

9. Having regard to the whole situation and the fact that it has caused this world-wide interest which affects both Arabs and Jews, His Majesty's Government decided to invite the Government of the United States to co-operate with them in setting up a joint Anglo-American Committee of Inquiry, under a rotating chairmanship, to examine the question of European Jewry and to make a further review of the Palestine problem in the light of that examination. I am glad to be able to inform the House that the Government of the United States have accepted this invitation.

10. The terms of reference of the committee of inquiry will be as follows :

The Bevin Declaration of Policy in Palestine

made in the House of Commons

November 13, 1945.

1. His Majesty's Government have been giving serious and continuous attention to the whole problem of the Jewish community that has arisen as a result of Nazi persecution in Germany, and the conditions arising therefrom.

2. It is unfortunately true that until conditions in Europe become stable the future of a large number of persons of many races, who have suffered under this persecution, cannot finally be determined. The plights of victims of Nazi persecution, among whom were a large number of Jews, is unprecedented in the history of the world. His Majesty's Government are taking every step open to them to try to improve the lot of these unfortunate people. The Jewish problem is a great human one. We cannot accept the view that the Jews should be driven out of Europe and should not be permitted to live again in these countries without discrimination and contribute their ability and talent toward rebuilding the prosperity of Europe. Even after we have done all we can in this respect it does not provide a solution of the whole problem.

3. There have recently been demands made upon us for large scale immigration into Palestine. Palestine, while it may be able to make a contribution, does not by itself provide sufficient opportunity for grappling with the whole problem. His Majesty's Government are anxious to explore every possibility which will result in giving the Jews a proper opportunity for revival.

4. The problem of Palestine is internationally a very difficult one. The Mandate for Palestine requires the Mandatory to facilitate Jewish immigration and to encourage close settlement by Jews on the land, while ensuring that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced thereby. His Majesty's Government have thus a dual obligations, to the Jews on the one side and to the Arabs on the other.

5. The lack of any clear definition of this dual obligation has been the main cause of the trouble which has been experienced in Palestine during the past 26 years. His Majesty's Government have made every effort to devise some arrangement which would enable Arabs and Jews to live together in peace and to co-operate for the welfare of the country but all such efforts have been unavailing. Any arrangement acceptable to one party has been rejected as unacceptable to the other.

Letter from President Franklin Roosevelt to King Abdul Aziz Bin Saud concerning the Attitude of the American Government toward Palestine

Dated April 5, 1945

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

April 5, 1945

Great and Good Friend,

I have received the communication which Your Majesty sent me under date of March 10, 1945, in which you refer to the question of Palestine and to the continuing interest of Arabs in current developments affecting that country.

I am gratified that Your Majesty took this occasion to bring your views on this question to my attention and I have given the most careful attention to the statements which you make in your letter. I am also mindful of the memorable conversation which we had not so long ago and in the course of which I had an opportunity to obtain so vivid an impression of Your Majesty's sentiments on this question.

Your Majesty will recall that on previous occasion I communicated to you the attitude of the American Government toward Palestine and made clear our desire that no decision be taken with respect to the basic situation in that country without full consultation with both Arabs and Jews. Your Majesty will also doubtless recall that during our recent conversation I assured you that I would take no action, in my capacity as Chief of the Executive Branch of this Government, which prove hostile to the Arab people.

It gives pleasure to renew to Your Majesty the assurances which you have previously received regarding the attitude of my Government and my own, as Chief Executive, with regard to the question of Palestine and inform you that the policy of this Government in this respect is unchanged.

I desire also at this time to send you my best wishes for Your Majesty's continued good health and for the welfare of your people.

Your Good Friend,

(s) *Franklin D. Roosevelt.*

His Majesty
Abdul Aziz Bin Abdul Rahman Al Faisal Al Saud
King of Saudi Arabia
Riyadh

Here we have halted half-way, irresolute between conflicting policies. But there is surely neither hope nor meaning in a « Jewish National Home » unless we are prepared to let Jews, if they wish, enter this tiny land (Palestine) in such numbers as to become a majority. There was a strong case for this before the war. There is an irresistible case now, after the unspeakable atrocities of the cold and calculated German Nazi plan to kill all Jews in Europe. Here, too, in Palestine, surely is a case, on human grounds and to promote a stable settlement, for transfers of population. Let the Arabs be encouraged to move out, as the Jews move in. Let them be compensated handsomely for their land, and let their settlement elsewhere be carefully organised and generously financed. The Arabs have many wide territories of their own ; they must not claim to exclude the Jews from this small area of Palestine, less than the size of Wales. Indeed, we should re-examine also the possibility of extending the present Palestinian boundaries, by agreement with Egypt, Syria or Transjordan. Moreover, we should seek to win the full sympathy and support both of the American and Russian Governments for the execution of this Palestinian policy.

/ This was adopted by the Labour Party Conference, December 1944.

Resolution of Democratic National Convention,

July 24, 1944

« We favour the opening of Palestine to unrestricted Jewish immigration and colonization, and such a policy as to result in the establishment there of a free and democratic Jewish commonwealth ».

Resolutions on Palestine of Democratic and Republican Parties of the United States adopted at their respective National Conventions in 1944.

Resolution of Republican National Convention, June 27, 1944

« In order to give refuge to millions of distressed Jewish men, women, and children driven from their homes by tyranny, we call for the opening of Palestine to their unrestricted immigration and land ownership, so that in accordance with the full intent and purpose of the Balfour Declaration of 1917 and the resolution of a Republican Congress in 1922, Palestine may be constituted as a free and democratic commonwealth. We condemn the failure of the President to insist that the mandatory of Palestine carry out the provision of the Balfour Declaration and of the Mandate while he pretends to support them ».

Authorized Press release of President Franklin D. Roosevelt of the United States on the subject of the White Paper of 1939.

Washington, March 16, 1944.

« The American Government has never given its approval to the White Paper of 1939. The President is happy that the doors of Palestine are today open to Jewish refugees, and that when future decisions are reached, full justice will be done to those who seek a Jewish National Home, for which our Government and the American people have always had the deepest sympathy and today more than ever, in view of the tragic plight of hundreds of thousands of homeless Jewish refugees ».

Eretz Israel as a prosperous land with a Jewish population of nearly 600,000 now already representing the beginning of a Jewish Commonwealth on its own soil. We therefore, demand in the name of the Jewish people :

a) The issuance of a declaration by the United Nations expressing assurance that Eretz Israel be declared a Jewish Commonwealth.

b) The control of immigration into Eretz Israel shall be vested wholly in the hands of the Jewish Agency for Palestine.

c) The immediate abolition of the White Paper which is a contradiction of the Balfour Declaration. It is totally opposed, in word and spirit, to the Mandate of the League of Nations. In fact, the authoritative body of the League of Nations itself declared the White Paper illegal.

Palestine Program of the Religious National Orthodox Bloc of the American Jewish Conference, 1943

PREAMBLE Abridged

At this time, when the greatest effort in history is being made to right the wrongs committed against small and weak peoples and to guarantee their protection in the future, we the Jews of America, demand the immediate cessation of the wanton slaughter of our fellow Jews throughout Nazi-occupied Europe and elsewhere and that immediate steps be taken to rescue the helpless victims who can and must be saved ; we demand that the injustice done to the Jewish people centuries ago by devastation of their land and dispersion of their people throughout the world be righted. To this end we submit the following for consideration:

ERETZ ISRAEL :

The demand that Eretz Israel be returned to the Jewish people not only proclaims the historic yearning of our people to return to nationhood, but also is the very foundation of the Jewish religion. God has assured us through the Prophets in clearest terms that Eretz Israel will again belong to the Jews. The daily prayers of the Jews are replete with supplications and hopes for the return to Eretz Israel. The Jews have waited 1874 years that God's promise to suffering Israel be fulfilled, and now, when the opportunity is here for the establishment of freedom and justice on earth, under the inevitable victory of the United Nations, we ask that this be the historic moment when justice to an ancient people, suffering without cause or reason, be accomplished. Eretz Israel is the only hope of millions, of Jews, victims of Nazi barbarism : the only solutoin to the homelessness of our people. With the establishment of a Jewish Commonwealth in its own soil of Eretz Israel, will the Jewish people have the fullest opportunity for the complete observance of the tenets of the Jewish religion and traditions. Eretz Israel is a Jewish Commonwealth, therefore, is the only solution to the all inclusive centuries-old problem of the Jewish people.

The historic connection between Eretz Israel and the Jewish people was legally recognized by the League of Nations in the Mandate for Palestine. Since then the Jewish people succeeded in reconstructing

* Source : Central Zionist Archives Jerusalem, N 5/758.

Labour Party Conference Resolution, 1943 (3)

This Conference gives renewed expression to the horror and indignation with which all civilized mankind witnesses Hitler's bestial campaign of extermination of European Jewry, and declares that the work of salvation must be on a scale proportionate to this unparalleled crime. It urges the Governments of those of the United Nations which are in a position to admit victims of this terror to do so, and to encourage neutral States to similar action by example and, where necessary, financial and other guarantees.

The Conference declares that victory must ensure for the Jews full civil, political and economic equality and their national rights. It reaffirms the traditional policy of the British Labour Party in favour of building Palestine as the Jewish National Home. It asks that the Jewish Agency be given authority to make the fullest use of the economic capacity of the country, absorb immigrants and to develop the country, including the development of unoccupied and undeveloped lands. It demands for the Jewish people an equal status among the free nations of the world. It urges the National Executive Committee to take all possible steps to combat the growth of anti-Semitism as a factor, the development of which is vitally connected with the Nazi and Fascist outlook.

(Labour Party Conference Resolutions, London, 1943).

pose of the Balfour Declaration and the Mandate which « recognizing the historical connection of the Jewish people with Palestine » was to afford them the opportunity, as stated by President Wilson, to found there a Jewish Commonwealth.

The Conference affirms its unalterable rejection of the White Paper of May 1939 and denies its moral or legal validity. The White Paper seeks to limit, and in fact to nullify Jewish rights to immigration and settlement in Palestine, and, as stated by Mr. Winston Churchill in the House of Commons in May 1939, constitutes « a breach and repudiation of the Balfour Declaration ». The policy of the White Paper is cruel and indefensible in its denial of sanctuary to Jews fleeing from Nazi persecution ; and at a time when Palestine has become a focal point in the war front of the United Nations, and Palestine Jewry must provide all available manpower for farm and factory and camp, it is in direct conflict with the interests of the allied war effort.

7. In the struggle against the forces of aggression and tyranny, of which Jews were the earliest victims, and which now menace the Jewish National Home, recognition must be given to the right of the Jews of Palestine to play their full part in the war effort and in the defense of their country, through a Jewish military force fighting under its own flag and under the high command of the United Nations.

8. The Conference declares that the new world order that will follow victory cannot be established on foundations of peace, justice and equality, unless the problem of Jewish homelessness is finally solved.

The Conference urges that the gates of Palestine be opened ; that the Jewish Agency, be vested with control of immigration into Palestine and with the necessary authority for upbuilding the country, including the development of its unoccupied and uncultivated lands ; and that Palestine be established as a Jewish Commonwealth integrated in the structure of the new democratic world.

Then and only then will the age-old wrong to the Jewish people be righted.

The Zionist (Baltimore) Programme

May 11, 1942

1. American Zionists assembled in this Extraordinary Conference reaffirm their unequivocal devotion to the cause of democratic freedom and international justice to which the people of the United States, allied with the other United Nations, have dedicated themselves, and give expression to their faith in the ultimate victory of humanity and justice over lawlessless and brute force.

2. This Conference offers a message of hope and encouragement to their fellow Jews in the Ghettos and concentration camps of Hitler-dominated Europe and prays that their hour of liberation may not be far distant.

3. The Conference sends its warmest greetings to the Jewish Agency Executive in Jerusalem, to the Wa'ad Leumi, and to the whole Yishuv in Palestine, and expresses its profound admiration for their steadfastness and achievements in the face of peril and great difficulties. The Jewish men and women in field and factory, and the thousands of Jewish soldiers of Palestine in the Near East who have acquitted themselves with honor and distinction in Greece, Ethiopia, Syria, Libya and on the other battlefields, have shown themselves worthy of their people and ready to assume the rights and responsibilities of nationhood.

4. In our generation, and in particular in the course of the past twenty years, the Jewish people have awakened and transformed their ancient homeland ; from 50,000 at the end of the last war their numbers have increased to more than 500,000. They have made the waste places to bear fruit and the desert to blossom. Their pioneering achievements in agriculture and in industry, embodying new patterns of cooperative endeavour, have written a notable page in the history of colonialization.

5. In the new values thus created, their Arab neighbors in Palestine have shared. The Jewish people in its own work of national redemption welcomes the economic, agricultural and national development of the Arab peoples and states. The Conference reaffirms the stand previously adopted at Congresses of the World Zionist Organization, expressing the readiness and the desire of the Jewish people for full cooperation with their Arab neighbors.

6. The Conference calls for the fulfilment of the original pur-

« The first period of the war has demonstrated the great tragedy of the Jewish people. Weakest of all peoples by reason of their homelessness and of their being a minority everywhere, the Jews have always been an easy target for reactionary and Fascist aggression. They have now become in the territories under Nazi domination the victims of the most cruel oppression in their long and tragic history. Thousands have been murdered, millions uprooted, and the basis of Jewish economic life destroyed. After the war the world will be confronted by a mass migration of Jews on an unprecedented scale from Eastern and Central Europe.

This Conference declares that in order to remove the root cause of Jewish suffering and to ensure the existence and free development of the Jewish people, international assistance should be given for the continued growth of the Jewish National Home in Palestine by immigration and settlement. The Jewish people should be allowed to make the most of the economic capacity of the country to absorb the immigrants. In thus reaffirming the traditional support of the re-establishment of the Jewish National Home, in Palestine, the Conference stresses the special obligations incumbent upon Great Britain under the Balfour Declaration and the Mandate and reiterates its conviction that this policy provides the basis for continued and increasing peaceful co-operation between the Jewish and Arab peoples in Palestine».

The Conference then reaffirmed the Resolution on Palestine of the Southport Conference, above quoted, and continued :

The Conference requests the Parliamentary Labour Party to continue its policy with a view to rescinding the policy of the White Paper of May, 1939.

The Conference further declares that no real peace settlement is possible without repairing the wrongs done to the Jewish people. The new international order after the war must ensure for the Jews, along with other minorities, effective international guarantees for their civil, political, and economic equality, and for their national rights.

The Conference declares that the Jewish people should be adequately represented when the Peace Conferenc comes to consider the problems affecting them ».

(Labour Party Conference Resolutions, Bournemouth, 1940).

Labour Party Conference Resolution, 1939

This Conference endorses the stand taken by the Parliamentary Labour Party against the Government's statement of Policy on Palestine (the 1939 White Paper). It declares that the White Paper, by imposing minority status on the Jews, by departing from the principles of economic absorptive capacity governing Jewish immigration ; by making Jewish entry dependent upon Arab consent, and by restricting Jewish land settlement, violates the solemn pledges contained in the Balfour Declaration and in the Mandate. The policy of the White Paper represents a further surrender to aggression, places a premium on violence and terror, and is a set-back to the progressive forces among both Arabs and Jews. It also imposes new and intolerable restrictions on Jewish immigration at a moment when racial persecution increasingly divides the other countries of the world into those which Jews are forbidden to enter and those in which they find it impossible to live.

This Conference reaffirms the traditional support given by the British Labour Movement to the re-establishment of a National Home for the Jewish people in Palestine. It recognizes that considerable benefits have accrued to the Arab masses as a result of Jewish immigration and settlement. This Conference is convinced that under the policy of the Balfour Declaration and the Mandate, the possibility exists for continued and peaceful co-operation between the Jewish and the Arab peoples of Palestine.

This Conference calls upon the Government to rescind the White Paper policy ad re-open the gates of Palestine for Jewish immigration in accordance with the country's economic absorptive capacity.

(Labour Party Conference Resolutions, Southport, 1939).

III — LAND

16. The Administration of Palestine is required, under Article 6 of the Mandate, « while ensuring that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced », to encourage « close settlement by Jews on the land », and no restriction has been imposed hitherto on the transfer of land from Arabs to Jews. The Reports of several expert Commissions have indicated that, owing to the natural growth of the Arab population and the steady sale in recent years of Arab land to Jews, there is now in certain areas no room for further transfers of land whilst in some other areas such transfers of land must be restricted if Arab cultivators are to maintain their existing standard of life and a considerable landless Arab population is not seen to be created. In these circumstances, the High Commissioner will be given general powers to prohibit and regulate transfers of land. These powers will date from the publication of this statement of policy and the High Commissioner will retain them throughout the transitional period.

17. The policy of the Government will be directed towards the development of the land and the improvement, where possible, of methods of cultivation. In the lights of such development it will be open to the High Commissioner, should be satisfied that the « rights and position » of the Arab population will be duly preserved, to review and modify any orders passed relating to the prohibition or restriction of the transfer of land.

18. In framing these proposals His Majesty's Government have sincerely endeavoured to act in strict accordance with their obligations under the Mandate to both the Arabs and the Jews. The vagueness of the phrases employed in some instances to describe these obligations has led to controversy and has made the task of interpretation difficult. His Majesty's Government cannot hope to satisfy the partisans of one party or the other in such controversy as the Mandate has aroused. Their purpose is to be just as between the two peoples in Palestine whose destines in that country have been affected by the great events of recent years, and who, since they live side by side, must learn to practise mutual tolerance, goodwill and co-operation. .In looking to the future, His Majesty's Government are not blind to the fact that some events of the past make the task of creating these relations difficult ; but they are encouraged by the knowledge that at many times and in many places in Palestine during recent years the Arab and Jewish inhabitants have lived in friendship together. Each community has much to contribute to the welfare of their common land, and each must earnestly desire peace in which to assist in increasing the well-being of the whole people of the country. The responsibility which falls on them, no less than upon His Majesty's Government, to co-operate together to ensure peace is all the more solemn because their country is revered by many millions of Moslems, Jews and Christians throughout the world who pray for peace in Palestine and for the happiness of her people.

Government, abruptly to stop further immigration would be unjust to the Jewish National Home, above all, His Majesty's Government are conscious of the present unhappy plight of large numbers of Jews who seek a refuge from certain European countries, and they believe that Palestine can and should make a further contribution to the solution of this pressing world problem. In all these circumstances, they believe that they will be acting consistently with their Mandatory obligations to both Arabs and Jews, and in the manner best calculated to serve the interests of the whole people of Palestine, by adopting the following proposals regarding immigration :

(1) Jewish immigration during the next five years will be at a rate which, if economic absorptive capacity permits, will bring the Jewish population up to approximately one-third of the total population of the country. Taking into account the expected natural increase of the Arab and Jewish population, and the number of illegal Jewish immigrants now in the country, this would allow of the admission, as from the beginning of April this year, of some 75,000 immigrants over the next five years. These immigrants would, subject to the criterion of economic absorptive capacity, be admitted as follows :

(a) For each of the next five years a quota of 10,000 Jewish immigrants will be allowed, on the understanding that a shortage in any one year may be added to the quotos for subsequent years, within the five-year period, if economic absorptive capacity permits.

(b) In addition, as a contribution towards the solution of the Jewish refugee problem, 25,000 refugees will be admitted as soon as the High Commissioner is satisfied that adequate provision for their maintenance is ensured, special consideration being given to refugee children and dependants.

(2) The existing machinery for ascertaining economic absorptive capacity will be retained, and the High Commissioner will have the ultimate responsibility for deciding the limits of economic capacity. Before each periodic decision is taken, Jewish and Arab representatives will be consulted.

(3) After the period of five years no further Jewish immigration will be permitted unless the Arabs of Palestine are prepared to acquiesce in it.

(4) His Majesty's Government are determined to check illegal immigration, and further preventive measures are being adopted. The numbers of any Jewish illegal immigrants who, despite these measures, may succeed in coming into the country and cannot be deported will be deducted from the yearly quotas.

15. His Majesty's Government are satisfied that, when the immigration over five years which is now contemplated has taken place, they will not be justified in facilitating, nor will they be under any obligation to facilitate, the further development of the Jewish National Home by immigration regardless of the wishes of the Arab population.

intense Arab apprehension. The methods employed by Arab terrorists against fellow-Arabs and Jews alike must receive unqualified condemnation. But it cannot be denied that fear of indefinite Jewish immigration is widespread amongst the Arab population and that this fear has made possible disturbances which have given a serious setback to economic progress, depleted the Palestine exchequer, rendered life and property insecure, and produced a bitterness between the Arab and Jewish populations which is deplorable between citizens of the same country. If in these circumstances immigration is continued up to the economic absorptive capacity of the country, regardless of all other considerations, a fatal enmity between the two peoples will be perpetuated, and the situation in Palestine may become a permanent source of friction amongst all peoples in the Near and Middle East. His Majesty's Government cannot take the view that their obligations under the Mandate, or considerations of common sense and justice, require that they should ignore these circumstances in framing immigration policy.

13. In the view of the Royal Commission the association of the policy of the Balfour Declaration with the Mandate system implied the belief that Arab hostility to the former would sooner or later be overcome. It has been the hope of British Governments ever since the Balfour Declaration was issued that in time the Arab population, recognizing the advantages to be derived from Jewish settlement and development in Palestine, would become reconciled to the further growth of the Jewish National Home. This hope has not been fulfilled. The alternatives before His Majesty's Government are either (i) to seek to expand the Jewish National Home indefinitely by immigration, against the strongly expressed will of the Arab people of the country ; or (ii) to permit further expansion of the Jewish National Home by immigration only if the Arabs are prepared to acquiesce in it. The former policy means rule by force. Apart from other considerations, such a policy seems to His Majesty's Government to be contrary to the whole spirit of Article 22 of the Covenant of the League of Nations, as well as to their specific obligations to the Arabs in the Palestine Mandate. Moreover, the relations between the Arabs and the Jews in Palestine must be based sooner or later on mutual tolerance and goodwill ; the peace, security and progress of the Jewish National Home itself require this. Therefore His Majesty's Government, after earnest consideration, and taking into account the extent to which the growth of the Jewish National Home has been facilitated over the last twenty years, have decided that the time has come to adopt in principle the second of the alternatives referred to above.

14. It has been urged that all further Jewish immigration into Palestine should be stopped forthwith. His Majesty's Government cannot accept such a proposal. It would damage the whole of the financial and economic system of Palestine and thus affect adversely the interests of Arab and Jews alike. Moreover, in the view of His Majesty's

rease the powers and responsibilities of municipal corporations and local councils.

II — IMMIGRATION

12. Under Article 6 of the Mandate, the Administration of Palestine, « while ensuring that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced », is required to « facilitate Jewish immigration under suitable conditions ». Beyond this, the extent to which immigration into Palestine is to be permitted is nowhere defined in the Mandate. But in the Command Paper of 1922 it was laid down that for the fulfilment of the policy of establishing a Jewish National Home.

« It is necessary that the Jewish community in Palestine should be able to increase its numbers by immigration. This immigration cannot be so great in volume as to exceed whatever may be the economic capacity of the country at the time to absorb new arrivals. It is essential to ensure that the immigrants should not be a burden upon the people of Palestine as a whole, and that they should not deprive any section of the present population of their employment ».

In practice, from that date onwards until recent times, the economic absorptive capacity of the country has been treated as the sole limiting factor, and in the letter which Mr. Ramsay MacDonald, as Prime Minister, sent to Dr. Weizmann in February 1931 it was laid down as a matter of policy that economic absorptive capacity was the sole criterion. This interpretation has been supported by resolutions of the Permanent Mandates Commission. But His Majesty's Government do not read either the Statement of Policy of 1922 or the letter of 1931 as implying that the Mandate requires them, for all time and in all circumstances, to facilitate the immigration of Jews into Palestine subject only to consideration of the country's economic absorptive capacity. Nor do they find anything in the Mandate or in subsequent Statements of Policy to support the view that the establishment of a Jewish National Home in Palestine cannot be effected unless immigration is allowed to continue indefinitely. If immigration has an adverse effect on the economic position in the country, it should clearly be restricted ; and equally, if it has a seriously damaging effect on the political position in the country, that is a factor that should not be ignored. Although it is not difficult to contend that the large number of Jewish immigrants who have been admitted so far have been absorbed economically, the fear of the Arabs that this influx will continue indefinitely until the Jewish population is in a position to dominate them has produced consequences which are extremly grave for Jews and Arabs alike and for the peace and prosperity of Palestine. The lamentable disturbances of the past three years are only the latest and most sustained manifestation of this

regarding the establishment of an elective legislature. Nevertheless they would regard this as an appropriate constitutional development, and, should public opinion in Palestine hereafter show itself in favour of such a development, they will be prepared, provided that local conditions permit, to establish the necessary machinery.

(6) At the end of five years from the restoration of peace and order, an appropriate body representative of the people of Palestine and of His Majesty's Government will be set up to review the working of the constitutional arrangements during the transitional period and to consider and make recommendations regarding the constitution of the independent Palestine State.

(7) His Majesty's Government will require to be satisfied that in the treaty contemplated by sub-paragraph (1) or in the constitution contemplated by sub-paragraph (6) adequate provision has been made for :

(a) The security of, and freedom of access to, the Holy Places, and the protection of the interests and property of the various religious bodies.

(b) The protection of the different communities in Palestine in accordance with the obligations of His Majesty's Government to both Arabs and Jews and for the special position in Palestine of the Jewish National Home.

(c) Such requirements to meet the strategic situation as may be regarded as necessary by His Majesty's Government in the light of the circumstances then existing.

His Majesty's Government will also require to be satisfied that the interests of certain foreign countries in Palestine, for the preservation of which they are at present responsible, are adequately safeguarded.

(8) His Majesty's Government will do everything in their power to create conditions which will enable the independent Palestine State to come into being within ten years. If, at the end of ten years, it appears to His Majesty's Government that, contrary to their hope, circumstances require the postponement of the establishment of the independent State, they will consult with representatives of the people of Palestine, the Council of the League of Nations and the neighbouring Arab States before deciding on such a postponement. If His Majesty's Government come to the conclusion that postponement is unavoidable, they will invite the co-operation of these parties in framing plans for the future with a view to achieving the desired objective at the earliest possible date.

11. During the transitional period steps will be taken to inc-

the Government, and understanding and co-operation amongst them are growing. It will be the constant endeavour of His Majesty's Government to promote good relations between the Arabs and the Jews.

10. In the light of these considerations His Majesty's Government make the following declaration of their intentions regarding the future government of Palestine :

(1) The objective of His Majesty's Government is the establishment within ten years of an independent Palestine State in such treaty relations with the United Kingdom as will provide satisfactorily for the commercial and strategic requirements of both countries in the future. This proposal for the establishment of the independent State would involve consultations with the Council of the League of Nations with a view to the termination of the Mandate.

(2) The independent State should be one in which Arabs and Jews share in government in such a way as to ensure that the essential interests of each community are safeguarded.

(3) The establishment of the independent State will be preceded by a transitional period throughout which His Majesty's Government will retain responsibility for the government of the country. During the transitional period the people of Palestine will be given an increasing part in the government of their country. Both sections of the population will have an opportunity to participate in the machinery of government, and the process will be carried on whether or not they both avail themselves of it.

(4) As soon as peace and order have been sufficiently restored in Palestine steps will be taken to carry out this policy of giving the people of Palestine an increasing part in the government of their country, the objective being to place Palestinians in charge of all the Departments of Government, with the assistance of British advisers and subject to the control of the High Commissioner. With this object in view His Majesty's Government will be prepared immediately to arrange that Palestinians shall be placed in charge of certain Departments, with British advisers. The Palestinian heads of Departments will sit on the Executive Council which advises the High Commissioner. Arab and Jewish representatives will be invited to serve as heads of Departments approximately in proportion to their respective populations. The number of Palestinians in charge of Departments will be increased as circumstances permit until all heads of Departments are Palestinians, exercising the administrative and advisory functions which are at present performed by British officials. When that stage is reached consideration will be given to the question of converting the Executive Council into a Council of Ministers with a consequential change in the status and functions of the Palestinian heads of Departments.

(5) His Majesty's Government make no proposals at this stage

opportunities given to it. The growth of the Jewish National Home and its achievements in many fields are a remarkable constructive effort which must command the admiration of the world and must be, in particular, a source of pride to the Jewish people..

7. In the recent discussions the Arab delegation have repeated the contention that Palestine was included within the area in which Sir Henry McMahon, on behalf of the British Government, in October, 1915, undertook to recognise and support Arab independence. The validity of this claim, based on the terms of the correspondence which passed between Sir Henry McMahon and the Sharif of Mecca, was thoroughly and carefully investigated by British and Arab representatives during the recent conferences in London. Their Report, which has been published, states that both the Arab and the British representatives endeavoured to understand the point of view of the other party but that they were unable to reach agreement upon an interpretation of the correspondence. There is no need to summarize here the arguments presented by each side. His Majesty's Government regret the misunderstandings which have arisen as regards some of the phrases used. For their part they can only adhere, for the reasons given by their representatives in the Report, to the view that the whole of Palestine west of Jordan was excluded from Sir Henry McMahon's pledge, and they therefore cannot agree that the McMahon correspondence forms a just bais for the claim that Palestine should be converted into an Arab State.

8. His Majesty's Government are charged as the Mandatory authority « to secure the development of self-governing institutions » in Palestine. Apart from this specific obligation, they would regard it as contrary to the whole spirit of the Mandate system that the population of Palestine should remain forever under Mandatory tutelage. It is proper that the people of the country should as early as possible enjoy the rights of self-government which are exercised by the people of neighbouring countries. His Majesty's Government are unable at present to foresee the exact constitutional forms which government in Palestine will eventually take, but their objective is self-government, and they desire to see established ultimately an independent Palestine State. It should be a State in which the two peoples in Palestine, Arabs and Jews, share authority in government in such a way that the essential interests of each are secured.

9. The establishment of an independent State and the complete relinquishment of Mandatory control in Palestine would require such relations between the Arabs and the Jews as would make good government possible. Moreover, the growth of self-governing institutions in Palestine, as in other countries, must be an evolutionary process. A transitional period will be required before independence is achieved, throughout which ultimate responsibility for the Government of the country will be retained by His Majesty's Government as the Mandatory, while the people of the country are taking an increasing share in

But this statement has not removed doubts, and His Majesty's Government therefore now declares unequivocally that it is not part of their policy that Palestine should become a Jewish State. They would indeed regard it as contrary to their obligations to the Arabs under the Mandate, as well as to the assurances which have been given to the Arab people in the past, that the Arab population of Palestine should be made the subjects of a Jewish State against their will.

5. The nature of the Jewish National Home in Palestine was further described in the Command Paper of 1922 as follows :

« During the last two or three generations the Jews have recreated in Palestine a community, now numbering 80,000, of whom about one-fourth are farmers or workers upon the land. This community has its own political organs ; an elected assembly for the direction of its domestic concerns ; elected councils in the towns ; and an organisation for the control of its schools. It has its elected Chief Rabbinate and Rabbinical Council for the direction of its religious affairs. Its business is conducted in Hebrew as a vernacular language, and a Hebrew press serves its needs. It has its distinctive intellectual life and displays considerable economic activity. This community, then, with its town and country population, its political, religious and social organisations, its own language, its own customs, its own life, has in fact « national » characteristics. When it is asked what is meant by the development of the Jewish National Home in Palestine, it may be answered that it is not the imposition of a Jewish nationality upon the inhabitants of Palestine as a whole, but the further development of the existing Jewish community, with the assistance of Jews in other parts of the world, in order that it may become a centre in which the Jewish people as a whole may take, on grounds of religion and race, an interest and a pride. But in order that this community should have the best prospect of free development and provide a full opportunity for the Jewish people to display its capacities, it is essential that it should know that it is in Palestine as of right and not on sufferance. That is the reason why it is necessary that the existence of a Jewish National Home in Palestine should be internationally guaranteed, and that it should be formally recognised to rest upon ancient historic connection ».

6. His Majesty's Government adhere to this interpretation of the Declaration of 1917 and regard it as an authoritative and comprehensive description of the character of the Jewish National Home in Palestine. It envisaged the further development of the existing Jewish community with the assistance of Jews in others parts of the world. Evidence that His Majesty's Government have been carrying out their obligation in this respect is to be found in the facts that, since the statement of 1922 was published, more than 300,000 Jews have immigrated to Palestine, and that the population of the National Home has risen to some 450,000 or approaching a third of the entire population of the country. Nor has the Jewish community failed to take full advantage of the

(iii) To place the country under such political, administrative and economic conditions as will secure the development of self-governing institutions.

3. The Royal Commission and previous Commissions of Enquiry have drawn attention to the ambiguity of certain expressions in the Mandate, such as the expression « a national home for the Jewish people », and they have found in this ambiguity and the resulting uncertainty as to the objectives of policy a fundamental cause of unrest and hostility between Arabs and Jews. His Majesty's Government are convinced that in the interests of the peace and well-being of the whole people of Palestine a clear definition of policy and objectives is essential. The proposal of partition recommended by the Rayol Commission would have afforded such clarity, but the establishment of self-supporting independent Arab and Jewish States within Palestine has been found to be impracticable. It has therefore been necessary for His Majesty's Government to devise an alternative policy which will, consistently with their obligations to Arab and Jews, meet the needs of the situation in Palestine. Their views and proposals are set forth below under the three heads, (I) The Constitution, (II) Immigration, and (III) Land.

I — THE CONSTITUTION

4. It has been urged that the expression « a national home for the Jewish people » offered a prospect that Palestine might in due course become a Jewish State or Commonwealth. His Majesty's Government do not wish to contest the view, which was expressed by the Royal Commission, that the Zionist leaders at the time of the issue of the Balfour Declaration recognised that an ultimate Jewish State was not precluded by the terms of the Declaration. But, with the Royal Commission, His Majesty's Government believe that the framers of the Mandate in which the Balfour Declaration was embodied could not have intended that Palestine should be converted into a Jewish State against the will of the Arab population of the country. That Palestine was not to be converted into a Jewish State might be held to be implied in the passage from the Command Paper of 1922 which reads as follows :

« Unauthorized statements have been made to the effect that the purpose in view is to create a wholly Jewish Palestine. Phrases have been used such as that « Palestine is to become as Jewish as England is English ». His Majesty's Government regard any such expectation as impracticable and have no such aim in view. Nor have they at any time contemplated... the disappearance or the subordination of the Arabic population, language or culture in Palestine. They would draw attention to the fact that the terms of the (Balfour) Declaration referred to do not contemplate that Palestine as a whole should be converted into a Jewish National Home, but that such a Home should be founded in Palestine ».

British Policy on Palestine : British Government's White Paper

May 17, 1939

In the Statement on Palestine, issued on 9th November, 1938, His Majesty's Government announced their intention to invite representatives of the Arabs of Palestine, of certain neighbouring countries and of the Jewish Agency to confer with them in London regarding future policy. It was their sincere hope that, as a result of full, free and frank discussion, some understanding might be reached. Conferences recently took place with Arab and Jewish delegations, lasting for a period of several weeks, and served the purpose of a complete exchange of views between British Ministers and the Arab and Jewish representatives. In the light of the discussions as well as of the situation in Palestine and of the Reports of the Royal Commission and the Partition Commission, certain proposals were formulated by His Majesty's Government and were laid before the Arab and Jewish delegations as the basis of an agreed settlement. Neither the Arab nor the Jewish delegations felt able to accept these proposals, and the conferences therefore did not result in an agreement. Accordingly His Majesty's Government are free to formulate their own policy, and after careful consideration they have decided to adhere generally to the proposals which were finally submitted to, and discussed with, the Arab and Jewish delegations.

2. The Mandate for Palestine, the terms of which were confirmed by the Council of the League of Nations in 1922, has governed the policy of successive British Governments for nearly 20 years. It embodies the Balfour Declaration and imposes on the Mandatory four main obligations.. These obligations are set out in Articles 2, 6 and 13 of the Mandate. There is no dispute regarding the interpretation of one of these obligations, that touching the protection of and access to the Holy Places and religious building or sites. The other three main obligations are generally as follows :

(i) To place the country under such political, administrative and economic conditions as will secure the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, to facilitate Jewish immigration under suitable conditions, and to encourage in co-operation with the Jewish Agency, close settlement by Jews on the land.

(ii) To safeguard the civil and religious rights of all the inhabitants of Palestine irrespective of race and religion, and, whilst facilitating Jewish immigration and settlement. to ensure that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced.

But it is not only for ourselves that we desire its fertility. The Jewish farmers have begun to teach their brothers, the Arab farmers, to cultivate the land more intensively ; we desire to teach them further : together with them we want to cultivate the land — to « serve » it, as the Hebrew has it. The more fertile this soil becomes, the more space there will be for us and for them. We have no desire to dispossess them : we want to live with them. We do not want to dominate them : we want to serve with them...

the Jewish side too, as foolish as it is natural — we have been in need of the support of well-meaning persons of all nations, and have hoped to receive it. But now you come and settle the whole existential dilemma with the simple formula : « Palestine belongs to the Arabs ».

What do you mean by saying a land belongs to a population ? Evidently you do not intend only to describe a state of affairs by your formula, but to declare a certain rights. You obviously mean to say that a people, being settled on the land, has so absolute a claim to that land that whoever settles on it without the permission of this people has committed a robbery. But by what means did the Arabs attain the right of ownership in Palestine ? Surely by conquest, and in fact a conquest with intent to settle. You therefore admit that as a result their settlement gives them exclusive right of possession ; whereas the subsequent conquests of the Mamelukes and the Turks, which were conquests with a view to domination, not to settlement, do not constitute such a right in your opinion, but leave the earlier conquerors in rightful ownership. Thus settlement by conquest justifies for you a right of ownership of Palestine ; whereas a settlement such as the eJwish — the methods of which, it is true, though not always doing full justice to Arab ways of life, were even in the most objectionable cases far removed from those of conquest — does not justify in your opinion any participation in this right of possession. These are the consequences which result from your axiomatic statement that a land belongs to its population. In an epoch when nations are migrating you would first support the right of ownership of the nation that is threatened with dispossession or extermination; but were this once achieved, you would be compelled, not at once, but after a suitable number of generations had elapsed, to admit that the land « belongs » to the usurper...

It seems to me that God does not give any one portion of the earth away, so that the owner may say as God says in the Bible : « For all the earth is Mine » (Exodus 19:5). The conquered land is, in my opinion, only lent even to the conqueror who has settled on it — and God waits to see what he will make of it.

I am told, however, I should not respect the cultivated soil and despise the desert. I am told, the desert is willing to wait for the work of her children : she no longer recognizes us, burdened with civilization, as her children. The desert inspires me with awe ; but I do not believe in her absolute resistance, for I believe in the great marriage between man (adam) and earth (adamah).

This land recognizes us, for it is fruitful through us : and precisely because it bears fruit for us, it recognizes us.. Our settlers do not come here as do the colonists from the Occident to have natives do their work for them ; they themselves set their shoulders to the plow and they spend their strength and their blood to make the land fruitful.

From an open letter to Mahatma Gandhi (1939)

By : Martin Buber

YOU, MAHATMA GANDHI, who know of the connection between tradition and future, should not associate yourself with those who pass over our cause without understanding or sympathy.

But you say — and I consider it to be the most significant of all the things you tell us — that Palestine belongs to the Arabs and that it is therefore « wrong and inhuman to impose the Jews on the Arabs ».

Here I must add a personal note in order to make clear to you on what premises I desire to consider your thesis.

I belong to a group of people who from the time Britain conquered Palestine have not ceased to strive for the concluding of a genuine peace between Jew and Arab.

By a genuine peace we inferred and still infer that both peoples together should develop the land without the one imposing its will on the other. In view of the international usages of our generation, this appeared to us to be very difficult but not impossible. We were and still are well aware that in this unusual — yes, unprecedented — case it is a question of seeking new ways of understanding and cordial agreement between the nations. Here again we stood and still stand under the sway of a commandment.

We considered it a fundamental point that in this case two vital claims are opposed to each other, two claims of a different nature and a different origin which cannot objectively be pitted against one another and between which no objective decision can be made as to which is just, which unjust. We considered and still consider it our duty to understand and to honor the claim which is opposed to ours and to endeavour to reconcile both claims. We could not and cannot renounce the Jewish claim ; something even higher than the life of our people is bound up with this land, namely its work, its divine mission. But we have been and still are convinced that it must be possible to find some compromise between this claim and the other, for we love this land and we believe in its future ; since such love and such faith are surely present on the other side as well, a union in the common service of the land must be within the range of possibility. Where there is faith and love, a solution may be found even to what appears to be a tragic opposition.

In order to carry out a task of such extreme difficulty — in the recognition of which we have had to overcome an internal resistance on

Policy on Palestine adopted by the Great Rabbinical Council

of the Agudas Israel World Organization

September 16, 1937 (16 Elul 5697)

1. The Rabbinical Council declares :

a. Our holy land has been granted to us from the Master of the world by a sworn eternal covenant, in order to observe in this land the laws and prescriptions of the Torah and to live there a life in the spirit of the Torah. Thus the Jewish people is forever linked to this land with all the fibres of her soul.

b. Having been expelled on account of our sins from our country God has promised us by our holy prophets that He will release us again through the Messiah. The belief in this promise is one of the fundamental principles of the Jewish religion, obligatory for every Jewish person.

c. The right of the Jewish nation to our holy land has therefore its basis in our holy Torah and in the guarantees given by the Prophets as the envoys of God.

d. The existence of a Jewish State is possible only if the law of the Torah is acknowledged as the constitutional basis of the state, and the sovereignty of the Torah is dominating the administration.

e. The existence of a Jewish State that is not based on the foundation of the Torah would mean a denial of Jewish history and of the true essence of Jewish nationality and would destroy the basis of national life.

2. The Rabbinical Council declares in the spirit of Torah that neither negotiations nor decisions concerning the future of Eretz Israel, the inheritance of the whole of Israel, can be considered as legitimate, unless representatives, duly authorized by organized orthodox Jewry, take their part in these negotiations and decisions. Any negotiations without the cooperation of the representatives of orthodox Jewry are a challenge to justice and morality.

* Source : Jacob Rosentheim, Agudist World Problem (New York, 1941), p. 16.

The President of the Jewish Agency

NOTE

On February 12, 1931, Prime Minister MacDonald made the following statement in the House of Commons concerning the official character of the foregoing letter :

« There will be no doubt as to the official character of the letter. It will be communicated as an official documents to the League of Nations, and embodied in a Despatch as instruction to the High Commissioner of Palestine.

16. His Majesty's Government did not prescribe and do not contemplate any stoppage or prohibition of Jewish immigration in any of its categories. The practice of sanctioning a « Labour Schedule » of wage-immigrants will continue. In each case consideration will be given to anticipated labour requirements for works which, being dependent on Jewish or mainly Jewish capital would not be or would not have been undertaken unless Jewish labour was made available. With regard to public and municipal works falling to be financed out of public funds, the claim of Jewish labour to a due share of the employment available, taking into account Jewish contributions to public revenue, shall be taken into consideration. As regards other kinds of employment, it will be necessary in each case to take into account the factors bearing upon the demand for labour, including the factor of unemployment, amongst both the Jews and the Arabs. Immigrants with prospects of employment other than employment of a purely ephemeral character will not be excluded on the sole ground that the employment cannot be guaranteed to be of unlimited duration.

17. In determining the extent to which immigration at any time may be permitted, it is necessary also to have regard to the declared policy of the Jewish Agency to the effect that in « all the works or undertakings carried out or furthered by the Agency it shall be deemed to be a matter of principle that Jewish labour shall be employed ». His Majesty's Government do not in any way challenge the right of the Agency to formulate or approve and endorse such a policy. The principle of preferential and, indeed, exclusive employment of Jewish labour by Jewish organisations is a principle which the Jewish Agency are entitled to affirm. But it must be pointed out that if in consequence of this policy Arab labour is displaced or existing unemployment becomes aggravated, that is a factor in the situation to which the Mandatory is bound to have regard.

18. His Majesty's Government desire to say finally, as they have repeatedly and unequivocally affirmed, that the obligations imposed upon the Mandatory, by its acceptance of the Mandate, are solemn international obligations, from which there is not now, nor has there been at any time, an intention to depart. To the tasks imposed by the Mandate, His Majesty's Government have set their hand, and they will not withdraw it. But if their efforts are to be successful, there is need for cooperation, confidence, readiness on all sides to appreciate the difficulties and complexities of the problem, and, above all, there must be a full and unqualified recognition that no solution can be satisfactory or permanent which is not based upon justice, both to the Jewish people and to the non-Jewish communities of Palestine.

I am, my dear Dr. Weizmann,

Yours very sincerely,

(Signed)

J. Ramsey MacDonald

guards to secure as little interference as possible with the free transfer of land. The centralised control will take effect as from such date only as the authority charged with the duty of carrying out the policy of land development shall begin to operate. The High Commissioner will, pending the establishment of such centralised control, have full powers to take all steps necessary to protect the tenancy and occupancy rights, including the rights of squatters, throughout Palestine.

13. Further, the statement of policy of His Majesty's Government did not suggest a prohibition, of acquisition of additional land by Jews. It contains no such prohibition, nor is any such intended. What it does contemplate is such temporary control of land disposition and transfers as may be necessary not to impair the harmony and effectiveness of the scheme of land settlement to be undertaken. His Majesty's Government feel bound to point out that they alone of the Governments which have been responsible for the administration of Palestine since the acceptance of the Mandate have declared their definite intention to initiate an active policy of development which it is believed will result in substantial and lasting benefit to both Jews and Arabs.

14. Cognate to this question is the control of immigration. It must, first at all, be pointed out that such control is not in any sense a departure from previous policy. From 1920 onwards, when the original Immigration Ordinance came into force, regulations for the control of immigration have been issued from time to time, directed to prevent illicit entry and to define and facilitate authorised entry. This right of regulation has at no time been challenged.

15. But the intention of His Majesty's Government appears to have been represented as being that « no further immigration of Jews is to be permitted so long as it might prevent any Arab from obtaining employment ». His Majesty's Government never proposed to pursue such a policy. They were concerned to state that, in the regulation of Jewish immigration, the following principles should apply, namely, that « it is essential to ensure that the immigrants should not be a burden upon the people of Palestine as a whole, and that they should not deprive any section of the present population of their employment ». (White Paper 1922). In one aspect His Majesty's Government have to be mindful of their obligations to facilitate Jewish immigration under suitable conditions, and to encourage close settlement of Jews on the land ; in the other aspect they have to be equally mindful of their duty to ensure that no prejudice results to the rights and position of the non-Jewish community. It is because of this apparent conflict of obligations that His Majesty's Government have felt bounded to emphasise the necessity of the proper application of the absorptive capacity principle. That principle is vital to any scheme of development, the primary purpose insisted, and are compelled to insist, that Government control of immigration must be maintained and that immigration regulations must be properly applied. The consideration relevant to the limits of absorptive capacity are purely economic considerations.

hands, and who have not obtained other holdings, on which they can establish themselves, or other equal satisfactory occupation. The number of such displaced Arabs must be a matter for careful inquiry. It is to landless Arabs within this category that His Majesty's Government feel themselves under an obligation to facilitate their settlement upon the land. The recognition of this obligation in no way detracts from the larger purpose of development, which His Majesty's Government regards as the most effectual means of furthering the establishment of a National Home for the Jews.

10. In framing a policy of land settlement, it is essential that His Majesty's Government should take into consideration every circumstance that is relevant to the main purposes of the Mandate. The area of cultivable land, the possibilities of irrigation, the absorptive capacity of the country in relation to immigration are all elements pertinent to the issues to be elucidated, and neglect of any one of them would be prejudicial to the formulation of a just and stable policy.

« It is the intention of His Majesty's Government to institute an inquiry as soon as possible to ascertain, inter alia, what State and other lands are, or property can be made, available for close settlement by Jews under reference to the obligation imposed upon the Mandatory by article 6 of the Mandate. This inquiry will be comprehensive in its scope and will include the whole land resources of Palestine. In the conduct of the inquiry, provision will be made for all interests, whether Jewish or Arab, making such representations as it may be desired to put forward.

11. The question of the congestion amongst the fellahin in the hill districts of Palestine is receiving the careful consideration of His Majesty's Government. It is contemplated that measures will be divised for the improvement and intensive development of the land, and for bringing into cultivation areas which hitherto may have remained uncultivated, and thereby securing to the fellahin a better standard of living, without, save in exceptional cases, having recourse to transfer.

12. In giving effect to the policy of land settlement, as contemplated in article 11 of the Mandate, it is necessary, if disorganisation is to be avoided, and if the policy is to have a chance to succeed, that there should exist some centralised control of transactions relating to the acquisition and transfer of land during such interim period as may reasonably be necessary to place the development scheme upon a sure foundation. The power contemplated is regulative and not prohibitory, although it does involve a power to prevent transactions which are inconsistent with the tenor of the scheme. But the exercise of the power will be limited and in no respect arbitrary. In every case it will be conditioned by considerations as to how best to give effect to the purposes of the Mandate. Any control contemplated will be fenced with due safe-

ring in article 2, cannot be read as meaning that the civil and religious rights of individual citizens are to be unalterable. In the case of Suleiman Murra to which reference has been made, the Privy Council, in construing these words of article 2, said : « It does not mean... that all the civilrights of every inhabitant of Palestine which existed at the date of the Mandate are to remain unaltered throughout its duration : for if this were to be a condition of the Mandatory jurisdiction, effective legislation wuold be possible ». The words, accordingly must be read in another sense, and the key to the true purpose and meaning of the sentense is to be found in the concluding words of the article : « irrespective of race and religion ». These words indicate that, in respect of civil and religious rights the Mandatory is not discriminate between persons on the ground of religion or race, and the protective provision applies equally to Jews, Arabs, and all sections of the population.

7. The words « rights and position of other sections of the population », occurring in Article 6, plainly refer to the non-Jewish community.. These rights and position are not to be prejudiced, that is, are not to be impaired or made worse. The effect of the policy of immigration and settlement on the economic position of the non-Jewish community cannot be excluded from consideration. But the words are not to be read as implying that existing economic position of the non-Jewish community cannot be excluded from consideration. But the words are not to be read as implying that existing economic conditions in Palestine should be crystallised. On the contrary, the obligation to facilitate Jewish immigration and to encourage close settlement by Jews on the land, remains a positive obligation of the Mandate, and can be fulfilled without prejudice to the rights and position of other sections of the population of Palestine.

8. We may proceed to the contention that the Mandate has been reinterpreted in a manner highly prejudicial to Jewish interests in the vital matters of land settlement and immigration. It has been said that the policy of the White Paper would place an embargo upon immigration, and would suspend, if not, indeed, terminate, the close settlemnet of the Jews on the land, which is a primary purpose of the Mandate. In support of this contention particular stress has been laid upon the passage referring to State lands in the White Paper, which says that « it would not be possible to make these areas available for Jewish settlement in view of their actual occupation by Arab cultivators and of the importance of making available additional land on which to place the Arab cultivators who are now landless ».

9. The language of this passage needs to be read in the light of the policy as a whole. It is desirable to make it clear that the landless Arabs to whom it was intended to refer in the passage quoted, were such Arabs as can be shown to have been displaced from the lands which they occupied in consequence of the lands passing into Jewish

tine in accordance with the terms of the Mandate as approved by the Council of the League of Nations. This is an international obligation from which there can be no question of receding.

« Under the terms of the Mandate, His Majesty's Government are responsible for promoting « the establishment in Palestine of a National Home for the Jewish people », it being clearly understood that nothing shall be done which might prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country.

« A double undertaking is involved, to the Jewish people on the one hand, and to the non-Jewish population of Palestine on the other ; and it is the firm resolve of His Majesty's Government to give effect, in equal measure, to both parts of the Declaration, and to do equal justice to all sections of the population of Palestine. That is a duty from which they will not shrink, and to the discharge of which they will apply all the resources at their command.

« That declaration is in conformity not only with the articles, but also with the preamble of the Mandate, which is hereby explicitly reaffirmed.

« 4. In carrying out the policy of the Mandate the Mandatory cannot ignore the existence of differing interests and viewpoints. These, indeed, are not in themselves irreconciliable, but they can only be reconciled if there is a proper realisation that the full solution of the problem depends on an understanding between the Jews and the Arabs. Until that is reached, considerations of balance must inevitable enter into the definition of policy.

« 5. A good deal of criticism has been directed to the White Paper upon the assertion that it contains injurious allegations against the Jewish people and Jewish Labour organisation. Any such intention on the part of His Majesty's Government is expressly disavowed. It is recognised that the Jewish Agency have all along given willing co-operation in carrying out the policy of the Mandate, and that the constructive work done by the Jewish people in Palestine has had beneficial effects on the development and well-being of the country as a whole. His Majesty's Government also recognise the value of services of labour and trades union organisation in Palestine, to which they desire to give every encouragement.

« 6. A question has arisen as to the meaning to be attached to the words « safeguarding the civil and religious rights of all inhabitants of Palestine, irrespective of race and religion », occuring in article 2, and the words ensuring that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced, occurring in article 6 of the Mandate. The words « safeguarding the civil and religious rights » occur-

Official Letter from Prime Minister MacDonald to Dr. Weizmann, President of the Jewish Agency for Palestine, February 13, 1931.

Whitehall,

13th February, 1931.

Dear Dr. Weizmann,

« 1. In order to remove certain misconceptions and misunderstandings which have arisen as to the policy of His Majesty's Government with regard to Palestine, as set forth in the White Paper of October, 1930, and which were the subject of a debate in the House of Commons on the 17th November, and also to meet certain criticisms put forward by the Jewish Agency, I have pleasure in forwarding you the following statement of our position, which will fall to be read as the authoritative interpretation of the White Paper on the matters with which this letter deals.

« 2. It has been said that the policy of His Majesty's Government involves a serious departure from the obligations of the Mandate as hitherto understood, that it misconceives the Mandatory obligations, and that it foreshadows a policy which is inconsistent with the obligations of the Mandatory to the Jewish people.

« 3. His Majesty's Government did not regard it as necessary to quote in extenso the declarations of policy which have been previously made, but attention is drawn to the fact that, not only does the White Paper of 1930 refer to and endorse the White Paper of 1922, which has been accepted by the Jewish Agency, but it recognizes that the undertaking of the Mandate is an undertaking to the Jewish people and not only to the Jewish population of Palestine. The White Paper placed in the foreground of its statement my speech in the House of Commons on the 3trd April, 1930, in which I announced in words which could not have been made more plain, that it was the intention of His Majesty's Government to continue to administer Palestine in accordance with the terms of the Mandate as approved by the Council of the League of Nations. That position has been reaffirmed and again made plain by my speech in the House of Commons on the 17th November. In my speech on the 3rd April, I used the following language

« His Majesty's Government will continue to administer Pales-

the main from the same point of view as is reflected both in the present Mandate and in the administration of the earlier régime with regard to the relations to one another of differing creeds in Palestine.

In addition to what has been said earlier with regard thereto, it is fitting here to recall the fact that, in the Treaty between the European Great Powers and Turkey for teh settlement of the affairs of the East, signed on 13th July, 1878, the Sublime Porte made a spontaneous declaration, in which there was expressed the intention to maintain the principle of religious liberty and to give it the widest scope (Article LXII).

In regard to the particular case that the Commission has been appointed to inquire into, this lofty principle cannot be put into practice, unless the adherents of the differing creed sare prepared, in observance of the rules set forth above, to show each other due consideration — as regards the one Party in the exercise of their incontestable rights of ownership and possession, and as regards the other in the performance of their religious services on a ground which does not belong to them by right of possession.

The Commission ventures to entertain the hope that, having regard to the actual position of affairs and of what is dependent thereupon, both Moslems and Jews will accept and respect the Commission's Verdict with that earnest desire to attain mutual understanding that is so important a pre-requisite both for the furtherance of the common interest of the Parties in Palestine and for ensuring a peaceable development in the World at large.

In its pronouncements and decisions the Commission is unanimous.

December, 1930.

STIG SAHLIN.

ELIEL LOEFGREN.
CHARLES BARDE.
C.J. VAN KEMPEN.

and Jews alike ; it is herewith declared to be the Moslems' right and duty to have the Pavement cleaned and repairedf i, and when that is necessary, upon due notice being given to the Administration.

(9) Owing to the Wall's character as an historical monument its fitting maintenance shall be entrusted to the Palestine Administration. so that any repairs to it that may be necessary shall be carried out by them and under their supervision though only after consultation with the Supreme Moslem Council and the Rabbinical Council for Palestine.

(10) If any repairs to the Pavement that are necessary are not attended to by the Moslems in due time, the Palestine Administration shall take the necessary steps to have the work done.

(11) The Chief Rabbis of Jerusalem shall be required to nominate one or more officials to be their authorized representative or representatives for receiving the instructions and other communications that will be issued from time to time by the Palestine Administration regarding the Western Wall, the Pavement in front of it, and the formalities to be observed with regard to the Jewish devotions near the Wall.

The contentious problem that the Commission has had to deal with does not owe its existence to two different conceptions regarding a standard of law that both the contending Parties recognize and accept. On the contrary it has arisen out of an existing incompatibility in actual principles of right and religious faith, and is all the more far-reashing in character from each of the Parties being of the firm conviction that the issue of the contention will affect interests that are, for them, of ideal moment and which they cannot forgo. In carrying out its task the Commission has furthermore had to take into consideration the circumstance that the contentious question has not been referred to it for settlement by the Parties themselves that are most nearly concerned in it.

That being so, the Commission recognizes, as has been already pointed out in the introduction to this pronouncement, that the ready willingness displayed by both Parties to assist the Commission in its inquiries on the spot has been of inestimable advantage to the Commissioners. That kindly attitude has indeed prompted the hope in the minds of the Commissioners that on the basis of this investigation the Parties might be able to arrive at an amicable agreemen for settling their mutual differences, an outcome which in this instance would be far preferable to any settlement which is more or less forced upon them. It has not, however, up to the present proved possible for any such agreement to be arrived at and consequently the Commission has had no other course upen to it than to pronounce its Verdict. The contents of the Verdict have been drawn un exclusively on the basis of the opinion that the Commission has formed regarding the merits of the case, judged in

(*b*) on New Year's Day and on the Day of Atonement, and also on any other special « holy days » that are recognised by the Government as such days on which it has been customary for the Ark containing the Scrolls of the Law to be brought to the Wall.

Save as provided in the Articles of this Verdict it shall not be permissible to have any appurtenances of worship in the vicinity of the Wall.

(2) No objection or obstacle shall be raised to the Jews, in their individual capacity, carrying with them to the Wall hand-books or other articles customarily used at their devotions either as a general thing or upon special occasions, nor to their wearing such garments as were of old used at their devotions.

(3) The temporarily enacted prohibitions against the bringing to the Wall of benches, carpets or mattings, chairs, curtains and screens, etc., and against the driving of animals at certain hours along the Pavement are to be made absolute, as it also the injunction as to keeping the door at the southern end oft he Wall locked during certain hours. The right, however, for Moslems to go to and fro in an ordinary way along the Pavement shall be respected and remain inviolable as hitherto.

(4) It shall be prohibited to bring tot he Wall any tent or a curtain or any similar object with a view to placing it there — even though for a limited space of time.

(5) The Jews shall not be permitted to blow the ram's horn (shofar) near the Wall nor cause any other disturbance to the Moslems that is avoidable ; the Moslems on the other hand shall not be permitted to carry out the Zikr ceremony close to the Pavement during the progress of the Jewish devotions or to cause annoyance to the Jews in any other way.

(6) It is to be understood that the Administration shall be entitled to give such instructions as they may think fit respecting the dimensions of each of the objects that it is permissible for the Jews to bring to the Wall, respecting the particular days and hours above referred to, and also respecting other details that may be necessary for the adequate and complete carrying out of this present Verdict of the Commission.

(7) It shall be prohibited for any person or persons to make use of the place in front of the Wall or its surroundings for all political speeches or utterances or demonstrations of any kind whatever.

(8) It shall be held to be a matter of common interest to Moslems and Jews alike that the Western Wall should not be disfigured by having any engravings or inscriptions placed upon it or by having nails or similar objects driven into it, and also that the Pavement in front of the Wall should be kept clean and be properly respected by Moslems

For avoiding annoyance to the Jewish worshippers the Zikr ceremony shall not, during the usual hours of worship, be carried out so close to the Pavement as to cause annoyance.

The conclusions arrived at by the Commission on the basis of the reasoning and evidence adduced above, may be summed up as follows :

A. To the Moslems belong the sole ownership of, and the sole proprietary right to, the Western Wall, seeing that it forms an integral part of the Haram-esh-Sherif area, which is a Waqf property.

To the Moslems there also belongs the ownership of the Pavement in front of the Wall and of the adjacent so-called Moghrabi (Moroccan) Quarter opposite the Wall, inasmuch as the last-mentioned property was made Waqf under Moslem Sharia Law, it being dedicated to charitable purposes.

Such appurtenances of worship and/or such other objects as the Jews may be entitled to place near the Wall either in conformity with the provisions of this present Verdict or by agreement come to between the Parties shall under no circumstances be considered as, or ahve the effect of, establishing for them any sort of proprietary right to the adjacent Pavement.

On the other hand the Moslems shall be under the obligation not to construct or build any edifice or to demolish or repair any building within the Waqf property (Haram area and Moghrabi Quarter) adjacent to the Wall, in such a manner that the said work woudl encroach on the Pavement or impair the access of the Jews to the Wall or involve any disturbance to, or interference with, the Jews during the times of their devotional visits to the wall, if it can in any way be avoided.

B. The Jews shall have free access to the Western Wall for the purpose of devotions at all times — subject to the explicit stipulations hereinafter to be mentioned, viz.

(1) The temporary instructions issued by the Palestine Administration at the end of September, 1929, relative to « appurtenances of worship » (see Section 2, *a, b, c*), are to be made permanent, subject however to the one modification that it shall be permissible to place near the Wall the Cabinet or Ark containing the Scroll or Scrolls of the Law and the Table on which the Ark stands and the Table on which the Scroll is laid when being read from, but only on the following occasions, viz.

(a) at any special fast and assembly for public prayer that the Chief Rabbis of Jerusalem may order to be held in the consequence of some public distress or calamity, pjrovided due notice shall have been given by them to the Administration ;

mitted for the future too, provided only that none of those objects shall be affixed to the Wall itself or to any Wall of the adjoining Waqf buildings. Nor shall it be prohibited for the Jews from sunset on Friday evening to sunset on Saturday and from sunset on the Eve of any Jewish holy day until sunset on the following day to place near the Wall as they have done hitherto a stand containing prayer books to be used in the ritual of worship.

The stand last mentioned shall also be removed at the close of the Sabbath day or of the other holy days referred to.

Furthermore, in conformity with practice, each Jewish worshipper shall be entitled to bring a prayer-mat with him or here on the two holy days of the Near Year festival and on the Day of Atonement.

It forms a part of the Jewish service in the Synagogue to blow the Shofar (ram's horn) on New Year's Day and on the Day of Atonement and the Jews have claimed the right on the said occasions to carry out this ceremony of theirs in front of the Wall too.

That is a claim that has not been recognised in the present administrative regulations or otherwise in actual practice, and the Commission has not found any sufficient reason for assenting to it.

Save as above provided, it shall be permissible to bring any appurtenances of worship to the Wall.

As regards the *Haram area* and the *adjacent Waqf property* in their relation to the Jewish devotions at the Western Wall, the Commission passes verdict that the present *status quo* of the Wall and of its immediate surroundings shall, as far as possible, be preserved, with a view to not causing any more serious disturbance in the Jews manner and practice of worship than has occurred in the past, or than may be inevitable by reason of changes in the prevailing conditions at the Wall. Consequently the Moslems shall be entitled in the Waqf properties adjacent to the Wall to construct or build any desired erection and to demolish or repair any existing building, provided only that such work shall not encroach on the Pavement area or impair the right of the Jews to access to the Wall, or involve any disturbance to the Jews that is avoidable during their devotional visits to the place near the Wall.

If the recently constructed door at the southern end of the Pavement is not to be closed for good, measures shall be taken of the same kind as at present in force to ensure its being kept locked from 5 p.m. on the Eve of the Sabbath and on Jewish holy days that are recognised as such by the Palestine Administration, and throughout such days until sunset.

The Commission also confirms the prohibition in the temporary rules against the driving of animals along the Pavement at certain hours.

ing holds good, as has been adduced by the Commission before, relative to benches, chairs, etc.., viz., that it is conceivable that such objects may at times have been used by the Jews without any objection being raised on the part of the Moslems, but that no unprotested-against practice of long standing can be said to have been thereby established. That the Moslems have not made any formal or definite objection against the Ark and the Tables until lately may very well be explained by the objects in question not having been in use before the War with any degree of regularity. It has not been possible for the Commission to ascertain whether the « Tabernacle or Ark » which the Moghrabis in 1928 regarded as being « much larger than was customary » (page 51) was compared by them with the Ark that had been used in the period immediately preceding or with one that had been used at a still earlier date. Nevertheless it should be noted that the witness Issacharoff, who gave most emphatic evidence about the bringing of an Ark with a « small » Scroll of the Law and a « small table » in pre-war days, also stated that the same practice prevailed on Mondays and Thursdays. That custom, however, has not been recognized in the temporary regulations as being in conformity with the *status quo*. At all events the evidence heard before the Commission on this point has been contradictory and does not authorize a confirmation of a Jewish right to place the Ark with the Scroll at the Wall on ordinary Sabbaths.

In limiting the present right to the bringing to the Ark containing the Scrolls in the manner aforesaid, the desire and aim of the Commission has not been to interfere in any way with the ritual of the Jewish devotions, but only to ensure that in connection with the Jewish worship to objects that might possibly be taken to indicate some sort of possessory right for the Jews should be brought near the Wall, unless the doing so was justified by reason of long-continued practice. To the Commission this has appeared to be of very especial importance at this particular juncture. Any innovation that occurred might be made use of in support of the plea that the Jews were left free to transform the place into a synagogue — and that eventuality must be obviated in the interests of formal justice and for the insuring of a maintenance of peace and order. It is presumably impossible, however, to contest the fact that a *regular* bringing to the Wall of objects, such as the Ark containing the Scrolls of the Law, might give rise to a miscomprehension of that nature. Nor would that either seem to be called for, when due consideration is paid to the primary and traditional character and purpose of the place.

As regards the other special objects of worship, from the point of view above set forth, they are of lesser importance.

The bringing to the Wall day by day of a stand containing ritual lamps and of a zinc case in which such lamps are to be lighted, and also of a portable wash-basin and a water-container on a stand, is proved to be in accordance with accepted usage and should consequently be per-

reason to believe that the administrative regulations in this respect are based on time-honoured practice, all the more so, as it seems to be in conformity with the significance of the place as a site of great sanctity to the Jews, that they should have celebrated their High Festivals by pilgrimages to, and gatherings in front of, the Wall, on which occasions complete services were held including the reading of the Torah.

Under the circumstances as they exist the Commission finds that it is right and in accordance with what may be deemed fitting that the Jews should be allowed to bring to the Wall a Cabinet or Ark containing the Scrolls of the Law with the stands or ables needed for using the same on such occasions as he following :

(a) at the time of holding special fasts or prayers that have been proclaimed by the Chief Rabbis of Jerusalem, by reason of the happening of some extraordinary event, always provided that the Chief Rabbis give due notice to the Palestine Administration of the intended holding of such fasts or prayers ;

(b) on New Year's Day and on the Day of Atonement ;

(c) on other special holy days recognized by the Administration as such days on which the said objects have been usually brought to the Wall.

It shall also be stipulated that the Ark containing the Scroll or Scrolls of the Law shall only be brought to the Wall, if and when that is otherwise permissible, provided that the said objects are of a size to permit of their being carried by hand, and that they shall not be affixed to the Wall, and that they shall be removed from the place near the Wal at the close of each of the said holy days.

The reading of the Law from the Scrolls is requisite also for a complete service at certain times, e.g., in a Synagogue on Mondays, Thursdays, and Saturdays. The bringing of the Scrolls of he Law and its appurtenances, however, is only permissible according to the present tefporary regulations on the ordinary Sabbath-days (extending from Fridayevening until sunset on Saturday). The practice on which the regulations in this respect have been based is in all probability, as has already been stated, of a somewhat recent date, and it has not been shown to the satisfaction of the Commission that any continuous usage with respect to it existed before the War. It is true that some witnesses, whose trustworthiness was in no way open to suspicion, gave positive evidence to the effect that the objects in question were in use near the Wall during a certain period previous to the War. Other witnesses kowever who were so far as could be judged just as trustworthy as the former group deposed that, although they were frequent resorters to the Wall, they had not any conscious remembrance of having seen the Ark and the Scrolls near the Wall, on any ordinary week-days or even on Saturdays, until the period subsequent to the War. In this respect the same reason-

Paving due regard to this point of view, the Commission is of opinion that these apprehensions on the part of the Moslems make it the more important that no sanction should be accorded the bringing of nay other objects to the place than those that were not objected to in the period prior to the War but were tolerated as being established by time-honoured custom.

Referring to what has been stated above in respect to this matter, and more especially, with due consideration paid to the firmans of 1840 and 1911, which were produced in evidence by he Moslem Side, the Commission passes verdict that it shall be prohibited to place on the Pavement in front of the Wall.

any benches, chairs, or tents for the convenience of the worshippers or otherwise ;

or, any screens or curtains either for separating men from women or for any oher purpose ;

or, any carpets or mattings, with the exception of such as are explicitly made note of below.

As regards such objects as may be defined as appurtenances *of worship* in he strict sence of the word, it should be borne in mind here. too, that the reading of the Law (Torah(from the Scroll of Scrolls of the Law on certain occasions forms an important part of the Jewish divine service. Veneration for the sanctity of the Law prescribes that those scrolls of parchment on which the Law is written, when removed from the Synagogue, should be conveyed in an Ark enclosing them, and, when being read, should be placed to rest on a table. The present temporary regulations, with a view to enabling the Jews to carry out a complete service in the vicinity of the Wall on Saturdays (Sabbaths) and on Jewish « holy days », grant permission to them to place near the Wall both the Ark in which the Scrolls of the Law are kept, and two tables, one as a stand for the Ark and the other for resting the Scrolls on when the Law is being read. As mentioned before, these objects have been regularly brought to the Wall from very ancient times upon particular occasions when prayers and fasts were to be held, as for instance at a juncture of national misfortune or calamity or owing to some other event of an extraordinary character. Furthermore it was proved by witnesses heard before the Commission that the said appurtenances were customarily brought to the Wall long before the War, on New Year's Day and on the Day of Atonement. No proofs of a similar validity were brought forward at the hearings conducted by the Commission as to the bringing to the Wall of the appurtenances connected with the reading of the Law on other High Festivals than those just mentioned. However, since in the temporary regulations permission has been accorded to the Jews to utilize the objects in question on particular « Jewish Holy Days » (High Festivals) in general, the Commission — basing its opinion also upon certain evidence produced at the inquiry held by it — has every

are to be permitted to bring to the Wall, was based on the same principle as has been more or less completely accepted by the Parties themselves.

Moreover, as is stated in the Shaw Commission Report (page 33), the proclamation made in the said White Paper was received with great satisfaction by the Moslem Communities and on the 27th of December, 1928, the Grand Mufti of Jerusalem as President of the Moslem Supreme Council addressed the Deputy District Commissioner of the Jerusalem Division in the following terms (page 34) :

« The Supreme Moslem Council has seen the White Paper issued by the Secretary of State for the Colonies in November, 1928, and which was published in the Official Gazette, concerning the question of the Buraq (the Western Wall of the Mosque of Al-Aqsa) and finds in it that care and insight and justice without partiality which has clearly and plainly dispelled any doubts under which the widespread and false propaganda has attempted to hide and conceal the *status quo* and its clear position. The Council therefore offers (? thanks for the) impartial attitude which the British Government has taken in this respect. It also thanks you and the Government of Palestine as you were the direct cause in explaining the facts which have elicited this just decision.

« The Supreme Moslem Council hopes that the Government will actually and as early as possible apply the terms of the White Paper that the *status quo* in force during the Turkish rule should be observed ».

As regards the way in which the White Paper of 1928 was thereupon administered, the Commission considers that great importance ought to be attached to the temporary rules for the application of the *status quo ante bellum,* which were issued subsequently by the Palestine Administration. Those administrative rules of 1929 were apparently drawn up after close examinations of the facts from every point of view. Hence, the regulations should only be subjected to modifications to such a degree as may be a necessary consequence of the inquiry made by the Commission.

In drawing out those regulations the Palestine dministration appears to have taken into consideration the leading thought in the Moslems' defence, viz., that innovations tending to support a claim of possessory right on the part of the Jews should be prohibited. In recent years, however, as well as during the proceedings before the Commission, the Moslems have put forward another point of view, viz., that they objected to any sort of appurtenances of worship, as indicating the intention of the Jews « to make a synagogue of the place ». In this connection the Moslem Party has even urged that any concession on their part in that respect would be contrary to the Sharia Law from which they have cited the passage, mentioned on page 32 above.

cessary steps for removing those things « which were prohibited and could not be accepted ». The complaints were repeated and further details given in letters from the President of the Council written on the 2nd, 4th, and 6th of October, 1928. In those letters stress was laid not only on the infringement of the *status quo* caused by the Jews bringing small chairs but also by their using « a cupboard and lamps » and other appurtenances of worship, which meant their introducing new things in order ultimately to expropriate the holy place from the Moslems.

Meanwhile, as stated in the British Government's White Paper the guardian of the Abu Madian Waqf (the Moroccan Quarter) on the evening of 23th September had made a complaint to the Deputy District Commissioner about a dividing screen and about other innovation in the established practice, such as the introduction of *additional* petrol lamps, a number of mats, and a Tabernacle or Ark *much larger* than was customary.

The Deputy District Commissioner ordered the removal of the screen, but reserved his decision *in the matter of the lamps, the mats, and the Ark.* The use of the latter appurtenances had apparently been actually allowed until the High Commissioner issued his temporary instructions at the end of September, 1929, which embraced certain injunctions that were to be obeyed with regard to the Jewish prayers.

In view of the above-detailed circumstances the Commission has come to the conclusion that, although there have been different opinions as to what was allowable under the *status quo,* both parties in the disputes that led up to the White Paper of November, 1928, based their arguments on the acceptance of the *principle of status quo* as relevant for their existing rights. The conditions at the Wall have always been dependent to a considerable extent on the more or less friendly relations between the Jews and the inhabitants of the Moroccan Quarter.. When the latter took exception to the bringing by the Jews of certain appurtenances as being innovations of practice, the Supreme Moslem Council endorsed their views and forwarded their complaints to the Palestine Administration requesting intervention on their part in the matter. For a long time, however, the complaints has chiefly been directed against such objects as benches, chairs and screens and not until at the last stage was explicit protest made against lamps, mats, and the Tabernacle or Ark ; it ought also to be observed that the complaints of the guardian of the Waqf were in respect to *additional* lamps and to the fact that the Tabernacle or Ark was *larger* than usual.

The Commission finds that the White Paper of November, 1928, stating that the British policy as regards the Western Wall consists of an intention to maintain the *status quo* as existing under the Turkish régime in respect also to the appurtenances of *worship* which the Jews

might be prevented from placing anything there that was not sanctioned by old practice. The said petition caused the Council to write to the Deputy District Commissioner on 7th December, 1926, informing him about the quarrels that had just arisen about the small chairs which were « contrary to the ancient usage and practice », and he concluded his letter in the following way : « We do not believe that the Government desires ta alter the *ab antiquo state which has been enforced on to the present* ». (Italics inserted by the Commission).

At the end of 1927 the Deputy District Commissioner advised the President of the Supreme Moslem Council that in his opinion, it was desirable in the interests of public security that during certain hours of the day when Jews were wont to congregate at the Wall for praying purposes, tourists should not be permitted to go there. He, therefore, proposed to give orders to the policemen stationed near the Wailing Wall to refuse admission to tourists during those particular hours of the day.

This letter was written on the 2nd of December, 1927, and was answered very fully by the President of the Council, on the 15th of January, -928. The Council objected to -prohibiting tourists from ap proaching the Pavement, because any such prohibition amounted to « granting the Jews new rights in the same place, and, moreover, would arouse the feelings of the Moslems ». In this letter the view was consequently advanced which came to light later in the proceedings before the Commission, viz., that « several incidents and many problems caused by the Jews around the question of the Buraq plainly indicate that they have lad down a plan of gradually obtaining this place ».

Thereafter, the Deputy District Commissioner by letter of 30th March, 1928, informed the President of the Council that he would post a notice in the area of the Western Wall for the information of the tourists stating the special hours of prayers and « requesting the public to respect the privacy of those engaged in prayers at such times ». In his answer to that letter on the 3rd of April the President of the Council stated that he could not agree to that notice being put up and repeated his assurance that every attempt by the Jews to extend their claims in the Buraq would be received with the utmost anxiety by the Moslems and would be flatly refused.

Not util the 24th of September, 1928, i.e., on the same day as the disturbances described in the Shaw Commission Report (page 29) took place, did the President of the Moslem Council himelsf make a direct and detailed protest against the Jews' habit of bringing *appurtenances of worship* to the Wall. He then specified « a wooden room covered with cloth, screens, mats, a large table in the middle and also the Ten Commandments placed on a chair which should not be there ». The attention of the Council had been drawn to the matter by a report from the Inspector of Religious Institutions, and, as this had aroused the displeasure of the Moslems, the District Commissioner was asked to take the ne-

was given by the acting Governor on the 3rd February, 1923, informing the Council that orders had been given for due observance of the earlier instructions.

After a certain time had elopsed the guardian of the Waqf of the Moghrabis protested again against the Jews for precisely the same reason and on that account in a letter dated 28th September, 1925, the Council lodged a complaint with the Governor, referring to the promise contained in his lettuer of 3rd February, 1923. As the Council did not receive any written answer for some time, they wrote again to the Governor on the 7th June, 1926, asking for a reply and entreating him to prevent the Jews « from repeating this act of theirs so as to abide by the *status quo* ». Along with the said letter, however, there was enclosed a copy of a petition from the guardian of the Moghrabi Waqf, in which complaints were made « that Jews place benches, *mats, tables,* chairs, and *lamps* when they have not been previously allowed to do so ». The guardian of the Waqf goes on to say that « this has caused a nuisance to passers by, as the road leads to the houses of the Waqf. They have therefore trespassed on part of the Waqf land, because the width of the passage does not exceed 2 1/2 metres. We are in continual quarrels with them as they insist on placing these things » .

Upon an answer being received from the Governor's Office dated the 28th of June, 1926, to the effect that « the matter was under investigation », the Council through their President wrote again on 20th July, 1926. repeating its request of 7th June, but without mentioning any particular appurtenances. As the result of the promised investigation was not forthcoming, the President of the Council sent a letter to the Deputy District Commissioner on the 4th of August, 1926, informing him that the Jews were again endeavouring to put out seats at the Wall. This information, he stated, had reached the Council from the guardian of the Moghrabi Waqf and his repeated request for action on behalf of the Council was dictated by those complaints. This time, however, the Council concluded their letter by saying : « The aim of the letter dated 20th July, 1926, was that the necessary steps be taken to prevent the Jews from putting anything in the Buraq, especially on Saturdays and Jewish feast days ». On 25th August, 1926, the District Officer wrote to the President of the Council in reply to the above letter as follows : « That the measures referred to in the last paragraph of your quoted letter have been taken, and that no change in the *status quo* will take place ».

After that nothing of any special interest happened up to the beginning of November, 1926, at which date the inhabitants of the Moroccan Quarter complained to the Supreme Moslem Council about the Jews bringing « small portable chairs » to the Wall, under the pretence that they had been promised leave to use such chairs by the District Police Officer. Quarrels had arisen between the Moroccans and the Jews on account of that, and the guardian of the Waqf asked that the Jews

cially at great religious festivals and, in later times, also on the ordinary Sabbath.

It seems that this development of practice was not objected to as long as the Jews did not take any steps of a nature that might possibly give rise to a claim of ownership, such as efforts to obtain the right of paving the place, or bringing benches, or separating men and women by a screen, thus introducing a substitute for the women's gallery in the synagogue, or by attaching a tent to the Wall for protection against the sun and other measures tending to indicate a claim to possession of the place.

The objection against the screen was particularly mentioned in the 1911 decision of the Administrative Council, in which placing of « chairs, screens and similar articles » was defined as an « innovation which might indicate ownership ».

From the Jewish Side certain proofs have been produced to the effect that the last-mentioned decision was altered by the then existing Government. This question has, however, not been sufficiently cleared up. Nor has the statement of the Jews that at different times they have paid the cost of maintaining the Pavement in repair been substantiated in such a way as to prove that they have thereby acquired any possessory right to the place. It may be assumed that at certain times no objection was made to the Jews bringing benches, chairs, screens, and similar appurtenances to the Wall, and that they have occasionally seen to the cleaning or repairing of the Pavement. But by these facts it has not been proved that such an uncontested practice of be based thereon.

As regard the appurtenances of *worship*, as dealt with in the long standing has existed in these respects, or that any legal claims can temporary instructions 1929, (b) and (c), it is of interest to note that, to judge from the evidence, the Moslems did not make any explicit complaints against the bringing of such appurtenances to the place until a late stage in the controversy between Arabs and Jews.

The above-mentioned White Paper of November, 1928, proclaiming the Mandatory Power's policy of *status quo*, was preceded by an extensive correspondence between the Administration in Palestine and the Grand Mufti, President of the Supreme Moslem Council. On 19th February, 1922, the acting Governor of Jerusalem received a letter from the Supreme Moslem Council, asking for the removal, according to the Palestine Government's previous instructions, of seats and benches from the Wall. As the Jews had again begun to place the seats there, the Council wrote again to the Governor on 16th April, 1922, asking him to restrain the Jews from bringing benches or seats to the place.. Then the Council, at the request of the inhabitants of the private dwellings near the Pavement, in a letter dated 8th January, 1923, complained of a repeated trespass on the part of the Jews in the same respect. A reply

Article 13 especially provides for « free exercise of worship » for all concerned. But from this general rule the conclusion cannot reasonably be drawn that the partisans of any special confession should have the right to exercise their worship in all places without any consideration to the rights of others. If that were so then the whole structure of the *status quo* in the Holy Places and other religious sites would break down. In the present case the difficulties are aggravated by the fact that the religious site is itself a Moslem Waqf enclosed in and surrounded by other Moslem Waqfs, of which one contains a shrine of the greatest sacredness to all Moslems.

If the Western Wall and the Pavement in front of it ought to be protected in the religious interest of the Jews, due consideration ought also to be paid by the Jews to their hosts, the Moslems, whose sacred shrines have been guaranteed immunity by the terms of the Mandate.

Hence the Commission concludes that the established custom should be a proper basis for deciding the existing rights of the Jews at the Wall. From this it does not follow that the Commission must go back to the primitive forms which characterized the prayers and the conditions at the Wall at the earliest stages. On the other hand the Commission thinks that usage, in order to serve as a basis for a real right, must be of fairly long standing.

It is not possible to state with any certainly under what forms the devotions of the first pilgrims to the Wall were performed. It appears, however, from the evidence at hand that even centuries ago collective or « arranged » prayers were held at the Wall. The transformation from one form to another has been favoured by the Jewish ritual, which from ancient times required the presence of as many as ten persons (Minyan) for holding a complete service, and allowed a Minyan to exercise the same sort of worship in any place, just as in a synagogue. As a matter of course one or more groups of such Minyans were formed at the Wall too. These groups performed a more or less complete service and at all events they often prayed collectively and not only individually. As men and women could not on account of the local conditions be separated from each other as in the synagogue the women kept apart in a separate corner. The Jews brought with them, too, certain of the attributes that are usually employed at their service, and they appeared dressed in garments appropriate to their ritual.

The Scroll of the Law (Torah(with the Ark needed for the carrying of it and with the table required for its support when being read from, was at first only brought to the Wall on extraordinary occasions, when the Rabbinate had ordered fasts and prayers to be held (for instance, in times of drought and in case of other calamities), but successively the Scroll of the Law was broughts there more often espe-

the places which depend on the Grand Rabbinate such as synagogues and the *ritual visiting places* ». A discussion arose between the Counsel of the Parties whether the worlds « which depend on the Grand Rabbinate » implied a geographical or administrative distinction. In the former case it would follow that, if the place in question was a Jewish « ritual visiting place », it was included under the protection which the firman aws intended to grant. In the latter case it might be requisite that a place, in order to be protected as a religious site, should be dependent on the Rabbinate in an administrative or ecclesiastical sense. However, the Commission thinks that whichever interpretation may be the more correct, the said firmans must be regarded as an expression of a policy favourable towards the Jews and to their liberty of rleigion. In the view of the Commission there is no reason to believe that whose who prayed at the Western Wall were excepted from that tolerance. The official manifestations of the said policy seem to be all the more important as at least the firman of 1889, to judge from certificate signed on that document, has been entered in the official register of the Sharia Court and has thus been brought to the cognizance of that venerable Court.

(6) The form and extent of Jewish devotions

On the strength of the above-stated considerations the Commission finds that the place in question is a religious site, sacred to the Jews, and that they have a right to access to it for certain devotional purposes. However, the Jews also claim a right to decide, without any interference from others, in what form and to what extent their devotions as the Wall are to be held. Their argument is, in the first place, that, by the explicit terms of the Mandate, they are guaranteed « free exercise of worship », from which should follow the right to arrange their prayers according to their own rites and to bring to the Wall all the appurtenances they deem fit. They hold that, even if in ancient times their worship had the character of individual prayers and lamentations, the development in later times of their prayers into a congregational and organized service has as a rule been allowed to continue without interruption. Any interference on the part of the Moslems with the ritual of the Jesw was also in principle forbidden by the firmans cited above.

On the Jewish Side it is also contended that the read *status quo ante bellum* had for a considerable time been in conformity with the present claims and that in such respects as the actual administrative prescriptions did not agree with the said claims, those regulations diverged from the existing rights of the Jews.

After having duly considered those points of view the Commission declares its opinion to be as follows :

As regards the terms of the Mandate it is true that in Articles 13, 15 and 16 the principle of religious liberty is proclaimed and that

Still more indicative of the motives of the Moslems' objections is the decision of the Administrative Council of Jerusalem in 1911, which has often been cited by the Moslem Side in this case. The guardian of the Abu Madian Waqf (the Moghrabi Quarter) had complained that the Jews, contrary to usage, had placed chairs on the pavement, and he requested that « in order to avoid a future claim of ownership » the present state of affairs should be stopped.

Upon the petition being transmitted to the Mufti and to the Sharia Court, they supported it, on the grounds that it was inadmissible by law to place chairs, screens, and similar articles there or to make any innovations « which might indicate ownership » or occupation of « the site of the Wall of the Noble Aqsa Mosque ». The Administrative Council thereupon decided that it aws not permissible to place there any articles that could be « considered as indications of ownership ».

To this decree was added a clause, by which the Council decided « if found necessary » to « *preserve the old practice*».

In the opinion of the Commission the evident motive for the petition — and also for the decision of the Administrative Council — was to prevent any future claim to ownership or possession. At the same time, however, the long-standing practice in itself was expressly resognized.

After considering the said evidence, produced by the Arab Side, the Commission comes to the conclusion that the free access of the Jews to the place for devotional purposes has been recognized by the Moslems themselves as a right *ab antiquo*. The questions that have given rise to dispute in earlier times have been the character and the extension of the Jewish practice of carrying on devotions at the Wall.

On the Jewish Side much stress was laid on the firman of 1889 (Appendix VII), the above-mentioned firman of 1841, stated to be of the same bearing, and to firmans of the same contents of 1893 and 1909, by which decrees — communicated to the Chief Rabbinate in the Ottoman Empire or in Jerusalem — the Jews were guaranteed a certain degree of protection in the exercise of their religion. The Turkish text of those documents, of which that of 1889 was produced and read in translation before the Commission, has been somewhat differently translated by expert witnesses heard on the rsepective sides. Dr. Libanon, when examined by the Jewish Party, translated the text to the effect that the Jews were promised that there should be « no interference with their synagogues and with their places of devotional visits and pilgrimages and with the practice of their ritual ».

On the Moslem side Riza Tewfik Pasha was heard — a witness whose eminent qualifications were generally acknowledged — and he declared that upon the whole he could accept the wording of Dr. Libanon's interpretation, but that a verbatim translation should run : « In

gious matters, have come very generally to recognise the principle that one party may have a limited right in the property of another. In the whole system of *status quo*, « tolerance » plays an important role for deciding what, at any given time, may be considered to have grown into an « existing rights ». Why should there be this scrupulous applications of a fixed *status quo*, and why should there be this fear of the prejudice that is assumed to follow as an inevitable consequence of any act or omission that alters the actual existing state of thins, if « tolerance » was not regarded as a possible basis for an altered legal position ? As regards the right to pay visits, and to perform certain religious acts there, without any sort of claim to ownership, precedents are known to exist in respect to the Christian Holy Places (see above), and the origin of those rights is certainly based on old practice and not on any agreement traceable in documentary form.

In this connection the Commission draws special attention to the fact that during the previous régimes in the past such prohibitions as were sometimes proclaimed never touched upon the right of visiting *as such*, but were directed solely against such steps on the part of the Jews as were held by the Moslems to prejudice their proprietory right or as were considered as an extension of sanctions arising from previous practice in the neighbourhood of the Wall.

The recognition of the long-standing usage of the Jews to visit the Wall for devotional purposes could not be more clearly expressed than by the evidence produced before the Commission on the Arab Side. The bearing on the case of the firman of the 24th Ramadan in 1256 (i.e., 1840 A.D.), to which the seal of Mohamed Sherif is attached (Appendix VI) has been called in question by the Jews, but the Commission has no sufficient reason for doubting its authenticity. As far as it goes this document proves that at the time the Jews were cautioned against what were considered as innovations in their devotions at the Wall. However, this firman is of the greatest interest as throwing light on the then prevailing conception of the Jews' devotional visits. The reason why the authorities deal with the case at all was that the Jews had applied for the right to pave the ground in front of the Wall. This application was rejected because there was « no precedent for the Jews carrying out any such repairs in that area in the past », and also because « it would be inadmissible under the Sharia Law for them to do so ». Apparently, it was feared that by carrying out that paving-work the Jews would secure a legal claim to real possession of a Waqf property. But of no less interest is it that in the same decision the permission was confirmer « to pay visits to it (the Wall) as of old ». Since it has been emphasized from the Arab Side that those visits were tolerated just as the visits of foreigners or others without any devotional purposes, it should be noted that during a very long period in the past Moslems prohibited Christians from coming near the Wall or its surroundings, but that this was allowed to the Jews as a special favour.

Later, the place between the Wall and the Moroccan private dwellings was enclosed, so that at the time, when those buildings were erected, the only entrance from the public road was at the northern end of the Wall. Nothing was done, however, on the part of the Moslems, who were then in power, to present the Jews from obtaining free access to the place, for they were allowed to pay their visits and their devotions in front of the Wall just as before. The said practice was only interrupted by temporary cases of *force majeure* and by political events which expelled the Jews from Jerusalem from time to time, but the custom was always resumed as soon as it was feasible and to such extent as was possible.

The Commission is, therefore, decidedly of the opinion that the place in question must be regarded as being a « religious site » which is used *as such* exclusively by the adherents of the Mosaic creed. Consequently free access to the place for devotional purposes is explicitly guaranteed to the Jews by Article 13 in the Mandate terms which, *inter alia,* states :

> « All responsibility in connection with... *religious buildings or sites* in Palestine, including that of... *securing free access* to the... religious buildings and sites... is assumed by the Mandatory... » *(Italics by the Commission).*

Irrespective of this guarantee given in the Mandate, the Commission holds that, in support of the claim of the Jews to free access to the place, there does exist a practice constituting a right *ab antiquo.*

On the Arab Side it has been vigorously contended that the Jews have only had such access accorded them out of tolerance. That contention on the part of the Arabs would at any rate seem to justify the conclusion that the mere access of the Jews to the Wall has not been held by the Arabs as an infringement of the Moslem Law (Sharia Law) for if it had, the visits would long ago have been prohibited. It should be observed that it is an acknowledged principle of both the Sharia Law and the Ottoman Law as at present in force, that everything which is not in itself illegal and which has been practised from immemorial times, shall be respected as a right (Article 6 of Section II, *Code de Droit Ottoman,* par George Young, Oxford, 1906, page 178). The Commission is of opinion, as a result of its study of the evidence at hand, that, according to Statute law, no sort of servitude can actually be claimed as a basis for any right of passage in the place. The Commission considers, however, that in this instance there exists a right *sui generis,* the basis of which is an ancient custom that has arisen under the protection of one of those « tolerances » that are wont to serve as origins for what comes to be legally valid customs. Even if no special statute can be adduced in support of the fact, yet it can hardly be denied that in Palestine established right and prevalent usage, more especially with regard to reli-

visit — notwithstanding the fact that his steed Al Buraq was tethered at a certain distance from the Wailing Place of the Jews — has made the Western Wall sacred in its whole extent to the Moslems, why should not respect be attached likewise to the veneration that has for many centuries past been shown by the Jews towards the same Wall which, according to their belief, represents the last remains of the old Temple and which they believe to be filled with the Divine presence ? In consequence of their common origin Christian Churches have in many cases the same sites or buildings as the objects of their worship, giving rise occasdionally to disputes as to the appropriate exercise of that worship. In some instances this is also the case as between the two racially differentiated descendants of Abraham, the Arabs and the Jews. Naturally in such cases it is difficult to effect an agreement, the object of veneration being the same and the carrying out of the worship being centred at the same spot. (Examples : the Tomb of Rachel and the Wall of the Tombs of the Patriarchs at Hebron). Similar conflicts should not necessary arise in the case of the Western Wall. The object of veneration is the same for both Parties, but the claim of sanctity is based by the respective Parties on widely different motives, and each Party can perform its devotions in separate places, the Temple area being open to the one while the other only makes claim to access to the place in front of the Wall.

What the Commission has just pointed out has been said in order to make clear the possibility of making an arrangement which might be acceptable to both Parties. The question as to what *right* the Jews can claim in a place that does not legally belong to them is a separate matter to which reference will be made below.

(5) The access to the Place in Front of the Wall

It is proved by the evidence above referred to that the Western Wall of the Temple area, for many centuries past, has been an object of religious veneration to the Jews. When there was nothing else left of the Temple itself the regular pilgrimages of Jews to the ruins of the old Temple gave place to visits of the devotees to the only remains, i.e., the Wall, from which the Divine Presence was believed by them never to have departed. Evidence to that effect can be traced back to the 4th century, so that long before the Wailing place became a Moslem Waqf the lamentations and prayers of the Jews were heard from precisely the same spot in front of the Wall as at the present day. As before mentioned the Pavement was evidently in ancient times part of an open place. In corroboration there may be cited, for instance, the statement of Benjamin of Tudela (about 1167 A.D.) : « In front of this place (the present Haram-esh-Sherif) is the Western Wall, which is one of the walls of the Holy of Holiest. This is called the Ģate of Mercy, and hither come all the Jews to pray before the Wall *the open court* ». *(The Itinerary of Benjamin of Tudela.* N.M. Adler, pages 222-223, London, 1927).

area cannot in itself carry with it that the Wall should be considered as « a Moslem sacred shrine », like the Mosques and other specially sacred places within the Haram-esh-Sherif.

Nor have the Moslem Side made any statement to that effect. What they have maintained is that the Wall is sacred to them for a special reason which will be dealt with later. Still less can any claim of sanctity be founded on the Waqf character of the Pavement in front of the Wall, in view of the fact that the said Pavement serves as a thoroughfare to the Moroccan Quarters, and nowadays also, since the gate or door at the southern end was constructed, to the Haram area from the Moroccan Quarters.

It remains then to examine whether the Wall and the Pavement in front of it are sacred to the Moslems for any special reason. The Moslem Party contend that there does exist a reason for the sacredness of the place, which is, that the interior part of the Wall encloses a small Mosque set up on the precise spot where Mohammed, the great Prophet, is believed to have tethered his steed Al Buraq at the time of his visit to Jerusalem on his celestial journey. The Commission understands that it is the belief of the majority of Moslems that the Prophet's steed was actually tethered at that precise spot. It is, however, to be observed that the said place is not situated within the part of the Wall which skirts along the Pavement of the Wailing Place of the Jews, but in its extension to the south, and that the access to the small Buraq-Mosque is from the Haram area proper and not from the outside.

Under these circumstances the Commission does not consider that the Pavement in front of the Wall can be regarded as a sacred place from a Moslem point of view. At the time of the Prophet it formed part of an open site (see below), and nothing in the evidence heard before the Commission goes to show that any special part of that area was of old marked out as sacred to the Moslems. It may be that the « Zawiyah », which since 1929 has been located close to the Pavement, was used for its present pious purpose previous to a long period of decay, but as regards the pavement itself it has been used by the Moslems from ancient times for entirely mundane purposes and is so also at the present time. So far as is known, it has never been a place for Moslem prayers. Notwithstanding its use as a place of prayer by the Jews, it has always been a thoroughfare for Moghrabis either on foot or when driving camels or donkeys.

With reference to the Wall itself matters are different. The Commission is prepared to accept the statement of the Moslem Side, i.e., that the Wall as a whole, by reason of Mohammeds' visit with his steed called Al Buraq, is sacred to the Moslems. But in the opinion of the Commission this fact does not exclude the maintenance of the sanctity of the Wall to the Jews as well. If the venerated memory of the Prophet's

the Moghrabis were originally put up to serve as lodgings for Moroccan pilgrims, those buildings were also made Waqf by a certain Abu Madian. The original title-deeds have been lost, but that character of Waqf attached to the buildings was confirmed by a verdict of the Qadi, pronounced in the year 1630 after the hearing of witnesses in the usual form prescribed by the pertinent Sharia Law.

In the Sharia Court in the presence of representatives of the Parties the approximate boundaries of those Waqf properties were ascertained by a member of the Commission who marked them in on a map, handed to the Commission by the Palestine Administration. That map has served as a guide at the proceedings of the Commission and has not been called in question by either of the Parties.

With reference to the legal nature of a Waqf, and the effect it carries with it, the Commission relies chiefly on the elucidation afforded by the Moslem Side. Waqf properties may be of various kinds, but the characteristic common to them all is, that they are definitely and irrevocably reserved for some religious or charitable purpose which is particularized in the respective title-deed. Although a Waqf property is described as the property of God and of no man, it is not a *sine qua non* that it shall be consecrated to religious purposes. Furthermore, it may be the case that it is not the property itself but only its revenues that have been made Waqf. Only a Waqf consecrated to a religious purpose can rightly be defined as sacred or holy in the proper sense of those words. A Mosque as such is a Waqf of the highest order. On the other hand places can be made Waqf in order to serve as hospices or lodgings for the poor or for other charitable purposes. A « Zawiyah », which is defined as being a « sacred corner » or a place set apart for religious study and contemplation, appears to be a Waqf of a class intermediate between the two just mentioned.

As regards the different parts of the property we have now to deal with, the Wall itself, as being an integral part of the Haram-esh-Sherif, is manifestly Waqf. Judging from the information given by the Arab Side and which seems to be supported by the wording of the Sharia Law regarding Waqf property, the Pavement in front of the Wall is of the same category as the Moghrabi, i.e., the Moroccan lodging-quarters erected originally for the purpose of serving the needs of the Moroccan pilgrims. The evidence that was forthcoming in the matter goes to prove moreover that from the Moslem point of view the Pavement is chiefly looked upon as a passage existing for the benefit of the inhabitants of the said private dwellings.

(4) The Sacredness of the Wall and of the Pavement

From what has been said above it follows that Waqf property as such is not all regarded as sacred from the Moslem religious standpoint. The mere fact that the Wall forms an exterior part of this large

not to be allowed to make such innovations or alterations in or at the Wall itself as might cause greater interference with the Jewish devotions than have been prevalent in the past. Certain building operations that were begun within the Haram area in 1929 were voluntarily discontinued by the Moslems pending the result of an official investigation as to their effect on the existing conditions for the Jews at their prayers. However, later on the resumption of this work was sanctioned, though at the same time it was decided that a length of wall skirting on the north the lane that leads to the Moghrabi Gate and the Haram area should be restored to its original height, in order to prevent the Pavement being overlooked from that lane, which had been a consequence of the lowering of the said wall.

As will be seen from the description of the place (see above) the « Zawiyah » which was constructed at the southern part of the Pavement has not been removed, nor have the recently opened door on the same side and the staircase leading from it to the Haram area.

(3) The Ownership of the Wall and of its Surroundings

The Commission has to pronounce a verdict on the Jewish claims, and the Jews do not claim any proprietorship to the Wall or to the Pavement in front of it (concluding speech of Jewish Counsel, Minutes page 908). None the less the Commission has considered it to be its duty to inquire into the question of legal ownership as a necessary basis for determining the legal position in the matter. Thus the Commission cannot see its way to agree to the idea enunciated by the Arabs to the effect that no opinion of the Commission on this point is called for, seeing that their ownership has not been contested and is moreover incontestable. This objection of the Arabs originates in fact in the general reservations dealt with above.

Subsequenu to the investigation it has made, the Commission herewith declares that the ownership of the Wall, as well as the possession of it and of those parts of its surroundings that are here in question, accrues to the Moslems. The Wall itself as being an integral part of the Haram-esh-Sherif area is Moslem property. From the inquiries conducted by the Commission, partly in the Sharia Court and partly through the hearing of witnesses' evidence, it has emerged that the Pavement in front of the Wall, where the Jews perform their devotions, is also Moslem property.

The Commission has likewise ascertained that the area that is coincident with the said Pavement was constituted a Moslem Waqf by Afdal, the son of Saladin, in about the year 1193 A.D. In all probability this place, which then formed a part of a large open area, was made Waqf at the same time as, and as part of, the adjacent area. At a later date, about 1320, when the private buildings that are now occupied by

having in mind the terms of Article 13 of the Mandate for Palestine, have taken the view that the matter is one in which they are bound to maintain the *status quo*, which they have regarded as being, in general terms, that the Jewish community have a right of access to the pavement for the purposes of their devotions, but may bring to the Wall only those appurtenances of worship which were permitted under the Turkish régime. Whenever the Moslem authorities have preferred complaints that innovations have been made in the established practice and the Palestine Government on enquiry have satisfied themselves that the complaints were well-founded, they have felt it their duty to insist that the departures from practice which gave rise to the complaints should be discontinued ».

Accordingly the British Government has held that the Western or Wailing Wall is sacred to both Parties, and that, even though one of them has the exclusive legal ownership of the Wall, yet the other during the Turkish régime and in previous years before the Great War enjoyed the right of free access to the place as to a religious site.

The British Government and the Palestine Administration have apparently, when acting on the said principles, been anxious to maintain the *status quo ante bellum* in the relations between the two Rites which both have a religious interest in the same spot. From this point of view the supervision exercised by the Palestine Administration in their task of guarding the *status quo* has been carried out in two direction : on the one hand they have sought to check the Jews from bringing to the Wall appurtenances that are contrary to accepted usage, and on the other they have tried to exclude innovations on the part of the Moslems that may result in a hindrance to or cause disturbances in the carrying on of the customary devotions of the Jews at the Wall.

The Palestine Administration had to take action for the said purpose on special occasions in 1925, in 1928, and in 1929, which occasions are detailed in the Shaw Commission Report.

As stated in the above-mentioned White Paper of 1928 action of that nature has had to be taken *immediately* in order not to give rise to any infraction of the *status quo*. In respect to the Jews the prohibition has been enforced against the bringing to the Wall of any benches, chairs, or stools, carpets or mattings, or any screens or curtains for the purpose of separating men and women. On the other hand, in the Rules promulgated in 1929, the Jews are given permission temporarily to bring to the Wall certain appurtenances of worship, duly specified in detail.

In respect to the Moslems the order has been given that the previously mentioned door at the southern end of the Wall shall be kept locked at certain hours, and that the driving of animals along the Pavement at certain fixed times shall be prohibited. In so ordering the Palestine Administration has acted on the principle that Moslems ought

right to the exclusive possession of the roof or floor on th epart of the restorers. Again, a right granted to hang up a lamp or a picture or to change the position of any such object when hung is regarded as a recognition of exclusive possession of the pillar or the wall in question. On the other hand a community may enjoy, for instance, the right to cense in a chapel without claiming even a divided proprietorship.

It is easy to understand that the application of « rights » of this nature lead to great difficulties and often to litigation, especially as each alteration *de facto* in the prevailing practice might serve as a proof that the legal position has been altered. Therefore, the Administration has had a difficult task both in ascertaining and in maintaining the *status quo*. In controverted cases the objects in dispute have been sometimes allowed to fall into decay rather than risk the possibility that any alteration in the balance of power between the contestant Rites should be permitted to ensue. Hence, if the carrying out of repairs becomes urgent, it devolves upon the Administration to have them attended to, supposing it proves not to be possible in the individual case for the parties concerned to come to an amicable agreement.

The same principles for conserving the *status quo* have been applied by the Palestine Administration with regard to the Western Wall. Here too the Administration has had in view the maintenance of the *status quo ante bellum,* as far as it has been possible to ascertain what that consists in.

In the White Paper of November, 1928, the British Government stated to Parliament with great clearness what principles they consider to be the leading ones to be followed in treating the points in dispute between Arabs and Jews. From the said document the following paragraphs especially must be quoted in this connection :

> « The Western or Wailing Wall formed part of the western exterior of the ancient Jewish Temple ; as such it is holy to the Jewish community and their custom of praying there extends back to the Middle Ages and possibly further. The Wall is also part of the Haram-al-Sherif ; as such it is holy to Moslems. Moreover, it is legally the absolute property of the Moslem community and the strip of pavement facing it is Waqf property, as is shown by documents prelserved by the Guardian of the Waqf. The Jewish community have established an undoubted right of access to the pavement for the purposes of their devotions but, whenever protests were made by the Moslem authorities, the Turkish authorities repeatedly ruled that they would not permit such departures from the existing practice as the bringing of chairs and benches to the pavement. It is understood that a ruling prohibiting the bringing of screens to the pavement was given in 1912.
>
> « The Palestine Government and His Majesty's Government,

The question as to whether the Western Wall and the area in front of it are to be regarded as a « religious site » and consequently fall under the protection of the Mandatory Power as laid down in Article 13, has become a matter of international importance, and so it is only natural that it should be treated by the methods of international justice, all the more so as, in Palestine Law, pursuant to an Order in Council of the 25th of July, 1924, disputes of this order are expressly excluded from the jurisdiction of the local courts. (Palestine Holy Places Order, 1923).

(2) The application of the principles of Status Quo

The way in which the Palestine Administration has gone to work in fulfilment of the Mandate for protecting what it has deemed to be « existing rights » in the Holy Places and in other religious buildings and sites, has been by seeking to maintain the *status quo*, of which the principles and machinery will be briefly explained below.

As regards the Holy Places, in the restricted sense of this expression, the Administration both before and after the setting up of the Mandate have applied the same rules of *status quo* as were in force before the War, i.e., the rules based on the firman of 1852, which in its turn is for the most part a mere confirmation of the *status quo* of 1757. As apportioned between the three principal Christian Rites, viz., the Orthodox Greek Rite, the Latin (or Roman Catholic) Rite, and the Armenian Orthodox Rite, the Holy Places and their component parts may be classified into the following categories :

(1) Certain parts which are recognized as property common to the three rites in equal shares.

(2) Other parts as to which one rite claims exclusive *jurisdiction*, while other rites claim joint *proprietorship*.

(3) Parts as to which the ownership is in dispute between two of the rites.

(4) Finally, parts the use or ownership of which belongs exclusively to one rite, but within which other rites are entitled to cense or to carry out ritual services up to a limited extent in other ways.

The Commissioners had special opportunities afforded them of ascertaining the manner in which the privileges of the different Rites in the Church of the Holy Sepulchre in Jerusalem and in the Church of the Nativity at Bethlehem were actually regulated in detail. The use of each part of the altars and of the chapels as well as the ordering of the processions, etc., have been minutely fixed and settled with a view to the avoidance of any sort of dispute between the various Rites. Certain strict principles are adhered to in the administration of the *status quo*. Thus, authority accorded to repair a roof or a floor carries with it the

Mention has been made above of decrees of that kind which are more or less relevant to the problem of deciding the status of the Jews ; they will be examined and dealt with in the following pages.

That was the position of affairs at the outbreak of the Great War, remaining so until the British occupation of Palestine in the year 1917. Under the rule of a Christian Power the Holy Places of Christianity were naturally made special objects of protection. But what position would the new rulers take up to the two other religions of the country ? This question was soon answered, first by the declaration of Lord Balfour on behalf of the British Government on 2nd November, and shortly afterwards by a pronouncement made by General Allenby on the occasion of his entrace into Jerusalem on 9th December, 1917. The former document viewed with favour the establishment in Palestine of a Jewish National Home, though at the same time an assurance was given that nothing should be done that might prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine. And the same programme for the treatment to be meted out to the three great religious communities was revealed in General Allenby's pronouncement (see page 13).

The principles thus declared have later been confirmed by the Civil Administration in Palestine and finally by the Mandate terms, issued in conformity with the Covenant of the League of Nations. The leading principle in all these successive declarations is that a free exercise of worship shall be guaranteed to the adherents of the three confessions.

Notwithstanding the fact that the expression «the Holy Places» in Article 14 of the Mandate might be understood in its restricted historical sense, the immunity of religious buildings and sites in general is also guaranteed in favour of others besides Christians. Thus in Article 14 it is stated that the special Holy Places Commission was to have as an additional function the task of studying and determining the rights and claims appertaining to the various religious « communities » in Palestine. Even if there is the underlying intention her eto make a certain restriction in the authority of the Holy Places Commission as far as non-Christian religions are concerned, it is quite clear that the general authority as regards the duty of protection which Article 13 vests in the Mandatory Power, definitely includes *all* the religious buildings or sites and also the « existing rights » in them, and the guarantee of free access to them for *all* adherents of the various confessions. By the terms of Article 13 this protection is to include the various religions all over the world and not be restricted to the religious « communities » in Palestine. Hence it is natural that representatives of the various factions within both Jewry and Moslem from the most distant parts of the world should have appeared before the Commission in order to explain their views and define their claims in this matter.

ever, the British Government as the Mandatory Power, with the due consent of the Council of the League of Nations, has appointed the present Commission to investigate into and give verdict upon the matters at issue. Consequently, in order to fulfil its task, the Commission has to inquire into and decide on all the facts which, in its opinion, can be considered to serve as a basis for a just verdict. In so doing the Commission is naturally anxious to act in full conformity with the terms of the Mandate as regards the immunity it guarantees to Moslem sacred shrines as well, and has no wish to interfere with the fabric or with the management of the said shrines.

On the other hand the Commission desires to point out that its mandate must not be identified with the functions of the Holy Places Commission, as defined in Article 14 of the Palestine Mandate.

In this connection a few words need to be said in order to make the distinction clear between Article 13 and Article 14 in the Mandate, both of which deal with the means available for protecting the religious rights attached to certain places in Palestine.

In several respects the rights in the Christian Holy Places have been for centuries a matter in dispute amongst various Churches that have claimed the ownership or the possession of them, and they remain so to this day. Those perpetual disputes have frequently caused repercussions on the mutual relations between the Great Powers of Europe. From the latter part of the 16th century onwards questions as to the possession of the Holy Places in Palestine have moreover been in the forefront of international politics. Controversy on points relative to these matters was actually one of the causes of the Crimean War. At the conclusion of peace (in 1855), the matters in dispute being still left undecided were submitted to the Signatory Powers, who undertook to guarantee in every respect the *status quo ante bellum*. The question of the protection of the Holy Places was again discussed durnig the peace negotiations at the conclusion of the Russo-Turkish War (1878). At that time it was laid down in the Peace Treaty itself that no alterations were to be made in the *status quo* without the consent of all the Signatory Powers. In 1878 as well as in 1855 indications as to the administration of the *status quo* were based upon the same rules as those that had been proclaimed in the decree (firman) issued by the Sultan of Turkey in 1852, which were in conformity in the main with a preceding firman of 1757.

Such buildings and sites as were objects of worship or veneration to the Jews were not included in the above-mentioned arrangement. A number of official decrees (firman) are known extant, however, which deal with such Jewish sacred places and sites,* and in 1878 religious liberty was guaranteed also to the Jews.

Articles 13, 14, 15, and 16. Article 14 stipulates for the appointment of a special commission of a more permanent nature for studying, defining and determining « the rights and claims in connection with the Holy Places, and the rights and claims relating to the different religious communities of Palestine ». No such commission, however, has come into being, and, hence, the Mandatory Power alone bears responsibility for the Holy Places as well as for other religious buildings and sites in Palestine. This duty devolving upon the Mandatory Power is laid down in Article 13, and, according to the terms of the same Article, the Mandatory Power has to enter into such arrangements with the Administration as it may deem requisite for carrying the provisions of the said Article into effect. Article 13 imposes it as a special duty on the Mandatory Power to preserve « existing rights » and to secure « free access » not only to the Holy Places of Christianity but also to other « religious buildings and sites », and otherwise to guarantee free exercise of worship ».

The execution of the said stipulations in the interest of different races and confessions is to be subject, according to the same Article, to two restrictions. One of those restrictions is that the regulations necessary for the preservation of public order and decorum must always be ensured, and the other is that the Mandatory Power shall have no authority to interfere with the management of any of the purely Moslem sacred shrines, the immunity of which is definitely guaranteed by the Mandate.

In a letter to the President of the League of Nations, dated the 17th February, 1930, the Supreme Moslem Council protested against the appointing of an international commission for the final settlement of the rights and claims of Moslems and Jews with respect to the Western Wall on account of the fact, among other reasons, that any allusion to rights and claims of Jews in that site constituted in itself a serious infringement of the rights of Moslems, to wit : their title to and their right of possession of the Wall. Notwithstanding the fact that the Mandate had been repudiated by the Arabs of Palestine, the Supreme Moslem Council referred in the above-mentioned letter to Article 13 of the Mandate docufent, on the strength of which the immunity of purely Moslem sacred shrines was to be guaranteed, and all interference with the fabric or management of such shrines was to be prohibited.

The « reservations » quoted above (see page 19) as constituting the basis of the arguments brought forward by the Counsel for the Moslems, are to all intents and purposes of the same purport as the above-mentioned letter.

Paying due heed to these reservations the Commission herewith declares that it has no intention of interfering in the respective Parties' political relations to the Mandatory Power or to the League of Nations. As a means of carrying out the provisions of Article 13, how-

The paving of the passage

In this connection it ought to be mentioned that the Jewish Counsel produced evidence to the effect that the paving of the passage in front of the Wall, when it was last done, about 35-40 years ago, was carried out at the expense of the Jewish community. On the other hand, the Moslem Side produced rebutting evidence to the effect that the said work was carried out by the Municipality.

In response to a request made by the Commission Mr. E. Keith-Roach, the Deputy District Commissioner of Jerusalem, a British official, gave a short statement as to what he knew concerning the conditions prevailing at the Wall and as to the various matters that had been in dispute between the Jews and the Moslems. In this connection, Mr. Keith-Roach begged to call the attention of the Commission to the following points which had not been touched upon by the ruling given by the High Commissioner : — the Zikr, the Muezzin, the manner in which Jewish worshippers are entitled to pray as to the raising of the voice, etc., the placing of slips of paper containing Hebrew prayers in the crevices of the Wall, the authority for removing such prayers, the question of Jews carrying candles in their hand on certain occasions, the question as to whether the Jews may drink wine there, the hanging of coats, etc., on the Moghrabi walls, beggars, and Minyan ; disagreeable smells from latrines, photographing, the writing on the Wall in Hebrew or in Arabic, the right of the Government to seal the appurtenances approved, the penalty for the removal of seals, the appointment of beadles.

VI. — The Opinions and Conclusions arrived at by the Commission

After due deliberation upon the facts stated above and upon evidence available in the case, the Commission has arrived at the opinions and conclusions that are set forth below.

(1) The Task entrusted to the Commission

The aim and object of the work of the Commission have been to inquire into and to pronounce a verdict upon the disputes that have arisen between Arabs and Jews in connection with the practice of the Jews to resort to the Western or Wailing Wall (by the Arabs called Al Buraq) for the purpose of devotion. The relations of the two Parties to each other in this respect are at present regulated by certain administrative prescriptions issued in accordance with the terms of the Mandate for Palestine which has been vested by the League of Nations in the British Government as Mandatory Power. The provisions of the Mandate with reference to the subject-matter in question are contained in

1840 and 1911, to the documents regarding the legal status of the area in dispute, and to the Sharia Law.

As already mentioned, the Moslem Counsel produced numerous witnesses — regular visitors to the Wall during many years previous to the Great War — and they testified that they had not seen anything there, on the part of the Jews, like ritual service, nor religious appurtenances, but only individual lamentations. The Moslem Side further produced the above-mentioned decrees of 1840 and 1911.

The Moslem Counsel refer to the decree of 1840 especially as a proof that the principles which, according to the Moslems, had always governed the Jews' visits to the Wall in pre-war days, had been already laid down 74 years before the outbreak of the Great War. The said decision is to this effect :

> « the Jews must not be enabled to carry out the paving (i.e. of the passage) and they must be cautioned against raising their voices and displaying their books that all that may be permitted them is to pay visits to it as of old... ».

The Jewish Side contest the authenticity of this document, saying that the title of Khedive which had been attributed in it to Mohamed Ali was not bestowed on that ruler until a much later date. On the other hand, the Moslem Side has produced the diary of Mohamed Ali, from which it appears that he called himself by the said title as early as 1838.

The decree of 1911, produced by the Moslem Counsel, has been quoted above. The Moslem Side are of the opinion that this decision contains a confirmation of the principles laid down in the previous decision of 1840.

As to the legal status of the Western Wall, of the Pavement in front of it, and of the Moghrabi Quarter, the Moslem Counsel refer to the registers of the Sharia Court of Jerusalem, especially to the Waqf documents of the years 1193 and 1320.

In order to show that it is prohibited by Sharia Law to permit the erection of a synagogue on the pavement, the Moslem Side quoted the following text from *Al Iqna* by Sheikh Al Islam Al-Bahuti, referring to Waqf property :

> « No house shall be leased for the purpose of transforming it into a synagogue or a church or a monastery or a place of fire for the worship of Magians or for the sale of wine, or for gambling or other purposes whether this condition has been inserted in the lease contract or implicit as it is unlawful and lease is therefore invalid ».

or any innovation be made which may indicate ownership ; that nobody owns the right to place such articles, or to make innovations as to occupy the site of the wall of the Noble Aqsa Mosque ; and that steps should be taken for their prevention.

« After deliberation by the Council is has been decided that in the circumstances, whether in the said Waqf, or at the Wall of the Haram Al-Sharif it is not permissible that there should be articles considered as indications of ownership ; that nobody should be given a chance to place such articles ; and that it is found necessary to preserve the old practice...»

It has been admitted by witnesses called by the Jewish Side that for a certain period after the passing of that resolution no benches were brought to the Wall. The Jewish Counsel the ncalled attention to copies of the newspapers *Hacherouth* and *l'Aurore* of Constantinople that came out in February, 1912 (Jewish Exhibits Nos. 15 and 16, Minutes, pages 313-315), in which there appears a passage to the effect. that in response to the appeal of Chief Rabbi Haim Nahoum, the Turkish Minister of Justice and Culture ordered the Governor of Jerusalem to abolish this prohibition. The said Chief Rabbi also sent the Commission an affidavit concerning the steps taken by him on that occasion (Jewish Exhibit No. 31). In it he refers to a telegram that the Jewish Minister is alleged to have sent the Governor of Jerusalem in January. 1912. No such telegram, however, has been produced. The accuracy of the above affidavit has been contested by the Moslem Side. The Moslem Side also state that it is not true that between 1911 and the date of the British occupation there were any benches, and in support of that statement they put in sundry evidence.

Mats

Christie says in his affidavit, already referred to, that in 1894 mats ewre in use at the Wall.

The Sereen

Mendle Hacovan Pakover gave evidence before the Commission (pages 398-401) to the effect that in 1900 he ordered a partition to be erected to separate men and women at the Wailing Wall and that on behalf of the three Jewish courts he was in charge of that screen, and for about 10 years used to place it before the Wall on Sabbaths and Festivals. Other witnesses for the Jewish Side testified that they saw the screen before the Wall on certain occasions. On the other hand, the Moslem Counsel called witnesses who deposed that they had resorted regularly to the Wall but that they never saw any partition.

The Moslem Counsel referred principally to the decisions of

objections of a ritual nature against the transport of the Scroll of the Law from the synagogue to other places, admitting, however (pages 180-181), that under special conditions when dignity and reverence to the Scroll were observed, it might be removed from the synagogue.

The question of the stand containing prayer books was much less fully dealt with during the proceedings than was the question of the Scrolls of the Law, but evidence was given that at any rate the prayer books had been brought to the Wall by the worshippers long before the War.

Ritual Lamps.

The Jewish witnesses Issacharoff (page 119), Meyuhas (page 303) and Mosseri (page 436) deposed that even before the War they had seen a table iwth ritual lamps at the Wall. This statement was, moreover, confirmed by other witnesses.

Wash-basin with water-container.

The witnesses Issacharoff (page 108), Meyuhas (page 266) and others testified to the fact before the Great War there used to be a wash-basin and a water-container near to the Wall.

The Shofar

Some of the witnesses called by the Jewish Side deposed that on special occasions before the Great War the Shofar was heard at the Wall on the New Year's Day and the Day of Atonement.

Benches and Chairs

Numerous witnesses for the Jewish Side gave evidence that during the 25 years previous to 1911, the period over which the witnesses' recollections extended, benches for the aged and the feeble were brought to the Wall, at any rate on certain occasions apparently by arrangement with the inhabitants of the Moghrabi Quarter. The Jewsih Counsel also put in several photographs and a film to prove that that was the case. The Arab Side, on the other hand, brought forward a number of witnesses who deposed that, though they had regularly resorted to the Wall during the period named, they had never seen any benche sthere. In 1911, however, the appropriate Turkish authority, viz., the Administrative Council of the Liwa, as already mentioned, passed a resolution stating, *inter alia,*

> « ... His Eminence the Mufti, the Awkaf Department and the Sharia Court stated... that it is inadmissible by Law in all respects that there should be placed chairs, screen and similar articles,

to take them a small Scroll of the Law, which was placed on a small squarc tagle.

The witness Federmann (page 446) deposed that he too had seen the Scroll of the Law with the Ark and the Table several years before the War, and not only on High Festivals but also at the ordinary morning services on Saturday.

Further the Jewish witness Mosseri deposed (page 435) that on a visit that he paid to Jerusalem in 1897 he assisted one Friday afternoon at a congregational service at the Wall and that there was no difference between that service and the ordinary one in the synagogue. He saw amongst other things a cupboard apparently containing the Scroll of the Law, which probably was to be read from on the following Saturday morning.

On the other hand Rabbi Schorr stated (page 187) that, as far as he knew, the practice of carrying the Scrolls of the Law from the synagogue to the Wailing Wall did not originate until about eight or 10 years ago.

Meyuhas, the beadle, deposed (pages 261-263) that as far as he knew the practice of bringing the Scrolls of the Law had prevailed for at least the past 30 years as regards the Day of Atonement and New Year's Day, and also for special services such as those arranged on the occasion of drought or other calamities. He added, however (page 283), that on Sabbaths, on which days in pr-ewar times he could not remember to have seen the Scroll of the Law at the Wall, the worshippers used to carry through the service at the Wall and then go away to read the Scroll in the synagogue. Another Jewish witness, Goldberg (pages 333 ff), who had been in the habit of resorting to the Wall for about 45 years, gave evidence much to the same effect. The fact that from olden times the Scrolls of the Law were brought to the Wall on occasions of public distress and calamity is testified to in a narrative written by Rabbi Gedaliah of Semitizi, who went to Jerusalem in the year 1699 (Jewish Exhibit No. 1, page 35) ; it is also mentioned in books dating from the 19th century from which quotations were made by the Jewish Side, e.g., Bartlett, *Walks about the City and Environs of Jerusalem* (1841), and Durbin, *Observations in the East* (1845).

As to the transport of the Scroll of the Law from the synagogue, Chief Rabbi Uziel, in his oral evidence, stated (pages 207 and 214) that due veneration for the Law required that it should not be taken away from the synagogue except under special circumstances, such as for instance when some prominent person was prevented from going to the synagogue owing to illness or because of his being in prison or when the Scroll was brought to a congregation of 10 assembled in a place worthy for the purpose. Rabbi Schorr gave voice (pages 162 ff.) to

tion of the holding of a religious service at the Wall having been made, that has been proved before the Commission (witness, Zuckermann, page 392, after the Great War.

2. We pass now to the appurtenances used or alleged to have been used at the Wall by the Jewish worshippers.

Chief Rabbi Uziel of Jaffa gave evidence concerning the appurtenances required. According to him there are used at the individual prayers the following appurtenances, viz., the fringed shawl, the prayer-book, the pentateuch, the book of psalms, the Mishnah, phylacteries, a palm branch and a citron at the time of Tabernacles, some boughs of myrtle for the seventh day of Tabernacles. At the congregational services there are used from the ritual point of view the following appurtenances, viz., ritual lamps, a wash-basin with a water-container, a box for the givers of charity. a goblet, and a smelling-box. At such occasions when reading of the Law is obligatory (see above) are needed also the Scrolls of the Law, an Ark in which to carry the Scroll, and a reading desk. On special occasions the Shofar is blown. The following appurtenances are used for the convenience of the worshippers : in the first place benches for the aged and the feeble, and mats on the Day of Atonement when the worshippers kneel. There would also be required a partition to separate women and men, as members of the two sexes are not allowed to pray together. Finally on the surface of the Wall of the Moghrabi Qúarter there would require to be fixed up some rows of pegs or nails on which the worshippers might hang their coats and hats.

We pass now to the evidence brought before the Commission as to the actual introduction and use of those appurtenances at the Wall before the Great War.

Scrolls of the Law, the Ark and tables for using same :

the stand with prayer books.

A number of witnesses have given evidence to the effect that a « complete » congregational service used to be held at the Wall before the War too. However, it appears from the information gathered about the Jewish ritual that the reading of the Torah (i.e., the Law) from the Scrolls of the Law is essential for making certain services complete, i.e., on Monday, Thursday, and Saturday and at special fasts and High Festivals. On the other hand the evidence as to the bringing to the Wall of the Scrolls and certain objects in connection therewith is not very conclusive. The Jewish witness Issacharoff, who had been in the habit of visiting the Wall for 42 years, deposed (pages 104 ff.) that the congregation he belonged to used to arrange for a complete service, including, that is to say, the reading of the Torah, to be held on Monday, Thursday, and Saturday morning as well, and that, for this purpose, the Jews used

should be observed that the witness was not able from his own personal experience to make the assertion that the whole of this ritual had been in use at the Wall before the Great War.

According to Chief Rabbi Uziel, the set services on ordinary days are three in number : the morning, the afternoon, and the evening service. On Sabbath Days, on the dates of the New Moon, and on Festival Days there is an additional morning service (the Musaph) and on the Day of Atonement there is also an additional concluding service (Neilah). In addition there is a midnights service every day from the 17th of Tamuz to the 9th of Ab.

All the prayers offered should properly speaking be prayed in congregation, but in special circumstances and when no congregation has assembled they are allowed to be prayed individually. There are certain portions of the service which are never gone through except in congregation. This is the case with regard to the reading of the Law, which takes place at the morning service on Monday, Thursday, and on the Sabbath, at the festivals of the New Moon, the Passover, Pentecost, the Tabernacles, on the tow days kept at the Jewish New Year, the Day of Atonement, as Chanukkah and Purim, on the Ninth of Ab, and on certain fast-days. On the Sabbath the Day of Atonement, and certain fasts the Scrolls of the Law are read at the afternoon service too. On most of the same occasions the Scrolls of the Prophets are also read. One of the « five scrolls » is read on each of the five prescribed festival days.

During certain parts of the year propitiatory prayers are said. Special services for public or private intercession are arranged by the Rabbis on the occurrence of public calamities such as pestilence, lack of rain, etc. Individuals also offer private prayers at times of personal troubles. In such cases it is usual to recite chapters from the Bible.

The set order service at the Wall is the same as in a synagogue. At the Wall there are also special services held and special prayers are offered by congregation of 10 worshippers on behalf of those who are in special need of the Divine Mercy. It is also the custom of the regular worshippers of established synagogues to go to the Wall from time to time on Friday evenings or on Sabbaths Days or at festivals and to conduct prayers there with a special leader of the prayers for each group.

The prayers employed for ushering in the eve of a Sabbath are the usual afternoon service, the inauguration of the Sabbath, and the evening service.

The worshippers at the Wall come there as a rule without any special call or injunction, but entirely of their own wish. On occasions of public need or calamity, however, the Rabbis give notice of the holding of public prayer at the Wall. That is the only instance of a notifica-

ance of the stars, and evening prayers are held after the appearance of the stars ». Rabbi Meshil writes that about 1860 another Rabbi used to hire a quorum to pray every day, morning, afternoon, and evening, at the Wall (Jewish Exhibit No. 1, page 39). About 1671, Rabbi Moses Hagiz describes the particular prayers which he held before the Wailing Wall, and says he owuld add to the regular prayer certain other prayers (Jewish Exhibit No. 1, page 34). Of the witnesses heard before the Commission, Chief Rabbi Uziel of Jaffa declared (Minutes, pages 196-197) that there is no difference whatsoever in ritual, either of the form or of the order of prayer, between the prayers of any congregation praying in the synagogue and those of a congregation praying at the Wall, and that the Friday evening service before the Wall is contained in the ordinary prayer book. Another Jewish witness, Rabbi Schorr, also declared (Miuntes, page 165) that the prayers at the Wall and those in every synagogue are identical. This statement was confirmed by the evidence of the witness Goldberg (page 336) and others. The beadle Meyuhas, also examined as a witness, deposed (page 262) that at the congregational services before the Wall people were in the habit of using the prayers that are in the prayer book and the same that are employed in the synagogue. Mr. Richard Hughes, a British witness, called by the Jewish side, who stated that he had lived in Jerusalem for about 38 years and had been in the habit of resorting to the Wall at frequent intervals in the years preceding the Great War, deposed (page 154) that his impression of the prayer at the Wall was that of congregational service. Miss Hussey, also a British witness, deposed (page 309) that she had seen on one occasion several years previous to the Great War a large crowd at the Wall and a man who kept saying something to which a number of the others responded ; it looked to her like the responses in a congregational service.

On the other hand, the Moslems brought forward numerous witnesses, more especially « fathers » or « brothers » of various Christian churches, who deposed that what they were used to seeing at the Wall did not seem to them to be congregational services. However, Father Draissaire deposed (page 604) that during the period 1899-1905, when he often resorted to the Wall, he saw on Friday afternoons the worshippers ordinarily conduct their prayers under the leadership of one person presiding over the congregation.

The evidence adduced by the two Parties as to the extent to which the various items of the Jewish ritual have been ordinarily employed was by no means complete or adequate. In what follows, special note should be taken of what Chief Rabbi Uziel of Jaffa, one of the principal witnesses on the eJwish State, says about the Jewish ritual in general and what it demands of its professors and adherents. The witness gives a summarized delineation of the ritual as applied in practice in a specially drawn out written Note (Jewish Exhibit No. 11), but it

dic throne in Jerusalem with a prince of the House of David » (volume 27 of 1926, pages 986-987). (Moslem Exhibit No. 21).

The *Jewish Encyclopedia* is still more characteristically explicit.

Lord Mechett (then Sir Alfred Mond) has declared in public (1922) that the day of the reconstruction of the Temple was very near. Jabotinsky, Zangwill, Professor Klausner of the Hebrew University of Jerusalem, and other prominent Jews have expressed themselves to the same effect. Pictures to be found in sundry Jewish papers also show it to be the intention of the Zionists to rebuild the Temple at the spot that is now occupied by the Haram-esh-Sherif.

The situation thus created by the Jews in the Holy Land and especially at Jerusalem does accordingly constitute a permanent danger and a menace to peace. Of the Jewish demands, the one asking for the expropriation of the Moghrabi Quarter shows that the real intentions of the Jews are to lay hands by degrees on all the Holy Places of the Moslems and to become the masters of the country. As the Jewish claims are not based on any legal argument they ought not to be admitted. The best solution of the whole question would be to forbid the Jews from approaching the Wall.

V. — THE EVIDENCE

The evidence that the Parties have brought before the Commission deals in the first place with :

(1) The character of the Jews' devotions in front of the Wall.

(2) The apurtenances used there by the Jewish worshippers.

(1) Their devotions, the Jews assert, partake of the nature of prayers. A distinction is drawn by them between prayers offered individually and prayers offered collectively (i.e., by a congregation of adult males, numebring at least 10 — what is termed a Minyan). According to the Jewish contention, the usual form of devotion at the Wall is that of collective prayers of the same type as those in the Synagogues.

The Counsel for the Jewish Side have produced various species of evidence to prove this contention. The German Jewish traveller L.A. Frankl says in the middle of the 19th century (Jewish Exhibit No. 20) : « When I came to the Wailing Wall I at once recognized the familiar words of the Minha (i.e., afternoon) service ». Mahazeh Erez Ha-Kedoshah says in 1891 (Jewish Exhibit No. 1, page 43) : « During the summer the number of people gathered in that place on Friday is from 1,000 to 1,800. The prayer ushering in the Sabbath is finished with the appear-

tions issued by the Government of Palestine cannot be regarded as constituting any right. Moreover, in the White Paper of November, 1928, the Mandatory Power recorded their recognition of the fact that the Wall and the surrounding area are exclusiveley Moslem property.

The Jews are not entitled to lay claim to a right of servitude. The legal nature of a servitude is not compatible with the pretensions of the Jews. A servitude cannot exist to the advantage of indeterminate persons. In any case, the Commission cannot allow the Jews more than the privilege of paying simple visits to the wall.

The Moslems state that all that they have said about Waqf is based upon the Sharia Law and commentaries thereto.

(f) The real intentions of the Jews

The aim of the Jewish agitation is not merely to obtain seats for the aged and invalids to rest on. In reality, what we have to deal with here is a Zionistic movement that has in view the securing of advantages for the Jews to which they have no right. In spite of all their statements to the contrary, the real aim of the Zionists is to obtain possession of the Haram-esh-Sherif.

The Shaw Commission itself admitted that the fears of the Arabs in this respect were reasonable (Shaw Report, page 73).

It is the Balfour Declaration that has incited the Jews to claim certain rights which in reality do not exist, merely because, although they cannot produce any proof that their claims are well-founded, they feel that they can count upon support from outside. They even endeavour to make good their pretensions by force, as was the case during the disturbances of 1929.

Even if they allege, before the Commission, that they do not claim the property right to the Wall, they do in reality aim at this. The fundamental aspiration of Zionism is to take possession of the Mosque of Omar and of the whole Temple area, and to drive the Arabs out of Palestine, where they would then instal themselves in their place. The Moslem Counsel desires here to adduce what the *Encyclopedia Britannica* says about Zionism, as follows :

« One of the most interesting results of the antisemitic agitation has been a strong revival of the national spirit among the Jews in a political form. To this movement the name Zionism has been given... They contemplated the redemption of Israel, the gathering of the people in Palestine, the restoration of the Jewish state, the rebuilding of the Temple, and the re-establishment of the Davi-

(e) The conception of Waqf and its legal bearing.

A Waqf is an object that — either itself or the whole of its revenue — has been definitely dedicated to serve some religious or charitable purpose. A person who makes a donation of the income of an object for Waqf purposes also loses the property rights to it. The first class of Waqfs, buildings or land consecrated for religious or charitable purposes, is divided into three categories : *(a)* Mosques and places of worship, i.e., places reserved for the exercise of religion ; *(b)* « Zawiyahs » and alike places consecrated to the reading of the *Qoran,* the study of the Sharia Law, and to the ceremony of the Zikr ; *(c)* places dedicated to serve as hospitals, hospices or to minister to some other charitable purposes of that kind. The second class comprises institutions or objects which, though they have not themselves been so dedicated, have had the income arising from them dedicated for all time to religious or charitable purposes. Thus, buildings, storehouses or land under cultivation may be constituted Waqfs ; and when that has been done the revenue accruing from the said institution or object Qill be set aside to serve some such purpose as mentioned regarding the first class.

Moreover, by a decree of the Sharia Law, institutions and objects that have been constituted Waqfs cannot be disposed of by sal eor alienated in any other way.

As forming a part of the Haram the Buraq belongs to a Waqf of the first category of the first class. The pavement in front of the Wall and the Moghrabi Quarter are Waqfs of the third category of the same class, because they have been dedicated by their proprietors to the use of Moslem pilgrims. The Sharia Law lays it down that Jews cannot claim any rights whatsoever with regard to those objects.

A Waqf property cannot be acquired by usucaption unless the usucaptor has enjoyed a peaceful and uninterrupted possession *ab antiquo,* i.e., for at least 33 years. The fact that the Moslems in the course of time have come to tolerate Jews going to weep at the Wall under the same conditions as they have permitted the other inhabitants of Jerusalem and foreigners to go there, does not confer upon them any right whatsoever, either proprietary or that of enjoyment of the privilege in the future.

As regards the claim of the Jews to be allowed to bring appurtenances to the Wall, such as benches, chairs, a screen, etc., that is not based on any established custom still less on a habit *ab antiquo,* for the Arabs, they say, and before them the Turks, have always protested against such innovations as appears from the above-mentioned documents of the years 1840 and 1911, and the voluminous correspondence in the matter between the Supreme Moslem Council and the Government of Palestine (Moslem Exhibits Nos. 9 and 10). The provisional regula-

come benches, the benches would then be fixed, and before long the Jews owuld have established a legal claim to the site. However much sympathy the Administration might feel for the Jews in question, its mandatory duty was to respect the *status quo* and therefore when stools were brought by the Jews on to the site in question the police had to remove them, for the Jews were not legally within their rights. If the police had not taken away the stools a regrettable incident would have occurred similar to past incidents.

« The question could only be settled by an agreement between the Moslems and the Jews, and the Government would do its utmost to promote such an agreement ».

In consequence, the Jews cannot rely upon the principle of *status quo* in support of any claim whatever and the tears they have shed during the centuries do not give them any right of property to the Wall, nor of enjoyment of it as a place of resort.

(d) The Pavement in front of the Wall and the surrounding area have a sacred character of their own.

The sacredness of the Wall, which forms a part of the Haram, cannot be disputed. In the seventeenth Sura of the *Qoran* reference is made to the Prophet's celestial journey, during which he visited Jerusalem, as follows :

« Glory be to aHim Who made His servant go on a night from the sacred Mosque of which we have blessed the precincts...».

It ought to be observed that when Mohammed came to Jerusalem the site of the ancient Temple, which was already an object of veneration for the Moslems, was called Masdjed Al Aqsa (i.e., remote oratory) in contrast to the Mosque of Mecca or Masdjed Al Haram (i.e., sanctuary). At that time Mecca was hostile to Mohammed. Owing to that, Jerusalem and especially the Temple area, for a certain period, became the first Kibla (direction) for the Moslems, i.e., during that period they turned their faces in the direction of Jerusalem when praying and it was not till later on that Mecac became definitely the Kibla.

These facts explain the special sanctity to Moslems all over the world of the Haram-esh-Sherif and its dependent buildings. The sanctity of the Wall and of the passage in front of it is due to the fact that on the Prophet's above-mentioned journey his winged steed (Al Buraq) came there and was tethered to the Western Wall of the Haram. It is in accord with this that the surrounding area has been consecrated Waqf by its proprietors and that schools, « Zawiyahs » and houses for the Moroccan Pilgrims have been erected on it.

Christians. The Jews cannot build upon this toleration to put forward claims to positive rights as they are trying to do. The fact that they were permited to resort to the Wall on sufferance merely is clearly shown by the document issued by Ibrahim Pasha in the year 1840, already referred to.

From numerous statements in the works of travellers, historians, geographers, etc., it is clearly evident that when the Jews were allowed to approach the Wall, which was not always the case, they restricted themselves to lamentations and made no attempt to hold actual religious services. Moreover, at certain periods, the Jews did not lament even at the Wall but outside the city instead.

The Jews had not, the Moslems say, produced any official dcoument or resolutions to adduce in support of their contention that they have the right of holding religious services at the Wall. The firman of 1889 and others, to which they refer, have not the bearing they allege.

(c) Status quo.

The Moslem side declare that what is laid down about the application of *status quo* in the Holy Places does not bear reference to the Buraq. As to the Holy Places, the rules given have in view a distribution among several communities of their respective rights to a certain Holy Place. This cannot be the case with regard to the Buraq, as the right to it, both as property and for enjoyment or use, belongs to teh Moslems. As regards the Buraq, the only question that can be raised is the amount of toleration that its proprietors are prepared to extend and which cannot be increased beyond the limits fixed by the proprietors.

This was moreover recognized by Colonel Symes, when he spoke on behalf of the Mandatory Power before the Permanent Mandates Commission at its 9th session in 1926 (Minutes, page 174) :

« M. Yamanaka asked for details of the incident with regard to the lamentations at the western temple wall.

« Colonel Symes said that the Jews were accustomed to go to the western Temple wall to bewail the fallen grandeur of Israel. The site, however, which they occupied for the purpose belonged to a Moslem Waqf, and, while the Jews were allowed to go there, they were not legally allowed to do anything which would give the impression that the site in question was their own property. All religious communities did their utmost to prevent each other from acquiring any legal right in the matter of property which they considered to belong to themselves. This being so, the Moslems who owned the site in question had raised objections to the bringing of stools by the Jews to the site, for (they said) after stools would

The following contentions of the Moslem Side have been formulated with the explicit reservations aforesaid.

(a) Historical

History shows that after having acquired Palestine by the right of conquest, the Jews were definitely driven out of the country by the Romans after the destruction of Jerusalem by Titus. The Christians then ruled the country until the Arab conquest under Omar. With the exception of 90 years during the epoch of the Crusades the effective possession of the country has been in the hands of the Arabs from generation to generation. The Jews who came to Palestine were not interfered with by the Arabs and were fairly well treated by the Moslem rulers of the country. During this long period there were no incidents at the Buraq. The Jews never claimed any rights to the Wall and were content to go now and then to lament at that place, contented in the assurance that the tolerant Arabs would not interfere with them. It is the Balfour Declaration, reiterated in the Terms of the Mandate, that has been the cause of the discussion which finally brought bloodshed over Palestine and incited the Jews to urge claims which they had never thought of before. The creation of a Jewish national home in Palestine, an Arab country, lost forever by the Jews hundreds and hundreds of years ago, can only give rise to perpetual troubles and dissensions. The country which the Jews had taken over by right of conquest was again lost, and the Arabs in their turn conquered it, not from the Jews, who had been driven out of Palestine several centuries before, but from the Byzantines. It was not a Jewish kingdom that the Arabs occupied in the 7th century, but a country to which the Jews had no right whatever.

(b) The Jews' rights to the Wall, the Pavement, the surrounding area, and the character of their devotions.

It is here a question about property which has belonged to the Moslems for many centuries. The Buraq forms an integral part of the Haram-esh-Sherif, not a single stone of which dates back to the days of Solomon. The passage in front of the Wall is not a public passage, but has only been constructed for the use of the inhabitants of the Moghrabi Quarter and of other Moslems who Want to go to the Mosque of Buraq and from it to the Haram. The surrounding area is inhabited by Moroccan Moslems who come as pilgrims to the Holy City or who desire to end their days there. This quarter is in consequence entirely Moslem and the Arabs will never consent to its expropriation on behalf of the Jews, who ulterior aim it is to erect a synagogue on the spot. As the Jews have no rights in the mattlr, their presence at the Wall on certain days can only be explained as being due to the toleration shown towards them by the Moslems and which has been much greater than the toleration of the

Wall for devotions and for prayers in accordance with their ritual without interference or interruption ;

(3) to decree that it shall be permissible to continue the Jewish services under the conditions of decency and decorum characteristic of a sacred custom that has been carried on for many centuries without infringement upon the religious rights of other ;

(4) to decree that the drawing up of any regulations, that may be necessary as to such devotions and prayers, shall be entrusted to the Rabbinate of Palestine, who shall thus re-assume full responsibility in that matter, in discharge of which responsibility they may consult the Rabbinate of the world ;

(5) to suggest, if the Commissioners approve of the plan, to the Mandatory Power that it should make the necessary arrangements by which the properties now occupied by the Moghrabi Waqf might be vacated, the Waqf authorities accepting in lieu of them certain new buildings to be erected upon some eligible site in Jerusalem, so that the charitable purpose, for which this Waqf was given, may still be fulfilled.

The Moslem Contentions

Before giving an account of the point of view of the Moslem Side, we may refer to the declarations on matters of principle that were made by Ahmed Zaki Pasha on behalf of the Moslems, and which were repeated later by Mohamed Ali Pasha :

« With great respect to the Commission I feel it my duty before beginning my statement to make the following reservations :

First : The Palestine Arab nation have rejected continually and in every opportunity the British Mandate over Palestine, and therefore they cannot be bound by any arrangement or regulation derived from that Mandate ; nor can they be bound by anything pertaining to what is known as the national home policy. My statement in this direction should not be taken as indicating any departure from that attitude which was adopted by this nation in exercise of its right to determine its own future.

Second : Moslems state that all contentions relative to Moslem sacred places should be dealt with only by competent bodies as prescribed by the Sharia Law. Other bodies can have no jurisdiction whatever by the Sharia Law. Other bodies can have no jurisdiction whatever on these places.

Subject to the above-mentioned two reservations, I have the honour to submit the following... ».

(c) Is the Wall a holy place from the Moslem point of view?
The question of Buraq.
The question of Waqf.

1. The Jews deny that the Wall, the Pavement in front of it and the Moghrabi Quarter can be considered as Modern Holy Places. According to the Jews, the Moslems themselve sdo not regard them so, because otherwise they would not have besmeared the Wall with filth as the Jews state that the Moslems have done on certain occasions, nor permitted the construction of a water closet close to the wall that is a direct continuation of the Wailing Wall to the south and also forms part of the exterior of the Haram.

2. Without disputing the fact that certain writers mention the Buraq, the Jews assert that the legend in question only dates from a period several centuries subsequent to Mohammed's lifetime and that the Buraq is not mentioned in the *Qoran*. In consequence there is no reason, they say, for attributing a sacred character to the Pavement in front of the Wall because of the Prophet having passed there on his celestial journey, as the Moslem holy books do not say anything about that. Furthermore, the route that Mohammed took before entering the Temple area was never, they allege, exactly defined, and it is only quite recently that the Moslems have begun to make out that the Prophet passed by there and that his winged steed was tethered to an iron ring in the wall which is now part of the Mosque of Buraq. Moreover, the Moslems did not, until recent years, call the Wailing Wall Al Buraq. The official guide to the Haram that was published in 1914 by the Moslem authorities does not mention any special sanctity as inherent in the Wall.

3. As to the Waqf character of the Wall, of the Pavement in front of it, and of the Moghrabi Quarter, the Jwish Side declare that the extension of the areas donated for Waqf purposes is not clearly indicated in the registers of the Sharia Court, and particularly that the boundaries are not clear. Furthermore, the fact that a certain area has been constituted Waqf cannot, in their view, affect the exercise of Jewish worship at the Wall, so much the less as the devotions have always been held both before and after the creation of the Waqfs and also because the free exercise of worship is guaranteed by the Mandate.

In pursuance of the said contentions the Jewsih Side have requested the Commission to take the following action :

(1) to give recognition to the immemorial claim that the Wailing Wall is a Holy Place for the Jews, not only for the Jews in Palestine, but also for the Jews of the whole world ;

(2) to decree that the Jews shall have the right of access to the

the 18th century at least printed books have been used containing the order of the service and the various prayers to be recited at the Wall. Later on again, the devotions have also taken the form of a real religious service requiring some of the appurtenances used at the service in a synagogue.

The Jews contend accordingly that the using of such apprtenances as benches, a screen for separating men and women ,an Ark with Scrolls of the Law, ritual lamps, a wash-basin, etc., was common and was also allowed by the authorities on the spot long before the Great War. Acording to the Jewish contention this state of things should be held to constitute the status quo and the existing rights to which Art. 13 of the Mandate refers. For this purpose the Jews also refer to the firmans of 1841, 1889 and 1893, already quoted. Furthermore, the Jews maintain that on certain occasions during the Turkish régime they have contributed to the cost of paving the passage and allege that that sholud be held to prove that it was an understood thing that the Jews had certain rights and obligations in that respect.

Further the Jewish Side claim that, according to Article 15 of the Mandate, the Mandatory Power shall guarantee the Jews free exercise of worship at the Wall in the form prescribed by the ritual of their religion without any interference whatever from the Arabs or the adherents of any other religion. Still more, the Arabs should be prohibited from disturbing the Jewish services by leading donkeys through the passage or by installing a muezzin in the neighbourhood of the Wall or by conducting the Zikhr ritual in the courtyard at teh southern end of the Pavement, to which the Jews object because of the concomitant disagreeable noise. The Counsel on the Jewish Side are of opinion that the present Commission has the same powers as the Holy Places Commission. The Jewish Side do not claim any proprietary right to the Wall. The Jewish Counsel are of opinion that the Wall does not constitute a property in the ordinary sense of that word, the Wall falling under the category of *res divinum* or *res extra commercium*. On the basis of that point of view the Jewish Side protest against any and every for mof innovation in the structure of the Wall and its immediate surroundings carried out by the Moslems. The Jewish Side have submitted to the Commission a detailed « Note on recent Moslem innovations at the Wailing Wall », which is annexed to this document (Appendix XI). The plaintiffs refer to a pronouncement made by Sheikh Hafe, when he was examined as a witness before the Commission, with reference to the properties dedicated as Waqfs (pages 711-712), to the effect that some learned lawyers and some jurists would say that such property is the property of God while some say that it is the property of nobody. In this connection the Jewish Counsel ask the Commission to accept the above definition which would have the advantage of solving entirely the problem.

Christian era, Jews made pilgrimages to the Wall even when Jerusalem had been almost wholly abandoned by their compatriots. The Jews hold that the Kothel Maaravi could never be destroyed, because of the « divine presence » (Shekinah) that had never departed from it. A Chief Rabbi of the period of the Babylonian Talmud and of the Jerusalem Talmud speaks of the divine presence which exalts the belief of the Faithful. In Jérusalem nouvelle, the work of the two Dominican Fathers, Vincent and Abel, that has been already mentioned, we are told that in early days the Roman Emperors permited the Jews to come to Jerusalem and even to worship within the Temple Area, or at other times to ascend the Mount of Olives where they could see the Holy Site from a distance, recite their prayers and carry out their lamentations. In support of the contention that the Jews devotions at the Wall have been persistently continuous, the Jewish Side refers to those writers whose names have been already adduced in the historical part above and to others, such as the Church Father Gregory of Nazianzus. Most of the narratives of travellers in Palestine in the 17th and 18th centuries speak of lamentations being conducted at the Wall. Baedeker's guide to Palestine (Palestine et Syrie, Leipzig et Paris, 1912, page 62), in its historical section, contains a description from the pen of Albert Soccin, the orientalist, of the customs of the Jews at the Wall and of the prayers pronounced there by the cantors and of the answers given by the assembly. The Jewish writers are, of course, the more numerous and their narratives the more detailed.

(b) Frequency and Character of the Worship in front of the Wall

1. During the first centuries after the destruction of the Temple, the Jews generally went to the Wall once a year, probably on the anniversary of the destruction (the 9th of Ab). Later on (with an interruption during the Crusader period) the Jews went there more often, not only as pilgrims but also at the times of the various religious feasts and on the Sabbaths. After the conquest of Jerusalem by the Arabs, the latter did not hinder the Jews from resorting to the Wall. Since the close of the 18th century the frequency of the holding of the devotions has very much increased in proportion to the growth of the Jewish population in Palestine and especially in Jerusalem.

2. To judge from the memorandum presented by the Jewish Side the Jews' devotions at the Wall were limited during the course of several centuries to wailing and lamenting. The Faithful approached the Wall and, bringing their foreheads into contact with it, wet it with their tears ; they would often also slip into the crevicse between the stones of the Wall strips or sheets of paper containing petitions and other pious wishes. Later on, the Jews began the practice of reading or reciting at the Wall certain psalms, fragments of the Law of Moses, or prayers. Ever since

missioner, at the end of September, 1929, issued provisional instructions in regard to the use of the Wailing Wall. A copy of those instructions is enclosed herewith (Appendix X).

IV. — THE RESPECTIVE CLAIMS OF THE TWO PARTIES

We pass now to a discussion of the respective claims of the two Parties and the circumstances which have led to the raising of those claims.

The contention of the Jewish Side was orally elaborated before the Commission by Dr. M. Eliash, Mr. David Yellin and Rabbi M. Blau, who also submitted to the Commission a written Memorandum drawn up on behalf of various Jewish organizations by Dr. Cyrus Adler and certain Jewish personages in Jerusalem. The Arab contention was orally elaborated by Aouni Bey Abdul Hadi, Ahmed Zaki Pasha and Mohamed Ali Pasha, who also put in numerous documents.

The contentions of the two Parties as laid before the Commission in the course of the proceedings at Jerusalem may be summarized as follows.

The Jewish Claims

(a) The Jew's Custom of resorting to the Wall for lamentation.

The custom in question is based on the central idea of the Jewish religion as recorded in the First Book of Kings, Chap. VIII, Verse 11. viz., that God's presence is intimately bound up with the actual Temple of Solomon. This passage says « the glory of the Lord filled the House of the Lord ». On that basis the Jews have always regarded the Temple as a Holy Place above all others. Hence the destruction of the Temple has been for many centuries and still continues to be a subject of lamentation for them and this explains the origin of their custom of repairing to the relic that remains of what was the House of the Lord, in order to give vent there, in front of the Wall, to their Wailing and lamentation.

The Jewish Side contend that this custom goes back to the most ancient times, i.e., those that followed upon the destruction of the Temple.

A proof of this the Jews claim to find in the Book of Jeremiah, Chap. XLI, Verse 5, where mention is made of four score of men who came from various parts of the country with offerings and incense in their hand to bring them to the House of the Lord. As the Temple at that time was no longer in existence, it must have been on the site formerly occupied by the Temple that those offerings were laid. According to the testimony of Jewish writers of the first centuries of the

mission shall not be appointed or enter upon its functions without the approval of the Council.

Article 15.

The Mandatory shall see that complete freedom of conscience and the free exercise of all forms of worship, subject only to the maintenance of public order and morals, are ensured to all. No discrimination of any kind shall be made between the inhabitants of Palestine on the ground of race, religion or language. No person shall be excluded from Palestine on the sole ground of his religious belief.

The righ of each community to maintain its own schools for the education of its own members in its own language, while conforming to such educational requirements of a general nature as the Administration may impose, shall not be denied or impaired.

Article 16.

The Mandatory shall be responsible for exercising such supervision over religious or eleemosynary bodies of all faits in Palestine as may be required for the maintenance of public order and good government. Subject to such supervision, no measures shall be taken in Palestine to obstruct or interfere with the enterprise of such bodies or to discriminate against any representative or member of them on the ground of his religion or nationality.

The Zionist Organisation, which was « the appropriate Jewish agency » recognised by Article 4 of the Mandate, was represented in Palestine until August, 1929, by the Palestine Zionist Executive, the members of which were elected by the Zionist Congress. The Jewish Agency for Palestine has now replaced the Zionist Executive. The Jewish Agency was constituted at a joint conference of Zionists and non-Zionists held in Zurich in August, 1929.

Article 21 of the Mandate provides for the enactment of a Law of Antiquities. This Law is known as the Antiquities Ordinance, 1929 and the Wailing Wall is an antiquity in the sense of the law and therefore under the protection of the Department of Antiquities.

The disputes arising out of the Wailing Wall problem caused the British Secretary of State for the Colonies to publish in November, 1928, a White Paper (Cms. 3229), defining the policy of His Majesty's Government in the matter. A copy of the said paper is enclosed herewith (Appendix IX).* After the disturbances last year the High Com-

and will use their best endeavours to facilitate the achievement of that object, it being understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by the Jews in any other country ».

The British Military Administration of Palestine lasted until the 1st of July, 1920, when a Civil Administration was set up with His Majesty's High Commissioner for Palestine at its head.

By an order of the 20th December, 1921, the High Commissioner established a Supreme Moslem Sharia Council, to have authority over all the Moslem Waqfs and Sharia Courts in Palestine. The members of the said Council are elected by an electoral college.

The Mandate for Palestine, foreshadowed already in the Treaty of Sèvres of 1920, a treaty, however, which never came into force, was entrusted on the 24th of July, 1922, by the Council of the League of Nations to the British Government. The Mandate came officially into force on the 29th of September, 1923, after Turkey had signed the Lausanne Peace Treaty. The articles of the Mandate with special bearing on the matter in dispute are the following :

Article 13.

All responsibility in connection with the Holy Places and religious buildings or sites in Palestine, including that of preserving existing rights and of securing free access to the Holy Places, religious buildings and sites and the free exercise of worship, while ensuring the requirements of public order and decorum, is assumed by the Mandatory, who shall be responsible solely to the League of Nations in all matters connected herewith, provided that nothing in this article shall prevent the Mandatory from entering into such arrangements as he may deem reasonable with the Administration for the purpose of carrying the provisions of this article into effect ; and provided also that nothing in this mandate shall be construed as conferring upon the Mandatory authority to interfere with the fabric or the management of purely Moslem sacred shrines, the immunities of which are guaranteed.

Article 14.

A special Commission shall be appointed by the Mandatory to study, define and determine the rights and claims in connection with the Holy Places and the rights and claims relating to the different religious communities in Palestine. The method of nomination, the composition and the functions of this Commission shall be submitted to the Council of the League for its approval, and the Com-

« arranged prayers » at the Wall are mentioned for the first time by a scholar whose name has not been preserved.

During the period now referred to, several decisions of special interest in connection with the Wailing Wall were arrived at by various authorities who had to do with the matter. While the Commissioners were conducting their proceedings at Jerusalem the Counsel for the Moslems produced a decree issued by Ibrahim Pasha in May, 1840, which forbade the Jews to pave the passage in front of the Wall, it being only permissible for them to visit it « as of old ». The Counsel for the Moslems further referred to a decision of the Administrative Council of the Liwa in the year 1911 prohibiting the Jews from using certain appurtenances at the Wall. The Counsel for the Jews, on the other hand, referred the Commission in special to a certain firman issued by Sultan Abdul Hamid in the year 1889, which says that there shall be no interference with the Jews' places of devotional visits and of pilgrimage that are situated in the localities which are dependent on the Chief Rabbinate, nor with the practice of their ritual. In the same connection the Counsel for the Jews also referred the Commission to a firman of 1841, stated to be of the same bearing and likewise to two others of 1893 and 1909 that confirm the first mentioned one of 1889. Translations of the decrees of 1840 and 1911 as well as of the firman of 1889 are annexed to this Report (Appendices VI-VIII). The firman of 1841 was not actually produced.

In October, 1914, Turkey joined the Central Powers in the Great War and, in the course of the autumn of 1917, an Allied army with General Allenby as its Commander-in-Chief entered Palestine and captured Jerusalem at the beginning of December. At the time of his official entry into Jerusalem, on the 11th of December, 1917, General Allenby caused the following proclamation to be read :

> « ...since your City is regarded with affection by the adherents of three of the great religions of mankind, and its soil has been consecrated by the prayers and pilgrimages of multitudes of devout people of these three religions for many centuries, therefore do I make known to you that every sacred building monuments, holy spot, shrine,traditional site, endownment, pious bequest, or customary place of prayer, of whatsoever form of the three religions, will be maintained and protected according to the existing customs and beliefs of those to whose faiths they are sacred ».

During the advance of the Allied forces into Palestine, Mr. Balfour, the British Secretary of Foreign Affairs, had made the following declaration on behalf of His Majesty's Government on the 2nd November, 1917 :

> « ... His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a National Home for the Jewish People,

capital of the Arab realm of Palestine. The Arabs began to construct Moslem Holy Buildings on the deserted Mount Moriah, which still commanded the city. In the course of the seventh century theer was built in the south-western part of the area the Mosque of Aqsa, a place of special sanctity of the Moslems, being reckoned next to the Mosques of Mecca and of Medina as an object of veneration and, therefore, also a renowned place of pilgrimage. In the centre of Mount Moriah there was erected the Dome of the Rock. The Temple area or the Haram-esh-Sherif, as it aws called by the Arabs, thus became a place of great sanctity for Moslems all over the world and it is to be specially noticed that this tradition, save for a short interruption during the Crusader period, now goes back about 13 centuries.

There are several Jewish authors of the 10th and 11th centuries, e.g., Ben Meir, Rabbi Samuel ben Paltiel, Solomon ben Judah, and others, who write about the Jews repairing to the Wailing Wall for devotional purposes, also under the Arab domination. A nameless Christian Pilgrim of the 11th century testifies to a continuance of the practice of the Jews coming to Jerusalem annually.

The Arab domination was interrupted by the arrival of the Crusaders who conquered Jerusalem in 1099. The Crusaders at first treated the Jews badly, but afterwards became more tolerant. Benjamin of Tudela says (1167) that during the later Crusader Period the Wailing Wall was a place of constant prayer. The Arabs reconquered the country at the end of the 12th century and Saladin, their great ruler, invited, in 1190, the Jews to return to Palestine.

For the ensuing two centuries Palestine practically disappears from history. It shall, however, be mentioned, already in this connection, that in the year 1193 an area in front of the Wailing Wall was constituted Waqf by King Afdal, son of Saladin, that is to say that the property was detached for « religious or charitable » purposes according to the Moslem Sharia Law. The bearing of this conception will be discussed in the following. About 1320 the houses which are now called the Moghrabi Quarter (see above) were constituted Waqf by a certain Abu Madian. This Quarter was donated for the benefit of Moroccan pilgrims and derives its name from that.

In 1517 the country was conquered by the Turks and from that date, save for a short interruption of nine years from the year 1831 when the country was invaded by the Egyptians, the Turkish domination lasted on until the period of the Great War. With respect to the Wailing Wall and how it was regarded during the Turkish régime it may be stated that there are many statements — too numerous to be quoted here — in the writings of various travellers in the Holy Land, more especially in the 18th and 19th centuries, which go to show that the Wailing Wall and its environs continued to be places of devotion for the Jews. In 1625

the Romans, Pompey entering Jerusalem in the year 63 B.C. According to tradition — Bavli, Makkoth 24 — the Jews also during this period, i.e., after the destruction of the second Temple, were accustomed to go to the ruins of their holy site.

In the year 40 B.C., with the support of the Romans, Herod, surnamed the Great, became King of Judea and during his reign the Judean Kingdom regained some of its ancient splendour. Herod reconstructed the Temple for the second time.

This last Temple was not destined to attain the same length of life even as its predecessors, for in the year 70 A.D., Titus, who afterwards became Roman Emperor, conquered Jerusalem and, like Nebuchadnesar six and a half centuries earlier, destroyed the whole city of Jerusalem and also the Temple, a part of the Western Wall being the only remmant left of the building.

In the book edited by the Dominican Fathers, Vincent and Abel, Jérusalem nouvelle, Paris 1922-26, we are told that, during the first period after the destruction of the Temple of Herod, the Jews continued to go and weep at the ruins of it. According to tradition, the Jews' wailing-place at that time seems to have been the stone on MDount Moriah where the Mosque of Omar now stands.

The Emperor Hadrian (117-138 A.D.) made Jerusalem a Roman Colony, called Aelia Capitolina. He prohibited the Jews from entering Jerusalem and from that period dates the dispersion of the Jews throughout the world. It may be said that there has been no Jewish nation in possession in Palestine since then, though some Jews have, nevertheless, always been living in the country, their number being larger or smaller in proportion to the degree of toleration extended to them by the successive rulers of the country.

The Dominican Fathers just quoted also say that even after Hadrian's prohibition the Jews succeeded in getting into Jerusalem at least once a year. At that period the place of lamentation seems to have been on the Mount of Olives, from where the worshippers could see the ruins in the distance. From and after the year 333 A.D., when the Pilgrim of Bordeaux visited the Holy Land and learnt that « all Jews come once a year to this place, weeping and lamenting near a stone which remained of the Holy Temple », there is a more or less continuous tradition about the Jews' devotions at the ruins of the Temple or in its environs.

After the partition of the Roman Empire, Palestine came under the Emperors of Byzantium, who governed the country from about 400 A.D.

About the year 637 the victorious Arabs entered Palestine and conquered Jerusalem. The Caliph Omar (639-644) made Jerusalem the

tain knowledge is the Cananaeans (Canaanites) who were dependants of the Egyptians.

According to the tradition preserved by the two peoples, the Jews and the Arabs, Abraham, their common ancestor, made his way, in the Cananaean era, from Ur in Chaldea to Canaan, and the latter became the cradle of the people of Israel.* This theory of a community of origin of the Jews and the Arabs, fortified as it has been through the ages by the attribution to it by tradition of numerous important happenings, has played no small part in the mutual relationsfip of the two peoples.

After the captivity in Egypt was over and their return to Palestine had been accomplished, the tribes of Israel were united into one Kingdom by King David at about the date 1000 B.C. This Kingdom attained its most exalted position during the reign of David's son, the great Solomon. It was Solomon who built the first Temple of Jerusalem, the grandeur and beauty of which have become widely renowned, thanks to the holy books and the historians. The Temple was situated on Mount Moriah on the platform, now known as the Haram-esh-Sherif area.

Subsequent to the death of Solomon, the history of the people of Israel, or rather that of the two Kingdoms of Israel and Judah — Jerusalem being the capital of the latter — resolves itself for the most part into a record of civil waars and struggles with alien tribes.

About 720 B.C., the Assyrians destroyed the Kingdom of Israel and carried the inhabitants away as captives. About 600 B.C., Nebuchadnesar, King of Babylon, attacked the Kingdom of Judah. He destroyed the city of Jerusalem and the Temple of Solomon in the year 587 B.C. Most of the nihabitants were conveyed into captivity and were unable to return to their country until about 50 years later, after Cyrus, King of Persia, had conquered Babylon.

According to the Prophet Jeremiah the Jews who remained in the Holy Land during that period of expatriation had already developed the habit of going to worship on the ruins of the Temple. After the Jews returned to Palestine, the Temple was rebuilt on its ancient site, about the years 520-515 B.C. During the ensuing century a set form of ritual was established by Ezrah and Nehemiah.

In 332 B.C. the Jews came under the domination of the Macedonians. King Antiochus IV treated the Jews severely and, after the revolt they set on foot about 170 B.C. had been quelled, the second Jewish Temple was destroyed. Then there followed a period of independence, to a certain extent, which lasted until the country was conquered by

to the south. In the year 1929 a door was made at the southern end of the wall last mentioned, and it gives access to the private houses and the Mosque. At the northern end of the pavement a third wall, with a door in it, shuts off the area from the courtyard in front of the Grand Mufti's offices.

The pavement in front of the Wall has a width of about 4 metres. Its boundaries on three sides have already been indicated ; on the fourth side, i.e., the opposite to the Wailing Wall, the pavement is bounded by the exterior wall and houses of the so-called Moghrabi Quarter. On that side there are two doors which lead to the Moghrabi houses.

It is this Pavement running at the base of the part of the Wall just referred to that the Jews are in the habit of resorting to for purposes of devotion.

At a short distance from it, in the southern direction and within the Wall itself, there is a chamber or niche in which according to tradition Mohammed's steed, Buraq, was tethered when the Prophet during the course of his celestial journey (as to which see below) visited the Haram-esh-Sherif. It is for this reason that the Wall is known to Moslems as Al Buraq.

Before proceeding further we desire to state that at the date of our sojourn in Jerusalem, the Wall and its environs were not exactly in the same state as before the War, for as already stated by the Shaw Commission certain innovations had been introduced, viz. :

(1) The erection of a new structure above the northern end of the Wall.

(2) The conversion of a house at the southern end of the Pavement into a « Zawiyah » (literally to be translated, Moslem « sacred corner »).

(3) The construction of the above-mentioned door giving access from the « Zawiyah » to the Pavement in front of the Wall, and constituting a through connection from the Haram area (through the Moghrabi Gate) to the Pavement in front of the Wall.

III. — HISTORY

For the purpose the Commission has in view it will not be necessary to recite in full the details of the history of Palestine. The matter the Commission has to deal with, however, has such as intimate connection with the history of the country that it may be considered desirable to mention the principal events.

In early times Palestine was inhabited by a number of peoples, mostly of the Semitic race. The earliest of them of which we possess cer-

is with great regret that the Commission has had to ascertain the failure, up to the present time, of the said negotiations.

Thereupon, the Commission met at Stockholm, 27th October to 1st November. The concluding meeting was held in Paris, 28th November to 1st December.

II. — DESCRIPTION OF THE WAILING WALL AND ITS ENVIRONS

With respect to the position of the Western or Wailing Wall (in Arabic, Al Buraq ; in Hebrew, Kothel Maaravi) and the lie of the surrounding area, see the official plan drawn by the Palestine Government, annexed hereto (Appendix V).

The Wailing Wall forms an integral part of the western exterior shell of the Haram-esh-Sherif which itself is the site of the ancient Jewish temples, at the present day supplanted by Moslem Mosques. The Haram-esh-Sherif in actual fact is a vast rectangular platform, several hundred metres in length and width. One of the said Mosques, the Mosque of Aqsa, is contiguous to the southern exterior wall of the Haram and extends up to the Wailing Wall at its southern end. The other Mosque, the Dome of the Rock (in Arabic, Qubet Al Sakhra), or, as it is usually called, the Mosque of Omar, is situated in the middle of the Haram area.

The Western Wall of the Haram-esh-Sherif as a whole is a structure of more than 100 metres in length and about 20 metres in height. The very large blocks of stone at the base of the Wall, more especially the six courses of drafted stones, are dated by most archaeologists to the times of the Temple of Herod (i.e., the second, reconstructed Temple). Many of the stones bear inscriptions in Hebrew on their faces, some of them painted, others engraved. Above these stones there are three courses of undrafted masonry ; these are probably Roman work (dating from the rebuilding of the city as a Roman colony by the Emperor Hadrian). The upper strata again are of much later date, belonging probably to the period about 1500 A.D. Recent researches go to show that the boundaries of the Wall coincide with those of the platform of the Temple of Solomon, of which courses of stones are supposed to still remain beneath the surface.

The part of the Wall about which dispute has arisen between the Jews and the Moslems comprises about 30 metres of the exterior wall mentioned. In front of that part of the wall there is a stretch of pavement to which the only access, on the northern side, is by a narrow lane proceeding from King David's street. To the south this pavement extends to another wall, which shuts the pavement off at right angles to the Wailing Wall from a few private houses and from the Mosque of Buraq slet

their arrival at Jerusalem, they paid visits, accompanied by British officials, to the Haram-esh-Sherif and its Mosques, to the Wailing Wall and its environs, and also visited the principal Synagogues o fthe Ashkenazi and the Sephardi Communities of the Jewish population. By that means the Commissioners had the opportunity of studying on the spot the situation, surroundings, and special character of the various buildings, and also a number of other circumstances bearing on the dispute as well as the practices and the rites of the respective confessions. Moreover, the Commissioners went several times privately and unattended to the Wailing Wall and to the Haram-esh-Sherif. Furthermore, the Commissioners delegated one of their Members to the Moslem Sharia Court in Jerusalem in order that, in conjunction with the Counsel of the two Parties and the appropriate officials of the Court, he might there inspect the title-deeds relating to the Wailing Wall and its surroundings.

In view of the particular interest attaching to the status quo of the Christian Holy Places, the Commissioners paid prolonged visits especially to the Church of the Holy Sepulchre at Jerusalem and the Church of the Nativity at Bethlehem at which well-qualified British officials and the officiating functionaries of the different Christian churches explained to the Commissions the particular conditions of the status quo.

During the whole course of the proceedings the represntatives of the tow Parties afforded every assistance to the Commission in its inquiry both very willingly and very efficiently.

Very valuable services were rendered to the Commission by the Palestine Government and their various officials. The Commissioners desire especially to express here their appreciation of the spirit of trustfulness in which this assistance was given them. Previous to their departure from Palestine, they expressed their thanks in a letter, printed at the close of this Report (Appendix IV).

Finally, it ought to be mentioned that the Commissioners — although the mandate entrusted to them did not explicity refer to conciliation — thought it a duty incumbent upon them to try to bring about a friendly settlement between the Parties. In order if possible to achieve that object, numerous meetings were held with the representatives of the two Parties both separately and jointly in camera. At the closing meeting the Chairman again emphasized the point to the Parties that an agreed solution would be very much preferable to a verdict and promised that the Commission would hold the door open, until the 1st of September, for prouosals and agreements from the Parties directed towards that end. After the Commission had left Palestine, the negotiations between the Parties were continued in the presence of representatives of the Palestine Government. In response to the request addressed to the Commission, the delay accorded to the Parties was extended, on the first occasion until the 15th of September and, later, until teh 8th of October. It

lestine, the Vaad Leumi and the Agudath Israel. The Counsel for the Moslem Side had been authorized to act as such by the Supreme Moslem Council. The following persons represented the Moslem Side — Aouni Bey Abdulhadi, Amin Bey el Tamimi, Amin Bey Abdulhadi, Sheikh Suleiman Effendi Joukhadar, Ahmed Zaki Pasha, Fakhri Bey el Husseini, Fakhri Bey el Baroudi, Faiz Bey el Koury, Sheikh Hasan Effendi Abu Soud, Jamal Effendi el Husseini, Izzat Effendi Darwaza, Mohamed Ali Pasha, Sheikh Ragheb Effendi Dajani, Abdullahai Fazalally, Abdulaly Jewabhai, and Sheikh Hassan al Ansari. Including the members of the various delegations who appeared before the Commission, the above-named persons may be said to have represented Moslems from practically every country in the world with a Moslem population, including Morocco, Algeria, Tripolis, Egypt, and other African countries, Palestine, Syria, Trans-Jordan, Iraq, Persia, British India, the Dutch East Indies, and other countries in the Near and Far East.

It was arranged with the due consent of the Parties that the Jewish Side should be considered as the plaintiff and thus have to open the case, while the Moslem Side were to be considered as the defendant.

As to the procedure to be adopted, it was decided with the consent of the Parties that as far as possible the ordinary judicial methods of the English courts should be observed. Thus, the Counsel for the Parties were to call and examine witnesses, to procure and lay before the Commission relevant expert and documentary evidence, to cross-examine the witnesses called by the other Party and to plead in the case whenever they should deem it expedient. The Commissioners on the other hand would, as a rule, confine themselves to listening to what the witnesses called by the Parties had to say and to any other evidence adduced, reserving to themselves, however, the right to examine additional witnesses ex officio or if requested to do so by the Palestine Government. The Commission as such was not empowered to swear witnesses, but witnesses could be sowrn or caused to give a corresponding solemn affirmation before the appropriate Magistrate at Jerusalem in conformance with Palestine Law.

During the meetings 52 witnesses were examined, 21 of them being called by the Jewish Counsel, 30 by the Moslem Counsel, and 1. a British official, by the Commission. A list of the meetings and of the witnesses whose evidence was given before the Commission is annexed to this Report (Appendix II). During the meetings 61 documents or collections of documents were produced. Of those 35 were presented by the Jewish State and 26 by the Moslem. A synopsis of them is given in Appendix III.

The Commissioners also adopted various measures, apart from the regular meetings, to obtain as complete a body of information as possible concerning questions relating to the matter at issue. Thus, upon

The composition of the Commission as proposed by the British Government was approved by the Council of the League on the 15th of May, 1930. The Commissioners were officially informed of their nomination by letters fro mthe British Foreign Oféice dated the 26th of May. Mr. Stig Sahlin, of the Swedish diplomatic service, has acted as Secretary to the Commission.

The members of the Commission assembled for the first time at Genoa on the 12th of June and sailed for Palestine on the following day, having been furnished before their departure with the various documents relative to matters connected with the Wailing Wall that had up to then been published by the League of Nations and by the British Government (e.g., reports, despatches, memoranda, minutes of proceedings, etc.).

The Commission arrived at Jerusalem on the 19th of June and stayed in Palestine for one month, leaving Jerusalem on the 19th of July. The first meeting of the Commission was held on Monday, the 23rd of June, the 20th and 21st blank days, as Friday and Saturday are kept as holy days by one or other of the Parties concerned. During their stay in Jerusalem the Commission held one or two meetings on practically every weekday, Fridays and Saturdays excepted. In all there were held 23 meetings, of which the first was occupied with introductory speeches and with a discussion as to the procedure to be follower, while the last four meetings were occupied with the closing speeches. At the other 18 meetings the Commission was engaged in the hearing of evidence. All the meetings were held in the Government Offices Building near the Damascus Gate. A complete record of the proceedings is attached hereto (Appendix I).

At the opening meeting the Chairman stated that the aim in view of the Commission, in carrying out the tast entrusted to it, was to make an impartial and, if possible, complete inquiry into the questions connected with the Wailing Wall and, as a result of the said inquiry, to pronounce a verdict which would be based wholly and solely on the Commissioners' candid convictions upon the bearing of law and equity to the case in dispute. This being what the Commission had in view, the Chairman appealed to the Parties concerned to give them all the necessary assistance in the carrying out of their work.

At the same meeting it was agreed that during the proceedings there was to be one set of authorized and recognized representatives to act as Counsel for each of the two disputing Parties. Pursuant to htat agreement the Counsel for the Jewish Side, Dr. M. Eliash, Mr. David Yellin, and Rabbi M. Blau — presented credentials from the Rabbinate of Palestine, the World Association of Rabbis, the Jewish Agency for Pa-

the League, having heard the views of the Permanent Mandates Commission, adopted the following resolution on the 14th of January, 1930 :

« The Council,

« Being anxious to place the Mandatory Power, in accordance with its request, in a position to carry out the responsibilities laid upon it by Article 13 of the Mandate for Palestine under the most favourable conditions for safeguarding the material and moral interests of the population placed under its mandate ;

« Wishing not to prejudge, in any way, the solution of the problems relating to the question of the holy places of Palestine, which may have to be settled in the future ;

« Considering. however, that the question of the rights and claims of the Jews and Moslems with regard to the Wailing Wall urgently calls for final settlement :
« Decides that,

« (1) A Commission shall be entrusted with thsi settlement ;

« (2) This Commission shall consist of three members who shall not be of British nationality and at least one of whom shall be a person eminently qualified for the purpose by the judicial functions he had performed ;

« (3) The names of the persons whom the Mandatory Power intends to appoint as members of the Commission shall be submitted for approval to the Council whose members shall be consulted by the President if the Council is no longer in session ;

« (4) The duties of the Commission shall cease as soon as it has pronounced on the rights and claims mentioned above ».

For further details relative to the circumstances under which the Commission was nominated we beg to refer to the report of the Shaw Commission (Cmd. 3530), which we will have to quote at several occasions in the following.

The British Government in a letter to the Secretary-General of the League of Nations dated 12th May, 1930, notified the names of the persons whom they had selected to be members of the Commission, viz., the undersigned.

Eliel Lôfgren, formerly Swedish Minister for Foreign Affairs, Member of the Upper Chamber of the Swedish Riksdag (to act as Chairman),

Charles Barde, Vice-President of the Court of Justice at Geneva, President of the Austro-Roumanian Mixed Arbitration Tribunal ,and

C. J. Van Kempen, formerly Governor of the East Coast of Sumatra, Member of the States-General of the Netherlands.

Report of the Commission appointed by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, with the approval of the Council of the League of Nations, to determine the rights and claims of Moslems and Jews in connection with the Western or Wailing Wall at Jerusalem.

December 1930

The Right Honourable Arthur Henderson, M.P., His Britannic Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, etc., etc., etc.

The International Commission for the Wailing Wall has the honour to submit the following report to His Britannic Majesty's Government.

The Commission understands that a copy of the report will be forwarded to the Council of the League of Nations.

I. — INTRODUCTION

After the disturbances which occurred in Palestine in August, 1929, His Britannic Majesty's Secretary of State for the Colonies appointed a Commission on the 13th of September to enquire into the immediate causes that had led to that outbreak and to make recommendations as to the steps necessary to avoid a recurrence.

The said Commission of Enquiry communicated to the Secretary of State for the Colonies amongst other desiderata, in December, 1929, a recommendation that His Majesty's Government should take such steps as lay within their power to secure the early appointment, under Article 14 of the Mandate for Palestine, of an ad hoc Commission to determine the rights and claims in connection Qith the Wailing Wall in Jerusalem. It was the view of the Commission of Enquiry that an early determination of rights and claims connected with the Wailing Wall was a measure essential in the interests of peace and good government in Palestine. The Commission considered, therefore, that the constitution of a Commission for the said purpose and its departure for the country should be expedited by every possible means.

At the ensuing meeting of the Council of the League of Nations the British Delegation made certain proposals in accordance with the said recommendations of the Commission of Enquiry. The Council of

dan to its junction with River Yarmuk ; thence up the centre of that river to the Syrian Frontier ».

Preamble. — Recitals 2 and 3.

Article 2. — The words « placing the country under such political administration and economic conditions as will secure the establishment of the Jewish National Home, as laid down in the preamble, and ».

Article 4.

Article 6.

Article 7. — The sentence « There shall be included in this law provisions framed so as to facilitate the acquisition of Palestinian citizenship by Jews who take up their permanent residence in Palestine ».

Article 11. — The second sentence of the first paragraph and the second paragraph.

Article 13.

Article 14.

Article 22.

Article 23.

In the application of the Mandate to Trans-Jordan, the action which, in Palestine, is taken by the Administration of the latter country, will be taken by the Administration of Trans-Jordan under the general supervision of the Mandatory.

3. His Majesty's Government accept full responsibility as Mandatory for Trans-Jordan, and undertake that such provision as may be made for the administration of that territory in accordance with Article 25 of the Mandate shall be in no way inconsistent with those provisions of the Mandate which are not by this resolution declared inapplicable.

NOTE

GENEVA

September 23rd, 1922

ARTICLE 25 OF THE PALESTINE MANDATE

Territory known as Trans-Jordan

Note by the Secretary-General

The Secretary-General has the honour to communicate for the information of the Members of the League, a memorandum relating to Article 25 of the Palestine Mandate presented by the British Government to the Council of the League on September 16th, 1922.

The memorandum was approved by the Council subject to the decision taken at its meeting in London on July 24th, 1922, with regard to the coming into force of the Palestine and Syrian mandates.

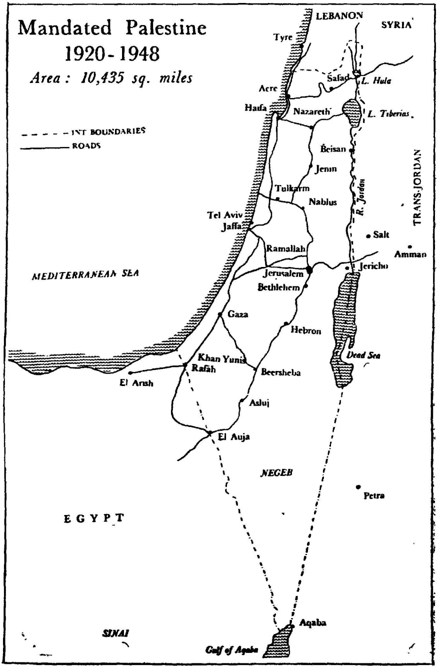
MEMORANDUM BY THE BRITISH REPRESENTATIVE

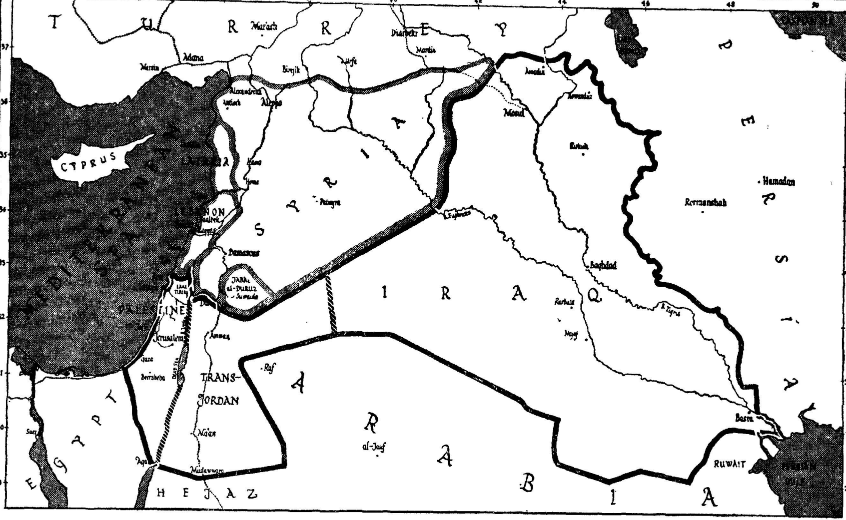
1. Article 25 of the Mandate for Palestine provides as follows :

> « In the territories lying between the Jordan and the eastern boundary of Palestine as ultimately determined, the Mandatory shall be entitled, with the consent of the Council of the League of Nations, to postpone or withhold application of such provisions of this Mandate as he may consider inapplicable to the existing local conditions, and to make such provision for the administration of the territories as he may consider suitable to those conditions, provided no action shall be taken which is inconsistent with the provisions of Articles 15, 16 and 18 ».

2. In pursuance of the provisions of this Article, His Majesty's Government invite the Council to pass the following resolution :

> « The following provisions of the Mandate for Palestine are not applicable to the territory known as Trans-Jordan, which comprises all territory lying to the east of a line drawn from a point two miles west of the town of Akaba on the Gulf of that name up the centre of the Wady Araba, Dead Sea and River Jor-


Mandated Palestine
1920-1948
Area : 10,435 sq. miles
INT BOUNDARIES
ROADS
LEBANON
SYRIA
Tyre
Safad
L. Hula
Acre
Haifa
Nazareth
L. Tiberias
Beisan
Jenin
Tulkarm
Nablus
R. Jordan
TRANS-JORDAN
Tel Aviv
Jaffa
Salt
Ramallah
Amman
Jericho
MEDITERRANEAN SEA
Jerusalem
Bethlehem
Gaza
Hebron
Khan Yunis
Rafah
Dead Sea
Beersheba
El Arish
Asluj
El Auja
NEGEB
Petra
EGYPT
Aqaba
SINAI
Gulf of Aqaba



THE BRITISH ■ AND FRENCH ■ MANDATES IN SYRIA-PALESTINE AND IRAQ

ferred upon the Mandatory, the Council of the League of Nations shall make such arrangements as may be deemed necessary for safeguarding in perpetuity, under guarantee of the League, the rights secured by Articles 13 and 14, and shall use its influence for securing, under the guarantee of the League, that the Government of Palestine will fully honour the financial obligations legitimately incurred by the Administration of Palestine during the period of the mandate, including the rights of public servants to pensions or gratuities.

The present instrument shall be deposited in original in the archives of the League of Nations and certified copies shall be forwarded by the Secretary-General of the League of Nations to all Members of the League.

Done at London the twenty-fourth day of July, one thousand nine hundred and twenty-two.

Certified true copy.

For the Secretary-General,
RAPPARD,
Director of the Mandates Section.

Article 22.

English, Arabic and Hebrew shall be the official languages of Palestine. Any statement or inscription in Arabic on stamps or money in Palestine shall be repeated in Hebrew, and any statement or inscription in Hebrew shall be repeated in Arabic.

Article 23.

The Administration of Palestine shall recognise the holy days of the respective communities in Palestine as legal days of rest for the members of such communities.

Article 24.

The Mandatory shall make to the Council of the League of Nations an annual report to the satisfaction of the Council as to the measures taken during the year to carry out the provisions of the mandate. Copies of all laws and regulations promulgated or issued during the year shall be communicated with the report.

Article 25.

In the territories lying between the Jordan and the eastern boundary of Palestine as ultimately determined, the Mandatory shall be entitled with the consent of the Council of the League of Nations, to postpone or withhold application of such provisions of this mandate as he may consider inapplicable to the existing local conditions, and to make such provision for the administration of the territories as he may consider suitable to those conditions, provided that no action shall be taken which is inconsistent with the provisions of Articles 15, 16 and 18.

Article 26.

The Mandatory agrees that, if any dispute whatever should arise between the Mandatory and another Member of the League of Nations relating to the interpretation or the application of the provisions of the mandate, such dispute, if it cannot be settled by negotiation, shall be submitted to the Permanent Court of International Justice provided for by Article 14 of the Covenant of the League of Nations.

Article 27.

The consent of the Council of the League of Nations is required for any modification of theterms of this mandate.

Article 28.

In the event of the termination of the mandate hereby con-

(2)

The law for the protection of antiquities shall proceed by encouragement rather than by threat.

Any person who, having discovered an antiquity without being furnished with the authorisation referred to in paragraph 5, reports the same to an official of the competent Department, shall be rewarded according to the value of the discovery.

(3)

No antiquity may be disposed of except to the competent Department, unless this Department renounces the acquisition of any such antiquity.

No antiquity may leave the country without an export licence from the said Department.

(4)

Any person who maliciously or negligently destroys or damages an antiquity shall be liable to a penalty to be fixed.

(5)

No clearing of ground or digging with the object of finding antiquities shall be permitted, under penalty of fine, except to persons authorised by the competent Department.

(6)

Equitable terms shall be fixed for expropriation, temporary or permanent, of lands which might be of historical or archaeological interest.

(7)

Authorisation to excavate shall only be granted to persons who show sufficient guarantees of archaeological experience.. The Administration of Palestine shall not, in granting these authorisations, act in such a way as to exclude scholars of any nation without good grounds .

(8)

The proceeds of excavations may be devided between the excavator and the competent Department in a proportion fixed by that Department. If division seems impossible for scientific reasons, the excavator shall receive a fair indemnity in lieu of a part of the find,

lestine against the nationals of any State Member of the League of Nations (including companies incorporated under its laws) as compared with those of the Mandatory or of any foreign State in matters concerning taxation, commerce or navigation, the exercise of industries or professions, or in treatment of merchant vessels or civil aircraft. Similarly, there shall be no discrimination in Palestine against goods originating in or destined for any of the said States, and there shall be freedom of transit under equitable conditions across the mandated area.

Subjects as aforesaid and to the other provisions of this mandate, the Administration of Palestine may, on the advice of the Mandatory, impose such taxes and customs duties as it may consider necessary, and take such steps as it may think best to promote the development of the natural resources of the country and to safeguard the interests of the population. It may also, on the advice of the Mandatory, conclude a special customs agreement with any State the territory of which in 1914 was wholly included in Asiatic Turkey or Arabia.

Article 19.

The Mandatory shall adhere on behalf of the Administration of Palestine to any general international conventions already existing, or which may be concluded hereafter with the approval of the League of Nations, respecting the slave traffic, the traffic in arms and ammunition, or the traffic in drugs, or relating to commercial equality, freedom of transit and navigation, aerial navigation and postal, telegraphic and wireless communication or literary, artistic or industrial property.

Article 20.

The Mandatory shall co-operate on behalf of the Administration of Palestine, so far as religious, social and other conditions may permit, in the execution of any common policy adopted by the League of Nations for preventing and combating disease, including diseases of plants and animals.

Article 21.

The Mandatory shall secure the enactment within twelve months from this date, and shall ensure the execution of a Law of Antiquities based on the following rules. This law shall ensure equality of treatment in the matter of excavations and archaeological research to the nations of all States Members of the League of Nations.

(1)

« Antiquity » means any construction or any product of human activity earlier than the year 1700 A.D.

position and the functions of this Commission shall be submitted to the Council of the League for its approval, and the Commission shall not be appointed or enter upon its functions without the approval of the Council.

Article 15.

The Mandatory shall see that complete freedom of conscience and the free exercise of all forms of worship subject only to the maintenance of public order and morals, are ensured to all. No discrimination of any kind shall be made between the inhabitants of Palestine on the ground of race, religion or language. No person shall be excluded from Palestine on the sole ground of his religious belief.

The right of each community to maintain its own schools for the education of its own members in its own language, while conforming to such educational requirements of a general nature as the Administration.

Article 16.

The Mandatory shall be responsible for exercising such supervision over religious or eleemosynary bodies of all faiths in Palestine as may be required for the maintenance of public order and good government. Subject to such supervision, no measures shall be taken in Palestine to obstruct or interfere with the entreprise of such bodies or to discriminate against any representative or member of them on the ground of his religion or nationality.

Article 17.

The Administration of Palestine may organise on a voluntary basis the forces necessary for the preservation of peace and order, and also for the defence of the country, subject, however, to the supervision of the Mandatory, but shall not use them for purposes other than those above specified save with the consent of the Mandatory. Except for such purposes, no military, naval or air forces shall be raised or maintained by the Administration of Palestine.

Nothing in this article shall preclude the Administration of Palestine from contributing to the cost of the maintenance of the forces of the Mandatory in Palestine.

The Mandatory shall be entitled at all times to use the roads, railways and ports of Palestine for the movement of armed forces and the carriage of fuel and supplies.

Article 18.

The Mandatory shall see that there is no discrimination in Pa-

gations accepted by the Mandatory, shall have full power to provide for public ownership or control of any of the natural resources of the country or of the public works, services and utilities established or to be established therein. It shall introduce a land system appropriate to the needs of the country, having regard, among other things, to the desirability of promoting the close settlement and intensive cultivation of the land.

The Administration may arrange with the Jewish agency mentioned in Article 4 to construct or operate, upon fair and equitable terms, any public works, services and utilities, and to develop any of the natural resources of the country, in so far as these matters are not directly undertaken by the Administration . Any such arrangements shall provide that no profits distributed by such agency, directly or indirectly, shall exceed a reasonable rate of interest on the capital, and any further profits shall be utilised by it for the benefit of the country in a manner approved by the Administration.

Article 12.

The Mandatory shall be entrusted with the control of the foreign relations of Palestine and the right to issue exequaturs to consuls appointed by foreign Powers. He shall also be entitled to afford diplomatic and consular protection to citizens of Palestine when outside its territorial limits.

Article 13.

All responsibility in connection with the Holy Places and religious buildings or sites in Palestine, including that of preserving existing rights and of securing free access to the Holy Places, religious buildings and sites and the free exercise of worship, while ensuring the requirements of public order and decorum, is assumed by the Mandatory, who shall be responsible solely to the League of Nations in all matters connected herewith, provided that nothing in this article shall prevent the Mandatory from entering into such arrangements as he may deem reasonable with the admiistration for the purpose of carrying the provisions of this article into effect ; and providing also that nothing in this mandate shall be construed as conferring upon the Mandatory authority to interfere with the fabric or the management of purely Moslem sacred shrines, the immunities of which are guaranteed.

Article 14.

A special Commission shall be appointed by the Mandatory to study, define and determine the rights and claims in connection with the Holy Places and the rights and claims relating to the different religious communities in Palestine. The method of nomination, the com-

facilitate Jewish immigration under suitable conditions and shall encourage, in co-operation with the Jewish agency referred to in Article 4, close settlement by Jews on the land, including State lands and waste lands not required for public purposes.

Article 7.

The Administration of Palestine shall be responsible for enacting a nationality law. There shall be included in this law provisions framed so as to facilitate the acquisition of Palestinian citizenship by Jews who take up their permanent residence in Palestine.

Article 8.

The privileges and immunities of foreigners, including the benefits of consular jurisdiction and protection as formerly enjoyed by Capitulation or usage in the Ottoman Empier, shall not be applicable in Palestine.

Unless the Powers whose nationals enjoyed the afore-mentioned privileges and immunities on August 1st, 1914, shall have previously denounced the right to their re-establishment, or shall have agreed to their non-application for a specified period, these privileges and immunities shall, at the expiration of the mandate, be immediately re-established in their entirety or with such modifications as may have been agreed upon between the Powers concerned.

Article 9.

The Manadtory shall be responsible for seeing that the judicial system established in Palestine shall assure to foreigners, as well as to natives, a complete guarantee of their rights.

Respect for the personal status of the various peoples and communities and for their religious interests shall be fully guaranteed. In particular, the control and administration of Wakfs shall be exercised in accordance with religious law and the disposition of the founders.

Article 10.

Pending the making of special extradition agreements relating to Palestine, the extradition treaties in force between the Mandatory and other foreign Powers shall apply to Palestine.

Article 11.

The Administration of Palestine shall take all necessary measures to safeguard the interests of the community in connection with the development of the country, and, subject to any international obli-

Confirming the said mandate, defines its terms as follows :

Article 1.

The Mandatory shall have full powers of legislation and of administration, save as they may be limited by the terms of this mandate.

Article 2.

The Mandatory shall be responsible for placing the country under such political, administrative and economic conditions as will secure the establishment of the Jewish National Home, as laid down in the preamble, and the development of self-governing institutions, and also for safeguarding the civil and religious rights of all the inhabitants of Palestine, irrespective of race and religion.

Article 3.

The Mandatory shall, so far as circumstances permit, encourage local autonomy.

Article 4.

An appropriate Jewish agency shall be recognised as a public body for the purpose of advising and co-operating with the Administration of Palestine in such economic, social and other matters as may affect the establishment of the Jewish National Home and the interests of the Jewish population in Palestine, and, subject always to the control of the Administration, to assist and take part in the development of the country.

The Zionist organisation, so long as its organisation and constitution are in the opinion of the Mandatory appropriate, shall be recognised as such agency. It shall take steps in consultation with His Britannic Majesty's Government to secure the co-operation of all Jews who are willing to assist in the establishment of the Jewish National Home.

Article 5.

The Mandatory shall be responsible for seeing that no Palestine territory shall be ceded or leased to, or in any way placed under the control of the Government of any foreign Power.

Article 6.

The Administration of Palestine, while ensuring that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced, shall

Mandate for Palestine, together with a note by the Secretary-General relating to its application to the territory known as Trans-Jordan, under the provisions of Article 25.

MANDATE FOR PALESTINE

The Council of the League of Nations :

Whereas the Principal Allied Powers have agreed, for the purpose of giving effect to the provisions of Article 22 of the Covenant of the League of Nations, to entrust to a Mandatory selected by the said Powers the administration of the territory of Palestine, which formerly belonged to the Turkish Empire, within such boundaries as may be fixed by them ; and

Whereas the Principal Allied Powers have also agreed that the Mandatory should be responsible for putting into effect the declaration originally made on November 2nd, 1917, by the Government of His Britannic Majesty, and adopted by the said Powers, in favour of the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, it being clearly understood that nothing should be done which might prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country ; and

Whereas recognition has thereby been given to the historical connection of the Jewish people with Palestine and to the grounds for reconstituting their national home in that country ; and

Whereas the Principal Allied Powers have selected His Britannic Majesty as the Mandatory for Palestine ; and

Whereas the mandate in respect of Palestine has been formulated in the following terms and submitted to the Council of the League for approval ; and

Whereas His Britannic Majesty has accepted the mandate in respect of Palestine and undertaken to exercise it on behalf of the League of Nations in conformity with the following provisions ; and

Whereas by the afore-mentioned Article 22 (paragraph 8), it is provided that the degree of authority, control or administration to be exercised by the Mandatory, not having been previously agreed upon by the Members of the League, shall be explicitly defined by the Council of the League of Nations ;

The Secretary of State believes that a policy upon these lines, coupled with the maintenance of the fullest religious liberty in Palestine and scrupulous regard for the rights of each community with reference to its Holy Places, cannot but commend itself to the various sections of the population, and upon this basis may be built up that spirit of cooperation upon which the future progress and prosperity of the Holy Land must largely depend ».

scope, among other territories, the portions of Syria lying to the west of the district of Damascus. This reservation has always been regarded by His Majesty's Government as covering the Vilayet of Beirut and the independent Sanjak of Jerusalem. The whole of Palestine west of Jordan was thus excluded from Sir Henry McMahon's pledge.

Nevertheless, it is the intention of His Majesty's Government to foster the establishment of a full measure of self Government in Palestine. But they are of opinion that, in the special circumstances of that country, this should be accomplished by gradual stages and not suddenly. The first step was taken when, on the institution of a civil Administration the nominated Advisory Council, which now exists, was established. It was stated at the time by the High Commissioner that this was the first step in the development of self-governing institutions, and it is now propesed to take a second step by the establishment of a Legislative Council containing a large proportion of members elected on a wide franchise. It was proposed in the published draft that three of the members of this Council should be non-official persons nominated by the High Commissioner but representations having been made in opposition to this provision, based on cogent considerations, the Secretary of State is prepared to omit it. The Legislative Council would then consist of the High Commissioner as President and twelve elected and ten official members. The Secretary of State is of opinion that before a further measure of self-government is extended to Palestine and the Assembly placed in control over the Executive, it would be wise to allow sometime to elapse. During this period the institutions of the country will have become well established, its financial credit will be based on firm foundations, and the Palestinian officials, will have been enabled to gain experience of sound methods of government. After a few years the situation will again be reviewed, and if the experience of the working of the constitution now to be established so warranted, a larger share of authority would then be extended to the selected representatives of the people.

The Secretary of State would point out that already the present Administration has transferred to a Supreme Council elected by the Moslem community of Palestine the entire control of Moslem religious endowments (wakfs), and of the Moslem religious courts. To this council the Administration has also voluntarily restored considerable revenues derived from ancient endowments which had been sequestered by the Turkish Government. The Education Department is also advised by a committee representative of all sections of the population and the Department of Commerce and Industry has the benefit of cooperation of the chambers of commerce which have been established in the principal centres. It is the intention of the Administration to associate in an increased degree similar representative committees with the various Departments of the Government.

This then is the interpretation which His Majesty's Government place upon the Declaration of 1917, and, so understood, the Secretary of State is of opinion that it does not contain or imply anything which need cause either alarm to Arab population of Palestine or disappointment to the Jews.

For the fulfilment of this policy it is necessary that the Jewish community in Palestine should be able to increase its number by immigration. This immigration cannot be so great in volume as to exceed whatever may be the economic capacity of the country at the time to absorb new arrivals. It is essential to ensure that the immigrants should not be a burden upon the people of Palestine as a whole, and that they should not deprive any section of the present population of their employment. Hitherto the immigration has fulfilled these conditions. The number of immigrants since the British occupation has been about 25,000.

It is necessary also to ensure that persons who are politically undesirable are excluded from Palestine and every precaution has been and will be taken by the Administration to that end.

It is intended that a special commtitee should be established in Palestine, consisting entirely of members of the new Legislative Council, elected by the people, to confer with the Administration upon matters relating to the regulation of immigration. Should any difference of opinion arise between this committee and the Administration, the matter will be referred to His Majesty's Government, who will give it special consideration. In addition, under Article 81 of the draft Palestine Order in Council, any religious community or considerable section of population of Palestine will have a general right to appeal, through the High Commissioner and the Secretary of State, to the League of Nations on any matter on which they may consider that the terms of the mandate are not being fulfilled by the Government of Palestine.

With reference to the constitution which now it is intended to establish in Palestine, the draft of which has already been published, it is desirable to make certain points clear. In the first place, it is not the case, as has been represented by the Arab Delegation, that during the war His Majesty's Government gave an undertaking that an independent national Government should be at once established in Palestine. This representation mainly rests upon a letter dated the 24th October 1915 from Sir Henry McMahon, then His Majesty's High Commissioner in Egypt, to the Sherif of Mecca, now King Hussein of the Kingdom of Hejaz. The letter is quoted as conveying the promise to the Sherif of Mecca to recognise and support the independence of the Arabs within the territories proposed by him. But this promise was given subject to a reservation made in the same letter, which excluded from its

in Palestine, now termed the Palestine Zionist Executive, has not desired to possess, and does not possess, any share in the general administration of the country. Nor does the special position assigned to Zionist organisation in Article 4 of the Draft Mandate for Palestine imply any such functions. The special position relates to measures to be taken in Palestine affecting the Jewish population, and contemplates that the organisation may assist in the general development of the country, but does not entitle it to share in any degree in its Government.

Further, it is contemplated that the status of all citizens in Palestine in the eyes of the law shall be Palestinian, and it has never been intended that they, or any section of them, should possess any other juridical status.

So far as the Jewish population of Palestine are concerned, it appears that some among them are apprehensive that His Majesty's Government may depart from the policy embodied in the Declaration of 1917. It is necessary, therefore, once more to affirm that these fears are unfounded, and that the Declaration, reaffirmed by the Conference of the Principal Allied Powers at San Remo and again in the Treaty of Sevres is not susceptible of change.

During the last two or three generation the Jews have recreated in Palestine a community, now numbering 80,000, of whom about one-fourth are farmers or workers upon the land. This community has its own political organs ; an elected assembly for the direction of its domestic concerns ; elected councils in the towns ; and an organisation for the control of its schools. It has its elected Chief Rabbinate and Rabbinical Council for the direction of its religious affairs. Its business is conducted in Hebrew as a vernacular language and a Hebrew press serves its needs. It has its distinctive intellectual life and displays considerable economic activity. This community then, with its town and country population ; its political, religious and social organisations, its own life, has in fact « national characteristics ». When it is asked what is meant by the development of the Jewish National Home in Palestine, it may be answered that it is not the imposition of a Jewish nationality upon the inhabitants of Palestine as a whole, but the further development of the existing Jewish community, with the assistance of Jews in other parts of the world, in order that it may become a centre in which the Jewish people as a whole may take, on grounds of religion and race, an interest and a pride. But in order that this community should have the best prospect of free development and provide a full opportunity for the Jewish people to display its capacities, it is essential that it should know that it is in Palestine as of right and not on sufferance. That is the reason why it is necessary that the existence of Jewish National Home in Palestine should be internationally guaranteed, and that it should be formally recognised to rest upon ancient historic connection.

Churchill's Statement on Palestine

July 1, 1922

« The Secretary of State for the colonies has given renewed consideration to the existing political situation in Palestine with a very earnest desire to arrive at a settlement of the outstanding questions which have given rise to uncertainty and unrest among certain sections of the population. After consultation with the High Commissioner for Palestine the following Statement has been drawn up. It summaries the essential parts of the correspondence that has already taken place between the Secretary of State and a Delegation from the Moslem-Christian Society of Palestine, which has for sometime been in England ,and it states the further conclusions which have since been reached.

The tension which has prevailed from time to time in Palestine is mainly due to apprehensions, which are entertained both by sections of the Arab and by sections of the Jewish population. These apprehensions, so far as the Arabs are concerned, are partly based upon exaggerated interpretation of the meaning of the Declaration favouring the establishment of a Jewish National Home in Palestine made on behalf of His Majesty's Government on 2nd November 1917. Unauthorised statements have been made to the effect that the purpose in view is to create a wholly Jewish Palestine. Phrases have been used such as that Palestine is to become « as Jewish as England is English ». His Majesty's Government regard any such expectation as impracticable and have no such aim in view. Nor have they at any time contemplated, as appears to be feared by the Arab Delegation, the disappearance or the subordination of the Arabic population, language or culture in Palestine. They would draw attention to the fact that the terms of the Declaration referred to, do not contemplate the Palestine as a whole should be converted into a Jewish National Home, but that such a home should be founded in Palestine. In this connection it has been observed with satisfaction that at the meeting of the Zionist Congress, the supreme governing body of the Zionist organisation, held at Carlsbad in September 1921, a resolution was passed expressing as the official statement of Zionist aims the determination of the Jewish people to live with the Arab people on terms of unity and mutual respect, and together with them to make the common home into a flourishing community, the upbuilding of which may assure to each of its people an undisturbed national development.

It is also necessary to point out that the Zionist Commission

Resolution of the Supreme Council

April 25, 1920

On April 25th 1920 the Supreme Council agreed upon the terms of the Article relating to Mandates to be inserted in the Turkish Treaty. So far as Palestine was concerned, it provided that the Mandatory should be responsible : « for putting into effect the declaration originally made on the 2nd of November 1917 by the British Government and adopted by the other Allied Powers, in favour of the establishment in Palestine of a National Home for the Jewish people, it being clearly understood that nothing should be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country ».

The resolution ended by declaring that the Mandatories selected by the Principal Allied Powers were France for Syria, and Great Britain for Mesopotamia and Palestine.

(The Palestine portion of the Mandates Article agreed upon by the Supreme Council appeared as Article 95 of the still-born Treaty of Sèvres. The Balfour Declaration was recited in substantially the same terms in the Mandate for Palestine as approved by the Council of the League of Nations in July 1922).

trayal of the Syrian people. It needs to be emphasized, too, that under a true mandatory for Syria, all the legitimate interests of all the nations in Syria would be safeguarded. In particular, there is no reason why any tie that France has had with Syria in the past should be severed or even weakened under the control of another mandatory power, or in an independent Syria.

There remains only to be added, that if France feels so intensely concerning her present claims in Syria, as to threaten all cordial relations among the Allies, it is of course possible to give her a mandate over the Lebanon (not enlarged), separated from the rest of Syria, as is desired by considerable groups in that region. For reasons already given, the Commissioners cannot recommend this course, but it is a possible arrangement.

a discussion of the reasons for this situation, the Commissioners are reluctantly compelled to believe that this situation itself makes it impossible to recommend a single French mandate for all Syria.. The feeling of the Arabs of the East is particularly strong against the French. And there is grave reason to believe that the attempt to enforce a French Mandate would precipitate war between the Arabs and the French, and force upon Great Britain a dangerous alternative. The Commissioners may perhaps be allowed to say that this conclusion is contrary to their own earlier hope, that — because of France's long and intimate relations with Syria, because of her unprecedented sacrifices in the war, and because the British Empire seemed certain to receive far greater accessions of territory from the war — it might seem possible to recommend that France be given the entire mandate for Syria. But the longer the Commission remained in Syria, the more clear it became that that course could not be taken.

The Commissioners recommend, therefore, that if America cannot take the mandate for all Syria, that it be given to Great Britain ; because of the choice of the people concerned ; because she is already on the ground and with much of the necessary work in hand ; because of her trained administrators ; because of her long and generally successful experience in dealing with less developed peoples ; and because she has so many of the qualifications needed in a Mandatory Power, as we have already considered them.

We should hardly be doing justice, however, to our sense of responsibility to the Syrian people if we did not frankly add some at least of the reasons and misgivings, variously expressed and implied in our conferences, which led to the preference for an American mandate over a British mandate. The people repeatedly showed honest fear that in British hands the mandatory power would become simply a colonizing power of the old kind ; that Great Britain would find it difficult to give up the colonial theory, especially in case of a people thought inferior ; that she would favour a civil service and pension budget too expensive for a poor people ; that the interests of Syria would be subordinated to the supposed needs of the Empire ; that there would be, after all, too much exploitation of the country for Britain's benefit ; that she would never be ready to withdraw and give the country real independence ; that she did not really believe in universal education, and would not provide adequately for it ; and that she already had more territory in her possession — in spite of her fine colonial record — than was good either for herself or for the world. These misgivings of the Syrian people unquestionably largely explain their demand for « absolute independence », for a period of « assistance » of only twenty years, their protest against article 22 of the Covenant of the League of Nations, etc. They all mean that whatever Power the Peace Conference shall send into Syria, should go in as a true mandatory under the League of Nations, and for a limited term. Anything else would be a be-

for the development of the sound prosperity of Syria; and this would inevitably benefit in a secondary way the nations which have had closest connection with Syria, and so help to keep relations among the Allies cordial. No other Power probably would be more welcome as a neighbour, to the British with their large interests in Egypt, Arabia, and Mesopotamia; or to the Arabs and Syrians in these regions; or to the French with their long-established and many-sided interests in Beirut and the Lebanon.

(6) The objections to simply recommending at once a single American Mandate for all Syria are : first of all, that it is not certain that the American eeople would be willing to take the Mandate; that it is not certain that the British or French would be willing to withdraw, and would cordially welcome America's coming — a situation which might prove steadily harassing to an American administration; that the vague but large encouragement given to the Zionist aims might prove particularly embarrassing to America, on account of her large and influential Jewish population; and that, if America were to take any mandate at all, and were to take but one mandate : it is probable that an Asia Minor Mandate would be more natural and important. For there is a task there of such peculiar and world-wide significance as to appeal to the best in America, and demand the utmost from her, and as certainly to justify her in breaking with her established policy concerning mixing in the affairs of the Eastern Hemisphere. The Commissioners believe, moreover, that no other Power could come into Asia Minor, with hands so free to give impartial justice to all the peoples concerned.

To these objections as a whole, it is be said, that they are all of such a kind that they may resolve themselves; and that they only form the sort of obstacles that must be expected, in so large and significant an undertaking. In any case they do not relieve the Commissioners from the duty of recommending the course which, in their honest judgment, is the best course, and the one for which the whole situation calls.

The Commissioners, therefore, recommend, as involved in the logic of the facts, that the United States of America be asked to undertake the single Mandate for all Syria.

If for any reason the mandate for Syria is not given to America, then the Commissioners recommend, in harmony with the express request of the majority of the Syrian people, that the mandate be given to Great Britain. The tables show that there were 1073 petitions in all Syria for Great Britain as Mandatory, if America did not take the mandate. This is very greatly in excess of any similar expression for the French. On the contrary — for whatever reason — more than 60 per cent of all the petitions, presented to the Commission, directly and strongly protested against any French Mandate. Without going into

1919, quoted in our Instructions, expressly state for regions to be « completely severed from the Turkish Empire», that « the wishes of these communities must be a principle consideration in the selection of the Mandatory Power ». Our survey left no room for doubt of the choice of the majority of the Syrian people. Although it was not known whether America would take a mandate at all ; and although the Commission could not only give no assurances upon that point, but had rather to discourage expectation ; nevertheless, upon the face of the returns, America was the first choice of 1152 of the petitions presented — more than 60 per cent — while no other Power had as much as 15 per cent for first choice. And the conferences showed that the people knew the grounds upon which they registered their choice for America.. They declared that their choice was due to knowledge of America's record : the unselfish aims with which she had come into the war ; the faith in her felt by multitudes of Syrians who had been in Amreica ; the spirit revealed in American educational institutions in Syria, especially the College in Beirut with its well known and constant encouragement of Syrian national sentiment ; their belief that American had no territorial or colonial ambitions, and would willingly withdraw when the Syrian state was well established as her treatment both of Cuba and the Philippines seemed to them to illustrate ; her genuinely democratic spirit ; and her ample resources.

From the point of view of the desires of the « people concerned », the Mandate should clearly go to America.

(4) From the point of view of qualifications, too, already stated as needed in the Mandatory for Syria, America, as first choice of the people, probably need not fear careful testing, point by point, by the standard involved in our discussion of qualifications ; though she had much less experience in such work than Great Britain, and is likely to show less patience ; and though her definite connections with Syria have been less numerous and close than those of France.. She would have at least the great qualification of fervent belief in the new mandatory system of the League of Nations as indicating the proper relations which a strong nation should take toward a weaker one. And, though she would undertake the mandate with reluctance, she could probably be brought to see how logically the taking of such responsibility follows from the purposes with which she entered the war, and from her advocay of the League of Nations.

(5) There is the further consideration, that America could probably come into the Syrian situation, in the beginning at least, with less friction than any other Power. The great majority of Syrian people, as has been seen favor her coming, rather than that of any other power. Both the British and the French would find it easier to yield their respective claims to America than to each other. She would have no rival imperial interests to press. She would have abundant resources

In view of all these considerations, and with a deep sense of sympathy for the Jewish cause, the Commissioners feel bound to recommend that only a greaty reduced Zionist program be attempted by the Peace Conference and even that, only very gradually initiated. This would have to mean that Jewish immigration should be definitely limited and that the project for making Palestine distincly a Jewish commonwealth should be given up.

There would then be no reason why Palestine could not be included in a united Syrian State, just as other portions of the country, the holy places being cared for by an International and Inter-religious Commission, somewhat as at present, under the oversight and approval of the Mandatory and of the League of Nations. The Jews, of course, would have representation upon this Commission.

6. The Recommendations now made lead naturally to the necessity of recommending what Power shall undertake the single Mandate of all Syria.

(1) The considerations already dealt with suggest the qualifications, ideally to be desired in this Mandatory Power : First of all it should be freely desired by the people. It should be willing to enter heartily into the spirit of the mandatory system, and its possible gift to the world, and so be willing to withdraw after a reasonable period, and not seek selfishly to exploit the country. It should have a passion for democracy, for the education of the common people and for the development of national spirit. It needs unlimited sympathy and patience in what is practically certain to be a rather thankless task ; for no Power can go in, honestly to face actual conditions (like land-ownership, for example) and seek to correct these conditions, without making many enemies. It should have experience in dealing with less developed peoples, and abundant resources in men and money.

(2) Probably no Power combines all these qualifications, certainly not in equal degree. But there is hardly one of these qualifications that has not been more or less definitely indicated in our conferences with the Syrian people and they certainly suggest a new stage in the development of the self-sacrificing spirit in the relations of peoples to one another. The Power that undertakes the single mandate for all Syria, in the spirit of these qualifications, will have the possibility of greatly serving not only Syria but the world, and of exalting at the same time its own national life. For it would be working in direct line with the high aims of the Allies in the war, and give proof that those hig haims had not been abandoned. And that would mean very much just now, in enabling the nations to keep their faith in one another and in their own highest ideals.

(3) The Resolutions of the Peace Conference of January 30,

per cent — 1350 in all — of all the petitions in the whole of Syria were directed against the Zionist program. Only two requests — those for a united Syria and for independence — had a larger support. This general feeling was only voiced by the « General Syrian Congress », in the seventh, eighth and tenth resolutions of their statement.

The Peace Conference should not shut its eyes to the fact that the anti-Zionist feeling in Palestine and Syria is intense and not lightly to be flouted. No British officer, consulted by the Commissioners, believed that the Zionist program could be carried out except by force of arms. The officers generally thought that a force of not less than fifty thousand soldiers would be required even to initiate the program. That of itself is evidence of a strong sense of the injustice of the Zionist program, on the part of the non-Jewish populations of Palestine and Syria. Decisions, requiring armies to carry them out, are sometimes necessary, but they are surely not gratuitously to be taken in the interests of a serious injustice. For the initial claim, often submitted by Zionist representatives, that they have a « right » to Palestine, based on an occupation of two thousand years ago, can hardly be seriously considered.

There is a further consideration that cannot justly be ignored, if the world is to look forward to Palestine becoming a definitely Jewish state, however gradually that may take place. That consideration tgrows out of the fact that Palestine is « the Holy Land » for Jews, Christians, and Moslems alike. Millions of Christians and Moslems all over the world are quite as much concerned as the Jews with conditions which touch upon religious feelings and rights. The relations in these matters in Palestine are most delicate and difficult. With the best possible intentions, it may be doubted whether the Jews could possibly seem to either Christians or Moslems proper guardians of the holy places, or custodians of the Holy Land as a whole. The reason is this : the places which are most sacred to Christians — those having to do with Jesus — and which are also sacred to Moslems, are not only not sacred to Jews, but abhorrent to them. It is simply impossible, under those circumstances, for Moslems and Christians to feel satisfied to have these places in Jewish hands, or under the custody of Jews. There are still other places about which Moslems must have the same feeling. In fact, from this point of view, the Moslems, just because the sacred places of all three religions are sacred to them, have made very naturally much more satisfactory custodians of the holy places than the Jews could be. It must be believed that the precise meaning, in this respect, of the complete Jewish occupation of Palestine has not been fully sensed by those who urge the extreme Zionist program. For it would intensify, with a certainty like fate, the anti-Jewish feeling both in Palestine and in all other portions of the world which look to Palestine as « the Holy Land ».

in conferences much concerning the Zionist colonies and their claims and personally saw something of what had been accomplished. They found much to approve in the aspirations and plans of the Zionists, and had warm appreciation for the devotion of many of the colonists, and for their success, by modern methods, in overcoming great natural obstacles.

(3) The Commission recognized also that definite encouragement had been given to the Zionists by the Allies in Mr. Balfour's often quoted statement, in its approval by other representatives of the Allies. If, however, the strict terms of the Balfour Statement are adhered to — favoring « the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people », « it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine » — it can hardly be doubted that the extreme Zionist Program must be greatly modified. For « a national home for the Jewish people » is not equivalent to making Palestine into a Jewish State ; nor can the erection of such a Jewish State be accomplished without the gravest trespass upon the « civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine ». The fact came out repeatedly in the Commission's conference with Jewish representatives, that the Zionists looked forward to a practically complete dispossession of the present non-Jewish inhabitants of Palestine, by various forms of purchase.

In his address of July, 4, 1918, President Wilson laid down the following principle as one of the four great « ends for which the associated peoples of the world were fighting » : « The settlement of every question, whether of territory, of sovereignty, of economic arrangement, or of political relationship upon the basis of the free acceptance of that settlement by the people immediately concerned, and not upon the basis of the material interest or advantage of any other nation or people which may desire a different settlement for the sake of its own exterior influence or mastery ». If that principle is to rule, and so the wishes of Palestine's population are to be decisive as to what is to be done with Palestine, then it is to be remembered that the non-Jewsih population of Palestine — nearly ninetenths of the whole — are emphatically against the entire Zionist program. The tables show that there was no one thing upon which the population of Palestine were more agreed than upon this. To subject a people so minded to unlimited Jewish immigration, and to steady financial and social pressure to surrender the land, would be a gross violation of the principle just quoted, and of the people's rights, though it kept within the forms of law.

It is to be noted also that the feeling against the Zionist program is not confined to Palestine, but shared very generally by the people throughout Syria, as our conferences clearly showed. More than 72

(1) This is expressly and unanimously asked for by the representative Damascus Congress in the name of the Syrian people, and there seems to be no reason to doubt that the great majority of the population of Syria sincerely desire to have Emir Feisal as ruler.

(2) A constitutional monarchy along democratic lines, seems naturally adapted to the Arabs, with their long training under tribal conditions, and with their traditional respect for their chiefs. They seem to need, more than most people, a King as the personal symbol of the power of the State.

(3) Emir Feisal has come, too, naturally into his present place of power, and there is no one else who could well replace him. He had the great advantage of being the son of the Sherif of Mecca, and as such honored throughout the Moslem world. He was one of the prominent Arab leaders who assumed responsibility for the Arab uprising against the Turks, and so shared in the complete delivrance of the Arab-speaking portions of the Turkish Empire. He was consequently hailed by the « Damascus Congress » as having « merited their full confidence and entire reliance ». He was taken up and supported by the British as the most promising candidate for the headship of the new Arab State — as Arab of the Arabs, but with a position of wide appeal through his Sherifian connection, and through his broad sympathies with the best in the Occident. His relations with the Arabs to the east of Syria are friendly, and his Kingdom would not be threatened from that side. He undoubtedly does not make so strong an appeal to the Christians of the West Coast, as to the Arabs of the East ; but no man can be named who would have a stronger general appeal. He is tolerant and wise, skilful in dealing with men, winning in manner, a man of sincerity, insight, and power. Whether he has the full strength needed for his difficult task it is too early to say ; but certainly no other Arab leader combines so many elments of power as he, and he will have invaluable help throughout the mandatory period.

The Peace Conference may take genuine satisfaction in the fact that an Arab of such qualities is available for the headship of this new State in the Near East.

5. We recommend, in the fifth place, serious modification of the extreme Zionist program for Palestine of unlimited immigration of Jews, looking finally to making Palestine distinctly a Jewish State.

(1) The Commissioners began their study of Zionism with minds predisposed in its favor, but the actual facts in Palestine, coupled with the force of the general principles proclaimed by the Allies and accepted by the Syrians have driven them to the recommendation here made.

(2) The Commission was abundantly supplied with literature on the Zionist program by the Zionist Commission to Palestine ; heard

under an (e) Mandatory Power, as the natural way to secure real and efficient unity.

(1) To divide the administration of the provinces of Syria among several mandatories, even if existing national unity were recognized ; or to attempt a joint mandatory of the whole on the commission plan : neither of these courses would be naturally suggested as the best way to secure and promote the unity of the new State, or even the general unity of the whole people. It is conceivable that circumstances might drive the Peace Conference to some such form of divided mandate ; but it is not a solution to be voluntarily chosen, from the point of view of the larger interests of the people, as considerations already urged indicate.

(2) It is not to be forgotten, either, that, however they are handled politically, the people of Syria are there, forced to get on together in some fashion. They are obliged to live with one another — the Arabs of the East and the people of the Coast, the Moslems and Christians. Will they be helped or hindered, in establishing tolerable and finally cordial relations, by a single mandatory ? No doubt the quick mechanical solution of the problem of different relations is to split the people up into little independent fragments. And sometimes, undoubtedly, as in the case of the Turks and Armenians, the relations are so intolerable as to make some division imperative and inevitable. But in general, to attempt complete separation only accentuates the differences and increases the antagonism. The whole lesson of the modern social consciousness points to the necessity of understanding « the other half », as it can be understood only by close and living relations. Granting reasonable local autonomy to reduce friction among groups, a single mandatory ought to form a constant and increasingly effective help to unity of feeling throughout the state and ought to steadily improve group relations.

The people of Syria, in our hearings, have themselves often insisted that, so far as unpleasant relations have hitherto prevailed among various groups, it has been very largely due to the direct instigation of the Turkish Government. When justice is done impartially to all ; when it becomes plain that the aim of the common government is the service of all classes alike, not their exploitation, decent human relations are pretty certain to prevail, and a permanent foundation for such relations to be secured — a foundation which could not be obtained by dividing men off from one another in antagonistic groups.

The Commissioners urge, therefore, for the largest future good of all groups and regions alike, the placing of the whole of Syria under a single mandate.

4. We recommend, in the fourth place, that Emir Feisal be made the head of the new united Syrian State.

would quite certainly class Cilicia with Asia Minor rather than with Syria. Syria, too, has no such need of further sea coast as the large interior sections of Asia Minor.

(4) In standing thus for the recognition of the unity of Syria, the natural desires of regions like the Lebanon, which have already had a measure of independence, should not be forgotton. It will make for real unity, undoubtedly, to give a large measure of local autonomy, and especially in the case of strongly unified groups. Even the « Damascus Program » which presses so earnestly the unity of Syria, itself urges a government « on broad decentralization principles ».

Lebanon has achieved a considerable degree of prosperity and autonomy within the Turkish Empire. She certainly should not find her legitimate aspirations less possible within a Syrian national State. On the contrary, it may be confidently expected that both her economic and political relations with the rest of Syria would be better if she were a constituent member of the State, rather than entirely independent of it..

As a predominantly Christian country, too, Lebanon naturally fears Moslem domination in a unified Syria. But against such domination she would have a fourfold safeguard : her own large autonomy ; the presence of a strong Mandatory for the considerable period in which the constitution and practice of the new State would be forming ; the oversight of the League of Nations, with its insistence upon religious liberty and the rights of minorities ; and the certainty that the Arab Government would feel the necessity of such a state, if it were to commend itself to the League of Nations. Moreover, there would be less danger of reactionary Moslem attitude, if Christians were present in the state in considerable numbers, rather than largely segregated outside the state, as experience of the relations of different religious faiths in India suggests.

As a predominantly Christian country, it is also to be noted that Lebanon would be in a position to exert a stronger and more helpful influence if she were within the Syrian State, feeling its problems and needs, and sharing all its life, instead of outside it, absorbed simply in her own narrow concerns. For the sake of the larger interests, both of Lebanon and of Syria, then, the unity of Syria is to be urged. It is certain that many of the more thoughtful Lebanese themselves hold this view. A similar statements might be made for Palestine ; though, as « the Holy Land » for Jews and Christians and Moslems alike, its situation is unique, and might more readily justify unique treatment, if such treatment were justified anywhere. This will be discussed more particularly in connection with the recommendation concerning Zionism.

3. We recommend, in the third place, that Syria be placed

(6) It is peculiarly the duty of the Mandatory in a country like Syria, and in this modern age, to see that complete religious liberty is ensured, both in the constitution and in the practice of the state, and that a jealous care is exercised for the rights of all minorities. Nothing is more vital than this for the enduring success of the new Arab State.

(7) In the economic development of Syria, a dangerous amount of indebtedness on the part of the new State should be avoided, as well as any entanglements financially with the affairs of the Mandatory Power. On the other hand the legitimate established privileges of foreigners such as rights to maintain schools, commercial concessions, etc., should be perserved, but subject to review and modification under the authority of the League of Nations in the interest of Syria. The Mandatory Power should not take advantage of its position to force a monopolistic control at any point to the detriment either of Syria or of other nations ; but it should seek to bring the new State as rapidly as possible to economic independence as well as to political independence. Whatever is done concerning the further recommendations of the Commission, the fulfillment of at least the conditions now named should be assured, if the Peace Conference and the League of Nations are true to the policy of mandatories already embodied in » The Covenant of the League of Nations ». This should effectively guard the most essential interests of Syria, however the machinery of administration is finally organized. The Damascus Congress betrayed in many ways thier intense fear that their country would become, though under some other name, simply a colonial possession of some other Power. That fear must be completely allayed.

2. We recommend, in the second place that the unity of Syria be preserved, in accordance with the earnest petition of the great majority of the people of Syria.

(1) The territory concerned is too limited, the population too small, and the economic, geographic, racial and language unity too manifest to make the setting up of independent states within its boundaries desirable, if such division can possibly be avoided. The country is very largely Arab in language, culture, traditions, and customs.

(2) This recommendation is in line with important « general consideration » already urged, and with the principles of the League of Nations, as well as in answer to the desires of the majority of the population concerned.

(3) The precise boundaries of Syria should be determined by a special commission on boundaries, after the Syrian territory has been in general allotted. The Commissioners believe, however, that the claim of the Damascus Conference to include Cilicia in Syria is not justified, either historically or by commercial or language relations. The line between the Arabic-speaking and the Turkish-speaking populations

Recommendations of the King-Crane Commission

on Syria and Palestine

August 29, 1919

The Commissioners make to the Peace Conference the following recommendations for the treatment of Syria :

1. We recommend, as most important of all, and in strict harmoney with our instructions, that whatever foreign administration (whether of one or more powers) is brought into Syria, should come in, not at all as a colonization Power in the old sense of that term, but as a Mandatory under the League of Nations, with the clear consciousness that « the well-being and development » of the Syrian people form for it a « sacred trust ».

(1) To this end the mandate should have a limited term, the time of expiration to be determined by the League of Nations, in the light of all the facts as brought out from year to year, in the annual reports of the Mandatory to the League or in other ways.

(2) The Mandatory Administration should have, however, a period and power sufficient to ensure the success of the new State ; and especially to make possible carrying through important educational and economic undertakings, essential to secure founding of the State.

(3) The Mandatory Administration should be characterized from the beginning by a strong and vital educational emphasis in clear recognition of the imperative necessity of education for the citizens of a democratic state, and the development of a sound national spirit. This systematic cultivation of national spirit is particularly required in a country like Syria, which has only recently come to self-consciousness.

(4) The Mandatory should definitely seek, from the beginning of its trusteeship, to train the Syrian people to independent self-government as rapidly as conditions allow, by setting up all the institutions of a democratic state, and by sharing with them increasingly the work of administration and so forming gradually an intelligent citizenship, interested unselfishly in the progress of the country, and forming at the same time a large group of disciplined civil servants.

(5) The period of « tutelage » should not be unduly prolonged, but independent self-government should be granted as soon as it can safely be done ; remembering that the primary business of government is not the accomplishment of certain things, but the development of citizens.

joyed civic and political privileges, as well as rights of representation, had it not been that the Turks denied us our right to a national existance. We believe that the Peace Conference will meet our desires in full, if only to ensure that our political privileges may not be less, after the sacrifices of life which we have made in the cause of our freedom, than they were before the War.

We desire to be allowed to send a delegation to represent us at the Peace Conference, advocate our claims and secure the fulfilment of our aspirations.

istic purposes. In our desire that our country should not be made a field for colonisation, and in the belief that the American nation is devoid of colonial ambitions and has no political designs on our country, we resolve to seek assistance in the technical and economic fields from the United States of America on the understanding that the duration of such assistance shall not exceed twenty years.

5. In the event of the United States finding herself unable to accede to our request for assistance, we would seek it from Great Britain provided always that it will not be allowed to impair the unity and absolute independence of our country and that its duration shall not exceed the period mentioned in the preceding clause.

6. We do not recognise to the French Government any right to any part of Syria, and we reject all proposals that France should give us assistance or exercise authority in any portion of the country.

7. We reject the claims of the Zionists for the establishment of a Jewish commonwealth in that part of southern Syria which is known as Palestine, and we are opposed to Jewish immigration into any part of the country. We do not acknowledge that they have a title, and we regard their claims as a grave menace to our national, political and economic life. Our Jewish fellow-citizens shall continue to enjoy the rights and to bear the responsibilities which are ours in common.

8. We desire that there should be no dismemberment of Syria, and no separation of Palestine or the coastal regions in the west or the Lebanon from the mother country ; and we ask that the unity of the country be maintained under any circumstances.

9. We desire that Iraq should enjoy complete independence and that no economic barriers be placed between the two countries.

10. The basic principles proclaimed by President Wilson in condemnation of secret treaties cause us to enter an emphatic protest against any agreement providing for the dismemberment of Syria and against any undertaking envisaging the recognition of Zionism in southern Syria ; and we ask for the explicit annulment of all such agreements and undertakings.

The lofty principles proclaimed by President Wilson encourage us to believe that the determining consideration in the settlement of our own future will be the real desire of our people ; and that we may look to President Wilson and the liberal American nation, who are known for their sincere and generous sympathy with the aspirations of weak nations, for help in the fulfilment of our hopes.

We also fully believe that the Peace Conference will recognise that we would not have risen against Turkish rule under which we en-

RESOLUTIONS

OF THE GENERAL SYRIAN CONGRESS

(Damascus, July 2, 1919)

We, the undersigned, members of the General Syrian Congress assembled in Damascus on the 2nd of July 1919 and composed of delegates from the three zones, namely the southern, eastern and western, and furnished with credentials duly authorising us to represent the Moslem, Christian and Jewish inhabitants of our respective districts, have resolved to submit the following as defining the aspirations of the people who have chosen us to place them before the American Section of the Inter-Allied Commission. With the exception of the fifth clause, which was passed by a large majority, the Resolutions which follow were all adopted unanimously :

1. We desire full and absolute political independence for Syria within the following boundaries on the north, the Taurus Range ; on the south, a line running from Rafah to al-Jauf and following the Syria-Hejaz border below 'Aqaba ; on the east, the boundary formed by the Euphrates and Khabur rivers and a line stretching from some distance east of Abu-Kamal to some distance east of al-Jauf ; on the west, the Mediterranean Sea.

2. We desire the Government of Syria to be a constitutional monarchy based on principles of democratic and broadly decentralised rule which shall safeguard the rights of minorities, and we wish that the Amir Faisal who has striven so nobly for our liberation and enjoys our full confidence and trust be our king.

3. In view of the fact that the Arab inhabitants of Syria are not less fitted or gifted than were certain other nations (such as the Bulgarians, Serbs, Greeks and Rumanians) when granted independence, we protest against Article XXII of the Covenant of the League of Nations which relegates us to the standing of insufficiently developed races requiring the tutelage of a mandatory power.

4. If, for whatever reason that might remain undisclosed to us, the Peace Conference were to ignore this legitimate protest, we shall regard the mandate mentioned in the Covenant of the League of Nations as implying no more than the rendering of assistance in the technical and economic fields without impairment of our absolute independence. We rely on President Wilson's declarations that his object in entering the War was to put an end to acquisitive designs for imperial-

Memorandum Submitted by Herbert Samuel

to the British Delegation at the Inter-Allied Conference

Held in London

April 8, 1919

Concerning a Middle Eastern settlement, there should be, first, a completely independent Arab Syria, with Feisal as its sovereign. Next, Western Syria should be administered by France under a League Mandate, Feisal's sovereignty being recognised in this area if, but only if, the French consented. Thirdly, Palestine should be administered by Great Britain under a League Mandate — the Mandate to embody provisions relating to the Jewish National Home which should be satisfactory to the Zionists. Fourthly, there should be an independent Hedjaz, under the sovereignty of King Hussein. Lastly, Mesopotamia should be under British administration and, if desired, under an Arab sovereign.

a military question — President Wilson said a strategic question — but south of the region which went with Constantinople came regions to which the Greeks laid claim.

Mr. Lloyd George said there was no suggestion that the Commission was to travel beyond Armenia.

At Mr. Lloyd George's request :

President Wilson undertook to draft the Terms of Reference to the Commission.

claim of one nation in that part of the world. The members of the Commission must be very carefully selected, and they must inquire into every Turkish mandate. Subject to these provisions he was prepared to accept President Wilson's proposal in principle.

Mr. Lloyd George said he had no objection to inquiry into Palestine and Mesopotamia, which were the regions in which the British Empire was principally concerned. Neither would he object to an inquiry into Armenia, in which they were not so closely concerned.

President Wilson said he saw advantages in a unified inquiry into Turkish mandates.

Mr. Lloyd George said if this extension was to be given to the Commission it was essential it should get to work at once, as the burden of military forces in Turkey fell mainly on the British.

Mr. Balfour said that he felt these proposals might postpone the making of peace.

President Wilson said this was not so. For the purposes of peace all that was necessary was to tell Turkey that she would have nothing.

Mr. Lloyd George said that Turkey was entitled to know who would be the mandatory for Turkish territory.

President Wilson said it was rather that they ought to know how much was to remain Turkish.

Mr. Lloyd George said that the question of who was to be mandatory of Anatolia would make all the difference for the arrangement for Turkey.

President Wilson said that Turkey was entitled to know if she was to have territory of her own, and that other parts of Turkey were to be placed under the League of Nations. Subsequently she would be informed who would be her next-door neighbour.

Mr. Lloyd George said he supposed that if the evidence were so overwhelming that, for example, the British Empire was ruled out of Mesopotamia they would be free to consider whether they could take a mandate elsewhere in Turkey ?

President Wilson said this was an administrative matter and not one of sovereignty. Turkey was entitled to knowledge on all questions affecting the sovereignty.

Mr. Pichon suggested that in order to avoid delay, the Commission might divide into Sub-Commission working in different sections.

Mr. Balfour asked whether it would be wise to include western Anatolia in the purview of the Commission. Constantinople was mainly

were only used for police purposes, since the Sherifian Army was still in process of formation.

(At this point there was an adjournment).

President Wilson suggested that the fittest men that could be obtained should be selected to form an Inter-Allied Commission to go to Syria, extending their inquiries, if they led them, beyond the confines of Syria. Their object should be to elucidate the state of opinion and the soil to be worked on by any mandatory. They should be asked to come back and tell the Conference what they found with regard to these matters. He made this suggestion, not because he lacked confidence in the experts whose views he had heard, such as Dr. Howard Bliss and General Allenby. These, however, had been involved in some way with the population, with special objects either educational or military. If we were to send a Commission of men with no previous contact with Syria, it would, at any rate, convince the world that the Conference had tried to do all it could to find the most scientific basis possible for a settlement. The Commission should be composed of an equal number of French, British, Italian and American representatives. He would send it with carte blanche to tell the facts as they found them.

M. Clemenceau said he adhered in principle to an inquiry, but it was necessary to have certain guarantees. The inquiry must not confine itself to Syria. Mandates were required for Palestine, Mesopotamia, and Armenia, and other parts of the Turkish Empire as well as Syria. The peoples of these districts were not isolated. They were all connected by historical and religious and other links, including mutual feuds and old quarrels existed between all of them. Without contesting what General Allenby had said, he wished it to be recorded, if there were a process verbal, that many Syrians were not Arab, and that if the Syrians were put under the Arabs they would revolt. He knew quite well the great share taken by Feisal in the Syrian campaign, and he thought that the British were also a little afraid of it. The whole inquiry would be an extremely delicate one. Orientals were very timid and afraid to say what was at the back of their minds. It was very difficult to get the real feelings of the people. It was very important, therefore, that the inquiry should not be merely superficial. Hence he would ask for twenty-four hours of reflection before setting up the Commission. He might like to send some French Arabs there as Feisal only represented one side of the Arab race. More, Feisal was practically a soldier of England. That was a fact that all the world knew. He said he would revolt if the French were at Damascus, but, as a matter of fact, French artillery had recently been sent there and had been received quite well. He had made every effort to bring himself to agree with the principles propounded by President Wilson, but something must be said for the historical claims and for the efforts that nations had made in different regions. For example, insistance on an Arab outlet to the sea would destroy the

French control, but only the control of the Allies, and that eventually Feisal's rights would be considered. Soon afterwards he had visited Beyrout, and there and in other places deputations had come to protest against the French administration. These had included various Christians, Orthodox, and Protestants, as well as Moslemans. General Allenby had again replied that it was not a French administration, but merely officers put in by himself as Allied Commander-in-Chief. Every time he had been in that country he had found the greatest opposition to French administration. He had done his utmost to make a rapprochement among the Arabs and the French, but without success. The French liaison officers did not get on well with the Arabs. M. Picot had been with him to Damascus and Aleppo and was perfectly conversant with the situation. M. Picot would say that General Allenby had done his best to create good feeling. Lately, Sir Mark Sykes had been to Beyrout, Aleppo, and Damascus with M. Picot and had done his best. Nevertheless, the misunderstanding continued. If the French were given a mandate in Syria, there would be serious trouble and probably war. If Feisal undertook the direction of operations there might be a huge war covering the whole area, and the whole Arabs of the Hedjaz would join. This would necessitate the employment of a very large force. This would probably involve Great Britain also if they were in Palestine. It might even involve them in Egypt, and the consequences would be incalculable.

He had gone with M. Picot to Damascus and had seen there Ali Riza el Rikaby Pasha, the Governor of the territory to the east of Damascus. The Administration had not been doing well. There was practically no budget, and it had been necessary to give him advisers. General Allenby had given him two British Advisers, Majors Cornwallis and Sterling. M. Picot had subsequently sent a very good man named Captain Cousse, to replace a liaison officer (Captain Mercier) who had been there before, who had not got on with the Arabs because he had stood too much on his dignity. Even Captain Cousse, however, had not been able to get on well. Afterwards, General Allenby had sent a British financial expert, and had invited M. Picot to send a French financial expert. The British Adviser, Colonel Graves, had cooperated with M. Moulin, the French adviser. They reported very badly on the finance. There had practically been no budget. Then General Allenby had withdrawn Colonel Graves. M. Moulin was still there, but was meeting with great difficulties owing to Ali Riza el Rikaby's dislike of the French administration. General Allenby had visited Damascus with M. Picot and had there interviewed Riza el Rikaby Pasha. General Allenby produced at the Conference a document containing the gist of the communication made by him to Riza el Rikaby Pasha. A copy of this document in Arabic and English had been left with Riza el Rikaby Pasha.

In reply to Mr. Lloyd George he said at Damascus there was a brigade of infantry and two regiments of cavalry. The Sherifian troops

pieces remained, but the Turkish Empire was in complete solution. The Councils of the world would have to take care of it. For his part, he was quite disinterested, since the United States of America did not want anything in Turkey. They would be only too delighted if France and Great Britain would undertake the responsibility. Lately, however, it had been put to him that he must approach his own people on this matter, and he intended to try, although it would mean some very good talking on his part. He admitted that the United States of America must take the responsibilities, as well as the benefits, of the League of Nations. Nevertheless, there was great antipathy in the United States of America to the assumption of these responsibilities. Even the Philippines were regarded as something hot in the hand that they would like to drop. If we said to the French Government « Occupy this region », what would happen ? He had a method to propose of finding out, which he would develop later.

Mr. Lloyd George suggested that General Allenby should be questioned at this point.

President Wilson asked the following question :

If before we arrive at a permanent settlement under the League of Nations we invite France to occupy the region of Syria, even as narrowly defined, what would the result be ?

General Allenby said there would be the strongest possible opposition by the whole of the Moslems, and especially by the Arabs. Shortly after the capture of Damascus, Feisal had been allowed to occupy and administer the city. He had said that he would like to be helped in the administration... A little later, after the setting up of the military administration in these regions, General Allenby had put French administrators in the blue area. When they arrived Emir Feisal had said that he could not retain the command of the Arab Army if France occupied the ports. He had said that it meant that he was occupying a house without a door, and it would be said that he had broken faith with the Arab nation. Feisal had originally asked if he could occupy Beyrout and the ports. General Allenby had replied in the affirmative, but had told him that he must withdraw when the Allied Armies came along and he had done so. To Feisal's protests against the occupation by the French of places in the blue zone, General Allenby had replied that he himself was in charge of the administration, as Commander-in-Chief ; and that the French officers appointed as administrators must be regarded not as French officers, but as Allied military officers, Feisal had then said that he would admit it for the present, but would it last for ever ? General Allenby had replied that the League of Nations intended to give the small nations the right of self-determination. Feisal had insisted that « if put under French control » he would oppose to the uttermost. General Allenby had replied that at present there was no

United States of America adhered was the consent of the governed. This was ingrained in the United States of America thought. Hence, the only idea from the United States of America point of view was as to whether France would be agreeable to the Syrians. The same applied as to whether Great Britain would be agreeable to the inhabitants of Mesopotamia. (It might not be his business, but if the question was made his business, owing to the fact that it was brought before the Conference, the only way to deal with it was to discover the desires of the population of these regions). He recalled that, in the Council of Ten, Resolutions had been adopted in regard to mandatories, and they contained a very carefully thought out graduation of different stages of mandate according to the civilisation of the peoples concerned.. One of the elements in these mandates was the desire of the people over whom the mandate was to be exercised. The present controversy broadened out into very important questions. Cilicia, for example, from its geographical position, cut Armenia off from the Mediterranean. If there was one mandatory in the south, and another in the north of Armenia, there would be a great danger of friction, since the troublesome population lived in the south. Hence, the controversy broadened into a case affecting the peace of the whole world in this region. He hoped, therefore, that the question would be discussed from this point of view. If this were agreed to, he hoped that he might ask General Allenby certain questions. If the participation of M. Orlando and himself were recognised as a matter of right and not of courtesy, the question he wanted to know was whether the undertaking to King Hussein, and the 1916 agreement, provided an arrangement which would work. If not, and you asked his opinion, he would reply that we ought to ask what is the opinion of the people in the part of the world concerned. He was told that, if France insisted on occupying Damascus and Aleppo, there would be instant war. Feisal had said that he could not say how many men he had had in the field at one time, as it had been a fluctuating figure, but from first to last he had probably had 100,000 men.

General Allenby said that he had never had so many at one time.

President Wilson said that, nevertheless, from first to last France would have to count on having 100,000 troops against her. This would been that France must send a large number of troops. He was greatly concerned in a fight between friends, since he was the friend of France and the friend of Feisal. He was very concerned to know if a « scrap » was developing. Hence, he asked that it might be taken for granted that this question was on the Council table, since it was one of interest to the peace of the world, and that it was not merely a question of agreement between France and Great Britain. The Turkish Empire at the present time was as much in solution as though it were made of quicksilver. Austria, at any rate, had been broken into pieces, and the

the sphere of direct French influence, they would be breaking faith with the Arabs, and they could not face this. He was particularly anxious for M. Clemenceau to follow this. The agreement of 1916 had been signed subsequent to the letter to King Hussein. In the following extract from the agreement of 1916 France recognised Arab independence :

« It is accordingly understood between the French and British Governments :

(1) That France and Great Britain are prepared to recognise and uphold an independent Arab State or Confederation of Arab States in the areas A and B marked on the annexed map under the suzerainty of an Arab Chief».

Hence, France, by this act, practically recognised our agreement with King Hussein by excluding Damascus, Homs, Hama, Aleppo from the blue zone of direct administration, for the map attached to the agreement showed that Damascus, Homs, Hama and Aleppo were included, not in the zone of direct administration, but in the independent Arab State.

M. Pichon said that this had never been contested, but how could France be bound by an agreement the very existence of which was unknown to her at the time when the 1916 agreement was signed ? In the 1916 agreement France had not in any way recognised the Hedjaz. They had undertaken to uphold « an independent Arab State or Confederation of Arab States », but not the King of Hedjaz. If France was promised a mandate for Syria, she would undertake to do nothing except in agreement with the Arab State or Confederation of States. This is the role which France demanded in Syria. If Great Britain would only promise her good offices, he believed that France could reach an understanding with Feisal.

President Wilson said that he would now seek to establish his place in the Conference. Up to the present he had none. He could only be here, like his colleague M. Orlando, as one of the representatives assembled to establish the peace of the world. This was his only interest, although, of course, he was a friend of both parties to the controversy. He was not indifferent to the understanding which had been reached between the British and French Governments, and was interested to know about the undertakings to King Hussein and the 1916 agreement but it was not permissible for him to express an opinion thereon. He would, however, like to point out that one of the parties to the 1916 agreement had been Russia, and Russia had now disappeared. Hence the partnership of interest had been dissolved, since one of the parties had gone out. This seemed to him to alter the basis of the agreement. The point of view of the United States of America was, however, indifferent to the claims both of Great Britain and France over peoples unless those peoples wanted them. One of the fundamental principles to which the

Arab Chief ». Also in area A France would « have priority of right of enterprise and local loans... and ... « shall alone supply advisers or foreign functionaries at the request of the Arab State or Confederation of Arab States ». Was France prepared to accept that ? This, however, was not a question between Great Britain and France. It was a question between France and an agreement which we had signed with King Hussein.

(At this point M. Orlando and General Diaz entered).

M. Pichon said he wished to say one word. In the new agreements which were contemplated no direct administration whatsoever was claimed by France. Since the Agreement of 1916, the whole mandatory system had been adopted. If a mandate were granted by the League of Nations over these territories, all that he asked was that France should have that part put aside for her.

Mr. Lloyd George said that we could not do that. The League of Nations could not be used for putting aside our bargain with King Hussein. He asked if Mr. Pichon intended to occupy Damascus with French troops ? If he did, it would clearly be a violation of the Treaty with the Arabs.

M. Pichon said that France had no convention with King Hussein.

Mr. Lloyd George said that the whole of the agreement of 1916 (Sykes-Picot), was based on a letter from Sir Henry McMahon to King Hussein from which he quoted.

M. Pichon said that this undertaking had been made by Great Britain (Angleterre) alone. France had never seen it until a few weeks before Sir Maurice Hankey had handed him.

Mr. Lloyd George said the agreement might have been made by England (Angleterre) alone, but it was England (Angleterre) who had organised the whole of the Syrian campaign. There would have been no question of Syria but for England (Angleterre) Great Britain had put from 900,000 to 1,000,000 men in the field against Turkey, but Arab help had been essential; that was a point on which General Allenby could speak.

General Allenby said it had been invaluable.

Mr. Lloyd George, continuing, said that it was on the basis of the above-quoted letter that King Hussein had put all his resources into the field which had helped us most materially to win the victory. France had for practical purposes accepted our undertaking to King Hussein in signing the 1916 agreement. This had not been M. Pichon, but his predecessors. He was bound to say that if the British Government now agreed that Damascus, Homs, Hama, and Aleppo should be included in

British Government had definitely decided this because otherwise it would be said afterwards in France that they had created disturbances in order to keep the French out. Hence, the British Government definitely intended to have nothing to do with Syria. The question of the extent to which Great Britain and France were concerned was cleared up in the interview he had with Mr. Clemenceau in London, and at which he said that he wanted Mosul with the adjacent regions and Palestine.

As there was no question between France and Great Britain in regard to Syria, we could examine the question in as disinterested a spirit as we could a Carpathian boundary to be decided in accordance with the general principles accepted by the Conference. He wished to make this clear before General Allenby said what he had to say. In regard to Mosul, he wished to acknowledge the cordial spirit in which M. Pichon had met our desires.

But if there was a French public opinion there was also a British public opinion, and it must be remembered that the whole burden of the Syrian campaign had fallen upon Great Britain. The number of French troops taking part in the campaign had been so small as to make no difference. Sometimes they had been helpful, but not on all occasions. The British Empire and India had maintained from 900,000 to 1,000,000 troops in Turkey and the Caucasus. Their casualties had amounted to 125,000, the campaign had cost hundreds of millions of pounds. He himself had done his best to induce M. Clemenceau's predecessors to take part in the campaign. He had also pressed Marshall Foch on the subject, and to this day he had in his possession a rough plan drawn up by Marshal Foch during an air raid at Boulogne. He had begged the French Government to cooperate, and had pointed out to them that it would enable them to occupy Syria, although, at the time, the British troops had not yet occupied Gaza. This had occurred in 1917 and 1918, at a time when the heaviest casualties in France also were being incurred by British troops. From that time onwards most of the heavy and continuous fighting in France had been done by British troops, although Marshal Pétain had made a number of valuable smaller attacks. This was one of the reasons why he had felt justified in asking Marshal Foch for troops. He had referred to this in order to show that the reason we had fought so hard in Palestine was not because we had not been fighting in France. M. Pichon seemed to think that we were departing from the 1916 agreement in other respects to Mosul and Palestine. In fact we were not. M. Pichon had omitted in his lucid statement to explain that the blue area in which France was « allowed to establish such direct or indirect administration or control as they may desire and as they may think fit to arrange with the Arab State or Confederation of Arab States » did not include Damascus, Homs, Hama or Aleppo. In area A France was « prepared to recognise and uphold an independent Arab State or Confederation of Arab States...., under the suzerainty of an

The occupation by France of Syria and Cilicia with 2 divisions and 1 cavalry brigade.

The occupation by Great Britain of Mesopotamia, including Mosul, by 2 divisions and 1 cavalry brigade.

The occupation by Italy of the Caucasus and Konia.

The economy which Great Britain would achieve by this plan would have amounted to 10 divisions of infantry and 4 divisions of cavalry. The plan of the Military Representatives had been placed on the Agenda Paper of the Conference, but at Lord Milner's request the subject had been adjourned and had never been discussed.

About this time a conversation had taken place between M. Clemenceau and M. Pichon and Mr. Lloyd George and Mr. Balfour, as a result of which Sir Maurice Hankey had handed M. Pichon a map containing a British counter-proposal to the French proposal of February 15. This scheme provided for a great limitation of the territory to come under French influence, both on the east and on the south as regards the Jebel Druse. The French Government was quite unable to take this project into consideration. Recently Lord Milner had left a map with M. Clemenceau containing yet another project, which M. Pichon proceeded to explain, and which, he added, greatly circumscribed the French area. It was evident that the French Government could not look at this scheme either, even though they had the greatest desire to reach an agreement. No one felt more deeply than he what Great Britain and France owed to each other, and no one had a greater desire to reach an agreement. It was, however, quite impossible to accept a proposal such as that put forward by Lord Milner. It would be absolutely indefensible in the Chamber. It was enough for the Chamber to know that the Government were in negotiation with Great Britain for the handing over of Mosul to create a movement that had resulted in a proposal in the Budget Committee for a diminuation of credits for Syria. This had not been a mere budget trick but represented a real movement of public opinion. French opinion would not admit that France could be even partly excluded after the sacrifices she had made in the war, even if she had not been able to play a great part in Syrian campaign. In consequence, the minimum that France could accept was what had been put forward in the French Government's Note to Mr. Lloyd George, the object of which had been to give satisfaction to his desire for the inclusion of Mosul in ths British zone.

Mr. Lloyd George said that M. Pichon had opened as though the question of the mandate for Syria was one between Great Britain, and France. There was, in fact, no such question so far as Great Britain was concerned. He wished to say at once that just as we had disinterested ourselves in 1912, so we now disinterested ourselves in 1919. If the Conference asked us to take Syria, we should reply in the negative. The

French in Syria and Cilicia, but he made demands for certain places which he thought should be included in the British zone, and which, under the 1916 agreement were in the French zone of influence, namely, Mosul. He also asked for Palestine. M. Clemenceau had, on his return to Paris, been desirous that this suggestion should be examined in a most favourable spirit. In consequence, he had ordered a scheme of agreement to be prepared ; with the inclusion of Mosul in the British zone of influence, and this had been handed to the British Government on the 15th February 1919. The letter which accompanied this proposal had asked for a recognition of the historic and traditional case for including the regions claimed in the French zone. It had pointed out that there was no Government in the world which had such a position as France in the regions claimed. It had given an exposition of the historic rights of France dating from the time of Louis XIV. M. Pichon continued by pointing out that French intervention in Syria had been frequent, the last instance being the case of expedition organised in Syria and Lebanon in 1860, which had resulted in the establishment of the status of Lebanon. France, he pointed out, has a great number of hospitals in Syria. There were a great number of schools in many villages, and some 50,000 children were educated in French primary schools. There were also a number of secondary schools and one great university in Beyrout. Moreover the railways system of Syria was French, and included the Beyrout to Damascus line, and the Tripoli-Homs line, which later it was proposed to prolong to the Euphrates and to unite with the Bagdad system. Altogether it was contemplated to have a system of 1,233 kilometres of which 683 kilometres had already been constructed. Beyrout was entirely a French port. The gas and electricity works were French, and the same applied to the lighting along the coast. This was not the limit of French enterprise, for France had perfected the agriculture and the viticulture of Syria and had established many factories. No other country had anything like so complete a development in these regions. Hence, France could not abandon her rights. Moreover France strongly protested against any idea of dividing Syria. Syria had geographical and historic unity. The French Government frankly avowed that they did not want the responsibility of administering Palestine, though they would prefer. What they asked was :

(1) That the whole Syria region should be treated as a unit ; and

(2) That France should become the Mandatory of the League of Nations of this region.

On January 30 of this year Mr. Lloyd George had urged the Conference to reconsider the distribution of troops in Turkey and the Caucasus with the object of lightening the heavy burden which fell on Great Britain. As a result the Military Representatives had been asked to prepare a plan. The scheme of the Military Representatives provided for :

The above agreement confirmed, by an exchange of Notes between M. Paul Cambon and Sir Edward Grey (Lord Grey), declarations which had been made by Great Britain as early as 1912, in which Great Britain had disinterested herself and recognised the rights of France in Syria, subject only to Great Britain's insistance on keeping untouched her economic rights. In short, Great Britain had declared she had no political claims, but that her economic rights must remain intact in Syria.

Since the conclusion of the Agreement of 1916 there had been a long further correspondence and an exchange of many Notes between France and Great Britain concerning particularly various local interests. This brought us to the most recent period in which the French made, he would not say a protest against, but a series of observations in regard to, the British attitude in Syria. The whole series of these had recently been handed by the President of the Council to Lord Milner.

The incidents referred to in this correspondence were chiefly due to the disproportion in the relative contingents furnished by Great Britain and France to the campaign in Syria. It had only been possible for France to send a very small number of troops to Syria in consequence of the large demands made on her for the protection of French soil and to the prominent part played by her armies in Salonica. Great Britain, however, had interested herself far more in Turkish campaigns, and had sent many troops which had been led by General Allenby. From that disproportion there resulted a great many incidents. Eventually, the President of the Council had thought it right to bring them before the British Government with a view to putting an end to the faction and the friction which now existed.

From all the declarations made by the British and French Governments he only wanted to quote one, namely, that of November 9, 1918. This was particularly important as showing the disinterested attitude of both Governments towards the Arabs. This declaration had been communicated shortly after its issue by the French Ambassador in Washington to President Wilson.

Mr. Lloyd George interpolated at this point that this announcement, which was the latest expression of policy by the two Governments, was more important than all the old agreements.

M. Pichon then read the declaration of November 9, 1918.

As the difficulties between the two Governments continued, and as the French Government particularly did not wish them to reach a point where ultimate agreement would be compromised the President of the Council, on his visit to London in December 1918, had asked Mr. Lloyd George to confirm the agreement between the two countries. Mr. Lloyd George had replied that he saw no difficulty about the right of

Summary Record of a Secret Meeting of the Supreme Council held on March 20, 1919 at Paris to consider the Sykes-Picot Agreement

M. Clemenceau suggested that M. Pichon should open the discussion.

M. Pichon began by explaining that the origin of this question was the agreement of May 1916 (Sykes-Picot) concluded between Great Britain and France in regard to Mesopotamia, Syria, and the adjoining regions. This agreement had two objects. First, to detach the Arabs from the Turks ; second, to decide the claims of Great Britain and France. He then proceeded to explain the principles of the dispositions made on a map. The agreement fixed a zone coloured blue within which France would exercise direct administration, and a zone coloured red in which England would exercise direct administration. In addition, there was a zone coloured white enclosed by a blue line within which France should exercise indirect administration, known as Zone (A) and a corresponding zone enclosed in a red line within which Great Britain would exercise indirect administration Zone (B). At this stage it was unnecessary to say anything of the subsequent agreement with Italy. Within the A and B zones it was intended to favour the creation of an independent Arab State or Confederation of Arab States. In area A France and in area B Great Britain should alone supply advisers or foreign functionaries at the request of the Arab State or Confederation of Arab States. In addition Great Britain was to be accorded the ports of Haifa and Acre. Haifa was to be a free port as regards the trade of France, and there was to be freedom of transit for French goods through Haifa by the British railway, for which facilities were to be given. Alexandretta which fell in the blue area, was to be a free port as regards the trade of the British Empire, and there was to be freedom of traffic for British goods through Alexandretta by railway through the blue area. In addition, there were certain customs and political stipulations. Such were the general dispositions of 1916 which he emphasised were designed :

(1) To favour the establishment of an Arab State or Confederation of States and to detach the Arabs from Turkey ;
and

(2) To decide between the claims of Great Britain and France.

3. A provisional Jewish Council of representatives of the Zionist Organisation of the Jewish population in Palestine and such other approved Jewish organisations as are willing to co-operate in the development of a Jewish Palestine shall be formed forthwith by the Zionist Organisation. Such provisional Jewish Council shall exercise all of the powers and perform all of the duties of the Jewish Council until such time as the Jewish Council shall be formally constituted by the Jewish Congress.

4. Finally when in the opinion of the Mandatory Power, the inhabitants of Palestine shall be able to undertake the establishment of Representative and Responsible Government, such steps shall be taken as will permit the establishment of such Government through the exercise of a democratic franchise, without regard to race or faith, and the inhabitants of Palestine under such government, shall continue to enjoy equal civil and political rights as citizens irrespective of race or faith...

1. A Jewish Council for Palestine shall be elected by a Jewish Congress representative of the Jews of Palestine and of the entire world, which shall be convoked in Jerusalem on or before the first day of January 1920, or as soon thereafter as possible, by the Provisional Jewish Council hereinafter mentioned.

The Jewish Congress shall determine its functions as well as the constitution and functions of the Jewish Council in conformity with the purpose and spirit of the Declaration of the Peace Conference and of the powers conferred by the Mandatory Power upon the Jewish Council.

2. The Jewish Council shall be recognised as a legal entity and shall have power :

(a) To co-operate and consult with and to assist the Government of Palestine in any and all matters affecting the Jewish people in Palestine and in all such cases to be, and to act, as the representative of the Jewish people.

(b) To participate in the development and administration of immigration, close land settlement, credit facilities, public works, services, and enterprises, and every other form of activity conducive to the development of the country. The organisation of Jewish education to be entrusted to such Council.

(c) To acquire and hold real Estate.

(d) To acquire and exercise concessions for public works and the development of natural resources.

(e) With the consent of the Jewish inhabitants concerned or their accredited representatives, to assess such inhabitants for the purpose of stimulating and maintaining education, communal, charitable and other public institutions (including the Jewish Council) and other activities primarily concerned with the welfare of the Jewish people in Palestine.

(f) With the approval of the Mandatory Power and upon such terms and conditions as the Mandatory Power may prescribe to administer the immigration laws of Palestine in so far as they affect Jewish immigration.

(g) With the approval of the Mandatory Power, to issue bonds, debentures, or other obligations, the proceeds of any or all of which to be expended by the Jewish Council for the benefit of the Jewish people or for the development of Palestine. The Jewish Council shall hold all of its property and income in trust for the benefit of the Jewish people.

5. Hebrew shall be one of the official languages of Palestine and shall be employed in all documents, decrees, and announcements and on all stamps, coins and notes issued by the Government.

The Jewish Sabbath and Holy Days shall be recognised as days of rest.

7. All inhabitants continuing to reside in Palestine who on the day... of 19..., have their domicile in Palestine, except those who elect in writing within six months from such date to retain their foreign citizenship, shall become citizens of Palestine, and they and all persons in Palestine or naturalized under the laws of Palestine after the day of 19..., shall be citizens thereof and entitled to the protection of the Mandatory Power on behalf of the Government of Palestine.

Land Commission

Recognizing that the General progress of Palestine must begin with the reform of the conditions governing land tenure and settlement, the Mandatory Power shall appoint a Commission (upon which the Jewish council shall have represenation) with power.

(a) To make survey of the land and to schedule all lands that may be made available for close settlement, intensive cultivation and public use;

(b) To propose measures for determining and registering titles of ownership of land ;

(c) To propose measures for supervising transactions in land with a view to preventing land speculation ;

(d) To propose measures for the close settlement, intensive cultivation, and public use of land, where necessary compulsory purchase at a fair pre-war price and further by making available all waste lands, unoccupied and inadequately cultivated lands, or lands without legal owners, and state lands.

(e) To propose measures for the taxation and the tenure of land and in general any progressive measure in harmony with the policy of making the land available for close settlement and intensive cultivation.

(f) To propose measures whereby the Jewish Council may take over all lands available for close settlement and intensive cultivation.

(g) In all such measures the established rights of the present population shall be equitable safeguarded.

The fertile plains east of the Jordan, since the earliest Biblical times, have been linked economically and politically with the land west of the Jordan. The country which is now very sparsely populated, in Roman times supported a great population. It could now serve admirably for colonisation on a large scale. A just regard for the economic needs of Palestine and Arabia demands that free access to the Hedjaz Railway throughout its length be accorded to both Governments.

An intensive development of the agriculture and other opport unities of Trans-Jordania make it imperative that Palestine shall have access to the Red Sea and opportunity of developing good harbours on the Gufl of Aqaba. Aqaba, it will be recalled, was the terminus of an important trade route of Palestine from the days of Solomon onwards. The ports developed in the Gulf of Aqaba should be free ports through which the commerce of the hinterland may pass on the same principle which guides us in suggesting that free access be given to the Hedjaz Railway.

Proposals to the Mandatory Power

In connection with the Government to be set up by the Mandatory of the League of Nations until such time as the people of Palestine shall be prepared to undertake the establishment of representative and responsible Government, proposals will be made, in due course, to the Mandatory Power to the following effect :

1. In any instrument establishing the constitution of Palestine the Declaration of the Peace Conference shall be recited as forming an integral part of that constitution.

2. The Jewish people shall be entitled to fair representation in the Executive and Legislative bodies and in the selection of public and civil servants. In giving such representation the Mandatory Power shall consult the Jewish council hereinafter mentioned.

Neither law nor custom shall preclude the appointment of a citizen of Palestine as chief of the executive.

3. That encouraging the self-government of localities the Mandatory Power shall secure the maintenance by local communities of proper standards of administration in matters of education, communal or regional activities. In granting or enlarging local autonomy regard shall be had to the readiness and ability of the community to attain such standards. Local autonomous communities shall be empowered and encouraged to combine and co-operate for common purposes.

4. Education without distinction of race shall be assisted from public funds.

projects suggested by English non-Jews prior to 1881 ; in the letters of endorsement and support given by members of the Royal Family and Officers of the Government to Lawrence Oliphant and finally, in the three consecutive acts which definitely associated Great Britain with Zionism in the minds of the Jews viz the El Arish offer in 1901 ; the East African offer in 1903, and lastly the British Declaration in favour of Jewish National Home in Palestine in 1917. Moreover, the Jews who have gained political experience in many lands under a great variety of governmental systems, whole-heartedly appreciate the advanced and liberal policies adopted by Great Britain in her modern colonial administration.

(Here follows a recital of the selection of Great Britain as mandatory power by the American Jewish Congress and a conference of Palestine Jews at Jaffa).

Boundaries

The boundaries above outlined are what we consider essential for necessary economic foundation of the country. Palestine must have its natural outlets to the seas and the control of its rivers and their headwaters. The boundaries are sketched with the general economic needs and historic tradition of the country in mind, factors which necessarily must also be considered by the special commission in fixing the definite boundary lines. This commission will bear in mind that it is highly desirable in the interests of economical administration that the geographical area of Palestine should be as large as possible so that it may eventually contain a large and thriving population which could more easily bear the burdens of the modern civilized government than a small country with a necessary limitation of inhabitants.

The economic life of Palestine, like that of every other semi-arid country, depends on the available water supply. It is, therefore, of vital importance not only to secure all water resources already feeding he counry but also to be able to conserve and control them at their sources.

The Hermon is Palestine's real « Father of Waters » and cannot be severed from it without striking at the very root of its economic life. The Hermon not only needs reafforestation but also other works before it can again adequately serve as the water reservoir of the country. It must, therefore, be wholly under the control of those who will most willingly as well as most adequately restore it to its maximum utility. Some international arrangement must be made whereby the riparian rights of the people dwelling south of the Titani River may be fully protected. Properly cared for these head-waters can be made to serve in the development of the Lebanon as well as Palestine.

ligent, devoted to the country, and backed by the large financial resources that are indispensable for development. Such a population the Jews alone can supply.

Inspired by these ideas, Jewish activities particularly during the last thirty years have been directed to Palestine within the measure that the Turkish administrative system allowed. Some millions of pounds sterling have been spent in the country particularly in the foundation of Jewish agricultural settlements. These settlements have been, for the most part, highly successful.

With enterprise and skill the Jews have adopted modern scientific methods and have shown themselves to be capable agriculturists. Hebrew has been revived as a living language, it is the medium of instruction in the schools and the tongue is in daily use among the rising generation. The foundations of a Jewish university have been laid at Jerusalem and considerable funds have been contributed for the creation of its building and for its endowment. Since the British occupation, the Zionist organisation has expended in Palestine approximately £ 250,000 a month upon relief, education and sanitation. To promote the future development of the country great sums will be needed for drainage, irrigation, roads, railways, harbours and public works of all kinds, as well as for land settlement and house-building. Assuming a political settlement under which the establishment of a Jewish National Home in Palestine is assured, the Jews of the world will make every effort to provide the vast sums of money that will be needed ».

(Here follow a recital of the Balfour Declaration and of its endorsement by the French Foreign Minister and reference to support of Zionism and the Balfour Declaration by other allied Governments).

Great Britain as Mandatory of the League of Nations

We ask that Great Britain shall act as Mandatory of the League of Nations for Palestine. The selection of Great Britain as Mandatory is urged on the ground that this is the wish of Jews of the world and the League of Nations in selecting a Mandatory will follow, as far as possible the popular wish of the people concerned.

The preference on the part of the Jews for a British Trusteeship is unquestionably the result of peculiar relationship of England to the Jewish Palestinian problem. The return of the Jews to Zion has not only been a remarkable feature in English literature, but in the domain of state-craft it has played its part, beginning with the readmission of Jews under Cromwell. It manifested itself particularly in the 19th century in the instructions given to British consular representatives in the Orient after the Damascus Incident ; in the various Jewish Palestinian

Statement

The Historic Title

The claims of the Jews with regard to Palestine rest upon the following main considerations :

(1) The land is the historic home of the Jews ; there they achieved their greatest development, from that center, through their agency, there emanated spiritual and moral influences of Supreme value to mankind. By violence they were driven from Palestine, and through the ages they have never ceased to cherish the longing and the hope of a return.

(2) In some parts of the world, and particularly in Eastern Europe, the conditions of life of the millions of Jews are deplorable. Forming often a congested population, denied the opportunities which will make a healthy development possible, the need of fresh outlet is urgent, both for their own sake and in the interest of the population of other races, among whom they dwell. Palestine would offer one such outlet to the Jewish masses. It is the country above all others in which they would most wish to cast their lot. By the methods of economic development to which we shall refer later, Palestine can be made now, as it was in ancient times, the home of a prosperous population many times as numerous as that which now inhabits it.

(3) But Palestine is not large enough to contain more than a proportion of the Jews of the world. The greater part of the fourteen million or more scattered through all countries must remain in their present localities, and it will doubtless be one of the cares of the Peace Conference to ensure for them, wherever they have been oppressed, as for all peoples, equal rights and humane conditions. A Jewish National Home in Palestine will, however, be of high value to them also. Its influence will permeate the Jewries of the world ; it will inspire these millions, hitherto often despairing, with a new hope ; it will hold out before their eyes a high standard ; it will help to make them even more useful citizens in the lands in which they dwell.

4. Such a Palestine would be of value also to the world at large whose real wealth consists in the healthy diversities of its civilization.

5. Lastly the land itself needs redemption. Much of it is left desolate. Its present condition is a standing reproach. Two things are necessary for that redemption — a stable and enlightened Government, and an addition to the present population which shall be energetic, intel-

Schedule

The Boundaries of Palestine

The boundaries of Palestine shall follow the general lines set out below :

Starting on the north at a point on the Mediterranean Sea in the vicinity of Sidone and following the watersheds of the foothills of Lebanon as far as Jisr El Karaon, thence to Elbire, following the dividing line between the two basins of the Wadi El Korn and the Wadi Etteim thence in a southerly direction following the dividing line between the eastern and western slopes of the Hermon, to the vicinity west of Beit Jenn, thence eastward following the northern water sheds of the Nahr Mughaniye close to and west of Hedjaz Railway.

In the east a line close to and west of the Hedjaz Railway terminating in the Gulf of Aqaba.

In the south a frontier to be agreed upon with the Egyptian Government.

In the west the Mediterranean Sea, the details of the delimitations, or any necessary adjustments of detail, shall be settled by a special commission on which there shall be Jewish representation.

(iii) The Mandatory Power shall encourage the widest measure of self-government for localities practicable in the conditions of the country.

(iv) There shall be for ever the fullest freedom of religious worship for all creeds in Palestine. There shall be no discrimination among the inhabitants with regard to citizenship and civil rights on the grounds of religion or race.

(v) Provision to be inserted relating to the control of Holy Places.

The Zionist Memorandum to Peace Conference

February 8, 1919

« The Zionist Organisation respectfully submits the following draft resolutions for the consideration of the Peace Conference..

1. The High Contracting Parties recognise the historic title of the Jewish People to Palestine and the right of the Jews to reconstitute in Palestine their National Home.

2. The boundaries of Palestine shall be as declared in the schedule annexed hereto.

3. The sovereign possession of Palestine shall be vested in the League of Nations and the Government entrusted to Great Britain as Mandatory of the League.

4. Provision to be inserted relating to the application in Palestine of such of the general conditions attached to mandates as are suitable to the case.

5. The mandate shall be subject also to the following special conditions :

(i) Palestine shall be placed under such political, administrative and economic conditions as will secure the establishment there of the Jewish National Home and ultimately render possible the creation of an autonomous commonwealth, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine or the right and political status enjoyed by Jews in any other country.

(ii) To this end the Mandatory Power shall *inter alia.*

(a) Promote Jewish immigration and close settlement on the land, the established rights of the present non-Jewish population being safeguarded.

(b) Accept the co-operation in such measures of a council representative of the Jews of Palestine and of the world that may be established for the development of the Jewish National Home in Palestine and entrust the organisation of Jewish education to such council.

(c) On being satisfied that the constitution of such council precludes the making of private profit, offer to the council in priority any concession for public works or for the development of natural resources which it may be found desirable to grant.

the Arab State in providing the means for developing the natural resources and economic possibilities thereof.

Article VIII

The parties hereto agree to act in complete accord and harmony in all matters embraced therein before the Peace Congress.

Article IX

Any matters of dispute which may arise between the contracting parties shall be referred to the British Government for arbitration.

Given under our hand at London, England, the third day of January, one thousand nine hundred and nineteen.

(Translation)

Provided the Arabs obtain their independence as demanded in my memorandum dated the 4th of January, 1919, to the Foreign Office of the Government of Great Britain, I shall concur in the above articles. But if the slightest modification or departure were to be made (sc. in relation to the demands in the Memorandum) I shall not then be bound by a single word of the present Agreement which shall be deemed void and of no account or validity, and I shall not be answerable in any way whatsoever.

Faisal Ibn Husain
(in Arabic)
Chaim Weizmann

Article II

Immediately following the completion of the deliberations of the Peace Conference, the definite boundaries between the Arab State and Palestine shall be determined by a Commission to be agreed upon by the parties hereto.

Article III

In the establishment of the Constitution and Administration of Palestine all such measures shall be adopted as will afford the fullest guarantees for carrying into effect the British Government Declaration of the 2nd of November 1917.

Article IV

All necessary measures shall be taken to encourage and stimulate immigration of Jews into Palestine on a large scale, and as quickly as possible to settle Jewish immigrants upon the land through closer settlement and intensive cultivation of the soil. In taking such measures the Arab peasant and tenant farmers shall be protected in their rights, and shall be assisted in forwarding their economic development.

Article V

No regulation nor law shall be made prohibiting or interfering in any way with the free exercise of religion; and further the free exercise and enjoyment of religious profession and worship without discrimination or preference shall for ever be allowed. No religious test shall ever be required for the exercise of civil or political rights.

Article VI

The Mohammedan Holy Places shall be under Mohammedan control.

Article VII

The Zionist Organisation proposes to send to Palestine a Commission of experts to make a survey of the economic possibilities of the country, and to report upon the best means for its development. The Zionist Organisation will place the aforementioned Commission at the disposal of the Arab State for the purpose of a survey of the economic possibilities of the Arab State and to report upon the best means of its development. The Zionist Organisation will use its best efforts to assist

THE FAISAL-WEIZMANN AGREEMENT

January 3, 1919

(The source used is a photostat reproduction of the original document).

Versions of the agreement have appeared in the press, but none may be described as being both exact and complete. The version given in D.H. Miller's collection of texts is in every respect identical with the original except that it omits the stipulation inscribed by Faisal on the Agreement itself.

The Agreement was in English ; Faisal's stipulation was in Arabic, and was inscribed in the space immediately following the last article. A rough summary in English of Faisal's stipulation made by T.E. Lawrence at the time, has gained currency — notably in the TIMES of June 10, 1936, and in the Report of the Palestine Royal Commission — as being a reliable rendering of the original. In actual fact, Lawrence's « translation » is a loose and somewhat misleading paraphrase.

TEXT OF THE
FAISAL-WEIZMANN AREEMENT

His Royal Highness the Amir Faisal, representing and acting on behalf of the Arab Kingdom of Hejaz, and Dr. Chaim Weizmann, representing and acting on behalf of the Zionist Organisation, mindful of the racial kinship and ancient bonds existing between the Arabs and the Jewish people, and realising that the surest means of working out the consummation of their national aspirations, is through the closest possible collaboration in the development of the Arab State and Palestine, and being desirous further of confirming the good understanding which exists between them, have agreed upon the following articles :

Article I

The Arab State and Palestine in all their relations and undertakings shall be controlled by the most cordial goodwill and understanding and to this end Arab and Jewish duly accredited agents shall be established and maintained in their respective territories.

our union impossible. The greatest obstacle we have to overcome is local ignorance, for which the Turkish Government is largely responsible.

In our opinion, if our independence be conceded and our local competence established, the natural influence of race, language, and interest will soon draw us together into our people ; but for this the Great Powers will have to ensure us open internal frontiers, common railways and telegraphs, and uniform systems of education. To achieve this they must lay aside the thought of individual profits, and of their old jealousies. In a word, we ask you not to force your whole civilisation upon us, but to help us to pick on what serves us from your experience. In return we can offer you little but gratitude.

We are willing to pay for this help in case ; we cannot sacrifice for it any part of the freedom we have just won for ourselves by force of arms.

Jezireh and Irak are two huge provinces, made up of three civilised towns divided by large wastes thinly peopled by semi-nomadic tribes. The world wishes to exploit Mesopotamia rapidly, and we therefore believe that the system of government there will have to be buttressed by the men and material resources of a great foreign Power. We ask, however, that the Government be Arab, in principle and spirit, the selective rather than the elective principle bing necessarily followed in the neglected districts, until time makes the broader basis possible. The main duty of the Arab Government there would be to overcome the educational processes which are to advance the tribes to the moral level of the towns.

The Hedjazis is mainly a tribal area, and the government will remain, as in the past, suited to patriarchal conditions. We appreciate these better than Europe, and propose therefore to retain our complete independence there.

The Yemen and Nejd are not likely to submit their cases to the Peace Conference. They look after themselves, and adjust their own relations with the Hedjaz and elsewhere.

In Palestine the enormous majority of the people are Arabs.. The Jews are very close to the Arabs in blood, and there is no conflict of character between the two races. In principles we are absolutely at one. Nevertheless, the Arabs cannot risk assuming the responsibility of holding level the scales in the clash of races and religions that have, in this one province so often involved the world in difficulties. They would wish, for the effective super-position of a great trustee, so long as a representative local administration commanded itself by actively promoting the material prosperity of the country.

In discussing our provinces in detail I do not lay claim to superior competence. The Powers will, I hope find better means to give fuller effect to the aims of our national movement. I came to Europe, on behalf of my father and the Arabs of Asia, to say that they are expecting the Powers at the Conference not to attach undue importance to superficial differences of condition, and not to consider them only from the low ground of existing European material interests and supposed spheres. They expect the Powers to think of them as one potential people, jealous of their language and liberty, and ask that no step be taken inconsistent with the prospect of an eventual union of these areas under one sovereign government.

In laying stress on the difference in the social condition of our provinces, I do not wish to give the impression that there exists any real conflict of ideals, material interests, creeds or character rendering

Amir Faysal's Memorandum

to the Paris Peace Conference

January 1, 1919

The country from a line Alexandretta-Persia southward to the Indian Ocean is inhabited by « Arabs » — by which we mean people of closely related Semitic stocks, all speaking the one language, Arabic. The Non-Arabic-speaking elements in this area do not I believe, exceed one per cent, of the whole.

The aim of the Arab nationalist movements (of which my father became the leader in war after combined appeals from the Syrian and Mesopotamia branches) is to unite the Arabs eventually into one nation. As an old member of the Syrian Committee I commanded the Syrian revolt, and had under me Syrians, Mesopotamians, and Arabians.

We believe that our ideal of Arab unity in Asia is justified behond need of argument. If argument is required, we could point to the general principles accepted by the Allies when the United States joined them, to our splendid past, to the tenacity with which our race has for 600 years resisted Turkish attempts to absorb us, and in a lesser degree, to what we tried our best to do in this war as one of the Allies.

My father has a privileged place among Arabs, as their successful leader, and as the head of their greatest family, and as Sherif of Mecca. He is convinced of the ultimate triumph of the ideal of unity, if no attempt is made now to force it, by imposing an artificial political unity on the whole, or to hinder it, by dividing the area as spoils of war among great Powers.

The unity of the Arabs in Asia has been made more easy of late years, since the development of railways, telegraphs, and air-roads. In old days the area was too huge and in parts necessarily too thinly peopled, to communicate common ideas readily.

The various provinces of Arab Asia-Syria, Irak, Jezireh, Hedjaz, Nejd, Yemen are very different economically and socially, and it is impossible to constrain them into one frame of government.

We believe that Syria, an agricultural and industrial area thickly peopled with sedentary classes, is sufficiently advanced politically to manage her own internal affairs. We feel also that foreign technical advice and help will be a most valuable factor in our national growth.

Instructions from the American Jewish Committee

to its Delegation in the Peace Conference

December 16, 1918

Co-operate with the representatives of other Jewish organisations, and specifically with the World Zionist Organisation, to the end that the Peace Conference may declare that, in accordance with the British Government's Declaration of November 2nd, 1917... there shall be established such political, administrative and economic conditions in Palestine as will assure, under the trusteeship of Great Britain, acting on behalf of such League of Nations as may be formed, the development of Palestine into a Jewish Commonwealth, it being clearly understood that nothing shall be done which shall prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country.

6. There are territories, such as Southwest Africa and certain of the South Pacific islands, which, owing to the sparseness of their population, or their small size, or their remoteness from the centers of civilization, or their geographical contiguity to the territory of the Mandatory, and other circumstances, can be best administered under the laws of the Mandatory as integral portions of its territory, subject to the safeguards above-mentioned in the interests of the indigenous population.

7. In every case of mandate, the Mandatory shall render to the Council an annual report in reference to the territory committed to its charge.

8. The degree of authority, control or administration to be exercised by the Mandatory shall, if not previously agreed upon by the Members of the League, be explicitly defined in each case by the Council.

9. A permanent Commission shall be constituted to receive and examine the annual reports of the Mandatories and to advise the Council on all matters relating to the observance of the mandates.

ment of the country by promoting and encouraging local initiative ; to foster the spread of education ; and to put an end to the dissensions which Turkish policy has for so long exploited. Such is the task which the two Allied Powers wish to undertake in the liberated territories.

Mandate System :

Article 22 of the Covenant of the League of Nations

Article 22.

1. To those colonies and territories which as a consequence of the late war have ceased to be under the sovereignty of the States which formerly governed them and which are inhabited by peoples not yet able to stand by themselves under the strenuous conditions of the modern world, there should be applied the principle that the well-being and development of such peoples form a sacred trust of civilization and that securities for the performance of this trust should be embodied in this Covenant.

2. The best method of giving practical effect to this principle is that the tutelage of such peoples should be intrusted to advanced nations who by reason of their resources, their experience or their geographical position can best undertake this responsibility, and who are willing to accept it, and that this tutelage should be exercised by them as Mandatories on behalf of the League.

3. The character of the mandate must differ according to the stage of the development of the people, the geographical situation of the territory, its economic conditions and other similar circumstances.

4. Certain communities formerly belonging to the Turkish Empire have reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognized subject to the rendering of administrative advice and assistance by a Mandatory until such time as they are able to stand alone. The wishes of these communities must be a principal consideration in the selection of the Mandatory.

5. Other peoples, especially those of Central Africa, are at such a stage that the Mandatory must be responsible for the administration of the territory under conditions which will guarantee freedom of conscience and religion, subject only to the maintenance of public order and morals, the prohibition of abuses such as the slave trade, the arms traffic and the liquor traffic, and the prevention of the establishment of fortifications, of military and naval bases and of military training of the natives for other than police purposes and the defense of territory, and will also secure equal opportunities for the trade and commerce of other Members of the League.

ANGLO-FRENCH DECLARATION

November 7, 1918

(This Declaration was issued in Palestine, Syria and Iraq, in the form of an official communique emanating form General Headquarters, Egyptian Expeditionary Force, dated November 7, 1918.

The text was given out to the press, on the authority of the military censorship department, with instructions that it be given special prominence. Copies of it were posted on the public notice-boards in all towns and a great many villages in the Arab territories then occupied by the Allied Forces, that is to say throughout the length and breadth of Palestine, Syria and Iraq.

The Declaration appears to have been originally drawn up in French. Official versions that have appeared in English are obvious translations, not excluding that which is circulated in answer to a question in the House of Commons on the 25th July 1921).

ANGLO-FRENCH DECLARATION

November 7, 1918

The goal envisaged by France and Great Britain in prosecuting in the East the War set in train by German ambition is the complete and final liberation of the peoples who have for so long been oppressed by the Turks, and the setting up of national governments and administrations that shall derive their authority from the free exercise of the initiative and choice of the indigenous populations.

In pursuit of those intentions, France and Great Britain agree to further and assist in the setting up of indigenous governments and administrations in Syria and Mesopotamia which have already been liberated by the Allies, as well as in those territories which they are endeavouring to liberate, and to recognise them as soon as they are actually set up.

Far from wishing to impose this or that system upon the populations of those regions, their (i.e., France's and Great Britain's only concern is to offer such support and efficacious help as will ensure the smooth working of the governments and administrations which those populations will have elected of their own free will to have ; to secure impartial and equal justice for all ; to facilitate the economic develop-

Allenby's Statement

October 17, 1918

« I gave the Emir Feisal an official assurance that whatever measures might be taken during the period of military administration, they were purely provisional and could not be allowed to prejudice the final settlement by the Peace Conference at which no doubt the Arabs would have a representative. I added that the instructions to the Military Governors would preclude their mixing in political affairs, and that I should remove them if I found anyone of them contravening these orders. I reminded the Emir Faisal that the Allies were in honour bound to endeavour to reach a settlement in accordance with the wishes of the peoples concerned and urged him to place his trust whole-heartedly in their good faith ».

His Majesty's Government are fully aware of, and take into consideration, the difficulties and dangers which beset those who work for the regeneration of the populations of the areas specified.

In spite, however, of these obstacles His Majesty's Government trust and believe that they can and will be overcome, and wish to give all support to those who desire to overcome them. They are prepared to consider any scheme of co-operation which is compatible with existing military operations and consistent with the political principles of His Majesty's Government and the Allies.

British Declaration to Seven

June 16, 1918

(In response to a formal inquiry by seven Arab spokesmen from Ottoman Asia then resident in Cairo)

« His Majesty's Government have considered the memorial of the Seven with the greatest care. His Majesty's Government fully appreciate the reasons why the memorialists desire to retain their anonymity, and the fact the memorial is anonymous has not in any way detracted from the importance which His Majesty's Government attribute to the document.

The areas mentioned in the memorandum fall into four categories :

1. Areas in Arabia which were free and independent before the outbreak of war.

2. Areas emancipated from Turkish control by the action of the Arab themselves during the present war.

3. Areas formerly under Ottoman dominion, occupied by the Allied forces during the present war.

4. Areas still under Turkish control.

In regard to the first two categories, His Majesty's Government recognise the complete and sovereign independence of the Arabs inhabiting these areas and support them in their struggle for freedom.

In regard to the areas occupied by Allied forces, His Majesty's Government draw the attention of the memorialists to the texts of the proclamations issued respectively by the General Officers Commanding-in-Chief on the taking of Bagdad and Jerusalem. These proclamations embody the policy of His Majesty's Government that the future government of these regions should be based upon the principle of the consent of the governed and this policy has and will continue to have the support of His Majesty's Government.

In regard to areas mentioned in the fourth category, it is the wish and desire of His Majesty's Government that the oppressed peoples of these areas should obtain their freedom and independence and towards the achievement of this object His Majesty's Government continue to labour.

Letter by the Marquis Imperiali, the Italian Ambassador in London to Sokolov

9 May 1918.

On the instructions of His Excellency Baron Sonnino, (Foreign Minister), His Majesty's Minister of Foreign Affairs, I have the honour to inform you that, with reference to representations which have been addressed to them, His Majesty's Government are pleased to confirm the declarations already made through their representations at Washington. The Hague and Salonica to the effect that they will gladly be prepared to use their best endeavours to facilitate the establishment in Palestine of a Hebrew national centre, it being understood that nothing shall be done to prejudice the existing juridical and political status of the existing religious communities or the civil and political rights enjoyed by Israelites in any other country.

Communication from the British Government
to the King of the Hejaz
February 8, 1918

The Acting British Agent, Jedda to King Husain

Jedda, February 8, 1918.

Complimentary titles,

I am directed by His Britannic Majesty's High Commissioner to forward to Your Majesty the text of telegraphic message which His Excellency has had from the Foreign Office in London for transmission as a communication from His Britannic Majesty's Government to Your Majesty. The text is verbatism as follows :

Begins. The loyal motives which have prompted Your Majesty to forward to the High Commissioner the letters addressed by the Turkish commander-in-chief in Syria to His Highness the Amir Faisal and to Ja'far Pasha have caused His Majesty's Government the liveliest satisfaction. The steps taken by Your Majesty in this connextion are only a token of the friendship and mutual sincerity which have always inspired the relations between the Government of the Hejaz and His Majesty's Government. It would be superfluous to point out that the object aimed at by Turkey is to sow doubt and suspicion between the Allied Powers and those Arabs who, under Your Majesty's leadership and guidance, are striving nobly to recover their ancient freedom. The Turkish policy is to create dissension by luring the Arabs in believing that the Allied Powers have designs on the Arab countries, and by representing to the Allies that the Arabs might be made to renounce their aspirations. But such intrigues cannot succeed in sowing dissension among those whose minds are directed by a common purpose to a common end.

His Majesty's Government and their allies stand steadfastly by every cause aiming at the liberation of the oppressed nations, and they are determined to stand by the Arab peoples in their struggle for the establishment of an Arab world in which law shall replace Ottoman injustice, and in which unity shall prevail over the rivalries artificially provoked by the policy of Turkish officials. His Majesty's Government re-affirm their former pledge in regard to the liberation of the Arab peoples. His Majesty's Government have hitherto made it their policy to ensure that liberation, and it remains the policy they are determined unflinchingly to pursue by protecting such Arabs as are already liberated from all dangers and perils, and by assisting those who are still under the yoke of the tyrants to obtain their freedom.

Compliments.

J.R. Bassett,
Lt.-Col.
Acting British Agent,
Jedda.

Letter from Weizmann to Justice Brandies

January 14, 1918

A Jewish Palestine initiated by Great Britain and supported by America, a Palestine which stands in friendly contact with a free Armenia and an independent Arabia, means a death-blow to the combination of Islamo-Prussian-Turanian domination in the East. America may begin to realise this danger later than we do in Europe, but it will have to face it all the same. For it must be abundantly clear that there is a complete coincidence of American-British-Judean interests as against Prusso-Turkish interests.

* Chain Weizmann Papers.

The Hogarth Message

January 1918

(1) The Entente Powers are determined that the Arab race shall be given full opportunity of once again forming a nation in the world. This can only be achieved by the Arabs themselves uniting, and Great Britain and her Allies will pursue a policy with this ultimate unity in view.

(2) So far as Palestine is concerned we are determined that no people shall be subject to another, but

(a) in view of the fact that there are in Palestine shrines, Wakfs and Holy Places, sacred in some cases to Moslems alone, to Jews alone, to Christians alone, and in others to two or all three, and inasmuch as these places are of interest to vast masses of people outside Palestine and Arabia, there must be a special régime to deal With these places approved of by the world.

(b) As regards the Mosque of Omar it shall be considered as a Moslem concern alone and shall not be subjected directly or indirectly to any non-Moslem authority.

(3) Since the Jewish opinion of the world is in favour of a return of Jews to Palestine and inasmuch as this opinion must remain a constant factor, and further as His Majesty's Government view with favour the realisation of this aspiration, His Majesty's Government are determined that in so far as is compatible with the freedom of the existing population both economic and political, no obstacle should be put in the way of the realisation of this ideal.

In this connextion the friendship of world Jewry to the Arab cause is equivalent to support in all States where Jews have a political influence. The leaders of the movement are determined to bring about the success of Zionism by friendship and cooperation with the Arabs, and such an offer is not one to be lightly thrown aside.

Herbert Samuel's Memorandum concerning

the Milner-Amery Formula circulated to his Colleagues in the War Cabinet

November 1917

The policy in the draft declaration seems to me to be right. If the Turks are left ostensibly in control of Palestine, the country is likely to fall in course of time under German influence. If Germany or any other Continental Power is dominant there, Egypt would be exposed to constant menace. The best safeguard would be the establishment of a large Jewish population, preferably under British protection. I feel no doubt that the policy expressed in the declaration is that which is desired by the mass of the Jewish people both in this country and throughout the world. If the policy were carried into effect through British influence, it would be calculated to win for the British Empire the gratitude of the Jews throughout the world, and, wherever the interests of the country of which they are citizens were not involved, to create among them a bias favourable to the Empire. I presume that such a declaration would not be made public until a favourable military situation had been brought about in Palestine. But the adoption of the declaration now, and its confidential communication to those who are interested, would clear the air, and would be, I think, a wise step.

The Milner-Amery Formula of the Declaration

October 31, 1917

His Majesty's Government views with favour the establishment in Palestine of a National Home for the Jewish race and will use its best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed in any other country by such Jews who are fully contented with their existing nationality.

Statement by Claude Montefiore

September 1917.

The phrase « a national home for the Jewish race » appears to assume and imply that Jews generally constitute a nationality. Such an implication is extremely prejudicial to Jewish interests, as it is intensely obnoxious to an enormous number of Jews... A national home for the Jews on the score of the oppressed condition of the Jews is no longer necessary... The Polish-Jewish question will, with the co-operation of the Allies, be doubtless settled as favourably as the larger Russian Jewish problem has already been settled. The Rumanian Government will also not be able to resist the pressure of events... For the true well-being of the Jewish race emancipation and liberty in the countries of the world are a thousand times more important than a « home »... It is very significant that anti-Semites are always very sympathetic to Zionism. It is no wonder... I and my friends do not desire to impede colonisation and immigration into Palestine... Whoever the suzerain Power of Palestine may be, we are in favour of the Jews, when their numbers permit it, ultimately obtaining the power which any large majority may justly claim... The words « who are fully contented with » ill express the facts. When thousands of Jews are fighting with passion and ardour for their respective countries, they are not merely contentend with their nationality. It is bone of their bone and spirit of their spirit.

If the present words of the draft declaration are, for some reason or reasons unknown to me, beleived by His Majesty's Government to be in the interest of British policy, and if His Majesty's Government is anxious to publish this formula for the sake of this country as well as for the Jews, I would of course, subordinate my Jewish feelings, wishes and interests to the interests of England and the Empire...

LABOUR PARTY MEMORANDUM

August 1917

The British Labour Movement demands for the Jews in all countries the same elementary rights of tolerance, freedom of residence and trade, and equal citizenship that ought to be extended to all the inhabitants of every nation. It further expresses the opinion that Palestine should be set free from the harsh and oppressive government of the Turk, in order that this country may form a free state under international guarantee, to which such of the Jewish people as desire to do so may return and may work out their own salvation, free from interference by those of race or religion.

(This memorandum had been circulated to affiliated organizations of the Labour Party and approved later in the year at a Special Conference of the Labour Movement).

Text in «British Labour Policy on Palestine, London, 1938».

Zionist Draft Declaration

July 18, 1917

Dear Mr. Balfour,

At least I am able to send you the formula you asked me for. If His Majesty's Government will send me a message on the lines of the formula, if they and you approve of it, I will hand it on to the Zionist Federation and also announce it at a meeting called for that purpose. I am sorry to say that our opponents commenced their campaign by a most reprehensible manoeuvre, namely to excite a disturbance by the cry of British Jews versus foreign Jews. They commenced this last Sunday, when at the Board of Deputies they challenged the newly elected officers as to whether they were all of English birth (myself among them).

Yours sincerely,
Rothschild

Draft Declaration

1. His Majesty's Government accepts the principle that Palestine should be reconstituted as the National Home of the Jewish people..
2. His Majesty's Government will use its best endeavours to secure the achievement of this object and will discuss the necessary methods and means with the Zionist Organisation ».

Zionist Draft Resolution of the Balfour Declaration *

July 12, 1917

His Majesty's Government, after considering the aims of the Zionist Organization, accepts the principle of recognising Palestine as the National Home of the Jewish people and the right of the Jewish people to build-up its national life in Palestine under a protection to be established at the conclusion of peace following upon the successful issue of the war.

His Majesty's Government regards as essential for the realisation of this principle the grant of internal autonomy to the Jewish nationality in Palestine, freedom of immigration for Jews, and the establishment of a Jewish National Colonising corporation for the resettlement and economic development of the country.

The conditions and forms of the internal autonomy and a Charter for the Jewish National Colonising Corporation should, in the view of His Majesty's Government, be elaborated in detail and determined with the representative of the Zionist Organisation.

* (This draft had been formulated by Sokolow and his advisers. But it had been re-drafted because of its length).

French Support for Zionists

Text of letter dated June 4, 1917 from French Foreign Minister, Jules Cambon, to Nahum Sokolov, a member of Zionist Executive

« You were good enough to present the project to which you are devoting your efforts, which has for its object the development of Jewish colonisation in Palestine. You consider that, circumstances permitting and the independence of Holy Places being safeguarded on the other hand, it would be a deed of justice and of reparation to assist, by the protection of the Allied Powers, in the renaissance of the Jewish nationality in that land from which the people of Israel were exiled so many centuries ago.

The French Government which entered this present war to defend a people wrongfully attacked, and which continues the struggle to assure the victory of right over might, can but feel sympathy for your cause, the triumph of which is bound up with that of the Allies

I am happy to give you herewith such assurance ».

Zionist Draft 18.8.1917	Balfour Draft August 1917	Milner Draft August 1917	Milner-Amery Draft 4 October 1917	Final Text 31.10.1917
1 — His Majesty's Government accepts the principle that Palestine should be reconstructed as the National Home of the Jewish people. 2 — His Majesty's Government will use its best endeavours to secure the achievement of this object and will discuss the necessary methods and means with the Jewish Organization.	His Majesty's Government accepts the principle that Palestine should be reconstituted as the National Home of the Jewish people and will use their best endeavours to receive the achievement of this object and will be ready to consider any suggestions on the subject which the Zionist Organization may desire to lay before them.	His Majesty's Government accepts the principle that every opportunity should be approved for the establishment of a Home for the Jewish people in Palestine and will use its best endeavours to facilitate the achievement of this object and will be ready to consider any suggestions or the subject which the Zionist Organizations may desire to lay before them.	His Majesty's Government views with favour the establishment of a National Home for the Jewish race and will use its best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine or the rights and political status enjoyed in any other country by such Jews who are fully contented with their existing nationality.	His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national Home for the Jewish people and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country.

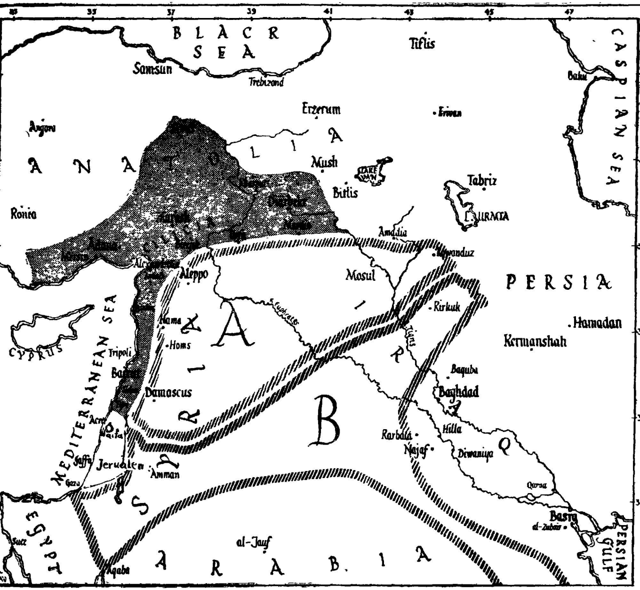
THE ZIONIST MEMORANDUM

Submitted to Mark Sykes

31 January 1917

Palestine to be recognized as the Jewish National Home, with liberty of immigration to Jews of all countries, who are to enjoy full national political and civic rights ; a Charter to be granted to a Jewish Company ; local government to be accorded to the Jewish population ; and the Hebrew language to be officially recognised.

(The expression « Jewish National Home » devised by Sokolov and later expanded, in the Balfour Declaration, in a « National Home for the Jewish People », here appears for the first time).



THE PARTITION OF SYRIA AND IRAQ
AS DEVISED IN THE 1916 ("SYKES-PICOT") AGREEMENT.

laws of the Russian Empire, this modification shall only take place in agreement with the British Government.

4. That in all parts of the Ottoman territories thus ceded to Russia, existing British rights of navigation and development, and the rights and privileges of any British religious, scholastic or medical institutions shall be maintained. His Majesty's Government, on their part, undertake that similar Russian rights and privileges shall be maintained in those regions which, under the conditions of this agreement, become entirely British, or in which interests are recognised as predominant.

5. The two Governments admit in principle that every State which annexes any part of the Ottoman Empire is called upon to participate in the service of the Ottoman Debt.

4. Grey to Benkendorff, 10-23 October 1916.

In reply to Your Excellency's note of the 1st ultimo, regarding the arrangement between Great Britain, Russia, and France, relative to the creation of an Arab State, or of a Confederation of Arab States, and to the partition of the territories of Syria, Cilicia, and Mesopotamia, provided that the co-operation of the Arabs is secured, I have the honour to state that His Majesty's Government take note of the reservation formulated by the Imperial Russian Government at the end of article 4 of the arrangement respecting the rights of the Imperial Government to grand cabotage in the Black Sea, and of the desire manifested by that Government that this question should be submitted later to a friendly examination by the Governments of the parties interested.

question of the claims of Italy to a share in any partition or rearrangement of Turkey in Asia, as formulated in article 9 of the agreement of the 26th April, 1915, between Italy and the Allies.

His Majesty's Government further consider that the Japanese Government should be informed of the arrangements now concluded.

3. Sir Edward Grey to Count Benckendorff, Russian Ambassador in London, 10-23 May 1916.

I have received from the French Ambassador in London copies of the notes exchanged between the Russian and French Governments on the 26th ultimo, by which Your Excellency's Government recognise, subject to certain conditions, the arrangement made between Great Britain and France, relative to the constitution of an Arab State or a Confederation of Arab States, and to the partition of the territories of Syria, Cilicia, and Mesopotamia, provided that the co-operation of the Arabs is secured.

His Majesty's Government take act with satisfaction that Your Excellency's Government concur in the limits set forth in that arrangement, and I have now the honour to inform Your Excellency that His Majesty's Government on their part, in order to make the arrangement complete, are also prepared to recognize the conditions formulated by the Russian Government and accepted by the French Government in the notes exchanged at Petrograd on the 26th ultimo.

In so far, then, as these arrangements directly affect the relations of Russia and Great Britain, I have the honour to invite the acquiescence of Your Excellency's Government in an agreement on the following terms :

1. That Russia shall annex the regions of Erzeroum, Trebizond, Van, and Bitlis, up to a point subsequently to be determined on the littoral of the Black Sea to the west of Trebizond.

2. That the region of Kurdistan to the south of Van and of Bitlis between Mush, Sert, the course of the Tigris, Jezireh-ben-Omar, the crest-line of the mountains which dominate Amadia, and the region of Merga Var, shall be ceded to Russia, and that starting from the region of Merga Var, the frontier of the Arab State shall follow the crest-line of the mountains which at present divide the Ottoman and Persian Dominions. These boundaries are indicated in a general manner and are subject to modifications of detail to be proposed later by the Delimitation Commission which shall meet on the spot.

3. That the Russian Government undertake that, in all parts of the Ottoman territories thus ceded to Russia, any concessions accorded to British subjects by the Ottoman Government shall be maintained.. If the Russian Government express the desire that such concessions should later be modified in order to bring them into harmony with the

It is to be understood by both Governments that this railway is to facilitate the connexion of Baghdad with Haifa by rail, and it is further understood that, if the engineering difficulties and expense entailed by keeping this connecting line in the brown area only make the project unfeasible, that the French Government shall be prepared to consider that the line in question may also traverse the polygon Banias-Keis Marib-Salkhab Tell Otsda-Mesmie before reaching area (B).

B. For a period of twenty years the existing Turkish customs tariff shall remain in force throughout the whole of the blue and red areas, as well as areas (A) and (B), and no increase in the rates of duty or conversion from ad valorem to specific rates shall be made except by agreement between the two Powers.

There shall be no interior customs barriers between any of the above-mentioned areas. The customs duties leviable on goods destined for the interior shall be collected at the port of entry and handed over to the administration of the area of destination.

9. It shall be agreed that the French Government will at no time enter into any negotiations for the cession of their rights and will not cede such rights in the blue area to any third Power, except the Arab State or Confederation of Arab States without the previous agreement of His Majesty's Government, who, on their part, will give a similar undertaking to the French Government regarding the red area.

10. The British and French Governments, as the protectors of the Arab State, shall agree that they will not themselves acquire and will not consent to a third Power acquiring territorial possessions in the Arabian Penensula, nor consent to a third Power installing a naval base either on the east coast, or on the islands, of the Red Sea. This, however, shall not prevent such adjustment of the Aden frontier as may be necessary in consequence of recent Turkish aggression.

11. The negotiations with the Arabs as to the boundaries of the Arab State or Confederation of Arab States shall be continued through the same channel as heretofore on behalf of the two Powers.

12. It is agreed that measures to control the importation of arms into the Arab territories will be considered by the two Governments.

I have further the honour to state that, in order to make the agreement complete, His Majesty's Government are proposing to the Russian Government to exchange notes analogous to those exchanged by the latter and Your Excellency's Government on the 26th April last.. Copies of these notes Will be communicated to Your Excellency as soon as exchanged.

I would also venture to remind Your Excellency that the conclusion of the present agreement raises, for practical consideration, the

in area (A) France, and in area (B) Great Britain, shall alone supply advisers or foreign functionaries at the request of the Arab State or Confederation of Arab States.

2. That in the Blue area France, and in the Red area Great Britain, shall be allowed to establish such direct or indirect administration or control as they desire and as they may think fit to arrange with the Arab State or Confederation of Arab States.

3. That in the Brown area there shall be established an international administration, the form of which is to be decided upon after consultation with Russia, and subsequently in consultation with the other Allies, and the representative of the Shereef of Mecca.

4. That Great Britain be accorded the ports of Haifa and Acre, guarantee of a given supply of water from the Tigris and Euphrates in area (A) for area (B).. His Majesty's Government, on their part, undertake that they will at no time enter into negotiations for the cession of Cyprus to any third Power without the previous consent of the French Government.

5. That Alexandretta shall be a free port as regards the trade of the British Empire, and that there shall be no discrimination in port charges of facilities as regards British shipping and British goods ; that there shall be freedom of transit for British goods through Alexandretta and by railway through the blue area, whether those goods are intended for or originate in the red area (B), area, or area (A) ; and there shall be no discrimination, direct or indirect against British goods on any railway or against British goods or ships or any port serving the areas mentioned.

That Haifa shall be a free port as regards the trade of France, her dominions and protectorates, and there shall be no discrimination in port charges or facilities as regards French shipping and French goods. There shall be freedom of transit for French goods through Haifa and by the British railway through the brown area, whether those goods are intended for or originate in the blue area, area (A), or area (B), and there shall be no discrimination, direct or indirect against French goods on any railway, or against French goods or ships at any port serving the areas mentioned.

6. That in area (A) the Bagdad Railway shall not be extended southwards beyond Mosul, and in area (B) northwards beyond Samarra, until a railway connecting Baghdad with Aleppo via the Euphrates Valley has been completed, and then only with the concurrence of the two Governments.

7. That Great Britain has the right to build, administer, and be sole owner of a railway connecting Haifa with area (B), and shall have a perpetual right to transport troops along such a line at all times.

Sykes-Picot Agreement for the Partition of the Arab World

Britain and France

April 26-October 23, 1916

1. *Sir Edward Grey to Paul Cambon, 15 May 1916.*

I shall have the honour to reply fully in a further note to Your Excellency's note of the 9th instant, relative to the creation of an Arab State, but I should meanwhile be grateful if Your Excellency could assure me that in those regions which, under the conditions recorded in that communication, become entirely French, or in which French interests are recognised as predominant, any existing British concessions, rights of navigation or development, and the rights and privileges of any British religious, scholastic or medical institutions will be maintained..

His Majesty's Government are, of course, ready to give a reciprocal assurance in regard to the British area.

2. *Grey to Cambon, 16 May 1916.*

I have the honour to acknowledge the receipt of Your Excellency's note of the 9th instant, stating that the French Government accept the limits of a future Arab State, or Confederation of States, and of those parts of Syria where French interests predominate, together with certain conditions attached thereto, such as they result from recent discussions in London and Petrograd on the subject.

I have the honour to inform Your Excellency in reply that the acceptance of the whole project, as it now stands, will involve the abdication of considerable British interests, but, since His Majesty's Government recognise the advantage to the general cause of the Allies entailed in producing a more favourable internal political situation in Turkey, they are ready to accept the arrangement now arrived at, provided that the co-operation of the Arabs is secured, and that the Arabs fulfil the conditions and obtain the towns of Homs, Hama, Damascus, and Aleppo.

It is accordingly understood between the French and British Governments :

1. That France and Great Britain are prepared to recognize and protect an independent Arab State or a Confederation of Arab States in the areas (A) and (B) marked on the annexed map, under the suzerainty of an Arab chief. That in area (A) France, and in area (B) Great Britain, shall have priority of right of enterprise and local loans. That

question to traverse the polygon formed by Banias-Umm Qais-Salkhad-Tall 'Osda-Mismieh before reaching area (B).

8. For a period of twenty years, the Turkish customs tariff shall remain in force throughout the Blue and Red areas as well as in areas (A) and (B), and no increase in the rates of duties and no alteration of ad valorem duties into specific duties shall be made without the consent of the two Powers.

There shall be no internal customs barriers between any of the areas mentioned above. The customs duties to be levied on goods destined for the interior shall be collected at the ports of entry and remitted to the Administration of the area of destination.

9. It is understood that the French Government will at no time initiate any negotiations for the cession of their rights and will not cede their prospective rights in the Blue area to any third Power other than the Arab State or Confederation of Arab States, without the previous consent of His Majesty's Government who, on their part, give the French Government a similar undertaking in respect of the Red area..

10. The British and French Governments shall agree to abstain from acquiring and to withhold their consent to a third Power acquiring territorial possessions in the Arabian Peninsula ; nor shall they consent to the construction by a third Power of a naval base in the islands on the eastern seaboard of the Red Sea. This, however, will not prevent such rectification of the Aden boundary as might be found necessary in view of the recent Turkish attack.

11. The negotiations with the Arabs concerning the frontiers of the Arab State or Confederation of Arab States shall be pursued through the same channel as heretofore in the name of the two Powers.

12. It is understood, moreover, that measures for controlling the importation of arms into the Arab territory will be considered by the two Governments.

3. In the Brown area there shall be established an international administration of which the form will be decided upon after consultation with Russia, and after subsequent agreement with the other Allies and the representatives of the Sharif of Mecca.

4. There shall be accorded to Great Britain :

(a) The ports of Haifa and Acre ;

(b) Guarantee of a specific supply of water from the Tigris and the Euphrates in area (A) for area (B).

His Majesty's Government, on their part, undertake that they will at no time initiate negotiations for the concession of Cyprus to any third Power without the previous consent of the French Government.

5. Alexandretta shall be a free port as regards the trade of the British Empire and there shall be no differentiation in treatment with regard to port dues or the extension of special privileges affecting British shipping and commerce ; there shall be freedom of transit for British goods through Alexandretta and over railways through the Blue area, whether such goods are going to or coming from the Red area, area (A) or area (B) ; and there shall be no differentiation in treatment, direct or indirect, at the expense of British goods on any railway or of British goods and shipping in any port serving the areas in question.

Haifa shall be a free port as regards the trade of France, her colonies and protectorates, and there shall be no differentiation in treatment or privilege with regard to port dues against French shipping and commerce. There shall be freedom of transit through Haifa and over British railways through the Brown area, whether such goods are coming from or going to the Blue area, area (A) or area (B), and there shall be no differentiation in treatment direct or indirect, at the expense of French goods on any railway or of French goods and shipping in any port serving the areas in question.

6. In area (A), the Baghdad Railway shall not be extended southwards beyond Mosul, and in area (B), it shall not be extended northwards beyond Samarra, until a railway connecting Baghdad with Aleppo along the basin of the Euphrates will have been completed, and then only with the concurrence of the two Governments.

7. Great Britain shall have the right to build, administer and be the sole owner of the railway connecting Haifa with area (B). She shall have in addition, the right in perpetuity and at all times of carrying troops on that line. It is understood by both Governments that this railway is intended to facilitate communication between Baghdad and Haifa, and it is further understood that, in the event of technical difficulties and expenditure incurred in the maintenance of this line in the Brown area rendering the execution of the project impracticable, the French Government will be prepared to consider plans for enabling the line in

THE ANGLO-FRANCO-RUSSIAN AGREEMENT

(April-May 1916)

Generally known as

THE SYKES-PICOT AGREEMENT

(The Sykes-Picot Agreement was concluded in the form of diplomatic notes exchanged between the Governments of the three Powers, in which the claims of each Power to portions of the Ottoman Empire after its dismemberment were recognised by the other two. Notes defining the Russian share were exchanged in Petrograd on April 26, 1916, between the Minister of Foreign Affairs (M. Bazonoff) and the French Ambassador (M. Paleologue), and in London a few weeks later between the Secretary of State for Foreign Affairs (Sir Edward Grey) and the Russian Ambassador (Count Benckendorff). Notes defining the British and French shares were exchanged in London on May 9 and May 16, between Sir Edward Grey and the French Ambassador (M. Paul Cambon).

The text reproduced below is only that of the Anglo-French section of the Agreement, since that section alone dealt with the future of the Arab territories. It is my own translation of the French version published in A. Giannini, Documenti per la Storia della Pace Orientale, Rome, 1933).

TEXT OF THE AGREEMENT

Concluded in London on May 16, 1916

1. France and Great Britain are prepared to recognise and uphold an independent Arab State or a Confederation of Arab States in the areas shown as (A) and (B) on the annexed map, under the suzerainty of an Arab Chief.. France in area (A) and Great Britain in area (B) shall have a right of priority in enterprises and local loans. France in area (A) and Great Britain in area (B) shall alone supply foreign advisers or officials on the request of the Arab State or the Conferera-tion of Arab States.

2. France in the Blue area and Great Britain in the Red area shall be at liberty to establish such direct or indirect administration or control as they may desire or as they may deem fit to establish after agreement with the Arab State or Confederation of Arab States.



THE EASTERN ARAB WORLD

The shaded portion represents the area of Arab independence as defined in the Sharif Husain's note of July 14, 1915

We are very glad to hear that you are endeavouring to gain all the Arab tribes over to our joint cause, and to prevent them from giving any assistance to our enemies. We leave it to your discretion to choose the most suitable opportunity for the initiation of more decisive measures.

You will doubtless inform us, through the bearer of this note, of the ways in which we can help you. You may rest assured that all your requests will always be carefully considered and most expeditiously dealt with.

You will surely have heard that Sayyed Ahmad al-Sharif, the Sanusi, has lent an ear to the intrigues of our enemies and started hostilities against us, and you will doubtless be sorry to hear that he has so far lost sight of Arab interests that he has thrown in his lot with our enemies. He has now fallen a victim to his own misguided ways, and met with adversity at every turn. This may yet convince him of his error and lead him back into the path of reason and of peace, out of pity for his poor followers whom he is guiding to destruction.

Your faithful messenger who carries this note to you will give you all our news.

Compliments.

already been made, and which was known to Storrs — that able and accomplished man — two years ago. We are only waiting for an opportunity in consonance with our situation. It appears to be drawing nearer, and the hand of destiny seems to be driving it towards us in timely and unmistakable fashion, as though to provide us and those who think like us with weapons for meeting the criticism and facing the responsibilities in store.

Your statement that you do not wish to impel us to hasty action which might obstruct the success of our objectives renders further explanation superfluours, except that we shall have to let you know in due course our requirements in the way of arms, ammunition and so forth.

Compliments.

No. 8

Sir Henry McMahon's Fourth Note to the Sharif Husain

Cairo, January 3, 1916

Complimentary titles.

With great pleasure and satisfaction have we received your note of the 25th Safar, 1334, from the hand of your faithful messenger who never fails to give us your oral messages as well. We fully realise and appreciate the motives which animate you in the momentous issue with which we are concerned, and we do not question the fact that you are working for the good of the Arab nation without any ulterior motive whatsoever.

We have noted what you say with regard to the Vilayet of Baghdad and we shall examine the matter with utmost care after the defeat of the enemy, when the time comes for the conclusion of peace.

As for the northern regions, we note with great satisfaction your desire to avoid anything that might impair the alliance between Great Britain and France. It has not escaped you that it is our firm determination not to allow anything, however small, to stand in the way of our ending this war in complete victory. Moreover, when victory is attained, the friendship between Great Britain and France will be stronger and closer than ever, cemented as it will have been by the shedding of British and French blood — the blood of those who have fallen fighting side by side in the cause of right and freedom.

The Arab countries are now associated in that noble aim which can be attained by uniting our forces and acting in unison. We pray God that success may bind us to each other in a lasting friendship which shall bring profit and contentment to us all.

have been foolish, but was the result of decisions taken and the desires expressed by our people; and that our role in the matter was confined to conveying and putting into effect those desires and decisions, thus merely discharging a duty with which our people had invested us. It is, in my view, most important that Your Excellency should realise that.

As for your statements concerning Iraq and the compensation to be paid during the period of occupation, I would illustrate the friendly sentiments animating us towards Great Britain and the confidence we repose in her, both in word and in deed, in the spirit as well as the letter, by leaving the assessment of the compensation to her wisdom and sense of fair play.

With regard to the northern parts and their coastal regions, we have already stated in our previous note, the utmost that it was possible for us to modify. We made those modifications solely in order to achieve the ends which, Almighty God willing, we desire to attain. In the same spirit, we have felt bound to steer clear of that which might have impaired the alliance between Great Britain and France and their concord during the calamities of the present war. On the other hand — and this Your Excellency must clearly understand — we shall deem it our duty, at the earliest opportunity after the conclusion of the War, to claim from you Bairut and its coastal regions which we will overlook for the moment on account of France.

I find it superfluous to point out that his arrangement also serves Great Britain's interests best; that it safeguards them as fully — if not more— as it secures our rights ; and that no other arrangement is possible by which it could fall to Great Britain to achieve the aim, which she has at heart, of seeing her friends in contentment and happiness. All the more so as the proximity of the French to us would be a source of difficulties and disputes such as would render the establishment of peaceful conditions impossible. To say nothing of the fact that the people of Bairut are resolutely opposed to such a dismemberment, and would drive us to take a stand which might cause concern and trouble to Great Britain on a scale not far short of her present preoccupations, owing to what we firmly believe to be the community, and indeed the identity, of your interests and our own, and to be the only explanation of our unwillingness to deal with anyone else but Great Britain in these negotiations.

Thus any concession designed to give France or any other Power possession of a single square foot of territory in those parts is quite out of the question. In proclaiming this, I place all my reliance on the declarations which concluded your note, and this reliance is such that, at our death, it shall be inherited by those who live after us.

Your Excellency may rest assured, and Great Britain may rest assured, that we shall adhere to our resolve to which reference has

France are involved in those two provinces, the question calls for careful consideration. We shall communicate again with you on this subject, at the appropriate time.

The Government of Great Britain, as I have previously informed you, are prepared to give all the guarantees and assistance in their power to the Arab Kingdom. But their interests in the Vilayet of Baghdad necessitate a friendly and stable administration, such as you have outlined. The proper safeguarding of those interests calls for fuller and more detailed consideration than the present situation and the speed with which these negotiations are being conducted permit.

We fully approve your desire to proceed warily, and do not wish to impel you to hasty action which might obstruct the success of your objectives. But, at the same time, we deem it imperative that you should turn your endeavours to uniting the Arab peoples to our joint cause and to urging them to abstain from aiding our enemies in any manner whatsoever. On the success of your endeavours, and on the efficacy of the measures which, when the time comes, the Arabs will find it possible to take in aid of our cause, will the strength and permanence of our agreement depend.

In these circumstances, the Government of Great Britain have authorised me to declare to your Lordship that you may rest confident that Great Britain does not intend to conclude any peace whatsoever, of which the freedom of the Arab peoples and their liberation from German and Turkish domination do not form an essential condition.

In token of our good faith, and as a contribution to your endeavours in our joint cause, I am sending the sum of L. Ster. 20,000 with your trusted messenger.

Compliments.

No. 7

The Sharif Husain's Fourth Note to Sir Henry McMahon

Mecca, Safar 25, 1334

(January 1, 1916)

Complimentary titles.

I have received your note of the 9th Safar, 1334 (December 13, 1915), with the bearer of this, and noted its contents which have filled me with the utmost satisfaction and gratification, inasmuch as they set my mind at rest over one point, namely the arrival of Muhammad Sharif al-Faruqi and his interview with you. You will now have satisfied yourself that our attitude was not prompted by personal desires, which would

effectively in the peace negotiations, from that moment will Arab participation in the War undoubtedly serve the general Arab interest.

Sixthly, our previous communication dated the 29th Shawwal, 1333, makes it superfluous for us to reply to clauses 3 and 4 of your letter, relating to forms of administration, advisers and officially, especially as it is clear from Your Excellency's declarations that there will be no interference in our internal affairs.

Seventhly, we request a clear and final reply, in the shortest possible time, to the questions and problems set forth above, so that the necessary action may be taken with the least possible delay. In our desire to secure agreement which should be satisfactory to both sides, we have gone to the furthest lengths of concession. For we know that the outcome of this war for us can only be either to achieve victory, which will secure to the Arabs a life worthy of their ancient glory, or to find destruction in the attempt. Were it not for the determination shown by the Arabs to realise their aspirations, I would have elected to retire to some mountain-top. But they pressed me to lead the movement to its goal.

Compliments.

No. 6

Sir Henry McMahon's Third Note to the Sharif Husain

Cairo, December 13, 1915

Complimentary titles.

Your note of the 27th Zul-Hejia, 1333, has reached me, and I was glad to find that you consent to the exclusion of the vilayets of Mersin and Adana from the boundaries of the Arab countries. I have also received with the utmost pleasure and satisfaction your assurances that the Arabs are resolved on following the precepts of Caliph 'Umar ibn al-Khattab (the blessing of God be upon him) and of the other early caliphs, which guarantee equal rights and privileges to all creeds alike.

Your statement that the Arabs are prepared to recognise and respect all our treaties with other Arab Chiefs is of course taken to apply to all territories to be included within the frontiers of the Arab Kingdom, for Great Britain cannot repudiate agreements already concluded between her and those Chiefs.

As for the two vilayets of Aleppo and Bairut, the Government of Great Britain have fully understood your statement in that respect and noted it with the greatest care. But as the interests of their ally

the caliphs after him ; and since it was those first very provinces (and more particularly in Basra which was the first centre of Arab culture) that the civilisation of the Arabs and the expansion of their power flourished — a fact that gives them in the eyes of all Arabs, both far and near, the precious significance of an unforgettable heritage ; for these reasons, we should find it impossible to persuade or compel the Arab nation to renounce that honourable association. On the other hand, since the safeguards referred to in your clause 5 concerning Great Britain's interests are naturally secured — for the safeguarding of British interests with which are bound up our own is one of our main concerns — we should be willing, in our desire to facilitate agreement, to allow these parts which are now occupied by British troops to remain occupied for a period to be determined by negotiation, without prejudice to the rights of either party or injury to the natural wealth and resources of those parts. It being provided that during the period of the occupation, the Arab Kingdom shall receive suitable pecuniary assistance towards the burden of expenditure which a nascent kingdom inevitably has to bear ; and that the agreements in force with certain Chiefs in those parts will be respected.

Thirdly, your advocacy of speedy action seems to us to entail risks as well as advantages. In the first place, premature action might give rise among those Moslems who do not as yet appreciate the realities of the situation, to the criticism that, by proclaiming a revolt, we are seeking the disruption of Islam. In the second place, we have to consider what our position would be against Turkey who is aided by all the might of Germany, in the event of one of the Entente Powers weakening to the extent of being compelled to make peace with the Central Powers ; what attitude would Great Britain and her remaining allies adopt to preclude the possibility of the Arab nation being left alone to face Turkey and her allies ? We would have had no anxiety had the conflict laid between us and the Turks alone. These aspects of the question have to be considered, especially as, if we were to enter the War in an informal way, it might be contended by some of the belligerents that they have a right, in concluding the peace, to interfere in our affairs.

Fourthly, the Arabs firmly believe that, after the War, the German-ridden Turks will try to give them constant provocation, in religious as well as temporal matters, and to wreak the utmost vengeance upon them. On their side, the Arabs have resolved and vowed to fight the Turks and continue fighting them until not one of them (save for women and children) remains in any of the Arab countries. Our present deliberation is on account of the considerations stated above.

Fifthly, the moment the Arabs feel confident that, when the time comes for the conclusion of peace in Europe, Great Britain and her allies will not leave them in the lurch face to face with Turkey and Germany, but that they intend to help them and advocate their case

been overlooked, we can revert to them at some suitable time in the future.

I have heard with great satisfaction and pleasure that the Sacred Kiswa and the charitable gifts which had gone with it, had arrived safely and that, thanks to your wise directions and arrangements, they were landed without trouble or damage in spite of the risks and difficulties created by the present deplorable war... We pray Almighty God that He may bring a lasting peace and freedom to mankind.

I am sending this note with your faithful messenger, Shaikh Muhammad ibn 'Aref 'Uraifan, who will lay before you certain interesting matters which, as they are of secondary importance, I have abstained from mentioning in this note.

Compliments.

No. 5

The Sharif Husain's Third Note to Sir Henry McMahon

Mecca, Zul-Hejja 27, 1333

(November 5, 1915)

Complimentary titles.

With great gratification have we received your note of the 15th Zul-Hejja (October 24) to which we would reply as follows.

First, in order to facilitate agreement and serve the cause of Islam by the removal of possible sources of hardship and tribulation, and in earnest of the particular esteem in which we hold Great Britain, we no longer insist on the inclusion of the districts of Mersin and Adana in the Arab Kingdom. As for the vilayets of Aleppo and Bairut and their western maritime coasts, these are purely Arab provinces in which the Moslem is indistinguishable from the Christian, for they are both the descendants of one forefather. And we Moslems intend, in those provinces, to follow the precepts laid down by the Commander of the Faithful, 'Umar ibn al-Khattab (God have mercy on him !), and the caliphs who came after him, when he enjoined upon the Moslems to treat the Christians on a footing with themselves, saying : they are to enjoy the same rights and bear the same obligations as ourselves. They will have, moreover, their denominational privileges, as far as the public interest allows.

Secondly, since the provinces of Iraq were part of the former Arab empire, and indeed were the seat of government in those days of the Caliph 'Ali ibn Abu-Taleb (God's favour be upon him !) and of all

But, having realised from your last note that you considered the question important, vital and urgent, I hastened to commuicate to the Government of Great Britain the purport of your note. It gives me the greatest pleasure to convey to you, on their behalf, the following declarations which, I have no doubt, you will receive with satisfaction and acceptance.

The districts of Mersin and Alexandretta and portions of Syria lying to the west of the districts of Damascus, Homs, Hama and Aleppo, cannot be said to be purely Arab, and must on that account be expected from the proposed delimitation.

As for the regions lying within the proposed frontiers, in which Great Britain if free to act without detriment to the interests of her ally France, I am authorised to give you the following pledges on behalf of the Government of Great Britain, and to reply as follows to your note :

(1) That, subject to the modifications stated above, Great Britain is prepared to recognise and uphold the independence of the Arabs in all the regions lying within the frontiers proposed by the Sharif of Mecca ;

(2) That Great Britain will guarantee the Holy Places against all external aggression, and will recognise the obligation of preserving them from aggression ;

(3) That, when circumstances permit, Great Britain will help the Arabs with her advice and assist them in the establishment of governments to suit those diverse regions ;

(4) That it is understood that the Arabs have already decided to seek the counsels and advice of Great Britain exclusively ; and that such European advisers and officials as may be needed to establish a sound system of administration shall be British ;

(5) That, as regards the two vilayets of Baghdad and of Basra, the Arabs recognise that the fact of Great Britain's established position and interests there will call for the setting up of special administrative arrangements to protect those regions from foreign aggression, to promote the welfare of their inhabitants, and to safeguard our mutual economic interests.

I am confident that this declaration will convince you beyond all doubt, of Great Britain's sympathy with the aspirations of her friends the Arabs ; and that it will result in a lasting and solid alliance with them, of which one of the immediate consequences will be the expulsion of the Turks from the Arab countries and the liberation of the Arab peoples from the Turkish yoke which has weighed on them all these long years.

I have confined myself in this note to vital questions of primary importance. If there are any other matters in your notes which have

Who decrees the past and the future, He ordains all things, exalted be His Name !

With regard to our request for the despatch of the people's bounty, with the customary purses from the Ministry of Auqaf and all that it is usual to send with the Pilgrimage convoy, I had in view that their despatch would be a means of substaining the terms of your proclamations to the world, and more particularly the Moslem world, in which you stated that your hostility was solely directed against the usurpers of the caliphate and, hence, of the rights of all Moslems.. To say nothing of the fact that the said bounty comes from specific endowments which have nothing to do with politics. If you decide to send them, let the bounty due on account of the past two years be consigned in a special steamer to Jedda as usual in the name of the people, and let the skipper or the special officer who is usually charged year by year with the duty of delivery communicate with the authorities at Jedda on arrival at the port, and ask for the competent official who is to take delivery of the grain against the proper receipt to be signed by the receiving officer. It should be noted that only the signature of that officer may be accepted, and the skipper or special officer should be instructed that if any obstruction is attempted, he should threaten to return with his cargo to the port of departure. The consignment is to be formally received by the committee known as the 'Committee for dealing with the People's Bounty'.

If you should wish to reply to this note, let the reply be sent by the bearer.

Compliments.

No. 4

Sir Henry McMahon's Second Note to the Sharif Husain

Cairo, October 24, 1915

Complimentary titles.

I have, with gratification and pleasure, received your note of the 29th Shawwal, 1333, and its tokens of sincere friendship have filled me with satisfaction and contentment.

I regret to find that you inferred from my last note that my attitude towards the question of frontiers and boundaries was one of hesitancy and lukewarmth. Such was in no wise the intention of my note. All I meant was that I considered that the time had not yet come in which that question could be discussed in a conclusive manner,

that those frontiers form the minimum necessary to the establishment of the new order for which they are striving. This they are determined to obtain ; and they have decided to discuss the matter, in the first resort, with that Power in whom they place their greatest confidence and reliance, and whom they regard as the pivot of justice, namely Great Britain.

In this, they are moved by considerations of the reciprocity of interests, the requirements of territorial organization, and the wishes of the populations concerned; and also by their desire to see the foundations of their future life settled beforehand, so as to avoid finding themselves, when their new life is being established and organised, in opposition to or conflict with Great Britain or one of her allies — which God forbid ! It should be noted that, in drawing up their proposed delimitation they have not outstepped the bounds of the regions inhabited by their race.

For our aim, O respected Minister, is to ensure that the conditions which are essential to our future shall be secured on a foundation of reality, and not on highly-decorated phrases and titles. As for the caliphate, God have mercy on its soul and comfort the Moslems for their loss !

I am confident that Your Excellency will realise beyond all doubt that I have nothing to do with the proposing of those boundaries, which include only populations of our race, and that they were proposed by our people who regard them as being to put it briefly, vitally and economically essential — as indeed they are.

In conclusion, we believe in all sincerity that your loyalty will prevail, whether you are satisfied with us or displeased; and that you will not wish to seize upon the fact that some of our people are still with the utmost zeal furthering Ottoman designs, as stated in your letter under reference, as an excuse for treating our aspirations with such lukewarmth and hesitancy. I think Your Excellency is above denying that our demands are fundamental, nay, that they are the very substance and essence of our existence, be it from the material, the spiritual or the moral point of view. Up to this very moment, I have been endeavouring, in person and with all my powers, to enforce the prescriptions of our Sacred Law in my country and in all that concerns me in relation to the rest of the empire, until God issue His decree.

For these reasons, and the better to set your mind at ease, I may state that the people of all those countries, including those of whom you say that they are zealously furthering German and Ottoman designs, are awaiting the result of the present negotiations, which depend solely upon whether you reject or admit the proposed frontiers, and upon whether or not you will help us to secure their spiritual and other rights against evil and danger. Please communicate to us the decision of the British Government on this point, for our guidance as to what suits their policy, and as to what steps it behoves us to take. For the rest it is God

stage, with the War in progress and the Turks in effective occupation of the greater part of those regions. All the more so as a party of Arabs inhabiting those very regions have, to our amazement and sorrow, overlooked and neglected this valuable and incomparable opportunity ; and, instead of coming to our aid, have lent their assistance to the Germans and the Turks ; to that new despoiler, the German, and to that tyrannical oppressor, the Turk.

Nevertheless, we are fully prepared to despatch to your Lordship whatever quantities of grain and other charitable gifts may be owed by Egypt to the Holy Land of Arabia and the noble Arabs. These will be forwarded, on a sign from Your Lordship, to whatever locality you may indicate.

We have made the necessary arrangements for facilitating the journeys of your messenger to us.

Compliments.

No. 3

The Sharif Husain's Second Note to Sir Henry McMahon

Mecca, Shawwal 29, 1333

(September 9, 1915)

Complimentary titles.

We received your note of the 19th Shawwal, (August 30), with gratification, and have given it the fullest consideration notwithstanding the obscurity and the signs of lukewarmth and hesitancy we descried in it in regard to our essential clause.

We find it necessary to affirm to Your Excellency our sentiments of amity with Great Britain and our readiness to ensure her a favoured place in all circumstances and in every manner, for in that way can the true interests of our co-religionists best be served.

Your Excellency will suffer me to say, in explanation of what I mean by lukewarmth and hesitancy, that your statements in regard to the question of frontiers and boundaries — namely that to discuss them at this stage were unprofitable and could only result in a waste of time since those regions are still occupied by their sovereign government, and so forth — reflect what I might almost describe as reluctance or something akin to reluctance, on your part.

The fact is that the proposed frontiers and boundaries represent not the suggestions of one individual whose claim might well await the conclusion of the War, but the demands of our people who believe

In the event of one of the two parties embarking upon a war of offence, the other party will adopt an atttiude of neutrality, but, if invited to join, will agree to confer with the other party as to the conditions of joint action.

5. Great Britain agrees to the abolition of Capitulations in the Arab countries, and undertakes to assist the Sharifian Government in summoning an international congress to decree their abolition.

6. Clauses 3 and 4 of the present agreement are to remain in force for a period of fifteen years. Should either party desire an extension, due notice of one year before the expiry of that period will have to be given.

Therefore, since the entire Arab nation is (God be praised) united in its resolve to pursue its noble aim to the end, at whatever cost, it requests the Government of Great Britain to return an answer whether negatively or in the affirmative, within thirty days of the receipt of this message, in default of which it reserves its right to complete freedom of action, just as we will consider ourselves absolved from the letter and the spirit of the declaration which we made earlier through 'Ali Efendi'.

Compliments.

No. 2

Sir Henry McMahon's First Note to the Sharif Husain

Cairo, August 30, 1915

Complimentary titles.

We have the honour to tender the gratitude due to you for the sentiments of sincere friendship for England which you display, and it pleases us, moreover, to learn that Your Lordship and your people are at one in believing that Arab interests are in harmony with British interests, and vice-versa.

In earnest of this, we hereby confirm to you the declaration of Lord Kitchener as communicated to you through 'Ali Efendi', in which was manifested our desire for the independence of the Arab countries and their inhabitants, and our readiness to approve an Arab caliphate upon its proclamation.

We now declare once more that the Government of Great Britain would welcome the reversion of the caliphate to a true Arab born of the blessed stock of the Prophet.

As for the question of frontiers and boundaries, negotiations would appear to be premature and a waste of time on details at this

No. 1

The Sharif Husain's First Note to Sir Henry McMahon

Mecca, Ramadan 2, 1333
(July 14, 1915)

Complimentary titles.

Whereas the entire nation without exception is determined to assert its right to live, gain its freedom and administer its own affairs in name and in fact ;

And whereas the Arabs believe it to be in Great Britain's interest to lend them assistance and support in the fulfilment of their steadfast and legitimate aims to the exclusion of all other aims ;

And whereas it is similarly to the advantage of the Arabs, in view of their geographical position and their economci interests, and in view of the well-known attitude of the Government of Great Britain, to prefer British assistance to any other ;

For these reasons, the Arab nation has decided to approach the Government of Great Britain with a request for the approval, through one of their representative if they think fit, of the following basic provisions which, as time presses, have not been made to include matters of relatively smaller importance, since such matters can wait until the time comes for their consideration :

1. Great Britain recognises the independence of the Arab countries which are bounded : on the north, by the line Mersin-Adana to parallel 37°N. and thence along the line Birejik-Urfa-Mardin-Midiat-Jazirat (ibn 'Umar) — Amadia to the Persian frontier ; on the east, by the Persian frontier down to the Persian Gulf ; on the south, by the Indian Ocean (with the exclusion of Aden whose status will remain as at present) ; on the west, by the Red Sea and the Mediterranean Sea back to Mersin.

2. Great Britain will agree to the proclamation of an Arab Caliphate for Islam.

3. The Sharifian Arab Government undertakes, other things being equal, to grant Great Britain preference in all economic enterprises in the Arab countries.

4. With the view of ensuring the stability of Arab independence and the efficacy of the promised preference in economic enterprises, the two contracting parties undertake, in the event of any foergin state attacking either of them, to come to each other's assistance with all the resources of their military and naval forces ; it being understood that peace will be concluded only when both parties concur.

The McMahon Correspondence

(Covering Letter to No. 1)

The Amir Abdullah to Mr. Ronald Storrs

Mecca, Ramadan 2, 1333
(July 14, 1915)

Complimentary titles,

I send my affectionate regard and respects to your esteemed self and trust that you will ensure, as you know how to, the acceptance of the enclosed note which contains our proposals and conditions.

In this connexion, I wish to give you and your Government my assurance that you need have no anxiety about the intentions of our people, for they realise how closely their interests are bound to those of your Government. Do not trouble to send aeroplanes or warships to distribute news and reports as in the past : our minds are now made up.

What we would request is that you should make it possible for the Egyptian Government to resume the consignment of the bounty of grain for the poor of Mecca and Madina, which was stopped last year. The arrival of this year's grain, together with last year's, would be valuable here for the promotion of our mutual interests. To a person of your quick understanding, this hint will suffice.

I beg of you not to send us any communications until you hear that our plans have matured, except for the reply to this letter and its enclosure, which should only be sent through the bearer. Perhaps you will think fit to give him a written warrant to enable him to pass through to you whenever we think it necessary to send him. He is dependable.

Compliments.

De Bunsen Committee's Report

June 30, 1915

(Asquith decided early in April 1915 to set up an Inter-Departmental Committee under the chairmanship of Sir Maurice De Bunsen. The De Bunsen Committee's terms of reference were to consider the nature of British desiderata in Turkey in Asia in the event of the successful conclusion of the war).

... still less do the Committee desire to offer suggestions about the future destiny of Palestine, but since that territory has been included within the geographical limits assigned to the British sphere in the two schemes, of partition, and of zones of interest, they desire to repeat, that they see no reason why the sacred places of Palestine should not be dealt with as a separate question. They have felt free to deliberate on the assumption that the French claim will be rejected, since they are convinced that the forces opposed are too great for France ever to make that claim good, but for the same reason they consider that it will be idle for His Majesty's Government to claim the retention of Palestine in their sphere. Palestine must be recognised as a country whose destiny must be the subject of special negotiations, in which both belligerents and neutrals are alike interested.

Report by Sir Gerard Lowther, British Ambassador in Berlin

to his Foreign Ministry *

August 1910

In its international form the Committee of Union and Progress appears to be a Judeo-Turkish alliance, the Turks supplying a splendid, military material, and the Jews the brain, enterprise, money and strong press influence in Europe, while as shown by Zionist literature since the Revolution, the Jewish would seem to have now turned its eyes towards Mesopotamia as the land best suited for Jewish colonisation and the ultimate formation of a Jewish autonomous State. The Jews who now seem to inquire and control the inside machinery of the State and are bent on the economic and industrial capture of Young Turkey appear determined that no important enterprise shall be started in Mesopotamia, without their participation, if not control. The Jews in order to maintain their position of influence in Young Turkey circles, have to play up to, if not encourage, Turkish nationalistic tendencies, and the two elements make a distinctive strong combination which has to be reckoned with, especially by those interested in Mesopotamia.

In this connection, I have the honour to enclose copies of three articles which have recently appeared in the Jeune Turc, a Committee-inspired paper, which like the « Neue Freie Presse », is financed and directed by Jews. The latter's detestation of Russia, which is one of the features of Young Turkey, is frequently reflected in its columns. The articles inveigh against what they erroneously call the Triple Entente and try to make Young Turkey incline towards the Triple Alliance.

---

* G.P. Coock and H.W.V. Temperley
« British Documentation on the Origins of the War 1898-1914
(London H.M.S.O.), Vol. X, Part II, No. 1.

Chamberlain's Address at a Public Meeting at Limehouse *

December 15, 1904

You are suffering from the unrestricted import of cheaper goods. You are suffering also from the unrestricted immigration of the people who make these goods. Now a word as to the people themselves. I, for one, am not going to press hardly upon these poor people. I think they are subjects for pity and for practical sympathy. There is a problem, how are they to be saved from the fate which is befalling them, how is their salvation to be accomplished without the ruin of our own people at home ? While I was in office, I did what I could. I had many conferences with the late Dr. Herzl, and in principle, at any rate I can say that we were agreed that the best solution of this question was to find some country in this world of ours ; if possible under the aegis of the British flag, or under the protection, if you please, of a concert of nations — some place in which these poor exiles from their native land, who do not leave it out of caprice or any desire to injure us, could dwell in safety, following their own religion and their own aspirations, and where they could find subsistance without in any way interfering with the subsistance of others. I think that within, the present week a Commission is leaving for East Africa to see whether there cannot be found an asylum for these persecuted people. This is the solution of the question.

*TheTimes, December 16, 1904.

Chamberlain's Letter to Greenberg

To be communicated to the Sixth Zionist Congress concerning the East African Project (Uganda) *

August 14, 1903

(It began with a reference to the form of an agreement which Dr. Herzl proposes should be entered into between His Majesty's Government and the Jewish Colonial Trust, Ltd., for the establishment of a Jewish settlement in East Africa, and continent).

I am now directed by His Lordship to say that he has studied the question with the interest which His Majesty's Government must always take in any well-considered scheme for the amelioration of the position of the Jewish Race. The time at his disposal has been too short to enable him to go fully into the details of the plan or to discuss it with His Majesty's Commissioner for the East Africa Protectorate and he regrets that he is unable to pronounce any definite opinion on the matter.

Lord Lansdowne will be prepared to entertain favourably proposals for the establishment of a Jewish Colony or settlement on conditions which will enable the members to observe their National Customs. For this purpose he would be prepared to discuss (if a suitable site had been found and subject to the views of the advisers of the Secretary of State in East Africa) the details of a scheme comprising as its main features : the grant of a considerable area of land, the appointment of a Jewish Official as chief of the local administration, and permission to the Colony to have a free hand in regard to municipal legislation and as to the management of religious and purely domestic matters, such local autonomy being conditional upon the right of His Majesty's Government to exercise a general control ».

---

* The Times, August 27, 1903
« The Balfour Declaration »
by Leonard Stein.

Herzl's Letter to the Sixth Zionist Congress

held at Basle

August 1, 1903

I am now directed by His Lordship (Lord Lansdowne) to say that he has studied the question with the interest which His Majesty's Government must always take in any well-considered scheme for the amelioration of the position of the Jewish race. The time at his disposal has been too short to enable him to go fully into the details of the plan or to discuss it with His Majesty's Commissioner for the East Africa Protectorate and he regrets that he is unable to pronounce any definite opinion on the matter.

Lord Lansdowne will be prepared to entertain favourable proposals for the establishment of a Jewish colony or settlement on conditions which will enable the members to observe their National Customs. For this purpose he would be prepared to discuss (if a suitable site had been found and subject to the views of the advisers of the Secretary of State in East Africa) the details of a scheme comprising as its main features : the grant of a considerable area of land, the appointment of a Jewish Official as chief of the local administration, and permission to the Colony to have a free hand in regard to municipal legislation and as to the management of religious and purely domestic matters, such local autonomy being conditional upon the right of His Majesty's Government to exercise a general control.

The Basle Program of the World Zionist Organization

August 29, 1897

The aim of Zionism is to create for the Jewish people a home in Palestine secured by public law. The Congress contemplates the following means to the attainment of this end :

1. The promotion, on suitable lines, of the colonization of Palestine by Jewish agricultural and industrial workers. .

2. The organization and binding together of the whole of Jewry by means of appropriate institutions, local and international, in accordance with the laws of each country.

3. The strengthening and fostering of Jewish national sentiment and consciousness.

4. Preparatory steps towards obtaining Government consent, where necessary, to the attainment of the aim of Zionism.

wildest revolution, with the vague afterthought that, with the destruction of everything that exists and the erection of a new world, Jew-hatred might perhaps not be one of the previous articles transferred from the debris of the old relationships into the new.

This is the picture of the Jewish people at the end of the nineteenth century. To sum up : The majority of the Jews are a race of accursed beggars. More industrious and abler than the average European, not to mention the moribund Asiatic and African, the Jew is condemned to the most extreme pauperism because he is not permitted to use his powers freely. This poverty grinds down his character and destroys his body. Feverishly thirsty for higher education, he sees himself repulsed from the places where knowledge is attainable — a real intellectual Tantalus of our non-mythical times. He dashes his head against the thick walls of hatred and contempt which have formed over his head. Being more minded toward society than perhaps any other people — even his religion teaches that it is a meritorious and God-pleasing action for meals to be taken together in groups of three and for prayer to be held in the company of ten — he is nontheless excluded from the society of his countrymen and is condemned to tragic isolation. One complains of Jews pushing everywhere, but they strive after superiority only because they are denied equality.. They are accused of a feeling of solidarity with the Jews of the whole world ; quite to the contrary, it is their misfortune that, as soon as the first word of emancipation was uttered, they tried to make room for national patriotism as their exclusive loyalty by tearing out of their hearts any trace of Jewish solidarity. Stunned by the hailstorm of anti-Semitic accusations, the Jews forget who they are and often imagine that they are really the physical and spiritual horrors which their deadly enemies represent them to be. The Jew is often heard to murmur that he must learn from the enemy and try to remedy the faults ascribed to him. He forgets, however, that the anti-Semitic accusations are meaningless, because they are not a criticism of facts which exist, but are the effects of a psychological law according to which children, wild men, and malevolent fools make the persons and things they hate responsible for their sufferings.

To Jewish distress no one can remain indifferent — neither Christian nor Jew. It is a great sin to let a race, whose ability even its worst enemies do not deny, degenerate in intellectual and physical misery. It is a sin against them and it is a sin against the course of civilization, to whose progress Jews have made, and will yet make, significant contributions.

The misery of the Jew cries out for help. The finding of that help will be the great task of this Congress.

and more sensitive. The emancipated Jew is insecure in his relations with his fellow man, timid with strangers, and suspicious even of the secret feelings of his friends. His best powers are dissipated in suppressing and destroying, or at least in the difficult task of concealing his true character. He fears that this character might be recognized as Jewish, and he never has the satisfaction of revealing himself as he is in his real identity, in every thought and sentiments, in every physical gesture. He has become a cripple within, and a counterfeit person without, so that like everything unreal, he is ridiculous and hateful to all men of high standards.

All the better Jews of western Europe groan under this misery and seek for salvation and alleviation. They no longer possess the faith which might sustain them in bearing every suffering, as the will of a punishing but nontheless loving God. They no longer hope for the advent of the Messiah, who will raise them to Glory on some miraculous day. Some try to save themselves by flight from Judaism, but racial anti-Semitism, which denies that Baptism can change anything, leaves little prospect for this mode of salvation. It is of little advantage to the Jews of western Europe, who are mostly without belief (I am of course, not referring to the minority of true believers) to enter the Christian community by means of a blasphemous lie. At very best a new Marrano, who is much worse than the old, comes into being in this way. The Marranos of old had an idealistic element in their make-up — a secret longing for the truth, a heart breaking regret and distress of conscience, and they often sought pardon and purification for themselves through martyrdom. The new Marranos leave Judaism in rage and bitterness, but in their innermost heart, even if they themselves do not acknowledge it, they carry with them into Christianity their personal humiliation, their dishonesty, and their hatred for whatever has compelled them to live a lie.

I contemplate with horror the future development of this race of new Marranos, which is sustained morally by no tradition, whose soul is poisoned by hostility to both its own and to strange blood, and whose self-respect is destroyed through the ever-present consciousness of a fundamental lie. Some Jews hope for salvation from Zionism, which is for them not the fulfillment of a mystic promise of the Scripture but the way to an existence wherein the Jew will at last find the simplest and most elementary conditions of life, which are a matter of course for every non-Jew of both hemispheres : i.e., an assured place in society, a community which accepts him, the possibility of employing all his powers for the development of his real self instead of abusing them for the suppression and falsification of his personality. There are others who are also rebelling against the lie of being Marranos, but these feel themselves so intimately connected with the land of their birth that this act of renunciation that Zionism ultimately requires is too harsh and bitter for their emotions. This group has been throwing itself into the arms of the

Such was the psychology of the ghetto Jew. Then came the Emancipation. The law assured the Jews that they were citizens of their country in every respect. In the honeymoon period of the Emancipation, under the influence of the new legal equality, Christian feelings were evoked which were warm and accepting of the new status of the Jew. Well nigh intoxicated, the Jew rushed to burn all their bridges immediately. They now had another home, so they no longer needed a ghetto ; they now had other connections and were no longer forced to live only among their coreligionists. Their instinct of self-preservation adapted itself immediately and completely to the new circumstances. This instinct had formerly been directed toward maintaining the most clear-cut apartness ; now it sought the closest association with and imitation of the gentiles. In place of being different, which had been the Jew's salvation, the new policy was thorough going mimiory. For one or two generations the Jew was allowed to believe that he was merely a German, Frenchman, Italian, and so forth, like all the rest of his countrymen, and that his creativity as an individual was nourished by the same folk-tradition that sustained the whole of the nation within which he had become a citizen.

All at once, twenty years ago, after a slumber of thirty to sixty years, anti-Semitism once more sprang out of the innermost depths of the nations of western Europe. It revealed to a mortified Jew, who thought anti-Semitism was gone forever, the true picture of his situation. He was still allowed to vote for members of Parliament, but he saw himself excluded, with varying degrees of politeness, from the clubs and gatherings of his Christian fellow countrymen. He was allowed to go wherever he pleased, but everywhere he encountered the sign : « No Jews admitted ». He still had the right of discharging all the duties of a citizen, but the nobler rights which are granted to talent and energy were absolutely denied him.

Such is the contemporary situation of the emancipated Jew in western Europe. He has abandoned his specifically Jewish character, yet the nations do not accept him as part of their national communities. He flees from his Jewish fellow, because anti-Semitism has taught him, too, to be contemptuous of them, but his gentile compatriots repulse him as he attempts to associate with them. He has lost his home in the ghetto yet the land of his birth is denied to him as his home. He has no ground under his feet and he has no community to which he belongs as a welcome and fully accepted member. He cannot count on justice from his Christian countrymen as a reward for either his character or his achievements, and still less on the basis of any existing good feeling ; he has lost his connection with other Jews. Inevitably he feels that the world hates him and he sees no place where he can find the warmth for which he longs and seeks.

This is the Jewish spiritual misery, which is more painful than the physical because it affects men of higher station, who are prouder

age, and so England, too, has its few instances of anti-Semitism, but these are important only as imitations of Continental fashion .

Emancipation has totally changed the nature of the Jew, and made him into another being. The ghetto Jew bereft of rights did not love the prescribed yellow badge on his coat, because it was an official invitation to the mob to commit brutalities which it justifed in advance. But he voluntarily emphasized it much more than the yellow badge could ever do. Wherever the authorities did not shut him up in a ghetto, he built one for himself. He would dwell with his own and would have no other relations but those of business with Christians. The word « ghetto » is today associated with feelings of shame and humiliation. But students of national psychology and history know that the ghetto, whatever may have been the intentions of the peoples who created it, was for the Jew of the past not a prison, but a refuge.

It is plain historical truth to state that only the ghetto gave Jews the possibility of surviving the terrible persecutions of the Middle Ages. In the ghetto, the Jew had his own world ; it was his sure refuge and it provided the spiritual and moral equivalent of a motherland. His fellow inhabitants of the ghetto were the people whose respect he both wanted and could attain. His goal and ambition was to gain its good opinion and its criticism or ill will was the punishment that he feared. In the ghetto all specifically Jewish qualities were esteemed, and by their special development one could obtain that admiration which is the greatest spur to the human spirit. What did it matter that those values which were prized within the ghetto were despised outside it ? The opinion of the outside world did not matter, because it was the opinion of ignorant enemies. One tried to please ones brothers, and their respect gave honourable meaning to one's life. In the moral sense, therefore, the Jews of the ghetto lived a full life. Their external situation was insecure, often seriously endangered, but internally they achieved a complete development of their unique qualities and were not fragmentized individuals. They were fully developed human beings, who lacked none of the elements of normal social life. They also sensed instinctively the total importance of the ghetto to their inner life and, therefore, they had but one care : to make its existence secure through invisible walls which were much thicker and higher than the stone walls that surrounded it physically. All Jewish customs and practices unconsciously pursued one sole purpose, to preserve Judaism by separation from the gentiles, to maintain the Jewish community, and to keep reminding the individual Jew that he would be lost and would perish if he gave up his unique character. This impulse toward separateness was the source of most of the ritual laws, which for the average Jew were identical with his very faith. Religious sanction was also given to purely external, and often accidental, differences in attire and custom, as soon as they became acceptable Jewish practice, in order to maintain them more securely.

tone for the injustice of a thousand years, it was solely the result of the geometrical mode of thought of French rationalism of the eighteenth century. Without reference to sentiment and emotion, this rationalism, operating with logic alone, laid down principles as axiomatic as those of mathematics ; it insisted upon trying to introduce these creations of pure intellect into the world of reality. The emancipation of the Jews was an example of the automatic application of the rationalistic method. The phylosophy of Rousseau and the Encyclopedists has led up to the declaration of human rights. The strict logic of the men of the Great Revolution deduced Jewish emancipation from this declaration. They formulated a logically correct syllogism : Every man is born with certain rights ; the Jews are human beings, consequently the Jews by nature possess the right of man. In this manner, the emancipation of the Jews was proclaimed in France, not out of fraternal feeling for the Jews but because logic demanded it. Popular sentiment indeed rebelled, but the philosophy of the Revolution decreed that principles must be placed above sentiment. May I be permitted to say something which implies no ingratitude : The men of 1792 emancipated us only for the sake of logic.

In the same way that the French Revolution gave to the world the metric and the decimal systems, it also created a kind of normal spiritual scale which other countries, either willingly or unwillingly, accepted as the normal measure of their cultural level. A country which laid claim to cultural attainment had to possess several institutions created or developed by the Great Revolution, as, for instance, representative government, freedom of the press, trial by jury, division of powers, etc. Jewish emancipation was also one of these indispensable furnishing of a highly cultured state, like a piano which is a required article of furniture in a drawing room, even if not a single member of the family can play it. In this manner Jews were emancipated in western Europe not from an inner necessity, but in imitation of a political fashion not because the nations had decided in their hearts to stretch out the hand of fraternity to the Jews, but because their intellectual leaders had accepted a certain standard, one of whose requirements was that the emancipation of the Jews should figure in the statute book.

There is only one country, England, which is an exception to what I have said above. The English people does not allow its progress to be forced upon it from without ; it develops it from its inner self. In England emancipation is a reality. It is not merely on the books ; it is lived. It has already long been realized in sentiment before legislation expressly confirmed it. Out of respect for tradition, there was hesitation about formally abolishing the legal restrictions on Non-Conformists in England at a time when the English had for more than a generation no longer been making any social distinction between Christians and Jews. Naturally, a great nation, with a most intense spiritual life, must be somewhat affected by every spiritual current, or even blunder, of the

Speech to the First Zionist Congress (1897)

by Max Nordeau

August 29, 1897

THE WESTERN JEW has bread, but man does not live by bread alone. The life of the western Jew is no longer endangered by the enmity of the mob, but bodily wounds are not the only ones that cause pain, and from which one may bleed to death. The western Jew regarded emancipation as real liberation, and hastened to draw final conclusions from it. But the nations of the world made him realize that he erred in being so thoughtlessly logical. The law magnanimously lays down the theory of equality of rights. But governments and society practice equality in a manner which makes it as much a mockery as the appointment of Sancho Panza to the splendid position of Viceroy of the Island of Barataria. The Jew says naively : « I am a human being and I regard nothing human as alien ». The answer he meets is : « Softly, your rights as a man must be enjoyed cautiously ; you lack true honour, a sense of duty, morality, patriotism, idealism. We must, therefore, keep you from all vocations which require those qualities ».

No one has ever tried to justify these terrible accusations by facts. At most, now and then, an individual Jew, the scum of his race and of mankind, is triumphantly cited as an example, and, contrary to all laws of logic, bold generalizations are constructed on the basis of such an example.. Psychologically this is not surprising. The human mind is accustomed to inventing seemingly reasonable causes for the prejudices which are aroused by emotion. Folk wisdom has long been intuitively acquainted with this psychological law and has expressed it in a striking way : « If you have to drown a dog », says the proverb, « you must first declare him to be mad ». All kinds of vices are falsely attributed to the Jews, because people want to prove to themselves that they have a right to detest them. But the primary sentiment is the detestation of the Jews.

I must express the painful thought : The nations which emancipated the Jews have deluded themselves as to their own feelings. In order to produce its full effect, emancipation should first have been realized in sentiment before it was proclaimed by law. But this was not the case. The history of Jewish emancipation is one of the most remarkable pages in the history of European thought. The emancipation of the Jews was not the result of a conviction that grave injury had been done to a people, that it had been shockingly treated, and that it was time to a

Congress, which is henceforth to be ruler of its discussions, must govern as a wise ruler.

Finally, the Congress will provide for its own continuance, so that we do not disperse once more ineffectual and ephemeral. Through this Congress we are creating an agency for the Jewish people such as it has not possessed heretofore, an agency of which it has stood in urgent need. Our cause is too great to be left to the ambition or the whim of individuals. It must be elevated to the realm of the impersonal if it is to succeed. And our Congress shall live forever, not only until the redemption from age-long suffering is effected, but afterwards as well. Today we are here in the hospitable limits of this free city — where shall we be next year ?

But wherever we shall be, and however distant the accomplishment of our task, let our Congress be earnest and high-minded, a source of welfare to the unhappy, of defiance to none, of honour to all Jewry. Let it be worthy of our past, the renown of which, though remote, is eternal !

telligently and felicitously treated. The financial help which the Jews can give to Turkey is by no means inconsiderable and would serve to obviate many an internal ill from which the country is now suffering. If the Near East question is partially solved together with the Jewish question, it will surely be of advantage to all civilized peoples. The advent of Jews would bring about an improvement in the situation of the Christians in the Orient.

But it is not solely from this aspect that Zionism may count upon the sympathy of the nations. You know that in some lands the Jewish problem has come to mean calamity for the government. If it sides with the Jews, it is confronted by the ire of the masses ; if it sides against the Jews, it may call considerable economic consequences down upon its head because of the peculiar influence of the Jews upon the business affairs of the world. Examples of the latter may be found in Russia. But if the government maintains a neutral attitude, the Jews find themselves unprotected by the established regime and rush into the arms of the revolutionaries. Zionism, or self-help for the Jews, points to a way out of these numerous and extraordinary difficulties. Zionism is simply a peacemaker. And it suffers the usual fate of peacemakers, in being forced to fight more than anyone else. But should the accusation that we are not patriotic figure among the more or less sincere arguments directed against our movement, this equivocal objection carries its own refutation with it. Nowhere can there be a question of an exodus of all the Jews. Those who are able or who wish to be assimilated will remain behind and be absorbed. When once a satisfactory agreement is concluded with the various political units involved and a systematic Jewish migration begins, it will last only so long in each country as that country desires to be rid of its Jews. How will the current be stopped ? Simply by the gradual decrease and the final cessation of anti-Semitism. Thus it is that we understand and anticipate the solution of the Jewish problem.

All this has been said time and again by my friends and by myself. We shall spare no pains to repeat it again and again until we are understood. On this solemn occasion, when Jews have come together from so many lands at the age-old summons of nationality, let out profession of faith be solemnly repeated. Should we not be stirred by a premonition of great events when we remember that at this moment the hopes of thousands upon thousands of our people depend upon our assemblage ? In the coming hour the news of our deliberations and decisions will fly to distant lands, over the seven seas. Therefore enlightenment and comfort should go forth from this Congress. Let everyone find out what Zionism really is, Zionism, which was rumoured to be a sort of millennial marvel — that it is a moral, lawful, humanitarian movement, directed toward the long-yearned-for goal of our people. It was possible and permissible to ignore the spoken or written utterances of individuals within our ranks. Not so with the actions of the Congress. Thus the

rection. This is another reason why public procedure, as it is planned by our Congress is so essential.

Those who give the matter careful consideration must surely admit that Zionism cannot gain its ends otherwise than through an unaquivocal understanding with the political units involved.. It is generally known that the difficulties of obtaining colonization rights were not created by Zionism in its present form. One wonders what motives actuate the narrators of these fables. The confidence of the government with which we want to negotiate regarding the settlement of Jewish masses on a large scale can be gained by plain language and upright dealing. The advantages which an entire people is able to offer in return for benefits received are so considerable that the negotiations are vested with sufficient importance a priori. It would be an idle beginning to engage in lengthy discussions today regarding the legal form which the agreement will finally assume.. But one thing is to be adhered to inviolably : The agreement must be based on rights, and not on toleration. Indeed we have had enough experience of toleration and of « protection » which could be withdrawn at any time.

Consequently the only reasonable course of action which our movement can pursue is to work for publicly legalized guarantees. The results of colonization as it has been carried on hitherto were quite satisfactory within its limitations. It confirmed the much disputed fitness of the Jews for agricultural work. It established this proof for all time, as the legal phrase has it. But colonization in its present form is not, and cannot be, the solution of the Jewish question. And we must admit unreservedly that it has failed to evoke much sympathy. Why ? Because the Jews know to calculate ; in fact ; it has been asserted that they calculate too well. Thus, if we assume that there are nine million Jews in the world, and that it would be possible to colonize ten thousand Jews in Palestine every year, the Jewish question would require nine hundred years for its solution. This would seem impracticable.

On the other hand, you know that to count on ten thousand settlers a year under existing circumstances is nothing short of fantastic. The Turkish government would doubtless unearth the old immigration restrictions immediately, and to that we would have little objection. For if anyone thinks that the Jews can steal into the land of thier fathers, he is deceiving either himself or others. Nowhere is the coming of Jews so promptly noted as in the historic home of the race, for the very reason that it is the historic home. And it would be by no means to our interest to go there prematurely. The immigration of Jews signifies an unhoped — for accession of strength for the land which is now so poor ; in fact, for the whole Ottoman Empire. Besides, His Majesty the Sultan has had excellent experiences with his Jewish subjects, and he has been an induldgent monarch to them in turn. Thus, existing conditions point to a successful outcome, provided the whole matter is in-

ism is a return to the Jewish fold even before it becomes a return to the Jewish land. We, the children who have returned, find much to redress under the ancestral roof, for some of our brothers have sunk deep into misery. We are made welcome in the ancient house, for it is universally known that we are not actuated by an arrogant desire to undermine that which should be revered. This will be clearly demonstrated by the Zionist platform.

Zionism has already brought about something remarkable, heretofore regarded as impossible : a close union between the ultramodern and the ultraconservative elements of Jewry. The fact that this has come to pass without undignified concessions on the part of either side, without intellectual sacrifices, is further proof, if such proof is necessary, of the national entity of the Jews. A union of this kind is possible only on a national basis.

Doubtless there will be discussions on the subject of an organization the need for which is recognized by all. Organization is an evidence of the reasonableness of a movement. But there is one point which should be clearly and energetically emphasized in order to advance the solution of the Jewish questions. We, Zionists desire not an international league but international discussion. Needless to say this distinction is of the first importance in our eyes. It is this distinction which justifies the convening of our Congress. There will be no question of intrigues, secret interventions, and devious methods in our ranks. But only of unhampered utterances under the constant and complete check of public opinion. One of the first results of our movement, even now to be perceived in its larger outlines, will be the transformation of the Jewish question into a question of Zion.

A popular movement of such vast dimension will necessarily be attacked from many sides. Therefore the Congress will concern itself with the spiritual means to be employed for reviving and fostering the national consciousness of the Jews. Here, too, me must struggle against misconceptions. We have not the least intention of yielding a jot of the culture we have acquired. On the contrary, we are aiming toward a broader culture, such as an increase of knowledge brings with it. As a matter of fact, the Jews have always been more active mentally than physically.

It was because the practical Forerunners of Zionism realized this that they inaugurated agricultural work for the Jews. We shall never be able, nor shall we desire, to speak of these attempts at colonization in Palestine and in Argentine otherwise than with genuine gratitude. But they spoke the first, not the last word of the Zionist movement. For the Zionist movement must be greater in scope if it is to be at all. A people can be helped only by its own efforts, and if it cannot help itself it is beyond succour. But we Zionists want to rouse the people to self-help. No premature, unwholesome hopes should be awakened in this di-

First Congress Address (1897)

by Theodor Herzl

Delivered at Basel

August 29, 1897.

Fellow Delegates,

As one of those who called this Congress into being I have been granted the privilege of welcoming you. This I shall do briefly, for if we wish to serve the cause we should economize the valuable moments of the Congress. There is much to be accomplished within the space of three days. We want to lay the foundations of the edifice which is one day to house the Jewish people. The task is so great that we may treat it in non but the simplest terms. So far as we can now foresee, a summary of the present status of the Jewish question will be submitted within the coming three days. The tremendous bulk of material on hand is being classified by the chairmen of our committees.

We shall hear reports of the Jewish situation in the various countries. You all know, even if only in a vague way, that with few exceptions the situation is not cheering. Were it otherwise we should probably not have convened. The unity of our destiny has suffered a long interruption, although the scattered fragments of the Jewish people have everywhere endured similar vicissitudes. It is only in our days that the marvels of communication have brought about mutual understanding and union between isolated groups. And in these times, so progressive in most respects, we know ourselves to be surrounded by the old, old hatred. Anti-Semitism — you know it, alas, too well — is the up-to-date designation of the movement. The first impression which it made upon the Jews of today was one of astonishment, which gave way to pain and resentment. Perhaps our enemies are quite unaware how deeply they wounded the sensibilities of just those of us who were possibly not the primary objects of their attack. That very part of Jewry which is modern and cultured, which has outgrown the ghetto and lost the habit of petty trading was pierced to the heart. We can assert it calmly, without laying ourselves open to the suspicion of wanting to appeal to the sentimental pity of our opponents. We have faced the situation squarely.

Since time immemorial the world has been misinformed about us. The sentiment of solidarity with which we have been reproached so frequently and so acrimoniously was in process of disintegration at the very time we were being attacked by anti-Semitism. And anti-Semitism served to strengthen it anew. We returned home, as it were. For Zion-

national glory, Hibbat Zion knows that our State will not give us all these things until « universal Righteousness is enthroned and holds sway over nations and States » — it looks to a Jewish State to provide only a « secure refuge » for Judaism and a cultural bond to unite our nation.. « Zionism », therefore, begins its work with political propaganda ; Hibbat Zion begins its work with national culture, because only through the national culture and for its sake can a Jewish State be established in such a way as to correspond with the will and the needs of the Jewish people.

The Jewish State and the Jewish Problem by Ahad Ha'am

(1897)

History teaches us that in the days of the Herodian house Palestine was indeed a Jewish State, but the national culture was despised and persecuted. The ruling house did everything in its power to implant Roman culture in the country and frittered away the resources of the nation in the building of heathen temples, amphitheaters, and so forth. Such a Jewish State would spell death and utter degradation for our people. Such a State would never achieve sufficient political power to deserve respect, while it would be estranged from the living inner spiritual force of Judaism. The puny State, being « tossed about like a bull between its powerful neighbours, and maintaining its existence only by diplomatic shifts and continual truckling to the favoured of fortune », would not be able to give us a feeling of national glory ; the national culture, in which we might have sought and found our glory, would not have been impalnted in our State and would not be the principle of its life. So we should really be then — much more than we are now — « a small and insignificant nation », enslaved in spirit to « the favoured of fortune », turning an envious and covetous eye on the armed force of our « powerful neighbours » ; our existence in such terms, as a sovereign State would not add a glorious chapter to our national history.

Would it not be better for « an ancient people which was once a beacon to the world » to disappear than to end by reaching such a goal as this ? Mr. Lilienblum reminds me that there exist today small States, like Switzerland, which are safeguarded against interference by the other nations and are not forced to « continual truckling ». But a comparison between Palestine and small countries like Switzerland overlooks the geographical position of Palestine and its religious importance for all the world. These two facts will make it quite impossible for its « power neighbours » (by which expression, of course, I did not mean, as Mr. Lilienblum interprets, « the Druses and the Persians ») to leave it alone. Even after it has become a Jewish State, they will all still keep an eye on it, and each power will try to influence its policy in a direction favourable to itself, after the pattern of events in other weak states (like Turkey) in which the great European nations have « interests ».

In sum : Hibbat Zion, no less than « Zionism », wants a Jewish State and believes in the possibility of the establishment of a Jewish State in the future. But while « Zionism » looks to the Jewish State to furnish a remedy for poverty and to provide complete tranquillity and

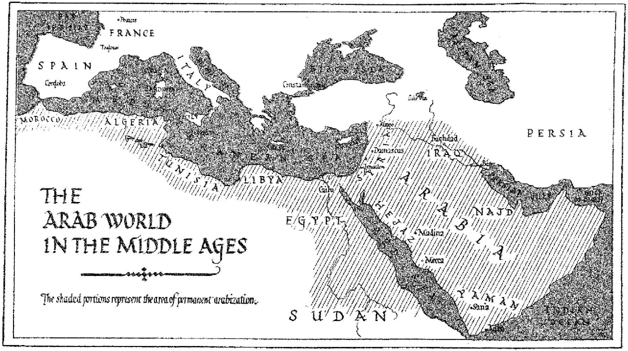
Ahad Ha'am on the Palestinian Question after returning from a visit to Palestine in 1891

Many natives of Palestine whose national consciousness has begun to develop since the Turkish Revolution, look askance, quite naturally, at the selling of land to strangers and do their best to put a stop to this evil.

We are in the habit of thinking that all the Arabs are wild men of the desert, and do not see or understand what goes on around them. But that is a great mistake. The Arabs especially the town-dwellers, see and understand what we are doing and what we want in Palestine, but they do not react and pretend not to notice, because at present they do not see in what we are doing any threat to their own future.

But if ever we develop in Palestine to such a degree as to encroach on the living space of the native population to any appreciable extent, they will not easily give up their place.

Hashilooh (Odessa), April 1891, reprinted in Collected Works (Berlin 1895), I, 26 FF.


THE
ARAB WORLD
IN THE MIDDLE AGES
The shaded portions represent the area of permanent arabization.
FRANCE
Poitiers
Toulouse
SPAIN
Cordoba
ITALY
MOROCCO
ALGERIA
TUNISIA
LIBYA
EGYPT
Cairo
SUDAN
Damascus
Baghdad
IRAQ
ARABIA
NAJD
HEJAZ
Medina
Mecca
YAMAN
Sana
PERSIA

Despatch by the British Consul in Jerusalem

William Young to Palmerston
March 14, 1839

There are, my lord, two parties to be noticed who will doubtless consider themselves entitled to some voice in the future disposition of affairs here : The one is the Jew unto whom God originally gave this land for a possession, and the other the Protestant Christian, his legitimate offspring. Of both Great Britain seems, I would humbly suggest, the natural guardian. And they are beginning here to take up their position among other claimants.

« British Interests in Palestine », by A.L. Tibawi

The Caliph Umar Ibn al-Khattab's Covenant granted to the people of Aelia, and handed to the Patriarch Sophronius on the occasion of the Capitulation of Jerusalem in the year 638

In the name of Allah, the Merciful, the Compassionate. This is the covenant which Umar, the servan tof Allah, the Commander of the Faithful, granted to the people of Aelia. He granted them safety for their lives, their possessions, their churches, and their crosses... they shall not be constrained in the matter of their religion, nor shall any of them be molested. No Jew shall live with them in Aelia. And the people of Aelia shall pay the poll-tax... whoever leaves the city shall have safe conduct for his person and his property until he reaches his destination... ».

« Jerusalem, Its place in Islam and Arab History », by A.L. Tibawi.

UNITED ARAB REPUBLIC
MINISTRY OF NATIONAL GUIDANCE
STATE INFORMATION SERVICE

DOCUMENTS AND PAPERS ON THE PALESTINIAN QUESTION

UNITED ARAB REPUBLIC
MINISTRY OF NATIONAL GUIDANCE
STATE INFORMATION SERVICE

DOCUMENTS AND PAPERS

ON

THE PALESTINIAN QUESTION

(الثمن للجزئين ١٥٠ قرشا)